إصدارات موسوعة صحيح البخاري (٨)

التلقيح

لفهم قارئ الصحيح

تأليف

الحافظ أبي الوفاء برهان الدين إبراهيم بن محمد بن خليل

الشهير بسبط ابن العجمي

(٧٥٣ - ٨٤١ هـ)

وبحاشيته زوائد إملاء المؤلف على صحيح البخاري المسمى

العقد الغالي في حل إشكال البخاري

المجلد الثالث

تحقيق

محمد زياد شعبان / دار الكمال المتحدة

إشراف ومراجعة

عطاءات العلم

دار عطاءات العلم — دار المنهاج القويم

إصدارات موسوعة صحيح البخاري ⑧

التلقيح

لفهم قارئ الصحيح

تأليف

الحافظ أبي الوفاء برهان الدين إبراهيم بن محمد بن خليل

الشهير بسبط ابن العجمي

(٧٥٣ - ٨٤١ هـ)

وبحاشيته زوائد إملاء المؤلف على صحيح البخاري المسمى

العقد الغالي في حل إشكال البخاري

تحقيق

محمد زياد شعبان / دار الكمال المتحدة

إشراف ومراجعة

عطاءات العلم

المجلد الثالث

الأحاديث (٥٢١ - ٩٤٧)

دار عطاءات العلم

دار المنهاج القويم

علم ينتفع به

التَّلْقِيح

لِفَهْمِ قَارِئِ الصَّحِيح

(٣)

بسم الله الرحمن الرحيم

الطَّبْعَةُ الأُولَى
١٤٤٢ هـ - ٢٠٢١ م

دار المنهاج القويم للنشر والتوزيع

الجمهورية العربية السورية
دمشق - حلبوني - جادة ابن سينا - بناء الشلاح
هاتف : 2235402 - فاكس : 2242340 - ص.ب : 31446
جوال : 00963944272501 - العلاقات العامة : 00963947320948
Email : darminhagkawem@hotmail.com
Email : darminhagkawem@gmail.com

ISBN: 978-9933-609-50-4

بسم الله الرحمن الرحيم

٩ - كِتَابُ مَوَاقِيتِ الصَّلَاةِ

١ - بَابُ مَوَاقِيتِ الصَّلَاةِ وَفَضْلِهَا وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ ٱلصَّلَوٰةَ كَانَتْ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ كِتَٰبًا مَّوْقُوتًا﴾ [النساء: ١٠٣] مُوقَّتًا (وَقَّتَهُ عَلَيْهِمْ)

(كِتَابُ مَوَاقِيتِ الصَّلاة)... إلى (باب مَنْ أَدْرَكَ رَكْعَةً مِنَ العَصْرِ)

قوله: (وَقَّتَهُ عَلَيْهِمْ): عن السَّفاقسيِّ -وهو ابن التِّين- رويناه بالتَّشديد، وهو في اللُّغة: بالتخفيف؛ بدليل قوله: ﴿مَّوْقُوتًا﴾ [النساء: ١٠٣]، ولو كان مُشدَّدًا؛ لكان «مُوَقَّتًا»، انتهى[١].

٥٢١ - ٥٢٢ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ مَسْلَمَةَ قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ: أَنَّ عُمَرَ ابْنَ عَبْدِ العَزِيزِ أَخَّرَ الصَّلَاةَ يَوْمًا، فَدَخَلَ عَلَيْهِ عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ فَأَخْبَرَهُ: أَنَّ المُغِيرَةَ بْنَ شُعْبَةَ أَخَّرَ الصَّلَاةَ يَوْمًا وَهوَ بِالعِرَاقِ، فَدَخَلَ عَلَيْهِ أَبُو مَسْعُودٍ الأَنْصَارِيُّ، فَقَالَ: مَا هَذَا يَا مُغِيرَةُ؟ أَلَيْسَ قَدْ عَلِمْتَ أَنَّ جِبْرِيلَ ﵇[٢] نَزَلَ فَصَلَّى، فَصَلَّى رَسُولُ اللهِ ﷺ، ثُمَّ صَلَّى فَصَلَّى رَسُولُ اللهِ ﷺ، ثُمَّ صَلَّى فَصَلَّى رَسُولُ اللهِ ﷺ، ثُمَّ صَلَّى فَصَلَّى رَسُولُ اللهِ ﷺ، ثُمَّ صَلَّى فَصَلَّى رَسُولُ اللهِ ﷺ، ثُمَّ قَالَ: «بِهَذَا أُمِرْتُ؟» فَقَالَ عُمَرُ لِعُرْوَةَ: اعْلَمْ مَا تُحَدِّثُ بِهِ أَوَإِنَّ جِبْرِيلَ هُوَ أَقَامَ لِرَسُولِ اللهِ ﷺ وُقُوتَ الصَّلَاةِ؟، قَالَ عُرْوَةُ: كَذَلِكَ كَانَ بَشِيرُ بْنُ أَبِي مَسْعُودٍ يُحَدِّثُ، عَنْ أَبِيهِ.

قَالَ عُرْوَةُ: وَلَقَدْ حَدَّثَتْنِي عَائِشَةُ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ كَانَ يُصَلِّي العَصْرَ، وَالشَّمْسُ فِي حُجْرَتِهَا قَبْلَ أَنْ تَظْهَرَ.

قوله: (عَنِ ابْنِ شِهَابٍ): تقدَّم مرارًا أنَّه أبو بكر مُحَمَّد بن مُسْلِم بن عُبَيد الله بن عَبد الله بن شهابٍ الزُّهريُّ، العالمُ المشهورُ الفَرْدُ.

قوله: (فَدَخَلَ عَلَيْهِ أَبُو مَسْعُودٍ الأَنْصَارِيُّ): اسمُه عقبةُ بنُ عَمرٍو، وهو أحدثُ مَن شهد العقبةَ، ولم يشهد بدرًا على الصَّحيح، وسيأتي الكلامُ في «البخاريِّ»؛ حيث عدَّه فيهم، وأتعقَّب ذلك مع غيره

(١) انظر «التوضيح» (٦/٩٢).

(٢) في نسخة بهامش الأصل: «ﷺ» مُصحَّح عليها.

-إن شاء الله تعالى وقدَّره- في (غزوة بدر)[ح٤٠٠٦]، وهو صحابيٌّ جليلٌ، أخرج له أحمدُ والجماعةُ السِّتَّةُ، وترجمتُه مشهورةٌ، تُوُفِّيَ بُعَيد عليٍّ رضي الله عنهما[(١)].

قوله: (قَدْ عَلِمْتَ): هو بفتح التَّاء على الخطاب.

[قوله: (بِهَذَا أُمِرْتَ): هو بفتح التَّاء على الخطاب][(٢)]، وضمِّها على التَّكلُّم، وهو مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعله.

قوله: (أَوَإِنَّ جِبْرِيلَ): (أَوَ) بفتح الواو؛ لأنَّه استفهام، وقد تقدَّم متى تُفتَح الواو، ومتى تُسكَّن فيما تقدَّم[ح٣]، وأمَّا (إنَّ) فبالكسر، ويجوز فتحُها، قال في «المطالع»: («أَوَإِنَّ جبريل» ضبطناه بالفتح والكسر؛ الوجهين معًا، والكسرُ أوجَه؛ لأنَّه استفهام مُستأنَف عن الحديث، إلَّا أنَّه جاء بالواو؛ ليردَّ الكلام على كلام عروة؛ لأنَّها من حروف الرَّدِّ، ويجوز الفتح على تقدير: أَوَعلمتَ أنَّ جبريل، أوحُدِّثتَ[(٣)]؛ ونحوُ هذا من التَّقدير)، انتهى[مطالع ١/٣٠٨]، وكذا قاله غيرُه[التنقيح ١/١٧٧].

قوله: (بَشِيرُ بْنُ أَبِي مَسْعُودٍ يُحَدِّثُ): (بَشِير): هو بفتح المُوَحَّدة، وكسر الشين المعجمة، وهو بشير بن أبي مسعود عقبةَ بنِ عمرو الأنصاريُّ، يروي عن/ أبيه، وعنه: ابنه عبد الرَّحمن، وعروة، ويونس ابن مَيْسَرة، وغيرُهم، قُتِل قبل[(٤)] وقعة الحرَّة، والحرَّةُ سنة ثلاث وستِّين، أخرج له البخاريُّ، ومسلم، وأبو داود، والنَّسائيُّ، وابن ماجه[(٥)]، قال الذَّهبيُّ في ترجمة بَشِير في «تجريده»[١/٥٣]: (أدرك النَّبيَّ صلى الله عليه وسلم صغيرًا، ولأبيه صحبةٌ، وشهد صفِّين...) إلى آخر كلامه، وقال العلائيُّ في «المراسيل»: (قال ابن عبد البَرِّ: رأى النَّبيَّ صلى الله عليه وسلم، قلت: معدودٌ عندهم من التَّابعين)، انتهى[جامع التحصيل ١٤٩]، وقد رأيتُ ما قاله عن ابنِ عبد البَرِّ في «استيعابه»[ص٨٧][(٦)]. [١/٩٦ب]

قوله: (قَالَ عُرْوَةُ: وَلَقَدْ حَدَّثَتْنِي عَائِشَةُ...) إلى آخره: هذا معطوفٌ على السَّند قَبْلَه؛ وتقديره: وحدَّثنا عبد الله بن مسلمة قال: قرأت على مالكٍ عن ابن شهاب، عن عروة قال: ولقد حدَّثَتْنِي عائشةُ... إلى آخره، وليس تعليقًا؛ فاعلمْه، واحذر مِن أَن تعتقدَه تعليقًا، والله أعلم.

---

(١) انظر «الاستيعاب» (ص٥٦١)، «تهذيب الكمال» (٢٠/٢١٥).

(٢) ما بين معقوفين سقط من (ج).

(٣) في (أ) مضبوطًا: (أَوَعلمتُ... أَوَحُدِّثتُ)، ولعلَّ المثبت هو الصواب.

(٤) كذا، والذي في المصادر: (قُتِل يوم الحرَّة).

(٥) (وابن ماجه): سقط من (ب)، وانظر «الاستيعاب» (ص٨٧)، «تهذيب الكمال» (٤/١٧٢)، «تذهيب التهذيب» (٢/٣٩).

(٦) قال الحافظ في «الفتح» (٢/٧-٨): (تابعيٌّ جليل، ذُكِر في الصحابة لكونه وُلِد في عهد النبيِّ صلى الله عليه وسلم ورآه)، وذَكَره في «الإصابة» (١/١٦٨) في القسم الثاني.

قوله: (وَالشَّمْسُ فِي حُجْرَتِهَا قَبْلَ أَنْ تَظْهَرَ): الظاهر أنَّ جدار الحجرة المشرَّفة كان جانبُه الشَّرقيُّ أطولَ من الجانب الغربيِّ، حتَّى يكونَ العصرُ فيه الشَّمسُ(١) كذلك، والله أعلم.

٢ - بابٌ ﴿مُنِيبِينَ إِلَيْهِ وَاتَّقُوهُ وَأَقِيمُوا الصَّلَوٰةَ وَلَا تَكُونُوا مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ [الروم: ٣١]

٥٢٣ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا عَبَّادٌ -وهُوَ ابْنُ عَبَّادٍ- عَنْ أَبِي جَمْرَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَدِمَ وَفْدُ عَبْدِ القَيْسِ عَلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ فَقَالُوا: إِنَّا هَذَا الحَيَّ مِنْ رَبِيعَةَ، وَلَسْنَا نَصِلُ إِلَيْكَ إِلَّا فِي الشَّهْرِ الحَرَامِ، فَمُرْنَا بِشَيْءٍ نَأْخُذْهُ عَنْكَ، وَنَدْعُو إِلَيْهِ مَنْ وَرَاءَنَا، فَقَالَ: «آمُرُكُمْ بِأَرْبَعٍ، وَأَنْهَاكُمْ عَنْ أَرْبَعٍ: الإِيمَانِ بِاللهِ ثُمَّ فَسَّرَهَا لَهُمْ: شَهَادَةُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وَأَنِّي رَسُولُ اللهِ، وَإِقَامُ الصَّلَاةِ، وَإِيتَاءُ الزَّكَاةِ، وَأَنْ تُؤَدُّوا إِلَيَّ خُمُسَ مَا غَنِمْتُمْ، وَأَنْهَى عَنِ الدُّبَّاءِ وَالحَنْتَمِ وَالمُقَيَّرِ وَالنَّقِيرِ».

قوله: (عَنْ أَبِي جَمْرَةَ): تقدَّم أنَّه بالجيم، وأنَّه فردٌ في الكتب السِّتَّة في الرُّواة، واسمُه نصرُ بن عِمْرَان الضُّبَعيُّ، وقد قدَّمتُ بعضَ ترجمته[ح٥٣].

قوله: (قَدِمَ وَفْدُ عَبْدِ القَيْسِ): تقدَّم الكلام على أسماء مَن وقفتُ عليه أنَّه منهم فيما مضى، ومتى قَدِموا، وأنَّهم كانوا أربعةَ عشرَ، ويقال: إنَّهم كانوا أربعين، في (الإيمان)[ح٥٣].

قوله: (إِنَّا هَذَا الحَيَّ): هو مَرْفوعٌ في أصلنا، وقد طرأ عليه الآن النَّصبُ ليس غير، وقد نصَّ النَّوويُّ على أنَّه مَنصوبٌ على الاختصاص(٢)، و(مِنْ رَبِيعَةَ) الخبرُ، والله أعلم.

قوله: (مِنْ رَبِيعَةَ): تقدَّم في (كتاب الإيمان) الكلامُ عليه[ح٥٣].

قوله: (آمُرُكُمْ بِأَرْبَعٍ): تقدَّم ما فيه في الكتاب المُشَار إليه أعلاه[ح٥٣].

قوله: (شَهَادَةُ) وكذا المعدود بعده يجوز فيه الرَّفعُ، والجرُّ على البدل أحسنُ.

قوله: (عَنِ الدُّبَّاءِ، وَالحَنْتَمِ، وَالنَّقِيرِ، وَالمُقَيَّرِ): تقدَّم الكلام على الأربعة في الكتاب المُشار إليه أعلاه[ح٥٣]، وأنَّه منسوخ، على قول الجمهور، ومَن قال بعدم النَّسخ.

٣ - باب البَيْعَةِ عَلَى إِقَامَةِ الصَّلَاةِ

٥٢٤ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ المُثَنَّى: حَدَّثَنَا يَحْيَى: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ: حَدَّثَنَا قَيْسٌ، عَنْ جَرِيرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ قَالَ: بَايَعْتُ النَّبِيَّ ﷺ عَلَى إِقَامِ الصَّلَاةِ، وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ، وَالنُّصْحِ لِكُلِّ مُسْلِمٍ.

قوله: (حَدَّثَنَا يَحْيَى): هذا هو يحيى بن سعيد القطَّانُ الإمامُ، تقدَّم بعضُ ترجمتِه[ح٤٣].

---

(١) في (ب): (العصر فيها والشمس).

(٢) انظر «المنهاج شرح مسلم» (١/١٣٤).

قوله: (حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ): هو إسماعيل بن أبي خالد، الكوفيُّ، عنِ ابنِ أبي أوفى، وأبي جُحَيْفَة، وقيسٍ، وعنه: شعبةُ وعبيدُ الله، حافظٌ إمامٌ، وكان طحَّانًا، تُوُفِّيَ في سنة (١٤٦هـ)، أخرج له الجماعةُ، قال العِجْليُّ [معرفة الثقات ١/٢٢٤]: (تابعيٌّ ثقةٌ، رجلٌ صالحٌ)[١].

٤ - بابُ الصَّلَاةُ كَفَّارَةٌ

٥٢٥ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنِ الأَعْمَشِ قَالَ: حَدَّثَنِي شَقِيقٌ قَالَ: سَمِعْتُ حُذَيْفَةَ قَالَ: كُنَّا جُلُوسًا عِنْدَ عُمَرَ رضي الله عنه، فَقَالَ: أَيُّكُمْ يَحْفَظُ قَوْلَ رَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وسلم فِي الفِتْنَةِ؟ قُلْتُ: أَنَا، كَمَا قَالَهُ، قَالَ: إِنَّكَ عَلَيْهِ -أَوْ عَلَيْهَا- لَجَرِيءٌ، قُلْتُ: «فِتْنَةُ الرَّجُلِ فِي أَهْلِهِ وَمَالِهِ وَوَلَدِهِ وَجَارِهِ تُكَفِّرُهَا الصَّلَاةُ وَالصَّوْمُ وَالصَّدَقَةُ وَالأَمْرُ وَالنَّهْيُ»، قَالَ: لَيْسَ هَذَا أُرِيدُ، وَلَكِنِ الفِتْنَةُ الَّتِي تَمُوجُ كَمَا يَمُوجُ البَحْرُ، قَالَ: لَيْسَ عَلَيْكَ مِنْهَا بَأْسٌ يَا أَمِيرَ المُؤْمِنِينَ، إِنَّ بَيْنَكَ وَبَيْنَهَا بَابًا مُغْلَقًا، قَالَ: أَيُكْسَرُ أَمْ يُفْتَحُ؟ قَالَ: يُكْسَرُ، قَالَ: إِذَنْ لَا يُغْلَقُ أَبَدًا، قُلْنَا: أَكَانَ عُمَرُ يَعْلَمُ البَابَ؟! قَالَ: نَعَمْ، كَمَا أَنَّ دُونَ الغَدِ اللَّيْلَةَ، إِنِّي حَدَّثْتُهُ بِحَدِيثٍ لَيْسَ بِالأَغَالِيطِ، فَهِبْنَا أَنْ نَسْأَلَ حُذَيْفَةَ، فَأَمَرْنَا مَسْرُوقًا فَسَأَلَهُ، فَقَالَ: البَابُ عُمَرُ.

قوله: (حَدَّثَنَا يَحيَى): هذا هو ابن سعيد القطَّان، تقدَّم مرارًا، مُحَدِّثُ العصرِ.

قوله: (عَنِ الأَعْمَشِ): تقدَّم مرارًا أنَّه سُلَيمانُ بن مِهْرَان، أبو مُحَمَّد الكاهليُّ، القارئُ المشهورُ.

قوله: (حَدَّثَنِي شَقِيقٌ): هو أبو وائل، شقيقُ بن سَلَمة الأسَديُّ[٢] الكوفيُّ، سمع عُمرَ ومعاذًا، وعنه: منصورٌ والأعمشُ، وقال: (أدركتُ سبعَ سِنينَ من سِنِي الجاهليَّة)، وكان من العلماء العاملين، تُوُفِّيَ سنة (٨٢هـ)، أخرج له الجماعة[٣]، وقد تقدَّم [ح٤٨]، ولكن طال العهد به[٤].

قوله: (لَجَرِيءٌ): هو مهموز الآخر، وهذا ظاهرٌ.

قوله: (فِتْنَةُ الرَّجُلِ فِي أَهْلِهِ وَمَالِهِ وَوَلَدِهِ): يُصَدِّقه قوله تعالى: ﴿أَنَّمَآ أَمْوَٰلُكُمْ وَأَوْلَٰدُكُمْ فِتْنَةٌ﴾ [التغابن: ١٥]؛ والمعنى في ذلك: أن يأتي مِن أجلهم ما لا يَحِلُّ له مِن القول والعمل ما لم يَبْلُغ كبيرةً.

قوله: (وَجَارِهِ): المراد بفتنته بجاره وأهله: ما يعرضُ له معهم من شرٍّ، أو حزن[٥]، أو ترك حقٍّ، وشِبْهِ ذلك.

---

(١) انظر «تهذيب الكمال» (٣/٦٩).

(٢) في النسخ: (السلمي)، والمثبت من مواضع ترجمته في الحديث (٤٨) و(٢٢٤) وغيرها، وهو الموافق لما في المصادر.

(٣) «التاريخ الكبير» (٤/٢٤٥)، انظر «تهذيب الكمال» (١٢/٥٤٨).

(٤) في (أ): (منه).

(٥) في (ب): (ما يعرض معهم من شرٍّ أو جزل).

قوله: (إِذَنْ لَا يُغْلَقُ): (يُغلقَ): مبنيٌّ لِمَا لم يُسَمَّ فاعله مَنصوبٌ بـ(إذن)، وقد طرأ عليه الرَّفعُ أيضًا في أصلنا(١)، وهو جائز؛ بل أَجوَز من النَّصب، قال الله تعالى: ﴿وَإِذًا لَّا يَلْبَثُونَ خِلَٰفَكَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الإسراء: ٧٦]، وقد(٢) قُرِئ شاذًا بالنَّصب(٣)، والله أعلم.

قوله: (قُلْنَا: أَكَانَ عُمَرُ يَعْلَمُ البَابَ؟ قَالَ: نَعَمْ): إنَّما عَلِم عُمَرُ الباب؛ لأنَّه كان مع النَّبيِّ ﷺ على حِرَاء، ومعه أبو بكر وعثمان، فرجف بهم، فقال له النَّبيُّ ﷺ: «اثبُتْ حراءُ، فإنَّما عليك نبيٌّ وصِدِّيقٌ(٤)، وشهيدان»(٥)، وفهم ذلك من قول حذيفة حين قال: (بل يُكسَر الباب)، ويدلُّ عليه أيضًا قوله: (إذًا لا يُغلَق) لأنَّ الغَلْق إنَّما يكون في الصَّحيح.

قوله: (لَيْسَ بِالأَغَالِيطِ): هو جمع (أغلوطة): وهو ما يُخلَط فيه، أي: ليس فيه كذب، ولا وهم، وقال شيخنا: (قال الدَّاوديُّ: «ليس بالأغاليط» أي: ليس بالصَّغير الأمر واليسير الرَّزيَّة)(٦).

قوله: (فَهِبْنَا أَنْ نَسْأَلَ حُذَيْفَةَ): قائل هذا هو أبو وائلٍ شقيقٌ المذكورُ في السَّند، وجاء في رواية: (قال أبو وائل: فقلتُ لمَسْرُوقٍ: سَلْ حذيفةَ عن الباب، فقال: عمرُ ﵁)(٧).

٥٢٦ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ التَّيْمِيِّ، عَنْ أَبِي عُثْمَانَ النَّهْدِيِّ، عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ: أَنَّ رَجُلًا أَصَابَ مِنَ امْرَأَةٍ قُبْلَةً، فَأَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَأَخْبَرَهُ، فَأَنْزَلَ اللهُ: ﴿أَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ طَرَفَيِ ٱلنَّهَارِ وَزُلَفًا مِّنَ ٱلَّيۡلِ إِنَّ ٱلۡحَسَنَٰتِ يُذۡهِبۡنَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ﴾ [هود: ١١٤]، فَقَالَ الرَّجُلُ: يَا رَسُولَ اللهِ؛ أَلِي هَذَا؟ قَالَ: «لِجَمِيعِ أُمَّتِي كُلِّهِمْ».

---

(١) الرفع رواية أبي ذرٍّ عن الكشميهنيِّ، والنصب رواية غيره.

(٢) (وقد): سقط من (ب).

(٣) أي: بحذف النون؛ (لا يلبثوا) وهي قراءةُ أُبيٍّ، وهي في مصحف عبد الله بن مسعود، انظر «القراءات الشاذة» (ص٧٧)، «المحرر» (١٥٨/٩)، «البحر المحيط» (٩٢/٧)، «الدر المصون» (٣٩٤/٧).

(٤) في النسخ: (أو صديق)، والمثبت موافق لهذه الرواية.

(٥) أخرجه بهذا اللفظ ابنُ أبي عاصم في «السنة» (١٤٤٠)، من حديث أبي غلاب عن رجل من أصحاب النَّبيِّ ﷺ، وأخرجه الطبرانيُّ في «المعجم الأوسط» (٦٥٦٢) من حديث أنس ﵁، والبيهقيُّ في «دلائل النبوة» (٣٥١/٦) من حديث سهل بن سعد ﵁.
وأخرجه مسلم (٢٤١٧) بلفظ: (إلَّا نبيٌّ أو صدِّيقٌ أو شهيدٌ) من حديث أبي هريرة ﵁.

(٦) لفظ ابن الملقِّن في «التوضيح» (٣٧٤/٣٢): (قال الداودي: أي: ليس بالحديث الذي يُتهاون فيه أو يُغْفَل عن شيء منه لغطًا عنه)، ونقل ابن قُرْقُول عن الداودي كلفظ المؤلِّف في «مطالع الأنوار» (١٤٧/٥).

(٧) أخرجه الترمذيُّ (٢٢٥٨)، وزيد في (أ) مستدركًا وفي (ب): (الذي يظهر أنَّ البابَ عثمانُ ﵁؛ لأنَّ بقتله انفتحتِ الفتنُ، والله أعلم)، وهو عجيب!!

قوله: (عَنْ أَبِي عُثْمَانَ النَّهْدِيِّ): قال الدِّمياطيُّ: (عبد الرَّحمن بن مَلٍّ بن عَمرو بن عَديٍّ، أسلم في حياة النَّبيِّ ﷺ، وأدَّى إليه الصدقة، وما رآه، ولا أبا بكر)، انتهى، و(ملٌّ) والد أبي عثمان: بضمِّ الميم وكسرها، وتشديد اللَّام معهما، قاله الجيَّانيُّ، وأمَّا النَّوويُّ؛ فقيَّد الميم بالحركات الثَّلاث، ثمَّ قال: (ويُقال: بكسر الميم، وسكون اللَّام، وبعدها همزة)، انتهى، أسلم أبو عثمان في حياته ﷺ، وصدَّق إليه، ترجمتُه معروفةٌ، فلا نُطوِّل بها، وهو ثقة، وثَّقه النَّسائيُّ وغيرُه، تُوُفِّيَ سنة (٩٥هـ)، وقيل: سنة (١٠٠هـ)، وقيل: بعد المئة، أخرج له الجماعة، و(نَهْد) قبيلتُه: بفتح النُّون، وإسكان الهاء، وبالدَّال المهملة، بطنٌ من قُضاعة(١).

فائدة: أبو عثمان هذا مُخضرَمٌ، وقد ذكرتُهم في مُؤلَّفٍ مُفرَدٍ(٢)، فإن أردته؛ فسارع إليه.

قوله: (أَنَّ رَجُلًا أَصَابَ مِنَ امْرَأَةٍ قُبْلَةً): هذا الرَّجل اسمُه كعبُ بنُ عَمْرو أبو اليَسَر(٣)؛ بفتح الياء المُثنَّاة تحت، والسِّين المهملة، وقيل: إنَّه عَمْرو بنُ غَزيَّة بن عَمرٍو الأنصاريُّ، أبو حبَّة -بالمُوَحَّدة- التَّمَّار، رواه أبو صالح عن ابن عبَّاس(٤)، الثَّالث: أنَّه [ابنُ] مُعَتِّبٍ رجلٌ من الأنصار، ذكره ابن أبي خيثمة في «تاريخه» من حديث إبراهيم النَّخعيِّ(٥)، الرَّابع: أبو مقبل، عامر بن قيس الأنصاريُّ، حكاه مُقاتِل(٦)، الخامس: نبهان التَّمَّار حكاه أيضًا(٧)، سادسها: عبَّاد، حكاه القرطبيُّ(٨)، وحكى القولَ الأوَّلَ الخطيبُ[الأسماء المبهمة٤٣٩] والنَّوويُّ[الإشارات٢٥٢]، وحكاه مع ابنِ مُعَتِّب ونبهانَ ابنُ بَشْكُوال[الغوامض والمبهمات٣٢٤]، وحكى السِّتَّة برمَّتها شيخُنا الشَّارح، انتهى[التوضيح٦/١١٦].

وفي «مسلم»: (فقال رجل من القوم: يا نبيَّ الله؛ هذا له خاصَّة؟ قال: «بل للنَّاس كافَّة»)[م(٤٢)(٢٧٦٣)]، واختُلِف في هذا الرجل، ففي «مسلم»: أنَّه معاذ، انتهى[م(٢٧٦٣)(٤٣)]، وقيل: إنَّه أبو اليسر، وقيل: عمر،

---

(١) انظر «تقييد المهمل» (٢/٤٤٩)، «المنهاج شرح مسلم» (١/٣٢)، «تهذيب الكمال» (١٧/٤٢٤)، «الأنساب» للسمعانيِّ (٥/٥٤١).

(٢) وهو «تذكرة الطالب المعلم فيمن يقال إنَّه مخضرم»، وهو كتابٌ مطبوع.

(٣) كما أخرجه الترمذيُّ (٣١١٥)، والنسائيُّ في «السنن الكبرى» (١١٢٤٨).

(٤) أخرجه أبو نعيم في «معرفة الصحابة» (٤/٢٠٢٥).

(٥) ذكره ابن بَشْكُوال في «الغوامض والمبهمات» (ص٣٢٧-٣٢٨) من طريق أبي بكر أحمد بن أبي خيثمة زهير.

(٦) انظر «تفسير مقاتل» (٢/١٣٤).

(٧) انظر «تفسير مقاتل» (٣/٢٩٢-٢٩٣)، لكنَّه ساق القصَّة في سبب نزول قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يَجْتَنِبُونَ كَبَٰٓئِرَ ٱلْإِثْمِ وَٱلْفَوَٰحِشَ إِلَّا ٱللَّمَمَ﴾ [النجم: ٣٢].

(٨) انظر «الجامع لأحكام القرآن» (١١/٢٣٠).

نقل الثَّلاثةَ الخطيبُ(١).

قوله: (مِنَ امْرَأَةٍ): هذه المرأة لا أعرفها(٢).

قوله: (﴿طَرَفَيِ ٱلنَّهَارِ﴾) [هود: ١١٤]: الفجر والعصر، وقيل: والظهر أيضًا(٣).

قوله: (﴿وَزُلَفٗا مِّنَ ٱلَّيۡلِ﴾) [هود: ١١٤]: ساعات متقاربة؛ والمراد: المغرب والعشاء، وقيل: ليس في النهار إلَّا صلاتان؛ الظهرُ والعصرُ، وباقيها في اللَّيلِ، وزُلَفُ اللَّيل: في ابتدائه، وهو المغرب، وفي اعتدال فحمته، وهي العشاء، وعند انتهائه(٤)، وهي الصبح، وأمَّا طرفا النَّهار؛ فأحدهما: الدُّلُوك الأوَّل؛ وهو الزَّوال، والثَّاني: الغروب(٥)/. [١/١٩٧أ]

٥ - باب فَضْلِ الصَّلَاةِ لِوَقْتِهَا

٥٢٧ - **حَدَّثَنَا أَبُو الوَلِيدِ هِشَامُ بْنُ عَبْدِ المَلِكِ: أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ قَالَ: الوَلِيدُ بْنُ العَيْزَارِ أَخْبَرَنِي قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا عَمْرٍو الشَّيْبَانِيَّ يَقُولُ**: حَدَّثَنَا صَاحِبُ هَذِهِ الدَّارِ -وَأَشَارَ إِلَى دَارِ عَبْدِ اللهِ- قَالَ: سَأَلْتُ النَّبِيَّ ﷺ: أَيُّ العَمَلِ أَحَبُّ إِلَى اللهِ؟ قَالَ: «الصَّلَاةُ عَلَى وَقْتِهَا»، قَالَ: ثُمَّ أَيٌّ؟ قَالَ: «ثُمَّ بِرُّ الوَالِدَيْنِ»، قَالَ: ثُمَّ أَيٌّ؟ قَالَ: «الجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللهِ»، قَالَ: حَدَّثَنِي بِهِنَّ، وَلَوِ اسْتَزَدْتُهُ؛ لَزَادَنِي.

قوله: (**حَدَّثَنَا أَبُو الوَلِيدِ**): وفي نسخة: (هِشَامُ بْنُ عَبْدِ المَلِك)(٦)، وهو هو، أبو الوليد الطَّيالسيُّ هشام بن عبد الملك، تقدَّم بعضُ ترجمتِه[ح١٧].

قوله: (**قَالَ**(٧) **الوَلِيدُ بْنُ العَيْزَارِ**): هو بفتح العين المهملة، ثمَّ مُثَنَّاة تحت ساكنة، ثمَّ زاي، وفي آخره راءٌ، و(العَيْزَار): هو ابن حُرَيثٍ العَبْديُّ، يروي الوليدُ عن أنسٍ وأبي عَمرٍو الشَّيبانيِّ، وعنه: شعبةُ وإسرائيلُ، ثقةٌ، أخرج له البخاريُّ، ومسلم، والترمذيُّ(٨)، والنَّسائيُّ، وثَّقه أبو حاتمٍ وابنُ مَعِين(٩).

---

(١) انظر «الأسماء المبهمة» (ص٤٣٩).

(٢) قال الحافظ في «الفتح» (١٢/٢): (جاء في بعض الأحاديث أنَّها من الأنصار).

(٣) انظر «التوضيح» (١٢١/٦).

(٤) في (ج): (ابتدائه).

(٥) انظر «أحكام القرآن» لابن العربيِّ (٢٣/٣).

(٦) وهي رواية «اليونينيَّة»، وسقط اسمه في رواية الأَصيليِّ.

(٧) في (ج): (وقال).

(٨) في النسخ: (وأبو داود)، والمثبت من المصادر ومن ترجمته اللاحقة في الحديث (٧٥٣٤).

(٩) انظر «الجرح والتعديل» (١٠/٩)، «تهذيب الكمال» (٦٤/٣١).

قوله: (سَمِعْتُ أَبَا عَمْرٍو الشَّيْبَانِيَّ): هو بالشين المعجمة، قال الدِّمياطيُّ: (واسمه سَعْد بن إياس بن عَمرو بن الحارث بن سدوس بن شيبان، عاش مئةً وعشرين سنةً، رُوِي عنه أنَّه قال: «أذكر أنِّي سمعتُ برسول الله ﷺ وأنا أرعى غنمًا لأهلي بكاظمة»)، انتهى، تُوُفِّيَ سنة (٩٨هـ)، أخرج له الجماعةُ، وهو مُخَضرَمٌ ثقةٌ[١]، وقد[٢] ذكرتُهم في مُؤلَّف مُفرَد[٣].

قوله: (وَأَشَارَ إِلَى دَارِ عَبْدِ اللهِ): هو ابن مسعود، أحدُ السابقين، مشهورُ الترجمة رضي الله عنه.

قوله: (قَالَ: ثُمَّ أَيٌّ؟): قال شيخنا الشَّارح ما لفظه: (هو غير منوَّن؛ لأنَّه[٤] موقوف عليه في الكلام، والسائل ينتظر الجواب، والتنوين لا يُوقَف عليه، فتنوينه ووصله بما بعده خطأ، فيُوقَف عليه وقفةٌ لطيفةٌ، ثمَّ يأتي بما بعده، كذا نبَّه عليه الفاكهيُّ في «شرح العمدة»، وأمَّا ابن الجوزيِّ؛ [فقال] في «مُشْكِله» في حديث ابن مسعود: «أيُّ الذنبِ أعظم؟»[قوله: «ثُمَّ][٥] أيٌّ»: مُشدَّد مُنوَّن، كذا سمعتُه من أبي مُحَمَّد ابن الخشَّاب، وقال: لا يجوز إلَّا تنوينُه؛ لأنَّه مُعرَب غيرُ مضاف، قال: ومعنى «غيرُ مضاف»: أن [لا] يقال[٦]: أيُّ الرَّجلين)[٧] انتهى[التوضيح ٦/١٣٠]، فقول شيخنا في (أيُّ الذنب أعظم؟) يعني: (أي) التي بعد هذه، لا هذه، فإنَّ هذه مضافة[٨]، والله أعلم.

٦ - بابٌ الصَّلَوَاتُ الخَمْسُ كَفَّارَةٌ لِلْخَطَايَا إِذَا صَلَّاهُنَّ لِوَقْتِهِنَّ فِي الجَمَاعَةِ وَغَيْرِهَا

٥٢٨ - حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ حَمْزَةَ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي حَازِمٍ وَالدَّرَاوَرْدِيُّ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ عَبْدِ اللهِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «أَرَأَيْتُمْ لَوْ أَنَّ نَهَرًا بِبَابِ أَحَدِكُمْ، يَغْتَسِلُ فِيهِ كُلَّ يَوْمٍ خَمْسًا، مَا يَقُولُ ذَلِكَ يُبْقِي مِنْ دَرَنِهِ؟» قَالُوا: لَا يُبْقِي مِنْ دَرَنِهِ شَيْئًا، قَالَ: «فَذَلِكَ مَثَلُ الصَّلَوَاتِ الخَمْسِ، يَمْحُو اللهُ بِهَا الخَطَايَا».

(١) «معرفة الصحابة» (٣/١٢٩١-١٢٩٢)، انظر «تهذيب الكمال» (١٠/٢٥٨)، «الكاشف» (١/٣٠٤).

(٢) (وقد): سقط من (ب).

(٣) وهو «تذكرة الطالب المعلم فيمن يقال إنَّه مخضرم»، وهو كتابٌ مطبوع.

(٤) زيد في النسخ: (غير)، وليست في مصدره، لكنَّها ثبتت في «الإعلام» لابن الملقِّن (٢/٢٢٧)، ولعلَّ حذفها هو الصواب.

(٥) ما بين مقعوفين مستدرك من مصدره.

(٦) في النسخ تبعًا لمصدريه: (أن يقال)، ولعلَّ المثبت هو الصواب.

(٧) انظر «رياض الأفهام شرح عمدة الأحكام» (١/٥٢٤)، و«كشف المُشْكِل» (١/٢٩٢).

(٨) قال الزركشيُّ في «التنقيح» (٢/٦٢٠) بعد أن ذكر كلام ابن الخشَّاب: (قلت: لكنَّه مضاف تقديرًا، والمضاف إليه محذوف؛ لوقوعه في الاستفهام، والتقدير: ثمَّ أيُّ العمل أفضل؟) قال: (وهذا إذا وصلته بما بعده، فإن وقفت عليه؛ فبالإسكان).

قوله: (حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي حَازِمٍ): هو بالحاء المهملة، واسمه عبد العزيز بن أبي حازم المدنيُّ، عن أبيه، وسُهيل، والعلاء، وغيرِهم، وعنه: أبو مصعب، وقتيبةُ، وابنُ حُجْر، قال أحمدُ: (لم يكن يُعرَف بطلب الحديث، ولم يكن بالمدينة بعد مالك أفقهُ منه، ويقال: إنَّ كتب سليمان بن بلال وقعت إليه، ولم يسمعْها)، وقال ابنُ مَعِين: (ثقةٌ)، وقد ليَّنه[1] ابنُ سيِّد الناس خطيبُ تونس؛ جدُّ الحافظِ فتحِ الدين، وذكره قبله العقيليُّ، فذكر كتبَ سُلَيمان، وله ترجمةٌ في «الميزان»، أخرج له الجماعة، تُوُفِّيَ سنة (١٨٤هـ)[2].

قوله: (وَالدَّرَاوَرْدِيُّ): اسمه عبد العزيز بن مُحَمَّد الدَّرَاوَرْدِيُّ، أبو مُحَمَّد، عن صفوانَ بنِ سُلَيم وزيدِ بنِ أسلم، وعنه: عليُّ بن حُجْر ويعقوبُ الدَّورقيُّ، قال ابنُ مَعِين: (هو أحبُّ إليَّ من فُلَيح)، وقال ابن المدينيِّ: (ثقةٌ ثبتٌ)، وقال أبو زُرْعة: (سيِّئ الحفظ)، تُوُفِّيَ سنة (١٨٧هـ)، أخرج له الجماعة خلا البخاريِّ، فإنَّه قرنه كما ترى بابن أبي حازم، وله ترجمةٌ في «الميزان»[٢/٦٣٣][3].

قوله: (عَنْ يَزِيدَ بْنِ عَبْدِ اللهِ): (يزيد): بمُثنَّاة تحتُ، وبالزَّاي، وهذا ممَّا لا خلافَ فيه؛ وهو يزيدُ ابن عبد الله بن أسامة بن الهادي، ترجمتُه معروفةٌ[4]، وفي نسخةٍ في هامش أصلنا فوق (يزيد): (بُرَيد) بضمِّ المُوَحَّدة، ولكنْ عليه شبهُ ضربٍ، فإن كان ضربًا؛ فذاك، وإلَّا؛ فهو تصحيفٌ، والله أعلم.

قوله: (عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ): هذا هو مُحَمَّد بن إبراهيم بن الحارث[5] التَّيميُّ، أحد العلماء، وقد ذكرتُ بعضَ ترجمتِه فيما مضى[6]، وله ترجمةٌ في «الميزان»[٣/٤٤٥]، أخرج له الجماعة[7].

قوله: (عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ): تقدَّم مرارًا أنَّه أحدُ الفقهاء السَّبعة على قول الأكثر، وأنَّ اسمَه عبدُ الله -وقيل: إسماعيل- ابن عبد الرَّحمن بن عوف الزُّهريُّ.

---

(١) في (ب): (كتبه).

(٢) في النسخ: (١٧٤)، وليس بصحيح، انظر «تهذيب الكمال» (١٨/١٢٠)، «تذهيب التهذيب» (٦/١٠٠)، وانظر «المعرفة والتاريخ» (١/٢٢٦)، «الجرح والتعديل» (٥/٣٨٣)، «ضعفاء العقيلي» (٣/١٠). «ميزان الاعتدال» (٢/٦٢٦)، وصحَّح عليه.

(٣) انظر «الجرح والتعديل» (٥/٣٩٦)، «تهذيب الكمال» (١٨/١٨٧)، «الكاشف» (٢/١٩٥).

(٤) انظر «تهذيب الكمال» (٣٢/١٦٩).

(٥) (بن الحارث): سقط من (ب).

(٦) لم يذكر له ترجمةً، وإنَّما أحال في الحديث الأوَّل إلى الموضع الذي ترجمه فيه؛ وهو الحديث (٢٠١٨).

(٧) انظر «تهذيب الكمال» (٢٤/٣٠١).

قوله: (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ): تقدَّم مرارًا[1] أنَّه عبدُ الرَّحمن بن صَخْرٍ، على الأصحِّ من نحو ثلاثين قولًا.

قوله: (نَهَرًا): هو بتحريك الهاء مفتوحةً وإسكانها.

قوله: (يُبْقِي): (يُبقي): رُباعيٌّ، مضموم الأوَّل، والمفعول محذوف، أي: شيئًا.

قوله: (مِنْ دَرَنِهِ): (الدَّرَن): الوسَخ، وهو هنا كنايةٌ عن الآثام.

٧- بابٌ فِي تَضْيِيعِ الصَّلَاةِ عَنْ وَقْتِهَا

٥٢٩- حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا مَهْدِيٌّ، عَنْ غَيْلَانَ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: مَا أَعْرِفُ شَيْئًا مِمَّا كَانَ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ، قِيلَ: الصَّلَاةُ، قَالَ: أَلَيْسَ صَنَعْتُمْ مَا صَنَعْتُمْ فِيهَا؟!

قوله: (حَدَّثَنَا مَهْدِيٌّ): هو ابن ميمون المَعْوَليُّ، عن أبي رجاءٍ وابنِ سيرين، وعنه: يحيى، وابنُ مَهْديٍّ، ومُسَدَّدٌ، ثقةٌ، تُوُفِّيَ سنة (١٧٢هـ)، أخرج له الجماعة، والمَعْوَلي: بفتح الميم، وإسكان العين المهملة، وفتح الواو، والمَعَاوِلُ: قبيلة من الأزد[2].

قوله: (عَنْ غَيْلَانَ): هو بالغين المعجمة، ولا أعرف عَيْلان -بالمهملة[3]- إلَّا قيسَ عَيْلان بن مُضَر -وقيسُ بنُ عيلان هو المشهور عند أهل النَّسب، وبعضُهم يقول: قيس[4] عَيْلان، وقيس هو عَيْلان، لا ابنه، واختُلِف في (عَيْلان) ما هو، فقيل: فرس له، وقيل: غلام له، وقيل: رجل حضنه، وقيل: كلب كان له[5]، وقيل: جبل وُلِد عنده- وزُفَر بن عَيْلان، عن إبراهيم بن دُحَيم[6].

والمتكلَّم عليه في الأصل هو ابن جَرير الأزديُّ المَعْوَلي، عن أنسٍ، ومُطرِّف ابن الشِّخِّير، وعدَّةٍ، وعنه: شعبةُ، وجريرُ بن حازم، وحمَّاد بن زيد، تُوُفِّيَ سنة (١٢٩هـ)، أخرج له الجماعة[7].

قوله: (أَلَيْسَ صَنَعْتُم مَا صَنَعْتُم فِيْهَا؟): قال ابن قُرْقُول: («صنعتم ما صنعتم»: كذا للفربريِّ[8]،

(١) (مرارًا): سقط من (ج).

(٢) انظر «تهذيب الكمال» (٢٨/٥٩٢)، و«الأنساب» للسمعانيِّ (٥/٣٤٨).

(٣) في (ب): (بالعين المهملة).

(٤) زيد في (ب): (بن).

(٥) انظر «الأنساب» للسمعانيِّ (٤/٢٧٢)، «عجالة المبتدي» (ص١٠٥-١٠٦).

(٦) انظر «الإكمال» (٧/٤١-٤٢).

(٧) انظر «تهذيب الكمال» (٢٣/١٣٠).

(٨) في (أ) و(ج) تبعًا لمصدره: (للعذريِّ)، وهو تحريفٌ؛ لأنَّ العذري من رواة مسلم، وهذا الحديث من أفراد البخاريِّ، والمثبت من «مشارق الأنوار» (٢/١٧٩)، وفي (ب): (للعبدري)، وهو تحريف.

وعند النَّسفيِّ: «ضيَّعتم» من التَّضييع، والأوَّل أشبه، يريد: ما أحدثوا من تأخيرها، إلَّا أنَّه قد جاء في الحديث نفسه عن أنس بعد هذا: «وَهَذِهِ الصَّلَاةُ قَدْ ضُيِّعَتْ»[1] انتهى[مطالع/٤/٢٩٣]، وكانت في أصلنا: (ضيَّعتم) بالضَّاد المعجمة، والمُثنَّاة تحتُ، من الضياع، ثمَّ أُصلِحت في المكانين بالصَّاد والنُّون، والله أعلم.

٥٣٠ - حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ زُرَارَةَ: **أَخْبَرَنَا عَبْدُ الوَاحِدِ بْنُ وَاصِلٍ أَبُو عُبَيْدَةَ الحَدَّادُ، عَنْ عُثْمَانَ ابْنِ أَبِي رَوَّادٍ** أَخِي عَبْدِ العَزِيزِ قَالَ: **سَمِعْتُ الزُّهْرِيَّ** يَقُولُ: دَخَلْتُ عَلَى أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ **بِدِمَشْقَ** وَهُوَ يَبْكِي، فَقُلْتُ: مَا يُبْكِيكَ؟ فَقَالَ: لَا أَعْرِفُ شَيْئًا مِمَّا أَدْرَكْتُ إِلَّا هَذِهِ الصَّلَاةَ، وَهَذِهِ الصَّلَاةُ **قَدْ ضُيِّعَتْ**.

وَقَالَ بَكْرُ بْنُ خَلَفٍ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ البُرْسَانِيُّ: أَخْبَرَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي رَوَّادٍ نَحْوَهُ.

قوله: (**أَخْبَرَنَا عَبْدُ الوَاحِدِ بْنُ وَاصِلٍ أَبُو عُبَيْدَةَ الحَدَّادُ**): هو مُحَدِّثٌ مشهورٌ، وثَّقه ابنُ مَعِين[2] وغيرُه، وقال أحمدُ: (أخشى أن يكون ضعيفًا)، وقد خرَّج له البخاريُّ هنا، فقرنه بآخَرَ، والآخَرُ الذي قرنه به هو [في] المُعلَّق بعده عن بكر بن خلف عن مُحَمَّد بن بكر البُرْسَانِيِّ، فالمقرونُ به مُحَمَّدُ ابن بَكْرٍ، وهذا قِرْنٌ أيضًا، وما شرطُ المقرون أن يقول: عن فلانٍ وفلانٍ، ذاك قِرْنٌ ظاهرٌ، وهذا قِرْنٌ أيضًا، لأبي عُبَيدة ترجمةٌ[3] في «الميزان»[٢/٦٧٧][4].

قوله: (**عَنْ عُثْمَانَ بْنِ أَبِي رَوَّادٍ**): هو بفتح الرَّاء، وتشديد الواو، وبالدَّال المهملة، وهذا ظاهرٌ عند أهله.

قوله: (**سَمِعْتُ الزُّهْرِيَّ**): تقدَّم مرارًا أنَّه مُحَمَّد بن مسلم بن عُبَيد الله بن عَبد الله بن شهابٍ الزُّهريُّ، العالمُ المشهورُ.

قوله: (**بِدِمَشْقَ**): هي البلدة المعروفة بالشَّام، وهي بكسر الدَّال، وفتح الميم، ويجوز كسرها.

قوله: (**قَدْ ضُيِّعَتْ**): هي مبنيَّة لِمَا لم يُسَمَّ فاعلُها، من الضَّياع.

قوله: (**وَقَالَ بَكْرُ بْنُ خَلَفٍ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ البُرْسَانِيُّ: أَخْبَرَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي رَوَّادٍ نَحْوَهُ**): (بكرٌ) هذا: هو شيخُ البخاريِّ، أخرج له تعليقًا، كذا رقم عليه[5] المِزِّيُّ والذَّهبيُّ، وقد تقدَّم أنَّ هذا

---

(١) زيد في (ب): (وهذا).

(٢) انظر «تاريخ ابن معين» رواية الدُّوريِّ (٤/٧٩).

(٣) في (ج): (ترجمته).

(٤) انظر «تهذيب الكمال» (١٨/٤٧٣).

(٥) (عليه): سقط من (ب).

أَخذه عنه في حال المذاكرة؛ لأنَّه شيخه[ح١٤٢]، وإنَّما أتى بهذا لفائدتين؛ إحداهما: أنَّ أبا عُبَيدة الحدَّاد عنعن عن عثمان بن أبي رَوَّاد، وإن كان غيرَ مُدَلِّس إلَّا أنَّه قيل فيه ما قد تقدَّم، وقيل فيه غيرُ ما ذكرتُ أيضًا ممَّا ذُكِرَ في «الميزان»(١) فقرنه هنا، وأيضًا مُحَمَّد بن بكر أتى بالتحديث، فخرج البخاريُّ مِن خلاف مَن ردَّ المعنعن وإن كان غيرَ مُدَلِّس.

و(بكر بن خلف): هو خَتَنُ أبي عبد الرَّحمن المقرئ، روى عنِ ابنِ عُيَينة، ويزيدَ بنِ زُرَيع، ومُعتمِر بن سليمان، ويحيى القطَّان، وعبد الرَّزَّاق، وخلقٍ، وعنه: البخاريُّ تعليقًا، وأبو داود، وابن ماجه، وعبد الله بن أحمد، وعليُّ بن الحسين بن الجُنَيد، وخلقٌ، قال ابن معين: (صدوقٌ)، وقال أبو حاتم: (ثقةٌ)، تُوُفِّيَ سنة (٢٤٠هـ)[الجرح والتعديل٢/٣٨٥](٢).

و(البُرْسَانيُّ): بضمِّ الباء المُوَحَّدة، ثمَّ راء ساكنة، ثمَّ سين مهملة، وبعد الألف نونٌ، ثمَّ ياء النِّسبة إلى بني برسان؛ بطن من الأزد(٣).

٨- بابُ المُصَلِّي يُنَاجِي رَبَّهُ عَزَّ وَجَلَّ

٥٣١- حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِنَّ أَحَدَكُمْ إِذَا صَلَّى يُنَاجِي رَبَّهُ؛ فَلَا يَتْفِلَنَّ عَنْ يَمِينِهِ، وَلَكِنْ تَحْتَ قَدَمِهِ اليُسْرَى».

وَقَالَ سَعِيدٌ: عَنْ قَتَادَةَ: لَا يَتْفُلْ قُدَّامَهُ أَوْ بَيْنَ يَدَيْهِ، وَلَكِنْ عَنْ يَسَارِهِ أَوْ تَحْتَ قَدَمَيْهِ.

وَقَالَ شُعْبَةُ: لَا يَبْزُقْ بَيْنَ يَدَيْهِ وَلَا عَنْ يَمِينِهِ، وَلَكِنْ عَنْ يَسَارِهِ أَوْ تَحْتَ قَدَمِهِ.

وَقَالَ حُمَيْدٌ: عَنْ أَنَسٍ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «لَا يَبْزُقْ فِي القِبْلَةِ وَلَا عَنْ يَمِينِهِ، وَلَكِنْ عَنْ يَسَارِهِ أَوْ تَحْتَ قَدَمِهِ».

قوله: (حَدَّثَنَا هِشَامٌ): هذا هو هشام بن أبي عبد الله الدَّستوائيُّ، أبو بكرٍ البصريُّ، تقدَّم بعض ترجمتِه[ح٤٤]، وتقدَّم الكلامُ على نسبتِه[ح١٥٣]، والله أعلم.

قوله: (فَلَا يَتْفُلَنَّ): هو بضمِّ الفاء وكسرها، ومعناه معروف، وكذا بعده (يَتْفُلُ).

قوله: (وَلَكِنْ تَحْتَ قَدَمِهِ اليُسْرَى): تقدَّم[ح٤٠٥] أنَّ النَّوويَّ قال: (هذا في غير المسجد، أمَّا(٤) في

(١) انظر «تهذيب الكمال» (٤/٢٠٥)، «تذهيب التهذيب» (٢/٤٨)، «ميزان الاعتدال» (٢/٦٧٧).

(٢) انظر «تهذيب الكمال» (٤/٢٠٥)، «تذهيب التهذيب» (٢/٤٨).

(٣) انظر «الأنساب» للسمعانيِّ (١/٣٢١).

(٤) في (ج): (وأما).

المسجد؛ فلا يتفل إلَّا بثوبه[١])[٢]، والله أعلم/. [١/٩٧ب]

قوله: (**وَقَالَ سَعِيدٌ عَنْ قَتَادَةَ: لَا يَتْفُلُ قُدَّامَهُ**): سعيدٌ هذا: هو ابن أبي عَروبة، تقدَّم[٣]، وتقدَّم [ما قاله شيخُنا في «القاموس» في «عَروبة»][٤][ح٢٨٤]، وتعليقُه هذا ليس في شيءٍ من[٥] الكتب السِّتَّة إلَّا ما هنا[٦]، قال المِزِّيُّ: («وقال سعيدٌ به»، وهو في بعض النُّسخ)، انتهى[٧].

قوله: (**وَقَالَ شُعْبَةُ: لَا يَبْزُقَنَّ بَيْنَ يَدَيْهِ...**) إلى آخره: هذا وصله البخاريُّ مرَّةً أخرى[ح٤١٣].

قوله: (**وَقَالَ حُمَيْدٌ عَنْ أَنَسٍ**): هذا سَلَف مُتَّصِلًا[ح٤٠٥].

٥٣٢ - حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ عُمَرَ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: حَدَّثَنَا قَتَادَةُ، عَنْ أَنَسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّه قَالَ: «اعْتَدِلُوا فِي السُّجُودِ، **وَلَا يَبْسُطْ ذِرَاعَيْهِ كَالكَلْبِ**، وَإِذَا بَزَقَ؛ فَلَا يَبْزُقْ بَيْنَ يَدَيْهِ وَلَا عَنْ يَمِينِهِ، فَإِنَّهُ يُنَاجِي رَبَّهُ».

قوله: (**وَلَا يَبْسُطْ أَحَدُكُم ذِرَاعَيْهِ؛ كَالكَلْبِ**): اعلم أنَّه ﷺ نهى عن التَّشَبُّهِ بحيوانات في الصَّلاة، فنهى[٨] عن التفاتٍ كالتفات الثعلب[٩]، وبروكٍ كبروك البعير[١٠]، وافتراشٍ كافتراش السَّبُع[١١]، وإقعاءٍ كإقعاء الكلب[١٢]، ونقرٍ كنقر الغراب[١٣]، ورفع الأيدي كأنَّها أذناب خيلٍ

---

(١) في (ج): (في ثوبه).

(٢) انظر «المنهاج شرح مسلم» (٥/٤١).

(٣) (تقدَّم): سقط من (ج).

(٤) ما بين معقوفين سقط من (ج).

(٥) (شيء من): سقط من (ج).

(٦) أخرج هذا التعليقَ الإمامُ أحمدُ في «مسنده» (١٢٠٦٣)، وانظر «تغليق التعليق» (٢/٢٥١-٢٥٢).

(٧) زيد في (ج): (كذا رأيت هذا التعليق في أصلنا الدِّمشقيِّ في الأصل ولم أراجع أصلنا القاهريَّ)، وضرب عليه في (أ)، «تحفة الأشراف» (١/٣١٦).

(٨) (فنهى): سقط من (ج).

(٩) أخرجه أحمد (٨١٠٦) والطبرانيُّ في «المعجم الأوسط» (٥٢٧٥) والبيهقيُّ في «السنن الكبرى» (٢/١٢٠) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(١٠) أخرجه أبو داود (٨٦٢)، وابن ماجه (١٤٢٩) من حديث عبد الرحمن بن شِبْل رضي الله عنه، والنسائيُّ في «المجتبى» (٢/٢٠٧) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(١١) أخرجه مسلم (٤٩٨) من حديث عائشة رضي الله عنها.

(١٢) أخرجه الترمذيُّ (٢٨٢) وابن ماجه (٨٩٥) من حديث عليٍّ رضي الله عنه.

(١٣) أخرجه أبو داود (٨٦٢) والنسائيُّ في «المجتبى» (٢/٢١٤) وابن ماجه (١٤٢) من حديث عبد الرحمن بن شِبْل رضي الله عنه.

شُمُسٍ[(١)]، فهذه ستُّ حيوانات نُهِي المصلِّي أن يتشبَّه[(٢)] بشيء منهنَّ، والله أعلم[(٣)].

٩- بابُ الإِبْرَادِ بِالظُّهْرِ فِي شِدَّةِ الحَرِّ

٥٣٣ - ٥٣٤ - حَدَّثَنَا أَيُّوبُ بْنُ سُلَيْمَانَ بْنِ بِلَالٍ: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ: قَالَ صَالِحُ بْنُ كَيْسَانَ: حَدَّثَنَا الأَعْرَجُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ وَغَيْرُهُ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ. وَنَافِعٌ مَوْلَى عَبْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ عَبْدِ اللهِ ابْنِ عُمَرَ: أَنَّهُمَا حَدَّثَاهُ عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «إِذَا اشْتَدَّ الحَرُّ؛ فَأَبْرِدُوا عَنِ الصَّلَاةِ، فَإِنَّ شِدَّةَ الحَرِّ مِنْ فَيْحِ جَهَنَّمَ».

قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرٍ): هذا[(٤)] هو أبو بكر عبدُ الحَميد بنُ أبي أويس، ابنُ أختِ الإمام مالكٍ صاحبِ المذهبِ، الأصبحيُّ، يروي عن أبيه، وابن عجلان، وابن أبي ذئب، وعنه: أخوه إسماعيل ابن أبي أويس، وأيُّوب بن سليمان الرَّاوي عنه هنا، ومُحَمَّد بن رافع، تُوُفِّيَ سنة (٢٠٢هـ)، أخرج له البخاريُّ، ومسلم، وأبو داود، والنَّسائيُّ، وابن ماجه[(٥)]، وثَّقه ابنُ مَعِين وغيرُه، وقال فيه الأزديُّ قولًا لا أذكره هنا، وقد ذكره الذَّهبيُّ في «ميزانه» مع كلامِ غيرِه، ولا يصحُّ عنه[(٦)].

قوله: (عَنْ سُلَيْمَانَ): هو سليمان بن بلال الذي تقدَّم[(٧)] ولدُه أيُّوبُ شيخُ البخاريِّ في هذا[(٨)] الحديث، وهو سليمان بن بلال، أبو مُحَمَّد، مولى [آل] أبي بكر، عن زيد بن أسلم وعبد الله بن دينار، وعنه: ابنه أيُّوبُ ولم يلقَه[(٩)]، والقعنبيُّ، ولُوَين، ثقةٌ إمامٌ، تقدَّم، ولكن طال العهد به[ح٩٩]، أخرج له الجماعة[(١٠)].

---

(١) أخرجه مسلم (٤٣٠) من حديث جابر بن سمرة رضي الله عنه، والخيل الشُّمُوس: التي لا تستقرُّ.

(٢) في (ج): (يشبه).

(٣) هذه الفقرة جاءت في (ب) و(ج) سابقًا بعد قوله: (إلا بثوبه، والله أعلم)، وعليها في (أ) علامة تقديم وتأخير.

(٤) زيد في (ج): (هو).

(٥) كذا رقم عليه المصنِّفُ: (خ م د س ق) تبعًا للذهبيِّ في «تذهيب التهذيب» (٣٧١/٥) و«الكاشف» (١٤٦/٢)، والذي في «تهذيب الكمال» (٤٤٤/١٦): (خ م د ت س)، وهو الصواب.

(٦) انظر «تاريخ ابن معين» رواية الدارميِّ (ص٢٣٨)، «الجرح والتعديل» (١٥/٦)، و«تهذيب الكمال» (٤٤٤/١٦)، «ميزان الاعتدال» (٥٣٨/٢)، وقد صحَّح عليه.

(٧) زيد في (ب): (ذكره).

(٨) (هذا): سقط من (ج).

(٩) قوله: (ولم يلقه): جاء في (ب) في غير موضعه، وسقط من (ج).

(١٠) انظر «تهذيب الكمال» (٣٧٢/١١)، «تذهيب التهذيب» (١٣٠/٤).

قوله: (**حَدَّثَنَا الأَعْرَجُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ وَغَيْرُهُ**): (غيرُه): لا أعرفه، ولم ينبِّه عليه شيخُنا المؤلِّف ولا غيرُه ممَّن تقدَّمه فيما أعلم[1].

قوله: (**عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ**): تقدَّم مرارًا كثيرةً أنَّه عبدُ الرَّحمن بن صخرٍ، على الأصحِّ من نحو ثلاثين قولًا.

قوله: (**وَنَافِعٌ مَوْلَى عَبْدِاللهِ بْنِ عُمَرَ**): (نافعٌ): مَرْفوعٌ مُنوَّن، هو معطوف على (عبدُ الرَّحمن الأعرجُ وغيرُه)، وهذا الحديث الذي لنافعٍ عن ابنِ عُمَر رواه البخاريُّ بالطَّريق التي قَبْلَه؛ عن أيُّوبَ ابنِ سُلَيمان، عن أبي بكر -وهو عبد الحميد بن أبي أويس كما ذكرتُ لك- عن صالح بن كيسان، عن نافع، عن ابن عمر، وهذا ظاهرٌ عند أهله غيرُ خفيٍّ.

قوله: (**أَنَّهُمَا حَدَّثَاهُ**): قال الدِّمياطيُّ: (الضَّمير في «حدَّثاه» عائدٌ على الحديث، والألف في «حدَّثاه» ضميرُ أبي هريرة وابنِ عمر)، انتهى.

قوله: (**فَأَبْرِدُوا بِالصَّلَاةِ**[2]): هو بقطع الهمزة، رُباعيٌّ، أي: بأداء الصَّلاة، أي: أَخِّروها عن وقت الهاجرة إلى حين بَرْدِ النَّهار وانكسارِ وَهْجِ الحَرِّ، يقال: أَبْرَدَ بالشيء؛ إذا دخل به في بَرْد النَّهار، وأبردتُ بكذا؛ إذا فعلتَه حينئذٍ[3].

تنبيه: حقيقة الإبراد: أن تُؤخَّر الظهرُ حتَّى يصيرَ للحيطان فيءٌ يُظِلُّ الماشي، ولا تُؤخَّرَ عن النِّصف الأوَّل من الوقت[4]، وقيل: المُعتبَر بأن ينصرف منها[5] قبل آخر الوقت، قال ابن الرِّفعة في «الكفاية»: وهو ظاهر النَّصِّ[6]، ويؤيِّده حديثُ أبي ذرٍّ في «البخاريِّ»: (حتَّى ساوى الظِّلُّ التُّلولَ)[ح٦٢٩].

تنبيه آخر: يُستحبُّ تأخير الصَّلاة عن أوَّل وقتها[7] من حيث هي الظُّهر أو غيرها فوق أربعين مسألة، ذكرها بعض أصحابنا فيما قرأتُه عليه، وقد نَظَم ذلك في أبيات قرأتُها عليه[8].

قوله: (**مِنْ فَيْحِ جَهَنَّمَ**): هو بفتح الفاء، ثمَّ مُثَنَّاة تحتُ ساكنة، ثمَّ حاء مهملة، أي: من انتشار حرِّها

---

(١) قال الحافظ في «الفتح» (٢/٢٠): (هو أبو سلمة بن عبد الرحمن فيما أظنُّ).

(٢) كذا في النسخ وهامش (ق)، وهي رواية أبي ذرٍّ عن الحمُّويي والمستملي، ورواية «اليونينيَّة» و(ق) بعد الإصلاح: (عن الصلاة).

(٣) انظر «مطالع الأنوار» (١/٤٦٨).

(٤) انظر «المجموع» (٣/٤٤).

(٥) في (ب): (معها).

(٦) انظر «كفاية النبيه» (٢/٣٧٢).

(٧) (عن أوَّل وقتها): جاء في (ب) في غير موضعه.

(٨) هذا التنبيه سقط من (ج).

وقوَّته، وعند أبي ذرٍّ[(١)]: (فوح)، وهما بمعنًى، ومنه: فوح الطِّيب[(٢)]؛ وهو سطوع ريحه وانتشارُه[(٣)]، وما ذكرته من فتح فاء (فَيح) هو المعروف الذي لا يجوز غيره، ورأيتُ بعض النَّاس ممَّن يزعم في نفسه أنَّه أوحَدُ المدرِّسين يُدرِّس ويقولها: (فِيح) بكسر الفاء، ويصرِّفها، ويبحث عليها.

٥٣٥ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ: حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنِ المُهَاجِرِ أَبِي الحَسَنِ سَمِعَ زَيْدَ ابْنَ وَهْبٍ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ: أَذَّنَ مُؤَذِّنُ النَّبِيِّ ﷺ الظُّهْرَ فَقَالَ: «أَبْرِدْ أَبْرِدْ -أَوْ قَالَ:- انْتَظِرِ انْتَظِرْ»، وَقَالَ: «شِدَّةُ الحَرِّ مِنْ فَيْحِ جَهَنَّمَ، فَإِذَا اشْتَدَّ الحَرُّ؛ فَأَبْرِدُوا عَنِ الصَّلَاةِ»، حَتَّى رَأَيْنَا فَيْءَ التُّلُولِ.

قوله: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ): تقدَّم مرارًا أنَّه بفتح المُوَحَّدة، وبالشين المعجمة، وأنَّه بُندارٌ، وليس في «البخاريِّ» و«مسلمٍ» و«المُوطَّأ» ابن بشَّار سواه.

قوله: (حَدَّثَنَا غُنْدُرٌ): تقدَّم ضبطُه، وأنَّه بضمِّ الغين المعجمة، ثمَّ نون ساكنة، ثمَّ دال مهملة مضمومة ومفتوحة، وأنَّه مُحمَّد بن جعفر، وتقدَّم بعضُ ترجمتِه[ح٨٧].

قوله: (عَنْ أَبِي ذَرٍّ): تقدَّم أنَّه جُندُب بن جنادة، و(جُندُب): بضمِّ الدَّال وفتحها، وقيل: اسمه بُرَير -وتقدَّم ضبط (بُرَيْر)- ابن جندُب، وقيل: اسمه جندُب بن عبدالله، وقيل: جندُب بن السَّكن، والمشهور الأوَّل، وقد قدَّمتُ نسبَه إلى عدنان[(٤)]، وسيأتي أيضًا في قصَّة أبي ذرٍّ في (المناقب)[قبل ح٣٥٢٢]، وتقدَّم الكلام أنَّ أمَّه رَمْلةُ بنت[(٥)] الوقيعة أسلمت، وهي صحابيَّة[ح٣٠]، وأبو ذرٍّ صحابيٌّ جليلٌ، من السَّابقين الأوَّلين إلى الإسلام، وزاهدٌ كبيرٌ، رضي الله عنه.

قوله: (أَذَّنَ مُؤَذِّنُ النَّبِيِّ ﷺ): قال شيخنا الشَّارح: (في بعض طرقه: أنَّه بلال، أخرجه أبو عوانة[ح١٠١٧]، وفي أخرى: «فأراد أن يؤذِّن، فقال: «مَه؛ يا بلال»[ح١٠١٩])[التوضيح ٦/١٥٣].

قوله: (أَبْرِدْ أَبْرِدْ): هو بقطع الهمزة فيهما، وكسر الرَّاء، وبالدَّال المهملة الساكنة، على الأمر، تقدَّم أنَّه رُباعيٌّ[ح٥٣٤]، وكذا (فَأَبْرِدُوا)، وكذا (فَأَبْرِدُوا)[ح٥٣٦] بعده.

قوله: (مِنْ فَيْحِ): تقدَّم الكلام عليها أعلاه.

---

(١) في «المشارق» (٢/٣٩٢) و«المطالع» (٥/٢٧٨): (أبي داود)، والحديث في «سنن أبي داود» (٤٧٣) بلفظ: (فيح جهنَّم) من حديث أبي ذرٍّ رضي الله عنه، لكن أخرجه البخاريُّ (٥٧٢٦) بلفظ: (فوح جهنَّم) من حديث رافع ابن خديج رضي الله عنه.

(٢) (الطيب): سقط من (ج).

(٣) في (ج): (وانكساره)، وليس بصحيح، وانظر «مطالع الأنوار» (٥/٢٧٨).

(٤) تقدَّم في الحديث (٣٠) بعضُ نسبِه إلى مضر، وسيأتي نسبه إلى عدنان في (المناقب).

(٥) في (ج): (الكلام في أمِّه، وأنَّها).

قوله: (فَيْءَ التُّلُولِ): (الفيء) بالهمز في آخره: وهو ما بعد الزَّوال من الظِّلِّ، وإنَّما سُمِّي الظِّلُّ فيئًا؛ لرجوعه من جانب إلى جانبٍ، قال ابن السِّكِّيت: (الظِّلُّ: ما نَسَخَتْه الشَّمس، والفيء: ما نَسخَ الشَّمسَ) [إصلاح المنطق ٣٢٠]، وحكى أبو عبيدة عن رؤبة: (كلُّ ما كانت عليه الشَّمس، فزالت عنه؛ فهو فيء وظِلٌّ، وما لم تكن عليه الشَّمسُ؛ فهو ظِلٌّ)[(١)]، والجمع: أَفْياء وفُيُوء، [وقال ابن قتيبة في «أدب الكاتب»[(٢)]: (يذهبون -يعني: العوامُّ- إلى أنَّ الظِّلَّ والفيءَ بمعنًى، وليس كذلك، بل الظلُّ يكون غُدْوَةً وعَشِيَّةً، ومن أوَّل النَّهار إلى آخره، ومعنى الظِّلِّ: الستر...) إلى أن قال: (وأمَّا[(٣)] الفيء؛ فلا يكون إلَّا بعد الزَّوال، ولا يقال لِمَا قَبْل الزَّوال: فيءٌ، وإنَّما يُسمَّى بعد الزَّوال فيئًا؛ لأنَّه ظِلٌّ فاءَ مِن جانبٍ إلى جانبٍ، أي: رَجَع، والفيء: الرُّجوع)[أدب الكاتب ٢٦]، هذا كلامه، وهو نفيس، وقد ذكر غيرُه ما ليس بصحيح، والله أعلم][(٤)].

٥٣٦ - ٥٣٧ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللهِ المَدِينِيُّ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ قَالَ: حَفِظْنَاهُ مِنَ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ المُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِذَا اشْتَدَّ الحَرُّ؛ فَأَبْرِدُوا بِالصَّلَاةِ، فَإِنَّ شِدَّةَ الحَرِّ مِنْ فَيْحِ جَهَنَّمَ». «وَاشْتَكَتِ النَّارُ إِلَى رَبِّهَا فَقَالَتْ: يَا رَبِّ؛ أَكَلَ بَعْضِي بَعْضًا، فَأَذِنَ لَهَا بِنَفَسَيْنِ؛ نَفَسٍ فِي الشِّتَاءِ، وَنَفَسٍ فِي الصَّيْفِ، أَشَدُّ مَا تَجِدُونَ مِنَ الحَرِّ، وَأَشَدُّ مَا تَجِدُونَ مِنَ الزَّمْهَرِيرِ».

قوله: (حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللهِ المَدِيْنِيُّ): تقدَّم الكلام على هذا النَّسب إلى أين، وأنَّ هذا حافظٌ مشهورٌ لا يُحتاج إلى ترجمته[(٥)]، مع أنَّه تقدَّم بعضُها[ح١٣٧].

قوله: (حَدَّثَنَا سُفْيَانُ): هذا هو ابن عُيَينة، أبو مُحمَّد، الإمامُ المشهورُ.

قوله: (عَنِ[(٦)] الزُّهْرِيِّ): تقدَّم أنَّه مُحمَّد بن مُسْلِم بن عُبَيد الله بن عَبد الله بن شهاب، العالمُ الفَرْدُ.

قوله: (عَنْ سَعِيدِ بْنِ المُسَيَّبِ): تقدَّم الكلام على ياء أبيه، وأنَّها بالفتح والكسر، وأنَّ غيرَ[(٧)] والده لا يُقال فيه إلَّا بالفتح[(٨)][ح٢٦].

---

(١) انظر «الفصيح» (ص٣١٩).

(٢) زيد في (أ) و(ب): (قال)، ولعلَّه تكرار.

(٣) (أما): سقط من (ب).

(٤) ما بين معقوفين سقط من (ج).

(٥) في (ج): (ترجمة).

(٦) كذا في النسخ، وهي رواية (عط)، ورواية «اليونينيَّة» و(ق): (من).

(٧) في (ج): (غيره).

(٨) في (ب): (الفتح).

قوله: (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ): تقدَّم مرارًا أنَّه عبد الرَّحمن بن صخرٍ، على الأصحِّ من نحو ثلاثين قولًا.

قوله: (وَاشْتَكَتِ النَّارُ إِلَى رَبِّهَا): يحتمل أن يكون بلسان الحال، وأن يكون بلسان المقال عندما يخلق الرَّبُّ فيها ذلك، وقال القاضي عياض عن القولِ بأنَّ ذلك حقيقة -أعني: أنَّه بلسان المقال-: (إنَّه الأظهر)[إكمال ٢/٥٨٣]، وقال النَّوويُّ: (إنَّه الصَّواب)[شرح مسلم ٥/١٢١].

قوله: (بِنَفَسَيْنِ؛ نَفَسٍ فِي الشِّتَاءِ، وَنَفَسٍ فِي الصَّيْفِ): كلُّه بفتح الفاء، وهو واحد (الأنفاس)، و(نَفَسٍ) الأولى والثانية بالجرِّ، بدلُ بعضٍ من كلٍّ.

قوله: (الزَّمْهَرِير): قيل: هو شدَّة البرد.

فائدة: قال بعض المُفسِّرين في قوله تعالى: ﴿لَا يَرَوْنَ فِيهَا شَمْسًا وَلَا زَمْهَرِيرًا﴾ [الإنسان: ١٣]: (إنَّه القمر)(١)، والحكمة في كونهما لم يكونا في الجنَّة؛ لأنَّهما عُبِدا من دون الله، وقد ورد: أنَّهما يكونان في النَّار يوم القيامة، وهو ضعيف(٢)، وسيجيء ذلك في (بدء الخلق)[ح٣٢٠٠].

٥٣٨ - حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصِ بْنِ غِيَاثٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا الأَعْمَشُ: حَدَّثَنَا أَبُو صَالِحٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «أَبْرِدُوا بِالظُّهْرِ؛ فَإِنَّ شِدَّةَ الحَرِّ مِنْ فَيْحِ جَهَنَّمَ»، تَابَعَهُ سُفْيَانُ وَيَحْيَى وَأَبُو عَوَانَةَ، عَنِ الأَعْمَشِ.

قوله: (حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصِ بْنِ غِيَاثٍ(٣)): تقدَّم مرارًا(٤) أنَّ (غِيَاثًا) بالغين المعجمة المكسورة، ثمَّ ثمَّ مُثنَّاة تحتُ، وفي آخره ثاءٌ مُثلَّثةٌ.

قوله: (حَدَّثَنَا الأَعْمَشُ): تقدَّم أنَّه سليمان بن مِهْران مرارًا(٥).

[١/١٩٨أ] قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو صَالِحٍ): تقدَّم مرارًا أنَّه السَّمَّانُ الزَّيَّاتُ ذكوانُ، وتقدَّم بعضُ ترجمتِه[ح٩]/.

قوله: (عَنْ أَبِي سَعِيدٍ): تقدَّم مرارًا أنَّه سعد بن مالك بن سنان الخُدْرِيُّ؛ بالدَّال المهملة، وتقدَّم بعضُ ترجمتِه[ح١٩].

قوله: (أَبْرِدُوا): تقدَّم بظاهرها أنَّه بقطع الهمزة، وأنَّه رُباعيٌّ[ح٥٣٥].

قوله: (مِنْ فَيْحِ جَهَنَّمَ): تقدَّم بظاهرها الكلامُ عليها قريبًا، وضبطُها[ح٥٣٤].

---

(١) انظر «المحرَّر» (١٥/٢٤٢)، «البحر المحيط» (١٠/٣٦٢).

(٢) انظر «الموضوعات» لابن الجوزيِّ (١/١٤٠)، «التوضيح» (٦/١٥٦).

(٣) (ابن غياث): ليس في «اليونينيَّة»، وهو ثابتٌ في رواية أبي ذرٍّ.

(٤) في (ج): (مرَّات).

(٥) هذه الفقرة سقطت من (ج).

قوله: (تَابَعَهُ سُفْيَانُ وَيَحْيَى وَأَبُو عَوَانَةَ، عَنِ الأَعْمَشِ): الضَّمير في (تابعه) يعود على حفص بن غياث، و(سفيان): هو ابن سعيد الثَّوريُّ، كما أفاده شيخنا(١)، ومتابعته هي في «صحيح البخاريِّ» في (باب صفة النَّار) عن مُحَمَّد بن يوسف الفِرْيابيِّ، عن سفيان[ح٣٢٥٩]، وأمَّا (يحيى) فهو ابن سعيد القطَّان، الحافظُ المشهورُ، وأمَّا (أبو عوانة) فهو الوضَّاح بن عبد الله، أبو عوانة، الحافظ اليشكريُّ، تقدَّم بعض ترجمتِه[ح٥٨].

ومتابعة يحيى وكذا أبو عوانة ليسا في شيءٍ من الكتب السِّتَّة، قال شيخنا: (متابعة يحيى بن سعيد خرَّجها الإسماعيليُّ عن ابن خلَّاد: حدَّثنا بُندارٌ، عنه، ورواه الخلال عن الميمونيِّ، عن أحمدَ، عن يحيى، ولفظه: «فوح جهنَّم»(٢)، قال أحمد: «ما أعرف أحدًا قاله بالواو غير الأعمش»)، قال شيخنا: (ومتابعة أبي عوانة...) وأخلى بياضًا(٣)، ثمَّ قال: (وتابعه أيضًا أبو خالد، أخرجه الإسماعيليُّ وأبو نُعَيم، وأبو معاوية مُحَمَّدُ بن خازم، أخرجه ابن ماجه عن [أبي] كُرَيب عنه[ق٦٧٩])[التوضيح٦/١٤٣](٤).

١٠- بابُ الإِبْرَادِ بِالظُّهْرِ فِي السَّفَرِ

٥٣٩- حَدَّثَنَا آدَمُ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ: حَدَّثَنَا مُهَاجِرٌ أَبُو الحَسَنِ مَوْلًى لِبَنِي تَيْمِ اللهِ قَالَ: سَمِعْتُ زَيْدَ ابْنَ وَهْبٍ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ الغِفَارِيِّ قَالَ: كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي سَفَرٍ، فَأَرَادَ المُؤَذِّنُ أَنْ يُؤَذِّنَ الظُّهْرَ؛ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَبْرِدْ»، ثُمَّ أَرَادَ أَنْ يُؤَذِّنَ فَقَالَ لَهُ: «أَبْرِدْ»، حَتَّى رَأَيْنَا فَيْءَ التُّلُولِ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّ شِدَّةَ الحَرِّ مِنْ فَيْحِ جَهَنَّمَ، فَإِذَا اشْتَدَّ الحَرُّ؛ فَأَبْرِدُوا بِالصَّلَاةِ»، وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: ﴿يَتَفَيَّؤُا﴾ [النَّحل: ٤٨]: يَتَمَيَّلُ.

قوله: (عَنْ أَبِي ذَرٍّ الغِفَارِيِّ): تقدَّم قريبًا اسمُه، وبعضُ نسبه، والاختلافُ في اسمه، وأنَّه أحد السَّابقين(٥)، وزاهد هذه الأمَّة[ح٥٣٥]، وسيأتي مُطَوَّلًا في (المناقب)[قبل ح٣٥٢٢].

قوله: (فَأَرَادَ المُؤَذِّنُ أَنْ يُؤَذِّنَ لِلظُّهْرِ(٦)): تقدَّم قريبًا مَن المُؤذِّن[ح٥٣٥].

---

(١) انظر «التوضيح» (٦/١٤٣).

(٢) رواه الإمام أحمد بهذا اللفظ (١١٤٩٠) عن محمد بن عبيد عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي سعيد رضي الله عنه، وقال عقيبه: (هكذا قال الأعمش: «من فوح جهنَّم»)، وأخرج الحديثَ عن يحيى عن الأعمش به (١١٤٩٧) بلفظ: (من فيح جهنَّم).

(٣) قال الحافظ في «الفتح» (٢/٢٥): (لم أقف على مَن وصله عنه) أي: عن أبي عوانة.

(٤) انظر «تغليق التعليق» (٢/٢٥٣-٢٥٤).

(٥) زيد في (ب): (الأولين).

(٦) كذا في النسخ و«اليونينيَّة»، وفي (ق): (الظهر).

قوله: (أَبْرِدْ): تقدَّم قريبًا أنَّه بقطع الهمزة، رُباعيٌّ[ح٥٣٥]، وكذا قوله بعده: (أَبْرِدْ)، وكذا (فَأَبْرِدُوا).

قوله: (فَيْءَ التُّلُولِ): تقدَّم الكلام على (الفيء) في ظاهرها؛ فانظره[ح٥٣٥].

قوله: (مِنْ فَيْحِ): تقدَّم الكلام عليه ومعناه، بظاهرها[ح٥٣٤].

١١- بابٌ وَقْتُ الظُّهْرِ عِنْدَ الزَّوَالِ

وَقَالَ جَابِرٌ: كَانَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم يُصَلِّي بِالهَاجِرَةِ.

قوله: (بَابٌ وَقْتُ الظُّهْرِ): إنَّ نَوَّنت (باب) فارفعْ (وقت)، وإن ضمَمْتَه بغير تنوين؛ فجُرَّ (وقت)، وهذا ظاهرٌ.

قوله: (بِالهَاجِرَةَ): تقدَّم أنَّها شدَّة الحرِّ[ح٤٩٩].

٥٤٠- حَدَّثَنَا أَبُو اليَمَانِ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم خَرَجَ حِينَ زَاغَتِ الشَّمْسُ، فَصَلَّى الظُّهْرَ، فَقَامَ عَلَى المِنْبَرِ، فَذَكَرَ السَّاعَةَ، فَذَكَرَ أَنَّ فِيهَا أُمُورًا عِظَامًا، ثُمَّ قَالَ: «مَنْ أَحَبَّ أَنْ يَسْأَلَ عَنْ شَيْءٍ فَلْيَسْأَلْ، فَلَا تَسْأَلُونِي عَنْ شَيْءٍ إِلَّا أَخْبَرْتُكُمْ مَا دُمْتُ فِي مَقَامِي»، فَأَكْثَرَ النَّاسُ فِي البُكَاءِ، وَأَكْثَرَ أَنْ يَقُولَ: «سَلُونِي»، فَقَامَ عَبْدُ اللهِ بْنُ حُذَافَةَ السَّهْمِيُّ، فَقَالَ: مَنْ أَبِي؟ قَالَ: «أَبُوكَ حُذَافَةُ»، ثُمَّ أَكْثَرَ أَنْ يَقُولَ: «سَلُونِي»، فَبَرَكَ عُمَرُ عَلَى رُكْبَتَيْهِ، فَقَالَ: رَضِينَا بِاللهِ رَبًّا، وَبِالإِسْلَامِ دِينًا، وَبِمُحَمَّدٍ نَبِيًّا، فَسَكَتَ، ثُمَّ قَالَ: «عُرِضَتْ عَلَيَّ الجَنَّةُ وَالنَّارُ آنِفًا فِي عُرْضِ هَذَا الحَائِطِ، فَلَمْ أَرَ كَالخَيْرِ وَالشَّرِّ».

قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو اليَمَانِ): تقدَّم مرارًا كثيرة أنَّه الحكم بن نافع.

قوله: (أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ): تقدَّم مرارًا أنَّه ابن أبي حمزة الحافظ، أبو بشر الحمصيُّ.

قوله: (عَنِ الزُّهْرِيِّ): تقدَّم أنَّه الإمام أبو بكر مُحَمَّد بن مُسْلِم بن عُبيد الله بن عَبد الله بن شهاب.

قوله: (سَلُونِي): قال المُهلَّب: لأنَّه بلغه أنَّ قومًا من المنافقين ينالون منه، ويُعجِزونه عن بعض ما يسألونه عنه، فتغيَّظ عليهم وقال: «لا تسألوني عن شيء إلَّا أخبرتكم به»، وبكاءُ النَّاس خوفَ نزول العذاب المعهود في الأمم الخالية عند تكذيب الرُّسل، ألا ترى فهم عمر حين برك على ركبتيه وقال: (رضينا بالله ربًّا...) الحديث، وهذا مُلخَّص من كلام شيخنا مع حذف[(١)].

قوله: (عُرِضَتْ): هو مبنيٌّ لِمَا لم يُسَمَّ فاعله، وهذا ظاهرٌ.

قوله: (فِي عُرْضِ هَذَا الحَائِطِ): هو بضمِّ العين المهملة، وإسكان الرَّاء، وبالضَّاد المعجمة، قال

(١) هذه الفقرة سقطت من (ج)، وانظر «التوضيح» (٦/١٦٠).

ابن قُرْقُول: («عُرْض هذا الحائط»: جانبُه وناحيتُه، كما قال: «في قِبْلَة هذا الجدار»[خ٧٤٩])[مطالع ٤/٠١].

٥٤١ - حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ عُمَرَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي المِنْهَالِ، عَنْ أَبِي بَرْزَةَ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي الصُّبْحَ، وَأَحَدُنَا يَعْرِفُ جَلِيسَهُ، وَيَقْرَأُ فِيهَا مَا بَيْنَ السِّتِّينَ إِلَى المِئَةِ، وَيُصَلِّي الظُّهْرَ إِذَا زَالَتِ الشَّمْسُ، وَالعَصْرَ وَأَحَدُنَا يَذْهَبُ إِلَى أَقْصَى المَدِينَةِ، رَجَعَ وَالشَّمْسُ حَيَّةٌ، وَنَسِيتُ مَا قَالَ فِي المَغْرِبِ، وَلَا يُبَالِي بِتَأْخِيرِ العِشَاءِ إِلَى ثُلُثِ اللَّيْلِ، ثُمَّ قَالَ: إِلَى شَطْرِ اللَّيْلِ، وَقَالَ مُعَاذٌ: قَالَ شُعْبَةُ: ثُمَّ لَقِيتُهُ مَرَّةً، فَقَالَ: أَوْ ثُلُثِ اللَّيْلِ.

قوله: (عَنْ أَبِي المِنْهَالِ): قال الدِّمياطيُّ: (أبو المنهال اثنان في طبقة واحدة، اتَّفقا عليهما؛ أحدهما: هذا، واسمه سيَّار بن سَلَامة البصريُّ، والآخر: عبد الرَّحمن بن مُطعِم المكِّيُّ، عنِ ابن عبَّاس والبَرَاء)، انتهى.

فائدةٌ: أبو المنهال اثنان؛ كما قال، وسمَّاهما، وكلاهما تابعيٌّ؛ أبو المنهال الرِّياحيُّ سيَّار بن سلامة البصريُّ، سمع أبا برزة صاحِبَ رسول الله ﷺ، روى عنه[(١)]: خالد الحذَّاء وعوفٌ الأعرابيُّ، والآخَر: أبو المنهال الكوفيُّ، واسمه عبد الرَّحمن بن مُطعِم، سمع البَرَاء، وزيدَ بن أرقم، وابنَ عبَّاس، روى عنه: عَمْرو بن دينار، وحبيب بن أبي ثابت، وعبد الله بن كثير، وسليمان الأحول، وكلاهما حديثُه مُخرَّج في «الكتابَين»، انتهى كلام الجيَّانيِّ[(٢)].

والحاصل: أنَّ أبا المنهال سيَّار بن سلامة هو الذي روى عن أبي بَرْزَة هذا، وأمَّا ذاك الآخَر عبدُ الرَّحمن؛ فليس له عنه شيء في الكتب السِّتَّة؛ فاعلمْه.

قوله: (عَنْ أَبِي بَرْزَةَ): هو بفتح المُوَحَّدة، ثمَّ راء ساكنة، ثمَّ زاي مفتوحة، ثمَّ تاء، واسمه نَضْلة ابن عُبَيد الأسلميُّ، الصَّحابيُّ، قال الدِّمياطيُّ: (أبو بَرْزَة نَضْلَةُ بنُ عُبَيدٍ الأسلميُّ، قاتلُ ابنِ خَطَل المُتعلِّقِ بأستار الكعبة)، انتهى، وفي قاتلِ ابنِ خَطَل أقوالٌ تأتي في (كتاب الحجِّ)[ح١٨٤٦] إن شاء الله تعالى وقدَّره، روى عنه: أبو عثمان النَّهديُّ، وأبو الوضيء، وبَقِيَ إلى سنة (٦٤هـ)، وقد جزم الذَّهبيُّ في «تجريده»: بأنَّه تُوُفِّيَ سنة (٦٠هـ)، والأوَّل في «كاشفه»، وقد عزاه -على ما يظهر تبعًا للمِزِّيِّ- في «تذهيبه» إلى خليفةَ: أنَّه مات بخراسان بعد سنة (٦٤هـ)، أخرج له الجماعة رضي الله عنه[(٣)].

---

(١) في (ج): (عن).

(٢) انظر «تقييد المهمل» (٢/٥٥٦)، «تهذيب الكمال» (١٢/٣٠٨)، (١٧/٤٠٦).

(٣) انظر «تجريد أسماء الصحابة» (٢/١٥١)، «الكاشف» (٣/١٩٠)، «الطبقات» (ص١٨٤)، «تذهيب التهذيب» (٩/٢١٦)، «الاستيعاب» (ص٧١٩)، «تهذيب الكمال» (٢٩/٤٠٧).

قوله: (**وَالشَّمْسُ حَيَّةٌ**): أي: لم تصفرَّ، ولم تتغيَّر، وقال في «المطالع»: («حيَّة» أي: مُستحِرَّة، لم تَذْهب حياتُها التي هي حَرُّها، وقيل: بيِّنةُ النُّورِ لم يَسْتَحِلْ نورُها، قالوا: والشَّمس تُوصَف بالحياة ما دامت قائمةَ الأعراض من الحرارة والضَّوء[1]، فإذا كانت مع الغروب؛ لم تُوصَف بذلك)[2].

قوله: (**قَالَ[3] مُعَاذٌ: قَالَ شُعْبَةُ: ثُمَّ لَقِيتُهُ مَرَّةً**): الضَّمير في (لقيته) عائدٌ إلى أبي المنهال؛ وهو سَيَّار بن سلامة، وهذا ظاهرٌ جدًّا، و(معاذ): هو ابن معاذ العنبريُّ الحافظ، قاضي البصرة[4]، تقدَّم[5]، وما قاله معاذٌ عن شعبة أخرجه مسلمٌ عن عُبَيد الله بن معاذ، عن أبيه، عن شعبة به[6][م(٦٤٧)(٢٣٦)].

٥٤٢ - **حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُقَاتِلٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللهِ: أَخْبَرَنَا خَالِدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ قَالَ: حَدَّثَنِي غَالِبٌ** الْقَطَّانُ، عَنْ بَكْرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ الْمُزَنِيِّ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ: كُنَّا إِذَا صَلَّيْنَا خَلْفَ رَسُولِ اللهِ ﷺ **بِالظَّهَائِرِ**؛ فَسَجَدْنَا عَلَى ثِيَابِنَا؛ اتِّقَاءَ الْحَرِّ.

قوله: (**حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُقَاتِلٍ**): كذا في أصلنا، وقد خُرِّج بعد (مُحَمَّد) ما صورته: (يعني) بقي الكلام: (حدَّثنا مُحَمَّد؛ يعني: ابن مقاتل) فيكون على هذا البخاريُّ قال: (مُحَمَّد) فقط، و(ابن مقاتل) مِن توضيحِ مَنْ دُون البخاريِّ، وكذا رأيت في أصلنا الدِّمشقيِّ: (حدَّثنا مُحَمَّد؛ يعني: ابن مقاتل)[7]، وأمَّا في «أطراف المِزِّيِّ»؛ فقال في «تطريفه»: (وعن مُحَمَّد -هو ابن مقاتل- عن عبد الله ابن المبارك)[تحفة١/١٠١]، فظاهر[8] هذه العبارة: أنَّها مِن توضيح المِزِّيِّ، ولو كان من توضيح غيرِه؛ لقال: (يعني: ابن مقاتل) كما في أصلنا الدِّمشقيِّ، وهو نسخةٌ في أصلنا الذي سمعنا فيه على العراقيِّ، وقد ذكر الجيَّانيُّ في «تقييده» ما لفظُهُ: (وقال في «المظالم»[ح٢٤٥٠]، و«الأنبياء»[ح٣٣٨٠]، و«غزوة الرَّجيع»[ح٤٠٩٤]، و«اللِّباس»[ح٥٨٥٨]، وغيرِ ذلك: «حدَّثنا مُحَمَّد: حدَّثنا عبد الله»؛ يعني: ابن المبارك، نسبه ابن السَّكن في بعض هذه المواضع: مُحَمَّد بن مقاتل، وقد نسبه البخاريُّ في مواضعَ كثيرةٍ كذلك[ح٦٥ و٨٨ وغيرها]، ووقع في نسخة

---

(١) زيد في (ب): (قال).

(٢) قول «المطالع» سقط من (ج)، «مطالع الأنوار» (٢/٣٧٤).

(٣) كذا في النُّسخ، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (وقال) بزيادة واو.

(٤) انظر «تهذيب الكمال» (٢٨/١٣٢).

(٥) لم يتقدَّم، وستأتي ترجمته في الحديث (٦٦٣).

(٦) (به): سقط من (ب).

(٧) زيد في (ب): (كما في أصلنا الدِّمشقيِّ: حدثنا ابن مُحَمَّد؛ يعني: ابن مقاتل)، وهو تكرار.

(٨) في (ج): (وظاهر).

أبي الحسن القابسيِّ والأَصيليِّ في «كتاب المحاربين» في «باب فضل مَن ترك الفواحش»: «حدَّثنا مُحَمَّد: حدَّثنا عبدالله عن[(١)] عبيدالله بن عمر»؛ فذكر حديثَ أبي هريرة: «سبعة يظلُّهم الله...»؛ الحديث[ح٦٨٠٦]، نُسِب في النسختين: مُحَمَّد بن سَلَام، ونسبه ابنُ السَّكن: مُحَمَّد بن مقاتل، ونسبتُه أولى)، ثمَّ ساق سندًا إلى ابن السَّكن قال: (كلُّ ما في «البخاريِّ» ممَّا يقول فيه: «حدَّثنا مُحَمَّد: حدَّثنا عبد الله»؛ فهو ابن مقاتل المروزيُّ عن عبد الله بن المبارك)، انتهى.

قوله: (**أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللهِ**): تقدَّم أعلاه أنَّه ابن المبارك، الإمامُ الحافظُ المشهورُ، شيخُ خراسان.

قوله: (**عَنْ**[(٢)] **خَالِدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ**): هو السلميُّ البصريُّ، أبو أميَّة، عنِ الحسنِ، ومُحَمَّدٍ، وغالبٍ القطَّان، وعنه: ابنُ المبارك وجماعةٌ، قال أبو حاتم: (صدوق)، له حديثٌ واحدٌ عندهم في السُّجود على الثِّياب، ذكره ابن حِبَّان في «الثِّقات»[٦/٢٦٠]، وذكره في «الميزان»[١/٦٣٤]، وفي «الكاشف»[١٣٥]: (صدوقٌ مُقِلٌّ)، أخرج له البخاريُّ، والتِّرمذيُّ، والنَّسائيُّ[(٣)].

قوله: (**بِالظَّهَائِرِ**): هي جمع (ظَهِيرة) وهي شدَّة الحَرِّ.

١٢- بابُ تَأْخِيرِ الظُّهْرِ إِلَى العَصْرِ

٥٤٣ - **حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ**: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ عَمْرٍو -وَهُوَ ابْنُ دِينَارٍ- عَنْ جَابِرِ بْنِ زَيْدٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى بِالمَدِينَةِ سَبْعًا وَثَمَانِيًا الظُّهْرَ وَالعَصْرَ، وَالمَغْرِبَ وَالعِشَاءَ، **فَقَالَ أَيُّوبُ: لَعَلَّهُ فِي لَيْلَةٍ مَطِيرَةٍ، قَالَ: عَسَى.**

قوله: (**حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ**): تقدَّم مرارًا أنَّه مُحَمَّد بن الفضل عارمٌ، وقد تقدَّم أنَّه بعيدٌ من العرامة؛ وهي شِدَّة الخُلُق، أو[(٤)] العارم: الشِّرِّير[ح٦٠].

قوله: (**فَقَالَ أَيُّوبُ: لَعَلَّهُ فِي لَيْلَةٍ مَطِيرَةٍ**[(٥)]**؟ قَالَ: عَسَى**): (أيُّوب): هو ابن أبي تميمة السَّخْتِيَانيُّ، الإمام المشهور، تقدَّم بعضُ ترجمتِه[ح٣١]، وقد تأوَّله مالك كما تأوَّله أيُّوب، وبه أخذ الشَّافعيُّ تقديمًا لا تأخيرًا بشروط مُقرَّرة في كتب الفقه، وبه قال أبو ثور، ووافق مالكٌ الشَّافعيَّ في المغرب

---

(١) في النسخ تبعًا لبعض نسخ «تقييد المهمل»: (بن)، وليس بصحيح، انظر «تقييد المهمل» (٣/١٠٣٠-١٠٣١).

(٢) كذا في النُّسخ، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (أَخْبَرَنَا).

(٣) هذه الفقرة سقطت من (ج)، وانظر «تهذيب الكمال» (٨/١١٩).

(٤) في (ب): (و).

(٥) في (ج): (مطرة)، والمثبت موافق لما في «الصحيح».

والعشاء، وخالفه في الظُّهر والعصر(١).

[١/٩٨ب] وقد رُوِي حديث ابن عبَّاس هذا على خلاف/ما تأوَّله أيُّوبُ ومالكٌ؛ ففي «مسلم»: (من غير خوف ولا مطر)[م٧٠٥]، وظاهرها جوازُ الجمع في الحضر بمجرَّد الحاجة، هذا إذا لم يتَّخذْه(٢) عادةً، وبه قالت طائفة يسيرة، وجوَّزه جماعةٌ بالمرض(٣)؛ منهم: الشَّافعيُّ، كما نقله المزنيُّ في مُختصَر لطيف سمَّاه «نهاية الاختصار من قول الشَّافعيِّ»، فقال: (والجمع بين الصَّلاتين في السفر والمطر والمرض جائزٌ)، هذه عبارته على ما نقله الإمام جمال الدين الإسنويُّ شيخ شيوخنا في «مُهمَّاته»[٣/٣٦٦]، وقد اختاره النَّوويُّ من غير أن يطَّلع على النَّصِّ(٤)، والمعروف في مذهب الشَّافعيِّ: أنَّه لا يجوز الجمع بالمرض، ومحلُّ الخوض في الأعذار كتبُ الفقه، والله أعلم.

١٣- بابُ وَقْتِ العَصْرِ

قوله: (بَابُ وَقْتِ العَصْرِ): وبعد هذا في نسخةٍ هي خارجةٌ عن الأصل في الطُّرَّة ما لفظه: (وَقَالَ أَبُو أُسَامَةَ عَنْ هِشَامٍ: مِنْ قَعْرِ حُجْرَتِهَا)، انتهى(٥)، وعليها علاماتُ مَن رواها، وقد خرَّجها شيخُنا الشَّارحُ فقال: (أسنده الإسماعيليُّ عن ابن ناجية وغيره(٦) عن أبي عبد الرَّحمن: حدَّثنا أبو أسامة عن هشام، عن أبيه، عن عائشة قالت: «كان رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم يصلِّي العصرَ والشَّمسُ في قَعْر حُجْرتي»)[التوضيح٦/١٦٩]، و(أبو أسامة) في هذه النُّسخة: هو حمَّاد بن أسامة، تقدَّم بعضُ ترجمتِه[ح٩٢]، وأمَّا (هشام) فهو ابن عروة، مشهور الترجمة، والله أعلم، وهذا التعليقُ في أصلنا الدِّمشقيِّ بعد الحديث الأوَّل من الباب(٧)، والله أعلم.

---

(١) انظر «الموطَّأ» (١/١٤٤)، «الشرح الكبير» للرافعيِّ (٢/٢٤٤-٢٤٥)، «المجموع» (٤/١٨١-١٨٥)، «المدوَّنة الكبرى» (١/١١٥).

(٢) في (ب): (يجده).

(٣) نقله البخاريُّ عن عطاء في (باب وقت المغرب) قبل الحديث (٥٥٩).

(٤) انظر «المجموع» (٤/١٨٥).

(٥) هذا القول ثابتٌ في رواية «اليونينيَّة»، وليس في (ق)، ساقطٌ في رواية الأَصيليِّ وابن عساكر و(عط).

(٦) رواه الإسماعيليُّ عن ابن ناجية والقاسم والمنيعيِّ، لكنَّ القاسمَ والمنيعيَّ لم يروياه عن أبي عبد الرحمن، وإنَّما رواه القاسم عن أبي كريب، والمنيعي عن هارون بن عبد الله؛ ثلاثتهم -أبو عبد الرحمن وأبو كريب وهارون- عن أبي أسامة به، انظر «تغليق التعليق» (٢/٢٥٥).

(٧) وهو الذي في رواية الأَصيليِّ و(عط).

٥٤٤- حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْذِرِ: حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ عِيَاضٍ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ: أَنَّ عَائِشَةَ قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يُصَلِّي العَصْرَ وَالشَّمْسُ لَمْ تَخْرُجْ مِنْ حُجْرَتِهَا.

قوله: (عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ): هذا هو هشام بن عروة بن الزُّبير، عن عروة، وهذا كاد أن يكون بديهيًّا عند أهله، والله أعلم.

٥٤٥- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ صَلَّى العَصْرَ وَالشَّمْسُ فِي حُجْرَتِهَا، لَمْ يَظْهَرِ الفَيْءُ مِنْ حُجْرَتِهَا.

قوله: (حَدَّثَنَا اللَّيْثُ): هو ابن سعد الإمام، وهذا من جنس ما قبله.

قوله: (عَنِ ابْنِ شِهَابٍ): تقدَّم مرَّارًا(١) كثيرةً أنَّه الزُّهريُّ، وتقدَّم اسمُه ونسبُه[ح٣].

قوله: (الفَيْءُ): تقدَّم أنَّه مهموز قريبًا، وتقدَّم ما هو[ح٥٣٥].

٥٤٦- حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي صَلَاةَ العَصْرِ وَالشَّمْسُ طَالِعَةٌ فِي حُجْرَتِي لَمْ يَظْهَرِ الفَيْءُ بَعْدُ.

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللهِ: وقال مَالِكٌ وَيَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ وَشُعَيْبٌ وَابْنُ أَبِي حَفْصَةَ: وَالشَّمْسُ قَبْلَ أَنْ تَظْهَرَ.

قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ): تقدَّم مرارًا، الفضلُ بن دُكَين الحافظ، وتقدَّم بعضُ ترجمتِه، وأنَّ (دُكَينًا) بالدَّال المهملة[ح١١٢].

قوله: (عَنِ الزُّهْرِيِّ): تقدَّم أعلاه أنَّه ابنُ شهاب.

قوله: (وَقَالَ مَالِكٌ، وَيَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، وَشُعَيْبٌ، وَابْنُ أَبِي حَفْصَةَ): هذا التَّعليقُ المجزومُ به ذكره البخاريُّ(٢) في أصلنا عقيب حديث ابن عيينة عن الزُّهريِّ، قال شيخُنا الشَّارحُ: (وذكره خلفٌ في «أطرافه» عقب(٣) حديث اللَّيث، وهو الحديث الثَّالث)، انتهى[التوضيح ٦/١٧٠].

أمَّا قوله: (وقال مالك) فهو الإمام صاحب المذهب، أشهر من (قِفَا نَبْكِ)، وأمَّا (يحيى بن سعيد) فهو الأنصاريُّ، وأمَّا (شعيب) فهو ابن أبي حمزة، تقدَّم، وأمَّا (ابن أبي حفصة) فهو مُحمَّد ابن أبي حفصة

(١) في (ج): (مرَّات).

(٢) (البخاريُّ): سقط من (ب).

(٣) في (ب)، (ج): (عقيب).

ميسرة، أبو سَلَمة البصريُّ، عنِ الزُّهريِّ، وأبي جمرة الضُّبَعيِّ، وقتادة، وجماعةٍ، وعنه: الثَّوريُّ، وإبراهيمُ بن طهمان، وابن المبارك، ورَوْح بن عُبادة، وجماعةٌ، وثَّقه أبو داود، وقال عبَّاسٌ عنِ ابنِ مَعِين: (ثقة)، وقال أحمد بن أبي خيثمة عنِ ابنِ مَعِين: (صالحٌ)، وليَّنه يحيى القطَّان، وقال النَّسائيُّ: (ضعيف)، أخرج له البخاريُّ، ومسلم، والنَّسائيُّ، وله ترجمة في «الميزان»[٣/٥٢٥](١).

وتعليق مالك أخرجه البخاريُّ في (الصَّلاة) عن القعنبيِّ، ومسلمٌ فيه عن يحيى بن يحيى، وأبو داود فيه عن القعنبيِّ؛ كلاهما عن مالك به[ح٥٢٢،م٦١١،د٤٠٧].

[وأمَّا تعليقُ يحيى بنِ سعيدٍ الأنصاريِّ؛ لا أعلم أحدًا من أصحاب الكتب السِّتَّة أخرجه إلَّا ما هنا، ولم يخرِّجه شيخنا رحمه الله(٢).

وأمَّا تعليقُ شعيب؛ فلا أعلم أحدًا من أصحاب الكتب السِّتَّة أخرجه إلَّا ما هنا، ولم يخرِّجه شيخنا رحمه الله](٣)، [وقال بعض حُفَّاظ العَصْرِ في تعليق شعيب: (وصله الطَّبرانيُّ في «مسند الشَّاميِّين»[ح٣٠٩٤])](٤).

وأمَّا تعليق مُحَمَّد بن أبي حفصة؛ فلم يخرِّجه أحدٌ من أصحاب الكتب السِّتَّة إلَّا ما هنا، ولم يخرِّجه شيخنا رحمه الله تعالى(٥).

٥٤٧ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُقَاتِلٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللهِ: أَخْبَرَنَا عَوْفٌ، عَنْ سَيَّارِ بْنِ سَلَامَةَ قَالَ: دَخَلْتُ أَنَا وَأَبِي عَلَى أَبِي بَرْزَةَ الأَسْلَمِيِّ، فَقَالَ لَهُ أَبِي: كَيْفَ كَانَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم يُصَلِّي المَكْتُوبَةَ؟ فَقَالَ: كَانَ يُصَلِّي الهَجِيرَ الَّتِي تَدْعُونَهَا الأُولَى حِينَ تَدْحَضُ الشَّمْسُ، وَيُصَلِّي العَصْرَ، ثُمَّ يَرْجِعُ أَحَدُنَا إِلَى رَحْلِهِ فِي أَقْصَى المَدِينَةِ وَالشَّمْسُ حَيَّةٌ -وَنَسِيتُ مَا قَالَ فِي المَغْرِبِ- وَكَانَ يَسْتَحِبُّ أَنْ يُؤَخِّرَ العِشَاءَ الَّتِي تَدْعُونَهَا العَتَمَةَ، وَكَانَ يَكْرَهُ النَّوْمَ قَبْلَهَا وَالحَدِيثَ بَعْدَهَا، وَكَانَ يَنْفَتِلُ مِنْ صَلَاةِ الغَدَاةِ حِينَ يَعْرِفُ الرَّجُلُ جَلِيسَهُ، وَيَقْرَأُ بِالسِّتِّينَ إِلَى المِئَةِ.

قوله: (**حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُقَاتِلٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللهِ**): هكذا هو في أصلنا: (مُحَمَّد بن مقاتل) منسوبًا، وفي أصلنا الدِّمشقيِّ: (حدَّثنا ابنُ مقاتل)، وهو هو، وفي هذا التصريحُ به، و(عبد الله): تقدَّم

(١) انظر «الجرح والتعديل» (٨/٨٩)، «الضعفاء والمتروكين» (ص٢٣٥)، «تهذيب الكمال» (٢٥/٨٥)، «تذهيب التهذيب» (٨/٧٩).

(٢) وصله الذهليُّ في «الزهريات»، انظر «تغليق التعليق» (٢/٢٥٦).

(٣) ما بين معقوفين سقط من (ب).

(٤) ما بين معقوفين سقط من (ج)، انظر «هُدَى الساري» (ص٢٨).

(٥) وصله الذهليُّ في «الزهريات»، انظر «هُدَى الساري» (ص٢٨)، «تغليق التعليق» (٢/٢٥٧).

أنَّه ابن المبارك، والله أعلم، وقد تقدَّم في الصفحة قَبْلَ هذه الكلامُ على قوله: (حدَّثنا مُحَمَّد: حدَّثنا عبد الله) فانظره[ح٥٤٢].

قوله: (**أَخْبَرَنَا عَوْفٌ**): تقدَّم أنَّ هذا هو عوفٌ الأعرابيُّ، وقد تقدَّم بعضُ ترجمتِه، وأنَّه إنَّما قيل له: الأعرابيُّ؛ لدخوله دربَ الأعراب، قاله ابن دقيق العيد[ح٤٧].

قوله: (**عَنْ سَيَّارِ بْنِ سَلَامَةَ**): تقدَّم أنَّه بتشديد المُثنَّاة تحت، وهو أبو المنهال، تقدَّم بعضُ ترجمتِه[ح٣٣٥].

قوله: (**عَلَى أَبِي بَرْزَةَ**): هو بفتح المُوَحَّدة، ثمَّ راء ساكنة، ثمَّ زاي، ثمَّ تاء، تقدَّم قريبًا أنَّه نَضْلةُ ابن عُبيدٍ في الصَّفحة قبل هذه[ح٥٤١].

قوله: (**الهَجِيرَ**): أي: التي تُفعَل في وقت الهاجرة؛ وهو شدَّة الحرِّ.

قوله: (**وَهِيَ**(١) **الَّتِي تَدْعُونَهَا الأُولَى**): إنَّما(٢) سُمِّيت الظهرُ أُولَى؛ لأنَّها أوَّل صلاة صلَّاها جبريل بالنَّبيِّ ﷺ حين بيَّن له المواقيت(٣)، وهذا هو المعروف المشهور أنَّها أوَّل صلاة صلَّاها جبريل به(٤) ﵇، وأفاد شيخنا الشَّارح في «شرح التنبيه» له: (قلت: ولأنَّها -يعني: الصُّبح- قيل: إنَّها أوَّل صلاة صلَّاها جبريل بالنَّبيِّ ﷺ(٥))، قال: (وقد ذكرت ذلك بدليله في الكلام على أحاديث «الرافعيِّ»(٦)، لكنَّ المعروف أنَّ أوَّل صلاة صلَّاها جبريل بالنَّبيِّ ﷺ الظُّهر)، انتهى.

قوله: (**تَدْحَضُ**): هو بفتح التَّاء، ثمَّ دال ساكنة، ثمَّ حاء مفتوحة، مهملتين، ثمَّ ضاد معجمة، أي: تميل.

قوله: (**إِلَى رَحْلِهِ**): (الرَّحل): المَنزِل والمأوى.

---

(١) (وهي): ليس في «اليونينيَّة» و(ق).

(٢) في (ب): (وإنما).

(٣) كما رواه ابن عبَّاس ﵄، أخرجه عنه أحمد (٣٠٨١)، وأبو داود (٣٩٣)، والترمذيُّ (١٤٩)، وكذلك رواه جماعة من الصَّحابة غيره.

(٤) (به): سقط من (ب).

(٥) أخرجه ابن أبي خيثمة في «تاريخه» (١/١٧٧) من حديث ابن عبَّاس ﵄، والنسائيُّ في «المجتبى» (١/٢٤٩-٢٥٠) من حديث أبي هريرة ﵁، والدراقطنيُّ في «سننه» (١٠٠٧) من حديث عبد الله بن عمر ﵄، قال الحافظ في «التمييز» (١/٤٠٠): (وفيه من النكارة ابتداؤه بالفجر، والصحيح خلافه).

(٦) انظر «البدر المنير» (٣/١٧١).

٥٤٨ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ مَسْلَمَةَ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ، عَنْ أَنَسِ ابْنِ مَالِكٍ قَالَ: كُنَّا نُصَلِّي العَصْرَ، ثُمَّ يَخْرُجُ الإِنْسَانُ إِلَى بَنِي عَمْرِو بْنِ عَوْفٍ فَيَجِدُهُمْ يُصَلُّونَ العَصْرَ.

قوله: (**إِلَى بَنِي عَمْرِو بْنِ عَوْفٍ**): هؤلاء مسكنهم قُبَاء، وهي على ثلاثة أميال من المدينة، كما قدَّمته قبلُ[ح٤٠٣].

٥٤٩ - حَدَّثَنَا ابْنُ مُقَاتِلٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللهِ: أَخْبَرَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ عُثْمَانَ بْنِ سَهْلِ بْنِ حُنَيْفٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا أُمَامَةَ يَقُولُ: صَلَّيْنَا مَعَ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ العَزِيزِ الظُّهْرَ، ثُمَّ خَرَجْنَا حَتَّى دَخَلْنَا عَلَى أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ فَوَجَدْنَاهُ يُصَلِّي العَصْرَ، فَقُلْتُ: يَا عَمِّ؛ مَا هَذِهِ الصَّلاةُ الَّتِي صَلَّيْتَ؟ قَالَ: العَصْرُ، وَهَذِهِ صَلَاةُ رَسُولِ اللهِ ﷺ الَّتِي كُنَّا نُصَلِّي مَعَهُ.

قوله: (**حَدَّثَنَا ابْنُ مُقَاتِلٍ**): هو مُحَمَّد بن مقاتل، أبو الحسن، مشهورُ الترجمة.

قوله: (**أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللهِ**): هو ابن المبارك، العالمُ المشهورُ.

قوله: (**أَخْبَرَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ عُثْمَانَ بْنِ سَهْلِ بْنِ حُنَيْفٍ**): هو بضمِّ الحاء المهملة، وفتح النُّون، وهذا ظاهرٌ عند أهله.

قوله: (**أَبَا أُمَامَةَ**): هذا هو أسعد بن سهل بن حُنَيف، وُلِد زمان النَّبيِّ[1] ﷺ، وسُمِّيَ باسم جدِّه أسعدَ بنِ زرارة، روى عن عُمرَ بنِ الخطَّاب، وتكلَّم أبو زُرْعةَ في سماعه منه، وروى عن عروة، وعنه: الزُّهريُّ، ويحيى بن سعيد، وخلقٌ، تُوُفِّيَ سنة (١٠٠هـ)، أخرج له الجماعة[2].

قوله: (**صَلَّيْنَا مَعَ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ العَزِيزِ الظُّهْرَ، ثُمَّ خَرَجْنَا حَتَّى دَخَلْنَا عَلَى أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، فَوَجَدْنَاهُ يُصَلِّي العَصْرَ**): هذا كان في ولاية عُمَرَ حين كان أميرًا من جهة أقاربه، وأمَّا حين كان خليفةً وبلغه التقديم؛ كان يُقدِّم، وهذا إنَّما كان خليفةً بعد موت أنسٍ، وقد تقدَّم متى وُلِّي الخلافةَ، ومتى تُوُفِّيَ رحمه الله[ح١٠٢].

(*) - بَابُ وَقْتِ العَصْرِ

قوله: (**بَابُ وَقْتِ العَصْرِ**): كذا هو في أصلنا: (باب) ثابتٌ هنا، وعليه علامة راويه[3]، وذكر فيه حديث أنس من طريق أبي اليمان، وهذا البابُ هو في بعض أصولنا الدِّمشقيَّة ثابتٌ بعد هذا الحديث

---

(١) في (ب): (رسول الله).

(٢) انظر «المراسيل» لابن أبي حاتم (ص١٦)، و«تهذيب الكمال» (٢/٥٢٥).

(٣) سقط التبويب في رواية الأَصيلي وابن عساكر، كما في «اليونينيَّة» و«الإرشاد» (١/٤٩٣).

قَبْلَ حديث أنسٍ من طريقِ عبد الله بن يوسف[ح ٥٥١]، وعليه (صح)، وهو مُخرَّج في الهامش، وقد قابل بعض المُحَدِّثين هذا الأصلَ الدِّمشقيَّ على نسخة[(١)] الضِّيائيَّة، والشُّمَيْساطِيَّة، وذِكْرُه[(٢)] كما ذَكَره في بعض أصولي أوجَهُ، **فعليه**[(٣)] **يُسأَل**: ما الحكمةُ في ذِكْره بعد ذكرِه (باب وقت العصر) الباب الذي قبل هذا؟

وجوابه: أنَّ الباب الأوَّل تقديره: باب أوَّل وقت العصر، والباب الثاني يُؤخَذ منه وقتُ جوازها مِن غير كراهةٍ مِن فعل أهل قُبَاء، والظاهر: اطِّلاعه ﷺ على ذلك وأقرَّهم، وتقريرُه أحدُ وجوهِ السُّنَن، فيكون البابُ الثاني ساقه لأجل ذلك؛ وتقديره: باب جواز وقت العصر مِن غير كراهة، والله أعلم.

٥٥٠ - **حَدَّثَنَا أَبُو اليَمَانِ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ** قَالَ: حَدَّثَنِي أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يُصَلِّي العَصْرَ وَالشَّمْسُ مُرْتَفِعَةٌ حَيَّةٌ، فَيَذْهَبُ الذَّاهِبُ **إِلَى العَوَالِي** فَيَأْتِيهِمْ وَالشَّمْسُ مُرْتَفِعَةٌ، وَبَعْضُ العَوَالِي مِنَ المَدِينَةِ عَلَى أَرْبَعَةِ أَمْيَالٍ أَوْ نَحْوِهِ.

قوله: (**حَدَّثَنَا أَبُو اليَمَانِ**): هو الحكم بن نافع، تقدَّم بعضُ ترجمتِه[ح ٧].

قوله: (**أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ**): هو شعيب بن أبي حمزة، تقدَّم.

قوله: (**عَنِ الزُّهْرِيِّ**): تقدَّم أنَّه أبو بكر مُحَمَّد بن مُسْلِم بن عُبيد الله بن عَبد الله بن شهاب الزُّهريُّ[(٤)].

قوله: (**إِلَى العَوَالِي**): تقدَّم أنَّ (العوالي) القُرى التي حول المدينة، وأبعدها على[(٥)] ثمانية[(٦)] أميال، وأقربها على أربعة، وقيل: ثلاثة[ح ٨٩]/. [١/٩٩أ]

٥٥١ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، **عَنِ ابْنِ شِهَابٍ**، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: كُنَّا نُصَلِّي العَصْرَ، ثُمَّ يَذْهَبُ الذَّاهِبُ مِنَّا **إِلَى قُبَاءٍ**، فَيَأْتِيهِمْ وَالشَّمْسُ مُرْتَفِعَةٌ.

قوله: (**عَنِ ابْنِ شِهَابٍ**): تقدَّم مرارًا أنَّه مُحَمَّد بن مُسْلِم بن عُبَيد الله بن عبد الله بن شهاب الزُّهريُّ، العالمُ المشهورُ.

---

(١) (على نسخة): سقط من (ج).

(٢) في (ب): (فذكره).

(٣) في (ب): (وعليه).

(٤) (الزهري): سقط من (ب).

(٥) زيد في (أ): (على)، وهو تكرار.

(٦) قال فيما تقدَّم: (أبعدها سبعة)، وتقدَّم التنبيه أنَّه في «مشارق الأنوار» (٢/٢٩٢) و«المطالع» (٥/٦٦) و«معجم البلدان» (٤/١٦٦): (أبعدها ثمانية) كالذي هنا.

قوله: (إِلَى قُبَاءٍ): تقدَّم أنَّه بضمِّ القاف، وتخفيف الباء، وبالمدِّ[(١)]، وهو مُذكَّر منوَّن مصروف، هذه اللُّغة الفصحى، وحكى صاحب «المطالع»: القصر، وأخرى؛ وهي التَّأنيثُ، وتَرْكُ الصَّرْفِ، والمختارُ الأوَّلُ[(٢)][ح٤٠٣].

١٤ - بابُ إِثْمِ مَن فاتَته العَصرُ

٥٥٢ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «الَّذِي تَفُوتُهُ صَلَاةُ العَصْرِ كَأَنَّمَا وُتِرَ أَهْلَهُ وَمَالَهُ».

[قَالَ أَبُو عَبْدِ اللهِ: ﴿يَتِرَكُمْ﴾ [مُحَمَّد: ٣٥]: وَتَرْتُ الرَّجُلَ؛ إِذَا قَتَلْتَ له قتيلًا، (أَوْ أَخَذْتَ مَالَهُ)].

قوله: (كَأَنَّمَا وُتِرَ أَهْلَهُ وَمَالَهُ): قال ابن قُرْقُول: («وُتِرَ أهلَه ومالَه»: نَقَص، يقال: وَتَرتُه؛ إذا نَقصتَه، وقيل: أصابه ما يُصيبُ المَوتُورَ، وقال مالك: معناه: ذُهِب بهم[(٣)]، وقيل: أُصيب بهم إصابةً يَطلبُ بها وترًا، فيجتمعُ عليه غمَّان؛ غَمُّ المصيبة وغمُّ الطَّلب ومُقاساتِه، ونصب «مالَه» و«أهلَه» على المفعول الثَّاني، وعلى قول مَن فسَّره: ذُهِب بهم؛ يصحُّ رفعه على ما لم يُسَمَّ فاعلُه، وفسَّره مالكٌ مِن رواية ابن حبيب: بأن نُزِع منه أهلُه ومالُه وذُهِب بهم[(٣)]، وهو أَبينُ في الرَّفع، وإلَّا؛ فـ«ذُهِب» يتعدَّى بحرف، فإذا سقط؛ انتصب المفعول)، انتهى[مطالع٦/١٦٧]، وقال المُحبُّ الطَّبريُّ في «أحكامه»: (في إعراب «الأهل» و«المال» قولان؛ أحدُهما: النَّصب، وفي معناه وجهان؛ تقديره: وُتِر في أهله وماله، فلمَّا حُذِف الخافضُ؛ انتصبَ، والثاني: أنَّه مفعول ثانٍ لـ«وُتِر»، وأُضمِر فيه مفعولُ ما لم يُسَمَّ فاعلُه، والثاني: الرفع، فيكون الموتورُ الأهلَ والمالَ أنفسَهما؛ والمعنى: فليكنْ حَذَرُه مِن فوتها؛ كحذره من فوت أهله وماله، وقيل: يجب عليه الاسترجاعُ لفواتها، كما يجب على مَن فَقَدَ أهلَه ومالَه، وكأنَّه أتى كبيرةً، قال: وهذا فيمَن تركها عمدًا تهاوُنًا وتكاسُلًا، وقيل: فاته من الثَّواب ما يلحقه عليه من الأسف ما يلحقه بوَتْرِهما، وهذا يَقْرُبُ مِن القول قبلَه، [واختُلِف في الفَوَات؛ فقيل: لم يُصَلِّها في الوقت المختار][(٤)]، وقيل: في وقت الجواز حتَّى يدخلَ وقتُ الكراهة، وقيل: حتَّى فات الوقت كلُّه بغروب الشمس)، انتهى[غاية الإحكام٢/٣٩]، وسيأتي الكلام في ذلك قريبًا[ح٥٥٣].

قوله: (قَالَ أَبُو عَبْدِ اللهِ: ﴿يَتِرَكُمْ﴾ [مُحَمَّد: ٣٥]): هذا قرآن، وهو مَنصوبٌ على الحكاية مِن قوله:

---

(١) لم يتقدَّم ضبطه.

(٢) انظر «مطالع الأنوار» (٥/٤١٨).

(٣) انظر «مسند الموطَّأ» للجوهريِّ (ص٥١٠).

(٤) ما بين معقوفين مستدرك من مصدره، ولا بدَّ منه.

﴿وَلَن يَتِرَكُمۡ أَعۡمَٰلَكُمۡ﴾ [مُحمَّد: ٣٥]، ثمَّ قال: (وَتَرْتُ الرَّجلَ؛ إذَا قَتَلْتَ)، هو بضمِّ التَّاء (وترتُ)، وفتحها في (قتلتَ)، وهذا ظاهرٌ.

١٥- بابُ مَنْ تَرَكَ العَصْرَ

٥٥٣- حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ أَبِي المَلِيحِ قَالَ: كُنَّا مَعَ بُرَيْدَةَ فِي غَزْوَةٍ فِي يَوْمٍ ذِي غَيْمٍ، فَقَالَ: بَكِّرُوا بِصَلَاةِ العَصْرِ، فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ تَرَكَ صَلَاةَ العَصْرِ؛ فَقَدْ حَبِطَ عَمَلُهُ».

قوله: (حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ): تقدَّم مرارًا أنَّه بالثَّاء المُثلَّثة المكسورة وفتحِ الكاف.

قوله: (عَنْ أَبِي قِلَابَةَ): هو بكسر القاف، وتخفيف اللَّام، وبعد الألف مُوَحَّدة، ثمَّ تاء، وقد تقدَّم، قال الدِّمياطيُّ: (أبو قِلابة اسمُه عبدُ الله بن زيد بن عَمرو القضاعيُّ، مات بعريش مِصْر سنة «١٠٤هـ»)، انتهى، وقيل في وفاته غيرُ ما ذَكَر[١].

قوله: (عَنْ أَبِي المَلِيحِ): هو بفتح الميم، وكسر اللَّام، قال الدِّمياطيُّ: (وأبو المَلِيح اسمُه أسامةُ بنُ عمير بن عامر بن أُقَيشِر[٢] واسمه عُمَير، مات سنة «١١٢هـ»، لأبيه صحبةٌ)، انتهى، قولُ الدِّمياطيِّ: (إنَّ اسمَ أبي المليح أسامةُ بن عُمَير) فيه نظرٌ، وإنَّما اسمُه عامرٌ، وقيل: زيد، واسم أبيه أسامةُ بن عُمَير بن عامر؛ فاعلمه، ويحتمل أن يكونَ اسمُ أبي المَلِيح سقط من المُعلَّق من حواشي الدِّمياطيِّ، أو من الدِّمياطيِّ نفسِه، وما ذكره الدِّمياطيُّ في وفاته هو قولُ ابنِ سَعْد[٣]، وقال الفلَّاس: (سنة ثمانٍ وتسعين)، وقيل: سنة ثمان ومئة[٤]؛ فاعلمه.

قوله: (كُنَّا مَعَ بُرَيْدَةَ): هو بُرَيْدَة بن الحُصَيب؛ بضمِّ الحاء وفتح الصَّاد المهملتين، الأسلميُّ، شهد خيبر، وعنه: ابناه، والشعبيُّ، وعدَّةٌ، تُوُفِّيَ سنة (٦٣هـ)، أخرج له الجماعة[٥].

قوله: (فَقَدْ حَبِطَ عَمَلُهُ): قال شيخنا الشَّارح: (قال المُهلَّب: مَنْ فاته فواتَ مضيِّعٍ متهاونٍ بفضل وقتِها مع قدرته على أدائها؛ فقد حبط عملُه في الصَّلاة خاصَّةً، أي: لا يَحصلُ له أجرُ المصلِّي

(١) انظر «تهذيب الكمال» (١٤/٥٤٢).

(٢) في النسخ تبعًا لحاشية الدمياطيِّ في هامش (ق): (أُقَيش)، انظر «الإكمال» (١/١٠٥).

(٣) انظر «الطبقات الكبرى» (٩/٢١٨).

(٤) انظر «تهذيب الكمال» (٣٤/٣١٦).

(٥) انظر «تبصير المنتبه» (٢/٥٣٢)، «الاستيعاب» (ص٩٤)، «تهذيب الكمال» (٤/٥٣).

في وقتها، ولا يكونُ له عملٌ ترفعه الملائكة، وقال غيرُه: تَرَكها جاحدًا، فإذا فعل ذلك؛ فقد كفر، وحبِط عملُه، ورُدَّ بأن ذلك مَقولٌ في كلِّ الصَّلوات، فلا مزيَّة إذًا، وقد ورد من حديث عمر رضي الله عنه مرفوعًا: «مَن ترك صلاة العصر مُتعمِّدًا؛ أَحبطَ اللهُ[(١)] عمله، وبرئت منه ذمَّةُ الله تعالى حتَّى يراجعَ توبةً»، وإسناده لا يقوى)[التوضيح٦/١٨٥]، قال شيخنا فيما نقلته من خطِّه حاشيةً ولم أقرأه[(٢)] عليه: (أخرجه الجُوْزيُّ[(٣)] في «ترغيبه»[(٤)])، (وقال ابن بَزِيزَة[(٥)]: هذا على وجه التغليظ؛ إذ لا يُحبِط الأعمالَ إلَّا الشِّركُ، أو حَبِط جزاءُ عمله، أي: نقص بالنسبة إلى جزاء المحافظة عليها، وقال ابن التِّين: كاد أن يُحبَط، وقال ابن العربيِّ في «قبسه»: يُوقَفُ عنه عملُه مدَّةً يكونُ فيها بمنزلة المُحبَط حتَّى يأتيه من فضله ما يُدرِكُ به[(٦)] فواتَ عمله، أو يُحبَطُ عملُه عند موازنة الأعمال، فإذا جاء الفضلُ؛ أدرك[القبس١/٩٦])، انتهى ما قاله شيخنا[التوضيح٦/١٨٥]، وقد رأيت بعضهم قال: (قد قاربَ أن يُحبَطَ عملُه) انتهى.

١٦- بابُ فَضْلِ صَلَاةِ العَصْرِ

٥٥٤- **حَدَّثَنَا الحُمَيْدِيُّ**: حَدَّثَنَا مَرْوَانُ بْنُ مُعَاوِيَةَ: **حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، عَنْ قَيْسٍ**، عَنْ جَرِيرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ قَالَ: كُنَّا عِنْدَ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم فَنَظَرَ إِلَى القَمَرِ لَيْلَةً فَقَالَ: «إِنَّكُمْ سَتَرَوْنَ رَبَّكُمْ كَمَا تَرَوْنَ هَذَا القَمَرَ **لَا تُضَامُونَ فِي رُؤْيَتِهِ**، فَإِنِ اسْتَطَعْتُمْ أَلَّا تُغْلَبُوا عَلَى صَلَاةٍ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَقَبْلَ غُرُوبِهَا؛ فَافْعَلُوا». **ثُمَّ قَرَأَ**: ﴿وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَقَبْلَ الْغُرُوبِ﴾ [ق: ٣٩]، **قَالَ إِسْمَاعِيلُ**: افْعَلُوا لَا تَفُوتَنَّكُمْ.

قوله: (**حَدَّثَنَا الحُمَيْدِيُّ**): تقدَّم أنَّه بضمِّ الحاء المهملة، وأنَّ اسمَه عبدُ الله بن الزُّبير، وهو أوَّل شيخٍ روى عنه البخاريُّ في هذا «الصحيح»، وتقدَّم بعضُ ترجمتِه، ولماذا نُسِب[ح١].

قوله: (**حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ**): هو ابن أبي خالد، تقدَّم عليه بعضُ الكلام[ح٩٠].

قوله: (**عَنْ قَيْسٍ**): تقدَّم أنَّه قيس بن أبي حازم البجليُّ الأَحْمَسيُّ، أبو عبد الله الكوفيُّ، وتقدَّم بعضُ ترجمتِه[ح٥٧].

---

(١) لفظ الجلالة سقط من: (ب).

(٢) في (ب): (أقرأ).

(٣) هو الإمام أبو القاسم إسماعيل بن محمَّد الطلحيُّ، وهذه نسبة إلى (جُوزي) الطير الصغير بلسان أهل أصبهان، قال السمعانيُّ في «الأنساب» (٢/١٢٠): (وسمعت أنَّه كان يكره هذه النسبة).

(٤) «الترغيب والترهيب» للجُوزيِّ الأصفهانيِّ (٢/٤٢٨-٤٢٩).

(٥) في النُّسخ: (بزبزة)، وهو تصحيف.

(٦) في (ج): (أنَّه).

قوله: (**لَا تُضَامُونَ فِي رُؤْيَتِهِ**): قال ابن قُرْقُول: (بشدِّ الميم، من التَّضامِّ، أي: لا تتزاحمون عند النظر إليه، ومَن خفَّف الميم؛ فمِنَ[(١)] الضَّيم؛ وهي الغلبة على الحقِّ والاستبداد به دون أربابه، وهو الظُّلم أيضًا، أي: لا يظلمُ بعضُكم بعضًا)، انتهى[مطالع٤/٣٤٣]، واعلم أنَّ مَن شدَّد الميم؛ فتح التَّاء، ومن خفَّفها؛ ضمَّ التَّاء، ومفهوم كلام القاضي أنَّه يجوز الضَّمُّ سواء شدَّد أم خفَّف[(٢)]، وكلُّه صحيح، وعبارة «النِّهاية»: (يُروَى بالتَّشديد والتَّخفيف، فالتشديد معناه: لا ينضمُّ بعضُكم إلى بعض، وتزدحمون وقتَ النَّظر إليه، ويجوز ضمُّ التَّاء وفتحُها على «تُفاعلون» و«يَتفاعلون»، ومعنى التَّخفيف: لا ينالكم ضيمٌ في رؤيته، فيراه بعضكم دون بعض، والضَّيم: الظُّلم).

قوله: (**ثُمَّ قَرَأَ**: ﴿وَسَبِّحْ[(٣)] بِحَمْدِ رَبِّكَ﴾ [ق: ٣٩]...): إلى آخر ذلك، لم يبيِّن هنا مَنِ القارئ، وفي «مسلم»: (ثُمَّ قرأ جريرٌ: ﴿وَسَبِّحْ[(٤)] بِحَمْدِ رَبِّكَ﴾ [طه: ١٣٠])[م٦٣٣].

قوله: (**قَالَ إِسْمَاعِيلُ**): هو ابن أبي خالد المذكورُ في السَّنَد، وهذا ظاهرٌ.

٥٥٥ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ يُوسُفَ: حَدَّثَنَا مَالِكٌ، **عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ**: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «**يَتَعَاقَبُونَ فِيكُمْ مَلَائِكَةٌ** بِاللَّيْلِ وَمَلَائِكَةٌ بِالنَّهَارِ، وَيَجْتَمِعُونَ فِي صَلَاةِ الفَجْرِ وَصَلَاةِ العَصْرِ، ثُمَّ يَعْرُجُ الَّذِينَ بَاتُوا فِيكُمْ، فَيَسْأَلُهُمْ -وَهوَ أَعْلَمُ بِهِمْ- كَيْفَ تَرَكْتُمْ عِبَادِي؟ فَيَقُولُونَ: تَرَكْنَاهُمْ وَهُمْ يُصَلُّونَ، وَأَتَيْنَاهُمْ وَهُمْ يُصَلُّونَ».

قوله: (**عَنْ أَبِي الزِّنَادِ**): تقدَّم مرارًا أنَّه بالنُّون، وأنَّ اسمَه عبدُ الله بن ذكوان، وتقدَّم بعض ترجمتِه[ح٦٢].

قوله: (**عَنِ الأَعْرَجِ**): تقدَّم مرارًا أنَّه عبد الرَّحمن بن هُرْمُز، وتقدَّم بعضُ ترجمتِه[ح١١٨].

قوله: (**عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ**): تقدَّم أنَّه عبدُ الرَّحمن بن صخرٍ، على الأصحِّ من نحو ثلاثين قولًا.

قوله: (**يَتَعَاقَبُونَ فِيكُمْ مَلَائِكَةٌ**): كذا هنا، قالوا: وفيه دلالةٌ لمَن قال مِن النُّحاة: بجواز إظهار

---

(١) في (ب): (فهي).

(٢) انظر «إكمال المعلم» (١/٥٤٢)، «مشارق الأنوار» (٢/٢٠١).

(٣) في النسخ: (فسبح)، وهي رواية أبي ذرٍّ والأَصيلي وابن عساكر وأبي الوقت و(عط)، وكانت في (أ) قبل إصلاحها كالمثبت، والتلاوة بالواو، وفي (ق) بعد الإصلاح و«اليونينيَّة»: ﴿وَسَبِّحْ﴾، وفي هامشهما: (فسبح)، وعليها علامة رواتها.

(٤) في النسخ: (فسبح)، والمثبت من مصدره.

ضمير الجمع والتثنية في الفعل إذا تقدَّم، وهي لغة فاشيةٌ معروفةٌ بلغة: (أكلوني البراغيثُ)(١)، وفي هذا الاستدلال نظرٌ مِن حيث إنَّ في (ذكر الملائكة) من هذا «الصحيح» -وهو آخر حديث في الباب-: «الملائكة يتعاقبون»[ح٣٢٢٣]، ومعنى (يتعاقبون) أي: يَعْقُب بعضهم بعضًا، يَجيء هؤلاء ويَروح هؤلاء، ويَروح هؤلاء(٢) ويَجيء هؤلاء(٣).

تنبيه: الأظهرُ -كما قاله القاضي عياض- وقولُ الأكثرين: أنَّ هؤلاء الملائكة هم الحَفَظَة الكُتَّاب، قال: (وقيل: يَحتمل أن يكونوا من جملة الملائكة لجملة النَّاس غير الحفظة)، انتهى[إكمال٢/٥٩٨].

١٧- بابُ مَنْ أَدْرَكَ رَكْعَةً مِنَ العَصْرِ قَبْلَ الغُرُوبِ

(بَابُ مَنْ أَدْرَكَ رَكْعَةً مِنَ العَصْرِ قَبْلَ الغُرُوبِ)... إلى (بَاب بَدْءِ الأَذَانِ)

ذَكَر في هذا الباب حديثَ ابنِ عمر رضي الله عنهما: «إِنَّمَا بَقَاؤُكُمْ فِيمَا سَلَفَ قَبْلَكُمْ مِنَ الأُمَمِ...»؛ الحديث [ح٥٥٧]، قال ابن المُنَيِّر: (إن قلت: ما وَجْهُ مطابقةِ حديث ابن عُمَر للتَّرجمة، وإنَّما حديثه مثالٌ لمنازل الأمم عند الله، وأنَّ هذه الأمَّة أقصرُها عمرًا وأعظمُها ثوابًا؟ قلت: يُستَنبَط بتلطُّفٍ مِن قوله: «فعملنا إلى غروب الشَّمس»، دلَّ على أنَّ وقت العمل مُمتدٌّ إلى غروب الشمس، وأنَّه لا يفوت، وأقرب الأعمال المشهودة بهذا الوقت صلاةُ العصر، وهو من قبيل(٤) الأخذ من الإشارة، لا من صريح العبارة، فإنَّ الحديث مثالٌ، وليس المراد: عملًا(٥) خاصًّا بهذا الوقت وهو صلاة، بل المراد: سائر أعمال/ الأمَّة مِن [١/٩٩ب]

(١) وهي إلحاق ضمير الفاعل بالفعل مع كونه مسندًا إلى الظاهر، وتنسب هذه اللغة إلى طيئ، وأزد شَنُوءَة، وبني الحارث بن كعب، ويُسمِّيها النَّحويُّون: لغة (أكلوني البراغيثُ)، ويُسمِّيها ابنُ مالك: لُغَة (يَتَعَاقَبُونَ فِيكُم مَلَائِكَةٌ).
وخرَّجوا ما ورد منها على مذهبين: منهم مَن جعل الضمير فاعلًا والاسمَ المرفوع بعده بدلًا منه، ومنهم مَن جعله حرفًا دالًّا على التثنية أو الجمع لا ضميرًا، والفاعلُ الاسمُ المرفوع بعده.
ولغة جمهور العرب: أنَّه إذا أُسند الفعلُ إلى ظاهرٍ مثنًّى أو مجموع؛ وجب تجريدُه من علامةٍ تدُلُّ على التثنية أو الجمع، فيكون كحاله إذا أُسندَ إلى مفرد، قال ابن مالك في «الألفية»:

وَجَــرِّدِ الفِعْــلَ إِذَا مَــا أُسْــنِدَا ... لِاثْنَيْنِ أَوْ جَمْعٍ كَـ«فَازَ الشُّـهَدَا»
وَقَدْ يُقَالُ: «سَعِدَا» وَ«سَعِدُوا» ... وَالفِعْـلُ لِلظَّـاهِرِ بَعْـدُ مُسْـنَدُ

وأشار بقوله: (وقد يقال: «سعدا» و«سعدوا»...) إلى لغة طيئ، انظر «شرح ابن عقيل» (٢/٧٩).
(٢) (ويروح هؤلاء): ليس في (ب).
(٣) انظر «الناظر» (ح٣، ٥٥٥).
(٤) في (ب): (قبل).
(٥) زيد في (ب): (صالحًا).

سائر الصَّلوات وغيرها مِن العبادات في سائر مدَّة بقاء الملَّة إلى قيام الساعة.

ويَحتمل المطابقة ما قاله المُهلَّب؛ وهو أنَّه نبَّه على أنَّ إعطاء البعض حُكمَ الكلِّ في الإدراك غيرُ بعيدٍ؛ كما أُعطِيَت هذه الأمَّةُ ببعض العمل في بعض النَّهار حُكمَ جملة العمل في جملة النَّهار، فاستحقَّت جميع الأجر؛ وفيه بُعْد، فإنه لو قال: إنَّ هذه الأمَّة أُعطِيت [ثلاثةَ قراريطَ أشبهُ، ولكنَّها ما أُعطِيَت][1] إلَّا بعض أجرة جميع النَّهار؛ لأنَّ الأمَّتينِ قبلَها ما استوعبت النهار، فأخذتا[2] قيراطين، وهذه إنَّما[3] أخذت أيضًا قيراطين، نعم؛ عملت هذه الأمَّةُ قليلًا فأخذت كثيرًا.

ثمَّ هو أيضًا منفكٌّ عن محلِّ الاستدلال[4]؛ لأنَّ عمل هذه الأمَّة آخرَ النَّهار كان أفضلَ من عمل المتقدِّمينَ قَبْلَها، ولا خلاف أنَّ صلاةَ العصر مُتقدِّمةً أفضلُ مِن صلاتها مُتأخِّرة، ثمَّ هذا من الخصائص المستثناة عن القياس، فكيف يُقاس عليه؟! ألا ترى أنَّ صيام آخر النَّهار لا يقوم مقام جملته، وكذلك سائر العبادات، فالأوَّل أولى)، انتهى لفظه[المتواري٩٤].

٥٥٦ - حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ: حَدَّثَنَا شَيْبَانُ، عَنْ يَحْيَى، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «إِذَا أَدْرَكَ أَحَدُكُمْ سَجْدَةً مِنْ صَلَاةِ العَصْرِ قَبْلَ أَنْ تَغْرُبَ الشَّمْسُ؛ فَلْيُتِمَّ صَلَاتَهُ، وَإِذَا أَدْرَكَ سَجْدَةً مِنَ صَلَاةِ الصُّبْحِ قَبْلَ أَنْ تَطْلُعَ الشَّمْسُ؛ فَلْيُتِمَّ صَلَاتَهُ».

قوله[5]: (**حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيمٍ**): تقدَّم مرارًا أنَّه الفضل بن دُكَين، وتقدَّم بعضُ ترجمتِه[ح٥٢].

قوله: (**حَدَّثَنَا شَيْبَانُ**): هذا هو ابن عبد الرَّحمن النَّحْويُّ، تقدَّم بعضُ ترجمتِه، وأنَّه منسوبٌ إلى القبيلة، لا إلى صناعة النَّحْو، مرَّاتٍ، [وتقدَّم كلامُ ابنِ أبي داود وغيرِه، وفيه كهذا[ح١١٢]][6].

قوله: (**عَنْ يَحْيَى**): تقَّم مرارًا أنَّه يحيى بن أبي كَثِير الإمام، أبو نَصْرٍ، أحد الأعلام، وتقدَّم بعضُ ترجمتِه[ح١١٢].

قوله: (**عَنْ أَبِي سَلَمَةَ**): تقدَّم مرارًا أنَّه أحد الفقهاء السبعة[7] على قول الأكثر، وأنَّ اسمَه عبدُ الله

---

(١) ما بين معقوفين سقط من (ب).

(٢) في (ب) و(ج): (فأخذنا).

(٣) في (ب): (وإنما).

(٤) في (ج): (الاستدراك).

(٥) (قوله): ليس في (أ).

(٦) ما بين معقوفين ليس في (ج).

(٧) (السبعة): مثبت من (ج).

أو إسماعيلُ، وهو أبو سلمة بن عبد الرَّحمن بن عوف الزُّهريُّ.

قوله: (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ): تقدَّم مرارًا كثيرة[١] أنَّه عبد الرَّحمن بن صخرٍ، على الأصحِّ من نحو ثلاثين قولًا.

قوله: (إِذَا أَدْرَكَ أَحَدُكُمْ سَجْدَةً): المراد بها: الرَّكعة، والله أعلم.

٥٥٧ - حَدَّثَنَا عَبْدُ العَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللهِ قَالَ: حَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللهِ، عَنْ أَبِيهِ: أَنَّهُ أَخْبَرَهُ: أَنَّه سَمِعَ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّمَا بَقَاؤُكُمْ فِيمَا سَلَفَ قَبْلَكُمْ مِنَ الأُمَمِ كَمَا بَيْنَ صَلَاةِ العَصْرِ إِلَى غُرُوبِ الشَّمْسِ، أُوتِيَ أَهْلُ التَّوْرَاةِ التَّوْرَاةَ فَعَمِلُوا بِهَا حَتَّى إِذَا انْتَصَفَ النَّهَارُ؛ عَجَزُوا، فَأُعْطُوا قِيرَاطًا قِيرَاطًا، ثُمَّ أُوتِيَ أَهْلُ الإِنْجِيلِ الإِنْجِيلَ فَعَمِلُوا إِلَى صَلَاةِ العَصْرِ، ثُمَّ عَجَزُوا، فَأُعْطُوا قِيرَاطًا قِيرَاطًا، ثُمَّ أُوتِينَا القُرْآنَ فَعَمِلْنَا إِلَى غُرُوبِ الشَّمْسِ، فَأُعْطِينَا قِيرَاطَيْنِ قِيرَاطَيْنِ، فَقَالَ أَهْلُ الكِتَابَيْنِ: أَيْ رَبَّنَا؛ أَعْطَيْتَ هَؤُلَاءِ قِيرَاطَيْنِ قِيرَاطَيْنِ، وَأَعْطَيْتَنَا قِيرَاطًا قِيرَاطًا، وَنَحْنُ كُنَّا أَكْثَرَ عَمَلًا، قَالَ: قَالَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ: هَلْ ظَلَمْتُكُمْ مِنْ أَجْرِكُمْ مِنْ شَيْءٍ؟ قَالُوا: لَا، قَالَ: فَهُوَ فَضْلِي أُوتِيهِ مَنْ أَشَاءُ».

قوله: (عَنِ ابْنِ شِهَابٍ): تقدَّم مرارًا أنَّه الزُّهريُّ، الإمامُ العَلَمُ الفَرْدُ، مُحمَّد بن مُسْلِم بن عُبيد الله ابن عَبد الله بن شهاب.

قوله: (أُوتِيَ): هو مبنيٌّ لِمَا لم يُسَمَّ فاعلُه، و(أَهْلُ): مَرْفوعٌ قائم مقام الفاعل، و(التَّوْرَاة) الثانية: منصوبة مفعول ثانٍ، والله أعلم، وكذا قوله: (أُوتِيَ أَهْلُ الإِنْجِيلِ الإِنْجِيلَ): العمل فيه كالعمل في هذا.

قوله: (عَجَزُوا): هو بفتح الجيم في الماضي، مكسورها في المستقبل، هذه لغة القرآن[٢]، ويجوز في لغة العكسُ.

قوله: (فَأُعْطُوا): هو مبنيٌّ لِمَا لم يُسَمَّ فاعلُه، و(قِيرَاطًا): مفعول، والضمير: مَرْفوعٌ قائم مقام الفاعل الأوَّل.

قوله: (أَكْثَرَ): مَنْصوبٌ على أنَّه خبر (كان).

---

(١) (كثيرة): ليس في (ب).

(٢) كما في قوله تعالى: ﴿قَالَ يَٰوَيْلَتَىٰٓ أَعَجَزْتُ أَنْ أَكُونَ مِثْلَ هَٰذَا ٱلْغُرَابِ﴾ [المائدة: ٣١].

٥٥٨ - حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، عَنْ بُرَيْدٍ، عَنْ أَبِي بُرْدَةَ، عَنْ أَبِي مُوسَى، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «مَثَلُ الْمُسْلِمِينَ وَالْيَهُودِ وَالنَّصَارَى كَمَثَلِ رَجُلٍ اسْتَأْجَرَ قَوْمًا يَعْمَلُونَ لَهُ عَمَلًا إِلَى اللَّيْلِ، فَعَمِلُوا إِلَى نِصْفِ النَّهَارِ، فَقَالُوا: لَا حَاجَةَ لَنَا إِلَى أَجْرِكَ، فَاسْتَأْجَرَ آخَرِينَ فَقَالَ: **أَكْمِلُوا** بَقِيَّةَ يَوْمِكُمْ، وَلَكُمُ الَّذِي شَرَطْتُ، فَعَمِلُوا حَتَّى إِذَا كَانَ حِينَ صَلَاةِ الْعَصْرِ؛ قَالُوا: لَكَ مَا عَمِلْنَا، فَاسْتَأْجَرَ قَوْمًا فَعَمِلُوا بَقِيَّةَ يَوْمِهِمْ حَتَّى غَابَتِ الشَّمْسُ، وَاسْتَكْمَلُوا أَجْرَ الْفَرِيقَيْنِ».

قوله: (**حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ**): تقدَّم أنَّه مُحَمَّد بن العلاء الهمْدانيُّ؛ بإسكان الميم وبالدَّال المهملة، الحافظُ، عن هُشَيم وابن المبارك، وعنه: الجماعة، وهو من المشايخ الذين اشترك في الأَخْذِ عنهم أنفسِهم الأئمَّةُ السِّتَّةُ، وقد ذكرتُهم في أوائل هذا التعليق[ح٦٩]؛ وهم: هذا الحافظ، ومُحَمَّد بن بشار بُنْدارٌ، ومُحَمَّد ابن المثنَّى، ونصر بن عليٍّ الجهضميُّ، وزياد بن يحيى الحسَّانيُّ، وعبد الله بن سعيد الكنديُّ الأشجُّ، وعَمْرو بن عليٍّ الفلَّاس، ومُحَمَّد بن معمر القيسيُّ، ويعقوب ابن إبراهيم الدَّورقيُّ، وعبَّاس بن عبد العظيم العنبريُّ، وإبراهيم بن سعيد الجوهريُّ(١)، وقد تقدَّم أنِّي ذكرتُهم، ولكن طال العهد بهم، وباب الزِّيادة مفتوح، فمَن رأى أحدًا من هذا القبيل؛ فليُلْحِقْه.

وصاحبُ الترجمةِ مُحَمَّدُ بن العلاء روى أيضًا عنه: السَّرَّاجُ وابنُ خزيمة، قال ابن عقدة: (ظهر له بالكوفة ثلاثُ مئةِ ألف حديثٍ)، تُوُفِّيَ سنة (٢٤٨هـ)، وكان أكبرَ من أحمدَ بنِ مُحَمَّدِ بنِ حَنْبَل بثلاث سنين، أخرج له الجماعة(٢).

قوله: (**حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ**): تقدَّم مرارًا أنَّه حمَّاد بن أسامة.

قوله: (**عَنْ بُرَيْدٍ**): تقدَّم أنَّه بضمِّ المُوَحَّدة، وتقدَّم بعضُ ترجمتِه، وتقدَّم نسبُه[ح١١].

قوله: (**عَنْ أَبِي بُرْدَةَ**): تقدَّم أنَّه ابنُ أبي موسى الأشعريِّ، الفقيهُ، قاضي الكوفة، واسمُه الحارثُ أو عامرٌ، وتقدَّم بعضُ ترجمتِه[ح١١].

قوله: (**عَنْ أَبِي مُوسَى**): تقدَّم أنَّه الأشعريُّ، وأنَّ اسمَه عبدُ الله بن قيس بن سُلَيم بن حَضَّار، الصَّحابيُّ المشهورُ، وتقدَّم بعضُ ترجمتِه[ح١١].

قوله: (**أَكْمِلُوا**): هو بقطع الهمزة وكسر الميم، رُباعيٌّ، وهذا ظاهرٌ جدًّا.

---

(١) زيد في (ج): (ومُحَمَّد بن يوسف بن واقد الفِرْيابي)، وضرب عليها في (أ)، وقد قدَّمتُ أنَّ البخاريَّ لم يروِ عنه، وإنَّما روى عنه مسلمٌ والأربعة، انظر «تهذيب الكمال» (٩٥/٢)، «تذهيب التهذيب» (٢٤١/١).

(٢) انظر «تهذيب الكمال» (٢٤٣/٢٦)، «الكاشف» (٦٨/٣).

قوله: (حَتَّى إِذَا كَانَ حِينَ صَلَاةِ العَصْرِ): (حين): يجوز نصبها ورفعها، وهذان[١] إعرابهما ظاهر[٢].

١٨- بابُ وَقْتِ المَغْرِبِ

وَقَالَ عَطَاءٌ: يَجْمَعُ المَرِيضُ بَيْنَ المَغْرِبِ وَالعِشَاءِ.

قوله: (وَقَالَ عَطَاءٌ): تقدَّم مرارًا أنَّ هذا هو عطاء بن أبي رباح، مفتي أهل مكَّة، وهو من العلماء المشهورين، تقدَّم بعضُ ترجمتِه[ح٩٨].

قوله: (يَجْمَعُ المَرِيضُ بَيْنَ المَغْرِبِ وَالعِشَاءِ): تقدَّم الكلام على جمع المريض، وجمع الحاجة في الورقة التي قبل هذه[ح٥٤٣].

٥٥٩- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مِهْرَانَ: حَدَّثَنَا الوَلِيدُ: حَدَّثَنَا الأَوْزَاعِيُّ: حَدَّثَنِي أَبُو النَّجَاشِيِّ مَوْلَى رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ قَالَ سَمِعْتُ رَافِعَ بْنَ خَدِيجٍ يَقُولُ: كُنَّا نُصَلِّي المَغْرِبَ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فَيَنْصَرِفُ أَحَدُنَا وَإِنَّه لَيُبْصِرُ مَوَاقِعَ نَبْلِه.

قوله: (حَدَّثَنَا الوَلِيدُ): هو الوليد بن مسلم الحافظ، أبو العبَّاس، عالم أهل الشام، قال ابن المدينيِّ: (ما رأيتُ مِن الشَّاميِّين مثلَه)[٣]، وقال ابن جَوْصَا: (كنَّا نسمع أنَّه مَن كَتَب مُصنَّفات الوليد؛ صَلَح للقضاء، وهي سبعون كتابًا)، تُوُفِّيَ سنة (١٩٥هـ) أخرج له الجماعة، وهو مُدَلِّس، وقد ذكرتُهم في مُؤلَّف مُفرَد[٤]، والتَّدليس ليس[٥] بقادح، إنَّما القادح منه تدليس التَّسوية، وهم طبقات، فمَن أراد ذلك؛ فليقِفْ على المُؤلَّف الذي أشرتُ له، وللوليد ترجمةٌ في «الميزان»[٦].

قوله: (حَدَّثَنَا الأَوْزَاعِيُّ): تقدَّم أنَّه أبو عَمْرو عبدالرَّحمن بن عمرو، العالم المشهور، شيخ الإسلام، الذي أفتى في سبعين ألفَ مسألةٍ، كان رأسًا في العلم والعمل، تُوُفِّيَ في الحمَّام في صفر سنة (١٥٧هـ)، أخرج له الجماعة[٧]، وقد تقدَّم[٨] الكلامُ على ما ذا نُسِب، فأغنى عن إعادته هنا[ح٧٨].

---

(١) في (ب)، (ج): (وهذا)، وليس بصحيح.

(٢) انظر «التنقيح» (٢/٥٠٧).

(٣) «تاريخ مدينة دمشق» (٦٣/٢٨٦).

(٤) وهو «التبيين لأسماء المدلِّسين»، وهو كتابٌ مطبوع.

(٥) (ليس): ليس في (ب).

(٦) «ميزان الاعتدال» (٤/٣٤٧)، وصحَّح عليه، وانظر «تهذيب الكمال» (٣١/٨٦).

(٧) انظر «تهذيب الكمال» (١٧/٣٠٧)، «تذهيب التهذيب» (٦/٢٥).

(٨) (تقدَّم): ليس في (ج).

قوله: (حَدَّثَنِي[(١)] أَبُو النَّجَاشِيِّ): قال الدِّمياطيُّ: (عطاء بن صُهَيب)، انتهى، يروي عن مولاه رافعِ بن خَدِيج، وعنه: عكرمة بن عمَّار، والأوزاعيُّ، وجماعةٌ، وثَّقه النَّسائيُّ، أخرج له البخاريُّ ومسلم والنَّسائيُّ وابن ماجه، رحمه الله[(٢)].

قوله: (سَمِعْتُ رَافِعَ بْنَ خَدِيجٍ): هو بفتح الخاء المعجمة، وكسر الدَّال المهملة، الحارِثيُّ، شَهِد أُحُدًا، عنه: ابنُه رفاعة، وعطاءٌ، وطاوسٌ، عاش ستًّا وثمانين سنةً، وتُوُفِّيَ سنة (٧٤هـ) أخرج له الأئمَّة السِّتَّة رضي الله عنه[(٣)]/. [١/١٠٠أ]

٥٦٠ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ سَعْدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرِو بْنِ الحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ قَالَ: قَدِمَ الحَجَّاجُ فَسَأَلْنَا جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللهِ فَقَالَ: كَانَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم يُصَلِّي الظُّهْرَ بِالهَاجِرَةِ، وَالعَصْرَ وَالشَّمْسُ نَقِيَّةٌ، وَالمَغْرِبَ إِذَا وَجَبَتْ، وَالعِشَاءَ أَحْيَانًا وَأَحْيَانًا، إِذَا رَآهُمُ اجْتَمَعُوا؛ عَجِلَ، وَإِذَا رَآهُمْ أَبْطَؤُوا؛ أَخَّرَ، وَالصُّبْحَ كَانُوا -أَوْ كَانَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم- يُصَلِّيهَا بِغَلَسٍ.

قوله: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ): تقدَّم مرارًا أنَّه بالمُوَحَّدة، وتشديد الشين المعجمة، بُنْدَارٌ، وتقدَّم بعضُ ترجمتِه، ولِمَ لُقِّبَ بُنْدَارًا[ح٦٩].

قوله: (قَدِمَ الحَجَّاجُ): هو ابن يوسف بن الحكم بن أبي عَقِيل بن مسعود بن عامر بن مُعتِّب بن مالك بن كعب الثَّقفيُّ، ترجمتُه معروفةٌ، أوَّلُ ولايته تَبَالةُ[(٤)]، فلمَّا رآها؛ احتقرها فتركها، ثمَّ تولَّى قتالَ ابنِ الزُّبير رضي الله عنه وعن والده[(٥)]، فقهره على مكَّة والحجاز، وقَتَلَ ابنَ الزُّبير وصلبه بمكَّة سنة ثلاث وسبعين، فولَّاه عبدُ الملك الحجازَ ثلاثَ سنين، وكان يصلِّي بالناس ويُقيم لهم الموسم، ثمَّ ولَّاه العراق وهو ابن ثلاث وثلاثين سنة، فوليها عشرين سنةً، وحطَّم أهلَها، وفَعَلَ ما فَعَل، وقد روى التِّرمذيُّ في «جامعه» بإسناده[(٦)]: أنَّه قَتَل صبرًا مئة وعشرين ألفًا[ت٢٢٠]، تُوُفِّيَ بواسط ودُفِن بها، وأُعفِي قبرُه

---

(١) كذا في النسخ و(ق)، وهي رواية أبي ذرٍّ كما في هامش «اليونينيَّة»، ورواية ابن عساكر وأبي الوقت كما في (ق) و«الإرشاد» (١/٤٩٩)، ورواية «اليونينيَّة» وهامش (ق) مصحَّحًا عليه: (حدَّثنا).

(٢) انظر «تهذيب الكمال» (٢٠/٩٤).

(٣) انظر «تبصير المنتبه» (١/٤١٨)، «الاستيعاب» (ص٢٢٧)، «تهذيب الكمال» (٩/٢٢).

(٤) قال ياقوت الحمويُّ في «معجم البلدان» (٢/٩): (تبالة الحجَّاج: بلدةٌ مشهورةٌ مِن أرض تهامة في طريق اليمن)، ويُقال في المَثَل: (أَهْوَنُ مِن تَبَالَةَ عَلَى الحَجَّاجِ) انظر «القاموس المحيط» مادة (تبل).

(٥) (وعن والده): سقط من (ب).

(٦) في (ب): (بإسناد)، وسقط من (ج).

وأُجرِي عليه الماءُ، وكان موته سنة خمس وتسعين[(١)]، قال الذَّهبيُّ في «ميزانه» في ترجمته: (عن أنسٍ، قال أبو أحمد الحاكم: «أَهْلٌ أَلَّا يُروَى عنه»، وقال النَّسائيُّ: «ليس بثقةٍ ولا مأمون»، قلت: يحكي عنه ثابتٌ وحميدٌ وغيرُهما، فلولا ما ارتكبه من العظائم والفتك[(٢)] والشَّرِّ؛ لمشى حاله)، انتهى[الميزان١/٤٦٦].

غريبةٌ هي فائدةٌ: قال شيخُ شيوخي الحافظُ علاءُ الدين مُغُلْطاي بن قَليج البكجريُّ في كتابه «التقريب»: (أهمل المِزِّيُّ الحجَّاجَ بنَ يوسف الثَّقفيَّ أميرَ العراق، قال البخاريُّ في «صحيحه» في «كتاب الحجِّ»: «حدَّثنا مُسَدَّد: حدَّثنا عبد الواحد بن زياد: حدَّثنا الأعمش قال: سمعتُ الحجَّاجَ بنَ يوسف على المنبر يقول: السُّورة التي يُذكَر فيها البقرةُ...»؛ وساق الحديث[ح١٧٥٠])، انتهى[(٣)]، وما قاله ليس بظاهرٍ، إنَّما ذُكِر هنا لشيءٍ قاله، فاستُفتِي عليه، فرُدَّ قولُه، ولا يَلزمُ المِزِّيَّ أنَّ كلَّ مَن له ذِكرٌ في الكتب أو في بعضِها أن يُترجِمَه، والله أعلم.

قوله: (قَدِمَ الحَجَّاجُ، فَسَأَلْنَا جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللهِ): تقدير الكلام: فكان يُؤخِّر الصَّلاة، فسألْنَا جابرَ بن عبد الله، وهذا طُوِيَ؛ للعلم به.

قوله: (وَالمَغْرِبَ إِذَا وَجَبَتْ): أي: غابَتِ الشَّمس، والوجوب: السُّقوط.

قوله: (أَحْيَانًا وَأَحْيَانًا): تقدَّم أنَّ (الأحيانَ) الأوقاتُ[ح٢].

٥٦٢ - حَدَّثَنَا آدَمُ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ قَالَ: سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ زَيْدٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: صَلَّى النَّبِيُّ ﷺ سَبْعًا جَمِيعًا، وَثَمَانِيًا جَمِيعًا.

قوله: (سَبْعًا جَمِيعًا، وَثَمَانِيًا جَمِيعًا): تقدَّم[(٤)] أنَّه جَمَع بين المغرب والعشاء، والظُّهرِ والعصرِ، وتقدَّم الكلام عليه، وعلى الجمع للحاجَةِ وللمرض في الورقة التي قبل هذه؛ فانظره[ح٥٤٣].

١٩ - بَابُ مَنْ كَرِهَ أَنْ يُقَالَ لِلْمَغْرِبِ: العِشَاءُ

٥٦٣ - حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ -هُوَ عَبْدُ اللهِ بْنُ عَمْرٍو-: حَدَّثَنَا عَبْدُ الوَارِثِ، عَنِ الحُسَيْنِ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ ابْنُ بُرَيْدَةَ قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللهِ المُزَنِيُّ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا تَغْلِبَنَّكُمُ الأَعْرَابُ عَلَى اسْمِ صَلَاتِكُمُ المَغْرِبِ»، قَالَ: وَتَقُولُ الأَعْرَابُ: هِيَ العِشَاءُ.

---

(١) انظر «تهذيب الأسماء واللغات» (١/٣٨٢)، «تهذيب التهذيب» (١/٣٦٣).

(٢) في (ب): (والقتل).

(٣) انظر «إكمال تهذيب الكمال» (٣/٤٠٩).

(٤) في (ب): (وتقدَّم).

قوله: (حَدَّثَنَا عَبْدُ الوَارِثِ): هو عبد الوارث بن سعيد بن ذكوان التَّميميُّ مولاهم، التَّنُوريُّ البصريُّ الحافظ، تقدَّم[١] الكلامُ عليه، وعلى بعضِ ترجمتِه[ح٢١٣].

قوله: (عَنِ الحُسَيْنِ): هو الحُسَين بن ذكوان، المُعلِّم البصريُّ الثِّقة، عَنِ ابنِ بريدة، وعطاءٍ، وعَمرِو بن شعيب، وعنه: القطَّانُ، وغُنْدُرٌ، ويزيدُ، أخرج له الجماعة، تُوُفِّيَ سنة (١٤٥هـ)[٢]، وقد تقدَّم، لكن طال العهد به[ح٢٩٢].

قوله: (حَدَّثَنِي عَبْدُ اللهِ المُزَنِيُّ): هذا هو عبد الله بن مُغَفَّل؛ بالضَّمِّ في الميم، ثمَّ غين معجمة مفتوحة، ثمَّ فاء مُشدَّدة مفتوحة، ثمَّ لام، ومُغفَّل صحابيٌّ أيضًا[٣].

فائدة: جميع ما يشبه هذا (مَعْقِل) بفتح الميم، ثمَّ عين مهملة ساكنة، ثمَّ قاف مكسورة، إلَّا عبدَ الله ابنَ مُغفَّل المزنيَّ هذا، وإلَّا هُبَيبَ بن مُغْفِل؛ بضمِّ الميم، ثمَّ غين ساكنة، ثمَّ فاء مكسورة، صاحب الوادي بطريق الإسكندريَّة، وقد انضبط هذا الباب[٤].

وعبد الله الصَّحابيُّ صاحب الترجمة ﵁ من أصحاب الشَّجرة، عنه: الحسن، وسعيد بن جبير، وابن بُرَيدة، وهو أوَّل مَن دخل تُسْتَر وقت الفتح، تُوُفِّيَ سنة (٦٠هـ)، أخرج له الجماعة[٥].

٢٠ - بابُ ذِكْرِ العِشَاءِ وَالعَتَمَةِ، وَمَنْ رَآهُ وَاسِعًا

وَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «أَثْقَلُ الصَّلاة عَلَى المُنَافِقِينَ العِشَاءُ وَالفَجْرُ»، وَقَالَ: «لَوْ يَعْلَمُونَ مَا فِي العَتَمَةِ وَالفَجْرِ»، قَالَ أَبُو عَبْدِ اللهِ: وَالاِخْتِيَارُ أَنْ يَقُولَ العِشَاءُ؛ لِقَوْلِه تَعَالَى: ﴿وَمِنۢ بَعۡدِ صَلَوٰةِ ٱلۡعِشَآءِ﴾.

وَيُذْكَرُ عَنْ أَبِي مُوسَى: كُنَّا نَتَنَاوَبُ النَّبِيَّ ﷺ عِنْدَ صَلَاةِ العِشَاءِ فَأَعْتَمَ بِهَا.

وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ وَعَائِشَةُ: أَعْتَمَ النَّبِيُّ ﷺ بِالعِشَاءِ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ عَنْ عَائِشَةَ: أَعْتَمَ النَّبِيُّ ﷺ بِالعَتَمَةِ.

وَقَالَ جَابِرٌ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي العِشَاءَ.

(١) (تقدَّم): سقط من (أ).

(٢) انظر «تهذيب الكمال» (٦/٣٧٢)، «تهذيب التهذيب» (١/٤٢٢).

(٣) في (ب): (أيضًا صحابي)، وسقط (ومغفل صحابي أيضًا) من (ج)، وانظر «الاستيعاب» (ص٧٠٩).

(٤) انظر «الإكمال» (٧/٢٦٤-٢٦٥)، «تبصير المنتبه» (٤/١٣٠٢-١٣٠٣).

(٥) انظر «الاستيعاب» (ص٤١١)، «تهذيب الكمال» (١٦/١٧٣).

وَقَالَ أَبُو بَرْزَةَ: كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يُؤَخِّرُ العِشَاءَ.
وَقَالَ أَنَسٌ: أَخَّرَ النَّبِيُّ ﷺ العِشَاءَ الآخِرَةَ.
وَقَالَ ابْنُ عُمَرَ وَأَبُو أَيُّوبَ وَابْنُ عَبَّاسٍ: صَلَّى النَّبِيُّ ﷺ المَغْرِبَ وَالعِشَاءَ.

قوله: (وَيُذْكَرُ عَنْ أَبِي مُوسَى: كُنَّا نَتَنَاوَبُ النَّبِيَّ ﷺ عِنْدَ صَلَاةِ العِشَاءِ، فَأَعْتَمَ بِهَا): وهذا الحديث علَّقه بصيغة تمريضٍ، وقد أسنده في (باب فضل العشاء)[ح٥٦٧]، وأخرجه مسلمٌ[م٦٤١]، قال شيخنا الشَّارح: (وهو رادٌّ على مَن قال: إنَّ(١) التعليق المُمرَّض نازلٌ عند البخاريِّ عن رُتبة المجزوم به)، انتهى[التوضيح٦/٢٢٨]، وأصل هذا الكلام لشيخه مُغُلْطاي، والحكمةُ في أنَّه ذكره هنا بصيغة تمريض -وهو صحيح عنده-: ما قاله شيخُنا الحافظُ العراقيُّ فيما قرأتُه عليه: (إنَّما ذكره بصيغة تمريض؛ لأنَّه ذكره بالمعنى، وقد اختُلِف في جواز رواية الحديث بالمعنى على أقوال، فلهذا(٢) ذكره بصيغة تمريضٍ؛ لوجود الخلاف في ذلك)، وهو جوابٌ حسنٌ، ولفظ الحديث في (فضل صلاة العشاء): (عن أبي موسى قال: كنت أنا وأصحابي الذين قَدِموا معي في السفينة نزولًا في بقيع بُطْحَان، والنَّبيُّ ﷺ بالمدينة، فكان يتناوبُ النَّبيَّ ﷺ عند صلاة العشاء كلَّ ليلة نفرٌ منهم، فوافقْنَا النَّبيَّ ﷺ أنا وأصحابي وله بعضُ الشُّغل في بعض أمره، فأَعتَمَ بالصَّلاة...) الحديث[ح٥٦٧]، وأجاب عنه بجوابٍ آخرَ، وفي «النُّكت» كلا الجوابَين، فإنْ أردتهما؛ فانظرهما(٣).

قوله: (عَنْ أَبِي مُوسَى): تقدَّم أنَّه عبد الله بن قيس بن سُلَيم(٤) بن حضَّار الأشعريُّ رضي الله عنه.

قوله: (وَقَالَ أَبُو بَرْزَةَ): تقدَّم قريبًا ضبطُه، وأنَّ اسمَه نَضْلةُ بن عُبيد الأسلميُّ رضي الله عنه، وتقدَّم(٥) بعضُ ترجمته[ح٥٤١].

قوله: (وَأَبُو أَيُّوبَ): تقدَّم أنَّ أبا أيُّوب هو خالد بن زيد الأنصاريُّ، بدريٌّ جليلٌ، تقدَّم بعضُ ترجمتِه، وتقدَّم(٦) أنَّه قَدِم على ابن عبَّاس البصرةَ فقال: (إنِّي أخرج عن مسكني كما خرجتَ لرسول الله ﷺ عن

(١) (إن): سقط من (ب).
(٢) في (ب): (ولهذا).
(٣) انظر «التقييد والإيضاح» (١/٢٦٧-٢٧١).
(٤) (بن سليم): سقط من (ج).
(٥) في (ج): (تقدَّم).
(٦) (تقدَّم): سقط من (ج).

مَسْكَنك)، فأعطاه ما أُغلِق عليه [بابُه](١)، ولـمَّا قفل؛ أعطاه عشرين ألفًا وأربعين عبدًا، تقدَّم أنَّه مرض في غزوة القسطنطينة(٢) فقال: (إذا أنا مِتُّ؛ فاحملوني، فإذا صففتم للعدوِّ؛ فارموني تحت أرجلكم)[حم٢٣٥٦٠]، فقبرُهُ مع سور القسطنطينة(٢)، تقدَّم أنَّه تُوُفِّيَ سنة (٥١هـ) كما في «الكاشف»، وفي «التذهيب»: (سنة «٥٢هـ»)، وكذا في «وفيات التَّاريخ»(٣)[ح١٤٤].

٥٦٤ - حَدَّثَنَا عَبْدَانُ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللهِ: أَخْبَرَنَا يُونُسُ عَنِ الزُّهْرِيِّ: قَالَ سَالِمٌ: أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللهِ قَالَ: صَلَّى لَنَا النَّبِيُّ ﷺ لَيْلَةً صَلَاةَ العِشَاءِ -وَهِيَ الَّتِي يَدْعُو النَّاسُ العَتَمَةَ- ثُمَّ انْصَرَفَ فَأَقْبَلَ عَلَيْنَا، فَقَالَ: «أَرَأَيْتَكُمْ لَيْلَتَكُمْ هَذِهِ؟ فَإِنَّ رَأْسَ مِئَةِ سَنَةٍ مِنْهَا لَا يَبْقَى مِمَّنْ هُوَ عَلَى ظَهْرِ الأَرْضِ أَحَدٌ».

قوله: (حَدَّثَنَا عَبْدَانُ): تقدَّم مرارًا أنَّه عبد الله بن عثمان، وتقدَّم بعضُ ترجمتِه، ولِمَ لُقِّب عبدان[ح٦].

قوله: (أَخبَرنَا عَبْدُ اللهِ): هذا هو عبد الله بن المبارك، الزَّاهدُ العالمُ، مشهور الترجمة.

قوله: (أَخْبَرَنَا يُونُس): تقدَّم مرارًا(٤) أنَّه ابن يزيد الأيليُّ المشهورُ، وقد تقدَّم بعضُ ترجمتِه[ح٧١]، وتقدَّمَت لُغَاتُ (يونس)[ح٤].

قوله: (عَنِ الزُّهْرِيِّ): تقدَّم أنَّه أبو بكر مُحمَّد بن مسلم بن عُبيد الله بن عَبد الله بن شهاب الزُّهريُّ، العالمُ المشهورُ/.

قوله: (أَرَأَيْتَكُم(٥)): هو بفتح التَّاء، وهذا ظاهرٌ؛ ومعناه: الاستخبار.

٢١ - بابُ وَقْتِ العِشَاءِ إِذَا اجْتَمَعَ النَّاسُ أَوْ تَأَخَّرُوا

٥٦٥ - حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ سَعْدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو -هُوَ ابْنُ الحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ- قَالَ: سَأَلْنَا جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللهِ، عَنْ صَلَاةِ النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ

(١) ما بين معقوفين من «أسد الغابة» (٣٠٤/١).
(٢) في (ب) و(ج): (القسطنطينية)، وكلاهما صحيح.
(٣) انظر «الكاشف» نسخة دار القبلة (٣٦٤/١)، «تذهيب التهذيب» (٨٣/٣)، «الإعلام بوفيات الأعلام» (٣٥/١)، وانظر ترجمة أبي أيوب ﵁ في «الاستيعاب» (ص١٩٦) و«تهذيب الكمال» (٦٦/٨).
(٤) (مرارًا): سقط من (ب).
(٥) كذا في النسخ و(ق)، وهي رواية أبي ذرٍّ والأَصيليِّ وابن عساكر وأبي الوقت، ورواية «اليونينيَّة» وهامش (ق) مصحَّحًا عليه: (أرأيتم).

يُصَلِّي الظُّهْرَ **بِالهَاجِرَةِ**، وَالعَصْرَ وَالشَّمْسُ حَيَّةٌ، وَالمَغْرِبَ **إِذَا وَجَبَتْ**، وَالعِشَاءَ إِذَا كَثُرَ النَّاسُ؛ عَجَّلَ، وَإِذَا قَلُّوا؛ أَخَّرَ، وَالصُّبْحَ بِغَلَسٍ.

قوله: (**عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو؛ هُوَ ابنُ الحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ**): كذا في أصلنا: (مُحَمَّد بن عَمْرو)، وعلى فتح العين: (صح)، وفي[١] الهامش: (عُمَر)، وعليها (صح) أيضًا، ومكتوب تحت (عُمَر): (بفتح العين عند أبي ذرٍّ، وعند الباقين بضمِّ العين)، انتهى، والمعروف الصَّواب فيه: مُحَمَّد بن عَمْرٍو؛ بفتح العين، وإثبات واو في آخِره، كذا ذكره الذَّهبيُّ في «الكاشف» و«التذهيب» تبعًا للمزِّيِّ[٢]، ولم يذكر فيه خلافًا، وهو مُحَمَّد بن عَمْرو بن السَّيِّد الحسن بن عليِّ بن أبي طالب، أبو عبد الله الهاشميُّ المدنيُّ، وأمُّه رَمْلَة بنت عَقِيل بن أبي طالب، روى عن عمَّة أبيه زينبَ بنتِ عليِّ بن أبي طالب، وابن عبَّاس، وجابرٍ، وعنه: سَعْدُ بن إبراهيم وجماعةٌ، وثَّقه أبو زرعة[٣] وغيرُه، أخرج له البخاريُّ، ومسلم، وأبو داود، والنَّسائيُّ[٢].

قوله: (**سَأَلْنَا جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللهِ**): (سألْنَا): فعلٌ وفاعِلُه، و(جابر): مَنْصوبٌ مفعول، وهو بإسكان اللَّام من (سألْنَا).

قوله: (**بِالهَاجِرَةِ**): تقدَّم أنَّها وسط النَّهار عند[٤] اشتداد الحرِّ[ح٤٩٩].

قوله: (**إِذَا وَجَبَتْ**): أي: غربت الشَّمس، و(وجب) معناه: سقط، كما تقدَّم[ح٥٦٠].

٢٢ - بابُ فَضْلِ العِشَاءِ

٥٦٦ - حَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ بُكَيْرٍ: **حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ عُقَيْلٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ**، عَنْ عُرْوَةَ أَنَّ عَائِشَةَ أَخْبَرَتْهُ قَالَتْ: أَعْتَمَ رَسُولُ اللهِ ﷺ لَيْلَةً بِالعِشَاءِ، وَذَلِكَ **قَبْلَ أَنْ يَفْشُوَ الإِسْلَامُ**، فَلَمْ يَخْرُجْ حَتَّى قَالَ عُمَرُ: نَامَ النِّسَاءُ وَالصِّبْيَانُ، فَخَرَجَ فَقَالَ لأَهْلِ المَسْجِدِ: «مَا يَنْتَظِرُهَا **أَحَدٌ** مِنْ أَهْلِ الأَرْضِ **غَيْرُكُمْ**».

قوله: (**حَدَّثَنَا اللَّيْثُ**): تقدَّم مرارًا أنَّه ابنُ سَعْد، العالمُ الصَّالحُ الجَوادُ.

قوله: (**عَنْ عُقَيْلٍ**): تقدَّم مرارًا أنَّه بضمِّ العين، وفتح القاف، وأنَّه ابنُ خالد، وتقدَّم بعضُ ترجمتِه[٥].

---

(١) (في): سقط من (ب).

(٢) انظر «الكاشف» (٦٦/٣)، «تذهيب التهذيب» (٢٣٧/٨)، «تهذيب الكمال» (٢٠٣/٢٦).

(٣) انظر «الجرح والتعديل» (٢٩/٨).

(٤) في (ب): (وعند).

(٥) لم يتقدَّم لعُقَيل ترجمة، وإنَّما تقدَّم ضبطُه فقط في الحديث (٣).

قوله: (عَنِ ابْنِ شِهَابٍ): تقدَّم أنَّه الزُّهريُّ مرارًا.

قوله: (قَبْلَ أَنْ يَفْشُوَ الإِسْلَامُ): (يفشو): يظهر، ثلاثيٌّ؛ فاعلمه.

قوله: (أَحَدٌ... غَيْرُكُمْ): هو برفع (غير)، وهذا معروف ظاهر.

٥٦٧ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ العَلَاءِ: أَخْبَرَنَا أَبُو أُسَامَةَ، عَنْ بُرَيْدٍ، عَنْ أَبِي بُرْدَةَ، عَنْ أَبِي مُوسَى قَالَ: كُنْتُ أَنَا وَأَصْحَابِي الَّذِينَ قَدِمُوا مَعِي فِي السَّفِينَةِ نُزُولًا فِي بَقِيعِ بُطْحَانَ، وَالنَّبِيُّ ﷺ بِالمَدِينَةِ، فَكَانَ يَتَنَاوَبُ النَّبِيَّ ﷺ عِنْدَ صَلَاةِ العِشَاءِ كُلَّ لَيْلَةٍ نَفَرٌ مِنْهُمْ، فَوَافَقْنَا النَّبِيَّ ﷺ أَنَا وَأَصْحَابِي وَلَهُ بَعْضُ الشُّغْلِ فِي بَعْضِ أَمْرِهِ، فَأَعْتَمَ بِالصَّلَاةِ حَتَّى ابْهَارَّ اللَّيْلُ، ثُمَّ خَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ فَصَلَّى بِهِمْ، فَلَمَّا قَضَى صَلَاتَهُ؛ قَالَ لِمَنْ حَضَرَهُ: «عَلَى رِسْلِكُمْ، أَبْشِرُوا إِنَّ مِنْ نِعْمَةِ اللهِ عَلَيْكُمْ أَنَّه لَيْسَ أَحَدٌ مِنَ النَّاسِ يُصَلِّي هَذِهِ السَّاعَةَ غَيْرُكُمْ»، أَوْ قَالَ: «مَا صَلَّى هَذِهِ السَّاعَةَ أَحَدٌ غَيْرُكُمْ»، لَا يَدْرِي أَيَّ الكَلِمَتَيْنِ قَالَ، قَالَ أَبُو مُوسَى: فَرَجَعْنَا فَرْحَى بِمَا سَمِعْنَا مِنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ.

قوله: (حَدَّثَنَا[1] أَبُو أُسَامَةَ): تقدَّم مرارًا أنَّه حمَّاد بن أسامة.

قوله: (عَنْ بُرَيْدٍ): تقدَّم مرارًا أنَّه بضمِّ المُوحَّدة، وفتح الرَّاء، وتقدَّم بعضُ ترجمته ونسبه[ح١].

قوله: (عَنْ أَبِي بُرْدَةَ): تقدَّم أنَّه ابنُ أبي موسى الأشعريِّ، وأنَّ اسمَه الحارثُ أو عامرٌ، القاضي، المشهورُ الترجمة.

قوله: (عَنْ أَبِي مُوسَى): تقدَّم أنَّه عبدُ الله بن قيس بن سُلَيم بن حضَّار الأشعريُّ رضي الله عنه.

قوله: (كُنْتُ أَنَا وَأَصْحَابِي الَّذِينَ قَدِمُوا مَعِي فِي السَّفِينَةِ): (أصحاب أبي موسى): الذين قدموا معه في السفينة، أمَّا الذين خرجوا[2] معه من الأشعريِّين فألقتهم السَّفينة إلى[3] أرض الحبشة؛ [فكانوا نحوَ خمسين رجلًا، فألقتهم الرِّيح إلى النَّجاشي إلى الحبشة][4]، فوافقوا خروج جعفرٍ وأصحابِهِ منها، فأَتَوا معهم، وقَدِمَتِ السَّفينتان معًا؛ سفينةُ الأشعريِّين، وسفينةُ جعفرٍ وأصحابه على النَّبيِّ ﷺ في حين فتح خيبر، وقد قيل: إنَّ الأشعريِّين إذ رمتهم الرِّيح إلى النَّجاشي؛ أقاموا بها مدَّة، ثمَّ خرجوا في حين خروج

(١) كذا في النُّسخ وهامش (ق)، وهي رواية أبي ذرٍّ والأَصيليِّ وابن عساكر، ورواية «اليونينيَّة» و(ق) بعد الإصلاح: (أخبَرَنا).

(٢) في النُّسخ: (خرج)، ولعلَّ المثبت هو الصَّواب.

(٣) في (ب): (في).

(٤) ما بين معقوفين سقط من (ب).

جعفر، فلهذا ذكره ابن إسحاق فيمن هاجر إلى أرض الحبشة(١)، والله أعلم، قاله أبو عُمَر في «استيعابه»(٢)، وصريحه: أنَّ الخمسين قدموا في سفينة الأشعريِّين غيرُ مَنْ قَدِم في سفينة جعفر، وفي هذا «الصحيح»: (فأقمنا معه حتَّى قَدِمنا جميعًا)[ح٣١٣٦]، وهذا أيضًا صريحٌ في أنَّهم قدموا مع جعفر بأجمعهم، والله أعلم.

وقول أبي عُمَر: (نحو خمسين رجلًا)، ففي هذا «الصَّحيح»: (إِمَّا قَالَ: بِضْعٌ، وَإِمَّا قَالَ: ثَلَاثَة وَخَمْسِينَ، أَوِ اثْنَيْنِ وَخَمْسِينَ رَجُلًا) انتهى[ح٣١٣٦]، وأصحاب السَّفينتين قد ذكر البلاذريُّ -كما نقله ابن سيِّد الناس عنه- في عدد أصحاب السَّفينتين بسنده إلى ابن عبَّاس في جملة حديث: (والذين كانوا مع جعفر بن أبي طالب بأرض الحبشة أربعون رجلًا)[فتوح البلدان٤٢]، وهو حديث ضعيف(٣)، والمشهور الذي ذكره ابن إسحاق: أنَّ أصحاب السفينتين كانوا ستَّةَ عشرَ رجلًا، انتهى، وقد قدَّمتُ لك ما يُخالفه، وذكر شيخنا الشَّارح في (الجهاد): (أنَّهم كانوا اثني عشر رجلًا) انتهى(٤)، ولعلَّ الجمع بينها أنَّ مَن قال: زيادة على خمسين؛ عدَّ الجميع، ومَن قال: أربعين؛ عدَّ الكبار، ومن قال: ستَّةَ عشرَ أو اثني عشر؛ عدَّ الرُّؤساء، والله أعلم كم كانوا.

قوله: (فِي بَقِيعِ بُطْحَانَ): قال الدِّمياطيُّ: (كذا يقوله أهل الحديث: بضمِّ الباء، وسكون الطَّاء، وأهلُ اللُّغة يقولونه: بفتح الباء، وكسر الطَّاء) انتهى، وهذا قاله ابن قُرْقُول وغيرُه، ولفظ ابن قُرْقُول: («بُطْحان»؛ بضمِّ الباء، يرويه المُحَدِّثون أجمعون، وحكى فيه أهل اللُّغة: «بَطِحان»؛ بفتح الباء، وكسر الطَّاء، وكذلك قيَّده أبو عليٍّ في «بارعه»(٥)، ثمَّ البكريُّ، قال البكريُّ: «لا يجوز غيرُه»، وهو موضع وادٍ بالمدينة) انتهى، وأمَّا صاحب «النِّهاية»؛ فإنَّه قال: («بَطحان» -بفتح الباء- اسم وادِي(٦) المدينة(٧)، والبَطْحانيُّون منسوبون إليه، وأكثرهم يضمُّون الباء، ولعلَّه الأصحُّ) انتهى، ولم يذكر فيه شيخنا مجد الدين في «القاموس» سوى الضَّمِّ(٨)، والله أعلم.

---

(١) انظر «سيرة ابن هشام» (١/٣٦١).

(٢) انظر «الاستيعاب» (ص٤٣٣).

(٣) في سنده محمد بن السائب الكلبي، قال الحافظ في «التقريب» (ص٤٧٩): (متَّهم بالكذب).

(٤) انظر «سيرة ابن هشام» (١/٤٠٧)، «عيون الأثر» (٢/١٩٢)، «التوضيح» (١٨/٤٣٨)، وانظر «عيون الأثر» (٢/١٩٢).

(٥) نقله عنه الحمويُّ في «معجم البلدان» (١/٤٤٦).

(٦) في النُّسخ: (واد)، والمثبت من مصدره.

(٧) في (ب): (بالمدينة).

(٨) «معجم ما استعجم» (١/٢٥٨)، «مطالع الأنوار» (١/٥٨٥)، «النهاية» (١/١٣٥) مادَّة (بطح)، انظر «القاموس» مادَّة (بطح)، ولفظه: (و«بُطحانُ»: بالضَّمِّ -أو الصَّوابُ الفتح- وكسر الطَّاءِ).

قوله: (فَوَافَقْنَا النَّبِيَّ ﷺ): (وافقْنا): هو بإسكان القاف، فعلٌ وفاعلٌ، و(النَّبيَّ): مَنْصوبٌ مفعول، وهذا ظاهرٌ[(١)].

قوله: (حَتَّى ابْهَارَّ اللَّيْلُ): هو بتَّشديد الرَّاء في آخره، أي: انتصف، وبُهرة كلِّ شيء: وسطه، ويقال: طلعت نجومه فأضاء، قاله ابن قُرْقُول، وفي «الصِّحاح»: (ابهارَّ اللَّيل ابْهيرارًا[(٢)] أي: انتصف، ويقال: ذهب معظمُه وأكثرُه)[(٣)].

قوله: (عَلَى رِسْلِكُمْ): هو بكسر الرَّاء وفتحها، والسِّين ساكنة فيهما، قال ابن قُرْقُول: (فمعنى الكسر: التُّؤدة، وبالفتح: اللِّين والرِّفق، وأصله: السَّير[(٤)] اللَّيِّنُ)[مطالع٣/١٨٦].

قوله: (إِنَّ مِنْ نِعْمَةِ اللهِ عَلَيْكُمْ أَنَّهُ): ضبطهما شيخنا الشَّارح بفتح همزة (أنَّ) و(أنَّه)، انتهى[(٥)]، وكذا أحفظُه أنا عن بعض العلماء، رأيتُه في كلامه، ولا يحضرني الآن، وقال بعضهم: («أنَّ» و«أنَّه»؛ بالفتح)، قال: (ومنهم مَن كَسر الأولى) انتهى[(٦)]، وفي أصلنا الأولى مكسورة ومفتوحة، كذا كانت، والآن قد عُمِلت بالكسر فقط[(٧)]، والثَّانية مفتوحة.

قوله: (غَيْرُكُمْ): هو بالرَّفع، وكذا الثَّانية بعدها.

قوله: (أَيَّ الكَلِمَتَيْنِ): هو بنصب (أيَّ) على المفعوليَّة.

٢٣ - باب مَا يُكْرَهُ مِنَ النَّوْمِ قَبْلَ العِشَاءِ

٥٦٨ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَلَامٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الوَهَّابِ الثَّقَفِيُّ: حَدَّثَنَا خَالِدٌ الحَذَّاءُ، عَنْ أَبِي المِنْهَالِ، عَنْ أَبِي بَرْزَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ كَانَ يَكْرَهُ النَّوْمَ قَبْلَ العِشَاءِ، وَالحَدِيثَ بَعْدَهَا.

قوله: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَلَامٍ: حَدَّثَنَا[(٨)] عَبْدُ الوَهَّابِ): تقدَّم مرَّات أنَّ (سَلَامًا) الأصحُّ فيه

(١) في (ب): (الظاهر).

(٢) في النسخ: (ابهرارًا)، والمثبت من مصدره.

(٣) انظر «مطالع الأنوار» (١/٥٤٦-٥٤٧)، «الصحاح» مادَّة (بهر).

(٤) (السير): سقط من (ج).

(٥) انظر «التوضيح» (٦/٢٣٤).

(٦) «التنقيح» (١/١٨٥).

(٧) قال الحافظ في «الفتح» (٢/٥٨): («إن من نعمة الله» بكسر همز «إن»، ووهم من ضبطه بالفتح).

(٨) كذا في النسخ وهامش (ق)، وهي رواية أبي ذرٍّ والأَصيليِّ وابن عساكر وأبي الوقت، ورواية «اليونينيَّة» و(ق) بعد الإصلاح: (أَخْبَرَنَا).

التَّخفيفُ، وتقدَّم بعضُ ترجمةِ ابنِه مُحَمَّدٍ[ح٢٠]، ووقع في[(١)] أصلنا: (مُحَمَّد) وعلى (ابن سلام) علامة راويها[(٢)]، قال الجيَّانيُّ: (قال البخاريُّ في «الصَّلاة»[ح٥٦٨]، و«الجنائز»[ح١٢٥٤]، و«المناقب»[ح٣٥١٤]، و«الطَّلاق»[ح٥٢٨٣]، و«التَّوحيد»[ح٧٤٧٠]، وغيرِ ذلك: «حدَّثنا مُحَمَّد: حدَّثنا عبد الوهَّاب»، نسبه ابنُ السَّكَن في بعضها: «ابن سلام»، وقد صرَّح البخاريُّ باسمه في «الأضاحي»[ح٥٥٥٠] وفي غيرِ موضعٍ فقال: «حدَّثنا مُحَمَّد بن سَلَام: حدَّثنا عبد الوهَّاب»، وذكر أبو نَصْرٍ أنَّ البخاريَّ يروي في «الجامع» عن مُحَمَّد بن سَلَام، وبُنْدَار مُحَمَّد بن بشار، وأبي موسى مُحَمَّد بن المثنَّى، ومُحَمَّد بن عبد الله بن حوشب الطائفيِّ، عن عبد الوهَّاب الثَّقفيِّ)، انتهى مُلَخَّصًا[(٣)]، وقال شيخُنا: («مُحَمَّد»: هو ابن سَلَام، كما ذكره أبو نعيم الأصبهانيُّ)، ثمَّ ذكر كلامَ الجيَّانيِّ، ثمَّ قال: (ورواه الإسماعيليُّ عن ابن ناجية، عن بندار، عن عبد الوهَّاب، فيحتمل أن يكون هو)، انتهى[التوضيح٦/٢٣٦]، ولم ينسبه المِزِّيُّ في «أطرافه»، بل قال: (مُحَمَّد عن عبد الوهَّاب)[(٤)].

قوله: (**حَدَّثَنَا خَالِدٌ الحَذَّاءُ**): تقدَّم أنَّه خالد بن مِهْرَان الحذَّاء الحافظ، وتقدَّم لماذا نُسِب، وتقدَّم بعضُ ترجمتِه[ح٧٥].

[١/١٠١أ] قوله: (**عَنْ أَبِي المِنْهَالِ**): تقدَّم أنَّه سيَّار بن سلامة، وتقدَّم عليه بعضُ الكلام[ح٣٣٥]/.

قوله: (**عَنْ أَبِي بَرْزَةَ**): تقدَّم قريبًا ضبطُه، وأنَّه نَضْلَةُ بنُ عُبيد، وقيل: نضلة بن عائذ، وقيل: ابن عبد الله، الأَسْلَمِيُّ[(٥)]، تقدَّم بعضُ ترجمتِه[ح٥٤١].

٢٤ - باب النَّوْمِ قَبْلَ العِشَاءِ لِمَنْ غُلِبَ

قوله: (**لِمَنْ غُلِبَ**): هو بضمِّ الغين، مبنيٌّ لِمَا لم يُسَمَّ فاعله.

٥٦٩ - حَدَّثَنَا أَيُّوبُ بْنُ سُلَيْمَانَ بْنِ بِلَالٍ قَالَ: **حَدَّثَنِي أَبُو بَكْرٍ**، عَنْ سُلَيْمَانَ هُوَ ابْنُ بِلَالٍ: حَدَّثَنَا صَالِحُ بْنُ كَيْسَانَ قَالَ: **أَخْبَرَنِي ابْنُ شِهَابٍ**، عَنْ عُرْوَةَ أَنَّ عَائِشَةَ قَالَتْ: أَعْتَمَ رَسُولُ اللهِ ﷺ بِالعِشَاءِ حَتَّى **نَادَاهُ عُمَرُ**: **الصَّلَاةَ**، نَامَ النِّسَاءُ وَالصِّبْيَانُ، فَخَرَجَ فَقَالَ: «مَا يَنْتَظِرُهَا مِنْ أَهْلِ الأَرْضِ أَحَدٌ **غَيْرُكُمْ**»،

(١) (في): مثبت من (ب).

(٢) سقطت نسبته إلى أبيه في رواية الأصيليِّ وابن عساكر.

(٣) انظر «الهداية والإرشاد» (٢/٤٩٥) و(٢/٦٥٨)، «تقييد المهمل» (٣/١٠٢٠-١٠٢١).

(٤) بل نسبه المِزِّيُّ في «تحفة الأشراف» (٩/١٣) فقال: (محمَّد بن سَلَام عن عبد الوهَّاب).

(٥) في النسخ: (السلمي)، وانظر «الاستيعاب» (ص٧٨٣).

قَالَ: وَلَا يُصَلَّى يَوْمَئِذٍ إِلَّا بِالمَدِينَةِ، قَالَ: وَكَانُوا يُصَلُّونَ فِيمَا بَيْنَ أَنْ يَغِيبَ الشَّفَقُ إِلَى ثُلُثِ اللَّيْلِ الأَوَّلِ.

قوله: (حَدَّثَنِي أَبُو بَكْرٍ): هذا هو عبد الحميد بن أبي أُوَيس، أخو إسماعيل، ابنا[1] أختِ مالكِ ابنِ أنسٍ الإمامِ، تقدَّما.

قوله: (أَخْبَرَنِي ابْنُ شِهَابٍ): تقدَّم أنَّه الزُّهريُّ، مُحَمَّد بن مُسْلِم بن عُبيد الله بن عَبد الله بن شهاب، العالمُ المشهورُ.

قوله: (نَادَاهُ عُمَرُ: الصَّلَاةَ): هي بالنَّصب، ونصبها معروف.

قوله: (غَيْرُكُمْ): هو بالرَّفع، وقد تقدَّم قريبًا[ح٥٦٧].

قوله: (وَلَا يُصَلَّى يَوْمَئِذٍ إِلَّا بِالمَدِينَةِ): (يُصلَّى): مبنيٌّ لِمَا لم يُسَمَّ فاعله.

قوله: (وَكَانُوا يُصَلُّونَ): قائل ذلك هو عائشة، أو عروة، أو الزُّهريُّ، والله أعلم، قلتُه ولم أرَهُ لأحدٍ، [لكن يترجَّح أنَّه عروة أو مَن بعده؛ لقوله: (قَالَ) ولم يقل: (قالت)][2].

٥٧٠ - ٥٧١ - حَدَّثَنَا مَحْمُودٌ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي نَافِعٌ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ عُمَرَ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ شُغِلَ عَنْهَا لَيْلَةً، فَأَخَّرَهَا حَتَّى رَقَدْنَا فِي المَسْجِدِ، ثُمَّ اسْتَيْقَظْنَا، ثُمَّ رَقَدْنَا، ثُمَّ اسْتَيْقَظْنَا، ثُمَّ خَرَجَ عَلَيْنَا النَّبِيُّ ﷺ، ثُمَّ قَالَ: «لَيْسَ أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ الأَرْضِ يَنْتَظِرُ الصَّلَاةَ غَيْرُكُمْ»، وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ لَا يُبَالِي أَقَدَّمَهَا أَمْ أَخَّرَهَا إِذَا كَانَ لَا يَخْشَى أَنْ يَغْلِبَهُ النَّوْمُ عَنْ وَقْتِهَا، وَقَدْ كَانَ يَرْقُدُ قَبْلَهَا. قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ: قُلْتُ لِعَطَاءٍ فَقَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ يَقُولُ: أَعْتَمَ رَسُولُ اللهِ ﷺ لَيْلَةً بِالعِشَاءِ حَتَّى رَقَدَ النَّاسُ وَاسْتَيْقَظُوا، وَرَقَدُوا وَاسْتَيْقَظُوا، فَقَامَ عُمَرُ بْنُ الخَطَّابِ فَقَالَ: الصَّلَاةَ، قَالَ عَطَاءٌ: قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: فَخَرَجَ نَبِيُّ اللهِ ﷺ كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَيْهِ الآنَ، يَقْطُرُ رَأْسُهُ مَاءً، وَاضِعًا يَدَهُ عَلَى رَأْسِهِ فَقَالَ: «لَوْلَا أَنْ أَشُقَّ عَلَى أُمَّتِي؛ لَأَمَرْتُهُمْ أَنْ يُصَلُّوهَا هَكَذَا»، فَاسْتَثْبَتُّ عَطَاءً كَيْفَ وَضَعَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى رَأْسِهِ يَدَهُ كَمَا أَنْبَأَهُ ابْنُ عَبَّاسٍ، فَبَدَّدَ لِي عَطَاءٌ بَيْنَ أَصَابِعِهِ شَيْئًا مِنْ تَبْدِيدٍ، ثُمَّ وَضَعَ أَطْرَافَ أَصَابِعِهِ عَلَى قَرْنِ الرَّأْسِ، ثُمَّ ضَمَّهَا، يُمِرُّهَا كَذَلِكَ عَلَى الرَّأْسِ حَتَّى مَسَّتْ إِبْهَامُهُ طَرَفَ الأُذُنِ مِمَّا يَلِي الوَجْهَ عَلَى الصُّدْغِ، وَنَاحِيَةِ اللِّحْيَةِ، وَلَا يُقَصِّرُ وَلَا يَبْطِشُ إِلَّا كَذَلِكَ، وَقَالَ: «لَوْلَا أَنْ أَشُقَّ عَلَى أُمَّتِي؛ لَأَمَرْتُهُمْ أَنْ يُصَلُّوا هَكَذَا».

(١) في (أ) و(ب): (ابني)، وفي (ج): (ابن)، ولعلَّ المثبت هو الصَّواب.

(٢) ما بين معقوفين سقط من (ج).

قوله: (حَدَّثَنَا مَحْمُودٌ: حَدَّثَنَا[(١)] عَبْدُ الرَّزَّاقِ): هذا محمود بن غَيْلان المروزيُّ الحافظ، أبو أحمد، عَنِ الفضل بن موسى السِّينانيِّ وابنِ عُيَينة، وعنه: [الجماعة] سوى أبي داود، وابنُ خزيمة، والبغويُّ، مات في رمضان سنة (٢٣٩هـ)، أخرج له مَن أخذ عنه مِن الأئمَّة السِّتَّة، ووثَّقه النَّسائيُّ[(٢)].

قوله: (أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ): هذا هو الحافظ عبدُ الرَّزَّاق بن همَّام بن نافع، أبو بكر، أحد الأعلام الثِّقات، عنِ ابنِ جُرَيج، ومَعْمَرٍ، وثَوْر، وعنه: أحمدُ، وإسحاقُ، والرَّماديُّ، وإسحاق الدَّبريُّ، وصنَّف الكتب، تُوُفِّيَ عن خمسٍ وثمانين سنةً، سنةَ (٢١١هـ)، أخرج له الجماعة، وله ترجمة في «الميزان»[٢/٦٠٩][(٣)].

قوله: (أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ): تقدَّم غيرَ مَرَّةٍ أنَّه عبد الملك بن عبد العزيز بن جُرَيج، وتقدَّم بعضُ ترجمتِه، وتزوُّجُه بسبعين[(٤)] امرأةً بالمتعة رحمه الله[ح٢٩٦].

قوله: (غَيْرُكُمْ): تقدَّم أنَّه بالرَّفع، وقد تقدَّم أعلاه وقَبْله[(٥)][ح٥٦٧ و٥٦٩].

قوله: (قُلْتُ لِعَطَاءٍ، فَقَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ): في الكلام حذفٌ؛ تقديره: قلت لعطاء أيُّ حينٍ أحبُّ إليك أن أصلِّيَ العشاء أو تُصلَّى العشاء؟ والله أعلم.

قوله: (الصَّلَاةَ): تقدَّم أنَّه مَنْصوبٌ، وهذا معروف[ح٥٦٩].

قوله: (فَبَدَّدَ لِي عَطَاءٌ): أي: فرَّق.

قوله: (عَلَى قَرْنِ الرَّأْسِ): (قَرْنه): جانبه.

قوله: (عَلَى الصُّدْغِ): (الصُّدغ): هو ما بين العين إلى الأُذُن.

قوله: (وَلَا يُقَصِّر): كذا في أصلنا بالقاف، وبالصَّاد المهملة المُشدَّدة، وفي الحاشية: (وَلَا يَعْصِر)[(٦)]؛ بالعين، والصَّاد المهملتين، والعين ساكنة، قال ابن قُرْقُول: («لا يعصر» كذا لهم، وعند الحمُّويي والمستملي: «لا يُقصِّر»، وكذا لرواة «مسلم»[م٦٤٢] أي: لم يَضُمَّ أصابعه ويَجمعْ شعرَه في كفِّه، بل كان

---

(١) كذا في النُّسخ وهامش (ق)، وهي رواية أبي ذرٍّ والأَصيليِّ وابن عساكر وأبي الوقت، ورواية «اليونينيَّة» و(ق) بعد الإصلاح: (أخبرنا).

(٢) انظر «تهذيب الكمال» (٢٧/٣٠٥).

(٣) وصحَّح عليه، وانظر «تهذيب الكمال» (١٨/٥٢).

(٤) في (ب) و(ج): (بستِّين).

(٥) (وقد تقدَّم أعلاه وقبله): سقط من (ج).

(٦) وهي رواية الأَصيليِّ ورواية أبي ذرٍّ عن الكشميهنيِّ.

عَصْرُه للماء بِشدِّ أصابعه على رأسه كما ذَكَر[١] في الحديث، لا غير، ومعنى: «لا يُقصِّر»: لا يترك، وقيل: يبطِّئ)، انتهى[٢].

قوله: (وَلَا يَبْطُشُ): هو بكسر الطَّاء، وتُضمُّ؛ لغتان.

٢٥ - بابٌ وَقْتُ العِشَاءِ إِلَى نِصْفِ اللَّيْلِ

وَقَالَ أَبُو بَرْزَةَ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَسْتَحِبُّ تَأْخِيرَهَا.

قوله: (بَابٌ وَقْتُ العِشَاءِ): (بابٌ): مَرْفوعٌ منوَّن، و(وقت): مَرْفوعٌ أيضًا، وهذا ظاهرٌ[٣] معروف، ويجوز (باب) مَرْفوعٌ من غير تنوين، و(وقت) مجرور.

قوله: (وَقَالَ أَبُو بَرْزَةَ): تقدَّم أنَّه نَضْلَةُ بن عُبيدٍ، وتقدَّم الاختلافُ في اسم أبيه قريبًا[ح٥٦٨]، وتقدَّم قَبْلَه بعض ترجمته[ح٥٤١].

٥٧٢ - حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحِيمِ المُحَارِبِيُّ: حَدَّثَنَا زَائِدَةُ، عَنْ حُمَيْدٍ الطَّوِيلِ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: أَخَّرَ النَّبِيُّ ﷺ صَلَاةَ العِشَاءِ إِلَى نِصْفِ اللَّيْلِ، ثمَّ صَلَّى، ثمَّ قَالَ: «قَدْ صَلَّى النَّاسُ وَنَامُوا، أَمَا إِنَّكُمْ فِي صَلَاةٍ مَا انْتَظَرْتُمُوهَا».

وَزَادَ ابْنُ أَبِي مَرْيَمَ: أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ قَالَ: حَدَّثَنِي حُمَيْدٌ: سَمِعَ أَنَسًا كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى وَبِيصِ خَاتَمِهِ لَيْلَتَئِذٍ.

قوله: (حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحِيمِ المُحَارِبِيُّ): قال الدِّمياطيُّ: (عبد الرحيم هذا وطلق بن غنَّام النَّخعيُّ وعبد الله بن صالح العِجْليُّ ماتوا في سنة إحدى عشرةَ ومئتين، وكلُّهم انفرد البخاريُّ بهم)، انتهى، وما قاله الحافظ الدِّمياطيُّ صحيحٌ في عبد الرَّحيم وطَلْق[٤]، وأمَّا عبد الله بن صالح العِجْليُّ؛ فقد قال[٥] الذَّهبيُّ في ترجمته: (لم يصحَّ أنَّ البخاريَّ روى عنه)، انتهى[الكاشف١٨٦أ][٦]، والذَّهبيُّ حافظٌ مُتأخِّرٌ، وإنْ كان الدِّمياطيُّ من مشايخه إلَّا أنَّه مُطَّلِعٌ على الخلاف في ذلك، واعتراضٌ آخَرُ: وهو أنَّه قال في وفاته

---

(١) في (ب): (ذكره).

(٢) هذه الفقرة سقطت من (ج)، «مطالع الأنوار» (١٧/٥-١٨).

(٣) زيد في (ب): (كلام).

(٤) انظر «تهذيب الكمال» (٣٩/١٨)، (٤٥٦/١٣).

(٥) في (ب): (العِجْليُّ فقال).

(٦) انظر «تهذيب الكمال» (١٠٩/١٥).

-أعني: العِجْليَّ-: (سنة إحدى عشرةَ)، وكذا ذكر[(١)] غيرُه[(٢)]، ولكن قال ابنُ عبد الهادي في «طبقات المُحَدِّثين» التي اختصرها من «طبقات الذَّهبيِّ» -وقد حكى القولَ بأنَّه تُوُفِّيَ سنة إحدى عشرة-: (والأَشْبَهُ سنةَ إحدى وعشرين، والله أعلم)[(٣)]، وقول الدِّمياطيِّ: (وكلُّهم انفرد البخاريُّ بهم) يعني: عن مسلم، ولا بدَّ مِن هذا، وهذا مرادُه، والله أعلم.

قوله: (حَدَّثَنَا زَائِدَةُ): هذا هو ابن قدامة الثَّقفيُّ، أبو الصَّلْتِ الكوفيُّ الحافظ، عن زياد بن عِلَاقة وسِمَاك، وعنه: ابنُ مَهْدِيٍّ وأحمدُ ابن يونس، ثقةٌ حجَّةٌ، صاحبُ سُنَّة، تُوُفِّيَ غازيًا بالرُّوم سنة (١٦١هـ)، أخرج له الجماعة[(٤)].

قوله: (وَزَادَ ابْنُ أَبِي مَرْيَمَ): (ابن أبي مريم): هو شيخ البخاريِّ، وهو سعيد بن الحكم بن مُحَمَّد، مولى بني جُمَح، أبو مُحَمَّد المِصْريُّ الحافظ[(٥)]، تقدَّم بعضُ ترجمتِه[ح٢٤]، وقد تقدَّم أنَّ هذا تعليقٌ مجزومٌ به، كذا صورتُه، [وأنَّ حكم (زاد) كـ(قال)][(٦)]، وأنَّه محمولٌ على السَّماع، غير أنَّه أخذه عنه في حال المذاكرة، وقد تقدَّم الكلامُ على ذلك مُطَوَّلًا، والشَّرطُ في قائل ذلك ألَّا يكون مُدلِّسًا[ح١٤٢].

وفائدة زيادة ابنِ أبي مريم: أنَّ يحيى بن أيُّوب فيها صرَّح بالتحديث من حُمَيد الطَّويل، وإنْ كان زائدةُ غير مُدَلِّس؛ ليخرج مِن خلاف مَن خالف في ذلك، وقد تقدَّم، الثَّانية[(٧)]: أنَّ حُمَيدًا صرَّح فيها بالسَّماع مِن أنس، فزال ما يُخشَى مِن تدليس حُمَيد؛ لأنَّه مُدَلِّس، والله أعلم.

قوله: (إِلَى وَبِيصِ): هو بفتح الواو، ثمَّ مُوَحَّدة مكسورة، ثمَّ مُثَنَّاة تحت ساكنة، ثمَّ صاد مهملة: البريق واللَّمعان.

---

(١) في (ب) و(ج): (ذكره).

(٢) كذا أرَّخ وفاتَه ابنُه أحمد العِجْلِيُّ في «معرفة الثقات» (٢/٣٧).

(٣) «طبقات علماء الحديث» (٢/٣١)، قال الذهبيُّ في «سير أعلام النبلاء» (١٠/٤٠٤-٤٠٥): (قَالَ أَحْمَدُ بنُ عَبْدِ اللهِ العِجْلِيُّ: «مَاتَ أَبِي سَنَةَ إِحْدَى عَشْرَةَ وَمِئَتَيْنِ»، هَكَذَا ضَبَطَ وَفَاةَ أَبِيْهِ، فَاللهُ أَعْلَمُ، فَإِنَّ فِي الرُّوَاةِ المَذْكُوْرِيْنَ عَنْ عَبْدِ اللهِ مَنْ لَمْ يَسْمَعِ الحَدِيْثَ إِلَّا بَعْدَ ذَلِكَ، فَلَعَلَّهُ قَالَ: مَاتَ سَنَةَ إِحْدَى وَعِشْرِيْنَ، ثُمَّ إِنَّهُ قَدْ ذَكَرَهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي كِتَابِهِ، وَأَنَّ أَبَا زُرْعَةَ وَأَبَا حَاتِمٍ حَدَّثَا عَنْهُ، فَأَوَّلُ رِحْلَةِ أَبِي حَاتِمٍ كَانَتْ فِي سَنَةِ ثَلَاثَ عَشْرَةَ، وَإِنَّمَا ارْتَحَلَ أَبُو زُرْعَةَ بَعْدَ ذَلِكَ؛ فَيُتَأَمَّلُ هَذَا).

(٤) انظر «تهذيب الكمال» (٩/٢٧٣).

(٥) في (ب): (الحافظ المصري).

(٦) ما بين معقوفين سقط من (ب)، وجاء في (أ) مستدركًا وفي (ج) قوله: (كذا صورته).

(٧) في النُّسخ: (الثاني)، ولعلَّ المثبت هو الصَّواب، وينظر ما تقدم في الصفحة (١٠٣).

٢٦- بابُ فَضلِ صَلاةِ الفَجْرِ والحَدِيثِ

٥٧٣- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا يَحيَى، عَنْ إِسمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا قَيْسٌ: قَالَ لِي جَرِيرُ بْنُ عَبْدِ اللهِ: كُنَّا عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ إِذْ نَظَرَ إِلَى القَمَرِ لَيْلَةَ البَدْرِ، فَقَالَ: «أَمَا إِنَّكُمْ سَتَرَوْنَ رَبَّكُمْ كَمَا تَرَوْنَ هَذَا، لَا تُضَامُّونَ -أَوْ لَا تُضَاهُونَ- فِي رُؤْيَتِهِ، فَإِنِ اسْتَطَعْتُمْ أَلَّا تُغْلَبُوا عَلَى صَلَاةٍ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ، وَقَبْلَ غُرُوبِهَا؛ فَافْعَلُوا»، ثُمَّ قَالَ: «فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَقَبْلَ غُرُوبِهَا».

قوله: (حَدَّثَنَا يَحْيَى): هذا هو يحيى بن سعيد القطَّان الحافظ، تقدَّم مرارًا، وتقدَّم بعضُ ترجمتِه[ح٤٣].

قوله: (عَنْ إِسْمَاعِيلَ): تقدَّم أنَّه ابن أبي خالد، الحافظ الإمام، كان طحَّانًا، تقدَّم بعضُ ترجمتِه[ح٩٠].

قوله: (حَدَّثَنَا قَيْسٌ): هو ابن أبي حازم، تقدَّم بعضُ ترجمتِه[ح٥٧].

قوله: (لَا تُضَامُّونَ): تقدَّم الكلام عليه في الورقة التي قبل هذه بورقة[ح٥٥٤].

قوله: (أَوْ لَا تُضَاهُونَ): أي: لا يعارض بعضُكم بعضًا في الشَّكِّ في رؤيته ونفيها، وقيل: لا تُشبِّهون ربَّكم بغيره في رؤيته سبحانه(١)/. [١/١٠١ب]

قوله: (ثُمَّ قَالَ: فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ...) إلى آخره: قائل هذا هو قيس بن أبي حازم، حكاه عن جرير، وقد تقدَّم[ح٥٥٤].

٥٧٤- حَدَّثَنَا هُدْبَةُ بْنُ خَالِدٍ: حَدَّثَنَا هَمَّامٌ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو جَمْرَةَ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ، عَنْ أَبِيهِ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ صَلَّى البَرْدَيْنِ؛ دَخَلَ الجَنَّةَ»، وَقَالَ ابْنُ رَجَاءٍ: حَدَّثَنَا هَمَّامٌ، [عَنْ أَبِي جَمْرَةَ: أَنَّ أَبَا بَكْرِ بْنَ عَبْدِ اللهِ بْنِ قَيْسٍ أَخْبَرَهُ بِهَذَا.

حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ، عَنْ حَبَّانَ: أَخْبَرَنَا هَمَّامٌ: حَدَّثَنَا] أَبُو جَمْرَةَ، عَنْ أَبِي بَكْرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِثْلَهُ.

قوله: (حَدَّثَنَا هُدْبَةُ بْنُ خَالِدٍ): هو القيسيُّ، أبو خالد البصريُّ، الحافظُ المُسنِد، ويقال له: هَدَّابٌ -وهو لقبه- بفتح الهاء، وتشديد الدَّال المهملة، وفي آخره مُوَحَّدة، عن حمَّاد بن سَلَمة وجَريرِ ابن حازم، وعنه: البخاريُّ، ومسلم، وأبو داود، والبغويُّ، وأبو يعلى، قال ابن عديٍّ: (لا أعرف له حديثًا مُنكَرًا)، تُوُفِّيَ سنة (٢٣٥هـ)، وله ترجمةٌ في «الميزان»، وثَّقه ابنُ مَعِين والنَّاس، أخرج له مَن

(١) انظر «مطالع الأنوار» (٤/٣٥٥).

روى عنه مِن السِّتَّة[(١)].

قوله: (حَدَّثَنَا هَمَّامٌ): هو همَّام بن يحيى العَوْذيُّ، مِن عَوْذ بن سُوْد؛ بطنٍ من الأزد، وهو بفتح العين المهملة، وإسكان الواو، وبالذَّال المعجمة، الحافظ، عنِ الحَسَنِ، وعطاءٍ، وقتادةَ، وعنه: ابنُ مَهْدِيٍّ، وهُدْبَة، وشيبان، قال أحمد: (ثبْتٌ في كلِّ المشايخ)، مات سنة (١٦٣هـ)، أخرج له الجماعةُ[(٢)]، وقد تقدَّم بعضُ ترجمتِه، ولكن طال العهد به[ح٢١٩].

قوله: (حَدَّثَنِي أَبُو جَمْرَةَ): هو بالجيم والرَّاء، واسمه نصرُ بنُ عِمْرَان الضُّبَعيُّ، وقد تقدَّم الكلامُ عليه مرارًا[ح٥٣].

قوله: (عَنْ أَبِي بَكْرٍ، عَنْ أَبِيهِ): كذا في أصلنا، وفي نسخة خارج أصلنا وعليها علامة راويها: (ابن أبي موسى)[(٣)]، أمَّا (أبو بكر) هذا؛ فقد اختُلِف في اسمه، فقيل: عَمرو، وقيل: عامر، وقيل: اسمُه كنيتُه، عن أبيه، وجابرِ بن سَمُرة، وابنِ عبَّاس، والبَرَاءِ، [وغيرِهم، وعنه: أبو جَمْرَةَ الضُّبَعِيُّ، وأبو إسحاق السَّبيعيُّ، وعبد الله بن أبي السَّفَر، وغيرُهم، قال ابن نمير: (كان أكبرَ من أخيه أبي بردة، ومات في ولاية خالد بن عبد الله)][(٤)]، وهو صدوق مُوثَّق، وله ترجمةٌ في «الميزان»[٤/٤٩٩] يسيرةٌ[(٥)]، وسيأتي قريبًا فائدةُ نسبة أبي بكر إلى أبيه.

قوله: (عَنْ أَبِيهِ): (أبوه): هو أبو موسى الأشعريُّ، عبدُ الله بن قيس بن سُلَيم بن حضَّار، تقدَّم بعضُ ترجمتِه رضي الله عنه[ح١١].

قوله: (مَنْ صَلَّى البَرْدَيْنِ): هو تثنية (بَرْد)، وهو بفتح الباء المُوَحَّدة، وإسكان الرَّاء، وهما الصُّبح والعصرُ، قال شيخنا الشَّارح: (وأبعدَ مَن ضمَّ إليهما المغربَ، فيما حكاه ابنُ بطَّال عن أبي عبيدة[(٦)]) انتهى[التوضيح٦/٢٤٨].

---

(١) انظر «نزهة الألباب في الألقاب» (٢/٢٤٠)، «الكامل في الضعفاء» (٧/١٣٩)، «ميزان الاعتدال» (٤/٢٩٤)، وصحَّح عليه، انظر «تهذيب الكمال» (٣٠/١٥٢).

(٢) انظر «اللباب في تهذيب الأنساب» (٢/٣٦٣).«الجرح والتعديل» (٩/١٠٨). انظر «تهذيب الكمال» (٣٠/٣٠٢).

(٣) وهي ثابتةٌ في رواية «اليونينيَّة»، وصحَّ سقوطها في رواية أبي ذرٍّ والأَصيليِّ وابن عساكر وأبي الوقت.

(٤) ما بين معقوفين سقط من (ب).

(٥) وصحَّح الذَّهبي عليه، وانظر «تهذيب الكمال» (٣٤/١٤٤).

(٦) عبارة ابن بطَّال في «شرح صحيح البخاريِّ» (٢/١٩٩): (إنَّ أبا عبيدة قال: المراد بذلك: الصبح والعصر، والعربُ تقول للغَداة والعَشيِّ: بَرْدَا النهار وأَبْرَدَاه)، وقال الحافظ في «الفتح» (٢/٦٤): (ونُقِل عن أبي عبيد أنَّ صلاة =

قوله: (وَقَالَ ابْنُ رَجَاءٍ): هذا هو عبد الله بن رجاء الغُدَانيُّ، شيخ البخاريِّ، وقد تقدَّم الكلامُ على ما إذا قال البخاريُّ: (وقال فلانٌ) وفلانٌ المُسنَد إليه القولُ شيخُه -كهذا-؛ أنَّه يكون أخذه عنه في حال المذاكرة، وقد تقدَّم الكلامُ على ذلك مُطَوَّلًا، فأغنى عن إعادته هنا[ح١٤٢]، وعبدُ الله بن رجاء هذا: غُدَانيٌّ بَصْريٌّ، يروي عن هشام الدَّستوائيِّ، وشعبةَ، وطائفةٍ، وعنه: البخاريُّ، وأبو مُسْلِم الكجِّيُّ، وأبو خليفة، قال أبو حاتم: (ثقةٌ رضًا)، مات سنة (٢٢٠هـ)، أخرج له البخاريُّ والنَّسائيُّ، وغُدَانة: بضمِّ الغين المعجمة، وتخفيف الدَّال المهملة، وبعد الألف نونٌ، ثمَّ ياء النِّسبة إلى غُدَانة ابن(١) يربوع بن حنظلة بن مالك بن زيد مناة بن تميم، يُنسَب إليها خلقٌ، له ترجمةٌ في «الميزان»[٢/٤٢١] وصحَّح عليه(٢)، وقد تقدَّم، ولكن طال العهد به[ح٣٥١].

قوله: (عَنْ أَبِي جَمْرَةَ): تقدَّم أعلاه أنَّه نصر بن عِمْرَان الضُّبَعيُّ، وتقدَّم قبلَ ذلك بعضُ ترجمتِه[ح٥٣]، قال شيخنا الشَّارح بعد أن عزى تعليقَ ابنِ رجاء ما لَفْظُه: (وفائدتُه عند البخاريِّ نسبةُ أبي بكر إلى أبيه أبي موسى الأشعريِّ؛ لأنَّ النَّاس اختلفوا في أبي بكر هذا؛ مَن هو؟ فقال الدَّارقطنيُّ نقلًا عن بعض أهل العلم: «هو أبو بكر بن عمارة بن رُؤَيبة الثَّقفيُّ، وهذا الحديث محفوظٌ عنه»[العلل٧/٢٢٢]، وقال البزَّار: «لا نعلمه يُروَى عن أبي موسى إلَّا مِن هذا الوجه، وإنَّما يُعرَف عن أبي بكر بن عُمارة عن أبيه، ولكنْ هكذا قال هَمَّام»(٣)؛ يَعنيان بذلك: حديث أبي بكر بن عُمَارة المخرَّج عند «مسلم»: «لن يلجَ النَّارَ أحدٌ صلَّى قبل طلوع الشَّمس وقبل غروبها»[م٦٣٤]؛ يعني: الفجرَ والعصرَ»)، انتهى[التوضيح٦/٢٤٨](٤)، وهذا تنبيهٌ حَسَنٌ، ولم يذكر شيخُنا فائدةَ الحديثِ الثاني عن إسحاق، وفائدته: أنَّه صرَّح أيضًا أبو جمرة بأنَّه

= المغرب تدخل في ذلك أيضًا)، وقال العينيُّ في «العمدة» (٤/٢٢٤): (قال السفاقسيُّ عن أبي عبيدة: المراد: الصبح والعصر والمغرب، وفيه نظرٌ، لأنَّ المذكورَ تثنيةٌ، ومع هذا لم يتبعه على هذا أحد)، وقد ظهر أن عبارة ابن بطال: (والعرب)، وعليه فلا إشكال، فلعله تحرفت عندهم إلى (والمغرب)، أو تبع بعضهم بعضًا.

(١) في (ج): (من).

(٢) انظر «الجرح والتعديل» (٥/٥٥)، «الأنساب» للسمعانيِّ (٤/٢٨٣)، «تهذيب الكمال» (١٤/٤٩٥).

(٣) «مسند البزَّار» عقيب الحديث (٣٠٩٥).

(٤) قال الحافظ في «الفتح» (٢/٦٤): (اجتمعت الروايات عن همَّام بأنَّ شيخَ أبي جَمْرَة هو أبو بكر بن عبد الله، فهذا بخلاف من زعم أنَّه ابن عُمارة بن رؤيبة، وحديث عمارة أخرجه مسلمٌ وغيرُه من طُرُقٍ عن أبي بكر بن عُمَارة عن أبيه، لكن لفظه: «لن يلج النَّارَ أحدٌ صلَّى قبلَ طلوع الشمس وقبل غروبها»، وهذا اللفظ مغايرٌ للفظ حديث أبي موسى وإن كان معناهُما واحدًا، فالصواب أنَّهما حديثان).

أبو بكر بن عبد الله، وذاك أبو بكر والدُه عُمَارةُ، لا عبدُ الله، ففيه أيضًا التصريحُ بأنَّه غيُر ذاك بنسبه إلى والده عبدِ الله، والله أعلم.

قوله: (**أَنَّ أَبَا بَكْرِ بْنَ عَبْدِ اللهِ بْنِ قَيْسٍ أَخْبَرَهُ بِهَذَا**): أمَّا (أبو بكر) فقد تقدَّم أعلاه، وكذا أبوه (عبد الله بن قيس) الأشعريُّ، أبو موسى.

قوله: (**حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ، عَنْ حَبَّانَ**): أمَّا (إسحاق) فلم أجده منسوبًا بل ولا هذا في كلام شيخنا الشَّارح، أعني: الطريقَ الثانية طريقَ إسحاق، ولا رأيت المِزِّيَّ نسبه، لكنَّه ذكرها[١]، ولا رأيته في كلام الجيَّانيِّ، بل قد ذكر الجيَّانيُّ أماكنَ من «البخاريِّ» فيها (إسحاقُ عن حَبَّان) -يعني: ابنَ هلال- ولم يذكر هذا المكانَ من الأماكن التي ذكرها، والظاهر أنَّه لو وقف عليه؛ لقال فيه كما قال في تلك الأماكن، فإنَّه قال: (لم أجد إسحاق هذا منسوبًا عند أحدٍ مِن رُواة الكتاب، ولعلَّه إسحاق بن منصور؛ فقد روى مسلمٌ في «صحيحه» عن إسحاقَ بنِ منصور عن حَبَّان[م٢٢٣])، انتهى[تقييد٣/٩٧٥][٢].

قوله: (**عَنْ حَبَّانَ**): هو بفتح الحاء المهملة، وتشديد الباء المُوَحَّدة، وهو حَبَّان بن هلال، كما تقدَّم أعلاه عنِ الجيَّانيِّ، وحَبَّان بن هلال حافظٌ، يروي عن مَعْمَرٍ وشعبةَ، وعنه: الدَّارميُّ وعبدُ ابن[٣] حُمَيد، ثَبْتٌ، تُوُفِّيَ سنة (٢١٦هـ)، أخرج له الجماعة، وقد وثَّقه يحيى القطَّان[٤].

فائدةٌ هي تنبيهٌ: كلُّ ما في «البخاريِّ» و«مسلمٍ» و«المُوطَّأ» مِن هذا الوضع؛ فإنَّه يشتبه بحِبَّان؛ بكسر الحاء، وحَبَّان؛ بفتحها، وحَيَّان؛ بفتح الحاء، وبالمُثَنَّاة تحتُ، فبفتح[٥] الحاء وبالمُوَحَّدة حَبَّان ابن مُنقِذ؛ له ذكرٌ في «المُوطَّأ»، وابنه واسع بن حَبَّان حديثُه في «المُوطَّأ» و«البخاريِّ» و«مسلم»، وابنه حَبَّان بن واسع بن حَبَّان روى له مسلمٌ[٦]، وابنُ عمِّه مُحَمَّدُ بن يحيى بن حَبَّان، حديثه في «الصَّحيح»

---

(١) انظر «تحفة الأشراف» (٦/٤٦٩).

(٢) قال الحافظ في «الفتح» (٢/٦٤) بعد أن ذكر كلام الجيَّانيِّ: (رأيتُ في روايةِ أبي عليٍّ الشبوي عن الفِرَبْرِيِّ في «باب البيِّعَان بالخيار»: «حدَّثَنا إسحاقُ بنُ منصور: حدَّثنا حَبَّان بن هلال...»؛ فذكر حديثًا، فهذه القرينة أقوى من القرينة التي في رواية مسلم).

(٣) (ابن) سقط من (ب).

(٤) انظر «سنن الترمذيِّ» عقيب الحديث (٨١٥/م)، «تهذيب الكمال» (٥/٣٢٨).

(٥) في (ج): (فالأول بفتح)، وفي (ب): (وبفتح).

(٦) روى له مسلمٌ حديثًا واحدًا عن أبيه: (أنَّه سمع عبدَ الله بنَ زيدِ بنِ عاصمٍ المازنيَّ يذكر أنَّه رأى رسولَ الله ﷺ توضَّأ فمضمض، ثمَّ استنثر، ثمَّ غسل وجهَه ثلاثًا، ويدَه اليمنى ثلاثًا والأخرى ثلاثًا، ومسح برأسه بماءٍ غير فضل يده، وغسل رِجلَيه حتَّى أنقاهما) (م٢٣٦)، وانظر «تهذيب الكمال» (٥/٣٣٠).

مُطلَقًا غيرُ منسوب، [وحَبَّان بن هلال هذا[١] حديثُه في «البخاريِّ» و«مسلم»، وقد يرد هذا في «الصَّحيح» غيرَ منسوب][٢] إلى أبيه، فيتميَّز بشيوخه؛ وذلك (حَبَّان عن شعبة)، و(حَبَّان عن وُهَيب)، و(حَبَّان عن همَّام)، و(حَبَّان عن أبان)، و(حَبَّان عن سليمان بن المغيرة)، و(حبَّان عن أبي عَوانة)، فالمُراد به: ابنُ هلال، والثَّاني: حِبَّان؛ بكسر الحاء[٣]، وهو ابن عطيَّة، وحِبَّان بن[٤] موسى، روى له البخاريُّ ومسلم في «الصَّحيحين»، وهو حِبَّان -غير منسوب أيضًا- عن عبد الله بن المبارك، وحِبَّان ابن العَرِقَة: كافرٌ هلك على كفره، رمى سعدَ بن معاذ، وأمَّا حَيَّان؛ بفتح الحاء، وبالمُثنَّاة تحتُ المُشدَّدة؛ فبقيَّة مَن في الكتب الثَّلاثة؛ «البخاريِّ»، و«مسلم»، و«المُوطَّأ»، والله أعلم[٥].

قوله: (**أَخْبَرَنَا هَمَّامٌ**): تقدَّم أعلاه أنَّه ابن يحيى العَوْذيُّ؛ فانظره.

قوله: (**حَدَّثَنَا أَبُو جَمْرَةَ**): تقدَّم أعلاه أنَّه بالجيم، وهو نَصْرُ بنُ عِمْران الضُّبَعيُّ.

قوله: (**عَنْ أَبِي بَكْرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ، عَنْ أَبِيهِ**): وقد قدَّمتُ أعلاه فائدةَ هذا الحديث الثَّاني؛ فانظره[٦]، والله أعلم.

٢٧- بابُ وَقْتِ الفَجْرِ

٥٧٥- حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَاصِمٍ: **حَدَّثَنَا هَمَّامٌ**، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ: أَنَّ زَيْدَ بْنَ ثَابِتٍ حَدَّثَهُ: أَنَّهمْ تَسَحَّرُوا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ، ثُمَّ قَامُوا إِلَى الصَّلَاة، **قُلْتُ: كَمْ كَانَ بَيْنَهُمَا**؟ قَالَ: قَدْرُ خَمْسِينَ أَوْ سِتِّينَ؛ يَعْنِي: آيَةً.

قوله: (**حَدَّثَنَا هَمَّامٌ**): هو ابن يحيى العَوْذيُّ، تقدَّم أعلاه؛ فانظره.

قوله: (**قُلْتُ: كَمْ كَانَ بَيْنَهُمَا؟**): القائل (قلت): هو قتادة، ويؤيِّد ذلك الحديثُ الذي بعده[٧].

---

(١) (وحَبان بن هلال هذا): سقط من (ب).

(٢) ما بين معقوفين سقط من (ج).

(٣) في (ج): (بالمُوَحَّدة)، والمبثت أصوب.

(٤) (بن): سقط من (ب).

(٥) انظر «تهذيب الكمال» (٣٩٦/٣٠)، (٦٠٥/٢٦)، (٣٢٨/٥)، (٣٣٨/٥)، (٣٤٤/٥)، «تقييد المهمل» (٢٠٠/١-٢٠١)، «مطالع الأنوار» (٣٨٩/٢-٣٩٠)، «تبصير المنتبه» (٢٧٧/١-٢٨٢).

(٦) في (ب): (فاعلمه).

(٧) هذه الفقرة سقطت من (ج).

٥٧٦ - حـ[كذا]: حَدَّثَنَا حَسَنُ بْنُ صَبَّاحٍ: سَمِعَ رَوْحَ بْنَ عُبَادَةَ: حَدَّثَنَا سَعِيدٌ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ: أَنَّ نَبِيَّ اللهِ ﷺ وَزَيْدَ بْنَ ثَابِتٍ تَسَحَّرَا، فَلَمَّا فَرَغَا مِنْ سَحُورِهِمَا؛ قَامَ نَبِيُّ اللهِ ﷺ إِلَى الصَّلَاةِ فَصَلَّى، قُلْتُ لأَنَسٍ: كَمْ كَانَ بَيْنَ فَرَاغِهِمَا مِنْ سَحُورِهِمَا وَدُخُولِهِمَا فِي الصَّلَاةِ؟ قَالَ: قَدْرُ مَا يَقْرَأُ الرَّجُلُ خَمْسِينَ آيَةً.

قوله: (سَمِعَ رَوْحَ بْنَ عُبَادَةَ): تقدَّم أنَّ (رَوحًا) بفتح الرَّاء، وتُضَمُّ، وتقدَّم أنَّ (عُبادة) بضمِّ العين، وتخفيف المُوَحَّدة.

قوله: (حَدَّثَنَا سَعِيدٌ): هذا(١) هو ابن أبي عَرُوبة مِهْرَانَ، أبو النَّضر اليشكريُّ مولاهم، أحد الأعلام، عَنِ الحسنِ، وأبي رجاء العطارديِّ، وقتادةَ، وعنه: شعبةُ، والقطَّانُ، وغُنْدُرٌ، قال أحمد: (كان يحفظ، لم يكن له كتابٌ)، وقال ابن مَعِين: (هو أثبتهم في قتادة)، [وقال أبو حاتم]: (هو قبل أن يختلط ثقةٌ)، تُوُفِّيَ سنة (١٥٦هـ)، أخرج له الجماعة، وله ترجمةٌ في «الميزان»[٢/١٥١]، وصحَّح عليه(٢)، وقد ذكرت في مُؤَلَّف مُفرَد مَن اختلط مِن الثِّقات وغيرِهم(٣)، فإنْ أردتَهم؛ فانظره.

تنبيهٌ: قال شيخُنا مجدُ الدين في «القاموس» ما لفظه: (و«ابن أبي العَرُوبة»: باللَّام، وتركُها لحنٌ أو قليلٌ)، انتهى، وقد تقدَّم ذلك عنه(٤)[ح٢٨٤].

فائدةٌ: الطريقُ الثانية التي رواها البخاريُّ عن حسن بن الصَّبَّاح فائدتُها: أنَّ الأُولى جُعِل الحديث فيها مِن مُسنَد زيد بن ثابت، والثَّانية جعلها مِن مسند أنس، فأخرج البخاريُّ الطريقَين؛ لزيادة الفائدة(٥).

قوله: (مِنْ سَحُورِهِمَا): هو -بفتح السِّين- اسمُ ما يُؤكَل في السَّحَر، وكذلك (الفَطُور) اسم ما يُفطَر عليه، وبالضَّمِّ: اسم الفعل، وأجاز بعضهم أن يكون اسمُ الفعل بالوجهين، والأوَّل أكثرُ وأشهرُ، قاله في «المطالع»[٥/٤٦١].

---

(١) (هذا): مثبت من (ج).

(٢) انظر «الجرح والتعديل» (٤/٦٥)، «تهذيب الكمال» (١١/٥).

(٣) وهو «الاغتباط بمَن رُمِيَ بالاختلاط»، وهو كتابٌ مطبوع.

(٤) (وقد تقدَّم ذلك عنه): سقط من (ج).

(٥) قال الحافظ في «الفتح» (٢/٦٥): (والذي يظهر لي في الجمع بين الروايتين: أنَّ أنسًا حضر ذلك، لكنَّه لم يتسحَّر معهما؛ ولأجل هذا سأل زيدًا عن مقدار وقت السحور)، وساق شاهده على ذلك.

٥٧٧ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي أُوَيْسٍ، عَنْ أَخِيهِ، عَنْ سُلَيْمَانَ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ: أَنَّه سَمِعَ سَهْلَ ابْنَ سَعْدٍ يَقُولُ: كُنْتُ أَتَسَحَّرُ فِي أَهْلِي، ثُمَّ تَكُونُ سُرْعَةً بِي أَنْ أُدْرِكَ صَلَاةَ الفَجْرِ مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ.

قوله: (عَنْ أَخِيهِ): (أخو إسماعيل بن أبي أويس): هو عبد الحَمِيد بن أبي أُوَيس، وهما ابنا أختِ مالكِ بنِ أنسٍ الإمامِ، تقدَّم عبدُ الحَمِيد مُتَرْجَمًا، وأنَّ له ترجمةً في «الميزان»[٥٣٨/٢] شديدةً، ولا يصحُّ ما قيل فيه فيها[ح١٢٠]، والله أعلم.

قوله: (عَنْ سُلَيْمَانَ): هو ابن بلال المدنيُّ، تقدَّم.

قوله: (عَنْ أَبِي حَازِمٍ): تقدَّم أنَّه بالحاء المهملة، وأنَّ اسمَه سَلَمَةُ بن دينار، الأعرج، المدنيُّ، وتقدَّم بعضُ ترجمتِه[قبل ح٣٥٢].

قوله: (ثُمَّ تَكُونُ سُرْعَةً بِي(١)): هو مَنْصوبٌ منوَّن، وكذا هو مضبوط في أصلنا(٢)، خبر (كان)، و(أَنْ أُدْرِكَ) محلُّه الرَّفع على أنَّه الاسم، قال بعضهم: (وبالرَّفع -يعني: «سرعةٌ»- عند مَن يُجيز الإخبارَ عن النَّكرة/ بالمعرفة في خبر «كان»، وقال القاضي: «هي بضمِّ السِّين ورَفْعِ آخرِه على اسم «كان»[مشارق٨٦/٣]»، [١/١٠٢أ] انتهى(٣).

٥٧٨ - حَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ بُكَيْرٍ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ عُقَيْلٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ ابْنُ الزُّبَيْرِ: أَنَّ عَائِشَةَ أَخْبَرَتْهُ قَالَتْ: كُنَّ نِسَاءُ المُؤْمِنَاتِ يَشْهَدْنَ مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ صَلَاةَ الفَجْرِ مُتَلَفِّعَاتٍ بِمُرُوطِهِنَّ، ثُمَّ يَنْقَلِبْنَ إِلَى بُيُوتِهِنَّ حِينَ يَقْضِينَ الصَّلَاةَ، لَا يَعْرِفُهُنَّ أَحَدٌ مِنَ الغَلَسِ.

قوله: (كُنَّ نِسَاءُ المُؤْمِنَاتِ): (نساء): مَرْفوعٌ، ورفعه ظاهر، وجُوِّز فيه النَّصبُ على أنَّه خبرٌ، والله أعلم(٤).

---

(١) في (ج): (لي).

(٢) (وكذا هو مضبوط في أصلنا): سقط من (ب).

(٣) «التنقيح» (١/١٨٦-١٨٧)، والإخبار عن النكرة بالمعرفة أجازه الزجاج في «معاني القرآن وإعرابه» (٤/١٠١)، وانظر المسألة في «الكتاب» (١/٤٧-٤٩)، «مغني اللبيب» (ص٥٨٨-٥٨٩).

(٤) قال الزَّركشيُّ في «التنقيح» (١/١٨٧): (يجوز في «نِسَاءُ» وجهين: النَّصبُ خبرُ «كَانَ» و«يَشْهَدْنَ» خبرٌ ثانٍ، والرَّفعُ على أنَّه بدلٌ مِنَ الضَّميرِ في «كَانَ»، أو فاعلٌ على لغةِ «أكلوني البراغيثُ»)، وتعقَّب الدماميني جواز النصب على الخبريَّة في «المصابيح» (٢/٢٥٠) قال: (لا يظهرُ هذا الوجه؛ إذ ليس القصدُ إلَّا الإخبارَ عنِ النسوةِ المصلِّياتِ بأنَّهنَّ نساءُ المؤمنات، والمعنى عليه، والذي يظهر أنَّه مفعولٌ بمحذوف، وذلك أنَّها قالت: «كنَّ»، فأضمرتْ، ولا مُعاد في الظاهر، قصدت رفع اللبس بما قالته، أي: أعني نساء المؤمنات، والخبر هو «يشهدن»). =

قوله: (مُتَلَفِّعَاتٍ): قال ابن قُرْقُول: («مُتلفِّفات»: كذا رواه طائفة مِن رُواة «المُوطَّأ»؛ منهم: يحيى ابن يحيى، ورواه جماعة -منهم ابن بُكير، وابن القاسم، ومُطرِّف-: بالعين، وكذلك أصلحه ابن وضَّاح، والتَّلفُّع: يُستعمَل في الالتحاف مع تغطية الرأس، والتَّلفُّف: يكون مع تغطية الرأس وكشفه) قاله في «المطالع»[٣/٤٤٨][(١)]، وقد تقدَّم[(٢)][ح٣٧٢].

قوله: (بِمُرُوطِهِنَّ): هو جمع (مِرْطٍ) بكسر الميم، وإسكان الرَّاء، وبالطاء المهملة: كساء من صوف أو خزٍّ أو كتَّان، قاله الخليل، وقال ابن الأعرابيِّ: هو الإزار، وقال النَّضر: لا يكون المِرْط إلَّا درعًا، وهو مِن خزٍّ أخضرَ، ولا يُسمَّى المِرْطُ إلَّا الأخضر، ولا يَلْبسه إلَّا النِّساءُ، وظاهر الحديث يُصحِّح قول الخليل[(٣)]، وفي «الصَّحيح»: (مِرْط مِن شعرٍ أسودَ)[م٢٠٨١]، وقد تقدَّم[ح٣٧٢].

٢٨ - بابُ مَنْ أَدْرَكَ مِنَ الفَجْرِ رَكْعَةً

٥٧٩ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ مَسْلَمَةَ، عَنْ مَالِكٍ، **عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، وَعَنْ بُسْرِ ابْنِ سَعِيدٍ، وَعَنِ الأَعْرَجِ؛ يُحَدِّثُونَهُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ**: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ أَدْرَكَ مِنَ الصُّبْحِ رَكْعَةً قَبْلَ أَنْ تَطْلُعَ الشَّمْسُ؛ فَقَدْ أَدْرَكَ الصُّبْحَ، وَمَنْ أَدْرَكَ رَكْعَةً مِنَ العَصْرِ قَبْلَ أَنْ تَغْرُبَ الشَّمْسُ؛ فَقَدْ أَدْرَكَ العَصْرَ».

قوله: (وَعَنْ بُسْرِ بْنِ سَعِيدٍ): تقدَّم أنَّه بضمِّ المُوَحَّدة، وبالسِّين المهملة.

فائدةٌ -وقد تقدَّمَتْ قريبًا[(٤)][ح٤٦٦]- **هي تنبيهٌ**: كلُّ ما في «البخاريِّ» و«مسلم» و«المُوطَّأ» من هذه الصُّورة؛ فإنَّه بِشْرٌ؛ بالمُوَحَّدة المكسورة، وبالشِّين المعجمة إلَّا ثلاثةَ أسماء؛ بُسرَ بن سعيد هذا؛

= وقال ابنُ مالكٍ في «شواهد التوضيح» (ص٢٦٢-٢٦٣): (وفي إضافةِ «نِسَاءُ» إلى «المُؤْمِنَاتِ» شاهدٌ على إضافةِ الموصوفِ إلى الصِّفةِ عندَ أَمْنِ اللَّبسِ؛ لأنَّ الأصلَ: وكُنَّ النِّسَاءُ المُؤْمِنَاتُ) انتهى، وتعقبه الدماميني في «المصابيح» (٢/٢٥٠) قال: (فيؤوَّل على أنَّ الأصل: نساء الطوائف المؤمنات، والطوائف أعم من النساء، فهو كنساء الحي، فلا يكون فيه شاهد).

ونحو قول الدماميني قال البرماوي في «اللامع الصبيح» (٣/٣٩٤): (إمَّا على لغةِ «أكلوني البراغيثُ»، أو النُّونُ ضميرٌ، و«نِسَاءُ» بدلٌ منه، أو بيانٌ، وإضافةُ «النِّسَاء» لـ«المُؤْمِنَاتِ» مؤوَّلٌ بـ: نساء الأنفسِ المؤمناتِ، أو الجماعاتِ المؤمناتِ؛ لئلَّا تلزمَ إضافةُ الشَّيءِ لنفسِه)، وفي كلامهما نظر.

(١) انظر «التمهيد» (٢٣/٣٩٠).

(٢) (وقد تقدَّم): سقط من (ب) و(ج).

(٣) انظر «العين» (٧/٤٢٧)، «مطالع الأنوار» (٤/٣٠).

(٤) (وقد تقدَّمت قريبًا): سقط من (ج).

فإنَّه بضمِّ المُوَحَّدة، وبالسِّين المهملة، كما تقدَّم، وبُسرَ المازنيَّ: والد عبد الله بن بُسْر -وعبدُ الله ووالدُه بسر صحابيَّان-، وبسرَ بن عبيد الله الحضرميَّ، وبسرَ بن محجن الدِّيليَّ، وقد اختُلِف في هذا الرابع، فالجمهورُ على الإهمال، وهذا ليس له(١) في «البخاريِّ» و«مسلم» شيءٌ(٢)، ولم يذكُرِ ابنُ الصَّلاح بُسْرًا المازنيَّ والدَ عبد الله(٣)؛ وذلك لأنَّ مسلمًا روى له على ما قاله المِزِّيُّ في «تهذيبه»، لكن في «الأطراف» إنَّما خرَّج حديثَه مِن عند النَّسائيِّ فقط، ولم يَرْقُم عليه (م)، فالصَّواب ما عمله ابنُ الصَّلاح(٤).

قوله: (**عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، وَعَنْ بُسْرِ بْنِ سَعِيدٍ، وَعَنِ الأَعْرَجِ؛ يُحَدِّثُونَهُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ**): روى هذا الحديثَ زيدُ بن أسلمَ عن عطاءِ بن يسار وبُسْرِ بن سعيد وعبدِ الرَّحمن بن هُرْمُز الأعرجِ؛ الثلاثة عن أبي هريرة، ويُعرَف ذلك من قوله: (يُحدِّثونه)، فإنْ قال قائل: لِمَ لمْ يقل: عن عطاءٍ وبسرٍ والأعرج، بل عطف ذلك بقوله: (وعن) الجارَّة، فأعاد حرف الجرِّ؟ والذي ظهر لي في الجواب: أنَّ زيدًا لم يسمع منهم ذلك في مجلس، ولو سمع منهم ذلك في مجلس؛ لم يُعِدْ حرف الجرِّ، وإنَّما ذلك في ثلاثةِ مجالسَ، فأعاد حرف الجرِّ؛ ليُعرَف ذلك، والله أعلم.

قوله: (**وَعَنِ الأَعْرَجِ؛ يُحَدِّثُونَهُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ**): هذا قد تقدَّم أعلاه الكلامُ عليه، و(الأعرج): تقدَّم أعلاه أنَّه عبد الرَّحمن بن هُرْمُز.

٢٩ - بابُ مَنْ أَدْرَكَ مِنَ الصَّلَاةِ رَكْعَةً

٥٨٠ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ أَدْرَكَ رَكْعَةً مِنَ الصَّلَاةِ؛ فَقَدْ أَدْرَكَ الصَّلَاةَ».

قوله: (**عَنِ ابْنِ شِهَابٍ**): تقدَّم مرارًا أنَّه الزُّهريُّ، مُحَمَّد بن مُسْلِم بن عُبَيد الله بن عَبد الله بن شهاب الزُّهريُّ، العالمُ المشهورُ.

قوله: (**عَنْ أَبِي سَلَمَةَ**): تقدَّم أنَّه أحد الفقهاء السَّبعة على قول الأكثر، وأنَّ اسمَه عبدُ الله -وقيل: إسماعيل- ابن عبد الرَّحمن بن عوف الزُّهريُّ.

قوله: (**عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ**): تقدَّم مرارًا أنَّه عبد الرَّحمن بن صخرٍ، على الأصحِّ من نحو ثلاثين قولًا.

---

(١) (له): سقط من (ج).

(٢) انظر «تهذيب الكمال» (٧٢/٤)، (٦٩/٤)، (٧٥/٤)، (٧٧/٤)، «تهذيب التهذيب» (٢٢٢/١).

(٣) انظر «علوم الحديث» (ص٣٤٩).

(٤) انظر «تحفة الأشراف» (٩٦/٢)، «تهذيب التهذيب» (٢٢١/١).

٣٠- بابُ الصَّلَاةِ بَعْدَ الفَجْرِ حَتَّى تَرْتَفِعَ الشَّمْسُ

٥٨١- حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ عُمَرَ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَبِي العَالِيَةِ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: شَهِدَ عِنْدِي رِجَالٌ مَرْضِيُّونَ وَأَرْضَاهُمْ عِنْدِي عُمَرُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنِ الصَّلَاةِ بَعْدَ الصُّبْحِ حَتَّى تَشْرُقَ الشَّمْسُ، وَبَعْدَ العَصْرِ حَتَّى تَغْرُبَ.

حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ قَتَادَةَ: سَمِعْتُ أَبَا العَالِيَةِ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: حَدَّثَنِي نَاسٌ بِهَذَا.

قوله: (حَدَّثَنَا هِشَامٌ): تقدَّم أنَّه ابن أبي عبد الله، واسمه سَنْبَر، الدَّستوائيُّ، تقدَّم بعضُ ترجمتِه [ح٤٤].

قوله: (عَنْ أَبِي العَالِيَةِ): هذا هو رُفَيع بن مهران، أبو العالية الرِّياحيُّ مولاهم، البصريُّ، تقدَّم بعضُ ترجمتِه[قبل ح٦١].

فائدة: أبو العالية **اثنان تابعيَّان** من أهل البصرة؛ **أحدهما:** الرِّياحيُّ -بالمُثنَّاة تحت- مولاهم، واسمه رُفَيع بن مهران المذكورُ هنا، أسلم بعد عامين مِن موته ﷺ، روى عن ابنِ عبَّاس، روى عنه: قتادةُ، **والثَّاني:** البَرَّاء، واسمه زياد بن فيروز، كان يبري النَّبل، مذكورٌ في الطبقة الثانية من أهل البصرة، يروي عن ابنِ عبَّاس، وعبدِ الله بن الصَّامت ابنِ أخي أبي ذرٍّ الغِفاريِّ، روى عنه: أيُّوبُ السَّختِيَانيُّ، ومَطَرٌ الورَّاق، وبُدَيل[(١)] بن ميسرة، روى للأوَّل الجماعةُ، وللثَّاني البخاريُّ، ومسلم، والنَّسائيُّ[(٢)]، ترجمتُهما معروفةٌ، وقد راجعتُ (مسند ابن عبَّاس) فرأيتُه روى عنه الاثنان، لكن روى رُفَيع عنه عدَّة أحاديثَ، وهي تسعةٌ في الكتب؛ منها في «البخاريِّ» و«مسلم»[(٣)] ثلاثةٌ: دعاء الكرب[ح٦٣٤٥، م٢٧٣٠]، و«لا ينبغي لعبدٍ أن يقول: أنا خير من يونس بن متَّى»[ح٣٣٩٥، م٢٣٧٧]، و(ذكر النَّبيُّ ﷺ ليلة أُسرِي به)[ح٣٢٣٩، م١٦٥]، وانفرد مسلمٌ عن البخاريِّ بحديثَين: ﴿مَا كَذَبَ ٱلْفُؤَادُ مَا رَأَىٰٓ﴾ [النجم: ١١][م(١٧٦) (٢٨٥)]، و(أنَّه عليه الصَّلاة والسَّلام مرَّ بوادي الأزرق)[م١٦٦]، والباقي [في] السُّنن أو بعضِها[(٤)]، وأمَّا زياد بن فيروز؛ فلم أرَ له عنه إلَّا حديثًا واحدًا في «البخاريِّ»، و«مسلم»، و«النَّسائيِّ»، وهو:

---

(١) في النسخ: (بدل)، وهو تحريف.

(٢) انظر «تقييد المهمل» (٢/٥٥٣-٥٥٤)، «تهذيب الكمال» (٩/٢١٤)، (١١/٣٤).

(٣) (ومسلم): سقط من (ب).

(٤) انظر «تحفة الأشراف» (٤/٣٨٤-٣٨٨).

(قَدِمَ النَّبِيُّ ﷺ وأَصْحَابه لِصُبْحِ رَابِعَةٍ يُلَبُّونَ بِالحَجِّ)[ح١٠٨٥، م(١٢٤٠) (١٩٩)، س٥/٢٠١]، وليس له عنه غيرُه في الكتب الثلاثة، وليس له عنه في بقيَّة الكتب السِّتَّة شيءٌ، ولا له في «البخاريِّ»، و«مسلم»، و«النَّسائيِّ» إلَّا هذا؛ فاعلمْه[١].

قوله: (حَتَّى تَشْرُقَ الشَّمْسُ): هي بفتح التَّاء، وضمِّ الرَّاء، أي: تطلع، يقال: شَرَقتِ الشمسُ: طلعت، وأشرقت: أضاءت؛ وهو امتداد ضوئها، وهي في هامش أصلنا: (تُشرِق) بضمِّ أوَّله، وكسر الرَّاء[٢]، وفي «النِّهاية» جواز الرُّباعيِّ والثُّلاثيِّ باختلاف المعنى، وصرَّح به بعضُهم فقال: («تُشْرِق»؛ بضمِّ أوَّله وكسر ثالثه، وبفتح أوَّله وضمِّ ثالثه، وهو الأكثر[٣] عند رواة المشارقة، وأشار القاضي إلى ترجيح الأوَّل)، انتهى[التوضيح٦/٢٥٩]، فهما[٤] روايتان، ورأيت في نسخة صحيحة[٥] حاشيةً، حاصلها: أنَّ الصَّواب (تَشرُق) يعني: بفتح التَّاء، وضم الرَّاء، ولم يعزُها لأحد.

قوله: (حَدَّثَنَا يَحْيَى): يحيى هذا هو ابن سعيد القطَّان، الحافظ العلَّامة، تقدَّم بعضُ ترجمتِه [ح٤٣].

قوله: (سَمِعْتُ أَبَا العَالِيَةِ): تقدَّم أعلاه أنَّه رُفَيع بن مِهْرَان، وتقدَّم الفرقُ بينه وبين أبي العالية زياد بن فيروز.

فائدةٌ: بدأ بالطَّريق الأولى؛ لعلوِّها، وثنَّى بالثانية؛ لتصريحِ قتادة بالسَّماع من أبي العالية، وقتادةُ مُدَلِّس، فزال به ما يُخشَى مِن تدليسه، وفي الطَّريق الأولى هشامٌ عنعن عن قتادة، وفي الثانية شعبةُ عن قتادة، وإنْ لم يكن هشام بن أبي عبد الله الدَّستوائيُّ مُدلِّسًا؛ لكنْ ليخرج من خلاف مَنْ خالف في ذلك، وشعبة وإنْ عنعن إلَّا أنَّه شديدُ الإنكار للتدليس، وقد قال: (لَأَنْ أزني أحبُّ إليَّ مِن أن أُدلِّس)، وهو محمولٌ على التَّنفير عنه، وقال مرَّةً: (التدليس أخو الكذب)[٦]؛ فقد[٧] تابعه في الرِّواية عن قتادة، فقوَّى الحديثَ وزال ما يُحذَر فيه، والله أعلم.

---

(١) انظر «تحفة الأشراف» (٥/٢٧٦).

(٢) وهي رواية أبي ذرٍّ.

(٣) في (ج): (للأكثر).

(٤) في (ج): (فيهما).

(٥) (صحيحة): سقط من (ب).

(٦) أخرج قولَي شعبة ابنُ عديٍّ في «الكامل في الضعفاء» (١/٣٣).

(٧) في (ج): (وقد).

قول(١) ابن عبَّاس: (حَدَّثَنِي نَاسٌ بِهَذَا): هؤلاء النَّاسُ لا أعرفهم، وقد صرَّح أنَّ منهم عمرَ رضي الله عنه في الحديث قبله(٢).

٥٨٢ - ٥٨٣ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ هِشَامٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبِي قَالَ: أَخْبَرَنِي ابْنُ عُمَرَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم: «لَا تَحَرَّوْا بِصَلَاتِكُمْ طُلُوعَ الشَّمْسِ وَلَا غُرُوبَهَا». قَالَ وَحَدَّثَنِي ابْنُ عُمَرَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم: «إِذَا طَلَعَ حَاجِبُ الشَّمْسِ؛ فَأَخِّرُوا الصَّلَاةَ حَتَّى تَرْتَفِعَ، وَإِذَا غَابَ حَاجِبُ الشَّمْسِ؛ فَأَخِّرُوا الصَّلَاةَ حَتَّى تَغِيبَ»، تَابَعَهُ عَبْدَةُ.

قوله: (حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ): هذا هو القطَّان الحافظ، شيخ الحُفَّاظ.

قوله: (عَنْ هِشَامٍ): هو ابن عروة بن الزُّبير بن العوَّام بن خُوَيلد بن أسد.

قوله: (عَنْ أَبِيهِ(٣)): تقدَّم أعلاه (أبوه) أنَّه عروة.

قوله: (لَا تَحَرَّوْا): أي: لا(٤) تتعمَّدوا وتتقصَّدوا، وقد تقدَّم معنى (التَّحرِّي)[ح٤٨٣].

قوله: (وحَدَّثَنِي ابْنُ عُمَرَ): قائل ذلك هو(٥) عروة بن الزُّبير، وهذا ظاهرٌ جدًّا.

قوله: (حَاجِبُ الشَّمْسِ): هو حرفها الأعلى مِن قرصها، وحواجبها: نواحيها، وقيل: سُمِّي بذلك؛ لأنَّه أوَّلُ ما يبدو [منها]؛ كحاجب الإنسان، وعلى هذا يختصُّ الحاجب بالحرف الأعلى البادي [أوَّلًا]، ولا تُسمَّى جميع نواحيها حواجبَ، قاله في «المطالع»(٦).

قوله: (تَابَعَهُ عَبْدَةُ): هو ابن سليمان، أبو مُحَمَّد الكلابيُّ المقرئ، واسمه عبد الرَّحمن، تقدَّم بعضُ ترجمتِه[ح٢٠]، والضَّمير في (تابعه) يرجع على يحيى؛ وهو ابن سعيد القطَّان، وقد أخرج هذه المتابعةَ البخاريُّ في (باب صفة إبليس) عن مُحَمَّد، عن عَبْدة، عن هشام بن عروة به[ح٣٢٧٢]، و(عَبْدَة): بإسكان الباء، وقد تقدَّم، وتقدَّم مَن تُفتَح باؤُه فيما مضى[ح٢٠]، والله أعلم.

٥٨٤ - حَدَّثَنَا عُبَيْدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ أَبِي أُسَامَةَ، عَنْ عُبَيْدِ اللهِ، عَنْ خُبَيْبِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ حَفْصِ بْنِ عَاصِمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم نَهَى عَنْ بَيْعَتَيْنِ وَعَنْ لِبْسَتَيْنِ وَعَنْ

---

(١) في (ج): (قوله: قال).

(٢) هذه الفقرة جاءت في النُّسخ قبل قوله: (حدَّثنا يحيى)، والمثبت موافق لما في «اليونينيَّة».

(٣) كذا في النُّسخ، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (أَخْبَرَنِي أَبِي).

(٤) (لا): مثبت من (ج).

(٥) (هو): سقط من (ب).

(٦) انظر «مطالع الأنوار» (٢/٢٣٤).

صَلَاتَيْنِ، نَهَى عَنِ الصَّلَاةِ بَعْدَ الفَجْرِ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ، وَبَعْدَ العَصْرِ حَتَّى تَغْرُبَ الشَّمْسُ، وَعَنِ اشْتِمَالِ الصَّمَّاءِ، وَعَنِ الاِحْتِبَاءِ فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ يُفْضِي بِفَرْجِهِ إِلَى السَّمَاءِ، وَعَنِ المُنَابَذَةِ وَالمُلَامَسَةِ.

قوله: (عَنْ أَبِي أُسَامَةَ): هو حمَّاد بن أسامة، تقدَّم.

قوله: (عَنْ عُبَيْدِ اللهِ): هذا هو عبيد الله بن عُمر بن حفص بن عاصم بن عمر(١) بن الخطَّاب العُمَريُّ الفقيهُ، تقدَّم بعضُ ترجمتِه[ح٤٣٠]/. [١/١٠٢ب]

قوله: (عَنْ خُبَيْبِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ): هو بالخاء المعجمة مضمومةً، وهو خبيب بن عبد الرَّحمن بن خبيب بن يسافٍ الخزرجيُّ، يروي عن عمَّته أُنَيسة -ولها صحبةٌ- وحفصِ بن عاصم، وعنه: شعبةُ ومالكٌ، وثَّقه ابن مَعِين والنَّسائيُّ، تُوُفِّيَ في إمرة مروان، كذا في «التذهيب»[٣/١١٩]، وفي «ثقات ابن حِبَّان»[٦/٢٧٤]: (تُوُفِّيَ سنة اثنتين وثلاثين ومئة)، أخرج له الجماعة(٢).

فائدةٌ: مَن يُقال له: خُبَيب -بمعجمةٍ مضمومةٍ- في «البخاريِّ»، و«مسلم»، و«المُوطَّأ»: هذا الرجل، حديثُه في «الصَّحيحين» و«المُوطَّأ»، وهو الواردُ ذكرُه في «البخاريِّ» و«مسلم» غيرَ منسوب عن حفص بن عاصم، وفي «صحيح مسلم» أيضًا عن عبد الله بن مُحَمَّد بن مَعْن[م٨٧٣]، وجدُّه خُبَيبٌ بمعجمة أيضًا، إلَّا أنَّه ليس له في الكتب الثَّلاثة -«البخاريِّ» و«مسلم» و«المُوطَّأ»- شيءٌ، وخُبيب ابن عَدِيٍّ له ذكرٌ في «البخاريِّ» في حديث أبي هريرة في سَرِيَّة عاصم بن ثابت الأنصاريِّ[ح٣٩٨٩]، وقُتِل، وهو القائل: [من الطَّويل]

وَلَسْتُ أُبَالِي حِينَ أُقْتَلُ مُسْلِمًا

البيت.

وكذلك أبو خُبَيب كنيةُ عبدِ الله بن الزُّبير بن العوَّام، كني بابنه خُبَيبٍ، وليس لابنه خُبيبٍ ذكرٌ في شيءٍ من الكتب الثَّلاثة، إنَّما روى له «النَّسائيُّ» حديثًا واحدًا ولم يُسَمِّه، وإنَّما قال: (عنِ ابنِ عبدِ الله)[كن٩٥٧٧]، وسمَّاه غيرُه خُبيبًا، والباقي ممَّا يشبه هذه(٣)، فإنَّه حَبيب؛ بالحاء المهملة المفتوحة(٤).

---

(١) (بن عمر): سقط من (ج).

(٢) انظر «الجرح والتعديل» (٣/٣٨٧)، «تهذيب الكمال» (٨/٢٢٧).

(٣) في (ج): (هذا).

(٤) انظر «تحفة الأشراف» (١١/٣٩٣)، «تقييد المهمل» (١/٢١٧-٢١٨)، «مطالع الأنوار» (٢/٣٩٠).

قوله: (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ): تقدَّم مرارًا أنَّه عبد الرَّحمن بن صخر، على الأصحِّ من نحو ثلاثين قولًا.

قوله: (عَنْ بَيْعَتَيْنِ): (البَيعة): بفتح المُوَحَّدة، وهذا في غاية الظهور، وقد رأيت بعضهم قيَّدها بالكسر، كما قيَّدت أنا (لِبستين)، فقال[١]: («بِيعتَين» و«لِبستَين»؛ بكسر أوَّلهما: الهيئة) انتهى[٢]، وفي «المطالع»: («ولا على صاحب بَيعة»[٣]؛ بفتح الباء للكافَّة، وقيَّده[٤] الجيَّانيُّ وابن عتَّاب بكسرها، قال الجيَّانيُّ: هي حالةٌ من «البَيع»؛ كـ«الرِّكْبة» و«القِعْدة») انتهى[مطالع١/٥٦٢]، فيكون هذا مثلَه، ولكنِّي لم أسمع أحدًا يقرأ: (بِيعتين) بالكسر، وقد قال الجوهريُّ في «صحاحه»: (ويقال: إنَّه يَحْسُن «البِيعة» من «البَيع»؛ مثل: الرِّكبة والقِعدة) انتهى، ولا يمتنع[٥] في (بِيعتَين) الكسرُ، والله أعلم.

قوله: (وَعَنْ لِبْسَتَيْنِ): (اللِّبسة) بكسر المُوَحَّدة: هيئةٌ وحالةٌ في اللِّباس، قال ابن قُرْقُول: (وقد رُوِي بضمِّ اللَّام على اسم الفعل، والأوَّل هنا أوجَهُ)[مطالع٣/٤١٥].

قوله: (وَعَنِ اشْتِمَالِ الصَّمَّاءِ): تقدَّم في (باب ما يُستَر من العورة)[ح٣٦٧].

قوله: (وَعَنِ الاِحْتِبَاءِ فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ): تقدَّم أيضًا في الباب المذكور أعلاه[ح٣٦٧].

قوله: (وَعَنِ المُنَابَذَةِ، وَالمُلَامَسَةِ): تقدَّما في الباب المشار إليه أعلاه[ح٣٦٨].

٣١- بابٌ لَا يَتَحَرَّى الصَّلَاةَ قَبْلَ غُرُوبِ الشَّمْسِ

٥٨٥ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «لَا يَتَحَرَّى أَحَدُكُمْ فَيُصَلِّي عِنْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَلَا عِنْدَ غُرُوبِهَا».

قوله: (لَا يَتَحَرَّى أَحَدُكُمْ، فَيُصَلِّي): بالرَّفع والنَّصب، وعن ابن خروف: (يجوز في «فيصلِّي» ثلاثةُ أوجه؛ الجزمُ على العطف، والرَّفعُ على القطع، أي: لا يتحرَّى؛ فهو يصلِّي، والنَّصبُ على جواب النَّهي)[٦].

---

(١) في (ب): (يقال).

(٢) «التنقيح» (١/١٨٧).

(٣) «الموطَّأ» (٢/٩٦١).

(٤) زيد في (ب): (وإنما قيَّده).

(٥) في (ب): (يمنع).

(٦) انظر «التنقيح» (١/١٨٨).

٥٨٦ - حَدَّثَنَا عَبْدُ العَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللهِ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ صَالِحٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: حَدَّثَنَا عَطَاءُ بْنُ يَزِيدَ الجُنْدَعِيُّ: أَنَّه سَمِعَ أَبَا سَعِيدٍ الخُدْرِيَّ يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «لَا صَلَاةَ بَعْدَ الصُّبْحِ حَتَّى تَرْتَفِعَ الشَّمْسُ، وَلَا صَلَاةَ بَعْدَ العَصْرِ حَتَّى تَغِيبَ الشَّمْسُ».

قوله: (عَنْ صَالِحٍ): هو ابن كَيْسان، تقدَّم الكلام عليه، وتقدَّم بعضُ ترجمتِه[ح٥١].

قوله: (عَنِ ابْنِ شِهَابٍ): تقدَّم مرارًا كثيرةً أنَّه الزُّهريُّ مُحمَّد بن مُسْلِم بن عُبيد الله بن عَبد الله بن شهاب، العالمُ الفَرْدُ.

قوله: (عَنْ[1] عَطَاءِ بْنِ يَزِيدَ الجُنْدَعِيِّ): هو بضمِّ الجيم، ثمَّ نونٍ ساكنةٍ، ثمَّ دالٍ مفتوحة ومضمومة، ثمَّ عين مهملتين، حكى اللُّغتين ابنُ قُرْقُول، ثمَّ قال: (وجُنْدُع في كنانة)، انتهى[مطالع ٢/٢٠٨]، وهو جُنْدع ابن ليث بن بكر بن عبد مناة[2] بن كنانة، قاله أبو عليٍّ الغسَّانيُّ[3].

قوله: (أَبَا سَعِيدٍ الخُدْرِيَّ): تقدَّم أنَّه سَعْدُ بن مالك بن سنان، صحابيٌّ شهيرٌ، وتقدَّم أنَّ (الخُدْرِيَّ) بالدَّال المهملة، وهذا ظاهرٌ.

٥٨٧ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبَانٍ: حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي التَّيَّاحِ قَالَ: سَمِعْتُ حُمْرَانَ ابْنَ أَبَانَ يُحَدِّثُ، عَنْ مُعَاوِيَةَ قَالَ: إِنَّكُمْ لَتُصَلُّونَ صَلَاةً، لَقَدْ صَحِبْنَا رَسُولَ اللهِ ﷺ فَمَا رَأَيْنَاهُ يُصَلِّيهَا، وَلَقَدْ نَهَى عَنْهُمَا؛ يَعْنِي: الرَّكْعَتَيْنِ بَعْدَ العَصْرِ.

قوله: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبَانٍ): تقدَّم أنَّ (أبانًا) الصَّحيحُ فيه الصَّرفُ في أوائل هذا التعليق[ح٤٤]، و(أبان) هذا: هو ابن وزيرٍ البلخيُّ[4]، وقيل: إنَّه مُحمَّد بن أبان بن عِمْرَان[5] السُّلميُّ الواسطيُّ[6]، [قال الذَّهبيُّ: (روى البخاريُّ عن مُحمَّد بن أبان عن غُنْدُرٍ في «الصَّلاة»، قال ابن عَدِيٍّ: هو الواسطيُّ، وقال

(١) كذا في النُّسخ، وفي (ق): (حدَّثنا)، وهي رواية الأَصيليِّ، ورواية «اليونينيَّة» وهامش (ق) مُصحَّحًا عليها: (أَخْبَرَني).

(٢) في النسخ: (عبد مناف)، والمثبت من مصدره و«النسب» لأبي عُبيد (ص٢٢١) و«جمهرة أنساب العرب» لابن حزم (ص١٨٠).

(٣) انظر «تقييد المهمل» (١٩١/١).

(٤) انظر «تهذيب الكمال» (٢٩٦/٢٤).

(٥) في النسخ: (عثمان)، والمثبت من ترجمته اللاحقة في الحديث (٦٩٦)، ومن مصادر ترجمته، انظر «الجرح والتعديل» (١٩٩/٧)، «تهذيب الكمال» (٢٩٣/٢٤).

(٦) انظر «تهذيب الكمال» (٢٩٣/٢٤).

غيرُ واحد: هو البلخيُّ، وهو أشبه، ولكن ذَكَرَ البخاريُّ الواسطيَّ في «تاريخه»][(١)]، ولم يذكر فيه البلخيَّ)، انتهى[تذهيب ٥/٨]، وكذا قال غيرُه[(٢)]؛ فاعلمه، ولفظُ شيخِنا الشَّارحِ: (وشيخ البخاريِّ فيه: مُحَمَّد ابن[(٣)] أبان بن وزيرٍ البلخيُّ، كما ذكره الدَّارقطنيُّ وغيرُه، وقال ابن عديٍّ: [هو الواسطيُّ، وغلط الأوَّل؛ لأنَّ البلخيَّ يروي عن الكوفيِّين، والواسطيَّ يروي عن البصريِّين[(٤)]، وقال المِزِّيُّ: «الأشبَهُ الأوَّلُ، وما ذكره ابنُ عَدِيٍّ][(٥)] محتملٌ؛ فإنَّ البخاريَّ ذكر الواسطيَّ في «تاريخه الكبير»، ولم يَذكر فيه البلخيَّ»، وجزم بأنَّه البلخيُّ ابنُ أحدَ عشرَ في «جمعه»، وفي طبقتهما آخَرُ يقال له: مُحَمَّد بن أبان بن عليٍّ البلخيُّ، يروي عن عبد الرَّحمن بن جابر)، انتهى[(٦)].

قوله: (حَدَّثَنَا غُنْدُرٌ): تقدَّم مرارًا أنَّه بضمِّ الغين المعجمة، ثمَّ نون ساكنة، ثمَّ دال مهملة مضمومة ومفتوحة، وأنَّه مُحَمَّد بن جعفر، وتقدَّم مَن لقَّبه بذلك[ح٨٧].

قوله: (عَنْ أَبِي التَّيَّاحِ): تقدَّم أنَّه بفتح المُثنَّاة فوقُ، ثمَّ تشديد المُثنَّاة تحتُ، وفي آخره حاء مهملة، وأنَّ اسمَه يزيدُ بن حُمَيد، وتقدَّم بعضُ ترجمتِه[ح٦٩].

قوله: (عَنْ مُعَاوِيَةَ): هذا هو ابن أبي سفيان صخرِ بن حرب[(٧)] بن أميَّة بن عبد شمس، الخليفة المعروف[(٨)]، وإنَّما قيَّدته؛ لأنَّ في الصَّحابة مَنِ اسمه معاوية مشهورًا بالاسم اثنين وعشرين صحابيًّا؛ منهم واحدٌ الصحيحُ أنَّه تابعيٌّ، وفيهم آخرُ عدُّه فيهم غلطٌ، قال الذَّهبيُّ: (معاوية بن عبد الله بن أحمد[(٩)]، شَهِدَ أُحُدًا، ما أدري مؤمنًا أم كافرًا)[(١٠)]، والباقون صحابةٌ؛ منهم رواة ستَّة: معاويةُ بن جاهمة، ومعاويةُ بن

---

(١) ما بين معقوفين سقط من (ب)، وانظر «التاريخ الكبير» (١/٣٢).

(٢) انظر «تهذيب الكمال» (٢٤/٢٩٦).

(٣) (مُحَمَّد بن): ليس في (ج).

(٤) قال الحافظ في «تهذيب التهذيب» (٣/٤٨٧): (روى البلخيُّ عنِ البصريِّين أيضًا معاذ بن هشام ومَن في طبقته).

(٥) ما بين معقوفين سقط من (ب).

(٦) «التوضيح» (٦/٢٦٦)، قال الحافظ في «الفتح» (٢/٧٤): (هو البلخيُّ، وقيل: الواسطيُّ، ولكلٍّ من القولَين مرجِّحٌ، وكلاهما ثقةٌ)، وانظر «الهداية والإرشاد» (٢/٦٣٨)، «التاريخ الكبير» (١/٣٢)، «تهذيب الكمال» (٢٤/٢٩٦)، (٢٤/٣٠٠).

(٧) (بن حرب): ليس في (ج).

(٨) انظر «الإصابة» (٣/٤٣٣)، «تهذيب الكمال» (٢٨/١٧٦).

(٩) في (ج): (أحمر)، وهي محتملة في (أ)، والمثبت من (ب) ومصدره.

(١٠) «تجريد أسماء الصحابة» (٢/٨٣)، ذكر الحافظ ابنُ حجر معاويةَ في القسم الرابع في «الإصابة» (٣/٥٢٥) وسمَّاه: (معاوية بن عبد الله بن أبي أحمد)، ورجَّح أنَّه ليس بصحابيٍّ، وساق الدليل على ذلك، ثمَّ قال: (ظنَّ الذَّهبيُّ =

خُدَيج، ومعاويةُ بن الحكم السُّلَميُّ، ومعاويةُ بن حَيْدَةَ، والمشارُ إليه ابنُ أبي سفيان، ومعاويةُ اللَّيثيُّ روى له أحمدُ[١].

٥٨٨ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَلَامٍ: حَدَّثَنَا عَبْدَةُ، عَنْ عُبَيْدِ اللهِ، عَنْ خُبَيْبٍ، عَنْ حَفْصِ بْنِ عَاصِمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللهِ ﷺ عَنْ صَلَاتَيْنِ بَعْدَ الفَجْرِ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ، وَبَعْدَ العَصْرِ حَتَّى تَغْرُبَ الشَّمْسُ.

قوله: (حَدَّثَنَا مُحَمَّد بْنُ سَلَامٍ): تقدَّم مرارًا أنَّ (سَلَامًا) والدَه الأصحُّ فيه التَّخفيفُ، كذا هو منسوبٌ في أصلَينا؛ القاهريِّ والدِّمشقيِّ، وقال المِزِّيُّ في تطريفه: (عَنْ مُحَمَّدٍ عَنْ عَبْدة بن سليمان)[تحفة ٩/٣٢٢]، فلم يَنْسُبْه.

قوله: (حَدَّثَنَا عَبْدَةُ): تقدَّم أنَّه بإسكان المُوَحَّدة، وتقدَّم أعلاه أنَّه ابن سُلَيمان، وأنَّ اسمَه عبدُ الرَّحمن بن سليمان، وهو مشهورٌ، وقد تقدَّم عليه بعضُ الكلام في ترجمتِه[ح٢٠].

قوله: (عَنْ عُبَيْدِ اللهِ): هو ابن عُمَر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطَّاب العُمَريُّ، الفقيهُ المدنيُّ الثَّبْتُ، يقال: إنَّه أدرك أمَّ خالد أَمةَ بنت خالد بن سعيد بن العاصي الصَّحابيَّة، مات سنة (١٤٧هـ)، وخبيب ابن عبد الرَّحمن خالُ عُبَيد الله[٢].

قوله: (عَنْ خُبَيْبٍ): تقدَّم أعلاه أنَّه خُبَيب بن عبد الرَّحمن، وأنَّه بالخاء المعجمة المضمومة، وتقدَّم الكلامُ فيمَن اسمُه خُبَيب في الكتب الثَّلاثة أعلاه[ح٥٨٤].

٣٢ - بابُ مَنْ لَمْ يَكْرَهِ الصَّلَاةَ إِلَّا بَعْدَ العَصْرِ وَالفَجْرِ

رَوَاهُ عُمَرُ وَابْنُ عُمَرَ وَأَبُو سَعِيدٍ وَأَبُو هُرَيْرَةَ.

قوله: (وَأَبُو سَعِيدٍ): تقدَّم[٣] أنَّه سعدُ بن مالك بن سنان الخُدْرِيُّ الصَّحابيُّ، مشهورٌ.

قوله: (وَأَبُو هُرَيْرَةَ): تقدَّم مرارًا أنَّه عبد الرَّحمن بن صخرٍ، على الأصحِّ من[٤] ثلاثين قولًا.

= أنَّه آخَرُ فقال: «معاوية بن عبد الله بن أحمد، شهد أُحُدًا، وما أدري مؤمنًا أم كافرًا»، كذا قال).

(١) انظر «الإكمال في ذكر مَن له رواية في مسند أحمد» (ص٤١٥)، و«تهذيب الكمال» (٢٨/١٦٢)، (٢٨/١٦٣)، (٢٨/١٧٠)، (٢٨/١٧٢)، (٢٨/١٧٦).

(٢) هذه الفقرة سقطت من (ج)، وانظر «تهذيب الكمال» (١٩/١٢٤)، «الكاشف» (٢/٢٢٤).

(٣) زيد في (ج): (أعلاه)، وضُرِب عليها في (أ).

(٤) زيد في (ب): (نحو).

٥٨٩ - حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: أُصَلِّي كَمَا رَأَيْتُ أَصْحَابِي يُصَلُّونَ، لا أَنْهَى أَحَدًا يُصَلِّي بِلَيْلٍ وَلَا نَهَارٍ مَا شَاءَ، غَيْرَ أَلَّا تَحَرَّوْا طُلُوعَ الشَّمْسِ وَلَا غُرُوبَهَا.

قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ): تقدَّم مرارًا أنَّه مُحَمَّد بن الفضل عارمٌ، وأنَّ (العارمَ): الشِّرِّيرُ أو الشَّرِس، وأنَّه كان بعيدًا من العَرَامة[ح٦٠].

قوله: (حَدَّثَنَا حَمَّادٌ): في نسخة خارج أصلنا في هامشه: (ابن زيد)، وثابت في أصلنا الدِّمشقيِّ[(١)]، وقد قدَّمتُ أنَّ حمَّادًا إذا أطلَقَه سليمانُ بن حرب أو عارمٌ الراوي هنا؛ فهو ابن زيد، وإن أطلقه التَّبُوذكيُّ موسى بن إسماعيل أو عفَّانُ أو ابنُ مِنْهَال؛ فهو ابن سلمة، وكذا إذا أطلقه هُدْبَة بن خالد، مُطَوَّلًا؛ فانظره[ح١٤٢].

قوله: (عَنْ أَيُّوبَ): هو ابن أبي تميمة السَّخْتِيَانيُّ، أبو بكر الإمامُ، وإنَّما قيَّدته؛ لأنَّ مَن يقال له: أيُّوب يروي عن نافع عن ابن عمر؛ هذا، وآخرُ يُقال له: أيُّوب بن موسى بن عَمرو بن سعيد بن العاصي الأمويُّ، لكنَّ هذا الرجل ليس له في «البخاريِّ» عن نافع عن ابن عُمَرَ شيءٌ، ولكن روى له[(٢)] مِن غير هذه الطَّريق، وإنَّما روى له مسلمٌ ثلاثةَ أحاديثَ بهذا الطريق، وله في السُّنن، لكن التِّرمذيُّ في «الشَّمائل»[(٣)]، والله أعلم.

٣٣ - بابُ مَا يُصَلَّى بَعْدَ العَصْرِ مِنَ الفَوَائِتِ وَنَحْوِهَا

وَقَالَ كُرَيْبٌ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ: صَلَّى النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم بَعْدَ العَصْرِ رَكْعَتَيْنِ وَقَالَ: «شَغَلَنِي نَاسٌ مِنْ عَبْدِ القَيْسِ عَنِ الرَّكْعَتَيْنِ بَعْدَ الظُّهْرِ».

قوله: (وَقَالَ كُرَيْبٌ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ): أمَّا (كُرَيب) هذا؛ فهو مولى ابن عبَّاس، كنيته أبو رِشْدِين، عن مولاه ابنِ عبَّاس، وعائشةَ، وجماعةٍ، وعنه: ابناه؛ مُحَمَّد ورِشْدين، وابنُ عقبةَ، وخلقٌ، وثَّقوه، تُوُفِّيَ بالمدينة سنة (٩٨هـ)، أخرج له الجماعة[(٤)]، و(أمُّ سَلَمَةَ): أمُّ المؤمنين هندٌ، تقدَّم بعضُ ترجمتِها رضي الله عنها[ح١١٥]، وهذا تعليقٌ مجزومٌ به، وسيجيء مُسْنَدًا في (السَّهو)[ح١٢٣٣] و(المغازي)[ح٤٣٧٠] /. [١/١٠٣أ]

---

(١) وثابتٌ في رواية «اليونينيَّة»، وسقط في رواية أبي ذرٍّ.

(٢) (له): ليس في (ج).

(٣) انظر «تهذيب الكمال» (٣/٤٩٤)، «تحفة الأشراف» (٦/٨٣).

(٤) انظر «تهذيب الكمال» (٢٤/١٧٢).

٥٩٠ - حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الوَاحِدِ بْنُ أَيْمَنَ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي: أَنَّه سَمِعَ عَائِشَةَ قَالَتْ: وَالَّذِي ذَهَبَ بِهِ؛ مَا تَرَكَهُمَا حَتَّى لَقِيَ اللهَ، وَمَا لَقِيَ اللهَ حَتَّى ثَقُلَ عَنِ الصَّلَاةِ، وَكَانَ يُصَلِّي كَثِيرًا مِنْ صَلَاتِهِ قَاعِدًا -تَعْنِي الرَّكْعَتَيْنِ بَعْدَ العَصْرِ- وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّيهِمَا، وَلَا يُصَلِّيهِمَا فِي المَسْجِدِ؛ مَخَافَةَ أَنْ يُثَقِّلَ عَلَى أُمَّتِهِ، وَكَانَ يُحِبُّ مَا يُخَفِّفُ عَنْهُمْ.

قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ): تقدَّم مرارًا أنَّه الفضل بن دُكَين، وتقدَّم بعضُ ترجمتِه، وأنَّ (دُكَينًا) بالدَّال المضمومة المهملة[ح١١٢].

قوله: (مَا تَرَكَهُمَا حَتَّى لَقِيَ اللهَ...) إلى قوله: (تَعْنِي: الرَّكْعَتَيْنِ بَعْدَ العَصْرِ): اعلم أنَّه ﷺ فاتتْه ركعتان بعد الظُّهر فقضاهما بعد العصر، ثمَّ داوم عليهما بعد العصر، والأصحُّ أنَّ هذه المداومة خاصَّةٌ به، كما ذكره النَّوويُّ في «الرَّوضة»(١)، وقد صرَّح النَّوويُّ في «شرح مسلم»: بأنَّ هذه الخصوصيَّة عامَّةٌ في أوقات النَّهي(٢)، وقد ذكر الشيخ تقيُّ الدين ابن دقيق العيد حديثًا عن تميمٍ الدَّاريِّ: (أنَّه كان يصلِّيهما مع النَّبيِّ ﷺ)، من حديث يحيى ابن بكير، عن اللَّيث، عن أبي الأسود، عن عُروة عنه(٣)، فإن صحَّ؛ خدش في الخصوصيَّة، والله أعلم.

تنبيهٌ: لمَّا ذكر ابن حِبَّان في «صحيحه»[ج٢٦٥٣] حديثَ أمِّ سلمة: أنَّه ﷺ قال لها وقد سألتْه عن فعله لهاتين الرَّكعتين: «كنت أصلِّيهما قبل العصر، فصلَّيتُهما الآن»، قالت: يا رسول الله؛ أنصلِّيهما إذا فاتتنا؟ قال: «لا»، قال ابن حِبَّان: (فيه البيان بأنَّ مَن فاتته ركعتا الظُّهر إلى أن يصلِّي العصر ليس عليه إعادتُهما، وإنَّما كان ذلك له خاصَّةً دون أمَّته) انتهى، وينبغي أن تُحمَل الإعادةُ في كلامه على الدَّوام، وإلَّا؛ فظاهر كلامه ليس بجيِّد(٤)، والله أعلم(٥).

---

(١) انظر «روضة الطالبين» (١/١٩٣).

(٢) انظر «المنهاج شرح مسلم» (٥/٢٣٣).

(٣) أخرجه الطبرانيُّ في «المعجم الكبير» (٢/٨٥) من حديث عبد الله بن صالح عن الليث به، قال الهيثميُّ في «مجمع الزوائد» (٢/٤٧٠): (وفيه عبد الله بن صالح، قال فيه عبد الملك بن شعيب: ثقة مأمون، وضعَّفه أحمد وغيره).

(٤) هذا على مذهب الشافعيِّ في استحباب قضاء النوافل الراتبة، انظر «المجموع» (٣/٣٦٨)، لكن ذهب الحنفيَّة إلى النهي عن قضاء النافلة، قال الطحاويُّ في «شرح معاني الآثار» (١/٣٠٦) بعد أن ساق حديث أمِّ سلمة: (حكم غيره -يعني النبي ﷺ- فيهما إذا فاتتاه خلاف حكمه، فليس لأحد أن يصليهما بعد العصر...) ثمَّ قال: (فإن صُلِّيتا بعد ذلك؛ فإنما يتطوع بهما مصليهما في غير وقت تطوع، فلذلك نهينا أحدًا أن يصلي بعد العصر تطوُّعًا)، وعليه يحمل كلام ابن حبَّان.

(٥) هذا التنبيه سقط من (ج).

٥٩١ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا يَحْيَى: حَدَّثَنَا هِشَامٌ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبِي قَالَ: قَالَتْ عَائِشَةُ: ابْنَ أُخْتِي؛ مَا تَرَكَ النَّبِيُّ ﷺ السَّجْدَتَيْنِ بَعْدَ العَصْرِ عِنْدِي قَطُّ.

قوله: (حَدَّثَنَا يَحْيَى): تقدَّم أنَّه يحيى بن سعيد القطَّان، المُحَدِّث الفَرْد، وقد تقدَّم أنَّ مَن اسمه يحيى وقد روى عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة في الكتب السِّتَّة أو بعضها جماعةٌ؛ وهم: يحيى ابن زكريَّاء بن أبي زائدة، ويحيى بن سعيد الأمويُّ، والقطَّان المشار إليه، ويحيى بن عبد الله ابن سالم، ويحيى بن مُحَمَّد بن قيس أبو زُكير، ويحيى بن يمان(١)، لكن بَعُد العهدُ به[ح٥١٢]؛ فاعلمْه.

[قوله: (حَدَّثَنَا هِشَامٌ): هذا هو ابن عُروة، تقدَّم.

قوله: (أَخْبَرَنِي أَبِي): تقدَّم أنَّ (أباه) عُروةُ بن الزُّبير بن العوَّام، أحد الفقهاء السَّبعة](٢).

قوله: (ابْنَ أُخْتِي): هو مَنصوبٌ منادًى مُضافٌ، تنادي عُروةَ بنَ الزُّبير بن العوَّام؛ لأنَّه ابنُ أختِها أسماءَ بنتِ أبي بكر، وهي أختُها مِن أبيها، وهذا ظاهرٌ عند أهله، والله أعلم.

٥٩٢ - حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الوَاحِدِ: حَدَّثَنَا الشَّيْبَانِيُّ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ ابْنُ الأَسْوَدِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: رَكْعَتَانِ لَمْ يَكُنْ رَسُولُ اللهِ ﷺ يَدَعُهُمَا سِرًّا وَلَا عَلَانِيَةً: رَكْعَتَانِ قَبْلَ صَلَاةِ الصُّبْحِ، وَرَكْعَتَانِ بَعْدَ العَصْرِ.

قوله: (حَدَّثَنَا عَبْدُ الوَاحِدِ): هذا هو ابن زياد، العبديُّ مولاهم، البصريُّ، عن عاصم الأحول والأعمش، وعنه: ابن مهديٍّ، ومُسَدَّد، وقتيبة، قال النَّسائيُّ: (ليس به بأسٌ)، وقال أحمد وغيرُه: (ثقة)، انتهى[الكاشف٣٤٨٩]، وله مناكيرُ نُقِمت عليه اجتنبها صاحبا «الصَّحيح»، وله ترجمةٌ في «الميزان»[٦٧٢/٢]، وقد قدَّمتُ ذلك، ولكن طال العهدُ به[ح١٢٥]، أخرج له الجماعة، مات سنة (١٧٦هـ)(٣).

قوله: (حَدَّثَنَا الشَّيْبَانِيُّ): هو بالشين المعجمة، واسمه سُليمانُ بنُ فيروزَ، أبو إسحاق الشَّيْبانيُّ الكوفيُّ الحافظُ، تقدَّم، وتقدَّم بعضُ ترجمتِه[ح٣٠٢].

قوله: (وَلَا عَلَانِيَةً): هي بالتخفيف؛ ضدُّ السِّرِّ، وِزان (ثَمانِيَة)، وهذا ظاهرٌ.

٥٩٣ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَرْعَرَةَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ قَالَ: رَأَيْتُ الأَسْوَدَ وَمَسْرُوقًا شَهِدَا عَلَى عَائِشَةَ قَالَتْ: مَا كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَأْتِينِي فِي يَوْمٍ بَعْدَ العَصْرِ إِلَّا صَلَّى رَكْعَتَيْنِ.

---

(١) في (ج): (ثمال)، وهو تحريف، وزاد في الموضع السابق: يحيى بن أبي زكريَّا، أبو مروان الغسَّانيُّ الواسطيُّ.

(٢) ما بين معقوفين سقط من (ج).

(٣) انظر: «معرفة الثقات» (١٠٧/٢)، «الجرح والتعديل» (٢١/٦)، «تهذيب الكمال» (٤٥٠/١٨).

قوله: (عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ): هو عَمْرُو بن عبد الله الهمْدانيُّ السَّبيعيُّ الكوفيُّ، أحد الأعلام، تقدَّم بعضُ ترجمتِه[ح٤٠].

قوله: (يَأْتِينِي فِي يَوْمٍ بَعْدَ العَصْرِ، إِلَّا صَلَّى رَكْعَتَيْنِ): تقدَّم أعلاه أنَّه خاصٌّ به، على الأصحِّ، والله أعلم[ح٥٩٠].

٣٤- بابُ التَّبْكِيرِ بِالصَّلَاةِ فِي يَوْمِ غَيْمٍ

٥٩٤- حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ فَضَالَةَ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ، عَنْ يَحْيَى -هُوَ ابْنُ أَبِي كَثِيرٍ- عَنْ أَبِي قِلَابَةَ: أَنَّ أَبَا المَلِيحِ حَدَّثَهُ قَالَ: **كُنَّا مَعَ بُرَيْدَةَ** فِي يَوْمٍ ذِي غَيْمٍ فَقَالَ: بَكِّرُوا بِالصَّلَاةِ؛ فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «**مَنْ تَرَكَ صَلَاةَ العَصْرِ فَقَدْ حَبِطَ عَمَلُهُ**».

قوله: (حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ فَضَالَةَ): تقدَّم أنَّ (فَضالة) بفتح الفاء، وهذا ظاهرٌ جدًّا.

قوله: (حَدَّثَنَا هِشَامٌ): هذا هو ابن أبي عبد الله الدَّستوائيُّ، تقدَّم مرارًا، وتقدَّم بعضُ ترجمتِه[ح٤٤]، والكلام على نسبته[ح١٥٣].

قوله: (عَنْ يَحْيَى؛ هُوَ ابْنُ أَبِي كَثِيرٍ): تقدَّم أنَّه بالثَّاء المُثلَّثة، وهذا ظاهرٌ.

قوله: (عَنْ أَبِي قِلَابَةَ): هو عبد الله بن زيدٍ الجَرْمِيُّ، من أئمَّة التَّابعين، تقدَّم(١)، وتقدَّم أنَّ (أبا قِلابة) بكسر القاف، وتخفيف اللَّام، وبعد الألف مُوَحَّدةٌ[قبل ح٤٤٠].

قوله: (أَنَّ أَبَا المَلِيحِ): (أبو المَلِيح): بفتح الميم، وكسر اللَّام، اسمه عامر -وقيل: زيد- ابن أسامة بن عُمَير الهُذَليُّ، عن أبيه وبُرَيدةَ، وعنه: أيُّوب، وحجَّاج بن أرطاةَ، ثقة، مات سنة (١١٢هـ)، وقيل: سنة (١٠٨هـ)، وُلِّي الأُبُلَّة، أخرج له الجماعة(٢)، وتقدَّم ما سمَّاه به(٣) الدِّمياطيُّ في (باب مَن ترك صلاة العصر)[ح٥٥٣].

قوله: (كُنَّا مَعَ بُرَيْدَةَ): هذا هو بريدة بن الحُصَيب بن عبد الله بن الحارث بن الأعرج الأسلميُّ، في كنيته اختلافٌ؛ فقيل: أبو عبد الله، وقيل: أبو سهل، وقيل: أبو الحُصَيب، وقيل: أبو ساسان، أسلم حين مرَّ به النَّبيُّ ﷺ مهاجرًا، ثمَّ قدم المدينة قبل الخندق، ثمَّ نزل البصرةَ، ثمَّ مَرْوَ، لكنَّه شهد الخندقَ والفتحَ، تُوُفِّيَ سنة (٦٣هـ)، أخرج له الجماعة(٤)، وقد قدَّمتُ بعضَ ترجمتِه، ولكن طال العهدُ بها[ح٥٥٣].

---

(١) (تقدَّم): ليس في (ب).

(٢) انظر «تهذيب الكمال» (٣١٦/٣٤)، «الكاشف» (٣٥٥/٣).

(٣) (به): ليس في (ج).

(٤) انظر «الاستيعاب» (ص٩٤)، «تهذيب الكمال» (٥٣/٤).

فائدةٌ: مَنِ اسمه بُرَيدة مِنَ الصَّحابة اثنان؛ هذا، وبُرَيدة بن سفيان الأسلميُّ، كذا عدَّه عبدان، وتعقَّبه الحافظُ أبو موسى، وقال: (إنَّه ليس بذاك في الرواية)، وله ترجمةٌ في «الميزان»[٣٠٦/١]، وقد حمَّر عليه الذَّهبيُّ في «تجريده»[٤٧/١]، فالصحيح عنده: أنَّه تابعيٌّ، ولذا(١) قال: (أرسل حديثًا، ولا صحبةَ له)(٢).

قوله: (**مَنْ تَرَكَ صَلَاةَ الْعَصْرِ**(٣) **حَبِطَ عَمَلُهُ**): تقدَّم عليه الكلام مُطَوَّلًا؛ فانظره في (باب مَن ترك صلاة العصر)[ح٥٥٣].

٣٥- بابُ الأَذَانِ بَعْدَ ذَهَابِ الوَقْتِ

٥٩٥- حَدَّثَنَا عِمْرَانُ بْنُ مَيْسَرَةَ: **حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ فُضَيْلٍ: حَدَّثَنَا حُصَيْنٌ**: عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ أَبِي قَتَادَةَ: عَنْ أَبِيهِ قَالَ: **سِرْنَا مَعَ النَّبِيِّ** ﷺ **لَيْلَةً، فَقَالَ بَعْضُ الْقَوْمِ: لَوْ عَرَّسْتَ** بِنَا يَا رَسُولَ اللهِ، قَالَ: «أَخَافُ أَنْ تَنَامُوا عَنِ الصَّلَاةِ»، قَالَ بِلَالٌ: أَنَا أُوقِظُكُمْ، فَاضْطَجَعُوا وَأَسْنَدَ بِلَالٌ ظَهْرَهُ إِلَى رَاحِلَتِهِ، فَغَلَبَتْهُ عَيْنَاهُ فَنَامَ، فَاسْتَيْقَظَ النَّبِيُّ ﷺ وَقَدْ طَلَعَ **حَاجِبُ الشَّمْسِ** فَقَالَ: «يَا بِلَالُ، أَيْنَ مَا قُلْتَ؟» قَالَ: **مَا أُلْقِيَتْ عَلَيَّ نَوْمَةٌ** مِثْلُهَا قَطُّ، قَالَ: «إِنَّ اللهَ قَبَضَ أَرْوَاحَكُمْ حِينَ شَاءَ، وَرَدَّهَا عَلَيْكُمْ حِينَ شَاءَ، يَا بِلَالُ؛ قُمْ فَأَذِّنْ بِالنَّاسِ بِالصَّلَاةِ»، فَتَوَضَّأَ، فَلَمَّا ارْتَفَعَتِ الشَّمْسُ **وَابْيَاضَّتْ**؛ قَامَ فَصَلَّى.

قوله: (**حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ فُضَيْلٍ**): هو بضمِّ الفاء، وفتح الضَّاد المعجمة، وهذا ظاهرٌ معروفٌ.

قوله: (**حَدَّثَنَا حُصَيْنٌ**): تقدَّم أنَّه بضمِّ الحاء وفتح الصَّاد المهملتَين، هو حُصَين بن عبد الرَّحمن السُّلَميُّ، أبو الهذيل الكوفيُّ، ابنُ عمِّ منصورٍ، عن جابر بن سَمُرة وأبي وائل، وعنه: شعبة، وهُشَيم، وعليُّ بن عاصم، ثقةٌ حُجَّةٌ، مات سنة (١٣٦هـ)، أخرج له الجماعة(٤).

فائدة: كلُّ ما في الكتب الثَّلاثة؛ «البخاريِّ» و«مسلمٍ» و«المُوطَّأ» (حُصَين) فهو بضمِّ الحاء وفتح الصاد المهملتين، هذا من الأسماء، وأمَّا بفتح الحاء، وكسر الصاد المهملتين؛ فهو أبو حَصِين عثمان بن عاصم الأسديُّ، حديثُه في «البخاريِّ» و«مسلم»، وليس في الكتابين بفتح الحاء وكسر الصاد سواه، ولهم: حُضَين بن(٥) المنذر أبو ساسان؛ بضمِّ الحاء المهملة، وفتح الضاد المعجمة، وهذا فَرْدٌ، وقد

---

(١) في (ج): (وكذا).

(٢) انظر: «أُسْد الغابة» (٢٤٥/١)، «الإصابة» (١٧٩/١).

(٣) زيد في (ق): (فقد)، وهي رواية أبي ذرٍّ عن الكشميهنيِّ.

(٤) انظر «تهذيب الكمال» (٥١٩/٦).

(٥) (بن): سقط من (ب).

روى له مسلم(١)، قال المِزِّيُّ: (ولا يُعرَف في رواة العِلم مَنِ اسمه حُضين سواه) [تهذيب الكمال١٩/٤٠١] انتهى.

فالحاصلُ: أنَّ الأسماء: حُصَين إلَّا حُضَين بن المنذر؛ فإنَّه بالإعجام كما تقدَّم، والكنى: أبو حَصِين؛ بالفتح(٢)، والله أعلم، [اللَّهمَّ؛ إلَّا أن يكون بالألف واللَّام (أبو الحُصين) فإنَّه يكون بالضَّمِّ](٣).

قوله: (**سِرْنَا**(٤) **مَعَ النَّبِيِّ ﷺ لَيْلَةً...**) فذكر قصَّةً(٥)، قد تقدَّم الكلام على ذلك في (التَّيمُّم)[ح٣٤٤].

قوله: (**فَقَالَ بَعْضُ القَوْمِ**): تقدَّم أنِّي لا أعرف اسمه(٦).

قوله: (**لَوْ عَرَّسْتَ**): تقدَّم أنَّ التَّعريس: النُّزول من آخر اللَّيل، وقيل: أيَّ وقت كان[ح٤٨٤].

قوله: (**حَاجِبُ الشَّمْسِ**): تقدَّم أنَّه حرفها الأعلى[ح٥٨٣].

قوله: (**مَا أُلْقِيَتْ عَلَيَّ نَوْمَةٌ**): (أُلقِيَت): مبنيٌّ لِمَا لم يُسَمَّ فاعله، و(نومةٌ): مَرْفوعٌ منوَّن قائم مقام الفاعل.

قوله: (**وَابْيَاضَّتْ**): أي صَفَتْ، يقال: ابيضَّ وابياضَّ وابْيأضَ؛ بالهمز، وكذا في الحُمرة والصُّفرة وغيرِهما، وقد جاء في (البيوع): (مَا يَزْهُو؟ قَالَ: يَحْمَارُ أَوْ يَصْفَارُ)[ح٢١٩٧]، وقد قيل: لا يقال ذلك إلَّا في لونٍ بين(٧) لونين؛ كالصُّهبة والرُّبدة(٨) والشُّهبة، يقال: اشهابَّ واربادَّ، فأمَّا(٩) الخالص؛ فإنَّما يقال فيه: (افعلَّ) اسودَّ وابيضَّ واحمرَّ؛ إذا أردت استقراره وتمكُّنَه، فإنْ أردتَ تغيُّرَه واستحالتَه؛ قلت: (افْعَالَّ)(١٠)/. [١٠٣/١ب]

---

(١) انظر «تهذيب الكمال» (١٩/٤٠١)، (٦/٥٥٥)، «تقييد المهمل» (١/٢٠٣)، (٦/٥٤٠-٥٤١)، «مطالع الأنوار» (٢/٣٨٩).

(٢) (بالفتح): سقط من (ج).

(٣) ما بين معقوفين سقط من (ج)، وانظر «تبصير المنتبه» (١/٤٤٢-٤٤٤).

(٤) في (ج): (سرينا).

(٥) في (ب): (القصة).

(٦) لم يتقدَّم.

(٧) (لون بين): سقط من (ب).

(٨) في (أ) و(ب): (والربذة) بالذال، ولعلَّه تصحيفٌ.

(٩) في (ب): (وأما).

(١٠) هذه الفقرة سقطت من (ج)، وانظر «مطالع الأنوار» (١/٥٦٠).

٣٦- بابُ مَنْ صَلَّى بِالنَّاسِ جَمَاعَةً بَعْدَ ذَهَابِ الوَقْتِ

٥٩٦- حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ فَضَالَةَ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ، عَنْ يَحْيَى، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ جَابِرِ بنِ عَبْدِ اللهِ: أَنَّ عُمَرَ بْنَ الخَطَّابِ جَاءَ يَوْمَ الخَنْدَقِ بَعْدَ مَا غَرَبَتِ الشَّمْسُ، فَجَعَلَ يَسُبُّ كُفَّارَ قُرَيْشٍ قَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ؛ مَا كِدْتُ أُصَلِّي العَصْرَ حَتَّى كَادَتِ الشَّمْسُ تَغْرُبُ، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «وَاللهِ؛ مَا صَلَّيْتُهَا»، فَقُمْنَا إِلَى بُطْحَانَ، فَتَوَضَّأَ لِلصَّلَاةِ، وَتَوَضَّأْنَا لَهَا، فَصَلَّى العَصْرَ بَعْدَ مَا غَرَبَتِ الشَّمْسُ، ثُمَّ صَلَّى بَعْدَهَا المَغْرِبَ.

قوله: (حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ فَضَالَةَ): هو بفتح الفاء، وهذا في غاية الظهور، وقد تقدَّم.

قوله: (حَدَّثَنَا هِشَامٌ): هذا هو ابن أبي عبد الله الدَّستوائيُّ، تقدَّم، وتقدَّم بعضُ ترجمتِه[ح٤٤]، والكلام على نسبه[ح١٥٣].

قوله: (عَنْ يَحْيَى): هو ابن أبي كثير؛ بفتح الكاف وبالثاء المُثلَّثة، تقدَّم.

قوله: (عَنْ أَبِي سَلَمَةَ): تقدَّم أنَّه عبد الله -أو إسماعيل- ابن عبد الرَّحمن بن عوف، أحدُ الفقهاء السَّبعة على قول الأكثر، تقدَّم بعضُ ترجمتِه[ح٤].

قوله: (جَاءَ يَوْمَ الخَنْدَقِ): قال ابن إسحاق: (غزوة الخندق في شوَّال سنة خمس)، وقال ابن سعد: (في ذي القعدة) يعني: في تلك السنة، وقال ابن عقبة(١): (سنة أربع)(٢)، وقد حكاه البخاريُّ في «الصحيح» عن موسى بن عقبة[قبل ح٤٠٩٧].

قوله: (إِلَى بُطْحَانَ): تقدَّم الكلام عليه في (باب فضل العشاء) قريبًا[ح٥٦٧].

٣٧- بابٌ مَنْ نَسِيَ صَلَاةً فَلْيُصَلِّ إِذَا ذَكَرَهَا وَلَا يُعِيدُ إِلَّا تِلْكَ الصَّلَاةَ

وَقَالَ إِبْرَاهِيمُ: مَنْ تَرَكَ صَلَاةً وَاحِدَةً عِشْرِينَ سَنَةً؛ لَمْ يُعِدْ إِلَّا تِلْكَ الصَّلَاةَ الوَاحِدَةَ.

قوله: (وَقَالَ إِبْرَاهِيمُ): هو ابن يزيدَ النَّخعيُّ، العالمُ المشهورُ، مفتي الكوفةِ مع الشعبيِّ، تقدَّم بعضُ ترجمتِه[ح٣٢].

٥٩٧- حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ وَمُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ قَالَا: حَدَّثَنَا هَمَّامٌ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ نَسِيَ صَلَاةً؛ فَلْيُصَلِّ إِذَا ذَكَرَهَا، لَا كَفَّارَةَ لَهَا إِلَّا ذَلِكَ»، ﴿وَأَقِمِ الصَّلَوٰةَ لِذِكْرِيٓ﴾ [طه: ١٤] [قَالَ مُوسَى: قَالَ هَمَّامٌ: سَمِعْتُهُ [يقول] بَعْدُ: ﴿وَأَقِمِ الصَّلَوٰةَ لِذِكْرِيٓ﴾] [طه: ١٤]

وَقَالَ حَبَّانُ: حَدَّثَنَا هَمَّامٌ: حَدَّثَنَا قَتَادَةُ: حَدَّثَنَا أَنَسٌ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوَهُ.

---

(١) في (ب): (علية)، وهو تحريف.

(٢) «سيرة ابن هشام» (٣/٢٣٦)، «الطبقات الكبرى» (٢/٦٢)، أخرج حديثه البيهقيُّ في «السنن الكبرى» (٦/٥٥).

قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ): تقدَّم مرارًا أنَّه الفضل بن دُكَين، وتقدَّم بعضُ ترجمتِه[ح٥٢].

قوله: (حَدَّثَنَا هَمَّامٌ): هذا هو ابن يحيى العَوْذيُّ -ويحيى هو ابن دينار- المُحَلِّميُّ، أبو عبد الله البصريُّ، تقدَّم الكلام عليه، وعلى نسبته[ح٢١٩].

[قوله: (وَقَالَ حَبَّانُ: حَدَّثَنَا هَمَّامٌ): (حَبَّان) هذا: تقدَّم في الورقة التي قبل هذه بورقة أنَّه ابن هلال، وأنَّه بفتح الحاء وبالمُوَحَّدة، وتقدَّم ما يَشْتبه به](١)؛ فانظره[ح٥٧٤]، وهذا تعليقٌ بصيغة جزم، فهو صحيح عندَه إلى حَبَّان هذا، وكذا هنا فيمَن بعدَه، وفائدة هذا التَّعليق: أنَّ همَّامًا في السَّند الأوَّل عنعن عن قتادةَ، وقتادةُ عنعن عن أنسٍ، وفي التعليق صرَّح هَمَّامٌ بالتحديث من قتادةَ، وقتادةُ بالتحديث من أنسٍ، [أمَّا هَمَّام؛ فلا أعرفه بالتَّدليس، ولكن أتى به؛ ليخرج من الخلاف كما تقدَّم، وأمَّا قتادة؛ فمُدلِّس، فأتى به؛ لتصريح قتادةَ فيه بالتحديث من أنس](٢)، والله أعلم، وتعليقُ حَبَّان لا أعلم أحدًا أخرجه مِن الأئمَّة السِّتَّة إلَّا ما هنا(٣).

٣٨- بابُ قَضَاءِ الصَّلَاةِ الأُولَى فَالأُولَى

٥٩٨- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، أَخْبَرَنا هِشَامٌ: حَدَّثَنَا يَحْيَى -هُوَ ابْنُ أَبِي كَثِيرٍ- عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: جَعَلَ عُمَرُ يَوْمَ الخَنْدَقِ يَسُبُّ كُفَّارَهُمْ، وَقَالَ: مَا كِدْتُ أُصَلِّي العَصْرَ حَتَّى غَرَبَتِ الشَّمْسُ، قَالَ: فَنَزَلْنَا بُطْحَانَ، فَصَلَّى بَعْدَ مَا غَرَبَتِ الشَّمْسُ، ثُمَّ صَلَّى المَغْرِبَ.

قوله: (حَدَّثَنَا يَحْيَى): تقدَّم مرارًا أنَّه ابن سعيد القطَّان، شيخُ الحُفَّاظ، وقد تقدَّم بعضُ ترجمتِه[ح٤٣].

قوله: (أَخْبَرَنَا هِشَامٌ): هو ابن أبي عبد الله الدَّستوائيُّ، واسمُ والدِه سَنْبَر، تقدَّم الكلام عليه وبعض ترجمته ونسبته[ح٤٤].

قوله: (حَدَّثَنَا يَحْيَى؛ هُوَ ابْنُ أَبِي كَثِيرٍ): تقدَّم أنَّه بالثَّاء المُثلَّثة، وفتح الكاف.

قوله: (عَنْ أَبِي سَلَمَةَ): تقدَّم أنَّه أحدُ الفقهاء السَّبعة على قول الأكثر، وأنَّ اسمَه عبدُ الله -أو إسماعيل- ابن عبد الرَّحمن بن عوف الزُّهريُّ.

قوله: (عَنْ جَابِرٍ): تقدَّم، ابنُ عبد الله بن عَمْرو بن حَرَامٍ الأنصاريُّ، ومَن يقال [له]: جابر بن عبد الله

---

(١) ما بين معقوفين سقط من (ب).

(٢) ما بين معقوفين سقط من (ج).

(٣) أخرج تعليقَ حَبَّان أبو عوانة في «مسنده» (١١٤٣)، وانظر «تغليق التعليق» (٢/٢٦٤).

أربعةٌ من الصَّحابة؛ هذا، وجابرُ بن عبد الله بن رِئاب بن النُّعمان بن سنان[(١)] الأنصاريُّ السَّلَميُّ، أسلم مع النَّفر السِّتَّة قبل العقبة الأولى، وإنْ شئت؛ سمِّها العقبةَ الثانية[(٢)]، وشهد بدرًا، ولا أعلم له روايةً[(٣)]، وجابرُ بن عبد الله الرَّاسبيُّ، نزل البصرة، جاء في حديث مُظلِمٍ[(٤)] عن أبي شدَّاد عنه[(٥)]، وجابرُ ابن عبد الله العبديُّ[(٦)]، وأمَّا مَنِ اسمُه جابرٌ من الصَّحابة بهؤلاء؛ فثمانيةٌ[(٧)] وعشرون[(٨)]، والله أعلم.

قوله: (يَوْمَ الخَنْدَقِ): تقدَّم متى كانت غزوة الخندق أعلاه[ح٥٩٦].

قوله: (إِلَى[(٩)] بُطْحَانَ): تقدَّم الكلام [عليه][ح٥٦٧]، وهو وادٍ من أودية المدينة المشرَّفة.

٣٩- بابُ مَا يُكْرَهُ مِنَ السَّمَرِ بَعْدَ العِشَاءِ

السَّامِرُ: مِنَ السَّمَرِ، وَالجَمِيعُ: السُّمَّارُ، وَالسَّامِرُ هَهُنَا فِي مَوْضِعِ الجَمِيعِ.

٥٩٩- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا يَحْيَى: حَدَّثَنَا عَوْفٌ: حَدَّثَنَا أَبُو المِنْهَالِ قَالَ: انْطَلَقْتُ مَعَ أَبِي إِلَى أَبِي بَرْزَةَ الأَسْلَمِيِّ فَقَالَ لَهُ أَبِي: حدِّثنا كَيْفَ كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يُصَلِّي المَكْتُوبَةَ؟ قَالَ: كَانَ يُصَلِّي الهَجِيرَ -وَهيَ الَّتِي تَدْعُونَهَا الأُولَى- حِينَ تَدْحَضُ الشَّمْسُ، وَيُصَلِّي العَصْرَ ثُمَّ يَرْجِعُ أَحَدُنَا إِلَى أَهْلِهِ فِي أَقْصَى المَدِينَةِ وَالشَّمْسُ حَيَّةٌ، وَنَسِيتُ مَا قَالَ فِي المَغْرِبِ، قَالَ: وَكَانَ يَسْتَحِبُّ أَنْ يُؤَخِّرَ العِشَاءَ، قَالَ: وَكَانَ يَكْرَهُ النَّوْمَ قَبْلَهَا وَالحَدِيثَ بَعْدَهَا، وَكَانَ يَنْفَتِلُ مِنْ صَلَاةِ الغَدَاةِ حِينَ يَعْرِفُ أَحَدُنَا جَلِيسَهُ، وَيَقْرَأُ مِنَ السِّتِّينَ إِلَى المِئَةِ.

قوله: (حَدَّثَنَا يَحْيَى): هو ابن سعيد القطَّان، سيِّدُ الحُفَّاظ، تقدَّم بعضُ ترجمتِه، وأنَّ الإمام

---

(١) في النسخ: (شيبان)، والمثبت من الموضع السابق قبل الحديث (٧٨)، وهو الموافق لما في مصادر ترجمته.

(٢) في النسخ: (الأولى)، ولعلَّه سبق قلمٍ، أراد أن يكتب: (الثانية) فكتب: (الأولى)، والمثبت من الموضع السابق قبل الحديث (٧٨).

(٣) قال المصنِّف قبل الحديث (٧٨): (يروي عنه: ابن عبَّاس وأبو سلمة)، وانظر «الاستيعاب» (ص١١٤)، «أُسْد الغابة» (١/٣٥٠).

(٤) في (ب): (مسلم).

(٥) انظر «الاستيعاب» (ص١١٥)، «تجريد أسماء الصحابة» (١/٧٢).

(٦) انظر «تجريد أسماء الصحابة» (١/٧٢).

(٧) في (ب): (ثمانية).

(٨) ذكر الحافظُ ابن حجر في «الإصابة» (١/٢١٠-٢١٦) اثنين وثلاثين صحابيًّا اسمه جابر، رضي الله عنهم أجمعين.

(٩) (إلى): ليس في «اليونينيَّة» و(ق).

أحمدَ قال: (لم ترَ عيناي مثلَ يحيى بن سعيد القطَّان)(١)[ح٤٣].

قوله: (حَدَّثَنَا عَوْفٌ): هذا هو عوفُ الأعرابيُّ، وقد تقدَّم بعضُ ترجمتِه، ولِمَ قيل له: الأعرابيُّ[ح٤٧].

قوله: (حَدَّثَنَا(٢) أَبُو المِنْهَالِ): تقدَّم أنَّه سيَّار بن سلامة، وتقدَّم بعضُ ترجمتِه[ح٣٣٥].

قوله: (انْطَلَقْتُ مَعَ أَبِي): تقدَّم أعلاه وقبل ذلك مرارًا أنَّه سلامة.

قوله: (إِلَى أَبِي بَرْزَةَ الأَسْلَمِيِّ): تقدَّم قريبًا أنَّه نَضْلَةُ بن عُبيدٍ ﷺ، وتقدَّم بعضُ ترجمتِه[ح٥٤١].

قوله: (الهَجِيرَ): تقدَّم أنَّ (الهاجرة) وقتُ اشتداد الحَرِّ[ح٤٩٩]، و(الهجير): يعني صلاة الظهر، وعرَّفها بأنَّه (الأُولَى)، وقد تقدَّم أنَّها إنَّما سُمِّيت أُولى؛ لأنَّ جبريل أوَّلُ ما صلَّاها بالنَّبيِّ ﷺ، وقد تقدَّم أنَّ شيخنا المؤلِّف في «شرح التَّنبيه» نقل مع هذا القول: (أنَّ أوَّل ما صلَّى الفجرُ)، وهو غريبٌ خلاف المعروف[ح٥٤٧].

قوله: (تَدْحَضُ): هو بفتح المُثنَّاة فوقُ، ثمَّ دال ثمَّ حاء مفتوحة مهملتين، ثمَّ ضاد معجمة، أي: تميل.

قوله: (حَيَّةٌ): أي: مُستَحِرَّة، لم تذهب حياتها التي هي حرُّها، وقيل: بَيِّنةُ النُّور لم يَسْتَحِلْ نورُها، قالوا: والشَّمسُ تُوصَف بالحياة ما دامت قائمةَ الأعراض من الحرارة والضَّوء، فإذا(٣) كانت مع الغروب؛ لم تُوصَف بذلك(٤)، قاله ابن قُرْقُول، وقد تقدَّم ذلك قريبًا(٥)[ح٥٤١].

٤٠ - بابُ السَّمَرِ فِي الفِقْهِ وَالخَيْرِ بَعْدَ العِشَاءِ

٦٠٠ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ الصَّبَّاحِ: **حَدَّثَنَا أَبُو عَلِيٍّ الحَنَفِيُّ**: حَدَّثَنَا قُرَّةُ بْنُ خَالِدٍ: **انْتَظَرْنَا الحَسَنَ وَرَاثَ عَلَيْنَا حَتَّى قَرُبْنَا** مِنْ وَقْتِ قِيَامِهِ، فَجَاءَ فَقَالَ: دَعَانَا جِيرَانُنَا هَؤُلَاءِ، ثُمَّ قَالَ: قَالَ أَنَسٌ: **نَظَرْنَا النَّبِيَّ** ﷺ ذَاتَ لَيْلَةٍ حَتَّى كَانَ شَطْرُ اللَّيْلِ يَبْلُغُهُ، فَجَاءَ فَصَلَّى لَنَا، ثمَّ خَطَبَنَا فَقَالَ: «أَلَا إِنَّ النَّاسَ قَدْ صَلَّوْا، ثمَّ رَقَدُوا، وَإِنَّكُمْ لَمْ تَزَالُوا فِي صَلَاةٍ مَا انْتَظَرْتُمُ الصَّلَاةَ»، قَالَ الحَسَنُ: وَإِنَّ القَوْمَ لَا يَزَالُونَ بِخَيْرٍ مَا انْتَظَرُوا الخَيْرَ، قَالَ قُرَّةُ: هُوَ مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

---

(١) انظر «الجرح والتعديل» (١/٢٣٣).

(٢) (حدثنا): سقط من (ب).

(٣) في (ج): (وإذا).

(٤) قول «المطالع» سقط من (ج)، «مطالع الأنوار» (٢/٣٧٤).

(٥) (وقد تقدَّم ذلك قريبًا): سقط من (ج).

قوله: (**حَدَّثَنا أَبُو عَلِيٍّ الحَنَفِيُّ**): اسم هذا عُبَيدُ الله بنُ عبد المجيد، أبو عليٍّ الحَنفِيُّ؛ [نسبة إلى القبيلة، وسيأتي ذلك قريبًا](1)، البَصْريُّ، عن هشام الدَّستوائيِّ، وعكرمةَ بن عمَّار، وخلقٍ، وعنه: الدَّارميُّ، وعبدٌ، وعددٌ، ثقةٌ[الكاشف١٩٢]، وقال ابنُ مَعِين وأبو حاتم: (ليس به بأسٌ)، تُوُفِّيَ سنة (٢٠٩هـ)، أخرج له الجماعة، وله ترجمةٌ في «الميزان»(2).

تنبيهٌ: وقع في هامش أصلنا حاشيةٌ بِخَطِّ بعض الفضلاء من الحَنفِيَّة تجاه (أبي عليٍّ) هذا: (اسمه عبد الكبير بن عبد المجيد، منسوبٌ إلى بني حَنِيفة)، انتهت، وهذا الاسم لأخيه أبي بكرٍ الحَنفِيِّ(3)، لا لأبي عليٍّ هذا(4)، والله أعلم.

قوله: (**انْتَظَرْنَا الحَسَنَ**): (الحسن): مَنْصوبٌ مفعولٌ، و(انتظرْنَا): فعلٌ وفاعلُه، و(الحسن): هو ابن أبي الحسن البَصْريُّ، العالمُ المشهورُ/. [١٠٤/١أ]

قوله: (**وَرَاثَ عَلَيْنَا**): (راث) بالثاء المُثلَّثة، أي: أبطأ، والرَّيث: الإبطاء.

قوله: (**حَتَّى قَرُبْنَا**): هو بضمِّ الرَّاء.

قوله: (**نَظَرْنَا النَّبِيَّ ﷺ**): قال ابن قُرْقُول: (كذا، ولابن السَّكن والجُرجانيِّ: «انتظرنا») [مطالع١٥٧/٤].

٦٠١ - **حَدَّثَنَا أَبُو اليَمَانِ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: حَدَّثَنِي سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي حَثْمَةَ: أَنَّ عَبْدَ اللهِ بْنَ عُمَرَ قَالَ: صَلَّى النَّبِيُّ ﷺ صَلَاةَ العِشَاءِ فِي آخِرِ حَيَاتِهِ، فَلَمَّا سَلَّمَ؛ قَامَ النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ: «أَرَأَيْتَكُمْ لَيْلَتَكُمْ هَذِهِ فَإِنَّ رَأْسَ مِئَةِ سَنَةٍ لَا يَبْقَى مِمَّنْ هُوَ اليَوْمَ عَلَى ظَهْرِ الأَرْضِ أَحَدٌ»، فَوَهِلَ النَّاسُ فِي مَقَالَةِ النَّبِيِّ ﷺ إِلَى مَا يَتَحَدَّثُونَ فِي هَذِهِ الأَحَادِيثِ عَنْ مِئَةِ سَنَةٍ، وَإِنَّمَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا يَبْقَى مِمَّنْ هُوَ اليَوْمَ عَلَى ظَهْرِ الأَرْضِ» يُرِيدُ بِذَلِكَ: أَنَّهَا تَخْرِمُ ذَلِكَ القَرْنَ.**

قوله: (**حَدَّثَنَا أَبُو اليَمَانِ**): تقدَّم مرارًا أنَّه الحكم بن نافع، وتقدَّم بعضُ ترجمتِه[ح٧].

قوله: (**أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ**): تقدَّم مرارًا أنَّه ابن أبي حمزة، وتقدَّم بعضُ ترجمتِه[ح٣٧٢].

---

(١) ما بين معقوفين سقط من (ج).

(٢) انظر: «تاريخ ابن معين» رواية الدَّارميِّ (ص١٧٨)، «الجرح والتعديل» (٣٢٤/٥)، «تهذيب الكمال» (١٠٤/١٩).

(٣) انظر «تهذيب الكمال» (٢٤٣/١٨).

(٤) (هذا): سقط من (ب).

قوله: (عَنِ الزُّهْرِيِّ): تقدَّم مرارًا كثيرةً أنَّه ابنُ شهاب، مُحَمَّدُ بن مُسْلِم بن عُبيد الله بن عَبد الله ابن شهاب، العالمُ المشهورُ.

قوله: (وَأَبُو بَكْرِ ابْنُ أَبِي حَثْمَةَ): هو بحاءٍ مهملةٍ مفتوحةٍ، ثمَّ ثاءٍ مُثلَّثةٍ ساكنة، ثمَّ ميم، ثمَّ تاء، وهو أبو بكر بن سليمان بن أبي حَثْمة، عن حفصةَ وسعيدِ بن زيد، وعنه: الزُّهريُّ وصالح بن كيسان، قال الزُّهريُّ: (من علماء قريش)، أخرج له البخاريُّ، ومسلم، وأبو داود، والتِّرمذيُّ، والنَّسائيُّ(١).

قوله: (فِي آخِرِ حَيَاتِهِ): في «الصحيح» من حديث جابر: سمعت النَّبيَّ ﷺ [يقول] قبل أن يموت بشهر: «تسألوني عن السَّاعة، وإنَّما علمها عند الله، وأقسم بالله؛ ما على الأرض من نفس منفوسة -أي: مُولَدة- يأتي عليها مئةُ سنةٍ»[م٢٥٣٨]، وفي رواية: «وهي حيَّةٌ يومئذٍ»[م٢٥٣٨]، وهذا عَلَمٌ من أعلام نبوَّته ﷺ، وقد تقدَّم ذلك(٢)[ح١١٦].

قوله: (أَرَأَيْتَكُمْ): تقدَّم أنَّه بفتح التَّاء؛ ومعناه: أخبركم[ح٥٦٤].

قوله: (فَوَهَلَ النَّاسُ): قال الدِّمياطيُّ: («وَهَل»؛ بفتح الهاء: ذهبتْ أوهامُهم إلى ما يحدِّثون(٣) به عن مئة سنة، وبكسر الهاء: جبُن وقلِق ونَسِي) انتهى، ظاهر هذا أنَّ فيه الفتحَ فقط، وقد ضبطه غيره بالفتح والكسر، قال ابن قُرْقُول: (بفتح الهاء وكسرها، قيل: فزعوا، ويقال: وهِلْتُ -بالكسر- أَوْهَلُ؛ إذا فَزِعتَ، قيل: ويكون بالفتح هنا أيضًا(٤) بمعنى: غلطوا، ومنه الحديث الآخر: «لم يَكذِب، ولكنَّه وَهَلَ»(٥)؛ بالفتح؛ إذا ذهب وهمُه إلى ذلك، كذا ضبطناه، وكذا قيَّدناه على ابن سراج في «الغريبين»، وحكاه صاحب «المصنَّف» بكسر الهاء، وكذا قيَّدناه على أبي الحسين هناك، وذكر صاحب «الأفعال»: «وَهَل إلى الشَّيء وَهْلًا؛ ذهب وَهْمُه إليه، ووهِلَ وَهَلًا، وأيضًا قَلِق، وأيضًا(٦): نسي»[ابن القطاع٣/٣١٥]، [وفي] الحديث: «فذهب وَهَلِي إلى أنَّها اليمامة»[خ ٣٦٢٢، م (٢٢٧٢)]، وهذا يصحِّح كسرَ الماضي...) إلى آخر كلامه[مطالع٦/٢٥٠]، وفي «النِّهاية»: (وهَل إلى الشيء -[بالفتح- يَهِلُ وَهْلًا - بالسُّكون -؛ إذا ذهب وَهْمُه

---

(١) «الجرح والتعديل» (٩/٣٤١)، انظر «تهذيب الكمال» (٣٣/٩٣).

(٢) (وقد تقدَّم ذلك): سقط من (ج).

(٣) في النُّسخ وهامش (ق): (يحدِّثوا)، ولعلَّ المثبت هو الصواب.

(٤) في النسخ: (إنَّما)، والمثبت من مصدره.

(٥) أخرجه الإمام مالك في «الموطَّأ» (١/٢٣٤)، ومسلم (٩٣٢) (٢٧)، من حديث عائشة ﵂، بلفظ: (لَمْ يَكْذِبْ وَلَكِنَّهُ نَسِيَ).

(٦) (أيضًا): سقط من (ب) و(ج).

إليه، ويجوز أن يكون بمعنى: سَهَا وغَلِط، يقال منه: وَهِل إلى الشيء][(١)] وعَنِ[(٢)] الشَّيء -بالكسر- يَوْهَل وَهَلًا؛ بالتَّحريك).

قوله: (تَخْرِمُ ذَلِكَ القَرْنَ): (تَخْرِم): بفتح التاء المُثَنَّاة فوق، وسكون الخاء المعجمة، وكسر الرَّاء، و(القرنَ): مَنصوبٌ مفعول (تَخْرِم)، وفي نسخة الحافظ الدِّمياطيِّ: (تَخَرُّمُ) بفتح أوَّله وثانيه، وضمِّ ثالثه مُشدَّدًا، مضموم الميم، مصدرٌ، فـ(القرن) عليها مجرورٌ، ولفظ «المطالع»: («تَخَرَّمَ»[(٣)]) يعني: فعلًا ماضيًا، قال: (أي: ذهب وانقضى)[مطالع٢/٤٢٣]، فحصلنا على ثلاثةِ ضبوطٍ؛ (تَخْرِمُ) و(تَخَرُّمُ) و(تَخرَّمَ).

و(القرن) فيه أقوالٌ تأتي في (فضائل الصَّحابة) في قوله عليه الصلاة والسلام: «خيركم قرني» إنْ شاء الله تعالى ذلك وقدَّره[ح٣٦٥٠].

٤١ - بابُ السَّمَرِ مَعَ الأَهْلِ وَالضَّيْفِ

٦٠٢ - حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ: حَدَّثَنَا مُعْتَمِرُ بْنُ سُلَيْمَانَ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا أَبُو عُثْمَانَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ابْنِ أَبِي بَكْرٍ: أَنَّ أَصْحَابَ الصُّفَّةِ كَانُوا أُنَاسًا فُقَرَاءَ، وَأَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «مَنْ كَانَ عِنْدَهُ طَعَامُ اثْنَيْنِ فَلْيَذْهَبْ بِثَالِثٍ، وَإِنْ أَرْبَعٌ فَخَامِسٌ أَوْ سَادِسٌ»، وَأَنَّ أَبَا بَكْرٍ جَاءَ بِثَلَاثَةٍ، فَانْطَلَقَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم بِعَشَرَةٍ، قَالَ: فَهُوَ أَنَا وَأَبِي وَأُمِّي، فَلَا أَدْرِي قَالَ: وَامْرَأَتِي وَخَادِمٌ بَيْنَنَا وَبَيْنَ بَيْتِ أَبِي بَكْرٍ، وَإِنَّ أَبَا بَكْرٍ تَعَشَّى عِنْدَ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم، ثُمَّ لَبِثَ حَتَّى صُلِّيَتِ العِشَاءُ، ثُمَّ رَجَعَ فَلَبِثَ حَتَّى تَعَشَّى النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم فَجَاءَ بَعْدَ مَا مَضَى مِنَ اللَّيْلِ مَا شَاءَ اللهُ، قَالَتْ لَهُ امْرَأَتُهُ: وَمَا حَبَسَكَ عَنْ أَضْيَافِكَ؟ - أَوْ قَالَتْ ضَيْفِكَ - قَالَ: أَوَمَا عَشَّيْتِهِمْ؟ قَالَتْ: أَبَوْا حَتَّى تَجِيءَ، قَدْ عُرِضُوا فَأَبَوْا، قَالَ: فَذَهَبْتُ أَنَا فَاخْتَبَأْتُ، فَقَالَ: يَا غُنْثَرُ، فَجَدَّعَ وَسَبَّ، وَقَالَ: كُلُوا لَا هَنِيئًا، فَقَالَ: وَاللهِ؛ لَا أَطْعَمُهُ أَبَدًا، وَايْمُ اللهِ؛ مَا كُنَّا نَأْخُذُ مِنْ لُقْمَةٍ إِلَّا رَبَا مِنْ أَسْفَلِهَا أَكْثَرُ مِنْهَا، قَالَ: يَعْنِي حَتَّى شَبِعُوا وَصَارَتْ أَكْثَرَ مِمَّا كَانَتْ قَبْلَ ذَلِكَ، فَنَظَرَ إِلَيْهَا أَبُو بَكْرٍ فَإِذَا هِيَ كَمَا هِيَ أَوْ أَكْثَرُ، فَقَالَ لِامْرَأَتِهِ: يَا أُخْتَ بَنِي فِرَاسٍ؛ مَا هَذَا؟ قَالَتْ: لَا وَقُرَّةِ عَيْنِي لَهِيَ الآنَ أَكْثَرُ مِنْهَا قَبْلَ ذَلِكَ بِثَلَاثِ مَرَّاتٍ، فَأَكَلَ مِنْهَا أَبُو بَكْرٍ وَقَالَ: إِنَّمَا كَانَ ذَلِكِ مِنَ الشَّيْطَانِ -يَعْنِي يَمِينَهُ- ثُمَّ أَكَلَ مِنْهَا لُقْمَةً، ثُمَّ حَمَلَهَا إِلَى النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم فَأَصْبَحَتْ عِنْدَهُ، وَكَانَ بَيْنَنَا

(١) ما بين معقوفين سقط من (ج).

(٢) في (ج): (عن).

(٣) (تخرم): سقط من (ب).

وَبَيْنَ قَوْمٍ عَقْدٌ فَمَضَى الأَجَلُ، فَفَرَّقْنَا اثْنَي عَشَرَ رَجُلًا، مَعَ كُلِّ رَجُلٍ مِنْهُمْ أُنَاسٌ، اللهُ أَعْلَمُ كَمْ مَعَ كُلِّ رَجُلٍ، فَأَكَلُوا مِنْهَا أَجْمَعُونَ، أَوْ كَمَا قَالَ.

قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ): تقدَّم مرارًا أنَّه مُحَمَّد بن الفضل عارمٌ، وتقدَّم بعضُ ترجمتِه[ح٥٨]، ولم لُقِّب عَارِمًا، ومَن لقَّبه[ح٦٠].

قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو عُثْمَانَ): هذا هو النَّهْدِيُّ، عبدُ الرَّحمن بن ملٍّ، تقدَّم بعضُ ترجمتِه، وضبطُ (ملٍّ) فانظره إنْ أردته[ح٥٢٦].

قوله: (أَنَّ أَصْحَابَ الصُّفَّةِ كَانُوا أُنَاسًا فُقَرَاءَ): تقدَّم أنَّ (الصُّفَّة) موضعٌ مُظلَّلٌ من المسجد كان للمساكين والمهاجرين والغرباء يأوون إليه، قال شيخنا -كما تقدَّم-: (إنَّ صاحب «الحلية» عدَّ منهم مئة ونيِّفًا) انتهى(١)، وقد ذكرت أنا أنَّ السَّهرورديَّ ذكرهم في «عوارفه»[١/٢٣٢]، فقال: (نحوُ أربع مئة) انتهى، وقد تقدَّم أنَّ في «الصَّحيح(٢)» قال أبو هريرة: (لقد رأيت سبعين من أهل الصُّفَّة)[ح٤٤٢]، والله أعلم(٣).

قوله: (بِثَالِثٍ): هذا هو الصَّواب، وهو أصحُّ من رواية «مسلم»: (فليذهب بثلاثة)[م٢٠٥٧]؛ لأنَّ ظاهرها صيرورتُهم خمسةً، وحينئذٍ لا يمسِك رمقَ أحدٍ، بخلاف الاثنين، فيتأوَّل على أنَّ المراد: فليذهب بتمام ثلاثة، والله أعلم(٤).

قوله: (وَإِنْ أَرْبَعٌ؛ فَخَامِسٌ أَوْ سَادِسٌ): (أربع) و(خامس) و(سادس): مجرور منوَّن، ويجوز رفعه معه(٥).

قوله: (وَأَنَّ أَبَا بَكْرٍ): (أنَّ) بالفتح معطوف على (أنَّ أصحاب الصُّفَّة)، وكذا بعده: (وَأَنَّ النَّبِيَّ)، ويجوز أن تُكسَر(٦)، وتكون ابتدائيَّة، والله أعلم.

قوله: (وَأُمِّي): (أمُّه): أمُّ رُومان، تقدَّم أنَّها بضمِّ الرَّاء وفتحها، وتقدَّم اسمُها والخلافُ فيه،

---

(١) انظر «حلية الأولياء» (١/٣٣٧) وما بعدها، «التوضيح» (٦/٢٩٦).

(٢) في (ج): (الصحيحين)، وهي محتملة في (أ)، والمثبت من (ب) موافق للموضع السابق.

(٣) (والله أعلم): سقط من (ب).

(٤) انظر «التوضيح» (٦/٢٩٦-٢٩٧).

(٥) أي: مع التنوين، و(معه): سقط من (ب)، وتقديرُ الجرِّ: إنْ كانَ عندَه طعامُ أربعٍ؛ فليذهبْ بخامسٍ أو بسادسٍ، وتقديرُ الرفع أيضًا كذلكَ، لكن بإعطاءِ المضافِ إليه -وهو (أَرْبَع)- إعرابَ المضاف؛ وهو (طَعَامُ)، وبإضمارِ مبتدأٍ للفظِ (خَامِسٌ)، انظر «الكواكب الدراري» (٤/٢٣٧).

(٦) وهي رواية أبي ذرٍّ و(عط).

وأنَّها دَعْد، ويقال: زينب[ح٤٧٦]، وهي مِن بني فراس بن غَنْم بن مالك بن كنانة.

قوله: (حَتَّى تَعَشَّى النَّبِيُّ ﷺ): كذا في «البخاريِّ»، وفي «مسلم»: (حتَّى نعس)[م٢٠٥٧]، قال القاضي: (وهو الصَّواب)[المشارق٢/١٢٩]، وكذا قال ابن قُرْقُول في (العين مع الشين)[مطالع٥/٤٨]، وقال في (النُّون مع العين): («أنَّه تعشَّى عند النَّبيِّ ﷺ، ثمَّ لبث حتَّى صُلِّيتِ العشاءُ، ثمَّ رجعَ، فلبث(١) حتَّى تعشَّى النَّبيُّ(٢) ﷺ، فجاء»، هكذا ذكره البخاريُّ في «باب السَّمر في العلم»، وذكره «مسلم»: «حتَّى نعس النَّبيُّ ﷺ»[م٢٠٥٧]، وهو الصَّواب؛ إذ قد ذكر تعشيَّه قبل هذا وقبل صلاة العشاء)[مطالع٤/١٨٦]، انتهى.

قوله: (فَقَالَتْ(٣) لَهُ امْرَأَتُهُ): تقدَّم أنَّها أمُّ رومان أعلاه.

قوله: (أَوَمَا عَشَّيْتِهِمْ؟): (أَوَما): بفتح الواو على الاستفهام، وقد تقدَّم متى تُفتَح ومتى تُسكَّن[ح٣]، و(عشَّيْتِهم) بكسر التَّاء بعد الياء الساكنة من غير ياء بعد التَّاء؛ فاعلمْه.

قوله: (قَدْ عُرِضُوا): هو بضمِّ العين المهملة، وكسر الرَّاء، قال ابن قُرْقُول: (بتخفيف الرَّاء المكسورة على ما لم يُسَمَّ فاعلُه، أي: أُطعِمُوا وأُهْدُوا، والعُراضة: الهديَّة، يقال: ما عرَّضهم(٤) أي: ما أَطعمَهم وأَهْدى إليهم)[مطالع٤/٤٠٩]، وفي نسخة الدِّمياطيِّ: [(عَرَضوا) بفتح العين والرَّاء، ثمَّ كُتِب تِجاهَها ما لفظُه: (أي: خادمُ أبي بكر وابنُه عبد الرَّحمن ومَن رُتِّب لخدمة الأضياف عَرَضُوا الطَّعام على الأضياف)](٥) انتهى، وقال بعضهم: (بضمِّ العين، وتشديد الرَّاء المكسورة، أي: أُطعِمُوا من العُرَاضة؛ وهي المِيرَة، قاله الجوهريُّ)، ثمَّ ذكر كلام «المطالع»، ثمَّ قال: (والقياس تثقيلها) انتهى(٦).

قوله: (فَقَالَ: يَا غُنْثَرُ): هو بالغين المعجمة المضمومة، ثمَّ نونٍ ساكنةٍ، ثمَّ ثاءٍ مُثلَّثةٍ مفتوحةٍ، ثمَّ راءٍ، قال ابن قُرْقُول: («غنثَر»؛ بفتح الثَّاء/ وضمِّها عن أبي الحسين وغيرِه، وذكر(٧) [١/١٠٤ب]
الخطَّابيُّ فيه عن النَّسفيِّ: فتح العين المهملة، وتاء منقوطة باثنتين من فوقها، وفسَّره بالذُّباب الأخضر

---

(١) (فلبث): سقط من (ج).

(٢) (النبي): سقط من (ب).

(٣) كذا في النُّسخ، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (قالت) بغير فاء.

(٤) في النسخ: (أعرضهم)، والمثبت من مصدره، وانظر «المحكم» (١/٣٩٩).

(٥) ما بين معقوفين سقط من (ب).

(٦) «التنقيح» (١/١٩١).

(٧) في النُّسخ: (وذكره)، ولعلَّ المثبت هو الصَّواب.

الأزرق[١]، والصَّحيحُ الأوَّلُ؛ ومعناه: يا لئيم يا دنيء؛ تحقيرًا له وتشبيهًا بالذباب، والغُنْثَر: ذباب، وقيل: مأخوذ من الغَثْر؛ وهو السقوط، وقيل: هو بمعنى: يا جاهل، [ومنه]: قولُ عثمان ﷺ: «هؤلاء رُعاعٌ غَثَرَةٌ»[٢]، والأغثر: الجاهل، ومنه: الغاثر، و«غُثْر» معدول عنه، ثمَّ زيدت فيه النُّون، قال الهرويُّ[٣]: وأحسبه الثقيل الوَخِم) انتهى، وفي «النِّهاية» اختصر، فقال: («يا غنثر»: هو الثَّقيل الوَخِم، وقيل: الجاهل، من الغَثارة: الجهل، والنُّون زائدة، ورُوِي بالعين المهملة، والتَّاء بنقطتين)، وقد ذكره في (المهملة) فقال: («عَنْتَر»، هكذا جاء في روايةٍ، وهو الذُّباب، شبَّهه به؛ [تصغيرًا له وتحقيرًا، وقيل: هو الذباب الكبير الأزرق، شبهه به][٤]؛ لشدَّة أذاه، ويُروَى[٥] بالغين المعجمة، والثاء المُثلَّثة) انتهى[٦].

قوله: (فَجَدَّعَ): هو بالجيم، والدَّال المهملة المُشدَّدة، أي: دعا عليه بقطع الأنف، أو الأذن، أو الشَّفَة، وهو بالأنف أخصُّ، وإذا أُطلِق؛ غلب عليه، وقيل: معناه: السَّبُّ، وفيه بُعْدٌ؛ لعطف السَّبِّ عليه[٧]، وقوله: (فجَدَّع): قال ابن قُرْقُول: (كذا للجُرجانيِّ وأبي ذرٍّ ورواةِ البخاريِّ ورواةِ مسلم، كلُّهم يشدُّ الدَّال، وعند المروزيِّ في بابٍ[٨]: «وجَزِع»؛ بالزَّاي، وهو وَهَمٌ، إنَّما[٩] دعا عليه بقطع الأطراف، ويكون «جَدَّع» بمعنى: سبَّ أيضًا، قاله النَّابغة: [من الطويل]

..... تَبْتَغِي مَنَ تُجَادِعُ[١٠]

أي: تُسابِب)[مطالع٢/١٠٠] انتهى.

قوله: (لَا أَطْعَمُهُ): هو بفتح الهمزة والعين؛أي: آكلُه.

---

(١) انظر «أعلام الحديث» (١/٤٥٤-٤٥٥)، «غريب الحديث» للخطابي (٢/٦).

(٢) انظر «غريب الحديث» لابن قتيبة (٢/٧٨)، «غريب الحديث» لابن الجوزيِّ (٢/١٤٦).

(٣) في النسخ تبعًا لمصدره: (الخطَّابيُّ)، ولعلَّه سبق نظر، والمثبت من «مشارق الأنوار» (٢/٣٣٩).

(٤) ما بين معقوفين مستدرك من مصدره.

(٥) في (ج): (وروي).

(٦) انظر: «الغريبين» (٤/١٣٩٠)، «مطالع الأنوار»: (٥/١٥٧).

(٧) انظر «التوضيح» (٦/٣٠١).

(٨) يعني: (باب قول الضيف لصاحبه: لا آكل حتَّى تأكل)، كما في «المشارق» (١/٣١٢).

(٩) في (ب): (وإنما).

(١٠) «ديوان النابغة الذبياني» (ص٨٠)، والبيت بتمامه:

أَقَارِعُ عَوْفٍ لَا أُحَاوِلُ غَيْرَهَا   وُجُوهُ قُرُودٍ تَبْتَغِي مَن تُجَادِعُ

قوله: (وَايْمُ اللهِ): تقدَّم الكلام عليها، وأنَّها بوصل الهمزة، ويقال: بقطعها؛ وهي حَلِفٌ؛ كقولهم: يمين الله[ح٣٤٤].

قوله: (إِلَّا رَبَا): أي: زاد.

قوله: (أَكْثَرُ): هو بالمثلَّثة، مَرْفوعٌ، فاعل (رَبَا).

قوله: (وَصَارَتْ أَكْثَرَ): هي في أصلنا بالمُثلَّثة، ويقال: بالمُوَحَّدة(١).

قوله: (يَا أُخْتَ بَنِيْ فِرَاسٍ): أي: يا مَن هي مِن بني فراس، وقد تقدَّم نسبُها قريبًا.

قوله: (لَا وقُرَّةِ عَيْنِي): تعني: النَّبيَّ ﷺ، قاله الدَّاوديُّ، يعني: أقسمت به، انتهى، وفي «الصِّحاح»: (وقد قرَّت عينُه تقِرُّ وتقُرُّ: سخُنَتْ، وأقرَّ اللهُ عينَه، أي: أعطاه، فلا تطمح إلى مَن هو فوقه، ويقال: حتَّى تبردَ ولا تسخن، فللسُّرور دمعةٌ باردةٌ، وللحزن دمعةٌ حارَّة)(٢).

و(لا): زائدة؛ فاعلمه(٣)، ويَحتمل أنَّها نافية، أي: لا شيء غيرُ ما أقول؛ وهو -وقرَّة عيني-: هي أكثر منها(٤).

قوله: (إِنَّمَا كَانَ ذَلِكِ): هو بكسر الكاف، خطابٌ(٥) لامرأته أمِّ رُومان.

قوله: (مِنَ الشَّيْطَانِ؛ يَعْنِي: يَمِينَهُ): وفي رواية: (بسم الله، الأولى من الشيطان)[ح٦١٤٠]؛ يعني: يمينه، فأخزاه الصِّدِّيق بالحِنث الذي هو خيرٌ.

قوله: (عَقْدٌ): هو العهد والميثاق واليمين.

قوله: (فَتَعَرَّفْنَا(٦) اثْنَيْ عَشَرَ رَجُلًا): أي: صرنا عرفاء متقدِّمين(٧) على غيرنا، وكذا قاله الدِّمياطيُّ بحروفه، قال في «المطالع» بعد أن ذكر هذا: (ورواه بعضهم: «فتفرَّقنا»[ح٣٥٨١]، وكذا لأكثرهم في «البخاريِّ» في «كتاب الصَّلاة»: «ففرَّقَنا(٨) اثني عشر رجلًا»، [و]للنَّسفيِّ: «فعُرِّفْنَا اثني عشر رجلًا»

---

(١) انظر «التنقيح» (١٩١/١).

(٢) «التوضيح» (٣٠٤/٦).

(٣) (و«لا»: زائدة؛ فاعلمه): سقط من (ج).

(٤) انظر «التنقيح» (١٩١/١).

(٥) في (ب): (وخطاب).

(٦) كذا في (أ) و(ج) وهامش (ق)، وهي رواية أبي ذرٍّ عن المستملي في الحديث (٣٥٨١)، وفي (ق): (فَفَرَّقْنَا) معًا، وفي «اليونينيَّة»: (فَفَرَّقَنَا).

(٧) في (ج): (مقدمين)، وكذا في «المطالع».

(٨) في (ب): (فتفرقنا).

وهذا أوجَهُ، وفي «مسلم»: «فَعرَّفَنا»[م٢٠٥٧]؛ بفتح الفاء، وعند ابن ماهان فيه تخليط...) إلى آخره[مطالع٤/٤٢٠]، وعلى الأصل الذي سمعت فيه على العراقيِّ عدَّةُ نسخٍ وهي: (فَفُرِّقْنا) و(فَرَّقَنا)، (اثني) و(اثنا)، و(فتَعَرَّفْنَا)(١) و(فَعُرِّفْنَا).

وأمَّا (اثنا) فقد ذكرتُ لك أنَّ في بعض النُّسخ: (اثني)، وكذا في «مسلم» بهما(٢)، وكلاهما صحيح، والأوَّل جارٍ(٣) على لغة مَن جعل المثنَّى بالألف في الأحوال الثَّلاثة، وهي لغةُ قبائلَ مِن العرب(٤)، هذا إذا كانت الرواية تقتضي أن يكون (اثني) منصوبًا، فإنْ كانت تقتضي الرَّفع؛ فلا كلامَ، والله أعلم(٥).

❁❁❁

(١) في (ب): (تفرقنا).

(٢) انظر «المنهاج شرح مسلم» (١٤/٢٤٧).

(٣) في (ج): (جاز).

(٤) تقدمت المسألة عند الحديث (٢٥٤).

(٥) زيد في (ب): (بالصواب).

بسم الله الرحمن الرحيم

١٠- بابُ بَدْءِ الأَذَانِ

وَقَوْلِه تَعَالَى: ﴿وَإِذَا نَادَيْتُمْ إِلَى الصَّلَوٰةِ اتَّخَذُوهَا هُزُوًا وَلَعِبًا ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَّا يَعْقِلُونَ﴾ [المائدة: ٥٨]

وَقَوْلِهِ: ﴿إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَوٰةِ مِن يَوْمِ الْجُمُعَةِ﴾ [الجمعة: ٩].

(بَابُ بَدْءِ الأَذَانِ)... إلى (بَاب مَنْ قَالَ: لِيُؤَذِّنْ فِي السَّفَرِ مُؤَذِّنٌ وَاحِدٌ)

(بَدْءِ): هو بفتح المُوَحَّدة، وإسكان الدَّال المهملة، مهموز[١] أي: ابتداء، وكذا هو في أصلنا بالقلم، وكذا في أصلنا الدِّمشقيِّ.

فائدة: كان بدءُ الأذان في السَّنة الأولى من الهجرة، وقيل: في الثانية، ذكره مُغْلْطاي في «سيرته الصُّغرى» [الإشارة ١٧٩]، [وكذا شيخنا العراقيُّ في «سيرته المنظومة»][٢]، وقال ابن عبَّاس: الأذان نزل مع الصَّلاة ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَوٰةِ مِن يَوْمِ الْجُمُعَةِ﴾ [الجمعة: ٩][٣]، مع أنَّه رُوِي: أنَّ الأذان كان ليلة الإسراء، كما ذكره أحمد بن فارس وغيرُه مُطوَّلًا[٤]، وقد ذكره السُّهيليُّ في «روضه» بسنده إلى البزَّار أبي بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق، فقال: (حدَّثنا مُحَمَّد -وهو ابن عثمان بن مخلد-: حدَّثنا أبي عن زياد بن المنذر، عن مُحَمَّد بن عليِّ بن الحسين، عن أبيه، عن جدِّه، عن عليٍّ...) فذكره[٥]، ومال السُّهيليُّ إلى صحَّته؛ لِما يعضده ويشاكله من أحاديث الإسراء، وينبغي لك أن تراجع «الرَّوض»[٦]، ثمَّ اعلم أنَّ الحديث الذي[٧] ساقه السُّهيليُّ من

---

(١) (مهموز): جاء في (ب) في غير موضعه.

(٢) ما بين معقوفين سقط من (ج)، قال العراقيُّ في «ألفية السيرة النبوية» (ص٧١): [من الرجز]

وَكَانَ أَمْرُ البَدْءِ بِالأَذَانِ ... رُؤْيَا ابْنِ زَيْدٍ أَوْ لِعَامٍ ثَانِ

ورجَّح الحافظ في «الفتح» (٩٣/٢) نزول الأذان في السنة الأولى.

(٣) أخرجه بسنده الذهبيُّ في «تذكرة الحفَّاظ» (٨٠٠/٣)، وقال: (إسناده ضعيف، ومتنه منكر).

(٤) نقله ابن الملقِّن في «التوضيح» (٣١٠/٦).

(٥) أخرجه البزَّار (٥٠٨)، وقال: (وهذا الحديث لا نعلمه يُروى بهذا اللفظ عن عليٍّ إلَّا بهذا الإسناد، وزياد بن المنذر فيه شيعيَّة)، والأصبهانيُّ في «الترغيب والترهيب» (٢٠٢/١)، وقال: (حديث غريب، لا أعرفه إلَّا من هذا الوجه).

(٦) انظر «الروض الأُنُف» (٢٨٥/٢-٢٨٦).

(٧) (الذي): سقط من (ب).

عند البزَّار في سنده زيادُ بن المنذر(١)، وهو كذَّاب، له ترجمة في «الميزان»[٢/٩٣]، فانظرها إنْ أردت، وقد خرَّج له التِّرمذيُّ(٢)، نعم؛ قد جاء في بعض طرق حديث إمامة جبريل بالنَّبيِّ ﷺ: (أنَّه أتى النَّبيَّ ﷺ بمكَّة حين زالت الشمس، وأمره أن يُؤذِن النَّاسَ بالصَّلاة حين فُرِضَت عليهم...) الحديث، أخرجه الدَّارقطنيُّ من حديث أنس رضي الله عنه[ح١٠١١]، قال المُحبُّ الطَّبريُّ في «أحكامه»: (ومعنى الأمر بالأذان ههنا: الإعلامُ، لا الأذان المعروف؛ لأنَّه إنَّما شُرِع بالمدينة، وكانت هذه الصَّلاة بمكَّة)[غاية الإحكام٢/٢٩]، انتهى(٣)، وقد ذكره كذلك مرَّةً أخرى في (باب الأذان)، انتهى(٤).

و(الأذان): الإعلامُ لغةً، وشرعًا: الإعلام بدخول وقت الصَّلاة المكتوبة.

فائدة ثانية: ممَّا يُسأَل عنها كثيرًا، فيقال: هل أذَّن ﷺ؟ وجوابه: روى التِّرمذيُّ في «جامعه» من طريق تدورُ على عمرَ ابن الرَّمَّاح، قاضي بلخ، يرفعه إلى أبي هريرة رضي الله عنه: أنَّ النَّبيَّ ﷺ أذَّن في سفره، وصلَّى بأصحابه وهم على رواحلهم، السَّماءُ مِن فوقهم والبِلَّةُ مِن أسفلهم[ت٤١١]، نزع بعض النَّاس بهذا الحديث إلى أنَّه عليه الصلاة والسلام أذَّن بنفسه، ورواه الدَّارقطنيُّ[ح١٤١٤] بإسناد التِّرمذيِّ ووافقه في إسنادٍ ومتنٍ(٥)، لكنَّه قال: (فقام المُؤذِّن فأذَّن)(٦)، ولم يقل: (أذَّن رسول الله ﷺ)، والمُفصَّل يقضي على المُجمَل، فالله(٧) المستعان، قاله السُّهيليُّ، وهو متعقَّبٌ، وذلك أنَّ التِّرمذيَّ والدَّارقطنيَّ لم يروياه من حديث أبي هريرة، بل من حديث يعلى بن مرَّة، والله أعلم.

وأمَّا عمر ابن الرَّمَّاح؛ فهو عمر بن ميمون ابن الرَّمَّاح، وقد وثَّقه ابنُ مَعِين وأبو داود(٨)، ولا أعلم

---

(١) كتب في هامش (أ) بخطٍّ مغايرٍ: (قال ابن حِبَّان: «رافضيٌّ يضع المثالب والمناقب»، لمحرِّره أبي الوفاء العرضيِّ)، انظر قول ابن حبَّان في «المجروحين» (١/٣٠٢).

(٢) انظر «تهذيب الكمال» (٩/٥١٧).

(٣) تعقَّبه الحافظ في «الفتح» (٢/٩٤) فقال: (فيه نظر؛ لتصريحه بكيفيته المشروعة فيه، والحقُّ أنَّه لا يصحُّ شيء من هذه الأحاديث).

(٤) انظر «غاية الإحكام» (٢/٨٣).

(٥) لكن وقع في سنده: (عمرو بن عثمان بن يعلى بن أميَّة عن أبيه عن جدِّه)، وليس بصحيح؛ لأنَّه جاء في سند «الترمذي»: (عمرو بن عثمان بن يعلى بن مرَّة عن أبيه عن جدِّه)، وجدُّ عمرو بن عثمان هو يعلى بن مرَّة لا يعلى بن أميَّة.

(٦) وكذا هو عند الإمام أحمد في «المسند» (١٧٥٧٣)، قال الحافظ في «الفتح» (٢/٩٥) بعد ذكره لفظ «المسند»: (فعرف أنَّ في رواية الترمذي اختصارًا، وأنَّ معنى قوله: «أذَّن»: أمر بلالًا فأذَّن، كما يقال: أعطى الخليفةُ العالمَ الفلانيَّ وإنَّما باشر العطاءَ غيرُه، ونُسب للخليفة؛ لكونه آمرًا به).

(٧) في (ب): (والله).

(٨) انظر «الروض الأُنُف» (٢/٢٨٧).

أحدًا جرحه(١)، وعقَّبَ التِّرمذيُّ الحديثَ بقوله: (غريب، تفرَّد به عمر ابن الرَّمَّاح البلخيُّ، لا يُعرَف إلَّا مِن حديثه)، انتهى، ولمَّا ذكره النَّوويُّ في «شرح المُهذَّب»، قال: (وقد ثبت...) فذكر الحديث(٢)، وقال في «الخلاصة»: (إنَّه حديث صحيح) انتهى(٣).

فائدة ثالثة: أصل مشروعيَّة الأذان والإقامة(٤): رؤيا عبد الله بن زيد بن ثعلبة بن عبد ربِّه، أبي مُحَمَّد، الخزرجيِّ الحارثيِّ، بدريٌّ رضي الله عنه/، وحديث رؤياه في «أبي داود»[ح٤٩٩]، و«التِّرمذيِّ»[ح١٨٩]، [١/١٠٥أ]
و«النَّسائيِّ»(٥)، و«المُستدرَك»[٣/٣٣٥] وغيره(٦)، فوافق ما رآه عليه الصلاة والسلام تلك اللَّيلة(٧)، كما تقدَّم، واقتضت الحكمة الإلهيَّة أن يكون الأذان على لسان غيره مِن المؤمنين؛ لما فيه من التنويه من الله بعبده، والرَّفعِ لذكره، والتَّفخيم لشأنه، قال تعالى: ﴿وَرَفَعۡنَا لَكَ ذِكۡرَكَ﴾ [الشرح: ٤]، [قال القرطبيُّ في «تفسيره»: (إنَّ عبد الله ابن زيد لمَّا تُوُفِّيَ عليه الصلاة والسلام قال: «اللَّهمَّ أَعْمِنِي حتَّى لا أرى ما بعد نبيِّك»، فعمي مِن ساعته)(٨)، وقد قدَّمته في العميان أوَّل التعليق في حديث ورقة](٩)[ح٣].

تنبيهٌ: وقد رآه أيضًا عمر بن الخطَّاب رضي الله عنه(١٠)، قال مُغُلْطاي: (وفي كتب الفقهاء: أنَّه رآه سبعةٌ من الصَّحابة)[الإشارة١/١٨١].

غريبةٌ: قال الصَّائن(١١) الجيليُّ في «شرح التَّنبيه» له: (إنَّه رآه أربعةَ(١٢) عشرَ من الصَّحابة)، انتهى.

---

(١) انظر «تاريخ ابن معين» رواية الدوريِّ (٤/٣٥٤)، «تاريخ بغداد» (١١/١٨٢)، «تهذيب الكمال» (٢١/٥١٠).

(٢) انظر «المجموع» (٣/٨٠)، لكنَّه لم يقل: (وقد ثبت)، بل قال: (رواه الترمذيُّ بإسناد جيِّد).

(٣) قال النووي في «خلاصة الأحكام» (١/٢٨٩): (رواه الترمذيُّ بإسناد جيد).

(٤) (والإقامة): سقط من (ج).

(٥) عزاه له ابنُ الملقِّن في «التوضيح» (٦/٣١١)، ولم أقف عليه في «سنن النسائي الصغرى» ولا «الكبرى».

(٦) أخرجه أيضًا أحمد (١٦٤٧٧)، وابن ماجه (٧٠٦)، وابن حبَّان في «صحيحه» (١٦٧٩).

(٧) يعني: ليلة الإسراء.

(٨) انظر «الجامع لأحكام القرآن» (٦/٤٤٨)، وهو في «المحرَّر الوجيز» لابن عطية (٤/١٢٥، ١٢٦) في تفسير الآيتين (٦٩و٧٠) من سورة النساء.

(٩) زيد في (ب): (انتهى)، وما بين معقوفين سقط من (ج).

(١٠) أخرجه أحمد (١٦٤٧٨)، وأبو داود (٤٩٩)، وابن ماجه (٧٠٦).

(١١) في (ب): (الصاني)، وكذا في الموضع اللَّاحق، وهو تصحيفٌ، وكتابه: «الموُضِّح في شرح التنبيه» مخطوط من جزءان في الظاهرة (٦٢/أ).

(١٢) في (ب): (أحد)، والمثبت موافق لما في مخطوطة «الموضح».

تنبيهٌ: هذا الشَّرح الذي للصَّائن شرحٌ مفيدٌ معروفٌ إلَّا أنَّه لا يجوز الاعتماد على ما فيه مِن النُّقول، كما قاله أبو عمرو بن الصَّلاح والنَّوويُّ وابن دقيق العيد الشَّيخ تقيُّ الدين، وسببه -على ما حكاه بعض شيوخِ شيوخنا-: أنَّ بعضَ مَن عاصره حسده عليه، فدسَّ فيه نقولًا غيرَ صحيحة، فأفسد الكتاب(١)، وهذا هو الظَّاهر، وإلَّا؛ فكيف يُظَنُّ الإقدام على مثل ذلك مِن أحدٍ مِن أهل العلم -خصوصًا في تصنيفٍ له- عالمًا بأنَّ ذلك لا بدَّ أن يظهر على طول الزَّمان، والله أعلم(٢).

وفي «وسيط الغزاليِّ»: (أنَّه رآه بضعةَ عشرَ مِن الصَّحابة؛ كلُّهم(٣) رأى مثل ذلك)(٤)، قال شيخنا الشَّارح في «تخريج أحاديث الوسيط»: (قوله: ثمَّ رآه بضعةَ عشرَ مِن الصَّحابة... إلى آخره؛ أنكره عليه ابن الصَّلاح، فقال: «لم أجد هذا بعد إمعان البحث»(٥)، وتبعه النَّوويُّ في «تنقيحه» فقال: «هذا ليس بثابتٍ ولا معروفٍ، وإنَّما الثَّابتُ خروجُ عمر يجرُّ رداءَه»(٦))، قال شيخنا في المكان المشار إليه: (وفي «الطَّبرانيِّ الأوسط[ح٢٠٤١]»: أنَّ أبا بكر الصِّدِّيق رآه أيضًا) انتهى.

٦٠٣ - حَدَّثَنَا عِمْرَانُ بْنُ مَيْسَرَةَ: **حَدَّثَنَا عَبْدُ الوَارِثِ: حَدَّثَنَا خَالِدٌ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ**، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: ذَكَرُوا النَّارَ **وَالنَّاقُوسَ**، فَذَكَرُوا اليَهُودَ وَالنَّصَارَى، **فَأُمِرَ بِلَالٌ** أَنْ يَشْفَعَ الأَذَانَ وَأَنْ يُوتِرَ الإِقَامَةَ.

قوله: (**حَدَّثَنَا**(٧) **عَبْدُ الوَارِثِ**): هذا هو ابن سعيد بن ذكوان التَّميميُّ(٨) مولاهم، التَّنُّوريُّ البصريُّ، أبو عبيدة الحافظُ، تقدَّمَتْ ترجمتُه مُختَصرةً[ح١٣].

قوله: (**حَدَّثَنَا خَالِدٌ**): هذا هو الحذَّاء، وكذا وقع في نسخة هي في هامش أصلنا، وهو خالد بن مِهْرَان، الحافظ الكبير الحَذَّاء، تقدَّم بعضُ ترجمتِه[ح٧٥].

قوله: (**عَنْ أَبِي قِلَابَةَ**): تقدَّم أنَّه بكسر القاف، وتخفيف اللَّام، وبعد الألف مُوَحَّدةٌ، ثمَّ تاءُ

---

(١) (الكتاب): سقط من (ب).

(٢) «تذكرة الأخبار بما في الوسيط من الأخبار» مخطوطة أحمد الثالث (٤٩/ب)، انظر «المهمَّات» (١/١٢٧-١٢٨)، «لسان الميزان» (٥/٢١٢).

(٣) (كلهم): سقط من (ب).

(٤) انظر «الوسيط» (٢/٤٢).

(٥) «شرح مشكل الوسيط» بهامش «الوسيط» (٢/٤٣).

(٦) «التنقيح شرح الوسيط» بهامش «الوسيط» (٢/٤٢).

(٧) (حدثنا): سقط من (ج).

(٨) في النسخ: (التيمي)، وهو تحريف، وقد تسرب إلى البرهان من نسخته من الكاشف (٩٠أ).

التأنيث، وأنَّ اسمَه عبدُ الله بن زَيدٍ الجَرْمِيُّ، وتقدَّم بعضُ الكلامِ عليه[ح٢١٣].

قوله: (وَالنَّاقُوسَ): هو خشبةٌ طويلةٌ تُضرَب بخشبة هي أصغرُ منها، والنصارى يُعلِمون بها أوقاتَ صلواتهم(١).

قوله: (فَأُمِرَ بِلَالٌ): (أُمِر): مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعلُه، وفي «النَّسائيِّ»: (قال: إنَّ النَّبيَّ ﷺ أَمَرَ بلالًا)[كن٢١٥٩٢].

٦٠٤ - حَدَّثَنَا مَحْمُودُ بْنُ غَيْلَانَ: **حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ** قَالَ: أَخْبَرَنِي نَافِعٌ: أَنَّ ابْنَ عُمَرَ كَانَ يَقُولُ: كَانَ المُسْلِمُونَ حِينَ قَدِمُوا المَدِينَةَ يَجْتَمِعُونَ **فَيَتَحَيَّنُونَ الصَّلَاةَ، لَيْسَ يُنَادَى لَهَا،** فَتَكَلَّمُوا يَوْمًا فِي ذَلِكَ، فَقَالَ **بَعْضُهُمْ**: اتَّخِذُوا نَاقُوسًا **مِثْلَ نَاقُوسِ** النَّصَارَى، **وَقَالَ بَعْضُهُمْ**: بَلْ بُوقًا مِثْلَ قَرْنِ اليَهُودِ، فَقَالَ عُمَرُ: **أَوَلَا تَبْعَثُونَ** رَجُلًا مِنْكُمْ يُنَادِي بِالصَّلَاةِ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «يَا بِلَالُ، قُمْ فَنَادِ بِالصَّلَاةِ».

قوله: (**حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ**): هذا هو ابن همَّام، الحافظ الكبير المشهور، أحد الأعلام، وليس في «البخاريِّ» و«مسلم» راوٍ اسمه عبد الرَّزَّاق سواه، ولا في الكتب البقيَّة إلَّا في «أبي داود»، ففيه شخصٌ اسمُه عبد الرَّزَّاق بن عُمَرَ الدِّمشقيُّ(٢)، وليس في الكتب سواهما، والله أعلم.

قوله: (**أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ**): تقدَّم مرارًا أنَّه عبدُ الملك بن عبد العزيز بن جُرَيج، العالمُ المشهورُ، وتقدَّم بعضُ ترجمتِه[ح٢٩٦].

قوله: (**فَيَتَحَيَّنُونَ الصَّلَاةَ**): هو مِن طلب الحين وتحرِّيه، وهو الوقت؛ السَّاعة فما فوقها، قاله ابن عرفة(٣)، والصحيح: أنَّه اسمٌ لِما يقع فيه من الحركات؛ كالوقت، لا يُعرَف قدرُه في نفسه، لكنْ بما يقع فيه.

قوله: (**لَيْسَ**(٤) **يُنَادَى لَهَا**): (يُنادَى): مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعله.

قوله: (**بَعْضُهُمْ**): وكذا قوله: (**وَقَالَ بَعْضُهُمْ**): هذان البعضان لا أعرفهما.

قوله: (**مِثْلَ نَاقُوسِ**): تقدَّم أعلاه ما (النَّاقوسُ)[ح٦٠٣].

---

(١) انظر «المصباح المنير» مادَّة (نقس).

(٢) انظر «تهذيب الكمال» (١٨/٤٧).

(٣) في (ب): (قُرْقُول)، والكلام بتمامه لابن قُرْقُول في «مطالع الأنوار» (٢/٣٧١).

(٤) في (ج): (فليس)، والمثبت موافق لما في «اليونينيَّة».

قوله(١): (أَوَلَا تَبْعَثُونَ؟): هو بتحريك الواو، على الاستفهام، وقد قدَّمتُ متى تُفتَح (أو)، ومتى تُسكَّن، فيما مضى[ح٣].

٢ - بابُ الأَذَانِ مَثْنَى مَثْنَى

٦٠٥ - حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ سِمَاكِ بْنِ عَطِيَّةَ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: أُمِرَ بِلَالٌ أَنْ يَشْفَعَ الأَذَانَ وَأَنْ يُوتِرَ الإِقَامَةَ إِلَّا الإِقَامَةَ.

قوله: (عَنْ أَيُّوبَ): هو ابن أبي تميمة، تقدَّم، وهو العالمُ المشهورُ.

قوله: (عَنْ أَبِي قِلَابَةَ): تقدَّم أعلاه ضبطُه، ومَن هو، وقبل ذلك أيضًا مرارًا.

قوله: (أُمِرَ بِلَالٌ): تقدَّم أنَّه مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعله، وتقدَّم أعلاه أنَّ في «النَّسائيِّ»: (أنَّ النَّبيَّ صلى الله عليه وسلم أَمَرَ بلالًا)[كن١٥٩٢].

٦٠٦ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ هُوَ ابْنُ سَلَامٍ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الوَهَّابِ الثَّقَفِيُّ: حَدَّثَنَا خَالِدٌ الحَذَّاءُ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: لَمَّا كَثُرَ النَّاسُ -قَالَ- ذَكَرُوا أَنْ يَعْلَمُوا وَقْتَ الصَّلَاةِ بِشَيْءٍ يَعْرِفُونَهُ، فَذَكَرُوا أَنْ يُورُوا نَارًا أَوْ يَضْرِبُوا نَاقُوسًا، فَأُمِرَ بِلَالٌ أَنْ يَشْفَعَ الأَذَانَ وَأَنْ يُوتِرَ الإِقَامَةَ.

قوله: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ -هُوَ ابْنُ سَلَامٍ-: حَدَّثَنَا عَبْدُ الوَهَّابِ الثَّقَفِيُّ): كذا في أصلنا، وعلى التَّوضيح علامةُ نسخةٍ براويها، وقد قدَّمتُ مِن عند الجيَّانيِّ[التقييد١٠٢٠/٣] أماكنَ فيها (مُحَمَّدٌ عن عبد الوهَّاب)، وأنَّ ابنَ السَّكن نسبه في بعضها (ابن سلام)، وأنَّ البخاريَّ صرَّح باسمه في (الأضاحي)[ح٥٥٥٠] وفي غير موضع، فقال: (حدَّثنا مُحَمَّد بن سلام: حدَّثنا عبدالوهَّاب)، وتقدَّم أنَّ أبا نَصرٍ قال: (إنَّ البخاريَّ يروي في «الجامع» عن مُحَمَّد بن سلَام، وبندارٍ مُحَمَّدِ بن بشَّار، وأبي موسى مُحَمَّدِ بن المثنَّى، ومُحَمَّدِ بن عبد الله ابن حَوشب الطَّائفيِّ، عن عبدالوهَّاب الثقفيِّ)(٢)، انتهى[ح٣٢٤]، وفي «أطراف المِزِّيِّ»[تحفة٢٥١/١] قال: (مُحَمَّد: هو ابن سلَام)، فما أدري هل هو كذلك وقع له، أو هو وضَّحه من عند نفسه؟ وقال شيخُنا الشَّارحُ: (و«مُحَمَّد» هذا: هو ابن سَلَام، كما ذكره أبو نُعَيم)، ثمَّ ذكر كلامَ الجيَّانيِّ الذي ذكرتُه[التوضيح٣٢٠/٦].

قوله: (حَدَّثَنَا عَبْدُ الوَهَّابِ الثَّقَفِيُّ): هو عبد الوهَّاب بن عبد المجيد بن الصَّلْت بن عُبيد الله ابن الحَكَم بن أبي العاصي الثَّقفيُّ، أبو مُحَمَّدٍ الحافظ، أحد أشراف البصرة، عن أيُّوبَ، ويونَسَ، وحُمَيدٍ، وعنه: أحمدُ، وإسحاقُ، وابنُ عرفة، وثَّقه ابنُ مَعِين، وقال: (اختلط بأَخَرة)، وُلِدَ سنة ثمانٍ ومئة، ومات

---

(١) (قوله): سقط من (ج).

(٢) انظر «الهداية والإرشاد» (٤٩٥/٢) و(٦٥٨/٢).

سنة أربعٍ وتسعين ومئة، أخرج له الأئمَّة السِّتَّة، وله ترجمةٌ في «الميزان»(١)، وقد ذكرتُه فيمَن اختلط في مُؤلَّف مُفرَد(٢)، وقد تقدَّم بعضُ ترجمتِه[ح٤٥٦].

قوله: (حَدَّثَنَا خَالِدٌ الحَذَّاءُ): تقدَّم أعلاه أنَّه خالد بن مِهْرَان، وتقدَّم بعيدًا لِمَ قيل له: الحذَّاء، فانظره[ح٧٥].

قوله: (عَنْ أَبِي قِلَابَةَ): تقدَّم أعلاه أنَّه عبدُ الله بن زيد الجَرْمِيُّ، وتقدَّم بعضُ الكلامِ عليه قبل ذلك[ح٢١٣].

قوله: (أَنْ يَعْلَمُوا): هو بفتح الياء في أصلنا، ثلاثيٌّ، وفي نسخةٍ هي خارج أصلنا وعليها علامة رواتها: (يُعلِموا)، بضمِّ أوَّله، رُباعيٌّ(٣)، وهذا يسيرٌ.

قوله(٤): (أَنْ يُورُوا نَارًا): أي: يُوقِدوا نارًا، (أَوريتُ): أَوقدتُ.

٣- بابُ الإِقَامَةُ وَاحِدَةٌ إِلَّا قَوْلَهُ: «قَدْ قَامَتِ الصَّلَاةُ»

٦٠٧- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللهِ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: حَدَّثَنَا خَالِدٌ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: أُمِرَ بِلَالٌ أَنْ يَشْفَعَ الأَذَانَ، وَأَنْ يُوتِرَ الإِقَامَةَ، قَالَ إِسْمَاعِيلُ: فَذَكَرْتُ لأَيُّوبَ فَقَالَ: إِلَّا الإِقَامَةَ.

قوله: (بَابٌ: الإِقَامَةُ وَاحِدَةٌ إِلَّا قَوْلَهُ: قَدْ قَامَتِ الصَّلاة): جعل البخاريُّ فيه هذا اللَّفظَ من قول أيُّوب: (قَالَ إِسْمَاعِيلُ: فَذَكَرْتُ لأَيُّوبَ فَقَالَ: إِلَّا الإِقَامَةَ)، وترك الاستدلال بالحديث الذي قبلَ قبلِ هذا: (إلَّا الإقامة)[ح٦٠٥]، قال شيخنا الشَّارح: (وفي «صحيح ابن منده»: هذه اللَّفظةُ من قول أيُّوب، هكذا رواه ابن المدينيِّ عن ابن عُلَيَّة، فأدرجها سليمانُ عن حمَّاد، ورواه غيرُ واحد عن حمَّاد، فلم يذكروا هذه اللَّفظة)، انتهى(٥).

قوله: (حَدَّثَنَا خَالِدٌ): تقدَّم أعلاه أنَّه الحذَّاءُ(٦).

---

(١) «تاريخ ابن معين» رواية الدَّارميِّ (ص٥٤)، «تاريخ ابن معين» رواية الدُّوريِّ (٤/١٠٦)، «ميزان الاعتدال» (٢/٦٨٠)، وصحَّح عليه الذهبيُّ، وانظر «تهذيب الكمال» (١٨/٥٠٣).

(٢) وهو «الاغتباط بمَن رُمِيَ بالاختلاط»، وهو كتابٌ مطبوع.

(٣) وهي رواية أبوي ذرٍّ والوقت، والأَصيليِّ، وابن عساكر، و(عط).

(٤) (قوله): سقط من (ب).

(٥) انظر «التوضيح» (٦/٣١٥).

(٦) هذه الفقرة سقطت من (ج).

قوله: (عَنْ أَبِي قِلَابَةَ): تقدَّم أعلاه ضبطُه، ومَن هو، وتقدَّم قبلَ ذلك بعضُ ترجمتِه[ح٢١٣].

قوله: (قَالَ[(١)] إِسْمَاعِيلُ): هو إسماعيل[(٢)] بن إبراهيم المذكور في السَّند، وهو إسماعيلُ بنُ إبراهيمَ ابنُ عُلَيَّةَ الإمامُ، أبو بشر، مشهورُ التَّرجمة.

٤ - بابُ فَضْلِ التَّأْذِينِ

٦٠٨ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ؛ أَدْبَرَ الشَّيْطَانُ وَلَهُ ضُرَاطٌ حَتَّى لَا يَسْمَعَ التَّأْذِينَ، فَإِذَا قُضِيَ النِّدَاءُ؛ أَقْبَلَ، حَتَّى إِذَا ثُوِّبَ بِالصَّلَاةِ؛ أَدْبَرَ، حَتَّى إِذَا قُضِيَ التَّثْوِيبُ؛ أَقْبَلَ حَتَّى يَخْطِرَ بَيْنَ الْمَرْءِ وَنَفْسِهِ، يَقُولُ اذْكُرْ كَذَا، اذْكُرْ كَذَا؛ لِمَا لَمْ يَكُنْ يَذْكُرُ، حَتَّى يَظَلَّ الرَّجُلُ لَا يَدْرِي كَمْ صَلَّى».

[١٠٥/١ب] قوله: (عَنْ أَبِي الزِّنَادِ): تقدَّم مرارًا أنَّه بالنُّون، وأنَّ اسمَه عبدُ الله بن ذكوان، مشهورٌ/.

قوله: (عَنِ الأَعْرَجِ): تقدَّم مرارًا أنَّه عبد الرَّحمن بن هُرْمُز، وتقدَّم بعضُ ترجمتِه[ح١١٨].

قوله: (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ): تقدَّم مرارًا أنَّه عبدُ الرَّحمن بن صخرٍ، على الأصحِّ من نحو ثلاثين قولًا.

قوله: (حَتَّى إِذَا ثُوِّبَ بِالصَّلَاةِ): (ثُوِّب): مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعله، والتَّثويب[(٣)]: يقع على النِّداء للصَّلاة أوَّلًا، وعلى الإقامة، والمراد هنا: الإقامةُ؛ لأنَّ أصله الدُّعاءُ إلى الشيء، ثَوَّب به، أي: دعاه، والأذان والإقامة دعاءان، وقيل: سُمِّيت الإقامة تثويبًا؛ لأنَّه عودٌ للدُّعاء والنِّداء، مِن ثاب إلى كذا، إذا عاد إليه، ومنه: الثَّواب، ما يعود على العامل مِن جزاء عمله، ومنه: التثويب لصلاة الصُّبح، يقول المُؤذِّن: (الصَّلاة خيرٌ من النَّوم)؛ لتكريره فيها، ولأنَّه دعاءٌ ثانٍ إليها بعد (حيَّ على الصَّلاة)، والله أعلم[(٤)].

قوله: (حَتَّى يَخْطِرَ): قال ابن قُرْقُول: (بكسر الطَّاء ضبطناه عن المُتقِنين، وقد سمعناه من أكثر الرُّواة بضمِّ الطَّاء، والكسرُ هو الوجه؛ يعني: أنَّه يوسوس، ومنه: رُمحٌ خَطَّارٌ، أي: ذو اضطراب، والفحل يخطر بذنبه، إذا حرَّكه فضرب به فخذيه، وأمَّا بضمِّ الطَّاء، فمِن السُّلوك والمرور، أي: يدنو منه فيمرُّ بين نفسه وبينه، فيذهله عمَّا هو فيه، وبهذا فسَّره الشَّارحون لـ«الموطَّأ»[٦٧/١] وغيرِه، وفسَّر

---

(١) في (ج): (وقال).

(٢) (هو إسماعيل): سقط من (ب).

(٣) في (ب): (التثويب).

(٤) انظر «مطالع الأنوار» (٧٣/٢).

الخليل بالأوَّل العين»[٤/٢١٤](١)) انتهى.

فإنْ قلت: كيف يهرب مِن الأذان ويدنو في(٢) الصَّلاة وفيها القرآن والمناجاة؟ **قيل**: بأنَّ إبعاده عن الأذان؛ لغيظه من ظهور الدين وغلبة الحقِّ، وعلى الأذان هيبةٌ يشتدُّ انزعاجه لها، ولا يكاد يقع في الأذان رياءٌ ولا غفلةٌ عند النُّطق به؛ لأنَّه(٣) لا تحضر النَّفس، فأمَّا الصَّلاة، فإنَّ النَّفسَ تحضُر فيها، فيفتح لها الشَّيطان أبوابَ الوسوسة، قاله شيخنا الشَّارح رحمه الله(٤).

قوله: (**حَتَّى يَظَلَّ الرَّجُلُ**): هو بفتح الظَّاء المعجمة، قال ابن قُرْقُول: (يقال: ظلِلت -بكسر اللَّام- أفعلُ كذا أظلُّ، إذا فعلته نهارًا، وظَلْت، ولا يقال إلَّا في النَّهار، كما لا يقال: «بات» إلَّا في اللَّيل، وأمَّا طفق، فيقال فيهما جميعًا، وقد يكون «ظلَّ» بمعنى: دام) انتهى[مطالع٧/٣٠٧]، وحكى ابن قُرْقُول في (الهمزة مع النُّون): أنَّه رُوِي «يَضِل(٥)»، بكسر الضَّاد، من الضَّلال، أي: ينسى ويسهو ويتحيَّر[مطالع١/٣٠٥]، وقال الشيخ تقيُّ الدين القشيريُّ ابنُ دقيق العيد: (ولو رُوِي بضمِّ الياء، لكان صحيحًا، يريد: حتَّى يُضِلَّ(٦) الشَّيطانُ الرجلَ عن دراية كم صلَّى) انتهى(٧).

٥ - باب رَفْعِ الصَّوْتِ بِالنِّدَاءِ

وَقَالَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ العَزِيزِ: **أَذِّنْ أَذَانًا سَمْحًا**، وَإِلَّا، فَاعْتَزِلْنَا.

قوله: (**أَذَانًا سَمْحًا**): هو بفتح السِّين، وإسكان الميم، وبالحاء المهملة، وسبب كلام عمر رحمة الله عليه أنَّ مُؤذِّنًا طرَّب في أذانه، فقال له عمر ذلك(٨)، وفي «الدَّارقطنيِّ»[ح١٨٥٨](٩) بإسنادٍ فيه لينٌ من حديث ابن عبَّاس رضي الله عنهما: أنَّه عليه الصلاة والسلام كان له مؤذِّنٌ مُطرِّبٌ، فقال عليه الصلاة والسلام: «الأذان سهلٌ سمْحٌ، فإنْ كان

---

(١) انظر «مطالع الأنوار» (٢/٤٣٢).

(٢) في (ب): (من).

(٣) (لأنه): سقط من (ب).

(٤) انظر «التوضيح» (٦/٣٢٥)، وانظر «كشف المشكل» (٣/٣٧٢)، وفي «العقد الغالي» (ق٢٦): (قوله: «أدْبَرَ الشَّيطان وله ضراط»: الحكمة في ضراط الشيطان: حتَّى لا يشهد له يوم القيامة).

(٥) في النُّسخ: (نضل)، والمثبت موافق لما في مصدره، وهي رواية الأَصيليِّ.

(٦) في النُّسخ: (يُظل)، ولعلَّ المثبت هو الصَّواب.

(٧) انظر «التوضيح» (٦/٣٢٦)، وابن دقيق العيد أخذه من الوَقَّشِيِّ في التعليق على الموطأ (١/١١٦).

(٨) أخرجه ابن أبي شيبة في «مصنَّفه» (٢٣٩٠).

(٩) زيد في (ب): (سهلًا سمحًا).

أذانك سهلًا سمْحًا وإلَّا؛ فلا تُؤذِّن»، وإنَّما ذكرت أنَا ذلك؛ لتعرفَ ما معنى (سمحًا)، والله أعلم، والتَّطريب: مدُّ الصَّوت[(١)].

٦٠٩ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ابْنِ أَبِي صَعْصَعَةَ الأَنْصَارِيِّ، ثُمَّ المَازِنِيِّ، عَنْ أَبِيهِ: أَنَّهُ أَخْبَرَهُ: **أَنَّ أَبَا سَعِيدٍ الخُدْرِيَّ** قَالَ لَهُ: «إِنِّي أَرَاكَ تُحِبُّ الغَنَمَ وَالبَادِيَةَ، فَإِذَا كُنْتَ فِي غَنَمِكَ أَوْ بَادِيَتِكَ فَأَذَّنْتَ بِالصَّلَاةِ؛ فَارْفَعْ صَوْتَكَ بِالنِّدَاءِ، فَإِنَّهُ لَا يَسْمَعُ **مَدَى صَوْتِ المُؤَذِّنِ** إِنْسٌ وَلَا جِنٌّ وَلَا شَيْءٌ إِلَّا شَهِدَ لَهُ يَوْمَ القِيَامَةِ». قَالَ أَبُو سَعِيدٍ: سَمِعْتُهُ مِنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ.

قوله: (**أَنَّ أَبَا سَعِيدٍ الخُدْرِيَّ**): تقدَّم مرارًا أنَّه سَعْدُ بن مالك بن سنان الخُدْرِيُّ، وأنَّه بالدال المهملة، وهذا ظاهرٌ.

قوله: (**مَدَى صَوْتِ المُؤَذِّنِ**): هو غايتُه ومنتهاه، ووقع للقابسيِّ وأبي ذرٍّ في (كتاب التَّوحيد): (نِداءَ صوتِ المُؤذِّن)[ح٧٥٤٨]، والأوَّل أعرفُ[(٢)].

٦ - بابُ مَا يُحْقَنُ بِالأَذَانِ مِنَ الدِّمَاءِ

٦١٠ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ، **عَنْ حُمَيْدٍ**، عَنْ أَنَسٍ: عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ كَانَ إِذَا غَزَا بِنَا قَوْمًا؛ لَمْ يَكُنْ **يَغْزُو بِنَا** حَتَّى يُصْبِحَ وَيَنْظُرَ، فَإِنْ سَمِعَ أَذَانًا، كَفَّ عَنْهُمْ، وَإِنْ لَمْ يَسْمَعْ أَذَانًا، **أَغَارَ عَلَيْهِمْ**، قَالَ: فَخَرَجْنَا إِلَى خَيْبَرَ فَانْتَهَيْنَا إِلَيْهِمْ لَيْلًا، فَلَمَّا أَصْبَحَ وَلَمْ يَسْمَعْ أَذَانًا، رَكِبَ وَرَكِبْتُ خَلْفَ أَبِي طَلْحَةَ، وَإِنَّ قَدَمِي لَتَمَسُّ قَدَمَ النَّبِيِّ ﷺ. قَالَ: فَخَرَجُوا إِلَيْنَا **بِمَكَاتِلِهِمْ وَمَسَاحِيهِمْ**، فَلَمَّا رَأَوُا النَّبِيَّ ﷺ؛ قَالُوا: مُحَمَّدٌ وَاللهِ، مُحَمَّدٌ **وَالخَمِيسُ**، قَالَ: فَلَمَّا رَآهُمْ رَسُولُ اللهِ ﷺ؛ قَالَ: «**اللهُ أَكْبَرُ، اللهُ أَكْبَرُ، خَرِبَتْ خَيْبَرُ، إِنَّا إِذَا نَزَلْنَا بِسَاحَةِ قَوْمٍ**، فَسَاءَ صَبَاحُ المُنْذَرِينَ».

قوله: (**عَنْ حُمَيْدٍ**): هو حميد الطَّويل، ابن تير أو تيرويه، تقدَّم بعضُ ترجمتِه[ح٤٩].

تنبيهٌ: لهم حميدٌ آخرُ يروي عن أنسٍ، وهو حُمَيد بن هلال بن هُبيرة العَدَويُّ، أبو نصرٍ البصريُّ، روى له عنه، عن أنسٍ، البخاريُّ حديثَين: خطب النَّبيُّ ﷺ فقال: «أخذ الرَّاية زيدٌ، فأُصيب»، أخرج[(٣)] له

---

(١) (والتطريب مد الصوت): سقط من (ج).

(٢) انظر «مطالع الأنوار» (٤/٢٤).

(٣) في (أ): (أخرجه).

البخاريُّ -هذا الحديث(١)- في (الجنائز)[ح١٢٤٦]، وفي (الجهاد)[ح٢٧٩٨ و٣٠٦٣]، وفي (علامات النُّبوَّة)[ح٣٦٣٠]، وفي (فضل خالد)[ح٣٧٥٧]، وفي (المغازي)[ح٤٢٦٢]، وأخرجه النَّسائيُّ في (الجنائز)[س٤/٢٦]، وأخرج له البخاريُّ أيضًا عن أنسٍ حديثًا آخَرَ: «كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى غُبَارٍ سَاطِعٍ فِي سِكَّةِ بَنِي غَنْمٍ» في (بَدْء الخلق) في موضِعَين[ح٣٢١٤]، وفي (المغازي)[ح٤١١٨]، والله أعلم.

قوله: (يَغْزُو بِنَا): وفي نسخة: (يُغيرُ بنا)(٢)، قال ابن قُرْقُول: (وفي حديث التِّنِّيسيِّ: «وكان إذا أتى قومًا بليل، لم يغزُ بهم حتَّى يصبح»[ح٤١٩٧]، كذا بالزاي من «الغزو»، ولغيره مِن رواة «المُوطَّأ»[٢/٤٦٨]: «لم يُغِرْ بهم»، من الإغارة، وهو الوَجْه)[مطالع٥/١٤٥]، انتهى، وهذا غير لفظ البخاريِّ، ولكنِّي ذكرته شاهدًا للروايتين.

قوله: (أَغَارَ عَلَيْهِمْ): هو رُباعيٌّ، ويقال من حيث اللُّغةُ: غار، ثلاثيٌّ.

قوله: (بِمَكَاتِلِهِمْ): (المَكَاتِل)، بفتح الميم، وكسر التَّاء المُثنَّاة فوق: جمع (مِكْتَل)؛ بكسر الميم وفتحها أيضًا، وهو الزِّنْبِيل، وقيل: القُفَّة، وقال ابن وهب: (هو وعاءٌ يَسَعُ خمسةَ عشرَ صاعًا إلى عشرين)(٣)، وقد قاله سعيدٌ في (العَرَق)(٤).

قوله: (وَمَسَاحِيهِمْ): (المساحي): جمع (مِسْحاة)، قال ابن الأثير: (وهي المِجْرَفة من الحَديد(٥)، والميم زائدة، من السَّحْوِ؛ الكشف والإزالة).

قوله: (وَالخَمِيسُ): هو الجيش؛ لأنَّه ينقسم على خمسة أقسام؛ مقدِّمة، وساقة، ومَيمَنة، ومَيْسَرة، وقلب، وقيل: لأنَّ غنيمته تُخمَّس، والأوَّل أَوْلى؛ لأنَّ اسمه أقدمُ من شرع التخميس(٦)، وقد سيق في باب (ما يُذكَر في الفخذ)[ح٣٧١].

[قوله: (اللهُ أَكْبَرُ، اللهُ أَكْبَرُ): اعلم أنَّ (أكبر) في الأذان والصَّلاة ساكنة الرَّاء، لا تُضَمُّ للوقف، فإذا وُصِلَ بكلام ضُمَّ، قاله ابن الأثير في «نهايته»(٧)، وقال النَّوويُّ في «شرح المُهذَّب»: (قال البَنْدَنيجيُّ

---

(١) (هذا الحديث): سقط من (ج).

(٢) وهي رواية الأَصيليِّ وأبي الوقت، كما في هامش «اليونينيَّة».

(٣) انظر «سنن أبي داود» (٢٢١٧)، «المنتقى» لابن الجارود (٧٤٥).

(٤) يعني: سعيد بن المسيب، كما في «الموطَّأ» (١/٢٩٦)، والكلام بتمامه في «مطالع الأنوار» (٣/٣٣٥)، وانظر «النهاية» (٤/١٥٠) مادَّة (كتل).

(٥) في النُّسَخ مضبوطًا: (الجريد)، والمثبت من مصدره، وهو الصواب.

(٦) انظر «مطالع الأنوار» (٢/٤٥٣).

(٧) انظر «النهاية في غريب الحديث والأثر» (٤/١٤٠) مادَّة (كبر).

وصاحب «البيان»: يُستحبُّ أن يقف المُؤذِّن على أواخر الكلمات في الأذان؛ لأنَّه[١] رُوِيَ موقوفًا، قال الهرويُّ: عوامُّ النَّاس تقول: الله أكبرُ، فتضمُّ الرَّاء، وكان أبو العبَّاس المبرِّدُ يقول: الله أكبرَ الله أكبرْ؛ الأولى مفتوحة، والثانية ساكنة، قال: لأنَّ الأذان سُمِع موقوفًا؛ كقوله: «حيَّ على الصَّلاةْ، حيَّ على الفلاحْ»، وكان الأصل أن يقول: «الله أكبرْ»؛ بإسكان الرَّاء، فحُرِّكت فتحةُ الألف من اسم «الله» في اللَّفظة الثانية؛ لسكون الرَّاء قبلها، ففُتِحَت؛ كقوله تعالى: ﴿الٓمٓ ۞ اللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ﴾ [آل عمران: ١-٢]، انتهى[٢]، وقال ابن قُرْقُول في «مطالعه»: (واختُلِف في تكرير هذه الكلمة في الأذان، هل تُفتَح الرَّاءُ، أو تُضَمُّ، أو تُسكَّن؟ يعني في الكلمة الأولى، وأمَّا الثانية، فتُضمُّ أو تُسكَّن؟) انتهى، والله أعلم][مطالع٣/٣٢٧][٣].

قوله: (خَرِبَتْ خَيْبَرُ): تقدَّم الكلام عليه[٤] في الباب المذكور أعلاه[ح٣٧١].

قوله: (إِنَّا إِذَا نَزَلْنَا بِسَاحَةِ قَوْمٍ): (السَّاحة): النَّاحية والجهة، وقد تقدَّم في الباب المذكور أعلاه[ح٣٧١].

٧- بابُ مَا يَقُولُ إِذَا سَمِعَ المُنَادِي

٦١١- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَزِيدَ اللَّيْثِيِّ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الخُدْرِيِّ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا سَمِعْتُمُ النِّدَاءَ، فَقُولُوا مِثْلَ ما يَقُولُ المُؤَذِّنُ».

قوله: (عَنِ ابْنِ شِهَابٍ): تقدَّم أنَّه الزُّهريُّ مرارًا، وأنَّه مُحَمَّد بن مُسْلم بن عُبَيد الله بن عَبد الله، العالمُ المشهورُ.

قوله: (عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الخُدْرِيِّ): تقدَّم[٥] في هذه الصفحة[٦].

٦١٢- حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ فَضَالَةَ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ، عَنْ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ الحَارِثِ: حَدَّثَنِي عِيسَى بْنُ طَلْحَةَ: أَنَّهُ سَمِعَ مُعَاوِيَةَ يَوْمًا...؛ فَقَالَ مِثْلَهُ إِلَى قَوْلِهِ: «وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللهِ».

حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ: حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ، عَنْ يَحْيَى نَحْوَهُ.

---

(١) (لأنه): سقط من (ب).

(٢) انظر «الغريبين» للهرويِّ (١٦١١/٥)، «البيان» للعمرانيِّ (٦٦/٢)، «المجموع شرح المهذَّب» للنوويِّ (٩٥/٣).

(٣) ما بين معقوفين سقط من (ج).

(٤) (عليه): سقط من (ب).

(٥) زيد في (ب): (قريبًا).

(٦) (في هذه الصفحة): سقط من (ب).

٦١٣ - قَالَ يَحْيَى: وَحَدَّثَنِي بَعْضُ إِخْوَانِنَا: أَنَّهُ قَالَ لَمَّا قَالَ: حَيَّ عَلَى الصَّلَاةِ؛ قَالَ: لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللهِ، وَقَالَ: هَكَذَا سَمِعْنَا نَبِيَّكُمْ ﷺ يَقُولُ.

قوله: (حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ فَضَالَةَ): تقدَّم مرارًا أنَّ (فَضَالة) بفتح الفاء، وهذا ظاهرٌ جدًّا/. [١/١٠٦أ]

قوله: (حَدَّثَنَا هِشَامٌ): هذا هو الدَّستوائيُّ، وهو هشام بن أبي عبد الله، الحافظُ، تقدَّم بعضُ ترجمتِه، ولماذا نُسِب[ح٤٤].

قوله: (عَنْ يَحْيَى): هو ابن أبي كثير، تقدَّم مرارًا أنَّه بفتح الكاف، وبالثَّاء المُثلَّثة، وتقدَّم بعضُ ترجمتِه[ح١١٢].

قوله: (سَمِعَ مُعَاوِيَةَ): هو معاويةُ بنُ أبي سفيانَ صخرِ بن حرب بن أميَّة بن عبد شمس، مشهورُ الترجمة، وقد تقدَّم كم في الصَّحابة مَن اسمه معاوية، وكم فيهم [من] راوٍ[ح٥٨٧].

قوله: (حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ: حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ): كذا في أصلنا الذي سمعنا فيه على العراقيِّ، وفي الهامش: (ابن راهُوْيَه)(١)، وعليها علامة رواتها، وفي أصلنا الدِّمشقيِّ هو منسوب في الأصل: (ابن راهُوْيَه)، قال الجيَّانيُّ: (قال البخاريُّ في «الأذان»[ح٦١٢]، و«الاستسقاء»[ح١٠١١]، و«ذِكْرِ الملائكة»[ح٣٢١٤]: «حدَّثنا إسحاق: حدَّثنا وَهْبُ بن جرير»، نسب أبو عليٍّ ابنُ السَّكَن موضِعَين من هذه: إسحاقَ بن إبراهيم، وأهمل الذي في «الأذان»، وذكر أبو نَصْرٍ: أنَّ وَهْبَ بنَ جرير يروي عنه إسحاقُ بن إبراهيم الحنظليُّ(٢))، انتهى؛ يعني: ابن راهُوْيَه، والمِزِّيُّ لم ينسب إسحاقَ هذا(٣) ولا شيخُنا المؤلِّفُ، ولا تكلَّم عليه بالكُلِّيَّة.

قوله: (حَدَّثَنَا هِشَامٌ): هذا هو ابن أبي عبد الله الدَّستوائيُّ فيما يظهر، والله أعلم.

قوله: (عَنْ يَحْيَى نَحْوَهُ): كذا في أصلنا، وكذا في أصلنا الدِّمشقيِّ، (يحيى) هذا: الظَّاهر أنَّه ابن أبي كثير، وقد تقدَّم بعضُ ترجمتِه[ح١١٢]، وكذا قاله شيخُنا فيما يليه قريبًا(٤).

قوله: (قَالَ يَحْيَى: وَحَدَّثَنَا(٥) بَعْضُ إِخْوَانِنَا): قال شيخُنا الشَّارحُ في هذه ما لفظه: (وهذه الرواية الثَّانية قال البخاريُّ في إيرادها: «قَالَ يَحْيَى -يعني: ابن أبي كثير-: وَحَدَّثَنِي بَعْضُ إِخْوَانِنَا:

(١) وهي رواية «اليونينيَّة»، وسقط (ابن راهُوْيَه) في رواية أبي ذرٍّ والأَصيليِّ وابن عساكر وأبي الوقت.

(٢) انظر «الهداية والإرشاد» (٢/٧٦١)، وانظر «تقييد المهمل» (٣/٩٦٥-٩٦٦).

(٣) انظر «تحفة الأشراف» (٨/٤٤٦).

(٤) كذا قال مستدرِكًا في (أ)، وشيخُه ابنُ الملقِّن لم يعيِّن يحيى هذا، وإنَّما ساق رواية البخاريِّ كما هي: (قال يحيى: وحدَّثني...).

(٥) كذا في النُّسخ، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (وحدَّثني).

أَنَّهُ لَمَّا قَالَ: حَيَّ عَلَى الصَّلَاةِ؛ قَالَ: لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللهِ، وَقَالَ: هَكَذَا سَمِعْنَا نَبِيَّكُمْ ﷺ يَقُولُ»، وفيه جهالةٌ كما ترى، والظاهر أنَّ هذه الرواية مُتَّصلة من البخاريِّ إلى يحيى؛ فتأمَّله)، انتهى[١] يعني: أنَّ البخاريَّ قال: (قال يحيى) يعني: بالسند الذي قدَّمه؛ وهو معاذ بن فضالة، عن هشام، عن يحيى قال -: وحدَّثني بعض إخواننا...؛ فذكره، وهذا الذي ظهر لي أيضًا[٢].

وقوله: (وَحَدَّثَنِي بَعْضُ إِخْوَانِنَا): هذا رسموه منقطعًا، وفي الأصول نَعتُهُ بالمُرسَل[٣]، والصَّحيح: أنَّه مُتَّصل فيما بين يحيى وبعض إخوانه[٤] في سندِه مجهولٌ؛ [وهو بعضُ إخوانِه، والله أعلم، وقال بعض حُفَّاظ العصر: («وقال بعضُ إخواننا»: هو علقمة بن وقَّاص -فيما أحسب- كما أخرجه النَّسائيُّ من وجهٍ آخرَ عن علقمة عن معاوية[س٢/٢٥])[هُدَى٢٧٧]، انتهى[٥]، فهو مُتَّصل، وهو[٦] كما قاله هذا الحافظ فيما أحسب أنا أيضًا، والله أعلم][٧].

٨- بابُ الدُّعَاءِ عِنْدَ النِّدَاءِ

٦١٤- حَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ عَيَّاشٍ: حَدَّثَنَا شُعَيْبُ بْنُ أَبِي حَمْزَةَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْكَدِرِ، عَنْ جَابِرِ ابْنِ عَبْدِ اللهِ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ قَالَ حِينَ يَسْمَعُ النِّدَاءَ: اللَّهُمَّ رَبَّ هَذِهِ الدَّعْوَةِ التَّامَّةِ وَالصَّلَاةِ الْقَائِمَةِ، آتِ مُحَمَّدًا الْوَسِيلَةَ وَالْفَضِيلَةَ، وَابْعَثْهُ مَقَامًا مَحْمُودًا الَّذِي وَعَدْتَهُ، حَلَّتْ لَهُ شَفَاعَتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ».

قوله: (حَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ عَيَّاشٍ): هو -بالمُثنَّاة تحت، وفي آخره شينٌ معجمةٌ- ابن مُسْلِم الأَلْهَانيُّ،

(١) (انتهى): سقط من (ب)، «التوضيح» (٦/٣٣٤).

(٢) قال الحافظ في «الفتح» (٢/١١١) بعد أن خرَّج الحديثَ من عند الإسماعيليِّ وذكر فوائدَ سياقه: (خامسها -أي: خامس الفوائد-: أنَّ قوله: «قال يحيى» ليس تعليقًا من البخاريِّ كما زعمه بعضُهم، بل هو عنده بإسناد إسحاق، وأبدى الحافظُ قطب الدين احتمالًا أنَّه عنده بإسنادَين).

(٣) زيد في (ب): (وهو بعض إخوانه) وستأتي، وانظر «معرفة علوم الحديث» (ص٢٧-٢٨)، «البرهان في أصول الفقه» (١/٤٠٧).

(٤) (فيما بين يحيى وبعض إخوانه): سقط من (ج).

(٥) قال في «الفتح» (٢/١١١): (لم أَقِف في شيءٍ من الطرق على تعيينه... وقد غلب على ظنِّي أنَّه علقمةُ بن وقَّاص إن كان يحيى بنُ أبي كثيرٍ أدركه، وإلَّا؛ فأحد ابنَيه عبد الله بن علقمة أو عَمْرو بن علقمة)، وساق الدليل على ذلك. وانظر «التقييد والإيضاح» (١/٣٨٥-٣٨٧).

(٦) (وهو): سقط من (ب).

(٧) ما بين معقوفين سقط من (ج).

أبو الحسن الحمصيُّ، أحد الأعلام، عن حَرِيز بن عثمان، والمثنَّى بن الصَّبَّاح، وشعيب بن أبي حمزة، واللَّيث، وخلقٍ، وعنه: البخاريُّ، وأحمدُ ابن حنبل، وابن مَعِين، والذُّهليُّ، وأبو زُرْعة الدِّمشقيُّ، وخلقٌ كثيرٌ، وثَّقه النَّسائيُّ والدَّارقطنيُّ، وقال أبو حاتم: (كنتُ أفيد النَّاس عن عليِّ بن عيَّاش وأنا مقيمٌ بدمشقَ حتَّى وَرَدَ نعيُه)، تُوُفِّيَ سنة تسعَ عشرةَ ومئتين، وقيل: سنة ثمانيَ(١) عشرةَ، أخرج له البخاريُّ والأربعةُ(٢)، وليس في الكتب السِّتَّة أحدٌ يقال له: عليُّ بن عبَّاس؛ بالمُوَحَّدة والسِّين المهملة؛ فاقرأه وأنت مُطْمَئِنٌّ.

قوله: (**الدَّعْوَةِ التَّامَّةِ**): دعوة الأذان، سُمِّيت بذلك؛ لكمالها وعِظَمِ موقعها، فلا نقصَ فيها ولا عيب؛ لانتفاء الشِّرْكة فيه.

قوله: (**مَقَامًا مَحْمُودًا**): المراد به: مقام(٣) الشَّفاعة العظمى الذي يحمده فيه الأوَّلون والآخرون، و(مقامًا محمودًا)، كذا هو بالتَّنكير، وهو موافق للآية(٤)، قال شيخنا: (ووقع في «صحيح أبي حاتم ابن حِبَّان»[ح١٦٨٩] -بكسر الحاء- عن شيخه ابن خزيمة [ح٤٢٠] بسنده بالتعريف فيهما، وكذا أخرجها البيهقيُّ في «سننه»[هب٤١٠/١] أيضًا، وعزاها للبخاريِّ، ومراده: أصله)[التوضيح٣٤٠/٦]، وقول النَّوويِّ: (وأمَّا ما وقع في «التَّنبيه»[ص٢٧] وكثيرٍ من كتب الفقه: المقام المحمود؛ فليس بصحيح)[المجموع٨٧/٣]؛ يعني: التعريف، وقد رأيتَ ما ذكرتُه(٥) لك، وقد عزاها المُحبُّ الطَّبريُّ في «أحكامه»[غاية الإحكام١٠٩/٢] إلى النَّسائيِّ[س٢٧/٢].

فائدة: في المقام المحمود مقالاتٌ:

الأولى: الشَّفاعة العامَّة للنَّاس يوم القيامة.

الثَّانية: إعطاؤه عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ لواء الحمد، ولا تنافي بين هذين القولين، فإنَّه يكون بيده لواء الحمد ويشفعُ.

[**فائدةٌ**: إنْ قيل: ما صفة لواء الحمد؟

فالجواب: أنَّ في «طبقات الفقهاء الحَنفِيَّة» للإمام محيي الدين عبد القادر القاهريِّ الحَنفِيِّ، قال ما لفظه: (قال في كتاب «الخصائص»: قال ابن مسعود: سأل عبد الله بن سلَام رسولَ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

---

(١) في (ج): (ثمان)، وكلاهما صحيح.

(٢) انظر «سنن الدارقطني» عقب الحديث (١٢١)، «الجرح والتعديل» (١٩٩/٦)، انظر «تهذيب الكمال» (٨١/٢١)، «تذهيب التهذيب» (٣١/٧).

(٣) في (ب): (مقامة).

(٤) مراده: قوله تعالى: ﴿عَسَىٰٓ أَن يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَّحْمُودًا﴾ [الإسراء: ٧٩].

(٥) في (ج): (ذكرت).

عن لواء الحمد ما صِفَته؟ فقال: «طولُه مسيرةُ ألفِ سنة وستٍّ مئة سنة، من ياقوتة حمراء، وقَصَبَته[(١)] -أو قال: قبضته- من فضَّةٍ[(٢)] بيضاءَ، وزجُّهُ من زُمُرُّدَةٍ خضراءَ، له ثلاث ذوائبَ؛ ذؤابةٌ بالمشرق، وذؤابةٌ بالمغرب، وذؤابةٌ وسط الدُّنيا، عليه مكتوب ثلاثةُ أسطر: الأوَّل: بسم الله الرَّحمن الرحيم، والثَّاني: الحمد لله ربِّ العالمين، والثَّالث: لا إله إلَّا الله مُحَمَّدٌ رسول الله، طولُ كلِّ سطر مسيرةُ ألف عام»، قال: صدقت)[الجواهر المضية ١/٣٧].

[فائدةٌ] ثانيةٌ: ونقل المُحبُّ الطَّبريُّ في «الرِّياض النَّضرة في مناقب العشرة»[ص٢٦٩] نحوَ هذا، وعزاه فقال: (ذكره أحمد في «المناقب»[فضائل الصحابة ٢/٨٢٤])[(٣)]، كذا قال، وفيها[(٤)] ما لفظُه: (عن ابن عبَّاس[(٥)]: سُئِل رسولُ الله ﷺ عن لواء الحمد، فقال: «له ثلاث شقَقٍ؛ كلُّ شقَّة منها ما بين السَّماء والأرض، على الشقة الأولى مكتوبٌ: بسم الله الرَّحمن الرَّحيم، وفاتحة الكتاب، وعلى الثانية: لا إله إلَّا الله مُحَمَّد رسول الله، وعلى الثالثة: أبو بكر الصِّدِّيق، عمر الفاروق، عثمان ذو النُّورين، عليٌّ[(٦)] الرِّضا»، خرَّجه الملَّاء)، انتهى][(٧)].

الثَّالثة[(٨)]: قول مجاهد وسأذكره هنا، وهو قول مرغوب عنه، وإنْ صحَّ؛ فيُتَأَوَّل[(٩)].

الرابعة: إخراجه طائفةً من النَّار، وله مُستنَد[(١٠)] من عند مسلم[م(١٩١) (٣٢٠)].

الخامسة: شفاعته رابع أربعة، ومستنده ما رواه أبو داود الطَّيالسيُّ في «مسنده»[ح٣٨٩] بسنده: عن أبي الزَّعراء، عن عبد الله قال: (ثمَّ يأذن الله عَزَّ وَجَلَّ في الشَّفاعة، فيقوم روح القدس جبريلُ عليه السلام، ثمَّ يقوم إبراهيم عليه السلام، ثمَّ يقوم عيسى أو موسى عليه السلام، قال أبو الزَّعراء: لا أدري أيُّهما قال؟ ثمَّ يقوم نبيُّكم ﷺ

---

(١) تصحفت في (ب): إلى (وقضيته).

(٢) (من فضة): سقط من (ب).

(٣) أورده ابن الجوزيِّ في «الموضوعات» (١/١٦).

(٤) قوله: (نحو هذا...) إلى (قال، وفيها): سقط من (ب).

(٥) (عن ابن عبَّاس): سقط من (ب).

(٦) في (ب): (وعمر الفاروق، وعثمان ذو النورين، وعلي الرضا).

(٧) ما بين معقوفين سقط من (ج)، «الرياض النضرة» (ص٢٠).

(٨) في النسخ: (الثالث).

(٩) في (ب): (فيتناول).

(١٠) في (ب): (مستشهد).

رابعًا فيشفع...) الحديث، قال: (وهو المقام المحمود الذي قال الله تعالى: ﴿عَسَىٰٓ أَن يَبۡعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامٗا مَّحۡمُودٗا﴾ [الإسراء: ٧٩])(١).

السَّادسة: ذكرها شيخنا المؤلِّف في حديث الشَّفاعة في أواخر «البخاريِّ»، وهو أنَّه يكون أقربَ من جبريل(٢).

وذكر القاضي عياض في «الشِّفا» مقالاتٍ؛ منها مقالة شاذَّة عن بعض السَّلف يجب ألَّا تُثبَت... إلى آخر كلامه(٣)، والظَّاهر أنَّ المراد بهذه المقالة ما فسَّر مجاهد به المقامَ المحمودَ، انتهى.

قال مجاهد: (المقام المحمود: بأن يُجلسَه اللهُ معه على العرش)، وقد عُدَّ هذا مُنكَرًا، وقد ذكر الذَّهبيُّ في «ميزانه»[٣/٤٣٩] مجاهدًا، وذكر له هذا التَّفسير، فقال ما لفظه: (ومِن أَنْكَرِ ما جاء عن مجاهد في التَّفسير(٤) قولُه: ﴿عَسَىٰٓ أَن يَبۡعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامٗا مَّحۡمُودٗا﴾ [الإسراء: ٧٩]...)؛ فذكره(٥)، انتهى(٦)، ومجاهدٌ هذا أجمعتِ الأمَّة على إمامته والاحتجاج به، وقد قال أبو عمر بن عبد البرِّ في «تمهيده»: (ومجاهد وإنْ كان أحدَ الأئمَّة بتأويل القرآن؛ فإنَّ له قولين مهجورين عند أهل العلم؛ أحدهما...)؛ فذكر ما ذكرتُه عنه في تأويل ﴿مَقَامٗا مَّحۡمُودٗا﴾، قال: (والثَّاني: في تأويل قوله تعالى: ﴿وُجُوهٞ يَوۡمَئِذٖ نَّاضِرَةٌ ۝ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٞ﴾ [القيامة: ٢٢-٢٣]، قال: ينتظر الثَّواب، ليس من «النَّظر»)، انتهى(٧)، وقد علمتَ أنَّ مجاهد بنَ جبر إمامٌ ثبتٌ مُفسِّرٌ، أحد الأعلام، له ترجمة في «الميزان»؛ فانظرها(٦).

[وقد جاء حديث بمثل مقالة مجاهد، وهو باطلٌ؛ فانظر ذلك في (تفسير سبحان) في ذكر المقام المحمود في كلامي](٨)[ح٤٧١٨].

فائدة: سؤال المقام المحمود للنَّبيِّ ﷺ مع أنَّه موعود به؛ إنَّما هو إظهار لشرفه، وكمال منزلته، وعظيم حقِّه، ورفع ذكره(٩).

---

(١) انظر المقالات الخمس السابقة في «التذكرة» للقرطبيِّ (ص٢٦٩-٢٧٠).

(٢) انظر «التوضيح» (٣٣/٣٤٩).

(٣) انظر «الشفا» (ص٢٧٣).

(٤) في (ب): (تفسير).

(٥) في (ج): (وقد ذكره).

(٦) الأثر أخرجه الطبريُّ في «تفسيره» (٧/٥٢٣٨).

(٧) انظر «التمهيد» (٧/١٥٧).

(٨) ما بين معقوفين سقط من (ج).

(٩) انظر «التوضيح» (٦/٣٤٠).

قوله: (حَلَّتْ لَهُ شَفَاعَتِي): أي: غشيَتْه ونالتْه، وقيل: وجبتْ له، وقوله: (له شفاعتي) بمعنى: (عليه)، وهي كقوله تعالى: ﴿ وَيَخِرُّونَ لِلْأَذْقَانِ ﴾ [الإسراء: ١٠٩]، ويُؤيِّده ما في «مسلم»: «حلَّت عليه»[1].

٩ - بابُ الاِسْتِهَامِ فِي الأَذَانِ

وَيُذْكَرُ أَنَّ قَومًا اخْتَلَفُوا فِي الأَذَانِ، فَأَقْرَعَ بَيْنَهُمْ سَعْدٌ.

قوله: (بَابُ الاِسْتِهَامِ فِي الأَذَانِ): (الاستهام): الاقتراع، وكذا قوله في الحديث: (إِلَّا أَنْ يَسْتَهِمُوا عَلَيهِ؛ لاسْتَهَمُوا).

قوله: (فَأَقْرَعَ بَيْنَهُمْ سَعْدٌ): الظاهر أنَّ (سَعْدًا) هذا هو ابن أبي وقَّاصٍ مالكِ بن أُهَيب، أحدُ العشرة المشهود لهم بالجنَّة، وإنَّما قلت: الظاهر أنَّه سعدٌ؛ لأنَّ شيخنا لمَّا عزا هذا الأثر، قال: (أخرجه البيهقيُّ من حديث أبي عُبيد: حدَّثنا هُشَيم: أخبرنا ابن شبرمة قال: «تشاحَّ الناس في الأذان بالقادسيَّة، فاختصموا/ إلى سَعْدٍ، فأقرع بينهم»، وذكر الطَّبريُّ: أنَّ ذلك كان[2] في صلاة الظُّهر)، انتهى[3]، فأمير [١/١٠٦ب] القادسيَّة هو سَعْدُ بنُ أبي وقَّاص؛ فلهذا قلت: الظَّاهر؛ لأنَّ الظاهرَ أنَّه[4] الآمِرُ، والله أعلم.

٦١٥ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ سُمَيٍّ مَوْلَى أَبِي بَكْرٍ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «لَوْ يَعْلَمُ النَّاسُ مَا فِي النِّدَاءِ وَالصَّفِّ الأَوَّلِ، ثُمَّ لَم يَجِدُوا إِلَّا أَنْ يَسْتَهِمُوا عَلَيْهِ لَاسْتَهَمُوا، وَلَوْ يَعْلَمُونَ مَا فِي التَّهْجِيرِ؛ لَاسْتَبَقُوا إِلَيْهِ، وَلَوْ يَعْلَمُونَ مَا فِي العَتَمَةِ وَالصُّبْحِ؛ لأَتَوْهُمَا وَلَوْ حَبْوًا».

قوله: (عَنْ سُمَيٍّ مَوْلَى أَبِي بَكْرٍ): هو بضمِّ السِّين المهملة، وفتح الميم، وتشديد الياء؛ مثل: (عُلَيٍّ)؛ مُصغَّرًا، وهو مولى أبي بكرِ بنِ عبدِ الرَّحمن بنِ الحارثِ بنِ هشام، روى عن مولاه أبي بكرٍ وابنِ المسيَّب، وعنه: مالكٌ وورقاء، قُتِل يوم قُدَيد، قتلته الحروريَّة سنة ثلاثين ومئة، أخرج له الجماعة[5].

قوله: (عَنْ أَبِي صَالِحٍ): تقدَّم مرارًا أنَّه السَّمَّان الزَّيَّات ذكوانُ، وتقدَّم بعضُ ترجمتِه[ح٩].

قوله: (عَنْ أَبِي هُرَيرَةَ): تقدَّم مرارًا أنَّه عبد الرَّحمن بن صخرٍ، على الأصحِّ من نحو ثلاثين قولًا.

---

(١) هو في «صحيح مسلم» (٣٨٤) بلفظ: (له)، وأخرجه أبو نعيم في «مستخرجه» (٧/٢) بلفظ: (عليه).

(٢) (كان): سقط من (ب).

(٣) «التوضيح» (٣٤١/٦)، وانظر «سنن البيهقي الكبرى» (٤٢٨/١)، و«تاريخ الطبري» (٥٦٦/٣).

(٤) في (ب): (هو).

(٥) انظر «تهذيب الكمال» (١٤١/١٢).

قوله: (مَا فِي النِّدَاءِ): هو الأذان.

قوله: (مَا فِي التَّهْجِيرِ): هو التبكير إلى أيِّ صلاة كانت، قاله الهرويُّ[الغريبين٥/١٩١٣] وغيره(١)، وخصَّه الخليل بالجمعة، وقال ابن قُرْقُول: (وقد يحتمل عندي هذا الحديث الجمعة والظهر؛ لأنَّها التي تقع وقت الهاجرة؛ وهي شدَّة الحرِّ نصف النهار)، وقال النَّوويُّ: (والصَّواب المشهور الأوَّل)[شرح مسلم٦/٣٧٩]، ولفظ «المطالع» أطولُ مِن هذا، فإنْ أردته، فانظره[مطالع٦/١٠٨].

قوله: (ولَو حَبْوًا): هو بفتح الحاء المهملة، وإسكان المُوَحَّدة، أي: زَحْفًا على أستاههم، وفي «المطالع»: (حَبْوًا: زَحْفًا، قال ابن دريد: الزَّحف: المشي [على الاست] مع إشرافه بصدره، قال الحربيُّ: حبا الصَّبيُّ: مشى على يديه(٢))[مطالع٢/٢١٩].

١٠- بابُ الكَلَامِ فِي الأَذَانِ

وَتَكَلَّمَ سُلَيْمَانُ بْنُ صُرَدٍ فِي أَذَانِهِ.

وَقَالَ الحَسَنُ: لَا بَأْسَ أَنْ يَضْحَكَ وَهُوَ يُؤَذِّنُ أَوْ يُقِيمُ.

قوله: (وتَكَلَّمَ سُلَيْمانُ بنُ صُرَدٍ في أذانِهِ): (صُرَد): بضمِّ الصاد، وفتح الرَّاء، وبالدال، المهملَتَين، مصروفٌ، وهو سُلَيمان بن صُرَد بن الجَوْن ابن مُنْقِذ بن ربيعة بن أصرم بن حزام(٣) -بالزاي- ابن(٤) حُبيشة(٥) -بضمِّ الحاء- ابن سَلُول بن كعب بن عمرو بن ربيعة، وهو(٦) لُحَيٍّ، الخزاعيُّ الكوفيُّ الصَّحابيُّ، مشهورٌ، كان اسمُه يسارًا، فسمَّاه رسولُ الله ﷺ سليمان، قاله ابن عبد البرِّ، له عن النَّبيِّ ﷺ أحاديثُ، قُتِل بعين الورد من الجزيرة -وهي رأس عين- سنة خمس وستِّين، وهو ابن ثلاث وتسعين سنة، وكان أميرًا على جيش التَّوَّابين، وكانوا أربعة آلاف كما قاله أبو عُمَرَ(٧)، فإنَّ شئت أن تعرف لَمَ

---

(١) انظر «تهذيب اللغة» (٦/٣٠).

(٢) انظر «جمهرة اللغة» (١/٢٨٦) مادَّة (بحو).

(٣) كذا في النسخ، وكذا جاء في «الإكمال» (٢/٤١٦) في نسب (حبيش بن خالد)، والذي في «الطبقات الكبرى» (٥/١٩٦) و«أُسْد الغابة» (٢/٣١٥) و«تهذيب الكمال» (١١/٤٥٥) «الإصابة» (٢/٧٥) وغيرها: (حرام)؛ بالراء.

(٤) في (أ) و(ج): (أبي)، والمثبت موافق لما في المصادر، و(ابن): سقط من (ب).

(٥) كذا في النسخ و«الإصابة» (٢/٧٥)، والذي في «الطبقات الكبرى» (٥/١٩٦) و«أُسْد الغابة» (٢/٣١٥) و«تهذيب الكمال» (١١/٤٥٥) وغيرها: (حبشية).

(٦) في النسخ: (ابن)، والمثبت موافق لما في المصادر.

(٧) انظر «الاستيعاب» (ص٢٩٤)، وانظر «معجم البلدان» (٤/١٨٠).

سُمُّوا جيشَ التَّوَّابين؛ فانظر «تهذيب المِزِّيِّ»، أو«تذهيب الذَّهبيِّ»؛ تعرفْ ذلك[(١)]، والله أعلم.

قوله: (وَقَالَ الحَسَنُ): تقدَّم مرارًا أنَّه الحسنُ بن أبي الحسن البصريُّ، العالمُ المشهورُ، وهذا ظاهرٌ جدًّا.

٦١٦ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، عَنْ أَيُّوبَ وَعَبْدِ الحَمِيدِ صَاحِبِ الزِّيَادِيِّ وَعَاصِمٍ الأَحْوَلِ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ الحَارِثِ قَالَ: خَطَبَنَا ابْنُ عَبَّاسٍ فِي يَوْمٍ رَدْغٍ، فَلَمَّا بَلَغَ المُؤَذِّنُ، حَيَّ عَلَى الصَّلَاةِ؛ فَأَمَرَهُ أَنْ يُنَادِيَ: الصَّلَاةَ فِي الرِّحَالِ، فَنَظَرَ القَوْمُ بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ فَقَالَ: فَعَلَ هَذَا مَنْ هُوَ خَيْرٌ مِنْهُ، وَإِنَّهَا عَزْمَةٌ.

قوله: (حَدَّثَنا حَمَّادٌ): هو ابن زيد بن درهم الإمامُ، أحدُ الأعلام، تقدَّم بعضُ ترجمتِه[ح١٠٥]، وهو منسوبٌ في أصلنا الدِّمشقيِّ[(٢)].

قوله: (عَنْ أيُّوبَ): هو ابن أبي تميمة السَّخْتِيَانيُّ الإمام، تقدَّم.

قوله: (وعَبْدِ الحَمِيدِ صَاحِبِ الزيَادِيِّ، وعَاصِمٍ الأَحْوَلِ): هما مجروران؛ لأنَّ حمَّادًا -هو ابن زيد، كما تقدَّم[(٣)]- روى هذا الحديثَ عن هؤلاء الثَّلاثةِ: أيُّوبَ، وعبدِ الحميد، وعاصمٍ، ولمَّا طرَّفه المِزِّيُّ قال: (عن حمَّاد بن زيد عن أيُّوبَ وعبدِ الحميد صاحبِ الزِّياديِّ وعاصمٍ الأحولِ؛ ثلاثتهم عنه)[تحفة٥/٣٨] أي: عن عبدِ الله بن الحارث أبي الوليد البصريِّ، نسيبِ ابنِ سيرين، وهذا ظاهرٌ لا خفاءَ به.

و(عبدُ الحَمِيد) هذا: هو ابن دينار، صاحبُ الزِّياديِّ، بصريٌّ، عن أنسٍ وأبي رجاء العطارديِّ، وعنه: شعبةُ وابنُ عُلَيَّة، صدوق، أخرج له البخاريُّ، ومسلم، وأبو داود، والنَّسائيُّ[(٤)].

وأمَّا (عاصم الأحول) فهو ابن سليمان، أبو عبد الرَّحمن البصريُّ، عن عبد الله بن سَرْجِس، وأنسٍ، وعمرِو بن سلمة، وخلقٍ، وعنه: شعبةُ، وابنُ عُلَيَّة، ويزيدُ، وخلقٌ، قال أحمد: (ثقة من الحُفَّاظ)، مات سنة (١٤٢هـ)، أخرج له الجماعة، وله ترجمة في «الميزان»، وصحَّح عليه[(٥)].

---

(١) سمُّوا بذلك لأنَّهم لمَّا قَدِمَ الحُسينُ رضي الله عنه إلى الكوفة؛ تركوا القتال معه، فلمَّا قُتِلَ الحُسينُ رضي الله عنه؛ نَدِموا وقالوا: ما لنا مِن توبةٍ ممَّا فعلنا إلَّا أن نقتلَ أنفسَنا في الطلب بدَمِه، فخرجوا وعسكروا بالنخيلة، وولَّوا أمرَهم سُلَيمانَ بنَ صُرَد، وسمَّوه أميرَ التَّوَّابين، انظر «تهذيب الكمال» (١١/٤٥٤)، «تذهيب التهذيب» (٤/١٤٩).

(٢) (وهو منسوبٌ في أصلنا الدِّمشقيِّ): سقط من (ج).

(٣) (كما تقدَّم): سقط من (ج).

(٤) انظر «تهذيب الكمال» (١٦/٤٢٨)، «الكاشف» (٢/١٤٥).

(٥) «ميزان الاعتدال» (٢/٣٥٠)، وانظر «تهذيب الكمال» (١٣/٤٨٥)، «العلل ومعرفة الرجال» الدار السلفية (ص٢٠١).

قوله: (فِي يَوْمٍ رَدْغٍ): هو بفتح الرَّاء، وإسكان الدَّال المهملة، وبالغين المعجمة، قال الدِّمياطيُّ: (الرَّدَغة: الماء والطِّين والوَحْل الشَّديد، وكذلك الرَّدْغة، وقال صاحب «العين»[1]: «الرَّزَغة أشدُّ من الرَّدْغة[2]، والرَّازغ: المُرتَطِم فيها»[3]) انتهى، وفي «المطالع»: (رَدْغ: بدالٍ مهملة وغينٍ معجمة رواه[4] العذريُّ وبعضُ رواة «مسلم»[5]، وكذا لابن السَّكن والقابسيِّ، إلَّا أنَّه بفتح الدَّال، وهو الطِّين الكثير، يقال فيه: رَدْغٌ وردَغٌ، ورواه الأَصيليُّ والسَّمرقنديُّ: «رَزَغ» بزاي مفتوحة، بعدها غينٌ معجمةٌ[6]، وهو المطر الذي يَبلُّ وجهَ الأرض، وفي كتاب «العين»: «الرَّزغة - بالزَّاي - أشدُّ من الرَّدغة»، وقد قيل بعكس هذا، وقال أبو عبيد: «الرَّزَغ: الطِّين والرُّطوبة»، وفي «الجمهرة»: «الرَّزَغة مثل: الرَّدَغة؛ وهو الطِّين القليل من مطرٍ أو غيره»، وقاله ابن الأعرابيِّ[7]، وقال الدَّاوديُّ: «الرَزَغ»: الغَيم البارد)[مطالع ١٣٨/٣] انتهى[8].

قوله: (فَلَمَّا بَلَغَ المُؤَذِّنُ: حَيَّ عَلَى الصَّلاة؛ فَأَمَرَهُ أَنْ يُنَادِيَ: الصَّلاةُ فِي الرِّحَالِ): اعلم أنَّ في هذه المسألة اختلافًا، قال صاحب «العُدَّة»: وإذا كانت ليلةٌ مطيرةٌ أو ذاتُ ريحٍ وظلمةٍ؛ يُستحبُّ أن يقول إذا فرغ من أذانه: ألا صلُّوا في رحالكم، فإنْ قاله في أثناء الأذان بعد الحيعلة، فلا بأس، وكذا قاله الصيدلانيُّ، والبندنيجيُّ، والشَّاشيُّ، وغيرُهم، واستبعد الإمام قولَه في أثناء الأذان[9]، وليس هو ببعيدٍ، بل هو الحقُّ والسُّنَّة، كما قاله النَّوويُّ، فقد نصَّ عليه الشَّافعيُّ في آخر أبواب الأذان من «الأمِّ»، وقد ثبت في «البخاريِّ» و«مسلم» عن ابن عبَّاس رضي الله عنهما: (أنَّه قال لمُؤذِّنه في يومٍ مطيرٍ: إذا قلت: أشهد أن لا إله إلَّا الله؛ فلا تقل: حيَّ على الصَّلاة، قل: صلُّوا في بيوتكم، فكأنَّ[10] النَّاس استنكروا

---

(١) كُتِب فوقها في (أ) و(ج): (لعلَّه).

(٢) كذا كما في هامش (ق)، والذي في «العين» (٣٨٢/٤): (الرَّزغة أقلُّ من الرَّدغة)، والمثبت نقله الأزهريُّ في «تهذيب اللغة» (٧٥/٨) وابن الجوزيِّ في «غريب الحديث» (٣٩٠/١) عن اللَّيث، وسيأتي كلام ابن قُرْقُول بالقولين.

(٣) انظر «العين» (٣٨٢/٤).

(٤) في النُّسخ: (ورواه)، والمثبت من مصدره.

(٥) انظر «المنهاج شرح مسلم» (٢١٤/٦).

(٦) وهي رواية أبي ذرٍّ أيضًا عن الحمُّوي والمستملي.

(٧) الذي في «تهذيب اللغة» (٩٠/٨) عن ابن الأعرابيِّ: (المردغة: الروضة البهيَّة).

(٨) انظر «العين» (٣٨٢/٤)، «غريب الحديث» (١٩٩/٥)، «جمهرة اللغة» (٧٠٥/٢).

(٩) هو قول إمام الحرمين الجويني في «نهاية المطلب» (٣٦٨/٢).

(١٠) في (ج): (وكأن).

ذلك...) الحديث[ح٩٠١،م٦٩٩]، انتهى[١]، وقال في «شرح مسلم»: (إنَّه يقوله[٢] في نفس الأذان وبعدِه)، ثمَّ قال: (وكلاهما جائز، نصَّ عليهما الشَّافعيُّ في «الأمِّ»، وتابعه جمهور أصحابنا، لكنْ قولُه بعدَه أحسنُ؛ ليبقى وضع الأذان على وضعه، ومِن أصحابنا مَن قال: لا يقوله إلَّا بعد الفراغ، وهذا ضعيفٌ مخالفٌ لصريح حديث ابن عبَّاس[٣]...) إلى آخر كلامه[٤].

واعلم أنَّ الحديث المشار إليه الذي استدلَّ به الشيخ يدلُّ على أنَّه يقوله عوضًا عن الحيعلة، وهو خلاف ما نقله مِن كونه يقوله بعدها، بل ظاهر الحديث أنَّه[٥] يقولهما بدلَ الحيعلتَين، وبه قال بعض المُتأخِّرين[٦]، وقد رأيت/ في «أحكام المُحبِّ الطَّبريِّ» ما لفظه: (باب إسقاط الحيعلة من الأذان لعذر المطر)، ثمَّ[٧] ذكر حديث ابن عبَّاس، انتهى[٨]. [١/١٠٧أ]

وأمَّا الاستدلال على أنَّه يقوله بعد الأذان، فبحديث ابن عمر رضي الله عنهما في «البخاريِّ»: (أنَّه عليه الصلاة والسلام كان يأمر مُؤذِّنًا يُؤذِّن، ثمَّ يقول على إثره: ألا صلُّوا...) الحديث، في (باب الأذان للمسافرين)[ح٦٣٢].

قوله: (**وَإِنَّهَا عَزْمَةٌ**): هو بإسكان الزَّاي، أي: حقٌّ واجبٌ، وقيل: لأنَّها مِن شدَّةٍ لا تراخي فيها، ومثله: «الجمعة عَزْمَةٌ»[٩].

١١ - بابُ أَذَانِ الأَعْمَى إِذَا كَانَ لَهُ مَنْ يُخْبِرُهُ

٦١٧ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ مَسْلَمَةَ، عَنْ مَالِكٍ، **عَنِ ابْنِ شِهَابٍ**، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللهِ، عَنْ أَبِيهِ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «**إِنَّ بِلَالًا يُؤَذِّنُ بِلَيْلٍ**، فَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يُنَادِيَ **ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ**»، قَالَ: **وَكَانَ رَجُلًا أَعْمَى** لَا يُنَادِي حَتَّى يُقَالَ لَهُ: أَصْبَحْتَ أَصْبَحْتَ.

---

(١) انظر «روضة الطالبين» (١/٢٠٨) والنقل منه بتصرف يسير، و«الأم» (١٩٦)، و«بحر المذهب» (١/٤١٠)، و«حلية العلماء» (٢/٣٩)، وصاحب العدة لعله أبي المكارم الروياني وكتابه في حكم المفقود.

(٢) في (ج): (يقول).

(٣) زيد في (ب): (رضي الله عنهما).

(٤) انظر «المنهاج شرح مسلم» (٥/٢١٣).

(٥) في (ج): (أن).

(٦) انظر «التوضيح» (٦/٣٤٨).

(٧) (ثمَّ): سقط من (ج).

(٨) انظر «غاية الإحكام» (٢/٩٦).

(٩) أخرجه البخاري (٩٠١)، ومسلم (٦٩٩) من حديث ابن عبَّاس رضي الله عنهما، والكلام بتمامه في «مطالع الأنوار» (٤/٤٢٥).

قوله: (عَنِ ابْنِ شِهَابٍ): تقدَّم أنَّه الزُّهريُّ الإمامُ، العالمُ المشهورُ، مُحَمَّدُ بن مُسْلِم بن عُبَيد الله ابن عَبد الله بن شهاب.

قوله: (إِنَّ بِلَالًا يُؤَذِّنُ بِلَيْلٍ...) إلى قوله: (ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ): سيأتي الكلام على ابن أمِّ مكتوم قريبًا.

تنبيهٌ: قال أبو عُمَرَ ابنُ عبد البَرِّ في «استيعابه»[ص٨٧٥] في ترجمة أُنَيسة بنت خُبَيب بن[١] إساف الأنصاريَّة: (حديثُها عند شعبة عن خُبَيب، عن عمَّته أُنَيسة، واختُلِف فيه على شعبة؛ فمنهم مَن يقول: «إنَّ ابن أمِّ مكتوم ينادي بليل، فكلوا واشربوا حتَّى يناديَ بلالٌ»، ومنهم مَن يقول فيه كما روى ابنُ عُمَرَ: «إنَّ بلالًا ينادي بليل»، وهو المحفوظُ والصَّوابُ إنْ شاء الله تعالى)، انتهى، [وقال ابنُ الجوزيِّ: إنَّه انقلب أيضًا على الرَّاوي[٢]]، ورأيتُ بعضَهم قال: (إنَّ بينهما نُوَبًا، فتارةً كذا وتارةً كذا)[٣]، وما قاله أبو عُمَرَ وابنُ الجوزيِّ[٤] رأيتُ بعضَ الحُفَّاظ المُتأخِّرين قالَه[٥]، والله أعلم.

ثمَّ إنِّي رأيتُ هذا الحديثَ في «المسند» لأحمد، وساق سندًا إلى شعبة عن خُبَيب قال: سمعت عمَّتي تقول وكانت حَجَّتْ مع النَّبيِّ صلى الله عليه وسلم قالت[٦]: كان النَّبيُّ صلى الله عليه وسلم يقول: «إنَّ ابنَ أمِّ مكتوم ينادي بليل، فكلوا واشربوا حتَّى يناديَ بلالٌ»، أو «إنَّ بلالًا ينادي بليل، فكلوا واشربوا حتَّى يناديَ ابنُ أمِّ مكتوم»، وكان يصعَد هذا وينزل[٧] هذا، فنتعلَّق به، فنقول[٨]: كما أنت حتَّى أتسحَّرَ[٩] -وعند النَّسائيِّ بعضُه[س٢/١١]، والله أعلم، [وعزا حديثَ أنيسةَ شيخُنا المُؤلِّفُ لأحمدَ[حم٢٧٤٤١] وابنِ حِبَّان

---

(١) (ابن): سقط من (ب).

(٢) في (ب): (انقلب على الراوي أيضًا)، وما بين معقوفين سقط من (ج)، وكلام ابن الجوزي في «جامع المسانيد» (٨/٥٣).

(٣) كذا جَمَعَ بين الروايتين ابنُ خزيمة في «صحيحه» عقب الحديث (٤٠٨) وابنُ حِبَّان في «صحيحه» عقب الحديث (٣٤٧٤).

(٤) (وابن الجوزي): سقط من (ج).

(٥) قال الحافظ في «فتح الباري» (٢/١٢٢) بعد أن ذَكَرَ قولَ ابنِ عبد البَرِّ: (وقد كنت أميل إلى ذلك إلى أن رأيتُ الحديثَ في «صحيح ابن خزيمة» من طريقَين آخَرين عن عائشة، وفي بعض ألفاظه ما يبعد وقوع الوهم فيه؛ وهو قوله: «إذا أذَّن عَمرو فإنَّه ضرير البصر؛ فلا يغرنكم، وإذا أذَّن بلالٌ؛ فلا يطعمن أحدٌ» «صحيح ابن خزيمة» (٤٠٨)، ثمَّ ذكر الحافظُ جَمْعَ ابن خزيمة وغيره بين الروايتَين.

(٦) في (ج): (قال).

(٧) في (ب): (فينزل).

(٨) (فيقول): سقط من (ج).

(٩) «مسند أحمد» (٢٧٤٣٩)، وفيه: (نتسحَّر).

وابنِ خزيمة](١)- وفيه أيضًا إلى شعبة عن خُبَيب...؛ فذكر نحوه، وفيه من طريقٍ آخرَ عن خبيب عن عمَّته أُنَيسة ابنة خُبَيب مرفوعًا: «إذا أذَّن ابنُ أمِّ مكتوم؛ فكلوا واشربوا، وإذا أذَّن بلالٌ؛ فلا تأكلوا ولا تشربوا...»؛ الحديث[حم٢٧٤٤٠]، وقد رواه النَّسائيُّ مُختصرًا[س٢/١١].

قوله: (**وَكَانَ رَجُلًا أَعْمَى**...) إلى آخره: قائل هذا الكلام ذكر البيهقيُّ أنَّه ابنُ شهاب[هب١/٣٨٠]، وقال الخطيب: جعلها بعضُهم مِن قول ابن شهاب، وآخرُ مِن قول سالم[الفصل١/٢٨٦]، وفي «الجمع»[٢/١٣٩] للحُمَيديِّ: (رواه عبد العزيز بن أبي سلمة عنِ ابن شهاب، عن سالم، عن أبيه: وكان ابنُ أمِّ مكتوم...) إلى آخره، وقال صاحب «المغني»[١/٥٦٠]: (إنَّه مِن قول ابن عُمَر)(٢)؛ يعني: كما قال في «الجمع»، قاله شيخنا الشَّارح(٣) ولخَّصته، **فالجملة** إذن: ثلاثةُ أقوالٍ في القائل، والله أعلم.

تنبيهٌ: ذكرتُ لك العميان من الأنبياءِ والأشرافِ والصحابةِ وبعضِ التَّابعين في أوَّل هذا التعليق عند(٤) قوله: (وكان شيخًا كبيرًا قد عمِي)؛ يعني: ورقة[ح٣].

١٢- بابُ الأَذَانِ بَعْدَ الفَجْرِ

٦١٨- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ قَالَ: أَخْبَرَتْنِي حَفْصَةُ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ كَانَ إِذَا اعْتَكَفَ الْمُؤَذِّنُ لِلصُّبْحِ **وَبَدَا الصُّبْحُ**، صَلَّى رَكْعَتَيْنِ خَفِيفَتَيْنِ قَبْلَ أَنْ تُقَامَ الصَّلَاةُ.

قوله: (**وَبَدَا الصُّبْحُ**): (بدا): غير مهموز، أي: ظهر.

٦١٩- **حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ**: **حَدَّثَنَا شَيْبَانُ**، **عَنْ يَحْيَى**، **عَنْ أَبِي سَلَمَةَ**، عَنْ عَائِشَةَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي رَكْعَتَيْنِ خَفِيفَتَيْنِ بَيْنَ النِّدَاءِ وَالإِقَامَةِ مِنْ صَلَاةِ الصُّبْحِ.

قوله: (**حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ**): تقدَّم مرارًا أنَّه الفضل بن دُكَين، وتقدَّم ضبطُ (دُكَين) أنَّه مُصغَّر، وبالدَّال المهملة[ح١١٢].

---

(١) ما بين معقوفين سقط من (ج)، وانظر «التوضيح» (٦/٣٥٥)، «مسند أحمد» (٢٧٤٣٩)، «صحيح ابن حِبَّان» (٣٤٧٤)، «صحيح ابن خزيمة» (٤٠٤-٤٠٥).

(٢) وقع في المطبوع منه: (قال ابن عمرو: كان...)، والصواب: (قال ابن عُمَرَ: وكان...).

(٣) انظر «التوضيح» (٦/٣٥٢)، قال الحافظ في «الفتح» (٢/١١٩): (ظاهره أنَّ فاعل «قال» هو ابن عمر)، وذكر رواية البيهقيِّ، ثمَّ قال: (لا يمنعُ كونُ ابن شهاب قاله أن يكونَ شيخُه قاله، وكذا شيخُ شيخِه).

(٤) (عند): سقط من (ب).

قوله: (حَدَّثَنَا شَيْبَانُ): الظاهر بل البتُّ(١) أنَّه شيبان بن عبد الرَّحمن النَّحْويُّ، تقدَّم بعض ترجمتِه[ح١١٢].

قوله: (عَنْ يَحْيَى): هو ابن أبي كثير، تقدَّم مرارًا، و(كثيرٌ(٢)): بالثاء المُثلَّثة، وفتح الكاف.

قوله: (عَنْ أَبِي سَلَمَةَ): تقدَّم مرارًا كثيرة أنَّه أبو سلمة بن عبد الرَّحمن بن عوف، أحدُ الفقهاء السَّبعة على قول الأكثر، وأنَّ اسمَه عبدُ الله، وقيل: إسماعيلُ.

٦٢٠ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّ بِلَالًا يُنَادِي بِلَيْلٍ، فَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يُنَادِيَ ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ».

قوله: (ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ): قال الدِّمياطيُّ: (اسمه عبد الله عند أهل المدينة، وقال أهل العراق والكلبيُّ: اسمه عَمْرٌو[الجمهرة١/١٦٥]، وأمُّه أمُّ مكتوم عاتكةُ(٣) بنت عبد الله بن عَنْكَثَة بن عامر بن مخزوم)، انتهى، ولا أعرف لأمِّه إسلامًا، فاعلمْه، وترجمةُ ابنِ أمِّ مَكْتُومٍ مشهورةٌ رضي الله عنه(٤).

١٣ - بابُ الأَذَانِ قَبْلَ الفَجْرِ

٦٢١ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ ابْنُ يُونُسَ: حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ التَّيْمِيُّ، عَنْ أَبِي عُثْمَانَ النَّهْدِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ مَسْعُودٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا يَمْنَعَنَّ أَحَدَكُمْ -أَوْ أَحَدًا مِنْكُمْ- أَذَانُ بِلَالٍ مِنْ سَحُورِهِ، فَإِنَّهُ يُؤَذِّنُ -أَوْ يُنَادِي- بِلَيْلٍ؛ لِيَرْجِعَ قَائِمَكُمْ وَلِيُنَبِّهَ نَائِمَكُمْ، وَلَيْسَ أَنْ يَقُولَ الفَجْرُ -أَوِ الصُّبْحُ-»، وَقَالَ بِأَصَابِعِهِ وَرَفَعَهَا إِلَى فَوْقُ وَطَأْطَأَ إِلَى أَسْفَلُ حَتَّى يَقُولَ هَكَذَا، وَقَالَ زُهَيْرٌ: بِسَبَّابَتَيْهِ إِحْدَاهُمَا فَوْقَ الأُخْرَى، ثُمَّ مَدَّهَا عَنْ يَمِينِهِ وَشِمَالِهِ.

---

(١) (بل البتُّ): سقط من (ب).

(٢) (تقدَّم مرارًا وكثيرًا): سقط من (ب).

(٣) كُتِب تحتها في (أ) بخطٍّ مغايرٍ: (كنيتها)، كُتِب في (أ) بخطٍّ مغايرٍ: (أم مكتوم): كنيتها، وتحت (عاتكة): اسمها.

(٤) انظر «الطبقات الكبرى» (٤/١٩١)، «الإصابة» (٢/٥٢٣)، وجاء في (أ) في ورقة مفردة ١٢١/١ بخطٍّ مغاير بلا علامة تصحيح: (وفي «طبقات ابن سعد» [٤/١٩٢] في ترجمة ابن أمِّ مكتوم ما لفظه: أخبرنا عفَّان ابن مسلم: حدَّثنا حمَّاد بن سلمة: حدَّثنا أبو ظلال قال: كنت [عند] أنس بن مالك فقال: متى ذهبَتْ عَينُك؟ قال: ذهبت وأنا صغير، فقال أنس: إنَّ جبريلَ أتى رسولَ الله ﷺ وعنده ابنُ أمِّ مكتوم فقال: متى ذهب بَصَرُك؟ قال: وأنا غلامٌ، فقال: قال الله تبارك وتعالى: «إذا أخذتُ كريمةَ عبدي؛ لم أجد له منها جزاءً إلَّا الجنَّة»، فهذا يردُّ على ما رأيته مِن أنَّه عمي بعد بدرٍ بسنين، والله أعلم)، وقد ذكر الحافظ ابن حجر في «الفتح» (٢/١١٩) أنَّ المعروف أنَّه عمي بعد بدر بسنتين، وفيه نظر.

قوله: (**حَدَّثَنَا زُهَيْر**): ابنُ معاوية بن حُدَيج(١) الحافظ، أبو خيثمة، تقدَّم، وتقدَّم بعضُ ترجمتِه[ح١٥٦].

قوله: (**عَنْ أَبِيْ عُثْمَانَ النَّهدِيِّ**): تقدَّم أنَّ اسمَه عبدُ الرَّحمن بن ملٍّ، وتقدَّم اللُّغات في (ملٍّ) فيما مضى[ح٥٢٦]، والله أعلم، وقد قيَّده النَّوويُّ بالحركات الثَّلاث، ثمَّ قال: (ويقال: بكسر الميم، وسكون اللَّام، وبعدها همزة)، انتهى[شرح مسلم ٣٢/١]، والله أعلم.

قوله: (**أَذَانُ بِلَالٍ**): هو بالرَّفع فاعلٌ، و(**أَحَدًا**) أو (**أَحَدَكُم**): مفعولٌ مُقدَّم، وهذا ظاهرٌ جدًّا، وقد سُئِلتُ عمَّا هو أوضحُ منه.

تنبيهٌ: هذا الشَّكُّ في قوله: (**أَحَدَكُمْ، أَوْ أَحَدًا مِنْكُمْ**) هو من زهيرٍ أحدِ رواته، فإنَّ جماعةً رَوَوه عن سليمان التَّيميِّ، فقال: (لا يمنعنَّ أحدَكم أذانُ بلال)(٢)، قال شيخُنا: (وصرَّح به الإسماعيليُّ)(٣).

قوله: (**مِن سُحُورِهِ**): هو بفتح السِّين، اسم ما يُؤكَل عند السَّحر، وكذلك الفَطُور، وبالضَّمِّ، اسم الفعل، وأجاز بعضهم أن يكون اسمُ الفعل بالوجهين، والأوَّل أشهرُ وأكثر(٤)، وقد تقدَّم[ح٥٧٦]، وهو مضبوطٌ في أصلنا بالوجهين.

قوله: (**لِيَرْجِعَ قَائِمَكُم**): (يَرْجِع): مفتوح الأوَّل، ثلاثيٌّ مُعدًّى، قال الله تعالى: ﴿فَإِن رَّجَعَكَ ٱللَّهُ﴾ [التوبة: ٨٣]، وقال تعالى: ﴿يَرۡجِعُ بَعۡضُهُمۡ إِلَىٰ بَعۡضٍ ٱلۡقَوۡلَ﴾ [سبأ: ٣١]، وهذيل تقول: أرجعه غيرُه(٥)، و(قائمَكُم): مفعولٌ مَنْصوبٌ، وفاعل (يرجع) ضميرٌ يعود على بلال، والله أعلم.

قوله: (**إِلَى فَوْقُ**) و(**إِلَى أَسْفَلُ**): هما مضمومان، وكذا في أصلنا.

٦٢٢ - ٦٢٣ - حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا أَبُو أُسَامَةَ قَالَ: عُبَيْدُ اللهِ حَدَّثَنَا عَنِ القَاسِمِ بْنِ مُحَمَّد، عَنْ عَائِشَةَ.

---

(١) في (ب): (خديج)، وهو تصحيف.

(٢) كذا رواه يحيى القطَّان كما في «صحيح البخاريِّ» (٧٢٤٧) وابنُ أبي عَدِيٍّ كما في «مسند أحمد» (٣٧١٧) وإسماعيلُ ابن إبراهيم كما في «مسند أحمد» (٤١٤٧) ومعتمرُ بن سليمان كما في «مصنَّف ابن أبي شيبة» (٩٠١٧)؛ أربعتهم عن سليمان التيميِّ، لكن رواه يزيد بن زريع عن سليمان بلفظ: (لا يمنعنَّ أحدًا منكم) كما في «صحيح البخاريِّ» (٥٢٩٨)، وكذا رواه إسماعيلُ بن إبراهيم كما في «صحيح مسلم» (١٠٩٣)، والمعتمرُ بن سليمان كما في «صحيح ابن خزيمة» (٤٠٢)؛ كلاهما عن سليمان التيميِّ؛ فليُتأمَّل.

(٣) هذا التنبيه سقط من(ج)، وينظر «التوضيح» (٣٦٣/٦).

(٤) انظر «مطالع الأنوار» (٤٦١/٥).

(٥) انظر «الصحاح» مادَّة (رجع).

وعَنْ نَافِعٍ عَنِ ابْنِ عُمَرَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ.

قَالَ وَحَدَّثَنِي يُوسُفُ بْنُ عِيسَى: حَدَّثَنَا الفَضْلُ قَالَ: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللهِ بْنُ عُمَرَ، عَنِ القَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَائِشَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «إِنَّ بِلَالًا يُؤَذِّنُ بِلَيْلٍ، فَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يُؤَذِّنَ ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ».

قوله: (حَدَّثَنِي[(١)] إِسْحَاقُ عَنْ[(٢)] أَبِي أُسَامَةَ): قال الجيَّانيُّ: (وقال في «باب الأذان»[ح٦٢٢]، وفي «إسلام سعد بن أبي وقَّاص»[ح٣٨٥٨]: «حدَّثنا إسحاق -غير منسوب-: حدَّثنا أبو أسامة»، وقال في «سورة التَّوبة»[ح٤٦٦٩] و«الأدب»[ح٦٠٩٧]: «حدَّثنا إسحاق بن إبراهيم: حدَّثنا أبو أسامة»، وقال في «الأطعمة»: «حدَّثنا إسحاق بن إبراهيم الحنظليُّ: حدَّثنا أبو أسامة»[ح٥٤٣١]، وقال في «تفسير السَّجدة»[ح٤٧٨٠] وفي «العقيقة»[ح٥٤٦٧]: «حدَّثنا إسحاق ابن نصر: حدَّثنا أبو أسامة»، وقال في «الأنبياء» في «باب ﴿وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا﴾ [النساء: ١٢٥]»: «حدَّثنا إسحاق بن إبراهيم[(٣)] بن نصر: حدَّثنا أبو أسامة...» فذكر حديث: «أُتِي النَّبيُّ ﷺ بلَحم...» الحديث[ح٣٣٦١]، هكذا لأبي عليٍّ ابن السَّكن، وأبي زيد المروزيِّ، والنَّسفيِّ، وقال في «العقيقة» أيضًا[(٤)] وفي «الأيمان والنذور»[ح٦٦٦٧] و«الاعتصام»[ح٧٣٤٩]: «حدَّثنا إسحاق بن منصور: حدَّثنا أبو أسامة»، فتبيَّن لنا مِن هذا أنَّ البخاريَّ يروي عن إسحاق بن إبراهيم الحنظليِّ، وإسحاقَ ابن نصر السعديِّ، وإسحاق بن منصور الكوسج، عن أبي أسامة، ولا يخلو أن يكون البخاريُّ إذا قال: «حدَّثنا إسحاق -غير منسوب-: حدَّثنا أبو أسامة»؛ يعني أحدَ هؤلاء الثَّلاثة الذين نسبناهم، وقد حدَّث مسلمٌ عن إسحاق بن منصور الكوسج عن أبي أسامة[م(٢٧٤٤) (٤)])، انتهى ما قاله الجيَّانيُّ[التقييد٣/٩٧٢].

وقال المِزِّيُّ في «أطرافه»: (البخاريُّ في «الصَّلاة» عن إسحاق بن إبراهيم)[تحفة١٢/٢٨١]، وهذا يقتضي أن يكون في روايته هكذا، وراجعت أصلنا الدِّمشقيَّ فوجدته قال: (حدَّثنا إسحاق: حدَّثنا أبو أسامة)، فلم يميِّزه، وأمَّا شيخُنا الشَّارحُ، فإنَّه ذكر كلام الجيَّانيِّ الذي ذكرته، ثمَّ قال: (وجزم

---

(١) كذا في النُّسخ و(ق)، وهي رواية أبي ذرٍّ وأبي الوقت، ورواية «اليونينيَّة» وهامش (ق) مصحَّحًا عليها: (حدَّثنا).

(٢) كذا في النُّسخ، وفي «اليونينيَّة»: (قال: أَخْبَرَنَا)، وفي (ق): (أخبرنا).

(٣) في (ج): (منصور).

(٤) وقع في «اليونينيَّة» في الحديث (٥٤٦٩): (إسحاق ابن نصر)، غير أنَّه جاء في (ق) قبل الإصلاح: (ابن منصور)، وكذا طرَّفه المِزِّيُّ في «تحفة الأشراف» (١١/٢٤٨)، إلَّا أنَّ محقِّق «التحفة» أثبته: (نصر) مع أنَّ في النسخ الخطيَّة عنده: (منصور)، وحَكَمَ عليه بالتصحيف! وانظر كلام المصنِّف عليه في الحديث (٥٤٦٩).

[١٠٧/١ب] المِزِّيُّ بالأوَّل)[تحفة١٢/٢٨١]/، قال شيخُنا: (وبخطِّ الدِّمياطيِّ في «صحيح البخاريِّ»: حدَّثنا إسحاق الواسطيُّ، وفي حاشية: إذا كان الواسطيُّ، فهو ابن شاهين)، انتهى[التوضيح٦/٣٦٤](١)، وستأتي بعض ترجمتِه قريبًا(٢)[ح٦٢٤].

قوله: (أَخْبَرَنَا(٣) أَبُو أُسَامَةَ): هو حمَّاد بن أسامة، تقدَّم مرارًا.

قوله: (قَالَ عُبَيْدُ اللهِ: حَدَّثَنَا(٤) القَاسِمُ بْنُ مُحَمَّدٍ): (عبيد الله) هذا: هو ابن عُمَرَ بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطَّاب العُمَريُّ الفقيه، تقدَّم.

فائدةٌ: مَن يروي عن القاسم عن عائشة واسمه عبيد الله -مُصغَّرًا- في الكتب السِّتَّة(٥) أو بعضِها: عبيدُ الله بن أبي زياد القدَّاح المكِّيُّ، وعبيدُ الله بن عبد الرَّحمن ابن مَوْهَب القرشيُّ التَّيميُّ، وصاحبُ التَّرجمة عبيد الله العمريُّ الفقيه، وعبيد الله بن مِقْسَم(٦)، فهؤلاء أربعة أشخاصٍ، والله أعلم.

قوله: (وَعَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ): هذا معطوفٌ على السند الذي قبله، لا تعليقٌ(٧)، فإيَّاك أن تجعله تعليقًا، وقد رواه البخاريُّ بالسَّند قبله، وهو إسحاق عن أبي أسامة: قال عبيد الله: حدَّثنا القاسم، يعني: وقال عبيد الله عن نافع عنِ ابنِ عُمَرَ، فاعلمه، فقائل: (وعن نافع) هو عبيد الله العمريُّ الذي قدَّمتُ الكلامَ عليه، الفقيهُ.

١٤- بابٌ كَمْ بَيْنَ الأَذَانِ وَالإِقَامَةِ

٦٢٤- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ الوَاسِطِيُّ: حَدَّثَنَا خَالِدٌ، عَنِ الجُرَيْرِيِّ، عَنِ ابْنِ بُرَيْدَةَ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ مُغَفَّلٍ المُزَنِيِّ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «بَيْنَ كُلِّ أَذَانَيْنِ صَلَاةٌ -ثَلَاثًا- لِمَنْ شَاءَ».

قوله: (حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ الوَاسِطِيُّ): هو إسحاق بن شاهين، أبو بشر، عن خالد بن عبد الله وهُشَيم،

(١) رجَّح الحافظ في «الفتح» (٢/١٢٥): أنَّه ابن إبراهيم الحنظليُّ؛ كما جزم به المِزِّيُّ، وساق الدليل عليه، ثمَّ قال: (وأمَّا ما وقع بخطِّ الدمياطيِّ: أنَّه الواسطيُّ، ثمَّ فسَّره بأنَّه ابن شاهين، فليس بصواب؛ لأنَّه لا يُعرَف له عن أبي أسامة شيءٌ).

(٢) (وستأتي بعض ترجمته قريبًا): سقط من (ج).

(٣) في (ج): (حدثنا).

(٤) في (ب): (أخبرنا)، وهي رواية الأَصيليِّ، وزيد في «اليونينيَّة» و(ق): (عن).

(٥) (السِّتَّة): سقط من (ج).

(٦) انظر «تهذيب الكمال» (١٩/٤١)، (١٩/٨٤)، (١٩/١٢٤)، (١٩/١٦٣).

(٧) في النسخ: (تعليقًا)، ولعلَّ المثبتَ هو الصوابُ.

وعنه: البخاريُّ، والنَّسائيُّ، وأحمد بن يحيى التُّستَريُّ، وخلقٌ، صدوق، جاوز المئة، تُوُفِّيَ بعد الخمسين ومئتين، وقد قدَّمتُه، وقدَّمت ما قال الدِّمياطيُّ في وفاته؛ فانظر ذلك[ح٣٠٩]، أخرج له مَن روى عنه مِن الأئمَّة(١).

قوله: (حَدَّثَنَا خَالِدٌ): تقدَّم أعلاه أنَّه خالد بن عبد الله، وهو الواسطيُّ الطَّحَّان، تقدَّم الكلامُ عليه، وأنَّه اشترى نفسَه من الله تعالى ثلاثَ مرَّاتٍ، يتصدَّق بزنة نفسه فضَّةً رحمه الله[ح١٩١].

قوله: (عَنِ الجُرَيْرِيِّ): هو بضمِّ الجيم، وفتح الرَّاء، وهو سعيد بن إياس، أبو مسعود الجُرَيريُّ، عن أبي الطُّفَيل ويزيدَ ابن الشِّخِّير، وعنه: شعبةُ ويزيدُ بن هارون، قال أحمدُ: (كان مُحَدِّثَ أهلِ البصرة)، وقال أبو حاتم: (تغيَّر حفظُه قبل موته، وهو حسن الحديث)، تُوُفِّيَ سنة (١٤٤هـ)، أخرج له الجماعة، ذكره في «الميزان»[٢/١٢٧] وصحَّح عليه(٢)، وقد ذكرتُه أنا فيمَن اختلط في مُؤلَّف مُفرَد(٣)، رحمه الله.

قوله: (عَنِ ابْنِ بُرَيْدَةَ): هو عبد الله، قاضي مروَ وعالمُها، عن أبيه، وعِمْران بن حُصَين، وعائشةُ، وعنه: مالك بن مِغْول، وحسين بن واقد، وأبو هلال، ثقةٌ، وُلِد عام اليرموك، ومات سنة (١١٥هـ) وله مئةُ سنةٍ، واليرموك سنة خمسَ عشرةَ، وقد تقدَّم، ولكن طال العهد به[ح٣٣٢]، أخرج له الجماعة، له ترجمة في «الميزان»[ميزان٢/٣٩٦]، وصحَّح عليه(٤).

قوله: (عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ مُغَفَّلٍ): تقدَّم أنَّه بضمِّ الميم، ثمَّ غين معجمة، ثمَّ فاء مُشدَّدة مفتوحتين، المزنيُّ، وتقدَّم أنَّ مُغفَّلًا صحابيٌّ أيضًا، وتقدَّم الكلام على ما يشتبه بأبيه، وأنَّ جميع الأسماء (مَعْقِل) إلَّا مُغفَّلًا هذا وإلَّا هُبَيب بن مُغْفِل، بضمِّ الميم، ثمَّ غين معجمة ساكنة، ثمَّ فاء مكسورة، وقد انضبط الباب[ح٥٦٣]، [و(هُبَيب) هذا: صحابيٌّ، أخرج له أحمدُ في «المسند»، وهو غِفَاريٌّ، له حديثٌ في جرِّ الإزار، وقد قيل لأبيه: مُغْفِل؛ لأنَّه أغفل سِمَةَ إبِلِه](٥)، والله أعلم.

قوله: (بَيْنَ كُلِّ أَذَانَيْنِ صَلَاةٌ): المراد بـ(الأذانين): الأذان والإقامة، والله أعلم.

---

(١) انظر «تهذيب الكمال» (٢/٤٣٤)، «تذهيب التهذيب» (١/٣٢٦).

(٢) انظر «تبصير المنتبه» (١/٣١٩)، و«الجرح والتعديل» (٤/٢)، و«تهذيب الكمال» (١٠/٣٣٨).

(٣) انظر «نهاية الاغتباط بمَن رُمِيَ من الرواة بالاختلاط» (ص١٢٧).

(٤) انظر «تهذيب الكمال» (١٤/٣٢٨).

(٥) ما بين معقوفين سقط من (ج) انظر «معرفة الصحابة» (٥/٢٧٦٣)، «الإكمال في ذكر مَن له رواية في مسند أحمد» (ص٤٤٥)، وانظر «المسند» (١٥٦٠٥).

٦٢٥ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ: حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ: سَمِعْتُ عَمْرَو بْنَ عَامِرٍ الأَنْصَارِيَّ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: كَانَ الْمُؤَذِّنُ إِذَا أَذَّنَ قَامَ نَاسٌ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ يَبْتَدِرُونَ السَّوَارِيَ حَتَّى يَخْرُجَ النَّبِيُّ ﷺ، وَهُمْ كَذَلِكَ يُصَلُّونَ الرَّكْعَتَيْنِ قَبْلَ الْمَغْرِبِ، وَلَمْ يَكُنْ بَيْنَ الأَذَانِ وَالإِقَامَةِ شَيْءٌ.

قَالَ: **قَالَ عُثْمَانُ بْنُ جَبَلَةَ وَأَبُو دَاوُدَ عَنْ شُعْبَةَ: لَمْ يَكُنْ بَيْنَهُمَا إِلَّا قَلِيلٌ.**

قوله: (**حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ**): تقدَّم مرارًا أنَّ (بَشَّارًا) بالمُوَحَّدة المفتوحة، ثمَّ شين معجمة مُشدَّدة، وأنَّه بُنْدَارٌ، وتقدَّم ما معنى (بندار) فيما مضى[ح٦٩].

قوله: (**حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ**): تقدَّم ضبطُه، وأنَّه مُحَمَّد بن جعفر، وتقدَّم مَن لقَّبه بغُنْدُر، وما معنى (غُنْدُر)[ح٨٧].

قوله: (**سَمِعْتُ عَمْرَو بنَ عَامِرٍ الأَنْصَارِيَّ عَنْ أَنَسٍ**): تقدَّم أنَّ هذا عَمرُو بن عامر الأنصاريُّ الكوفيُّ، وليس بوالد أسدِ بن عَمرٍو؛ فانظره[ح٢١٤].

قوله: (**قال عُثْمَانُ بْنُ جَبَلَةَ، وَأَبُو دَاوُدَ، عَنْ شُعْبَةَ: لَمْ يَكُنْ بَيْنَهُمَا إِلَّا قَلِيلٌ**): أمَّا (عثمان بن جَبَلَة)؛ فهو عثمان بن جَبَلَة بن أبي رَوَّاد العَتَكيُّ المروزيُّ، عن قُرَّةَ وشعبةَ، وعنه: ابناه؛ عبدان وعبد العزيز شاذان، ثقة، وقد أخرج له البخاريُّ، ومسلم، والنَّسائيُّ(١).

وأمَّا (أبو داود عن شعبة)؛ فرأيت بِخَطِّ بعض فضلاء الحَنفيَّة من أصحابنا(٢) تجاهه ولم يعزُهُ لأحد: (هذا أبو داود الطَّيالسيُّ، واسمه سليمان بن داود)، انتهى، وقال شيخُنا الشَّارحُ: (وأبو داود: هو الحَفَرِيُّ عُمَرُ بن سعد)، انتهى[التوضيح٦/٣٦٧]، والذي ظهر لي ترجيحُ ما قاله بعض فضلاء الحَنفيَّة بخطِّه، وذلك لأنَّ كلًّا من الطَّيالسيِّ والحَفَرِيِّ لم يخرِّج له البخاريُّ شيئًا في الأصول، وقد علَّق لأبي داود الطَّيالسيِّ، ولم أره علَّق عن الحَفَرِيِّ شيئًا، وأيضًا لأنِّي رأيتُ ذكروا في مشايخ الطَّيالسيِّ شعبةَ، ولم يذكروه في مشايخ الحَفَرِيِّ فيما وقفت عليه(٣)، والله أعلم، وأمَّا المِزِّيُّ في «أطرافه»؛ فلم يبيِّنه، بل قال كما قال البخاريُّ، لم يَزِد(٤).

---

(١) انظر «تهذيب الكمال» (١٩/٣٤٤).

(٢) هو عز الدين محمد بن خليل الحاضري، وخطه على هامش نسخة (ق) (٣٤أ).

(٣) انظر «تهذيب الكمال» (١١/٤٠١)، (٢١/٣٦٠).

(٤) انظر «تحفة الأشراف» (١/٢٩٣).

١٧- بابُ مَنْ قَالَ: لِيُؤَذِّنْ فِي السَّفَرِ مُؤَذِّنٌ وَاحِدٌ

(بَابُ مَنْ قَالَ: لِيُؤَذِّنْ فِي السَّفَرِ مُؤَذِّنٌ وَاحِدٌ)... إلى (بَاب وُجُوبِ صَلَاةِ الجَمَاعَةِ)

ذكر فيه حديث مالك بن الحويرث قال: «ارجعوا فكونوا فيهم، وعلِّموهم وصلُّوا، فإذا حضرتِ الصَّلاةُ، فليُؤذِّن لكم أحدُكم...» الحديث، ترجم على ذلك: أذان المسافر، وأتى بهذا، وإنَّما بيَّن لهم حالَهم إذا وصلوا أهلهم، وحينئذٍ [قال]: «فإذا حضرت الصَّلاة؛ فليؤذِّن لكم أحدُكم»، غير أنَّ له ألَّا يجعل[1] الكلام قاصرًا على وصولهم إلى أهليهم، بل عامًّا في أحوالهم مِن خروجهم مِن عنده.

وفائدة التَّرجمة: التنبيهُ على أنَّ واحدًا من المسافرين يكفي أذانُه دون بقيَّة الرِّفْقة؛ لئلَّا يُتخيَّل أنَّه لا يكفي الأذانُ إلَّا مِن جميعهم، وقد قال في هذا الحديث في التَّرجمة التي بعد هذه: (أذِّنا وأَقِيما)[ح٦٣٠]، فبيَّن بهذه الترجمة أنَّ التَّعدُّد ليس شرطًا، قاله بنحوه ابن المُنَيِّر في «تراجمه»[2].

٦٢٨ - حَدَّثَنَا مُعَلَّى بْنُ أَسَدٍ: حَدَّثَنَا وُهَيْبٌ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ مَالِكِ بْنِ الحُوَيْرِثِ قَالَ: أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ فِي نَفَرٍ مِنْ قَوْمِي، فَأَقَمْنَا عِنْدَهُ عِشْرِينَ لَيْلَةً، وَكَانَ رَحِيمًا رَفِيقًا، فَلَمَّا رَأَى شَوْقَنَا إِلَى أَهَالِينَا؛ قَالَ: «ارْجِعُوا فَكُونُوا فِيهِمْ وَعَلِّمُوهُمْ وَصَلُّوا، فَإِذَا حَضَرَتِ الصَّلَاةُ، فَلْيُؤَذِّنْ لَكُمْ أَحَدُكُمْ وَلْيَؤُمَّكُمْ أَكْبَرُكُمْ».

قوله: (حَدَّثَنَا وُهَيْبٌ): هو وُهَيب بن خالد الباهليُّ مولاهم، الكرابيسيُّ الحافظ، عن أيُّوبَ ومنصورٍ، وعنه: عفَّانُ، وهدبةُ، وعبدُ الأعلى بن حمَّاد، قال ابن مَهْديٍّ: (كان من أبصرهم بالحديث والرجال)، وقال أبو حاتم: (ثقة، يقال: لم يكن بعد شعبةَ أعلم بالرِّجال منه)، مات سنة (١٦٥هـ)، أخرج له الجماعة[3]، وقد قدَّمته، ولكن طال العهد به[ح٨٤].

قوله: (عَنْ أَيُّوبَ): تقدَّم مرارًا أنَّه ابن أبي تميمة السَّخْتِيَانيُّ، العالمُ المشهورُ.

قوله: (عَنْ أَبِي قِلَابَةَ): تقدَّم أنَّه بكسر القاف، وتخفيف اللَّام، وبعد الألف مُوَحَّدةٌ[ح١٦]، وأنَّ اسمَه عبدُ الله بن زيد الجَرْمِيُّ، وتقدَّم بعضُ ترجمته[ح٢١٣].

قوله: (عَنْ مَالِكِ بْنِ الحُوَيْرِثِ): هو اللَّيثيُّ، صحابيٌّ، وعنه: أبو قِلَابة ونصر بن عاصم، تُوُفِّيَ سنة (٧٤هـ)، أخرج له الجماعة، وقد تقدَّم أنَّ الذَّهبيَّ قال: (سنة أربعٍ وسبعين) في وفاته، وأنَّ في

---

(١) في (ج): (تجعل).

(٢) انظر «المتواري» (ص٩٦).

(٣) انظر «الجرح والتعديل» (٣٥/٩)، و«تهذيب الكمال» (١٦٤/٣١).

«الاستيعاب»: (سنة أربع وتسعين)، وكذا في «تهذيب النَّوويِّ»، وكذا قاله ابن طاهر[قبل ح٨٧]، ورأيتُ بِخَطِّ الدِّمياطيِّ في حاشية على «الكمال»: (سنة «٩٤هـ»)، قال: (وفيه نظرٌ)، انتهى(١)/. [١/١٠٨أ]

قوله: (وَكَانَ رَحِيمًا رَفِيقًا): هو بالفاء في أصلنا، وفي نسخةٍ خارجَها في الهامش: (رقيقًا) بقافَينِ(٢)، قال في «المطالع»: (كذا للقابسيِّ بالفاء، وللأَصيليِّ وأبي الهيثم بالقاف، وهو مِن رِقَّة القلب، ومِن رفقه بأمَّته وشفقته، كما قال: ﴿بِٱلْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ [التوبة: ١٢٨])، انتهى(٣).

١٨- بابُ الأَذَانِ لِلْمُسَافِرِ إِذَا كَانُوا جَمَاعَةً وَالإِقَامَةِ

وَكَذَلِكَ بِعَرَفَةَ وَجَمْعٍ وَقَوْلِ المُؤَذِّنِ: «الصَّلاةُ فِي الرِّحَالِ» فِي اللَّيْلَةِ البَارِدَةِ أَوِ المَطِيرَةِ.

قوله: (وَالإِقَامَةِ) في التَّبويب: هو بالجرِّ عطفًا على (الأذانِ).

قوله: (وَجَمْعٍ): هي(٤) بفتح الجيم، وإسكان الميم، وبالعين المهملة، وهي المزدلفة، سُمِّيت بذلك؛ لاجتماع الناس بها، وقال الواحديُّ: لجمعهم(٥) بين المغرب والعشاء، والله أعلم(٦).

قوله: (وَقَوْلِ المُؤَذِّنِ): هو مجرور عطفًا على (الإقامةِ).

قوله: (الصَّلاةُ فِي الرِّحَالِ): يجوز في (الصَّلاة) الرَّفع والنَّصب(٧).

٦٢٩ - حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنِ المُهَاجِرِ أَبِي الحَسَنِ، عَنْ زَيْدِ بْنِ وَهْبٍ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ قَالَ: كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي سَفَرٍ فَأَرَادَ المُؤَذِّنُ أَنْ يُؤَذِّنَ فَقَالَ لَهُ: «أَبْرِدْ»، ثُمَّ أَرَادَ أَنْ يُؤَذِّنَ فَقَالَ لَهُ: «أَبْرِدْ»، ثُمَّ أَرَادَ أَنْ يُؤَذِّنَ، فَقَالَ لَهُ: «أَبْرِدْ» حَتَّى سَاوَى الظِّلُّ التُّلُولَ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّ شِدَّةَ الحَرِّ مِنْ فَيْحِ جَهَنَّمَ».

قوله: (عَنْ أَبِي ذَرٍّ): تقدَّم أنَّ اسمَه جندُب بن جنادة، وقيل غيرُ ذلك، وأنَّه مِن السابقين الأوَّلين،

---

(١) وقد قدَّمت تعقُّبَ الحافظِ ابنِ حجر في «تهذيب التهذيب» (١١/٤) لقولهم: (إنَّه تُوُفِّيَ سنة «٩٤هـ») في المكان المشار إليه، وانظر «تهذيب الكمال» (١٣٢/٢٧)، «تجريد أسماء الصحابة» (٤٣/٢)، ووقع في المطبوع: (٤٧هـ)، «الاستيعاب» (ص٦٥٩)، «تهذيب الأسماء واللغات» (١٦٨/٢).

(٢) هي رواية الكشميهنيِّ وابن عساكر والأَصيليِّ.

(٣) أنظر «مطالع الأنوار» (١٧٧/٣).

(٤) في (ج): (هو).

(٥) في (ب) و(ج): (بجمعهم).

(٦) انظر «مطالع الأنوار» (١٩٣/٢)، «التوضيح» (٥٧٦/١١).

(٧) في «اليونينيَّة» الرفع فقط، واكتفى الحافظ في «فتح الباري» (١١٧/٢) بذكر النصب.

وتقدَّم بعضُ ترجمتِه، وأنَّه زاهدُ هذه الأمَّة[ح٣٠].

قوله: (فَأَرَادَ الْمُؤَذِّنُ أَنْ يُؤَذِّنَ): تقدَّم قريبًا أنَّه بلالٌ ﵁[ح٥٣٥]، [وفي رواية «التِّرمذيِّ»: (فأراد بلال)](١)[ت١٥٨].

قوله: (أَبْرِدْ): هو بقطع الهمزة، ساكنة الآخر(٢)، على الأمر، وقد تقدَّم[ح٥٣٣]، وكذا في المكانَينِ الآخَرينِ.

قوله: (مِنْ فَيْحِ جَهَنَّمَ): تقدَّم الكلام على (الفيح)، وأنَّه بفتح الفاء، وسكون المُثنَّاة تحت، وبالحاء المهملة في (باب الإبراد بالظهر في شدَّة الحرِّ)[ح٥٣٣].

٦٣٠ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ خَالِدٍ الحَذَّاءِ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ مَالِكِ ابْنِ الحُوَيْرِثِ قَالَ: أَتَى رَجُلَانِ النَّبِيَّ ﷺ يُرِيدَانِ السَّفَرَ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِذَا أَنْتُمَا خَرَجْتُمَا، فَأَذِّنَا، ثُمَّ أَقِيمَا، ثُمَّ لِيَؤُمَّكُمَا أَكْبَرُكُمَا».

قوله: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ): هذا هو الفِرْيابيُّ، وقد تقدَّم الفرق بينه وبين مُحمَّد بن يوسف البيكنديِّ البخاريِّ(٣)[ح٦٨].

قوله: (حَدَّثَنَا سُفْيَانُ): هذا هو ابن سعيد الثَّوريُّ، العالمُ الزَّاهدُ المشهورُ.

قوله: (عَنْ أَبِي قِلَابَةَ): تقدَّم بظاهرها(٤) الكلامُ عليه[ح٦٢٨].

قوله: (عَنْ مَالِكِ بْنِ الحُوَيْرِثِ): تقدَّم الكلامُ عليه في ظاهرها(٥)[ح٦٢٨].

قوله: (أَتَى رَجُلَانِ النَّبِيَّ ﷺ): هذان الرجلان: [أحدهما]: هو مالك بن الحويرث، والآخر: صاحب له أو ابن عمِّه(٦).

٦٣١ - [حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ المُثَنَّى قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الوَهَّابِ قَالَ: حَدَّثَنَا أَيُّوبُ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ قَالَ: حَدَّثَنَا مَالِكٌ: أَتَيْنَا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ وَنَحْنُ شَبَبَةٌ مُتَقَارِبُونَ، فَأَقَمْنَا عِنْدَهُ عِشْرِينَ يَوْمًا وَلَيْلَةً، وَكَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ رَحِيمًا رَفِيقًا، فَلَمَّا ظَنَّ أَنَّا قَدِ اشْتَهَيْنَا أَهْلَنَا -أَوْ قَدِ اشْتَقْنَا- سَأَلَنَا عَمَّنْ تَرَكْنَا بَعْدَنَا

(١) ما بين معقوفين سقط من (ج).
(٢) (الآخر) سقط من (ج).
(٣) هذه الفقرة سقطت من (ج).
(٤) (بظاهرها): سقط من (ب).
(٥) في (ب): (عليه قريبًا).
(٦) انظر «التوضيح» (٦/٣٨٣، ٣٨٥).

فَأَخْبَرْنَاهُ، قَالَ: «ارْجِعُوا إِلَى أَهْلِيكُمْ فَأَقِيمُوا فِيهِمْ وَعَلِّمُوهُمْ وَمُرُوهُمْ -وَذَكَرَ أَشْيَاءَ أَحْفَظُهَا أَوْ لَا أَحْفَظُهَا- وَصَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أُصَلِّي، فَإِذَا حَضَرَتِ الصَّلَاةُ؛ فَلْيُؤَذِّنْ لَكُمْ أَحَدُكُمْ وَلْيَؤُمَّكُمْ أَكْبَرُكُمْ»].(١)

قوله: (حَدَّثَنَا عَبْدُ الوَهَّابِ): تقدَّم قريبًا أنَّه الثَّقفيُّ، وهو ابن عبد المجيد بن الصَّلت بن عُبيد الله ابن الحكم بن أبي العاصي، أبو مُحمَّد الحافظ.

قوله: (حَدَّثَنَا أَيُّوبُ): تقدَّم بظاهرها(٢) أنَّه أيُّوبُ بن أبي تميمة السَّخْتِيَانيُّ المشهورُ[ح٦٢٨].

قوله: (عَنْ أَبِي قِلَابَةَ): تقدَّم بظاهرها(٣) الكلامُ عليه[ح٦٢٨].

قوله: (حَدَّثَنَا مَالِكٌ): هو مالك بن الحُوَيرث، تقدَّم بظاهرها(٤)[ح٦٢٨].

قوله: (شَبَبَةٌ): جمع (شابٍّ)، كـ(كاتب وكَتَبَة).

قوله: (مُتَقَارِبُونَ): أي: في السِّنِّ، وفي «أبي داود»: (متقاربين(٥) في العلم)[د٥٨٩].

قوله: (رَفِيقًا): تقدَّم أعلاه ضبطُه[ح٦٢٨].

٦٣٢ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: أَخْبَرَنَا يَحْيَى، عَنْ عُبَيْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ قَالَ: حَدَّثَنِي نَافِعٌ قَالَ: أَذَّنَ ابْنُ عُمَرَ فِي لَيْلَةٍ بَارِدَةٍ بِضَجْنَانَ، ثُمَّ قَالَ: صَلُّوا فِي رِحَالِكُمْ، فَأَخْبَرَنَا: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ كَانَ يَأْمُرُ مُؤَذِّنًا يُؤَذِّنُ، ثُمَّ يَقُولُ عَلَى إِثْرِهِ، أَلَا صَلُّوا فِي الرِّحَالِ فِي اللَّيْلَةِ البَارِدَةِ -أَوِ المَطِيرَةِ- فِي السَّفَرِ.

قوله: (حَدَّثَنَا يَحْيَى): هو ابن سعيد القطَّان، الحافظُ المشهورُ، تقدَّم بعضُ ترجمتِه[ح٤٣].

قوله: (عَنْ عُبَيْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ، [عن نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ](٦)): تقدَّم أنَّه عُبَيد الله بن(٧) عُمَرَ بن حفص ابن عاصم بن عمر بن الخطَّاب رضي الله عنه العُمَريُّ، وتقدَّم أنَّ جماعة كلُّ واحدٍ منهم اسمُه عُبيد الله روَوا عن نافعٍ عنِ ابنِ عُمَرَ في الكتب أو بعضها، هذا أحدهم، والثَّاني: عُبيد الله بن الأخنس أبو مالك الخزَّاز، والثَّالث: عبيد الله بن أبي جعفر المصريُّ[ح٤٣٠].

(١) هذا الحديث هو في هامش (ق)، ونبَّه في اليونينية إلى أنه ليس في رواية أبي ذر.

(٢) في (ب): (تقدَّم الكلام عليه قريبًا).

(٣) في (ب): (قريبًا).

(٤) في (ب): (وقد تقدَّم بظاهرها قريبًا).

(٥) في (ج) وهامش (أ) من نسخةٍ: (متقارنين)، وهي رواية ابن حزم كما في «عمدة القاري» (٣١١/٤).

(٦) في «اليونينيَّة» و(ق) بدلًا ممَّا بين معقوفين: (قَالَ: حَدَّثَنِي نَافِعٌ قال: أَذَّنَ ابْنُ عُمَر)، والمثبت جاء في هامش (أ) مُستدرَكًا.

(٧) (بن): سقط من (ب).

قوله: (بِضَجْنَان): هو بضادٍ معجمة مفتوحة، ثمَّ جيم ساكنة، ثمَّ نونين، بينهما ألفٌ، جُبَيلٌ[1] على بريدٍ من مكَّة، قاله الدِّمياطيُّ وغيرُه[2].

قوله: (عَلَى إِثْرِهِ): تقدَّم أنَّ شيخنا قال: إنَّه مُثلَّث الهمزة، وقال غيره: بفتح الهمزة والثَّاء، وكسرها مع سكون الثَّاء[ح٢٧٨].

٦٣٣- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا جَعْفَرُ بْنُ عَوْنٍ: حَدَّثَنَا أَبُو العُمَيْسِ، عَنْ عَوْنِ بْنِ أَبِي جُحَيْفَةَ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ بِالأَبْطَحِ، فَجَاءَهُ بِلَالٌ فَآذَنَهُ بِالصَّلَاةِ، ثُمَّ خَرَجَ بِلَالٌ بِالعَنَزَةِ حَتَّى رَكَزَهَا بَيْنَ يَدَيْ رَسُولِ اللهِ ﷺ بِالأَبْطَحِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ.

قوله: (حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا جَعْفَرُ بْنُ عَوْنٍ): قال الجيَّانيُّ وقد ذكر هذا المكان فقط: (ذكر أبو نصرٍ: أنَّ البخاريَّ قد حدَّث عن إسحاقَ ابنِ راهُوْيَه وإسحاقَ بنِ منصور، عن جعفر بن عون، فلا يخلو من أحدهما، والأشبه عندي أنَّه ابنُ منصور، فإنَّ البخاريَّ إذا حدَّث عنه؛ كثيرًا [ما] يُبهِمُه ولا ينسبه، وقد خرَّج مسلمٌ في «مسنده» عن إسحاقَ بنِ منصور عن جعفر بن عون[م٥٠٣(٢٥١)])، انتهى، والمِزِّيُّ لمَّا طرَّفه قال: (البخاريُّ في «الصَّلاة»: عن إسحاق، ومسلمٌ عن إسحاق ابن منصور، وعبدُ بن حميد[م٥٠٣(٢٥١)]؛ جميعًا عن جعفر بن عون)[تحفة٩/١٠١]، وأمَّا شيخُنا الشَّارحُ؛ فإنَّه قال: (وشيخه إسحاق: هو ابن منصور، كما نصَّ عليه خلفٌ في «أطرافه»)، ثمَّ ذكر كلامَ الكَلَاباذيِّ[الهداية١/١٤٠]؛ وهو أبو نَصْرٍ المذكورُ في كلام الجيَّانيِّ[التقييد٣/٩٨٤] الذي قدَّمتُه[التوضيح٦/٣٨٨].

قوله: (أَخْبَرَنَا[3] أَبُو العُمَيْسِ): هو بضمِّ العين، وفتح الميم، ثمَّ مُثَنَّاة تحت ساكنة، ثمَّ سين، مهملتين، واسمه عتبة بن عبدالله بن عتبة بن عبدالله[4] بن مسعود المسعوديُّ، أخو عبدالرَّحمن المسعوديِّ، الكوفيُّ، عَنِ الشَّعبيِّ، وابنِ أبي مُلَيكة، والطبقةِ، وعنه: شعبةُ، وأبو نُعَيم، وطائفةٌ، وثَّقه أحمدُ، وأخرج له الجماعة، وموتُه قريبٌ من موت الأعمش، والأعمش[5] تُوُفِّيَ في ربيع الأوَّل سنة ثمانٍ وأربعين ومئة[6]، وقد قال شيخُنا في هذا «الشَّرح» في وفاة أبي العُمَيس: (إنَّه تُوُفِّيَ سنة عشرين ومئة)[التوضيح٣/١٢٧]،

---

(١) في (ج): (جبل).

(٢) انظر «مطالع الأنوار» (٤/٣٦٠).

(٣) كذا في النُّسخ، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (حدَّثنا).

(٤) (بن عتبة بن عبد الله): سقط من (ج).

(٥) (والأعمش): سقط من (ج).

(٦) انظر «الجرح والتعديل» (٦/٣٧٢)، «تهذيب الكمال» (١٩/٣٠٩)، (١٢/٧٦)، «تذهيب التهذيب» (٦/٢٧٧).

وقد تقدَّم ذلك أيضًا[ح٤٥].

قوله: (عَنْ عَوْنِ بْنِ أَبِي جُحَيْفَةَ): تقدَّم أنَّ (أبا جُحَيْفَة) بضمِّ الجيم، ثمَّ حاء مهملة مفتوحة، ثمَّ مُثنَّاة تحت ساكنة، ثمَّ فاء، ثمَّ تاء، وأنَّه وَهْبُ بن عبد الله السُّوائيُّ، وتقدَّم بعضُ ترجمتِه[ح١١١].

قوله: (بِالأَبْطَحِ): تقدَّم أنَّه بين مكَّة ومنًى، يُضاف إلى كلٍّ واحدة منهما، وهو البطحاء[ح٤٩٥].

قوله: (فَآذَنَهُ بِالصَّلَاةِ(١)): هو بمدِّ الهمزة، أي: أَعلَمه.

قوله: (بِالعَنَزَةِ): تقدَّم ضبطها، ومقدارها، ومَن جاء بها، فيما مضى[ح١٥١].

١٩- بابٌ هَلْ يَتَتَبَّعُ المُؤَذِّنُ فَاهُ هَهُنَا وَهَهُنَا؟ وَهَلْ يَلْتَفِتُ فِي الأَذَانِ؟

وَيُذْكَرُ عَنْ بِلَالٍ: أَنَّهُ جَعَلَ إِصْبَعَيْهِ فِي أُذُنَيْهِ.

(وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ لَا يَجْعَلُ إِصْبَعَيْهِ فِي أُذُنَيْهِ).

وَقَالَ إِبْرَاهِيمُ: لَا بَأْسَ أَنْ يُؤَذِّنَ عَلَى غَيْرِ وُضُوءٍ.

وَقَالَ عَطَاءٌ: الوُضُوءُ حَقٌّ وَسُنَّةٌ.

وَقَالَتْ عَائِشَةُ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَذْكُرُ اللهَ عَلَى كُلِّ أَحْيَانِهِ.

قوله: (هَلْ يَتَتَبَّعُ المُؤَذِّنُ فَاهُ): (المؤذِّنُ): مَرفوعٌ، كذا هو مضبوط في أصلنا، وكذا قرأناه على أنَّه فاعل (يتتبَّع)، ولمَّا قَدِمَ العلَّامةُ قاضي القضاة جلال الدين ابن شيخنا العلَّامةِ المجتهدِ سراج الدين البُلْقَينيِّ؛ ذُكِرَ لي عنه أنَّه قال: (المؤذِّن) مَنصوبٌ؛ لأنَّه مفعول، والفاعل في (يتتبَّع): (هو)، يعني: الشخص، و(فاه): مَنْصوبٌ، بدل بعضٍ من كلٍّ، ويدلُّ له الحديث المذكور في الباب، وهو قوله: (فجعلت أتتبَّع فاه ههنا وههنا)[ح٦٣٤] انتهى، وهذا كلامٌ مليحٌ/، ولكن نحن إنَّما كنَّا نقرؤه بالرفع، أعني: (المؤذِّن)، والله أعلم. [١/١٠٨ب]

اعلم أنَّه ذكر في الباب آثارًا وحديثَ عائشة ﵂: (كان يذكر اللهَ على كلِّ أحيانه)، قال ابن المُنَيِّر: (إنْ قلت: ما وجهُ إدخال في(٢) هذه الترجمة الأذان على [غير] وضوء؟ وما المناسبة؟ قلت: أراد أن يحتجَّ على جواز الاستدارة، وعدم اشتراط القبلة في الأذان، فإنَّ المُشترِط لذلك ألحقه بالصلاة، فأبطل عليه هذا الإلحاق، بمخالفته لحكم الصَّلاة في الطهارة، فإذا خالفها في الطَّهارة، وهي إحدى شروطها، آذن ذلك بمخالفته لها في الاستقبال بطريق الأَوْلَى، فإنَّ الطَّهارة أدخل في الاشتراط مِن الاستقبال،

(١) (بالصلاة): سقط من (ج).

(٢) (في): سقط من (ج)، واستُدْرِكت في (أ) وهي في (ب) بعد: (هذه الترجمة).

ويؤيِّد هذا النظر أنَّ بعضهم كان يستدير عند «حيَّ على الصَّلاة»؛ لأنَّ هذه الكلمة ليست ذِكْرًا، وإنَّما هي خطابٌ للناس، فبعُدَت عن شَبَهِ الصَّلاة، فسقط اعتبار الاستقبال فيها)[(١)].

قوله: (وَيُذْكَرُ عَنْ بِلَالٍ أَنَّهُ جَعَلَ إِصْبَعَيْهِ فِي أُذُنَيْهِ): لم يبيِّن في الحديث أيُّ الأصابعِ هي؟ وقد نصَّ النَّوويُّ في «النُّكَت»: أنَّها المُسبِّحة[(٢)]، وكذا قاله المُحبُّ الطَّبريُّ في «أحكامه»، ونقله عن الشَّافعيِّ[(٣)]، وهي عادة النَّاس الجارية بينهم.

تنبيه: جَعلُ الإصبعين في الأذنيين خاصٌّ بالأذان، فأمَّا في الإقامة، فلا يُستحبُّ لها ذلك، نقله النَّوويُّ في «شرح المُهذَّب» عن الرُّويانيِّ وغيرِه، ونقل محبُّ الدِّين الطَّبريُّ عن بعض أهل العلم استحبابَه في الإقامة أيضًا[(٤)].

قوله: (وَقَالَ إِبْرَاهِيمُ): هو ابن يزيد النَّخَعيُّ، العالمُ المشهورُ.

قوله: (وَقَالَ عَطَاءٌ): هو عطاء[(٥)] بن أبي رباح، مفتي أهل مكَّة، ومن أئمَّتهم المشهورين.

قوله: (الوُضُوءُ حَقٌّ وَسُنَّةٌ): اعلم أنَّ قولَ التابعيِّ: السُّنَّة كذا، أو[(٦)] مِن السُّنَّة كذا، هل هو موقوفٌ مُتَّصلٌ، أو مَرْفوعٌ مُرسَلٌ؟ وحكى الدَّاوديُّ عن الشَّافعيِّ في «[شرح] مختصر المزنيِّ»: أنَّه كان يرى في القديم أنَّ ذلك مَرْفوعٌ إذا صدر من الصَّحابيِّ أو التَّابعيِّ، ثمَّ رجع عنه[(٧)]، ورأيتُ أنا في كلام ابن قيِّم الجوزيَّة: أنَّه مُرسَلٌ، انتهى، وهذا هو القياس؛ لأنَّ الصَّحيحَ أنَّه إذا صدر ذلك من الصَّحابيِّ، يكون مرفوعًا، فإذا[(٨)] صدر من التَّابعيِّ؛ ينبغي أن يكون مُرسَلًا، والصَّحيح: أنَّه موقوف، كما قاله النَّوويُّ في «شرح المُهذَّب»[(٩)].

---

(١) «المتواري» (ص٩٧)، وفيه: «... بعضهم قال: يستدير».
(٢) انظر «التوضيح» (٦/٣٩٦).
(٣) زيد في (ب): (ﷺ)، انظر «غاية الإحكام» (٢/٩٧).
(٤) انظر «غاية الإحكام» (٢/٩٧)، «بحر المذهب» (١/٤٠٦)، «المجموع» (٣/٨٢).
(٥) (عطاء): سقط من (ج).
(٦) في (ج): (و).
(٧) قال الحافظ العراقيُّ في «التقييد والإيضاح» (١/٣٧٣-٣٧٤): (وما حكاه الداوديُّ مِن رجوع الشافعيِّ عن ذلك فيما إذا قاله الصحابيُّ؛ لم يوافق عليه، فقد احتجَّ به في مواضعَ مِن الجديد، فيمكن أن يُحمَل قوله: «ثمَّ رجع عنه» أي: عمَّا إذا قاله التابعيُّ، والله أعلم).
(٨) في (ب): (وإذا).
(٩) يعني: على الصحابة، وانظر «المجموع» (١/١٢٧)، وانظر «التقييد والإيضاح» (١/٣٧٢-٣٧٤)، «شرح التبصرة والتذكرة» (١/١٣٦-١٣٧)، «تدريب الراوي» (١/١٩٠).

وقد روى البيهقيُّ عن وائل بن حُجْر مرفوعًا: «حقٌّ وسُنَّةٌ ألَّا يؤذِّن أحدٌ إلَّا وهو طاهرٌ»(١)، وقد روى التِّرمذيُّ عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعًا: «لا يؤذِّن إلَّا مُتوضِّئٌ»(٢)[ت٢٠٠]، وهما ضعيفان.

قوله: (أَحْيَانِهِ): تقدَّم أنَّ (الأحيان) الأوقاتُ.

٦٣٤ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَوْنِ بْنِ أَبِي جُحَيْفَةَ، عَنْ أَبِيهِ: أَنَّهُ رَأَى بِلَالًا يُؤَذِّنُ فَجَعَلْتُ أَتَتَبَّعُ فَاهُ هَهُنَا وَهَهُنَا بِالأَذَانِ.

قوله: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ): هذا هو الفِرْيابيُّ، وجدُّه اسمه واقد، ومُحَمَّد كنيته أبو عبد الله، وهو مولى بني ضبَّة، مُحَدِّث قَيْسَارِيَّة، عن فِطْر بن خليفة، وعُمَر بن ذرٍّ، والثَّوريِّ فأكثر(٣)، وعنه: البخاريُّ، والجماعة بواسطة، والذُّهليُّ، وابنُ وَارَة، وعاش اثنتين وتسعين سنةً، تُوُفِّيَ سنة (٢١٢ هـ)، له ترجمةٌ في «الميزان»(٤)، وقد قدَّمتُ الفرقَ بينه وبين مُحَمَّد بن يوسف البخاريِّ البيكنديِّ، وذكرتُ الأماكنَ التي روى فيها البخاريُّ عَنِ البيكنديِّ في أوائل هذا التعليق[ح٦٨]، والله أعلم.

قوله: (حَدَّثَنَا سُفْيانُ): هو ابن سعيدٍ الثَّوريُّ(٥)، العالمُ المشهورُ.

قوله: (عَنْ عَوْنِ بنِ أَبِي جُحَيْفَةَ): تقدَّم ضبطُ (أبي جُحَيْفَة) واسمُه قريبًا وبعيدًا، فليُنظَر منه[ح١١١].

٢٠ - بابُ قَوْلِ الرَّجُلِ: فَاتَتْنَا الصَّلَاةُ

وَكَرِهَ ابْنُ سِيرِينَ أَنْ يَقُولَ: فَاتَتْنَا الصَّلَاةُ، وَلْيَقُلْ: لَمْ نُدْرِكْ.

وَقَوْلُ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم أَصَحُّ.

قوله: (وَكَرِهَ ابْنُ سِيرِينَ): هو مُحَمَّد بن سيرين، العَلَمُ الفَرْدُ رحمه الله، وتقدَّم الكلامُ عليه[قبل٢٣٥]، وعلى إخوته من الرِّجال والنساء؛ أولادِ سيرين[ح٦٧].

---

(١) «سنن البيهقي الكبرى» (٣٩٧/١)، والحديث من رواية عبد الجبَّار بن وائل بن حُجْر عن أبيه، وقال البيهقيُّ عقيبه: (عبد الجبَّار بن وائل عن أبيه مرسلٌ).

(٢) ثمَّ أخرج الترمذيُّ الحديثَ موقوفًا على أبي هريرة رضي الله عنه (٢٠١) وقال: (وحديث أبي هريرة لم يرفعه ابنُ وَهْبٍ، وهو أصحُّ مِن حديث الوليد بن مسلم) يعني: المرفوع.

(٣) في (ب): (وأكثر).

(٤) «ميزان الاعتدال» (٧١/٤) وصحَّح عليه، وانظر «تهذيب الكمال» (٥٢/٢٧)، «تذهيب التهذيب» (٣٤٥/٨).

(٥) (الثَّوريُّ): سقط من (ب).

٦٣٥ - حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ: حَدَّثَنَا شَيْبَانُ، عَنْ يَحْيَى، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ أَبِي قَتَادَةَ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: بَيْنَمَا نَحْنُ نُصَلِّي مَعَ النَّبِيِّ ﷺ، إِذْ سَمِعَ جَلَبَةَ رِجَالٍ، فَلَمَّا صَلَّى، قَالَ: «مَا شَأْنُكُمْ»؟ قَالُوا: اسْتَعْجَلْنَا إِلَى الصَّلَاةِ، قَالَ: «فَلَا تَفْعَلُوا، إِذَا أَتَيْتُمُ الصَّلَاةَ، فَعَلَيْكُمْ بِالسَّكِينَةِ، فَمَا أَدْرَكْتُمْ، فَصَلُّوا، وَمَا فَاتَكُمْ، فَأَتِمُّوا».

قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ): تقدَّم مرارًا أنَّه الفضل بن دُكَين، الحافظ المشهور، وتقدَّم بعض ترجمتِه[ح٥٢].

قوله: (حَدَّثَنَا شَيْبَانُ): هو ابن عبد الرَّحمن النَّحْويُّ المُؤدِّب، تقدَّم بعض ترجمتِه، وأنَّه منسوبٌ إلى القبيلة، لا إلى صناعة النَّحْوِ، كما قاله ابن الأثير في «لُبابه»(١)، وذكرت أنَّ في «التذهيب» للذَّهبيِّ في ترجمة شيبانَ هذا ما لفظه: (قال ابن أبي داود وغيرُه: إنَّ المنسوب إلى القبيلة يزيدُ بن أبي سعيد النَّحْويُّ، لا شيبان النَّحْويُّ هذا) [التذهيب٤/٣٠٧]، انتهى [ح١١٢].

قوله: (عَنْ يَحْيَى): هو ابن أبي كثير، بالثاء المُثلَّثة، تقدَّم مرارًا، وتقدَّم بعضُ ترجمتِه[ح١١٢].

قوله: (عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ أَبِي قَتَادَةَ، عَنْ أَبِيهِ): (أبوه): هو أبو قتادة، واسمه الحارث بن رِبْعيٍّ، وقيل: اسمه النُّعمان، وقيل: عمرٌو، فارسُ رسول الله ﷺ، رضي الله عنه، تقدَّم مرارًا[ح١٥٣].

قوله: (إِذْ سَمِعَ جَلَبَةَ رِجَالٍ): (الجَلَبَة): بفتح الجيم واللَّام، والباء المُوحَّدة، وبالتاء في آخرها، أي: أصواتهم.

قوله: (فَعَلَيْكُمْ بِالسَّكِينَةِ): وفي رواية هي خارج أصلنا في الهامش: (السَّكينةُ)، يجوز رفع هذه، ويجوز(٢) نصبها على الإغراء(٣).

٢١ - بابٌ لَا يَسْعَى إِلَى الصَّلَاةِ، وَلْيَأْتِهَا بِالسَّكِينَةِ وَالوَقَارِ

وَقَالَ: «مَا أَدْرَكْتُمْ؛ فَصَلُّوا، وَمَا فَاتَكُمْ؛ فَأَتِمُّوا»، قَالَهُ أَبُو قَتَادَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

قوله: (وَلْيَأْتِهَا بِالسَّكِينَةِ وَالوَقَارِ): قال النَّوويُّ: (السَّكينة والوقار قيل: هما بمعنًى، وجُمِعَا تأكيدًا)، قال: (والظَّاهر أنَّ بينهما فرقًا، وهو أنَّ السَّكينة: التَّأنِّي في الحركات، واجتنابُ العبث،

(١) انظر «اللباب في تهذيب الأنساب» (٣/٣٠١).

(٢) (ويجوز): سقط من (ج).

(٣) وهي بالنصب في رواية الأَصيليِّ وابن عساكر، وبالوجهين معًا في الحديث اللاحق (٦٣٦) رواية أبوي ذرٍّ والوقت، والأَصيليِّ، وابن عساكر.

والوقارَ: في الهيئة، وغضُّ البصر، وخفضُ الصوت، والإقبالُ على طريقه بغير التفات، ونحو ذلك)[شرح مسلم٥/١٠٢]، انتهى، وقد تقدَّم(١)[ح٥٨].

قوله: (قَالَهُ أَبُو قَتَادَةَ): تقدَّم أعلاه أنَّه الحارث بن رِبْعِيٍّ، وقيل: النُّعْمان، وقيل: عمرو.

٦٣٦- حَدَّثَنَا آدَمُ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذِئْبٍ: حَدَّثَنَا الزُّهريُّ، عَنْ سَعِيْدِ بنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبي هُرَيْرَةَ، عَنِ النبِّيِّ ﷺ.

وعَنِ الزُّهريِّ، عَنْ أَبِيْ سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِذَا سَمِعْتُمُ الإِقَامَةَ، فَامْشُوا إِلَى الصَّلَاةِ، وَعَلَيْكُمْ بِالسَّكِينَةِ وَالوَقَارِ، وَلَا تُسْرِعُوا، فَمَا أَدْرَكْتُمْ، فَصَلُّوا، وَمَا فَاتَكُمْ، فَأَتِمُّوا».

قوله: (حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذِئْبٍ): تقدَّم أنَّه مُحَمَّد بن عبد الرَّحمن بن المغيرة بن الحارث بن أبي ذئبٍ، تقدَّم بعضُ ترجمتِه[ح١١٩].

قوله: (حَدَّثَنَا الزُّهْرِيُّ): تقدَّم مرارًا أنَّه مُحَمَّد بن مسلم بن عُبَيد الله بن عَبد الله بن شهاب، العالمُ المشهورُ.

قوله: (عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ): تقدَّم مرارًا أنَّ(٢) ياء (المسيَّب) بالكسر والفتح، وأنَّ ياء غيره بالفتح ليس إلَّا، والله أعلم.

قوله: (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ): تقدَّم مرارًا أنَّه عبد الرَّحمن بن صخرٍ، على الأصحِّ من نحو ثلاثين قولًا.

قوله: (وعَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ): هذا معطوفٌ على السَّند الذي قبله، الذي فيه: آدم عنِ ابنِ أبي ذئب، عَنِ الزُّهريِّ، يعني(٣): عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، **فالحاصل**: أنَّ الزُّهريَّ رواه عن سعيد وأبي سلمة، كلاهما عن أبي هريرة رضي الله عنه، وليس تعليقًا.

٢٢- بابٌ: مَتَى يَقُومُ النَّاسُ، إِذَا رَأَوُا الإِمَامَ عِنْدَ الإِقَامَةِ

٦٣٧- حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ قَالَ: كَتَبَ إِلَيَّ يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ: عَنْ عَبْدِ اللهِ ابْنِ أَبِي قَتَادَةَ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «إِذَا أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ، فَلَا تَقُومُوا حَتَّى تَرَوْنِي».

قوله: (حَدَّثَنَا هِشَامٌ): تقدَّم أنَّه هشام بن أبي عبد الله الدَّسْتَوائِيُّ، وتقدَّم الكلام عليه[ح٤٤]، وعلى نسبته؛ لماذا نُسِب[ح١٥٣]، والله أعلم.

---

(١) (وقد تقدَّم): سقط من (ج).

(٢) في (أ) و(ج): (أنَّه).

(٣) (يعني): ليس في (ب) و(ج)، وقد ضُرِب عليها في (أ)، ولعلَّ إثباتَها هو الصواب.

قوله: (قَالَ: كَتَبَ إِلَيَّ يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ): تقدَّم أنَّه بفتح الكاف وبالمثلَّثة[(١)] مرارًا، ثمَّ اعلم أنَّ الكتابة بالحديث أو الأحاديث، وهو أن يكتبَ الشَّيخُ بخطِّه أو يأمرَ غيرَه فيكتب عنه بإذنه، سواء كتبه أو كُتِب عنه إلى غائبٍ عنه أو حاضرٍ عنده، وهي تنقسم إلى نوعين، **أحدهما**: الكتابة المقترنة/ بالإجازة، [١/١٠٩أ] بأن يكتب إليه ويقول: أجزت لك ما كتبته لك ونحو ذلك، وهي شبيهة بالمناولة المقترنة بالإجازة في الصِّحَّة والقوَّة، **والنوع الثاني**: الكتابة المجرَّدة عن الإجازة -كهذه، فإنَّه لم يذكر معها إجازة-، فإنَّها صحيحةٌ، تجوز الرواية بها على الصحيح المشهور بين أهل الحديث، وهو عندهم معدودٌ من المُسنَد[(٢)] الموصول، وهو قول كثير من المتقدِّمين والمُتأخِّرين، منهم: أيُّوب السَّخْتِيَانيُّ، ومنصور، واللَّيث بن سعد، وغير واحد من الشافعيِّين، منهم: أبو المظفَّر بن السَّمعانيِّ[(٣)]، وجعلها أقوى من الإجازة، وإليه صار جماعة من الأصوليِّين، منهم: صاحب «المحصول»[(٤)]، وفي «الصحيحين» أحاديث من هذا النوع، وفي «صحيح مسلم» بالمكاتبة فوق عشرة أحاديث، وأمَّا البخاريُّ، فلا أعلمه روى بها نفسُه إلَّا في حديثٍ واحدٍ سيأتي في (الأيمان والنذور)، قال فيه: (كتب إليَّ مُحَمَّد بن بشَّار...) فذكره[ح٦٦٧٣]، والله أعلم، ومنع صحَّةَ ذلك قومٌ آخَرون، وبه قطع الماورديُّ في «الحاوي»[(٥)]، وقال السَّيف الآمديُّ: (لا يرويه إلَّا بتسليط من الشَّيخ، كقوله: «فاروه عنِّي»، أو «أجزت لك روايته»)[(٦)]، وذهب أبو الحسن ابن القطَّان إلى انقطاع الرواية بالكتابة[(٧)]، قاله عقب حديث جابر بن سَمُرة (قال عامر بن سعد بن أبي وقَّاص: كتبتُ إلى جابر بن سَمُرة مع غلامي نافع أنْ أَخْبِرْنِي بشيءٍ سمعتَه مِن رسول الله ﷺ، قال: فكتب إليَّ: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يومَ جمعةٍ عشيةَ رُجِمَ الأسلَميُّ...) فذكر الحديث، رواه مسلمٌ[م١٨٢٢]، والله أعلم [وينبغي على هذا القولِ الصِّحَّةُ إذا التمس من الشيخ الكتابة بالحديث أو بالأحاديث، ولا يشترط التسليط، والله أعلم][(٨)].

---

(١) في (ج): (وبالثاء المثلثة).

(٢) في (ج): (السند).

(٣) (بن): سقط من (ب).

(٤) انظر «المحصول» (٤/٦٤٥).

(٥) انظر «الحاوي الكبير» (٢٠/١٤٧).

(٦) انظر «الإحكام في أصول الأحكام» (٢/١٢٣).

(٧) في (ب): (ذهب)، انظر «بيان الوهم والإيهام» (٢/٥٣٨).

(٨) ما بين معقوفين سقط من (ج)، انظر «علوم الحديث» (ص١٧٣-١٧٤)، «شرح التبصرة والتذكرة» (٢/١٠٣-١٠٦)، «تدريب الراوي» (٢/٥٥-٥٨).

٢٣- بَابٌ لَا يَسْعَى إِلَى الصَّلَاةِ مُسْتَعْجِلًا، وَلْيَقُمْ إِلَيهَا بِالسَّكِينَةِ وَالوَقَارِ

٦٣٨- حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ: حَدَّثَنَا شَيْبَانُ، عَنْ يَحْيَى، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ أَبِي قَتَادَةَ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِذَا أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ؛ فَلَا تَقُومُوا حَتَّى تَرَوْنِي وَعَلَيْكُمْ بِالسَّكِينَةِ»، تَابَعَهُ عَلِيُّ بْنُ الْمُبَارَكِ.

قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ): تقدَّم مرارًا أنَّه الفضل بن دُكَين، وتقدَّم بعضُ الكلامِ عليه[ح٥٢].

قوله: (حَدَّثَنَا شَيْبَانُ): تقدَّم قريبًا أنَّه ابن عبد الرَّحمن النَّحْويُّ.

قوله: (عَنْ يَحْيَى): تقدَّم قريبًا أنَّه ابن أبي كثير.

قوله: (عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ أَبِي قَتَادَةَ، عَنْ أَبِيهِ): تقدَّم الكلام على (أبي قتادة)، والاختلاف في اسمه قريبًا وبعيدًا، وبعضُ ترجمتِه[ح١٥٣]، وقوله[(١)]: (عن أبيه): قال أبو مسعود: (كذا في كتاب الفِرَبْرِيِّ، وفي كتاب حمَّاد بن شاكر عَنِ البخاريِّ: «عن عبد الله بن أبي قَتادة، أُرَاه عن أبيه»، انتهى[(٢)].

قوله: (تَابَعَهُ عَلِيُّ بْنُ الْمُبَارَكِ): الضمير في (تابعه) يعود على شَيبان؛ يعني: أنَّ عليَّ بن المبارك تابع شيبانَ النَّحْويَّ على رواية هذا الحديث عن يحيى بن أبي كثير، و(عليُّ بن المبارك): هُنائيٌّ بصريٌّ، روى عن يحيى بن أبي كثير، وأيوُّب، وعبد العزيز بن صُهَيب[(٣)]، وجماعةٍ، وعنه: يحيى القطَّان، ووكيع، ومسلم بن إبراهيم، وآخرون، قال أحمد: (ثقة)، وقال النَّسائيُّ: (ليس به بأسٌ)، أخرج له الجماعة، وله ترجمةٌ في «الميزان»[٣/١٥٢][(٤)]، ومتابعة عليٍّ هذه أخرجها البخاريُّ عن عَمرو ابن عليٍّ، عن أبي قُتَيبة، عن عليِّ بن المبارك، عن يحيى به[ح٩٠٩].

٢٤- بابٌ: هَلْ يَخْرُجُ مِنَ المَسْجِدِ لِعِلَّةٍ

٦٣٩- حَدَّثَنَا عَبْدُ العَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللهِ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ صَالِحِ بْنِ كَيْسَانَ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ خَرَجَ، وَقَدْ أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ وَعُدِّلَتِ الصُّفُوفُ، حَتَّى إِذَا قَامَ فِي مُصَلَّاهُ، انْتَظَرْنَا أَنْ يُكَبِّرَ، انْصَرَفَ، قَالَ: «عَلَى مَكَانِكُمْ»، فَمَكَثْنَا عَلَى هَيْئَتِنَا، حَتَّى خَرَجَ إِلَيْنَا يَنْطُفُ رَأْسُهُ مَاءً، وَقَدِ اغْتَسَلَ.

---

(١) في (ج): (قوله).

(٢) انظر «تحفة الأشراف» (٩/٢٥٢-٢٥٣).

(٣) في النسخ: (وصهيب)، والمثبت موافقٌ لما في مصادر ترجمته.

(٤) انظر: «الجرح والتعديل» (٦/٢٠٣)، «تهذيب الكمال» (٢١/١١١)، «تذهيب التهذيب» (٧/٣٧).

قوله: (عَنِ ابْنِ شِهَابٍ): تقدَّم أنَّه الزُّهريُّ مُحَمَّد بن مُسْلِم بن عُبَيد الله بن عَبد الله بن شهاب، العالمُ المشهورُ.

قوله: (عَنْ أَبِي سَلَمَةَ[(١)]): تقدَّم مرارًا [أنَّه] أحدُ الفقهاء السَّبعة على قول الأكثر، وأنَّ اسمَه عبدُ الله -وقيل: إسماعيل- ابن عبد الرَّحمن بن عوف الزُّهريُّ.

قوله: (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ): تقدَّم مرارًا أنَّه عبدُ الرَّحمن بن صخرٍ، على الأصحِّ من نحو ثلاثين قولًا.

قوله: (هَيْئَتِنَا): كذا في أصلنا، وفي الطُّرَّة نسخة: (هِينَتِنَا)، وعليها علامة راويها، قال ابن قُرْقُول: («هيئَتنا»: كذا لهم، وعند أبي ذرٍّ: «هِيْنَتِنَا»، وكلاهما صحيحٌ)[مطالع٦/١٥٤]، انتهى.

قوله: (يَنْطُفُ): هو بكسر الطاء وضمِّها، لغتان في «الصِّحاح».

٢٥ - بابٌ: إِذَا قَالَ الإِمَامُ: مَكَانَكُمْ، حَتَّى يَرْجِعَ، انْتَظَرُوهُ

٦٤٠ - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ: حَدَّثَنَا الأَوْزَاعِيُّ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ، فَسَوَّى النَّاسُ صُفُوفَهُمْ، فَخَرَجَ رَسُولُ اللهِ ﷺ فَتَقَدَّمَ، وَهْوَ جُنُبٌ، ثُمَّ قَالَ: «عَلَى مَكَانِكُمْ». فَرَجَعَ فَاغْتَسَلَ، ثُمَّ خَرَجَ وَرَأْسُهُ يَقْطُرُ مَاءً، فَصَلَّى بِهِمْ.

قوله: (حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ): قال الجيَّانيُّ في «تقييده»: (وقال البخاريُّ في «الصَّلاة»[ح٦٤٠]، وفي «تفسير سورة النور»[ح٤٧٤٥]: «حدَّثنا إسحاقُ: حدَّثنا مُحَمَّد بن يوسف»، وهذا في الموضعَين أتى فيهما «إسحاق» غير منسوب لجميع[(٢)] الرواة، ولعلَّه: إسحاق بن منصور، فقد حدَّث مسلمٌ عن إسحاقَ بنِ منصور عن مُحَمَّد بن يوسف[م(٣١)(٢٦٦٢)])[التقييد٣/٩٨٤]، انتهى، ولمَّا طرَّفه المِزِّيُّ؛ قال: (البخاريُّ في «الصَّلاة» عن إسحاقَ الكوسجِ)[تحفة١١/٣٥]، والظَّاهر وقوعُ ذلك في الرواية، وإلَّا قال: (هو الكوسج)، أو: (يعني: الكوسج) لو كان من توضيحه أو توضيح أحد ممَّن بعد البخاريِّ، وابنُ منصور: هو الكوسج، وقال[(٣)] شيخُنا في «شرحه»: (و«مُحَمَّد بن يوسف»: هو الفِرْيابيُّ، و«إسحاق» هذا: لعلَّه ابن منصور، كما قال الجيَّانيُّ[التقييد٣/٩٨٤] وابنُ طاهر[معرفة رجال الصحيحين؟/٤٥٢]، وكذلك هو في «مسلم»[م(٢٦٦٢)(٣١)]) انتهى[التوضيح٦/٤١٠].

قوله: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ): تقدَّم أعلاه أنَّه الفِرْيابيُّ.

---

(١) في هامش (ق): (عبد الله الأصغر).

(٢) في (ب): (بجميع).

(٣) في (ج): (قال).

قوله: (حَدَّثَنَا الأَوْزَاعِيُّ): تقدَّم مرارًا أنَّه أبو عَمرٍو عبدُ الرَّحمن بن عَمْرٍو، وتقدَّم الاختلاف إلى ماذا نُسِب[ح٧٨]، وهو أحدُ الأعلام.

قوله: (عَنِ الزُّهْرِيِّ): تقدَّم مرارًا أنَّه ابن شهاب، مُحَمَّد بن مُسْلِم بن عُبيد الله بن عَبد الله.

قوله: (عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ): تقدَّم أعلاه، فانظره[ح٦٣٩].

قوله: (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ): تقدَّم أعلاه وقبله مرارًا.

٢٦ - بابُ قَوْلِ الرَّجُلِ لِلنَّبِيِّ ﷺ: مَا صَلَّيْنَا

قوله: (بَابُ قَوْلِ الرَّجُلِ: مَا صَلَّيْنَا): إنْ قيل[١]: أي كبيرِ أمرٍ تحت هذه الترجمة؟ فالجواب: نعم، تحتها عظيمٌ، وهو أنَّه ردَّ بها على من يقول: إذا سُئِل: هل صلَّيت؟ وهو منتظرٌ الصَّلاة؛ فيكْرَه أن يقول: لم أصلِّ، وهو قول إبراهيم النَّخعيِّ، رواه عنه ابن أبي شيبة بإسناده إليه[ش٧٣٢٩]، والسُّنَّة تردُّ عليه، والله أعلم، وقد تقدَّم في الدِّيباجة ذلك[٢].

٦٤١ - حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ: حَدَّثَنَا شَيْبَانُ، عَنْ يَحْيَى قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا سَلَمَةَ يَقُولُ: أَخْبَرَنَا جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللهِ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ جَاءَهُ عُمَرُ بْنُ الخَطَّابِ يَوْمَ الخَنْدَقِ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، مَا كِدْتُ أَنْ أُصَلِّيَ، حَتَّى كَادَتِ الشَّمْسُ تَغْرُبُ، وَذَلِكَ بَعْدَ مَا أَفْطَرَ الصَّائِمُ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «وَاللهِ؛ مَا صَلَّيْتُهَا»، فَنَزَلَ النَّبِيُّ ﷺ إِلَى بُطْحَانَ وَأَنَا مَعَهُ، فَتَوَضَّأَ ثُمَّ صَلَّى العَصْرَ بَعْدَمَا غَرَبَتِ الشَّمْسُ، ثُمَّ صَلَّى بَعْدَهَا المَغْرِبَ.

قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ): تقدَّم أعلاه وقبله مرارًا أنَّه الفضل بن دُكَين.

قوله: (حَدَّثَنَا شَيْبَانُ): تقدَّم أعلاه[٣] أنَّه ابن عبد الرَّحمن النَّحْويُّ، وتقدَّم قبلَ ذلك بعضُ ترجمتِه[ح١١٢].

قوله: (عَنْ يَحْيَى): تقدَّم أعلاه وقبل ذلك مرارًا أنَّه ابن أبي كثير.

قوله: (سَمِعْتُ أَبَا سَلَمَةَ): تقدَّم أعلاه الكلامُ عليه.

قوله: (إِلَى بُطْحَانَ): تقدَّم أنَّ المُحَدِّثين يقولونه بضمِّ الموحَّدة، وإسكان الطاء، وأنَّ أهل اللُّغة

(١) في (ب): (قلت).

(٢) (وقد تقدَّم في الديباجة ذلك): سقط من (ج)، تقدَّم في مقدِّمة المؤلِّف لمَّا ذكر مراتب تراجم الأبواب، ذَكَر هذه الترجمة مثالًا على ما يكونُ سببُهُ الردَّ على مخالفٍ في المسألة لم تَشتَهِر مقالتُه.

(٣) زيد في (ج): (وقبل ذلك مرارًا).

يقولونه بفتح الباء، وكسر الطَّاء؛ وهو وادٍ من أودية المدينة[ح٥٦٧].

٢٧ - بابُ الإمَامِ تَعْرِضُ لَهُ الحَاجَةُ بَعْدَ الإِقَامَةِ

قوله: (بابُ الإمَامِ تَعْرِضُ لَهُ الحَاجَةُ[(١)]): هو بكسر الرَّاء، قال الدِّمياطيُّ: (عَرَضَ له كذا يعرِض، أي: ظهر، وعرَضَ العودَ على الإناء، والسيفَ على فخذه، يعرِضه ويعرُضه، فهذه وحدَها بالضَّمِّ) انتهى، وهو كما قال، ويُؤخَذ[(٢)] ما قاله من «الصِّحَاح»؛ شيءٌ صريحًا وشيءٌ مفهومًا، والله أعلم[(٣)].

٦٤٢ - حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ عَبْدُ اللهِ بْنُ عَمْرٍو: حَدَّثَنَا عَبْدُ الوَارِثِ: حَدَّثَنَا عَبْدُ العَزِيزِ بْنُ صُهَيْبٍ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ، وَالنَّبِيُّ ﷺ يُنَاجِي رَجُلًا فِي جَانِبِ المَسْجِدِ، فَمَا قَامَ إِلَى الصَّلَاةِ حَتَّى نَامَ القَوْمُ.

قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ عَبْدُ اللهِ بْنُ عَمْرٍو): هو بفتح الميم، وإسكان العين، تقدَّم، وتقدَّم بعض الكلامِ عليه[(٤)][ح٧٥].

قوله: (حَدَّثَنَا عَبْدُ الوَارِثِ): تقدَّم أنَّه ابن سعيد بن ذكوان التَّميميُّ[(٥)] مولاهم، التَّنُّوريُّ البصريُّ، أبو عبيدة الحافظ.

قوله: (يُنَاجِي رَجُلًا): هذا الرجل لا أعرف اسمه، فَلْيُتَتَبَّعْ/. [١/١٠٩ب]

٢٨ - بابُ الكَلَامِ إِذَا أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ

٦٤٣ - حَدَّثَنَا عَيَّاشُ بْنُ الوَلِيدِ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الأَعْلَى: حَدَّثَنَا حُمَيْدٌ: سَأَلْتُ ثَابِتًا البُنَانِيَّ عَنِ الرَّجُلِ يَتَكَلَّمُ بَعْدَمَا تُقَامُ الصَّلَاةُ، فَحَدَّثَنِي عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ فَعَرَضَ لِلنَّبِيِّ ﷺ رَجُلٌ، فَحَبَسَهُ بَعْدَمَا أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ.

قوله: (حَدَّثَنَا عَيَّاشُ بْنُ الوَلِيدِ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الأَعْلَى): (عيَّاش) هذا: تقدَّم أنَّه[(٦)] بالمُثَنَّاة تحت، وبالشين المعجمة في آخره.

---

(١) في (ج): (حاجة).

(٢) في (ج): (ويوجد).

(٣) انظر «الصحاح» مادَّة (عرض).

(٤) في (ب): (وتقدَّم بعض ترجمته).

(٥) في النسخ: (التيمي)، وهو تحريف، تسرب للمصنف من نسخته من الكاشف (٩٠أ).

(٦) (تقدَّم أنَّه): سقط من (ب).

تنبيهٌ ينبغي لك أن تستحضره عند قراءتك هذا الكتاب: اعلم أنَّ لهم عيَّاشَ بنَ الوليد، بالمعجمة[(١)]، وعبَّاسَ بن الوليد، بالمهملة، وكلاهما من شيوخ البخاريِّ، **فالأوَّل** الذي هو بمعجمة: عيَّاش بن الوليد الرَّقَّام، أبو الوليد البصريُّ، تفرَّد عنه البخاريُّ دون مسلم، روى عنه فأكثر[(٢)]، عن عبد الأعلى، ووكيع، ومُحَمَّد بن فُضَيل، والوليد بن مسلم، **والثاني** بالمهملة: روى عنه البخاريُّ في موضِعَين من هذا الكتاب، أحدهما: في (باب علامات النُّبوَّة)[ح٣٦٣٣]، والثاني في (المغازي) في (بَعْثِ النَّبيِّ ﷺ معاذًا[(٣)] وأبا[(٤)] موسى إلى اليمن)[ح٤٣٤٦]، عن معتمر بن سليمان، وعبد الواحد بن غياث[(٥)]، وقال في (كتاب الفتن) بعد حديثٍ خرَّجه من طريق هشام الدَّسْتَوائِيِّ عن قتادة عن أنس: (سألوا النَّبيَّ ﷺ حتَّى أَحفَوه بالمسألة...)، وذكر الحديث[ح٧٠٨٩]، ثمَّ قال: (وقال عبَّاسٌ النَّرْسِيُّ: [حدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ]: حدَّثنا سعيدٌ: أخبرنا قتادةُ: أنَّ أنسًا حدَّثهم عَنِ النَّبيِّ ﷺ حديثَ: مَن أبي يا رسول الله؟ قال: «أبوك حذافة»)[ح٧٠٩٠]، ولا أعلم في «الصحيح» أكثرَ من هذه الأماكن، غير أنَّ الثالثَ ميَّزه بقوله: (النَّرسيُّ)، فنسبه[(٦)]، وقد تقدَّم ذلك أيضًا، ولكن طال العهد به[ح٢٨٥].

قوله: (**ثَابِتًا البُنَانِيَّ**): هو بضمِّ المُوَحَّدة، ثمَّ نون مخفَّفة، وبعد الألف نون أخرى، ثمَّ ياء النِّسبة، وهذا ظاهرٌ[(٧)].

قوله: (**فَعَرَضَ لِلنَّبِيِّ ﷺ رَجُلٌ[(٨)] فَحَبَسَهُ**): هذا الرجل لا أعرف اسمه.

٢٩ - بابُ وُجُوبِ صَلَاةِ الجَمَاعَةِ

وَقَالَ الحَسَنُ: إِنْ مَنَعَتْهُ أُمُّهُ عَنِ العِشَاءِ فِي الجَمَاعَةِ، شَفَقَةً؛ لَمْ يُطِعْهَا.

(باب وُجُوبِ صَلَاةِ الجَمَاعَةِ)... إلى (بَاب أَهْلِ العِلْمِ وَالفَضْلِ أَحَقُّ بِالإِمَامَةِ)

---

(١) في (ب): (بالشين المعجمة).

(٢) (فأكثر): سقط من (ج).

(٣) (معاذًا): سقط من (ج).

(٤) في (ج): (أبا).

(٥) كذا تبعًا لما في «تقييد المهمل»، والصواب: (عبد الواحد بن زياد)؛ وذلك أنَّ عبدَ الواحد بنَ غياث لم يخرِّج له البخاريُّ، ولم يروِ عنه النرسيُّ، بل كلاهما رويا عن عبد الواحد بن زياد.

(٦) وكذا في الأوَّل (٣٦٣٣) ميَّزه بنسبته، وانظر «تقييد المهمل» (٥٣٢/٢).

(٧) هذه الفقرة سقطت من (ج).

(٨) (رجل): سقط من (ب).

قوله في الترجمة: (باب وُجُوبِ صَلَاةِ الجَمَاعَةِ): هذه المسألة فيها أقوال للعلماء: فقيل: إنَّها سُنَّة، وهو ما صحَّحه الرافعيُّ[(١)]، وقيل: فرض كفاية، وهو الأصحُّ عند الشافعيَّة، وقيل: فرض عين، والظَّاهر أنَّ هذا أراد البخاريُّ، ونقل الإمام عن ابن خزيمة أبي بكر إمامِ الأئمَّة: أنَّ الجماعة شرط في صحَّة الصَّلاة، نقله الإسنويُّ الفقيه العلَّامة جمال الدين شيخ شيوخي عن الإمام عنه[(٢)]، ونقل النَّوويُّ في «شرح مسلم» عن ابن خزيمة: أنَّها فرض، لكن ليست شرطًا، حتَّى لو صلَّى[(٣)] منفردًا؛ أثم، وصحَّت صلاته، وقال فيها أيضًا عن أهل الظَّاهر: (إنَّها شرطٌ في صحَّة الصَّلاة)، ثمَّ قال: (وقال بكلٍّ قولٍ من الأقوال الثلاثةِ المتقدِّمَة طوائفُ من العلماء)[(٤)].

تنبيهٌ: آكدُ الجماعات بعد الجمعةِ الصبحُ، ثمَّ العشاء، ثمَّ العصر، والله أعلم.

قوله: (وَقَالَ الحَسَنُ): هو ابن أبي الحسن البصريُّ، العالمُ المشهورُ، [وقول الحسن يدلُّ على أنَّها فرض عين، وقد تقدَّم الاختلاف في هذه المسألة أعلاه][(٥)].

٦٤٤ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَقَدْ هَمَمْتُ أَنْ آمُرَ بِحَطَبٍ فَيُحْطَبُ، ثُمَّ آمُرَ بِالصَّلَاةِ فَيُؤَذَّنُ لَهَا، ثُمَّ آمُرُ رَجُلًا فَيَؤُمُّ النَّاسَ، ثُمَّ أُخَالِفُ إِلَى رِجَالٍ فَأُحَرِّقُ عَلَيْهِمْ بُيُوتَهُمْ، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَوْ يَعْلَمُ أَحَدُهُمْ أَنَّهُ يَجِدُ عَرْقًا سَمِينًا، أَوْ مِرْمَاتَيْنِ حَسَنَتَيْنِ، لَشَهِدَ العِشَاءَ».

قوله: (عَنْ أَبِي الزِّنَادِ): تقدَّم مرارًا أنَّه عبدُ الله بنُ ذَكْوَان، وأنَّ (الزِّناد) بالنُّون، وتقدَّم بعض ترجمتِه[ح١٦٢].

قوله: (عَنِ الأَعْرَجِ): تقدَّم مرارًا أنَّه عبدُ الرَّحمن بن هُرْمُز، وتقدَّم بعضُ الكلامِ عليه[ح١١٨].

قوله: (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ): تقدَّم أنَّه عبد الرَّحمن بن صخرٍ، على الأصحِّ من نحو ثلاثين قولًا مرارًا.

قوله: (فَيُحْطَبُ): هو مَنْصوبٌ ومرفوعٌ، وهذا ظاهرٌ، وكذا بعده: (فَيُؤَذَّنُ)، (ثُمَّ آمُرُ)، و(فَيَؤُمُّ)، و(ثُمَّ أُخَالِفُ)، و(فَأُحَرِّقُ)؛ كلُّه يجوز فيه الشَّيئان.

---

(١) (وهو ما صححه الرافعي): سقط من (ج)، وانظر «الشرح الكبير» (٢/١٤٠).

(٢) يعني: إمام الحرمين، وانظر «نهاية المطلب» (٢/٣٦٤-٣٦٥)، «المهمَّات» (٣/٢٨٥).

(٣) في (ج): (صلَّاها).

(٤) انظر «المنهاج شرح مسلم» (٤/٣٤١)، وانظر تفصيل الأقوال في «المجموع» (٤/٦٣).

(٥) ما بين معقوفين سقط من (ج)، وجاء في (أ) مُستدرَكًا وفي (ب) بعد قوله: (عن أبي الزناد...)، ولعلَّ المثبت هو الصَّواب.

قوله: (عَرْقًا): هو بفتح العين المهملة، وسكون الرَّاء، وبالقاف، قال الدِّمياطيُّ: (العَرْق: [العظم] الذي عليه بقيَّة اللَّحم، يقال: عرَقته واعترقته[1] وتعرَّقتُه؛ إذا أكلتَ ما عليه بأسنانك) انتهى، زاد ابن قُرْقُول: (وقال أبو عبيد: العَرْق: الفِدْرة من اللَّحم، قال الخليل: العُراق: العظم بلا لحم، وإنْ كان عليه لحمٌ؛ فهو عَرْق، قال[2] الهرويُّ: العُراق جمع «عَرْق» نادرٌ، قال بعضهم: التَّعرُّق: مأخوذ من العَرق، كأنَّ المتعرِّقَ أكلَ ما عليه من لحمٍ وعَرْق)[مطالع٤/٤١٢]، انتهى[3].

قوله: (أَوْ مِرْمَاتَيْنِ): (المِرماة): بكسر الميم وفتحها، وإسكان الرَّاء، قال الدِّمياطيُّ: («مِرْمَاتين»: يُروى بفتح الميم وكسرها، فبالفتح: ما بين ظِلْفَي الشاة من اللحم، فعلى هذا، الميم أصلية، وبالكسر: السهم الذي يُرمَى به، فالميم زائدة) انتهى، وفي «المطالع» نحوُ عبارة الدِّمياطيِّ، لكن زاد، فانظره، تَجِدْه[مطالع٣/١٥٧].

٣٠- بابُ فَضْلِ صَلَاةِ الجَمَاعَةِ

وَكَانَ الأَسْوَدُ إِذَا فَاتَتْهُ الجَمَاعَةُ؛ ذَهَبَ إِلَى مَسْجِدٍ آخَرَ.

وَجَاءَ أَنَسٌ إِلَى مَسْجِدٍ **قَدْ صُلِّيَ فِيهِ**، فَأَذَّنَ وَأَقَامَ، وَصَلَّى جَمَاعَةً.

قوله: (**وَكَانَ الأَسْوَدُ**): هو الأسود بن يزيد بن قيس بن عبد الله بن مالك بن علقمة بن سلامان ابن كُهَيل[4]، النَّخَعيُّ الكوفيُّ، التَّابعيُّ الفقيه، وهو ابن أخي علقمةَ بنِ قيس، وكان أسنَّ من علقمة، وهو خالُ إبراهيمَ بنِ يزيدَ النَّخَعيِّ الفقيه، كان يصلِّي كلَّ يوم سبع مئة ركعة.

قوله: (**قَدْ صُلِّيَ فِيهِ**): (صُلِّيَ): مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعله.

٦٤٥- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «صَلَاةُ الجَمَاعَةِ تَفْضُلُ صَلَاةَ **الفَذِّ** بِسَبْعٍ وَعِشْرِينَ دَرَجَةً».

قوله: (**الفَذِّ**): هو بفتح الفاء، وبالذال المعجمة المُشدَّدة، وهو المنفرِد.

---

(١) في (أ) وهامش (ق): (وأعرقته)، وهو في المعاجم بمعنى: إعطاء العَرق، والمثبت من «المطالع» وكتب اللُّغة.

(٢) في (ج): (وقال).

(٣) انظر «العين» (١/١٥٤)، و«النهاية» (٣/٢٢٠) مادَّة (عرق).

(٤) كذا في النسخ وفي بعض نسخ «تهذيب الأسماء واللغات» (١/٣١٧) و«ثقات ابن حِبَّان» (٤/٣١)، والذي في «الطبقات الكبرى» (٨/١٩١) و«الأنساب» للسمعانيِّ (٥/٤٧٤) و«أُسْد الغابة» (١/١٢٤) وغيرها: (كهل)، وانظر «تهذيب الكمال» (٣/٢٣٣)، «الكاشف» (١/٨٤).

٦٤٦- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ يُوسُفَ قَالَ: حَدَّثَنِي اللَّيْثُ قَالَ: حَدَّثَنِي ابْنُ الهَادِ، عَنْ عَبْدِ اللهِ ابنِ خَبَّابٍ، عَنْ أبي سَعِيدٍ: أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: صَلَاةُ الجَمَاعَةِ تَفْضُلُ صَلَاةَ الفَذِّ بِخَمْسٍ وَعِشْرِينَ دَرَجَةً.

قوله: (حَدَّثَنِي ابنُ الهادِ): قال الدِّمياطيُّ: (يزيد بن عبد الله بن أسامة بن الهادي، واسمُه عَمْرو[1])، انتهى، وهو كما قال، اللَّيثيُّ، عن أبي مُرَّةَ مولى أمِّ هانئ وغيرِه، وعنه: مالكٌ وأبو ضَمْرة، ثقةٌ مُكثِرٌ، مات سنة (١٣٩هـ)، أخرج له الجماعة، وله ترجمة في «الميزان»، وقد قدَّمتُ أنَّ النَّوويَّ قال: (والصَّحيح إثبات الياء في «اليماني»، و«العاصي»، و«ابن أبي الموالي»، و«ابن الهادي»)، انتهى[2][قبل ح٦١].

قوله: (عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ خَبَّابٍ): هو بفتح الخاء المعجمة، وتشديد الباء المُوحَّدة، الأنصاريُّ مولاهم، عن أبي سعيد، وعنه: بُكَير ابن الأشجِّ، وابنُ إسحاق، وعدَّةٌ، وثَّقه أبو حاتم، أخرج له الجماعة، له ترجمة في «الميزان»، وصحَّح عليه[3].

قوله: (عَنْ أَبِي سَعِيدٍ): تقدَّم مرارًا أنَّه سعدُ بن مالك بن سنان الخُدْرِيُّ رضي الله عنه.

قوله: (تَفْضُلُ): هو بضمِّ الضاد، وهذا ظاهرٌ.

٦٤٧- حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الوَاحِدِ: حَدَّثَنَا الأَعْمَشُ قَالَ: سَمِعتُ أَبَا صَالِحٍ يَقُولُ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «صَلَاةُ الرَّجُلِ فِي الجَمَاعَةِ تُضَعَّفُ عَلَى صَلَاتِهِ فِي بَيْتِهِ وَفِي سُوقِهِ خَمْسًا وَعِشْرِينَ ضِعْفًا، وَذَلِكَ أَنَّهُ إِذَا تَوَضَّأَ فَأَحْسَنَ الوُضُوءَ، ثُمَّ خَرَجَ إِلَى المَسْجِدِ، لَا يُخْرِجُهُ إِلَّا الصَّلَاةُ؛ لَمْ يَخْطُ خَطْوَةً إِلَّا رُفِعَتْ لَهُ بِهَا دَرَجَةٌ، وَحُطَّ عَنْهُ بِهَا خَطِيئَةٌ، فَإِذَا صَلَّى، لَمْ تَزَلِ المَلَائِكَةُ تُصَلِّي عَلَيْهِ مَا دَامَ فِي مُصَلَّاهُ: اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَيْهِ، اللَّهُمَّ ارْحَمْهُ، وَلَا يَزَالُ أَحَدُكُمْ فِي صَلَاةٍ مَا انْتَظَرَ الصَّلَاةَ».

قوله: (حَدَّثَنَا عَبْدُ الوَاحِدِ): هذا هو عبد الواحد بن زياد العبديُّ مولاهم، البصريُّ، تقدَّم بعض ترجمتِه، وأنَّ له مناكيرَ اجتنبها صاحبا «الصحيح»[4][ح٣٦].

---

(١) قال الحافظ في «الإصابة» (٢/١٤١): (اسمُ الهاد أسامةُ بن عَمْرو، حكاه مُسْلِمٌ، وهو المشهور، وأمَّا خليفةُ؛ فقال: اسمُ شدَّاد أسامةُ، واسمُ الهادي عَمْرٌو، وبهذا جزم أبو عُمَرَ)، وانظر «الاستيعاب» (ص٣٢٩).

(٢) انظر «المنهاج شرح مسلم» (١/٣٧)، «ميزان الاعتدال» (٤/٤٣٠)، و«تهذيب الكمال» (٣٢/١٦٩).

(٣) انظر «الجرح والتعديل» (٥/٤٣)، و«ميزان الاعتدال» (٢/٤١٢)، و«تهذيب الكمال» (١٤/٤٤٩).

(٤) في (ج): (الصحيحين).

قوله: (**حَدَّثَنَا الأَعْمَشُ**): تقدَّم مرارًا أنَّه سليمان بن مِهْران، أبو مُحَمَّد الكاهليُّ القارئ.

[١/١١٠أ] قوله: (**سَمِعْتُ أَبَا صَالِحٍ**): هذا أبو صالح ذَكْوَانُ السَّمَّانُ الزَّيَّاتُ، تقدَّم بعض ترجمته[ح٩]/.

قوله: (**سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ**): تقدَّم مرارًا كثيرةً أنَّه عبدُ الرَّحمن بن صخرٍ، على الأصحِّ من نحو ثلاثين قولًا.

قوله: (**عَلَى صَلَاتِهِ فِي بَيْتِهِ، وَفِي سُوقِهِ**): تقدَّم أنَّه[١] يعني: إذا صلَّى فيهما منفردًا.

قوله: (**الوُضُوءَ**): هو بضمِّ الواوِ الفعلُ، وأمَّا بالفتح، فهو الماء، ويجوز فيه الفتح، وفي الماء الضَّمُّ[٢]، كما تقدَّم مرارًا.

قوله: (**خَطْوَةً**): قال الدِّمياطيُّ: («الخَطْوة» بالفتح: المرَّة، وجمعها: خَطَوات وخِطاء، كـ«رَكْوة ورِكَاء»، وبالضَّمِّ الاسمُ، وجمعها: خُطُوَات) انتهى[٣]، هذا بعض كلام الجوهريِّ، فراجعْهُ إن شئتَ[٤].

قوله: (**لَمْ تَزَلِ المَلَائِكَةُ تُصَلِّي عَلَيْهِ**): تقدَّم أنَّ العلماء قالوا: الصَّلاة من الله الرَّحمةُ، ومن الملائكة الاستغفارُ، ومن الآدميِّين تضرُّعٌ ودعاءٌ[ح٤٤٥].

٣١- بابُ فَضْلِ صَلَاةِ الفَجْرِ فِي جَمَاعَةٍ

(**بَابُ فَضْلِ صَلَاةِ الفَجْرِ فِي جَمَاعَةٍ**) ذكر فيه حديثَ أبي هريرة رضي الله عنه، وهو ظاهر في التَّرجمة، وكلامَ أبي الدَّرداء، وحديثَ أبي موسى رضي الله عنه: «أعظمُ النَّاس أجرًا في الصَّلاة أبعدُهم، فأبعدُهم[٥] مَمْشًى»، قال ابن المُنَيِّر: (**إن قلت**: ما وجهُ مطابقة الحديث الآخر للتَّرجمة، ولا خصوص فيه [لصلاة الفجر؟) ثمَّ قال: (**قلت**: اختصاصُه بصلاة الفجر أنَّه جعل بُعْدَ المشي سببًا في زيادة الأجر؛ لأجل المشقَّة، والأجر على قدر النَّصَب][٦]، ولا شكَّ أنَّ الممشى إلى الفجر أشقُّ منه إلى بقيَّة الصَّلوات؛ لمصادفة ذلك الظُّلمةَ، ووقت النَّومة[٧] المُشتهاة طبعًا)[المتواري٩٨]، انتهى.

---

(١) (تقدَّم أنَّه): سقط من (ج).

(٢) (الضم): سقط من (ب).

(٣) (انتهى): سقط من (ج).

(٤) انظر «الصحاح» مادَّة (خطو).

(٥) في (ج) و(ب): (وأبعدهم)، ولعل المثبت هو الصَّواب.

(٦) ما بين معقوفين سقط من (ب).

(٧) في النُّسخ: (النَّوم)، والمثبت من مصدره.

٦٤٨ - ٦٤٩ - حَدَّثَنَا أَبُو اليَمَانِ: أَخبَرَنَا شُعَيبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنِي سَعِيدُ بْنُ المُسَيَّبِ، وَأَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ: أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «تَفْضُلُ صَلَاةُ الجَمِيعِ صَلَاةَ أَحَدِكُمْ وَحْدَهُ بِخَمْسَةٍ وَعِشْرِينَ جُزْءًا، وَتَجْتَمِعُ مَلَائِكَةُ اللَّيْلِ وَمَلَائِكَةُ النَّهَارِ فِي صَلَاةِ الفَجْرِ»، ثُمَّ يَقُولُ أَبُو هُرَيْرَةَ: فَاقْرَؤُوا إِنْ شِئْتُمْ: ﴿إِنَّ قُرْءَانَ ٱلْفَجْرِ كَانَ مَشْهُودًا﴾.

قَالَ شُعَيْبٌ: وَحَدَّثَنِي نَافِعٌ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ قَالَ: تَفْضُلُهَا بِسَبْعٍ وَعِشْرِينَ دَرَجَةً.

قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو اليَمَانِ): تقدَّم مرارًا أنَّه الحكم بن نافع.

قوله: (أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ): تقدَّم مرارًا أنَّه ابن أبي حمزة، وقد تقدَّم بعضُ ترجمتِه[ح٣٧٢].

قوله: (عَنِ الزُّهْرِيِّ): تقدَّم مرارًا أنَّه مُحَمَّد بن مُسْلِم بن عُبَيد الله بن عَبد الله بن شهاب، العالمُ المشهورُ[(١)].

قوله: (سَعِيدُ بْنُ المُسَيِّبِ): تقدَّم مرارًا أنَّه بكسر الياء، ويجوز فتحُها، وأنَّ غيرَه لا يجوز فيه إلَّا الفتح.

قوله: (وَأَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ): تقدَّم مرارًا كثيرة أنَّه أحدُ الفقهاء السَّبعة على قول الأكثر، وأنَّ اسمَه عبدُ الله -وقيل: إسماعيل- ابن عبد الرَّحمن بن عوف الزُّهريُّ.

قوله: (أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ): تقدَّم أعلاه.

قوله: (تَفْضُلُ): هو بضمِّ الضَّاد، وهذا ظاهرٌ.

قوله: (قَالَ شُعَيْبٌ: وَحَدَّثَنِي نَافِعٌ...) إلى آخره: هذا ليس تعليقًا، وإنَّما هو معطوفٌ على السَّند قبله، وكأنَّه يقول: حدَّثنا أبو اليمان عن شعيب، عن نافع، عن ابن عمر به، والله أعلم، وإيَّاك أن تجعلَه تعليقًا، والله أعلم.

٦٥٠ - حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا الأَعْمَشُ قَالَ: سَمِعْتُ سَالِمًا قَالَ: سَمِعْتُ أُمَّ الدَّرْدَاءِ تَقُولُ: دَخَلَ عَلَيَّ أَبُو الدَّرْدَاءِ وَهوَ مُغْضَبٌ، فَقُلْتُ: مَا أَغْضَبَكَ؟ فَقَالَ: وَاللهِ؛ مَا أَعْرِفُ مِنْ أُمَّةِ مُحَمَّدٍ ﷺ شَيْئًا إِلَّا أَنَّهُمْ يُصَلُّونَ جَمِيعًا.

قوله: (حَدَّثَنَا الأَعْمَشُ): تقدَّم مرارًا أنَّه سُليمان بن مِهْران القارئ، أبو مُحَمَّد الكاهليُّ المشهورُ.

قوله: (سَمِعْتُ سَالِمًا): قال الدِّمياطيُّ: (سالم هو ابن أبي الجعد رافعٍ، مات سالمٌ في خلافة

(١) (العالم المشهور): سقط من (ب).

سليمان، وقيل: في خلافة عمر بن عبد العزيز، وله إخوة؛ وهم: زياد، وعُبيد، وعِمْران، ومُسْلِم، كوفيُّون)، انتهى، و(سالم) هذا: أشجعيٌّ مولاهم[(١)]، عن عُمَرَ وعائشة مُرسَلًا، وعَنِ ابنِ عبَّاس وابنِ عُمر، وعنه: منصورٌ والأعمشُ، تُوُفِّيَ سنة (١٠٠هـ)، وهو ثقةٌ[(٢)]، وقد تقدَّم[ح٢٥٩].

قوله: (أُمّ الدَّرْدَاءِ): قال الدِّمياطيُّ: (اسمها جُهَيمة، وقيل: هُجَيمة، وقيل: جُمَانة، من حِمْيَر) انتهى، وهي بنت حُيَيٍّ الأوصابيَّة، روت عن زوجها أبي الدَّرداء، وسَلْمان، وعبادة، وعنها: مكحول، ويونس بن ميسرة، وزيد بن أسلم، وهي فقيهة كبيرةُ القدر، [بقيت إلى بعد الثمانين، أخرج لها الجماعة][(٣)]، وقد تقدَّم أنَّها أجلُّ التابعيَّات هي، وحفصة، وعَمْرة[ح٣١٣]، والله أعلم، وسيأتي الكلام على أمّ الدَّرداء الكبرى؛ لأنَّ هذه هي الصغرى، وهي تابعيَّة، والكبرى صحابيَّة إن شاء الله تعالى[قبل ح١٩٢٤].

قوله: (دَخَلَ[(٤)] أَبُو الدَّرْدَاءِ): قال الدِّمياطيُّ: (أبو الدَّرداء اسمه عويمر بن زيد) انتهى، وهذا كلُّه معروفٌ، وإنَّما قصدي أن أذكرَ جميعَ حواشيه التي وَجَدْتُ عنه، و(أبو الدَّرداء): عُوَيمر بن مالك، وقيل: ابن عامر، وقيل: ابن ثعلبة، وقيل غير ذلك، تأخَّر إسلامه، أسلم[(٥)] عقب بدر، روى عنه: ابنُه بلالٌ، وزوجتُه أمُّ الدرداء، وجبيرُ بنُ نُفَير، وأبو إدريس، وخلقٌ، فرض له عُمَر، فألحقه[(٦)] بالبدريِّين؛ لجلالته رضي الله عنه، تُوُفِّيَ سنة (٣٢هـ)، أخرج له الجماعة[(٧)].

٦٥١ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ العَلَاءِ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، عَنْ بُرَيْدِ بْنِ عَبْدِ اللهِ، عَنْ أَبِي بُرْدَةَ، عَنْ أَبِي مُوسَى قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم: «أَعْظَمُ النَّاسِ أَجْرًا فِي الصَّلَاةِ أَبْعَدُهُمْ فَأَبْعَدُهُمْ مَمْشًى، وَالَّذِي يَنْتَظِرُ الصَّلَاةَ حَتَّى يُصَلِّيَهَا مَعَ الإِمَامِ أَعْظَمُ أَجْرًا مِنَ الَّذِي يُصَلِّي ثُمَّ يَنَامُ».

قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ): هو حمَّاد بن أسامة، تقدَّم مرارًا.

قوله: (عَنْ بُرَيْدِ بْنِ عَبْدِ اللهِ): هو بضمِّ المُوَحَّدة، وفتح الرَّاء، تقدَّم مرارًا.

---

(١) في (ج): (ومولاهم).

(٢) انظر «تهذيب الكمال» (١٣٠/١٠)، «ميزان الاعتدال» (١٠٩/٢).

(٣) ما بين معقوفين سقط من (ب)، وانظر «تهذيب الكمال» (٣٥٢/٣٥)، «الكاشف» (٤٣٣/٣).

(٤) زيد في «اليونينيَّة» و(ق): (عَلَيَّ).

(٥) (أسلم): سقط من (ب) و(ج).

(٦) في (ب): (وألحقه).

(٧) انظر «الاستيعاب» (ص٥١٧) (ص٧٩٨)، «تهذيب الكمال» (٤٦٩/٢٢).

قوله: (عَنْ أَبِي بُرْدَةَ): تقدَّم مرارًا أنَّه قاضي الكوفة، الحارثُ، أو عامرٌ، وتقدَّم بعضُ ترجمتِه[ح١١].

قوله: (عَنْ أَبِي مُوسَى): تقدَّم مرارًا أنَّه الأشعريُّ عبدُ الله بن قيس بن سُلَيم بن حضَّار، وتقدَّم بعض ترجمتِه[ح١١].

٣٢- بابُ فَضْلِ التَّهْجِيرِ إِلَى الظُّهْرِ

قوله: (فَضْلِ التَّهْجِيرِ إِلَى الظُّهْرِ[١]): تقدَّم أنَّ (التهجير): التَّبكير إلى كلِّ صلاة، وتقدَّم الخلاف في ذلك مُطوَّلًا، فانظره في (الأذان)[ح٦١٥].

٦٥٢- ٦٥٣- ٦٥٤- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ سُمَيٍّ مَوْلَى أَبِي بَكْرٍ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ السَّمَّانِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «بَيْنَمَا رَجُلٌ يَمْشِي بِطَرِيقٍ، وَجَدَ غُصْنَ شَوْكٍ عَلَى الطَّرِيقِ فَأَخَّرَهُ، فَشَكَرَ اللهُ لَهُ، فَغَفَرَ لَهُ».

ثُمَّ قَالَ: «الشُّهَدَاءُ خَمْسٌ: المَطْعُونُ، وَالمَبْطُونُ، وَالغَرِيقُ، وَصَاحِبُ الهَدْمِ، وَالشَّهِيدُ فِي سَبِيلِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ»، وَقَالَ: «لَوْ يَعْلَمُ النَّاسُ مَا فِي النِّدَاءِ وَالصَّفِّ الأَوَّلِ، ثُمَّ لَمْ يَجِدُوا إِلَّا أَنْ يَسْتَهِمُوا، لَاسْتَهَمُوا عَلَيْهِ».

«وَلَوْ يَعْلَمُونَ مَا فِي التَّهْجِيرِ؛ لَاسْتَبَقُوا إِلَيْهِ، وَلَوْ يَعْلَمُونَ مَا فِي العَتَمَةِ وَالصُّبْحِ؛ لَأَتَوْهُمَا وَلَوْ حَبْوًا».

قوله: (عَنْ سُمَيٍّ مَوْلَى أَبِي بَكْرٍ): تقدَّم أنَّه وزان (عُلَيٍّ)؛ مُصغَّرًا، وتقدَّم بعضُ ترجمتِه، وأنَّه مولى أبي بكر بنِ عبد الرَّحمن بن الحارث بن هشام[ح٦١٥].

قوله: (عَنْ أَبِي صَالِحٍ): تقدَّم مرارًا أنَّ اسمَ أبي صالح ذكوانُ بن عبد الله[٢] السَّمَّان الزَّيَّات، تقدَّم بعضُ ترجمتِه[ح٩].

قوله: (بَيْنَمَا رَجُلٌ): هذا الرجل لا أعرف اسمه.

قوله: (فَشَكَرَ اللهُ لَهُ): الاسم الجليل: فاعل مَرْفوعٌ، ومعنى (شكر الله له): أثابه، وزكَّى ثوابه وضاعفه، وقيل: قَبِلَ عملَه، وقيل: أثنى عليه بذلك، وذكره لملائكته[٣].

قوله: (ثُمَّ قَالَ: «الشُّهَدَاءُ خَمْسٌ[٤]»): كذا وقع، وأصله: (خمسةٌ)، ويجوز الوجهان؛ لأنَّه جمع[٥]،

---

(١) (إلى الظهر): سقط من (ب).

(٢) في النسخ: (بن ذر)، وصوابه: (بن عبد الله) انظر «سير أعلام النبلاء» (٣٦/٥).

(٣) انظر «مطالع الأنوار» (٤٧/٦).

(٤) كذا في النُّسخ و(ق)، وهي رواية أبي ذرٍّ عن الحمُّويي، وفي «اليونينيَّة» وهامش (ق): (خمسةٌ).

(٥) انظر «التنقيح» (١٩٨/١).

وهذا حديث ثانٍ، وبعده حديثٌ ثالثٌ، وهو: «لو يعلمُ النَّاس...» الحديث، جمعها أبو هريرة في مساقٍ واحد، ويحتمل أنَّه سمعها كذلك.

وقوله: (الشُّهداء خمس): كذا جاء في «الصحيح»، وفي «المُوطَّأ» من حديث جابر بن عتيك: «الشُّهداء سبعةٌ سوى القتل في سبيل الله...»، فذكر الخمسة المذكورة، وزاد(١): (صاحب ذات الجَنْب، والمرأة تموت بجُمْع)[الموطأ١/٢٣٣]، وتركه الشيخان؛ لاختلافٍ وَقَعَ في إسناده(٢)، والشُّهداءُ جماعةٌ كثيرةٌ في ثواب الآخرة، وسأذكر منهم مَن وقفتُ عليه في (الجهاد) إن شاء الله تعالى[قبل ح٢٨٢٩].

قوله: (وَصَاحِبُ الهَدْمِ): هو ساكن الدَّال في أصلنا، قال ابن قُرْقُول: («وصاحبُ الهَدْم شهيدٌ»، و«الهَدِمُ شهيدٌ»(٣)؛ بكسر الدَّال قيَّدناه، أي: الذي مات تحت الهدَم؛ بفتح الدَّال/، وهو ما انهدم، ومثله: الحَرِق، ومَن رواه: «وصاحب الهَدْم» بالإسكان؛ فهو اسم الفعل)[مطالع٦/١١٦] انتهى، وقال شيخنا الشَّارح(٤): («صاحب الهَدَم»؛ بفتح الدَّال؛ وهو اسم ما يقع، قاله ابن الخشَّاب)، انتهى، وقال في «النِّهاية»: («وصاحب الهدَم»؛ بالتحريك: البناء المهدوم، «فَعَل» بمعنى: «مفعول»، وبالسُّكون: الفِعْلُ نفسُه) انتهى، وفي «الصِّحاح»: («الهدَم» -يعني: بالتَّحريك-: ما تهدَّم من جوانب البئر فسقط فيها)، والمُجمَل موافق لابن قُرْقُول وابن الأثير، ويتحرَّر من اللُّغة: أنَّ صاحب الهدَم يجوز فيه فتح الدَّال على أنَّه مات تحت الهدَم؛ وهو ما انهار مِن الأبنية، ويجوز أن يكون بالسكون اسم الفعل، وأمَّا إذا جاء بغير (صاحب)؛ مثل: «والهدِم شهيدٌ»؛ فإنَّه يكون بكسر الدَّال، والله أعلم. [١/١١٠ب]

قوله: (وَالمَبْطُونُ): مَن مات بعلَّة البَطْن؛ كالاستسقاء، وانطلاق البَطْن، وانتفاخه، وقيل: الذي يشتكي بطنه، وقيل: هو مَن مات بداء بطنِه مطلقًا، قاله شيخنا(٥)، وفيه تداخلٌ، وفي «المطالع»: (المبطون: صاحب الإسهال، وقيل: صاحب الاستسقاء، وبِفُلان بَطْنٌ؛ إذا أصابه داءٌ في بطنه؛ إسهالٌ أو غيره)[مطالع١/٤٨٨] انتهى، وقد صُحِّح أنَّ المراد به: الاستسقاء(٦).

(١) في (ج): (فزاد).

(٢) انظر الكلام بتمامه في «التوضيح» (٦/٤٣٣-٤٣٤)، وانظر «علل الدارقطني» (١٣/٤١٤-٤١٥).

(٣) أخرجه ابن سعد في «الطبقات الكبرى» (٣/٣٨٣) من حديث سيِّدنا أبي عبيدة ابن الجرَّاح.

(٤) زيد في هامش (أ) بخطٍّ مغاير بلا علامة تصحيح: (وهو الشيخ الحافظ سراج بن الملقِّن، شيخ الجدِّ العلَّامة برهان الدين، تغمَّده الله تعالى برحمته، وأسكنه فسيح جنَّته)، «التوضيح» (٦/٤٣٤)، وانظر «كشف المشكل» (٣/٤٦٠).

(٥) انظر «التوضيح» (٦/٤٣٤).

(٦) (وقد صحح أن المراد به الاستسقاء): سقط من (ج).

قوله: (مَا فِي النِّدَاءِ): هو الأذان.

قوله: (لَاسْتَهَمُوا): تقدَّم أنَّ (الاستهامَ) الاقتراعُ، في (الأذان).

قوله: (مَا فِي التَّهْجِيرِ): تقدَّم أنَّه التبكير إلى كلِّ صلاة، وتقدَّم ما فيه من الخلاف مُطَوَّلًا[(١)]؛ فانظره في (الأذان)[ح٦١٥].

قوله: (وَلَوْ حَبْوًا): تقدَّم الكلام عليه في (الأذان)[ح٦١٥].

٣٣- بابُ احْتِسَابِ الآثَارِ

٦٥٥- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ حَوْشَبٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الوَهَّابِ قَالَ: حَدَّثَنِي حُمَيْدٌ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «يَا بَنِي سَلِمَةَ؛ أَلَا تَحْتَسِبُونَ آثَارَكُمْ»، قَالَ مُجَاهِدٌ فِي قَوْلِهِ: ﴿وَنَكْتُبُ مَا قَدَّمُوا وَآثَارَهُمْ﴾ [يس: ١٢] قَالَ: خُطَاهُمْ.

قوله: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ حَوْشَبٍ): هو بفتح الحاء المهملة، ثمَّ واو ساكنة، ثمَّ شين معجمة مفتوحة، ثمَّ مُوَحَّدة.

قوله: (حَدَّثَنَا عَبْدُ الوَهَّابِ): هو ابن عبد المجيد الثَّقفيُّ، تقدَّم بعضُ ترجمتِه[ح٤٥٦].

قوله: (حَدَّثَنِي حُمَيْدٌ عَنْ أَنَسٍ): تقدَّم[ح٦١٠] أنَّ هذا هو حُميدٌ الطَّويلُ، ابنُ تير، وقيل: تيرويه، وأنَّ اثنين اسم كلِّ واحدٍ منهما حُمَيدٌ يرويان عن أنس؛ هذا الطَّويلُ، وآخَرُ يُقال له: حُمَيد بن هلال بن هُبيرة العدويُّ، أبو نصر البصريُّ، عن أنس، تقدَّم أنَّه روى له البخاريُّ عنه حديثَين؛ أحدهما: «أخذ الرَّاية زيدٌ، فأُصيب»، أخرجه في (الجنائز)[ح١٢٤٦]، و(الجهاد)[ح٢٧٩٨ و٣٠٦٣]، و(علامات النُّبوَّة)[ح٣٦٣٠]، وفي (فضل[(٢)] خالد)[ح٣٧٥٧]، و(المغازي)[ح٤٢٦٢]، وأخرجه النَّسائيُّ[س٤/٢٦]، والحديث الثاني: «كأنِّي أنظر إلى غبارٍ ساطعٍ...»؛ الحديث، ذكره في (بَدء الخلق) في مكانَين[ح٣٢١٤]، وفي (المغازي)[ح٤١١٨]، ولم يخرِّجْه غيرُه، والله أعلم.

قوله: (يَا بَنِي سَلِمَةَ): هو بكسر اللَّام، مشهورٌ، قَبِيل مِن الأنصار مِن الخزرج[(٣)].

قوله: (أَلَا تَحْتَسِبُونَ آثَارَكُمْ؟): (آثارهم): خُطاهم إلى الجمعة والجماعات، وكذا فسَّره مجاهدٌ[(٤)]،

---

(١) (مطولًا): سقط من (ب).

(٢) في (ج): (فضائل).

(٣) (من الخزرج): سقط من (ج).

(٤) انظر «تفسيره» (٢/٥٣٤).

وهو ثابتٌ في بعض النُّسخ، وكذا هو في طُرَّة أصلنا، وعليه علامةُ راويه هنا، ولفظها[(١)]: (**قَالَ مُجَاهِدٌ فِي قَوْلِهِ**[(٢)]: ﴿وَنَكْتُبُ مَا قَدَّمُوا [وَءَاثَٰرَهُمْ﴾ [يس: ١٢]: **قَالَ: خُطَاهُمْ**)، وفي نسخة][(٣)]: (قال مجاهد: خطاهم: آثار المشي بأرجلهم في الأرض)، وفي نسخةٍ هذا في آخرِ الحديث[(٤)].

٦٥٦ - وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي مَرْيَمَ: أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ قَالَ: حَدَّثَنِي حُمَيْدٌ عَنْ أَنَسٍ: أَنَّ بَنِي سَلِمَةَ أَرَادُوا أَنْ يَتَحَوَّلُوا عَنْ مَنَازِلِهِمْ، فَيَنْزِلُوا قَرِيبًا مِنَ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: فَكَرِهَ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يُعْرُوا الْمَدِينَةَ، فَقَالَ: «أَلَا تَحْتَسِبُونَ آثَارَكُمْ»؟

قَالَ مُجَاهِدٌ: خُطَاهُمْ: آثَارُهُمْ، أَنْ يُمْشَى فِي الْأَرْضِ بِأَرْجُلِهِمْ.

قوله: (**وحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي مَرْيَمَ**): قال الدِّمياطيُّ: (سعيد بن الحكم بن مُحمَّد، ابن أبي مريم)، انتهى، وهذا ظاهرٌ، وقد تقدَّم غيرَ مَرَّةٍ ببعضِ ترجمتِه[ح٤١].

قوله: (**أَنْ يُعْرُوا المَدِيْنَةَ**): هو بضمِّ أوَّله، ثمَّ عين مهملة ساكنة، ثمَّ راء، أي: يُخْلُوا، فيتركوها عَراء، والعَراء: الفضاء من الأرض الخالي الذي لا يستره شيء[(٥)].

٣٤ - بابُ فَضْلِ صَلَاةِ العِشَاءِ فِي الجَمَاعَةِ

٦٥٧ - حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَيْسَ صَلَاةٌ أَثْقَلَ عَلَى الْمُنَافِقِينَ مِنَ الْفَجْرِ وَالْعِشَاءِ، وَلَوْ يَعْلَمُونَ مَا فِيهِمَا؛ لَأَتَوْهُمَا وَلَوْ حَبْوًا، وَلَقَدْ هَمَمْتُ أَنْ آمُرَ الْمُؤَذِّنَ فَيُقِيمَ، ثُمَّ آمُرَ رَجُلًا يَؤُمُّ النَّاسَ، ثُمَّ آخُذَ شُعَلًا مِنْ نَارٍ، فَأُحَرِّقَ عَلَى مَنْ لَا يَخْرُجُ إِلَى الصَّلَاةِ بَعْدُ».

قوله: (**حَدَّثَنَا الأَعْمَشُ**): تقدَّم أنَّه سليمان بن مِهْران، أبو مُحمَّد الكاهليُّ، القارئ الإمام.

قوله: (**حَدَّثَنِي أَبُو صَالِحٍ**): تقدَّم أنَّه ذكوان بن عبد الله[(٦)] الزَّيَّات السَّمَّان غيرَ مَرَّةٍ، وقريبًا أيضًا.

قوله: (**حَبْوًا**): تقدَّم معناه في (الأذان)[ح٦١٥].

---

(١) (ولفظها): سقط من (ج).

(٢) زيد في (ب): (تعالى).

(٣) ما بين معقوفين سقط من (ج).

(٤) انظر هامش «اليونينيَّة»، و«فتح الباري» (٢/١٦٥)، و«عمدة القاري» (٤/٣٤٦)، فثمة اختلافٌ بين الروايات؛ تقديمًا وتأخيرًا، زيادة ونقصًا.

(٥) انظر «مطالع الأنوار» (٤/٤١٧).

(٦) في النسخ: (بن ذر)، وصوابه المثبت، انظر «سير أعلام النبلاء» (٥/٣٦).

٣٥- بابُ اثْنَانِ فَمَا فَوْقَهُمَا جَمَاعَةٌ

قوله: (بَابٌ: «اثْنَانِ فَمَا فَوْقَهُمَا جَمَاعَةٌ»): هذا التبويب هو لفظ حديث في «سنن ابن ماجه»[ق٩٧٢]، قال شيخنا الشَّارح: (ولفظ التبويب رواه أنسٌ وأبو موسى الأشعريُّ مرفوعًا، وإسنادهما ضعيف[1]، وهو في «ابن ماجه» من حديث أبي موسى، وفي «الدَّارقطنيِّ»[ح١٠٧٥] من حديث عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جدِّه، وفي «الكامل»[٥/٢٥٠] من حديث الحكم بن عمير، ولا يصحَّان، قال ابن حزم: حديث لا يصحُّ، وقال في «الإحكام»: خبر ساقط[2])[التوضيح٦/٤٤٠]، انتهى.

٦٥٨- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ: حَدَّثَنَا خَالِدٌ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ مَالِكِ بْنِ الحُوَيْرِثِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِذَا حَضَرَتِ الصَّلَاةُ فَأَذِّنَا وَأَقِيمَا، ثُمَّ لِيَؤُمَّكُمَا أَكْبَرُكُمَا».

قوله: (حَدَّثَنَا خَالِدٌ): هذا هو خالد بن مِهْرَان، أبو المُنازِل الحذَّاء، وتقدَّم بعضُ ترجمتِه، ولماذا نُسِب[ح٧٥].

قوله: (عَنْ أَبِي قِلَابَةَ): تقدَّم أنَّه بكسر القاف، وتخفيف اللَّام، وبعد الألف مُوَحَّدة، ثمَّ تاء، وأنَّ اسمَه عبدُ الله بن زَيدٍ الجَرْميُّ، وتقدَّم بعضُ ترجمتِه[قبل ح٤٤٠].

٣٦- بابُ مَنْ جَلَسَ فِي المَسْجِدِ يَنْتَظِرُ الصَّلَاةَ، وَفَضْلِ المَسَاجِدِ

قوله: (وَفَضْلِ المَسَاجِدِ): (فضلِ): مجرور معطوفٌ على (مَنْ).

٦٥٩- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ مَسْلَمَةَ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «المَلَائِكَةُ تُصَلِّي عَلَى أَحَدِكُمْ مَا دَامَ فِي مُصَلَّاهُ، مَا لَمْ يُحْدِثْ: اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَهُ، اللَّهُمَّ ارْحَمْهُ». «لَا يَزَالُ أَحَدُكُمْ فِي صَلَاةٍ مَا دَامَتِ الصَّلَاةُ تَحْبِسُهُ لَا يَمْنَعُهُ أَنْ يَنْقَلِبَ إِلَى أَهْلِهِ إِلَّا الصَّلَاةُ».

قوله: (عَنْ أَبِي الزِّنَادِ): تقدَّم مرارًا أنَّه بالنُّون، وأنَّ اسمَه عبدُ الله بن ذكوان، وتقدَّم بعض ترجمتِه[ح٢٦١].

---

(١) أخرج حديث أنس ابن عديٍّ في «الكامل» (٣/٣٦٦)، والبيهقيُّ في «السنن الكبرى» (٣/٦٧)، ضعَّفه الحافظ في «الفتح» (٢/١٦٦)، وفي سنده سعيد بن زَرْبي، وهو منكر الحديث كما قال الحافظ في «التقريب» (ص٢٣٥)، وأمَّا حديث أبي موسى؛ فكما قال المؤلِّف: أخرجه ابن ماجه (٩٧٢)، ولمَّا أخرجه البيهقيُّ في «السنن الكبرى» (٣/٦٧)؛ قال: (كذلك رواه جماعة عن عليلة وهو الربيع بن بدر، وهو ضعيف، والله أعلم، وقد رُوي من وجه آخر أيضًا ضعيف).

(٢) انظر «الإحكام في أصول الأحكام» (٤/٤١٣).

قوله: (عَنِ الأَعْرَجِ): تقدَّم مرارًا أنَّه عبدُ الرَّحمن بن هُرْمُز الأعرجُ، وتقدَّم بعضُ ترجمتِه[ح١١٨].

قوله: (المَلَائِكَةُ تُصَلِّي عَلَى أَحَدِكُمْ): تقدَّم غيرَ مَرَّةٍ أنَّ العلماء قالوا: إنَّ صلاة الملائكة الاستغفارُ، أي: يستغفرون له، وصلاة الله الرَّحمةُ، وصلاة الآدميِّين تضرُّعٌ ودعاءٌ[ح٤٤٥، ٦٤٧].

قوله: (مَا لَمْ يُحْدِثْ): تقدَّم الكلام عليه مُطَوَّلًا، وكلام أبي هريرة، وابن أبي أوفى، وكلام الدَّاوديِّ[ح١٧٧، ٤٤٥].

٦٦٠ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ عُبَيْدِ اللهِ قَالَ: حَدَّثَنِي خُبَيْبُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ حَفْصِ بْنِ عَاصِمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «**سَبْعَةٌ يُظِلُّهُمُ اللهُ فِي ظِلِّهِ يَوْمَ لَا ظِلَّ إِلَّا ظِلُّهُ**: الإِمَامُ العَادِلُ، وَشَابٌّ نَشَأَ فِي عِبَادَةِ رَبِّهِ عَزَّ وَجَلَّ، وَرَجُلٌ قَلْبُهُ مُعَلَّقٌ فِي المَسَاجِدِ، وَرَجُلَانِ تَحَابَّا فِي اللهِ اجْتَمَعَا عَلَيْهِ وَتَفَرَّقَا عَلَيْهِ، وَرَجُلٌ طَلَبَتْهُ ذَاتُ مَنْصِبٍ وَجَمَالٍ، فَقَالَ إِنِّي أَخَافُ اللهَ، وَرَجُلٌ تَصَدَّقَ، أَخْفَى حَتَّى **لَا تَعْلَمَ شِمَالُهُ مَا تُنْفِقُ يَمِينُهُ**، وَرَجُلٌ ذَكَرَ اللهَ خَالِيًا، فَفَاضَتْ عَيْنَاهُ».

قوله: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ): تقدَّم مرارًا أنَّه بُنْدار، وأنَّ (بشَّارًا) بالمُوحَّدة والشِّين المعجمة.

قوله: (حَدَّثَنَا يَحْيَى): هذا هو يحيى بن سعيد القطَّان، شيخُ الحُفَّاظ، وتقدَّم بعضُ ترجمتِه[ح٤٣].

قوله: (عَنْ عُبَيْدِ اللهِ): قال الدِّمياطيُّ: (ابن عُمَر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطَّاب) انتهى، وهذا معروفٌ.

قوله: (خُبَيْبُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ): هو بضمِّ الخاء المعجمة، ثمَّ مُوَحَّدة مفتوحة، والباقي معروفٌ، قال الدِّمياطيُّ تجاهه: (ابن[1] خُبَيب بن يساف بن عنبة، شهد جدُّه بدرًا، وقَتَلَ الحارثَ بن عامر بن نوفل ابن عبد مناف المقتولَ به خُبَيبُ بن عَديٍّ الأوسيُّ) انتهى، في هذا تنبيهٌ حَسَنٌ يأتي في مكانه في عِدَّة أصحاب بدرٍ إن شاء الله تعالى[قبل ح٤٠٢٨]/. [١/١١١أ]

قوله: (عَنْ حَفْصِ بْنِ عَاصِمٍ): قال الدِّمياطيُّ تجاهه: (ابن عمر بن الخطَّاب، جدُّ عُبَيدِ الله بن عمر بن حفص بن عاصم العمريِّ) انتهى، وهذا معروفٌ.

قوله: (سَبْعَةٌ): رأيت في بعض مُؤلَّفات القاضي العلَّامة تاج الدِّين ابن الشَّيخ العلَّامة تقيِّ الدِّين السُّبكيِّ فيما أُنشِدَ لأبي شامة: [من الطويل]

وَقَالَ النَّبِيُّ المُصطَفَى إِنَّ سَبْعَةً يُظِلُّهُمُ اللهُ العَظِيمُ بِظِلِّهِ

(١) (ابن): سقط من (ب) و(ج)، وضُرِب عليها في (أ)، والصَّواب إثباتُها كما في هامش (ق).

عَفِيفٌ مُحِبٌّ نَاشِئٌ مُتَصَدِّقٌ وَبَاكٍ مُصَلٍّ وَالإِمَامُ بِعَدْلِهِ(١)

وفيما قرأتُ على بعض أصحابي بالقاهرة، وقد نظمهم، فقال: [من الطويل]

إِمَامٌ مُحِبٌّ نَاشِئٌ مُتَصَدِّقٌ مُصَلٍّ وَبَاكٍ خَائِفٌ سَطْوَةَ البَاسِ

يُظِلُّهُمُ اللهُ العَظِيمُ بِظِلِّهِ إِذَا كَانَ يَومُ الحَشْرِ لَا ظِلَّ لِلنَّاسِ

قوله: (**يُظِلُّهُمُ اللهُ فِي ظِلِّهِ**): قال ابن قُرْقُول: (يعني: ظلَّ عرشه؛ كما جاء في الحديث الآخَر(٢)، وإضافته إضافة مِلْك، أو على حذف مضاف، أو يريد بذلك ظِلًّا من الظلال، وكلُّها لله، وكلُّ ما أكنَّ؛ فهو ظِلٌّ(٣)، وظلُّ كلِّ شيء: كنُّه، وقد يكون الظِّلُّ بمعنى(٤): الكنف والسِّتر، ويكون بمعنى: في خاصَّته، ومَن يُدني منزلته، ويخصُّه بكرامته في الموقف، وقد قيل(٥) مثلُ هذا في قوله: «السلطان ظلُّ الله في الأرض»(٦)، أي: خاصَّته، وقيل: ستره، وقيل: عزُّه، وقد يكون الراحة والنعيم؛ كما يقال: عيشٌ ظَليلٌ، أي: طيِّب، ومنه في ظلِّ شجرة الجنَّة: «يسيرُ [الراكبُ] في ظلِّها خمسَ مئة عامٍ»(٧) أي: في ذراها، وكنَفها، وراحتها، ونعيمها)[مطالع٣/٣٠٥] انتهى.

[**مطلب**: أفضل السَّبعة المستظلِّين في عرش الله]

[**تنبيه**: أقوى السَّبعة مقامًا الذي طلبته امرأة ذاتُ منصب وجمال، فقال: إنِّي أخاف الله، والله أعلم.

تنبيه: الذين جاؤوا أنَّ الله يظلُّهم في ظلِّه اجتمع لي منهم جماعة، وسبب أنِّي جمعت منهم جماعة: أنَّه وقع في القاهرة سؤال بين يدي السُّلطان الملك المُؤيَّد سُئِل عنه بعض العجم الفضلاء سأله -على ما بلغني- الإمامُ الحافظ شهاب الدين ابن حجر، فقال: (كم الجماعة الذين يظلُّهم الله في ظلِّه؟)(٨) فاتَّفق أنِّي جمعتهم سريعًا، **فحصل منهم**: السَّبعة المشار إليهم، وحديثٌ آخرُ في آخرِ

---

(١) انظر «فتح الباري» (٢/١٦٨).

(٢) أخرجه الطحاوي في «شرح مشكل الآثار» (٥٨٤٥)، والطبراني في «الأوسط» (٩١٢٧) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٣) كذا في النسخ، وفي مصدره: (ظله).

(٤) في (ج): (معنى).

(٥) زيد في النُّسخ: (في)، والمثبت موافق لما في مصدره.

(٦) أخرجه البيهقيُّ في «سننه الكبرى» (١٦٤٢٧)، والبزَّار (١٢/١٧)، والقضاعيُّ في «مسند الشهاب» (٣٠٤).

(٧) أخرجه البيهقيُّ في «الشُّعَب» (٣٣٦٢)، عن أبي سعيد الخدريِّ بلفظ: «خمس مئة عام»، وهو في «الصحيحين» بلفظ: «مئة عام»، (خ٣٢٥١)، (م٢٨٢٧).

(٨) قال الحافظ في «فتح الباري» (٢/١٦٨): (وقد ألقيت هذه المسألة على العالم شمس الدين بن عطاء الرازيِّ المعروف =

«صحيح مسلم» فيمن أَنْظرَ مُعْسِرًا، أو وَضَعَ عنه[م٣٠٠٦]، وفي «الجهاد» لابن أبي عاصم مرفوعًا: «مَن أظلَّ رأس غازٍ، أظلَّه الله يوم القيامة»](١)، [وفيه -أعني: «الجهاد»- من حديث سهل بن حُنَيف مرفوعًا: «مَن أعان مجاهدًا في غزوه؛ أظلَّه الله في ظلِّه يومَ لا ظلَّ إلَّا ظلُّه»](٢)، وفي «المستدرك»[٨٩/٢] من حديث عمر رضي الله عنه: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «مَن أظلَّ رأس غاز، أظلَّه الله يوم القيامة»، وفيه[ك٨٩/٢] من حديث سهل بن حُنَيف: أنَّ رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «مَن أعان مجاهدًا في سبيل الله، أو غارمًا في عسرته، أو مُكاتَبًا في رقبته، أظلَّه الله في ظلِّه يوم لا ظلَّ إلَّا ظلُّه»(٣)، وفي حديثٍ: «السَّابقون إلى ظلِّ الله يوم القيامة الذين إذا أُعطُوا الحقَّ قبلوه، وإذا سُئِلوه بذلوه، وإذا دخلوا بين النَّاس حكموا بحكمهم(٤) لأنفسهم»، رواه أبو نعيم في «الحلية»[١٨٧/٢] من رواية عائشة، وفيه ابن لهيعة، وفي «النَّسائيِّ الصَّغير»: «إنَّ الشَّهداء في ظلِّ عرش الرَّحمن في الجنَّة»(٥)، وفي «الحلية» في ترجمة [أبي عبد الله الصُّنابِحيِّ -هو عبد الرَّحمن بن عُسَيلة- قال: سمعت أبا بكر على المنبر يقول: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «مَن أراد أن يسمع الله دعوته، ويُفَرِّج](٦) كُربتَه في الدُّنيا والآخرة، فليضع عن مُعْسِر، أو ليدعْ له(٧)، ومن سرَّه أن يقيه الله من فور جهنَّم يوم القيامة، ويجعلَه في ظلِّه، فلا يكن غليظًا على المؤمنين، وليكن بهم رحيمًا»[الحلية١٣٠/٥]، وفي «مستدرك الحاكم»: «إنَّ شهداء أُحُد يجعل الله أرواحهم في جوف طير خضر، تأوي إلى قناديلَ مُعلَّقة في ظلِّ العرش»[ك١٢٩/٣]، وفي «المستدرك» أيضًا(٨) في (الجنائز) من جملة حديث لأبي ذرٍّ: «فإنَّ الحزين في ظلِّ الله»، قال

= بالهرويِّ لما قدم القاهرة وادَّعى أنَّه يحفظ «صحيح مسلم»، فسألته بحضرة الملك المؤيَّد عن هذا وعن غيره، فما استحضر في ذلك شيئًا، ثمَّ تتبَّعت بعد ذلك الأحاديث الواردة في مثل ذلك).

(١) زيد في (ج): (وهو في المستدرك من حديث عمر رضي الله عنه)، وضرب عليهم في (أ)، وما بين معقوفين جاء في (ب) سابقًا بعد أبيات الشِّعر، والحديث في «الجهاد» (٩٢) من حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه، وقال الحافظ في «الأمالي المطلقة» (ص١٠٥): (حديث حسن).

(٢) ما بين معقوفين سقط من (ب)، وجاء في (ج) بعد قوله: (أظلَّه الله يوم القيامة)، وعليه في (أ): (مؤخَّر)، لكن السياق يقتضي عدم التأخير، «الجهاد» (٩٣).

(٣) وأخرجه أحمد في «المسند» (١٥٩٨٧)، قال الحافظ في «الأمالي المطلقة» (ص١٠٥): (حديث حسن).

(٤) في مصدره: (كحكمهم).

(٥) لم أقف عليه في «المجتبى»، وأخرجه العقيليُّ في «الضعفاء الكبير» (١٠٢/١).

(٦) ما بين معقوفين سقط من (ج).

(٧) في مصدره: (فلينظر معسرًا أو ليضع له).

(٨) (أيضًا): سقط من (ج).

الحاكم: (رواته ثقات)، وتعقَّبه الذَّهبيُّ(١)، وفي «موضوعات ابن الجوزيِّ» في (باب ثواب عيادة المريض) حديثٌ، وفيه: «وكان المريض في ظلِّ عرش الرَّحمن، وكان العائد في ظلِّ عرشه»، قال ابن الجوزيِّ: (موضوعٌ)[الموضوعات٣/٢٠٧]، وفي «ميزان الذَّهبيِّ» في ترجمة كثير بن عبد الله اليشكريِّ مرفوعًا: «ثلاثة في ظلِّ العرش: القرآن، والرَّحم، والأمانة»(٢)، وفيه في ترجمة يزيد بن سنان أبي فروة في جملة حديث: «وخلق الله بني آدم على ثلاثة أصناف: صنفٌ كالبهائم، قال الله تعالى: ﴿إِنْ هُمْ إِلَّا كَالْأَنْعَٰمِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ سَبِيلًا﴾ [الفرقان: ٤٤]، وصنفٌ أجسادهم أجساد بني آدم، وأرواحهم أرواح الشَّياطين، وصنفٌ في ظلِّ الله عَزَّ وَجَلَّ يوم لا ظلَّ إلَّا ظلُّه»(٣).

هذا ما وقفت عليه، والبابُ محتملٌ للزِّيادة، فإذا رأيت شيئًا من ذلك، فألحقْهُ تُؤجَر(٤)، وبخطِّ بعض الفضلاء عن الطَّبرانيِّ، عن أبي هريرة: ومحسِّنُ الخُلُق[طس٢/٦٥٠]، وعائلُ اليتيم والأرملة، عزاه لـ«أمالي الوزير ابن الجرَّاح» من رواية ابن مسعود(٥)، و(رجل كان في سريَّة مع قوم، فانكشفوا، فحَمَى أدبارَهم، حتَّى نجا ونجَوا أو استُشهِد)(٦)، [عزاه مَن رأيت خطَّه بذلك لابن شيخنا جلال الدين بن البُلْقينيِّ](٧).

قوله: (ذَاتُ مَنْصِبٍ): هو بكسر الصَّاد المهملة، أي(٨): قدرٍ وشرف، ونصاب الرجل ومَنصِبُه: أصله(٩).

قوله: (حَتَّى لَا تَعْلَمَ شِمَالُهُ مَا تُنْفِقُ يَمِينُهُ): هذا هو الصَّواب، وفي رواية لمسلم على العكس[م١٠٣١]، ويشبه أن يكون الوهم فيها ممَّن دون مسلم، لا مِن مسلم أو مَن فوقه، كما قاله القاضي عياض، وبعده

(١) انظر «المستدرك» وبهامشه «تلخيص الذهبي» (١/٣٧٧).
(٢) انظر «ميزان الاعتدال» (٣/٤٠٩).
(٣) انظر «ميزان الاعتدال» (٤/٤٢٨).
(٤) انظر «الأمالي المطلقة» للحافظ ابن حجر (ص١٠١) وما بعدها، فإنَّه زاد خصالًا أُخَر.
(٥) «الجزء فيه الثاني من حديث الوزير ابن الجراح» (ص٢٩١)، وأخرجه الطبراني في «المعجم الأوسط» (٩٢٨٨) من حديث جابر بن عبد الله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.
(٦) أخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٦٦/٢٣٤)، ولمَّا ذكره الحافظ في «الأمالي المطلقة» (ص٩٨)؛ قال: (هذا حديث حسن غريب جدًّا في غالب ألفاظه، والخصلة السابعة فيه أشد غرابة).
(٧) ما بين معقوفين سقط من (ج).
(٨) زيد في (ب): (أي).
(٩) في النُّسَخ: (أهله)، والمثبت من «مطالع الأنوار» (٤/١٦٧)، وانظر «العين» (٧/١٣٧)، «غريب الحديث» للحربيِّ (٢/٧٩٧).

النَّوويُّ[(١)]، ويَظْهَرُ تبيُّنُ الوَهَم في ذلك مِن «مسلم»، أنَّه ممَّن تأخَّر عن مسلم[(٢)].

ومعنى ذلك: أنَّ يده الشِّمال لو قُدِّرَتْ رَجُلًا، لم يدرِ ما صنعت يمينه، وقال القرطبيُّ في «مفهمه»: (وقد سمعنا مِن بعض المشايخ أنَّ ذلك أن يتصدَّق على الضَّعيف في صورة المشتري منه، فيدع له درهمًا مثلًا في شيء يساوي نصف درهمٍ، فالصُّورةُ مبايعةٌ، والحقيقةُ صدقةٌ، وهو اعتبارٌ حسنٌ) [المفهم٣/٧٦] انتهى.

٦٦١ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ، عَنْ حُمَيْدٍ قَالَ: سُئِلَ أَنَسٌ: **هَلِ اتَّخَذَ رَسُولُ اللهِ** ﷺ **خَاتَمًا**؟ فَقَالَ: نَعَمْ، أَخَّرَ لَيْلَةً صَلَاةَ العِشَاءِ إِلَى شَطْرِ اللَّيْلِ، ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَيْنَا بِوَجْهِهِ بَعْدَمَا صَلَّى، فَقَالَ: «صَلَّى النَّاسُ وَرَقَدُوا، وَلَمْ تَزَالُوا فِي صَلَاةٍ مُنْذُ انْتَظَرْتُمُوهَا»، قَالَ: فَكَأَنِّي أَنْظُرُ **إِلَى وَبِيصِ** خَاتَمِهِ.

قوله: (**هَلِ اتَّخَذَ رَسُولُ اللهِ** ﷺ **خَاتَمًا**؟): تقدَّم متى اتَّخذ عليه الصَّلاة والسَّلام الخاتم[ح٧]، وتقدَّم اللُّغات في (الخاتم)[ح٦٥].

قوله: (**إِلَى وَبِيصِ**): هو بفتح الواو، ثمَّ مُوَحَّدة مكسورة، ثمَّ مُثنَّاة تحت ساكنة، ثمَّ صاد مهملة، البريق واللَّمعان[(٣)]، تقدَّم[ح٢٧].

٣٧- بابُ فَضْلِ مَنْ خَرَجَ إِلَى المَسْجِدِ وَمَنْ رَاحَ

قوله: (**مَنْ غَدَا... وَمَنْ رَاحَ**): كذا في هامش أصلنا، وفي داخله: (خرج)[(٤)]، والغدوُّ والرَّواح معناهما معروف/. [١/١١١ب]

٦٦٢ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللهِ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ: **أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُطَرِّفٍ**، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، **عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ**، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ غَدَا إِلَى المَسْجِدِ وَرَاحَ، أَعَدَّ اللهُ لَهُ نُزُلَهُ مِنَ الجَنَّةِ كُلَّمَا غَدَا أَوْ رَاحَ».

---

(١) انظر «إكمال المُعْلِم» (٣/٥٦٣)، «المنهاج شرح مسلم» (٧/١٢٣).

(٢) أي: يظهر أنَّ الوهم من الرواة عن مسلم حين الرجوع إلى «صحيح مسلم»، قال النووي في «المنهاج شرح مسلم» (٧/١٢٣): (ويشبه أن يكون الوهم فيها من الناقلين عن مسلم لا من مسلم؛ بدليل إدخاله بعده حديث مالك رحمه الله، وقال بمثل حديث عبيد وبيَّن الخلاف في قوله: وقال: «رجل معلَّق بالمسجد إذا خرج منه حتَّى يعود»، فلو كان ما رواه مخالفًا لرواية مالك؛ لنبَّه عليه كما نبَّه على هذا).

(٣) انظر «مطالع الأنوار» (٦/١٦٥).

(٤) وهي رواية أبي ذرٍّ عن الكشميهنيِّ ورواية ابن عساكر.

قوله: (**أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُطَرِّفٍ**): هو بضمِّ الميم، وفتح الطَّاء المهملة، وكسر الرَّاء المُشدَّدة، ثمَّ فاء، اسم فاعل، وهذا ظاهرٌ.

قوله: (**عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ**): تقدَّم مرارًا أنَّه عبد الرَّحمن بن صخرٍ، على الأصحِّ من ثلاثين قولًا.

قوله: (**نُزُلَهُ**): هو بضمِّ النُّون والزاي، ما يُهيَّأ للضَّيف من الكرامة.

٣٨ - بابٌ: إِذَا أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ فَلَا صَلَاةَ إِلَّا المَكْتُوبَةُ

٦٦٣ - حَدَّثَنَا عَبْدُ العَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللهِ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَفْصِ بْنِ عَاصِمٍ، **عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ مَالِكٍ ابْنِ بُحَيْنَةَ قَالَ: مَرَّ النَّبِيُّ ﷺ بِرَجُلٍ.**

قَالَ: وَحَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ: حَدَّثَنَا بَهْزُ بْنُ أَسَدٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ: أَخْبَرَنِي سَعْدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ قَالَ: سَمِعْتُ حَفْصَ بْنَ عَاصِمٍ قَالَ: **سَمِعْتُ رَجُلًا مِنَ الأَزْدِ، يُقَالُ لَهُ مَالِكٌ ابْنُ بُحَيْنَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ رَأَى رَجُلًا -وَقَدْ أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ- يُصَلِّي رَكْعَتَيْنِ، فَلَمَّا انْصَرَفَ رَسُولُ اللهِ ﷺ لَاثَ بِهِ النَّاسُ، وَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «آلصُّبْحَ أَرْبَعًا؟ آلصُّبْحَ أَرْبَعًا؟».**

تَابَعَهُ غُنْدَرٌ وَمُعَاذٌ، عَنْ شُعْبَةَ فِي مَالِكٍ.

وَقَالَ ابْنُ إِسْحَاقَ، عَنْ سَعْدٍ، عَنْ حَفْصٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ ابْنِ بُحَيْنَةَ.

وَقَالَ حَمَّادٌ: أَخْبَرَنَا سَعْدٌ، عَنْ حَفْصٍ، عَنْ مَالِكٍ.

قوله: (**عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ مَالِكٍ ابْنِ بُحَيْنَةَ**): (مالك): مُنوَّن مجرور، و(ابن): تابع لعبد الله، ويُكتَب بالألف، و(بُحَينة): بضمِّ الباء المُوَحَّدة، ثمَّ حاء مهملة مفتوحة، ثمَّ مُثنَّاة تحت ساكنة، ثمَّ نون، ثمَّ تاء، وهي أمُّ عبد الله، وزوجة مالك، وقد تقدَّم هذا[ح٣٩٠]، وسيجيء الكلام على مالك، وقد قدَّمتُه أيضًا[ح٣٩٠].

قوله: (**مَرَّ النَّبِيُّ ﷺ بِرَجُلٍ**): سيأتي الكلام عليه قريبًا.

قوله: (**وَحَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ**): هو عبدُ الرَّحمن بن بشر بن الحكم العَبْديُّ النَّيسابوريُّ، عَنِ ابنِ عُيَينة والقطَّانِ، وعنه: البخاريُّ، ومسلم، وأبو داود، وابن ماجه، ومكِّيُّ بن عبدان، وابنُ الشرقيِّ، ثقةٌ، صاحبُ حديثٍ، تُوُفِّيَ سنة (٢٦٠هـ)، أخرج له مِن الأئمَّة مَن روى عنه(١).

قوله: (**سَمِعْتُ رَجُلًا مِنَ الأَزْدِ، يُقَالُ لَهُ: مَالِكُ ابْنُ بُحَيْنَةَ**): تقدَّم الكلام على مالكٍ هذا، وما ذُكِر فيه[ح٣٩٠]، قال المزِّيُّ[تهذيب الكمال ٢٧/١٢٤] ومن بعدِه الذَّهبيُّ[التذهيب ٨/٣٥٨]: (مالك ابن بُحَينة: حديثُه

(١) انظر «تهذيب الكمال» (١٦/٥٤٥).

في سجود[١] السَّهو، وعنه: مُحَمَّد بن يحيى بن حَبَّان، قال النَّسائيُّ: هذا خطأ، والصواب: عبد الله بن مالك[٢])، وكذا في «الكاشف»، وفي «تجريد أسماء الصَّحابة»: (مالك ابن بُحَينة، والدُ عبدِ الله، وردَ عنه حديثٌ، وصوابه لعبد الله، وهو أزديٌّ، وأمُّه بُحَينة مُطَّلبيَّة قُرَشيَّة)، وجزم في «الاستيعاب» بصحبة مالك، وعَنِ ابنِ الأثير: أنَّ مالكًا له صحبةٌ، وبُحَينة لها صحبةٌ أيضًا، واسمها عبْدة بنت الحارث بن المطَّلب ابن عبد مناف، وقال أبو نُعَيم: (هي أمُّ مالك)[٣]، وقال الدِّمياطيُّ شيخُ شيوخِنا ما لفظه: (ليس لمالك هذا صحبةٌ، ولا روايةٌ، ولا إسلامٌ، وإنَّما الصحبة والرواية لابنه عبد الله، وقد وهم فيه شعبة وحمَّاد بن سلمة على سعد بن إبراهيم، والصواب فيه رواية ابنِ إسحاق، وأبي عوانة، وإبراهيمَ بنِ سعد، عن حفص، عن عبد الله، كذا قال مسلمٌ، والنَّسائيُّ، والحافظُ ابنُ عساكر[٤])، هذا مُختصَر مِن كلامه، اختَصره النَّاقل من الحواشي، وقد قال شيخنا العراقيُّ الحافظُ فيما وجدته عنه بِخَطِّ مَن أثق به: (قال النَّسائيُّ بعد رواية شعبة: هذا خطأ، والصَّواب: عبد الله بن مالك ابن بُحَينة[٥]، وقال أبو مسعود الدِّمشقيُّ: وأهل العراق -منهم: شعبة، وحمَّاد بن سلمة، وأبو عوانة- يقولون: عن سعد، عن حفص، عن مالك ابن بحينة، وأهل الحجاز يقولون في نسبه: عبدُ الله بنُ مالكٍ ابنِ بُحينة، وهو الأصحُّ[٦])، انتهى، وسيأتي قريبًا أيضًا، وأنَّ أبا عوانة مُتعقَّب على قائله.

قوله: (أنَّ **النَّبيَّ**[٧] ﷺ **رَأَى رَجُلًا وَقَدْ أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ**): هذا الرَّجل لا أعرفه، وهو غير الرجل المذكور في حديث جابر، ذاك الرجل معروفٌ، والحديثان كلٌّ واحدٍ منهما قصَّته غير قصَّة الآخر، وليسا قضيَّةً واحدةً[٨]، قال شيخُنا الشَّارح في هذا الحديث -وهو حديث مالك ابن بُحَينة-:

---

(١) في النسخ تبعًا لبعض نسخ «التذهيب»: (حديث)، والمثبت من «تهذيب الكمال» و«تذهيب التهذيب».

(٢) «سنن النسائي الكبرى» عقيب الحديث (٦٠٠).

(٣) انظر «الكاشف» (٩٣/٣)، «تجريد أسماء الصحابة» (٤٢/٢)، «الاستيعاب» (ص٦٦٣)، «أُسْد الغابة» (٢٢١/٤)، (٣٥/٦)، «معرفة الصحابة» (٢٤٧٤/٥).

(٤) انظر «تحفة الأشراف» (٤٧٧/٦).

(٥) «سنن النسائي الكبرى» عقيب الحديث (٦٠٠).

(٦) انظر «صحيح مسلم» عقيب الحديث (٧١١)، و«سنن النسائي الكبرى» عقيب الحديث (٦٠٠)، و«تحفة الأشراف» (٤٧٧/٦).

(٧) كذا في النُّسخ، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (رَسُولَ اللهِ).

(٨) لعلَّ مراده حديث جابر رضي الله عنه قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ وَالنَّبِيُّ ﷺ يَخْطُبُ النَّاسَ يَوْمَ الجُمُعَةِ، فَقَالَ: «أَصَلَّيْتَ يَا فُلَانُ؟»، قَالَ: لَا، قَالَ: «قُمْ فَارْكَعْ»، أخرجه البخاريُّ (٩٣٠)، وبيَّنت روايةُ مسلم (٨٧٥) (٨٥) الرجلَ المبهمَ، وهو سليك الغطفانيّ.

(والرَّجل المذكور في الحديث هو عبدالله بن مالك بن القِشْب)، وذكر نسبه، ثمَّ قال: (راوي الحديث) [التوضيح٦/٤٦١]، ثمَّ إنِّي رأيت الإمام جلال(١) الدين بن شيخِنا البُلْقينيِّ قال في الحديث المذكور هنا: (الرَّجل هو عبدالله بن مالك بن القِشب راوي الحديث)، ثمَّ قال: (وثبت ذلك في حديث جعفر بن مُحَمَّد، عن أبيه، عن عبدالله بن مالك قال: خرج النَّبيُّ ﷺ إلى صلاة الصُّبح ومعه بلال، فأقام الصَّلاة، فمرَّ بي وأنا أصلِّي فضرب منكبي، وقال: «تصلِّي الصبح أربعًا؟!»، أخرجه البيهقيُّ[هب٢/٤٨٢]، وقد اتَّفق لقيس بن عَمرو نحوُ ذلك، رواه الشَّافعيُّ[المسند٨٣١]، وأبو داود[١٢٦٧]، والتِّرمذيُّ[٤٢٢]، وابن ماجه[١١٥٤])[الإفهام١١٠]، انتهى، وكذا قال شيخنا: (إنَّه راوي الحديث)، وقد قدَّمته، ولكن لم يعزُه للبيهقيِّ.

قوله: (**لَاثَ بِهِ النَّاسُ**): هو بالثَّاء المُثلَّثة، أي: استداروا حوله.

قوله: (**آلصُّبْحَ أَرْبَعًا؟ آلصُّبْحَ أَرْبَعًا؟**): هو بمدِّ الهمزة في (آلصُّبح)، وكذا الثَّانية، استفهام إنكار، و(الصُّبحَ): مَنصوبٌ مفعول بفعل مُقدَّر، ويجوز رفعُه.

قوله: (**تَابَعَهُ غُنْدُرٌ**): تقدَّم ضبطُ (غُنْدُر)، وأنَّه مُحَمَّد بن جعفر[ح٨٧].

قوله: (**وَمُعَاذٌ**): هو معاذ بن معاذ -فيما ظهر لي- التَّميميُّ العنبريُّ الحافظُ، قاضي البصرة، عن حُمَيدٍ، والتَّيميِّ، وشعبةَ، وعنه: ابناه؛ عُبَيد الله، ومثنًّى، وأحمدُ، وبُنْدَارٌ، قال أحمد: (إليه المنتهى في الثَّبت بالبصرة)، مات سنة (١٩٦هـ) أخرج له الجماعة(٢)، والضَّمير في (تابعه) يعود على بَهْز بن أسد.

قوله: (**وَقَالَ ابْنُ إِسْحَاقَ**): هو مُحَمَّد بن إسحاق بن يسار، إمامُ أهلِ المغازي، علَّق له البخاريُّ، ولم يكن مِن شرط(٣) هذا الكتاب(٤)، وقد قرنه مسلم، وترجمتُه معروفةٌ(٥)، (**عَنْ سَعْدٍ، عَنْ حَفْصٍ**) يعني: فخالف أيضًا شعبةَ؛ لأنَّ شعبةَ رواه عن سعد بن إبراهيم، فجاء ابن إسحاق فرواه عن سعد به على الصَّواب، فجعل الحديث من مسند عبد الله، كما ساقه في الطَّريق الأولى من رواية إبراهيم بن سعد، وسيأتي تعليق حمَّادٍ في آخره عن سعد، عن حفص، عن مالك، و(**حَمَّاد**): هو ابن سلمة، واعلم أنَّ الحمَّادَين قد(٦) رويا عنه، ولكن هذا هو ابن سلمة، كما تقدَّم، فلم ينحصرِ الوهمُ في

(١) في (ب): (جمال)، وفي (ج): جال، وليس بصحيح.
(٢) انظر «الجرح والتعديل» (٨/٢٤٩)، «تهذيب الكمال» (٢٨/١٣٢).
(٣) في (ج): (شروط).
(٤) في (ب): (الكتابة).
(٥) انظر «تهذيب الكمال» (٢٤/٤٠٥)، «تذهيب التهذيب» (٨/٢٧).
(٦) (قد): سقط من (ج).

شعبة، ولمَّا طرَّفه المِزِّيُّ من «مسلم» عن القعنبيِّ... عنِ ابنِ بُحَينة [قال]: (قال مسلم: قال القعنبيُّ: «عن عبد الله بن مالك ابن بُحَينة عن أبيه»، قال: وقوله: «عن أبيه» خطأ[م٧١١]، بُحَينة: هي أمُّ عبد الله، قال أبو مسعود: هذا يُخطِئ فيه القعنبيُّ بقوله: «عن أبيه»، وأسقط مسلمٌ مِن أوَّله «عن أبيه»، ثمَّ قال عقيبه: وقال: القعنبيُّ «عن أبيه»، وأهلُ العراق -منهم: شعبة وحمَّاد بن سلمة وأبو عوانة- يقولون: «عن سعد، عن حفص، عن مالك ابن بُحينة»، وأهلُ الحجاز قالوا في نسبه: عبد الله بن مالك ابن بحينة، وهو الأصحُّ)، ثمَّ طرَّفه من عند النَّسائيِّ إلى شعبة بإسناده نحوَه، وقال: هذا خطأ، والصواب: عبد الله بن مالك ابن بُحَينة[كن٦٠٠]، انتهى[تحفة٦/٤٧٦].

ورأيتُ عن شيخِنا البُلْقَينيِّ العلَّامةِ سراجِ الدين أنَّه تعقَّب المِزِّيَّ في أبي عوانة، قال: (فإنَّ روايته في «مسلم» وغيرِه ليس فيها ذكرُ ذلك، إنَّما فيها ذكر ابن بُحَينة، أو عبد الله ابن بُحَينة، أمَّا مالك؛ فلا[(١)])، انتهى.

فتحرَّر بعد كلِّ حال أنَّ الحديثَ لعبد الله بن مالك، لا لمالك، وقد تقدَّم إنكارُ[(٢)] إسلام مالك وصحبته من عند الدِّمياطيِّ، وقد تقدَّم أعلاه أيضًا الكلام فيه، فانظره[ح٣٩٠].

٣٩- بابُ حَدِّ المَرِيضِ أَنْ يَشْهَدَ الجَمَاعَةَ

قوله: (بَابُ حَدِّ المَرِيضِ أَنْ يَشْهَدَ الجَمَاعَةَ): كذا في أصلنا، وفي الحاشية: (جِدِّ): بكسر الجيم، وعليها علامة نسخة، قال ابن قُرْقُول (في باب الجيم مع الدَّال) في (الاختلاف): (وفي «بابِ جِدِّ المريض أن يشهد الجماعة»: للقابسيِّ وغيره، ولبعضهم[(٣)]: «باب حدِّ المريض»، وكذا لعُبْدُوس)[مطالع٢/١٠١]، انتهى.

فحاصله: روايتان كما ضبطتُه لك، فأمَّا[(٤)] بكسر الجيم، فهو الحرص والاجتهاد، أي: باب حرص المريض واجتهاده أن يشهد الجماعة، وأمَّا (حدُّ) فمعناه: الحدَّة والحرص، أي: باب حِدَّته

---

(١) أخرج حديثَ أبي عوانة مسلمٌ (٧١١) (٦٦) والنسائيُّ (٢/١١٧)، ووقع في روايتهما مبهمًا: (عَنِ ابن بُحَينة)، لكن قال الحافظ في «الفتح» (٢/١٧٧): (وقد وافقهما -يعني: حمَّادًا وشعبة- أبو عوانة فيما أخرجه الإسماعيليُّ عن جعفر الفِرْيابيِّ عن قتيبة عنه، لكن أخرجه مسلمٌ والنسائيُّ عن قتيبة، فوقع في روايتهما: «عَنِ ابنِ بُحَينة» مبهمًا، وكأنَّ ذلك وقع من قتيبة في وقتٍ عمدًا؛ ليكون أقرب إلى الصواب).

(٢) (إنكار): سقط من (ج).

(٣) في (ج): (ولغيره).

(٤) في (ب): (وأما).

وحرصه على شهودها، ويحتمل: باب منع المريض شهود الجماعة، أي: هل جاء فيه شيء؟ ويكون جاء فيه حضورُها وتحمُّل المشقَّة في ذلك، ولم أرَ هذا الاحتمال لأحدٍ، وأنَّه عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ فعلها مع ما هو فيه من المرض، فيدلُّ على تأكُّد استحبابها أو وجوبها، وأمَّا رواية الجيم، فمعناها ظاهر، والله أعلم/. [١/١١٢أ]

٦٦٤ - حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصِ بْنِ غِيَاثٍ: حَدَّثَنا أَبِي: حَدَّثَنَا الأَعْمَشُ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ: قَالَ الأَسْوَدُ: قَالَ: كُنَّا عِنْدَ عَائِشَةَ، فَذَكَرْنَا المُوَاظَبَةَ عَلَى الصَّلَاةِ وَالتَّعْظِيمَ لَهَا، قَالَتْ: لَمَّا مَرِضَ النَّبِيُّ ﷺ مَرَضَهُ الَّذِي مَاتَ فِيهِ فَحَضَرَتِ الصَّلَاةُ، فَأُذِّنَ، فَقَالَ: «مُرُوا أَبَا بَكْرٍ فَلْيُصَلِّ بِالنَّاسِ»، فَقِيلَ لَهُ: إِنَّ أَبَا بَكْرٍ رَجُلٌ أَسِيفٌ، إِذَا قَامَ فِي مَقَامِكَ لَمْ يَسْتَطِعْ أَنْ يُصَلِّيَ بِالنَّاسِ، وَأَعَادَ فَأَعَادُوا لَهُ، فَأَعَادَ الثَّالِثَةَ فَقَالَ: «إِنَّكُنَّ صَوَاحِبُ يُوسُفَ، مُرُوا أَبَا بَكْرٍ فَلْيُصَلِّ بِالنَّاسِ»، فَخَرَجَ أَبُو بَكْرٍ فَصَلَّى، فَوَجَدَ النَّبِيُّ ﷺ مِنْ نَفْسِهِ خِفَّةً، فَخَرَجَ يُهَادَى بَيْنَ رَجُلَيْنِ، كَأَنِّي أَنْظُرُ رِجْلَيْهِ تَخُطَّانِ الأَرْضَ مِنَ الوَجَعِ، فَأَرَادَ أَبُو بَكْرٍ أَنْ يَتَأَخَّرَ، فَأَوْمَأَ إِلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ مَكَانَكَ، ثُمَّ أُتِيَ بِهِ حَتَّى جَلَسَ إِلَى جَنْبِهِ. فقِيلَ لِلأَعْمَشِ: وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي، وَأَبُو بَكْرٍ يُصَلِّي بِصَلَاتِهِ، وَالنَّاسُ يُصَلُّونَ بِصَلَاةِ أَبِي بَكْرٍ؟ فَقَالَ بِرَأْسِهِ: نَعَمْ.

رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنِ الأَعْمَشِ، بَعْضَهُ.

وَزَادَ أَبُو مُعَاوِيَةَ: جَلَسَ عَنْ يَسَارِ أَبِي بَكْرٍ، فَكَانَ أَبُو بَكْرٍ يُصَلِّي قَائِمًا.

قوله: (حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصِ بْنِ غِيَاثٍ): تقدَّم أنَّه بالغين المعجمة، ثمَّ مُثنَّاةٍ تحتُ مُخفَّفةٍ، وفي آخره ثاءٌ مُثلَّثةٌ.

قوله: (حَدَّثَنَا الأَعْمَشُ): تقدَّم مرارًا أنَّه سليمان بن مِهْرَان، أبو مُحَمَّد الكاهليُّ القارئ.

قوله: (عَنْ إِبْرَاهِيمَ): تقدَّم مرارًا أنَّه إبراهيم بن يزيدَ النَّخَعِيُّ، وتقدَّم بعضُ ترجمتِه[ح٣٢].

قوله: (قَالَ الأَسْوَدُ): تقدَّم مرارًا أنَّه الأسود بن يزيد النَّخَعيُّ الكوفيُّ، وتقدَّم بعضُ ترجمتِه[ح١٢٦].

قوله: (فَقِيلَ لَهُ: إِنَّ أَبَا بَكْرٍ رَجُلٌ أَسِيفٌ): قائل هذا الكلام(١) عائشة، كذا جاء في بعض الرِّوايات في «الصَّحيح»، وسيأتي قريبًا في (باب: أهلُ العلم والفضل أحقُّ بالإمامة)[ح٦٧٨].

قوله: (أَسِيفٌ): هو بفتح الهمزة، وكسر السِّين المهملة، ثمَّ مُثنَّاة تحت ساكنة، ثمَّ فاء، وهو السريع الحزن الرَّقيق، ويقال أيضًا من حيث اللُّغةُ: أَسُوف(٢).

قوله: (إِنَّكُنَّ صَوَاحِبُ يُوسُفَ): قال الدِّمياطيُّ: (قال عياض: في التَّظاهُر على ما تُرِدْنَ؛ من

(١) زيد في (أ) و(ج): (قالته)، وفي (ب): (أو قالته)، ولعلَّ حذفها هو الأولى بالسِّياق.

(٢) في (ج): (سواف)، وليس بصحيح، انظر «مطالع الأنوار» (١/٣٣٢).

كثرة ترداهنَّ وإلحاحهنَّ على حاجاتهنَّ، وما يَملْنَ إليه، كتظاهُر امرأة العزيز ونسائها على يوسف؛ ليصرفنه عن رأيه في الاستعصام[١]، وقيل: أي النسوة اللَّاتي أردن مِن يوسف فعلَ ما لا يحلُّ له[٢] فعله، وكذلك مراجعتكنَّ لي في حقِّ أبي بكر، وإخراجكنَّ له عن الإمامة التي لا يحلُّ أن يتقدَّم فيها سواه، ويشهد لذلك حديثُ عبد الله بن زمعة حين أمر عمر بالصَّلاة، فلمَّا سمع النَّبيُّ ﷺ صوتَ عمر قال: «لا، لا، لا، يأبى الله ذلك والمسلمون»، قالها ثلاثًا مُغضَبًا، ثمَّ أرسل إلى أبي بكر وكان غائبًا، وأمرهم أن يعيدوا الصَّلاة التي صلَّى لهم عمر، ورأى أنَّ صلاة عمر غيرُ مُسقِطةٍ للفرض)، انتهى، وقال ابن عبد السَّلام في «أماليه»: (وجهُ التَّشبيه بهنَّ وجودُ مكرٍ في القضيَّة، وهو مخالفة الظَّاهر لما في الباطن، وصواحب يوسف أتين زليخا لتعنيفها، ومقصودهنَّ أن يدعون يوسف لأنفسهنَّ، وعائشة كان مرادها ألَّا يتطيَّر النَّاس بأبيها؛ لوقوفه مكان رسول الله ﷺ)، انتهى[٣]، وحديث عبد الله بن زمعة هو في «أبي داود» فقط[د٤٦٦٠].

قوله: (فَخَرَجَ يُهَادَى بَيْنَ رَجُلَيْنِ): أي: يمشي بينهما مُتَّكِئًا عليهما، والتَّهادي: المشيُ المُثقَل مع التَّمايُل يمينًا وشمالًا، ورواه بعضهم: (يَتَهَادَى)[٤].

قوله: (بَيْنَ رَجُلَيْنِ): تقدَّم الكلام عليهما في (باب الغسل والوضوء في المِخْضَبِ) مُطَوَّلًا[ح١٩٨]، وسيأتي في الطَّريق التي بعد هذه: (بينَ العبَّاسِ ورجلٍ آخرَ)، سمَّاه ابنُ عبَّاس عليًّا[ح٦٦٥].

قوله: (فَأَوْمَأَ): هو بهمزٍ في آخره، وهذا ظاهرٌ.

قوله: (أَنْ مَكَانَكَ): (أنْ): بفتح الهمزة، وسكون النُّون، و(مكانك): مَنْصوبٌ، وهذا ظاهرٌ.

قوله: (ثُمَّ أُتِيَ بِهِ): (أُتِي): مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعله.

قوله: (حَتَّى جَلَسَ إِلَى جَنْبِهِ): قال شيخنا الشَّارح: (واختلفتِ الرِّوايات؛ هل كان الإمامُ النَّبيَّ ﷺ أو الصِّدِّيقَ؟ فرواية عائشة هنا أنَّه هو الإمام[٥]، وفي أخرى: «وأبو بكر يُسمِعُهم التَّكبيرَ»[م(٤١٨) (٩٦)]، وفي «التِّرمذيِّ» مُصحَّحًا مِن حديث أنس[٦]: إنَّ آخر صلاة صلَّاها رسولُ الله ﷺ في

---

(١) في (ج): (الاعتصام)، «إكمال المُعْلِم» (٢/٣٣٤).

(٢) (له): سقط من (ج).

(٣) نقله الزركشيُّ في «التنقيح» (١/٢٠٤).

(٤) انظر «إكمال المُعْلِم» (٢/٣٢٠)، «مطالع الأنوار» (٦/١١٨).

(٥) لفظ ابن الملقِّن: (أنَّ الصدِّيق كان يقتدي بالنبيِّ ﷺ والناس يقتدون بصلاة أبي بكر).

(٦) في النسخ تبعًا لـ«التوضيح»: (جابر)، ولعلَّه سبق قلم.

ثوبٍ واحدٍ مُتوشِّحًا به خلف أبي بكر[ت٣٦٣])[التوضيح٦/٤٧٢] انتهى، وفي «النَّسائيِّ» من حديث أنسٍ رواه عنه حُمَيد، وعن حُمَيدٍ إسماعيلُ - يعني: ابن جعفر بن أبي كثير -: «أنَّ آخر صلاة صلَّاها رسول الله ﷺ مع القوم: صلَّى في ثوب واحد مُتَوَشِّحًا خلف أبي بكر»[س٢/٧٩]، وفي «التِّرمذيِّ»[ت٣٦٢] و«النَّسائيِّ»[س٢/٧٩] أيضًا مِن حديث عائشة، وعنها مسروقٌ، وعنه أبو وائل: «صلَّى رسول الله ﷺ خلف أبي بكر في مرضه الذي مات فيه قاعدًا»، قال التِّرمذيُّ: حسنٌ صحيحٌ، وفي «تلخيص المستدرك للحاكم» عقب حديث: «لم يمت نبيٌّ حتَّى يَؤُمَّه رجلٌ مِن قومه»: على شرطهما، واتَّفقا على صلاته خلف أبي بكر الصِّدِّيق»)، انتهى، والذي ظهر لي أنَّه مِن كلام الحاكم[(١)]، والله أعلم، ولم يتعقَّبْه الذَّهبيُّ في «تلخيصه»، قال شيخنا الشَّارح: (ونَصَرَ هذا -يعني: صلاته خلف الصِّدِّيق[(٢)] -غيرُ واحد مِن الحُفَّاظ وألَّفوا فيه، منهم: الضِّياء المقدسيُّ وابن ناصر، وقال: إنَّه صَحَّ وثبت أنَّه عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ صلَّى خلفه مقتديًا به في مرضه الذي مات فيه ثلاثَ مرَّاتٍ، ولا يُنْكِر هذا إلَّا جاهلٌ لا علم له بالرواية)، قال شيخنا: (وقد أوضحت الكلام على ذلك في «شرح العمدة»[(٣)]، وقيل: إنَّ ذلك كان مرَّتين؛ جمعًا بين الأحاديث، وبه جزم ابن حِبَّان[ح ٢١١٩]، وقال ابن عبد البرِّ: «الآثارُ الصِّحاح على أنَّ النَّبيَّ ﷺ هو الإمام»[التمهيد٣/١٤٥])؛ يعني: في هذه الصَّلاة التي ذكرها هنا[التوضيح٦/٤٧٣]، انتهى.

قوله: (**فَقِيْلَ**[(٤)] **لِلأَعْمَشِ**): القائل له لا أعرفه، وقد تقدَّم أنَّ (الأعمش)[(٥)]: سليمان بن مِهْران، أبو مُحَمَّد الكاهليُّ.

قوله: (**وَرَواهُ**[(٦)] **أَبُو دَاوُدَ عَنْ شُعْبَةَ**): (أبو داود) هذا: هو سليمان بن داود بن الجارود الطَّيالسيُّ الحافظ، عَنِ ابنِ عَوْن وشعبةَ، وعنه: بُنْدَارٌ، وأحمدُ بن الفرات، والكُدَيميُّ، قال: (أسردُ ثلاثين ألفَ حديثٍ ولا فخرَ)، ومع ثقته، فقال إبراهيم بن سعيد الجَوهريُّ: (أخطأ في ألف حديثٍ)، كذا قال، تُوُفِّيَ سنة (٢٠٤هـ)، علَّق له البخاريُّ كما ترى هنا، وروى له مسلمٌ والأربعةُ، وهو حافظٌ ثقةٌ، أحد

---

(١) وهو الصواب، وانظر «التلخيص» بهامش «المستدرك» (١/٢٤٤).

(٢) في (ب): (أبي بكر).

(٣) انظر «الإعلام بفوائد عمدة الأحكام» (٢/٥٧٢-٥٧٥).

(٤) كذا في النسخ و(ق)، وهي رواية أبي ذرٍّ وابن عساكر وأبي الوقت، ورواية «اليونينيَّة» وهامش (ق) مصحَّحًا عليها: (قيل).

(٥) زيد في (ج): (هو).

(٦) كذا في النسخ، وهي رواية (عط)، ورواية «اليونينيَّة» و(ق): (رواه)؛ بلا واو.

الأعلام، له ترجمةٌ في «الميزان»، وصحَّح عليه(١).

قوله: (بَعْضَهُ): هو مَنْصوبٌ على البدل من الضمير في (رواه).

قوله: (وَزَادَ أَبُو مُعَاوِيَةَ): تقدَّم مرَّاتٍ أنَّه مُحَمَّد بن خازم -بالخاء المعجمة- الضَّريرُ، الحافظُ، عن هشامٍ والأعمشِ، وعنه: أحمدُ، وإسحاقُ، وعليُّ بن المدينيِّ، وابنُ مَعِين، ثَبْتٌ في الأعمش، وكان مُرْجِئًا، تُوُفِّيَ سنة (١٩٥هـ) في صفر، أخرج له الجماعة، وله ترجمةٌ في «الميزان»(٢)، وقد تقدَّم، ولكن طال العهد به[ح١٠].

وقوله: (وزاد): هو كقوله: (وقال)، فهو تعليقٌ مجزومٌ به، وهو صحيح إلى مَن علَّقه عنه على ما ذُكِر في القاعدة التي قدَّمتُها[قبل ح١٧٦].

وحديث أبي معاوية أخرجه مسلمٌ عن أبي بكر ابن أبي شيبة، عن أبي معاوية ووكيع، وعن يحيى ابن يحيى، عن أبي معاوية، عن الأعمش[م(٤١٨) (٩٥)]، والنَّسائيُّ عن أبي كُرَيب، عن أبي معاوية به[س٢/٩٩-١٠٠]، وابنُ ماجه عن أبي بكر ابن أبي شيبة، عن أبي معاوية به(٣)[ق١٢٣٢].

٦٦٥- حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى: أَخْبَرَنَا هِشَامُ بْنُ يُوسُفَ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنِي عُبَيْدُ اللهِ بْنُ عَبْدِ اللهِ قَالَ: قَالَتْ عَائِشَةُ: لَمَّا ثَقُلَ النَّبِيُّ ﷺ وَاشْتَدَّ وَجَعُهُ، اسْتَأْذَنَ أَزْوَاجَهُ أَنْ يُمَرَّضَ فِي بَيْتِي فَأَذِنَّ لَهُ، فَخَرَجَ بَيْنَ رَجُلَيْنِ تَخُطُّ رِجْلَاهُ الأَرْضَ، وَكَانَ بَيْنَ العَبَّاسِ وَرَجُلٍ آخَرَ.

قَالَ عُبَيْدُ اللهِ: فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِابْنِ عَبَّاسٍ مَا قَالَتْ عَائِشَةُ، فَقَالَ لِي: وَهَلْ تَدْرِي مَنِ الرَّجُلُ الَّذِي لَمْ تُسَمِّ عَائِشَةُ؟ قُلْتُ: لَا، قَالَ: هُوَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ.

قوله: (عَنْ مَعْمَرٍ): تقدَّم مرارًا أنَّه بفتح الميم، وإسكان العين، وأنَّه ابنُ راشد، وقد(٤) قدَّمتُ ترجمتَه[ح٢٣٧].

قوله: (عَنِ الزُّهْرِيِّ): تقدَّم مرارًا كثيرةً أنَّه أبو بكر مُحَمَّدُ بن مُسْلِم بن عُبَيد الله بن عَبد الله بن شهاب، العالمُ المشهورُ.

---

(١) «تاريخ بغداد» (٢٧/٩)، «الكامل في الضعفاء» (٢٧٨/٢)، «ميزان الاعتدال» (٢٠٣/٢)، وانظر «تهذيب الكمال» (٤٠١/١١).

(٢) «ميزان الاعتدال» (٥٣٣/٣) و(٥٧٥/٤)، وانظر «تهذيب الكمال» (١٢٣/٢٥).

(٣) وليس في «ابن ماجه» الزيادةُ المذكورةُ، والحديث في «صحيح البخاريِّ» (٧١٣).

(٤) في (ج): (قد).

قوله: (لَمَّا ثَقُلَ): هو بفتح[١] المُثلَّثة، وضمِّ القاف، وهذا ظاهرٌ.

قوله: (اسْتَأْذَنَ أَزْوَاجَهُ): تقدَّم أنَّ أزواجه اللَّاتي تُوُفِّيَ عنهنَّ كنَّ تسعًا، وهنَّ: سودة، وعائشة، وحفصة، وأمُّ سلمة، وزينب بنت جحش، وجويرية، وأمُّ حبيبة، وصفيَّة بنت حُيَيٍّ، وميمونة، وأمَّا ريحانة؛ فاختُلِف فيها هل[٢] نكحها بملك اليمين، أو بالعقد؛ قولان، وقد قدَّمتُ ذلك[ح١٩٨]، [والمراد في الإذن مَن عدا عائشة، والله أعلم][٣]/. [١/١١٢ب]

قوله: (فَخَرَجَ بَيْنَ رَجُلَيْنِ... بَيْنَ العَبَّاسِ وَرَجُلٍ آخَرَ): وقد فسَّره ابن عبَّاس بعليٍّ رضي الله عنه، تقدَّم الكلام على ذلك في (باب الغسل والوضوء في المِخْضَب) مُطوَّلًا، فانظره إن أردته[ح١٩٨].

قوله: (قَالَ عُبَيْدُ اللهِ): هو المذكورُ في السند عن عائشة، وهو[٤] عُبَيد الله بن عَبد الله بن عُتْبة ابن مسعود، الفقيه الأعمى، ومن بحور العِلْم[٥]، تقدَّم[ح٤].

٤٠ - بابُ الرُّخْصَةِ فِي المَطَرِ والعِلَّةِ أَنْ يُصَلِّي فِي رَحْلِهِ

قوله: (فِي رَحْلِهِ): هو بفتح الرَّاء، وإسكان الحاء المهملة، المنزل والمأوى، وهذا ظاهرٌ.

٦٦٧ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ مَحْمُودِ بْنِ الرَّبِيعِ الأَنْصَارِيِّ: أَنَّ عِتْبَانَ بْنَ مَالِكٍ كَانَ يَؤُمُّ قَوْمَهُ، وَهوَ أَعْمَى، وَأَنَّهُ قَالَ لِرَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وسلم: يَا رَسُولَ اللهِ، إِنَّهَا تَكُونُ الظُّلْمَةُ وَالسَّيْلُ، وَأَنَا رَجُلٌ ضَرِيرُ البَصَرِ، فَصَلِّ يَا رَسُولَ اللهِ فِي بَيْتِي مَكَانًا أَتَّخِذْهُ مُصَلًّى، فَجَاءَهُ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم فَقَالَ: «أَيْنَ تُحِبُّ أَنْ أُصَلِّيَ»، فَأَشَارَ إِلَى مَكَانٍ مِنَ البَيْتِ، فَصَلَّى فِيهِ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم.

قوله: (حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ): تقدَّم غيرَ مَرَّةٍ أنَّه إسماعيل بن أبي أويسٍ، ابنُ أختِ مالكٍ الإمامِ صاحبِ المذهب، تقدَّم بعضُ ترجمتِه[ح٢٢].

قوله: (عَنِ ابْنِ شِهَابٍ): تقدَّم مرارًا كثيرةً أنَّه الزُّهريُّ[٦]، وتقدَّم قريبًا منسوبًا في كلامي، وهو مشهورٌ، عالـمٌ[٧] فَرْدٌ.

---

(١) زيد في (ج): (الثاء).

(٢) في (أ) و(ب): (وهي)، وهو تحريفٌ.

(٣) ما بين معقوفين سقط من (ب).

(٤) في (ج): (هذا المذكور... هو).

(٥) انظر «تهذيب الكمال» (١٩/٧٣).

(٦) زيد في (ب): (وأنه).

(٧) في (ب): (أنه الزهري وأنه: عالم مشهور).

قوله: (وَأَنَّهُ): هو[1] بفتح الهمزة معطوفٌ على (أَنَّ عِتْبَانَ) المفتوحة، وقد كُسِرت في أصلنا الهمزةُ، ولم تكن قبل ذلك، بل كانت مُدلَّسة.

قوله: (أَتَّخِذُهُ): هو مجزومٌ جواب (صَلِّ)؛ الأمر، ويجوز رفعُه، وبهما ضُبِط في أصلنا[2].

٤١ - بابٌ: هَلْ يُصَلِّي الإِمَامُ بِمَنْ حَضَرَ، وَهَلْ يَخْطُبُ يَوْمَ الجُمُعَةِ فِي المَطَرِ؟

٦٦٨ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ عَبْدِ الوَهَّابِ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ: **حَدَّثَنَا عَبْدُ الحَمِيدِ، صَاحِبُ الزِّيَادِيِّ** قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللهِ بْنَ الحَارِثِ قَالَ: خَطَبَنَا ابْنُ عَبَّاسٍ **فِي يَوْمٍ ذِي رَدْغٍ**، فَأَمَرَ المُؤَذِّنَ لَمَّا بَلَغَ حَيَّ عَلَى الصَّلَاةِ، **قَالَ: قُلِ: الصَّلَاةُ فِي الرِّحَالِ**، فَنَظَرَ بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ، فكَأَنَّهُمْ أَنْكَرُوا، فَقَالَ: كَأَنَّكُمْ أَنْكَرْتُمْ هَذَا، إِنَّ هَذَا فَعَلَهُ مَنْ هُوَ خَيْرٌ مِنِّي؛ يَعْنِي: رَسُولَ اللهِ ﷺ، **إِنَّهَا عَزْمَةٌ**، وَإِنِّي كَرِهْتُ أَنْ **أُحْرِجَكُمْ**.

وَعَنْ حَمَّادٍ، عَنْ عَاصِمٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بنِ الحَارِثِ، عَنِ ابنِ عَبَّاسٍ: نَحْوَهُ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: كَرِهْتُ **أَنْ أُؤَثِّمَكُم**، فَتَجِيئُونَ تَدُوسُونَ الطِّينَ إِلَى رُكَبِكُمْ.

قوله: (عَنْ[3] عَبْدِ الحَمِيدِ صَاحِبِ الزِّيَادِيِّ): هو بالمُثنَّاة تحت، وتقدَّم أنَّه عبد الحميد بن دينار، وهو ابن كِرْدِيدٍ[4]، وقيل: ابن واصل، وتقدَّم بعضُ ترجمتِه[ح٦١٦].

قوله: (فِي يَوْمٍ ذِي رَدْغٍ): تقدَّم الكلام عليه في (باب الكلام في الأذان)[ح٦١٦].

قوله: (قَالَ: [قُلِ]: الصَّلَاةُ فِي الرِّحَالِ): تقدَّم الكلام عليه مُطوَّلًا في (باب الكلام في الأذان)[ح٦١٦].

قوله: (إِنَّهَا عَزْمَةٌ): تقدَّم أنَّه بإسكان الزاي، وتقدَّم معناه في الباب المذكور أعلاه[ح٦١٦].

قوله: (أُحْرِجَكُمْ): هو بالحاء المهملة بعد الهمزة، أي: أُضيِّق عليكم وأشقَّ بإلزامكم السَّعيَ إلى الجماعة في الطِّين والمطر، وجاء في الرواية الأخرى: (أَنْ[5] أُؤَثِّمَكم)[ح٦٦٨] أي: أن أكون سببَ اكتسابكم للإثم عند ضيق صدوركم بتحمُّل مشقَّة المطر والطِّين، فربَّما[6] سخِطَ وتكلَّم بما يُؤثِّم فيه، وجاء في

(١) (هو): سقط من (ب).

(٢) الجزم رواية أبي ذرٍّ، والرفع رواية غيره.

(٣) كذا في النُّسخ، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (حَدَّثَنَا).

(٤) كذا مضبوطًا بالقلم في (أ)، وقد ضبطه كذلك بالحروف في الحديث (٤٦٤٨)، وجاء في «اليونينيَّة» (٤٦٤٨): (كُرْدِيدٍ)؛ بضمِّ الكاف، وبالضمِّ ضبطه الحافظُ ابن حجر في «الفتح» (١٥٩/٨) والقسطلانيُّ في «الإرشاد» (١٣٥/٧) وغيرُهما.

(٥) (أن): سقط من (ب).

(٦) في (ج): (وربما).

بعض الروايات: (أُخْرِجَكم -من الخروج- تمشون[١] في الطين)[ح٩٠١]، قاله في «المطالع»[٢].

قوله: (**وَعَنْ حَمَّادٍ، عَنْ عَاصِمٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بنِ الحَارِثِ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ نَحْوَهُ**): ليس هذا تعليقًا، وإنَّما هو معطوفٌ على السند قبله، فرواه البخاريُّ عن عبد الله بن عبد الوهَّاب، عن حمَّاد -هو ابن زيد- عن عاصم به، وهذا ظاهرٌ، و(نحوَه): إعرابُه بالنصب، أي: نحو الحديث الذي قبله، ثمَّ استثنى منه ما استثنى، ولا يجوز (نحوُه) بالرفع إلَّا بتقدير مبتدأ محذوف، أي: هذا نحوه، ولو كان تعليقًا؛ لكان (نحوُه) مرفوعًا، فاجعل بالَكَ من (نحوَه) و(مثلَه)، فإن كان تعليقًا، فإنَّه يكون مرفوعًا على الابتداء، و(عن فلان): الخبرُ مُقدَّم، وإن كان -كهذا- معطوفًا على السند قبله، فإنَّه يكون (نحوَه) أو (مثلَه) منصوبًا، والله أعلم.

قوله: (**أَنْ[٣] أُؤَثِّمَكُم[٤]**): تقدَّم الكلام عليه أعلاه.

٦٦٩ - حَدَّثَنَا مُسلمٌ بنُ إبراهيمَ: حَدَّثَنا هِشَامٌ، عَنْ يَحْيَى، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا سَعِيدٍ الخُدريَّ فَقَالَ: جَاءَتْ سَحَابَةٌ، فَمَطَرتْ حَتَّى سَالَ السَّقْفُ، وَكَانَ مِنْ جَرِيدِ النَّخلِ، فَأُقِيمَتِ الصَّلَاةُ، فَرَأَيْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَسْجُدُ فِي المَاءِ وَالطِّينِ، حَتَّى رَأَيْتُ أَثَرَ الطِّينِ فِي جَبْهَتِهِ.

قوله: (**حَدَّثَنَا هِشَامٌ**): هذا هو ابن أبي عبد الله[٥] الدَّسْتَوائِيُّ، تقدَّم غيرَ مَرَّةٍ، ولماذا نُسِب[١٥٣]، وتقدَّم بعضُ ترجمتِه[ح٤٤].

قوله: (**عَنْ يَحْيَى**): هو ابن أبي كثير، تقدَّم مرارًا، وأنَّه بالمُثلَّثة، وتقدَّم بعضُ ترجمتِه[ح١١٢].

قوله: (**عَنْ أَبِي سَلَمَةَ**): تقدَّم أنَّه ابن عبد الرَّحمن بن عوف، واسمُه عبدُ الله، وقيل: إسماعيل، وهو أحد الفقهاء السَّبعة على قول الأكثر.

قوله: (**أَبَا سَعِيدٍ الخُدْرِيَّ**): تقدَّم أنَّه سعد بن مالك بن سنان الخُدْرِيُّ، بالدَّال المهملة، وتقدَّم بعضُ ترجمتِه[ح١٩].

قوله: (**أَثَرَ**): هو بفتح الهمزة، والثَّاء، ويجوز كسر الهمزة، وسكون الثَّاء، وتقدَّم ما قاله شيخنا

---

(١) كذا في النُّسَخ تبعًا لمصدره، ورواية «اليونينيَّة»: (فتمشون).

(٢) انظر «مطالع الأنوار» (٢/٢٥٣).

(٣) (أن): سقط من (ج).

(٤) في (أ): (أؤثملكم)، وهو تحريفٌ.

(٥) لفظ الجلالة سقط من (أ) و(ج).

فيها، وهو: (بتثليث الهمزة)(١)[ح٢٧٨].

٦٧٠ - حَدَّثَنَا آدَمُ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ: حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ سِيرِينَ قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسًا يَقُولُ: **قَالَ رَجُلٌ مِنَ الأَنْصَارِ**: إِنِّي لَا أَسْتَطِيعُ الصَّلَاةَ مَعَكَ، وَكَانَ رَجُلًا **ضَخْمًا**، فَصَنَعَ لِلنَّبِيِّ ﷺ طَعَامًا، فَدَعَاهُ إِلَى مَنْزِلِهِ، فَبَسَطَ لَهُ حَصِيرًا، وَنَضَحَ طَرَفَ الحَصِيرِ، صَلَّى عَلَيْهِ رَكْعَتَيْنِ، **فَقَالَ رَجُلٌ مِنْ آلِ الجَارُودِ** لأَنَسٍ: أَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي الضُّحَى؟ قَالَ: مَا رَأَيْتُهُ صَلَّاهَا إِلَّا يَوْمَئِذٍ.

قوله: (**قَالَ رَجُلٌ مِنَ الأَنْصَارِ...**) إلى قوله: (**ضَخْمًا**): قال ابن شيخِنا البُلْقينيّ: (إنَّه عِتْبَانُ بن مالك)[الإفهام١١١]، ولم يذكر له شاهدًا(٢).

تنبيهٌ: مِن الأعذار عن الجمعة والجماعة السُّمْن المُفرط المانع مِن حضورهما، كذا ذكره ابن حِبَّان في «صحيحه»[ح٢٠٧٠]، وذكر هذا الحديث، [وابن حِبَّان معدودٌ في أصحاب الشَّافعيّ](٣)، والله أعلم.

قوله: (**فَقَالَ رَجُلٌ مِنْ آلِ الجَارُودِ**): هذا الرَّجل هو عبد الحميد بن المنذر بن الجارود(٤).

٤٢ - بابٌ: إِذَا حَضَرَ الطَّعَامُ وَأُقِيمَتِ الصَّلَاةُ

وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ يَبْدَأُ **بِالعَشَاءِ**.

وَقَالَ أَبُو الدَّرْدَاءِ: مِنْ فِقْهِ المَرْءِ إِقْبَالُهُ عَلَى حَاجَتِهِ، حَتَّى يُقْبِلَ عَلَى صَلَاتِهِ وَقَلْبُهُ فَارِغٌ.

قوله: (**بِالعَشَاءِ**): هذا هو بفتح العين، ممدودٌ، وهذا ظاهرٌ، إلَّا أنَّه ربَّما اشتبه على بعض المُغفَّلين بـ(العِشاء) التي هي الصَّلاة.

قوله: (**وَقَالَ أَبُو الدَّرْدَاءِ**): تقدَّم أنَّه عُوَيمر بن مالك، وقيل: ابن عامر، وقيل: ابن ثعلبة، وقيل غير ذلك، تقدَّم قريبًا وبعيدًا بعضُ ترجمتِه[قبل ح١٥١].

٦٧١ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: **حَدَّثَنَا يَحْيَى**، عَنْ هِشَامٍ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي قَالَ: سَمِعْتُ عَائِشَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «**إِذَا وُضِعَ العَشَاءُ**، وَأُقِيمَتِ الصَّلَاةُ؛ **فَابْدَؤُوا بِالعَشَاءِ**».

---

(١) انظر «التوضيح» (٤/٦٢٧).

(٢) قال الحافظ في «الفتح» (٢/١٨٦) بعد أن نقل أنَّه عتبان: (وهو محتمل؛ لتقارب القصَّتين، لكن لم أر ذلك صريحًا، وقد وقع في رواية ابن ماجه الآتية أنَّه بعض عمومة أنس [ق٧٥٦]، وليس عتبان عمًّا لأنس، إلَّا على سبيل المجاز؛ لأنَّهما من قبيلة واحدة، وهي الخزرج، لكنْ كلٌّ منهما من بطن).

(٣) ما بين معقوفين سقط من (ج).

(٤) انظر «الكواكب الدراري» (٥/٧).

قوله: (حَدَّثَنَا يَحْيَى): تقدَّم مرارًا أنَّه ابن سعيد القطَّان، مُحَدِّثٌ حافظٌ مشهورٌ، تقدَّم بعض ترجمتِه[ح٤٣]، وتقدَّم أنَّ مَن اسمه يحيى ويروي عن هشام عن أبيه عن عائشة جماعةٌ؛ هذا القطَّان، ويحيى بن زكريَّاء بن أبي زائدة، ويحيى بن أبي زكريَّا أبو مروان الغسَّانيُّ الواسطيُّ، ويحيى بن سعيد الأمويُّ، ويحيى بن عبد الله بن سالم، ويحيى بن مُحَمَّد بن قيس أبو زُكَير، ويحيى بن يمان[ح٥١٢]، كلُّ واحدٍ مِن هؤلاء يروي عن هشام، عن عروة، عن عائشة في الكتب(١) أو بعضها، فلا تخلط حديثَ أحدٍ بأحدٍ.

قوله: (إِذَا وُضِعَ العَشَاءُ): (وُضِع): مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعله، و(العَشاءُ): مَرْفوعٌ قائمٌ مَقامَ الفاعل، وهذا ظاهرٌ.

قوله: (فَابْدَؤُوا بِالعَشَاءِ): هو بفتح العين، وهذا ظاهرٌ لا يخفى، والله أعلم.

٦٧٢ - حَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ بُكَيْرٍ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ عُقَيْلٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا قُدِّمَ العَشَاءُ، فَابْدَؤُوا بِهِ قَبْلَ أَنْ تُصَلُّوا صَلَاةَ المَغْرِبِ، وَلَا تَعْجَلُوا عَنْ عَشَائِكُمْ».

٦٧٣ - حَدَّثَنَا عُبَيْدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ أَبِي أُسَامَةَ، عَنْ عُبَيْدِ اللهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «إِذَا وُضِعَ عَشَاءُ أَحَدِكُمْ، وَأُقِيمَتِ الصَّلَاةُ، فَابْدَؤُوا بِالعَشَاءِ، وَلَا يَعْجَلْ حَتَّى يَفْرُغَ مِنْهُ».

وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ يُوضَعُ لَهُ الطَّعَامُ، وَتُقَامُ الصَّلَاةُ، فَلَا يَأْتِيهَا حَتَّى يَفْرُغَ، وَإِنَّهُ يَسْمَعُ قِرَاءَةَ الإِمَامِ.

قوله: (عَنْ عُقَيْلٍ): تقدَّم أنَّه بضمِّ العين وفتح القاف غيرَ مَرَّةٍ، وتقدَّم أنَّ هذا فقط في «البخاريِّ»، و«مسلم»، وأنَّ في «مسلم»: عُقيلَ بنَ خالد، والقبيلةَ المعروفة عُقَيلًا، والباقي كلُّه عَقِيل، بفتح العين، وكسر القاف[ح٣]، والله أعلم.

قوله: (عَنِ ابْنِ شِهَابٍ): تقدَّم مرارًا كثيرةً أنَّه الزُّهريُّ.

قوله: (إِذَا قُدِّمَ العَشَاءُ): (قُدِّمَ): مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعله، و(العَشاءُ) -بفتح العين-: مَرْفوعٌ قائم مقام الفاعل.

قوله: (وَلَا تَعْجَلُوا): هو بفتح أوَّله، وكذا قوله: (ولا يَعْجَلْ)/. [١/١١٣أ]

قوله: (وَإِنَّهُ لَيَسْمَعُ(٢)): (إنَّه): بكسر الهمزة، وهذا ظاهرٌ.

---

(١) زيد في (ب): (السِّتَّة).

(٢) كذا في النسخ و«اليونينيَّة» وهامش (ق)، وفي (ق): (يسمع).

٦٧٤ - وَقَالَ زُهَيْرٌ وَوَهْبُ بْنُ عُثْمَانَ، عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِذَا كَانَ أَحَدُكُمْ عَلَى الطَّعَامِ، فَلَا يَعْجَلْ، حَتَّى يَقْضِيَ حَاجَتَهُ مِنْهُ وَإِنْ أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ».

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللهِ: رَوَاهُ إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْذِرِ، عَنْ وَهْبِ بْنِ عُثْمَانَ، وَوَهْبٌ مَدِينِيٌّ.

قوله: (وَقَالَ زُهَيْرٌ وَوَهْبُ بْنُ عُثْمَانَ عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ): أمَّا (زُهيرٌ)، فهو ابن معاوية بن حُدَيج، أبو معاوية الحافظُ، تقدَّمَتْ ترجمتُه[ح١٥٦]، وأمَّا (وَهْبُ بن عثمان)، فهو مخزوميٌّ مدنيٌّ، يروي عن أبي حازمٍ وموسى بنِ عُقبة، وعنه: إبراهيمُ بن حمزة، وإبراهيمُ بن المنذر الحِزاميُّ، ويعقوبُ بن حُمَيد، ذكره ابن حِبَّان في «الثِّقات»[٧/٥٥٧]، وعلَّق له البخاريُّ في هذا الموضع، ولم يخرِّج له أحدٌ مِن أصحاب الكتب(١)، وهذا الموضع تعليقٌ مجزومٌ به(٢)، وليس معطوفًا على السَّند قبله، فاعلمْه.

قوله: (عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ): حديث(٣) موسى عن نافع أخرجه مسلم في (الصَّلاة) عن المُسيَّبيِّ، عن أنس بن عياض، عن موسى نحوَهُ[م٥٥٩].

قوله: (رَوَاهُ إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْذِرِ، عَنْ وَهْبِ بْنِ عُثْمَانَ، وَوَهْبٌ مَدِينِيٌّ): أمَّا (إبراهيم بن المنذر)، فهو الحِزاميُّ، منسوبٌ إلى خالد بن حِزام بن أسد، وخالد أخو حَكِيم بن حزام، أسلم خالدٌ قديمًا، وهاجر إلى الحبشة، وقد تقدَّم، و(وَهْبُ بن عثمان): هو المخزوميُّ المدنيُّ، يروي عن أبي حازمٍ، وموسى بن عقبة، وعنه: إبراهيم بن حمزة، وإبراهيم بن المنذر الحِزاميُّ، ويعقوب بن حُمَيد، ذكره ابن حِبَّان في «الثِّقات»، وعلَّق له البخاريُّ؛ كما ترى: (رواه إبراهيم عن وهب بن عثمان)، وقد روى عن إبراهيمَ: البخاريُّ، وابنُ ماجه، وغيرُهما، وقد قدَّمتُ ترجمتَه، وأنَّ له ترجمةً في «الميزان»، وصحَّح عليه[ح٤٥٥]، وهو صدوق، أخرج له البخاريُّ، والتِّرمذيُّ، والنَّسائيُّ، وابن ماجه(٤).

---

(١) انظر «تهذيب الكمال» (٣١/١٣٤).

(٢) قال الحافظ في «الفتح» (٢/١٨٩): (طريقه هذه -يعني: طريق زهير- موصولةٌ عند أبي عوانة في «مستخرجه»، وأمَّا رواية وهب بن عثمان؛ فقد ذكر المصنِّف أنَّ إبراهيم بنَ المنذر رواها عنه، وإبراهيمُ من شيوخِ البخاريِّ).

(٣) (حديث): سقط من (ج).

(٤) انظر في: «الثقات» (٧/٥٥٧)، «تهذيب الكمال» (٣١/١٣٤)، «ميزان الاعتدال» (١/٦٧)، «تهذيب الكمال» (٢/٢٠٧).

٤٣ - بابٌ: إِذَا دُعِيَ الإِمَامُ إِلَى الصَّلَاةِ وَبِيَدِهِ مَا يَأْكُلُ

٦٧٥ - حَدَّثَنَا عَبْدُ العَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللهِ: **حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ**، **عَنْ صَالِحٍ**، **عَنِ ابْنِ شِهَابٍ** قَالَ: أَخْبَرَنِي جَعْفَرُ بْنُ عَمْرِو بْنِ أُمَيَّةَ: أَنَّ أَبَاهُ قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَأْكُلُ ذِرَاعًا يَحْتَزُّ مِنْهَا، **فَدُعِيَ إِلَى الصَّلَاةِ**، فَقَامَ فَطَرَحَ السِّكِّينَ، فَصَلَّى **وَلَمْ يَتَوَضَّأْ**.

قوله: (**حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ**): هذا هو إبراهيم بن سعْد الزُّهريُّ، أبو إسحاقَ المدنيُّ، عن أبيه، والزُّهريِّ، وصالحِ بن كيسان، وغيرِهم، وعنه: ابنُ مهديٍّ، وأحمدُ، ولُوَين، وخلقٌ، تُوُفِّيَ سنة (١٨٣هـ)، أخرج له الجماعة، له ترجمةٌ في «الميزان»، وصحَّح عليه[(١)].

قوله: (**عَنْ صَالِحٍ**): تقدَّم مرارًا[(٢)] أنَّه صالح بن كيسان، وتقدَّم بعضُ ترجمتِه[ح٥١].

قوله: (**عَنِ ابْنِ شِهَابٍ**): تقدَّم مرارًا أنَّه الزُّهريُّ.

قوله: (**فَدُعِيَ إِلَى الصَّلَاة**): (دُعِيَ): مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعله.

قوله: (**وَلَمْ يَتَوَضَّأْ**): تقدَّم الكلام عليه، وأنَّه يجوز من حيث العربيَّةُ: (ولم يتوضَّ)[(٣)]، و(لم يتوضَّأْ)، و(لم يتوضَّا)، مُطَوَّلًا[ح١٣٨].

٤٤ - بابُ مَنْ كَانَ فِي حَاجَةِ أَهْلِهِ فَأُقِيمَتِ الصَّلَاةُ فَخَرَجَ

٦٧٦ - حَدَّثَنَا آدَمُ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ: **حَدَّثَنَا الحَكَمُ**، **عَنْ إِبْرَاهِيمَ**، **عَنِ الأَسْوَدِ** قَالَ: سَأَلْتُ عَائِشَةَ: مَا كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَصْنَعُ فِي بَيْتِهِ؟ قَالَتْ: كَانَ يَكُونُ فِي مِهْنَةِ بَيْتِ أَهْلِهِ -تَعْنِي: **خِدْمَةَ أَهْلِهِ**- فَإِذَا حَضَرَتِ الصَّلَاةُ، خَرَجَ إِلَى الصَّلَاةِ.

قوله: (**حَدَّثَنَا الحَكَمُ**): تقدَّم أنَّ هذا هو الحكم بن عُتَيبة، وتقدَّم بعضُ ترجمتِه، وتقدَّم أنَّ لهم آخرَ يقال له: الحكم بن عُتَيبة، مُتكلَّم فيه، وأنَّ البخاريَّ جعلهما واحدًا، فعُدَّ مِن أوهامه[(٤)][ح١١٧].

قوله: (**عَنْ إِبْرَاهِيمَ**): تقدَّم مرارًا أنَّه ابن يزيد النَّخَعيُّ، وتقدَّم الكلامُ على ترجمتِه[ح٣٢].

قوله: (**عَنِ الأَسْوَدِ**): تقدَّم مرارًا أنَّه الأسود بن يزيد النَّخَعيُّ الكوفيُّ، وتقدَّم عليه بعضُ الكلامِ في ترجمتِه[ح١٢٦].

---

(١) «ميزان الاعتدال» (٣٣/١)، وانظر «تهذيب الكمال» (٨٨/٢).

(٢) (مرارًا): سقط من (ب).

(٣) (ولم يتوض): سقط من (ب).

(٤) وقد قدَّمت الكلام على توهيم البخاريِّ في هذا في الحديث المشار إليه؛ فانظره إن أردته.

قوله: (فِي مِهْنَةِ أَهْلِهِ): (المَِهْنة): بفتح الميم وكسرها، وقد أُنكِرَ الكسرُ، وقد فُسِّرَ في الحديثِ بـ(خِدْمَةِ أَهْلِهِ).

٤٥ - بابُ مَنْ صَلَّى بِالنَّاسِ وَهُوَ لَا يُرِيدُ إِلَّا أَنْ يُعَلِّمَهُمْ صَلاةَ النَّبِيِّ ﷺ وَسُنَّتَهُ

٦٧٧ - حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا وُهَيْبٌ: حَدَّثَنَا أَيُّوبُ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ قَالَ: جَاءَنَا مَالِكُ بْنُ الحُوَيْرِثِ فِي مَسْجِدِنَا هَذَا، فَقَالَ: إِنِّي لأُصَلِّي بِكُمْ، وَمَا أُرِيدُ الصَّلَاةَ، أُصَلِّي كَيْفَ رَأَيْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يُصَلِّي، فَقُلْتُ لأَبِي قِلَابَةَ: كَيْفَ كَانَ يُصَلِّي؟ قَالَ: مِثْلَ شَيْخِنَا هَذَا، قَالَ: وَكَانَ الشَّيْخُ، يَجْلِسُ إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ السُّجُودِ قَبْلَ أَنْ يَنْهَضَ فِي الرَّكْعَةِ الأُولَى.

قوله: (حَدَّثَنَا وُهَيْبٌ): تقدَّم أنَّه ابنُ خالد.

قوله: (حَدَّثَنَا أَيُّوبُ): تقدَّم أنَّه ابنُ أبي تميمة كيسانَ السَّخْتِيَانيُّ، وتقدَّم بعضُ ترجمتِه[ح٣١].

قوله: (عَنْ أَبِي قِلَابَةَ): تقدَّم ضبطُه، وأنَّه عبدُ الله بن زيد الجَرْميُّ[قبل ح٤٤٠].

قوله: (مِثْلَ شَيْخِنَا): هذا هو عمرو بن سَلِمة، بكسر اللَّام، وسيأتي التَّصريحُ به في (باب كيف يعتمد من[١] الأرض إذا قام)، وسأذكر هناك ما يتعلَّق به إن شاء الله تعالى[ح٨٢٤].

٤٦ - بابٌ: أَهْلُ العِلْمِ وَالفَضْلِ أَحَقُّ بِالإِمَامَةِ

(بَابٌ: أَهْلُ العِلْمِ وَالفَضْلِ أَحَقُّ بِالإِمَامَةِ).... إلى (بَاب مَنْ أَخَفَّ الصَّلاة عِنْدَ بُكَاءِ الصَّبِيِّ)

(بَابٌ): مَرْفوعٌ مُنوَّن، و(أهلُ) بعده: مَرْفوعٌ غير مُنوَّنٍ[٢]، و(أحقُّ): بالرَّفع، وهذا كلُّه ظاهر.

٦٧٨ - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ ابْنُ نَصْرٍ: حَدَّثَنَا حُسَيْنٌ، عَنْ زَائِدَةَ، عَنْ عَبْدِ المَلِكِ بْنِ عُمَيْرٍ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو بُرْدَةَ، عَنْ أَبِي مُوسَى قَالَ: مَرِضَ النَّبِيُّ ﷺ، فَاشْتَدَّ مَرَضُهُ، فَقَالَ: «مُرُوا أَبَا بَكْرٍ، فَلْيُصَلِّ بِالنَّاسِ»، قَالَتْ عَائِشَةُ: إِنَّهُ رَجُلٌ رَقِيقٌ، إِذَا قَامَ مَقَامَكَ لَمْ يَسْتَطِعْ أَنْ يُصَلِّيَ بِالنَّاسِ. قَالَ: «مُرِي أَبَا بَكْرٍ، فَلْيُصَلِّ بِالنَّاسِ»، فَعَادَتْ، فَقَالَ: «مُرِي أَبَا بَكْرٍ، فَلْيُصَلِّ بِالنَّاسِ، فَإِنَّكُنَّ صَوَاحِبُ يُوسُفَ»، فَأَتَاهُ الرَّسُولُ، فَصَلَّى بِالنَّاسِ فِي حَيَاةِ النَّبِيِّ ﷺ.

قوله[٣]: (حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ ابْنُ نَصْرٍ): كذا في أصلنا، وكذا في أصلنا الدِّمشقيِّ، وهو إسحاق بن

---

(١) كذا في النُّسخ، وفي «اليونينيَّة»: (على).

(٢) (غير منوَّن): سقط من (ج).

(٣) (قوله): سقط من (أ).

إبراهيم بن نصر السَّعْديُّ البخاريُّ، عن حُسَين الجعفيِّ وعبدِ الرَّزَّاق، وعنه: البخاريُّ، وينسبه إلى جدِّه، تُوُفِّيَ سنة (٢٣٢هـ)(١)، انفرد البخاريُّ بالإخراج له.

قوله: (حَدَّثَنَا حُسَيْنٌ): هو ابن عليِّ بن الوليد الجُعْفِيُّ، عن خالِه الحسنِ بنِ الحُرِّ، وجعفرِ بن بُرْقان، والأعمشِ، وعنه: أحمدُ، وعبدٌ، وابنُ الفرات، قال أحمدُ: (ما رأيتُ أفضلَ منه ومن سعيد ابن عامر)، وقال يحيى بن يحيى: (إن بقي أحدٌ من الأبدال؛ فهو)، تُوُفِّيَ في ذي القعدة سنة (٢٠٣هـ)، وله أربعٌ وثمانون سنةً، أخرج له الجماعة(٢).

قوله: (عَنْ زَائِدَةَ): هو ابن قُدامة، أبو الصَّلت الثَّقفيُّ الكوفيُّ الحافظ، عن زياد بن عِلاقة وسِمَاك، وعنه: ابنُ مَهديٍّ وأحمدُ ابن يونس، ثقةٌ حجَّةٌ، صاحبُ سُنَّة، تُوُفِّيَ غازيًا بالرُّوم سنة (١٦١هـ)، أخرج له الأئمَّة السِّتَّة(٣)، وقد قدَّمتُ ترجمتَه[ح٦٩].

قوله: (حَدَّثَنِي أَبُو بُرْدَةَ): تقدَّم مرارًا أنَّه الفقيه، قاضي الكوفة، اسمه الحارث أو عامر، وتقدَّم بعضُ ترجمتِه[ح١١].

قوله: (عَنْ أَبِي مُوسَى): تقدَّم أنَّه عبدُ الله بن قيس بن سُلَيم بن حضَّار الأشعريُّ، وتقدَّم(٤) بعضُ ترجمتِه رضي الله عنه[ح١١].

قوله: (إِنَّهُ رَجُلٌ رَقِيقٌ): هو بقافين، إشارةً إلى كثرة البكاء؛ لسرعة نفوذ الموعظة فيه.

قوله: (فَإِنَّكُنَّ صَوَاحِبُ يُوسُفَ): تقدَّم الكلام عليه قريبًا في (باب حدِّ المريض أن يشهد الجماعة)[ح٦٦٤].

قوله: (فَأَتَاهُ الرَّسُولُ): هذا الرسول لا أعرف اسمه، [قال بعض الحُفَّاظ من العصريِّين: (لم أقف على ذلك صريحًا، لكن في حديث عبد الله بن زَمْعَة ما يمكن أن يُفسِّر أنَّه الرسول، فإنَّ له في ذلك قصَّةً دارت بينه وبين عمر، أخرج أصلَ حديثِه أبو داود في «كتاب السُّنَّة»[د٤٦٦٠]، وأخرجه أحمد مُطَوَّلًا [٣٢٢/٤]، وصحَّحه الحاكم [٦٤١/٣]، ووقع في حديث واهٍ مُطَوَّلٍ عند الطَّبرانيِّ: أنَّ الرسول إلى أبي بكر بذلك

---

(١) كذا في النسخ وفي نسخة دار القبلة من «الكاشف» (٢٣٣/١)، والذي في «تهذيب الكمال» (٣٨٨/٢)، و«تذهيب التهذيب» (٣١٥/١)، ونسخة دار الفكر من «الكاشف» (٦١/١): (٢٤٢هـ).

(٢) «تاريخ بغداد» (١٣٣/١٣)، وقال الذهبيُّ في «سير أعلام النبلاء» (٣٩٨/٩): (يريد بالفضل: التقوى والتألُّه، هذا عُرْفُ المتقدِّمين)، وانظر «تهذيب الكمال» (٤٤٩/٦)، «تذهيب التهذيب» (٣٦٢/٢).

(٣) انظر «تهذيب الكمال» (٢٧٣/٩).

(٤) في (ج): (تقدَّم).

كان بلالًا[(١)]، ولا يبعد التَّعدُّد)، انتهى][(٢)].

٦٨٠ - حَدَّثَنَا أَبُو اليَمَانِ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ الأَنْصَارِيُّ، وَكَانَ تَبِعَ النَّبِيَّ ﷺ، وَخَدَمَهُ وَصَحِبَهُ: أَنَّ أَبَا بَكْرٍ كَانَ يصلِّي لَهُمْ فِي وَجَعِ النَّبِيِّ ﷺ الَّذِي تُوُفِّيَ فِيهِ، حَتَّى إِذَا كَانَ يَوْمُ الاِثْنَيْنِ، وَهُمْ صُفُوفٌ فِي الصَّلَاةِ، فَكَشَفَ النَّبِيُّ ﷺ سِتْرَ الحُجْرَةِ، يَنْظُرُ إِلَيْنَا وَهُوَ قَائِمٌ، كَأَنَّ وَجْهَهُ وَرَقَةُ مُصْحَفٍ، ثُمَّ تَبَسَّمَ يَضْحَكُ، فَهَمَمْنَا أَنْ نَفْتَتِنَ مِنَ الفَرَحِ بِرُؤْيَةِ النَّبِيِّ ﷺ، فَنَكَصَ أَبُو بَكْرٍ عَلَى عَقِبَيْهِ؛ لِيَصِلَ الصَّفَّ، وَظَنَّ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَارِجٌ إِلَى الصَّلَاةِ، فَأَشَارَ إِلَيْنَا النَّبِيُّ ﷺ: «أَنْ أَتِمُّوا صَلَاتَكُمْ»، وَأَرْخَى السِّتْرَ، فَتُوُفِّيَ مِنْ يَوْمِهِ ﷺ.

قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو اليَمَانِ): تقدَّم مرارًا أنَّه الحكم بن نافع، وتقدَّم عليه بعضُ الكلام[(٣)][ح٧].

قوله: (حَدَّثَنَا[(٤)] شُعَيْبٌ): تقدَّم مرارًا أنَّه ابن أبي حمزة الحافظ، أبو بشر الحمصيُّ.

قوله: (أَخْبَرَنِي[(٥)] أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ الأَنْصَارِيُّ): هذا هو الخادم أنس بن مالك بن النَّضْر بن ضمضم ابن زيد بن حَرام بن جُنْدب بن عامر بن غَنْم بن عَدِيِّ بن النَّجَّار، المشهورُ[(٦)] كالعَلَم[(٧)]، وفي الصَّحابة مَن

---

(١) «المعجم الكبير» (٣/٥٨-٦٤)، أورده ابن الجوزيِّ في «الموضوعات» (١/٢٩٥-٣٠١)، وقال: (هذا حديث موضوع محال، كافأ الله من وضعه، وقبَّح من يشين الشريعة بمثل هذا التخليط البارد والكلام الذى لا يليق بالرسول ﷺ ولا بالصحابة، والمتَّهم به عبد المنعم بن إدريس)، وقال الهيثميُّ في «مجمع الزوائد» (٨/٦٠٥): (فيه عبد المنعم بن إدريس، وهو كذَّاب وضَّاع)، ولكن يقوِّي أن يكون الرسول بلالًا حديثٌ في «صحيح البخاريِّ»، كما سيأتي في كلام الحافظ في التعليق التالي.

(٢) ما بين معقوفين سقط من (ج)، «الأجوبة الواردة على الأسئلة الوافدة» (ص١٨)، قال في «هُدَى الساري» (ص٢٧٧): (هذا الرسول -كما عند المؤلف بعد قليل- بلال، ويحتمل أن يكون عبد الله بن زمعة بن الأسود؛ لأنَّه رُوي ذلك من حديثه)، ولعلَّ مراده بما عند البخاريِّ: حديث عائشة ﵂ (ح٧١٢): (لَمَّا مَرِضَ النَّبِيُّ ﷺ مَرَضَهُ الَّذِي مَاتَ فِيهِ، أَتَاهُ بِلَالٌ يُؤْذِنُهُ بِالصَّلَاةِ)؛ فإنَّه قال في «الفتح» (٢/١٨٠): («فأتاه الرسول» أي: بلال؛ لأنَّه هو الذي أعلم بحضور الصلاة، فأُجيب بذلك)؛ يعني: لمَّا كان بلال هو المنادي لرسول الله ﷺ للصلاة، أجابه عليه الصلاة والسلام: بأن يأمر أبا بكر بالصلاة بالناس، فكان بلال هو الرسول إلى أبي بكر ﵁، ولمَّا ساق الحافظ الحديثَ الذي نحن فيه (٢/١٩٤)؛ جزم بأنَّ الرسولَ بلالٌ.

(٣) في (ب): (بعض ترجمته والكلام).

(٤) كذا في النُّسخ، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (أَخْبَرَنَا).

(٥) (أخبرني): سقط من (ج).

(٦) في (أ) و(ج): (المشهورة)، وليس بصحيح.

(٧) انظر «الاستيعاب» (ص٥٣)، «تهذيب الكمال» (٣/٣٥٣).

اسمُه أنسٌ به أربعةٌ وعشرون؛ منهم اثنان الصَّحيح أنَّهما تابعيَّان، وأمَّا مَن اسمه أنسُ بن مالك، فاثنان: هذا الخادم، وشخصٌ آخرُ اسمُه أنسُ بن مالك القُشَيريُّ، ويقال: الكعبيُّ، وكعب أخو قُشَير، روى عنه: أبو قِلابة وعبدالله بن سوادة، نزل البصرة، له حديث في «السُّنَن الأربعة» و«المُسنَد»(١)، ولهذا احترز الراوي، فقيَّده بـ(الأنصاريِّ)؛ احترازًا مِن هذا، والله أعلم.

قوله: (فَنَكَصَ أَبُو بَكْرٍ عَلَى عَقِبَيْهِ): أي: رجع إلى ورائه/. [١/١١٣ب]

قوله: (فَتُوُفِّيَ مِنْ يَوْمِهِ ﷺ): اعلم أنَّه عليه الصلاة والسلام تُوُفِّيَ يوم الاثنين، وسيأتي الكلام متى كان مِن الشَّهر، والاختلاف فيه(٢)[قبل ح٤٤٤٢]، قال ابن الصَّلاح: (ضُحًى)[علوم الحديث٣٨٢]، وهو مُتعقَّب بما روى البخاريُّ[ح٧٥٤] ومسلم[م٤١٩] من حديث أنسٍ: (وتُوُفِّيَ من آخر ذلك اليوم)، وهذا دالٌّ على أنَّه تأخَّر بعد الضُّحى، ويجمع بينهما أنَّ المراد: أوَّلَ النِّصف الثاني مِن النَّهار، فهو آخر وقت الضُّحى، وهو مِن آخر النَّهار باعتبار أنَّه مِن النصف الثاني، ويدلُّ عليه ما رواه ابن عبد البرِّ بإسناده إلى عائشة رضي الله عنها قالت: (مات رسول الله ﷺ -وإنَّا لله وإنَّا إليه راجعون- ارتفاعَ الضُّحى، وانتصاف النَّهار يوم الاثنين)(٣)، وذكر موسى بن عقبة في «مغازيه» عن ابن شهاب: (تُوُفِّيَ يوم الاثنين حين زاغت الشَّمس)(٤)، فهذا جمعٌ حسنٌ فيما اختُلِف مِن ذلك في الظاهر، والله أعلم.

٦٨١ - **حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الوَارِثِ: حَدَّثَنَا عَبْدُ العَزِيزِ**، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: لَمْ يَخْرُجِ النَّبِيُّ ﷺ ثَلَاثًا، فَأُقِيمَتِ الصَّلَاةُ، فَذَهَبَ أَبُو بَكْرٍ يَتَقَدَّمُ، فَقَالَ نَبِيُّ اللهِ ﷺ بِالحِجَابِ فَرَفَعَهُ، **فَلَمَّا** وَضَحَ وَجْهُ النَّبِيِّ ﷺ، مَا رَأَيْنَا مَنْظَرًا كَانَ أَعْجَبَ إِلَيْنَا مِنْ وَجْهِ النَّبِيِّ ﷺ حِينَ وَضَحَ لَنَا، **فَأَوْمَأَ** النَّبِيُّ ﷺ بِيَدِهِ إِلَى أَبِي بَكْرٍ أَنْ يَتَقَدَّمَ، وَأَرْخَى النَّبِيُّ ﷺ الحِجَابَ، **فَلَمْ يُقْدَرْ عَلَيْهِ** حَتَّى مَاتَ.

قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ): تقدَّم أنَّه بفتح الميمين، بينهما عينٌ ساكنةٌ، قال الدِّمياطيُّ: (أبو معمر عبد الله بن عمرو بن أبي الحجَّاج ميسرة، البصريُّ المُقْعَد، مات سنة «٢٢٤هـ»(٥)، وفي شيوخه

---

(١) وهو حديث: «إنَّ الله عزَّ وجلَّ وضع عن المسافر شطرَ الصلاة، وعن المسافر والحامل والمرضع الصومَ أو الصيام»، «مسند أحمد» (٣٤٧/٤) «سنن أبي داود» (٢٤٠٨) «سنن الترمذي» (٧١٥) «المجتبى» (١٨٠/٤-١٨٢) «سنن ابن ماجه» (١٦٦٧)، وانظر «الاستيعاب» (ص٥٤)، «تهذيب الكمال» (٣٧٨/٣).

(٢) في (ج): (كم كان في الشهر)، وضرب عليها في (أ).

(٣) «الدرر في اختصار المغازي والسير» (٢٨٧)، و«الاستيعاب» (١٦).

(٤) أخرجه البيهقيُّ في «دلائل النبوَّة» (٢٣٤/٧) من طريق موسى بن عقبة.

(٥) انظر «تهذيب الكمال» (٣٥٣/١٥)، «تذهيب التهذيب» (٢٣٨/٥).

أيضًا أبو معمر إسماعيل بن إبراهيم بن معمر الهرويُّ، مات سنة «٢٣٦هـ»[(١)]، انتهى، والضَّمير في كلام الدِّمياطيِّ يرجع على البخاريِّ.

قوله: (حَدَّثَنَا عَبْدُ الوَارِثِ): ابن سعيد بن ذكوان التَّميميُّ[(٢)] مولاهم، التَّنُّوريُّ، أبو عبيدة الحافظُ، تقدَّم مرارًا، وتقدَّم بعضُ ترجمتِه[ح٢١٣].

قوله: (حَدَّثَنَا عَبْدُ العَزِيزِ): تقدَّم مرارًا أنَّه ابن صُهَيب، وتقدَّم بعضُ ترجمتِه[(٣)].

قوله: (فَلَمَّا وَضَحَ): أي: ظهرَ وبَانَ.

قوله: (فَأَوْمَأَ): تقدَّم قريبًا أنَّه بهمزٍ في آخره[ح٦٦٤].

قوله: (فَلَمْ يُقْدَرْ عَلَيْهِ): هو مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعله، أي: لم يُرَ، وفي رواية: (فلم نَقْدِرْ عليه)[(٤)]؛ مَبْنيٌّ للفاعل، أي: لم نَرَه.

٦٨٢ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سُلَيْمَانَ قَالَ: حَدَّثَنِي ابْنُ وَهْبٍ قَالَ: حَدَّثَنِي يُونُسُ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ حَمْزَةَ بْنِ عَبْدِ اللهِ: أَنَّهُ أَخْبَرَهُ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: لَمَّا اشْتَدَّ بِرَسُولِ اللهِ ﷺ وَجَعُهُ، قِيلَ لَهُ فِي الصَّلَاةِ، فَقَالَ: «مُرُوا أَبَا بَكْرٍ، فَلْيُصَلِّ بالنَّاس»، قَالَتْ عَائِشَةُ: إِنَّ أَبَا بَكْرٍ رَجُلٌ رَقِيقٌ، إِذَا قَرَأَ، غَلَبَهُ البُكَاءُ، قَالَ: «مُرُوهُ فَيُصَلِّي»، فَعَاوَدَتْهُ، فَقَالَ: «مُرُوهُ فَيُصَلِّي، إِنَّكُنَّ صَوَاحِبُ يُوسُفَ»، تَابَعَهُ الزُّبَيْدِيُّ، وَابْنُ أَخِي الزُّهْرِيِّ، وَإِسْحَاقُ بْنُ يَحْيَى الكَلْبِيُّ، عَنِ الزُّهْرِيِّ.

وَقَالَ عُقَيْلٌ وَمَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ حَمْزَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

قوله: (حَدَّثَنِي[(٥)] ابْنُ وَهْبٍ): تقدَّم مرارًا[(٦)] أنَّه عبدُ الله بنُ وَهْب، أبو مُحَمَّد الفهريُّ مولاهم، المصريُّ، أحد الأعلام، تقدَّم بعضُ ترجمتِه[ح٨٩].

قوله: (حَدَّثَنِي يُونُسُ): تقدَّم مرارًا أنَّه ابنُ يزيدَ الأيليُّ، وتقدَّمَتِ اللُّغاتُ السِّتُّ في (يونس)[ح٤].

(١) انظر «تهذيب الكمال» (١٩/٣).

(٢) في النسخ: (التيمي)، وهو تحريف، وقد تسرب إلى البرهان من نسخته من الكاشف (٩٠أ).

(٣) لم يتقدَّم لعبد العزيز ترجمةٌ، وإنَّما تقدَّم أنَّه ابن صهيب فقط في الحديث (١٤٢)، وانظر ترجمته في «تهذيب الكمال» (١٤٧/١٨).

(٤) وهي رواية الأصيليِّ.

(٥) كذا في النسخ و(ق)، وهي رواية أبي ذرٍّ والأَصيليِّ وأبي الوقت، ورواية «اليونينيَّة» وهامش (ق) مصحَّحًا عليها: (حدَّثَنا).

(٦) في (ب) و(ج): (مرَّات).

قوله: (عَنِ ابْنِ شِهَابٍ): تقدَّم مرارًا أنَّه الزُّهريُّ مُحَمَّد بن مُسْلِم بن عُبَيد الله بن عَبد الله بن شهابٍ الزُّهريُّ العالمُ، شيخُ الإسلامِ.

قوله: (إِنَّكُنَّ صَوَاحِبُ يُوسُفَ): تقدَّم الكلام عليه في (باب حدِّ المريض أن يشهد الجماعة)[ح٦٦٤].

قوله: (تَابَعَهُ الزُّبَيْدِيُّ، وَابْنُ أَخِي الزُّهْرِيِّ، وَإِسْحَاقُ بْنُ يَحْيَى الكَلْبِيُّ، عَنِ الزُّهْرِيِّ): الضمير في (تابعه) يعود على يونسَ، وهذا ظاهرٌ، و(الزُّبيديُّ): بضمِّ الزاي، وهو مُحَمَّد بن الوليد الزُّبيديُّ، أبو الهُذَيل الحمصيُّ القاضي، عن مكحولٍ، والزُّهريِّ، وراشد بن سعد، وعنه: [محمَّدُ بن] حرب ويحيى ابنُ حمزة، ثقةٌ حجَّة ثَبْت، تُوُفِّيَ سنة (١٤٩هـ)، أخرج له البخاريُّ، ومسلم، وأبو داود، والنَّسائيُّ، وابن ماجه[(١)]، و(ابن أخي الزُّهريِّ): هو مُحَمَّد بن عبد الله بن مُسْلِم، تقدَّم مرارًا[(٢)]، و(إسحاق[(٣)] بن يحيى الكلبيُّ): اسم جدِّه علقمةُ العَوْصيُّ، سمع الزُّهريَّ، وعنه: يحيى الوُحاظيُّ، لا يُعرَف، قاله الذَّهبيُّ في «الكاشف» و«التَّذهيب»[(٤)]، وزاد فيه: (قيل: إنَّه قَتَل أباه، استشهد به البخاريُّ)، وقال في «الميزان»: (وعنه: يحيى الوُحاظيُّ فقط، قال مُحَمَّد بن يحيى الذُّهليُّ: مجهول، وقال مُحَمَّد بن عوف: يقال: إنَّه قَتَل أباه)، قال: (قلتُ: خرَّج له البخاريُّ في كتاب «الأدب»)، انتهى[(٥)]؛ يعني: «المفرد»، والله أعلم.

قوله: (وَقَالَ عُقَيْلٌ وَمَعْمَرٌ[(٦)] عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ حَمْزَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ): أمَّا (عُقَيل)، فقد تقدَّم قريبًا وبعيدًا أنَّه بضمِّ العين، وأنَّه ابن خالد، وأمَّا (مَعْمَرٌ)؛ فتقدَّم قريبًا وبعيدًا أنَّه بفتح الميمَين، بينهما عينٌ ساكنةٌ؛ ومعنى المتابعة الأولى التي قال فيها[(٧)]: (تابعه الزُّبَيديُّ...) إلى آخره: أنَّهم تابعوا يونسَ على وصله، ومعنى التَّعليق الذي لعُقَيلٍ ومَعْمَرٍ عَنِ الزُّهريِّ إرسالُه، وفَعَل هذا؛ لبيان الفائدة، وأنَّه رُوِيَ مُرْسَلًا ورُوِيَ موصولًا، وقد اختُلِف فيما إذا روى الحديثَ الثِّقاتُ هكذا مُرسَلًا ومُتَّصلًا، أو مرفوعًا وموقوفًا، على أربعة أقوال: هل الحكم لمَن وصل؟ أو لمَن أرسلَ؟ أوللأكثر؟ أو للأحفظ؟ وتقدَّم أنَّ

(١) انظر «تهذيب الكمال» (٥٨٦/٢٦)، «تقريب التهذيب» (ص٥١١).

(٢) في (ج): (مرَّات).

(٣) كُتِب فوقها في (أ): (خت) أي: أخرج له البخاريُّ تعليقًا.

(٤) (التذهيب): سقط من (ب).

(٥) انظر «الكاشف» (٦٩/١).«تذهيب التهذيب» (٣٣٩/١-٣٤٠)، وانظر «تهذيب الكمال» (٤٩٢/٢).«ميزان الاعتدال» (٢٠٤/١).

(٦) في هامش (ق): (ابن راشد).

(٧) في النسخ: (الذي قال فيه)، ولعلَّ المثبت هو الصواب.

الصَّحيح لمَن وَصَل، وهو الأظهر الصَّحيح، كما صحَّحه الخطيب البغداديُّ، وقال ابن الصَّلاح: (إنَّه الصَّحيح في الفقه وأصوله)[1]، والمسألةُ معروفةٌ، فلا نُطَوِّل بها.

٤٧- بابُ مَنْ قَامَ إِلَى جَنْبِ الإِمَامِ لِعِلَّةٍ

٦٨٣- حَدَّثَنَا زَكَرِيَّاءُ بْنُ يَحْيَى: **حَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ**: أَخْبَرَنَا هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: أَمَرَ رَسُولُ اللهِ ﷺ أَبَا بَكْرٍ أَنْ يُصَلِّيَ بِالنَّاسِ فِي مَرَضِهِ، فَكَانَ يُصَلِّي بِهِمْ. **قَالَ عُرْوَةُ: فَوَجَدَ رَسُولُ اللهِ ﷺ مِنْ نَفْسِهِ خِفَّةً**، فَخَرَجَ فَإِذَا أَبُو بَكْرٍ يَؤُمُّ النَّاسَ، فَلَمَّا رَآهُ أَبُو بَكْرٍ، اسْتَأْخَرَ، فَأَشَارَ إِلَيْهِ: «أَنْ كَمَا أَنْتَ»، فَجَلَسَ رَسُولُ اللهِ ﷺ حِذَاءَ أَبِي بَكْرٍ إِلَى جَنْبِهِ، فَكَانَ أَبُو بَكْرٍ يُصَلِّي بِصَلَاةِ رَسُولِ اللهِ ﷺ، وَالنَّاسُ بِصَلَاةِ أَبِي بَكْرٍ.

قوله: (**حَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ**): هذا هو عبد الله بن نُمَير الهمْدانيُّ، أبو هشام، عن هشام بن عروة والأعمش، وعنه: ابنه مُحَمَّدٌ، وأحمدُ، وابنُ مَعِين، حُجَّة، تُوُفِّيَ سنة (١٩٩هـ)، أخرج له الجماعة[2].

قوله: (**قَالَ عُرْوَةُ: فَوَجَدَ رَسُولُ اللهِ ﷺ فِي**[3] **نَفْسِهِ خِفَّةً**...) إلى آخره: هذا مُرْسَلٌ؛ لأنَّ عروة حكى قصَّةً لم يدرِكْها، فهي مُرسَلةٌ، وكذا أخرجه مسلم[م(٤١٨)(٩٧)].

٤٨- بابُ مَنْ دَخَلَ لِيَؤُمَّ النَّاسَ، فَجَاءَ الإِمَامُ الأَوَّلُ، فَتَأَخَّرَ الأَوَّلُ أَوْ لَمْ يَتَأَخَّرْ، جَازَتْ صَلَاتُهُ.

فِيهِ عَائِشَةُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ

٦٨٤- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، **عَنْ أَبِي حَازِمِ بْنِ دِينَارٍ**، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ السَّاعِدِيِّ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ ذَهَبَ **إِلَى بَنِي عَمْرِو بْنِ عَوْفٍ**؛ لِيُصْلِحَ بَيْنَهُمْ، فَحَانَتِ الصَّلَاةُ، **فَجَاءَ الْمُؤَذِّنُ إِلَى أَبِي بَكْرٍ**، فَقَالَ: **أَتُصَلِّي لِلنَّاسِ فَأُقِيمُ**؟ قَالَ: نَعَمْ، فَصَلَّى أَبُو بَكْرٍ، فَجَاءَ رَسُولُ اللهِ ﷺ وَالنَّاسُ فِي الصَّلَاةِ، **فَتَخَلَّصَ** حَتَّى وَقَفَ فِي الصَّفِّ، **فَصَفَّقَ النَّاسُ**، وَكَانَ أَبُو بَكْرٍ لَا يَلْتَفِتُ فِي صَلَاتِهِ، فَلَمَّا أَكْثَرَ النَّاسُ التَّصْفِيقَ الْتَفَتَ، فَرَأَى رَسُولَ اللهِ ﷺ، فَأَشَارَ إِلَيْهِ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «أَنِ امْكُثْ مَكَانَكَ»، فَرَفَعَ أَبُو بَكْرٍ يَدَيْهِ، فَحَمِدَ اللهَ عَلَى مَا أَمَرَهُ بِهِ رَسُولُ اللهِ ﷺ مِنْ ذَلِكَ، ثُمَّ اسْتَأْخَرَ أَبُو بَكْرٍ حَتَّى اسْتَوَى فِي الصَّفِّ، وَتَقَدَّمَ رَسُولُ اللهِ ﷺ فَصَلَّى، فَلَمَّا انْصَرَفَ؛ قَالَ: «يَا أَبَا بَكْرٍ، مَا مَنَعَكَ أَنْ

---

(١) انظر «الكفاية» (ص٤١١)، «علوم الحديث» (ص٧٢)، وانظر «شرح التبصرة والتذكرة» (١/١٧٤-١٧٩)، «النكت» للزركشي (٢/٥٨-٦١).

(٢) انظر «تهذيب الكمال» (١٦/٢٢٥).

(٣) كذا في النسخ و«اليونينيَّة»، وفي (ق): (من)، وهي رواية أبي ذرٍّ والأَصيليِّ وابن عساكر وأبي الوقت و(عط).

تَثْبُتَ إِذْ أَمَرْتُكَ»، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: مَا كَانَ لِابْنِ أَبِي قُحَافَةَ أَنْ يُصَلِّيَ بَيْنَ يَدَيْ رَسُولِ اللهِ ﷺ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَا لِي رَأَيْتُكُمْ أَكْثَرْتُمُ التَّصْفِيقَ، مَنْ رَابَهُ شَيْءٌ فِي صَلَاتِهِ، فَلْيُسَبِّحْ، فَإِنَّهُ إِذَا سَبَّحَ، التُفِتَ إِلَيْهِ، وَإِنَّمَا التَّصْفِيقُ لِلنِّسَاءِ».

قوله: (**عَنْ أَبِي حَازِمِ بْنِ دِينَارٍ**): (حازم): بالحاء المهملة، تقدَّم مرارًا أنَّه سَلَمَةُ بنُ دينار.

قوله: (**إِلَى بَنِي عَمْرِو بْنِ عَوْفٍ**): هم مِن وَلَدِ مالك بن الأوس، من الأنصار، وكانوا بقباء.

قوله: (**فَجَاءَ المُؤَذِّنُ إِلَى أَبِي بَكْرٍ**): (المُؤذِّن)[(١)]: هو بلال رضي الله عنه، كذا[(٢)] ذكره البخاريُّ في (باب الإمام يأتي قومًا ليُصلحَ بينهم) من (كتاب الأحكام)[ح٧١٩٠]، وهو في «أبي داود»[د٩٤١] وغيره[(٣)].

فائدة: روى أبو داود في (باب التصفيق في الصَّلاة) من حديث سهل بن سعد: أنَّ النَّبيَّ ﷺ قال لبلال: إن حضرت صلاة العصر، ولم آتِك؛ فمُرْ أبا بكر؛ فلْيُصلِّ للنَّاس»، سكت عليه أبو داود[(٤)][د٩٤١].

قوله: (**أَتُصَلِّي لِلنَّاسِ، فَأُقِيمُ؟**): يجوز في قوله: (فأقيم) النَّصب، وهو الراجح، ويجوز الرَّفع[(٥)].

قوله: (**فَتَخَلَّصَ**): هو بتشديد اللَّام، أي: دخل.

قوله: (**فَصَفَّقَ النَّاسُ**)، وكذا قوله: (**أَكْثَرْتُمُ التَّصْفِيقَ**): رُوِي في بعض الأمَّهات بالحاء[ح١٢١٨]، ومعناهما مُتقارِب، وقيل: هما سواء، وهو بالحاء: الضَّرب بظاهر اليد إحداهما على الأخرى، وقيل: بل بإصبعين من[(٦)] إحداهما على صفحة الأخرى، وهو الإنذار[(٧)] والتنبيه، وبالقاف: ضَربُ إحدى الصفحتين على الأخرى، وهما اللَّهو[(٨)] واللَّعب، وقال الدَّاوديُّ: إنَّهم ضربوا بأكفِّهم على أفخاذهم، واختُلِف في معنى الحديث بعد هذا؛ فقيل: هو/ على جهة الإنكار، وذمِّ التَّصفيق، وأنَّه مِن شأن النِّساء، وأنَّ حكم [١/١١٤أ] التَّنبيه في الصَّلاة التَّسبيحُ، وقيل: بل هو لإنكار فعلِ الرِّجالِ، وإنَّما هو من شأن النساء؛ لكون أصواتهنَّ عورةً، ثمَّ نُسِخ ذلك بقوله: «من نابه شيء في صلاته، فليُسبِّح»، قاله بمعناه ابن قُرْقُول[مطالع٤/٣٠٥].

(١) (المؤذن): سقط من (ب).

(٢) (كذا): سقط من (ب).

(٣) أخرجه أيضًا أحمد (٢٢٨١٦) والنسائيُّ في «السنن الكبرى» (٨٦١).

(٤) هذه الفائدة سقطت من (ج).

(٥) النصب رواية أبي ذرٍّ، والرفع رواية غيره.

(٦) (من): سقط من (ب).

(٧) كذا في النسخ، وفي مصدره: (للإنذار).

(٨) كذا في النسخ، وفي مصدره: (للَّهو).

قوله: (مَنْ نَابَهُ شَيْءٌ فِي صَلَاتِهِ): كذا في نسخة(١)، وفي الأصل: (مَنْ رَابَهُ)(٢)، و(نابه) معناه: نزل به واعتراه(٣)، و(رابه الأمرُ وأرابه) إذا اتَّهمتَه وأنكرتَه، وفرَّق أبو عُبيدٍ بينهما فقال: (رابني، إذا تحقَّقتَ رِيبتَه، وأرابني، إذا ظننتَ ذلك، وشككتَ فيه، وقد حُكِي عن أبي زيد أنَّهما سواء، وهو قول الفرَّاء).

قوله: (التُفِتَ إِلَيْهِ): (التُفِتَ): مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعله.

٤٩ - بابٌ: إِذَا اسْتَوَوْا فِي القِرَاءَةِ فَلْيَؤُمَّهُمْ أَكْبَرُهُمْ

٦٨٥ - حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ مَالِكِ بْنِ الحُوَيْرِثِ قَالَ: قَدِمْنَا عَلَى النَّبِيِّ ﷺ وَنَحْنُ شَبَبَةٌ، فَلَبِثْنَا عِنْدَهُ نَحْوًا مِنْ عِشْرِينَ لَيْلَةً، وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ رَحِيمًا، فَقَالَ: «لَوْ رَجَعْتُمْ إِلَى بِلَادِكُمْ فَعَلَّمْتُمُوهُمْ؛ مُرُوهُمْ فَلْيُصَلُّوا صَلَاةَ كَذَا فِي حِينِ كَذَا، وَصَلَاةَ كَذَا فِي حِينِ كَذَا، وَإِذَا حَضَرَتِ الصَّلَاةُ، فَلْيُؤَذِّنْ لَكُمْ أَحَدُكُمْ، وَلْيَؤُمَّكُمْ أَكْبَرُكُمْ».

قوله: (عَنْ أَيُّوبَ): تقدَّم مرارًا أنَّه ابن أبي تميمة السَّخْتِيَانيُّ، وتقدَّم بعضُ ترجمتِه[ح٣١].

قوله: (عَنْ أَبِي قِلَابَةَ): تقدَّم مرَّاتٍ أنَّه بكسر القاف، وتخفيف اللَّام، وبعد الألف باءٌ مُوَحَّدةٌ، وتاءٌ، وأنَّ اسمَه عبدُ الله بن زيدٍ الجَرْميُّ.

قوله: (وَنَحْنُ شَبَبَةٌ): تقدَّم أنَّه جمع (شابٍّ) كـ(كَاتِب وكَتَبَة)[ح٦٣١].

٥٠ - بابٌ: إِذَا زَارَ الإِمَامُ قَومًا فَأَمَّهُمْ

٦٨٦ - حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ أَسَدٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللهِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنِي مَحْمُودُ ابْنُ الرَّبِيعِ قَالَ: سَمِعْتُ عِتْبَانَ بْنَ مَالِكٍ الأَنْصَارِيَّ قَالَ: اسْتَأْذَنَ عَلَيَّ النَّبِيُّ ﷺ فَأَذِنْتُ لَهُ، فَقَالَ: «أَيْنَ تُحِبُّ أَنْ أُصَلِّيَ مِنْ بَيْتِكَ؟» فَأَشَرْتُ لَهُ إِلَى المَكَانِ الَّذِي أُحِبُّ، فَقَامَ وَصَفَفْنَا خَلْفَهُ، ثُمَّ سَلَّمَ وَسَلَّمْنَا.

قوله: (أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللهِ): هذا هو ابن المبارك، العالمُ المشهورُ.

قوله: (أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ): تقدَّم قريبًا وبعيدًا أنَّه بميمَين مفتوحَتَين، بينهما عينٌ مهملةٌ ساكنةٌ، وهو ابن راشد.

---

(١) وهي رواية أبَوي ذرٍّ والوقت، والأَصيليِّ، وابن عساكر، و(عط).

(٢) وهي رواية «اليونينيَّة».

(٣) في (ب): (وأغراه)، انظر «مطالع الأنوار» (٤/٢٣٢)، «الغريبَين» (٣/٨٠٣)، إكمال المُعْلِم» (٨/٣٢٥).

قوله: (عَنِ الزُّهْرِيِّ): تقدَّم أنَّه أبو بكر مُحَمَّد بن مُسْلِم بن عُبيد الله بن عَبد الله بن شهاب، العالمُ المشهورُ.

٥١ - بابٌ: إِنَّمَا جُعِلَ الإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ

وَصَلَّى النَّبِيُّ ﷺ فِي مَرَضِهِ الَّذِي تُوُفِّيَ فِيهِ بِالنَّاسِ، وَهُوَ جَالِسٌ.

وَقَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ: إِذَا رَفَعَ قَبْلَ الإِمَامِ، يَعُودُ فَيَمْكُثُ بِقَدْرِ مَا رَفَعَ، ثُمَّ يَتْبَعُ الإِمَامَ.

وَقَالَ الحَسَنُ -فِيمَنْ يَرْكَعُ مَعَ الإِمَامِ رَكْعَتَيْنِ، وَلَا يَقْدِرُ عَلَى السُّجُودِ-: يَسْجُدُ لِلرَّكْعَةِ الآخِرَةِ سَجْدَتَيْنِ، ثُمَّ يَقْضِي الرَّكْعَةَ الأُولَى بِسُجُودِهَا، وَفِيمَنْ نَسِيَ سَجْدَةً حَتَّى قَامَ: يَسْجُدُ.

قوله: (ثُمَّ يَتْبَعُ الإِمَامَ): (يَتْبَعُ): بفتح المُوَحَّدة، ويجوز كسرُها وتشديدُ المُثَنَّاة فوقُ قبلَها.

قوله: (وَقَالَ الحَسَنُ): هو ابن أبي الحسن البصريُّ، العَلَمُ[١] الفَرْد.

٦٨٧ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ ابْنُ يُونُسَ: حَدَّثَنَا زَائِدَةُ، عَنْ مُوسَى بْنِ أَبِي عَائِشَةَ، عَنْ عُبَيْدِ اللهِ بْنِ عَبْدِ اللهِ: دَخَلْتُ عَلَى عَائِشَةَ فَقُلْتُ: أَلَا تُحَدِّثِينِي عَنْ مَرَضِ رَسُولِ اللهِ ﷺ؟ قَالَتْ: بَلَى، ثَقُلَ النبيُّ ﷺ، فَقَالَ «أَصَلَّى النَّاسُ»؟ قُلْنَا: لَا، هُمْ يَنْتَظِرُونَكَ، قَالَ: «ضَعُوا لِي مَاءً فِي المِخْضَبِ»، قَالَتْ: فَفَعَلْنَا، فَاغْتَسَلَ، فَذَهَبَ لِيَنُوءَ فَأُغْمِيَ عَلَيْهِ، ثُمَّ أَفَاقَ فَقَالَ: «أَصَلَّى النَّاسُ»؟ قُلْنَا: لَا، هُمْ يَنْتَظِرُونَكَ يَا رَسُولَ اللهِ، قَالَ: «ضَعُوا لِي مَاءً فِي المِخْضَبِ»، قَالَتْ: فَقَعَدَ فَاغْتَسَلَ، ثُمَّ ذَهَبَ لِيَنُوءَ فَأُغْمِيَ عَلَيْهِ، ثُمَّ أَفَاقَ فَقَالَ: «أَصَلَّى النَّاسُ»؟ قُلْنَا: لَا، هُمْ يَنْتَظِرُونَكَ يَا رَسُولَ اللهِ، فَقَالَ: «ضَعُوا لِي مَاءً فِي المِخْضَبِ»، فَقَعَدَ فَاغْتَسَلَ، ثُمَّ ذَهَبَ لِيَنُوءَ فَأُغْمِيَ عَلَيْهِ، ثُمَّ أَفَاقَ فَقَالَ: «أَصَلَّى النَّاسُ»؟ فَقُلْنَا: لَا، هُمْ يَنْتَظِرُونَكَ يَا رَسُولَ اللهِ، وَالنَّاسُ عُكُوفٌ فِي المَسْجِدِ، يَنْتَظِرُونَ رَسُولَ اللهِ ﷺ لِصَلَاةِ العِشَاءِ الآخِرَةِ، فَأَرْسَلَ النَّبِيُّ ﷺ إِلَى أَبِي بَكْرٍ: بِأَنْ يُصَلِّيَ بِالنَّاسِ، فَأَتَاهُ الرَّسُولُ فَقَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَأْمُرُكَ أَنْ تُصَلِّيَ بِالنَّاسِ، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ، وَكَانَ رَجُلًا رَقِيقًا: يَا عُمَرُ صَلِّ بِالنَّاسِ، فَقَالَ لَهُ عُمَرُ: أَنْتَ أَحَقُّ بِذَلِكَ، فَصَلَّى أَبُو بَكْرٍ تِلْكَ الأَيَّامَ، ثُمَّ إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَجَدَ مِنْ نَفْسِهِ خِفَّةً، فَخَرَجَ بَيْنَ رَجُلَيْنِ -أَحَدُهُمَا العَبَّاسُ- لِصَلَاةِ الظُّهْرِ، وَأَبُو بَكْرٍ يُصَلِّي بِالنَّاسِ، فَلَمَّا رَآهُ أَبُو بَكْرٍ؛ ذَهَبَ لِيَتَأَخَّرَ، فَأَوْمَأَ إِلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ بِأَلَّا يَتَأَخَّرَ، قَالَ: «أَجْلِسَانِي إِلَى جَنْبِهِ». فَأَجْلَسَاهُ إِلَى جَنْبِ أَبِي بَكْرٍ، قَالَ: فَجَعَلَ أَبُو بَكْرٍ يُصَلِّي وَهْوَ يَأْتَمُّ بِصَلَاةِ النَّبِيِّ ﷺ، وَالنَّاسُ بِصَلَاةِ أَبِي بَكْرٍ، وَالنَّبِيُّ ﷺ قَاعِدٌ.

---

(١) في (ب): (العالم).

وَقَالَ عُبَيْدُ اللهِ: فَدَخَلْتُ عَلَى عَبْدِ اللهِ بْنِ عَبَّاسٍ فَقُلْتُ لَهُ: أَلَا أَعْرِضُ عَلَيْكَ مَا حَدَّثَتْنِي عَائِشَةُ عَنْ مَرَضِ رَسُولِ اللهِ ﷺ؟ قَالَ: هَاتِ، فَعَرَضْتُ عَلَيْهِ حَدِيثَهَا، فَمَا أَنْكَرَ مِنْهُ شَيْئًا غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: أَسَمَّتْ لَكَ الرَّجُلَ الَّذِي كَانَ مَعَ العَبَّاسِ؟ قُلْتُ: لَا، قَالَ: هُوَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ.

قوله: (حَدَّثَنَا زَائِدَةُ): تقدَّم أنَّ هذا هو زائدة بن قدامة، أبو الصَّلت الثَّقفيُّ الحافظ، وتقدَّم بعضُ ترجمتِه[ح٢٦٩].

قوله: (فِي المِخْضَبِ): هو بكسر الميم، ثمَّ خاء معجمة ساكنة، ثمَّ ضاد معجمة مفتوحة، ثمَّ مُوَحَّدة، شبه الإجَّانة، وهي القَصرْيَّة تُغسَل فيها الثِّياب، قال أبو حاتم: هو المِرْكَن، وقد تقدَّم[ح١٩٥].

قوله: (لِيَنُوءَ): هو بهمزةٍ في آخره، أي: ينهض.

قوله: (فَأُغْمِيَ عَلَيْهِ): (أُغمِي): مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعله، فيه[(١)] جوازُ الإغماء على الأنبياء، وهو جائز عليهم؛ لأنَّه مرض من الأمراض، والأمراض جائزة عليهم؛ لرفع درجاتهم ولِيُتَأَسَّى بهم، وعن القاضي الحُسين من الشَّافعيَّة: أنَّه حكى في (كتاب الصَّوم) عن الدَّارَكيِّ -وهو أبو القاسم عبد العزيز بن عبد الله بن مُحَمَّد، ودارَك: بفتح الرَّاء، وفي أوَّله دالٌ مهملةٌ من قرى أصبهان[(٢)]-: (أنَّ الإغماء إنَّما يجوز عليهم ساعة وساعتين، وأمَّا الشهر والشهران، فلا يجوز، كالجنون)[(٣)]، وفيه استحباب الغسل للإغماء، وقد تقدَّم الكلام عليه[ح١٩٨].

قوله: (وَالنَّاسُ عُكُوفٌ): أي: لم يبرحوا في المسجد، و(العُكوف): المُلازَمة.

قوله: (فَأَرْسَلَ رَسُولُ اللهِ[(٤)] ﷺ إِلَى أَبِي بَكْرٍ): هذا الرَّسولُ تقدَّم الكلام عليه[ح٦٨٧].

قوله: (وَكَانَ رَجُلًا رَقِيقًا): تقدَّم قريبًا أنَّه بقافين، وأنَّه إشارة إلى كثرة البكاء؛ لسرعة نفوذ الموعظة قلبَه[ح٦٧٨].

قوله: (فَخَرَجَ بَيْنَ رَجُلَيْنِ): تقدَّم الكلام عليهما، وأنَّهما العبَّاس وعليٌّ، وتقدَّم الكلام على ذلك في (باب الغسل والوضوء في المِخْضَب)[ح١٩٨].

قوله: (فَأَوْمَأَ): تقدَّم قريبًا وبعيدًا أنَّه بهمزةٍ في آخره[٦٦٤ و٦٨١].

قوله: (أَجْلِسَانِي): هو بهمزة قطعٍ، رُباعيٌّ، وهذا ظاهرٌ جدًّا.

---

(١) في (ج): (ففيه).

(٢) انظر «معجم البلدان» (٢/٤٢٣).

(٣) نقله الإسنوي في «المهمَّات» (٤/١٠٥).

(٤) كذا في النُّسخ، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (النَّبِيُّ).

قوله: (أَلَا أَعْرِضُ): (أَلَا): للاستفتاح، و(أَعرِضُ): بفتح الهمزة، وكسر الرَّاء، وهذا ظاهرٌ أيضًا.

قوله: (هَاتِ): هو بكسر التاء، وهو فعلُ أمرٍ، والماضي: هاتَى، والمضارع: يُهاتِي.

٦٨٨ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ أَنَّهَا قَالَتْ: صَلَّى رَسُولُ اللهِ ﷺ فِي بَيْتِهِ وَهُوَ شَاكٍ، فَصَلَّى جَالِسًا، وَصَلَّى وَرَاءَهُ قَوْمٌ قِيَامًا، فَأَشَارَ إِلَيْهِمْ: «أَنِ اجْلِسُوا»، فَلَمَّا انْصَرَفَ قَالَ: «إِنَّمَا جُعِلَ الإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ، فَإِذَا رَكَعَ فَارْكَعُوا، وَإِذَا رَفَعَ فَارْفَعُوا، وَإِذَا قَالَ: سَمِعَ اللهُ لِمَنْ حَمِدَهُ، فَقُولُوا: رَبَّنَا وَلَكَ الحَمْدُ، وَإِذَا صَلَّى جَالِسًا، فَصَلُّوا جُلُوسًا».

قوله: (وَهُوَ شَاكٍ): هو بتخفيف الكاف، وفي رواية هي في هامش أصلنا: (شاكي)؛ بإثبات الياء[1]، وهذه لغةٌ معروفة.

قوله: (وَصَلَّى وَرَاءَهُ قَوْمٌ قِيَامًا): قال بعض حُفَّاظ العصر: (منهم: أبو بكر، وعمر، وأنس، وجابر، كما أوضحته في «الشَّرح»)[2].

قوله: (أَنِ اجْلِسُوا): هو بهمزة وصلٍ، وهذا ظاهرٌ جدًّا.

٦٨٩ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ يُوسُفَ: أخبرَنَا مَالِكٌ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ رَكِبَ فَرَسًا فَصُرِعَ عَنْهُ، فَجُحِشَ شِقُّهُ الأَيْمَنُ، فَصَلَّى صَلَاةً مِنَ الصَّلَوَاتِ وَهُوَ قَاعِدٌ، فَصَلَّيْنَا وَرَاءَهُ قُعودًا، فَلَمَّا انْصَرفَ قَالَ: «إِنَّمَا جُعِلَ الإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ، فَإِذا صَلَّى قَائِمًا؛ فَصَلُّوا قِيَامًا، وَإِذَا رَكَعَ فَارْكَعُوا، وإِذَا رَفَعَ فَارْفَعُوا، وإذا قَالَ: سَمِعَ اللهُ لِمَنْ حَمِدَه، فَقُولُوا: رَبَّنَا ولَكَ الحَمْدُ، وَإِذَا صَلَّى جَالِسًا، فَصَلُّوا جُلُوسًا أَجْمَعُونَ».

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللهِ: قَالَ الحُمَيْدِيُّ: قَوْلُهُ: «إِذَا صَلَّى جَالِسًا، فَصَلُّوا جُلُوسًا» هُوَ فِي مَرَضِهِ القَدِيمِ، ثُمَّ صَلَّى بَعْدَ ذَلِكَ النَّبِيُّ ﷺ جَالِسًا وَالنَّاسُ خَلْفَهُ قِيَامٌ، لَمْ يَأْمُرْهُمْ بِالقُعُودِ، وَإِنَّمَا يُؤْخَذُ بِالآخِرِ فَالآخِرِ مِنْ فِعْلِ النَّبِيِّ ﷺ.

قوله: (عَنِ ابْنِ شِهَابٍ): تقدَّم مرارًا أنَّه الزُّهريُّ، العالمُ المشهورُ.

قوله: (رَكِبَ فَرَسًا، فَصُرِعَ عَنْهُ): هذا الفَرسُ لا أعرفه بعينه، وقد كان للنَّبيِّ ﷺ سبعةُ أفراس مُتَّفقٌ عليها، وخمسةَ عشرَ مُختلَفٌ فيها، وسأذكرها في (الجهاد) إن شاء الله تعالى وقدَّره[ح ٢٨٥٥].

---

(١) وهي رواية أبوي ذرٍّ والوقت، والأَصيليِّ، وابن عساكر، و(عط).

(٢) هذه الفقرة سقطت من (ج)، «هُدى الساري» (ص٢٧٧)، وانظر «فتح الباري» (٢/٢٠٩).

قوله: (**فَصُرِعَ عَنْهُ**): (صُرِعَ): بضمِّ الصاد، وكسر الرَّاء(١)، مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعله.

قوله: (**فَجُحِشَ شِقُّهُ**): هو مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعله، وهو بجيم مضمومة، وكسر الحاء المهملة، وبالشين المعجمة، أي: خُدِشَ، قال الخليل: كالخدش أو أكثر(٢)، وقد تقدَّم[ح٣٧٨]، و(شِقُّه): مَرْفوعٌ قائم مقام الفاعل.

قوله: (**قَالَ الحُمَيْدِيُّ**): تقدَّم أنَّ هذا بضمِّ الحاء المهملة، وأنَّ اسمَه عبدُ الله بن الزُّبير، وهو أوَّلُ شيخٍ روى البخاريُّ عنه في هذا «الصحيح»، وتقدَّم بعضُ ترجمتِه أوَّلَ التعليق، فانظره إن أردتَه[ح١].

قوله: (**بِالآخِرِ فَالآخِرِ**): هما بكسر الخاء المعجمة، وهذا ظاهرٌ.

٥٢ - بابٌ: مَتَى يَسْجُدُ مَنْ خَلْفَ الإِمَامِ

وَقَالَ أَنَسٌ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: فَإِذَا سَجَدَ فَاسْجُدُوا.

٦٩٠ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ سُفْيَانَ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو إِسْحَاقَ قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللهِ بْنُ يَزِيدَ قَالَ: حَدَّثَنِي البَرَاءُ -وَهُوَ غَيْرُ كَذُوبٍ- قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ إِذَا قَالَ: «سَمِعَ اللهُ لِمَنْ حَمِدَهُ»؛ لَمْ يَحْنِ أَحَدٌ مِنَّا ظَهْرَهُ حَتَّى يَقَعَ النَّبِيُّ ﷺ سَاجِدًا، ثُمَّ نَقَعُ سُجُودًا بَعْدَهُ.

حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ: نَحْوَهُ.

قوله: (**حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ**): هذا هو القطَّان، إمامُ المُحَدِّثين، تقدَّم بعضُ ترجمتِه[ح٤٣]، ومَن يُقال له: يحيى بن سعيد في الرواة في الكتب السِّتَّة أو بعضِها جماعةٌ؛ فلهذا ميَّزتُه/. [١/١١٤ب]

قوله: (**عَنْ سُفْيَانَ**): هذا هو ابن سعيد الثَّوريُّ فيما ظهر لي، والله أعلم، والثَّوريُّ إمامٌ، أحدُ الأعلام، رحمه الله، ثمَّ إنِّي راجعتُ كلامَ شيخِنا الشَّارح؛ فرأيتُه ذكر أنَّه الثَّوريُّ(٣).

قوله: (**حَدَّثَنِي أَبُو إِسْحَاقَ**): هذا هو السَّبيعيُّ، بفتح السِّين، وكسر المُوَحَّدة، قال الدِّمياطيُّ: (أبو إسحاق السَّبيعيُّ يروي عن البراء نفسِه، وعن عبد الله بن يزيدَ الخَطْميِّ -وله صحبةٌ- عنه، وفي «سنن أبي داود»: أبو إسحاق عن محارب بن دِثار، عن عبد الله بن يزيد، عن البراء[د٦٢٢])، انتهى، وهو عمرو ابن عبد الله، أبو إسحاق الهمْدانيُّ الكوفيُّ، أحد الأعلام، تقدَّم بعضُ ترجمتِه[ح٤٠].

قوله: (**حَدَّثَنِي عَبْدُ اللهِ بْنُ يَزِيدَ**): وهو الخَطْميُّ الأنصاريُّ، من الأوس، الكوفيُّ، يروي عنه:

---

(١) (بضمِّ الصاد وكسر الراء): سقط من (ج).

(٢) كذا تبعًا لما في «مطالع الأنوار» (٢/٩١)، والعبارة في «العين» (٣/٦٨): (والجحش دون الخدش)، فليُتأمَّل.

(٣) انظر «التوضيح» (٦/٥١٩).

عَدِيُّ بن ثابت، عن البراء، عن النَّبيِّ ﷺ، وهو جدُّ عَدِيِّ بن ثابت، وهو عبد الله بن يزيدَ بن زيدِ ابن حُصَين بن عَمرو بن الحارث بن خَطْمة، وخَطْمة: هو ابن جُشَم[1] بن مالك بن الأوس، الأوسيُّ الخَطْميُّ الأنصاريُّ، شهد الحديبية وهو ابنُ سبعَ عشرةَ سنةً، وكان أميرًا على الكوفة، وشهد مع عليٍّ رضي الله عنهما صفِّين[2]، والجمل، والنَّهروان، روى عنه: ابنه موسى، ومحارب بن دِثار، وأبو إسحاق، مات بُعَيد السَّبعين، أخرج له الجماعة[3]، وقد ذكره ابنُ طاهر وقال: (كان صغيرًا على عهده عليه الصلاة والسلام)[معرفة رجال الصحيحين ١/٢٤٥]، وممَّن نصَّ على أنَّه كان صغيرًا على عهده أبو حاتم[4]، وقال أبو عبيد الآجريُّ: (قلت لأبي داود: عبد الله بن يزيد له صحبة؟، قال: يقولون: رؤية، سمعتُ يحيى بنَ مَعِين يقول هذا)، قال أبو داود: (سمعت مصعبًا الزُّبيريَّ يقول: ليس له صحبةٌ)[5]، وهذان الكلامان متباينان؛ [أعني: أنَّه شهد الحديبية وهو ابن سبعَ عشرةَ، وكلام ابن طاهر وأبي حاتم، وكلام أبي داود ومَن بعدَه][6]، والله أعلم.

قوله: (حَدَّثَنِي الْبَرَاءُ وَهوَ غَيْرُ كَذُوبٍ): قائل[7] هذا الكلام هو أبو إسحاق السَّبيعيُّ في عبدِ الله ابن يزيد، لا في البراء، قاله بعضُهم[8]، وليس هذا بجيِّد؛ لأنَّ الذي فرُّوا منه موجودٌ في عبد الله بن يزيد؛ لأنَّه صحابيٌّ أيضًا[9]، وقد تقدَّم أنَّه شهد الحديبية، وتقدَّم غيرُ هذا الكلام فيه؛ فانظره أعلاه، روى عبدُ الله عنه عليه الصلاة والسلام، وعن عُمَرَ، وحذيفةَ، وأبي أيُّوبَ، وأبي مسعودٍ البدريِّ، وقد تقدَّم أنَّ بعضَهم أنكرَ صُحبَتَه، أخرج له الجماعة[10]، والظاهر -والله أعلم- أنَّ هذا من قول عبد الله بن يزيد في البراء، ولم يُرِدِ التعديلَ، وإنَّما أراد قوَّةَ الحديثِ[11]، والله أعلم.

---

(١) في النُّسخ: (جميع)، ولعلَّه تحريف، والمثبت من مصادر ترجمته.

(٢) زيد في (ج): (وقعة).

(٣) انظر «الاستيعاب» (ص٤٤٢)، «تهذيب الكمال» (١٦/٣٠١)، «الكاشف» (٢/١٣٧)، «الإصابة» (٢/٣٨٢).

(٤) انظر «الجرح والتعديل» (٥/١٩٧).

(٥) «سؤالات الآجريِّ أبا داود» (ص٢٠١).

(٦) ما بين معقوفين سقط من (ج).

(٧) في (ب): (قال).

(٨) هذا قول يحيى بن مَعين كما رواه عنه عبَّاسٌ الدُّوريُّ في «تاريخه» (٣/٥١٨).

(٩) لكن هذا لا يَرِدُ على ابن مَعين؛ وذلك لأنَّه لا يُثبِت الصحبة لعبد الله بن يزيد، قاله الحافظ في «الفتح» (٢/٢١٣).

(١٠) انظر «الاستيعاب» (ص٤٤٢)، «تهذيب الكمال» (١٦/٣٠١)، «الكاشف» (٢/١٣٧)، «الإصابة» (٢/٣٨٢).

(١١) قال الحافظ في «الفتح» (٢/٢١٣): (وجدتُ الحديثَ من غير طريق أبي إسحاق عن عبد الله بن يزيدَ وفيه قولُه أيضًا: «حدَّثنا البَرَاء وهو غير كذوب»، أخرجه أبو عوانة في «صحيحه» من طريق مُحَارِب بن دثار قال: سمعت =

قوله: (لَمْ يَحْنِ): هو بكسر النُّون، ويُضَمُّ أيضًا؛ لأنَّه يائيٌّ وواويٌّ، يقال: حنا يحنو، وحنى يحني، والله أعلم، والواو لغةٌ فيه، والأفصح: حنى يحني(١).

قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ): تقدَّم مرارًا أنَّه الفضل بن دُكَين، وتقدَّم ضبطُ (دُكَين)، وأنَّه بضمِّ الدَّال(٢) المهملة، وفتح الكاف، وتقدَّم بعضُ ترجمتِه[ح١١٢].

قوله: (عَنْ سُفْيَانَ): تقدَّم أعلاه أنَّ الذي ظهر لي أنَّه الثَّوريُّ، والله أعلم، وأنَّ شيخَنا رأيتُه قال: (إنَّه الثَّوريُّ)، قال شيخُنا: (والسند الثاني مذكورٌ في بعض النسخ، ومضروبٌ عليه في بعضها(٣)، ولم يذكرْهُ أصحابُ «الأطراف»، ولا أبو نعيم في «مستخرجه»)، انتهى[التوضيح٦/٥٢٠]، وقد راجعتُ أنا «أطراف المِزِّيِّ»، فوجدته قال في تطريفه: (البخاريُّ في «الصَّلاة» عن أبي نُعَيم، وعن مُسَدَّد عن يحيى، كلاهما[ح٦٩٠] عن سفيان، وعن حجَّاج، عن شعبة[ح٧٤٧]، [و]عن آدم، عن إسرائيل[ح٨١١])[تحفة٢/٢٣]، فلم يذكرِ السَّندَ الثاني كما قال شيخُنا(٤)، ثمَّ على تقدير ثبوت هذا السند الثاني فائدته التَّرقِّي؛ لأنَّ الأوَّل(٥) بينه وبين أبي(٦) إسحاق ثلاثةٌ، وفي الثاني بينه وبينه اثنان، والله أعلم.

٥٣ - بابُ إِثْمِ مَنْ رَفَعَ رَأْسَهُ قَبْلَ الإِمَامِ

٦٩١ - حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ مِنْهَالٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زِيَادٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «أَمَا يَخْشَى أَحَدُكُمْ -أَوْ لَا يَخْشَى أَحَدُكُمْ- إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ قَبْلَ الإِمَامِ، أَنْ يَجْعَلَ اللهُ رَأْسَهُ رَأْسَ حِمَارٍ، أَوْ يَجْعَلَ اللهُ صُورَتَهُ صُورَةَ حِمَارٍ»؟

= عبدَ الله بنَ يزيدَ على المنبر يقول...؛ فذكره، وأصله في «مسلم»، لكن ليس فيه قوله: «وكان غيرَ كذوب» وهذا يقوِّي أنَّ الكلامَ لعَبد الله بن يزيد، والله أعلم)، وانظر «مسند أبي عوانة» (١٨٥٣)، «الإعلام بفوائد عمدة الأحكام» (٢/٥٧٨-٥٧٩).

(١) انظر «الصحاح» مادَّة (حنا).

(٢) في (ج): (وأنه بالدال) دون لفظة (بضم).

(٣) السند الثاني ساقطٌ في رواية الأَصيليِّ وابن عساكر.

(٤) بل ذكره المِزِّيُّ في «تحفة الأشراف» كما نقله المصنِّف -رحمه الله- عنه حيث نقل قول المِزِّيِّ: (البخاريُّ في «الصَّلاة» عن أبي نُعَيم)، وقال المزيُّ بعد أن طرَّفه (٢/٢٤): (ز: حديث أبي نُعَيم في بعض النسخ القديمة من «الصحيح»، ولم يذكره أبو مسعود ولا خلف).

(٥) زيد في (ج): (فيه).

(٦) (أبي): سقط من (ب).

قوله: (رَأْسَ حِمَارٍ): **إن قيل**: لم خصَّ الحمار؟ **قيل**: لبَلادَتِه، وعدمِ فهمه؛ لأنَّ المتعاطيَ لمخالفة إمامه ومسابقته[١] في أفعاله كأنَّه بلغ هذا المبلغ مِن البلادة، فناسب أن يُحوَّل به، والعقوبة من جنس الذَّنب.

فإن قيل: لم خصَّ الرأس[٢] دون غيره؟ **قيل**: لوقوع الجناية به، والوجه في الرأس، ومعظم الصورة فيه، ويجوز أن يكون حقيقة، قال شيخنا الشَّارح: (وقد وقع)[التوضيح٦/٥٢٢]، انتهى.

وفي «أبي حاتم»[ح٢٢٨٣]: «أن يحوِّل الله رأسه رأس كلب»، ذكره المُحبُّ الطَّبريُّ، وقال أيضًا المحبُّ: (وعامَّة أهل العلم غير ابن عمر رضي الله عنهما: أنَّ من فعل ذلك؛ كان مسيئًا، وتجزئه صلاته، وأمَّا ابن عمر؛ فقال: لا صلاة لمَن فعل ذلك)[غاية الإحكام٢/٧٨٤]، انتهى، وقد صرَّح أصحاب الشَّافعيِّ: بأنَّ من تقدَّم الإمام بركن؛ فقد ارتكب مُحرَّمًا، ولا تبطل صلاته[٣].

٥٤ - بابُ إِمَامَةِ العَبْدِ وَالمَوْلَى

وَكَانَتْ عَائِشَةُ **يَؤُمُّهَا عَبْدُهَا ذَكْوَانُ مِنَ المُصْحَفِ.**

وَوَلَدِ البَغِيِّ وَالأَعْرَابِيِّ، وَالغُلَامِ الَّذِي لَمْ يَحْتَلِمْ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم: **«يَؤُمُّهُمْ أَقْرَؤُهُمْ لِكِتَابِ اللهِ»، وَلَا يُمْنَعُ العَبْدُ مِنَ الجَمَاعَةِ بِغَيْرِ عِلَّةٍ.**

قوله: (**يَؤُمُّهَا عَبْدُهَا ذَكْوَانُ مِنَ المُصْحَفِ**): (ذكوان) هذا: هو أبو عَمرو، مَولى عائشةَ، روى عنها، وعنه: ابنُ أبي مُلَيكة، وعليُّ بن الحُسَين، وعبدُ الواحد بن أبي عَوْن، وجماعةٌ، وثَّقه أبو زُرْعة، قال عروة بن الزُّبير: (كان يَؤُمُّ قريشًا، وكان أقرأَهم)، وقال الواقديُّ: (دبَّرته عائشة، وقالت: إذا واريتَني؛ فأنت حرٌّ، مات لليالي الحرَّة سنة ثلاث وستِّين)، أخرج له البخاريُّ، ومسلم، وأبو داود، والنَّسائيُّ[٤].

قوله: (**وَوَلَدِ البَغِيِّ**): هو مجرورٌ معطوفٌ على (إِمَامَةِ) المجرور، وولد البَغيِّ؛ يعني: وولد الزِّنى، و(البغيُّ): الزَّانية الفاجرة.

قوله: (**وَلَا يُمْنَعُ العَبْدُ مِنَ الجَمَاعَةِ**): (يُمنَع): مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعله، و(العبدُ): مَرْفوعٌ قائمٌ مقام الفاعل.

---

(١) في (ج): (ومتابعته).

(٢) في (ج): (بالرأس).

(٣) انظر «المجموع» (٤/٩٢).

(٤) انظر «الجرح والتعديل» (٣/٤٥١)، «الطبقات الكبرى» (٧/٢٩١)، «تهذيب الكمال» (٨/٥١٧).

٦٩٢ - حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْذِرِ: حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ عِيَاضٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ عَبْدِ اللهِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: لَمَّا قَدِمَ المُهَاجِرُونَ الأَوَّلُونَ العُصْبَةَ -مَوْضِعٌ بِقُبَاءَ- قَبْلَ مَقْدَمِ النَّبِيِّ ﷺ؛ كَانَ يَؤُمُّهُمْ سَالِمٌ مَوْلَى أَبِي حُذَيْفَةَ وَكَانَ أَكْثَرَهُمْ قُرْآنًا.

قوله: (عَنْ عُبَيْدِ اللهِ): هذا هو عُبَيد الله بن عُمَرَ بن حفص بن عاصم بن عُمرَ بن الخطَّاب العُمَريُّ، تقدَّم(١)، وتقدَّم كم شخصٍ اسمُه عُبيد الله يروي عن نافع عنِ ابنِ عُمَرَ في الكتب السِّتَّة أو بعضها؛ هذا أحدهم، وعُبيد الله بن الأخنس أبو مالك، وعُبيد الله بن [أبي] جعفر القرشيُّ[ح٤٣٠].

قوله: (العُصْبَةَ: مَوْضِعٌ بِقُبَاءٍ): (العُصْبة): بضمِّ العين، وإسكان الصَّاد، المهملتين، ثمَّ مُوحَّدة مفتوحة، ثمَّ تاء، كذا أحفظُه، وكذا سمعتُ الناس يقرؤونه، وقال شيخنا الشَّارح عن شيخه مُغْلْطاي: (إنَّه ضبطه بفتح العين)، ولعلَّه مع فتح الصَّاد، كما سيأتي(٢)، ونَقَل عن خطِّ الدِّمياطيِّ وقطب الدين الحلبيِّ: بضمِّ العين، انتهى(٣)، ويروى: (المُعَصَّب)(٤)، وقال ابن الأثير: («العُصْبة»: وهو موضعٌ بالمدينة عند قُباء، ضبطه بعضُهم بفتح(٥) العين والصَّاد)، انتهى.

قوله: (بِقُبَاءٍ): تقدَّم أنَّه بضمِّ القاف، وتخفيف الباء، وبالمدِّ، وهو مُذكَّرٌ منوَّنٌ مصروفٌ، هذه اللُّغة الفصيحة، وحكى صاحب «المطالع» لغةً أخرى؛ وهي القصر، وأخرى؛ وهي التأنيث وترك الصَّرف(٦)، والمختار ما قدَّمتُه[ح٤٠٣].

قوله: (سَالِمٌ مَوْلَى أَبِي حُذَيْفَةَ): هو سالم بن مَعْقِل، مولى أبي حذيفة بن عُتبة بن ربيعة بن عبد شمس بن عبد مناف، يكنى سالمٌ أبا عبد الله، مِن أهل بدر، كان أصله من فارس من إصطخر، وقيل: إنَّه من عجم الفرس من كَرْمَدَ، وكان من فضلاء الموالي، ومن خيار الصَّحابة وكبارهم، وهو معدود في المهاجرين؛ لأنَّه لمَّا أعتقته مولاتُه زوجُ أبي حذيفة؛ تولَّى أبا حذيفة، وتبنَّاه أبو حذيفة، فلذلك عُدَّ في المهاجرين، [وهو معدودٌ أيضًا في الأنصار في بني عبيد؛ لعتق مولاته الأنصاريَّة زوجِ أبي حذيفة له، فهو

---

(١) زيد في (ب): (وتقدَّم بعض ترجمته).

(٢) ليس كذلك، فقد نصَّ شيخه على إسكانها، انظر «التوضيح» (٦/٥٣٢).

(٣) انظر «التوضيح» (٦/٥٣٢).

(٤) رواه البكريُّ في «معجم ما استعجم» (٤/١٢٤٤)؛ كما في «التوضيح» (٦/٥٣٣).

(٥) في (ب): (بضمِّ).

(٦) انظر «مطالع الأنوار» (٥/٤١٨).

يُعَدُّ في قريش المهاجرين][(١)]؛ لما ذكرناه، وفي الأنصار، لما وصفنا، وفي العجم، لما تقدَّم، ويُعدّ في القُرَّاء، ولم يُختلَف في أنَّه مولى بنتِ يَعَار زوجِ أبي حذيفة، واختُلِف في اسمها، فقيل: ثُبَيْتة، وقيل: بُثَينة، وقيل: عَمْرَةُ، وقيل: سلمى، مِن خطمة، وسيأتي هذا في مناقبه بزيادة إن شاء الله تعالى[قبل ح٣٧٥٨]، شهد بدرًا كما تقدَّم، وقُتِل يوم اليمامة شهيدًا هو ومولاه أبو حذيفة، فوُجِدَ رأسُ أحدِهما عندَ رِجْلَي الآخَر سنة اثنتي عشرةَ[(٢)]/. [١/١١٥أ]

٦٩٣ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ: حَدَّثَنَا يَحْيَى: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ: حَدَّثَنَا أَبُو التَّيَّاحِ، عَنْ أَنَسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «اسْمَعُوا وَأَطِيعُوا وَإِنِ اسْتُعْمِلَ حَبَشِيٌّ كَأَنَّ رَأْسَهُ زَبِيبَةٌ».

قوله: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ): تقدَّم مرارًا[(٣)] أنَّ (بَشَّارًا) بفتح المُوَحَّدة، وتشديد الشين المعجمة، وهو فَرْدٌ في «البخاريِّ» و«مسلمٍ»، والله أعلم.

قوله: (حَدَّثَنَا يَحْيَى): هذا هو ابن سعيد القطَّان، شيخُ الحُفَّاظ، تقدَّم بعضُ ترجمتِه[ح٤٣].

قوله: (حَدَّثَنَا[(٤)] أَبُو التَّيَّاحِ): تقدَّم أنَّه بفتح المُثَنَّاة فوق، ثمَّ مُثَنَّاة تحت مُشدَّدة، وفي آخره حاءٌ مهملةٌ، وأنَّ اسمَه يزيدُ بن حُمَيد، تقدَّم بعضُ ترجمتِه[ح٦٩].

٥٥ - بابٌ: إِذَا لَمْ يُتِمَّ الإِمَامُ وَأَتَمَّ مَنْ خَلْفَهُ

٦٩٤ - حَدَّثَنَا الفَضْلُ بْنُ سَهْلٍ: حَدَّثَنَا الحَسَنُ بْنُ مُوسَى الأَشْيَبُ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَبْدِ اللهِ ابْنِ دِينَارٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «يُصَلُّونَ لَكُمْ، فَإِنْ أَصَابُوا، فَلَكُمْ، وَإِنْ أَخْطَؤُوا، فَلَكُمْ وَعَلَيْهِمْ».

قوله: (حَدَّثَنَا الحَسَنُ بْنُ مُوسَى الأَشْيَبُ): هو بفتح الهمزة، ثمَّ شين معجمة ساكنة، ثمَّ مُثَنَّاة تحت مفتوحة، ثمَّ مُوَحَّدة، أبو عليٍّ البغداديُّ، قاضي حمص، وطَبَرستان، والمَوْصل، عَنِ ابن أبي ذئب وشعبةَ، وعنه: الصَّاغانيُّ وبشر بن موسى، ثقةٌ، مات سنة (٢٠٩هـ) بالرَّيِّ، روى له الجماعة، له ترجمةٌ في «الميزان»، وصحَّح عليه[(٥)].

---

(١) ما بين معقوفين سقط من (ج).

(٢) انظر «الاستيعاب» (ص٢٩٧)، «الإصابة» (٦/٢).

(٣) (مرارًا): سقط من (ج).

(٤) كذا في النسخ و(ق)، وهي رواية أبي ذرٍّ وأبي الوقت، ورواية «اليونينيَّة» وهامش (ق) مصحَّحًا عليها: (حدَّثني).

(٥) «ميزان الاعتدال» (٥٢٤/١)، وانظر «تهذيب الكمال» (٣٢٨/٦).

٥٦ - بابُ: (إِمَامَةِ المَفْتُونِ وَالمُبْتَدِعِ)

وَقَالَ الحَسَنُ: صَلِّ، وَعَلَيْهِ بِدْعَتُهُ.

قوله: (بَابُ إِمَامَةِ المَفْتُونِ وَالمُبْتَدِعِ): ذكر فيه أنَّه عليه الصلاة والسلام قال لأبي ذرٍّ: «اسمع وأَطِعْ، ولو[١] لحبشيٍّ...» الحديث، **إن قلت**: ما وجه مطابقة هذا الحديث للترجمة؟ وهل وصفَ الإمامَ فيه إلَّا بكونه حبشيًّا، فأين هذا من كونه مفتونًا مبتدعًا؟ **والجواب** ما قاله ابن المُنَيِّر، قال: (**قلت**: السياق يُرشِد إلى إيجاب طاعته، وإن كان أبعد الناس عن أن يُطَاع؛ لأنَّ هذه الصِّفات إنَّما تُوجَد في أعجميٍّ حديثِ العهدِ دَخَلَ[٢] في الإسلام، ومثل[٣] هذا في الغالب لا يخلو مِن نقصٍ في دينه لو لم يكن إلَّا الجهل اللَّازم لأمثاله، وما يخلو الجاهل إلى هذا الحدِّ مِن ارتكاب البدعة، واقتحام الفتنة، والله أعلم، ولو لم يكن إلَّا افْتِئَاتُه[٤] بنفسه حتَّى تقدَّمَ على الإمامة وليس مِن أهلها؛ من الحسب، والنَّسب، والعلم؛ فتأمَّل ذلك)[المتواري٩٩]، انتهى، ويحتمل أن يكون أَخَذَه البخاريُّ من عدم التفصيل، فإنَّه يُنَزَّل منزلة[٥] العموم في المقال، والله أعلم[٦].

فائدة: تُكرَه الصَّلاة خلف المبتدِع الذي لا يُكفَّر ببدعته، وأمَّا الذي يُكفَّر ببدعته؛ فلا يجوز الاقتداء به، وعدَّ صاحب «الإفصاح»[٧] مَن يقول بخلق القرآن أو ينفي شيئًا مِن صفات الله كافرًا، وكذا جعل الشيخ أبو حامد ومتابِعُوه المعتزلةَ ممَّن يُكفَّر، والخوارج لا يُكفَّرون، ويُحكَى القولُ بتكفير مَن يقول بخلق القرآن عن الشَّافعيِّ[٨]، وأَطلَقَ القفَّالُ وكثيرون من أصحاب الشَّافعيِّ القولَ

---

(١) (ولو): سقط من (ب).

(٢) في (ج): (ودخل)، وفي مصدره: (دخيل).

(٣) في (ب): (وقيل).

(٤) يعني: استبداده برأي نفسه، في (ب) و(ج): (افتتانه)، وفي مصدره: (افتنانه).

(٥) (منزلة): سقط من (ب).

(٦) هذا معنى قاعدة أصولية نصُّها: (ترك الاستفصال في وقائع الأحوال مع قيام الاحتمال ينزل منزلة العموم في المقال)، انظر «البحر المحيط في أصول الفقه» (٢/٣٠٤).

(٧) هو الحسن بن القاسم أبو علي الطبري، من مصنَّفاته: «الإفصاح شرح مختصر المزني»، توفي سنة (٣٥٠هـ)، انظر «طبقات الشافعية» لابن قاضي شهبة (١/١٢٧).

(٨) قال النووي في «المجموع» (٤/١٠٧): (وقد تأوَّل الإمام الحافظ الفقيه أبو بكر البيهقي وغيره من أصحابنا المحققين ما نُقِل عن الشافعي وغيره من العلماء من تكفير القائل بخلق القرآن على أنَّ المراد: كفران النعمة لا كفران الخروج عن الملَّة).

بجواز الاقتداء بأهل البدع، وأنَّهم لا يُكفَّرون، قال صاحب «العدَّة»: وهو ظاهر مذهب الشَّافعيِّ، قال النَّوويُّ: هذا الذي قاله القفَّال وصاحب «العدَّة» هو الصحيح... إلى آخر كلامه[1]، والله أعلم.

قوله: (وَقَالَ الحَسَنُ): هو ابن أبي الحسن البصريُّ، العالمُ المشهورُ.

٦٩٥ - وَقَالَ لَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ: حَدَّثَنَا الأَوْزَاعِيُّ: حَدَّثَنَا الزُّهْرِيُّ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عُبَيْدِ اللهِ بْنِ عَدِيِّ بْنِ خِيَارٍ: أَنَّهُ دَخَلَ عَلَى عُثْمَانَ بن عَفَّانَ، وَهُوَ مَحْصُورٌ، فَقَالَ: إِنَّكَ إِمَامُ عَامَّةٍ، وَنَزَلَ بِكَ مَا تَرَى، وَيُصَلِّي لَنَا إِمَامُ فِتْنَةٍ، وَنَتَحَرَّجُ، فَقَالَ: الصَّلَاةُ أَحْسَنُ مَا يَعْمَلُ النَّاسُ، فَإِذَا أَحْسَنَ النَّاسُ، فَأَحْسِنْ مَعَهُمْ، وَإِذَا أَسَاؤُوا، فَاجْتَنِبْ إِسَاءَتَهُمْ.

وَقَالَ الزُّبَيْدِيُّ: قَالَ الزُّهْرِيُّ: لَا نَرَى أَنْ يُصَلَّى خَلْفَ المُخَنَّثِ إِلَّا مِنْ ضَرُورَةٍ لَا بُدَّ مِنْهَا.

قوله: (وَقَالَ لَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ): هذا مُحمَّد بن يوسف الضَّبِّيُّ مولاهم، الفِرْيابيُّ الحافظ، أبو عبد الله، نزيل قَيساريَّة مِن الساحل، ثقة، أخرج له الجماعة، ترجمته معروفة، وله ترجمةٌ في «الميزان»[2]، وقد تقدَّم الفرقُ بينه وبين مُحمَّدِ بن يوسف البيكنديِّ، وذكرتُ الأبوابَ التي روى فيها البخاريُّ عَنِ البيكنديِّ[ح٦٨].

وقد تقدَّم الكلام على ما إذا قال البخاريُّ: (قال لنا)، أو (قال فلان)، بغير (لي) ولا (لنا) والمعزوُّ إليه القولُ شيخُه، أنَّه يكون أخذه عنه في حال المذاكرة[3]، وكذا إذا قال غيرُ البخاريِّ هذا الكلام، لكن بشرط أن يكون القائلُ: (قال لنا)، أو (قال فلان) غيرَ مُدلِّس، وقد تقدَّم أنَّ البخاريَّ سالمٌ مِن التدليس[ح١٤٢]، وتقدَّم كلامُ الحيريِّ[قبل ح٦٤]، وكلامُ غيرِه[ح١٤٢]، والله أعلم.

قوله: (حَدَّثَنَا الأَوْزَاعِيُّ): تقدَّم مرارًا، أبو عَمرو عبدُ الرَّحمن بن عَمرو، وتقدَّم لماذا نُسِبَ، وبعضُ ترجمتِه[ح٧٨].

قوله: (عَنْ عُبَيْدِ اللهِ بْنِ عَدِيِّ بْنِ خِيَارٍ): هو بخاء معجمة مكسورة، ثمَّ مُثنَّاة تحت مخفَّفة، وفي آخره راءٌ؛ كالخِيَار الذي يُؤكَل، وهو نوفليٌّ فقيهٌ، عن عمرَ، وعثمانَ، والكِبَارِ، وعنه: عروةُ، وجعفرُ

(١) «روضة الطالبين» (١/٣٥٥)، وفيه المسألة بتمامها، وانظر «المجموع» (٤/١٠٧).

(٢) «ميزان الاعتدال» (٤/٧١) وصحَّح عليه، وانظر «تهذيب الكمال» (٢٧/٥٢)، «تهذيب التهذيب» (٨/٣٤٥).

(٣) قال الحافظ في «الفتح» (٢/٢٢١): (قيل: عبَّر بهذه الصيغة لأنَّه ممَّا أخذه من شيخه في المذاكرة، فلم يقل فيه: «حدَّثنا»، وقيل: إنَّ ذلك ممَّا تحمَّله بالإجازة أو المناولة أو العرض، وقيل: هو متَّصلٌ من حيث اللفظ منقطعٌ من حيث المعنى، والذي ظهر لي بالاستقراء خلاف ذلك، وهو أنَّه متَّصل، لكنَّه لا يعبِّر بهذه الصيغة إلَّا إذا كان المتنُ موقوفًا، أو كان فيه راوٍ ليس على شرطه، والذي هنا من قَبِيل الأوَّل).

ابن عَمرو بن أميَّة، وجماعةٌ مدنيُّون، ثقةٌ[1]، قال في «التَّذهيب»[٦/٢٢٩]: (يقال: مات في خلافة الوليد ابن عبد الملك)، انتهى[2]، وقد بُويع الوليدُ بن عبد الملك في شوَّال سنة ستٍّ وثمانين، وتُوُفِّيَ في مُنتصَف جمادى الآخرة سنة ستٍّ وتسعين، فكانت ولايته تسع سنين وتسعة أشهر، والله أعلم.

قوله: (إِمَامُ عَامَّةٍ): أي: عموم، قاله المُحبُّ الطَّبريُّ[3].

قوله: (إِمَامُ فِتْنَةٍ): فيه قولان؛ أحدهما: في وقت فتنة، وثانيهما: إمام الفتنة، هو عبد الرَّحمن [بن] عُدَيْس البَلَويُّ، وهو الذي جَلَبَ على عثمان أهلَ مصر، وذُكِر أنَّ القول الأوَّل أصحُّ، بل الأوَّلُ راجعٌ إليه؛ لأنَّه كان إمام هذه الفتنة، وكان هؤلاء لمَّا هجموا [على] المدينة، كان عثمان يخرج فيصلِّي بالنَّاس وهم يصلُّون خلفه شهرًا، ثمَّ خرج في آخر جمعة خرج فيها، فحصبوه حتَّى وقع من[4] المنبر، ولم يقدر أن يصلِّي بهم، فصلَّى بهم يومئذ[5] أبو أمامة بن سهل بن حُنَيف، فمنعوه، وكان يصلِّي بهم ابنُ عُدَيْسٍ تارةً وكنانةُ بن بشر -أحدُ رؤساء الخوارج يومئذٍ- تارةً، فبقوا على ذلك عشرة أيَّام، ورُوِي: أنَّه حُصِرَ أربعين يومًا، وكان طلحة يصلِّي بهم، وصلَّى بهم أكثر الأيَّام عليٌّ ﵁، وليسا المرادَ؛ لأنَّهما إماما هدًى، والسُّؤال إنَّما وقع عن إمام فتنة[6].

وقد قال ابن شيخِنا البُلْقينيُّ: (هو عبد الرَّحمن بن عُدَيْس، نقله ابن عبد البرِّ في «التمهيد» عن ابن وضَّاح وغيره، وذكره ابن القسطلانيِّ، وفي «مرآة الزَّمان» لابن الجوزيِّ: «اختلفوا فيه، فقيل: الغافقيُّ بن حرب العكِّيُّ، وقيل: عبد الرَّحمن بن عُدَيْس، وقيل: كنانة بن بشر»)، انتهى[7]، وصاحب «المرآة»: هو يوسف بن قِزُغْلي[8] سبطُ أبي الفرج ابنِ الجوزيِّ الحافظِ، وهو مُتكلَّمٌ فيه، وله ترجمة في «الميزان»[9]،

---

(١) (ثقة): سقط من (ج).

(٢) انظر «تهذيب الكمال» (١٩/١١٢)، «تاريخ الخلفاء» (ص٢٦٣).

(٣) انظر «غاية الإحكام» (٢/٨٣٢).

(٤) في (ج): (في).

(٥) (يومئذ): سقط من (ب).

(٦) انظر «التوضيح» (٦/٥٤٠-٥٤١).

(٧) «الإفهام» (ص١١٢)، انظر «التمهيد» (١٠/٢٩٤).

(٨) قال ابن رافع «تاريخ علماء بغداد» (ص١٩٢): (الصَّواب: ضمُّ الزاي وسكون الغين المعجمة)، وأصلها: (قِزْأُوغْلي)؛ بكسر القاف وسكون الزاي، ثمَّ همزة مضمومة وغين ساكنة ولام مكسورة وياء؛ لفظٌ تركيٌّ، ترجمته الحرفية: ابن البنت، أي: السبط، انظر هامش «الأعلام» للزركلي (٨/٢٤٦).

(٩) انظر «ميزان الاعتدال» (٤/٤٧١).

وذكره أبو العبَّاس ابن تيمية في «الرَّدِّ على الرافضيِّ»، وتكلَّم فيه[(١)].

وقال شيخنا الشَّارح: (قال الدَّاوديُّ[(٢)]: لم يكن من القائمين على عثمان أحدٌ من الصَّحابة، إنَّما كانت فرقتان؛ فرقةٌ مصريَّةٌ، وفرقةٌ كوفيَّةٌ، فلم يعيبوا عليه شيئًا إلَّا خرج منه بريئًا)، انتهى، وقصَّته ﷺ مشهورة معروفة، فلا نُطوِّل بها، وعبد الرَّحمن بن عُدَيْس بن عمرو بن عُبَيد البلويُّ، بايع تحت الشجرة، ترجمته معروفة، وقد ذكره أبو عمر في الصَّحابة وغيرُه[(٣)]، وذكر من طريق ابن لهيعة: أنَّه ممَّن بايع تحت الشجرة رضي الله تعالى عن الصَّحابة[(٤)] أجمعين، وقول الدَّاوديُّ مُتعقَّبٌ؛ مِن أجل عبد الرَّحمن هذا، وقد قال ابن بَشْكُوال في «مبهماته» آخرَ حديثٍ منها إلَّا حديثًا: (البياضيُّ: اسمُه فروةُ بن عمرو البياضيُّ، من بني بياضةَ بنِ عامر بن زُرَيق)، قال ابن بَشْكُوال: (وإنَّما كنَّى عنه الناس؛ لأنَّه ممَّن أعان على عثمان، وهو بدريٌّ)[الغوامض٢/٨٢٣]، انتهى، وقد ذكره أبو عمر بن عبد البرِّ في «استيعابه»، فقال: (ولم يسمِّه في «المُوطَّأ»[(٥)]، كان ابن وضَّاح وابن مزين يقولان: إنَّما سكت مالكٌ عن اسمه؛ لأنَّه كان ممَّن أعان على قتل عثمان، قال أبو عمر: هذا لا يُعرَف، ولا وجه لما قالوه من ذلك، ولم يكن لقائلٍ هذا علمٌ بما كان مِن الأنصار يوم الدَّار...) إلى آخر كلامه، انتهى.

قوله: (**وَقَالَ الزُّبَيْدِيُّ**): تقدَّم أنَّه بضمِّ الزاي، وأنَّه مُحَمَّد بن الوليد، قريبًا.

قوله: (**قَالَ الزُّهْرِيُّ**): تقدَّم مرارًا كثيرة أنَّه أبو بكر[(٦)] مُحَمَّدُ بن مُسْلِم بن عُبيد الله بن عَبد الله بن شهاب الزُّهريُّ، العالـمُ المشهورُ.

قوله: (**خَلْفَ المُخَنَّثِ**): هو بكسر النُّون وفتحها، والكسر أفصح، والفتح أشهر[(٧)]، ذكرهما

---

(١) في (ج): (عنه)، وانظر «منهاج السنَّة النبويَّة» (٤/٩٧-٩٨).

(٢) في (أ) و(ج) و«التَّوضيح» (٦/٥٤٣): (الدَّراوردي)، وفي هامشهما: (لعلَّه: الدَّاودي)، وكالمثبت هو في «شرح ابن بطَّال» (٢/٣٢٥)، ولعلَّه هو الصواب؛ لأنَّ المؤلِّف لـمَّا تعقَّب كلامه؛ سمَّاه الداودي.

(٣) انظر «الاستيعاب» (ص٤٥١)، «أسد الغابة» (٣/٣٦٩)، «الإصابة» (٢/٤١١).

(٤) في (ب): (عنهم)، انظر «الاستيعاب» (ص٤٥١).

(٥) «الموطَّأ» (١/٨٠)، وانظر «الاستيعاب» (ص٨٩٩-٩٠٠).

(٦) (أبو بكر): سقط من (ج).

(٧) ضُبِط في «اليونينيَّة» بالفتح، وفي (ق) بالكسر، قال الحافظ في «الفتح» (٢/٢٢٣): (رويناه بكسر النون وفتحها، فالأول المراد به: من فيه تكسُّرٌ وتثنٍّ وتشبُّهٌ بالنساء، والثاني المراد به: من يُؤتَى).

غيرُ واحد، منهم: النَّوويُّ في «تهذيبه»[(١)]، والله أعلم، وسيأتي الكلام على (الخُنَاث)، وأنَّه نوعان، إن شاء الله تعالى وقدَّره[ح٤٣٢٤].

٦٩٦ - حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ أَبَانٍ: حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ أَبِي التَّيَّاحِ: سَمِعَ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ لِأَبِي ذَرٍّ: «اسْمَعْ وَأَطِعْ وَلَوْ لِحَبَشِيٍّ، كَأَنَّ رَأْسَهُ زَبِيبَةٌ».

قوله: (حَدَّثَنِي[(٢)] مُحَمَّدُ بْنُ أَبَانٍ): تقدَّم في أوَّل هذا التَّعليق أنَّ الصحيح صرفُ (أبان)[ح٤٤]، و(مُحَمَّد) هذا: هو ابن أبان بن وَزِير البَلْخيُّ، كنيته أبو بكر، مُسْتَملي وكيعٍ، وهو مُكثِر، روى عنه البخاريُّ والأربعة، وابنُ خُزيمة، وخلقٌ، وثَّقه النَّسائيُّ، حجَّة، أخرج له مِن الأئمَّة مَن روى عنه، تُوُفِّيَ سنة (٢٤٤هـ)، زاد بعضهم: في ثاني عشر المحرَّم[(٣)].

تنبيهٌ: روى البخاريُّ هنا عن مُحَمَّد بن أبان عن غندَر[(٤)]، قال غيرُ واحد: إنَّه البلخيُّ الذي قدَّمتُه[(٥)]، وهو أشبهُ، لكنَّ البخاريَّ ذكر في «التاريخ» هذا الذي أذكره/الآن، ولم يذكرِ البلخيَّ الذي ذكرتُه، وقد قال [١/١١٥ب] ابن عديٍّ: (هو الواسطيُّ)، والواسطيُّ: هو مُحَمَّد بن أبان بن عِمْران السُّلَميُّ، ويقال: القرشيُّ، أبو الحسن، ويقال: أبو عبد الله، ويقال: أبو عِمْران الواسطيُّ الطَّحَّان، عن أبيه، وأبان بن يزيد العطَّار، وجرير بن حازم، والحمَّادَين، وخلقٍ، وعنه: أبو زرعة، وبقيُّ بن مَخْلَد، وعبدُ الله بن أحمد، وخلقٌ، وُلِد سنة (١٤٧هـ)، وذكره ابن حِبَّان في «الثِّقات»، قال بَحْشَل: (تُوُفِّيَ سنة تسعٍ وثلاثين ومئتين[(٦)])، قال: (وكان يَخْضِب بالحِنَّاء، وكان فقيهًا)، وقال ابنُ حِبَّان: (سنة ثمانٍ وثلاثين)، وقد قدَّمتُ أنَّ الأشبهَ أنَّه الأوَّلُ[(٧)]، والله أعلم.

قوله: (حَدَّثَنَا غُنْدُرٌ): تقدَّم مرارًا أنَّه مُحَمَّدُ بن جعفر، وأنَّ[(٨)] (غُنْدُر) بضمِّ الغين المعجمة، ثمَّ

---

(١) انظر «تهذيب الأسماء واللغات» (٣/١٧٨).

(٢) كذا في النسخ و(ق)، وهي رواية أبي ذرٍّ، ورواية «اليونينيَّة» وهامش (ق) مصحَّحًا عليها: (حدَّثنا).

(٣) انظر «تهذيب الكمال» (٢٤/٢٩٦).

(٤) روى عنه في موضِعَين فقط؛ أحدهما هذا، والآخَرُ في الحديث (٥٨٧).

(٥) قال ذلك الكَلَاباذيُّ في «الهداية والإرشاد» (٢/٦٣٨-٦٣٩) والمزِّيُّ في «تهذيب الكمال» (٢٤/٢٩٦).

(٦) كذا نقله المزيُّ في «تهذيب الكمال» (٢٤/٢٩٥) عن بحشل، وكذا في «تذهيب التهذيب» (٨/٥)، والذي في «تاريخ واسط» (ص١٤٨): (سنة سبعٍ وثلاثين ومئتين).

(٧) انظر «التاريخ الكبير» (١/٣٢)، «أسامي من روى عنهم البخاري» (١٨٢)، «الثقات» (٩/٨٧)، «تاريخ واسط» (ص١٤٨)، «تهذيب الكمال» (٢٤/٢٩٦).

(٨) في (ج): (وأنه).

نون ساكنة، ثمَّ دال مهملة مضمومة ومفتوحة، وقد قدَّمتُ بعضَ ترجمتِه، ومَن لقَّبه بذلك(١)[ح٨٧].

قوله: (عَنْ أَبِي التَّيَّاحِ): تقدَّم مرَّاتٍ ضبطُه، وأنَّه يزيدُ بن حُمَيد، وتقدَّم بعضُ ترجمتِه[ح٦٩].

قوله: (لِأَبِي ذَرٍّ): تقدَّم الكلامُ عليه، وأنَّه جُنْدب بن جنادة رضي الله عنه، وتقدَّم بعضُ ترجمتِه ونسبه[ح٣٠]، وسأذكره في (المناقب) إن شاء الله تعالى[قبل ح٣٥٢٢].

٥٧ - بابٌ: يَقُومُ عَنْ يَمِينِ الإِمَامِ بِحِذَائِهِ سَوَاءً إِذَا كَانَا اثْنَيْنِ

٦٩٧ - حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنِ الحَكَمِ قَالَ: سَمِعْتُ سَعِيدَ بْنَ جُبَيْرٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: بِتُّ فِي بَيْتِ خَالَتِي مَيْمُونَةَ، فَصَلَّى رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم العِشَاءَ، ثُمَّ جَاءَ فَصَلَّى أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ، ثُمَّ نَامَ، ثُمَّ قَامَ، فَجِئْتُ فَقُمْتُ عَنْ يَسَارِهِ، فَجَعَلَنِي عَنْ يَمِينِهِ، فَصَلَّى خَمْسَ رَكَعَاتٍ، ثُمَّ صَلَّى رَكْعَتَيْنِ، ثُمَّ نَامَ حَتَّى سَمِعْتُ غَطِيطَهُ -أَوْ قَالَ: خَطِيطَهُ- ثُمَّ خَرَجَ إِلَى الصَّلَاةِ.

قوله: (عَنِ الحَكَمِ): تقدَّم مرارًا أنَّه ابن عُتَيبة، وتقدَّم الكلامُ عليه[ح١١٧].

قوله: (فَجَعَلَنِي عَنْ يَمِينِهِ): تقدَّم الكلامُ على المُحوَّلين مِن الشِّمال إلى اليمين، وأنَّهم ثلاثةُ أشخاصٍ: ابنُ عبَّاس في «البخاريِّ» و«مسلم»[ح١١٧، م٧٦٣]، وجابر بن عبد الله في «مسلم»[م٣٠١٠]، وجبَّار بن صخر في «مسند أحمد»[حم١٥٤٧١]، [وفي «زوائد معجمَي الطَّبرانيِّ الصَّغير والأوسط»(٢): حذيفة بن اليماني حوَّله عليه الصلاة والسلام مِن الشمال إلى اليمين(٣)، فالجمعُ أربعةُ أشخاص](٤)[ح١١٧].

قوله: (حَتَّى سَمِعْتُ غَطِيطَهُ، أَوْ(٥) خَطِيطَهُ): الصَّواب من أحد الشَّكَّين(٦): الغطيط؛ وهو صوتٌ يُخرِجُه النَّائم مع نَفَسِه، وقال ابن الأثير: (الخطيط: قريبٌ من الغَطيط؛ وهو صوت النائم، والخاء والغين متقاربتان)، انتهى، وقد تقدَّم(٧)[ح١١٧].

٥٨ - بابٌ: إِذَا قَامَ الرَّجُلُ عَنْ يَسَارِ الإِمَامِ، فَحَوَّلَهُ الإِمَامُ إِلَى يَمِينِهِ، لَمْ تَفْسُدْ صَلَاتُهُمَا

٦٩٨ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ: حَدَّثَنَا عَمْرٌو، عَنْ عَبْدِ رَبِّهِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ مَخْرَمَةَ بْنِ

---

(١) زيد في (أ) و(ب): (قوله: «عَنْ عَمْرٍو»: هو عمرو بن دينار، تقدَّم مُتَرْجَمًا)، ولعلَّ الصواب حذفها.

(٢) زيد في (أ) و(ب): (ابن)، ولا يصحُّ.

(٣) انظر «مجمع البحرين» (٢/١١١-١١٢).

(٤) ما بين معقوفين سقط من (ج).

(٥) زيد في «اليونينيَّة» و(ق): (قال)، وكذا لم تثبت في رواية الحديث (١١٧).

(٦) في (ب): (المسألتين).

(٧) قوله: (وقد تقدم): سقط من (ج).

سُلَيْمَانَ، عَنْ كُرَيْبٍ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: نِمْتُ عِنْدَ خَالَتِي مَيْمُونَةَ، وَالنَّبِيُّ ﷺ عِنْدَهَا تِلْكَ اللَّيْلَةَ، فَتَوَضَّأَ ثُمَّ قَامَ يُصَلِّي، فَقُمْتُ عَنْ يَسَارِهِ، فَأَخَذَنِي فَجَعَلَنِي عَنْ يَمِينِهِ، فَصَلَّى ثَلَاثَ عَشْرَةَ رَكْعَةً، ثُمَّ نَامَ حَتَّى نَفَخَ -وَكَانَ إِذَا نَامَ؛ نَفَخَ- ثُمَّ أَتَاهُ المُؤَذِّنُ، فَخَرَجَ فَصَلَّى وَلَمْ يَتَوَضَّأْ.

قَالَ عَمْرٌو: فَحَدَّثْتُ بِهِ بُكَيْرًا فَقَالَ: حَدَّثَنِي كُرَيْبٌ بِذَلِكَ.

قوله: (حَدَّثَنَا أَحْمَدُ: حَدَّثَنَا[(١)] ابْنُ وَهْبٍ): قال الجيَّانيُّ: (قال البخاريُّ في «كتاب الصَّلاة» في موضِعَين[ح٤٧١ و٦٩٨]، وفي «الجنائز» في موضعين[ح١٢٦٠ و١٢٦١]، وفي «العيدين»[ح٩٤٩]، وفي «الحجِّ» في ثلاثة مواضعَ[ح١٥١٤ و١٥٢٨ و١٦٤١]، وفي «الجهاد»[ح٢٩٠٧]، و«المغازي»[ح٤٢١١]، و«بَدْء الخلق»[ح٣٢٢٦]، و«تفسير سورة الأحقاف»[ح٤٨٢٨]: «حدَّثنا أحمد: حدَّثنا ابن وهب»، نسبه ابن السَّكَن في نسخته التي رَوَيناها مِن طريق أبي مُحَمَّد بن أسد عنه، فقال فيه: «أحمد بن صالح المصريُّ»، وقال الحاكم في «المدخل»: روى البخاريُّ في «كتاب الصَّلاة» في ثلاثة مواضعَ «عن أحمدَ عن عبد الله بن وهب»، فقيل: إنَّه أحمد بن صالح المصريُّ، يُكنَى أبا جعفر، ويُعرَف بالطَّبريِّ[(٢)] -قلت[(٣)]: وكان صديقًا لأحمد ابن حنبل، وجَرَتْ بينهما مذاكراتٌ- وقيل: إنَّه أحمد بن عيسى التُّستَريُّ، ولا يخلو أن يكون واحدًا منهما، فقد روى عنهما في «الجامع»، ونسبهما في مواضِعَ، وذكر الكَلَاباذيُّ قال: قال أبو أحمد الحافظ مُحَمَّد بن مُحَمَّد ابن إسحاق النَّيسابوريُّ: «أحمدُ عنِ ابنِ وَهْبٍ» في «البخاريِّ»: هو ابنُ أخي ابنِ وَهْب، قال أبو عبد الله الحاكم: مَن قال: إنَّه ابنُ أخي ابنِ وَهْبٍ؛ فقد وَهِمَ، ثمَّ استدلَّ لذلك[المدخل٤/٢١٨]، وقال الكَلَاباذيُّ: قال لي أبو عبد الله ابن منده: كلُّ ما قال البخاريُّ[(٤)] في «الجامع»: «حدَّثنا أحمدُ عَنِ ابنِ وَهْبٍ»؛ فهو ابن صالح المصريُّ، ولم يخرِّج البخاريُّ عن أحمدَ بنِ عبد الرَّحمن ابنِ أخي ابنِ وَهْبٍ في «الصحيح» شيئًا، وإذا حدَّث عن أحمدَ بنِ عيسى؛ نَسَبَه)، انتهى مُلَخَّصًا، ولخَّص شيخُنا المؤلِّف كلامَ الجيَّانيِّ، وزاد: (أنَّه في «مستخرج أبي نعيم»: أحمد بن صالح)[(٥)]، انتهى، وقال الذَّهبيُّ في «تذهيبه»[١/٢١٥]: (أحمد عَنِ ابنِ وَهْبٍ، وعنه: البخاريُّ في مواضعَ، هو أحمد بن صالح أو[(٦)] أحمد بن عيسى، وقال أبو أحمد الحاكم: هو أحمد بن

(١) (حدثنا): سقط من (ب).

(٢) كذا في النُّسخ، وفي مصدره: (بالطبرانيِّ)، وفي «تهذيب الكمال» (١/٣٤١) وغيره: (يُعرَف بابن الطبريِّ).

(٣) يعني: الجيَّاني، انظر «تقييد المهمل» (٣/٩٤٤)، «المدخل إلى الصحيح» (٤/٢١٨)، «الهداية والإرشاد» (١/٤٧).

(٤) (البخاريُّ): سقط من (ج).

(٥) انظر «الهداية والإرشاد» (١/٤٧)، «المدخل إلى الصحيح» (٤/٢١٨)، «تقييد المهمل» (٣/٩٤٣-٩٤٦).

(٦) في (ج): (و).

عبد الرَّحمن بن وَهْب عن عمِّه، وليس بشيء)[التوضيح٦/٥٥٢]، انتهى.

قوله: (حَدَّثَنَا عَمْرٌو): (عَمرو) هذا: هو ابن الحارث بن يعقوب، أبو أميَّة الأنصاريُّ مولاهم، المصريُّ، أحدُ الأعلام، تقدَّم، وتقدَّم بعضُ ترجمتِه[ح٢٠٢]، وهو حجَّةٌ، وله ترجمةٌ في «الميزان»[٣/٢٥٢].

قوله: (فَجَعَلَنِي عَنْ يَمِينِهِ): تقدَّم أعلاه وقبلَه أنَّ المُحوَّلين مِن الشِّمال إلى اليمين أربعةٌ(١)، وقد ذكرتُهم أعلاه[ح٦٩٧] وقبله[ح١١٧].

قوله: (فَخَرَجَ فَصَلَّى وَلَمْ يَتَوَضَّأْ): اعلم أنَّه عليه الصلاة والسلام مِن خصائصه أنَّه لا ينتقض وضوءُه بالنَّوم بخلاف غيرِه؛ لأنَّ عينَيهِ تنامان، ولا ينام قلبه، كما جاء في «الصحيح»[ح٣٥٦٩]، وفيه إشارةٌ إلى أنَّ نوم العين بمجرَّده لا يُنقِض الوضوء، وفيه وجه غريب للشَّافعيَّة: أنَّه كأُمَّته(٢).

تنبيه: عدَّ القضاعيُّ هذه الخصوصيَّة ممَّا خُصَّ به دون الأنبياء قبلَه، ووهِم فيه، ففي هذا «الصَّحيح» من حديث أنس في قصَّة الإسراء: «وَكَذَلِكَ الأَنْبِيَاءُ تَنَامُ أَعْيُنُهُمْ وَلَا تَنَامُ قُلُوبُهُمْ»[ح٣٥٧٠](٣).

فائدة: ذكر القاضي عياض في «الشِّفا» في أوائل الباب الثالث في الكلام على شقِّ البطن: (أنَّ في روايةٍ: أنَّ جبريل قال: «قلبٌ وكيعٌ -أي: شديدٌ- فيه عينان تبصران، وأذنان سميعتان»)(٤).

قوله: (وَلَمْ يَتَوَضَّأْ): تقدَّم أنَّ فيه ثلاثَ لغاتٍ: يتوضَّأْ، ويتوضَّ، ويتوضَّا مُطَوَّلًا، فانظره[ح١٣٨].

قوله: (قَالَ عَمْرٌو): تقدَّم أعلاه(٥) أنَّه عمرُو بن الحارث، فانظره.

٥٩ - بابٌ: إِذَا لَمْ يَنْوِ الإِمَامُ أَنْ يَؤُمَّ، ثُمَّ جَاءَ قَوْمٌ فَأَمَّهُمْ

٦٩٩ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: بِتُّ عِنْدَ خَالَتِي مَيْمُونَةَ، فَقَامَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم يصلِّي مِنَ اللَّيْلِ، فَقُمْتُ أُصَلِّي مَعَهُ، فَقُمْتُ عَنْ يَسَارِهِ، فَأَخَذَ بِرَأْسِي، فَأَقَامَنِي عَنْ يَمِينِهِ.

قوله: (عَنْ أَيُّوبَ): تقدَّم مرارًا أنَّه ابن أبي تميمة السَّخْتِيَانيُّ، العالمُ المشهورُ، وتقدَّم بعضُ ترجمتِه[ح٣١].

---

(١) في (ج): (ثلاثة)، وكذا كان في (أ) قبل الإصلاح.

(٢) انظر «المجموع» (١٩/٢)، «غاية السول» (ص١٧٧-١٧٨).

(٣) انظر «غاية السول» (١٧٨/١)، ولم أجد كلام القضاعي في «عيون المعارف».

(٤) «الشفا» (ص٢٢٢-٢٢٣)، والحديث أخرجه الدارميُّ في «مسنده» (٥٤).

(٥) (أعلاه): ليس في (ب).

٦٠ - بابٌ: إِذَا طَوَّلَ الإِمَامُ، وَكَانَ لِلرَّجُلِ حَاجَةٌ، فَخَرَجَ فَصَلَّى

٧٠٠- حَدَّثَنَا مُسْلِمٌ قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَمْرٍو، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ: أَنَّ مُعَاذَ بْنَ جَبَلٍ كَانَ يصلِّي مَعَ النَّبِيِّ ﷺ، ثُمَّ يَرْجِعُ فَيَؤُمُّ قَوْمَهُ.

قوله: (حَدَّثَنَا مُسْلِمٌ): هو مسلم بن إبراهيم الأزديُّ الفراهيديُّ، وقد تقدَّم الكلام على نسبه أنَّه منسوب إلى فُرْهُود -اسم جدِّه-، والنِّسبةُ إليه: فُرهوديٌّ وفراهيديٌّ، الأزديُّ الحافظ، أبو عَمْرو، روى عنه: البخاريُّ، وأبو داود، والدَّارميُّ، وعبدٌ، ومُحَمَّد ابن الضُّرَيس، وأبو خليفة، ولم يسمع بغير البصرة، قال ابن مَعِين: (ثقة مأمون)، تُوُفِّيَ في صفر سنة (٢٢٢هـ)، أخرج له الجماعة(١)، وقد تقدَّم، ولكن طال العهدُ به[ح٦٤].

قوله: (عَنْ عَمْرٍو، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ): هذا هو ابن دينار، أبو مُحَمَّد، مولى قريش، مكِّيٌّ إمامٌ، مشهور التَّرجمة، فلا نُطوِّل به.

تنبيهٌ: جماعة يقال لكلٍّ منهم: عمرو، روَوا عن جابر بن عبد الله في الكتبِ السِّتَّة أو بعضِها(٢)؛ أحدهم: المشار إليه هنا عَمرُو بن دينار، والثاني: عمرو بن أبان بن عثمان بن عفَّان، والثالث: عمرو بن جابر الحَضْرَميُّ، أبو زُرعة المِصريُّ(٣).

٧٠١- وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ: حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَمْرٍو: سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللهِ: كَانَ مُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ يصلِّي مَعَ النَّبِيِّ ﷺ، ثُمَّ يَرْجِعُ فَيَؤُمُّ قَوْمَهُ، فَصَلَّى العِشَاءَ، فَقَرَأَ بِالبَقَرَةِ، فَانْصَرَفَ الرَّجُلُ، فَكَأَنَّ مُعَاذًا تَنَاوَلَ مِنْهُ، فَبَلَغَ النَّبِيَّ ﷺ، فَقَالَ: «فَتَّانٌ، فَتَّانٌ، فَتَّانٌ» ثَلَاثَ مِرَارٍ، أَوْ قَالَ: «فَاتِنًا، فَاتِنًا، فَاتِنًا»، وَأَمَرَهُ بِسُورَتَيْنِ مِنْ أَوْسَطِ المُفَصَّلِ، قَالَ عَمْرٌو: لَا أَحْفَظُهُمَا.

قوله: (وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ): تقدَّم مرارًا أنَّه بُنْدَارٌ، وأنَّ (بَشَّارًا) بفتح المُوَحَّدة، وتشديد الشين المعجمة، وقد تقدَّم بعضُ ترجمتِه، وما معنى (بندار)[ح٦٩].

قوله: (حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ): تقدَّم أعلاه اسمُه وضبطُ لَقَبِه[ح٦٩٦]، وتقدَّم بعيدًا مَن لقَّبه به(٤)، وقد(٥)

(١) انظر «الجرح والتعديل» (١٨١/٨)، «تهذيب الكمال» (٤٨٧/٢٧).

(٢) (في الكتب السِّتَّة أو بعضها): سقط من (ج).

(٣) انظر «تهذيب الكمال» (٥/٢٢)، (٥٣٧/٢١)، (٥٥٩/٢١).

(٤) (وتقدَّم بعيدًا من لقبه به): سقط من (ج).

(٥) في (ج): (ومن).

لقَّبه به ابنُ جُرَيج، وقد تقدَّم ما سبب ذلك، وما معناه[ح٨٧].

قوله: (**عَنْ عَمْرٍو**): تقدَّم أعلاه أنَّه ابن دينار.

قوله: (**فَانْصَرَفَ الرَّجُلُ**): هذا الرَّجل هو الآتي ذكرُه: (أَقْبَلَ رَجُلٌ بِنَاضِحَيْنِ)[ح٧٠٥]، وسأذكره فيه، والخلاف فيه، والله أعلم.

قوله: (**مِنْ أَوْسَطِ المُفَصَّلِ**): اعلم أنَّه اختُلِف في المفصَّل على عشرة أقوال؛ **أحدها**: من (الجاثية) إلى آخر القرآن، **والثَّاني**: من (القتال)، **والثالث**: من (الحجرات)، وهو الأصحُّ، **والرَّابع**: من (ق)، حكاهنَّ في «شرح المُهذَّب»(١)، **والخامس**: من (الصَّافَّات)، **والسَّادس**: من (الصَّفِّ)، **والسَّابع**: من (تبارك)، حكاهنَّ ابن أبي الصَّيف/ في «نكته على التَّنبيه»، **والثَّامن**: من ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُّبِينًا﴾ [الفتح: ١]، [١/١١٦أ] حكاه الدِّزْمَاريُّ في «شرحه على التَّنبيه» المُسمَّى بـ«رفع التَّمويه(٢)»، **والتَّاسع**: من ﴿سَبِّحِ﴾ [الأعلى: ١]، حكاه الشيخ برهان الدين ابن العلَّامة تاج الدين الفزاريُّ شيخ شيوخي(٣) في «تعليقته» عن «شرح التَّنبيه» للمرزوقيِّ(٤)، **والعاشر**: من (الضُّحى)، حكاه الدِّزْمَارِيُّ، والخطَّابيُّ في «غريب الحديث»، وحكاه أيضًا الماورديُّ في أوَّل تفسيره مع قولين آخرين، وقد قدَّمتُ أنَّ الأصحَّ أنَّه من (الحجرات) إلى آخر القرآن، صحَّحه النَّوويُّ في «لغات التَّنبيه»، و«دقائق المنهاج»(٥)، وسيأتي قولٌ آخرُ حكاه المُحبُّ الطَّبريُّ في حديث: (قرأتُ المُفَصَّلَ في ليلةٍ)[ح٧٧٥]، سأذكره هناك إن شاء الله تعالى.

وسُمِّي مُفصَّلًا؛ لكثرة الفصول فيه بين سُوَره، وقيل: لقلَّة المنسوخ فيه، **وطوال المفصَّل**: كـ(الحُجُرَات)، و﴿ٱقْتَرَبَتِ﴾، و(الرحمن)، **وأوساطه**: كـ﴿ٱلشَّمْسِ وَضُحَىٰهَا﴾، و﴿ٱلَّيْلِ إِذَا يَغْشَىٰ﴾، **وقصارُه** معروفةٌ؛ منها: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾، وجعلها البندنيجيُّ مِن أوساطه، وقال ابن مَعْن في «التَّنقيب»: طواله إلى ﴿عَمَّ يَتَسَآءَلُونَ﴾، ومنها إلى (الضُّحى) أوساطُه، ومن (الضُّحى) إلى آخره قصارُه، وفي «المسافر»

---

(١) انظر «المجموع» (٣/٢٤١).

(٢) في النسخ: (التنويه)، وهو تحريف، والمثبت من مصدريه «المهمَّات» و«البرهان» للزركشيِّ، وانظر «طبقات الشافعية» لابن قاضي شهبة (٢/١٠٠).

(٣) هو إبراهيم بن عبد الرحمن ابن الفركاح، توفي سنة (٧٢٨هـ)، انظر «طبقات الشافعية» لابن قاضي شهبة (٢/٢٤١-٢٤٢).

(٤) هو عبد الله بن شرف بن نجدة المرزوقيُّ، له شرح على «التنبيه»، توفِّي قبل سنة (٧٠٠هـ) بقليل، انظر «طبقات الشافعية الكبرى» للسبكي (١٠/٤٢).

(٥) انظر «غريب الحديث» (٢/٤٥٢)، «النُّكت والعيون» (١/٢٧)، «تحرير ألفاظ التنبيه» (ص٦٥)، «دقائق المنهاج» (ص٤٣).

لأبي منصور التَّميميِّ أحدِ أصحاب الربيع عن نصِّ الشَّافعيِّ: تمثيل القصار بـ(العاديات)(١).

قوله: (قَالَ عَمْرٌو: لَا أَحْفَظُهُمَا): أمَّا (عمرٌو)؛ فهو ابن دينار، تقدَّم، وأمَّا السُّورتان؛ فجاء في «الصَّحيح»: (قال سفيان: فقلت لعمرو: إنَّ أبا الزُّبير حدَّثنا عن(٢) جابر أنَّه قال: «اقرأ ﴿وَالشَّمْسِ وَضُحَاهَا﴾، والضُّحى، و﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَىٰ﴾، و﴿سَبِّحِ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾»، فقال عمرٌو: نحوَ هذا)[م(٤٦٥)(١٧٨)]، وفي رواية: (﴿إِذَا السَّمَاءُ انفَطَرَتْ﴾[س٢/١٧٢])، وفي رواية: (و﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ﴾[م(٤٦٥)(١٧٩)])، والله أعلم.

٦١ - بابُ تَخْفِيفِ الإِمَامِ فِي القِيَامِ، وَإِتْمَامِ الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ

[قوله: (بَابُ تَخْفِيفِ الإِمَامِ فِي القِيَامِ، وَإِتْمَامِ الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ): ذكر فيه حديث أبي مسعود، ومقتضاه: التخفيفُ في الجميع، وهو فَصَّل في التَّرجمة، والجواب: أنَّ البخاريَّ بيَّن بالترجمة مقصودَ الحديث، فإنَّ الواردَ التَّخفيفُ في القيام، لا في الرُّكوع والسُّجود؛ لأنَّ الذي يُطَوِّل في الغالب إنَّما هو بالقيام، فأمَّا ما عداه؛ فأمره سهلٌ لا يَشقُّ إتمامُه على أحد، وبيَّنَتْه الأحاديثُ غيرَه، والله أعلم، قاله ابن المُنَيِّر](٣).

٧٠٢ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ ابْنُ يُونُسَ: حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ قَالَ: سَمِعْتُ قَيْسًا قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبُو مَسْعُودٍ: أَنَّ رَجُلًا قَالَ: وَاللهِ يَا رَسُولَ اللهِ، إِنِّي لَأَتَأَخَّرُ عَنْ صَلَاةِ الغَدَاةِ مِنْ أَجْلِ فُلَانٍ، مِمَّا يُطِيلُ بِنَا، فَمَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ فِي مَوْعِظَةٍ أَشَدَّ غَضَبًا مِنْهُ يَوْمَئِذٍ، ثُمَّ قَالَ: «إِنَّ مِنْكُمْ مُنَفِّرِينَ، فَأَيُّكُم مَا صَلَّى بِالنَّاسِ، فَلْيَتَجَوَّزْ، فَإِنَّ فِيهِمُ الضَّعِيفَ وَالكَبِيرَ وَذَا الحَاجَةِ».

قوله: (حَدَّثَنَا أَحْمَدُ ابْنُ يُونُسَ): هو أحمد بن عبد الله بن يونس، نسبه إلى جدِّه، أبو عبد الله اليَرْبُوعيُّ الحافظ، عَنِ ابنِ أبي ليلى، وابنِ أبي ذئب، وعاصم بن مُحَمَّد، والثَّوريِّ، وأممٍ، وعنه: البخاريُّ، ومسلمٌ، وأبو داود، وعبدُ بن حُمَيد، وخلقٌ، قال أحمدُ ابن حنبل لرجل: (اخرُج إلى أحمدَ ابنِ يونس، فإنَّه شيخ الإسلام)، مات سنة (٢٢٧هـ)، أخرج له الجماعة(٤).

(١) انظر الكلام بتمامه في «المهمَّات» (٣/٦٩-٧٠)، وانظر «البرهان في علوم القرآن» للزركشي (١/٢٤٥-٢٤٦).

(٢) (عن): سقط من (ج).

(٣) انظر «المتواري» (ص١٠٠)، وما بين معقوفين جاء في النُّسخ في الورقة السَّابقة (١٣٧/ب) -مستدركًا في (أ)- بعد قوله: (حتَّى سمعت غطيطه...)، ولعلَّ موضعه هنا، وزيد قبله في (أ) مستدركًا أيضًا وفي (ب): (قوله: «قَالَ عَمْرٌو: لَا أَحْفَظُهُمَا»: سيأتي قريبًا الكلامُ على هاتين السُّورتين، وقد تقدَّم أعلاه أنَّ عَمرًا هو ابن دينار، والله أعلم).

(٤) انظر «تهذيب الكمال» (١/٣٧٥).

قوله: (حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ): هو ابن معاوية بن حُدَيج، تقدَّم مرارًا، وتقدَّم بعضُ ترجمتِه غيرَ مَرَّةٍ[ح١٥٦].

قوله: (حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ): هو ابن أبي خالد، تقدَّم.

قوله: (سَمِعْتُ قَيْسًا): هو ابن أبي حازم، تقدَّم.

قوله: (أَخْبَرَنِي أَبُو مَسْعُودٍ): هو عُقبةُ بن عَمرٍو الأنصاريُّ البدريُّ؛ لأنَّه كان يسكن بدرًا، فنُسِب إليها، وسيأتي الكلام عليه في (غزوة بدر)[ح٤٠٠٦]؛ حيث عدَّه البخاريُّ من أصحاب بدرٍ، صحابيٌّ جليلٌ، شهد العقبة الثانية، تُوُفِّيَ بُعَيد عليٍّ رضي الله عنهما، وقد تقدَّم بعضُ ترجمتِه[ح٥٥].

قوله: (أَنَّ رَجُلًا قَالَ: وَاللهِ يَا رَسُولَ اللهِ، إِنِّي لَأَتَأَخَّرُ عَنْ صَلَاةِ الغَدَاةِ مِمَّا يُطِيلُ بِنَا فُلَانٌ[(١)]): أمَّا فلان المُطوِّل، فقد قال ابن شيخِنا البُلْقَينيِّ ما لفظه: (تقدَّم في «باب الغضب في الموعظة»[ح٩٠]، ولم يُسَمَّ، ومَن جعَل الإمامَ معاذًا والقائلَ هو المُنصرِف، فهو تركيبٌ، فإنَّ قصَّة معاذ في صلاة العشاء، وهذا في صلاة الغداة، وقد وجدنا في «مسند أبي يعلى»[ح١٧٩٨]: حديثًا يدلُّ على أنَّ الإمام هو[(٢)] أُبيُّ بن كعبٍ رضي الله عنه، فروى جابر بن عبد الله رضي الله عنه قال: كان أُبَيٌّ يصلِّي بأهل [قباء][(٣)]، فاستفتح سورةً طويلةً، ودخل معه غلامٌ مِن الأنصار في الصَّلاة، فلمَّا سمعه قد استفتح بسورة طويلة، انفتَل الغلامُ من صلاته، فلمَّا انفتل أُبيُّ بن كعبٍ قال له القوم: إنَّ فلانًا انفتل من الصَّلاة، فغضب أُبيٌّ، فأتى النَّبيَّ صلى الله عليه وسلم يشكو الغلامَ، فأتى الغلامُ يشكو إليه، فغضب النَّبيُّ صلى الله عليه وسلم حتَّى رُئِيَ الغضبُ في وجهه، ثمَّ قال: «إنَّ منكم مُنفِّرين...»)[الإفهام١١٤] انتهى، [وقال بعض حُفَّاظ العصر: (إنَّ «الرجل»: يَحتمل أن يكون الإمامُ معاذًا، والرَّجلُ سُليمًا أو حزمًا[(٤)]، ولأبي يعلى في «مسنده»: «كان أُبيُّ بن كعب يصلِّي بأهل قباء، فاستفتح سورة طويلة...»؛ فذكر نحو هذا الحديث، فيحتمل أن يكون هو الإمام في حديث أبي مسعود)، انتهى[(٥)]، والوجه[(٦)] قول ابن شيخِنا البُلْقَينيِّ، ثمَّ أعاد هذا الحافظ المسألة في (الأحكام) نحو هذا[(٧)]، والله أعلم][(٨)].

---

(١) كذا في النُّسخ، وهي رواية الحديث (٧٠٤)، وفي «اليونينيَّة»: (من أجلِ فلانٍ ممَّا يُطيل بنا).

(٢) (هو): سقط من (ج).

(٣) في النُّسخ بياض، و(قباء): مستفاد من مصدرَيْهِ.

(٤) كذا في النُّسخ، وفي مصدره: (حرامًا)، وكلاهما مرويٌّ كما سيأتي في الحديث (٧٠٥).

(٥) انظر «هُدَى الساري» (ص٢٧٨).

(٦) (والوجه): سقط من (ب)، وهو محتمل في (أ).

(٧) انظر «هُدَى الساري» (ص٣٦٠)، وجزم في «الفتح» (٢/٢٣٢) أنَّ الإمام أُبيٌّ، ووهَّم كونه معاذًا.

(٨) ما بين معقوفين سقط من (ج).

٦٢ - بَابٌ: إِذَا صَلَّى لِنَفْسِهِ، فَلْيُطَوِّلْ مَا شَاءَ

قوله: (بَابٌ: إِذَا صَلَّى لِنَفْسِهِ، فَلْيُطَوِّلْ مَا شَاءَ): **فائدةٌ هي تنبيهٌ**: حكى الدَّارميُّ من الشافعيَّة وجهين فيمَن صلَّى منفردًا لنفسه، هل التَّطويل له أفضل أم لا؟ وهذا خلاف غريب من حيث النظر، وحكى أيضًا وجهين في استحباب التطويل فيما إذا رضي بتطويله محصورون، والمذهب: أنَّه لا يُكرَه التطويل حينئذٍ، وعبارة «الروضة»: (لا بأس)[١]، والله أعلم.

٧٠٣- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، **عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ**: أَنَّ رسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ لِلنَّاسِ؛ فَلْيُخَفِّفْ، فَإِنَّ مِنْهُمُ الضَّعِيفَ وَالسَّقِيمَ وَالكَبِيرَ، وَإِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ لِنَفْسِهِ؛ فَلْيُطَوِّلْ مَا شَاءَ».

قوله: (عَنْ أَبِي الزِّنَادِ): تقدَّم مرارًا أنَّه بالنُّون، وأنَّ اسمه عبدُ الله بن ذكوان، وتقدَّم بعض ترجمتِه[ح١٦٢].

قوله: (عَنِ الأَعْرَجِ): تقدَّم مرارًا أنَّه عبد الرَّحمن بن هُرْمُز.

قوله: (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ): تقدَّم مرارًا كثيرة[٢] أنَّه عبدُ الرَّحمن بن صخرٍ، على الأصحِّ من نحو ثلاثين قولًا.

٧٠٥- حَدَّثَنَا آدَمُ بْنُ أَبِي إِيَاسٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ: حَدَّثَنَا **مُحَارِبُ بْنُ دِثَارٍ** قَالَ: **سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللهِ الأَنْصَارِيَّ** قَالَ: **أَقْبَلَ رَجُلٌ بِنَاضِحَيْنِ وَقَدْ جَنَحَ اللَّيْلُ**، فَوَافَقَ مُعَاذًا يُصَلِّي، فَتَرَكَ نَاضِحَهُ، وَأَقْبَلَ إِلَى مُعَاذٍ، فَقَرَأَ بِسُورَةِ البَقَرَةِ، أَوِ النِّسَاءِ، فَانْطَلَقَ الرَّجُلُ، وَبَلَغَهُ أَنَّ مُعَاذًا نَالَ مِنْهُ، فَأَتَى النَّبِيَّ ﷺ، فَشَكَا إِلَيْهِ مُعَاذًا، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «يَا مُعَاذُ، أَفَتَّانٌ أَنْتَ؟» -أَوْ قَالَ «أَفَاتِنٌ أَنْتَ»- ثَلَاثَ مِرَارٍ: «فَلَوْلَا صَلَّيْتَ بِـ﴿سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ﴾، وَ﴿وَٱلشَّمْسِ وَضُحَىٰهَا﴾، وَ﴿وَٱلَّيْلِ إِذَا يَغْشَىٰ﴾، فَإِنَّهُ يصلِّي وَرَاءَكَ الكَبِيرُ وَالضَّعِيفُ وَذُو الحَاجَةِ»، أَحْسِبُ فِي الحَدِيثِ.

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللهِ: **وَتَابَعَهُ سَعِيدُ بْنُ مَسْرُوقٍ وَمِسْعَرٌ، وَالشَّيْبَانِيُّ.**

قَالَ عَمْرٌو: وَعُبَيْدُ اللهِ بْنُ مِقْسَمٍ، وَأَبُو الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ: قَرَأَ مُعَاذٌ فِي العِشَاءِ بِالبَقَرَةِ.

وَتَابَعَهُ الأَعْمَشُ، عَنْ مُحَارِبٍ.

---

(١) انظر «المجموع» (٨٩/٤)، «روضة الطالبين» (٢٦٨/١).

(٢) (كثيرة): سقط من (ب).

قوله: (**حَدَّثَنَا مُحَارِبُ بْنُ دِثَارٍ**): (مُحَارِب): كاسم الفاعل من (حَارَبَ)، وأمَّا (دِثَار)؛ فبكسر الدَّال المهملة، ثمَّ ثاء مُثلَّثة مخفَّفة، وفي آخره راءٌ[1]، وهذا ظاهرٌ عند أهله، ودثار: هو ابن كُرْدُوس[2] ابن قِرْقاش[3] بن جعونة، وهو سدوسيٌّ كوفيٌّ قاضٍ[4]، يروي عنَ ابنِ عُمر، وجابرٍ، والأسودِ بن يزيدَ، وعنه: شعبةُ والسُّفيانان، وكان مِن كبار العلماء والزُّهَّاد، قال خليفة: (مات في آخِرِ ولاية خالد ابن عبد الله)، وعُزِل خالدٌ سنة عشرين ومئة، وقال ابن قانع: (مات سنة ستَّ عشرةَ)، أخرج له الجماعة[5]، وقد تقدَّم ذلك[ح٤٤٣].

[قوله: (**سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللهِ الأَنْصَارِيَّ**): أمَّا مَن يُقال له: جابر بن عبد الله؛ فأربعة أشخاص؛ منهم اثنان أنصاريَّان وهما: جابر بن عبد الله بن رِئاب الأنصاريُّ السَّلَميُّ، هذا رجلٌ قديمُ الإسلام، أسلم مع النفر السِّتَّة قبل العقبة الثانية، وإن شئت؛ قلت: قبل العقبة الأولى، وهذا لا أعرف له روايةً، لكنَّه شاعرٌ[6]، وأمَّا جابر بن عبد الله بن عمرو بن حرام الأنصاريُّ؛ فهذا صاحب الرواية[7]، ولهم جابر ابن عبد الله العبديُّ[8]، وجابر بن عبد الله الرَّاسبيُّ[9]، فهذان ليس لهما رواية.

والحاصل: أنَّ الراوي هو جابر بن عبد الله بن عمرو بن حرام، لا غيره[10]، وأمَّا مَنِ اسمه جابر؛ فجماعةٌ يبلغون ثمانيةً وعشرين، والله أعلم، وقد تقدَّم ذلك][11][ح٥٩٨].

---

(١) انظر «تقريب التهذيب» (ص٥٢١).

(٢) في النسخ: (كردوش)، والمثبت من «تهذيب الأسماء واللغات» (٢/١٧٧) و«تهذيب الكمال» (٢٧/٢٥٥) و«الإكمال» (٧/٣٤٥).

(٣) كذا تبعًا لـ«تذهيب التهذيب»، والذي في «تهذيب الأسماء واللغات» (٢/١٧٧) و«تهذيب الكمال» (٢٧/٢٥٥) و«الإكمال» (٧/٣٤٥) وغيرها: (قِروَاش).

(٤) في (أ) و(ج): (قاص)؛ بإهمال الصاد، والمثبت موافق لما في المصادر.

(٥) انظر «الطبقات» (ص٢٧٢)، «أخبار القضاة» (٢/٤١)، «تهذيب الكمال» (٢٧/٢٥٥)، «تذهيب التهذيب» (٨/٣٨٣).

(٦) قال المصنِّف قبل الحديث (٧٨): (يروي عنه: ابن عبَّاس وأبو سلمة)، وانظر «الاستيعاب» (ص١١٤)، «أُسْد الغابة» (١/٣٥٠).

(٧) انظر «الاستيعاب» (ص١١٤)، «أُسْد الغابة» (١/٣٥١)، «تهذيب الكمال» (٤/٤٤٣).

(٨) انظر «تجريد أسماء الصحابة» (١/٧٢).

(٩) انظر «الاستيعاب» (ص١١٥)، «تجريد أسماء الصحابة» (١/٧٢).

(١٠) زيد في (ب): (الأنصاريّ).

(١١) ما بين معقوفين سقط من (ج).

قوله: (**أَقْبَلَ رَجُلٌ بِنَاضِحَيْنِ...**)؛ الحديث: قال الدِّمياطيُّ: (اسم هذا الرَّجل حَزْم بن أبي كعب الأنصاريُّ السَّلَميُّ، عمُّ كعب بن مالك بن أبي كعب عمرو بن القين بن كعب بن سواد بن غنم بن كعب بن سَلِمَة، هكذا ذكره ابن إسحاق في حديث جابر بن عبد الله، وقيل: سُلَيم بن عمرو بن حديدة ابن عمرو بن سواد، وقيل: سُلَيم بن كعب) انتهى، وقد ذكر ابن بَشْكُوال: الرجل الشاكي لمعاذ اختُلِف فيه، فقيل: حزم ابن أبي كعب بن أبي القين، والحجَّة له في «أبي داود»[د٧٩١][(١)] و«مسند البزَّار»[(٢)]، وقيل: حرام، والحجَّة له في «النَّسائيِّ»[كن١١٦١٤]، وقيل: سُلَيم، وساق له شاهداً[(٣)]، وكلام النَّاس في هذا معروف، وهذا خلاصته[(٤)]؛ هذه الأقوال الثَّلاثة، والله أعلم.

قوله: (**بِنَاضِحَيْنِ**): (النَّاضح): هو البعير الذي يُستقى عليه الماء[(٥)].

قوله: (**وَقَدْ جَنَحَ اللَّيْلُ**): أي: أقبل حينَ[(٦)] تغيب الشمس[(٧)].

قوله: (**وَتَابَعَهُ سَعِيدُ بْنُ مَسْرُوقٍ، وَمِسْعَرٌ، وَالشَّيْبَانِيُّ**): أمَّا الضَّمير في (وتابعه[(٨)])؛ فيعود على شعبة، أي: تابع هؤلاء الثلاثةُ شعبةَ على روايته عن محارب بن دثار، وكان ينبغي للمؤلِّف -فيما ظهر لي- أن يجعل متابعة الأعمش مع الثَّلاثة، فيقول: وتابعه سعيد بن مسروق، ومسعر، والشيبانيُّ، والأعمش، والله أعلم، فإنَّه أيضًا تابع شعبة في روايته عن محارب، وما أدري لـِمَ فصل بينه وبين الثلاثة؟ ولو فعل هذا؛ ما كان يحتاج إلى قوله في متابعة الأعمش: (عن محارب)، وكان أخصرَ[(٩)].

فأمَّا (سعيد بن مسروق) فهو والد/ سفيانَ الثَّوريِّ، يروي عن أبي وائل والشعبيِّ، وعنه: ابناه

---

(١) في المطبوع من «سنن أبي داود»: (حزم بن أبي بن كعب)، وليس بصحيح.

(٢) «كشف الأستار» (٤٨٣).

(٣) انظر «الغوامض والمبهمات» (٢/٣٤١-٣٤٥).

(٤) في (ب): (خلاصة).

(٥) انظر «مطالع الأنوار» (٤/١٧٤).

(٦) في (ب) و(ج): (حتَّى)، والمثبت موافق لمصدره.

(٧) انظر «مطالع الأنوار» (٢/١٤٩).

(٨) في (ب) و(ج): (تابعه).

(٩) فرَّق البخاريُّ بين المتابعتَين؛ لأنَّ متابعةَ سعيدٍ ومِسعر والشيبانيِّ متابعةٌ في أصل الحديث، لا في جميع ألفاظه، ومتابعة الأعمش في الحديث بطوله، انظر «فتح الباري» (٢/٢٣٥)، «عمدة القاري» (٤/٤٣١).

وأبو عوانة، ثقة، تُوُفِّيَ سنة (١٢٦هـ)، أخرج له الجماعةُ[(١)]، [ومتابعته لم أرَها في شيء من الكتب السِّتَّة، ولا أخرجها شيخنا][(٢)].

وأمَّا (مِسْعَر) فهو بكسر الميم، ثمَّ سين ساكنة، ثمَّ عين مفتوحةٍ، مهملَتَين، ثمَّ راء، وهذا ظاهرٌ، وهو ابن كِدَام، بكسر الكاف، أبو سَلَمة الهلاليُّ الكوفيُّ العَلَمُ، عن عطاء، وسعيد بن أبي بُردة، وقيس بن مُسلم، وعنه: القطَّانُ ويحيى بن آدم، وله ألفُ حديثٍ، وقال القطَّان: (ما رأيتُ مثلَه)، وقال شعبة: (كنَّا نسمِّيه المصحف؛ مِن إتقانه)، انتهى، وكان من العُبَّاد والقانتين، تُوُفِّيَ سنة (١٥٥هـ)، أخرج له الجماعة، ذكره في «الميزان»[٩٩/٤] تمييزًا وإن كان مرجئًا[(٣)]، ومتابعته أخرجها النَّسائيُّ في (التفسير) عن عَمرو بن منصور، عن أبي نُعَيم، عن[(٤)] مِسْعَرٍ به[كن١١٦٠٠]، قال المِزِّيُّ: (النَّسائيُّ في «التَّفسير»، ليس في الرِّواية، ولم يذكره أبو القاسم)[تحفة٢٦٧/٢]، [وقال شيخُنا: (إنَّها في «مسند السراج»)[ح١٤٨]، ولم يعزُها للنَّسائيِّ][(٥)] [التوضيح٥٦٨/٦].

وأمَّا (الشَّيبانيُّ) فهو بالشِّين المعجمة، وهو أبو إسحاق، واسمه سليمان بن أبي سليمان فيروز، وقيل: خاقان، وقد تقدَّم أيضًا بعضُ ترجمتِه[ح٣٠٢]، [ومتابعتُه لم أرَها في شيءٍ مِن الكتب السِّتَّة، ولا عزاها شيخُنا][(٦)].

قوله: (**قَالَ عَمْرٌو، وَعُبَيْدُ اللهِ بْنُ مِقْسَمٍ، وَأَبُو الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ**): هذا تعليقٌ بصيغة جزم، فهو صحيحٌ عنده عنهم، و(عمرٌو): هو ابن دينار، وتعليقُ عَمْرٍو أخرجه البخاريُّ ومُسْلِمٌ[ح٧٠١،م٤٦٥].

و(عبيدُ الله بن مِقْسَم): يروي عن أبي هريرة، وابنِ عُمر، وجابرٍ، وطائفةٍ، وعنه: أبو حازم، وسُهَيلٌ، وابنُ عَجْلان، وطائفةٌ، وثَّقه أبو حاتم[(٧)] وجماعةٌ، أخرج له البخاريُّ، ومسلم، وأبو داود، والنَّسائيُّ، وابن ماجه، [وتعليقُ عُبَيدِ الله بن مِقْسَم أخرجه أبو داود في (الصَّلاة)[د٧٩٣]، قال شيخُنا:

---

(١) انظر «تهذيب الكمال» (٦٠/١١).

(٢) ما بين معقوفين سقط من (ج)، أخرج متابعتَه أبو عوانة في «مسنده» (١٧٨١)، وانظر «تغليق التعليق» (٢٩٤/٢).

(٣) انظر: «الجرح والتعديل» (٣٦٨/٨)، «تهذيب الكمال» (٤٦١/٢٧)، «تقريب التهذيب» (ص٥٢٨).

(٤) (أبي نعيم عن): سقط من (ب).

(٥) ما بين معقوفين سقط من (ج).

(٦) ما بين معقوفين سقط من (ج)، وقال الحافظ في «الفتح» (٢٣٥/٢): (متابعةُ الشَّيْبَانِيِّ -وهو أبو إسحاقَ سليمانُ- وصلها البزَّار).

(٧) في (ب): (حازم)، وانظر «الجرح والتعديل» (٣٣٣/٥).

(وصحَّحه ابنُ خزيمة)[ح١٦٣٣][ح١٦٣٤]][(١)].

و(أبو الزُّبير): اسمه مُحَمَّد بن مسلم بن تَدْرُس، مولى حَكِيم بن حزام، المكِّيُّ، عن عائشة، وابن عبَّاس، وابنِ عُمر، حديثُه عنهم في «مسلم»، وعنه: مالكٌ والسُّفيانان، حافظٌ ثقةٌ، وقال أبو حاتم[الجرح والتعديل٨/٧٦]: (لا يُحتَجُّ به)، تُوُفِّيَ سنة (١٢٨هـ)[(٢)]، وكان مُدلِّسًا واسع العلم، أخرج له البخاريُّ مقرونًا، ومتابعةً أيضًا، وأخرج له بقيَّة الجماعة، وله ترجمة في «الميزان»[٤/٣٧][(٣)]، وتعليقه أخرجه مسلمٌ[م(٤٦٥)(١٧٩)]، والنَّسائيُّ[س٢/١٧٢-١٧٣]، وابن ماجه[(٤)][ق٨٣٦و٩٨٦][(٥)].

قوله: (**وَتَابَعَهُ الأَعْمَشُ عَنْ مُحَارِبٍ**): تقدَّم الكلام عليه قبل هذا بقليل، و(الأعمش): اسمُه سُلَيمان بن مِهْرَان، أبو مُحَمَّد الكاهليُّ القارئ، ومتابعة الأعمش[(٦)] أخرجها النَّسائيُّ في (الصَّلاة) عن مُحَمَّد بن قدامة، عن جرير، عن الأعمش به[س٢/١٧٢]، [وعن واصل بن عبد الأعلى، عن ابن فضيل، عن الأعمش][(٧)][س٢/٩٨].

٧٠٦ - **حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الوَارِثِ: حَدَّثَنَا عَبْدُ العَزِيزِ**، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُوجِزُ الصَّلَاةَ وَيُكْمِلُهَا.

قوله: (**حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ**): تقدَّم مرارًا أنَّه بفتح الميمين، بينهما عينٌ مهملةٌ ساكنةٌ، وأنَّ اسمَه عبدُ الله بن عَمرو المُقعَد، وتقدَّم بعضُ ترجمتِه[ح٧٥].

قوله: (**حَدَّثَنَا عَبْدُ الوَارِثِ**): تقدَّم مرارًا أنَّه عبدُ الوارث بن سعيد بن ذكوان التَّميميُّ[(٨)] مولاهم، التَّنُّوريُّ، وتقدَّم بعض ترجمته[ح٢١٣].

(١) ما بين معقوفين سقط من (ج)، «التوضيح» (٦/٥٦٨)، وانظر «تهذيب الكمال» (١٩/١٦٣).

(٢) في النسخ: (١٢٧)، والمثبت من ترجمته في الحديث (١٣٢٠)، وهو الموافق لما في مصادر ترجمته.

(٣) انظر «تهذيب الكمال» (٢٦/٤٠٢)، «جامع التحصيل» (ص٢٦٩).

(٤) ليس في روايته عند مسلم والنسائيِّ وابن ماجه تعيينُ السورة كما في التعليق، وقد جاء تعيينها بـ(البقرة) من طريق أبي الزبير عن جابرٍ في «مصنَّف عبد الرزَّاق» (٣٧٢٥).

(٥) زاد في (أ) و(ب): (ولم يعزه شيخنا لابن ماجه)، والصواب عدم وجوده، إذ عزاه ابن الملقن إليه، انظر «التوضيح» (٦/٥٦٨)، وانظر مخطوطته (١/١٥٥ب).

(٦) في (ب): (أعمش).

(٧) ما بين معقوفين سقط من (ج).

(٨) في النسخ: (التيمي)، وهو تحريف، وقد تسرب إلى البرهان من نسخته من الكاشف (٩٠أ).

قوله: (حَدَّثَنَا عَبْدُ العَزِيزِ): تقدَّم أنَّه ابن صُهَيب، مشهورُ الترجمةِ[١].

٦٣ - بابُ: مَنْ شَكَا إِمَامَهُ إِذَا طَوَّلَ[٢]

وَقَالَ أَبُو أُسَيْدٍ: طَوَّلْتَ بِنَا يَا بُنَيَّ.

قوله: (وَقَالَ أَبُو أُسَيْدٍ: طَوَّلْتَ بِنَا يَا بُنَيَّ): (أبو أُسَيد): بضمِّ الهمزة، وفتح السِّين، قال ابن قُرْقُول: فأمَّا («أبو أُسَيد» -يعني: كما قيَّدته- فأبو أُسَيد السَّاعديُّ، واسمه مالك بن ربيعة بن البَدن[٣]، وله[٤] ابنان[٥]؛ حمزةُ والمنذرُ -وهو المُطوِّل كما سيأتي- وابنه الزُّبير بن المنذر، كلُّهم في «الصَّحيحين»، ومثله: أُسَيد بن الحُضَير، هؤلاء بالضَّمِّ عند جمهور العلماء، إلَّا ابن مهديٍّ يقول في أبي أُسَيد: أَسِيد، بفتح الهمزة، وكسر السِّين، خلافًا للنَّاس، وبالضَّمِّ قاله عبد الرَّزَّاق، ومعمر، وأحمد ابن حنبل[٦]، ووقع للحمُّويي[ح٢٩٠٠]: «حمزة بن أبي أَسِيد»؛ بفتح الهمزة، وعند المستملي في «الصَّلاة»: «قال أبو أَسِيد: طوَّلت بنا يا بنيَّ»[قبل ح٧٠٤]، وغيرُهما يقول بالضَّمِّ على الصَّواب)، انتهى[٧]، وكذا ذكر الخلافَ في أبي أُسَيد هذا جماعةٌ من الحُفَّاظ، وصوَّبوا ضمَّ الهمزة، وفتح السِّين، والله أعلم[٨]، و(أبو أُسَيد) هذا: صحابيٌّ مشهور، بدريٌّ جليلٌ ﷺ، تُوُفِّيَ سنة ستِّين، وفي قول الواقديِّ وخليفة: (سنة ثلاثين)[٩]، أخرج له الجماعة.

قوله: (وَقَالَ أَبُو أُسَيْدٍ: طَوَّلْتَ بِنَا يَا بُنَيَّ): قال شيخُنا الشَّارحُ: (هذا التَّعليق أسنده ابن أبي شيبة عن وكيع: حدَّثنا عبد الرَّحمن بن سليمان ابن الغَسِيل: حدَّثني المنذر بن أبي أُسَيد الأنصاريُّ

(١) انظر «تهذيب الكمال» (١٤٧/١٨).

(٢) جاء في النسخ (باب من شكا إمامه...) وحديث أبي مسعود (ح٧٠٤) متأخِّرًا عن حديث أنس (ح٧٠٦)، وجاء في «اليونينيَّة» بعد حديث أبي هريرة (ح٧٠٣) وعليه في (ق) علامة تقديم وتأخير.

(٣) في (ب): (بدن).

(٤) (وله): سقط من (ج).

(٥) في (ج): (وبنوه).

(٦) انظر «الإكمال» (٧٠/١).

(٧) انظر «مطالع الأنوار» (٣٨١/١).

(٨) انظر «الإكمال» (٧٠/١)، «مشارق الأنوار» (١٦٣/١)، «تقييد المهمل» (٧٣/١-٧٤).

(٩) كذا نقل قولَ خليفةَ والواقديِّ ابنُ عبد البَرِّ في «الاستيعاب» (ص٦٥٧)، ونقله عنه المِزِّيُّ في «تهذيب الكمال» (١٤٠/٢٧)، والذي في «طبقات خليفة» (ص١٦٧): (مات سنة أربعين)، وفي «الطبقات الكبرى» (٥١٨/٣) عن الواقديِّ: (مات عام الجماعة سنة ستِّين)؛ فليُتأمَّل.

قال: كان أَبِي يُصلِّي خلفي، فربَّما قال: يا بُنَيَّ، طوَّلتَ بنا اليوم[ش٦١٧٣][التوضيح٦/٥٦٩]، وإنَّما ذكرت أنا هذا التعليقَ؛ لأنَّ منه يُستفاد اسم الابنِ المُطوِّلِ، والله أعلم.

٧٠٤- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ، عَنْ قَيْسِ بْنِ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ قَالَ: قَالَ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللهِ، إِنِّي لأَتَأَخَّرُ عَنِ الصَّلَاةِ فِي الفَجْرِ؛ مِمَّا يُطِيلُ بِنَا فُلَانٌ فِيهَا، فَغَضِبَ رَسُولُ اللهِ ﷺ، مَا رَأَيْتُهُ غَضِبَ فِي مَوْضِعٍ كَانَ أَشَدَّ غَضَبًا مِنْهُ يَوْمَئِذٍ، ثُمَّ قَالَ: «أَيُّهَا النَّاسُ، إِنَّ مِنْكُمْ مُنَفِّرِينَ، فَمَنْ أَمَّ النَّاسَ؛ فَلْيَتَجَوَّزْ، فَإِنَّ خَلْفَهُ الضَّعِيفَ وَالكَبِيرَ وَذَا الحَاجَةِ».

قوله: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ): هو الفِرْيابيُّ، واسم جدِّه واقدٌ، مولى بني ضبَّة، مُحَدِّث قَيساريَّة، تقدَّم بعضُ ترجمتِه، وقدَّمتُ الفرقَ بينه وبين مُحمَّد بن يوسف البخاريِّ البيكنديِّ[ح٦٨].

قوله: (حَدَّثَنَا سُفْيَانُ): هذا هو الثَّوريُّ، وهو سفيان بن سعيد، الإمامُ المشهورُ رحمه الله، قال شيخُنا الشَّارحُ: (نصَّ على أنَّه الثَّوريُّ أبو نعيم)[التوضيح٦/٥٧٠].

قوله: (عَنْ قَيْسِ بْنِ أَبِي حَازِمٍ): تقدَّم مرارًا أنَّه بالحاء المهملة وبالزَّاي، مشهورٌ.

قوله: (عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ): تقدَّم أنَّه عقبة بن عمرو الأنصاريُّ، وسيأتي تعقُّبٌ للبخاريِّ في كونه عدَّه بدريًّا[ح٤٠٠٦]، وقد تقدَّم الكلام عليه قريبًا.

قوله: (عَنْ صَلَاةِ الفَجْرِ[1] مِمَّا يُطِيلُ بِنَا فُلَانٌ): تقدَّم أنَّ[2] الشَّاكي لا أعرفه، والمَشكو منه تقدَّم مِن كلام ابن شيخنا قريبًا أنَّه أُبيُّ بن كعب رضي الله عنه[ح٧٠٢].

٦٥- بابٌ: مَنْ أَخَفَّ الصَّلَاةَ عِنْدَ بُكَاءِ الصَّبِيِّ

(بابُ مَنْ أَخَفَّ الصَّلَاةَ عِنْدَ بُكَاءِ الصَّبِيِّ)... إلى (بَاب إِيجَابِ التَّكْبِيرِ وَافْتِتَاحِ الصَّلَاةِ)

تنبيهٌ: الحديث المرويُّ: (أنَّه عليه الصَّلاة والسَّلام كان لا يَجْلِس إليه أحدٌ وهو يصلي إلَّا خفَّف صلاته، وسأله عن حاجته، فإذا[3] فرغ؛ عاد إلى صلاته)، كذا ذكره الحافظ أبو الفتح ابن سيِّد النَّاس في «سيرته» في أخلاقه عليه الصَّلاة والسَّلام بصيغة تمريضٍ[4]، وقد ذكره الإمام الغزاليُّ في «الإحياء» في (كتاب آداب المعيشة وأخلاق

---

(١) كذا في النُّسخ، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (عن الصَّلاة في الفجر).

(٢) (أن): سقط من (ب).

(٣) في (ج): (وإذا).

(٤) انظر «عيون الأثر» (٢/٤٣٨).

النُّبوَّة)(١)، قال شيخنا الحافظ العراقيُّ في «تخريج أحاديث الإحياء»: (لم أجد له أصلًا)[المغني ٦٢٩/١] انتهى.

قوله: (**بُكَاءِ الصَّبِيِّ**): (البكاء): يُمدُّ ويُقصَر، فإذا مددتَ؛ أردتَ الصَّوت الذي يكون مع البكاء، وإذا قصرتَ؛ أردتَ الدُّموعَ وخروجَها، قاله الجوهريُّ(٢).

٧٠٧- حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى: **أَخْبَرَنَا الوَلِيدُ: حَدَّثَنَا الأَوْزَاعِيُّ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ أَبِي قَتَادَةَ، عَنْ أَبِيهِ**، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِنِّي لأَقُومُ فِي الصَّلَاةِ أُرِيدُ أَنْ أُطَوِّلَ فِيهَا، فَأَسْمَعُ بُكَاءَ الصَّبِيِّ، فَأَتَجَوَّزُ فِي صَلَاتِي؛ كَرَاهِيَةَ أَنْ أَشُقَّ عَلَى أُمِّهِ».

تَابَعَهُ بِشْرُ (بْنُ بَكْرٍ)، وَبَقِيَّةُ، وَابْنُ المُبَارَكِ، عَنِ الأَوْزَاعِيِّ.

قوله: (**أَخْبَرَنَا الوَلِيدُ**): هذا هو الوليد بن مُسْلِم الحافظ، أبو العبَّاس، عالمُ أهلِ الشام، تقدَّم.

قوله: (**حَدَّثَنَا الأَوْزَاعِيُّ**): تقدَّم مرارًا(٣)، أبو عَمرٍو، عبدُ الرَّحمن بن عَمرو الأوزاعيُّ، تقدَّم الكلام عليه، ولماذا نُسِب[ح٧٨]، وهو عالمٌ مشهورٌ.

قوله: (**عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ**): تقدَّم مرارًا أنَّ (كثيرًا)(٤) بالثَّاء المُثلَّثة، وفتح الكاف(٥)، وتقدَّم الكلامُ في (يحيى)[ح١١٢].

قوله: (**عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ أَبِي قَتَادَةَ، عَنْ أَبِيهِ**): (أبوه): أبو قتادة، تقدَّم مرارًا أنَّه الحارثُ بن رِبْعِيٍّ، وقيل: النُّعمان، وقيل غيرُ ذلك، فارسُ رسول الله ﷺ، رضي الله عنه.

قوله: (**تَابَعَهُ بِشْرُ بْنُ بَكْرٍ، وَبَقِيَّةُ، وَابْنُ المُبَارَكِ، عَنِ الأَوْزَاعِيِّ**): أمَّا (بِشْرٌ)؛ فهو بكسر المُوَحَّدة، وبشين معجمة، التِّنِّيسيُّ، يروي عَنِ الأوزاعيِّ وحَرِيز، وعنه: الشَّافعيُّ، والرَّبيع، وابنُ عبد الحكم، وخلقٌ، ثقة، تُوُفِّيَ سنة (٢٠٥هـ)، أخرج له البخاريُّ، وأبو داود، والنَّسائيُّ، وابن ماجه، ذكره الذَّهبيُّ في «الميزان»[٣١٤/١] تمييزًا؛ لأنَّ لهم بشرَ بن بكر بن الحكم، عن حمَّاد بن سلمة، قال الأزديُّ: (مُنكَر الحديث)(٦)، فذكره لأجل هذا حتَّى لا يشتبه به، ومتابعته أخرجها البخاريُّ عن مُحمَّد بن مسكين، عن

(١) انظر «إحياء علوم الدين» (٧٢٨/٤).
(٢) انظر «الصحاح» مادَّة (بكي).
(٣) زيد في (ب): (أنَّه).
(٤) في (ب): (أنَّ ابنَ أبي كثير).
(٥) (وفتح الكاف): سقط من (ب).
(٦) انظر «ميزان الاعتدال» (٣١٤/١)، «تهذيب الكمال» (٩٥/٤)، «الكاشف» (١٠٥/١).

بِشْر بن بكر به[ح٨٦٨]، وأبو داود عن دُحَيم، عن عمر بن عبد الواحد وبشر بن بكر به[د٧٨٩]، وابن ماجه(١) عن دُحَيم به[ق٩٩١].

وأمَّا (بقيَّة) فهو ابن الوليد، أبو يُحمِد، الكَلَاعيُّ المَيْتَمِيُّ -ذكره غيرُ واحدٍ بفتح الميم(٢)، وكَسَرَها ابنُ الجوزيِّ في «المحتسب»- الحافظُ، عن مُحَمَّد بن زياد الألهانيِّ، وبَحِير، وأممٍ، وعنه: ابنُ جُرَيج وشعبةُ وهما من شيوخه، وكثير بن عُبيد، وأحمد بن الفرج الحجازيُّ، وأممٌ، وثَّقه الجمهورُ فيما(٣) روى عن الثِّقات، وقال النَّسائيُّ: (إذا قال: «حدَّثنا» و«أخبرنا»؛ فهو ثقةٌ)، مات سنة (١٩٧هـ)، أخرج له مسلمٌ متابعةً، وروى له الأربعة، وله ترجمةٌ مُطوَّلة في «الميزان»[٣٣١/١](٤).

[ومتابعة بقيَّة لم أرَها في شيءٍ من الكتب السِّتَّة، وقال شيخُنا في «شرحه»: (وطريق بقيَّة لا يحضرُني مَن خرَّجها)، انتهى](٥).

و(ابنُ المبارك): الإمامُ الصَّالحُ العابدُ المجاهدُ عبدُ الله بن المبارك، العالمُ المشهورُ، شيخُ خراسان، [ومتابعته أخرجها النَّسائيُّ عن سُوَيد بن نصر، عنِ ابنِ المبارك، عنِ الأوزاعيِّ به](٦)[س٩٥/٢]/. [١١١٧/١]

والضَّمير في (تابعه) يعود على الوليد، وأراد تقويةَ الحديثِ، والله أعلم.

٧٠٨- حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ مَخْلَدٍ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ: حَدَّثَنَا شَرِيكُ بْنُ عَبْدِ اللهِ: سَمِعْتُ أَنَسَ ابْنَ مَالِكٍ يَقُولُ: مَا صَلَّيْتُ وَرَاءَ إِمَامٍ قَطُّ أَخَفَّ صَلَاةً وَلَا أَتَمَّ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ، وَإِنْ كَانَ لَيَسْمَعُ بُكَاءَ الصَّبِيِّ فَيُخَفِّفُ؛ مَخَافَةَ أَنْ تُفْتَتَنَ أُمُّهُ.

قوله: (حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ مَخْلَدٍ): هو بفتح الميم، وإسكان الخاء، وهذا معروفٌ عند أهله.

٧٠٩- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللهِ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ: حَدَّثَنَا سَعِيدٌ: حَدَّثَنَا قَتَادَةُ: أَنَّ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ حَدَّثَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِنِّي لَأَدْخُلُ فِي الصَّلَاةِ وَأَنَا أُرِيدُ إِطَالَتَهَا، فَأَسْمَعُ بُكَاءَ الصَّبِيِّ، فَأَتَجَوَّزُ فِي صَلَاتِي؛ مِمَّا أَعْلَمُ مِنْ شِدَّةِ وَجْدِ أُمِّهِ مِنْ بُكَائِهِ».

---

(١) في النسخ: (النسائي)، وليس بصحيح؛ وذلك أنَّ الحديثَ أخرجه النسائيُّ في «المجتبى» (٩٥/٢) من طريق ابن المبارك عن الأوزاعيِّ -كما سيأتي-، لا من طريق بشر، وانظر «تحفة الأشراف» (٢٥٦/٩-٢٥٧).

(٢) انظر «الأنساب» للسمعانيِّ (٤٢٦/٥)، «اللباب في تهذيب الأنساب» (٢٧٩/٣).

(٣) في (ب) و(ج): (ممَّا)، وهي في (أ) محتملة، ولعلَّ المثبت هو الصواب.

(٤) انظر «تهذيب الكمال» (١٩٢/٤).

(٥) ما بين معقوفين سقط من (ج)، «التوضيح» (٥٧٢/٦)، وقال الحافظ في «الفتح» (٧١٠/٢): (لم أقف عليها).

(٦) ما بين معقوفين جاء في النسخ -وهو في (أ) مستدرَكٌ- بعد قوله: (تقوية الحديث، والله أعلم)، ولعلَّ المثبت هو الصواب.

قوله: (حَدَّثَنَا سَعِيدٌ عَنْ[1] قَتَادَةَ): (سعيدٌ) هذا: هو ابن أبي عَرُوبة مِهْران، أبو النضر اليشكريُّ مولاهم، أحدُ الأعلام، تقدَّم[2]، وتقدَّم أنَّ شيخنا مجدَ الدِّين في «القاموس» قال: (و«ابن أبي العروبة»؛ باللَّام، وتركُها لحنٌ، أو قليل)، انتهى[3][ح٢٨٤].

تنبيهٌ: اعلم أنَّه غير واحد كلٌّ منهم اسمه سعيدٌ يروي عن قَتَادة عن أنسٍ في الكتب السِّتَّة أو بعضِها؛ وهم: ابنُ أبي عَروبة صاحبُ التَّرجمة، وسعيدُ بن بَشِير أبو عبد الرَّحمن الدِّمشقيُّ، وسعيدُ بن أبي هلال المصريُّ[4]، والله أعلم.

٧١٠- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِنِّي لأَدْخُلُ فِي الصَّلَاةِ فَأُرِيدُ إِطَالَتَهَا، فَأَسْمَعُ بُكَاءَ الصَّبِيِّ فَأَتَجَوَّزُ؛ مِمَّا أَعْلَمُ مِنْ شِدَّةِ وَجْدِ أُمِّهِ مِنْ بُكَائِهِ».

وَقَالَ مُوسَى: حَدَّثَنَا أَبَانُ: حَدَّثَنَا قَتَادَةُ: حَدَّثَنَا أَنَسٌ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِثْلَهُ.

قوله: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ): تقدَّم أنَّه بفتح المُوَحَّدة، وبالشين المعجمة المُشدَّدة، قريبًا وبعيدًا، وأنَّ لقَبَه بُنْدَارٌ، وقد قدَّمتُ معنى هذا اللَّقب[ح٦٩].

قوله: (حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ): تقدَّم أنَّه مُحَمَّدُ بن إبراهيم بن أبي عَدِيٍّ، أبو عَمرٍو البصريُّ، عن حُمَيد وطبقتِه، وعنه: أحمدُ بن سنان وجماعةٌ، ثقةٌ، مات سنة (١٩٤هـ)، أخرج له الجماعةُ[5].

قوله: (عَنْ سَعِيدٍ): تقدَّم أعلاه أنَّه ابنُ أبي عَروبة، وتقدَّم قبلَه[6] بعضُ ترجمتِه[٢٨٤].

قوله: (وَقَالَ مُوسَى: حَدَّثَنَا أَبَانُ: حَدَّثَنَا قَتَادَةُ: حَدَّثَنَا أَنَسٌ): اعلم أنَّ قوله: (وقال موسى): هو موسى بن إسماعيلَ، أبو سلمة التَّبُوذكيُّ الحافظ، شيخُ البخاريِّ وأبي داود، وقد تقدَّم أنَّه إذا قال البخاريُّ: (قال فلان) وفلانٌ شيخُه -كهذا[7]-؛ فإنَّه يكون أخذه عنه في حال المذاكرة مُطوَّلًا، وتقدَّم الشَّرط في ذلك؛ أعني: في القائل مَن كان، البخاريُّ أو غيرُه[ح١٤٢]، وتقدَّم الكلامُ في نسبة (التَّبُوذكيِّ)

---

(١) كذا في النسخ، وهي رواية ابن عساكر، ورواية «اليونينيَّة»: (قال: حَدَّثَنَا)، ورواية (ق): (حَدَّثَنَا).

(٢) (تقدَّم): سقط من (ج).

(٣) انظر «القاموس المحيط» مادَّة (عرب).

(٤) في (ب) و(ج): (المقرئ)، وهو تحريف، وانظر تراجمهم: «تهذيب الكمال» (١١/٥)، (١٠/٣٤٨)، (١١/٩٤).

(٥) انظر «تهذيب الكمال» (٢٤/٣٢١).

(٦) في (ج): (قبل).

(٧) (كهذا): سقط من (ب).

ما هي[ح٦٣]، وإنَّما أتى البخاريُّ بهذا -الذي يسمِّيه المِزِّيُّ وكذا الذَّهبيُّ تعليقًا، وإنَّما هو مُسنَد مُتَّصل-؛ لأنَّ السَّند الذي قبله عنعن فيه ابن أبي عديٍّ، وإن لم يكن مُدلِّسًا، وعنعن فيه سعيد بن أبي عَروبة، وهو مشهور به، وقتادة عنعن أيضًا، وهو مشهور به، فأتى بهذا؛ ليزيل ما يُخشَى مِن تدليس المُدلِّس، وابن أبي عديٍّ أتي به؛ ليخرج مِن الخلاف في المُعنعن، وإن لم يكن مُدلِّسًا.

و(أبان) فيه: هو ابن يزيدَ العطَّار، أبو يزيد البصريُّ، يروي عنِ الحسن، وأبي عِمْران الجَونيِّ، وعدَّةٍ، وعنه: القطَّان، وعفَّان، وهُدْبة، قال أحمد: (ثبتٌ في كلِّ المشايخ)، وذكره ابن حِبَّان في «الثِّقات»، تُوُفِّيَ سنة بضعٍ وستِّين ومئة، أخرج له البخاريُّ، ومسلم، وأبو داود، والتِّرمذيُّ، والنَّسائيُّ، له ترجمةٌ في «الميزان»[١٦/١]، وصحَّح عليه(١).

٦٦ - بابٌ: إِذَا صَلَّى ثُمَّ أَمَّ قَوْمًا

٧١١ - حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ **وَأَبُو النُّعْمَانِ** قَالَا: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، **عَنْ أَيُّوبَ**، عَنْ عَمْرِو ابْنِ دِينَارٍ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: كَانَ مُعَاذٌ يصلِّي مَعَ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم، ثُمَّ يَأْتِي قَوْمَهُ فَيصلِّي بِهِمْ.

قوله: (**وَأَبُو النُّعْمَانِ**): تقدَّم مرارًا أنَّه مُحَمَّد بن الفضل عارمٌ، وتقدَّم أنَّه كان بعيدًا من العرامة؛ لأنَّ (العارمَ): الشِّرِّيرُ أو الشَّرِسُ[ح٦٠].

قوله: (**عَنْ أَيُّوبَ**): تقدَّم مرارًا أنَّه ابن أبي تميمة السَّخْتِيَانيُّ، العالمُ المشهورُ، وتقدَّم بعض ترجمتِه[ح٣١].

٦٧ - بابٌ: مَنْ أَسْمَعَ النَّاسَ تَكْبِيرَ الإِمَامِ

٧١٢ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا **عَبْدُ اللهِ بْنُ دَاوُدَ**: حَدَّثَنَا **الأَعْمَشُ**، **عَنْ إِبْرَاهِيمَ**، **عَنِ الأَسْوَدِ**، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: لَمَّا مَرِضَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم مَرَضَهُ الَّذِي مَاتَ فِيهِ؛ أَتَاهُ يُؤْذِنُهُ بِالصَّلَاة، فَقَالَ: «مُرُوا أَبَا بَكْرٍ فَلْيُصَلِّ»، قُلْتُ: إِنَّ أَبَا بَكْرٍ رَجُلٌ **أَسِيفٌ**، إِنْ يَقُمْ مَقَامَكَ يَبْكِي، فَلَا يَقْدِرُ عَلَى القِرَاءَةِ، قَالَ: «مُرُوا أَبَا بَكْرٍ فَلْيُصَلِّي»، فَقُلْتُ مِثْلَهُ، فَقَالَ فِي الثَّالِثَةِ أَوِ الرَّابِعَةِ: «**إِنَّكُنَّ صَوَاحِبُ يُوسُفَ**، مُرُوا أَبَا بَكْرٍ فَلْيُصَلِّ»، فَصَلَّى، وَخَرَجَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم **يُهَادَى بَيْنَ رَجُلَيْنِ**، كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَيْهِ يَخُطُّ بِرِجْلَيْهِ الأَرْضَ، فَلَمَّا رَآهُ أَبُو بَكْرٍ؛ ذَهَبَ يَتَأَخَّرُ، فَأَشَارَ إِلَيْهِ: «أَنْ صَلِّ»، فَتَأَخَّرَ أَبُو بَكْرٍ، وَقَعَدَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم إِلَى جَنْبِهِ، وَأَبُو بَكْرٍ يُسْمِعُ النَّاسَ التَّكْبِيرَ.

تَابَعَهُ مُحَاضِرٌ عَنِ الأَعْمَشِ.

---

(١) انظر «الثقات» (٦٨/٦)، «تهذيب الكمال» (٢٤/٢)، «تذهيب التهذيب» (٢٢١/١).

قوله: (**حَدَّثَنَا الأَعْمَشُ**): تقدَّم مرارًا[1] أنَّه سُلَيمان بن مِهْرَان، والراوي عنه (**عَبْدُ اللهِ بْنُ دَاوُدَ**): يأتي الكلامُ عليه قريبًا في المتابعة.

قوله: (**عَنْ إِبْرَاهِيمَ**): تقدَّم مرارًا أنَّه ابن يزيدَ النَّخَعيُّ.

قوله: (**عَنِ الأَسْوَدِ**): تقدَّم مرارًا أنَّه ابن يزيدَ النَّخَعيِّ[2].

قوله: (**أَسِيفٌ**): تقدَّم مرَّاتٍ[3] أنَّ معناه: سريعُ الحزن رقيقٌ، ويقال من حيث اللُّغةُ: أَسُوف.

قوله: (**إِنَّكُنَّ صَوَاحِبُ يُوسُفَ**): تقدَّم معناه في (باب حدِّ المريض أن يشهد الجماعة)[ح٦٦٤].

قوله: (**يُهَادَى**): تقدَّم أنَّ معناه: ماشيًا بينهما، مُتَّكئًا عليهما.

قوله: (**بَيْنَ رَجُلَيْنِ**): تقدَّم الكلام عليهما في (باب حدِّ المريض أن يشهد الجماعة)[ح٦٦٤].

قوله: (**تَابَعَهُ مُحَاضِرٌ عَنِ الأَعْمَشِ**): الضَّمير في (تابعه) يعود على عبد الله بن داود، هو الخُرَيْبِيُّ الإمامُ، أبو عبد الرَّحمن الهَمْدانيُّ الكوفيُّ، عن هشام بن عروة، والأعمش، وثَوْر، وطبقتِهم، وعنه: بُنْدَارٌ، وبشرُ بن موسى، وخلقٌ، ثقةٌ حجَّةٌ صالحٌ، تُوُفِّيَ سنة ثلاثَ عشرةَ ومئتين، أخرج له البخاريُّ والأربعة[4].

و(مُحَاضِر): هو[5] اسم فاعل من (حاضر)، وهو ابن المُوَرِّع، بكسر الرَّاء المُشدَّدة، وبالعين المهملة، الكوفيُّ، عنِ الأعمشِ وعاصمٍ الأحول، وعنه: أحمدُ والذُّهليُّ، صدوقٌ مُغَفَّلٌ، ليس من شرط هذا الكتاب، وإنَّما ذكره متابعةً، أخرج له مسلمٌ، وأبو داود، والنَّسائيُّ، تُوُفِّيَ سنة (٢٠٦هـ)، أخرج له مسلمٌ حديثًا واحدًا[6]، وله ترجمة في «الميزان»[٣/٤٤١][7]، [ومتابعةُ محاضِر لم أرَها في شيءٍ من الكتب السِّتَّة][8].

---

(١) (مرارًا): سقط من (ب).

(٢) هذه الفقرة سقطت من (ج).

(٣) بل مرَّة واحدة عند الحديث (٦٦٤)، ويأتي مرَّتين (٧١٣ و٣٣٨٤).

(٤) انظر «تهذيب الكمال» (١٤/٤٥٨).

(٥) في (ب): (وهو).

(٦) وهو حديث أبي هريرة ﵁ قال: قال رسولُ الله ﷺ: (ينزل اللهُ في السَّماء الدُّنيا لشطر الليل، أو لثلث الليل الآخِر، فيقول: «مَن يدعوني فأستجيبَ له، أو يسألُني فأعطيَه»، ثُمَّ يقول: «مَن يقرض غير عَدِيم ولا ظلوم») [م(٧٥٨) (١٧١)].

(٧) انظر «تهذيب الكمال» (٢٧/٢٥٨)، «تقريب التهذيب» (ص٥٢١).

(٨) ما بين معقوفين سقط من (ج)، وقال الحافظ في «هُدَى الساري» (ص٣٠): (متابعة محاضِر عن الأعمش لم أجدها).

٦٨ - بابُ الرَّجُلِ يَأْتَمُّ بِالإِمَامِ، وَيَأْتَمُّ النَّاسُ بِالمَأْمُومِ

وَيُذْكَرُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «ائْتَمُّوا بِي، وَلْيَأْتَمَّ بِكُمْ مَنْ بَعْدَكُمْ».

قوله: (بَابُ الرَّجُلِ يَأْتَمُّ بِالإِمَامِ، وَيَأْتَمُّ النَّاسُ بِالمَأْمُومِ): في هذا التبويبِ والحديثِ جوازُ ذلك، قال شيخنا الشَّارح: (قال ابن بطَّال وابن التِّين: هذا الباب موافق لقول الشَّعبيِّ ومسروق[(١)]؛ لأنَّهما قالا: إنَّ الإمام يَؤمُّ الصُّفوف، والصُّفوف يؤمُّ بعضُها بعضًا، قال الشَّعبيُّ: «فإذا أحرم رجلٌ بالصلاة قبل أن يرفع الصَّفُّ الذي يليه رؤوسَهم مِن الرَّكعة؛ فقد أدركها، فإنَّ بعضَهم أئمَّةٌ لبعضٍ»[ش٢٤٣٦]، فيجوز له الاستدلالُ بهذا الخبر، وسائر الفقهاء يُراعون رفع الإمام وحده، وهو أحوط[ابن بطَّال٢/٣٤٢])[التوضيح٦/٥٨٢]، انتهى، وقد رأيت شيخنا المؤلِّف حكى الإجماع في بعض شروح الفقه على عدم الجواز، وما أظنُّ يُسلَّم له ذلك، [كيف وقد تقدَّم قول الشعبيِّ ومسروق، وما قاله الشعبيُّ ثانيًا، والله أعلم][(٢)]، وقد رأيت أيضًا حكاية الإجماع في كلام غير شيخنا، وظاهرُ تبويبِ هذا الإمام يَردُّه، والله أعلم.

قوله: (وَيُذْكَرُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ): (يُذكَر): مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعله، وهذه قاعدةٌ: أنَّه يَذكُر في الضَّعيف هذه الصيغة، أو (رُوِي)، أو (يُروَى)، أو (جاء)، وقد تقدَّم أنَّ ابنَ الصَّلاح قال: (لكنْ فيه إشعارٌ بصحَّة[(٣)] أصلِه؛ لكونه ذكره في هذا «الصَّحيح»[قبل ح١٧٦])[علوم الحديث٢٥]، وهذا التَّعليقُ في «مسلم»[م٤٣٨]، لكن من رواية أبي نَضْرة منذرِ بن مالك العَبْديِّ عن أبي سعيد، ولم يخرِّج البخاريُّ لأبي نضرة شيئًا، فلهذا مرَّضه، ولأبي نَضْرة ترجمةٌ في «الميزان»[(٤)]، والله أعلم، لكن استشهد به البخاريُّ في (كتاب الشُّروط) عن جابر، كما سيمرُّ بك إن شاء الله تعالى[(٥)][ح٢٧١٨].

---

(١) أخرج قوليهما ابنُ أبي شيبة في «مصنَّفه» (٨٨٥٣، ٨٨٥٤).

(٢) ما بين معقوفين سقط من (ج).

(٣) في (ج): (لصحة).

(٤) «ميزان الاعتدال» (٤/١٨١) وصحَّح عليه، وانظر «تهذيب الكمال» (٢٨/٥٠٨).

(٥) انظر «التوضيح» (٦/٥٨٠-٥٨١)، وقال الحافظ في «الفتح» (٢/٢٤٠): (قيل: وإنَّما ذكره البخاريُّ بصيغة التمريض لأنَّ أبا نضرة ليس على شرطه؛ لضَعْفٍ فيه، وهذا عندي ليس بصوابٍ؛ لأنَّه لا يلزم من كونه على غير شرطه أنَّه لا يصلح عنده للاحتجاج به، بل قد يكون صالحًا للاحتجاج به عنده وليس هو على شرط «صحيحه» الذي هو أعلى شروط الصِّحَّة، والحقُّ أنَّ هذه الصيغةَ لا تختصُّ بالضعيف، بل قد تستعمل في الصحيح أيضًا، بخلاف صيغة الجزم، فإنَّها لا تستعمل إلَّا في الصحيح).

٧١٣- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنِ الأَسْوَدِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: لَمَّا ثَقُلَ رَسُولُ اللهِ ﷺ، جَاءَ بِلَالٌ يُؤْذِنُهُ بِالصَّلَاةِ، فَقَالَ: «مُرُوا أَبَا بَكْرٍ أَنْ يُصَلِّيَ بِالنَّاسِ»، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ؛ إِنَّ أَبَا بَكْرٍ رَجُلٌ أَسِيفٌ، وَإِنَّهُ مَتَى مَا يَقُمْ مَقَامَكَ؛ لَا يُسْمِعُ النَّاسَ، فَلَوْ أَمَرْتَ عُمَرَ، قَالَ: «مُرُوا أَبَا بَكْرٍ يُصَلِّي بِالنَّاسِ»، فَقُلْتُ لِحَفْصَةَ: قُولِي لَهُ: إِنَّ أَبَا بَكْرٍ رَجُلٌ أَسِيفٌ، وَإِنَّهُ مَتَى يَقُمْ مَقَامَكَ؛ لَا يُسْمِعِ النَّاسَ، فَلَوْ أَمَرْتَ عُمَرَ، قَالَ: «إِنَّكُنَّ لَأَنْتُنَّ صَوَاحِبُ يُوسُفَ، مُرُوا أَبَا بَكْرٍ أَنْ يُصَلِّيَ بِالنَّاسِ»، فَلَمَّا دَخَلَ فِي الصَّلَاةِ؛ وَجَدَ رَسُولُ اللهِ ﷺ فِي نَفْسِهِ خِفَّةً، فَقَامَ يُهَادَى بَيْنَ رَجُلَيْنِ، وَرِجْلَاهُ يَخُطَّانِ فِي الأَرْضِ حَتَّى دَخَلَ المَسْجِدَ، فَلَمَّا سَمِعَ أَبُو بَكْرٍ حِسَّهُ، ذَهَبَ أَبُو بَكْرٍ يَتَأَخَّرُ، فَأَوْمَأَ إِلَيْهِ رَسُولُ اللهِ ﷺ، فَجَاءَ النَّبِيُّ ﷺ حَتَّى جَلَسَ عَنْ يَسَارِ أَبِي بَكْرٍ، فَكَانَ أَبُو بَكْرٍ يصلِّي قَائِمًا، وَكَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يصلِّي قَاعِدًا، يَقْتَدِي أَبُو بَكْرٍ بِصَلَاةِ رَسُولِ اللهِ ﷺ، وَالنَّاسُ مُقْتَدُونَ بِصَلَاةِ أَبِي بَكْرٍ.

قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ): تقدَّم مرارًا أنَّه مُحمَّد بن خازم الضَّرير، وأنَّ (خازمًا) بالخاء المعجمة والزَّاي، وتقدَّم بعضُ ترجمتِه[ح١٠].

قوله: (عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنِ الأَسْوَدِ): تقدَّم (الأعمش): أنَّه سليمان بن مهران، وأنَّ (إبراهيم): هو ابن يزيدَ النَّخَعيُّ، وأنَّ (الأسودَ): هو ابن يزيدَ النَّخَعيُّ، قريبًا.

قوله: (رَجُلٌ أَسِيفٌ): تقدَّم أعلاه[(١)] وقبله[(٢)][ح٦٦٤].

قوله: (صَوَاحِبُ يُوسُفَ): تقدَّم في (باب حدِّ المريض أن يشهد الجماعة)[ح٦٦٤]، وفي غيره.

قوله: (يُهَادَى): تقدَّم الكلام على (يُهادى)[ح٦٦٤].

قوله: (بَيْنَ رَجُلَيْنِ): تقدَّم الكلام عليهما في الباب المشار إليه.

قوله: (فَأَوْمَأَ): هو بهمزة في آخره، تقدَّم مرارًا.

٦٩- بابٌ: هَلْ يَأْخُذُ الإِمَامُ إِذَا شَكَّ بِقَوْلِ النَّاسِ؟

٧١٤- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ مَسْلَمَةَ، عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ، عَنْ أَيُّوبَ بْنِ أَبِي تَمِيمَةَ السَّخْتِيَانِيِّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ انْصَرَفَ مِنَ اثْنَتَيْنِ، فَقَالَ لَهُ ذُو الْيَدَيْنِ:

---

(١) (أعلاه): سقط من (ب).

(٢) في (ب): (قريبًا).

أَقَصُرَتِ الصَّلَاةُ أَمْ نَسِيتَ يَا رَسُولَ اللهِ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «أَصَدَقَ ذُو اليَدَيْنِ»، فَقَالَ النَّاسُ: نَعَمْ، فَقَامَ رَسُولُ اللهِ ﷺ، يُصَلِّي اثْنَتَيْنِ أُخْرَيَيْنِ، ثُمَّ سَلَّمَ، ثُمَّ كَبَّرَ، فَسَجَدَ مِثْلَ سُجُودِهِ أَوْ أَطْوَلَ.

قوله: (عَنْ أَيُّوبَ بْنِ أَبِي تَمِيمَةَ السَّخْتِيَانِيِّ): تقدَّم الكلام على (أيُّوب)، وأنَّ اسمَ والده كيسان[ح٣١]، و(السَّخْتِيَانيُّ): هو بفتح السِّين، وكسر التَّاء، قال ابن قُرْقُول: (ومنهم مَن يضمُّ السِّين)[مطالع٥/٥٨٣]، وفي «القاموس» لشيخنا مجد الدين فتح السِّين وكسرها، فحَصَلْنا من كلام شيخنا وكلام(١) غيره على تثليث السِّين، وهو جلد الماعز إذا دُبِغ، فارسيٌّ مُعرَّب، وإنَّما قيل له: السَّختيانيُّ؛ لأنَّه كان يبيع الجلود، نقله ابن قُرْقُول عن الجوهريِّ(٢)، وهو غير صاحب «الصِّحاح».

قوله: (فَقَالَ لَهُ ذُو اليَدَيْنِ): تقدَّم أنَّ اسمه الخِرباق في (باب تشبيك الأصابع في الصَّلاة) مُطوَّلًا(٣)[ح٤٨٢].

[١/١١٧ب] قوله: (أَقُصِرَتِ الصَّلَاةُ؟): تقدَّم أنَّه بضمِّ القاف، قال القاضي: ويُروَى: (أقَصُرت الصَّلاةُ؟)(٤)/.

٧١٥- حَدَّثَنَا أَبُو الوَلِيدِ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ سَعْدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: صَلَّى رَسُولُ اللهِ ﷺ الظُّهْرَ رَكْعَتَيْنِ، فَقِيلَ: صَلَّيْتَ رَكْعَتَيْنِ، فَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ، ثُمَّ سَلَّمَ، ثُمَّ سَجَدَ سَجْدَتَيْنِ.

قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو الوَلِيدِ): تقدَّم مرارًا أنَّه هشام بن عبد الملك الطَّيالسيُّ الحافظ، وتقدَّم بعض ترجمتِه[ح١٧]، وسيأتي قريبًا مُسمًّى منسوبًا إلى أبيه[ح٧١٧].

قوله: (عَنْ أَبِي سَلَمَةَ): تقدَّم أنَّه عبد الله -أو إسماعيل- ابن عبد الرَّحمن بن عوف، أحدُ الفقهاء السَّبعة على قول الأكثر.

٧٠- بابٌ: إِذَا بَكَى الإِمَامُ فِي الصَّلَاةِ

وَقَالَ عَبْدُ اللهِ بْنُ شَدَّادٍ: سَمِعْتُ نَشِيجَ عُمَرَ وَأَنَا فِي آخِرِ الصَّفِّ يَقْرَأُ: ﴿إِنَّمَا أَشْكُوا بَثِّي وَحُزْنِي إِلَى اللَّهِ﴾ [يوسف: ٨٦].

قوله: (نَشِيجَ عُمَرَ): هو بفتح النُّون، وكسر الشين المعجمة، ثمَّ مُثنَّاة تحت ساكنة، ثمَّ جيم،

(١) (كلام): سقط من (ج).

(٢) «مسند الموطَّأ» (ص٢٧٦)، وانظر «مطالع الأنوار» (٥/٥٨٣).

(٣) (مطولًا): سقط من (ج).

(٤) وكذا في «اليونينيَّة» و(ق)، وانظر «مشارق الأنوار» (٢/٤٣١).

وهو صوت معه ترديد، كما يردِّد الصَّبيُّ بكاءَه في صدره، وهو بكاءٌ فيه تحزُّن[١].

٧١٦- حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي أُوَيسٍ: حَدَّثَنِي مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ المُؤْمِنِينَ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ فِي مَرَضِهِ: «مُرُوا أَبَا بَكْرٍ يصلِّي بالنَّاسِ»، قَالَتْ عَائِشَةُ: إِنَّ أَبَا بَكْرٍ، إِذَا قَامَ فِي مَقَامِكَ، لَمْ يُسْمِعِ النَّاسَ مِنَ البُكَاءِ، فَمُرْ عُمَرَ فَلْيُصَلِّ، فَقَالَ: «مُرُوا أَبَا بَكْرٍ فَلْيُصَلِّ لِلنَّاسِ»، فَقَالَتْ عَائِشَةُ فَقُلْتُ لِحَفْصَةَ: قُولِي لَهُ: إِنَّ أَبَا بَكْرٍ إِذَا قَامَ فِي مَقَامِكَ؛ لَمْ يُسْمِعِ النَّاسَ مِنَ البُكَاءِ، فَمُرْ عُمَرَ فَلْيُصَلِّ لِلنَّاسِ، فَفَعَلَتْ حَفْصَةُ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَه إِنَّكُنَّ لأَنْتُنَّ صَوَاحِبُ يُوسُفَ، مُرُوا أَبَا بَكْرٍ فَلْيُصَلِّ لِلنَّاسِ»، قَالَتْ حَفْصَةُ لِعَائِشَةَ: مَا كُنْتُ لأُصِيبَ مِنْكِ خَيْرًا.

قوله: (**إِنَّكُنَّ لأَنْتُنَّ صَوَاحِبُ يُوسُفَ**): تقدَّم الكلام عليه في (باب حدِّ المريض أن يشهد الجماعة)[ح٦٦٤].

٧١- بابُ: تَسْوِيَةِ الصُّفُوفِ عِنْدَ الإِقَامَةِ وَبَعْدَهَا

٧١٧- حَدَّثَنَا أَبُو الوَلِيدِ هِشَامُ بْنُ عَبْدِ المَلِكِ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ: أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ مُرَّةَ قَالَ: سَمِعْتُ سَالِمَ بْنَ أَبِي الجَعْدِ: سَمِعْتُ النُّعْمَانَ بْنَ بَشِيرٍ يَقُولُ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَتُسَوُّنَّ صُفُوفَكُمْ، أَوْ لَيُخَالِفَنَّ اللهُ بَيْنَ وُجُوهِكُمْ».

قوله: (**سَمِعْتُ سَالِمَ بْنَ أَبِي الجَعْدِ**): قال الدِّمياطيُّ: (رافع، وقيل: نسطاس، وسالم هذا روى له الجماعة، وله إخوة: عبيد، وزياد، وعمران، ومسلم، بنو أبي الجعْد ستَّةٌ؛ اثنان خارجيَّان، واثنان شيعيَّان، واثنان يقولان بالإرجاء، فكان أبوهم يقول: لقد خالف الله بينكم[٢]) انتهى، ولم أرَ أنا السَّادسَ في كلامه[٣]، وبين (مسلم) و(بنو) بياض، والظاهر أنَّه كان ثَمَّ مكتوبٌ اسمًا، وكان بالحمرة، فأُزيل من عرق يدٍ، أو مِن ماء، وقد رأيت في نسخة عندي من «تذهيب الذَّهبيِّ»: أنَّهم ستَّة، لكن لم يُسمِّهم، وذكرهم كما ذكرهم الدِّمياطيُّ: أنَّ اثنين خارجيَّان، واثنين شيعيَّان، واثنين يقولان بالإرجاء[٤].

قوله: (**سَمِعْتُ النُّعْمَانَ بْنَ بَشِيرٍ**): هو بفتح المُوَحَّدة، وكسر الشين المعجمة، وهذا مشهورٌ

---

(١) انظر «مطالع الأنوار» (٤/٢٢٠).

(٢) انظر «الطبقات الكبرى» (٨/٤٠٨-٤٠٩).

(٣) ذكرهم الذهبيُّ في «سير أعلام النبلاء» (٥/١٠٩) وسمَّى السادسَ عبدَ الله.

(٤) في النسخ: (بالرجعة)، والمثبت من «سير أعلام النبلاء» (٥/١٠٩).

جدًّا، [وقد تقدَّم الكلامُ عليه[ح٥٢]، وسيأتي في أوائل (البيوع)][(١)][ح٢٠٥١].

قوله: (**لَيُخَالِفَنَّ اللهُ بَيْنَ وُجُوهِكُمْ**): قيل: يُحوِّلها إلى الأدبار، وقيل: يُغيِّر صورها، ويُحوِّلها إلى صورٍ أخرى، كما قال: «أن يُحوِّل اللهُ وجهَه وجهَ حمار»[(٢)]، ويحتمل أن يخالف بتغيير صورها أنواعًا أُخَرَ، قاله ابن قُرْقُول[(٣)]، وقال النَّوويُّ في «شرح مسلم»: (والأظهر - والله أعلم - أنَّ معناه: يوقع بينكم العداوة والبغضاء واختلاف القلوب)[شرح مسلم٤/٧٨].

٧١٨ - **حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الوَارِثِ، عَنْ عَبْدِ العَزِيزِ، عَنْ أَنَسٍ أَنَّ النَّبِيَّ** صلى الله عليه وسلم **قَالَ: «أَقِيمُوا الصُّفُوفَ، فَإِنِّي أَرَاكُمْ خَلْفَ ظَهْرِي»**.

قوله: (**حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ**): تقدَّم مرارًا قريبًا وبعيدًا[(٤)] أنَّه بفتح الميمين، بينهما عينٌ ساكنةٌ، وأنَّ اسمَه عبدُ الله بن عَمرو بن أبي الحجَّاج.

قوله: (**حَدَّثَنَا عَبْدُ الوَارِثِ**): تقدَّم أنَّه ابن سعيد.

قوله: (**عَنْ عَبْدِ العَزِيزِ**): تقدَّم أنَّه ابن صُهَيب.

قوله: (**فَإِنِّي أَرَاكُمْ خَلْفَ ظَهْرِي**): تقدَّم الكلام عليه في (باب عِظَة الإمامِ النَّاسَ)[ح٤١٨]، ونزيد هنا سؤالًا سأله ابن الجوزيِّ أبو الفرج الحافظ قال: (إذا كان يرى وراء ظهره؛ فما الفائدة أنَّه أجلس الشَّابَّ من وفد عبد القيس وراء ظهره؟ ثمَّ أجاب بوجهين؛ أحدهما: أنَّه سَنَّ للنَّاس، والسُّنَّة إنَّما هي فعل ظاهر، والثَّاني: أنَّ رؤيته مِن بين يديه أمرٌ طبيعيٌّ يُزاحَم فيه[كشف المُشكِل٣/٢٣٤])، قاله شيخنا الشَّارح[التوضيح٦/٥٩٤].

فائدةٌ: الحديث المشار إليه إن كان حديث الوفد الذين قدموا على رسول الله صلى الله عليه وسلم، وفيهم غلام حسن الوجه، فأجلسه من ورائه، وقال: «أما أخشى ما أصاب أخي داود»، والظاهر أنَّه هو، فهذا قد رواه أبو حفص بن شاهين كذلك بإسناد مجهول، وضعيف، ومُرسَل[(٥)].

---

(١) ما بين معقوفين سقط من (ج).

(٢) أخرجه مسلم (٤٢٧) (١١٦) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٣) انظر «مطالع الأنوار» (٢/٤٤٤).

(٤) (قريبًا وبعيدًا): سقط من (ب).

(٥) في (ج): (مرسل)، والحديث أخرجه ابن الجوزي في «ذمِّ الهوى» (ص١٠٦) عن الشعبيِّ قال: قدم وفد عبد القيس على رسول الله صلى الله عليه وسلم وفيهم غلام أمرد ظاهر الوضاءة، فأجلسه النبيُّ صلى الله عليه وسلم وراء ظهره وقال: «كانت خطيئة داود النظر»، قال ابنُ الملقِّن في «البدر المنير» (٧/٥١١): (قال ابن الصلاح: «إنَّه ضعيف لا أصل له»، ولم يعزه لأحد، وقد رواه أبو حفص بن شاهين بإسناد مجهول إلى أبي أسامة) وذكر الحديث ثمَّ قال: (قال ابن القطَّان في =

٧٢- بابُ إِقْبَالِ الإِمَامِ عَلَى النَّاسِ، عِنْدَ تَسْوِيَةِ الصُّفُوفِ

٧١٩- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ أَبِي رَجَاءٍ: حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ بْنُ عَمْرٍو: حَدَّثَنَا زَائِدَةُ بْنُ قُدَامَةَ: حَدَّثَنَا حُمَيْدٌ الطَّوِيلُ: حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ قَالَ: أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ، فَأَقْبَلَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللهِ ﷺ بِوَجْهِهِ، فَقَالَ: «أَقِيمُوا صُفُوفَكُمْ، وَتَرَاصُّوا، فَإِنِّي أَرَاكُمْ مِنْ وَرَاءِ ظَهْرِي».

قوله: (وَتَرَاصُّوا): هو بتشديد الصَّاد[(١)]، وهذا ظاهرٌ[(٢)].

قوله: (فَإِنِّي أَرَاكُمْ مِنْ وَرَاءِ ظَهْرِي): تقدَّم الكلام عليه في (باب عِظَة الإمامِ النَّاسَ)[ح٤١٨].

٧٣- بابُ الصَّفِّ الأَوَّلِ

قوله: (بَابُ الصَّفِّ الأَوَّلِ): في الصِّفِّ الأوَّل ثلاثةُ أقوال؛ أحدها: أنَّهم الذين يلُون الإمامَ، وهذا هو الصحيح، والمُتبادَر لأفهام النَّاس، وسيأتي ما في الصفِّ المقدَّم في الحديث من الفضيلة، والثاني: أنَّه الصَّفُّ المُكمَّل من غير أن يحول بينه شيء، كسارية، أو منبر، ونحوه، والثالث: أنَّه الذي جاء إلى الصَّلاة أوَّلًا وإن صلَّى في آخر الصُّفوف[(٣)].

٧٢٠- ٧٢١- حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ سُمَيٍّ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «الشُّهَدَاءُ: الغَرِقُ، وَالمَطْعُونُ، وَالمَبْطُونُ، وَالهَدِمُ».

وَقَالَ: «وَلَوْ يَعْلَمُونَ مَا فِي التَّهْجِيرِ؛ لَاسْتَبَقُوا، وَلَوْ يَعْلَمُونَ مَا فِي العَتَمَةِ وَالصُّبْحِ؛ لَأَتَوْهُمَا وَلَوْ حَبْوًا، وَلَوْ يَعْلَمُونَ مَا فِي الصَّفِّ المُقَدَّمِ؛ لَاسْتَهَمُوا».

قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ): تقدَّم مرارًا أنَّه الضَّحَّاك بن مَخْلَد؛ بإسكان الخاء.

قوله: (عَنْ سُمَيٍّ): تقدَّم الكلام عليه، وأنَّه وزان (عُلَيٍّ)؛ مُصغَّرًا، وتقدَّم بعضُ ترجمتِه[ح٦١٥].

قوله: (عَنْ أَبِي صَالِحٍ): تقدَّم مرارًا أنَّه السَّمَّان الزَّيَّات ذكوانُ، وتقدَّم بعضُ ترجمتِه[ح٩].

قوله: (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ): تقدَّم مرارًا أنَّه عبد الرَّحمن بن صخرٍ، على الأصحِّ من نحو ثلاثين قولًا.

= كِتَابه «أَحْكَام النَّظر»: هَذَا حَدِيث ضَعِيف؛ فَإِنَّ من دون أبي أُسَامَة لا يُعرَف، ومجالد ضَعِيف، وهو مع ذلك مُرسَل).

(١) زيد في (ب): (المهملة).

(٢) (وهذا ظاهرٌ): سقط من (ج).

(٣) انظر «المنهاج شرح مسلم» (٣٨١/٤)، وقال عن القولين الأخيرين: (وهذان القولان غلط صريح).

قوله: (**الشُّهَداءُ: الغرِقُ، والمَطْعُونُ، وَالمَبْطُونُ، وَالهَدِمُ**): وقد تقدَّم الكلام عليهم في (باب التهجير إلى الظهر)[ح٦٥٣]، وقد ذَكَر هنا أربعةً، وأسقط[(١)] هنا واحدًا، فإنَّه تقدَّم (الشُّهداء خمسٌ)، فأسقط (المقتول في سبيل الله)، وسأذكرهم في (الجهاد) إن شاء الله تعالى، وأَبلُغ بهم نحو أربعين[قبل ح٢٨٢٩].

و(الغرِق) في الحديث بكسر الرَّاء، و(الهَدِم) قُيِّد[(٢)] بكسر الدَّال؛ وهو الذي مات تحت الهَدَم؛ وهو ما انهدم من الأبنية، وقد تقدَّم بزيادة على هذا في الباب المشار إليه أعلاه[ح٦٥٣].

قوله: (**مَا فِي التَّهْجِيرِ**): تقدَّم الكلام عليه، وأنَّه التبكير إلى كلِّ صلاة، ومن خصَّه بالجمعة، أو بالظهر والجمعة[(٣)]؛ فانظر ذلك[ح٦١٥].

قوله: (**وَلَوْ حَبْوًا**): أي: يزحفون[(٤)] على أستاههم[(٥)]، وقد تقدَّم[ح٦١٥].

قوله: (**لَاسْتَهَمُوا**): تقدَّم أنَّه الاقتراعُ.

٧٤- بابٌ: إِقَامَةُ الصَّفِّ مِنْ تَمَامِ الصَّلَاةِ

٧٢٢- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ هَمَّامٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِنَّمَا جُعِلَ الإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ، فَلَا تَخْتَلِفُوا عَلَيْهِ، فَإِذَا رَكَعَ، فَارْكَعُوا، وَإِذَا قَالَ: سَمِعَ اللهُ لِمَنْ حَمِدَهُ، فَقُولُوا: رَبَّنَا لَكَ الحَمْدُ، وَإِذَا سَجَدَ، فَاسْجُدُوا، وَإِذَا صَلَّى جَالِسًا، فَصَلُّوا جُلُوسًا أَجْمَعُونَ، وَأَقِيمُوا الصَّفَّ فِي الصَّلَاةِ، فَإِنَّ إِقَامَةَ الصَّفِّ مِنْ حُسْنِ الصَّلَاةِ».

قوله: (**حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا[(٦)] عَبْدُ الرَّزَّاقِ[(٧)]**): هذا هو[(٨)] المُسنَديُّ[(٩)]، وهو عبد الله ابن مُحَمَّد بن عبد الله بن جعفر بن يمان بن أَخْنَس بن خُنَيس الجُعْفِيُّ البُخاريُّ، أبو جعفر الحافظ، المعروف بالمُسنديِّ؛ لتطلُّبه المسندات، وزُهْدِه في المُرسَلات، وقيل بغير ذلك ممَّا تقدَّم[ح٩]، عن ابنِ عُيَينة،

(١) في (ج): (فأسقط).

(٢) في (ب): (فيه).

(٣) (أو بالظهر والجمعة): سقط من (ج).

(٤) في (ب): (يرجعون).

(٥) في (أ) و(ج): (أستهاهم)، وهو تحريف.

(٦) كذا في (أ) و«اليونينيَّة»، وفي (ق): (أخبرنا).

(٧) (حدثنا عبد الرزاق): سقط من (ب) و(ج).

(٨) (هذا هو): سقط من (ج)، وزيد فيها: (الظاهر أنَّه)، وضرب عليها في (أ).

(٩) زيد في (ج): (فإن كان هو وهو الظاهر؛ فقد قدَّمتُ ترجمته)، وضرب عليها في (أ).

وفُضَيل بن عِياض، وعبدِ الرَّزَّاق، وطبقتِهم، وعنه: البخاريُّ، والتِّرمذيُّ(١)، وأبو زُرْعة، والدَّارميُّ، ومُحَمَّد بن نصر المروزيُّ، وجماعةٌ، صدوقٌ معروفٌ بالإتقان والضبط، مات في ذي القعدة سنة (٢٢٩هـ)، أخرج له البخاريُّ، والتِّرمذيُّ(٢)، وقد تقدَّم.

قوله: (**أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ**): تقدَّم أنَّه بميمين مفتوحتين، بينهما عينٌ ساكنةٌ، وهو ابنُ راشد، عالمُ أهلِ اليمن، تقدَّم.

قوله: (**عَنْ هَمَّامٍ**): هو ابن مُنَبِّه، كاسم الفاعل من (نبَّه)، الأبناويُّ الصَّنعانيُّ، تقدَّم.

قوله: (**عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ**): تقدَّم أعلاه اسمُه، واسمُ أبيه، وتقدَّم ذلك مرارًا كثيرةً/. [١/١١٨أ]

٧٢٣- حَدَّثَنَا أَبُو الوَلِيدِ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «سَوُّوا صُفُوفَكُمْ، فَإِنَّ تَسْوِيَةَ الصُّفُوفِ مِنْ إِقَامَةِ الصَّلَاةِ».

قوله: (**حَدَّثَنَا أَبُو الوَلِيدِ**): تقدَّم مرارًا أنَّه هشام بن عبد الملك الطَّيالسيُّ.

٧٥- بابُ إِثْمِ مَنْ لَمْ يُتِمَّ الصُّفُوفَ

٧٢٤- حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ أَسَدٍ: أَخْبَرَنَا الفَضْلُ بْنُ مُوسَى: أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ عُبَيْدٍ الطَّائِيُّ، **عَنْ بُشَيْرِ ابْنِ يَسَارٍ** الأَنْصَارِيِّ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ: أَنَّهُ قَدِمَ المَدِينَةَ، فَقِيلَ لَهُ: مَا أَنْكَرْتَ مِنَّا **مُنْذُ يَوْمِ عَهِدْتَ** رَسُولَ اللهِ ﷺ؟ قَالَ: مَا أَنْكَرْتُ شَيْئًا إِلَّا أَنَّكُمْ لَا تُقِيمُونَ الصُّفُوفَ.

وَقَالَ عُقْبَةُ بْنُ عُبَيْدٍ، عَنْ بُشَيْرِ بْنِ يَسَارٍ قَالَ: قَدِمَ عَلَيْنَا أَنَسٌ المَدِينَةَ بِهَذَا.

قوله: (**عَنْ بُشَيْرِ بْنِ يَسَارٍ**): (بُشَيْر): بضمِّ المُوَحَّدة، وفتح الشين المعجمة، و(يسار): بتقديم المُثَنَّاة تحت، ثمَّ السِّين المهملة، وهذان ظاهران.

قوله: (**مُنْذُ يَوْمِ عَهِدْتَ**): (يومِ): يجوز فيه النَّصب، والجرُّ، والرَّفع(٣)، وهذا ظاهرٌ.

قوله: (**وَقَالَ عُقْبَةُ بْنُ عُبَيْدٍ**): قال الدِّمياطيُّ: (أبو الرَّحَّال -يعني: بفتح الرَّاء، وبالحاء المهملة المُشدَّدة- الطَّائيُّ الكوفيُّ، أخو سعيد بن عُبيدٍ، اتَّفقا على سعيد، واستشهد البخاريُّ بأخيه عقبة، وفيه مقال، وفي طبقتهما: أبو الرِّجَال -يعني: بكسر الرَّاء، وبالجيم- مُحَمَّد بن عبد الرَّحمن بن عبد الله،

(١) كذا تبعًا لـ«تذهيب التهذيب» (٥/٢٩٥)، ولم يروِ الترمذيُّ عَنِ المسنديِّ، وإنَّما روى عن البُخاريِّ عنه؛ كما صرَّح به الحافظ في «تهذيب التهذيب» (٢/٤٢٢)، وكما رقم عليه المِزِّيُّ في «تهذيب الكمال» (١٦/٦٠).

(٢) انظر «التاريخ الأوسط» (٢/٢٥١)، «تهذيب الكمال» (١٦/٥٩)، «تهذيب التهذيب» (٢/٤٢٢).

(٣) انظر «التنقيح» (١/٢٠٩)، «اللامع الصبيح» (٤/٦١).

وإنَّما كُني بأبي الرِّجال بأولاده، وكانوا عشرةً(١))، انتهى.

(عُقْبَة بن عُبيدٍ) هذا: علَّق له البخاريُّ كما ترى، يروي عن أنسٍ، يُعدُّ في الكوفيِّين، ضعَّفه غيرُ واحدٍ، وهو بكنيته أشهرُ، وله نظيرٌ يقال له: أبو الرَّحَّال؛ كضبطه، بصريٌّ ضعيفٌ، واسمه خالد بن مُحَمَّد، أخرج له التِّرمذيُّ، يروي عن أنسٍ وغيره(٢).

وإنَّما(٣) أتى بتعليق عقبة هذا؛ لأنَّ بُشَيرًا في السَّند الأوَّل عنعن، فأتى بهذا، ليزيل ما أورثته العنعنة في الحديث، فصرَّح هذا عن بُشَير بأنَّه قَدِم عليهم أنسٌ...؛ فذكره، [وتعليق عقبة بن عُبَيد ليس في شيء من الكتب السِّتَّة إلَّا ما هنا، وقد خرَّجه(٤) شيخُنا](٥).

٧٦- باب إِلْزَاقِ الـمَنْكِبِ بِالـمَنْكِبِ، وَالقَدَمِ بِالقَدَمِ، فِي الصَّفِّ

وَقَالَ النُّعْمَانُ بْنُ بَشِيرٍ: رَأَيْتُ الرَّجُلَ مِنَّا يُلْزِقُ كَعْبَهُ بِكَعْبِ صَاحِبِهِ.

قوله: (وَقَالَ النُّعْمَانُ بْنُ بَشِيرٍ): تقدَّم الكلامُ عليه، وأنَّ (بَشِيرًا) أباه بفتح المُوَحَّدة، وكسر الشين المعجمة، رضي الله عنهما(٦).

٧٢٥- حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ خَالِدٍ: حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ، عَنْ حُمَيْدٍ، عَنْ أَنَسٍ، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «أَقِيمُوا صُفُوفَكُمْ، فَإِنِّي أَرَاكُمْ مِنْ وَرَاءِ ظَهْرِي»، وَكَانَ أَحَدُنَا يُلْزِقُ مَنْكِبَهُ بِمَنْكِبِ صَاحِبِهِ، وَقَدَمَهُ بِقَدَمِهِ.

قوله: (حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ): هو ابن معاوية بن حُدَيج، أبو خيثمة، تقدَّم.

قوله: (عَنْ حُمَيْدٍ): تقدَّم أنَّه مُصغَّرٌ، وأنَّه ابن تير أو تيرويه، الطَّويلُ، وتقدَّم بعضُ ترجمتِه[ح٤٩]، وقدَّمت أيضًا[ح٦١٠] أنَّ كلَّ حديثٍ في الكتب السِّتَّة أو بعضها حُمَيدٌ عن أنس؛ فهو الطَّويل إلَّا حديثَين؛ أحدهما: (خطب النَّبيُّ صلى الله عليه وسلم، فقال: «أخذ الرَّاية زيدٌ، فأُصِيب»)، أخرجه البخاريُّ في (الجنائز)[ح١٢٤٦]،

(١) انظر «تهذيب الكمال» (٥٤٩/١٠)، (٦٠٢/٢٥).

(٢) انظر «تهذيب الكمال» (٣١٠/٣٣)، «ميزان الاعتدال» (٨٦/٣)، (٦٣٩/١).

(٣) في (ج): (فإنما).

(٤) في النسخ: (أخرجه)، ولعلَّ المثبتَ هو الصواب.

(٥) ما بين معقوفين سقط من (ج)، وانظر «التوضيح» (٦٠٦/٦) وقال فيه: (والتعليق المذكور أخرجه أبو نعيم من طريق أحمدَ: حدَّثنا أبو معاوية ويحيى بن سعيد قالا: حدَّثنا عقبة)، وقد أخرجه الإمام أحمد في «مسنده» عن أبي معاوية (١١٢/٣-١١٣) وعن يحيى (١١٤/٣)؛ كلاهما عن عقبة به، وانظر «تغليق التعليق» (٣٠١/٢).

(٦) في (ج): (عنه).

و(الجهاد)[ح٢٧٩٨ و٣٠٦٣]، وفي (علامات النُّبوَّة)[ح٣٦٣٠]، وفي (فضل خالد)[ح٣٧٥٧]، وفي (المغازي)[ح٤٢٦٢]، وأخرجه النَّسائيُّ في (الجنائز)[س٤/٢٦]، والثَّاني: حديث: «كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى غُبَارٍ سَاطِعٍ فِي سِكَّةِ بَنِي غَنْمٍ»، ذكره البخاريُّ في (بَدْء الخلق) في موضِعَين[ح٣٢١٤]، و(المغازي)[ح٤١١٨] منفردًا به، فإنَّه حميد بن هلال بن هُبيرة العدويُّ، أبو نَصْرٍ البصريُّ، فاعلمه.

قوله: (مِنْ وَرَاءِ ظَهْرِي): تقدَّم الكلام عليه في (باب عِظَة الإمامِ النَّاسَ)[ح٤١٨]، وقريبًا بظاهرها مُختَصَرًا مُحَالًا على المكان الأوَّل، ولكن زدتُ قريبًا سؤالًا وجوابه[ح٧١٨].

٧٧- بابٌ: إِذَا قَامَ الرَّجُلُ عَنْ يَسَارِ الإِمَامِ، وَحَوَّلَهُ الإِمَامُ خَلْفَهُ إِلَى يَمِينِهِ، تَمَّتْ صَلَاتُهُ

٧٢٦- حَدَّثَنَا قُتَيبَةُ بنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا دَاودُ، عَنْ عَمْرِو بنِ دِينَارٍ، عَنْ كُرَيْبٍ مَولَى ابنِ عَبَّاسٍ، عَنِ ابنِ عَبَّاسٍ قَالَ: صَلَّيتُ مَعَ النبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ذَاتَ لَيْلَةٍ، فَقُمْتُ عَنْ يَسَارِهِ، فَأَخَذَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِرَأْسِي مِنْ وَرَائِي، فَجَعَلَنِي عَنْ يَمِينِهِ، فَصَلَّى وَرَقَدَ، فَجَاءَهُ المُؤَذِّنُ، فَقَامَ وَصَلَّى وَلَمْ يَتَوَضَّأْ.

قوله: (فَجَعَلَنِي عَنْ يَمِينِهِ): تقدَّم مرَّاتٍ أنَّ المُحوَّلين أربعةٌ(١) من الشِّمال إلى اليمين؛ ابن عبَّاس في «البخاريِّ» و«مسلم»[ح١١٧، م٧٦٣]، وجابر بن عبد الله في «مسلم»[م٣٠١٠]، وجبَّار بن صخر في «مسند أحمد»[ح١٥٤٧١]، وحذيفة بن اليمان(٢)[ح١١٧].

قوله: (وَلَمْ يَتَوَضَّأْ): تقدَّم أنَّه عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ لا ينتقض وضوءُه بالنَّوم قريبًا[ح٦٩٨]، وأنَّ قوله: (ولم يتوضَّأ): يجوز فيه ثلاثةُ وجوه(٣): يتوضَّأ، ويتوضَّ، ويتوضَّا[ح١٣٨].

٧٨- بابٌ: المَرْأَةُ وَحْدَهَا تَكُونُ صَفًّا

٧٢٧- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ إِسْحَاقَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: صَلَّيْتُ أَنَا وَيَتِيمٌ فِي بَيْتِنَا خَلْفَ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأُمِّي أُمُّ سُلَيمٍ خَلْفَنَا.

قوله: (حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدٍ): هذا هو المُسنَديُّ الذي ذكرتُه [في باطن هذه قريبًا](٤)[ح٧٢٢].

قوله: (حَدَّثَنَا سُفْيَانُ): هذا هو ابنُ عُيَينة الإمام، أبو مُحَمَّد المشهور.

قوله: (عَنْ إِسْحَاقَ): هو ابن عبد الله بن أبي طلحة، ابنُ أخي أنسِ بن مالكٍ لأمِّه، مشهورُ الترجمةِ.

---

(١) في (ج): (ثلاثة)، وكذا كانت في (أ) قبل الإصلاح.

(٢) (وحذيفة بن اليمان): سقط من (ج)، وانظر: «المعجم الأوسط» (٥٦٨٥)، وانظر «مجمع البحرين» (٢/١١١-١١٢).

(٣) في (ج): (أوجه).

(٤) بدلًا مما بين معقوفين في (ج): (أعلاه)، وسقط ما بينهما من (ب).

قوله: (أَنَا وَيَتِيمٌ فِي بَيْتِنَا): تقدَّم الكلام على هذا اليتيم في (باب الصَّلاة على الحصير) مُطَوَّلًا[ح٣٨٠]، وأنَّه(١) ضُميرة بن سعد الحميريُّ، ويقال: رَوْح، وقيل: سُلَيم، ويحتمل أن يكون تصحيفًا من (يتيم)، قاله ابن بَشْكُوال(٢).

قوله: (وَأُمِّي أُمُّ سُلَيْمٍ): تقدَّم الكلام عليها، وأنَّها بضمِّ السِّين، وفتح اللَّام، واسمُها(٣) سَهْلَةُ، أو رُمَيلة، أو مُلَيكة، وقيل غير ذلك، بنت ملحان رضي الله عنها[ح١٣٠].

٧٩- باب مَيْمَنَةِ المَسْجِدِ وَالإِمَامِ

٧٢٨- حَدَّثَنَا مُوسَى: حَدَّثَنَا ثَابِتُ بْنُ يَزِيدَ: حَدَّثَنَا عَاصِمٌ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قُمْتُ لَيْلَةً أُصَلِّي عَنْ يَسَارِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم، فَأَخَذَ بِيَدِي، أَوْ بِعَضُدِي، حَتَّى أَقَامَنِي عَنْ يَمِينِهِ، وَقَالَ بِيَدِهِ مِنْ وَرَائِي.

قوله: (حَدَّثَنَا مُوسَى): تقدَّم مرارًا أنَّه موسى بن إسماعيل، أبو سلمة التَّبُوذكيُّ الحافظ، وتقدَّم الكلام على التَّبُوذكيِّ، فانظره[ح٦٣].

قوله: (حَدَّثَنَا ثَابِتُ بْنُ يَزِيدَ): هو أبو زيدٍ الأحولُ، عن هلال بن خبَّاب وعاصمٍ الأحولِ، وعنه: عفَّان وعارمٌ، تُوُفِّيَ سنة (١٦٩هـ)، ثقة، أخرج له الجماعة، ذكره في «الميزان»[١/٣٦٨] تمييزًا(٤).

قوله: (حَدَّثَنَا عَاصِمٌ): هذا هو ابنُ سليمان الأحولُ، أبو عبد الرَّحمن البصريُّ، عن عبد الله بن سَرْجِس، وأنسٍ، وخلقٍ، وعنه: شعبةُ، وابنُ عُلَيَّة، ويزيد، وخلقٌ، قال أحمد: (ثقة، من الحُفَّاظ)(٥)، مات سنة (١٤٢هـ)، أخرج له الجماعة، وله ترجمةٌ في «الميزان»[٢/٣٥٠]، وصحَّح عليه(٦).

قوله: (عَنِ الشَّعْبِيِّ): تقدَّم مرَّاتٍ أنَّه عامر بن شَراحيل الشَّعبيُّ، أحد الأعلام.

٨٠- بابٌ: إِذَا كَانَ بَيْنَ الإِمَامِ وَبَيْنَ القَوْمِ حَائِطٌ أَوْ سُتْرَةٌ

وَقَالَ الحَسَنُ: لَا بَأْسَ أَنْ تُصَلِّيَ وَبَيْنَكَ وَبَيْنَهُ نَهْرٌ.

وَقَالَ أَبُو مِجْلَزٍ: يَأْتَمُّ بِالإِمَامِ، وَإِنْ كَانَ بَيْنَهُمَا طَرِيقٌ أَوْ جِدَارٌ، إِذَا سَمِعَ تَكْبِيرَ الإِمَامِ.

---

(١) في (ج): (على الحصير أنَّه).

(٢) انظر «الغوامض والمبهمات» (١/١٩٩).

(٣) في (ب): (اسمها).

(٤) انظر «تهذيب الكمال» (٤/٣٨٣).

(٥) «العلل ومعرفة الرجال» الدار السلفية (ص٢٠١).

(٦) انظر «تهذيب الكمال» (١٣/٤٨٥).

قوله: (وَقَالَ الحَسَنُ): تقدَّم مرارًا أنَّه ابن أبي الحسن البصريُّ، واسمُ أبي الحسن يسارٌ، عالمٌ مشهورٌ.

قوله: (وَقَالَ أَبُو مِجْلَزٍ): هو بكسر الميم، ثمَّ جيم ساكنة، ثمَّ لام مفتوحة، ثمَّ[1] زاي[2]، واسمُه لاحقُ بن حُمَيد، سدوسيٌّ بصريٌّ، نزل مروَ، عن جُنْدب وابنِ عبَّاس، وعنه: سليمانُ التَّيميُّ وعاصمٌ الأحولُ، ثقةٌ إمامٌ يُدلِّس، تُوُفِّيَ سنة (١٠٦هـ)، له ترجمةٌ في «الميزان»[٤/٣٥٦]، أخرج له الجماعة[3].

٧٢٩- حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ: أَخْبَرَنَا عَبْدَةُ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ الأَنْصَارِيِّ، عَنْ عَمْرَةَ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يصلِّي مِنَ اللَّيْلِ فِي حُجْرَتِهِ، وَجِدَارُ الحُجْرَةِ قَصِيرٌ، فَرَأَى النَّاسُ شَخْصَ النَّبِيِّ ﷺ، فَقَامَ أُنَاسٌ يُصَلُّونَ بِصَلَاتِهِ، فَأَصْبَحُوا فَتَحَدَّثُوا بِذَلِكَ، فَقَامَ لَيْلَةَ الثَّانِيَةِ، فَقَامَ مَعَهُ نَاسٌ يُصَلُّونَ بِصَلَاتِهِ، صَنَعُوا ذَلِكَ لَيْلَتَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةً، حَتَّى إِذَا كَانَ بَعْدَ ذَلِكَ، جَلَسَ رَسُولُ اللهِ ﷺ فَلَمْ يَخْرُجْ، فَلَمَّا أَصْبَحَ ذَكَرَ ذَلِكَ النَّاسُ فَقَالَ: «إِنِّي خَشِيتُ أَنْ تُكْتَبَ عَلَيْكُمْ صَلَاةُ اللَّيْلِ».

قوله: (حَدَّثَنَا مُحَمَّد: حَدَّثَنَا[4] عَبْدَةُ): قال الجيَّانيُّ: (وقال -يعني: البخاري- في «الاعتكاف»[قبل ح٢٠٢٠]، و«الجهاد»[ح٢٨١٣]، و«صفة إبليس»[ح٣٢٧٢]، و«الأنبياء»[ح٣٣٨٣]، و«مناقب الأنصار»[ح٣٨١٥]، و«تفسير البقرة»[5] و«يوسف»[ح٤٦٨٩]، و«النِّكاح[6]»[ح٥٠٩٨]، و«اللِّباس»[ح٥٨٩٣]، و«الأدب»[ح٦٠٧٨]، و«الأيمان والنُّذور»[ح٦٦٣١]، و«الأحكام»[ح٧١٩٧]، و«التَّمنِّي»[ح٧٢٣٤] -وأهمل «الصَّلاة»-: «حدَّثنا مُحَمَّد: أخبرنا[7] عبدة»، هكذا أتى مُحَمَّد غير منسوب عن عَبْدة، وفي بعض هذه المواضع قد نسبه ابن السَّكن[8]: ابن سلَام، وكذلك صرَّح البخاريُّ في بعض المواضع باسمه فقال: «حدَّثنا مُحَمَّد بن سلام: حدَّثنا عَبْدة»[ح٢٠ و٥٨٨...]، وذكر أبو نَصرٍ: أنَّ مُحَمَّدَ بن سلَام يروي عن عَبْدة[الهداية٢/٦٥٣])، انتهى، وقد قدَّمتُ هذا غيرَ هذه المرَّة[9][ح٤٣٤]، وقال شيخُنا: (إنَّه ابن سلَام، كما نصَّ عليه أبو نعيم)[التوضيح٦/٦١٤].

---

(١) في (ج): (بعد).

(٢) انظر «تبصير المنتبه» (٤/١٢٦٩).

(٣) انظر «تهذيب الكمال» (٣١/١٧٦).

(٤) كذا في النسخ وهامش (ق)، وهي رواية الأصيليِّ، ورواية «اليونينيَّة» و(ق): (أَخْبَرَنَا).

(٥) في (تفسير سورة النساء) (ح٤٥٨٣) لا (البقرة).

(٦) (والنكاح): سقط من (ج).

(٧) في (ب): (حدثنا).

(٨) في النسخ تبعًا لمصدره: (وقد نسبه ابن السَّكن في بعضها)، ولا يستقيم، والتصحيح من الحديث (٢٨١٣).

(٩) انظر «تقييد المهمل» (٣/١٠١٩-١٠٢٠).

قوله: (حَدَّثَنَا[(١)] عَبْدَةُ): هو بإسكان المُوَحَّدة كما قدَّمته[ح٢٠]، وهو ابن سليمان.

قوله: (أَنْ تُكْتَبَ عَلَيْكُمْ صَلَاةُ اللَّيْلِ): (تُكتَب): مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعله، و(صلاةُ): مَرْفوعٌ قائمٌ مَقام الفاعل.

٨١- بابُ صَلَاةِ اللَّيْلِ

٧٣٠- حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ المُنْذِرِ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي فُدَيْكٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذِئْبٍ، عَنِ المَقْبُرِيِّ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عَائِشَةَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ لَهُ حَصِيرٌ، يَبْسُطُهُ بِالنَّهَارِ وَيَحْتَجِرُهُ بِاللَّيْلِ، فَثَابَ إِلَيْهِ نَاسٌ، فَصَلَّوْا وَرَاءَهُ.

قوله: (حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي فُدَيْكٍ): هو بضمِّ الفاء، وفتح الدَّال المهملة، اسمه مُحَمَّد بن إسماعيل [١/١١٨ب] ابن أبي فُدَيك دينارٍ، الدِّيليُّ مولاهم، عن سلمة بن وَرْدان وخلقٍ، وعنه/: عبدٌ، وسَلَمةُ بنُ شَبِيب، والنَّاسُ، صدوقٌ، مات سنة (٢٠٠هـ)، أخرج له الجماعة، وله ترجمةٌ في «الميزان»[٣/٤٨٣][(٢)].

قوله: (حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذِئْبٍ): هو مُحَمَّد بن عبد الرَّحمن بن المغيرة ابن أبي ذئب، أبو الحارث المدنيُّ، أحدُ الأعلام، تقدَّم.

قوله: (عَنِ المَقْبُرِيِّ): تقدَّم أنَّه سعيد بن أبي سعيد كيسان المَقْبُريُّ، وتقدَّم بعضُ ترجمتِه[(٣)][ح٣٩]، و(المَقبُريُّ): بضمِّ المُوَحَّدة، وفتحها، وكسرها[(٤)].

قوله: (عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ): تقدَّم أنَّه عبد الله، وقيل: إسماعيل، أحدُ الفقهاء السَّبعة على قول الأكثر، ابن عبد الرَّحمن بن عوف، وتقدَّم بعضُ ترجمتِه[ح٤].

قوله: (وَيَحْتَجِرُهُ بِاللَّيْلِ): أي: يجعله لنفسه دون غيره، يقال: حجرت الأرض، واحتجرتها؛ إذا ضربتَ عليها منارًا تمنعها به مِن غيرك[(٥)]، وفي نسخةٍ في هامش أصلنا بالزاي، وكُتِب عليها علامة راويها[(٦)]، ولم أرَ هذه النُّسخةَ في «المطالع».

قوله: (فَثَابَ إِلَيْهِ): (ثاب): بالمثلَّثة، وفي آخره مُوَحَّدة، أي: اجتمع.

---

(١) كذا في النسخ وهامش (ق)، وهي رواية الأَصيليِّ، ورواية «اليونينيَّة» و(ق): (أَخْبَرَنَا).

(٢) انظر «تهذيب الكمال» (٢٤/٤٨٥).

(٣) (وتقدَّم بعض ترجمته): سقط من (ج).

(٤) (وكسرها): سقط من (ج).

(٥) انظر «النهاية» (١/٣٤١) مادَّة (حجر).

(٦) وهي رواية أبي ذرٍّ عن الكُشميهَنيِّ.

٧٣١- حَدَّثَنَا عَبْدُ الأَعْلَى بْنُ حَمَّادٍ: حَدَّثَنَا وُهَيْبُ بْنُ مُوسَى بنِ عُقْبَةَ، عَنْ سَالِمِ بْنِ أَبِي النَّضْرِ، عَنْ بُسْرِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم اتَّخَذَ حُجْرَةً، قَالَ: حَسِبْتُ أَنَّهُ قَالَ مِنْ حَصِيرٍ فِي رَمَضَانَ، فَصَلَّى فِيهَا لَيَالِيَ، فَصَلَّى بِصَلَاتِهِ نَاسٌ مِنْ أَصْحَابِهِ، فَلَمَّا عَلِمَ بِهِمْ جَعَلَ يَقْعُدُ، فَخَرَجَ إِلَيْهِمْ فَقَالَ: «قَدْ عَرَفْتُ الَّذِي رَأَيْتُ مِنْ صَنِيعِكُمْ، فَصَلُّوا أَيُّهَا النَّاسُ فِي بُيُوتِكُمْ، فَإِنَّ أَفْضَلَ الصَّلَاةِ صَلَاةُ المَرْءِ فِي بَيْتِهِ إِلَّا المَكْتُوبَةَ».

(قَالَ عَفَّانُ: وَحَدَّثَنَا وُهَيْبٌ: حَدَّثَنَا مُوسَى: سَمِعْتُ أَبَا النَّضْرِ، عَنْ بُسْرٍ، عَنْ زَيْدٍ، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم).

قوله: (حَدَّثَنَا وُهَيْبُ بْنُ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ[1]): كذا في أصلنا، وقد أصلحته (عن موسى) بدل (ابن)، ولا شكَّ في هذا، وذاك خطأٌ محضٌ، وهو وُهَيب بن خالد، تقدَّم، و(موسى بن عقبة): حافظٌ مشهورٌ، تقدَّم، وليس لهم في الكتب[2] وُهَيب بن موسى؛ فاعلمه.

قوله: (عَنْ سَالِمِ بْنِ[3] أَبِي النَّضْرِ): كذا في أصلنا، وهذا خطأٌ محضٌ أيضًا، وقد أصلحتُه، وصوابه: (عن سالمٍ أبي النضر)، وهو سالمُ بن أبي أميَّة، أبو النَّضر المدنيُّ، عن أنسٍ، وكَتَبَ إليه ابنُ أبي أوفى[4]، تقدَّم[5] بعضُ ترجمتِه[ح٢٠٢].

قوله: (عَنْ بُسْرِ بْنِ سَعِيدٍ): هو بضمِّ المُوَحَّدة، وبالسِّين المهملة، وقد قدَّمتُ[ح٤٦٦] أنَّ جميعَ[6] ما في «البخاريِّ» و«مسلم» و«المُوطَّأ» من هذا الضبط أربعةُ أسماء: بُسر بن سعيد هذا، وبُسر ابن عبيد الله الحضرميُّ، وبُسر بن مِحْجَن، وبُسر والدُ عبدِ الله بن بُسر، وقد اختُلِف في ابن مِحْجَن؛ فالجمهور على ما ذكرته من ضبطه، وقال الثَّوريُّ: (بشر)، بالمعجمة، وقال الدَّارقطنيُّ: (إنَّ الثَّوريَّ رجع عنه)، ولم يذكرِ ابنُ الصَّلاح بُسرًا المازنيَّ[7]، وهو الصَّواب؛ وذلك لأنَّ المِزِّيَّ غلط فيه في «التهذيب»، وقال: (إنَّ

(١) كذا في النُّسخ و(ق)، وفي هامش(ق): (صوابه: عن)، وفي «اليونينيَّة»: (وُهَيْبٌ قَالَ: حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ).
(٢) زيد في (ب): (السِّتَّة).
(٣) (ابن): ليس في «اليونينيَّة»، وعليها في (ق) علامة تضبيب.
(٤) انظر «تهذيب الكمال» (١٠/١٢٧).
(٥) في (ب): (وتقدَّم).
(٦) (جميع): سقط من (ج).
(٧) انظر «علوم الحديث» (ص٣٤٩).

له روايةً في «مسلم»)، وإنَّما روى له النَّسائيُّ كما علَّم عليه المِزِّيُّ في «أطرافه»، ولكنَّ عبدَ الله ابنَه له روايةٌ في «البخاريِّ» و«مسلم»[(١)].

قوله: (**قَالَ عَفَّانُ: وَحَدَّثَنَا وُهَيْبٌ: حَدَّثَنَا مُوسَى: سَمِعْتُ أَبَا النَّضْرِ...**) إلى آخره: هذا (عفَّان[(٢)]): هو ابن مُسْلِم الصفَّار، أبو عثمان الحافظ، هو شيخُ البخاريِّ، والباقون رَوَوا عنه بواسطة، وقد أخذه عنه في حال المذاكرة كما تقدَّم الكلامُ عليه غيرَ مَرَّةٍ[ح١٤٢]، وقد أخرجه في (الاعتصام) عن إسحاقَ، عن عفَّانَ به[(٣)][ح٧٢٩٠].

وفائدة تعليق عفَّان أنَّه صرَّح فيه وُهَيب بالتحديث من موسى، وإن كان وُهَيبٌ غيرَ مُدَلِّس؛ ليخرج من الخلاف[(٤)]، وفيه تصريحُ موسى بن عقبة بالسماع من أبي النَّضْر، وإن كان موسى بن عقبة لم أرَ أحدًا ذكره بالتدليس إلَّا ما قاله أبو بكر الإسماعيليُّ في رواية (موسى عن الزُّهريِّ) في «البخاريِّ» وفي بعضها: (قال الزُّهريُّ)[ح٦٤٢٥]: (إنَّه لم يسمع من الزُّهريِّ شيئًا)[(٥)]، وسيأتي ذلك، وإن قلنا: إنَّ البخاريَّ لا يكتفي بإمكان اللقاء، فأراد أن يخرج مِن خلاف مَن خالف في العنعنة مطلقًا وإن كانت من غير مُدَلِّس، وقد قدَّمتُ ذلك مرَّات[(٦)].

٨٢- بابُ إِيجَابِ التَّكْبِيرِ، وَافْتِتَاحِ الصَّلَاة

(**بَابُ إِيجَابِ التَّكْبِيرِ، وَافْتِتَاحِ الصَّلاة**)... إلى (**بَابُ وُجُوبِ القِرَاءَةِ [لِلْإِمَامِ وَالمَأْمُومِ]**[(٧)] **فِي الصَّلاةِ**[(٨)] **كُلِّهَا**[(٩)]...) إلى آخر التَّرجمة.

---

(١) انظر «تهذيب الكمال» (٤/٧١)، (١٤/٣٣٣)، «تحفة الأشراف» (٢/٩٦).

(٢) في (ب): (عفان هذا).

(٣) وهذا يدلُّ على أنَّ قولَ البخاريِّ: (قال فلانٌ) وفلانٌ شيخُه تعليقٌ، كما رجَّح الحافظُ ابنُ حجر، حيث قال في مقدِّمة «تغليق التعليق» (٢/٨): (والمختار الذي لا محيد عنه: أنَّ حكمه مثل غيره من التعاليق؛ فإنَّه وإن قلنا: يفيد الصِّحَّة لجزمه به؛ فقد يحتمل أنَّه لم يسمعه من شيخه الذي علَّق عنه؛ بدليل أنَّه علَّق عدَّة أحاديث عن شيوخه الذين سمع منهم، ثمَّ أسندها في موضعٍ آخَرَ من كتابه بواسطةٍ بينه وبين مَن علَّق عنه).

(٤) هذه الفائدة بناها على إصلاحه على أصله: (وهيب عن موسى)، ورواية «اليونينيَّة» صرَّح فيها وُهَيب بالتحديث.

(٥) «تذهيب التهذيب» (٤/١٨٤).

(٦) زيد في (ج): (وفيه أيضًا)، وضرب عليها في (أ).

(٧) (للإمام والمأموم): ليس في النُّسخ، والمثبت موافق لما في «اليونينيَّة» و(ق)، والموضع اللَّاحق عند الشارح.

(٨) كذا في النُّسخ و(ق)، وفي «اليونينيَّة»: (الصلوات).

(٩) (كلها): سقط من (ج).

قال الإسماعيليُّ: ليس في حديثه تعرُّض للتكبير ولا الافتتاح، وليس في حديثه الثاني إيجابه، وإنَّما فيه إيجاب متابعتِه في تكبيره، وأنَّهم لا يسبقونه(١).

٧٣٢ - حَدَّثَنَا أَبُو اليَمَانِ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ الأَنْصَارِيُّ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ رَكِبَ فَرَسًا، فَجُحِشَ شِقُّهُ الأَيْمَنُ، قَالَ أَنَسٌ: فَصَلَّى لَنَا يَوْمَئِذٍ صَلاةً مِنَ الصَّلواتِ، وَهُوَ قَاعِدٌ، فَصَلَّينَا وَرَاءَهُ قُعُودًا، ثُمَّ قَالَ لَمَّا سَلَّمَ: «إِنَّمَا جُعِلَ الإِمَامُ، لِيُؤْتَمَّ بِهِ، فَإِذَا صَلَّى قَائِمًا، فَصَلُّوا قِيَامًا، وَإِذَا رَكَعَ، فَارْكَعُوا، وَإِذَا رَفَعَ، فَارْفَعُوا، وَإِذَا سَجَدَ، فَاسْجُدُوا، وَإِذَا قَالَ: سَمِعَ اللهُ لِمَنْ حَمِدَهُ، فَقُولُوا: رَبَّنَا وَلَكَ الحَمْدُ».

قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو اليَمَانِ): هو الحَكَمُ بن نافع، تقدَّم مرارًا.

قوله: (أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ): تقدَّم أنَّه ابن أبي حمزة، وتقدَّم بعضُ ترجمتِه[ح٣٧٢].

قوله: (عَنِ الزُّهْرِيِّ): تقدَّم مرارًا كثيرةً أنَّه مُحَمَّدُ بن مُسْلِم بن عُبَيد الله بن عَبد الله بن شهاب، العالمُ المشهورُ.

قوله: (أَخْبَرَنِي أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ الأَنْصَارِيُّ): تقدَّم أنَّه إنَّما احترز به عن أنس بن مالك القُشَيريِّ، وقيل: الكعبي، المرويِّ له في «السُّنَن»، وقد تقدَّم أنَّ في الصَّحابة اثنين يُقال لكلٍّ منهما: أنس بن مالك؛ هذا الخادمُ المشهورُ الأنصاريُّ، والثاني: أنس بن مالك القُشَيريُّ، وقيل: الكعبيُّ، وهذا ليس له شيء في «البخاريِّ» و«مسلم»(٢)[ح٦٨٠].

قوله: (رَكِبَ فَرَسًا): تقدَّم أنَّ هذه الفرس لا أعرفها بعينها، وأنَّه عَلَيهِ الصَّلاةُ وَالسَّلَامُ كان له سبعة أفراس متَّفقٌ عليها، وخمسةَ عشرَ فرسًا مختلفٌ فيها[ح٣٧٨]، وسأذكر الكلَّ في (الجهاد) إن شاء الله تعالى[ح٢٨٥٥].

قوله: (فَجُحِشَ): تقدَّم ضبطه، وأنَّ معناه: خُدِش[ح٣٧٨].

٧٣٣ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيد: حَدَّثَنَا لَيْثٌ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَنَسٍ أَنَّهُ قَالَ: خَرَّ رَسُولُ اللهِ ﷺ عَنْ فَرَسٍ فَجُحِشَ، فَصَلَّى لَنَا قَاعِدًا، فَصَلَّيْنَا مَعَهُ قُعُودًا، ثُمَّ انْصَرَفَ فَقَالَ: «إِنَّمَا الإِمَامُ -أَوْ إِنَّمَا جُعِلَ الإِمَامُ- لِيُؤْتَمَّ بِهِ، فَإِذَا كَبَّرَ، فَكَبِّرُوا، وَإِذَا رَكَعَ، فَارْكَعُوا، وَإِذَا رَفَعَ، فَارْفَعُوا، وَإِذَا قَالَ: سَمِعَ اللهُ لِمَنْ حَمِدَهُ، فَقُولُوا: رَبَّنَا لَكَ الحَمْدُ، وَإِذَا سَجَدَ، فَاسْجُدُوا».

---

(١) قال الحافظ في «الفتح» (٢/٢٥٤): (أجيب عن الأول: بأنَّ مراد المصنِّف: أن يبيِّن أنَّ حديث أنس من الطريقين واحدٌ، اختصره شعيب وأتمَّه الليث...، وعن الثاني: بأنَّه ﷺ فعل ذلك، وفعله بيانٌ لمجمل الصلاة، وبيان الواجب واجب)، ثمَّ ذكر أجوبة أخرى.

(٢) انظر «الاستيعاب» (ص٥٤)، «تهذيب الكمال» (٣/٣٧٨).

قوله: (حَدَّثَنَا لَيْثٌ): هو اللَّيث بن سعد، العالمُ المشهورُ الجَوادُ، الذي كان يدخله من غلَّته في كلِّ سَنَةٍ ثمانون ألفَ دينارٍ ولم تجب عليه الزكاة، الذي قال فيه الشَّافعيُّ: (إنَّه أفقه مِن مالك، ولكن أضاعه[1] أصحابُه)، مشهورُ الترجمة رحمه الله تعالى[2].

قوله: (عَنِ ابْنِ شِهَابٍ): تقدَّم أعلاه أنَّه الزُّهريُّ، وتقدَّم نسبُه أعلاه أيضًا.

قوله: (خَرَّ): أي: سقط.

قوله: (عَنْ فَرَسٍ): تقدَّم أعلاه الكلام عليه، وعلى أفراسه عليه الصلاة والسلام.

قوله: (فَجُحِشَ): تقدَّم أعلاه وقبله معناه[ح٣٧٨ و٦٨٩].

٧٣٤ - حَدَّثَنَا أَبُو اليَمَانِ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ: حَدَّثَنِي أَبُو الزِّنَادِ، عَنِ الأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم: «إِنَّمَا جُعِلَ الإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ، فَإِذَا كَبَّرَ، فَكَبِّرُوا، وَإِذَا رَكَعَ، فَارْكَعُوا، وَإِذَا قَالَ: سَمِعَ اللهُ لِمَنْ حَمِدَهُ، فَقُولُوا: رَبَّنَا وَلَكَ الحَمْدُ، وَإِذَا سَجَدَ، فَاسْجُدُوا، وَإِذَا صَلَّى جَالِسًا، فَصَلُّوا جُلُوسًا أَجْمَعُونَ».

قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو اليَمَانِ): تقدَّم أعلاه اسمُه واسمُ أبيه.

قوله: (أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ): تقدَّم أعلاه أنَّه ابن أبي حمزة، مشهورٌ.

قوله: (حَدَّثَنِي أَبُو الزِّنَادِ): تقدَّم مرارًا أنَّه بالنون، وأنَّ اسمَه عبدُ الله بن ذكوان، وتقدَّم بعض ترجمتِه[ح١٦٢].

قوله: (عَنِ الأَعْرَجِ): تقدَّم مرارًا أنَّه عبد الرَّحمن بن هُرْمُز، وتقدَّم بعضُ ترجمتِه[ح١١٨].

قوله: (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ): تقدَّم مرارًا كثيرة أنَّ اسمه عبد الرَّحمن بن صخرٍ، على الأصحِّ من نحو ثلاثين قولًا/. [١/١١٩أ]

٨٣ - بابُ رَفْعِ اليَدَيْنِ فِي التَّكْبِيرَةِ الأُولَى مَعَ الافْتِتَاحِ سَوَاءً

٧٣٥ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ مَسْلَمَةَ، عَنْ مَالِكٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللهِ، عَنْ أَبِيهِ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم كَانَ يَرْفَعُ يَدَيْهِ حَذْوَ مَنْكِبَيْهِ إِذَا افْتَتَحَ الصَّلَاةَ، وَإِذَا كَبَّرَ لِلرُّكُوعِ، وَإِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ، رَفَعَهُمَا كَذَلِكَ أَيْضًا، وَقَالَ: «سَمِعَ اللهُ لِمَنْ حَمِدَهُ، رَبَّنَا وَلَكَ الحَمْدُ»، وَكَانَ لَا يَفْعَلُ ذَلِكَ فِي السُّجُودِ.

---

(١) في (ج): (أضاعوه).

(٢) انظر «تاريخ مدينة دمشق» (٣٥٨/٥٠)، «تهذيب الكمال» (٢٥٥/٢٤).

قوله: (عَنِ ابْنِ شِهَابٍ): تقدَّم قريبًا وبعيدًا أنَّه الزُّهريُّ، العالمُ المشهورُ.

قوله: (حَذْوَ مَنْكِبَيْهِ): أي: مُقابِلَه.

٨٤- بابُ رَفْعِ اليَدَيْنِ إِذَا كَبَّرَ، وَإِذَا رَكَعَ، وَإِذَا رَفَعَ

٧٣٦- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُقَاتِلٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللهِ: أَخْبَرَنَا يُونُسُ، عَنِ الزُّهْرِيِّ: أَخْبَرَنِي سَالِمٌ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ إِذَا قَامَ فِي الصَّلَاةِ، رَفَعَ يَدَيْهِ حَتَّى يَكُونَا حَذْوَ مَنْكِبَيْهِ، وكَانَ يَفْعَلُ ذَلِكَ حِيْنَ يُكَبِّرُ للرُّكُوعِ، ويَفْعَلُ ذَلِكَ إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ، وَيَقُولُ: «سَمِعَ اللهُ لِمَنْ حَمِدَهُ»، ولا يَفْعَلُ ذلِكَ فِي السُّجُودِ.

قوله: (أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللهِ): هذا هو ابن المبارك، العالمُ الزاهدُ المشهورُ، شيخُ خراسان.

قوله: (أَخْبَرَنَا يُونُسُ): تقدَّم مرارًا أنَّه يونس بن يزيدَ الأيليُّ، وتقدَّم بعضُ ترجمتِه[ح٧١].

٧٣٧- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ الوَاسِطِيُّ: حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ، عَنْ خَالِدٍ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ: أَنَّهُ رَأَى مَالِكَ ابْنَ الحُوَيْرِثِ: إِذَا صَلَّى، كَبَّرَ وَرَفَعَ يَدَيْهِ، وَإِذَا أَرَادَ أَنْ يَرْكَعَ، رَفَعَ يَدَيْهِ، وَإِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ، رَفَعَ يَدَيْهِ، وَحَدَّثَ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ صَنَعَ هَكَذَا.

قوله: (حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ عَنْ خَالِدٍ): أمَّا الأوَّل، فهو خالد بن عبد الله الواسطيُّ الطَّحَّان، أحد العلماء، تقدَّم، والثاني: خالد بن مِهران، الحافظُ الحذَّاء، تقدَّم، وتقدَّم لماذا نُسِبَ مُطَوَّلًا[ح٧٥].

قوله: (عَنْ أَبِي قِلَابَةَ): تقدَّم ضبطُه، وأنَّه عبدُ الله بن زيدٍ الجَرْمِيُّ[قبل ح٤٤٠].

٨٥- بابٌ: إِلَى أَيْنَ يَرْفَعُ يَدَيْهِ

وَقَالَ أَبُو حُمَيْدٍ فِي أَصْحَابِهِ: رَفَعَ النَّبِيُّ ﷺ حَذْوَ مَنْكِبَيْهِ.

قوله: (وَقَالَ أَبُو حُمَيْدٍ فِي أَصْحَابِهِ): (أبو حُمَيد): بالتصغير، وهو أبو حُمَيد الساعديُّ، عبد الرَّحمن ابن عمرو بن سعد، وقيل: ابن المنذر بن سعد، الخزرجيُّ، مدنيٌّ، تُوُفِّيَ في آخر خلافة معاوية، روى عنه جماعةٌ، ووَصَفَ صلاةَ رسول الله ﷺ، أخرج له الجماعةُ وأحمدُ في «المسند»، ترجمتُه مشهورةٌ(١).

وأمَّا (أصحابه) فهم عشرة كما قال الحافظ أبو عبد الله المؤلِّف في كتاب «رفع اليدين في الصَّلاة»(٢)، وقد رويته عاليًا بدمشقَ، وهو جزءٌ حديثيٌّ.

---

(١) انظر «الاستيعاب» (ص٧٩٠)، «تهذيب الكمال» (٣٣/٢٦٤).

(٢) انظر «رفع اليدين في الصلاة» (ص٣٨).

فائدةٌ: من العشَرة المشار إليهم: أبو قتادة[١]، وسهل بن سعد[٢]، وأبو هريرة[٣]، وأبو أسيد[٤]، ومُحَمَّد بن مسلمة[٥]، وقد رأيتُ الكلَّ في أماكنهم[٦]، وقد ذكرهم كذلك أبو زرعة الحافظ ابن شيخنا العراقيّ[٧]، وذكرهم كذلك ابن شيخنا العلَّامةُ جلالُ الدين بنُ البُلْقينيِّ، وعزا ذكرهم إلى أماكنهم[٨].

٧٣٨- حَدَّثَنَا أَبُو اليَمَانِ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنِي سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللهِ: أَنَّ عَبْدَ اللهِ ابنَ عُمَرَ قَالَ: رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ افْتَتَحَ التَّكْبِيرَ فِي الصَّلَاةِ، فَرَفَعَ يَدَيْهِ حِينَ يُكَبِّرُ، حَتَّى يَجْعَلَهُمَا حَذْوَ مَنْكِبَيْهِ، وَإِذَا كَبَّرَ لِلرُّكُوعِ فَعَلَ مِثْلَهُ، وَإِذَا قَالَ: «سَمِعَ اللهُ لِمَنْ حَمِدَهُ»، فَعَلَ مِثْلَهُ، وَقَالَ: «رَبَّنَا وَلَكَ الحَمْدُ» وَلَا يَفْعَلُ ذَلِكَ حِينَ يَسْجُدُ، وَلَا حِينَ يَرْفَعُ رَأْسَهُ مِنَ السُّجُودِ.

قوله: (**حَدَّثَنَا أَبُو اليَمَانِ**): تقدَّم مرارًا أنَّه الحَكَمُ بن نافع.

قوله: (**أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ**): تقدَّم أنَّه شعيب بن أبي حمزة، وأنَّ (الزُّهريَّ): هو ابنُ شهاب مُحَمَّدُ بنُ مُسْلِم بن عُبَيد الله بن عبد الله، العالمُ المشهورُ.

٨٦- بابُ رَفْعِ اليَدَيْنِ إِذَا قَامَ مِنَ الرَّكْعَتَيْنِ

٧٣٩- حَدَّثَنَا عَيَّاشٌ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الأَعْلَى: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللهِ، عَنْ نَافِعٍ: أَنَّ ابْنَ عُمَرَ كَانَ إِذَا دَخَلَ فِي الصَّلَاةِ، كَبَّرَ وَرَفَعَ يَدَيْهِ، وَإِذَا رَكَعَ رَفَعَ يَدَيْهِ، وَإِذَا قَالَ: «سَمِعَ اللهُ لِمَنْ حَمِدَهُ»، رَفَعَ يَدَيْهِ، وَإِذَا قَامَ مِنَ الرَّكْعَتَيْنِ، رَفَعَ يَدَيْهِ، وَرَفَعَ ذَلِكَ ابْنُ عُمَرَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ.

رَوَاهُ حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، **وَرَوَاهُ ابْنُ طَهْمَانَ، عَنْ أَيُّوبَ وَمُوسَى بْنِ عُقْبَةَ مُخْتَصَرًا.**

قوله: (**حَدَّثَنَا عَيَّاشٌ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الأَعْلَى**): قال الدِّمياطيُّ: (عيَّاش في «الصحيح» ثلاثة؛

---

(١) سُمِّي في «سنن أبي داود» (٧٣٠)، و«سنن الترمذي» (٣٠٥)، و«سنن ابن ماجه» (٨٦٢).

(٢) سُمِّي في «سنن أبي داود» (٧٣٣، ٧٣٤)، و«سنن ابن ماجه» (٨٦٣).

(٣) سُمِّي في «سنن أبي داود» (٧٣٣).

(٤) سُمِّي في «سنن أبي داود» (٧٣٣، ٧٣٤)، و«سنن ابن ماجه» (٨٦٣).

(٥) سُمِّي في «سنن أبي داود» (٧٣٤)، و«سنن ابن ماجه» (٨٦٣).

(٦) في (ب): (أماليهم)، وهو تحريف، ذكر أحاديثهم البخاريُّ في «رفع اليدين في الصلاة» (ص٤٠-٤١).

(٧) انظر «المستفاد» (٣٨٦/١).

(٨) انظر «الإفهام» (ص١١٧).

أحدهم: هذا عيَّاش بن الوليد البصريُّ، انفرد به البخاريُّ[١]، وفي طبقته[٢] عبَّاس بن الوليد بن نصر النرسيّ البصريّ، اتَّفقا عليه[٣]، الثاني: عيَّاش بن عبَّاس المصريُّ، اتَّفقا عليه[٤]، الثالث: عيَّاش بن عَمرو العامريُّ الكوفيُّ، روى عن سعيد بن جبير، وإبراهيمَ التيميِّ، وغيرِهما، انفرد به مسلمٌ[٥])، انتهى.

وقد ذكرتُ أنا في (باب الكلام إذا أقيمت الصَّلاة) شيئًا ينفعك هنا[ح٦٤٣]، وهو ضابطٌ حسنٌ، [وقال المِزِّيُّ في هذا[٦]: (هو[٧] عيَّاشٌ الرَّقَّام)، في «الأطراف».

قوله: (رَوَاهُ حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ عَنْ أَيُّوبَ...) إلى آخره: هذا لم يكن في الكتب السِّتَّة، ولكن عزاه شيخنا[٨].

قوله: (وَرَوَاهُ ابْنُ طَهْمَانَ عَنْ أَيُّوبَ وَمُوسَى بْنِ عُقْبَةَ مُخْتَصَرًا): وهذا أيضًا لم يكن في الكتب السِّتَّة إلَّا ما هنا، وقد عزاهما شيخُنا إلى البيهقيِّ][٩].

٨٧- بابُ وَضْعِ اليُمْنَى عَلَى اليُسْرَى

٧٤٠- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ مَسْلَمَةَ، عَنْ مَالِكٍ عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ قَالَ: كَانَ النَّاسُ يُؤْمَرُونَ أَنْ يَضَعَ الرَّجُلُ اليَدَ اليُمْنَى عَلَى ذِرَاعِهِ اليُسْرَى فِي الصَّلَاةِ، قَالَ أَبُو حَازِمٍ: وَلَا أَعْلَمُهُ إِلَّا يَنْمِي ذَلِكَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ إِسْمَاعِيلُ: يُنْمَى ذَلِكَ، وَلَمْ يَقُلْ: يَنْمِي.

قوله: (عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ): تقدَّم أنَّه بالحاء المهملة، وبالزاي، وأنَّه سلمةُ بن دينار، أبو حازم الأعرجُ المدنيُّ، وتقدَّم الفرقُ بينه وبين أبي حازم سلمانَ[ح١٠٢].

---

(١) انظر «تهذيب الكمال» (٥٦٢/٢٢).

(٢) في (أ) و(ب): (طبقة).

(٣) انظر «تهذيب الكمال» (٢٥٩/١٤).

(٤) روى له البخاريُّ في «القراءة خلف الإمام»، لا في «الصحيح»، انظر «تهذيب الكمال» (٥٥٥/٢٢).

(٥) انظر «تهذيب الكمال» (٥٦٠/٢٢).

(٦) (هذا): مثبت من (ب)، ولفظة (هو) بعده ليس فيها، وانظر «تحفة الأشراف» (١٥٤/٦).

(٧) (هو): سقط من (ب).

(٨) عزاه ابن الملقِّن في «التوضيح» (٦٣٤/٦) إلى «سنن البيهقيِّ الكبرى» (٢٤/٢)، وأخرجه أيضًا البخاريُّ في «رفع اليدين في الصلاة» (ص١١٢)، وانظر «تغليق التعليق» (٣٠٥/٢-٣٠٦).

(٩) ما بين معقوفين سقط من (ج)، «سنن البيهقيِّ الكبرى» (٧٠/٢)، وانظر «التوضيح» (٦٣٤/٦)، «تغليق التعليق» (٣٠٦/٢).

قوله: (**كَانَ النَّاسُ يُؤْمَرُونَ**): اعلم أنَّ قول الصَّحابيِّ: (أُمِرنا)، أو (أُمِروا بكذا)، أو (نُهوا عن كذا)، أو (نُهينا عن كذا)؛ من نوع المرفوع والمسند[١] عند أصحاب الحديث، وهو الصحيح وقولُ أكثر أهل العلم، قاله ابنُ الصَّلاح، قال: (لأنَّ مطلقَ ذلك ينصرفُ بظاهره[٢] إلى مَن إليه الأمرُ والنهيُ، وهو رسول الله ﷺ)، قال: (وخالف في ذلك فريقٌ؛ منهم أبو بكر الإسماعيليُّ)[٣]، وقد قدَّمتُ أنا ذلك، وذكرتُ عن بعضِهم: أنَّ هذا الخلافَ في غير أبي بكر رضي الله عنه، أمَّا إذا قاله أبو بكر الصِّدِّيق، فإنَّه يكون مرفوعًا بلا خلاف[٤][ح٣١٣]، وهذا قيدٌ حسنٌ، والله أعلم.

قوله: (**قَالَ أَبُو حَازِمٍ: وَلَا[٥] أَعْلَمُهُ إِلَّا يَنْمِي ذَلِكَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ**): يعني: ينقله ويسنده ويعزيه سهل بن سعد إلى النَّبيِّ ﷺ، وقوله: (**قَالَ إِسْمَاعِيلُ: يُنْمَى ذَلِكَ**)؛ يعني: مبنيًّا للمفعول، قال: (**وَلَمْ يَقُلْ: يَنْمِي**)؛ يعني: مبنيًّا للفاعل، قال ابن قُرْقُول: («يَنمي ذلك»، و«يُنمَى ذلك»؛ وهو روايتنا عن يحيى لوجهين عن ابن القاسم، ورواه الجوهريُّ عن القعنبيِّ: «يُنْمِي ذلك»؛ بضمِّ الياء، وكسر الميم، وليس بشيء، وفي رواية ابن الدَّبَّاغ: «يُنْهِي ذلك»؛ بالهاء، وهو تصحيف، قلت: بل يخرَّج على معنى: يبلغ به النَّبيَّ ﷺ، مِن أنهيتُ الأمر إلى كذا؛ أوصلته إليه؛ كما قال في غيره: «يبلغ به النَّبيَّ ﷺ»[ح٢٣٦٩]، لكنَّ المعروف بالميم، ورويناه في «البخاريِّ»: «يَنمي ذلك»، قال البخاريُّ: «قال إسماعيل: يُنمَى ذلك، ولم يقل: يَنمِي»، كذا لهم، وعند الأَصيليِّ: «وقال إسماعيل: يَنمي، ولم يقل: يُنمى»)[مطالع الأنوار٤/١٦٥]، انتهى.

أمَّا في أصلنا، فإنَّه ضبط قول أبي حازم الذي رواه عبد الله بن مسلمة عن مالك عنه: (يَنمي)؛ بفتح الياء، وضُبِط قول إسماعيل: (يُنمَى)؛ بضمِّها، وقوله: (ولم يقل: يَنمي)؛ بالفتح بالقلم، وهذا الضبط موافقٌ لما قاله الأَصيليُّ[٦]، والله أعلم.

---

(١) في (ب): (نهينا عن كذا المرفوع المسند).

(٢) في (ج): (لظاهره).

(٣) «علوم الحديث» (ص٤٩)، وانظر «شرح التبصرة والتذكرة» (١/١٢٦-١٢٧).

(٤) قدَّمتُ أنَّ هذا القول حكاه ابن الأثير في مقدِّمة «جامع الأصول» (١/٩٤)، وانظر «النكت على مقدِّمة ابن الصَّلاح» للزركشيِّ (١/٤٢٦-٤٢٧).

(٥) كذا في النُّسخ و(ق) بعد الإصلاح، وهي رواية ابن عساكر، ورواية «اليونينيَّة»: (لا)؛ بلا واو.

(٦) كذا في النسخ، والعكس هو الصحيح.

وقوله: (قال إسماعيل): قال شيخُنا: (يشبه أن يكون إسماعيلَ بن إسحاق[(١)] الراوي عن القعنبيِّ، كما أخرجه البيهقيُّ من طريقه، وقال: «ينمي ذلك، أو كلمة تشبهها»[هب٢/٢٨])، انتهى[(٢)]، وما قاله شيخُنا رأيتُه منقولًا عن الشيخ علاء الدين مُغُلْطاي، وفيه نظرٌ، وليس هذا مقتضى الصيغة، ولا ذكر أحدٌ إسماعيلَ ابنَ إسحاق القاضي المالكيَّ فيمَن أخرج عنه البخاريُّ، ولا فيمَن علَّق عنه، وإسماعيل تُوُفِّيَ سنة (٢٨١هـ)[(٣)]، ولو قالا: إنَّه إسماعيلُ بن أبي أُوَيس ابنُ أخت مالك؛ كان أحسنَ وأسلمَ من الاعتراض، [وقد جزم حافظٌ عصريٌّ بما قلتُه مِن أنَّه ابن أبي أويس][(٤)]، وهو الظاهر أنَّه المراد، ويكون اختلف عن مالك في ذلك[(٥)]؛ فرواه عبد الله بن مسلمة القعنبيُّ كذا، ورواه إسماعيل -وهو أحدُ شيوخ البخاريِّ- كذا، وإسماعيل مكثِرٌ عن خاله، ويكون البخاريُّ أخذه عن إسماعيلَ مذاكرةً؛ كما تقدَّم في نُظَرائِه[(٦)][ح١٤٢]، والله أعلم.

٨٨ - بابُ الخُشُوعِ فِي الصَّلَاةِ

قوله: (بابُ الخُشُوعِ فِي الصَّلاة): قال الإمام فخر الدين الرازيُّ مُحَمَّد بن عمر المشهور: (اختلفوا في الخشوع؛ فمنهم مَن جعله مِن أفعال القلوب، كالخوف، ومنهم مَن جعله مِن أفعال الجوارح، كالسكون، ومنهم من قال: هو مجموع الأمرين، وهو الأولى)[التفسير الكبير٢٣/٧٧]، انتهى، وهو مستحبٌّ عند الشافعيَّة، وفي وجه: أنَّه شرط، قاله القاضي حسين وأبو زيد المروزيُّ[(٧)]، وقد نقله أبو عبد الله ابن خفيف[(٨)] قولًا[(٩)]، قال المُحبُّ الطَّبريُّ: (فإذا قلنا به، فيكون في جزء من صلاته)، انتهى، وفي «مستدرك الحاكم» في (تفسير سورة

---

(١) (بن إسحاق): سقط من (ج).

(٢) «التوضيح» (٦/٦٣٧)، وانظر تعقُّبَ المصنِّف لشيخه ابنِ الملقِّن في هامش «التوضيح».

(٣) أرَّخ الخطيبُ البغداديُّ في «تاريخ بغداد» (٦/٢٨٩) والذهبيُّ في «سير أعلام النبلاء» (١٣/٣٤١) وغيرُهما وفاتَه: سنة (٢٨٢هـ).

(٤) ما بين معقوفين سقط من (ج)، وانظر «فتح الباري» (٢/٢٦٣)، وقد قال الحافظ بعد أن ذكرَ قولَ مُغُلْطاي: (إنَّه ابن إسحاق القاضي): (وليس كذلك؛ لأنَّ روايةَ إسماعيل بن إسحاق موافقةٌ لرواية البُخاريِّ، ولم يذكر أحدٌ أنَّ البخاريَّ روى عنه، وهو أصغرُ سِنًّا من البُخاريِّ وأحدثُ سماعًا، وقد شاركه في كثيرٍ مِن مشايخه البصريِّين القدماء).

(٥) في (ج): (بذلك)، و(في): سقط من (ب).

(٦) في (ج): (نظائره).

(٧) انظر «المجموع» (٤/٢٧، ٣٠)، «مغني المحتاج» (١/٢٧٨).

(٨) هو أبو عبد الله محمَّد بن خفيف الضبي الشيرازي، أخذ عن ابن سريج، ورحل إلى أبي الحسن الأشعري، توفِّي سنة إحدى وسبعين وثلاث مئة، انظر «طبقات الفقهاء الشافعية» (١/١٥٤)، «طبقات الشافعية الكبرى» (٣/١٤٩).

(٩) انظر «طبقات الشافعية» لابن قاضي شهبة (١/١٤٧-١٤٨)، «الإعلام بفوائد عمدة الأحكام» (٢/٣٠٤-٣٠٥).

المؤمنين) عن عليٍّ رضي الله عنه قال: (الخشوع في القلب، وأن تلين كتفك[1] للمرء المسلم، وألَّا تلتفت في صلاتك)، وقال: (صحيح)، وأقرَّه الذَّهبيُّ على ذلك[2]، والخشوع في الصَّلاة فيه قولان للعلماء، وهما في مذهب أحمد وغيره، وعلى القولين اختلافهم في وجوب الإعادة على من غلب عليه الوسوسة في صلاته، فأوجبها ابن حامد من أصحاب أحمد والغزاليُّ في «الإحياء»[3]، ولم يوجبها أكثر الفقهاء، واحتجُّوا بأنَّ النَّبيَّ صلى الله عليه وسلم أمر مَن سها في صلاته بسجدتَي السهو، ولم يأمره بالإعادة، والله أعلم/. [١/١١٩ب]

٧٤١- حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «هَلْ تَرَوْنَ قِبْلَتِي هَهُنَا؟ وَاللهِ؛ مَا يَخْفَى عَلَيَّ رُكُوعُكُمْ وَلَا خُشُوعُكُمْ، وَإِنِّي لأَرَاكُمْ وَرَاءَ ظَهْرِي».

قوله: (حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ): تقدَّم قريبًا أنَّه ابنُ أبي أُوَيس، ابنُ أختِ الإمامِ مالكٍ، وأنَّ اسمَ أبي أويس عبدُ الله.

قوله: (عَنْ أَبِي الزِّنَادِ): تقدَّم قريبًا وبعيدًا مرَّاتٍ أنَّه بالنون، وأنَّ اسمَه عبدُ الله بن ذكوان.

قوله: (عَنِ الأَعْرَجِ): تقدَّم قريبًا وبعيدًا مرارًا أنَّه عبد الرَّحمن بن هُرْمُز.

قوله: (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ): تقدَّم مرارًا كثيرةً أنَّه عبدُ الرَّحمن بن صخرٍ، على الأصحِّ من نحو ثلاثين قولًا.

قوله: (لأَرَاكُمْ وَرَاءَ ظَهْرِي): تقدَّم الكلام عليه مُطَوَّلًا؛ فانظره[ح٤١٨ و٧١٨].

٧٤٢- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ: حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ: سَمِعْتُ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «أَقِيمُوا الرُّكُوعَ وَالسُّجُودَ، فَوَاللهِ، إِنِّي لأَرَاكُمْ مِنْ بَعْدِي -وَرُبَّمَا قَالَ: مِنْ بَعْدِ ظَهْرِي- إِذَا رَكَعْتُمْ وَسَجَدْتُمْ».

قوله: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ): تقدَّم مرارًا أنَّ (بشَّارًا) بفتح المُوَحَّدة، وتشديد الشين المعجمة، وأنَّه بُنْدَار، وتقدَّم ما معنى (بُنْدَار)[ح٦٩].

قوله: (حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ): تقدَّم أنَّه مُحَمَّدُ بن جعفر، وتقدَّم ضبطُ (غُنْدَر): أنَّه بالغين المعجمة المضمومة، ثمَّ نون ساكنة، ثمَّ دال مهملة مضمومة ومفتوحة[ح٨٧].

---

(١) في (ب): (كنفك)، وهو تصحيف.

(٢) انظر «المستدرك» وبهامشه «تلخيص الذهبي» (٢/٣٩٣).

(٣) انظر «الفروع» (١/٤١٢)، «الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف» (٢/١١٨-١١٩)، «إحياء علوم الدين» (٥/٥٨٨).

٨٩- بابُ مَا يَقُولُ بَعْدَ التَّكْبِيرِ

٧٤٣- حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ عُمَرَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَأَبَا بَكْرٍ وَعُمَرَ كَانُوا يَفْتَتِحُونَ الصَّلَاةَ بِـ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾.

قوله: (بِـ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾): ﴿ٱلْحَمْدُ﴾: بالرفع على الحكاية؛ يعني: بالسورة التي فيها ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الفاتحة: ٢]، لا أنَّهم يتركون (بسم الله الرَّحمن الرحيم).

٧٤٤- حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الوَاحِدِ بْنُ زِيَادٍ: **حَدَّثَنَا عُمَارَةُ بْنُ القَعْقَاعِ: حَدَّثَنَا أَبُو زُرْعَةَ**: حَدَّثَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ **يُسْكِتُ بَيْنَ التَّكْبِيرِ وَبَيْنَ القِرَاءَةِ إِسْكَاتَةً** -قَالَ: أَحْسِبُهُ قَالَ: هُنَيَّةً- فَقُلْتُ: بِأَبِي وَأُمِّي يَا رَسُولَ اللهِ؛ إِسْكَاتُكَ بَيْنَ التَّكْبِيرِ وَبين القِرَاءَةِ، مَا تَقُولُ؟ قَالَ: «أَقُولُ: اللَّهُمَّ بَاعِدْ بَيْنِي وَبَيْنَ خَطَايَايَ، كَمَا بَاعَدْتَ بَيْنَ المَشْرِقِ وَالمَغْرِبِ، اللَّهُمَّ؛ نَقِّنِي مِنَ الخَطَايَا كَمَا يُنَقَّى الثَّوْبُ الأَبْيَضُ مِنَ الدَّنَسِ، **اللَّهُمَّ اغْسِلْ خَطَايَايَ بِالمَاءِ وَالثَّلْجِ وَالبَرَدِ**».

قوله: (**حَدَّثَنَا عُمَارَةُ بْنُ القَعْقَاعِ**): (عُمَارة): هو بضمِّ العين المهملة، وتخفيف الميم، وهذا ظاهرٌ.

قوله: (**حَدَّثَنَا أَبُو زُرْعَةَ**): هذا هو أبو زُرعة بن عَمرو بن جرير بن عبد الله البَجَليُّ، هَرِم، وقيل: عبد الله، وقيل: عبد الرَّحمن، وقيل: جرير، وقيل: عَمرو، عن جدِّه، وأبي هريرة، وعنه: حفيداه جَرير ويحيى ابنا[(١)] أيُّوب، وعُمَارة بن القعقاع، وثَّقه ابن معين[(٢)] وغيرُه، أخرج له الجماعةُ[(٣)].

قوله: (**يُسْكِتُ بَيْنَ التَّكْبِيرِ وَبَيْنَ القِرَاءَةِ**): هو بضمِّ أوَّل (يُسكِت)؛ بدليل قوله: (**إِسْكَاتَةً**)[(٤)]، و(أسكت) معناه: انقطع كلامه فلم يتكلَّم، قاله الجوهريُّ وغيرُه[(٥)]، وقال ابن القطَّاع في «أفعاله»: (وأسكت: صمتَ، ويقال في أسكت: أطرق وانقطع)[الأفعال٢/١١٩]، وقال ابن قُرْقُول: (وقد جاء «أسكت» بمعنى: سكن، وبمعنى: سكت، وبمعنى: أعرض، وبمعنى: أطرق)[مطالع٥/٤٨٧]، [ويجوز أن يكون هذا[(٦)] الفعل ثلاثيًّا، وأن يكون المصدر من الرُّباعيِّ، والله أعلم][(٧)].

---

(١) زيد في النسخ: (أبي)، وليس بصحيح.
(٢) انظر «تاريخ ابن معين» رواية الدارميِّ (ص٢٣٨).
(٣) انظر «تهذيب الكمال» (٣٣/٣٢٣).
(٤) وفي «اليونينيَّة»: (يَسكُت)، وفي (ق) معًا.
(٥) انظر «الصحاح» «لسان العرب» «القاموس المحيط» مادَّة (سكت).
(٦) في (ب): (هو).
(٧) ما بين معقوفين سقط من (ج).

قوله: (إِسْكَاتَةً): هي بكسر الهمزة، (إِفعالة) من السكوت؛ معناها: سكوت يقتضي بعده كلامًا أو قراءةً مع قِصَر المُدَّة، وقيل: أراد بهذا السكوت تركَ رفعِ الصوت بالكلام(١).

قوله: (هُنَيَّةً): هي بضمِّ الهاء، وفتح النُّون، ثمَّ مُثَنَّاة تحت مُشدَّدة، ثمَّ تاء، وهي غير مهموزة، وقد عدَّ النَّوويُّ الهمزَ لحنًا(٢)، وهو تصغير (هَنَةٍ)، أي: مُدَّة يسيرة(٣)، وقال القرطبيُّ(٤): (بهمزة في رواية الجمهور).

قوله: (اللَّهُمَّ اغْسِلْ خَطَايَايَ بِالمَاءِ وَالثَّلْجِ وَالبَرَدِ): سأل ابنُ قيِّم(٥) الجوزيَّة الحافظُ شمسُ الدين الحنبليُّ ابنَ تيمية أبا العبَّاس عن معنى ذلك، فقال: (كيف تُطهِّر الخطايا بذلك؟ وما فائدة التخصيص بذلك؟ وقوله في لفظ آخر: «والماء البارد»(٦) والحارُّ أبلغ في الإنقاء؟ فقال: الخطايا توجب للقلب حرارةً ونجاسةً وضعفًا، فترخي القلبَ وتضرم فيه نارَ الشهوة وتنجِّسه، فإنَّ الخطايا والذنوب له بمنزلة الحطب الذي يمدُّ النار ويوقدها، ولهذا كلَّما كثرت الخطايا، اشتدَّت نار القلب وضعفه، والماء يغسل الخَبَثَ ويطفئ النار، فإن كان باردًا أورث الجسمَ صلابةً وقوَّةً، فإن كان معه ثلج وبَرَد، كان أقوى في التبريد، وصلابة الجسم، وشدَّته، فكان أذهبَ لأثر الخطايا، هذا معنى كلامه)، انتهى لفظ ابن القيِّم، ثمَّ قال: (وهو محتاج إلى مزيد بيان وشرح)، فذكر كلامًا حسنًا، فإن أردته فانظره في أوائل «إغاثة اللهفان» له[٨١/١]، والله أعلم.

٩٠ - بابٌ

٧٤٥ - حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي مَرْيَمَ: أَخْبَرَنَا نَافِعُ بْنُ عُمَرَ قَالَ: حَدَّثَنِي ابْنُ أَبِي مُلَيْكَةَ، عَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى صَلَاةَ الكُسُوفِ، فَقَامَ فَأَطَالَ القِيَامَ، ثُمَّ رَكَعَ فَأَطَالَ الرُّكُوعَ، ثُمَّ قَامَ فَأَطَالَ القِيَامَ، ثُمَّ رَكَعَ فَأَطَالَ الرُّكُوعَ، ثُمَّ رَفَعَ، ثُمَّ سَجَدَ فَأَطَالَ السُّجُودَ، [ثُمَّ رَفَعَ، ثُمَّ سَجَدَ فَأَطَالَ السُّجُودَ]، ثُمَّ قَامَ فَأَطَالَ القِيَامَ، ثُمَّ رَكَعَ فَأَطَالَ الرُّكُوعَ، ثُمَّ رَفَعَ فَأَطَالَ القِيَامَ، ثُمَّ رَكَعَ فَأَطَالَ الرُّكُوعَ،

---

(١) انظر «النهاية» (٣٨٣/٢) مادَّة (سكت)، «التوضيح» (٢٢/٧).

(٢) انظر «المنهاج شرح مسلم» (٩٩/٥).

(٣) انظر «مطالع الأنوار» (١٣٦/٦).

(٤) في النسخ: (القاضي)، وليس بصحيح؛ لأنَّ عبارة القاضي في «إكمال المعلم» (٥٥٠/٢): (سكت هنيَّة: كذا روايتُنا فيه عن جملتهم). وانظر «المُفْهِم» (٢١٦/٢).

(٥) في (ب): (القيم).

(٦) أخرجه مسلم (٤٧٦) من حديث عبد الله بن أبي أوفى رضي الله عنه.

ثُمَّ رَفَعَ، فَسَجَدَ فَأَطَالَ السُّجُودَ، ثُمَّ رَفَعَ، ثُمَّ سَجَدَ فَأَطَالَ السُّجودَ، ثُمَّ انْصَرَفَ، فَقَالَ: «قَدْ دَنَتْ مِنِّي الجَنَّةُ، حَتَّى لَو اجْتَرأْتُ عَلَيهَا، لَجِئْتُكُمْ بِقِطَافٍ مِنْ قِطَافِهَا، وَدَنَتْ مِنِّي النَّارُ حَتَّى قُلْتُ: أَيْ رَبِّ، وَأَنَا مَعَهُمْ؟ فَإِذَا امْرَأَةٌ -حَسِبْتُ أَنَّهُ قَالَ- تَخْدِشُهَا هِرَّةٌ، قُلْتُ: مَا شَأْنُ هَذِهِ؟ قَالُوا: حَبَسَتْهَا حَتَّى مَاتَتْ جُوعًا، لَا أَطْعَمَتْهَا وَلَا أَرْسَلَتْهَا تَأْكُلُ -قَالَ نَافِعٌ: حَسِبْتُ أَنَّهُ قَالَ- مِنْ خَشِيشٍ أَوْ خَشَاشٍ».

قوله: (حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي مَرْيَمَ): هو سعيد بن الحكمِ بن مُحَمَّد، ابن أبي مريم(١)، مولى بني جُمَح، أبو مُحَمَّد المصريُّ الحافظ، عن مالك ونافع بن عمر، وعنه: البخاريُّ وأحمدُ بن حمَّاد، ثقةٌ، أخرج له الجماعة، تُوُفِّيَ سنة (٢٢٤هـ)(٢)، تقدَّم غيرَ مَرَّةٍ[ح٢٤].

قوله: (حَدَّثَنِي ابْنُ أَبِي مُلَيْكَةَ): هو عَبد الله بن عُبيد الله بن عَبد الله(٣) بن أبي مُلَيكة زهيرٍ(٤)، مشهورٌ، وقد تقدَّم، وزُهيرٌ صحابيٌّ.

قوله: (بِقِطَافٍ مِنْ قِطَافِهَا): وفي الحديث الآخر: (قِطْفًا)[ح١٢١٢]، قال ابن قُرْقُول: (كلُّه بكسر القاف وهو العُنقود من العِنَب، ويفسِّره الحديث: «فتناولت منها عُنقودًا»[ح٧٤٨])[مطالع٥/٣٥٧]، انتهى، ولم أرَ أنا أنَّ العنقود يقال له: قِطاف، وإنَّما (القَطاف) -بكسر القاف وفتحها-: وقت القطاف، [والظاهر أنَّ ابن قُرْقُول أراد تفسير (القِطْف) لا (القِطاف)، والله أعلم](٥)، وفي «النهاية»: (القِطف؛ بالكسر: العنقود، وهو اسم لكلِّ ما يُقطَف؛ كالذِّبح، والطِّحْن، وقد تكرَّر ذكره في الحديث، ويُجمَع على قِطاف وقُطوف، وأكثر المُحَدِّثين يروُونه بفتح القاف، وإنَّما هو بالكسر).

فائدةٌ: روى ابن عبد البرِّ -كما قاله شيخنا في (الكسوف)(٦)- بإسناده إلى عتبة بن عبدٍ السُّلَمِيِّ حديثًا فيه: أنَّ أعرابيًّا سأل رسولَ الله ﷺ عن عِظَم عنقود الجنَّة؟ فقال: «مسيرة الغراب شهرًا لا يقعُ ولا يعثر(٧)»، انتهى، وقد رأيت أنا هذا الحديث في «مسند أحمد بن مُحَمَّد بن حنبل»[ح١٧٦٤٢]

---

(١) في النسخ: (سعيد بن أبي مريم الحكم بن محمد)، والمثبت هو الصواب؛ فإنه منسوب إلى جدِّه، كما ذكر المصنف في مواضع أخرى.

(٢) انظر «تهذيب الكمال» (١٠/٣٩١).

(٣) (بن عبد الله): سقط من (ب).

(٤) زيد في (ب): (معروف الترجمة).

(٥) ما بين معقوفين سقط من (ج).

(٦) «التوضيح» (٨/٣٤٤)، وانظر «التمهيد» (٣/٣٢١).

(٧) كتب فوقها في (أ) و(ج): (كذا)، وهي كذلك في «التوضيح»، وفي (ب): (يفتر)، وهي كذلك في «التمهيد».

من حديث: عتبة المشار إليه، غير أنَّه قال: (ما عظم العنقود؟ قال: «مسيرة شهر للغراب لا يقع ولا يفتر[1]»، قال: ما عظم الحبَّة؟ قال: «هل ذبح أبوك تيسًا من غنمه قطُّ عظيمًا؟» قال: نعم، قال: «فسلخ إهابه[2]، فأعطاه أمَّك قال: اتَّخذي منه دلوًا؟»، [قال: نعم]، قال الأعرابيُّ: فإنَّ تلك الحبَّةَ تشبعني وأهلَ بيتي؟ قال: «نعم، وعامَّة عشيرتك»).

قوله: (فَإِذَا امْرَأَةٌ): هذه المرأة هي من حِمْيَر كما في «مسلم»[م٩٠٤م]، وفيه أيضًا أنَّها من بني إسرائيل[م٩٠٤]، ولهذا أخرج البخاريُّ حديثها في (بني إسرائيل)[ح٣٤٨٢]/، والجمع بين الروايتين: يحتمل [١/١٢٠أ] أنَّ أباها كان إسرائيليًّا[3]، وأمَّها حِمْيَريَّة، أو بالعكس، أو أحدهما بالولاء أو بالحلف، والآخر بالنسب، ويحتمل أنَّها إسرائيليَّة النسب، سكنت حِمْيَر من اليمن، وقد كانت هذه المرأة كافرةً، صرَّح بذلك أبو نعيم في «تاريخ أصبهان» في روايته، وكذا البيهقيُّ في «البعث والنشور» عن عائشة[4]، وقد قال القاضي: (يحتمل أنَّها كانت كافرةً)، لا كما قاله النَّوويُّ من نفي ذلك[5]، والله أعلم.

قوله: (تَأْكُلُ[6] مِنْ خَشِيشِ أَوْ خُشَاشِ): (خَشيش): بخاء مفتوحة، وشينين، بينهما مُثَنَّاة تحت، معجَمات، وأمَّا (خُشاش)؛ فمثلَّثة الخاء، وبشينين[7] معجمتين، بينهما ألف، وهي الهوامُّ، وكِلَا شِيْنَي[8] (خشيشِ) و(خشاشِ)[9] الأخيرة مكسورةٌ فيهما من غير تنوين، أي: من خشيشِ الأرض[10]، أو خشاشِ الأرض، والله أعلم، قال القاضي[المشارق١/٢٣٧]: (ورُوِيَ بالحاء فيهما، وهو وَهَمٌ)، انتهى.

---

(١) في «مسند أحمد» طبعة المكتب الإسلامي (١٨٤/٤): (للغراب الأبقع ولا يعثر)، وفيه في طبعة مؤسسة الرسالة (١٩١/٢٩): (للغراب الأبقع ولا يفتر)، ورواه ابن حبَّان في «صحيحه» (٧٤١٦) بلفظ: (للغراب الأبقع لا ينثني ولا يفتر).

(٢) في النسخ: (إهابها)، والمثبت من مصدره.

(٣) في (أ) و(ج): (إسرائيلًا)، وهو تحريف.

(٤) انظر «تاريخ أصبهان» (١٥٤/٢)، «البعث والنشور» (٤٨).

(٥) انظر «إكمال المُعْلِم» (٣٤٤/٣)، «المنهاج شرح مسلم» (٤٤٧/٦) و(٤٦٠/١٤).

(٦) زيد في «اليونينيَّة» و(ق): (قَالَ نَافِعٌ: حَسِبْتُ أَنَّهُ قَالَ).

(٧) في النُّسخ: (وشينين)، ولعلَّ المثبت هو الصواب.

(٨) في النُّسَخ: (شينا)، ولعلَّ المثبت هو الصواب.

(٩) في (أ) مضبوطًا بالحاء: (حُشاش)، وليس بصحيح.

(١٠) (الأرض): سقط من (ج).

٩١- بابُ رَفْعِ البَصَرِ إِلَى الإِمَامِ فِي الصَّلَاةِ

وَقَالَتْ عَائِشَةُ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ فِي صَلَاةِ الكُسُوفِ: «فَرَأَيْتُ جَهَنَّمَ يَحْطِمُ بَعْضُهَا بَعْضًا، حِينَ رَأَيْتُمُونِي تَأَخَّرْتُ».

٧٤٦- حَدَّثَنَا مُوسَى: حَدَّثَنَا عَبْدُ الوَاحِدِ: حَدَّثَنَا الأَعْمَشُ، عَنْ عُمَارَةَ بْنِ عُمَيْرٍ، عَنْ أَبِي مَعْمَرٍ قالَ: **قُلْنا لِخَبَّابٍ**: أكانَ رسولُ اللهِ ﷺ يَقْرَأُ فِي الظُّهْرِ والعَصْرِ؟ قالَ: نَعَمْ، قُلْنا: بِمَ كُنْتُمْ تَعْرِفُونَ ذَاكَ؟ قالَ: بِاضْطِرَابِ لِحْيَتِهِ.

قوله: (**حَدَّثَنَا مُوسَى**): هو موسى بن إسماعيل التَّبُوذكيُّ، تقدَّم الكلام عليه، ولماذا نُسِب[ح٦٣].

قوله: (**حَدَّثَنَا عَبْدُ الوَاحِدِ**): هو ابن زياد العبديُّ، تقدَّم، وتقدَّم بعضُ ترجمتِه[ح٣٦].

قوله: (**حَدَّثَنَا الأَعْمَشُ**): تقدَّم أنَّه سُليمان بن مِهْران، أبو مُحَمَّد الكاهليُّ، القارئُ المشهورُ.

قوله: (**عَنْ عُمَارَةَ بنِ عُمَيْرٍ**): (عُمَارة): بضمِّ العين المهملة، وتخفيف الميم، وهذا ظاهرٌ جدًّا، و(عُمير): مُصَغَّر، وهذا معروفٌ أيضًا.

قوله: (**عَنْ أَبِي مَعْمَرٍ**): هو بفتح الميمين، بينهما عين ساكنة، وهو عبد الله بن سَخْبَرة الأزديُّ الكوفيُّ، مخضرمٌ، عَنِ ابن مسعود وعليٍّ، وعنه: إبراهيم النَّخَعيُّ ومجاهدٌ، صدوق، أخرج له الجماعة، وثَّقه ابنُ مَعِين(١) وغيرُه، **تُوُفِّيَ في**(٢) ولاية عبيد الله بن زياد، قاله ابن سعد(٣)، ذكره في «الميزان» تمييزًا(٤).

تنبيهٌ: لهم آخَرُ يقال له: عبد الله بن سَخْبرة، يروي عن أبيه، تفرَّد عنه أبو داود نفيعٌ(٥) الأعمى، وأبو داود تَالِفٌ، أخرج له التِّرمذيُّ(٦)، والله أعلم.

قوله: (**قُلْنا لِخَبَّابٍ**): هو بفتح الخاء المعجمة، وتشديد المُوَحَّدة بعدها، وهو ابن الأرتِّ؛ بالمُثَنَّاة من فوق في آخره، صحابيٌّ مشهورٌ، وهو تميميٌّ حليفٌ لبني زُهْرة، بدريٌّ، عنه: علقمة وقيس بن أبي حازم، **تُوُفِّيَ** سنة (٣٧هـ)، أخرج له الجماعة، رضي الله عنه، مناقبُه مشهورةٌ(٧).

---

(١) انظر «الجرح والتعديل» (٥/٦٨).

(٢) (في): سقطت من (ب).

(٣) انظر «الطبقات الكبرى» (٨/٢٢٤).

(٤) «ميزان الاعتدال» (٢/٤٢٧)، وانظر «تهذيب الكمال» (١٥/٦)، «المقتنى في سرد الكنى» (٢/٩٠).

(٥) في (ج): (ونفيع)، وليس بصحيح.

(٦) انظر «تهذيب الكمال» (١٥/٨)، «ميزان الاعتدال» (٢/٤٢٧).

(٧) انظر «الاستيعاب» (ص٢٠٦)، «تهذيب الكمال» (٨/٢١٩).

تنبيهٌ: في الصَّحابة مَن اسمه (خبَّاب) ثمانيةُ أشخاصٍ بالمشار إليه، فيهم واحدٌ الصحيحُ أنَّه تابعيٌّ(١)، الذي روى مِن هؤلاء في الكتب أو «المسند» المشارُ إليه فقط، والله أعلم(٢).

٧٤٧- حَدَّثَنَا حَجَّاجٌ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ: أَنبَأَنَا أَبُو إِسْحَاقَ قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللهِ بْنَ يَزِيدَ يَخْطُبُ قَالَ: حَدَّثَنَا البَرَاءُ وَكَانَ غَيْرَ كَذُوبٍ: أَنَّهُمْ كَانُوا إِذَا صَلَّوْا مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ، فَرَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ؛ قَامُوا قِيَامًا، حَتَّى يَرَوْنَهُ قَدْ سَجَدَ.

قوله: (**حَدَّثَنَا حَجَّاجٌ**): هذا هو ابن منهال الأنماطيُّ البصريُّ، عن قرَّةَ وشعبةَ، وعنه: البخاريُّ، وعبدٌ، والكجِّيُّ، وكان دلَّالًا ثقةً ورِعًا، ذا سُنَّةٍ وفضلٍ، تُوُفِّيَ سنة (٢١٧هـ)، تقدَّمَتْ ترجمتُه[ح١٢١]، أخرج له الجماعة(٣).

قوله: (**أَنبَأَنَا أَبُو إِسْحَاقَ**): هذا هو السَّبِيعيُّ عمرُو بنُ عَبد الله، أحدُ الأعلام، تقدَّم.

قوله: (**سَمِعْتُ عَبْدَ اللهِ بْنَ يَزِيدَ يَخْطُبُ**): تقدَّم الكلام على (عبد الله) هذا، وما يتعلَّق به، وأنَّه صحابيٌّ[ح٦٩٠].

قوله: (**وَكَانَ غَيْرَ كَذُوبٍ**): تقدَّم الكلام عليه مُطَوَّلًا، وأنَّ الصحيحَ أنَّ قائلَه عبدُ الله بن يزيد؛ فانظره في (الصَّلاة)[ح٦٩٠].

قوله: (**حَتَّى يَرَوْنَهُ**): كذا في أصلنا، وفي الهامش نسخة: (يرَوْه)(٤)، وهذه على الجادَّة(٥)، وتلك لغةٌ؛ وهي إثبات النُّون مع الناصب، والله أعلم(٦).

---

(١) انظر «تجريد أسماء الصحابة» (١٥٥/١).

(٢) (والله أعلم): سقط من(ج).

(٣) انظر «تهذيب الكمال» (٤٥٧/٥).

(٤) وهي رواية أبي ذرٍّ والأَصيليِّ.

(٥) لأنَّه منصوب.

(٦) إثباتُ النُّونِ مَعَ النَّاصِبِ والجازمِ لغةٌ، قالَ الشَّاعرُ [من البسيط]:

يَوْمَ الصُّلَيْفَاءِ لَمْ يُوفُونَ بِالجَارِ

وهو من شواهد «الخصائص» (٣٨٩/١)، «سر صناعة الإعراب» (٤٤٨/٢)، «المحتسب» (٤٢/٢)، «شرح الكافية الشافية» (١٥٧٤/٣)، «شرح المفصل» (٨/٧) «شرح الرضي على الكافية» (٨٢/٤)، «مغني اللبيب» (ص٣٦٥) و(ص٤٤٤)، «همع الهوامع» (٥٦/٢)، «شرح الأشموني» (١٧/٤)، «خزانة الأدب» (٣/٩).

وقال ابنُ مالكٍ في «شواهد التوضيح» (ص٢٤٩-٢٥٠): (فيه إشكالٌ؛ لأنَّ «حتَّى» فيه بمعنى: «إلى أنْ»، والفعلُ مُستقبَلٌ بالنِّسبةِ إلى القيامِ، فحقُّه أنْ يكونَ بلا نونٍ؛ لاستحقاقِهِ النَّصبَ، لكنَّه جاءَ على لغةِ مَنْ يرفع =

٧٤٨- حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: خَسَفَتِ الشَّمْسُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللهِ ﷺ فَصَلَّى، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللهِ، رَأَيْنَاكَ تَنَاوَلتَ شَيْئًا فِي مَقَامِكَ، ثُمَّ رَأَيْنَاكَ تَكَعْكَعْتَ؟ قَالَ: «إِنِّي أُرِيتُ الجَنَّةَ، فَتَنَاوَلْتُ مِنْهَا عُنْقُودًا، وَلَوْ أَخَذْتُهُ؛ لأَكَلْتُمْ مِنْهُ مَا بَقِيَتِ الدُّنْيَا».

قوله: (حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ): تقدَّم مرارًا أنَّه ابن أبي أُويس، ابنُ أختِ مالكٍ، وأخو عبد الحَميد، مشهورُ الترجمة، رحمه الله.

قوله: (تَكَعْكَعْتَ): أي: نَكَصتَ إلى خَلْفٍ، هذا قول الأصمعيِّ وأبي زيد، يقال منه: كعَعْتُ، وكعِعْتُ[(١)]، يكِعُّ، ويكَعُّ، وكاع يَكيع، وقيل: تكعكعت: رجعت[(٢)].

قوله: (مَا بَقِيَتِ الدُّنْيَا): يريد: أنَّهم يأكلون منه، ويأكل منه مَن بعدهم حتَّى تنقضي الدُّنيا؛ لأنَّه كان لا يفنى، ولا ينقطع بموته[(٣)]، وقد تقدَّم عِظَم[(٤)] عنقود الجنَّة قبل هذا[ح٧٤٥].

٧٤٩- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سِنَانٍ: حَدَّثَنَا فُلَيْحٌ: حَدَّثَنَا هِلَالُ بْنُ عَلِيٍّ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: صَلَّى لَنَا النَّبِيُّ ﷺ، ثُمَّ رَقِيَ المِنْبَرَ، فَأَشَارَ بِيَدِهِ قِبَلَ قِبْلَةِ المَسْجِدِ، ثُمَّ قَالَ: «لَقَدْ رَأَيْتُ الآنَ، مُنْذُ صَلَّيْتُ لَكُمُ الصَّلَاةَ، الجَنَّةَ وَالنَّارَ، مُمَثَّلَتَيْنِ فِي قِبْلَةِ هَذَا الجِدَارِ، فَلَمْ أَرَ كَاليَوْمِ فِي الخَيْرِ وَالشَّرِّ»، ثَلَاثًا.

قوله: (حَدَّثَنَا فُلَيْحٌ): تقدَّم أنَّه بضمِّ الفاء، وفتح اللام، وأنَّه ابنُ سُلَيمان، وترجمتُه تقدَّمَتْ[ح٥٩]، وليس في الكتب السِّتَّة مَن اسمه (فُلَيح) سواه.

قوله: (ثُمَّ رَقِيَ المِنْبَرَ): تقدَّم أنَّه بكسر القاف [في الماضي]، وفتحها في المستقبل، وفيه لغةٌ أخرى، وهي الهمز[ح٤١٩].

= الفعلَ بعدَ «أَنْ» حملًا على «ما» أختِها؛ كقراءةِ مجاهدٍ: ﴿لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمُّ الرَّضَاعَةَ﴾ [البقرة: ٢٣٣]؛ بضمِّ الميم. وقولُه -في حديث البخاري في «صحيحه» (٩٠١)-: «خَشِيتُ أَنْ أُخرِجَكُمْ فَتَمْشُونَ» على تقديرِ: فأنتم تمشون، ويجوزُ أنْ يكونَ معطوفًا على «أَنْ أُخرِجَكُمْ»، وتُرِكَ نصبُه على اللُّغة الَّتي ذكرتُها، فيكونُ الجمعُ بينَ اللُّغتينِ في كلامٍ واحدٍ بمنزلةِ قولِكَ: «ما زيدٌ قائمًا، ولا عمرٌو منطلقٌ»، فيُجمَعُ في كلامٍ واحدٍ بين اللُّغةِ الحجازيَّةِ والتَّميميَّةِ).

(١) (وكععت): سقط من (ج).

(٢) انظر «مطالع الأنوار» (٣/٣٧٣)، وفي «العقد الغالي» (ق٢٨): («تَكَعْكَعْتُ»: أي: توقَّفت وأحجمت).

(٣) انظر «التوضيح» (٨/٣٤٣).

(٤) (عظم): سقط من (ج).

قوله: (مُمَثَّلَتَيْنِ): هو بضمِّ الميم الأولى، وفتح الثانية، ثمَّ ثاء مُثلَّثة مُشدَّدة، ويحتمل أن يكون رأى مثالهما، وضُرِبَ له ذلك ومُثِّل في عُرْض الجدار كما قال، قاله ابن قُرْقُول، وفي «النهاية»: (ممثَّلتَين: مصوَّرتَين، أو مثالهما)(١)، وفي كلام غيره: (معترضتَين، وأنَّه رآهما حقيقة في جهةٍ مِن قِبَل(٢) الجدار وناحيته)(٣).

٩٢ - بابُ رَفْعِ البَصَرِ إِلَى السَّمَاءِ فِي الصَّلَاةِ

٧٥٠ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللهِ: أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَرُوبَةَ: حَدَّثَنَا قَتَادَةُ: أَنَّ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ حَدَّثَهُمْ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَا بَالُ أَقْوَامٍ يَرْفَعُونَ أَبْصَارَهُمْ إِلَى السَّمَاءِ فِي صَلَاتِهِمْ؟!»، فَاشْتَدَّ قَوْلُهُ فِي ذَلِكَ، حَتَّى قَالَ: «لَيَنْتَهُنَّ عَنْ ذَلِكَ، أَوْ لَتُخْطَفَنَّ أَبْصَارُهُمْ».

قوله: (حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَرُوبَةَ): تقدَّم أنَّه سعيد بن أبي عَروبة مِهران، أبو النَّضْر اليشكريُّ مولاهم، أحدُ الأعلام، تقدَّم بعضُ ترجمتِه، وتقدَّم قريبًا وبعيدًا كلامُ شيخِنا في «القاموس»: (أنَّه باللام، وأنَّ تركها لحنٌ أو قليل)، انتهى(٤)[ح٢٨٤].

٩٣ - بابُ الِالْتِفَاتِ فِي الصَّلَاةِ

٧٥١ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا أَبُو الأَحْوَصِ: حَدَّثَنَا أَشْعَثُ بْنُ سُلَيْمٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: سَأَلْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ عَنِ الِالْتِفَاتِ فِي الصَّلَاةِ؟ فَقَالَ: «هُوَ اخْتِلَاسٌ، يَخْتَلِسُهُ الشَّيْطَانُ مِنْ صَلَاةِ العَبْدِ».

قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو الأَحْوَصِ): هو بفتح الهمزة، ثمَّ حاء مهملة ساكنة، ثمَّ واو مفتوحة، ثمَّ صاد مهملة، واسمه سلَّام -بتشديد اللام- ابن سُلَيم؛ بضمِّ السِّين، وفتح اللام، الحافظ، عن آدم بن عليٍّ وزياد بن عِلاقة، وعنه: مُسَدَّد وهنَّاد، له نحو(٥) أربعة آلاف حديثٍ، قال ابن مَعِين: (ثقة مُتْقِن)(٦)، تُوُفِّيَ سنة (١٧٩هـ)، أخرج له الجماعة، له ترجمة في «الميزان»[٢/١٧٦].

---

(١) انظر «مطالع الأنوار» (٤/١٥)، «النهاية» (٤/٢٩٥) مادَّة (مثل).

(٢) في مصدره: (في جهة قِبلة).

(٣) قاله القاضي في «مشارق الأنوار» (٢/٤٤).

(٤) انظر «القاموس المحيط» مادَّة (عرب).

(٥) (نحو): سقط من (ج).

(٦) انظر «الجرح والتعديل» (٤/٢٥٩-٢٦٠)، «تهذيب الكمال» (١٢/٢٨٢).

وقد تقدَّم الكلام على (سلَام) بالتخفيف، و(سلَّام)؛ بالتشديد[١]، وكلُّ ما في «البخاريِّ» و«مسلم» و«المُوطَّأ»؛ فهو بالتشديد، إلَّا عبد الله بن سلَام الحبر، ومُحَمَّد بن سلَام شيخ البخاريِّ، فالأصحُّ فيه التخفيف[٢]، والله أعلم.

قوله: (**حَدَّثَنَا أَشْعَثُ بْنُ سُلَيْمٍ**): تقدَّم أنَّه بالثاء المُثلَّثة في آخره، و(سُلَيم): بضمِّ السِّين، وفتح اللام، وهذا ظاهرٌ، وأشعب -بالمُوَحَّدة- الطامعُ ذاك فردٌ.

قوله: (**هُوَ اخْتِلَاسٌ يَخْتَلِسُهُ الشَّيْطَانُ**): (الاختلاس): اختطاف الشيء بسُرعةٍ، وأخذه على سبيل المخاتَلة[٣].

٧٥٢- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى فِي خَمِيصَةٍ لَهَا أَعْلَامٌ، فَقَالَ: «شَغَلَتْنِي أَعْلَامُ هَذِهِ، اذْهَبُوا بِهَا إِلَى أَبِي جَهْمٍ، وَائْتُونِي بِأَنْبِجَانِيَّةٍ».

قوله: (**حَدَّثَنَا سُفْيَانُ**): هذا هو ابن عُيَينة، الإمامُ المشهورُ المكِّيُّ، أحدُ الأعلام، تقدَّم بعض ترجمتِه[ح١]، وقد قال الشَّافعيُّ: (لولا سفيان ومالك؛ لذهب علم الحجاز)[٤].

قوله: (**عَنِ الزُّهْرِيِّ**): تقدَّم مرارًا كثيرةً أنَّه مُحَمَّدُ بن مُسْلِم بن عُبَيد الله بن عَبد الله بن شهاب، العَلَمُ[٥] الفردُ/. [١/١٢٠ب]

قوله: (**فِي خَمِيصَةٍ**): تقدَّم أنَّها بفتح الخاء المعجمة، ثمَّ ميم مكسورة، ثمَّ مُثَنَّاة تحت ساكنة، ثمَّ صاد مهملة، وأنَّها كساءٌ مُربَّعٌ له علَمان، قال بعضُهم: (هو كساءٌ رقيقٌ أصفرُ، أو أحمرُ، أو أسودُ)[٦]، وقد تقدَّم بزيادةٍ في (الحيض)[ح٢٩٨].

قوله: (**شَغَلَتْنِي أَعْلَامُ هَذِهِ**): تقدَّم الكلامُ على ذلك، وسؤالٌ وجوابٌ[ح٣٧٣].

قوله: (**إِلَى أَبِي جَهْمٍ**): تقدَّم أنَّه بفتح الجيم، وإسكان الهاء، وأنَّ اسمَه عامرٌ، وقيل: عبيد بن حذيفة بن غانم بن عامر بن عبد الله بن عَبِيد -بفتح العين، وكسر المُوَحَّدة- ابن عَوِيج -بفتح العين،

---

(١) لم يتقدَّم ذلك، وإنَّما تقدَّم في الحديث (٢٠) الكلامُ على ضبط (سلام) والد محمدٍ شيخِ البخاريِّ فقط.

(٢) انظر «علوم الحديث» (ص٣٤٥)، «مطالع الأنوار» (٥/٥٥٨).

(٣) انظر «مطالع الأنوار» (٢/٤٤٥).

(٤) انظر «الجرح والتعديل» (١/٣٢).

(٥) في (ج): (العالم).

(٦) انظر «مطالع الأنوار» (٢/٤٥٢).

وكسر الواو- ابن عَدِيِّ بن كعب، القرشيُّ العدويُّ، أسلم يوم الفتح(١)، وسيأتي في (اللِّباس): (وائتُوني بأنبجانيَّةِ أبي جَهْم بن حذيفة بن غانم، من بني عَدِيِّ بن كعب)[ح٥٨١٧]، والله أعلم.

قوله: (بِأَنْبِجَانِيَّتِهِ(٢)): تقدَّم ما فيها من اللُّغات[ح٣٧٣]، وأنَّها تُقال بفتح الهمزة وكسرها، وبكسر الباء، وشدِّ الياء وتخفيفها، وبتاءٍ بعدَها، وبهاء فقط، واعلم أنَّ كلَّ كساء له عَلَمٌ؛ فهو خميصة، فإن(٣) لم يكن له عَلَمٌ؛ فهو أنبجانيَّة.

تنبيهٌ: وجه مناسبة إيراده حديثَ عائشة رضي الله عنها هنا(٤): أنَّ العَلَم إنَّما يكون على الكتف.

٩٤- بابٌ: هَلْ يَلْتَفِتُ لأَمْرٍ يَنْزِلُ بِهِ، أَوْ يَرَى شَيْئًا، أَوْ بُصَاقًا فِي القِبْلَةِ

وَقَالَ سَهْلٌ: التَفَتَ أَبُو بَكْرٍ، فَرَأَى النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم.

قوله: (**أَوْ يَرَى**(٥) **بُصَاقًا**): تقدَّم أنَّ في (البُصاق) ثلاثَ لغاتٍ: الصَّادَ، والسِّينَ، والزَّايَ[قبل ح٢٤١].

قوله: (**وَقَالَ سَهْلٌ: التَفَتَ أَبُو بَكْرٍ**): (سهل) هذا: هو ابن سعد، أبو العبَّاس الساعديُّ، صحابيٌّ مشهور رضي الله عنه، تقدَّم، وحديثُه هذا تقدَّم مُسْنَدًا[ح٦٨٤].

٧٥٣- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: **حَدَّثَنَا لَيْثٌ**، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ: أَنَّهُ قَالَ: رَأَى رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم **نُخَامَةً فِي قِبْلَةِ المَسْجِدِ**، وَهُوَ يُصَلِّي بَيْنَ يَدَيِ النَّاسِ، **فَحَتَّهَا**، ثُمَّ قَالَ حِينَ انْصَرَفَ: «إِنَّ أَحَدَكُمْ إِذَا كَانَ فِي الصَّلَاةِ، **فَإِنَّ اللهَ قِبَلَ وَجْهِهِ**، فَلَا يَتَنَخَّمَنَّ أَحَدٌ قِبَلَ وَجْهِهِ فِي الصَّلَاةِ»، **رَوَاهُ مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ، وَابْنُ أَبِي رَوَّادٍ، عَنْ نَافِعٍ.**

قوله: (**حَدَّثَنَا لَيْثٌ**): تقدَّم أنَّه ابن سعد، العالمُ الصالحُ، الجَوَادُ المشهورُ، رحمة الله عليه(٦).

تنبيهٌ: مَن يقال له: (ليثٌ) وقد روى عن نافعٍ عنِ ابنِ عُمَرَ في الكتب السِّتَّة أو بعضها: هذا المشار إليه، وليثُ بن أبي سُلَيم، روى له البخاريُّ متابعةً عن نافع، قال البخاريُّ في (الحجِّ): (وَقَالَ مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ: «لَا تَنْتَقِبِ المُحْرِمَةُ»، وَتَابَعَهُ لَيْثُ بْنُ أَبِي سُلَيْمٍ)، انتهى(٧)[ح١٨٣٨]، وأخرج له عنه به

---

(١) انظر «الاستيعاب» (ص٧٨٦)، «أُسْد الغابة» (٥٧/٥).

(٢) في «اليونينيَّة»: (بأنبجانيَّة)، وفي (ق): (بأنبجانيَّة) (بأنبحانيَّته) معًا.

(٣) في (ب): (وإن).

(٤) (هنا): سقط من (ب)، وانظر «التوضيح» (٤٠/٧).

(٥) زيد في «اليونينيَّة» و(ق): (شيئًا أو).

(٦) (عليه): سقط من (ب).

(٧) (انتهى): سقط من (ج).

التِّرمذيُّ حديثًا[(١)]، وكذا ابنُ ماجه به حديثًا[(٢)]، والله أعلم.

قوله: (فَحَتَّهَا): أي: حكَّها، وتبويبُه[(٣)] يقتضي أنَّه[(٤)] فَعلَ[(٥)] ذلك في الصَّلاة، وفي بعض طرقه خارج الصَّلاة[(٦)].

قوله: (نُخَامَةً): تقدَّم الكلام على النُّخامة والنُّخاعة؛ فانظر ذلك[قبل ح٢٤٠]، وقد قال ابن قُرْقُول: (النُّخامة: من الصدر، وهو البلغم اللَّزِجُ)، وقال الجوهريُّ: (النُّخامة: النُّخاعة، يقال: تنخَّم الرجلُ؛ إذا تنخَّع)، وكذا قال في «العين»[(٧)]، وقد قدَّمته بأطولَ من هذا.

قوله: (فَإِنَّ اللهَ قِبَلَ وَجْهِهِ): (قِبَلَ): بكسر القاف، وفتح المُوَحَّدة، أي: قُبَالته؛ ومعناه: أنَّ الجهة التي عظَّم الله قُبالته.

قوله: (رَوَاهُ مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ وَابْنُ أَبِي رَوَّادٍ عَنْ نَافِعٍ): أي: تابَعَا ليثًا في روايته عن نافع، فازداد قوَّة، أمَّا (موسى بن عقبة) فهو مشهورٌ جدًّا، وقد تقدَّم.

وأمَّا (ابن أبي روَّاد) فهو بتشديد الواو، وفي آخره دالٌ مهملةٌ، واسمُ (ابن أبي رَوَّاد) عبدُ العزيز ابن أبي رَوَّاد ميمون -ويقال: أيمن- ابن بدر، مولى المُهَلَّب بن[(٨)] أبي صُفرة، وقال بعضُهم: مولى المغيرة ابن المُهلَّب، وهو قريب، عن عكرمةَ وسالمٍ[(٩)]، وعنه: ابنُه عبدُ المَجِيد، والقطَّان، وخلَّاد بن

---

(١) وهو الحديث (٢٨٠٠): (إيَّاكم والتَّعرِّي؛ فإنَّ معكم مَن لا يفارقكم إلَّا عند الغائط وحين يفضي الرجل إلى أهله، فاستحيوهم وأكرِموهم).

(٢) بل حديثَين: الأوَّل (١٠٠٧): (قيل للنَّبيِّ ﷺ: إنَّ ميسرة المسجد تعطَّلت، فقال النَّبيُّ ﷺ: «مَن عمَّر ميسرةَ المسجد، كتب له كِفْلَان من الأجر)، والثاني (١٥٥٠): (كان النبيُّ ﷺ إذا أُدْخِل الميتُ القبرَ، قال: «بسم الله، وعلى ملَّة رسول الله»)، وانظر «تحفة الأشراف» (٦/٢٠٥).

(٣) وظاهر الحديث أيضًا يقتضي ذلك، كما قال الحافظ في «الفتح» (٢/٢٧٥).

(٤) في (ب) و(ج): (أن).

(٥) (فعل): سقط من (ب).

(٦) أخرجها الإمام أحمد في «المسند» (٤٩٠٨) من طريق ابن أبي روَّاد عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما -وهي التي ذكرها البخاريُّ هنا متابعةً- قال: (صلَّى رسول الله ﷺ في المسجد، فرأى في القبلة نخامة، **فلمَّا قضى صلاته**، قال: «إنَّ أحدكم إذا صلَّى في المسجد، فإنَّه يناجي ربَّه، وإنَّ الله تبارك وتعالى يستقبله بوجهه، فلا يتنخَّمنَّ أحدكم في القبلة ولا عن يمينه»، **ثمَّ دعا بعود، فحكَّه**، ثمَّ دعا بخلوق، فخضبه).

(٧) «مطالع الأنوار» (٤/١٣٣)، «الصحاح» مادَّة (نخم)، وانظر «العين» (٤/٢٨١).

(٨) (بن): سقط من (ب).

(٩) في (ب): (عكرمة سالم).

يحيى، ثقةٌ مرجئٌ عابدٌ، تُوُفِّيَ سنة (١٥٩هـ)، علَّق له البخاريُّ، وأخرج له الأربعة، وله ترجمة في «الميزان»[٦٢٨/٤](١).

٧٥٤- حَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ بُكَيْرٍ: حَدَّثَنَا لَيْثُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ عُقَيْلٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَنَسٌ قَالَ: بَيْنَمَا الْمُسْلِمُونَ فِي صَلَاةِ الْفَجْرِ، لَمْ يَفْجَأْهُمْ إِلَّا رَسُولُ اللهِ ﷺ كَشَفَ سِتْرَ حُجْرَةِ عَائِشَةَ، فَنَظَرَ إِلَيْهِمْ وَهُمْ صُفُوفٌ، فَتَبَسَّمَ يَضْحَكُ، وَنَكَصَ أَبُو بَكْرٍ عَلَى عَقِبَيْهِ، لِيَصِلَ لَهُ الصَّفَّ، وَظَنَّ أَنَّهُ يُرِيدُ الْخُرُوجَ، وَهَمَّ الْمُسْلِمُونَ أَنْ يَفْتَتِنُوا فِي صَلَاتِهِمْ، فَأَشَارَ إِلَيْهِمْ: «أَتِمُّوا صَلَاتَكُمْ»، فَأَرْخَى السِّتْرَ، وَتُوُفِّيَ مِنْ آخِرِ ذَلِكَ الْيَوْمِ ﷺ.

قوله: (عَنْ عُقَيْلٍ): تقدَّم مرارًا أنَّه بضمِّ العين، وفتح القاف، وهو ابن خالد، وتقدَّم مَن يُقال له: (عُقَيل) في الكتب الثلاثة[ح٣]، وليس في «البخاريِّ» عُقَيل -بالضَّمِّ- سوى هذا، وفي «مسلم» (عُقَيل): القبيلة، ويحيى بن عُقَيل، والباقي عَقِيل، بفتح العين، وكسر القاف.

قوله: (عَنِ ابْنِ شِهَابٍ): تقدَّم أنَّه الزُّهريُّ، العالـمُ المشهورُ.

قوله: (وَتُوُفِّيَ مِنْ آخِرِ ذَلِكَ الْيَوْمِ): قال ابن الصَّلاح أبو عمرو في «علومه»: (تُوُفِّيَ ضحًى)[علوم الحديث٣٨٢]، وفي «البخاريِّ» -ونحوه في «مسلم»[م٤١٩]- ما قد رأيتَ، ويُجمَع بينهما: أنَّ المراد: أوَّلُ النِّصف الثَّاني، فهو آخر وقت الضُّحى، وهو من(٢) آخر النَّهار باعتبار أنَّه مِن النصف الثاني، ويدلُّ عليه ما رواه ابن عبد البرِّ بإسناده إلى عائشة رضي الله عنها قالت: (مات رسول الله ﷺ -وإنَّا لله وإنَّا إليه راجعون- ارتفاعَ الضُّحى وانتصافَ النَّهار يوم الاثنين)(٣)، وذكر موسى بن عقبة في «مغازيه» عن ابن شهاب: (تُوُفِّيَ يوم الاثنين حين زاغت الشَّمس)(٤)، فبهذا يُجمع بين الرِّوايات المُختلِفة في الظَّاهر، والله أعلم(٥)، وقد تقدَّم قريبًا[ح٦٨٠].

٩٥- بابُ: وُجُوبِ القِرَاءَةِ لِلإِمَامِ وَالمَأْمُومِ فِي الصَّلَاةِ كُلِّهَا، فِي الحَضَرِ وَالسَّفَرِ، وَمَا يُجْهَرُ فِيهَا وَمَا يُخَافَتُ

(١) انظر «تهذيب الأسماء واللغات» (٧٠٥/١)، «تهذيب الكمال» (١٣٦/١٨).

(٢) (من): سقط من (ب).

(٣) نقله العراقيُّ في «طرح التثريب» (٢٥/١).

(٤) أخرجه البيهقيُّ في «دلائل النبوَّة» (٢٣٤/٧) من طريق موسى بن عقبة.

(٥) (أعلم): سقط من (ج).

(بَابُ وُجُوبِ القِرَاءَةِ لِلإِمَامِ وَالمَأْمُومِ فِي الصَّلَاةِ[(١)] كُلِّهَا...) إلى آخر التَّرجمة... إلى (بَاب جَهْرِ الإِمَامِ بِالتَّأْمِيْنِ)

قال ابن المُنَيِّر: (وجه مطابقة الترجمة لما أخرجه من حديث سعد وأبي هريرة، وذلك أنَّ حديثَ سعد يتضمَّن أنَّ الإمام يقرأ في الأوليين والأخريين جميعًا، لكن يقرأ في الأوليين الفاتحةَ والسُّورةَ، وفي الأخريين الفاتحة خاصَّة، والركود: عبارة عن طول القيام حتَّى تنقضي القراءة، والحذف: الاقتصارُ[(٢)] على القراءة الخفيفة بالنِّسبة إلى الأوليين، وحديثَ أبي هريرة يتضمَّن قراءة الفذِّ؛ لأنَّ الرجل إنَّما صلَّى فذًّا، فإمَّا أن يتلقَّى حكم المأموم، كما ذكره في التَّرجمة من القياس على الفذِّ، وإمَّا أن يتلقَّاه من عموم قوله لهذا المُقصِّرِ في صلاته: «إذا قمت إلى الصَّلاة، فكبِّر»، فعلَّمه كيف يصلِّي، و[لمَّا] لم يخصَّ حالة الائتمام من حالة الانفراد في سياق البيان، ولا سيَّما لمن ظهر قصورُه في العلم، دلَّ على التَّسوية، وإلَّا كان بيان الحكم على الفصل[(٣)] مُتعيَّنًا، والله [أعلم]، أمَّا حديث عبادة، فهو مُطابِق للتَّرجمة بعمومه وظاهره[(٤)])[المتواري١٠٢] انتهى.

قوله: (وَمَا يُجْهَرُ فِيهَا وَمَا يُخَافَتُ): (يُجهَر) و(يُخافَت[(٥)]): مبنيَّان لما لم يُسَمَّ فاعلهما، كذا في أصلنا[(٦)]، وفيه نظرٌ؛ لأنَّ (يجهر) لازم، فلا يُبنَى منه، وكذا (يُخافت)، قال الله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَلَا تَجْهَرْ بِصَلَاتِكَ وَلَا تُخَافِتْ بِهَا﴾ [الإسراء: ١١٠]، فينبغي أن يُقرَأا مبنيَّين للفاعل (يَجهر) و(يُخافِت)، لكنَّ البخاريَّ فيما يأتي استعمل (خافتَ) مُتعدِّيًا، فقال: (باب مَن خافت القراءةَ)[قبل ح٧٧٧]، وفيه أيضًا النَّظر، أو هو[(٧)] مَنْصوبٌ بنزع الخافض، أي: بالقراءةِ، والله أعلم، والمخافتة: الإسرار.

٧٥٥ - حَدَّثَنَا مُوسَى: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ المَلِكِ بْنُ عُمَيْرٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ قَالَ: شَكَا أَهْلُ الكُوفَةِ سَعْدًا إِلَى عُمَرَ، فَعَزَلَهُ وَاسْتَعْمَلَ عَلَيْهِمْ عَمَّارًا، فَشَكَوْا حَتَّى ذَكَرُوا أَنَّهُ لَا يُحْسِنُ يُصَلِّي، فَأَرْسَلَ إِلَيْهِ فَقَالَ: يَا أَبَا إِسْحَاقَ إِنَّ هَؤُلَاءِ يَزْعُمُونَ أَنَّكَ لَا تُحْسِنُ تُصَلِّي، قَالَ أَبُو إِسْحَاقَ: أَمَّا

(١) كذا في النُّسخ و(ق)، وفي «اليونينيَّة»: (الصَّلوات).

(٢) في النُّسخ: (والاختصار)، والمثبت من مصدره.

(٣) في النسخ: (الفضل)، والمثبت من مصدره.

(٤) في النسخ: (وظاهر بيده)، والمثبت من مصدره.

(٥) في (ج): (بعده).

(٦) وكذا في «اليونينيَّة».

(٧) (هو): سقط من (ج).

أَنَا، وَاللهِ، فَإِنِّي كُنْتُ أُصَلِّي بِهِمْ صَلَاةَ رَسُولِ اللهِ ﷺ مَا أَخْرِمُ عَنْهَا، أُصَلِّي صَلَاةَ العِشَاءِ، فَأَرْكُدُ فِي الأُولَيَيْنِ، وَأُخِفُّ فِي الأُخْرَيَيْنِ، قَالَ: ذَاكَ الظَّنُّ بِكَ يَا أَبَا إِسْحَاقَ، فَأَرْسَلَ مَعَهُ رَجُلًا أَوْ رِجَالًا إِلَى الكُوفَةِ، فَسَأَلَ عَنْهُ أَهْلَ الكُوفَةِ، فَلَمْ يَدَعْ مَسْجِدًا إِلَّا سَأَلَ عَنْهُ، وَيُثْنُونَ مَعْرُوفًا، حَتَّى دَخَلَ مَسْجِدًا لِبَنِي عَبْسٍ، فَقَامَ رَجُلٌ مِنْهُمْ يُقَالُ لَهُ: أَبُو أُسَامَةَ بْنُ قَتَادَةَ، يُكْنَى أَبَا سَعْدَةَ، قَالَ: أَمَّا إِذْ نَشَدْتَنَا، فَإِنَّ سَعْدًا كَانَ لَا يَسِيرُ بِالسَّرِيَّةِ، وَلَا يَقْسِمُ بِالسَّوِيَّةِ، وَلَا يَعْدِلُ فِي القَضِيَّةِ، فَقَالَ سَعْدٌ: أَمَا وَاللهِ لَأَدْعُوَنَّ بِثَلَاثٍ: اللَّهُمَّ، إِنْ كَانَ عَبْدُكَ هَذَا كَاذِبًا، قَامَ رِيَاءً وَسُمْعَةً، فَأَطِلْ عُمْرَهُ، وَأَطِلْ فَقْرَهُ، وَعَرِّضْهُ بِالفِتَنِ، وَكَانَ بَعْدُ إِذَا سُئِلَ يَقُولُ: شَيْخٌ كَبِيرٌ مَفْتُونٌ، أَصَابَتْنِي دَعْوَةُ سَعْدٍ، قَالَ عَبْدُ المَلِكِ: فَأَنَا رَأَيْتُهُ بَعْدُ، قَدْ سَقَطَ حَاجِبَاهُ عَلَى عَيْنَيْهِ مِنَ الكِبَرِ، وَإِنَّهُ لَيَتَعَرَّضُ لِلْجَوَارِي فِي الطَّرِيقِ يَغْمِزُهُنَّ.

قوله: (حَدَّثَنَا مُوسَى): تقدَّم أنَّه ابن إسماعيل التَّبُوذكيُّ، وتقدَّم بعضُ ترجمتِه، ولماذا نُسِب[ح٦٣].

قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ): تقدَّم مرَّاتٍ أنَّه الوضَّاح بن عبد الله اليشكريُّ الحافظ، وتقدَّم بعضُ ترجمتِه[ح٥٨].

قوله: (شَكَا أَهْلُ الكُوفَةِ سَعْدًا): هذا هو سعد بن أبي وقَّاص مالكِ بن أُهَيب، أحد العشرة، أشهرُ مِن أن يُذكَر، رضي الله عنه، تقدَّم، وستأتي مناقبه في (المناقب)[قبل ح٣٧٢٥]/. [١/١٢١أ]

قوله: (أَمَّا أَنَا): هو بتشديد (أمَّا)، مفتوح الهمزة.

قوله: (قَالَ أَبُو إِسْحَاقَ): كذا هو في أصلنا، وهي نسخة، وعليها علامةُ راويها(١)، وهذا(٢) هو سعد بن أبي وقَّاص المشار إليه، وهذه كنيته، وكذا يأتي في آخِرِ الحديث: (يَا أَبَا إِسْحَاقَ).

قوله: (مَا أَخْرِمُ): هو بفتح الهمزة، وكسر الرَّاء، يقال: ما خَرَمْتُ منه شيئًا، أي: ما نَقَصْتُ.

قوله: (فَأَرْكُدُ فِي الأُولَيَيْنِ): أي: أُطِيل، وهو بفتح الهمزة، وضمِّ الكاف، ثمَّ دال مهملة.

قوله: (وأُخِفُّ): هو بضمِّ الهمزة، وكسر الخاء المعجمة(٣)، وتشديد الفاء، رُباعيٌّ، وهذا ظاهرٌ.

قوله: (فَأَرْسَلَ مَعَهُ رَجُلًا أَوْ رِجَالًا): هؤلاء الرِّجال وكذا الرَّجل لا أعرفهم، [وقال بعض

(١) قوله: (أبو إسحاق) سقط من رواية أبي ذرٍّ والأَصيلي وابن عساكر وأبي الوقت كما في هامش «اليونينيَّة»، والمُعلَّم على سقوطه في (ق): (قال أبو إسحاق)، ولا يسلَّم.

(٢) في (ب): (أبو إسحاق).

(٣) (المعجمة): سقط من (ب).

الحُفَّاظ: (سُمِّيَ منهم مُحَمَّدُ بن مسلمة)[هُدَى ٢٧٨]، وهو كان رئيسهم[(١)]][(٢)].

قوله: (**وَيُثْنُونَ**): هو بضمِّ أوَّله، رُباعيٌّ، وهذا غاية في الظُّهور.

قوله: (**لِبَنِي عَبْسٍ**): هو بالمُوَحَّدة، وهذا ظاهرٌ عند أهله.

قوله: (**فَقَامَ رَجُلٌ مِنْهُمْ يُقَالُ لَهُ: أُسَامَةُ بْنُ قَتَادَةَ**[(٣)]، **يُكْنَى أَبَا سَعْدَةَ**): كذا صوابه، ووقع في أصلنا: (يقال له: أبو أسامة بن قتادة)، وهو خطأٌ محضٌ، وهذا الرَّجل لا أعرف له ترجمةً، إلَّا أنَّه رجلٌ فاجرٌ فجرَ على سعْد، وكذب عليه، فانتقم الله منه بدعوته[(٤)].

قوله: (**أَمَّا إِذْ نَشَدْتَنَا**): (أمَّا): بفتح الهمزة، وتشديد الميم، و(نشدتنا): سألتَنا.

قوله: (**كَانَ لَا يَسِيرُ بِالسَّرِيَّةِ**): أي: لا يخرج في السَّرايا، بل يبعثها[(٥)] ويقعد، [وقد تقدَّم الكلام على (السريَّة) كم هي][(٦)][ح٣٦]، ويحتمل أن يريد: لا يسير بالسيرة العادلة المعروفة، فقال: (السَّريَّة[(٧)]) ليزدوجَ الكلام مع (القضيَّة)، كمثل: (الغدايا والعشايا)، والسِّيرة: الطريقة والهيئة، قال ابن قُرْقُول: (وهذا عندي بعيد، والأول أظهر)، وقيل: السِّيرة: مذهب الإمام في رعيَّته، والرَّجل في أهله، ممَّا يأخذهم به، ويحملهم عليه، والله أعلم[(٨)].

قوله: (**أَمَا وَاللهِ**): هو بتخفيف الميم.

قوله: (**قَامَ رِيَاءً وَسُمْعَةً**): هما معروفان، وقد قال ابن عبد السَّلام في تعريفهما: الرِّياء: أن يعمل لغير الله عَزَّ وَجَلَّ، وأمَّا السُّمعة، فهي أن يعمل عملًا فيما بينه وبين الله تعالى، ثمَّ يُحدِّث به النَّاسَ، فإن كان ذلك لأجل أن يُقتَدى به، أو ينتفع به؛ ككتابة[(٩)] علمٍ، فهذا لا يكون تسميعًا مُحرَّمًا، ولذلك[(١٠)] استُحِبَّ

---

(١) في (ب): (رأسهم).

(٢) ما بين معقوفين سقط من (ج).

(٣) في (ب) و(ج): (قرادة)، وليس بصحيح.

(٤) انظر «الإصابة» (١/١٠٤).

(٥) في (ب): (يبتعثها).

(٦) ما بين معقوفين سقط من (ج).

(٧) في (ب): (بالسرية).

(٨) انظر «مطالع الأنوار» (٥/٥٥٥-٥٥٦).

(٩) في (ب): (أو ينتفع بكتابه).

(١٠) في (ب) و(ج): (وكذلك).

للعالم أن يعبد الله جهرًا، ليُقتدَى به، قال رسول الله ﷺ: «إنَّما فعلت هذا، لتأتمُّوا بي ولِتَعلَّموا صلاتي»[١]، وإن كان قصده بإفشاء العمل: التَّحدُّثَ[٢] بنعمة الله[٣] عليه؛ لم يكن هذا مُحرَّمًا عليه، وإن كان مراده بإفشاء عمله: التَّودُّدَ إلى النَّاس والتَّقرُّبَ إليهم، حَبِطَ عملُه، قال ﷺ: «من سمَّع سمَّع الله به، ومن راءى راءى الله به»[٤]، فهذا الفرق بين الرِّياء والسُّمعة، والله أعلم[٥].

قوله: (قَالَ عَبْدُ المَلِكِ): هو عبد الملك بن عُمير المذكور في السَّند، وهو مشهورٌ.

قوله: (مِنَ الكِبَرِ): هو بكسر الكاف، وفتح الباء، أي: من كِبَر السِّنِّ، وهذا ظاهرٌ.

قوله[٦]: (يَغْمِزُهُنَّ): أي: يقرُصُهُنَّ.

٧٥٦- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللهِ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ: حَدَّثَنَا الزُّهْرِيُّ، عَنْ مَحْمُودِ بنِ الرَّبِيعِ، عَنْ عُبَادَةَ ابْنِ الصَّامِتِ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «لَا صَلَاةَ لِمَنْ لَمْ يَقْرَأْ بِفَاتِحَةِ الكِتَابِ».

قوله: (حَدَّثَنَا سُفْيَانُ): هو ابن عُيَينة، كما صرَّح به مسلمٌ في روايته[م٣٩٤].

قوله: (حَدَّثَنَا الزُّهْرِيُّ): تقدَّم مرارًا أنَّه ابنُ شهاب مُحمَّد بن مُسْلِم.

٧٥٧- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ: حَدَّثَنَا يَحْيَى عَنْ عُبَيْدِ اللهِ قَالَ: حَدَّثَنِي سَعِيدُ بْنُ أَبِي سَعِيدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ دَخَلَ المَسْجِدَ، فَدَخَلَ رَجُلٌ فَصَلَّى، فَسَلَّمَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فَرَدَّ، وَقَالَ: «ارْجِعْ فَصَلِّ، فَإِنَّكَ لَمْ تُصَلِّ»، فَرَجَعَ يُصَلِّي كَمَا صَلَّى، ثُمَّ جَاءَ، فَسَلَّمَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: «ارْجِعْ فَصَلِّ، فَإِنَّكَ لَمْ تُصَلِّ»، ثَلَاثًا، فَقَالَ: وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالحَقِّ؛ مَا أُحْسِنُ غَيْرَهُ، فَعَلِّمْنِي، فَقَالَ: «إِذَا قُمْتَ إِلَى الصَّلَاةِ، فَكَبِّرْ، ثُمَّ اقْرَأْ مَا تَيَسَّرَ مَعَكَ مِنَ القُرْآنِ، ثُمَّ ارْكَعْ حَتَّى تَطْمَئِنَّ رَاكِعًا، ثُمَّ ارْفَعْ حَتَّى تَعْتَدِلَ قَائِمًا، ثُمَّ اسْجُدْ حَتَّى تَطْمَئِنَّ سَاجِدًا، ثُمَّ ارْفَعْ حَتَّى تَطْمَئِنَّ جَالِسًا، وَافْعَلْ ذَلِكَ فِي صَلَاتِكَ كُلِّهَا».

قوله: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ): تقدَّم مرارًا أنَّ (بشَّارًا) بفتح المُوَحَّدة، وتشديد الشين المعجمة، [وأنَّه بُنْدَارٌ]، وتقدَّم معناه[ح٦٩].

(١) أخرجه البخاريُّ (٩١٧)، ومسلم (٥٤٤) من حديث سهل بن سعد رضي الله عنه.

(٢) في (ب): (التحديث).

(٣) زيد في (ب): (تعالى).

(٤) أخرجه البخاريُّ (٦٤٩٩) من حديث جندب بن عبد الله رضي الله عنه، ومسلم (٢٩٨٦) من حديث ابن عبَّاس رضي الله عنهما.

(٥) انظر «قواعد الأحكام في مصالح الأنام» (١٢٤/١)، «الفوائد في اختصار المقاصد» (ص١٢٦-١٢٧).

(٦) زيد في (ج): (أي).

قوله: (حَدَّثَنَا يَحْيَى): (يحيى) هذا: هو ابن سعيد القطّان، الحافظُ المشهورُ، وقد تقدَّم بعض ترجمتِه[ح٤٣].

قوله: (عَنْ عُبَيْدِ اللهِ): هذا هو عُبيد الله بن عُمَرَ بن حفص بن عاصم بن عُمَرَ بن الخطَّاب، تقدَّم.

قوله: (عَنْ(١) سَعِيْدِ بْنِ أَبِي سَعِيْدٍ): هذا هو المَقْبُرِيُّ، العالمُ المشهورُ، وقد تقدَّم.

قوله: (عَنْ أَبِيهِ): تقدَّم(٢) أنَّ أباه أبا سعيد(٣) اسمُه كيسانُ، صاحب العَبَاء، مولى أمِّ شريك اللَّيثيَّة الجندعيَّة، كان منزله عند المقابر، فقيل له: المَقْبُرِيُّ، وقيل: إنَّ عمر جعله على حفر القبور، فسُمِّيَ المَقْبُرِيَّ، روى عن عمر، وأبي هريرة، وطائفةٍ، وعنه: ابنُه سعيد وجماعةٌ، تُوُفِّيَ سنة مئة، أخرج له الجماعة، ثقة، قاله الواقديُّ(٤).

تنبيهٌ: هذا الحديث رواه البخاريُّ بطريقين؛ إحداهما(٥) هذه: (عن سعيد بن أبي سعيد، عن أبيه، عن أبي هريرة)، أخرجها في (الصَّلاة) عن مُسَدَّد[ح٧٩٣]، وفيها[ح٧٥٧] وفي (الاستئذان)[ح٦٢٥٢] عن مُحَمَّد بن بشَّار، عن يحيى بن سعيد، عن عبيد الله بن عمر به، وأخرجها عن عبيد الله، عن سعيد، عن أبي هريرة، من طريق إسحاقَ بنِ منصور عن عبد الله بن نُمَير في (الاستئذان)[ح٦٢٥١] وأبي أسامة في (الأيمان والنذور)[ح٦٦٦٧]؛ كلاهما عن عُبَيد الله، عن سعيد، عن أبي هريرة، بحذف: (عن أبيه)، قال المِزِّيُّ في «أطرافه»: (رواه يحيى ابن سعيد، عن عبيد الله، عن سعيد، عن أبيه، عن أبي هريرة، قال التِّرمذيُّ: «وهو أصحُّ»(٦))، انتهى.

قوله: (فَدَخَلَ رَجُلٌ فَصَلَّى): هذا الرَّجل اسمه خلَّاد بن رافع الزرقيُّ، وهو المُسِيءُ صلاته، قال ابن بَشْكُوال في «مبهماته»: (الرَّجل: خلَّاد)، وساق له شاهدًا من «مسند ابن أبي شيبة»، قال ابن عبد البرِّ في

(١) كذا في النُّسخ، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (حَدَّثَنِي).

(٢) (تقدَّم): سقط من (أ).

(٣) في (ب): (أن أباه سعيدًا).

(٤) انظر «الطبقات الكبرى» (٨٨/٧)، «تهذيب الكمال» (٢٤٠/٢٤).

(٥) في (ب): (أحدهما).

(٦) «سنن الترمذي» عقب الحديث (٣٠٣)، وقال الحافظ في «الفتح» (٢/٣٢٣-٣٢٤): (قال الدارقطنيُّ: خالف يحيى القطَّانُ أصحابَ عُبَيد الله كلَّهم في هذا الإسناد، فإنَّهم لم يقولوا: «عن أبيه»؛ ويحيى حافظٌ، قال: فيشبه أن يكون عُبَيد الله حدَّث به على الوجهين، وقال البزَّار: لم يُتَابَع يحيى عليه، ورجَّح التِّرمذيُّ روايةَ يحيى، قلت: لكلٍّ مِن الرِّوايتين وجهٌ مرجِّحٌ، أمَّا روايةُ يحيى؛ فللزِّيادة من الحافظ، وأمَّا الرواية الأخرى؛ فللكثرة، ولأنَّ سعيدًا لم يوصف بالتدليس، وقد ثبت سماعُه من أبي هريرة، ومن ثمَّ أخرج الشيخان الطريقَين)، وانظر «تحفة الأشراف» (٤٧٧/٩).

«استيعابه»: (خلَّاد بن رافع بن مالك بن العجلان بن عمرو بن عامر بن زُرَيق الأنصاريُّ الزُّرَقيُّ، شهد بدرًا مع أخيه رِفاعة بن رافع الزرقيِّ، يقولون: إنَّ له روايةً) انتهى، وأبوهما: رافع صحابيٌّ أيضًا، شهد بدرًا(١).

٩٦- بابُ القِرَاءَةِ فِي الظُّهْرِ

٧٥٨- حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ عَبْدِ المَلِكِ بْنِ عُمَيْرٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ: قَالَ سَعْدٌ: كُنْتُ أُصَلِّي بِهِمْ صَلَاةَ رَسُولِ اللهِ ﷺ، صَلَاتَيِ العِشَاءِ لَا أَخْرِمُ عَنْهَا، كُنْتُ أَرْكُدُ فِي الأُولَيَيْنِ، وَأَحْذِفُ فِي الأُخْرَيَيْنِ، فَقَالَ عُمَرُ: ذَلِكَ الظَّنُّ بِكَ.

قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ): تقدَّم مرارًا أنَّه مُحمَّد بن الفضل عارمٌ، وتقدَّم بعضُ ترجمتِه[ح٥٨].

تنبيهٌ: هذا الحديث بسنده هو في هامش أصلنا، وعليه علامة راويه، وهو نسخة.

قوله: (قَالَ سَعْدٌ): تقدَّم أنَّه سعدُ بن أبي وقَّاص مالكِ بن أُهيب، أحدُ العشرة رضي الله عنهم.

قوله: (العَشِيِّ): تقدَّم الكلام عليها[ح٤٠]، وفي نسخة: (العشاء)(٢)، أمَّا (العشيُّ)؛ فهو ما بعد الزوال إلى الغروب، وصلاة العشيِّ: العتمة، وقال الخليل: عند العامَّة: من غروب الشمس إلى أن يُولِّي صدر اللَّيل، وبعضهم يجعله إلى الفجر(٣)، وقال يعقوب: العِشاء: من صلاة المغرب إلى صلاة العشاء، والعِشاء: آخر النَّهار، والعِشاء: آخر الظلام، وقيل: إنَّما قيل: صلاة العِشاء؛ لأجل إقبال الظَّلام، وأنَّه يُعْشِي البصر عن الرُّؤية، قاله ابن قُرْقُول(٤)/. [١/١٢١ب]

قوله: (لَا أَخْرِمُ): تقدَّم قريبًا جدًّا[ح٧٥٥].

قوله: (أَرْكُدُ): تقدَّم قريبًا، أي: أُطِيلُ.

٧٥٩- حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ: حَدَّثَنَا شَيْبَانُ، عَنْ يَحْيَى، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ أَبِي قَتَادَةَ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَقْرَأُ فِي الرَّكْعَتَيْنِ الأُولَيَيْنِ مِنْ صَلَاةِ الظُّهْرِ بِفَاتِحَةِ الكِتَابِ وَسُورَتَيْنِ، يُطَوِّلُ فِي الأُولَى، وَيُقَصِّرُ فِي الثَّانِيَةِ، وَيُسْمِعُ الآيَةَ أَحْيَانًا، وَكَانَ يَقْرَأُ فِي العَصْرِ بِفَاتِحَةِ الكِتَابِ وَسُورَتَيْنِ، وَكَانَ يُطَوِّلُ فِي الأُولَى، وَكَانَ يُطَوِّلُ فِي الرَّكْعَةِ الأُولَى مِنْ صَلَاةِ الصُّبْحِ، وَيُقَصِّرُ فِي الثَّانِيَةِ.

---

(١) انظر «الغوامض والمبهمات» (١/٥٩١)، «الاستيعاب» (ص٢٠٢)، (ص٢٢٧).

(٢) وهي رواية ابن عساكر.

(٣) انظر «العين» (٢/١٨٨).

(٤) انظر «مطالع الأنوار» (٥/٤٥).

قوله: (**حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ**): تقدَّم مرارًا أنَّه الفضل بن دُكَين، وتقدَّم ضبطُ (دُكَين)، وتقدَّم بعضُ ترجمة أبي نُعَيم[ح١١٢].

قوله: (**عَنْ**(١) **شَيْبَانَ**): هو ابن عبد الرَّحمن النَّحْويُّ، وتقدَّم أنَّه منسوبٌ إلى القبيلة، لا إلى صناعة النَّحْو، وتقدَّم [ما قاله ابنُ أبي داود وغيرُه فيه](٢)، وبعضُ(٣) ترجمتِه(٤)[ح١١٢].

قوله: (**عَنْ يَحْيَى**): هو ابن أبي كثير، تقدَّم مرارًا، وأنَّ (كثيرًا) بالمثلَّثة، وفتح الكاف، وتقدَّم بعضُ ترجمتِه[ح١١٢].

قوله: (**عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ أَبِي قَتَادَةَ، عَنْ أَبِيهِ**): تقدَّم أنَّ (أباه) الحارثُ بن رِبْعيٍّ، وقيل: اسمه النُّعْمان، وقيل: عمروٌ(٥)، فارسُ رسولِ الله ﷺ، تقدَّم مرارًا.

قوله: (**أَحْيَانًا**): أي: أوقاتًا، وقد تقدَّم.

٧٦٠- حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: **حَدَّثَنَا الأَعْمَشُ** قَالَ: **حَدَّثَنِي عُمَارَةُ عَنْ أَبِي مَعْمَرٍ**: **سَأَلْنَا خَبَّابًا**: أَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَقْرَأُ فِي الظُّهْرِ وَالعَصْرِ؟ قَالَ: نَعَمْ، قُلْتُ: بِأَيِّ شَيْءٍ كُنْتُمْ تَعْرِفُونَ ذَلِكَ؟ قَالَ: بِاضْطِرَابِ لِحْيَتِهِ.

قوله: (**حَدَّثَنَا الأَعْمَشُ**): تقدَّم مرارًا أنَّه سُليمان بن مِهْران الكاهليُّ القارئ.

قوله: (**حَدَّثَنِي عُمَارَةُ**): تقدَّم أنَّه بضمِّ العين، وأنَّه ابن عُمَير الكوفيُّ، وعُمَيرٌ: بضمِّ العين، مُصغَّر، تقدَّم بعضُ ترجمتِه(٦).

قوله: (**عَنْ أَبِي مَعْمَرٍ**): تقدَّم قريبًا أنَّه بفتح الميمين، بينهما عينٌ ساكنةٌ، وأنَّه عبدُ الله بن سَخْبَرة الكوفيُّ.

قوله: (**سَأَلْنَا خَبَّابًا**): تقدَّم قريبًا أنَّه بفتح الخاء المعجمة، وتشديد المُوَحَّدة، وأنَّه ابن الأرتِّ، وتقدَّم كم في الصَّحابة مَن اسمُه خَبَّاب كهذا[ح٧٤٦].

---

(١) كذا في النُّسخ، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (حَدَّثَنَا).

(٢) ما بين معقوفين سقط من (ج).

(٣) في (ج): (بعض).

(٤) هذه الفقرة جاءت في (ج) بعد قوله: (عن يحيى...)، وعليها في (أ) علامة تقديم وتأخير.

(٥) في (ب): (عمر).

(٦) لم يتقدَّم لعُمَارة ترجمةٌ، وإنَّما تقدَّم ضبطُ اسمِه واسمِ أبيه في الحديث (٧٤٦)، وستأتي ترجمته في الحديث (١٥٥٠).

٩٧- بابُ القِرَاءَةِ فِي العَصْرِ

٧٦١- **حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ** قَالَ: **حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ عُمَارَةَ بْنِ عُمَيْرٍ، عَنْ أَبِي مَعْمَرٍ** قال: قُلْتُ لِخَبَّابِ بْنِ الأَرَتِّ: أَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَقْرَأُ فِي الظُّهْرِ وَالعَصْرِ؟ قَالَ: نَعَمْ، قُلْتُ: بِأَيِّ شَيْءٍ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ قِرَاءَتَهُ؟ قَالَ: بِاضْطِرَابِ لِحْيَتِهِ.

قوله: (**حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ**): تقدَّم أنَّ هذا هو الفِرْيابيُّ، وتقدَّم الفرقُ بينه وبين مُحَمَّد بن يوسف البيكنديِّ البُخاريِّ(١)[ح٦٨].

قوله: (**حَدَّثَنَا سُفْيَانُ**): هذا هو الثَّوريُّ، وقد تقدَّم مرارًا، وهو ابن سعيد بن مسروق، عالمٌ زاهدٌ مشهورٌ.

قوله: (**عَنِ الأَعْمَشِ**): تقدَّم أعلاه[ح٧٦٠].

قوله: (**عَنْ عُمَارَةَ بْنِ عُمَيْرٍ**): تقدَّم أعلاه ضبطُه[ح٧٦٠].

قوله: (**عَنْ أَبِي مَعْمَرٍ**): تقدَّم أعلاه ضبطُه، واسمُه، واسمُ أبيه[ح٧٦٠].

٧٦٢- حَدَّثَنَا المَكِّيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، **عَنْ هِشَامٍ**، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ أَبِي قَتَادَةَ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَقْرَأُ فِي الرَّكْعَتَيْنِ مِنَ الظُّهْرِ وَالعَصْرِ بِفَاتِحَةِ الكِتَابِ، وَسُورَةٍ سُورَةٍ، وَيُسْمِعُنَا الآيَةَ أَحْيَانًا.

قوله: (**عَنْ هِشَامٍ**): هذا هو ابن أبي عبد [الله] الدَّسْتَوائِيُّ، تقدَّم مرارًا، وتقدَّم بعضُ ترجمتِه[ح٤٤].

٩٨- بابٌ: القِرَاءَةِ فِي المَغْرِبِ

٧٦٣- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، **عَنِ ابْنِ شِهَابٍ**، عَنْ عُبَيْدِ اللهِ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُتْبَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ قَالَ: **إِنَّ أُمَّ الفَضْلِ سَمِعَتْهُ وَهُوَ يَقْرَأُ**: ﴿وَالْمُرْسَلَاتِ عُرْفًا﴾، فَقَالَتْ: يَا بُنَيَّ؛ وَاللهِ لَقَدْ ذَكَّرْتَنِي بِقِرَاءَتِكَ هَذِهِ السُّورَةَ، إِنَّهَا لآخِرُ مَا سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقْرَأُ بِهَا فِي المَغْرِبِ.

قوله: (**عَنِ ابْنِ شِهَابٍ**): تقدَّم مرارًا أنَّه الزُّهريُّ مُحَمَّدُ بن مُسْلِم.

قوله: (**إِنَّ أُمَّ الفَضْلِ سَمِعَتْهُ وَهُوَ يَقْرَأُ**): (أمُّ الفضل) هذه: هي أمُّ بني العبَّاس، اسمُها لبابةُ بنتُ الحارث بن حَزْن الهلاليَّةُ أمُّ الفضل الكبرى، وأختُ ميمونة أمِّ المؤمنين، وخالة خالد بن الوليد، وأمُّ ستَّة رجالٍ نجباءَ، وأختُ أسماء بنت عُمَيس لأمِّها، وأوَّلُ امرأةٍ أسلمت بعد خديجة، وقيل: إنَّ

(١) هذه الفقرة سقطت من (ج).

أوَّلَ امرأةٍ أسلمت بعد خديجة فاطمةُ بنتُ الخطَّاب(١)، روى عن أمِّ الفضل ابناها عبدُ الله وتمَّامٌ، وعبدُ الله بن الحارث، وأنسٌ، أخرج لها(٢) الجماعة، وأحمد في «المسند»(٣).

٧٦٤ - **حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنِ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ مَرْوَانَ بْنِ الحَكَمِ** قَالَ: قَالَ لِي زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ: مَا لَكَ تَقْرَأُ فِي المَغْرِبِ بِقِصَارِ **المُفَصَّلِ**، وَقَدْ سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقْرَأُ فِيهَا **بِطُولِ الطُّولَيَيْنِ**.

قوله: (**حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ**): تقدَّم مرارًا أنَّه الضَّحَّاك بن مَخْلَد.

قوله: (**عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ**): تقدَّم مرارًا أنَّه عبدُ الملك بن عبد العزيز بن جُرَيج، العالمُ المشهور المكِّيُّ، القائلُ بالمتعة، تقدَّم بعضُ ترجمتِه[ح٢٩٦].

قوله: (**عَنِ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ**): تقدَّم أنَّه عبدُ الله بن عُبيد الله ابن أبي مُلَيكة زهيرٍ؛ وهو صحابيٌّ، أعني: زهيرًا، التيميُّ، أبو بكر، مؤذِّن ابنِ الزُّبَير، تقدَّم بعضُ ترجمتِه[قبل ح٤٨].

قوله: (**عَنْ مَرْوَانَ بْنِ الحَكَمِ**): تقدَّم أنَّه ابن أبي العاصي بن أميَّة بن عَبْد شمس بن عبد مناف، أسلم الحَكَمُ يوم الفتح، وهو عمُّ عثمان بن عفَّان(٤)، وأمَّا (مروان)؛ فوُلِدَ سنة(٥) اثنتين، ولم يصحَّ له سماعٌ من رسول الله ﷺ ولا رؤيةٌ(٦)، وله عن عثمان، وعنه: عروةُ، ومجاهدٌ، وغيرُهما، دولتُه تسعةُ أشهرٍ وأيَّامٌ، تُوُفِّيَ في رمضان سنة (٦٥هـ)، وتملَّك ابنه عبدالملك، أخرج لمروان البخاريُّ والأربعة، قال الذَّهبيُّ في «ميزانه»[٤/٨٩]: (له أعمال موبقة -نسأل الله السلامة- رمى طلحةَ بِسَهْمٍ، وفَعَلَ وفَعَلَ)(٧).

قوله: (**المُفَصَّلِ**): تقدَّم فيه عشرة أقوال، وتقدَّم لِمَ سُمِّي مفصَّلًا[ح٧٠١].

قوله: (**بِطُولِ الطُّولَيَيْنِ**): كذا في أصلنا: [(بطول)، وفي الهامش نسخة: (بطُولى)](٨)، وعليها

---

(١) انظر «مزيل الخفا عن ألفاظ الشِّفا» (١/٣٤٣).

(٢) في النُّسخ: (له)، ولعلَّ المثبت هو الصواب.

(٣) انظر «الاستيعاب» (ص٩٣٥)، «تهذيب الكمال» (٣٥/٢٩٧).

(٤) انظر «الاستيعاب» (ص١٥٥).

(٥) (سنة): سقط من (ب).

(٦) زيد في (ب): (له).

(٧) انظر «الاستيعاب» (ص٦٨١)، «تهذيب الكمال» (٢٧/٣٨٧)، «تهذيب التهذيب» (٤/٥٠).

(٨) ما بين معقوفين بياض في (ج).

علامة راويها[1]، فسَّرها ابن أبي مُلَيكة بـ(الأعراف) و(المائدة)[2]، ووقع عند الأصيليِّ: (بِطُولِ الطُّولَيَين)، وهو وَهَمٌ في الخطِّ، واللام مفتوحة، قاله ابن قُرْقُول[3]، قال شيخنا الشَّارح: (وطولى الطُّوليين[4]: يريد: بأطول السورتين، وقال الخطَّابيُّ[معالم السُّنن١/٢٠٢]: «وبعض المُحَدِّثين يقول[5]: بطِوَل؛ بكسر الطاء، وفتح الواو، وهو خطأٌ فاحشٌ»، وكذا قال ابن الجوزيِّ[كشف المُشكِل٢/١٠٢]، وقال: إنَّما هي «طُولى»؛ بوزن «فُعْلى»، فإن قلت: هل يجوز أن تكون (البقرةَ)؛ لأنَّها أطول السَّبْع الطوال؟ فالجواب: أنَّه لو أرادها، لقال: بطُول الطُّول)، انتهى مُلَخَّصًا[6]، وقال قبل ذلك وقد ذكر طريق البخاريِّ ومعه شيءٌ آخر، ثمَّ قال: (ورواه أبو داود كذلك -أي: كرواية البخاريِّ-: قال: قلتُ: ما طُولى الطُّولَيين؟ قال: الأعراف -ونقله ابن بطَّال عن العلماء[7]- وقال ابن أبي مليكة من قِبَل نفسِه: الأعراف والمائدة[د٨١٢]، وفي «البيهقيِّ» عنه أنَّه قال: «ما طُولى الطُّوليين[8]؟ قال: الأنعام والأعراف»[هب٣٨٤٢]، وفي «أطراف ابن عساكر»: «قيل لعُروة: ما طُولى[9] الطُّوليين؟ قال: الأعراف ويونس»...) إلى آخر كلامه[10]، والله أعلم.

١٠٠- بابُ: الجَهْرِ فِي العِشَاءِ

٧٦٦- حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ: حَدَّثَنَا مُعْتَمِرٌ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ بَكْرٍ، عَنْ أَبِي رَافِعٍ قَالَ: صَلَّيْتُ مَعَ أَبِي هُرَيْرَةَ العَتَمَةَ، فَقَرَأَ: ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ﴾، فَسَجَدَ، فَقُلْتُ لَهُ، قَالَ: سَجَدْتُ خَلْفَ أَبِي القَاسِمِ ﷺ، فَلَا أَزَالُ أَسْجُدُ فِيهَا حَتَّى أَلْقَاهُ.

قوله: (**حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ**): تقدَّم مرارًا أنَّه مُحمَّد بن الفضل، عَارِمٌ، وتقدَّم بعضُ ترجمتِه[ح٥٨].

---

(١) وهي رواية الأصيليِّ وأبي الوقت.

(٢) انظر «سنن أبي داود» (٨١٢).

(٣) انظر «مطالع الأنوار» (٣/٢٨٣)، والذي في هامش «اليونينيَّة» للأصيليِّ: (بِطُولَى)؛ كما تقدَّم.

(٤) في (ب): (الطولتين)، وكذا المواضع اللاحقة.

(٥) في (ج): (يقولون).

(٦) انظر «التوضيح» (٧/٧٤).

(٧) انظر «شرح صحيح البخاري» (٢/٣٨١).

(٨) في (ب): (الطولتين)، وفي (ج): (الطولين).

(٩) في (ب): (طول).

(١٠) انظر «التوضيح» (٧/٧٣).

قوله: (حَدَّثَنا مُعْتَمِرٌ عَنْ أَبِيْهِ): أمَّا (المعتمر) فهو ابن سليمان، تقدَّم، وأمَّا (أبوه)؛ فهو سليمان بن طرخان، و(طُرخان): مثلَّث الطاء، التَّيميُّ، نزل فيهم بالبصرة/، من السادة، سمع أنسًا وأبا عثمان [١/١٢٢أ] النهديَّ، وعنه: أبو عاصم، ويزيد بن هارون، والأنصاريُّ، ومناقبه جمَّةٌ، تُوُفِّيَ سنة (١٤٣هـ)، أخرج له الجماعة، ذكره في «الميزان»[٢/٢١٢] للتَّدليس(١)، والتدليس ليس بقادح، وإنَّما القادح منه تدليس التَّسوية، والله أعلم، وتقدَّمت ترجمةُ سليمان هذا[ح١٢٩].

قوله: (عَنْ بَكْرٍ): هو بكر بن عبد الله المزنيُّ، عَنِ ابنِ عبَّاس وابنِ عُمَرَ، وعنه: سليمان التيميُّ وعدَّةٌ، ثقةٌ، تُوُفِّيَ سنة (١٠٨هـ)(٢)، أخرج له الجماعة(٣).

قوله: (عَنْ أَبِيْ رَافِعٍ): هذا هو نُفَيع -مصغَّر- الصائغ، مدنيٌّ، نزل البصرة، عن عُمَرَ، وعثمانَ، وأُبَيٍّ، وعنه: قتادةُ وبكرٌ المزنيُّ، ثقةٌ نبيلٌ، وثَّقه أحمد العِجْليُّ، وقال أبو حاتم: (ليس به بأس)(٤).

٧٦٧- حَدَّثَنَا أَبُو الوَلِيدِ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَدِيٍّ قَالَ: سَمِعْتُ البَرَاءَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ فِي سَفَرٍ، فَقَرَأَ فِي العِشَاءِ فِي إِحْدَى الرَّكْعَتَيْنِ بِـ﴿ٱلتِّينِ وَٱلزَّيْتُونِ﴾.

قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو الوَلِيدِ): تقدَّم مرارًا كثيرة أنَّه هشام بن عبد الملك الطيالسيُّ، وتقدَّم بعض ترجمتِه[ح١٧].

قوله: (عَنْ عَدِيٍّ): هذا هو ابن ثابت الأنصاريُّ الكوفيُّ، عن أبيه، والبَرَاء، وابن أبي أوفى، وغيرِهم، وعنه: شعبةُ، ومِسْعَرٌ، وخلقٌ، ثقةٌ، لكنَّه قاصُّ الشيعة، وإمامُ مسجدهم بالكوفة، أخرج له الجماعة، وتُوُفِّيَ سنة (١١٦هـ)، له ترجمةٌ في «الميزان»[٣/٦١](٥).

١٠١- بابُ: القِرَاءَةِ فِي العِشَاءِ بِالسَّجْدَةِ

٧٦٨- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ: حَدَّثَنِي التَّيْمِيُّ، عَنْ بَكْرٍ، عَنْ أَبِي رَافِعٍ قَالَ: صَلَّيْتُ مَعَ أَبِي هُرَيْرَةَ العَتَمَةَ، فَقَرَأَ: ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتۡ﴾، فَسَجَدَ، فَقُلْتُ: مَا هَذِهِ؟ قَالَ: سَجَدْتُ بِهَا خَلْفَ أَبِي القَاسِمِ ﷺ، فَلَا أَزَالُ أَسْجُدُ بِهَا حَتَّى أَلْقَاهُ.

(١) انظر «تهذيب الكمال» (١٢/٥).
(٢) في النسخ: (١٢٨)، والمثبت من موضع ترجمته السابق في الحديث (٢٨٣).
(٣) انظر «تهذيب الكمال» (٤/٢١٦).
(٤) انظر «معرفة الثقات» (٢/٣١٩)، «الجرح والتعديل» (٨/٤٨٩)، «تهذيب الكمال» (٣٠/١٤).
(٥) انظر «تهذيب الكمال» (١٩/٥٢٢).

قوله: (حَدَّثَنَا[(١)] التَّيْمِيُّ): تقدَّم أعلاه أنَّه سليمان بن طرخان، وتقدَّم بعضُ ترجمتِه هنا[٧٦٦] وقبله أيضًا[ح١٢٩].

قوله: (عَنْ بَكْرٍ): تقدَّم أعلاه الكلامُ عليه[ح٧٦٦].

قوله: (عَنْ أَبِي رَافِعٍ): تقدَّم أعلاه[(٢)] الكلامُ عليه[ح٧٦٦].

١٠٢- بابُ القِرَاءَةِ فِي العِشَاءِ

٧٦٩- حَدَّثَنَا خَلَّادُ بْنُ يَحْيَى: حَدَّثَنَا مِسْعَرٌ: حَدَّثَنَا عَدِيُّ بْنُ ثَابِتٍ: سَمِعَ البَرَاءَ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقْرَأُ فِي العِشَاءِ: ﴿وَالتِّينِ وَالزَّيْتُونِ﴾، وَمَا سَمِعْتُ أَحَدًا أَحْسَنَ صَوْتًا مِنْهُ أَوْ قِرَاءَةً.

قوله: (حَدَّثَنَا مِسْعَرٌ): تقدَّم أنَّه ابن كِدَام، أبو سلمة الهلاليُّ الكوفيُّ العَلَمُ، وتقدَّم بعضُ ترجمتِه[ح٢٠١].

قوله: (أَحْسَنَ صَوْتًا مِنْهُ أَوْ قِرَاءَةً): قال شيخنا: (الظاهر: أَنَّ «أو» بمعنى الواو)[التوضيح٧/٨٤] انتهى، كذا هو[(٣)] في نفس الأمر: ليس أحدٌ أحسنَ صوتًا ولا قراءة منه، ولكنَّ الظاهر أنَّه شكٌّ من الراوي؛ بدليل ما رواه مسلم: (فما سمعت أحدًا أحسنَ صوتًا منه)، من حديث البراء الراوي هنا[م(٤٦٤)(١٧٧)]، والله أعلم.

١٠٣- بابٌ: يُطَوِّلُ فِي الأُولَيَيْنِ، وَيَحْذِفُ فِي الأُخْرَيَيْنِ

٧٧٠- حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا شُعبَةُ، عَنْ أَبِي عَوْنٍ قَالَ: سَمِعْتُ جَابِرَ بنَ سَمُرَةَ قَالَ: قَالَ عُمَرُ لِسَعْدٍ: لَقَدْ شَكَوْكَ فِي كُلِّ شَيْءٍ حَتَّى الصَّلَاةِ، قَالَ: أَمَّا أَنَا، فَأَمُدُّ فِي الأُولَيَيْنِ، وَأَحْذِفُ فِي الأُخْرَيَيْنِ، وَلَا آلُو مَا اقْتَدَيْتُ بِهِ مِنْ صَلَاةِ رَسُولِ اللهِ ﷺ، قَالَ: صَدَقْتَ، ذَاكَ الظَّنُّ بِكَ، أَوْ ظَنِّي بِكَ.

قوله: (عَنْ أَبِي عَوْنٍ): اسمه مُحَمَّد بن عُبَيد الله، بالتصغير، أبو عون الثقفيُّ الكوفيُّ الأعور، عن جابر بن سَمُرة، وشريح القاضي، ووَرَّاد كاتبِ المغيرة، وغيرِهم، وعنه: الأعمش، ومُحَمَّد بن سُوقة، وأبو حنيفة، ومِسْعَر، وشعبةُ، وآخرون، وثَّقه ابنُ مَعِين وجماعةٌ، تُوُفِّيَ في أيَّام خالد بن عبد الله القسريِّ، أخرج له الجماعةُ سوى ابن ماجه[(٤)].

---

(١) كذا في النسخ، وهي رواية أبي ذرٍّ والأَصيليِّ وابن عساكر وأبي الوقت، ورواية «اليونينيَّة» و(ق) بعد الإصلاح: (حَدَّثَنِي).

(٢) (أعلاه): سقط من (ب).

(٣) (هو): سقط من (ب).

(٤) انظر «الجرح والتعديل» (٨/١)، «تهذيب الكمال» (٢٦/٣٨).

قوله: (لِسَعْدٍ): تقدَّم قريبًا أنَّه ابنُ أبي وقَّاصٍ، أحدُ العشرة.

قوله: (وَلَا آلُو): هو بمدِّ الهمزة، وضمِّ اللام، أي: أُقَصِّرُ.

١٠٤- بابُ: القِرَاءَةِ فِي الفَجْرِ

وَقَالَتْ أُمُّ سَلَمَةَ: قَرَأَ رَسُولُ اللهِ ﷺ بِالطُّورِ.

قوله: (وَقَالَتْ أُمُّ سَلَمَةَ): هي أمُّ المؤمنين هند بنت أبي أميَّة حذيفةَ، المخزوميَّة، تقدَّم بعضُ ترجمتِها ووفاتُها[ح١١٥]، وهي آخر أمَّهات المؤمنين موتًا، رضي الله عنهنَّ وعنها.

٧٧١- حَدَّثَنَا آدَمُ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ: حَدَّثَنَا سَيَّارُ بْنُ سَلَامَةَ قَالَ: دَخَلْتُ أَنَا وَأَبِي عَلَى أَبِي بَرْزَةَ الأَسْلَمِيِّ، فَسَأَلْنَاهُ عَنْ وَقْتِ الصَّلَوَاتِ، فَقَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي الظُّهْرَ حِينَ تَزُولُ الشَّمْسُ، وَالعَصْرَ، وَيَرْجِعُ الرَّجُلُ إِلَى أَقْصَى المَدِينَةِ وَالشَّمْسُ حَيَّةٌ، وَنَسِيتُ مَا قَالَ فِي المَغْرِبِ، وَلَا يُبَالِي بِتَأْخِيرِ العِشَاءِ إِلَى ثُلُثِ اللَّيْلِ، وَلَا يُحِبُّ النَّوْمَ قَبْلَهَا وَلَا الحَدِيثَ بَعْدَهَا، وَيُصَلِّي الصُّبْحَ، فَيَنْصَرِفُ الرَّجُلُ فَيَعْرِفُ جَلِيسَهُ، وَكَانَ يَقْرَأُ فِي الرَّكْعَتَيْنِ، أَوْ إِحْدَاهُمَا، مَا بَيْنَ السِّتِّينَ إِلَى المِئَةِ.

قوله: (حَدَّثَنَا سَيَّارُ بْنُ سَلَامَةَ): (سيَّار): بتشديد الياء، والسِّينُ قبلَها، وهذا ظاهرٌ.

قوله: (عَلَى أَبِي بَرْزَةَ الأَسْلَمِيِّ): تقدَّم أنَّه بفتح المُوحَّدة، ثمَّ راء ساكنة، ثمَّ زاي مفتوحة، ثمَّ تاء، واسمُه نَضْلة بن عُبيد، الصَّحابيُّ المشهورُ، تقدَّم.

قوله: (وَالشَّمْسُ حَيَّةٌ): أي: مستحرَّة لم تذهب حياتها التي هي حرُّها، وقيل: بيِّنة النُّور لم يَسْتَحِلْ نورُها، قالوا: والشمس توصَف بالحياة ما دامت قائمةَ الأعراض من الحرارة والضوء، فإذا كانت مع الغروب، لم توصَف بذلك، وقد تقدَّم ذلك أيضًا[ح٥٤١].

٧٧٢- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي عَطَاءٌ: أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: فِي كُلِّ صَلَاةٍ يُقْرَأُ، فَمَا أَسْمَعَنَا رَسُولُ اللهِ ﷺ أَسْمَعْنَاكُمْ، وَمَا أَخْفَى عَنَّا أَخْفَيْنَا عَنْكُمْ، وَإِنْ لَمْ تَزِدْ عَلَى أُمِّ القُرْآنِ؛ أَجْزَأَتْ، وَإِنْ زِدْتَ؛ فَهُوَ خَيْرٌ.

قوله: (حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ): هذا هو ابن عُلَيَّة الإمام، أبو بشر، تقدَّم(١).

قوله: (حَدَّثَنَا(٢) ابْنُ جُرَيْجٍ): تقدَّم قريبًا وبعيدًا أنَّه عبد الملك بن عبد العزيز بن جُرَيج الإمام، أحدُ الأعلام، تقدَّم بعضُ ترجمتِه[ح٢٩٦].

---

(١) (تقدَّم): سقط من (ب).

(٢) كذا في النُّسخ، وفي «اليونينيَّة» و(ق) بعد الإصلاح: (أَخْبَرَنَا).

قوله: (عَنْ[(١)] عَطَاءٍ): هذا هو عطاء بن أبي رباح، أبو مُحَمَّد المكِّيُّ الإمام، مفتي أهل مكَّة، تقدَّم بعضُ ترجمتِه[ح٩٨].

تنبيهٌ: جماعةٌ يقال لكلٍّ واحد منهم: (عطاء) يروون عن أبي هريرة في الكتب السِّتَّة أو بعضها: عطاء بن أبي رباح هذا راوي هذا الحديث[(٢)]، وعطاء بن أبي علقمة بن الحارث بن نوفل[(٣)]، وعطاء ابن أبي مسلم الخراسانيُّ[(٤)]، وعطاء بن ميناء، وعطاء بن يزيد اللَّيثيُّ ثمَّ الجندعيُّ، وعطاء بن يسار مولى ميمونة، وعطاء مولى ابن أبي أحمد، ويقال: مولى أبي أحمد، وعطاء المدنيُّ مولى أمِّ صُبَيَّة الجُهنيَّة[(٥)]، وعطاء الزَّيَّات[(٦)].

قوله: (سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ): تقدَّم مرارًا أنَّه عبد الرَّحمن بن صخرٍ، على الأصحِّ من نحو ثلاثين قولًا.

١٠٥- بابُ الجَهْرِ بِقِرَاءَةِ صَلَاةِ الفَجْرِ

وَقَالَتْ أُمُّ سَلَمَةَ: طُفْتُ وَرَاءَ النَّاسِ، وَالنَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي، وَيَقْرَأُ بِالطُّورِ.

قوله: (باب الجَهْرِ بِقِرَاءَةِ[(٧)] الفَجْرِ): ذكر فيه[(٨)] حديث أمِّ سلمة، وليس فيه تعيين صلاة الفجر،

(١) كذا في النُّسخ، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (أَخْبَرَنِي).

(٢) انظر «تهذيب الكمال» (٦٩/٢٠).

(٣) روى له عن أبي هريرة رضي الله عنه النسائيُّ في «عمل اليوم والليلة» حديثًا واحدًا (١٤١)؛ وهو: (مَن سبَّح في دبر صلاة الغداة مئة تسبيحة، وهلَّل مئة تهليلة؛ غفر له ذنوبه وإن كانت مثلَ زبد البحر)، قال المزِّيُّ في «تهذيب الكمال» (٩٩/٢٠) في هذا الحديث: (قال مكِّيُّ بنُ إبراهيم: «عن يعقوب بن عطاء، عن عطاء بن أَبي علقمة»، والصواب -إن شاء الله-: عن يعقوب بن عطاء، عَن أبي علقمة الهاشميِّ مولى بني الحارث بن نوفل).

(٤) انظر «تهذيب الكمال» (١٠٦/٢٠)، وحديثُه عن أبي هريرةَ مرسلٌ، انظر «جامع التحصيل» (٢٣٨/١).

(٥) انظر «تهذيب الكمال» (١١٩/٢٠)، (١٢٣/٢٠)، (١٢٥/٢٠)، (١٢٩/٢٠)، (١٣٥/٢٠).

(٦) روى له عن أبي هريرة النسائيُّ في «المجتبى» (١٦٤/٤) حديثًا واحدًا؛ وهو: (قال الله عزَّ وجلَّ: كلُّ عمل ابن آدم له إلَّا الصيام، هو لي، وأنا أجزي به...) الحديث، أخرجه النسائيُّ من طريق حجَّاج عن ابن جريج، عن عطاء بن أبي رباح، عن أبي صالح الزَّيَّات، عن أبي هريرة (١٦٣/٤)، وأخرجه من طريق ابن المبارك، عن ابن جريج، عن عطاء، عن عطاء الزَّيَّات، عن أبي هريرة (١٦٤/٤)، قال المزِّيُّ في «تهذيب الكمال» (١٣٧/٢٠): (روى له النَّسائيُّ وَقَال: ابنُ المبارك أجلُّ وأعلى، وحديثُ حجَّاج أولى بالصواب عندنا، ولا نعلمُ في عصر ابنِ المبارك أجلَّ من ابن المبارك، ولا أعلى منه، ولا أجمعَ لكلِّ خَصلةٍ محمودةٍ منه، ولكن لا بدَّ من الغلط)، ثمَّ قال: (قال النَّسائيُّ: والصواب: ذكوان الزَّيَّات، لا عطاء الزَّيَّات).

(٧) زيد في «اليونينيَّة» و(ق): (صَلَاةِ).

(٨) (الفجر ذكر فيه): جاء في (ب) في غير موضعه.

لكن سيأتي في (باب من صلَّى ركعتي الطَّواف خارجًا من المسجد): أنَّها كانت صلاة الصبح[ح١٦٢٦]، ولهذا علَّقه هنا، وفي الباب قبله(١) (باب القراءة في الفجر)، والله أعلم(٢).

قوله: (وَقَالَتْ أُمُّ سَلَمَةَ): تقدَّم أعلاه الكلام عليها[قبل ح٧٧١]، وأعلاه(٣) لِمَ خرَّج حديثَها هنا في (باب الجهر بقراءة الفجر) فانظره.

٧٧٣- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ أَبِي بِشْرٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: انْطَلَقَ النَّبِيُّ ﷺ فِي طَائِفَةٍ مِنْ أَصْحَابِهِ عَامِدِينَ إِلَى سُوقِ عُكَاظٍ، وَقَدْ حِيلَ بَيْنَ الشَّيَاطِينِ وَبَيْنَ خَبَرِ السَّمَاءِ، وَأُرْسِلَتْ عَلَيْهِمُ الشُّهُبُ، فَرَجَعَتِ الشَّيَاطِينُ إِلَى قَوْمِهِمْ، [فَقَالُوا: مَا لَكُمْ؟] فَقَالُوا: حِيلَ بَيْنَنَا وَبَيْنَ خَبَرِ السَّمَاءِ، وَأُرْسِلَتْ عَلَيْنَا الشُّهُبُ، قَالُوا: مَا حَالَ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَ خَبَرِ السَّمَاءِ إِلَّا شَيْءٌ حَدَثَ، فَاضْرِبُوا مَشَارِقَ الأَرْضِ وَمَغَارِبَهَا، فَانْظُرُوا مَا هَذَا الَّذِي حِيلَ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَ خَبَرِ السَّمَاءِ؟ فَانْصَرَفَ أُولَئِكَ الَّذِينَ تَوَجَّهُوا نَحْوَ تِهَامَةَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ وَهُوَ بِنَخْلَةَ، عَامِدِينَ إِلَى سُوقِ عُكَاظٍ، وَهُوَ يُصَلِّي بِأَصْحَابِهِ صَلَاةَ الفَجْرِ، فَلَمَّا سَمِعُوا القُرْآنَ اسْتَمَعُوا لَهُ، فَقَالُوا: هَذَا وَاللهِ الَّذِي حَالَ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَ خَبَرِ السَّمَاءِ، فَهُنَالِكَ حِينَ رَجَعُوا إِلَى قَوْمِهِمْ، وَقَالُوا: ﴿إِنَّا سَمِعْنَا قُرْءَانًا عَجَبًا ۞ يَهْدِيٓ إِلَى ٱلرُّشْدِ فَـَٔامَنَّا بِهِۦ وَلَن نُّشْرِكَ بِرَبِّنَآ أَحَدًا﴾، فَأَنْزَلَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ عَلَى نَبِيِّهِ ﷺ: ﴿قُلْ أُوحِىَ إِلَىَّ﴾ وَإِنَّمَا أُوحِيَ إِلَيْهِ قَوْلُ الجِنِّ.

قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ): تقدَّم أنَّه الوضَّاح بن عبد الله اليشكريُّ، وتقدَّم بعضُ ترجمتِه قبل ذلك[ح٥٨].

قوله: (عَنْ أَبِي بِشْرٍ): هو بكسر المُوَحَّدة، وبالشين المعجمة، واسمه جعفر بن أبي وحشيَّة إياسٍ، اليشكريُّ البصريُّ، ثمَّ الواسطيُّ، عن سعيدِ بن جبير وعامرٍ الشعبيِّ، ولقي من الصَّحابة عبَّادَ بنَ شُرَحبيل، وعنه: شعبة وهُشَيم، صدوقٌ، تُوُفِّيَ سنة (١٢٥هـ)، أخرج له الجماعة، وله ترجمةٌ في «الميزان»، وصحَّح عليه(٤).

قوله: (انْطَلَقَ رَسُولُ اللهِ(٥) ﷺ فِي طَائِفَةٍ مِنْ أَصْحَابِهِ عَامِدِينَ إِلَى سُوقِ عُكَاظٍ): وهذا في

(١) في النسخ: (بعده).

(٢) هذه الفقرة جاءت في (ج) متقدِّمةً، بعد قوله: (قوله: ولا آلو..... أي أقصر)، وهي مستدركة في (أ) في ذاك المكان، وعليها علامة تأخير.

(٣) في (ب): (تقدم الكلام عليها: لِمَ خرَّج).

(٤) ليس في المطبوع التصحيح عليه، انظر «ميزان الاعتدال» (٤٠٢/١)، «تهذيب الكمال» (٥/٥).

(٥) كذا في النُّسخ، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (النَّبِيُّ).

«البخاريِّ»، و«مسلم»، و«التِّرمذيِّ»، و«النَّسائيِّ»[م٤٤٩، ت٣٣٢٣، كن١١٥٦٠]، وفي «السيرة» لابن سيِّد النَّاس قال(١): (وفي انصراف رسول الله ﷺ من الطائف راجعًا إلى مكَّة حين يئس من خير ثقيف مرَّ به النَّفرُ من الجنِّ وهو بنخلةَ، كما سيأتي إن شاء الله تعالى، وهم -فيما/ ذكر ابن إسحاق- سبعة [١/١٢٢ب] من جنِّ نصيبين، وكان رسول الله ﷺ قد قام من اللَّيل يصلِّي...) إلى آخره، فالذي في «السيرة»: أنَّه اجتمع بهم في رجوعه من الطائف، ولم يكن معه إذ ذاك في رجوعه من الطائف إلَّا زيد، فإنَّه كان معه في الطائف، وفي كونه معه خلاف(٢)، والذي في «الصحيح» وغيره: أنَّه اجتمع بهم(٣) وهو خارج من مكَّة عامدين إلى سوق عكاظ ومعه أصحابه، وفي «الصحيح»: أنَّه كان يصلِّي بهم صلاة الفجر، وفي «السيرة»: أنَّه قام يصلِّي من جوف اللَّيل، وعن «طبقات ابن سعد»: (أنَّه كان معه زيد بن حارثة، فاستمع له -أي: للنَّبيِّ ﷺ- الجنُّ وهو يقرأ سورة الجنِّ)(٤)، وهذا يخالف ما تقدَّم في «الصحيح»، فإنَّ فيه التصريحَ بأنَّ ﴿قُلْ أُوحِىَ إِلَىَّ﴾ [الجنّ: ١] نزلت بعد استماعهم، فلعلَّهما قضيتان، فإن لم يمكن التعدُّد؛ فالصحيح قول «الصحيح» ومن معه، والله أعلم.

قوله: (**إِلَى سُوقِ عُكَاظٍ**): هذه السُّوق معروفةٌ بقرب مكَّة، و(عُكَاظ): بضمِّ العين المهملة، ثمَّ كاف مخفَّفة، وفي آخره ظاء معجمة، وهي غيرُ مصروفة؛ للعلميَّة والتَّأنيث، ويجوز صرفُها أيضًا، فعن «المحكَم» عن اللِّحيانيِّ: (أهل الحجاز تصرفها، وبنو تميم لا تصرفها)(٥).

قوله: (**وَأُرْسِلَتْ عَلَيْهِمُ الشُّهُبُ**): في(٦) هذا الحديث(٧): أنَّ رميَ الشُّهُب إنَّما وقع في أوَّل الإسلام من أجل استراق الشياطين السمعَ، وفي «مسلم» ما يعارضه[م٢٢٢٩]، ولاختلاف الأحاديث؛ اختلف الناس على قولين، والأحسن التوُّسط، فيقال: إنَّها كانت تُرْمَى بها قبل المولد، ثمَّ إنَّه استمر ذلك وكثر حتَّى مُنعوا بالكُلِّيَّة، وفيه جمع بين الأحاديث(٨).

(١) (قال): سقط من (ب).

(٢) (وفي كونه معه خلاف): سقط من (ج)، قال ابن إسحاق: (خرج إليهم وحده)؛ كما في «سيرة ابن هشام» (٣٢/٢)، وسيأتي في كلام المؤلِّف قول ابن سعد: إنَّه خرج معه زيد.

(٣) زيد في (ج): (رجوعه)، وهو سبق نظر.

(٤) انظر «الطبقات الكبرى» (١٨٠/١-١٨١)، «سيرة ابن هشام» (٣٥/٢)، «عيون الأثر» (٢٣٤/١-٢٣٥).

(٥) انظر «المحكم والمحيط الأعظم» لابن سيده (٢٦٧/١)، «مطالع الأنوار» (٦٤/٥).

(٦) في (ب): (ففي).

(٧) (في هذا الحديث): سقط من (ج).

(٨) انظر «فتح الباري» (٥٣٩/٨-٥٤١).

قوله: (نَحْوَ تِهَامَةَ): هو كلُّ ما نزل عن نَجْدٍ من بلاد الحجاز، سُمِّي بذلك؛ لتغيُّر هوائها، يقال: (أتْهَمَ[١] الدُّهْن)؛ إذا تغيَّر ريحُه، ومكَّة من تِهامة معدودة[٢].

قوله: (فَانْصَرَفَ أُولَئِكَ الَّذِينَ تَوَجَّهُوا نَحْوَ تِهَامَةَ): هؤلاء الجماعة الجنُّ المشار إليهم من جنِّ نَصِيبِين، وسمعت عن بعض مشايخي الحلبيِّين ولم أسمعه منه: (أنَّ نصيبين هذه من اليمن)، ويردُّ عليه قولَه ما في «مسلم»: (أنَّهم من جنِّ الجزيرة)[م٤٥٠]، فتعيَّن أن تكون نَصِيبِينُ الجزيرةَ، وفي كلام شيخنا الشَّارح[٣] عن «تفسير عبد بن حميد»[٤]: (أنَّهم من نينوى، وافَوه بنخلةَ، وقيل: بشعب الحجون)[التوضيح١٩/٢٢٦]، انتهى.

قوله: (وَهُوَ بِنَخْلَةَ): هو موضعٌ قريبٌ من مكَّة، وعند «مسلم»: (بنَخْلٍ)[م٤٤٩]، وفيه نظرٌ.

قوله: (وَإِنَّمَا أُوحِيَ إِلَيْهِ قَوْلُ الجِنِّ): سيأتي الكلام على هؤلاء الجنِّ، وقوله: (أُوحي إليه): مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعله، و(قولُ): مَرْفوعٌ قائم مقام الفاعل.

فائدة: هؤلاء كانوا سبعة، ونقل شيخنا عن ابن التِّين: (أنَّهم كانوا تسعة)[التوضيح١٩/٢٢٥] انتهى، وقد رأيت هذا في «المستدرك»[٢/٤٥٦] في (سورة الأحقاف)، وقد ذُكِروا بأسمائهم في التفاسير والمُسنَدَات: (شاصر، وماصر، ومَنْشي، وماشي، والأحقب)، وهؤلاء الخمسة ذكرهم ابن دُريد[٥]، وذُكِر فيهم: (سُرَّق)، ذكره أبو عليٍّ الغسَّانيُّ في مناقب عمر بن عبد العزيز، انتهى[٦].

وعمرو بن جابر، وقد ذكر الذَّهبيُّ في «الصَّحابة»: (عمرو بن جابر) فقط، قال الذَّهبيُّ في «تجريده»: (عمرو بن جابر: هو الحيَّة التي كفَّنها ودفنها صفوان بن المعطَّل بالعرج)[التجريد ١/٤٠٢]، انتهى، وقصَّته في «المسند» لأحمد من حديث صفوان بن المعطَّل، والظاهر من القصَّة أنَّ الذي كفَّنها غير صفوان، انتهى[٧].

---

(١) كذا في النُّسَخ، وفي المصادر: (تَهِمَ)، انظر «المحكم والمحيط الأعظم» (٤/٢٨٣)، «لسان العرب» مادَّة (تهم)، وغيرهما.

(٢) انظر «مطالع الأنوار» (٢/٤٤).

(٣) (الشارح): سقط من (ج).

(٤) انظر «جامع البيان» (٩/٧٤٢٥، ٧٤٢٦).

(٥) الذي في «جمهرة اللغة» (١/٢٨٢): (حسا، وبسا، وشاصر، وباصر، والأحقب)، ونقله عنه السهيليُّ في «التعريف والإعلام» (ص١٧٣) كالذي ذكر المؤلِّف.

(٦) انظر «الروض الأُنُف» (١/٢٣٦)، وأخرج حديثه البيهقي في «دلائل النبوة» (٦/٤٩٤).

(٧) فلفظ الأثر في «مسند أحمد» (٢٢٦٦٢): (عن صفوان بن المعطل قال: خرجنا حجَّاجًا فلمَّا كنَّا بالعرج؛ إذا نحن بحيَّة تضطرب، فلم تلبث أن ماتت، فأخرج لها رجل خرقة من عيبته، فلفَّها فيها، ودفنها).

وقد ذكر الذَّهبيُّ في «تجريده» في (الصَّحابة) من الجنِّ: (عَمرًا الجنِّيَّ، قيل: إنَّه عمرو بن طارق، روى عنه عثمان بن صالح المصريُّ، أوردناه اقتداء بأبي موسى، ذُكِر في ليلة الجنِّ في حديث ابن مسعود، «س»)[التجريد١/٤٠٣]؛ يعني: ذكره أبو موسى، والظاهر أنَّ هذا يكون من الذين استمعوا القرآن.

وقد ذكر الذَّهبيُّ في «تجريده» شخصًا[(١)] آخر اسمه: (مالك بن مالك، من[(٢)] هواتف الجنِّ، الذي ارتجز في ظهور النَّبيِّ صلى الله عليه وسلم، إن صحَّ سنده، «س»)[التجريد٢/٤٨]؛ يعني: ذكره أبو موسى.

وذكر الذَّهبيُّ أيضًا: زوبعة من الذين استمعوا، إن صحَّ[التجريد١/١٩٣]، فعلى تقدير صحَّته يكون زوبعة لقبًا لواحد منهم، أو اسمًا له والمذكور فيهم لقب له.

وقد رأيت في «الغيلانيَّات» في أوائل الجزء السابع منها حديثًا: (عن مَنُوسَ، عن سمحج)[(٣)]، وهو من الجنِّ الذين وفدوا على رسول الله صلى الله عليه وسلم، وسمَّاه رسولُ الله صلى الله عليه وسلم عبدَ الله.

وفي «موضوعات» ابن الجوزيِّ في باب تَعَبُّدِ (إبليس) حديث، وفيه امرأة من الجنِّ يقال لها: فارعة[(٤)]، ثمَّ ذكره من طريق آخرَ أنَّ اسمها عفراء بنت الرجل الصالح، وظاهره أنَّها صحابيَّة، ولكنَّ الحديث موضوعٌ، ولو صحَّ؛ لعُدَّت من الصَّحابيَّات، ولم أر أحدًا ذكرها في (فارعة)، ولا في (عفراء)، ثمَّ ذكر الحديث من طريق، وسمَّاها الفارعة بنت المستورد.

وفي «تجريد» الذَّهبيِّ من الجنِّ شخص يقال له: وردان، ولفظه: (وردان[(٥)] الجنِّيُّ، يروى له ذِكْرٌ في ليلة الجنِّ في حديث ابن مسعود، «س») أي: ذكره أبو موسى.

وفي «التجريد» أيضًا: (هامة بن الهيم، وحديثه موضوع)، و(عبد النور الجنِّيُّ، عن النَّبيِّ صلى الله عليه وسلم، وعنه أقضى القضاة محمود بن مُحَمَّد العدويُّ، روى شيخنا ابن حمُّويه عن رجل عنه، وهذه خُرافة مهتوكة)، قاله الذَّهبيُّ[(٦)].

---

(١) في (ب): (نجيبًا)، بدون نقط.

(٢) (من): سقط من (ب).

(٣) «الفوائد الشهير بالغيلانيات» (١/٥٤٣)، وانظر «أخبار مكَّة» للفاكهي (٤/١٣)، «الإصابة» (٢/٧٨).

(٤) «الموضوعات» (١/٢٠٦)، وسمَّاها فيه: (فارغة)، أخرج حديثها أبو نعيم في «حلية الأولياء» (٥/١٨٢)، ولم أقف على الطريقين الآخرَين في «الموضوعات».

(٥) في النسخ: (وزدان)، والمثبت من مصدره.

(٦) انظر «تجريد أسماء الصحابة» (١/٣٦٠)، (٢/١١٦)، (٢/١٢٨).

فالذين(١) وقفت عليهم أنَّهم(٢) عُدُّوا من الجنِّ غير السِّتَّة المذكورين أوَّلًا أوَّلهم: (شاصر): عمرو ابن طارق، وعمرو بن جابر، ووردان، وسمحج، وهامة بن الهيم، وعبد النور، ومالك بن مالك، وزوبعة، والمرأة الفارعة(٣).

فائدة: الجنُّ أولاد إبليس، والكافر منهم شيطان، ولهم ثواب وعقاب، واختُلِف في دخولهم الجنَّة، والعُمومات تقتضيه، وبه قال الشَّافعيُّ وغيره، وأمَّا أبو حنيفة؛ فعنه **روايتان**؛ **الأولى**: التردُّد، وقال: لا أدري أين مصيرهم؟ **الثانية**: يصيرون يوم القيامة ترابًا(٤).

وقيل: ليسوا بشياطين، ومنهم كافر ومؤمن، ويموتون، والشياطين ليسوا(٥) بمؤمنين، ولا يموتون إلَّا مع إبليس، ويروى عن وهب بن منبِّه أنَّه قال: (الجنُّ أجناس؛ فخالص الجنِّ لا يأكلون، ولا يشربون، ولا يتناكحون، ومنهم من يأكل، ويشرب، وينكح، ويُولد له، ومن هذا الغِيلان، والسعالي، والقطاربة)، ذكر ذلك المُحبُّ الطَّبريُّ عن وهب، انتهى(٦).

وقد اختُلِف في أنَّهم يأكلون حقيقة أم لا؟ فزعم بعضهم: أنَّهم يتغذَّون بالشَّمِّ، ويردُّ هذا ما في الحديث: «تصير العظم كأوفر ما كان لحمًا، والروث لدوابِّهم»(٧)، ولا تصير كذلك إلَّا للآكل حقيقة، وهو المرجَّح عند جماعة العلماء، ومنهم من قال: هم طائفتان: طائفة تشمُّ، وطائفة تأكل(٨).

فائدة: سمعت من شيخنا شيخ الإسلام البُلْقَينيِّ سراج الدين نَقَل عن الحارث بن أسد المحاسبيِّ -بعد أن رجَّح(٩) شيخنا أنَّهم يدخلون الجنَّة- قال: (إنَّهم يكونون في أسفل الجنَّة ونراهم ولا يرونا، عكس الدُّنيا) انتهى(١٠)، [وسيأتي(١١) في (ذكر الجنِّ) في (بدء الخلق) أنَّ هذا في «معجم

---

(١) في (ب): (والذين).

(٢) في غير (ب): (أنَّه).

(٣) في (ب): (القارعة)، انظر الكلام بتمامه في «نور النبراس» تحقيق: إيناس المنيس (ص٤٥٧-٤٦٠).

(٤) انظر «التوضيح» (١٩/٢٢٢).

(٥) زيد في النسخ: (منهم)، ولا يستقيم.

(٦) نقله عن وهبٍ القرطبيُّ في «المُفْهِم» (٥/٢٩٥).

(٧) أخرجه مسلم في «صحيحه» (٤٥٠) من حديث ابن مسعود رضي الله عنه.

(٨) انظر «التوضيح» (١٩/٢٢٣).

(٩) (رجح): سقط من (ج).

(١٠) انظر الكلام بتمامه في «نور النبراس» تحقيق: إيناس المنيس (ص٤٦١).

(١١) (في): سقط من (ب).

الطَّبرانيِّ»[(١)]([٢])[قبلح٣٢٩٦]، وفي «التذكرة» للقرطبيِّ في (باب ما جاء أنَّ للجنَّة رُبُضًا ورحابًا وكلامًا): (عن الزُّهريِّ والكلبيِّ ومجاهد: أنَّ مؤمني الجنِّ حول الجنَّة في رُبُض ورحاب وليسوا فيها[(٣)])[التذكرة٥٢٩] انتهى.

فائدة: ذكر بعضهم في قوله تعالى: ﴿أَلَمْ يَأْتِكُمْ رُسُلٌ مِّنكُمْ﴾ [الأنعام: ١٣٠] أنَّ ظاهرها أنَّ من الجنِّ رسلًا، وهذه المسألة فيها خلاف[(٤)]:

قيل: بعث الله رسولًا واحدًا من الجنِّ إليهم، اسمه يوسف.

وقيل: رسل الجنِّ هم رسل الإنس، فهم رسل الله بواسطة، إذ هم رسل رسله، ويؤيِّده: ﴿وَلَّوْاْ إِلَىٰ قَوْمِهِم مُّنذِرِينَ﴾ [الأحقاف: ٢٩]، قاله ابن عبَّاس والضَّحَّاك، وروي: أنَّ قومًا من الجنِّ استمعوا إلى الأنبياء، ثمَّ عادوا إلى قومهم فأخبروهم، كما جرى لهم مع نبيِّنا صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فيقال لهم: رسل الله وإن لم يكونوا رسله حقيقة.

وعلى هذين القولين: يكون الضمير عائدًا إلى الجنِّ والإنس[(٥)].

وقد تعلَّق قومٌ بهذا الظاهر، فقالوا: بعث الله إلى الجنِّ رسلًا، ولم يفرِّقوا بين مكلَّفين ومكلَّفين أن يُبْعَث إليهم رسولٌ من جنسهم؛ لأنَّهم به آنس وآلف، وقال مجاهد والضَّحَّاك وابن جريج والجمهور: من [١/١١٢٣] الإنس دون الجنِّ، ولكن لمَّا كان النداء لهما والتوبيخ/ معًا؛ جرى الخطاب على سبيل التجوُّز المعهود في كلام العرب؛ تغليبًا للإنس؛ لشرفهم، وتأوَّله الفراء على حذف مضاف، أي: من أحدكم، كقوله: ﴿يَخْرُجُ مِنْهُمَا ٱللُّؤْلُؤُ وَٱلْمَرْجَانُ﴾ [الرحمن: ٢٢] أي: من أحدهما، وهو الملح، وكقوله: ﴿وَجَعَلَ ٱلْقَمَرَ فِيهِنَّ نُورًا﴾ أي: في إحداهنَّ، وهي سماء الدُّنيا، ﴿وَيَذْكُرُواْ ٱسْمَ ٱللَّهِ فِيٓ أَيَّامٍ مَّعْلُومَٰتٍ﴾ [الحجّ: ٢٨]: أراد بالذِّكر: التكبير، والأيَّام المعلومات: العشر، أي: في أحد أيَّام العشر، وهو يوم النحر، وقال الكلبيُّ: كانت الرسل يُبْعَثون إلى الإنس، وبُعِث مُحَمَّد صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إلى الجنِّ والإنس، وروي هذا أيضًا عن ابن عبَّاس[(٦)].

---

(١) عزاه للطبرانيِّ ابنُ تيمية في «مجموع الفتاوى» (٢٣٣/٤)، كما سيذكر المصنِّف في الموضع المشار إليه.

(٢) ما بين معقوفين سقط من (ج).

(٣) في (ب): (فيه).

(٤) في (ج): (اختلاف).

(٥) يعني: في صدر الآية وهو قوله تعالى: ﴿يَٰمَعْشَرَ ٱلْجِنِّ وَٱلْإِنسِ﴾ [الأنعام: ١٣٠].

(٦) هو الحديث الذي سيذكره المؤلِّف من عند البزار في «مسنده» (٤٧٧٦)، وانظر الكلام بتمامه في «تفسير البحر المحيط» (٦٤٧/٤-٦٤٨).

وقال بعض المفسِّرين في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ جَآءَكُمْ يُوسُفُ مِن قَبْلُ بِٱلْبَيِّنَٰتِ﴾: (إنَّه يوسف هذا الذي بعثه الله إلى الجنِّ، وقيل: إنَّه غيره)(١)، والله أعلم، وللبزَّار في «مسنده»: «كان النَّبيُّ(٢) يُبْعَث إلى قومه، وبُعِثْتُ إلى الجنِّ والإنس»(٣)، وقد أطلنا الكلام في ذلك، ولكن ذكرناه جملة؛ لنحيل عليه ما يأتي من ذلك.

٧٧٤- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ: حَدَّثَنَا أَيُّوبُ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَرَأَ النَّبِيُّ ﷺ فِيمَا أُمِرَ، وَسَكَتَ فِيمَا أُمِرَ، ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا﴾، ﴿لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِى رَسُولِ ٱللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾.

قوله: (حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ): هو إسماعيلُ بنُ إبراهيمَ، ابنُ عُلَيَّة الإمام، أبو بشر، تقدَّم قريبًا وبعيدًا بعضُ ترجمتِه[ح١٦٧].

قوله: (حَدَّثَنَا أيُّوب): تقدَّم مرارًا أنَّه ابن أبي تميمة كيسان، السَّخْتِيَانيُّ، الإمامُ الفَرْدُ.

قوله: (فِيمَا أُمِرَ): مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعله، وكذا قوله الثانية: (فِيمَا أُمِرَ).

قوله: (﴿لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِى رَسُولِ ٱللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾) [الأحزاب: ٢١]: ﴿أُسْوَةٌ﴾: بضمِّ الهمزة وكسرها، لغتان، وهما قراءتان في السبع(٤).

١٠٦- بابُ الجَمْعِ بَيْنَ السُّورَتَيْنِ فِي الرَّكْعَةِ، وَالقِرَاءَةِ بِالخَوَاتِيمِ، وَبِسُورَةٍ قَبْلَ سُورَةٍ، وَبِأَوَّلِ سُورَةٍ

وَيُذْكَرُ عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ السَّائِبِ: قَرَأَ النَّبِيُّ ﷺ المُؤْمِنُونَ فِي الصُّبْحِ، **حَتَّى إِذَا جَاءَ ذِكْرُ مُوسَى وَهَارُونَ، أَوْ ذِكْرُ عِيسَى، أَخَذَتْهُ سَعْلَةٌ فَرَكَعَ.**

وَقَرَأَ عُمَرُ فِي الرَّكْعَةِ الأُولَى بِمِئَةٍ وَعِشْرِينَ آيَةً مِنَ البَقَرَةِ، وَفِي الثَّانِيَةِ بِسُورَةٍ مِنَ المَثَانِي.

وَقَرَأَ الأَحْنَفُ بِالكَهْفِ فِي الأُولَى، وَفِي الثَّانِيَةِ بِيُوسُفَ أَوْ يُونُسَ، وَذَكَرَ أَنَّهُ صَلَّى مَعَ عُمَرَ فِي الصُّبْحِ بِهِمَا.

وَقَرَأَ ابْنُ مَسْعُودٍ بِأَرْبَعِينَ آيَةً مِنَ الأَنْفَالِ، وَفِي الثَّانِيَةِ بِسُورَةٍ مِنَ **المُفَصَّلِ.**

---

(١) انظر «النكت والعيون» (٥/١٥٥).

(٢) بعدها في (أ): (عليه السلام)، وفي (ب): (ﷺ).

(٣) «مسند البزار» (٤٧٧٦) من حديث ابن عبَّاس رضي الله عنهما.

(٤) ضمَّ الهمزة عاصم: ﴿أُسْوَةٌ﴾، وكسرها الباقون: ﴿إِسْوَةٌ﴾، انظر: «السبعة» (ص٥٢٠)، «الحجَّة» (٥/٤٧٢)، «حجَّة القراءات» (ص٥٧٥).

وَقَالَ قَتَادَةُ -فِيمَنْ يَقْرَأُ سُورَةً وَاحِدَةً فِي رَكْعَتَيْنِ، أَوْ يُرَدِّدُ سُورَةً وَاحِدَةً فِي رَكْعَتَيْنِ-: كُلٌّ كِتَابُ اللهِ.

وَقَالَ عُبَيْدُ اللهِ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسٍ: كَانَ رَجُلٌ مِنَ الأَنْصَارِ يَؤُمُّهُمْ فِي مَسْجِدِ قُبَاءَ، وَكَانَ كُلَّمَا افْتَتَحَ سُورَةً يَقْرَأُ بِهَا لَهُمْ فِي الصَّلَاةِ مِمَّا يُقْرَأُ بِهِ، افْتَتَحَ بِـ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ حَتَّى يَفْرُغَ مِنْهَا، ثُمَّ يَقْرَأُ سُورَةً أُخْرَى مَعَهَا، وَكَانَ يَصْنَعُ ذَلِكَ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ، فَكَلَّمَهُ أَصْحَابُهُ فَقَالُوا: إِنَّكَ تَفْتَتِحُ بِهَذِهِ السُّورَةِ، ثُمَّ لا تَرَى أَنَّهَا تُجْزِئُكَ حَتَّى تَقْرَأَ بِأُخْرَى، فَإِمَّا تَقْرَأُ بِهَا، وإِمَّا أَنْ تَدَعَهَا وتَقْرَأَ بِأُخْرَى، فَقَالَ: مَا أَنَا بِتَارِكِهَا، إِنْ أَحْبَبْتُمْ أَنْ أَؤُمَّكُمْ بِذَلِكَ، فَعَلْتُ، وَإِنْ كَرِهْتُمْ، تَرَكْتُكُمْ، وَكَانُوا يَرَوْنَ أَنَّهُ مِنْ أَفْضَلِهِمْ، فَكَرِهُوا أَنْ يَؤُمَّهُمْ غَيْرُهُ، فَلَمَّا أَتَاهُمُ النَّبِيُّ ﷺ، أَخْبَرُوهُ الخَبَرَ، فَقَالَ: «يَا فُلَانُ، مَا يَمْنَعُكَ أَنْ تَفْعَلَ مَا يَأْمُرُكَ بِهِ أَصْحَابُكَ؟ وَمَا يَحْمِلُكَ عَلَى لُزُومِ هَذِهِ السُّورَةِ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ؟»، فَقَالَ: إِنِّي أُحِبُّهَا، قَالَ: «حُبُّكَ إِيَّاهَا أَدْخَلَكَ الجَنَّةَ».

قوله: (باب الجَمْعِ بَيْنَ السُّورَتَيْنِ...) إلى آخر الترجمة: موضعُ الاستشهاد على القراءة بالخواتيم قولُ قتادة في الذي يقسم السورة، فيقرأ في الثانية بنصفها الثاني: (كُلٌّ كِتَابُ اللهِ).

قوله: (وَيُذْكَرُ عَنْ عَبدِ اللهِ بْنِ السَّائِبِ): (يُذكَر): مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعلُه، وقد تقدَّم أنَّ هذا تعليقٌ بصيغة تمريض؛ لضعفه عنده[(١)]، و(عبد الله بن السائب): هو عبد الله بن السائب بن أبي السائب صيفيِّ ابن عابد المخزوميُّ، قارئ مكَّة، له صحبةٌ، قرأ على أُبيِّ بن كعب، عنه: عطاء ومجاهد، تُوُفِّيَ[(٢)] قبل ابنِ الزُّبير عبدِ الله بيسير[(٣)]، وتُوُفِّيَ ابن الزبير سنة ثلاث وسبعين، أخرج له مسلمٌ والأربعةُ[(٤)]، وهذا التعليق أخرجه مسلم، وقال: (بمكَّة)[م٤٥٥]، وعند أبي داود: (الشكُّ من مُحمَّد بن عبَّاد بن جعفر)[د٦٤٩]، وعند

(١) قال الحافظ في «الفتح» (٢/٢٩٩): (اختُلِف في إسناده على ابن جُرَيج؛ فقال ابنُ عُيَينة: عنه عنِ ابنِ أبي مُلَيكة عن عبد الله بن السائب...، وقال أبو عاصم: عنه عن محمَّد بن عَبَّاد، عن أبي سلمة بن سفيان، أو سفيان بن أبي سلمة، وكأنَّ البخاريَّ علَّقه بصيغة: «ويُذْكَر» لهذا الاختلاف مع أنَّ إسنادَه ممَّا تقوم به الحُجَّة)، وانظر «تغليق التعليق» (٢/٣١٠-٣١٣).

(٢) في (ب) و(ج): (وتُوُفِّيَ).

(٣) قال الحافظ في «تهذيب التهذيب» (٢/٣٤١): (قال ابن جُرَيج عَنِ ابن أبي مُلَيكة: رأيتُ ابنَ عبَّاس لمَّا فرغوا من دفن عبد الله بن السائب؛ قامَ ابنُ عبَّاس، فوقف على قبره، فدعا له وانصرف)، قال: (فعلى هذا يكون ماتَ قبل ابنِ الزُّبَير بمدَّة لا يُعَبَّر عنها بيَسِير؛ لأنَّ ابنَ عبَّاس مات قبل ابنِ الزبير بخمس سنين).

(٤) انظر «الاستيعاب» (ص٤٣٧)، «تهذيب الكمال» (١٤/٥٥٣)، «تهذيب التهذيب» (٢/٣٤١).

ابن ماجه: (فلمَّا بلغَ ذِكْرَ عيسى وأمِّه؛ أخذته سعلة)، أو قال: (شهقة)، وفي رواية: (شرقة)[١]، وعند الطَّبرانيِّ: (يوم الفتح)[٢].

قوله: (حَتَّى إِذَا جَاءَ ذِكْرُ مُوسَى وَهَارُونَ): (ذكرُ): مَرْفوعٌ فاعل (جاء).

قوله: (أَخَذَتْهُ سَعْلَةٌ): هي بفتح السِّين، كما قيَّدها النَّوويُّ في «شرح مسلم»، وقال شيخنا الشَّارح عن ابن التِّين: (إنَّه قال: بفتح السِّين، كذا رويناه، وروي: بضمِّها)[٣].

قوله: (وَقَرَأَ الأَحْنَفُ): هو الأحنف بن قيس بن معاوية بن حصين، أبو بحر التميميُّ السعديُّ البصريُّ، واسمه الضَّحَّاك، وقيل: صخر، لم يرَ النَّبيَّ صلى الله عليه وسلم، ويُروى: أنَّ النَّبيَّ صلى الله عليه وسلم دعا له[٤]، عن عُمر، وعثمان، وعليٍّ، وابن مسعود، وأبي ذرٍّ، وطلحة، والزبير، وجماعةٍ، وعنه: الحسنُ، وحُميد بن هلال، وجماعةٌ، وكان سيِّدًا نبيلًا، قال أحمد العِجْليُّ: (بصريٌّ ثقة)، تُوُفِّيَ سنة سبع وستِّين، وقيل: سنة اثنتين وسبعين[٥].

قوله: (مِنَ المُفَصَّلِ): قدَّمتُ فيه عشرة أقوال؛ فانظرها[ح٧٠١]، والأصحُّ: من (الحجرات) إلى آخر القرآن.

قوله: (وَقَالَ عُبَيْدُ اللهِ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسٍ...) الحديث: هذا هو عُبَيد الله بن عُمَرَ بن حفص ابن عاصم بن عُمَرَ بن الخطَّاب، أبو عثمان العُمَريُّ، تقدَّم بعضُ ترجمتِه[ح٥٨٨]، قال الدِّمياطيُّ: (رواه التِّرمذيُّ عنِ البُخاريِّ، عنِ ابنِ أبي أويس، عن عبد العزيز بن مُحَمَّد، عن عُبيد الله بن عمر بن

---

(١) كذا قال تبعًا لشيخه في «التوضيح» (١٠٢/٧)، ولفظ الحديث في «سنن ابن ماجه» (٨٢٠): (قرأ رسولُ الله صلى الله عليه وسلم في صلاة الصبح بـ«المؤمنون»، فلمَّا أتى على ذِكْرِ عيسى؛ أصابته شرقةٌ فركع، يعني: سعلة).

(٢) وهي رواية النسائيِّ أيضًا في «المجتبى» (١٧٦/٢).

(٣) انظر «المنهاج شرح مسلم» (٣٩٩/٤)، «التوضيح» (١٠٢/٧).

(٤) رُوِيَ عن علي بن زيد، عَنِ الحسن، عن الأحنف قال: (بينما أنا أطوف بالبيت؛ إذ لقيني رجلٌ من بني سُلَيم فقال: أَلَا أُبَشِّرك؟ قال: قلت: بلى، قال: أتذكر إذ بعثني رسولُ الله صلى الله عليه وسلم إلى قومك بني سعد أدعوهم إلى الإسلام؟ قال: فقلتَ أنتَ: والله ما قال إلَّا خيرًا، ولا أسمع إلا حسنًا، فإنِّي رجعت فأخبرتُ النبيَّ صلى الله عليه وسلم بمقالتك، قال: «اللهمَّ اغفر للأحنف»، قال: فما أنا بشيءٍ أرجى منِّي لها)، أخرجه أحمد (٢٣١٦١) واللفظ له، والحاكم في «المستدرك» (٦١٤/٣)، وقال الحافظ في «الإصابة» (١٠١/١) بعد أن ذكر هذا الحديث: (تفرَّد به عليُّ بن زيد، وفيه ضعف، وأخرج أحمد في كتاب «الزهد» من طريق جبير بن حبيب: أنَّ رجلَين بلَّغا الأحنف بن قيس أنَّ النبيَّ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم دعا له).

(٥) انظر «معرفة الثقات» (٢١٢/١)، «تهذيب الكمال» (٢٨٢/٢)، «الكاشف» (٥٤/١)، «تقريب التهذيب» (ص٩٦).

حفص بن عاصم بن عمر بن الخطَّاب، وقال: «حسن غريب من حديث عبيد الله»(١)[ت٢٩٠١]) انتهى، زاد الحافظ جمال الدين المِزِّيُّ في «أطرافه»: (رواه يحيى بن أبي طالب، عن إسماعيل بن أبي أويس، عن عبد العزيز بن مُحَمَّد وسليمان بن بلال؛ كلاهما عن عُبيد الله بن عمر)[تحفة١٤٧/١]، انتهى.

قوله: (كَانَ رَجُلٌ مِنَ الأَنْصَارِ): هذا الرجل اسمه كلثوم بن الهِدْم، قال شيخنا الشَّارح: (ذكره أبو موسى المدينيُّ في «الصَّحابة»)[التوضيح١٠٧/٧]، انتهى(٢)، [وقال بعض حُفَّاظ العصر: (هو كلثوم بن الهِدْم، وقيل: كرز بن زهدم، كذا رأيته بِخَطِّ الرشيد العطَّار نقلًا عن «صفة التصوُّف» لابن طاهر[هُدَى٢٧٩]. انتهى.

تنبيه: كرز بن زهدم هذا: لا أعرفه أنا في الصَّحابة، وفيهم من اسمه كرز جماعةٌ، ولكن كرز بن زهدم لا أعرفه، والله أعلم](٣).

قال الذَّهبيُّ: (كلثوم بن الهِدْم الأنصاريُّ الأوسيُّ، أحد بني عمرو بن عوف، نزل عليه النَّبيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ والصَّحابة(٤) بقباء، وكان شيخ بني عمرو بن عوف، أسلم وقد شاخ، وتُوُفِّيَ قبل بدر بيسير، ثمَّ أسعد بن زرارة) انتهى لفظه[التجريد٣٤/٢].

وسيأتي(٥) فيه خلافٌ أنَّه حين نزل عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عليه كان مسلمًا أم أسلم بعد النزول؟[ح٣٩٠٦]، وقد ذَكَر أبو عُمَر كلثومًا في الصَّحابة، وذَكَر الخلافَ في نزوله عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عليه(٦)، وما يتعلَّق به، ووفاته(٧).

قال شيخنا(٨): (قال ابن بَشْكُوال: إنَّ هذا الرجل الذي كان يقرأ لأصحابه قتادة بن النُّعْمان الظفريُّ) انتهى، والذي رأيته في «مبهمات ابن بَشْكُوال» من حديث أبي سعيد: أنَّ المُتَقالَّ هو قتادة ابن النُّعْمان، وعزاه للعثمانيِّ في «الصَّحابة»(٩)، والذي هنا من حديث أنس، وكذا انتقده ابن شيخِنا

---

(١) لفظ الترمذيِّ: (حديثٌ حسنٌ غريبٌ صحيحٌ من هذا الوجه من حديث عُبيد الله بن عمر عن ثابت).

(٢) انظر «أسد الغابة» (١٩٥/٤).

(٣) ما بين معقوفين سقط من (ج).

(٤) في (ب) و(ج): (وأصحابه).

(٥) زيد في النسخ -وهو مستدرك في (أ)-: (وتقدَّم)، ولم يتقدَّم.

(٦) (عليه): سقط من (ب).

(٧) انظر «الاستيعاب» (ص٦٤٣).

(٨) (قال شيخنا): سقط من (ج)، وانظر «التوضيح» (١٠٧/٧).

(٩) انظر «الغوامض والمبهمات» (٩٨/١-١٠١).

البُلْقينيِّ، وقد(١) ذكرهما ابن شيخِنا البُلْقينيِّ عن بعض الشروح[الإفهام ١١٩]، ولعلَّه(٢) أراد: شرح شيخنا، قال: (ولم أقف على ذلك في «ابن بَشْكُوال»).

قوله: (فِي مَسْجِدِ قُبَاءٍ): تقدَّم ما في (قباء) من اللُّغات غيرَ مرَّةٍ[ح٤٠٣، ٥٥١، ٦٩٢].

قوله: (فَإِمَّا تَقْرَأُ [بِهَا] وإِمَّا أَنْ تَدَعَهَا): (إمَّا) في الموضعين: بكسر الهمزة، وتشديد الميم.

قوله: (وَكَانُوا يُرَوْنَه(٣)): هو بضمِّ أوَّله، أي: يظنُّونه، وهذا ظاهرٌ.

٧٧٥ - حَدَّثَنَا آدَمُ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مُرَّةَ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا وَائِلٍ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى ابْنِ مَسْعُودٍ فَقَالَ: قَرَأْتُ المُفَصَّلَ اللَّيْلَةَ فِي رَكْعَةٍ، فَقَالَ: هَذًّا كَهَذِّ الشِّعْرِ، لَقَدْ عَرَفْتُ النَّظَائِرَ الَّتِي كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَقْرُنُ بَيْنَهُنَّ، فَذَكَرَ عِشْرِينَ سُورَةً مِنَ المُفَصَّلِ، سُورَتَيْنِ فِي رَكْعَةٍ.

قوله: (سَمِعْتُ أَبَا وَائِلٍ): تقدَّم مرارًا أنَّه شقيق بن سلمة، وتقدَّم بعض ترجمته[ح٤٨].

قوله: (جَاءَ رَجُلٌ إِلَى ابْنِ مَسْعُودٍ) هذا الرجل يقال له: نَهيك بن سنان، كذا في «صحيح مسلم»[م٧٢٢].

قوله: (قَرَأْتُ المُفَصَّلَ اللَّيْلَةَ): تقدَّم في (المفصَّل) عشرة أقوال[ح٧٠١]، والأصحُّ: أنَّه من (الحجرات) إلى آخر القرآن، قال المُحِبُّ الطَّبريُّ: (قيل: المفصَّل: القرآن كلُّه)، [ذكر ذلك في «أحكامه»[غاية الإحكام ٢/٢٧٣]].

قوله: (هَذًّا كَهَذِّ الشِّعْرِ): (الهَذُّ) بفتح الهاء، وتشديد الذال المعجمة، أي: سرعةَ قراءةٍ وعجلةً، والهذُّ: السرعة، وانتصب (هذًّا) على المصدر، قاله الهرويُّ](٤) في «الغريبَين»، وابن الأثير في «النهاية»، وغيرُهما(٥).

قوله: (لَقَدْ عَرَفْتُ النَّظَائِرَ): أطلق ابن مسعود على هذه السور: نظائر، يجوز أن يكون لما اشتركت السورتان فيه من الموعظة، أو الحِكَم والقصص، أو غير ذلك، وإمَّا للتقارب(٦) في القدر، وإمَّا للمقارنة، فإنَّ القرين يقال له: نظير وإن لم يكن بينهما اشتراك في معنًى، وإطلاق ابن مسعود إنَّما كان بعد المقارنة، قاله بنحوه المُحِبُّ الطَّبريُّ في «أحكامه»، وقال فيها: (قلت: وكنت أتخيَّل أنَّ النظير بين

---

(١) في (ج): (وكذا).

(٢) في (ج): (ونقله).

(٣) كذا في النُّسخ وهامش (ق)، وهي رواية الأَصيليِّ، ورواية (ق): (يُرون)، ورواية «اليونينيَّة»: (يَرون)؛ بالفتح.

(٤) ما بين معقوفين سقط من (ج).

(٥) انظر «الغريبين» (٥/١٩٢٤)، «النهاية» (٥/٢٥٥) مادَّة (هذذ)، «مطالع الأنوار» (٦/١٢٠).

(٦) في النسخ: (للتفاوت)، ولعلَّه تحريف عن المثبت من مصدره.

هذه السور؛ لتساويها[(١)] في عدد الآي حتَّى اعتبرتُها، فلم أجد شيئًا منها يساوي شيئًا، فدلَّ على أنَّ النظير لمعنًى آخر...) إلى أن قال: (وقد ذكرتُ[(٢)] نظائرَ في عدد الآي، إحدى وعشرين نظيرةً، عدد[(٣)] آيها متساوية) فذكرها[غاية الإحكام ٢/٢٧٣]، انتهى.

قوله: (يَقْرُنُ بَيْنَهُنَّ): هو بفتح أوَّله، وضمِّ الرَّاء، وعليه اقتصر النَّوويُّ في شرح هذا الحديث[(٤)]، وكسرُها لغةٌ، فهما[(٥)] لغتان، حكاه النَّوويُّ في (الجمعة) في قوله[(٦)]: (ويقرُن بينهما) أي: بين إصبعَيه السَّبَّابة والوسطى[(٧)].

قوله: (فَذَكَرَ عِشْرِينَ سُورَةً مِنَ المُفَصَّلِ): جاء بيان هذه السور في «سنن أبي داود»: («الرَّحمن» و«النجم» في ركعة، و«اقتربت» و«الحاقَّة» في ركعة، و«الطور» و«الذاريات» في/ ركعة، و﴿إِذَا وَقَعَتِ﴾ [١/١٢٣ب] و«نون» في ركعة، و﴿سَأَلَ سَآئِلٌ﴾ و«النازعات» في ركعة، و﴿وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ﴾ و«عبس» في ركعة، و﴿هَلْ أَتَىٰ﴾ و﴿لَآ أُقْسِمُ [بِيَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ]﴾ في ركعة، و﴿عَمَّ يَتَسَآءَلُونَ﴾ و«المرسلات» في ركعة، و«الدُّخان» و﴿إِذَا ٱلشَّمْسُ كُوِّرَتْ﴾ في ركعة)، وزاد في رواية ابن الأعرابيِّ: (و«المدَّثِّر» و«المزَّمِّل» في ركعة)[د١٣٩٦]، وفي رواية: («الدخان» و«عمَّ»)[خ٤٩٩٦].

١٠٧- بابٌ: يَقْرَأُ فِي الرَّكْعَتَيْنِ الأُخْرَيَيْنِ بِفَاتِحَةِ الكِتَابِ

٧٧٦- حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا هَمَّامٌ، عَنْ يَحْيَى، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ أَبِي قَتَادَةَ، عَنْ أَبِيهِ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقْرَأُ فِي الظُّهْرِ، فِي الأُولَيَيْنِ بِأُمِّ الكِتَابِ وَسُورَتَيْنِ، وَفِي الرَّكْعَتَيْنِ الأُخْرَيَيْنِ بِأُمِّ الكِتَابِ، وَيُسْمِعُنَا الآيَةَ، وَيُطَوِّلُ فِي الرَّكْعَةِ الأُولَى مَا لَا يُطَوِّلُ فِي الرَّكْعَةِ الثَّانِيَةِ، وَهَكَذَا فِي العَصْرِ، وَهَكَذَا فِي الصُّبْحِ.

---

(١) في النسخ: (لتساويهما)، والمثبت من مصدره.

(٢) (وقد ذكرت): سقط من (ج).

(٣) في (ج): (وعدد).

(٤) انظر «المنهاج شرح مسلم» (٤/٣٤٧).

(٥) في (ب): (فيهما).

(٦) في (ج): (وله).

(٧) انظر «المنهاج شرح مسلم» (٦/٣٩٢)، وليس فيه لفظ (بينهما)، ولفظ مسلم (٨٦٧): (وَيَقْرُنُ بين إِصْبَعَيْهِ السَّبَّابَةِ وَالوُسْطَى).

قوله: (حَدَّثَنَا هَمَّامٌ): هو همَّام بن يحيى العَوْذيُّ، تقدَّم، وأنَّ العَوْذَ[(١)] بطنٌ من الأزد، وتقدَّم ضبطُه[ح٢١٩].

قوله: (عَنْ يَحْيَى): هو ابن أبي كَثير، تقدَّم مرارًا أنَّه بفتح الكاف، وبالمثلَّثة، وتقدَّم بعض ترجمتِه[ح١١٢].

قوله: (عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ أَبِي قَتَادَةَ، عَنْ أَبِيهِ): تقدَّم أنَّ أباه أبا قتادة الحارثُ بن رِبْعِيٍّ، وقيل: اسمه النُّعْمان، وقيل: عَمرٌو، وتقدَّم بعضُ ترجمتِه[ح١٥٣].

١٠٨- بابُ مَنْ خَافَتَ القِرَاءَةَ فِي الظُّهْرِ وَالعَصْرِ

قوله: (باب مَنْ خَافَتَ القِرَاءَةَ): تقدَّم أنَّ (خافت) إنَّما يتعدَّى بالباء، قال الله تعالى: ﴿وَلَا تَجْهَرْ بِصَلَاتِكَ وَلَا تُخَافِتْ بِهَا﴾ [الإسراء: ١١٠]، وتقدَّم أنَّ المخافتة: الإسرار، وجوَّزْتُ فيما مضى أنَّ (القراءة) يجوز أن يكون نَصَبَها على نزع الخافض، والله أعلم[قبل ح٧٥٥].

٧٧٧- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ عُمَارَةَ عَنْ عُمَيْرٍ، عَنْ أَبِي مَعْمَرٍ، قُلْتُ لِخَبَّابٍ: أَكَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يَقْرَأُ فِي الظُّهْرِ وَالعَصْرِ؟ قَالَ: نَعَمْ، قُلْنَا: مِنْ أَيْنَ عَلِمْتَ؟ قَالَ: بِاضْطِرَابِ لِحْيَتِهِ.

قوله: (حَدَّثَنَا جَرِيرٌ): هو ابن عبد الحَميد الضَّبِّيُّ القاضي، تقدَّم مرارًا، وتقدَّم بعضُ ترجمتِه[ح٧٠].

قوله: (عَنِ الأَعْمَشِ): تقدَّم مرارًا أنَّه سليمان بن مِهْران، أبو مُحمَّد الكاهليُّ القارئ، وتقدَّم بعضُ ترجمتِه[ح٣٢].

قوله: (عَنْ عُمَارَةَ بْنِ عُمَيْرٍ): تقدَّم أنَّ (عُمَارة): بضمِّ العين، وتخفيف الميم، ووقع في أصلنا: (عن عُمَير)، وصوابه: ابن عمير، والله أعلم.

قوله: (عَنْ أَبِي مَعْمَرٍ): تقدَّم أنَّه بميمين مفتوحتين، بينهما عين ساكنة، وأنَّ اسمَه عبدُ الله بن سَخْبَرة، وتقدَّم بعضُ ترجمتِه[ح٧٤٦].

١٠٩- بابٌ: إِذَا أَسْمَعَ الإِمَامُ الآيَةَ

٧٧٨- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ: حَدَّثَنَا الأَوْزَاعِيُّ: حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللهِ بْنُ أَبِي قَتَادَةَ عَنْ أَبِيهِ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقْرَأُ بِأُمِّ الكِتَابِ وَسُورَةٍ مَعَهَا فِي الرَّكْعَتَيْنِ الأُولَيَيْنِ مِنْ صَلَاةِ الظُّهْرِ وَصَلَاةِ العَصْرِ، وَيُسْمِعُنَا الآيَةَ أَحْيَانًا، وَكَانَ يُطِيلُ فِي الرَّكْعَةِ الأُولَى.

---

(١) في (ج): (العوذي).

قوله: (**حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ**): تقدَّم أنَّ هذا هو الفِرْيابيُّ، وهو مُحَمَّد بن يوسف بن واقد، مُحَدِّث قَيساريَّة، تقدَّم بعضُ ترجمتِه، وتقدَّم الفرقُ بينه وبين مُحَمَّد بن يوسف البخاريِّ البيكنديِّ، وذكرتُ الأماكنَ التي روى فيها البخاريُّ عَنِ البيكنديِّ[ح٦٨].

قوله: (**حَدَّثَنَا الأَوْزَاعِيُّ**): تقدَّم مرارًا أنَّه أبو عَمرٍو عبدُ الرَّحمن بن عَمرو، شيخُ الإسلام، وأحدُ الأعلام، وتقدَّم بعضُ ترجمتِه، ومنها: أنَّه أفتى في سبعينَ ألفَ مسألةٍ[ح٧٨].

١١٠- بَابٌ: **يُطَوِّلُ فِي الرَّكْعَةِ الأُولَى**

٧٧٩- **حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيمٍ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ** عَنْ يَحْيَى بنِ أَبِي كَثِيرٍ عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ أَبِي قَتَادَةَ عَنْ أَبِيهِ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ كَانَ يُطَوِّلُ فِي الرَّكْعَةِ الأُولَى مِنْ صَلَاةِ الظُّهْرِ، وَيُقَصِّرُ فِي الثَّانِيَةِ، وَيَفْعَلُ ذَلِكَ فِي صَلَاةِ الصُّبْحِ.

قوله: (**حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ**): تقدَّم مرارًا أنَّه الفضل بن دُكَين، وتقدَّم الكلامُ على ضبطِ (دُكَين)، وتقدَّم بعضُ ترجمةِ أبي نُعَيم[ح١١٢].

قوله: (**حَدَّثَنا هِشَامٌ**): هو هشام بن أبي عبد الله الدَّسْتَوائيُّ، وقد تقدَّم الكلامُ على نسبتِه[ح١٥٣]، وبعض ترجمتِه[ح٤٤].

١١١- بابُ جَهْرِ الإِمَامِ بِالتَّأْمِينِ

وَقَالَ عَطَاءٌ: «آمِينَ» دُعَاءٌ، أَمَّنَ ابْنُ الزُّبَيْرِ وَمَنْ وَرَاءَهُ، حَتَّى إِنَّ لِلْمَسْجِدِ لَلَجَّةً.

وَكَانَ أَبُو هُرَيْرَةَ يُنَادِي الإِمَامَ: لَا تَفُتْنِي بِـ«آمِينَ».

وَقَالَ نَافِعٌ: كَانَ ابْنُ عُمَرَ لَا يَدَعُهُ، وَيَحُضُّهُمْ، وَسَمِعْتُ مِنْهُ فِي ذَلِكَ خَيْرًا.

(**بَابُ جَهْرِ الإِمَامِ بِالتَّأْمِينِ**)... **إلى** (**بَاب السُّجُودِ عَلَى سَبْعَةِ أَعْظُمٍ**)

قوله: (**وَقَالَ عَطَاءٌ: «آمِينَ» دُعَاءٌ**): هذا هو عطاء بن أبي رباح، مفتي أهل مكَّة، تقدَّم بعضُ ترجمتِه[ح٩٨].

إن قلت: ما وجه مطابقة قول عطاء للتَّرجمة؟ **وجوابُه**: أنَّه حَكَم بأنَّ التَّأمينَ دعاءٌ، فيقتضي ذلك أن يقولَه الإمامُ؛ لأنَّه في مقام الدَّاعي بالمأموم، وإنَّما مُنِع الإمامُ عند القائل بالمنع؛ لأنَّه إجابةٌ للدعاء، فمقتضى(١) ذلك أن يجيب بها المأمومُ دعاءَ إمامه، قاله ابن المُنَيِّر[المتواري١٠٦]، انتهى.

---

(١) في (ب): (فيقتضي).

فائدةٌ: في (آمين) خمس لغات؛ أفصحها: بالمدِّ، ثانيها: القصر، ثالثها[(١)]: بالمدِّ والإمالة، مخفَّفة الميم، رابعها: بالمدِّ، وتشديد الميم، وأُنكِرت، وفي البطلان بها وجه، خامسها: بالقصر والتشديد، وهي غريبة، قال ابن قُرْقُول: («آمين»: مطوَّلة ومقصورة، ومخفَّفة ومُشدَّدة، وأنكر أكثر العلماء شدَّ الميم، وأنكر ثعلبٌ قصرَ الهمزة إلَّا في الشِّعر[(٢)]، وصحَّحه يعقوب في الشِّعر وغيره[(٣)]، والنُّون مفتوحة أبدًا؛ مثل: «كيفَ» و«ليتَ»، واختُلِف في معناها؛ فقيل: كذلك يكون، وقيل: هو اسمٌ من أسماء الله تعالى، أصله القصر، فأُدخِلت عليه همزةُ النداء؛ كما يقال: آمين، استجِبْ دعاءنا، وهذا لا يصحُّ[(٤)]، ليس في أسماء الله تعالى اسم مبنيٌّ ولا غير معرَب، مع أنَّ أسماءه لا تثبت إلَّا قرآنًا أو سُنَّةً متواترة، وقد عُدِم الطَّريقان) انتهى[(٥)]، وقد اختار بعضهم ثبوتها بالآحاد، انتهى[(٦)]، قال ابن قُرْقُول: (وقيل: «آمين»: درجة في الجنَّة تجب لقائلها، وقيل: هي طابَع الله على عباده يدفع به الآفَات، وقيل: معناها: اللَّهمَّ أُمَّنا بخير، وقيل: معناه: مَن استجِيب له كما استجاب للملائكة، وقيل: معناه: اللَّهمَّ استجِبْ لنا)[(٥)].

قوله: (**إِنَّ لِلْمَسْجِدِ لَلَجَّةً**): (إنَّ): بكسر الهمزة، وهذا ظاهرٌ، و(اللَّجَّة)؛ بفتح اللَّام، وتشديد الجيم: هي اختلاط الأصوات؛ مثل: اللَّجَبة[(٧)]، و(اللَّجَبة): رواية في هامش أصلنا[(٨)]، وهي بفتح اللَّام والجيم، وفي هامش أصلنا مُسكَّنة الجيم بالقلم.

قوله: (**وَكَانَ أَبُو هُرَيْرَةَ يُنَادِي الإِمَامَ**): أفاد ابن شيخِنا البُلْقَينيِّ عن «طبقات ابن سعد» وذكرَ السَّند بذلك: أنَّ الإمامَ العلاءُ بنُ الحَضْرميِّ[(٩)]، وقال شيخنا: (رواه ابن حزم[المحلى٣/٢٢٤] من طريق أبي سلمة عن أبي هريرة: أنَّه كان مُؤذِّنًا للعلاء بن الحضرميِّ بالبحرين، فاشترط عليه ألَّا يسبقه بـ«آمين»)[التوضيح٧/١٢٣]، انتهى، وقال قبله: (رواه البيهقيُّ من حديث أبي رافع: أنَّ أبا هريرة كان يُؤذِّن

---

(١) في (ج): (وثالثها).

(٢) الذي في «الفصيح» لثعلب (ص٣١٥ - ٣١٦) جواز القصر والمدِّ، وفي «تصحيح الفصيح» لابن درستويه (ص٤٦٦) إنكار القصر، فليُتأمَّل.

(٣) انظر «إصلاح المنطق» (ص١٧٩).

(٤) (لا يصحُّ): سقط من (ب).

(٥) انظر «مطالع الأنوار» (١/٢٩٠).

(٦) انظر «المقصد الأسنى» (ص١٦٣).

(٧) انظر «مطالع الأنوار» (٣/٤١٩).

(٨) وبجانبها علامة (نسخة ق).

(٩) انظر «الطبقات الكبرى» (٥/٢٤٠)، «الإفهام» (ص١٢١).

لمروان بن الحكم، فاشترط أن لا يسبقه بـ﴿ٱلضَّآلِّينَ﴾ حتَّى يعلم أنَّه قد دخل الصَّفَّ، وكان إذا قال مروان: ﴿وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾؛ قال أبو هريرة: «آمين» يمدُّ بها صوتَه) انتهى[١].

قوله: (لَا تَفُتْنِي بِآمِينَ): وفي رواية: (لا تسبِقْني)[٢]، قال شيخنا: قال ابن بطَّال: (معناه: لا تُحرِم بالصَّلاة حتَّى أفرغَ من الإقامة؛ لئلَّا تسبقني بقراءة أمِّ القرآن، فيفوتَني التَّأمينُ معك، وهو حجَّة للحنفيَّة في قولهم: «إذا بلغ المؤذِّن في الإقامة: قد قامت؛ وجب على الإمام الإحرام»، والفقهاء على خلافهم؛ لأنَّهم لا يرَون إحرام الإمام إلَّا بعد تمام الإقامة وتسوية الصفوف)[٣].

قوله: (فِي ذَلِكَ خَيْرًا): هو في أصلنا بالمُثنَّاة تحتُ، وفي الهامش نسخة: (خبرًا) بالمُوَحَّدة[٤]، واحد الأخبار، وذكره شيخنا عن ابن التِّين بهما[٥]، وبعضهم ذكر: (خيرًا) -بالمُثنَّاة- للجمهور، قال: (وعند أبي ذرٍّ بمُوَحَّدة مفتوحة)، قال: (وهو أَولى)[٦].

٧٨٠- حَدَّثَنَا عبدُ اللهِ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ المُسَيَّبِ وَأَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ: أَنَّهُمَا أَخْبَرَاهُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا أَمَّنَ الإِمَامُ، فَأَمِّنُوا، فَإِنَّهُ مَنْ وَافَقَ تَأْمِينُهُ تَأْمِينَ المَلَائِكَةِ، غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ».

وَقَالَ ابْنُ شِهَابٍ: وَكَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «آمِينَ».

قوله: (عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ المُسَيَّبِ، وَأَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ): تقدَّم أنَّ (ابنَ شهاب): هو الزُّهريُّ، وتقدَّم اسمُه ونسبُه، وأنَّ (المسيَّب) بكسر الياء وفتحها مُطَوَّلًا، وأنَّ غيرَ والد (سعيد) لا يجوز فيه إلَّا الفتحُ، وأنَّ (أبا سلمة) اسمُه عبد الله -أو إسماعيل- ابن عبد الرَّحمن بن عوف، أحدُ الفقهاء السَّبعة على قول الأكثر.

قوله: (مَنْ وَافَقَ تَأْمِينُهُ تَأْمِينَ المَلَائِكَةِ): إن رفعتَ الأوَّلَ، فانصبِ الثَّاني، وإن نصبتَه، فارفعِ

(١) في (ج): (آمين)، «التوضيح» (١٢٢/٧)، وانظر «السنن الكبرى» (٥٨/٢).
(٢) وهي رواية ابن عساكر.
(٣) «شرح ابن بطَّال» (٣٩٦/٢-٣٩٧)، «التوضيح» (١٢٣/٧)، وانظر «المبسوط» (٣٩/١)، «الذخيرة» (٧٧/٢)، «المجموع» (١٦٣/٣)، «المغني» (٦/٢-٧).
(٤) وهي رواية ابن عساكر، وأبي الوقت، وأبي ذرٍّ عن الحمُّويي والمستملي.
(٥) انظر «التوضيح» (١٢٣/٧).
(٦) قاله الزركشيُّ في «التنقيح» (٢١٥/١).

الثاني، وهذا ظاهرٌ، والموافقة: قيل: هي موافقة القولِ [القولَ]؛ لقوله: «قالت الملائكة: آمين»(١)، قال النَّوويُّ في «شرح مسلم»: (فهذا هو الصَّحيح والصَّوابُ)[شرح مسلم٤/٣٥١] انتهى، وقيل: في الصِّفة، من الخشية والإخلاص/، وقيل: هو أن يكون دعاؤه لعامَّة المؤمنين، كالملائكة، وقيل: معناه: من [١/١٢٤أ] استُجِيب له كما يُستجاب للملائكة، ذكر ذلك ابن قُرْقُول(٢).

فائدةٌ: اختلفوا في الملائكة، فقيل: هم الحفظة، وقيل: غيرهم(٣).

قوله: (غُفِرَ لَهُ مَا تقدَّم مِنْ ذَنْبِهِ): قال شيخنا: (قال ابن بَزِيزة: أشار بذلك إلى الصَّغائر، وما لا يكاد ينفكُّ عنه في الغالب من اللَّمم، قال الدَّاوديُّ: وقوله هذا قبل قوله في المؤمن: «إنَّه يخرج من ذنوبه، ويكون مشيُه إلى الصَّلاة نافلةً»(٤)، وقيل: إنَّه يمكن أن يكون أحدث شيئًا في مشيه، أو في المسجد، أو غير(٥) ذلك فيما بين الوضوء والصَّلاة، وهو فيما بين العباد وربِّهم)[التوضيح٧/١٢٤]، انتهى.

قوله: (وَقَالَ ابْنُ شِهَابٍ: كَانَ(٦) رَسُولُ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «آمِينَ»): (ابنُ شهاب): تقدَّم قريبًا أنَّه الزُّهريُّ، وأنَّه لَقِيَ جَمْعًا مِن الصَّحابة(٧)[ح٣]، لا كما قاله ابن الصَّلاح: (الواحدَ والاثنين)[علوم الحديث٥٣](٨)، وسيأتي مَن لقيه منهم إن شاء الله تعالى في (الجنائز)[ح١٣٤٨]، وهو تابعيٌّ صغيرٌ(٩)، فهو مُرسَل.

[تنبيهٌ: مرسَلُه هذا: قال شيخُنا المؤلِّفُ في «تخريج أحاديث الوسيط»: (أخرجه الدَّارقطنيُّ[قط١٢٥٩] والحاكمُ[ك١/٢٢٣] وابنُ حِبَّان[حب١٨٠٦] من حديث عبد الله بن سالم، عَنِ الزُّبيديِّ: حدَّثني الزُّهريُّ عن أبي سلمة وسعيد، عن أبي هريرة قال: كان النَّبيُّ ﷺ إذا فرغ من قراءة أمِّ القرآن، رفع صوته وقال:

---

(١) أخرجه بنحوه أحمد (٩٩٢١) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) انظر «مطالع الأنوار» (١/٢٩١).

(٣) انظر «التوضيح» (٧/١٢٤).

(٤) أشار به إلى حديث عثمان بن عفَّان رضي الله عنه في «صحيح مسلم» (٢٢٩): (رأيت رسول الله ﷺ توضَّأ مثل وضوئي هذا، ثمَّ قال: «من توضَّأ هكذا؛ غُفِر له ما تقدَّم من ذنبه وكانت صلاته ومشيه إلى المسجد نافلة»).

(٥) (غير): سقط من (ب).

(٦) كذا في النُّسخ، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (وكان)؛ بزيادة واوٍ.

(٧) في (ب): (من الصَّحابة جمعًا).

(٨) لكن استدرك ابنُ الصَّلاح على نفسِه في هامش نسخة «علوم الحديث» فقال: («الواحد والاثنين» كالمثال في قلَّة ذلك، وإلَّا فالزُّهريُّ قد قيل: إنَّه رأى عشرة من الصحابة وسمع منهم...)؛ كما سيأتي في الحديث المشار إليه.

(٩) قوله: (وهو تابعيٌّ صغيرٌ) جاء في النسخ متقدِّمًا بعد قوله: (أنَّه الزهريُّ)، ولعلَّ تأخيرَه هو الأولى بالسياق.

«آمين»، قال الدَّارقطنيُّ[(١)]: «إسناده حسن»[(٢)]، وقال الحاكم: «صحيح على شرط البخاريِّ ومسلم»[ك١/٢٢٣])[(٣)]، وفي «تحفة المنهاج» عزاه كذلك، لكن لم يذكر أنَّه من طريق الزُّهريِّ، وإنَّما ذَكَرَ الحديثَ بلا راوٍ بالكُلِّيَّة[(٤)]، وفي «تخريج أحاديث الرَّافعيِّ» كذلك، لكن قال: (من حديث أبي هريرة)[خلاصة البدر١/١٢٢].

واعلم أنَّه عليه الصَّلاة والسَّلام كان يقول: «آمين» من غير وجهٍ خارجَ «البخاريِّ» و«مسلم»، أخرجه أبو داود والتِّرمذيُّ في «سننهما» من حديث وائل بن حُجْرٍ عنه عليه الصَّلاة والسَّلام[د٩٣٢، ت٢٤٨]، قال التِّرمذيُّ: (حديثُ وائلِ ابن حُجْرٍ حَسنٌ)، والله أعلم][(٥)].

١١٢- بابُ فَضْلِ التَّأْمِينِ

٧٨١- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «إِذَا قَالَ أَحَدُكُمْ: «آمِينَ»، وَقَالَتِ المَلَائِكَةُ فِي السَّمَاءِ: «آمِينَ»، فَوَافَقَتْ إِحْدَاهُمَا الأُخْرَى؛ غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ».

قوله: (عَنْ أَبِي الزِّنَادِ): تقدَّم مرارًا أنَّه عبدُ الله بن ذكوان، وتقدَّم بعضُ ترجمتِه، وأنَّه بالنُّون[ح١٦٢].

قوله: (عَنِ الأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ): أمَّا (الأعرج)؛ فقد تقدَّم أنَّه عبد الرَّحمن بن هُرْمُز، وأمَّا (أبو هريرة) فقد تقدَّم مرارًا أنَّه عبد الرَّحمن بن صخرٍ، على الأصحِّ من نحو ثلاثين قولًا.

قوله: (فَوَافَقَتْ إِحْدَاهُمَا الأُخْرَى): تقدَّم بظاهرها.

قوله: (غُفِرَ لَهُ مَا تقدَّم مِنْ ذَنْبِهِ): تقدَّم الكلام عليه أعلاه[(٦)].

١١٣- بابُ: جَهْرِ المَأْمُومِ بِالتَّأْمِينِ

٧٨٢- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ مَسْلَمَةَ عَنْ مَالِكٍ، عَنْ سُمَيٍّ مَوْلَى أَبِي بَكْرٍ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «إِذَا قَالَ الإِمَامُ: ﴿غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾؛ فَقُولُوا:

---

(١) (قال الدَّارقطنيُّ): سقط من (ب).

(٢) «سنن الدارقطني» عقب الحديث (١٢٥٩).

(٣) «تذكرة الأحبار» مخطوطة أحمد الثالث (٦٥/أ).

(٤) بل ذكر أنَّه مِن حديث أبي هريرة؛ إذ ساق حديثًا عن أبي هريرة ثمَّ قال: (وعنه: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا فرغ...)؛ الحديث، انظر «تحفة المحتاج» (١/٢٩٤).

(٥) ما بين معقوفين سقط من (ج).

(٦) في (ب): (قريبًا).

آمِينَ، فَإِنَّهُ مَنْ وَافَقَ قَوْلُهُ قَوْلَ المَلَائِكَةِ؛ غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ».

تَابَعَهُ مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَنُعَيْمٌ المُجْمِرُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.

قوله: (**عَنْ سُمَيٍّ مَوْلَى أَبِي بَكْرٍ**): تقدَّم أنَّ (سُمَيًّا) وزانُ (عُلَيًّا)؛ مُصغَّرًا، وتقدَّم بعضُ ترجمتِه، وأنَّه مولى أبي[1] بكر بن عبد الرَّحمن بن الحارث بن هشام[ح٦١٥].

قوله: (**عَنْ أَبِي صَالِحٍ**): تقدَّم مرارًا أنَّه ذكوان الزَّيَّاتُ السَّمَّانُ، وتقدَّم بعضُ ترجمتِه[ح٩].

قوله: (**تَابَعَهُ مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو عَنْ أَبِي سَلَمَةَ**): الضَّمير في (تابعه) يعود على سُمَيٍّ، أي: تابع سُمَيًّا مُحَمَّدُ بن عمرو، فرواه: عن أبي سلمة عن أبي هريرة.

و(مُحَمَّد بن عَمرو): هو ابن عَلْقَمة بن وقَّاص اللَّيثيُّ، عن أبيه، وأبي سَلَمة، وطائفةٍ، وعنه: شعبةُ، ومالكٌ، ومُحَمَّدُ بن عبد الله الأنصاريُّ، وخلقٌ، قال أبو حاتم: (يُكتَب حديثُه)[الجرح والتعديل ٣١/٨]، وقال النَّسائيُّ وغيرُه: (ليس به بأسٌ)، مات سنة (١٤٤هـ)، أخرج له الأربعة، والبخاريُّ[2] ومسلمٌ متابعةً، كذا في رقمٍ في «الكاشف»، وكذا في «الميزان»، وفي «التذهيب» للذَّهبيِّ: (والبخاريُّ مقرونًا بغيره، ومسلمٌ في المتابعات)، انتهى[3]، وكأنَّ البخاريَّ أخرج له في مكانٍ مقرونًا[ح٢٠٤٠]، وأمَّا هنا فهو في المُتابَعات، وله ترجمةٌ في «الميزان»[٦٧٣/٣][4]، ومتابعتُه هذه ذكرها البخاريُّ هنا وفي (التَّفسير)[5]، قال المِزِّيُّ في «أطرافه»: (وهذا الحديث ممَّا رواه عليُّ بن حُجْر، عن إسماعيل بن جعفر، عن مُحَمَّد ابن عمرو، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة)، انتهى[تحفة ٢٢/١١]، وهذه الطريق لم تكن في الكتب السِّتَّة ولا في بعضِها[6].

قوله: (**عَنْ أَبِي سَلَمَةَ**): تقدَّم أنَّه عبد الله بن عبد الرَّحمن بن عوف، وقيل: إسماعيل، وهو أحدُ

---

(١) (أبي): مثبت من (ب).

(٢) في (ب): (وفي).

(٣) انظر «الكاشف» (٦٧/٣)، «ميزان الاعتدال» (٦٧٣/٣)، «تذهيب التهذيب» (٢٤١/٨).

(٤) انظر «تهذيب الكمال» (٢١٢/٢٦).

(٥) كذا تبعًا لـ«تحفة الأشراف» (٢٢/١١)، غير أنِّي لم أقف عليه في (التفسير)، وقد أخرج البخاريُّ هذا الحديثَ في (تفسير الفاتحة) من طريق عبد الله بن يوسف عن مالكٍ به، ولم يذكر متابعةَ محمَّد بن عَمرو، والله أعلم.

(٦) أخرجها أحمدُ (٩٨٠٤) والدَّارميُّ في «مسنده» (١٢٨١) عن يزيدَ بنِ هارون، والبيهقيُّ في «السنن الكبرى» (٥٥/٢) من طريقِ النَّضرِ بن شُمَيل؛ كلاهما عن محمَّد بن عَمرو به، وانظر «فتح الباري» (٣١٢/٢)، «تغليق التعليق» (٣١٩/٢-٣٢٠).

الفقهاء السَّبعة على قول الأكثر.

قوله: (**وَنُعَيْمٌ الْمُجْمِرُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ**): (ونُعَيمٌ) معطوفٌ على (تابعه...) أي: وتابعه نُعَيمٌ عن أبي هريرة، ويكون الضمير في (تابعه) عائدًا على (أبي سلمة)، وهذا ظاهرٌ، و(نُعيم): تقدَّم الكلام عليه[ح١٣٦]، ونعيد هنا بعضَ الكلامِ عليه، وهو نعيمُ بن عبد الله [المُجْمِرُ المدنيُّ، مولى آل عُمر، عن أبي هريرة وجابرٍ، وعنه: مالكٌ وفُلَيحٌ، ثقةٌ، جالس أبا هريرة عشرين سنةً، وثَّقه أبو حاتم(١) وجماعةٌ](٢)، و(المُجْمِر): كان يجمر مسجد المدينة عند جلوس عمر رضي الله عنه على المنبر، و(المُجْمِر) نعتٌ لعبد الله والدِ نُعَيم، لكنَّ نُعيمًا اشتُهِر به حتَّى يقال: نعيم المُجْمِر(٣)، ويقال أيضًا: المُجَمِّر(٤).

ومتابعة (نُعيم): قال أبو مسعود: (هكذا في رواية الفِرَبْرِيِّ وحمَّادٍ جميعًا)(٥) يعني: حمَّاد بن شاكر.

١١٤- بابٌ: إِذَا رَكَعَ دُونَ الصَّفِّ

٧٨٣- حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا هَمَّامٌ عَنِ الأَعْلَمِ -وَهُوَ زِيَادٌ- عَنِ الحَسَنِ، عَنْ أَبِي بَكْرَةَ: أَنَّهُ انْتَهَى إِلَى النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم وَهْوَ رَاكِعٌ، فَرَكَعَ قَبْلَ أَنْ يَصِلَ إِلَى الصَّفِّ، فَذَكَرَ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم فَقَالَ: «زَادَكَ اللهُ حِرْصًا، وَلَا تَعُدْ».

قوله: (**هَمَّامٌ**): هو همَّام بن يحيى العَوْذيُّ الحافظ، تقدَّم مرارًا، وتقدَّم الكلام على نسبه قريبًا وبعيدًا[ح٢١٩].

---

(١) انظر «الجرح والتعديل» (٨/٤٦٠).

(٢) ما بين معقوفين سقط من (ج)، وانظر «تهذيب الكمال» (٢٩/٤٨٧).

(٣) جزم ابنُ حِبَّان في «الثقات» (٥/٤٧٦) بأنَّ هذا الوصفَ لعبد الله والدِ نُعيم، وجزم النوويُّ أيضًا في «المنهاج شرح مسلم» (٣/١٢٨) بأنَّ المجمِرَ صفةٌ لعبد الله وتُطلَق على نُعَيم مجازًا، لكنَّه ذكر قبلُ -نقلًا عن الحربيِّ- (٢/٢٥٦) بأنَّ نُعيمًا جُعِل على إجمار المسجد، وقال الحافظ في «فتح الباري» (١/٢٨٤): (وُصِفَ هو وأبوه بذلك؛ لكونهما كانا يبخران مسجدَ النبيِّ صلى الله عليه وسلم، وزعم بعض العلماء أنَّ وَصْفَ عبدِ الله بذلك حقيقةٌ، ووصفَ ابنِه نُعَيم بذلك مجازٌ، وفيه نظر، فقد جزم إبراهيمُ الحربيُّ بأنَّ نُعَيمًا كان يباشر ذلك).

(٤) انظر «المنهاج شرح مسلم» (٣/١٢٨)، «تبصير المنتبه» (٤/١٢٧٠).

(٥) «تحفة الأشراف» (١٠/٣٨٣)، ومتابعته أخرجها أحمدُ (١٠٤٤٩) والنسائيُّ في «المجتبى» (٢/١٣٤) والحاكم في «المستدرك» (١/٢٣٢) وغيرُهم من طريق سعيد بن أبي هلال عن نُعَيم به، انظر «فتح الباري» (٢/٣١٢)، «تغليق التعليق» (٢/٣٢٠-٣٢٤).

قوله: (**عَنِ الأَعْلَمِ، وَهُوَ زِيَادٌ**): هو زياد بن حسَّان بن قُرَّةَ الباهليُّ الأَعْلَمُ، عن أنسٍ والحسنِ، وعنه: همَّامٌ والحمَّادان، ثقةٌ ثقة، قاله أحمدُ[(١)]، أخرج له البخاريُّ، وأبو داود، والنَّسائيُّ، ذكره في «الميزان» تمييزًا[(٢)].

قوله: (**عَنِ الحَسَنِ، عَنْ أَبِي بَكْرَةَ**): أمَّا (الحسن) فهو ابن أبي الحسن البصريُّ، تابعيٌّ جليلٌ مشهورٌ، واسمُ أبي الحسن يسارٌ، تقدَّم بعضُ الكلامِ عليه[قبل ح١٧٦].

وأمَّا[(٣)] (أبو بكرة) فاسمه نُفَيع -وقيل: مسروح- ابن الحارث بن كَلَدة -بفتح الكاف واللَّام- ابن عمرو بن علاج بن أبي سلمة -وهو عبد العزَّى- ابن غِيَرة -بكسر الغين المعجمة- ابن عوف بن قَسِيٍّ -بفتح القاف، وكسر السِّين المهملة- وهو ثقيف بن مُنبِّه، الثَّقفيُّ، وأمُّه سُمَّيةُ أَمَةٌ للحارث بن كَلَدة، وهي أيضًا أمُّ زياد ابن[(٤)] أبيه، وإنَّما كني بأبي بَكْرَة؛ لأنَّه تدلَّى من حِصْن الطَّائف إلى النَّبيِّ ﷺ ببكرة، وكان أسلم وعجز عن الخروج من الطائف إلَّا هكذا، وأولاده أشراف بالبصرة في كثرة العلم والولايات، واعتزل أبو بكرة يوم الجمل، تُوُفِّيَ بالبصرة سنة (٥١هـ)، وقيل: سنة (٥٢هـ) ﵀، أخرج له الأئمَّة السِّتَّة، وأحمدُ في «المسند»[(٥)]، روى الحسنُ عن أبي بَكْرة في «البخاريِّ» أربعةَ أحاديثَ[ح٧٨٣، ١٠٤٠، ٢٧٠٤، ٤٤٢٥]، ولم أرَ له في «مسلمٍ» عنه شيئًا، وروى له عنه الأئمَّة الأربعة، قال الدَّارقطنيُّ: (إنَّه لم يسمع منه)، انتهى، وإن لم يكن في الأحاديث الأربعة التصريحُ بالسَّماع؛ فالبخاريُّ لا يكتفي بمجرَّد إمكان اللُّقيِّ، وعامَّة ما اعتلَّ به الدَّارقطنيُّ أنَّ الحسن روى أحاديثَ عن الأحنف بن قيس، عن أبي بَكْرة، وذلك لا يمنع من سماعه منه ما أخرجه البخاريُّ، هذا كلام الحافظ صلاح الدين العلائيِّ[(٦)]، وكأنَّ الحافظَ المشارَ إليه لم يستحضرْ تصريحَ الحَسَنِ بالسَّماع من أبي بَكْرَة في «البخاريِّ»، وقد صرَّح بالسماع منه في حديث: «إنَّ ابني هذا سيِّدٌ» في (الصلح)، وقد قال البخاريُّ عقيبه كلامَ ابنِ المدينيِّ: (إنَّما ثبت لنا سماعُ الحسن من أبي بَكْرَة بهذا)[ح٢٧٠٤]، وهو في «النَّسائيِّ الصَّغير» بصيغة: (سمعتُ)

(١) انظر «العلل ومعرفة الرجال» (٢/٥٢٤).

(٢) انظر «تهذيب الكمال» (٩/٤٥١).

(٣) في (ج): (فأما).

(٤) في (ب) و(ج): (من)، وهو تحريف.

(٥) انظر «الاستيعاب» (ص٧٣٠)، «تهذيب الأسماء واللغات» (٢/٤٢٣)، «تهذيب الكمال» (٣٠/٥).

(٦) انظر «جامع التحصيل» (ص١٦٣)، «سؤالاتُ الحاكمِ الدارقطنيَّ» (ص٢٠٨)، «الإلزامات والتتبُّع» (ص٢٢٢-٢٢٣).

أيضًا[س٣/١٠٧]، وفي «المسند» غيرُ حديثٍ صرَّح فيها بالإخبار والتحديث منه ليس هذا موضعها(١).

قوله: (ولا تَعُدْ): هو بفتح التَّاء، وضمِّ العين، وبالدَّال الساكنة المهملتين، ومعناه: لا تَعُدْ أن تركع دون الصَّفِّ حتَّى تقوم في الصَّفِّ، وقيل: معناه: لا تَعُدْ أن تسعى إلى الصَّلاة سعيًا يَحفِزكَ(٢) النَّفَسُ، والأوَّل نقله ابن التِّين عن الشَّافعيِّ، ويؤيِّده حديثٌ(٣)، انتهى، وحديثه أيضًا من بعض طرقه(٤)، قال شيخنا: (والثَّاني يؤيِّده حديث أبي بكرة هذا نفسُه مِن بعض طرقه(٥)...، ويحتمل معنًى ثالثًا(٦)، وهو: لا تَعُد إلى الإبطاء)، قال: (وأحسن من الكلِّ ما جاء مُصرَّحًا به، وهو دخوله في الصَّفِّ راكعًا، كمشية البهائم، قاله المُهلَّب، قال ابن القطَّان في «علله»: وهذا هو المراد، فإنَّ في «مُصنَّف حمَّاد بن سلمة»، عن زياد الأعلم، عن الحسن، عن أبي بكرة: أنَّه دخل المسجدَ ورسولُ الله ﷺ يصلِّي وقد ركع، فركع، ثمَّ دخل الصَّفَّ، وهو راكع، فلمَّا انصرف/ رسولُ الله ﷺ؛ قال: «أيُّكم دخل الصَّفَّ وهو راكع؟»، [١/١٢٤ب] فقال له أبو بكرة: أنا، فقال: «زادك الله حرصًا، ولا تَعُدْ»، قال ابن القطَّان: فتبيَّن بهذه الزيادة أنَّ الذي أنكر عليه الشارع إنَّما هو أن دَبَّ راكعًا، وقد كان هذا مُتَنازَعًا فيه إلى أن تبيَّن أنَّ هذا هو المراد[بيان الوهم٥/٦٠٩]، قلت: لكن ما رواه عن «الأوسط» يخالفه(٧)) انتهى كلام شيخنا.

(١) «مسند أحمد» (٥/٣٧، ٤٤، ٥١)، وانظر «التوضيح» (٧/١٣٣-١٣٤)، «هُدى الساري» (ص٣٨٦).

(٢) في (ج): (بحفزك).

(٣) هو ما أخرجه ابن أبي شيبة في «مصنَّفه» (٢٦٥١) موقوفًا عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: (إذا دخلتَ والإمام راكع؛ فلا تركع حتى تأخذ مقامك من الصَّفِّ)، كما ذكره ابن الملقِّن في «التوضيح» (٧/١٣٥-١٣٦).

(٤) أي: بعض طرق حديث أبي بكرة الذي نحن فيه، وهو ما أخرجه أبو داود في «سننه» (٦٨٤): (أنَّ أبا بكرة جاء ورسول الله ﷺ راكع، فركع دون الصفِّ، ثمَّ مشى إلى الصفِّ، فلمَّا قضى النبيُّ ﷺ صلاته، قال: «**أيُّكم الذي ركع دون الصف ثمَّ مشى إلى الصف**؟» فقال أبو بكرة: أنا، فقال النبيُّ ﷺ: «زادك الله حرصًا ولا تعد»).

(٥) أخرج أحمد (٢٠٤٣٥) من حديث أبي بكرة رضي الله عنه: (فلمَّا انصرف النبيُّ ﷺ قال: «**من الساعي**؟» قال أبو بكرة: أنا، قال: «زادك الله حرصًا ولا تعد»)، وأخرج الطحاوي في «شرح معاني الآثار» (١/٣٩٥): (عَنْ أَبِي بَكْرَةَ قَالَ: جِئْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ رَاكِعًا، وَقَدْ حَفَزَنِي النَّفَسُ، فَرَكَعْتُ دُونَ الصَّفِّ، ثُمَّ مَشَيْتُ إِلَى الصَّفِّ، فَلَمَّا قَضَى رَسُولُ اللهِ ﷺ الصَّلَاةَ قَالَ: «أَيُّكُمُ الَّذِي رَكَعَ دُونَ الصَّفِّ؟» قَالَ أَبُو بَكْرَةَ: قُلْتُ: أَنَا، قَالَ: «زَادَكَ اللهُ حِرْصًا وَلَا تَعُدْ»).

(٦) في (ج): (ثانيًا).

(٧) يعني: ما رواه الطبرانيُّ في «الأوسط» (٧٠١٢): (عن عطاء أنَّه سمع ابن الزبير على المنبر يقول: إذا دخل أحدكم المسجد والناس ركوع؛ فليركع حين يدخل، ثمَّ يدبُّ راكعًا حتى يدخل في الصفِّ، فإنَّ ذلك السنة، قال عطاء: =

١١٥- باب إِتْمَامِ التَّكْبِيرِ فِي الرُّكُوعِ

قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، فِيهِ مَالِكُ بْنُ الحُوَيْرِثِ.

٧٨٤ - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ الوَاسِطِيُّ: **أَخْبَرَنَا خَالِدٌ**، **عَنِ الجُرَيْرِيِّ**، **عَنْ أَبِي العَلَاءِ**، **عَنْ مُطَرِّفٍ**، **عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ** قَالَ: صَلَّى مَعَ عَلِيٍّ بِالبَصْرَةِ، فَقَالَ: ذَكَّرَنَا هَذَا الرَّجُلُ صَلَاةً كُنَّا نُصَلِّيهَا مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ، فَذَكَرَ أَنَّهُ كَانَ يُكَبِّرُ كُلَّمَا رَفَعَ وَكُلَّمَا وَضَعَ.

قوله: (**حَدَّثَنَا خَالِدٌ**): هذا هو خالد بن عبد الله الطَّحَّان، تقدَّم بعضُ ترجمتِه[ح١٩١].

قوله: (**عَنِ الجُرَيْرِيِّ**): هو بضمِّ الجيم، وفتح الرَّاء(١)، واسمُه سعيدُ بن إياس، أبو مسعود الجُرَيريُّ، عن أبي الطُّفيل ويزيدَ ابن الشِّخِّير، وعنه: شعبةُ ويزيدُ بن هارون، قال أحمد: (كان مُحَدِّثَ أهلِ البصرة)[الجرح والتعديل٤/٢]، وقال أبو حاتم: (تغيَّر حفظُه قبلَ موته، وهو حسنُ الحديث)، أخرج له الجماعة، تُوُفِّيَ سنة (١٤٤)، له(٢) ترجمة في «الميزان»[١٢٧/٢]، وصحَّح عليه(٣).

قوله: (**عَنْ أَبِي العَلَاءِ**): هو يزيد بن عبد الله بن الشِّخِّير العامريُّ، عن أخيه مُطرِّف، وأبيه، وعائشةَ، وعنه: قَتادةُ، والحذَّاءُ، والنَّاسُ، مات سنة (١٠٨هـ)(٤)، أخرج له الجماعة، وثَّقه النَّسائيُّ(٥).

قوله: (**عَنْ مُطَرِّفٍ**): هو بضمِّ الميم، وفتح الطَّاء، وتشديد الرَّاء مكسورة، ابن عبد الله بن الشِّخِّير، الحَرَشِيُّ العامريُّ، أبو عبد الله، أحدُ الأعلام، عن أبيه، وأُبَيٍّ، وعَلِيٍّ، وعنه: أخوه يزيدُ، وقتادةُ، وأبو التَّيَّاح، مات سنة (٩٥هـ)، أخرج له الجماعة، قال ابن سعد[١٤٢/٩]: (ثقة)(٦).

قوله: (**عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ**): هو بضمِّ الحاء، وفتح الصَّاد المهملتين، تقدَّم، وهذا معروفٌ، وقد تقدَّم الكلامُ في الأسماء والكنى، والكلامُ على حُضَين بن المنذر؛ فإنَّه بضمِّ الحاء المهملة،

= وقد رأيته يصنع ذلك)، قال في «مجمع الزوائد» (٢٦٠/٢): (رجاله رجال الصحيح)، وانظر «التوضيح» (١٣٦/٧-١٣٧).

(١) انظر «تبصير المنتبه» (٣١٩/١).

(٢) زيد في (أ) و(ج): (سنة ٤٤ وله).

(٣) انظر «تهذيب الكمال» (٣٣٨/١٠).

(٤) في النسخ: (١٠٠)، وليس بصحيح، والمثبت من «الكاشف» (٢٦٧/٣).

(٥) انظر «تهذيب الكمال» (١٧٥/٣٢)، «تذهيب التهذيب» (٨٤/١٠).

(٦) انظر «تهذيب الكمال» (٦٧/٢٨).

وفتح الضَّاد المعجمة، فردٌ، وتقدَّم إذا جاءت الكنية بالألف واللَّام، كيف النطق بها(١)[ح١١٠].

١١٦- بابُ إِتْمَامِ التَّكْبِيرِ فِي السُّجُودِ

٧٨٦- حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ عَنْ غَيْلَانَ بْنِ جَرِيرٍ، عَنْ مُطَرِّفِ بْنِ عَبْدِ اللهِ قَالَ: صَلَّيْتُ خَلْفَ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رضي الله عنه أَنَا وَعِمْرَانُ بْنُ حُصَيْنٍ، فَكَانَ إِذَا سَجَدَ كَبَّرَ، وَإِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ، كَبَّرَ، وَإِذَا نَهَضَ مِنَ الرَّكْعَتَيْنِ، كَبَّرَ، فَلَمَّا قَضَى الصَّلَاةَ؛ أَخَذَ بِيَدِي عِمْرَانُ بْنُ حُصَيْنٍ فَقَالَ: قَدْ ذَكَّرَنِي هَذَا صَلَاةَ مُحَمَّدٍ صلى الله عليه وسلم، أَوْ قَالَ: لَقَدْ صَلَّى بِنَا صَلَاةَ مُحَمَّدٍ صلى الله عليه وسلم.

قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ): تقدَّم مرارًا أنَّه مُحَمَّد بن الفضل عارمٌ، وتقدَّم بعضُ ترجمتِه[ح٥٨]، وهو بعيدٌ من العرامة.

قوله: (حَدَّثَنَا حَمَّادٌ): هذا هو حمَّاد بن زيد بن درهم، أبو إسماعيل، أحدُ الأعلام، تقدَّم بعضُ ترجمتِه[ح١٠٥]، [وقد تقدَّم الكلامُ مُطوَّلًا على (حمَّاد) إذا أُطلِق مَن يكون؛ أبن زيد أو ابن سلمة؟ وذلك باختلاف الراوي، فإن يكن سليمان أو عارم مُحَمَّد بن الفضل هذا، فهو ابنُ زيد، وإن كان موسى بن إسماعيل التَّبُوذكيُّ أو عفَّان أو الحجَّاج بن مِنْهال، فهو ابن سَلَمة، وتقدَّم أنَّ ابن سلمة علَّق له البخاريُّ، وروى له مسلم والأربعة، وتقدَّم أنَّ هدبة بن خالد إذا أطلقه؛ يكون ابن سلمة، قاله المِزِّيُّ](٢)[ح١٤٢].

٧٨٧- حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَوْنٍ: حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ عَنْ أَبِي بِشْرٍ، عَنْ عِكْرِمَةَ قَالَ: رَأَيْتُ رَجُلًا عِنْدَ المَقَامِ يُكَبِّرُ فِي كُلِّ خَفْضٍ وَرَفْعٍ، وَإِذَا قَامَ، وَإِذَا وَضَعَ، فَأَخْبَرْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ، قَالَ: أَوَلَيْسَ تِلْكَ صَلَاةَ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم، لَا أُمَّ لَكَ؟

قوله: (حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ): هو ابن بَشِير، أبو معاوية السُّلَميُّ الواسطيُّ، حافظُ بغدادَ، تقدَّم.

قوله: (عَنْ أَبِي بِشْرٍ): هو بمُوَحَّدة مكسورة، وشين معجمة، واسمُه جعفرُ بنُ أبي وحشيَّة إياسٍ، تقدَّم.

قوله: (رَأَيْتُ رَجُلًا خَلْفَ(٣) المَقَامِ يُكَبِّرُ فِي كُلِّ خَفْضٍ وَرَفْعٍ): ذكر ابن شيخِنا البُلْقينيِّ عن «المعجم الأوسط» بسنده أنَّه أبو هريرة[طس٢٨٣٣]، قال: (ولعلَّ هذا هو المُبهَم في قول عكرمة: «صلَّيت خلف شيخ بمكَّة، فكبَّر ثنتين وعشرين تكبيرةً»[خ٧٨٨])[الإفهام١٢٢] انتهى، [وقال بعض حُفَّاظ العصر: (إنَّه أبو هريرة، سمَّاه عليُّ بن عبد العزيز في «مسنده»، والطَّبرانيُّ في «الأوسط»[طس٢٨٣٣]، ووقع في

(١) هذه الفقرة سقطت من (ج).

(٢) ما بين معقوفين سقط من (ج)، وانظر «تهذيب الكمال» (٧/٢٦٩).

(٣) كذا في النُّسخ، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (عند).

«مُصنَّف ابن أبي شيبة»: «رأيت يعلى يصلِّي»[ش٢٥١٠](١)، وهو تحريف، وإنَّما هو: رأيت رجلًا يصلِّي، ولأبي نعيم في «المستخرج»: أنَّ تلك الصَّلاة هي(٢) صلاة الظهر) انتهى](٣).

قوله: (أَوَلَيْسَ... ؟!): هو بفتح الواو، استفهامُ إنكارٍ.

قوله: (صَلَاةَ): بالنَّصب خبر (ليس)، و(تِلْكَ): هو الاسم، وهذا ظاهرٌ جدًّا.

قوله: (لَا أُمَّ لَكَ): قال الجوهريُّ: (ويقال: لا أمَّ لك، وهو ذمٌّ، وربَّما وُضِع موضعَ المدح)، وأنشد بيتًا شاهدًا له لكعب بن سعد(٤).

١١٧- بابُ التَّكْبِيرِ إِذَا قَامَ مِنَ السُّجُودِ

٧٨٨- حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ: أَخْبَرَنَا هَمَّامٌ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ عِكْرِمَةَ قَالَ: صَلَّيْتُ خَلْفَ شَيْخٍ بِمَكَّةَ، فَكَبَّرَ ثِنْتَيْنِ وَعِشْرِينَ تَكْبِيرَةً، فَقُلْتُ لِابْنِ عَبَّاسٍ: إِنَّهُ أَحْمَقُ، فَقَالَ: ثَكِلَتْكَ أُمُّكَ، سُنَّةُ أَبِي القَاسِمِ صلى الله عليه وسلم.

وَقَالَ مُوسَى: حَدَّثَنَا أَبَان: حَدَّثَنَا قَتَادَةُ: حَدَّثَنَا عِكْرِمَةُ.

قوله: (حَدَّثَنَا(٥) هَمَّامٌ): هذا هو همَّام بن يحيى العَوْذيُّ، تقدَّم، وتقدَّم بعضُ ترجمتِه ونسبته(٦)[ح٢١٩].

قوله: (صَلَّيْتُ خَلْفَ شَيْخٍ مَكَّةَ(٧)): تقدَّم أعلاه مَن هو الشَّيخ[ح٧٨٧].

قوله: (إِنَّهُ أَحْمَقُ): (الحُمْق والحُمُق): قلَّة العقل، وقد حَمُقَ الرَّجل حماقةً، فهو أحمقُ(٨).

قوله: (ثَكِلَتْكَ أُمُّكَ): أي: فقدتْكَ أمُّك.

قوله: (وَقَالَ مُوسَى: حَدَّثَنَا أَبَانُ: حَدَّثَنَا قَتَادَةُ: حَدَّثَنَا عِكْرِمَةُ): هذا تعليقٌ مجزومٌ به، و(موسى): هو ابن إسماعيلَ التَّبُوذكيُّ، وهو شيخُه، وقد أخذه عنه في حال المذاكرة، وقد تقدَّم له نظراءُ، وفائدةُ

---

(١) وسمَّاه أيضًا أحمدُ في «المسند» (٢٢٥٧).

(٢) (هي): سقط من (ب).

(٣) ما بين معقوفين سقط من (ج)، «هُدَى الساري» (ص٢٧٩).

(٤) انظر «الصحاح» مادَّة (أمم).

(٥) كذا في النسخ، وهي رواية أبي ذرٍّ والأَصيليِّ وابن عساكر وأبي الوقت، ورواية «اليونينيَّة» و(ق) بعد الإصلاح: (أخبرنا).

(٦) في (ب): (ونسبه).

(٧) كذا في النُّسخ، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (شيخٍ بمكَّة).

(٨) انظر «الصحاح» مادَّة (حمق).

هذا التعليق: أنَّ روايته الأولى فيها همَّامٌ عنعن عن قتادة، وفي التعليق صرَّح[(١)] أبان بالتَّحديث من قتادة، وإن كان همَّام لا أعرفه بالتَّدليس؛ إلَّا ليخرج من الخلاف، كما تقدَّم، وفي الأولى أيضًا قتادةُ عنعن عن عكرمة، وفي الثانية صرَّح فيها بالتحديث قتادةُ من[(٢)] عكرمة، وقتادةُ مُدَلِّس، فزال ما يُخشَى مِن عنعنته، والله أعلم[(٣)]، قال الدِّمياطيُّ: (أبان بن يزيد العطَّار استشهد به البخاريُّ، وكان قتادةُ ربَّما دلَّس عن شيوخه بالعنعنة، فجاء أبانُ في حديثه بصريح الخبر عنه في قوله: «حدَّثنا عكرمة»، فثبت اتِّصالُه في[(٤)] حديث همَّام)، انتهى.

٧٨٩ - حَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ بُكَيْرٍ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ عُقَيْلٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبُو بَكْرِ ابْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الحَارِثِ: أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ إِذَا قَامَ إِلَى الصَّلَاةِ، يُكَبِّرُ حِينَ يَقُومُ، ثُمَّ يُكَبِّرُ حِينَ يَرْكَعُ، ثُمَّ يَقُولُ: «سَمِعَ اللهُ لِمَنْ حَمِدَهُ» حِينَ يَرْفَعُ صُلْبَهُ مِنَ الرَّكْعَةِ، ثُمَّ يَقُولُ وَهُوَ قَائِمٌ: «رَبَّنَا لَكَ الحَمْدُ»، قَالَ عَبْدُ اللهِ: «وَلَكَ الحَمْدُ»، ثُمَّ يُكَبِّرُ حِينَ يَهْوِي، ثُمَّ يُكَبِّرُ حِينَ يَرْفَعُ رَأْسَهُ، ثُمَّ يُكَبِّرُ حِينَ يَسْجُدُ، ثُمَّ يُكَبِّرُ حِينَ يَرْفَعُ رَأْسَهُ، ثُمَّ يَفْعَلُ ذَلِكَ فِي الصَّلَاةِ كُلِّهَا حَتَّى يَقْضِيَهَا، وَيُكَبِّرُ حِينَ يَقُومُ مِنَ الثِّنْتَيْنِ بَعْدَ الجُلُوسِ.

قوله: (عَنْ عُقَيْلٍ): تقدَّم أنَّه بضمِّ العين، وفتح القاف، وأنَّه ابن خالد، وتقدَّم أنَّه[(٥)] في «البخاريِّ» و«مسلم»، وأنَّ عُقَيلًا القبيلة -بالضَّمِّ- في «مسلم»، وأنَّ يحيى بن عُقَيل روى له مسلمٌ، والباقي[(٦)] [في] الكتب[(٧)]: عَقيل؛ بالفتح، وقد تقدَّم هذا مرَّاتٍ[ح٣].

قوله: (عَنِ ابْنِ شِهَابٍ): تقدَّم مرارًا أنَّه الزُّهريُّ مُحَمَّدُ بن مُسْلِم بن عُبَيد الله بن عَبد الله بن شهاب، العَلَمُ الفَرْدُ.

---

(١) في (ب): (خرج).

(٢) في (ب): (عن).

(٣) قال الحافظ في «الفتح» (٢/٣١٨): (قوله: «وقال موسى»: هو ابن إسماعيل راوي الحديث عن همَّام، وهو عنده متَّصل عن همَّام وأبان؛ كلاهما عن قتادة، وإنَّما أفردهما؛ لكونه -يعني: همَّامًا- على شرطه في الأصول، بخلاف أبان فإنَّه على شرطه في المتابعات، وأفادت روايةُ أبان تصريحَ قتادة بالتحديث عن عكرمة).

(٤) في النسخ: (من)، والمثبتُ موافقٌ لحاشية الدِّمياطيِّ في هامش (ق).

(٥) (أنَّه): سقط من (ب).

(٦) في النسخ: (باقي).

(٧) يعني: الثلاثة؛ «البخاري» و«مسلم» و«الموطَّأ».

قوله: (قَالَ عَبْدُ اللهِ: وَلَكَ الحَمْدُ): (عبد الله) هذا: هو ابن صالح، عن اللَّيث، وقد تقدَّم الكلامُ على ما إذا قال البخاريُّ: (قال فلان) وفلانٌ المسندُ إليه القولُ شيخُه -كهذا- ما حكمه[ح١٤٢].

والأصحُّ: أنَّه(١) رَوَى في «الصحيح» عن عبد الله بن صالح كاتبِ اللَّيث هذا، وقد قدَّمتُ الكلامَ عليه مُطَوَّلًا[ح٤]، فأغنى عن إعادته هنا، ولا خلاف أنَّه روى عنه في «التاريخ»، وإنَّما الخلاف في روايته عنه في «الصحيح»، والأصحُّ أنَّه روى عنه فيه(٢)، والله أعلم.

قوله: (ثُمَّ [يُكَبِّرُ حِينَ] يَهْوِي): هو بفتح أوَّله، وكسر الواو، هوى يهوي؛ إذا سقط.

١١٨- بابُ وَضْعِ الأَكُفِّ عَلَى الرُّكَبِ فِي الرُّكُوعِ

وَقَالَ أَبُو حُمَيْدٍ فِي أَصْحَابِهِ: أَمْكَنَ النَّبِيُّ ﷺ يَدَيْهِ مِنْ رُكْبَتَيْهِ.

قوله: (وَقَالَ أَبُو حُمَيْدٍ فِي أَصْحَابِهِ): تقدَّم الكلام على (أبي حُمَيد)، وأنَّه السَّاعديُّ عبدُ الرَّحمن ابن عمرو بن سعد، وقيل: ابن المنذر بن سعد، الخزرجيُّ قريبًا، وليس بقريبٍ جدًّا[قبل ح٧٣٨].

قوله: (فِي أَصْحَابِهِ): هم المذكورون الذين ذكرتهم في (بابٌ: إلى أين يرفع يديه؟)، وأنَّهم عشرة، والله أعلم، فانظرهم، وقد عرفتُ منهم جماعةً ذكرتهم هناك[قبل ح٧٣٨].

٧٩٠- حَدَّثَنَا أَبُو الوَلِيدِ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ أَبِي يَعْفُورٍ قَالَ: سَمِعْتُ مُصْعَبَ بْنَ سَعْدٍ يَقُولُ: صَلَّيْتُ إِلَى جَنْبِ أَبِي، فَطَبَّقْتُ بَيْنَ كَفَّيَّ، ثُمَّ وَضَعْتُهَا بَيْنَ فَخِذَيَّ، فَنَهَانِي أَبِي وَقَالَ: كُنَّا نَفْعَلُهُ فَنُهِينَا عَنْهُ، وَأُمِرْنَا أَنْ نَضَعَ أَيْدِيَنَا عَلَى الرُّكَبِ.

قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو الوَلِيدِ): تقدَّم مرارًا أنَّه هشام بن عبد الملك الطَّيالسيُّ، وتقدَّم بعضُ ترجمتِه[ح١٧].

قوله: (عَنْ أَبِي يَعْفُورٍ(٣): سَمِعْتُ مُصْعَبَ بْنَ سَعْدٍ): قال الدِّمياطيُّ: (أبو يعفور اثنان(٤)؛ هذا هو الكبير، واسمه واقدٌ، ولقبه وقدانُ، وأبو يعفورٍ الصَّغيرُ: اسمُه عبد الرَّحمن/ بن عُبَيد بن نِسطاس، [١/١٢٥أ]
يروي عن أبي الضُّحى(٥)، وهذا الحديث في الكتب السِّتَّة[م٥٣٥، د٨٦٧، ت٢٥٩، س٢/١٨٥، ق٨٧٣])، انتهى،

(١) أي: البخاري.

(٢) انظر «تهذيب الكمال» (١٥/٩٨).

(٣) زيد في «اليونينيَّة» و(ق): (قال).

(٤) (أبو يعفور اثنان): سقط من (ب).

(٥) انظر «تهذيب الكمال» (٣٠/٤٥٩)، (١٧/٢٦٩).

واعلم(١) أنَّ الشَّيخ محيي الدِّين قال في «شرح مسلم» في (باب النَّدب إلى وضع الأيدي على الرُّكب في الرُّكوع، ونسخ التَّطبيق) في(٢) آخره ما لفظُه: (قوله(٣): «أبو عوانة عن أبي يعفور»: هو بالرَّاء، واسمه عبد الرَّحمن بن عُبَيد بن نِسطاس، بكسر النُّون، وهو أبو يعفور الأصغر، وأمَّا أبو يعفور الأكبر، فاسمُه واقدٌ، وقيل: وقدان، وقد سبق بيانُهما)[شرح مسلم ٥/٢١]، فهذا مخالفٌ لما قاله الدِّمياطيُّ، ثمَّ إنِّي راجعتُ «أطرافَ المِزِّيِّ»، فرأيته قد ذكر حديث: (صلَّيت إلى جنب أَبِي، فطبَّقت بين كفَّيَّ...) الحديث، فقال: (البخاريُّ في «الصَّلاة» عن أبي الوليد، عن شعبة، عن أبي يعفور العَبْديِّ، عن مصعب بن سعد، عن أبيه)[تحفة ٣/٣١٥]، فنسبَه العبديَّ، ففي ذلك ردٌّ على ما قاله النَّوويُّ؛ لأنَّ (العبديَّ) نسبةُ وقدانَ أبي يعفور الكبيرِ، وقد ذكرهما(٤) أبو عليٍّ الغسَّانيُّ في «تقييده»، وذكر في شيوخ الأكبرِ مصعبَ بن سعد، وذَكَرَ فيمَن أخذ(٥) عنه أبا عوانة، ولم يذكر ذلك في الأصغر(٦)، [وقد أخرجه مسلمٌ عنه عن أبي عوانة[م٥٣٥]](٧)، والله أعلم، وسأذكر كلامَ أبي عليٍّ إن شاء الله تعالى(٨).

١١٩- بابٌ إِذَا لَمْ يُتِمَّ الرُّكُوعَ

٧٩١- حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ عُمَرَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ سُلَيْمَانَ قَالَ: سَمِعْتُ زَيْدَ بْنَ وَهْبٍ قَالَ: **رَأَى حُذَيْفَةُ رَجُلًا لَا يُتِمُّ** الرُّكُوعَ وَالسُّجُودَ، قَالَ: مَا صَلَّيْتَ، وَلَوْ مُتَّ، **مُتَّ عَلَى غَيْرِ الفِطْرَةِ** الَّتِي فَطَرَ اللهُ مُحَمَّدًا ﷺ.

قوله: (عَنْ سُلَيْمَانَ): هو الأعمشُ، تقدَّم مرارًا.

قوله: (رَأَى حُذَيْفَةُ رَجُلًا لَا يُتِمُّ): هذا الرَّجل لا أعرفه، [وقال بعض حُفَّاظ العصر: ([هذا الحديث] مُختصَر، وهو مُطوَّل عند أحمد (٢٣٢٥٨)، وعند ابن خزيمة: أنَّ الرجل كنديٌّ(٩)؛ لكنَّه لم

(١) في (ب): (والله) بدل (واعلم).
(٢) في (ب): (إلى).
(٣) في (ج): (قال).
(٤) في (ج): (ذكرها).
(٥) في النسخ: (أخذه)، ولعلَّ المثبت هو الصواب.
(٦) انظر «تقييد المهمل» (٢/٤٩٨).
(٧) ما بين معقوفين سقط من (ج)، يعني: من طريق أبي عوانة عن أبي يعفور.
(٨) لم يذكره رحمه الله.
(٩) وتؤيِّده الرواية السابقة في «مسند أحمد» وفيها: (فإذا رجلٌ يصلِّي ممَّا يلي أبواب كندة).

يسمِّه)، انتهى][1].

قوله: (مُتَّ عَلَى غَيْرِ الفِطْرَةِ): (الفطرة) هنا: الدِّين والملَّة، وقد تقدَّم، وتُطلَق الفطرةُ على الجِبِلَّة أيضًا وغيرها، وسمَّى الصَّلاة فطرةً؛ لأنَّها أكبر عُرَا الإيمان[2].

١٢٠- بابُ اسْتِوَاءِ الظَّهْرِ فِي الرُّكُوعِ

وَقَالَ أَبُو حُمَيْدٍ فِي أَصْحَابِهِ: رَكَعَ النَّبِيُّ ﷺ، ثُمَّ هَصَرَ ظَهْرَهُ.

قوله: (وَقَالَ أَبُو حُمَيْدٍ فِي أَصْحَابِهِ): قال الدِّمياطيُّ: (عبد الرَّحمن بن عَمرو بن سعد بن مالك ابن خالد السَّاعديُّ، صلَّى في عشرة مِن[3] أصحابه؛ منهم: أبو قتادة) انتهى، وقد ذكرت منهم جماعة في (باب: إلى أين يرفع يديه)؛ فانظره[قبل ح٧٣٨].

قوله: (ثُمَّ هَصَرَ ظَهْرَهُ): (هَصَرَ): بفتح الهاء، والصاد المهملة المخفَّفة، وبالرَّاء، أي: ثناه وعطفَه للرُّكوع.

١٢١- بَابُ: حَدِّ إِتمَامِ الرُّكُوعِ، وَالاعْتِدَالِ فِيه، والاِطْمَأْنِينَة

قوله: (بَابُ: حَدِّ إِتمَامِ الرُّكُوعِ، وَالاعْتِدَالِ فِيه، والاِطْمَأْنِينَة): ذكر فيه حديث البراء رضي الله عنه: (كَانَ رُكُوعُ النَّبِيِّ ﷺ وَسُجُودُهُ، وَبَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ، وَإِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ [مِنَ الرُّكُوعِ]، مَا خَلَا القِيَامَ وَالقُعُودَ قَرِيبًا مِنَ السَّوَاءِ)، اعترض ابن المُنَيِّر في «تراجمه»، فقال: (إنَّ حديث البراء لا يطابق الترجمة؛ لأنَّ المذكور فيها الاستواءُ والاعتدالُ، والحديث إنَّما فيه تساوي الرُّكوع والسُّجود والجلوس بين السَّجدتين في الزَّمان، أي: إطالةً وتخفيفًا، وليس أيضًا من الاعتدال في شيء إلَّا أن يأخذه من جهة أنَّ المتأنِّيَ المُطمئنَّ في غالب الحال يستقرُّ كلُّ عضو منه مكانه، فيلزم الاعتدال، والله أعلم[المتواري١٠٦])[4]، [وسيأتي قريبًا جدًّا الكلام على (الاطمأنينة) إن شاء الله تعالى[قبل ح٨٠١]][5].

---

(١) ما بين معقوفين سقط من (ج)، انظر «هُدَى الساري» (ص٢٧٩).

(٢) انظر «التوضيح» (٧/١٥٥).

(٣) في (ب): (في).

(٤) قال الحافظ في «الفتح» (٢/٣٢٢): (ومطابقة حديث البراء لقوله: «حدُّ إتمام الركوع» من جهة أنَّه دالٌّ على تسوية الركوع والسجود والاعتدال والجلوس بين السجدتين).

(٥) ما بين معقوفين سقط من (ج).

٧٩٢- حَدَّثَنَا بَدَلُ بْنُ المُحَبَّرِ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ: أَخْبَرَنِي الحَكَمُ عَنِ ابْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنِ البَرَاءِ قَالَ: كَانَ رُكُوعُ النَّبِيِّ ﷺ وَسُجُودُهُ، وَبَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ، وَإِذَا رَفَعَ مِنَ الرُّكُوعِ، مَا خَلَا القِيَامَ وَالقُعُودَ قَرِيبًا مِنَ السَّوَاءِ.

قوله: (حَدَّثَنَا بَدَلُ بْنُ المُحَبَّرِ): أمَّا (بَدَل) فبفتح المُوَحَّدة والدَّال المهملة، وباللَّام، وأمَّا (المُحَبَّر) فهو بضمِّ الميم، وفتح الحاء المهملة، ثمَّ مُوَحَّدةٍ مُشدَّدةٍ مفتوحة، ثمَّ راءٍ، اليَربوعيُّ، عن شعبةَ وطائفةٍ، وعنه: البخاريُّ، والدَّقيقيُّ، والكجِّيُّ، ثقةٌ، تُوُفِّيَ سنة (٢١٥هـ)، أخرج له الجماعة [إلَّا مُسلِمًا]، له ترجمة في «الميزان»، وصحَّح عليه(١).

قوله: (أَخْبَرَنِي الحَكَمُ): هذا هو ابن عُتَيبة(٢)، تقدَّم مرارًا، وذكرت فيه(٣) وهمًا للبخاريِّ؛ فانظره[ح١١٧].

قوله: (عَنِ ابْنِ أَبِي لَيْلَى): تقدَّم مرارًا أنَّه عبد الرَّحمن بن أبي ليلى الأنصاريُّ(٤)، عالمُ الكوفةِ(٥).

١٢٢- بَابُ أَمْرِ النَّبِيِّ ﷺ الَّذِي لَا يُتِمُّ رُكُوعَه بالإعَادَةِ

٧٩٣- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا يَحْيَى عَنْ عُبَيْدِ اللهِ قَالَ: حَدَّثَنِي سَعِيدٌ المَقْبُرِيُّ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَخَلَ المَسْجِدَ، فَدَخَلَ رَجُلٌ فَصَلَّى، ثُمَّ جَاءَ فَسَلَّمَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَرَدَّ النَّبِيُّ ﷺ عليه السَّلامَ، فَقَالَ: «ارْجِعْ فَصَلِّ، فَإِنَّكَ لَمْ تُصَلِّ»، فَصَلَّى، ثُمَّ جَاءَ فَسَلَّمَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: «ارْجِعْ فَصَلِّ، فَإِنَّكَ لَمْ تُصَلِّ» ثَلَاثًا، فَقَالَ: وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالحَقِّ، فَمَا أُحْسِنُ غَيْرَهُ، فَعَلِّمْنِي، قَالَ: «إِذَا قُمْتَ إِلَى الصَّلَاة، فَكَبِّرْ، ثُمَّ اقْرَأْ مَا تَيَسَّرَ مَعَكَ مِنَ القُرْآنِ، ثُمَّ ارْكَعْ حَتَّى تَطْمَئِنَّ رَاكِعًا، ثُمَّ ارْفَعْ حَتَّى تَعْتَدِلَ قَائِمًا، ثُمَّ اسْجُدْ حَتَّى تَطْمَئِنَّ سَاجِدًا، ثُمَّ ارْفَعْ حَتَّى تَطْمَئِنَّ جَالِسًا، ثُمَّ اسْجُدْ حَتَّى تَطْمَئِنَّ سَاجِدًا، ثُمَّ افْعَلْ ذَلِكَ فِي صَلَاتِكَ كُلِّهَا».

---

(١) ليس في المطبوع التصحيح عليه، انظر «ميزان الاعتدال» (١/٣٠٠)، «تهذيب الكمال» (٤/٢٨)، «تذهيب التهذيب» (٢/٩).

(٢) زيد في (ج): (الإمام).

(٣) (فيه): سقط من (ب).

(٤) لم يتقدَّم.

(٥) انظر «تهذيب الكمال» (١٧/٣٧٢).

قوله: (حَدَّثَنَا[(١)] يَحْيَى): هذا ابن سعيد القطَّان، شيخُ الحُفَّاظِ، تقدَّم مرارًا، وتقدَّم بعض ترجمتِه[ح٤٣].

قوله: (عَنْ عُبَيْدِ اللهِ): هذا هو عبيد الله بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطَّاب العُمَريُّ الفقيه[(٢)]، تقدَّم[ح٤٣٠].

قوله: (حَدَّثَنِي[(٣)] سَعِيدٌ المَقْبُرِيُّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ): تقدَّم هذا الحديث[ح٧٥٧]، وأنَّ البخاريَّ رواه بالوجهين: (سعيد، عن أبيه، عن أبي هريرة)، و(سعيد عن أبي هريرة)، وأنَّه أخرجه بحذف (أبيه) في (الاستئذان)[ح٦٢٥١] و(الأيمان والنذور)[ح٦٦٦٧]، وأنَّ التِّرمذيَّ قال: («عن أبيه، عن أبي هريرة»، وهو أصحُّ[(٤)])؛ فاعلمه.

قوله: (فَدَخَلَ رَجُلٌ فَصَلَّى): تقدَّم أنَّ هذا الرجل خلَّاد بن رافع الزُّرقيُّ، وذكرت بعض ترجمته رضي الله عنه[ح٧٥٧].

١٢٣- بابُ: الدُّعَاءِ فِي الرُّكُوعِ

٧٩٤- حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ عُمَرَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ أَبِي الضُّحَى، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم يَقُولُ فِي رُكُوعِهِ وَسُجُودِهِ: «سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ رَبَّنَا وَبِحَمْدِكَ، اللَّهُمَّ؛ اغْفِرْ لِي».

قوله: (عَنْ مَنْصُورٍ): هو منصور بن المُعتمِر، تقدَّم[(٥)].

قوله: (عَنْ أَبِي الضُّحَى): هو مسلم بن صُبَيح، بتصغير (صُبَيح)، أبو الضُّحى الهَمْدَانيُّ العطَّار، تقدَّم بعضُ ترجمتِه[(٦)][ح٣٦٣].

---

(١) كذا في النسخ و(ق) بعد الإصلاح، وهي رواية أبي ذرٍّ والأَصيليِّ وابن عساكر وأبي الوقت، ورواية «اليونينيَّة» وهامش (ق) مصحَّحًا عليها: (أخبرني). وانظر ترجمة يحيى في «الكاشف» (١٥٧أ).

(٢) انظر «الكاشف» (٩٢أ).

(٣) كذا في النسخ و(ق) بعد الإصلاح، وهي رواية أبي ذرٍّ والأَصيليِّ وابن عساكر وأبي الوقت، ورواية «اليونينيَّة» وهامش (ق) مصحَّحًا عليها: (حَدَّثَنَا). وانظر ترجمة سعيد في «الكاشف» (٤٨ب).

(٤) «سنن الترمذي» عقب الحديث (٣٠٣).

(٥) (تقدَّم): سقط من (ب).

(٦) زيد في (ب) و(ج): (قوله).

١٢٤- بَابُ مَا يَقُولُ الإِمَامُ وَمَنْ خَلْفَهُ إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ

٧٩٥- حَدَّثَنَا آدَمُ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذِئْبٍ عَنْ سَعِيدٍ المَقْبُرِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا قَالَ: «سَمِعَ اللهُ لِمَنْ حَمِدَهُ»، قَالَ: «اللَّهُمَّ رَبَّنَا ولَكَ الحَمْدُ»، وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا رَكَعَ وَإِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ، يُكَبِّرُ، وَإِذَا قَامَ مِنَ السَّجْدَتَيْنِ، قَالَ: «اللهُ أَكْبَرُ».

قوله(١): (بَابُ القِرَاءَةِ فِي الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ(٢)): هذا الباب ليس في أصلَينا(٣)، قال شيخنا: (هو في بعض نسخ «البخاريِّ»، ولم يذكر فيه حديثًا، وكأنَّه بيَّضه لما لعلَّه يجده على شرطه، فلم يجدْه)[التوضيح ٧/١٧١] انتهى، وقال ابن المُنَيِّر: (باب القراءة في الرُّكوع والسُّجود، وما يقول الإمام ومَن خلفه إذا رفع رأسه من الركوع)، ثمَّ ذكر حديث أبي هريرة: (كان النَّبيُّ ﷺ إذا قال: «سمع الله لمن حمده»...)؛ الحديث، ثمَّ قال: (هذه التَّرجمة، يحتمل أن يكون وَضَعَها على القراءةِ في الرُّكوع والسُّجود؛ ليذكر فيها حديثًا بالإجازة أو المنع، ثمَّ عَرَض له مانعٌ من ذلك، فبقيت الترجمة بلا حديث يطابقها، والله أعلم)[المتواري ١٠٨]، انتهى، ويدلُّ لما بوَّب له حديثُ عليٍّ رضي الله عنه في «مسلم»[م ٢١٠ (٤٨٠)]، و«أبي داود»[د ١٠٤٤]، و«التِّرمذيِّ»[ت ٢٦٤]، و«النَّسائيِّ»[س ٢/١٨٧]، و«ابن ماجه»(٤)، وحديثُ عبد الله بن العبَّاس في «مسلم»[م ٤٧٩]، و«أبي داود»[د ٨٧٦]، و«النَّسائيِّ»[س ٢/١٨٨]، و«ابن ماجه»(٥)، وحديثُ عليٍّ رضي الله عنه: (نهاني رسول الله ﷺ عن قراءة القرآن وأنا راكعٌ أو ساجدٌ)، وحديثُ ابن عبَّاس: (نُهيت أن أقرأ راكعًا أو ساجدًا)، والله أعلم.

قوله: (حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذِئْبٍ): تقدَّم مرارًا أنَّه مُحَمَّد بن عبد الرَّحمن بن المغيرة ابن أبي ذئب العامريُّ، أحدُ الأعلام، تقدَّم له ترجمةٌ مختصرةٌ[ح ١١٩].

---

(١) (قوله): ليس في (أ).

(٢) هذا الباب ليس في «اليونينيَّة» و(ق).

(٣) في (ج): (أصلنا).

(٤) كذا تبعًا لتطريف المزيِّ لحديث عليٍّ رضي الله عنه في «تحفة الأشراف» (٧/٤٠٣-٤٠٦): (نهاني رسول الله ﷺ عن التختُّم بالذهب، وعن لباس القسي، وعن القراءة في الركوع والسجود، وعن لباس المعصفر)، وابن ماجه أخرج حديث علي رضي الله عنه في «سننه» (٣٦٠٢) في النهي عن لبس المعصفر، و(٣٦٤٢) في النهي عن التختم بالذهب، وليس فيهما النهي عن القراءة في الركوع، كما بيَّنه المزيُّ.

(٥) كذا تبعًا لتطريف المزِّيِّ في «تحفة الأشراف» (٥/٤٩) لحديث ابن عبَّاس رضي الله عنهما في الرؤيا الصالحة والنهي عن القراءة في الركوع، وابن ماجه أخرج الحديث في «سننه» (٣٨٩٩) في الرؤيا الصالحة، وليس فيه النهي عن القراءة في الركوع، كما بيَّنه المزيُّ.

١٢٥- بابُ فَضْلِ: اللَّهُمَّ رَبَّنَا لَكَ الحَمْدُ

٧٩٦- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ سُمَيٍّ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا قَالَ الإِمَامُ: سَمِعَ اللهُ لِمَنْ حَمِدَهُ، فَقُولُوا: اللَّهُمَّ؛ رَبَّنَا لَكَ الحَمْدُ، فَإِنَّهُ مَنْ وَافَقَ قَوْلُهُ قَوْلَ المَلَائِكَةِ؛ غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ».

قوله: (عَنْ سُمَيٍّ): تقدَّم قريبًا وبعيدًا ضبطُه، وأنَّه وزان (عُلَيٍّ) المُصغَّر، مولى [أبي بكر بن عبد الرَّحمن بن الحارث بن هشام، وتقدَّم له ترجمةٌ مختصرةٌ(١)[ح٦١٥].

قوله: (عَنْ أَبِي صَالِحٍ): تقدَّم أنَّه السَّمَّان الزَّيَّات، وأنَّ اسمَه ذكوانُ، وقدَّمتُ بعضَ ترجمتِه[ح٩].

قوله: (مَنْ وَافَقَ قَوْلُهُ قَوْلَ المَلَائِكَةِ): إن رفعت (قولُه)، فانصِب (قولَ)، وإن عكستَ، اعكس(٢).

قوله: (مَنْ(٣) وَافَقَ قَوْلُهُ قَوْلَ المَلَائِكَةِ): قال المُحبُّ الطَّبريُّ: (فيه إشعار بأنَّ الملائكة تقول ذلك، فنُدِب للمأموم أن يقوله؛ ليوافق قولُه قولَ الملائكة، مثل موافقتهم في قول: «آمين»، وقيل: الموافقة في الإخلاص والخشوع، وقيل: الموافقة: الإجابة، أي: ممَّن استُجيب له كما يُستجاب للملائكة، وقيل: الإشارة إلى الحفظة...) إلى أن قال: (والقول الأوَّل أولى)[غاية الإحكام ٢/٢٨٧] انتهى، وقد تقدَّم(٤)[ح٧٨٠].

١٢٦- بابٌ

٧٩٧- حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ فَضَالَةَ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ عَنْ يَحْيَى، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: لأُقَرِّبَنَّ صَلَاةَ النَّبِيِّ ﷺ، فَكَانَ أَبُو هُرَيْرَةَ رضي الله عنه يَقْنُتُ فِي رَكْعَةِ الأُخْرَى مِنْ صَلَاةِ الظُّهْرِ، وَصَلَاةِ العِشَاءِ، وَصَلَاةِ الصُّبْحِ بَعْدَ مَا يَقُولُ: سَمِعَ اللهُ لِمَنْ حَمِدَهُ، فَيَدْعُو لِلْمُؤْمِنِينَ وَيَلْعَنُ الكُفَّارَ.

قوله: (حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ فَضَالَةَ): تقدَّم أنَّ (فَضالة) بفتح الفاء، وهذا ظاهرٌ جدًّا.

قوله: (حَدَّثَنَا هِشَامٌ): هذا هو هشام بن أبي عبد الله الدَّسْتَوائِيُّ، تقدَّمت ترجمتُه مختصرةً[ح٤٤]، وتقدَّم هو مرارًا/.

(١) هذه الفقرة سقطت من (ج).

(٢) في (ب): (فاعكس).

(٣) في النُّسخ: (فمن)، والمثبت موافقٌ للموضع السَّابق و«اليونينيَّة» و(ق).

(٤) (وقد تقدَّم): سقط من (ج).

قوله: (عَنْ يَحْيَى): تقدَّم مرارًا أنَّه ابن أبي كثير؛ بالمثلَّثة، وتقدَّمتْ ترجمتُه مختصرةً[ح١١٢].

قوله: (عَنْ أَبِي سَلَمَةَ): تقدَّم مرارًا كثيرة أنَّه عبد الله -أو إسماعيل- ابن عبد الرَّحمن بن عوف، أحد الفقهاء السَّبعة على قول الأكثر.

قوله: (لأُقَرِّبَنَّ صَلَاةَ النَّبِيِّ ﷺ): قيل: آتيكم بما يُشبِهها ويَقرُب منها؛ كقوله في الرواية الأخرى: (إنِّي لأقربُكم شبهًا بصلاة رسول الله ﷺ)[ح٨٠٣]، زعم بعضهم أنَّ صوابه: لأقترِبنَّ؛ بمعنى: لأتتبَّعنَّ، وفي هذا تكلُّفٌ لا يُحتاج إليه، انتهى كلام «المطالع»(١)، ونقل شيخُنا عن نسخة الدِّمياطيِّ في هامشها بخطِّه: (لأُقرِئَنَّ أو لَأَستَقرِئَنَّ(٢) أي: لَأَتَتَبَّعنَّ) انتهى(٣).

٧٩٨- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ أَبِي الأَسْوَدِ: **حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ**، عَنْ خَالِدٍ الحَذَّاءِ، **عَنْ أَبِي قِلَابَةَ**، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: كَانَ القُنُوتُ فِي المَغْرِبِ وَالفَجْرِ.

قوله: (حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ): هذا هو إسماعيل بن إبراهيم، ابنُ عُلَيَّة الإمامُ(٤)، تقدَّم.

قوله: (عَنْ أَبِي قِلَابَةَ): تقدَّم مرارًا ضبطُه، وأنَّه عبد الله بن زيد الجَرْمِيُّ[قبل ح٤٤٠].

٧٩٩- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بنُ مَسْلَمَةَ عَنْ مَالِكٍ، **عَنْ نُعَيْمِ بنِ عَبْدِ اللهِ المُجْمِرِ**، **عَنْ عَلِيِّ بنِ يَحْيَى ابنِ خَلَّادٍ الزُّرَقِيِّ**، عَنْ أَبِيهِ، عَن رِفَاعَةَ بنِ رَافِعٍ الزُّرَقِيِّ قَالَ: كُنَّا يَوْمًا نُصَلِّي وَرَاءَ النَّبِيِّ ﷺ، فَلَمَّا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرَّكْعَةِ، قَالَ: «سَمِعَ اللهُ لِمَنْ حَمِدَهُ»، **قَالَ رَجُلٌ وَرَاءَهُ**: رَبَّنَا وَلَكَ الحَمْدُ، حَمْدًا كَثِيرًا طَيِّبًا مُبَارَكًا فِيهِ، فَلَمَّا انْصَرَفَ، قَالَ: «مَنِ المُتَكَلِّمُ»؟ قَالَ: أَنَا، قَالَ: «رَأَيْتُ **بِضْعَةً وَثَلَاثِينَ مَلَكًا** يَبْتَدِرُونَهَا، أَيُّهُمْ يَكْتُبُهَا **أَوَّلُ**».

قوله: (عَن نُعَيْمِ بنِ عَبْدِ اللهِ المُجْمِرِ): تقدَّم الكلام عليه، وعلى (المُجْمِر) ويقال: (المُجَمِّر) قريبًا؛ فانظره[ح٧٨٢].

قوله: (عَنْ عَلِيِّ بْنِ يَحْيَى بْنِ خَلَّادٍ الزُّرَقِيِّ): هو بضمِّ الزَّاي، وفتح الرَّاء المُخفَّفة، ثمَّ قاف، نسبة إلى بني زُرَيق من الأنصار(٥)، وهذا معروفٌ.

---

(١) انظر «مطالع الأنوار» (٥/٣٢٨).

(٢) كذا في (أ) و(ب) بنقطتَي ياءٍ، وفي (ج) ومصدره بالباء بدلًا من الهمزة، ولعلَّ المثبت هو الصواب.

(٣) انظر «التوضيح» (٧/١٧٨).

(٤) في (ب): (إبراهيم الإمام ابن عليَّة).

(٥) انظر «الأنساب» للسمعانيِّ (٣/١٤٧).

قوله: (قَالَ رَجُلٌ وَرَاءَهُ): قال ابن بَشْكُوال في «مبهماته»: (إنَّه رفاعة بن رافع الزُّرقيُّ راوي الحديث، كذا في «النَّسائيِّ»[س٢/١٤٥] وغيره) انتهى(١)، وقال ابن شيخِنا البُلْقِينيِّ: (في «التِّرمذيِّ»[ت٤٠٤] وغيره: أنَّ المبهَم رفاعة بن رافع ابن عفراء، وهل هو الرَّاوي أو غيره؟ يحتاج إلى التَّحرير)، وأطال عليه الكلام[الإفهام١٢٤]، [وقال بعض حُفَّاظ العصر: (في «أبي داود»[د٧٧٣] و«التِّرمذيِّ»[ت٤٠٤]: أنَّه رفاعة، وجعله ابن منده غيرَ راوي الحديث، ووهم الحاكم، فجعله معاذَ بن رفاعة(٢))، انتهى](٣).

قوله: (بِضْعَةً وَثَلَاثِينَ مَلَكًا): (البِضع): في العدد بكسر الباء، ويجوز فتحُها عند بعض العرب، وقد قدَّمتُ الكلام عليه، والاختلاف فيه في أوائل هذا التعليق في (كتاب الإيمان)[ح٩].

فائدة: وإنَّما(٤) قال: (بضعة وثلاثين مَلَكًا)؛ لأنَّ حروف هذا الذِّكر بضعةٌ(٥) وثلاثون حرفًا، والله أعلم.

[قوله: (أَوَّلُ): يجوز نصبُه ورفعُه، وبهما ضُبِط في أصلنا، وإعرابُهما ظاهر](٦).

١٢٧ - بَابُ الِاطْمَأْنِينَةِ حِينَ يَرْفَعُ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ

وَقَالَ أَبُو حُمَيْدٍ: رَفَعَ النَّبِيُّ ﷺ وَاسْتَوَى، حَتَّى يَعُودَ كُلُّ فَقَارٍ مَكَانَهُ.

قوله: (بَابُ الِاطْمَأْنِينَةِ): وفي نسخة: (الطُّمأنينة)، وعلى الأولى في أصلنا: (صح)، وعلى الثانية علامة راويها(٧)، قال بعضهم: (بكسر الهمزة وضمِّها)(٨)، قال القاضي: (كذا عند جمهور

---

(١) انظر «الغوامض والمبهمات» (١/٤١٣-٤١٤).

(٢) كذا في «هُدَى الساري»، ولفظ الحاكم في «المستدرك» (٣/٢٣٢): (حدَّثنا قتيبة بن سعيد: حدَّثنا رفاعة بن يحيى ابن عبد الله بن رفاعة بن رافع، عن عمِّ أبيه معاذ بن رفاعة، **عن جدِّه رافع بن مالك** قال: صلَّيت...) وذكر الحديث، وقال في «الإصابة» في ترجمة رافع بن مالك (١/٤٩٩): (وأورد الحاكمُ في «المستدرك» في ترجمته حديثَ معاذ بن رفاعة عن جدِّه رافع بن مالك قال: «صلَّيت خلف النبيِّ ﷺ، فعطس...» الحديث، وهذا وهمٌ، وإنَّما هو «عن أبيه» - يعني: رفاعة بن رافع - كذلك أخرجه أبو داود والترمذي والنسائي من هذا الوجه الذي أخرجه منه الحاكم).

(٣) ما بين معقوفين سقط من (ج)، «هُدَى الساري» (ص٢٧٩).

(٤) في (ج): (إنَّما).

(٥) في النُّسخ: (بضع)، ولعلَّ المثبت هو الصَّواب.

(٦) ما بين معقوفين سقط من (ج).

(٧) وهي رواية الكُشميهنيِّ.

(٨) وليس في «اليونينيَّة» إلَّا الكسر.

الرُّواة، وعند القابسيِّ: «الطُّمأنينة»، وهو الصَّواب) انتهى، قال[(١)] الجوهريُّ: (اطمأنَّ الرَّجلُ اطمئنانًا وطُمأنينةً: سكن، وهو مُطمئِنٌّ إلى كذا، وذاك مُطْمَأَنٌّ، واطبَأَنَّ مثلُه؛ على الإبدال)، وفي «المطالع»[٢٧١/٣]: (الطُّمأنينة: السُّكون، وهو الاسم، وأصله الهمز، اطمَأَنَّ اطمئنانًا) انتهى، وقال شيخنا الشَّارح: (ويقال: اطمأنَّ طمأنينة، وطمأنينًا، والاطمأنينة: الواحدةُ؛ كالضَّربة مِن الضَّرب)[التوضيح١٨١/٧] انتهى[(٢)].

قوله: (وَقَالَ أَبُو حُمَيْدٍ): تقدَّم الكلام عليه قريبًا وأبعدَ منه[قبل ح٣٩١].

قوله: (حَتَّى يَعُودَ كُلُّ فَقَارٍ مَكَانَهُ): (الفَقَار)؛ بفتح الفاء، ثمَّ قاف مخفَّفة، وفي آخره راء: خرزات الصُّلب، وهي مفاصله، قال ابن قُرْقُول: (الواحدة: فَقَارة، ويقال أيضًا: فِقْرةٌ، وفَقَرة أيضًا؛ بسكون القاف وفتحها، وجمعها: فِقَر، وجاء عند الأَصيليِّ هنا: «فِقَار ظهره»؛ بفتح الفاء وكسرها، ولا أعلم للكسر معنًى، وذكر البخاريُّ آخر الباب: «وقال أبو صالح، عن اللَّيث: كلُّ قَفَار»[ح٨٢٨]؛ بتقديم القاف، ولغيرهما: «فَقَار»، وهو الصَّواب)[مطالع٢٦٣/٥] انتهى، قال المُحبُّ الطَّبريُّ: (والفقار هو: فِقار الظَّهر، جمع «فَقارة» بفتح الفاء، وهي إحدى خرَزات الظَّهر، وهي ثِنتان وثلاثون فقارة)[غاية الإحكام١٨٨/٢] انتهى، وقال الجوهريُّ: (الفَقارة، بالفتح، واحدة «فَقار الظَّهر»، وذو الفِقَار: سيف النَّبيِّ صلى الله عليه وسلم، والفِقرة -بالكسر- مثل: الفَقارة، والجمع: فِقْرات، وفَقَرات، وفِقَرات[(٣)]، وفِقَرٌ) انتهى.

٨٠١ - حَدَّثَنَا أَبُو الوَلِيدِ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنِ الحَكَمِ، عَنِ ابْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنِ البَرَاءِ قَالَ: كَانَ رُكُوعُ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم، وَسُجُودُهُ، وَإِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ، وَبَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ قَرِيبًا مِنَ السَّوَاءِ.

قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو الوَلِيدِ): تقدَّم مرارًا أنَّه هشام بن عبد الملك الطَّيالسيُّ، وتقدَّم بعض ترجمتِه[ح١٧].

قوله: (عَنِ الحَكَمِ): تقدَّم مرارًا أنَّه الحكم بن عُتَيبة الإمام، وتقدَّم بعضُ ترجمتِه[ح١١٧].

قوله: (عَنِ ابْنِ أَبِي لَيْلَى): تقدَّم أنَّه عبد الرَّحمن بن أبي ليلى الأنصاريُّ، عالم الكوفة، وتقدَّم بعضُ ترجمتِه[ح٧٩٢].

---

(١) في (ب): (وقال).

(٢) انظر «التنقيح» (٢١٧/١)، «مشارق الأنوار» (٦٤٣/١)، «الصحاح» مادَّة (طمن).

(٣) كذا في (أ) مضبوطًا، وفي مصدره بكسرتين.

٨٠٢- حدَّثنا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ: حدَّثنا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ قَالَ: كَانَ مَالِكُ ابْنُ الحُوَيْرِثِ يُرِينَا كَيْفَ كَانَ صَلَاةُ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ، وَذَاكَ فِي غَيْرِ وَقْتِ صَلَاةٍ، فَقَامَ فَأَمْكَنَ القِيَامَ، ثُمَّ رَكَعَ فَأَمْكَنَ الرُّكُوعَ، ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ فَانْصَبَّ هُنَيَّةً، قَالَ: فَصَلَّى بِنَا صَلَاةَ شَيْخِنَا هَذَا أَبِي يَزِيْدَ، وَكَانَ أَبُو يَزِيدَ إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ السَّجْدَةِ الآخِرَةِ، اسْتَوَى قَاعِدًا، ثُمَّ نَهَضَ.

قوله: (عَنْ أَيُّوبَ): تقدَّم أنَّه السَّختيانيُّ، ابنُ أبي تميمة، وتقدَّم الكلام عليه[ح٣١].

قوله: (عَنْ أَبِي قِلَابَةَ): تقدَّم مرارًا ضبطُه، وأنَّه عبد الله بن زيد الجرميُّ[قبل ح٤٤٠].

قوله: (فَانْصَبَّ): كذا في أصلنا، وفي الهامش نسخة، وعليها علامة راويها: (فأنصتَ)(١)، من الإنصات، قال شيخنا الشَّارح: (قال ابن التِّين: ضبطه بعضُهم بوصل الألف وتشديد الباء، وبعضهم بقطعها وفتحِها وتخفيف التَّاء، من الإنصات؛ وهو السُّكوت، قال: والأوَّلُ أوجهُ عندي)[التوضيح٧/١٨٣] انتهى(٢).

قوله: (هُنَيَّةً): هو بضمِّ الهاء، وتشديد الياء، قال النَّوويُّ: (ومَن همزَ؛ فقد لحن)(٣)، وقد تقدَّم ذلك، وأنَّ بعضهم حكاه لغةً[ح٧٤٤].

قوله: (صَلَاةَ شَيْخِنَا هَذَا أَبِي يَزِيدَ(٤)، وَكَانَ أَبُو يَزِيدَ(٤)): قال ابن قُرْقُول: (كذا للكافَّة في «البخاريِّ»؛ يعني: بالمُثنَّاة تحت، والزاي، إلَّا الحمُّويي، فإنَّه قال فيه: «أبو بُرَيد»؛ يعني: بالمُوَحَّدة، وفتح الرَّاء)، قال: (وكذلك ذكره مسلمٌ في «الكُنى» له، وذكر له ابن ماكولا الوجهين، وقال عبد الغنيِّ: لم يُسمَع(٥) فيه «بُرَيد» إلَّا من مسلم) انتهى(٦)، وممَّا يرجِّح روايةَ الحمُّويي إخراجُ مُسْلِم له في «الكنى» في (بُريد)، كما قاله المُؤلِّف(٧)، وكذا أخرجه النَّسائيُّ، وبه جزم الدَّارقطنيُّ(٨)

(١) وهي رواية أبي الوقت، والأَصيليِّ، وابن عساكر، وأبي ذرٍّ عن الكُشميهنيِّ.
(٢) انظر «التنقيح» (١/٢١٨).
(٣) انظر «المنهاج شرح مسلم» (٥/٩٩).
(٤) كذا في النُّسخ و(ق)، وهي رواية الحمُّويي والمستملي، ورواية «اليونينيَّة» وهامش (ق) مصحَّحًا عليها: (بُرَيْدٍ)، وهي رواية أبي ذرٍّ والأَصيليِّ؛ كما في «اليونينيَّة».
(٥) في (ب): (أسمع).
(٦) «الكنى والأسماء» (ص١٥٨). «الإكمال» (١/٢٢٨-٢٢٩). «المؤتلف والمختلف» (ص٣٩). «مطالع الأنوار» (١/٥٧٥).
(٧) يعني: ابن قُرْقُول.
(٨) انظر «المؤتلف والمختلف» (١/١٧٤).

وابنُ ماكولا ثمَّ قال: (وقيل: أبو يزيد)[الإكمال١/٢٢٨]، وأمَّا عبد الغنيِّ؛ فإنَّه قال: (لم أسمعه من أحد [إلَّا] بالزاي)، قال: (ومسلمُ بن الحجَّاج أعلم)[المؤتلف والمختلف٣٩]، وبه جزم من المُتأخِّرين الذَّهبيُّ في بعض النُّسخ بـ«المشتبه» بخطِّه، وفي بعضها حكى الخلافَ مُرجِّحًا ما جزم به في بعضها(١)، وقد ذكره أبو عليٍّ في «تقييده» في (يزيد)؛ بالمُثنَّاة تحت، والزَّاي، ثمَّ قال: (هكذا رُوِي عن البخاريِّ بالياء والزَّاي من جميع طرق الكتاب، إلَّا شيئًا ذكره أبو ذرٍّ الهرويُّ عن بعض شيوخه أبي(٢) مُحمَّد الحمُّوِيي، عَنِ الفِرَبْرِيِّ بالباء بواحدةٍ المضمومة)، ثمَّ حكى كلامَ مُسْلِمٍ وعبدِ الغنيِّ[التقييد١/١١١]. والله أعلم، و(أبو يزيد) المشار إليه ههنا: هو عمرو بن سَلِمة/ -بكسر اللَّام- ابنِ نُفَيع الجَرْمِي، وقيل: سَلِمة بن قيس، الذي كان يؤمُّ قومَه [١/١٢٦أ]
وهو صبيٌّ في زمن رسول الله ﷺ، تابعيٌّ، ولم يكن صحابيًّا(٣).

١٢٨ - بابٌ: يَهْوِي بِالتَّكْبِيرِ حِينَ يَسْجُدُ

وَقَالَ نَافِعٌ: كَانَ ابْنُ عُمَرَ يَضَعُ يَدَيْهِ قَبْلَ رُكْبَتَيْهِ.

٨٠٣- ٨٠٤- حدَّثنا أَبُو اليَمانِ: حَدَّثَنَا شُعَيْبٌ عنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبُو بَكْرِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمنِ ابْنِ صَالِحِ بْنِ هِشَامٍ وَأَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ: أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ كَانَ يُكَبِّرُ فِي كُلِّ صَلَاةٍ مِنَ المَكْتُوبَةِ وَغَيْرِهَا، فِي رَمَضَانَ وَغَيْرِهِ، فَيُكَبِّرُ حِينَ يَقُومُ، ثُمَّ يُكَبِّرُ حِينَ يَرْكَعُ، ثُمَّ يَقُولُ: سَمِعَ اللهُ لِمَنْ حَمِدَهُ، ثُمَّ يَقُولُ: رَبَّنَا وَلَكَ الحَمْدُ قَبْلَ أَنْ يَسْجُدَ، ثُمَّ يَقُولُ: اللهُ أَكْبَرُ حِينَ يَهْوِي سَاجِدًا، ثُمَّ يُكَبِّرُ حِينَ يَرْفَعُ رَأْسَهُ مِنَ السُّجُودِ، ثُمَّ يُكَبِّرُ حِينَ يَقُومُ مِنَ الجُلُوسِ فِي الاِثْنَتَيْنِ، وَيَفْعَلُ ذَلِكَ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ، حَتَّى يَفْرُغَ مِنَ الصَّلَاةِ، ثُمَّ يَقُولُ حِينَ يَنْصَرِفُ: وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، إِنِّي لأَقْرَبُكُمْ شَبَهًا بِصَلَاةِ رَسُولِ اللهِ ﷺ، إِنْ كَانَتْ هَذِهِ **لَصَلَاتَهُ** حَتَّى فَارَقَ الدُّنْيَا.

قَالَا: وقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: وكَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ [حِينَ يَرْفَعُ رَأْسَهُ] يَقُولُ: «سَمِعَ اللهُ لِمَنْ حَمِدَهُ، رَبَّنَا ولَكَ الحَمْدُ»، وَيَدْعُو لِرِجَالٍ فَيُسَمِّيهِمْ بِأَسْمَائِهِمْ، فَيَقُولُ: «اللَّهُمَّ **أَنْجِ الوَلِيدَ بْنَ الوَلِيدِ، وَسَلَمَةَ ابْنَ هِشَامٍ، وَعَيَّاشَ بْنَ أَبِي رَبِيعَةَ**، وَالمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ المُؤْمِنِينَ، اللَّهُمَّ **اشْدُدْ وَطْأَتَكَ عَلَى مُضَرَ**، وَاجْعَلْهَا عَلَيْهِمْ سِنِينَ **كَسِنِي يُوسُفَ**»، وَأَهْلُ المَشْرِقِ يَوْمَئِذٍ مِنْ مُضَرَ مُخَالِفُونَ لَهُ.

---

(١) انظر «المشتبه» (ص٥٥٥)، وحكى فيه الخلافَ مرجِّحًا أنَّه أبو بُرَيد.

(٢) في (ب): (أبو).

(٣) رجَّح الحافظُ في «الإصابة» (٢/٥٤١) أنَّه صحابيٌّ، وانظر «تهذيب الكمال» (٢٢/٥٠)، «تهذيب التهذيب» (٣/٢٧٤).

قوله: (يَهْوِي): هو بفتح أَوَّله، وكسر الواو، وقد تقدَّم (هَوَى يَهْوِي) إذا سقط.

قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو اليَمَانِ): تقدَّم مرارًا أنَّه الحَكَمُ بنُ نافع، وتقدَّم بعض ترجمتِه مختصرةً[ح٧].

قوله: (حَدَّثَنَا شُعَيْبٌ): تقدَّم أنَّه ابن أبي حمزة.

قوله: (عَنِ الزُّهْرِيِّ): تقدَّم أنَّه ابنُ شهاب، مُحَمَّدُ بن مُسْلِم بن عُبيد الله بن عَبد الله[١]، العالمُ المشهورُ.

قوله: (أَخْبَرَنِي أَبُو بَكْرِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمنِ بْنِ صَالِحِ[٢] بْنِ هِشَامٍ): كذا في أصلنا، وفي الحاشية نسخة عوض (صالح): (الحارث)، وهذه هي الصَّواب، وذاك خطأٌ محضٌ، لا أعرف في أجداده أحدًا اسمه صالح، وهو أحدُ الفقهاء السَّبعة على قولٍ[٣]، مشهورٌ شهرةً عظيمةً لا يُغلَط في نسبه، وعلى الصَّواب رأيتُه في أصلنا الدِّمشقيِّ غير أنَّه نسبه قال: (أبو بكر بن عبد الرَّحمن ابن هشام)، [فلم يذكرِ (الحارث) في نسب عبد الرَّحمن، [فنسبه] إلى جدِّه، والله أعلم.

قوله: (لَصَلَاتَهُ): هي بالنَّصب، خبرُ (كان)][٤]، و(هَذِهِ) هو اسمها، وهذا ظاهرٌ جدًّا.

قوله: (أَنْجِ): هو بقطع الهمزة، وكسر الجيم.

قوله: (الوَلِيدَ بْنَ الوَلِيدِ): هذا هو أخو خالدِ بن الوليد بن المغيرة بن عبد الله بن عمر بن مخزوم -وسأذكرُ بقيَّةَ النَّسب إلى لؤيٍّ في عيَّاش الآتي- القرشيُّ المخزوميُّ، أُسِر يوم بدر كافرًا[٥]؛ أسره عبد الله ابن جحش، ويقال: سُلَيط بن قيس المازنيُّ الأنصاريُّ، فقَدِمَ في فدائه أخواه خالدٌ وهشامٌ، فتمنَّع عبد الله ابن جحش حتَّى افتكَّاه بأربعة آلاف درهمٍ، فجعل خالد يريد ألَّا يبلغ ذلك، فقال هشامٌ لخالد: إنَّه ليس بابن أمِّك، والله لو أبى فيه إلَّا كذا وكذا؛ لفعلتُ، فلمَّا افتُدِي؛ أَسلَم، فقيل له: هلَّا أسلمت قبل أن تُفتَدى وأنت مع المسلمين، فقال: كرهتُ أن يظنُّوا بي أنِّي جزعت من الإسار، فحبسوه بمكَّة، وكان عليه الصلاة والسلام يدعو له فيمَن دعا له مِن مُستضعَفِي المؤمنين[٦] بمكَّة، ثمَّ أفلتَ مِن إسارهم، ولحق برسول الله صلى الله عليه وسلم،

---

(١) زيد في (ب): (بن شهاب).

(٢) كذا في النُّسخ و(ق)، وفي «اليونينيَّة» وهامش (ق): (الحارث).

(٣) انظر «تهذيب الكمال» (١١٢/٣٣).

(٤) قوله: (فلم يذكر الحارث في... خبرُ كان) سقط من (ج).

(٥) (كافرًا): سقط من (ب).

(٦) في (ب): (المسلمين).

وشهد عمرة القضيَّة، وقد تُوُفِّيَ في حياة رسول الله ﷺ[(١)].

قوله: (وَسَلَمَةَ بْنَ هِشَامٍ): هو بفتح اللَّام، وهو سلَمة بن هشام بن المغيرة بن عبد الله بن عُمَرَ بنِ مخزوم، كان[(٢)] من مُهاجِرة الحبشة، وكان من خيار الصَّحابة وفضلائهم، كانوا خمسة إخوة: أبو جهل، والحارث، وسلمة، والعاصي، وخالد، فأمَّا[(٣)] أبو جهل والعاصي؛ فقُتِلا ببدر كافرَين، [وكون العاصي قُتِل ببدر كافرًا قاله ابنُ إسحاق وابنُ عبد البرِّ، والصَّحيح أنَّه أسلم وصحب[(٤)]، وقد تقدَّم ذلك][(٥)][ح٢]، وأُسِرَ خالدٌ يومئذٍ، ثمَّ فُدِيَ، ثمَّ أسلم وصحب[(٦)]، وأسلم الحارثُ[(٧)] وسلَمة، واحتُبِس سلَمةُ بمكَّة، وعُذِّب في الله عَزَّ وَجَلَّ، فكان عَلَيهِ الصَّلاةُ وَالسَّلام يدعو له، ولم يشهد سلَمةُ بدرًا لِمَا وَصَفْتُ، وقد هاجر بعد الخندق، وشهد مؤتة، وقُتِل يوم مرج الصُّفر سنة أربعَ عشرةَ في خلافة عمر رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، وقيل: بل بأجنادين سنة ثلاثَ عشرةَ في جمادى الأولى، قبل موت الصِّدِّيق بأربعٍ وعشرين ليلةً[(٨)].

قوله: (وَعَيَّاشَ بْنَ أَبِي رَبِيعَةَ): هو بالمُثَنَّاة تحتُ وبالشِّين المعجمة، واسمُ أبي ربيعة عمرُو ابن المغيرة بن عبد الله بن عمر بن مخزوم بن يقظة بن مرَّةَ بن كعب بن لؤيٍّ، يكنى أبا عبد الرَّحمن، وقيل: أبا عبد الله، وهو أخو أبي جهل بن هشام لأمِّه؛ أمُّهما أمُّ الجُلَاس، واسمها أسماء بنت مُخَرِّبَة ابن جندل بن أُبَير ابن نهشل بن دارم، انتهى، وقال ابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني»: (أمُّ أبي جهل سلمى بنت غزيَّة)، ثمَّ ذكر حديثًا بإسناده قال: (جاءت سلمى بنت غزيَّة أمُّ أبي جهل بن هشام في خلافة عمر بن الخطَّاب رَضِيَ اللهُ عَنْهُ بطيب بَعَثَ به إليها ابنُها عيَّاشُ بن أبي ربيعة من اليمن، وكانت تبيعه...)؛ فذكره[الآحاد والمثاني ٤٧٤/٥]، وهذه كونها صحابيَّة غريبٌ[(٩)]، وفي «سيرة ابن هشام»: (أمُّ أبي جهل: هي أسماء بنت مُخَرِّبة أحد بني

---

(١) انظر «الاستيعاب» (ص٧٥٠)، «الإصابة» (٦٣٩/٣).

(٢) في (ج): (وكان).

(٣) في (ج): (وأما).

(٤) رجَّح الحافظ ابنُ حجر في «الإصابة» (١٢٤/٣) أنَّ العاصي قُتِل ببدر كافرًا، فذكره في القسم الرابع، وذكر أنَّ الحديثَ الذي بنَوا عليه صُحبَتَه هو مِن مسند ابنه سعيد بن العاصي بن هشام، لا من مسند العاصي بن هشام، وساق الدليل عليه.

(٥) ما بين معقوفين سقط من (ج).

(٦) (ثمَّ أسلم وصحب): سقط من (ج) وزيد فيها: (ومات كافرًا)، وانظر «الإصابة» (٤١٢/١).

(٧) انظر «الإصابة» (٢٩٣/١).

(٨) انظر «الاستيعاب» (ص٣٠٤)، «الإصابة» (٦٨/٢).

(٩) قال ابن عبد البرِّ في «الاستيعاب» (ص٨٧٣): (وما أظنُّ تلك -أي: أسماء أم أبي جهل- أسلمت)، أمَّا الحافظ المزِّيُّ؛ =

نَهْشَل بن دارم بن مالك [بن حنظلة بن مالك] بن زيد مناة بن تميم)[سيرة ابن هشام٢/٢٣٥]، كذا نسبها، انتهى، و(عيَّاش): هو أخو عبد الله بن أبي ربيعة لأبيه وأمِّه، كان إسلامُه قديمًا قبل أن يدخل رسولُ الله ﷺ دارَ الأرقم، وهاجر إلى الحبشة مع امرأته أسماء بنت سلَمة بن مُخرِّبة، ثمَّ هاجر إلى المدينة، فجمع الهجرتين، وقصَّتُه مع أخويه أبي جهل والحارث وأخذُه من المدينة إلى مكَّة معروفةٌ، قُتِل يوم اليرموك شهيدًا، أخرج له ابنُ ماجه، وأحمدُ في «المسند»(١).

قوله: (وَطْأَتَكَ): هي بفتح الواو، وإسكان الطَّاء المهملة، ثمَّ همزة مفتوحة، أي: عقوبتَك وأخْذَك، وقال الخطَّابيُّ: (الوَطْأة هنا: العقوبة والمشقَّة، وأراد بها: ضيق المعيشة)(٢)، وقيل غير ذلك.

قوله: (عَلَى مُضَرَ): هي القبيلة المعروفة، وأشار إلى قريش.

قوله: (سِنِينَ): هي جمعُ (سَنَة)؛ وهي القَحْط والجَدْب.

قوله: (كَسِنِي يُوسُفَ): هي بتخفيف الياء قيَّده النَّوويُّ(٣) وغيره، وقال بعضهم: (بالتَّشديد، وجاء على لغة مَن أجرى (سنين) مُجرى جمعِ التَّصحيح في [الإعراب فيما قبل النُّون و] حذفها للإضافة)(٤).

٨٠٥- حدَّثنا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللهِ: حدَّثنا سُفْيَانُ -غَيْرَ مَرَّةٍ- عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ يَقُولُ: سَقَطَ رَسُولُ اللهِ ﷺ عَنْ فَرَسٍ، وَرُبَّمَا قَالَ سُفْيَانُ: مِنْ فَرَسٍ، فَجُحِشَ شِقُّهُ الأَيْمَنُ، فَدَخَلْنَا عَلَيْهِ نَعُودُهُ، فَحَضَرَتِ الصَّلَاةُ، فَصَلَّى بِنَا قَاعِدًا وَقَعَدْنَا.

وَقَالَ سُفْيَانُ مَرَّةً: صَلَّيْنَا قُعُودًا، فَلَمَّا قَضَى الصَّلَاةَ، قَالَ: «إِنَّمَا جُعِلَ الإِمَامُ؛ لِيُؤْتَمَّ بِهِ، فَإِذَا كَبَّرَ، فَكَبِّرُوا، وَإِذَا رَكَعَ، فَارْكَعُوا، وَإِذَا رَفَعَ، فَارْفَعُوا، وَإِذَا قَالَ سَمِعَ اللهُ لِمَنْ حَمِدَهُ، فَقُولُوا: رَبَّنَا وَلَكَ الحَمْدُ، وَإِذَا سَجَدَ، فَاسْجُدُوا».

قَالَ سُفْيَانُ: كَذَا جَاءَ بِهِ مَعْمَرٌ؟ قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: لَقَدْ حَفِظَ كَذَا، قَالَ الزُّهْرِيُّ: وَلَكَ الحَمْدُ، حَفِظْتُ: مِنْ شِقِّهِ الأَيْمَنِ، فَلَمَّا خَرَجْنَا مِنْ عِنْدِ الزُّهْرِيِّ، قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ وَأَنَا عِنْدَهُ: فَجُحِشَ سَاقُهُ الأَيْمَنُ.

= فقد قال في «تهذيب الكمال» (٢٢/٥٥٤): (أسلمت)، وذكرها ابنُ حجر في الصحابيَّات في «الإصابة» (٤/٢٣٢).

(١) انظر «الاستيعاب» (ص٥٦٨)، «تهذيب الكمال» (٢٢/٥٥٤)، «الإصابة» (٣/٤٧).

(٢) انظر «أعلام الحديث» (١/٥٢٠)، «معالم السُّنن» (١/٢٨٨).

(٣) انظر «المنهاج شرح مسلم» (٥/١٨٢).

(٤) «التنقيح» (١/٢١٩).

قوله: (حَدَّثَنَا سُفْيَانُ): هو ابن عُيَينة، الإمامُ المشهورُ، تقدَّم بعضُ ترجمتِه[ح١].

قوله: (عَنْ فَرَسٍ): تقدَّم أنِّي لا أعرف هذه الفرس بعينها، وقد تقدَّم أنَّ له ﷺ سبعةَ أفراسٍ مُتَّفَق عليها، وخمسةَ عشرَ مُختلَف فيها[ح٣٧٨و٦٨٩]، وسأذكرها في (الجهاد)[ح٢٨٥٥].

قوله: (فَجُحِشَ): تقدَّم ضبطُه وأنَّ معناه: خُدِش[ح٣٧٨و٦٨٩].

قوله: (كَذَا جَاءَ بِهِ مَعْمَرٌ؟): تقدَّم أنَّه بفتح الميمين، بينهما عينٌ مهملةٌ ساكنةٌ، وهو ابن راشد، وهو أحدُ رواة الزُّهريِّ.

قوله: (قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ): تقدَّم أنَّه عبدُ الملك بن عبد العزيز بن جُرَيج، إمامٌ، وهو أحدُ رواةِ الزُّهريِّ، والثَّلاثة رَوَوه عَنِ الزُّهريِّ؛ ابنُ عُيَينة، ومَعْمَرٌ، وابنُ جُرَيج، والله أعلم.

١٢٩- بابٌ: فَضْلِ السُّجُودِ

٨٠٦- حدَّثنا أَبُو اليَمَانِ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنِي سَعِيدُ بْنُ المُسَيَّبِ وَعَطَاءُ بْنُ يَزِيدَ اللَّيْثِيُّ: أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ أَخْبَرَهُمَا: أَنَّ النَّاسَ قَالُوا: يَا رَسُولَ اللهِ، هَلْ نَرَى رَبَّنَا يَوْمَ القِيَامَةِ؟ قَالَ: «هَلْ تُمَارُونَ فِي القَمَرِ لَيْلَةَ البَدْرِ لَيْسَ دُونَهُ سَحَابٌ؟» قَالُوا: لَا يَا رَسُولَ اللهِ، قَالَ: «فَهَلْ تُمَارُونَ فِي الشَّمْسِ لَيْسَ دُونَهَا سَحَابٌ؟» قَالُوا: لَا، قَالَ: «فَإِنَّكُمْ تَرَوْنَهُ كَذَلِكَ، يُحْشَرُ النَّاسُ يَوْمَ القِيَامَةِ، فَيَقُولُ: مَنْ كَانَ يَعْبُدُ شَيْئًا، فَلْيَتَّبِعْ، فَمِنْهُمْ مَنْ يَتَّبِعُ الشَّمْسَ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَتَّبِعُ القَمَرَ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَتَّبِعُ الطَّوَاغِيتَ، وَتَبْقَى هَذِهِ الأُمَّةُ فِيهَا مُنَافِقُوهَا، فَيَأْتِيهِمُ اللهُ عَزَّوَجَلَّ فَيَقُولُ: أَنَا رَبُّكُمْ، فَيَقُولُونَ: هَذَا مَكَانُنَا حَتَّى يَأْتِيَنَا رَبُّنَا، فَإِذَا جَاءَ رَبُّنَا عَرَفْنَاهُ، فَيَأْتِيهِمُ اللهُ عَزَّوَجَلَّ فَيَقُولُ: أَنَا رَبُّكُمْ، فَيَقُولُونَ: أَنْتَ رَبُّنَا، فَيَدْعُوهُمْ، فَيُضْرَبُ الصِّرَاطُ بَيْنَ ظَهْرَانَيْ جَهَنَّمَ، فَأَكُونُ أَوَّلَ مَنْ يَجُوزُ مِنَ الرُّسُلِ بِأُمَّتِهِ، وَلَا يَتَكَلَّمُ يَوْمَئِذٍ أَحَدٌ إِلَّا الرُّسُلُ، وَكَلَامُ الرُّسُلِ يَوْمَئِذٍ: اللَّهُمَّ سَلِّمْ سَلِّمْ، وَفِي جَهَنَّمَ كَلَالِيبُ مِثْلُ شَوْكِ السَّعْدَانِ، هَلْ رَأَيْتُمْ شَوْكَ السَّعْدَانِ»، قَالُوا: نَعَمْ، قَالَ: «فَإِنَّهَا مِثْلُ شَوْكِ السَّعْدَانِ، غَيْرَ أَنَّهُ لَا يَعْلَمُ قَدْرَ عِظَمِهَا إِلَّا اللهُ عَزَّوَجَلَّ، تَخْطَفُ النَّاسَ بِأَعْمَالِهِمْ، فَمِنْهُمْ مَنْ يُوبَقُ بِعَمَلِهِ، وَمِنْهُمْ مَنْ يُخَرْدَلُ ثُمَّ يَنْجُو، حَتَّى إِذَا أَرَادَ اللهُ رَحْمَةَ مَنْ أَرَادَ مِنْ أَهْلِ النَّارِ، أَمَرَ اللهُ المَلَائِكَةَ أَنْ يُخْرِجُوا مَنْ كَانَ يَعْبُدُ اللهَ، فَيُخْرِجُونَهُمْ وَيَعْرِفُونَهُمْ بِآثَارِ السُّجُودِ، وَحَرَّمَ اللهُ عَلَى النَّارِ أَنْ تَأْكُلَ أَثَرَ السُّجُودِ، فَيَخْرُجُونَ مِنَ النَّارِ، فَكُلُّ ابْنِ آدَمَ تَأْكُلُهُ النَّارُ إِلَّا أَثَرَ السُّجُودِ، فَيَخْرُجُونَ مِنَ النَّارِ قَدِ امْتُحِشُوا، فَيُصَبُّ عَلَيْهِمْ مَاءُ الحَيَاةِ، فَيَنْبُتُونَ كَمَا تَنْبُتُ الحِبَّةُ فِي حَمِيلِ السَّيْلِ، ثُمَّ يَفْرُغُ اللهُ مِنَ القَضَاءِ بَيْنَ العِبَادِ، وَيَبْقَى رَجُلٌ بَيْنَ الجَنَّةِ وَالنَّارِ، وَهُوَ آخِرُ أَهْلِ النَّارِ دُخُولًا الجَنَّةَ، مُقْبِلًا بِوَجْهِهِ قِبَلَ النَّارِ، فَيَقُولُ: يَا رَبِّ، اصْرِفْ وَجْهِي عَنِ النَّارِ، قَدْ قَشَبَنِي رِيحُهَا، وَأَحْرَقَنِي ذَكَاؤُهَا، فَيَقُولُ: هَلْ عَسَيْتَ إِنْ

فُعِلَ ذَلِكَ بِكَ أَنْ تَسْأَلَ غَيْرَ ذَلِكَ؟ فَيَقُولُ: لَا، وَعِزَّتِكَ، فَيُعْطِي اللهَ مَا يَشَاءُ مِنْ عَهْدٍ وَمِيثَاقٍ، فَيَصْرِفُ اللهُ وَجْهَهُ عَنِ النَّارِ، فَإِذَا أَقْبَلَ بِهِ عَلَى الجَنَّةِ، رَأَى بَهْجَتَهَا، سَكَتَ مَا شَاءَ اللهُ أَنْ يَسْكُتَ، ثُمَّ قَالَ: يَا رَبِّ؛ قَدِّمْنِي عِنْدَ بَابِ الجَنَّةِ، فَيَقُولُ اللهُ لَهُ: أَلَيْسَ قَدْ أَعْطَيْتَ العُهُودَ وَالمِيثَاقَ أَلَّا تَسْأَلَ غَيْرَ الَّذِي كُنْتَ سَأَلْتَ؟ فَيَقُولُ: يَا رَبِّ، لَا أَكُونُ أَشْقَى خَلْقِكَ، فَيَقُولُ: فَمَا عَسَيْتَ إِنْ أُعْطِيتَ ذَلِكَ أَلَّا تَسْأَلَ غَيْرَهُ؟ فَيَقُولُ: لَا وَعِزَّتِكَ، لَا أَسْأَلُ غَيْرَ ذَلِكَ، فَيُعْطِي رَبَّهُ مَا شَاءَ مِنْ عَهْدٍ وَمِيثَاقٍ، فَيُقَدِّمُهُ إِلَى بَابِ الجَنَّةِ، فَإِذَا بَلَغَ بَابَهَا، فَرَأَى زَهْرَتَهَا، وَمَا فِيهَا مِنَ النَّضْرَةِ وَالسُّرُورِ، فَيَسْكُتُ مَا شَاءَ اللهُ أَنْ يَسْكُتَ، فَيَقُولُ: يَا رَبِّ، أَدْخِلْنِي الجَنَّةَ، فَيَقُولُ اللهُ تَعَالَى: وَيْحَكَ يَا ابْنَ آدَمَ، مَا أَغْدَرَكَ! أَلَيْسَ قَدْ أَعْطَيْتَ العُهُودَ وَالمِيثَاقَ أَلَّا تَسْأَلَ غَيْرَ الَّذِي أُعْطِيتَ؟ فَيَقُولُ: يَا رَبِّ، لَا تَجْعَلْنِي أَشْقَى خَلْقِكَ، فَيَضْحَكُ اللهُ مِنْهُ، ثُمَّ يَأْذَنُ لَهُ فِي دُخُولِ الجَنَّةِ، فَيَقُولُ: تَمَنَّ، فَيَتَمَنَّى حَتَّى إِذَا انْقَطَعَ أُمْنِيَّتُهُ؛ قَالَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ: زِدْ مِنْ كَذَا وَكَذَا، أَقْبَلَ يُذَكِّرُهُ رَبُّهُ عَزَّ وَجَلَّ، حَتَّى إِذَا انْتَهَتْ بِهِ الأَمَانِيُّ؛ قَالَ اللهُ تَعَالَى: لَكَ ذَلِكَ وَمِثْلُهُ مَعَهُ».

قَالَ أَبُو سَعِيدٍ الخُدْرِيُّ لِأَبِي هُرَيْرَةَ: إِنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «قَالَ اللهُ جَلَّ وَعَزَّ: لَكَ ذَلِكَ وَعَشَرَةُ أَمْثَالِهِ»، قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: لَمْ أَحْفَظْ مِنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ إِلَّا قَوْلَهُ: «لَكَ ذَلِكَ وَمِثْلُهُ مَعَهُ»، قَالَ أَبُو سَعِيدٍ: إِنِّي سَمِعْتُهُ يَقُولُ: «لَكَ ذَلِكَ وَعَشَرَةُ أَمْثَالِهِ».

قوله: (**حَدَّثَنَا أَبُو اليَمَانِ**): تقدَّم مرارًا أنَّه الحَكَمُ بن نافع.

قوله: (**أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ**): تقدَّم أعلاه أنَّه ابن أبي حمزة.

قوله: (**عَنِ الزُّهْرِيِّ**): تقدَّم أعلاه[1].

قوله: (**سَعِيدُ بْنُ المُسَيِّبِ**): تقدَّم أنَّه بكسر الياء وفتحها، وأنَّ غيرَه لا يُقال فيه إلَّا بالفتح.

قوله: (**هَلْ تُمَارُونَ؟**): هو بضمِّ التَّاء، وتخفيف الرَّاء، أي: تُجادِلون في ذلك وتُخالِفون؟ أو هل يدخلكم فيه شكٌّ؟ و(المِرية): الشَّكُّ، قال شيخنا الشَّارح: (قال الخطَّابيُّ: «وأصله: تَتَمارون»[2]، وليس من المِراء، قال ابن التِّين: والذي ضُبِطَ في هذا الموضع بضمِّ التاء، وهو خلافُ قول/ الخطَّابيِّ: [١/١٢٦ب] «أصله: تتَمارون»، وهي رواية الأَصيليِّ بالفتح)[التوضيح ٧/١٩٣]، انتهى، وفي أصلنا بفتح أوَّله والرَّاء، وعلى فتح الرَّاء تصحيحٌ، وفي الهامش: (تُمارُون)؛ بضمِّ التاء والرَّاء، وعلى الكلمة نفسِها (صح)[3]،

(١) في (ب): (قريبًا).

(٢) انظر «أعلام الحديث» (١/٥٢٣).

(٣) وضبط في «اليونينيَّة» بالوجهين معًا.

وأمَّا (تُمارُون) الثَّانية؛ فبضمِّ التَّاء والرَّاء في أصلنا، ولم يصنع في الهامش شيئًا.

قوله: (**تَرَوْنَهُ كَذَلِكَ**): سأذكر في (كتاب التوحيد) رؤيةَ الباري عَزَّ وَجَلَّ في الدار الآخرة، وأذكر فيها ثلاثة أقوال لأهل السُّنَّة إن شاء الله تعالى [قبل ح٧٤٣٤]، وقد قدَّمتُ ذلك مُختصَرًا[(١)] [ح٥٠].

قوله: (**يُحْشَرُ النَّاسُ**): (يُحشَر): مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعله، و(النَّاسُ): مَرْفوعٌ قائمٌ مَقامَ الفاعل.

قوله: (**الطَّوَاغِيتَ**): هي الأصنام، ويقال: بيوت الأصنام، ويكون الطَّاغوت واحدًا وجمعًا، كـ(الفُلْك)، قال تعالى: ﴿يُرِيدُونَ أَن يَتَحَاكَمُوٓا۟ إِلَى ٱلطَّٰغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوٓا۟ أَن يَكْفُرُوا۟ بِهِۦ﴾ [النساء: ٦٠]، وقال تعالى: ﴿أَوْلِيَآؤُهُمُ ٱلطَّٰغُوتُ يُخْرِجُونَهُم مِّنَ ٱلنُّورِ إِلَى ٱلظُّلُمَٰتِ﴾ [البقرة: ٢٥٧].

قوله: (**فَيَأْتِيهِمُ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ فَيَقُولُ**[(٢)]**: أَنَا رَبُّكُم**): سأذكر هذا، والكلام عليه في آخر (الرَّقائق) إن شاء الله تعالى ذلك[(٣)] وقدَّره، وأذكر كلام النَّاس فيه [ح٦٥٧٣].

قوله: (**فَيَدْعُوهُمْ**): هو بإسكان الدَّال، من الدُّعاء، وفي أصلنا: (فيَدَعوهم)؛ بفتح الدَّال[(٤)]، من الوَدْع؛ وهو التَّرك، وهذه لا أعرفها أنا.

قوله: (**بَيْنَ ظَهْرَانَيْ جَهَنَّمَ**): هو بفتح النُّون، ولا يجوز كسرُها، أي: وسطها.

[قوله: (**وَلَا يَتَكَلَّمُ يَوْمَئِذٍ**[(٥)] **إِلَّا الرُّسُلُ**): قد ذكرت فيما يأتي بعيدًا من بعض «السُّنَن» ما يعارضه، فانظره من مكانه][(٦)] [ح٦٥٧٤].

قوله: (**وَفِي جَهَنَّمَ كَلَالِيبُ مِثْلُ شَوْكِ السَّعْدَانِ**): قال السُّهيليُّ: (سمعت شيخنا الحافظ أبا بكر -يعني: ابن العربيِّ رَحِمَهُ اللهُ- يقول: تلك الكلاليب هي الشَّهوات؛ لأنَّها تجذبُ العبد في الدُّنيا عن الاستقامة على سواء الصِّراط، فتمثَّل له في الآخرة على نحوِ ذلك[(٧)] انتهى[(٨)].

---

(١) (وقد قدَّمتُ ذلك مختصرًا): سقط من (ج).

(٢) (فيقول) سقط من (ب).

(٣) (ذلك): سقط من (ب).

(٤) أُصلِحت في (ق)؛ وضُرب على الفتح، وضبطت بالسكون.

(٥) زيد في «اليونينيَّة» و(ق): (أحدٌ).

(٦) ما بين معقوفين سقط من (ج).

(٧) انظر «عارضة الأحوذي» (٥/٢٦٤).

(٨) انظر «الروض الأُنُف» (٤/١٧٢).

قوله: (تَخْطَفُ): هو بفتح الطاء على الفصيح، وهي لغة القرآن، ويجوز الكسر، حكاها الجوهريُّ، قال: (وهي قليلةٌ رديئةٌ لا تكاد تُعرَف، وقد قرأ بها يونسُ قولَه تعالى: ﴿يَخطِفُ أبصارَهم﴾[(١)] [البقرة: ٢٠]).

قوله: (يُوبَقُ بِعَمَلِهِ): أي: يُهلَك، وهو بالمُوَحَّدة، ورواه الطَّبريُّ بالمثلَّثة، من الوثاق[(٢)].

قوله: (مَنْ يُخَرْدَلُ): هو بالخاء المعجمة أي: يُقَطَّعُ، قال ابن قُرْقُول في (الجيم والرَّاء) في (الاختلاف والوهم): («ومِنهُمُ المُجَرْدَل»، بالجيم للأَصيليِّ في «كتاب الرَّقائق»[ح٦٥٧٣]، وللكافَّة بالخاء المعجمة، وكذا رواه السِّجزيُّ عن مسلم، وهو الصَّواب، من خردلت اللَّحم، وخرذلته أيضًا، إذا قطَّعته قطعًا صغارًا)، يعني: بإعجام الذَّال وإهمالها، وهما لغتان معروفتان[(٣)]، قال: (ومعناه: تُقطِّعهم الكلاليبُ، وقيل: بل المعنى: إنَّما تقطعهم عن لحوقهم بالنَّاجين، وهذا بعيد، وقيل: المُخردَل: المطروح، قاله الخليل، والأوَّل أظهر وأعرفُ، ولقوله في الكلاليب: «تخطَف النَّاس بأعمالهم»، وفي الحديث الآخر: «فناجٍ مُسَلَّم، ومخدوش»[٧٤٣٩]، وأمَّا جردلت -بالجيم- فقيل: هو الإشراف على السُّقوط، وحكى ابن الصَّابونيِّ عن الأَصيليِّ: (مُجزْذَل) بالجيم، والذال[(٤)] بعد الزاي، وهو وهمٌ، ليس ذلك في كتاب الأَصيليِّ، ورواه بقيَّة رواة «مسلم» سوى السِّجزيِّ: «والمُجازَى» من الجزاء، والرِّواية الأولى أصحُّ، أعني: رواية السِّجزيِّ، وكذلك الخلاف أيضًا في «البخاريِّ» في «كتاب الصَّلاة» في قوله: «يُخردَل» و«يُجردَل»؛ بالجيم لأبي أحمد، وبالخاء فقط، وجاء في «كتاب البخاريِّ» في «كتاب التوحيد»: «أو المجازى»[ح٧٤٣٧] على الشَّكِّ)[مطالع٢/١١٤] انتهى[(٥)]، وقال شيخنا الشَّارح في (الرَّقائق): (قال ابن التِّين: «المخردَل»؛ بالدَّال والذال جميعًا، وقرأناه بالمهملة)[التوضيح٣٠/١٠٨] انتهى.

قوله: (وَيَعْرِفُونَهُمْ بِآثَارِ السُّجُودِ...) إلى آخر الكلام: ظاهر هذا الحديث[(٦)]: أنَّ النَّار لا تأكل

---

(١) وهي قراءة سيِّدنا أنس بن مالك كما في «القراءات الشاذَّة» (ص٣)، وقراءة الحسن ومجاهد كما في «المحتسب» (٦٢/١)، وقراءة عليِّ بن الحسين ويحيى بن وثَّاب على ما قاله النحَّاس في «إعراب القرآن» (١٤٥/١)، وانظر «المحرَّر الوجيز» (١٩٣/١) لابن عطيَّة، وانظر «الصحاح» مادَّة (خطف).

(٢) انظر «مشارق الأنوار» (٢٣٧/١)، «التوضيح» (٢٠٢/٧).

(٣) وفي مصدره: (وجردلته أيضًا).

(٤) كذا مضبوطًا، وفي مصدره: (مُجَزْدَل... والدال).

(٥) انظر «إكمال المُعْلِم» (٥٥١/١)، «العين» (٣٣٤/٤).

(٦) في (ب): (الكلام).

جميع أعضاء السُّجود السبعة المأمور بالسجود عليها؛ وهي الجبهة، واليدان، والرُّكبتان، والقدمان، وكذا قاله بعض العلماء، وأنكره القاضي عياض رحمه الله، وقال: (المراد بـ«أثر السجود»: الجبهة خاصَّة)(١)، قال النَّوويُّ في «شرح مسلم»: (والمختار الأوَّل، فإن قيل: قد ذكر مسلم بعد هذا مرفوعًا: «إنَّ قومًا يخرجون من النَّار يُحرَقون فيها إلَّا دارات وجوههم»[م(١٩١) (٣١٩)]، فالجواب: أنَّ هؤلاء القوم مخصوصون من جملة الخارجين من النار، بأنَّه لا يسلم منهم مِن النار(٢) إلَّا دارات الوجوه، وأمَّا غيرهم، فيسلم جميع أعضاء السُّجود منهم، عملًا بعموم هذا الحديث، فهذا الحديث عامٌّ، وذاك خاصٌّ، فيُعمَل بالعامِّ إلَّا ما خُصَّ، والله أعلم)[شرح مسلم٣/٢٤].

قوله: (**قَدِ امْتُحِشُوا**): قال ابن قُرْقُول: (بضمِّ التاء، وكسر الحاء، وعند أبي بحرٍ بفتحهما، وكذا للأَصيليِّ، يقال: مَحَشَتْه النَّارُ، وامتُحِش هو، قال يعقوب: لا يُقال: «محشتْه» إنَّما هو «أمحشته»، والصحيح أنَّهما لغتان، والرُّباعيُّ أكثر)[مطالع٤/١٨] انتهى، وقد ذكر الجوهريُّ الثُّلاثيَّ، ثمَّ قال: (وفيه لغة أخرى)، فذكر الرُّباعيَّ، قال ابن قُرْقُول: (وامتُحِشَ غضبًا، أي: احترق، قال الدَّاوديُّ: معناه: انقبضوا واسودُّوا)(٣).

قوله: (**فَيُصَبُّ عَلَيْهِمْ مَاءُ الحَيَاةِ**): (يُصبُّ): مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعله، و(ماءُ): مَرْفوعٌ قائم مَقامَ الفاعل، قال شيخنا عن القرطبيِّ: (هو الذي مَن شربه أو صُبَّ عليه، لم يمُتْ أبدًا)[المُفهِم١/٤٢٢] انتهى[التوضيح٧/٢٠٤]، ولغيره نحوُه[مشارق١/٤٤٣].

قوله: (**الحِبَّةُ**): هي بكسر الحاء المهملة(٤)، وتشديد المُوَحَّدة، قال الفرَّاء: (هي بُزور البقل)، وقال الكسائيُّ: (هو حبُّ الرَّياحين)، قال أبو عمرو: (هي نبتٌ ينبت في الحشيش صغار)، وقال النَّضر: (هي اسمٌ جامعٌ لحبوب البقل الذي ينتشر إذا هاجت(٥)، فإذا مطرت؛ نبت)، وقد تقدَّم هذا، فانظره[ح٢٢].

قوله: (**فِي حَمِيلِ السَّيْلِ**): تقدَّم الكلامُ عليه[ح٢٢].

---

(١) انظر «إكمال المُعْلِم» (١/٥٦٠).

(٢) في (ب): (من النار منهم).

(٣) «مطالع الأنوار» (٤/١٩)، «إصلاح المنطق» (ص٢٧٩)، «الصحاح» (٣/١٠١٨) مادَّة (محش).

(٤) (المهملة): سقط من (ب).

(٥) زيد في (ب): (الريح)، وزيد في «تهذيب اللغة» (٤/٧): (الأرض)، ولعلَّ الضمير يعود على الحبوب، فليس في الموضح السابق (ح٢٢) زيادة شيء، وكذا في «غريب الحديث» لابن الجوزيِّ (١/١٨٦).

قوله: (وَيَبْقَى رَجُلٌ): هذا الرجل: قال شيخنا الشَّارح: (في «الرُّواة عن مالك» للدَّارقطنيِّ من حديث ابن عمر: «أنَّه جُهَينة من جُهَينة، فيقول أهل الجنَّة: عند جُهَينَةَ الخبرُ اليقين، سلوه: هل بقي من الخلائق أحدٌ؟»، وقد قال السُّهيليُّ: اسمه هنَّاد)[التوضيح ١٩٢/٧] انتهى، وقد رأيت أنا في «التذكرة» كما هنا، وعزا كون اسمه جُهَينة من جُهَينة من حديث ابن عمر إلى المَيَّانِشيِّ في كتاب «الاختيار من الأخبار والآثار»، وكذا عزاه من حديث ابن عمر إلى الخطيب البغداديِّ من حديث مالك بن أنس، عن نافع عنه[١]، وعزاه أيضًا إلى الدَّارقطنيِّ في «الرُّواة عن مالك»)، ثمَّ قال: (وقيل: اسمه هنَّاد) انتهى[٢]، فلعلَّ أحدهما الاسم، والآخر اللَّقب، والله أعلم/. [١/١٢٧أ]

قوله: (قَدْ قَشَبَنِي): هو بفتح القاف والشِّين المعجمة والمُوَحَّدة، ثمَّ نونٍ، ثمَّ ياءِ الإضافة، أي: سمَّني، والقِشب: السُّمُّ، والقَشْبُ: خَلطه، وقيل: أَخَذَ بكَظْمي[٣]، يقال: قشبه الدُّخان، إذا ملأ خياشيمه، وقيل: قشبني[٤]: أهلكني، كأنَّه من السُّمِّ[٥]، وقال شيخنا الشَّارح: (قال ابن التِّين: هو بتشديد الشين في اللُّغة)[التوضيح ٢٠٥/٧]، وقال شيخنا في مكانٍ آخرَ: (نحفظه بتخفيفها)[التوضيح ١٠٩/٣٠] انتهى.

قوله: (ذَكَاهَا[٦]): قال ابن قُرْقُول: (ذكاؤها؛ بالفتح والمدِّ عند العذريِّ، والمعروف في شدَّة حرِّ النَّار القصرُ، إلَّا أنَّ أبا حنيفة ذكر فيه المدَّ، وخطَّأه فيه عليُّ بن حمزة، يقال: ذكتِ النَّار تذكو ذَكًا)[مطالع ٧٥/٣] انتهى[٧]، قال شيخنا الشَّارح حين ذكر الفتح والقصر: (وبه جزَم خلقٌ منهم، يعني: من أهل اللُّغة)[التوضيح ٢٠٦/٧] انتهى، قال النَّوويُّ: (وقد ذكر جماعاتٌ أنَّ القصر والمدَّ لُغتان)[شرح مسلم ٢٤/٣] انتهى.

قوله: (هَلْ عَسَيْتَ): تقدَّم أنَّه بكسر السِّين وفتحها، مفتوح التَّاء على الخطاب.

قوله: (إِنْ فُعِلَ ذَلِكَ بِكَ): (فُعِل): مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعله.

---

(١) عزاه الحافظُ في «هُدى الساري» (ص٣٥٤) والعجلونيُّ في «كشف الخفاء ومزيل الإلباس عمَّا اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس» (١٥/١) للخطيب في «الرواة عن مالك».

(٢) انظر «التذكرة» (ص٤٦٧).

(٣) أي: بحَلْقي.

(٤) زيد في (ب): (أي).

(٥) انظر «مطالع الأنوار» (٣٩٨/٥).

(٦) كذا في النُّسخ وهامش (ق)، وعليها علامة روايها أبي ذرٍّ، ورواية «اليونينيَّة» و(ق): (ذَكَاؤُهَا).

(٧) انظر «النبات» (١٤٣/٣)، «التنبيهات على أغاليط الرواة» (٢٦/١).

قوله: (**أَنْ تَسْأَلَ**): (أن) النَّاصبة، و(تسألَ) مَنصوبٌ بها، وقال بعضهم: («أن» مخفَّفة من الثقيلة)(١)، فعلى هذا يكون (تسأل) مَرْفوعًا(٢)، والله أعلم.

قوله: (**إِنْ أُعْطِيتَ**): هو مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعله، مفتوح تاء(٣) الخطاب.

قوله: (**وَمَا فِيهَا مِنَ النَّضْرَةِ**): هو بالضَّاد المعجمة، أي: البَهْجة والحُسن.

قوله: (**فَيَضْحَكُ اللهُ مِنْهُ**): قال ابن قُرْقُول: (هذا وأمثالُه من الأحاديث طريقُها الإيمانُ بها من غير كَيفٍ ولا تأويل، وتسليمُها إلى عالِمها)[مطالع٤/٣٢٦] انتهى، والضَّحك من صفات الربِّ جلَّ جلاله؛ ومعناه: الاستبشار والرِّضا، لا ضحك بلَهَواتٍ وتعجُّب، والضَّحك: هو الرِّضا.

قوله: (**حَتَّى إِذَا انْقَطَعَ أُمْنِيَّتُهُ**): **إن قيل**: فهل وردَ كَمْ يَلْبَث يتمنَّى؟ **فالجواب**: نعم؛ في «مسند أحمد»، وسأذكره في فراغي من هذا الحديث في قوله: (**وَعَشْرَةَ أَمْثَالِهِ**).

قوله: (**زِدْ**(٤) **مِنْ كَذَا**): (مِن): هي الجارَّة مكسورة الميم.

قوله: (**قَالَ أَبُو سَعِيدٍ الخُدْرِيُّ**): تقدَّم أنَّه سعد بن مالك بن سنان الخُدْريُّ، بالدال المهملة، وهذا ظاهرٌ، وتقدَّم بعضُ ترجمتِه[ح١٩].

قول أبي سعيد لأبي هريرة: (**إِنَّ رَسُولَ اللهِ** ﷺ **قَالَ: [قَالَ اللهُ جَلَّ وَعَزَّ]: ذَلِكَ لَكَ**(٥) **وَعَشَرَةُ أَمْثَالِهِ**)، وردَّ(٦) أبو هريرة بأنَّه لم يحفظ إلَّا قوله: (**ذَلِكَ لَكَ**(٧)، **وَمِثْلُهُ مَعَهُ**): وكذا في «مسلم»[م١٨٢]، وفي «مسند أحمد» على العكس من ذلك، قال أحمد[ح١١٧٠٨]: (حدَّثنا عفَّان: حدَّثنا حمَّاد بن سلمة، عن عليِّ بن زيد، عن سعيد بن المسيَّب، عن أبي سعيد الخدريِّ وأبي هريرة رضي الله عنهما: أنَّ رسول الله ﷺ قال: «آخر رجلين يخرجان من النَّار يقول الله لأحدهما: يا بن آدم؛ ما أعددت لهذا اليوم؟ هل عملتَ خيرًا قطُّ؟ هل رجوتَني؟ فيقول: لا يا ربِّ، [فيُؤمَر به إلى النَّار، وهو أشدُّ أهل النَّار حسرةً، ويقول للآخر: ما أعددتَ لهذا اليوم؟ هل عملتَ خيرًا قطُّ؟ هل رجوتَني؟ فيقول:

---

(١) «التنقيح» (١/٢٢٢).

(٢) في النُّسخ: (مرفوع)، ولعلَّ المثبتَ هو الصَّواب.

(٣) زيد في (ج): (على).

(٤) كذا في النُّسخ و(ق)، وعليها علامة الزِّيادة وعلامة راويها وهو أبو ذرٍّ، و(زد): ليس في «اليونينيَّة».

(٥) كذا في النسخ، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (لك ذلك).

(٦) في (ج): (وزاد).

(٧) كذا في (أ) و(ب)، وفي (ج) و«اليونينيَّة» و(ق): (لك ذلك).

لا يا ربِّ][1]، إلَّا أنِّي كنتُ أرجوكَ، قال: فترُفَع له شجرةٌ، فيقول: يا ربِّ، أَقِرَّني تحت هذه الشجرة، فأستظلَّ بظلِّها، وآكل من ثمرها، وأشرب من مائها، ويعاهده أن لا يسأله غيرها، فيقرُّه تحتها، ثمَّ تُرفَع له شجرةٌ هي أحسنُ من الأولى وأغدقُ ماءً، فيقول: يا ربِّ، أقرَّني تحتها، لا أسألك غيرها، فأستظلَّ بظلِّها، [وآكل من ثمرها]، وأشرب من مائها، فيقول: يا بن آدم، ألم تعاهدني أن لا تسألني غيرها، [فيقول: أي ربِّ، هذه لا أسألك غيرها، ويعاهده أن لا يسأله غيرها]، فيقرُّه تحتها، ثمَّ تُرفَع له شجرةٌ عند باب الجنَّة هي أحسن من الأوليين وأغدق ماءً، فيقول: يا ربِّ، هذه أقرَّني تحتها، فيدنيه منها، ويعاهده أن لا يسأله غيرها، فيسمع أصوات أهل الجنَّة، فلا يتمالك، [فيقول]: أي ربِّ، أدخلني الجنَّة، فيقول الله عَزَّوَجَلَّ: سلْ وتمنَّه، فيسأل، ويتمنَّى مقدار ثلاثة أيَّام من أيَّام الدُّنيا، ويلقِّنُه الله ما لا علم له به، فيسأل ويتمنَّى، فإذا فرغ، قال: لك ما سألت»، قال أبو سعيد: «ومثله معه»، قال أبو هريرة: «وعشرة أمثاله معه»، قال: حدِّث بما سمعتَ، وأُحدِّثُ بما سمعتُ)، قال شيخنا الحافظ نور الدِّين الهيثميُّ في إفراده حديث «المسند» عن الكتب السِّتَّة: (قلت: في «الصحيح» بعضه، وفي هذا زياداتٌ ظاهرةٌ، منها: أنَّه يتمنَّى [مقدار] ثلاثة أيَّام، ومنها: أنَّ أبا هريرة قال: «وعشرة أمثاله»، وأنَّ أبا سعيد قال: «ومثله»، وهو في «الصحيح» عكس هذا)[غاية المقصد ٤/٤٦٣] انتهى، وهذا الحديث رأيته في «المنتخب من[2] مسند عبد بن حميد»، وقد رويته عاليًا، قال فيه: (حدَّثنا الحسن ابن موسى، عن حمَّاد بن سلمة...) فذكره، وأين يقع عليُّ بن زيد من رجال «الصحيح» والقول الصحيح وإن كان روى له مسلم والأربعة؟! وجواب آخر: وهو أنَّه عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أُعلم أوَّلًا بما في حديث أبي هريرة، ثمَّ تكرَّم الله، فزاد ما في رواية أبي سعيد، فأَخبَر به عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، ولم يسمعه أبو هريرة، وهذا جواب عن الذي في «الصحيح» من غير نظر لما في «المُسنَدَين؛ أحمد وعبد»، والجواب الماشي[3] أنَّ كلًّا من أبي هريرة وأبي سعيد سمع: «ومثله معه»، و«عشرة أمثاله»، فحفظ هذا مرَّةً وأُنسي الأخرى مرَّةً، وكذا الآخر، هذا إن مشَّينا حديث عليِّ بن زيد، وهو ابن جدعان، فإنَّه مُختَلَف فيه، وحديثه حسن، ولكن له غرائب، وليس بالثبت[4]، وإلَّا؛ فالقول قول «الصحيحين»، والله أعلم.

---

(١) ما بين معقوفين سقط من (ج).

(٢) (المنتخب من): سقط من (ج)، وانظر «المنتخب من مسند عبد بن حميد» (٩٩١).

(٣) في (ب): (الحاشي).

(٤) انظر «تهذيب الكمال» (٢٠/٤٣٤).

فائدة: ذكر الغزالي في (كتاب التوبة) من «الإحياء» حديثًا: «أنَّ آخر من يخرج من النار يعذَّب سبعة آلاف سنة»[الإحياء٧/٩٢]، وهذا رواه الحكيم التِّرمذيُّ في «نوادره» من حديث أبي هريرة بسند[(١)] ضعيف[(٢)] -كما قاله شيخنا العراقيُّ في «تخريج أحاديث الإحياء»[(٣)]- في حديث، فإنَّ فيه: «وأطولهم مكثًا فيها مثل الدُّنيا من يوم خُلِقَت إلى يوم القيامة، وذلك سبعة آلاف سنة»[نوادر الأصول٣/١٤١] انتهى، وأمَّا حديث أنس رضي الله عنه مرفوعًا: «أنَّ عبدًا في جهنم ينادي ألف سنة: يا حنَّان يا منَّان...»؛ الحديث، فذكر ابن الجوزيِّ في «موضوعاته» في (باب صفة جهنَّم): (أنَّه ليس بصحيح، في سنده أبو ظلال، واسمه هلال)، ثمَّ ذكر تضعيفه عن ابن حِبَّان[(٤)].

١٣٠- بابٌ: يُبْدِي ضَبْعَيْهِ وَيُجَافِي فِي السُّجُودِ

٨٠٧- حدَّثنا يَحْيَى ابْنُ بُكَيْرٍ: حَدَّثَنِي بَكْرُ بْنُ مُضَرَ عَنْ جَعْفَرٍ، عَنِ ابْنِ هُرْمُزَ، عَنْ عَبْدِ اللهِ ابْنِ مَالِكٍ ابْنِ بُحَيْنَةَ: أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم كَانَ إِذَا صَلَّى؛ فَرَّجَ بَيْنَ يَدَيْهِ، حَتَّى يَبْدُوَ بَيَاضُ إِبْطَيْهِ.

وَقَالَ اللَّيْثُ: حَدَّثَنِي جَعْفَرُ بْنُ رَبِيعَةَ نَحْوَهُ.

قوله: (بَابٌ يُبْدِي ضَبْعَيْهِ): (يُبْدِي): بضمِّ أوَّله، معتلٌّ، أي: يُظهِر، ولا يجوز همزُه، و(الضَّبْعان)؛ بفتح الضاد المعجمة، وإسكان المُوَحَّدة: العضُدان، وقيل: الضَّبْع: ما بين الإبط إلى نصف العضُد، وقيل: هو وسط العضُد[(٥)]، وقد تقدَّم[قبل ح٣٩٠].

قوله: (حَدَّثَنَا[(٦)] بَكْرُ بْنُ مُضَرَ): (مُضَر): لا ينصرف؛ لأنَّه معدولٌ عن (ماضِر).

قوله: (عَنْ جَعْفَرٍ): هو جعفر بن ربيعة، كما سيأتي في تعليق اللَّيث، وهو جعفر بن ربيعة بن شرحبيل ابن حسنة، وهو كنديٌّ، يروي عن أبي سلمةَ والأعرجِ، وعنه: اللَّيثُ وبَكْرُ بن مُضَرَ، تُوُفِّيَ سنة (١٣٦هـ)/، أخرج له الجماعة، قال أحمدُ: (كان شيخًا من أصحاب الحديث ثقةً)[العلل٢/٤٨١]، وقال أبو زرعة: (صدوق)[(٧)]. [١/١٢٧ب]

(١) في (ب): (فسند).

(٢) فيه معلَّى بن هلال، قال الإمام أحمد: (المعلَّى بن هلال كذَّاب)، انظر «تهذيب الكمال» (٢٨/٢٩٨).

(٣) انظر «المغني عن حمل الأسفار» (٢/٩٩٣).

(٤) انظر «المجروحين» (٢/٨٥)، «الموضوعات» (٣/٢٦٧)، «تهذيب الكمال» (٣٠/٣٥٠).

(٥) انظر «مطالع الأنوار» (٤/٣٢٥).

(٦) كذا في النسخ وهامش (ق)، وهي رواية الأَصيليِّ، ورواية «اليونينيَّة» و(ق): (حدَّثني).

(٧) «الجرح والتعديل» (٢/٤٧٨)، وانظر «تهذيب الكمال» (٥/٢٩).

قوله: (عَنِ ابْنِ هُرْمُزَ): هو عبد الرَّحمن بن هُرْمُز الأعرجُ، وهذا ظاهرٌ عند أهله(١).

قوله: (عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ مَالِكٍ ابْنِ بُحَيْنَةَ): تقدَّم الكلام عليه، وأنَّ الصَّواب في قراءته أن يُجَرَّ (مالك) منوَّنًا، وأن يُكتَب (ابن) بعده بالألف، وأن يُعرَب إعرابَ (عبد الله)، وتقدَّم الكلام على أبيه، وغَلَطُ من غَلطَ فيه، ومَن عدَّه صحابيًّا، ومَن أنكر صحبتَه، بل إسلامه؛ فانظر ذلك[ح٦٦٣].

قوله: (حَتَّى يَبْدُوَ): أي: يَظهَر، وهو معتلُّ الآخر، لا(٢) مهموز(٣)، وهمزُه خطأ.

قوله: (بَيَاضُ إِبْطَيْهِ): تقدَّم الكلام على بياض إبطه ﷺ، وكلام أبي نعيم: (أنَّه من علامات نبوَّته)(٤)، والله أعلم[ح٣٩٠].

قوله: (وَقَالَ اللَّيْثُ): إنَّما جاء بهذا التعليق المجزوم به؛ لأنَّ بَكْرَ بن مُضَرَ عنعن عن جعفر بن ربيعة، وإن لم يكن مدلِّسًا حتَّى يخرج من الخلاف، فأتى بتعليق اللَّيث الذي فيه تصريح اللَّيث بالتَّحديث، والله أعلم.

١٣١- بابٌ: يَسْتَقْبِلُ بِأَطْرَافِ رِجْلَيْهِ القِبْلَةَ

قَالَهُ أَبُو حُمَيْدٍ السَّاعِدِيُّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

قوله: (قَالَهُ أَبُو حُمَيْدٍ): تقدَّم ضبطُه واسمُه وما يتعلَّق به قريبًا وأبعدَ منه[قبل ح٣٩١]، واسمه عبد الرَّحمن، وقيل: المنذر، السَّاعِديُّ، رضي الله عنه.

١٣٢- بابٌ: إِذَا لَمْ يُتِمَّ السُّجُودَ

٨٠٨- حدَّثنا الصَّلْتُ بنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا مَهْدِيٌّ عَنْ وَاصِلٍ، عَن أَبِي وَائِلٍ، عَنْ حُذَيْفَةَ: رَأَى رَجُلًا لَا يُتِمُّ رُكُوعَهُ ولَا سُجُودَهُ، فَلَمَّا قَضَى صَلَاتَهُ، قَالَ لَهُ حُذَيْفَةُ: مَا صَلَّيْتَ، وَأَحْسِبُهُ قَالَ: وَلَوْ مُتَّ، مُتَّ عَلَى غَيْرِ سُنَّةِ مُحَمَّدٍ ﷺ.

قوله: (حَدَّثَنَا(٥) مَهْدِيٌّ): هو مهديُّ بن ميمون المَعْوَليُّ، عن أبي رجاءٍ وابنِ سيرين، وعنه:

---

(١) هذه الفقرة سقطت من (ج).

(٢) (لا): سقط من (ب).

(٣) في (ب): (المهموز).

(٤) تقدَّم أني لم أقف عليه في «دلائل النبوَّة»، وقد عزاه لأبي نعيم ابنُ الملقِّن في «غاية السُّول في خصائص الرَّسول» (ص٣٠٦)، و«التوضيح» (٥/٣٩٩).

(٥) (حدثنا): سقط من (ب).

يحيى، وابنُ مَهْديٍّ، ومُسَدَّد، ثقة، تُوُفِّيَ سنة (١٧٢هـ)، أخرج له الجماعة[١].

قوله: (عَنْ وَاصِلٍ): هو بالصاد المهملة مكسورة، وهو ابن حَيَّان؛ بفتح الحاء، وبالمُثَنَّاة تحت المُشَدَّدة، الأَسَديُّ الأحدبُ، عن شُرَيحٍ والمعرورِ بن سُوَيد، وعنه: شعبةُ وسفيان[٢]، مات[٣] سنة (١٢٠هـ)، أخرج له الجماعة، وثَّقه ابنُ مَعِين[٤] وأبو داود[٥].

قوله: (رَأَى رَجُلًا): تقدَّم أنَّ هذا الرجل لا أعرفه[ح٧٩١].

١٣٣ - بابُ السُّجُودِ عَلَى سَبْعَةِ أَعْظُمٍ

٨٠٩ - حَدَّثَنَا قَبِيصَةُ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَن عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ طَاوُسٍ، عَنِ ابنِ عَبَّاسٍ قَالَ: أُمِرَ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَسْجُدَ عَلَى سَبْعَةِ أَعْضَاءٍ، وَلَا يَكُفَّ شَعَرًا وَلَا ثَوْبًا: الجَبْهَةِ، وَاليَدَيْنِ، وَالرُّكْبَتَيْنِ، وَالرِّجْلَيْنِ.

(باب السُّجُودِ عَلَى سَبْعَةِ أَعْظُمٍ)... إلى (بَاب مَنْ صَلَّى بِالنَّاسِ، فَذَكَرَ حَاجَةً فَتَخَطَّاهُمْ)

قوله: (حَدَّثَنا قَبِيصَةُ): هو بفتح القاف، وكسر المُوَحَّدة، تقدَّم.

قوله: (حَدَّثَنا سُفْيَانُ): هذا هو الثَّوريُّ سفيانُ بنُ سعيد فيما ظهر لي، والله أعلم[٦].

قوله: (أُمِرَ النبيُّ ﷺ): (أُمِرَ): مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعله، و(النَّبيُّ): مَرْفوعٌ قائمٌ مَقام الفاعل، وهذا ظاهرٌ جدًّا.

قوله: (وَلَا يَكُفَّ): أي: يضُمَّ، قال ابن الأثير في «النِّهاية»: (يحتمل أن يكون بمعنى المنع، أي: لا أمنعهما[٧] من الاسترسال حال السجود؛ ليقعا على الأرض، ويحتمل أن يكون بمعنى الجمع، أي: لا يجمعهما ويضمَّهما) انتهى[٨]، وأصرحُ مِن هذه العبارة: أي: لا يجمع الثَّوب باليدين عند الركوع والسجود.

---

(١) انظر «تهذيب الكمال» (٢٨/٥٩٢).

(٢) في (ب): (والسفيانان).

(٣) في (ج): (تُوُفِّيَ).

(٤) انظر «الجرح والتعديل» (٩/٣٠).

(٥) انظر «سؤالات الآجريِّ أبا داود» (ص١٠٢)، «تهذيب الكمال» (٣٠/٤٠٠).

(٦) في (ب): (والله أعلم، فيما ظهر لي).

(٧) كذا بلفظ المتكلِّم شرحًا لحديث (٨١٦): «أُمِرْتُ أَنْ أَسْجُدَ عَلَى سَبْعَةٍ، لَا أَكُفُّ شَعَرًا وَلَا ثَوْبًا».

(٨) انظر «النهاية» (٤/١٩٠) مادَّة (كفف).

٨١٠- حدَّثنا مُسْلِمُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: حدَّثنا شُعْبَةُ عَنْ عَمْرٍو عَنْ طَاوُسٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «أُمِرْنَا أَنْ نَسْجُدَ عَلَى سَبْعَةِ أَعْظُمٍ، وَلَا نَكُفَّ ثَوْبًا وَلَا شَعَرًا».

قوله: (عَنْ عَمْرٍو، عَنْ طَاوُسٍ): هو عَمرو بن دينار المذكور في السند الذي قبله.

قوله: (أُمِرْنَا): هو مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعله.

٨١١- حدَّثنا آدَمُ: حَدَّثَنَا إِسْرَائِيلُ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ يَزِيدَ الخَطْمِيِّ: حدَّثنا البَرَاءُ ابْنُ عَازِبٍ -وَهُوَ غَيْرُ كَذُوبٍ- قَالَ: كُنَّا نُصَلِّي خَلْفَ النَّبِيِّ ﷺ، فَإِذَا قَالَ: «سَمِعَ اللهُ لِمَنْ حَمِدَهُ»، لَمْ يَحْنِ أَحَدٌ مِنَّا ظَهْرَهُ حَتَّى يَضَعَ النَّبِيُّ ﷺ جَبْهَتَهُ عَلَى الأَرْضِ.

قوله: (حَدَّثَنَا إِسْرَائِيلُ): هو إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق السَّبيعيّ، واسمُ أبي إسحاق عمرُو ابن عبد الله السبيعيُّ، تقدَّم بعض ترجمة (إسرائيل)(١)[ح١٢٦]، روى عن جدِّه أبي إسحاق السبيعيِّ، وزياد ابن علاقة، وآدم بن عليٍّ، وخلقٍ، وعنه: يحيى بن آدم، ومُحَمَّد بن كَثِير، وأممٌ، وقال: (أحفظُ حديثَ أبي إسحاق كما أحفظُ السورةَ)، وقال أحمد: (ثقة)، وتعجَّب من حفظِه، وقال أبو حاتم: (مِن أتقن أصحاب أبي إسحاق)، وضعَّفه ابن المدينيِّ، تُوُفِّيَ سنة (١٦٢هـ)، أخرج له الجماعة، وله ترجمة في «الميزان»، وصحَّح عليه(٢).

قوله: (عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ): تقدَّم أعلاه في ترجمة حفيده أنَّه عمرُو بن عبد الله السَّبِيعيُّ، وترجمتُه تقدَّمت(٣) مختصرةً فيما مضى[ح٤٠].

قوله: (عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ يَزِيدَ الخَطْمِيِّ): تقدَّم الكلامُ عليه، وبعضُ ترجمتِه فيما مضى[ح٦٩٠].

قوله: (وَهُوَ غَيْرُ كَذُوبٍ): تقدَّم الكلام عليه مُطَوَّلًا؛ فانظره[ح٦٩٠].

---

(١) زيد في النسخ: (يكنى أبا موسى، بصريٌّ، نزل الهند)، وهذا الكلام إنَّما هو في إسرائيل بن موسى، أمَّا إسرائيل ابن يونس؛ فهو كوفيٌّ، ويُكنى أبا يوسف، انظر «تهذيب الكمال» (٢/٥١٤) و(٢/٥١٥)، «تذهيب التهذيب» (١/٣٤٤) و(١/٣٤٤).

(٢) ليس في «الميزان» التصحيح عليه، انظر «ميزان الاعتدال» (١/٢٠٨)، وقد تكلَّم في إسرائيل هذا غيرُ واحدٍ، ونقل كلامَهم الذهبيُّ في «الميزان» ثمَّ قال: (إسرائيل اعتمده البخاريُّ ومسلمٌ في الأصول، وهو في الثَّبت كالأسطوانة، فلا يُلتَفت إلى تضعيف مَن ضعَّفه)، «الجرح والتعديل» (٢/٣٣٠)، (٢/٣٣١)، «تاريخ بغداد» (٧/٢٤)، «تهذيب الكمال» (٢/٥١٥).

(٣) (تقدَّمت): سقط من (ب).

قوله: (لَمْ يَحْنِ): تقدَّم أنَّ النُّون يجوز كسرُها وضمُّها؛ لأنَّ فيه لغتين، يقال: حنا يحنو، وحَنى يحني[ح٦٩٠].

١٣٤- بابُ السُّجُودِ عَلَى الأَنْفِ

٨١٢- حدَّثنا مُعَلَّى بْنُ أَسَدٍ: حدَّثنا وُهَيْبٌ عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «أُمِرْتُ أَنْ أَسْجُدَ عَلَى سَبْعَةِ أَعْظُمٍ، عَلَى الجَبْهَةِ -وَأَشَارَ بِيَدِهِ عَلَى أَنْفِهِ- وَاليَدَيْنِ، وَالرُّكْبَتَيْنِ، وَأَطْرَافِ القَدَمَيْنِ، وَلَا نَكْفِتَ الثِّيَابَ وَالشَّعَرَ».

قوله: (أُمِرْتُ): تقدَّم أنَّه مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعله.

قوله: (وَلَا نَكْفِتَ): هو ثلاثيٌّ، والفاء مكسورة، (كفَتَ): ضمَّ، وهذا ظاهرٌ، وقد تقدَّم الكلام أعلاه على (يَكفُّ)، فانظره[ح٨٠٩]، وقال بعضهم: (يكفت: يستر)، ولا يصحُّ[(١)].

١٣٥- بابُ السُّجُودِ عَلَى الأَنْفِ، وَالسُّجُودِ عَلَى الطِّينِ

٨١٣- حدَّثنا مُوسَى: حدَّثنا هَمَّامٌ عَنْ يَحْيَى عَنْ أَبِي سَلَمَةَ قَالَ: انْطَلَقْتُ إِلَى أَبِي سَعِيدٍ الخُدْرِيِّ قُلْتُ: أَلَا تَخْرُجُ بِنَا إِلَى النَّخْلِ نَتَحَدَّثُ، فَخَرَجَ، فَقَالَ: قُلْتُ: حَدِّثْنِي مَا سَمِعْتَ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ فِي لَيْلَةِ القَدْرِ؟ قَالَ: اعْتَكَفَ رَسُولُ اللهِ ﷺ عَشْرَ الأُوَلِ مِنْ رَمَضَانَ، وَاعْتَكَفْنَا مَعَهُ، فَأَتَاهُ جِبْرِيلُ عليه السلام فَقَالَ: إِنَّ الَّذِي تَطْلُبُ أَمَامَكَ، فَاعْتَكَفَ العَشْرَ الأَوْسَطَ فَاعْتَكَفْنَا مَعَهُ، فَأَتَاهُ جِبْرِيلُ فَقَالَ: إِنَّ الَّذِي تَطْلُبُ أَمَامَكَ، فَقَامَ النَّبِيُّ ﷺ خَطِيبًا صَبِيحَةَ عِشْرِينَ مِنْ رَمَضَانَ، فَقَالَ: «مَنْ كَانَ اعْتَكَفَ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فَلْيَرْجِعْ، فَإِنِّي أُرِيتُ لَيْلَةَ القَدْرِ، وَإِنِّي نُسِّيتُهَا، وَإِنَّهَا فِي العَشْرِ الأَوَاخِرِ، فِي وِتْرٍ، وَإِنِّي رَأَيْتُ كَأَنِّي أَسْجُدُ فِي طِينٍ وَمَاءٍ»، وَكَانَ سَقْفُ المَسْجِدِ جَرِيدَ النَّخْلِ، وَمَا نَرَى فِي السَّمَاءِ شَيْئًا، فَجَاءَتْ قَزَعَةٌ فَأُمْطِرْنَا، فَصَلَّى بِنَا النَّبِيُّ ﷺ حَتَّى رَأَيْتُ أَثَرَ الطِّينِ وَالمَاءِ عَلَى جَبْهَةِ رَسُولِ اللهِ ﷺ وَأَرْنَبَتِهِ، تَصْدِيقَ رُؤْيَاهُ.

قوله: (حَدَّثَنَا مُوسَى): هو موسى بن إسماعيل التَّبُوذكيُّ، تقدَّم الكلامُ عليه، وبعضُ ترجمتِه، ونسبتُه لماذا[ح٦٣].

قوله: (حَدَّثَنَا هَمَّامٌ): تقدَّم مرارًا أنَّه ابن يحيى العَوْذِيُّ، وتقدَّم بعضُ ترجمتِه، ونسبته، وضبطها[ح٢١٩].

---

(١) انظر «مطالع الأنوار» (٣/٣٧٧).

قوله: (عَنْ يَحْيَى): هو يحيى بن أبي كَثِير، بالمثلَّثة، وفتح الكاف[(١)]، تقدَّم مرارًا، وتقدَّم بعضُ ترجمتِه[ح١١٢].

قوله: (عَنْ أَبِي سَلَمَةَ): تقدَّم أنَّه ابن[(٢)] عبد الرَّحمن بن عوف، واسمه عبد الله، وقيل: إسماعيل، أحدُ الفقهاء السَّبعة على قول الأكثر.

قوله: (إِلَى أَبِي سَعِيدٍ الخُدْرِيِّ): تقدَّم مرارًا كثيرة أنَّه سعد بن مالك بن سنان الأنصاريُّ ﵁، وتقدَّم بعضُ ترجمتِه[ح١٩].

قوله: (وَإِنِّي نَسِيتُهَا): ويُروى: (نُسِّيْتُهَا)، روايتان، وهذا ظاهرٌ جدًّا.

قوله: (فَجَاءَتْ قَزْعَةٌ): هي بفتح القاف والزاي، وفي أصلنا ساكنة ومحرَّكة، والجمع: قَزَع؛ بفتحهما أيضًا، والقَزعة: السَّحابة، وقال أبو عُبيد[(٣)]: (وأكثر ما يكونُ ذلك في الخريف)، انتهى.

قوله: (أَثَر): تقدَّم أنَّه يقال: (أَثَر) بفتح الهمزة والثاء، ويقال: بكسر الهمزة، وإسكان الثَّاء، وتقدَّم ما قاله شيخنا من تثليث الهمزة[ح٢٧٨]، والله أعلم.

قوله: (وَأَرْنَبَتِهِ): (الأرنبة)[(٤)] بفتح الهمزة، ثمَّ راء ساكنة، ثمَّ نون مفتوحة، ثمَّ مُوَحَّدة مثلها، ثمَّ تاء: طرف الأنف.

١٣٦ - بابُ عَقْدِ الثِّيَابِ وَشَدِّهَا

وَمَنْ ضَمَّ إِلَيْهِ ثَوْبَهُ إِذَا خَافَ أَنْ تَنْكَشِفَ عَوْرَتُهُ.

٨١٤ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ قَالَ: كَانَ النَّاسُ يُصَلُّونَ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ، وَهُمْ عَاقِدُو أُزْرِهِمْ مِنَ الصِّغَرِ عَلَى رِقَابِهِمْ، فَقِيلَ لِلنِّسَاءِ: «لَا تَرْفَعْنَ رُؤُوسَكُنَّ حَتَّى يَسْتَوِيَ الرِّجَالُ جُلُوسًا».

قوله: (حَدَّثَنَا مُحَمَّد بْنُ كَثِيرٍ): تقدَّم مرارًا أنَّه بالثاء المُثلَّثة.

قوله: (حَدَّثَنَا[(٥)] سُفْيَانُ): هذا هو سفيانُ بنُ سعيد بن مسروق الثَّوريُّ، العالمُ المشهورُ.

---

(١) (وفتح الكاف): سقط من (ب) و(ج)، وجاءت في (أ) مستدركةً بعد قوله: (مرارًا) الآتي، ولعلَّ المثبت هو الصَّواب.

(٢) (ابن): سقط من (ب).

(٣) في النُّسخ: (عبيدة)، والكلام في مصدره، وانظر «غريب الحديث» (١/٢٣٥).

(٤) في (ب): (وأرنبة ولأرنبة).

(٥) كذا في النُّسخ، وفي «اليونينيَّة» و(ق) بعد الإصلاح: (أَخْبَرَنَا).

قوله: (عَنْ أَبِي حَازِمٍ): تقدَّم مرارًا أنَّه سَلَمةُ بن دِينار، أبو حازمٍ الأعرجُ، وهو بالحاء المهملة، وهذا ظاهرٌ جدًّا/. [١/١٢٨أ]

قوله: (عَاقِدُو أُزْرِهِمْ): هو بجرِّ (أُزرِهم)، ويجوز من حيث العربيَّةُ نصبُها، والله أعلم، وهو قليلٌ، ويقال: أُزْر، وأُزُر، بإسكان الزاي وضمِّها، وهذا ظاهرٌ، وقد تقدَّم أنَّ كلَّ ما كان على أسافل البدن يقال له: إزار، وما كان على أعاليه يقال له: رداء[ح٣٥١].

١٣٧- بابٌ لَا يَكُفُّ شَعَرًا

قوله: (باب لَا يَكُفُّ شَعَرًا): تقدَّم معنى (يكفُّ) قريبًا، وهو يَضُمُّ، وتقدَّم كلام ابن الأثير[ح٨٠٩]، و(يكفُّ): مشدَّدٌ مضمومٌ على النهي عند محقِّقي النُّحاة، ويجوز فتح الفاء، وكذا (يَكُفَّ) بعدها، والله أعلم.

٨١٥- حدَّثنا أَبُو النُّعْمَانِ: حدَّثنا حَمَّادٌ، وَهُوَ ابْنُ زَيْدٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ طَاوُسٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: أُمِرَ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَسْجُدَ عَلَى سَبْعَةِ أَعْظُمٍ، وَلَا يَكُفَّ ثَوْبَهُ وَلَا شَعَرَهُ.

قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ): تقدَّم مرارًا أنَّه مُحمَّد بن الفضل عارمٌ.

قوله: (أُمِرَ النَّبِيُّ): (أُمر): مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعله، و(النَّبيُّ): مَرْفوعٌ قائم مقام الفاعل.

١٣٨- بابٌ: لَا يَكُفُّ ثَوْبَهُ فِي الصَّلَاةِ

٨١٦- حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ عَمْرٍو، عَنْ طَاوُسٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «أُمِرْتُ أَنْ أَسْجُدَ عَلَى سَبْعَةٍ، لَا أَكُفُّ شَعَرًا وَلَا ثَوْبًا».

قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ): تقدَّم أنَّه الوضَّاح بن عبد الله، وتقدَّم بعضُ ترجمتِه[ح٥٨].

قوله: (عَنْ عَمْرٍو): هو عمرو بن دينار، تقدَّم بعضُ ترجمتِه[ح١١٣].

قوله: (أُمِرْتُ أَنْ أَسْجُدَ): تقدَّم أنَّ (أُمِرت): مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعله.

١٣٩- بابُ التَّسْبِيحِ وَالدُّعَاءِ فِي السُّجُودِ

٨١٧- حدَّثنا مُسَدَّدٌ: حدَّثنا يَحْيَى عَنْ سُفْيَانَ: حَدَّثَنِي مَنْصُورٌ، عَنْ مُسْلِمٍ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَائِشَةَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُكْثِرُ أَنْ يَقُولَ فِي رُكُوعِهِ وَسُجُودِهِ: «سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ رَبَّنَا وَبِحَمْدِكَ، اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي»، يَتَأَوَّلُ الْقُرْآنَ.

قوله: (حَدَّثَنَا يَحْيَى): تقدَّم أنَّه ابن سعيد القطَّان، شيخُ الحُفَّاظِ، وتقدَّم بعضُ ترجمتِه[ح٤٣].

قوله: (عَنْ سُفْيَانَ): هذا[1] [ما عرفته، أهو الثَّوريُّ أو ابن عيينة؟ والله أعلم][2].

قوله: (عَنْ[3] مَنْصُورٍ): هذا هو ابن المعتمر، تقدَّم بعضُ ترجمتِه[ح٧٠]، وكذا هو منسوبٌ في نسخةٍ[4] على هامش أصلنا[5].

قوله: (عَنْ مُسْلِمٍ): هو مسلم بن صُبَيح، أبو الضُّحَى، تقدَّم بعضُ ترجمتِه، وأنَّ (صُبَيحًا) بضمِّ الصاد، مصغَّرٌ[ح٣٦٣].

قوله: (يَتَأَوَّلُ القُرْآنَ): أي: يعمل بما أُمِرَ به في القرآن من[6] قول الله تعالى: ﴿فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَٱسْتَغْفِرْهُ﴾ [النصر: ٣].

١٤٠ - بابُ المُكْثِ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ

٨١٨ - ٨١٩ - حدَّثنا أَبُو النُّعْمَانِ: حدَّثنا حَمَّادٌ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ أَبِي قِلَابَةَ: أَنَّ مَالِكَ بْنَ الحُوَيْرِثِ قَالَ لأَصْحَابِهِ: أَلَا أُنَبِّئُكُمْ صَلَاةَ رَسُولِ اللهِ ﷺ؟ قَالَ: وَذَاكَ فِي غَيْرِ حِينِ صَلَاةٍ، فَقَامَ، ثُمَّ رَكَعَ فَكَبَّرَ، ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ، فَقَامَ هُنَيَّةً، ثُمَّ سَجَدَ، ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ هُنَيَّةً، فَصَلَّى صَلَاةَ عَمْرِو بْنِ سَلِمَةَ شَيْخِنَا هَذَا.

قالَ أَيُّوبُ: كانَ يَفْعَلُ شَيْئًا لَمْ أَرَهُمْ يَفْعَلُونَهُ، كانَ يَقْعُدُ فِي الثَّالِثَةِ أو الرَّابِعَةِ. قالَ: فَأَتَيْنا النَّبِيَّ ﷺ فَأَقَمْنا عِنْدَهُ، فقالَ: «لَوْ رَجَعْتُمْ إلىٰ أَهْلِيكُمْ، صَلُّوا صَلاةَ كَذا فِي حِينِ كَذا، صَلُّوا صَلاةَ كَذا فِي حِينِ كَذا، فَإِذا حَضَرَتِ الصَّلاةُ، فَلْيُؤَذِّنْ أَحَدُكُمْ، وَلْيَؤُمَّكُمْ أَكْبَرُكُمْ».

قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ): تقدَّم أعلاه وقبله مرارًا أنَّه مُحمَّد بن الفضل عارمٌ.

قوله: (حَدَّثَنَا حَمَّادٌ): هو ابن زيد، وكذا هو في نسخة في هامش أصلنا[7]، [وقد تقدَّم الكلامُ على (حمَّاد) إذا أُهمل نسبه مَن هو؛ فإن كان الراويَ عنه عارمٌ أو سليمانُ بن حرب؛ فهو ابن زيد، وإن كان التَّبُوذكيُّ أو عفَّان أو حجَّاج بن منهال؛ فإنَّه يكون ابنَ سَلَمة، وكذا إذا أطلقه هُدْبَة بن

(١) زيد في (ج): (هو).

(٢) ما بين معقوفين بياض في (ج)، قال الحافظُ في «الفتح» (٢/٣٤٩): (هو الثوريُّ).

(٣) كذا في النُّسخ، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (حَدَّثَنِي).

(٤) زيد في (ب): (هو).

(٥) ثبتت نسبته إلى أبيه في رواية أبي ذرٍّ والأَصيليِّ.

(٦) في (ج): (في).

(٧) ثبتت نسبته إلى أبيه في رواية أبي ذرٍّ والأَصيليِّ.

خالد[ح١٤٢]، وتقدَّم أنَّ حمَّادَ بن سلمة لم يخرِّج له البخاريُّ في الأصول، وإنَّما علَّق له، بخلاف ابن زيد][1].

قوله: (عَنْ أَيُّوبَ): هو ابن أبي تميمة كيسان[2]، السَّخْتِيانيُّ، تقدَّم مرارًا، وتقدَّم بعضُ[3] ترجمتِه مختصرةً[ح٣١].

قوله: (عَنْ أَبِي قِلَابَةَ): تقدَّم أنَّه بكسر القاف، وتخفيف اللَّام، وبعد الألف مُوَحَّدة، وأنَّ اسمَه عبدُ الله بن زيد الجَرْمِيُّ[قبل ح٤٤٠].

قوله: (هُنَيَّةً): تقدَّم أنَّها تصغير (هَنَةٍ)، وهي مُشدَّدة الياء، كذا ضبطها النَّوويُّ، وهو ظاهرٌ، وخطَّأ الهمز، وبعضهم قالها بالهمز، وقد تقدَّم[ح٧٤٤].

قوله[4]: (عَمْرِو بْنِ سَلِمَةَ): تقدَّم أنَّه بكسر اللَّام، وهو عمرو بن سَلِمَة الجَرْمِيُّ، تقدَّم الكلام عليه في (باب الاطمأنينة حين يرفع رأسه من الركوع)[ح٨٠٢].

٨٢٠- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحِيمِ: حَدَّثَنَا أَبُو أَحْمَدَ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ الزُّبَيْرِيُّ: حَدَّثَنَا مِسْعَرٌ عَنِ الحَكَمِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنِ البَرَاءِ قَالَ: كَانَ سُجُودُ النَّبِيِّ ﷺ وَرُكُوعُهُ، وَقُعُودُهُ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ، قَرِيبًا مِنَ السَّوَاءِ.

قوله: (عَنِ الحَكَمِ): تقدَّم مرارًا أنَّه ابن عُتَيبة[5] الإمام، وتقدَّم بعضُ ترجمتِه[ح١١٧].

٨٢١- حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: إِنِّي لا آلُو أَنْ أُصَلِّيَ بِكُمْ كَمَا رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يُصَلِّي بِنَا، قَالَ ثَابِتٌ: كَانَ أَنَسٌ يَصْنَعُ شَيْئًا لَمْ أَرَكُمْ تَصْنَعُونَهُ، كَانَ إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ، قَامَ حَتَّى يَقُولَ القَائِلُ: قَدْ نَسِيَ، وَبَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ حَتَّى يَقُولَ القَائِلُ: قَدْ نَسِيَ.

قوله: (عَنْ ثَابِتٍ): هو ابن أسلم البُنَانيُّ، أبو مُحَمَّد البصريُّ، وليس في الكتب السِّتَّة (ثابت عن أنس) سواه، وكان رأسًا في العلم والعمل، يلبس الثياب الفاخرة، ويقال: لم يكن في وقته أعبدُ

(١) ما بين معقوفين سقط من (ج).

(٢) (كيسان): سقط من (ج).

(٣) (بعض): مثبت من (ب).

(٤) زيد في (ب): (عن)، وليس بصحيح.

(٥) في (ب): (عتبة)، وهو تحريف.

منه، رحمة الله عليه، تُوُفِّيَ سنة (١٢٧هـ)، أخرج له الجماعة[١]، وقد تقدَّم[ح٤٥٨].

قوله: (إِنِّي لَا آلُو): هو بمدِّ الهمزة أي: لا أُقَصِّرُ.

قوله: (قَدْ نَسِيَ): ويجوز: (نُسِّيَ).

١٤١- بابٌ: لَا يَفْتَرِشُ ذِرَاعَيْهِ فِي السُّجُودِ

وَقَالَ أَبُو حُمَيْدٍ: سَجَدَ النَّبِيُّ ﷺ وَوَضَعَ يَدَيْهِ غَيْرَ مُفْتَرِشٍ وَلَا قَابِضِهِمَا.

قوله: (وَقَالَ أَبُو حُمَيْدٍ): تقدَّم الكلام عليه[٢] مُختَصَرًا قريبًا، وتقدَّم بعيدًا الخلافُ في اسمه، وبعضُ ترجمتِه[قبل ح٣٩١]، وهو عبدُ الرَّحمن، وقيل: المنذرُ، السَّاعديُّ.

قوله: (وَلَا قَابِضِهِمَا): هو بجرِّه معطوفٌ على (مُفْتَرِشٍ).

٨٢٢- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ: سَمِعْتُ قَتَادَةَ عَنْ أَنَسِ ابْنِ مَالِكٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «اعْتَدِلُوا فِي السُّجُودِ، وَلَا يَبْسُطْ أَحَدُكُمْ ذِرَاعَيْهِ انْبِسَاطَ الكَلْبِ».

قوله: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ): تقدَّم مرارًا أنَّه بفتح المُوَحَّدة، وتشديد الشين المعجمة.

قوله: (انْبِسَاطَ الكَلْبِ): تقدَّم أنَّه[٣] نُهِيَ[٤] عن التشبيه بحيوانات في الصَّلاة، فنُهِي عن التفاتٍ كالتفات الثعلب، وبروكٍ كبروك البعير، وافتراشٍ كافتراش السبع، وإقعاءٍ كإقعاء الكلب، ونقرٍ كنقر الغراب، ورفع الأيدي كأنَّها أذناب خيل شُمْس، فهذه ستُّ حيوانات نُهِي المصلِّي أن يتشبَّه بشيء منهنَّ، والله أعلم[ح٥٣٢].

١٤٢- بابُ مَنِ اسْتَوَى قَاعِدًا فِي وِتْرٍ مِنْ صَلَاتِهِ، ثُمَّ نَهَضَ

٨٢٣- حدَّثنا مُحَمَّدُ بنُ الصَّبَّاحِ: أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ: أَخْبَرَنَا خَالِدٌ الحَذَّاءُ عَنْ أَبِي قِلَابَةَ: أَخْبَرَنَا مَالِكُ بْنُ الحُوَيْرِثِ اللَّيْثِيُّ: أَنَّهُ رَأَى النَّبِيَّ ﷺ يُصَلِّي، فَإِذَا كَانَ فِي وِتْرٍ مِنْ صَلَاتِهِ؛ لَمْ يَنْهَضْ حَتَّى يَسْتَوِيَ قَاعِدًا.

قوله: (أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ): هذا هو ابن بَشِير، تقدَّم، وتقدَّم[٥] أنَّه ليس في الكتب السِّتَّة راوٍ اسمُه

---

(١) انظر «تهذيب الكمال» (٤/٣٤٢).

(٢) (عليه): سقط من (ب).

(٣) في النسخ: (أن)، ولعلَّ المثبت هو الصواب.

(٤) في (ب): (النهي).

(٥) (وتقدَّم): سقط من (ب).

هُشيم سواه[ح٤٠٢]، والله أعلم.

قوله: (عَنْ أَبِي قِلَابَةَ): تقدَّم أعلاه ضبطُه، واسمُه، واسمُ أبيه، وتقدَّم قبلَ ذلك بعضُ ترجمتِه[قبل ح٤٤٠].

١٤٣- بابُ كَيْفَ يَعْتَمِدُ عَلَى الأَرْضِ إِذَا قَامَ مِنَ الرَّكْعَةِ

٨٢٤- حدَّثنا مُعَلَّى بْنُ أَسَدٍ: حَدَّثَنَا وُهَيْبٌ عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ قَالَ: جَاءَنَا مَالِكُ بْنُ الحُوَيْرِثِ، فَصَلَّى بِنَا فِي مَسْجِدِنَا هَذَا، فَقَالَ: إِنِّي لأُصَلِّي بِكُمْ وَمَا أُرِيدُ الصَّلَاةَ، لَكِنْ أُرِيدُ أَنْ أُرِيَكُمْ كَيْفَ رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يُصَلِّي، قَالَ أَيُّوبُ: فَقُلْتُ لأَبِي قِلَابَةَ: وَكَيْفَ كَانَتْ صَلَاتُهُ؟ قَالَ: مِثْلَ صَلَاةِ شَيْخِنَا هَذَا، يَعْنِي: عَمْرَو بْنَ سَلِمَةَ، قَالَ أَيُّوبُ: وَكَانَ ذَلِكَ الشَّيْخُ يُتِمُّ التَّكْبِيرَ، وَإِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ عَنِ السَّجْدَةِ الثَّانِيَةِ، جَلَسَ، وَاعْتَمَدَ عَلَى الأَرْضِ ثُمَّ قَامَ.

قوله: (حَدَّثَنَا وُهَيْبٌ): هو ابن خالد الباهليُّ الكرابيسيُّ الحافظ، تقدَّم الكلامُ عليه[ح٨٤].

قوله: (عَنْ أَيُّوبَ): تقدَّم مرارًا أنَّه ابن أبي تميمة السَّخْتِيَانيُّ، وتقدَّم بعضُ ترجمتِه[ح٣١].

قوله: (يَعْنِي: عَمْرَو بْنَ سَلِمَةَ): تقدَّم بعضُ ترجمتِه، وأنَّه بكسر اللَّام(١)، وأنَّه تابعيٌّ[ح٨٠٢]، ووالدُه صحابيٌّ(٢)، كان يؤمُّ عَمرٌو قومَه في عهده عليه الصلاة والسلام وكان صبيًّا، ولم يره عليه الصلاة والسلام(٣).

١٤٤- بابٌ: يُكَبِّرُ وَهُوَ يَنْهَضُ مِنَ السَّجْدَتَيْنِ

وَكَانَ ابْنُ الزُّبَيْرِ يُكَبِّرُ فِي نَهْضَتِهِ.

٨٢٥- حدَّثنا يَحْيَى بنُ صَالِحٍ: حدَّثنا فُلَيْحُ بنُ سُلَيمَانَ، عَن سَعِيدِ بْنِ الحَارِثِ قَالَ: صَلَّى لَنَا أَبُو سَعِيدٍ، فَجَهَرَ بِالتَّكْبِيرِ حِينَ رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ السُّجُودِ، وَحِينَ سَجَدَ، وحِينَ رَفَعَ، وَحِينَ قَامَ مِنَ الرَّكْعَتَيْنِ، وَقَالَ: هَكَذَا رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ.

قوله: (صَلَّى لَنَا أَبُو سَعِيدٍ): تقدَّم أنَّه سعدُ بنُ مالك بن سنان الخُدْرِيُّ الصَّحابيُّ، رضي الله عنه.

١٤٥- بابُ سُنَّةِ الجُلُوسِ فِي التَّشَهُّدِ

وَكَانَتْ أُمُّ الدَّرْدَاءِ تَجْلِسُ فِي صَلَاتِهَا جِلْسَةَ الرَّجُلِ، وَكَانَتْ فَقِيهَةً.

قوله: (وَكَانَتْ أُمُّ الدَّرْدَاءِ تَجْلِسُ فِي صَلَاتِهَا جِلْسَةَ الرَّجُلِ): قال الدِّمياطيُّ: (أمُّ الدرداء

(١) (وأنه بكسر اللام): سقط من (ج).

(٢) انظر «الاستيعاب» (ص٣٠٦).

(٣) رجَّح الحافظُ في «الإصابة» (٢/٥٤١) أنَّه صحابيٌّ، وانظر «تهذيب الكمال» (٢٢/٥٠)، «تهذيب التهذيب» (٣/٢٧٤).

الصغرى -وهي المراد هنا-: اسمها هُجيمة -وقيل: جُهيمة- بنت حييٍّ، الوصَّابيَّة، وقيل: اسمها جمانة، تابعيَّةٌ، وأمُّ الدرداء الكبرى لها صحبة، ماتت قبل أبي الدرداء)، انتهى[1]، واعلم أنَّ اسمَ الكبرى خَيْرةُ، وقد تقدَّم هذا كلُّه[2][ح٦٥٠].

قوله: (وَكَانَتْ فَقِيهَةً): قال شيخُنا الشَّارحُ: (الظاهر أنَّه من كلام البخاريِّ)[التوضيح٧/٢٥٥]، انتهى، وكذا قال النَّوويُّ في «تهذيبه»، ولفظه في ترجمتها: (قال البخاريُّ في «صحيحه» في «أبواب صفة الصَّلاة»: «كانت أمُّ الدرداء فقيهةً»)، وفي «تذهيب الذَّهبيِّ»: أنَّه من كلام مكحول، والظاهر أنَّه من كلام المِزِّيِّ في «التهذيب»[3]، والله أعلم[4].

وقوله: (جِلْسَةَ): هي بكسر الجيم، المراد: الهيئة.

٨٢٧- حدَّثنا عَبْدُ اللهِ بْنُ مَسْلَمَةَ عَنْ مَالِكٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ القَاسِمِ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَبْدِ اللهِ: أَنَّهُ أَخْبَرَهُ: أَنَّهُ كَانَ يَرَى عَبْدَ اللهِ بْنَ عُمَرَ يَتَرَبَّعُ فِي الصَّلَاةِ إِذَا جَلَسَ، فَفَعَلْتُهُ وَأَنَا يَوْمَئِذٍ حَدِيثُ السِّنِّ، فَنَهَانِي عَبْدُ اللهِ بْنُ عُمَرَ، وَقَالَ: إِنَّمَا سُنَّةُ الصَّلَاةِ أَنْ تَنْصِبَ رِجْلَكَ اليُمْنَى، وَتَثْنِيَ اليُسْرَى، فَقُلْتُ: إِنَّكَ تَفْعَلُ ذَلِكَ، فَقَالَ: إِنَّ رِجْلَايَ لَا تَحْمِلَانِي.

قوله: (إِنَّ رِجْلَيَّ لَا تَحْمِلَانِي): كذا في هامش أصلنا، وعليه (صح)، وفي الأصل وعليه نسخة وعلامة[5] راويها: (رِجْلايَ)[6]، وهذه على لغة مَن يجعل المثنَّى بالألف، رفعًا، ونصبًا، وجرًّا، وهي لغة لبعض العرب: [من الطويل]

تَزَوَّدَ مِنَّا بَيْنَ أُذْنَاهُ ضَرْبَةً .... [7]

---

(١) زيد في (ب): (وتقدَّم هذا كله).

(٢) قوله: (وقد تقدَّم هذا كله): جاء في (ب) في غير موضعه، وسقط من (ج).

(٣) انظر «تهذيب الأسماء واللغات» (٢/٨١٧)، «تذهيب التهذيب» (١/٢٠٠)، «تهذيب الكمال» (٣٥/٣٥٥).

(٤) جزم الحافظ في «الفتح» (٢/٣٥٦) بأنَّه من كلام مكحول وقال: (رويناه تامًّا في «مسند الفِرْيابيِّ» أيضًا بسنده إلى مكحول).

(٥) في (ب) و(ج): (وعليه علامة).

(٦) وهي رواية أبي الوقت وابن عساكر.

(٧) صدر بيت ينسب لهوبر الحارثيِّ، وعجزه: (دعتْهُ إلى هابي التُّراب عقيم)، وقد جاء على لغة بلْحارث بن كعب، انظر «جمهرة اللغة» (٢/٧٠٧)، «سرِّ الصناعة» (٢/٧٠٤).

٨٢٨- حَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ بُكَيْرٍ: حدَّثنا اللَّيْثُ عَنْ خَالِدٍ، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرِو بْنِ حَلْحَلَةَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو وَابْنِ عَطَاءٍ.

وَحَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ وَيَزِيدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرِو بْنِ حَلْحَلَةَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرِو بْنِ عَطَاءٍ: أَنَّهُ كَانَ جَالِسًا مَعَ نَفَرٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ، فَذَكَرْنَا صَلَاةَ رَسُولِ اللهِ ﷺ، فَقَالَ أَبُو حُمَيْدٍ السَّاعِدِيُّ: أَنَا كُنْتُ أَحْفَظَكُمْ لِصَلَاةِ رَسُولِ اللهِ ﷺ، رَأَيْتُهُ إِذَا كَبَّرَ، جَعَلَ يَدَيْهِ حِذَاءَ مَنْكِبَيْهِ، وَإِذَا رَكَعَ، أَمْكَنَ يَدَيْهِ مِنْ رُكْبَتَيْهِ، ثُمَّ هَصَرَ ظَهْرَهُ، فَإِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ، اسْتَوَى، حَتَّى يَعُودَ كُلُّ فَقَارٍ مَكَانَهُ، فَإِذَا سَجَدَ، وَضَعَ يَدَيْهِ غَيْرَ مُفْتَرِشٍ وَلَا قَابِضِهِمَا، وَاسْتَقْبَلَ بِأَطْرَافِ أَصَابِعِ رِجْلَيْهِ القِبْلَةَ، فَإِذَا جَلَسَ فِي الرَّكْعَتَيْنِ، جَلَسَ عَلَى رِجْلِهِ اليُسْرَى، وَنَصَبَ اليُمْنَى، وَإِذَا جَلَسَ فِي الرَّكْعَةِ الآخِرَةِ، قَدَّمَ رِجْلَهُ اليُسْرَى، وَنَصَبَ الأُخْرَى وَقَعَدَ عَلَى مَقْعَدَتِهِ.

وَسَمِعَ اللَّيْثُ يَزِيدَ بْنَ أَبِي حَبِيبٍ، وَيَزِيدُ مِنْ مُحَمَّدِ بْنِ حَلْحَلَةَ، وَابْنُ حَلْحَلَةَ مِنَ ابْنِ عَطَاءٍ، وَقَالَ أَبُو صَالِحٍ عَنِ اللَّيْثِ: كُلُّ قَفَارٍ.

وَقَالَ ابْنُ المُبَارَكِ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَيُّوبَ: حَدَّثَنِي يَزِيدُ بْنُ أَبِي حَبِيبٍ: أَنَّ مُحَمَّدَ بْنَ عَمْرٍو[(١)] حَدَّثَهُ: كُلُّ فَقَارٍ.

قوله: (عَنْ خَالِدٍ): هو خالد بن يزيد، أبو عبد الرحيم[(٢)] المِصريُّ الفقيهُ، عن عطاء والزهريِّ، وعنه: اللَّيث ومُفَضَّل بن فضالة، ثقةٌ، تُوُفِّيَ سنة (١٣٩هـ)، أخرج له الجماعة، ووثَّقه النَّسائيُّ، وقال أبو حاتم: (لا بأس به)[الجرح والتعديل٣/٣٥٨][(٣)].

قوله: (عَنْ سَعِيدٍ): هذا هو ابن أبي هلال اللَّيثيُّ مولاهم، المدنيُّ ثمَّ المِصريُّ، أبو العلاء، أحدُ المشاهير المُكْثِرين، عن نافع، ونعيم المُجْمِر، والطبقةِ، وعنه/: شيخُه[(٤)] سعيد المَقْبُريُّ واللَّيث بن سعد، [١/١٢٨ب] تُوُفِّيَ سنة (١٣٥هـ)، أخرج له الجماعة، وهو ثقةٌ معروفٌ، وقال ابنُ حَزْم وحده: (ليس بالقويِّ)[المُحلَّى٢/٢٢٩]،

---

(١) في هامش الأصل: (هـ: بن حلحلة).

(٢) في (ب) و(ج): (الرَّحمن)، وليس بصحيح.

(٣) انظر «تهذيب الكمال» (٨/٢٠٨).

(٤) كذا تبعًا لـ«الكاشف» (١/٣٢٧)، ولم يذكرِ المِزِّيُّ سعيدًا المَقْبُريَّ في مشايخه في «تهذيب الكمال» (١١/٩٥-٩٦)، لكن عندما ذكره فيمَن روى عنه؛ قال: (وسعيدٌ المَقْبُريُّ وهو أكبر منه)، وقال الذهبيُّ في «تذهيب التهذيب» (٤/٥٤): (وعنه: سعيدٌ المَقْبُريُّ مع تقدُّمِه).

له ترجمة في «الميزان»[٢/١٦٢][(١)]، وفي هامش أصلنا نسخة[(٢)] تجاه (سعيد) صورتها[(٣)]: (هو أبو هلال)[(٤)]، وكون كنية سعيد أبو هلال لا أعرف أنا ذلك، إنَّما كنيته أبو العلاء، والله أعلم.

قوله: (**عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرِو بْنِ حَلْحَلَةَ**): هو بحاءَين مهملَتَين مفتوحتَين، بعد كلِّ حاءٍ لامٌ، فاللَّام الأولى ساكنة، والثانية مفتوحة، ثمَّ تاء التَّأنيث[(٥)]، روى عن عطاء بن يسار وطائفةٍ، وعنه: مالك، وإسماعيل بن جعفر، وخلقٌ، وثَّقه أبو حاتمٍ وغيرُه، أخرج له البخاريُّ، ومسلم، وأبو داود، والنَّسائيُّ[(٦)].

قوله: (**وَحَدَّثَنَا اللَّيْثُ**): قائل ذلك: هو يحيى ابن بُكَير شيخُ البُخاريِّ، والحاصل: أنَّ اللَّيثَ رواه عن ثلاثة أشخاص: عن يزيدَ بنِ أبي حَبِيب، ويزيدَ بنِ مُحَمَّد القرشيِّ؛ كلاهما عن مُحَمَّد بن عَمْرو بن حَلْحَلَة، عن مُحَمَّد بن عمرو بن عطاء، عن أبي حُميد.

تنبيه: وقع في أصلنا: (مُحَمَّد بن عمرو وابن عطاء)؛ بواو بين (عمرو) وبين (ابن عطاء)، وهو خطأٌ محضٌ، وإنَّما هو مُحَمَّد بن عمرو بن عطاء؛ فاعلمه[(٧)].

والثالثُ من مشايخ اللَّيث: خالدُ بن يزيدَ، عن سعيد بن أبي هلال، عن مُحَمَّد بن عَمْرو بن حَلْحَلَة نحوه.

قوله: (**ثُمَّ هَصَرَ**): هو بفتح الهاء والصاد المهملة المخفَّفة، وبالراء، أي: ثناه وعَطَفه، وقد تقدَّم[ح٧٩١].

قوله: (**كُلُّ فَقَارٍ**): تقدَّم [في الورقة التي قبل هذه بورقتين][(٨)] الكلامُ عليه[قبل ح٨٠٠].

---

(١) انظر «تهذيب الكمال» (١١/٩٤)، «تذهيب التهذيب» (٤/٥٤).

(٢) في (ب): (مُحَمَّد).

(٣) (تجاه سعيد صورتها): سقط من (ب).

(٤) وعليها في (ق) علامة أبي ذرٍّ، وفي هامش «اليونينيَّة»: («هو أبو هلال»: كذا في الفرع المعوَّل عليه وتعليق شيخ الإسلام أيضًا، ولكن في فرعين بأيدينا: «هو ابن هلال» وفي «القسطلانيِّ» [٢/١٢٦]: «هو ابن أبي هلال»، وفي هامش الأصل المعوَّل عليه: «وهو الصواب»).

(٥) زيد في (ب): (الساكنة).

(٦) انظر «الجرح والتعديل» (٨/٣٠)، «تهذيب الكمال» (٢٦/٢٠٤).

(٧) هذا التنبيه سقط من (ج).

(٨) ما بين معقوفين سقط من (ب).

قوله: (**وَلَا قَابِضِهِمَا**): هو بالجرِّ تقدَّم قريبًا، وأنَّه معطوفٌ على (**مُفْتَرِشٍ**).

قوله: (**سَمِعَ اللَّيْثُ يَزِيدَ بنَ أَبِي حَبِيبٍ، وَيَزِيدُ مُحَمَّدَ بْنَ حَلْحَلَةَ، وَابْنُ حَلْحَلَةَ ابنَ عَطَاءٍ**[(١)]): (اللَّيثُ): مَرْفوعٌ فاعلُ (سمعَ)، و(يزيدَ بنَ أبي حبيب): مَنصوبٌ مفعولُ (سمع)، و(يزيدُ) بعده: هو ابن مُحَمَّد القرشيُ، مَرْفوعٌ معطوفٌ على (اللَّيث)، وفي نسخة: (مِنْ مُحَمَّدِ بْنِ حَلْحَلَةَ)، وهي في أصلنا، وقوله: (وابنُ حلحلة): مَرْفوعٌ معطوفٌ على (اللَّيث) أي: وسمع ابنُ حلحلة، وقوله: (ابنَ عطاء): مَنْصوبٌ مفعول، وفي نسخة هي في أصلنا أصلٌ: (مِن ابْنِ عَطَاءٍ)، وهو مُحَمَّد بن عمرو بن عطاء.

وإنَّما عقَّب الحديثَ البخاريُّ بهذا الكلام؛ لأنَّ اللَّيثَ عنعن في روايته عَنِ ابنِ أبي حبيب، ويزيدُ عنعن عن مُحَمَّد بن عمرو بن حلحلة، وابنُ حَلْحَلَة عنعن عن مُحَمَّد بن عمرو بن عطاء، فبيَّن بهذا أنَّ كلًّا منهم سمع الآخَرَ، فزال ما يُخشى في العنعنة من التَّدليس باللُّقيِّ والسماع، وإن حوشي اللَّيثُ من التَّدليس، وكذا مَنْ بعده، والله أعلم.

قوله: (**وَقَالَ**[(٢)] **أَبُو صَالِحٍ عَنِ اللَّيْثِ: كُلُّ قِفَارٍ**): تقدَّم الكلام على هذا، وأنَّه بتقديم القاف على الفاء، وأنَّه خلاف الصَّواب، في الورقة التي قبل هذه بورقتين[(٣)][قبل ح٨٠٠]، وقوله: (وقال أبو صالح): هو عبد الله بن صالح بن مُحَمَّد بن مسلم الجُهنيُّ مولاهم، المِصريُّ، أبو صالح، كاتب اللَّيث بن سعد، تقدَّم الكلامُ عليه، وقلتُ هناك: إنَّ البخاريَّ روى عنه في «التاريخ»، والأصحُّ: أنَّه روى عنه في «الصحيح»[ح٧٨٩]؛ فعلى هذا: يكون قوله: (وقال أبو صالح) أخذه عنه في[(٤)] المذاكرة، على ما تقرَّر في قول البخاريِّ أو غيره: (قال: فلان) إذا كان المعزوُّ إليه القولُ شيخَه، بشرط عدم التدليس، والله أعلم، وقد قدَّمتُ بعضَ ترجمةِ عبد الله بن صالح[ح٤]، فأغنت عن إعادتها هنا، والله أعلم.

قوله: (**وَقَالَ ابْنُ المُبَارَكِ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَيُّوب: حَدَّثَنِي يَزِيدُ بْنُ أَبِي حَبِيبٍ: أَنَّ مُحَمَّدَ بْنَ عَمْرٍو حَدَّثَهُ**): أتى بهذا التعليق؛ لأنَّ اللَّيث عنعن، وقد تقدَّم الكلام عليه، فأتى بهذا؛ لأنَّ يحيى بن أيُّوب صرَّح بالتَّحديث من يزيد بن أبي حبيب، وفيه أيضًا التصريح بالتحديث من مُحَمَّد بن عمرو، وفيه أيضًا مخالفة لما قاله أبو صالح عن اللَّيث: (كلُّ قفار)، من تقديم القاف على الفاء، فخالفه هذا عن

(١) كذا في النُّسخ، وهي رواية أبي ذرٍّ، ورواية «اليونينيَّة» وهامش (ق) مصحَّحًا عليها: (وَسَمِعَ اللَّيْثُ يَزِيدَ بْنَ أَبِي حَبِيبٍ، وَيَزِيدُ مِنْ مُحَمَّدِ بْنِ حَلْحَلَةَ، وَابْنُ حَلْحَلَةَ مِنَ ابْنِ عَطَاءٍ).

(٢) كذا في النسخ و(ق)، وهي رواية أبي ذرٍّ وابن عساكر، ورواية «اليونينيَّة»: (قال)؛ بلا واو.

(٣) في (ب): (بأوراق).

(٤) زيد في (ب): (حال).

مُحَمَّد بن عَمرو بن حَلْحَلَة[(١)]، وأتى به على الصَّواب: (كُلٌّ فَقَارٍ)؛ بتقديم الفاء على القاف، والله أعلم.

١٤٦ - بابُ مَنْ لَمْ يَرَ التَّشَهُّدَ الأَوَّلَ وَاجِبًا

لأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَامَ مِنَ الرَّكْعَتَيْنِ وَلَمْ يَرْجِعْ.

٨٢٩ - حدَّثنا أَبُو اليَمَانِ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ هُرْمُزَ مَوْلَى بَنِي عَبْدِ المُطَّلِبِ، وَقَالَ مَرَّةً: مَوْلَى رَبِيعَةَ بْنِ الحَارِثِ: أَنَّ عَبْدَ اللهِ ابْنَ بُحَيْنَةَ، وَهْوَ مِنْ أَزْدِ شَنُوءَةَ، وَهُوَ حَلِيفٌ لِبَنِي عَبْدِ مَنَافٍ، وَكَانَ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى بِهِمُ الظُّهْرَ، فَقَامَ فِي الرَّكْعَتَيْنِ الأُولَيَيْنِ، وَلَمْ يَجْلِسْ، فَقَامَ النَّاسُ مَعَهُ، حَتَّى إِذَا قَضَى الصَّلاةَ، فَانْتَظَرَ النَّاسُ تَسْلِيمَهُ، كَبَّرَ وَهْوَ جَالِسٌ، فَسَجَدَ سَجْدَتَيْنِ قَبْلَ أَنْ يُسَلِّمَ، ثُمَّ سَلَّمَ.

قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو اليَمَانِ): تقدَّم مرارًا أنَّه الحَكَم بن نافع، وتقدَّم بعض ترجمته[ح٧].

قوله: (أَخْبَرَنَا[(٢)] شُعَيْبٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ): تقدَّم مرارًا أنَّه شعيب بن أبي حمزة، وأنَّ (الزُّهريَّ): مُحَمَّدُ بن مسلم، العالمُ المشهورُ.

قوله: (حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ هُرْمُزَ مَوْلَى بَنِي عَبْدِ المُطَّلِبِ، وَقَالَ مَرَّةً: مَوْلَى رَبِيعَةَ بْنِ الحَارِثِ): ولا تناقض بين المرَّتين؛ لأنَّ ربيعةَ بنَ الحارث هو ابنُ عبد المطَّلب، فلا تباين بينهما، وفي قولٍ: إنَّه مولى مُحَمَّد بن ربيعة بن الحارث بن عبد المطَّلب، ولا تباين أيضًا؛ لأنَّ مولى ربيعة هو مولى ولده مُحَمَّد، ومولى مُحَمَّد هو مولى والده، فالكلُّ بمعنًى واحدٍ، والله أعلم، وهو عبد الرَّحمن بن هُرْمُز الأعرجُ، أبو داود، القارئ المشهور[(٣)].

تنبيهٌ: وقع في أصلنا: (وقال[(٤)] مُرَّةُ)، بضمِّ الميم، وتشديد الرَّاء المفتوحة، ثمَّ تاء التأنيث بالقلم، على أنَّه اسم عَلَمٍ، وهذا الذي ظهر لي أنَّه طرأ على أصلنا، وإنَّما كان أوَّلًا على الصَّواب (مَرَّةً) التي هي واحدة (المرَّات)، فأُصلِح على ما ذكرتُ لك، وهذا تصحيفٌ من مُصْلِحه، والله أعلم.

قوله: (أَنَّ عَبْدَ اللهِ ابْنَ بُحَيْنَةَ): تقدَّم الكلام عليه، وعلى والدته (بُحَيْنَة)، وضبطها، وما يتعلَّق بوالده مالك، والخلاف فيه[ح٣٩٠]، فأغنى ذلك عن إعادته.

---

(١) (بن حلحلة): عليه في (أ) و(ج) علامة (نسخة)، وهي رواية أبي ذرٍّ.

(٢) في (ب): (حدَّثنا)، وهي رواية الأَصيليِّ.

(٣) انظر «تهذيب الكمال» (١٧/٤٦٧).

(٤) (وقال): سقط من (ب).

قوله: (وَهُوَ مِنْ أَزْدِ شَنُوءَةَ): اعلم أنَّ (الشَّنُوءَة) على (فَعُولة): التقزُّز؛ وهو التَّباعد من الأدناس، تقول: رجل فيه شَنُوءة، ومنه: أزد شَنُوءَة؛ حيٌّ من اليمن، ينسب إليهم: شَنَائيٌّ، قال ابن السِّكِّيت: (وربَّما قالوا: أزد شَنُوَّة؛ بالتشديد غير مهموز، وينسبُ إليها: شَنَوِيٌّ)[إصلاح المنطق٤٣١](١).

١٤٧- بابُ التَّشَهُّدِ فِي الأُولَى

٨٣٠- حدَّثنا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حدَّثنا بَكْرٌ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ رَبِيعَةَ، عَنِ الأَعْرَجِ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ مَالِكٍ ابْنِ بُحَيْنَةَ قَالَ: صَلَّى بِنَا رَسُولُ اللهِ ﷺ الظُّهْرَ، فَقَامَ وَعَلَيْهِ جُلُوسٌ، فَلَمَّا كَانَ فِي آخِرِ صَلَاتِهِ، سَجَدَ سَجْدَتَيْنِ وَهْوَ جَالِسٌ.

قوله: (حَدَّثَنَا بَكْرٌ): هو بَكْرُ بنُ مُضَرَ، تقدَّم.

قوله: (عَنِ الأَعْرَجِ): تقدَّم أعلاه(٢) أنَّه عبد الرَّحمن بن هُرْمُز.

١٤٨- بابُ التَّشَهُّدِ فِي الآخِرَةِ

قوله: (باب التَّشَهُّدِ فِي الآخِرَةِ): اعلم أنَّه جاء عن النَّبيِّ ﷺ ثلاثة عشر تشهُّدًا، بأيِّها تشهَّدَ أجزأه، وأصحُّها هذا تشهُّدُ ابن مسعود في «البخاريِّ» و«مسلم»[م٤٠٢]، ويليه في الصِّحَّة تشهُّدُ ابن عبَّاس في «مسلم»[م٤٠٣]، الذي أخذ به الشَّافعيُّ؛ لزيادة(٣): (المباركات)، ولموافقة لفظ القرآن(٤).

٨٣١- حَدَّثَنَا قَبِيصَةُ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنِ الأَعْمَشِ وَمَنْصُورٍ وَحَمَّادٍ(٥).

حدَّثنا أَبُو نُعَيْمٍ: حدَّثنا الأَعْمَشُ عَنْ شَقِيقِ بْنِ سَلَمَةَ قَالَ: قَالَ عَبْدُ اللهِ: كُنَّا إِذَا صَلَّيْنَا خَلْفَ النَّبِيِّ ﷺ، قُلْنَا: السَّلَامُ عَلَى جِبْرِيلَ وَمِيكَائِيلَ، السَّلَامُ عَلَى فُلَانٍ وَفُلَانٍ، فَالتَفَتَ إِلَيْنَا رَسُولُ اللهِ ﷺ فَقَالَ: «إِنَّ اللهَ تَعَالَى هُوَ السَّلَامُ، فَإِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ، فَلْيَقُلِ: التَّحِيَّاتُ لِلَّهِ، وَالصَّلَوَاتُ وَالطَّيِّبَاتُ، السَّلَامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللهِ وَبَرَكَاتُهُ، السَّلَامُ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ اللهِ الصَّالِحِينَ، فَإِنَّكُمْ إِذَا قُلْتُمُوهَا، أَصَابَتْ كُلَّ عَبْدٍ لِلَّهِ صَالِحٍ فِي السَّمَاءِ وَالأَرْضِ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ».

---

(١) الكلام بتمامه في «الصحاح» مادَّة (شنأ).

(٢) (أعلاه): سقط من (ب).

(٣) في (ب): (لزيادات).

(٤) قال الله تعالى: ﴿فَإِذَا دَخَلْتُم بُيُوتًا فَسَلِّمُوا عَلَىٰ أَنفُسِكُمْ تَحِيَّةً مِّنْ عِندِ اللَّهِ مُبَارَكَةً طَيِّبَةً﴾ [النور: ٦١]، وانظر «المجموع» (٣٠٣/٣).

(٥) هذا السند ليس في «اليونينيَّة» و(ق).

[قوله: (حَدَّثَنَا قَبِيصَةُ): هو بفتح القاف، وكسر الـمُوَحَّدة، وهو ابن عقبة السُّوائيُّ، أبو عامر، عن فِطْر بن خليفة، ومِسعَرٍ، والطَّبقةِ، وعنه: البخاريُّ، وأحمدُ، وعبدٌ، والحارث ابن أبي أسامة، وأممٌ، كان من العابدين الحُفَّاظ، صدوقٌ جليلٌ، قال ابنُ مَعِين: (هو ثقةٌ إلَّا في حديث الثَّوريِّ)، له ترجمةٌ في «الميزان»، ومنها كلامُ ابنِ[1] مَعِين، وفيه كلامٌ غيرُ ذلك، قال الذَّهبيُّ: (بل هو مُحتجٌّ [به] عندهم، مُوثَّقٌ مع وجود غلطِه)، أخرج له الجماعة، مات سنة خمسَ عشرةَ ومئتين[2].

قوله: (حَدَّثَنَا سُفْيَانُ): هو الثَّوريُّ، وهو ابن سعيد، تقدَّم.

قوله: (عَنِ الأَعْمَشِ[3]): تقدَّم أنَّه سُلَيمان بن مِهْران، وتقدَّم بعضُ ترجمتِه[ح٣٢].

قوله: (وَمَنْصُورٍ): هو ابن المُعتَمِر، تقدَّم بعض ترجمته[ح٧٠].

قوله: (وَحَمَّادٍ): أمَّا (حمَّاد[4]) فهو ابن أبي سليمان مسلمٍ الأشعريُّ، عن أنس بن مالك[5]، وأبي وائل شقيق بن سلمة، وجماعةٍ، وعنه: ابنُه إسماعيلُ، ومغيرة بن مِقْسَم، وأبو حنيفة، وخلقٌ، مُرْجِئ، الثناءُ عليه كثيرٌ، ثقة، وقال أبو حاتم: (صدوق لا يُحتجُّ به، وهو مستقيم في الفقه، فإذا جاء الآثار، شوش)، وقال النَّسائيُّ: (ثقة إلَّا أنَّه مُرْجِئ)، له ترجمةٌ في «الميزان»، وفيها: (لولا ذكر ابن عديٍّ له؛ لم أذكره)، انتهى، وذكره ابن حِبَّان في «الثِّقات»، قال أبو بكر ابن أبي شيبة: تُوُفِّيَ سنة عشرين ومئة، وقال غيره: سنة تسعةَ عشرَ ومئة، انتهى[6].

وفي «الأطراف» عن خلف: (أنَّ حديث قَبِيصة -يعني هذا- في بعض النُّسخ)[تحفة٣٤/٧]، واعلم أنَّ من قوله: (حدَّثنا قَبِيصة) إلى (حمَّاد) في أصلٍ مِصريٍّ[7]، وعليها علامة نسخة، وفي هذه النُّسخة: (ح: وحدَّثنا)، فذكر بعد التَّحويل: (حدَّثنا أبو نُعَيم) الذي ذكرته هنا[8]، ولولا أنِّي رأيتُ هذه الزِّيادة في

---

(١) (ابن): سقط من (ب).

(٢) انظر «الجرح والتعديل» (١٢٦/٧)، «ميزان الاعتدال» (٣٨٤/٣)، «تهذيب الكمال» (٤٨١/٢٣).

(٣) زيد في (ب): (هو).

(٤) (أما حماد): سقط من (ب).

(٥) زيد في (ب): (ولولا أن رأى)، وهو سبق نظر.

(٦) انظر «الجرح والتعديل» (١٤٧/٣-١٤٨)، «الكامل في الضعفاء» (٢٣٥/٢)، «ميزان الاعتدال» (٥٩٥/١)، «الثقات» (١٥٩/٤)، «تهذيب الكمال» (٢٦٩/٧).

(٧) الكلمة في (أ) مخرومة، ولم يظهر منها إلَّا حرف الميم، وفي (ب): (أصلنا)، وليس بصحيح؛ لأنَّه ليس في (ق).

(٨) يعني: الحديث (٨٣١) الآتي.

«أطراف المِزِّيِّ»، لمَا ذكرتُ الكلامَ عليها، وشيخُنا الشَّارحُ لم يذكرها، ولا تكلَّم[(١)] عليها، ولا مَن أخرجها][(٢)].

قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ): تقدَّم مرارًا أنَّه الفَضْلُ بنُ دُكَين، وتقدَّم الكلام على (دُكَين) ضبطًا[ح١١٢].

قوله: (حَدَّثَنَا الأَعْمَشُ): تقدَّم مرارًا أنَّه سليمان بن مِهْرَان، أبو مُحمَّد الكاهليُّ القارئ.

قوله: (عَنْ شَقِيقِ بْنِ سَلَمَةَ): تقدَّم أنَّه بفتح اللَّام، وأنَّه أبو وائل.

قوله[(٣)]: (عَنْ[(٤)] عَبْدِ اللهِ): هذا هو ابن مسعود بن غافل، صحابيٌّ جليلٌ، وإنَّما قيَّدته؛ لأنَّ في الصَّحابة مَن اسمه عبد الله نحو خمس مئة.

قوله: (السَّلَامُ عَلَى فُلَانٍ وَفُلَانٍ): إن قيل: من هم فلانٌ وفلانٌ؟ فالجواب: أنَّهم أشخاص من الملائكة؛ لما روى ابن ماجه من حديث عبد الله بن مسعود: (السَّلام على فلانٍ وفلانٍ، يعنون: الملائكة)[ق٨٩٩].

قوله: (فَلْيَقُلِ: التَّحِيَّاتُ لِله...) إلى آخره: (التَّحيَّات): جمع (تحيَّة)، وهي المُلْك، أو البقاء، أو العظمة، أو السَّلامة، أو الحياة، وقوله: (وَالصَّلَوَاتُ): أي: الخمس، أو النَّوافل، أو العبادات[(٥)]، أو الدُّعاء، وقوله: (وَالطَّيِّبَاتُ): أي: طيِّب القول، أو الأعمال الزَّاكية، وقوله: (السَّلام عَلَيْكَ): (السَّلام): الله، كما نطق به في الحديث، وهو المُسلِّم لعباده، وقيل: ذو السَّلام[(٦)]/. [١/١٢٩أ]

١٤٩- بابُ الدُّعَاءِ قَبْلَ السَّلَامِ

٨٣٢- ٨٣٣- حَدَّثَنَا أَبُو اليَمَانِ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ: أَخْبَرَنَا عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ أَخْبَرَتْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ كَانَ يَدْعُو فِي الصَّلَاةِ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ عَذَابِ القَبْرِ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ فِتْنَةِ المَسِيحِ الدَّجَّالِ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ فِتْنَةِ المَحْيَا وَفِتْنَةِ المَمَاتِ، اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ المَأْثَمِ وَالمَغْرَمِ»، فَقَالَ لَهُ قَائِلٌ: مَا أَكْثَرَ مَا تَسْتَعِيذُ مِنَ المَغْرَمِ! فَقَالَ: «إِنَّ الرَّجُلَ إِذَا غَرِمَ؛ حَدَّثَ فَكَذَبَ، وَوَعَدَ فَأَخْلَفَ».

(١) في (ب): (نظم).
(٢) ما بين معقوفين سقط من (ج).
(٣) (قوله): سقط من (ب).
(٤) كذا في النُّسخ، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (قال).
(٥) في (ب): (أو والعبادات).
(٦) انظر «التوضيح» (٧/٢٧٣).

وَعَنِ الزُّهْرِيِّ قال: أخبرني عُرْوَةُ: أَنَّ عائِشَةَ قالَتْ: سَمِعْتُ رسولَ اللهِ ﷺ **يَسْتَعِيذُ** في صَلاتِهِ مِن فِتْنَةِ الدَّجَّالِ.

قوله: (**حَدَّثَنَا أَبُو اليَمَانِ**): تقدَّم مرارًا أنَّه الحَكَمُ بنُ نافع، وتقدَّم عليه بعضُ الكلامِ[ح٧].

قوله: (**أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ**): تقدَّم مرارًا أنَّه شعيب بن أبي حمزة، وأنَّ (الزُّهريَّ): مُحَمَّدُ ابن مُسْلِم بن عُبيد الله بن عَبد الله بن شهاب، العالمُ المشهورُ.

قوله: (**مِنْ فِتْنَةِ المَسِيحِ الدَّجَّالِ**): الكلام على (المسيح الدَّجَّال(١)) كثير(٢)، فمن أراده(٣)؛ فلينظر «التذكرة» للقرطبيِّ في أواخرها، فإنَّه شفى فيه(٤)، [وقد ذكر فيها: (أنَّ الدَّجَّال يُطلَق على عشرة وجوه)، فذكرها من عند ابن دحية، وقال فيها: (إنَّ(٥) لفظة «المسيح» اختُلِف فيها على ثلاثة وعشرين قولًا)؛ فذكرها عن ابن دحية أيضًا(٦)، وذكر شيخنا في «القاموس» له ما لفظه: (والمسيح عيسى ﷺ(٧)؛ لبركته)، قال: (وذكرت(٨) في اشتقاقه خمسين قولًا في شرحي لـ«مشارق الأنوار» وغيره، والدَّجَّال؛ لشؤمه، أو هو كـ«سكِّير»، انتهى](٩)، وسيأتي أيضًا في كلامي كلامٌ فيه(١٠) إن شاء الله تعالى[قبل ح٧١١٢].

فإن قال قائل: كيف استعاذ عليه الصلاة والسلام من المسيح الدَّجَّال، وقد ثبت أنَّ الدَّجَّال(١١) إذا رأى عيسى ابن مريم ﷺ(١٢)؛ يذوب؟

فالجواب: أنَّه أراد تعليم أمَّته، أو تعوَّذ منه لأمَّته، أو أنَّه معصوم ويظهر الاستعاذة، والله أعلم(١٣).

---

(١) (الدَّجَّال): سقط من (ج).

(٢) في (ج): (كبير).

(٣) في (ب): (أراد).

(٤) في (ب): (فيها)، وانظر «التذكرة» (ص٦٩٠) وما بعدها.

(٥) زيد في (أ) و(ب): (في)، ولا يستقيم.

(٦) انظر «التذكرة» (ص٦٩٠-٦٩١)، (ص٧١٠-٧١٢).

(٧) في (ب): (عليه السَّلام).

(٨) في (أ) و(ب): (وذكر)، والمثبت من مصدره.

(٩) ما بين معقوفين سقط من (ج)، «القاموس المحيط» مادَّة (مسح)، وفيه: (كـ«سكِّين»).

(١٠) (كلام فيه): سقط من (ج).

(١١) (وقد ثبت أن الدَّجَّال): سقط من (ج).

(١٢) في (ب): (عليه السَّلام).

(١٣) انظر «كشف المُشْكِل» (٤/٢٨٤).

قوله: (وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ فِتْنَةِ المَحْيَا وَفِتْنَةِ المَمَاتِ): يريد بـ(فتنة المحيا): محنة الدُّنيا، وما بعدها حالة الاحتضار، وبـ(فتنة الممات): حالة المُساءَلَةِ في القبر، ويحتمل أن يُفسَّر بما رواه التِّرمذيُّ الحكيمُ مُحَمَّد بن عليٍّ الحافظ قال: (حدَّثني أبي رحمه الله: حدَّثنا الفضل بن دُكَين عن سفيان، عن الأعمش، عن عمرو بن مُرَّةٍ قال: «كانوا يستحبُّون إذا وُضِع الميِّتُ في اللَّحد أن يقولوا: اللَّهمَّ، أعِذْه من الشيطان الرجيم»... وروي عن سفيانَ الثَّوريِّ رحمه الله أنَّه قال: «إذا سُئِل الميِّت: من ربُّك؟ تَراءَى له الشيطان في صورة[(١)]، فيشير إلى نفسه، أي[(٢)]: أنا ربُّك»)، قال التِّرمذيُّ الحكيم: (فهذه فتنة عظيمة، ولذلك[(٣)] كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يدعو بالثبات فيقول: «اللَّهمَّ، ثبت[(٤)] عند المسألة مَنطِقَه، وافتح أبواب السماء لرُوحه»، فلو لم يكن للشيطان هناك سبيل؛ ما كان ليدعو رسولُ الله صلى الله عليه وسلم أن يجيره من الشيطان، فهذا تحقيقٌ لما رُوِي عن سفيان)، ذكر ذلك في (الأصل التاسع والأربعين والمئتين)[نوادر الأصول٦/٢٦]، والله أعلم، وسيجيء في (كتاب الدَّعوات) من هذا «الصَّحيح» من حديث سعد هو ابن أبي وقَّاص، والرَّاوي عنه مصعب ابنه: («وأعوذ بك من فتنة الدُّنيا»؛ يعني: فتنة الدَّجَّال)[ح٦٣٦٥]، والله أعلم.

قوله: (مِنَ المَأْثَمِ): (المأثم): الأمر الذي يأثم به الإنسان، وهو الإثم نفسُه، وَضْعًا للمصدر موضعَ الاسم[(٥)].

قوله: (وَالمَغْرَمِ): هو مصدرٌ وُضِع مَوضعَ الاسم، ويريد به: مَغرم الذُّنوب والمعاصي، وقيل: المغرَم كالغُرم، وهو الدَّين، وهذا هو الذي بوَّب عليه البخاريُّ، فقال: (باب من استعاذ من الدَّين)، [وعليه اقتصر النَّوويُّ في «شرح مسلم» في موضعين منه في (باب جواز اقتراض الحيوان)[شرح مسلم١١/٣٨]، وكذا في (كتاب الدَّعوات)[شرح مسلم٥/٨٩]][(٦)]، وأخرجه [البخاريُّ][ح٢٣٩٧]، ويريد به: ما استُدِين فيما

(١) (في صورة): سقط من (ب).

(٢) في (ب): (إني).

(٣) في (ج): (وكذلك).

(٤) في (ج): (ثبتنا).

(٥) انظر «النهاية» (١/٢٤) مادَّة (أثم).

(٦) ما بين معقوفين جاء في النسخ -مستدركًا في (أ)- سابقًا بعد قوله: (يعني: فتنة الدَّجَّال، والله أعلم)، ولعلَّ الصواب وضعه هنا.

يكرهه الله، أو فيما يجوز ثمَّ عجَز عن أدائه، وأمَّا دينٌ احتاج إليه وهو قادر على أدائه، فلا يُستعاذُ منه[1].

قوله: (**فَقَالَ لَهُ قَائِلٌ**): هذا القائل لا أعرفه[2].

قوله: (**وَعَنِ الزُّهْرِيِّ قال: أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ: أَنَّ عائِشَةَ...**) إلى آخره: اعلم أنَّ هذا معطوفٌ على السند قبله، كأنَّه قال: وأخبرني أبو اليمان عن شعيب، عن الزُّهريِّ به[3]، وليس تعليقًا؛ فاعلم، واجتنب كونه تعليقًا، وهما حديثان.

٨٣٤- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ **عَنْ أَبِي الخَيْرِ**، عَنْ عَبْدِ اللهِ ابْنِ عَمْرٍو، عَنْ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ ﵁ أَنَّهُ قَالَ لِرَسُولِ اللهِ ﷺ: عَلِّمْنِي دُعَاءً **أَدْعُو بِهِ** فِي صَلَاتِي، قَالَ: «قُلِ: اللَّهُمَّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي **ظُلْمًا كَثِيرًا**، وَلَا يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلَّا أَنْتَ، فَاغْفِرْ لِي مَغْفِرَةً مِنْ **عِنْدِكَ**، وَارْحَمْنِي، إِنَّكَ أَنْتَ الغَفُورُ الرَّحِيمُ».

قوله: (**عَنْ أَبِي الخَيْرِ**): تقدَّم مرَّات أنَّه مرثد بن عبد الله اليزنيُّ المِصريُّ، عن عمرو بن العاصي وأبي بَصْرة الغِفاريِّ، وعنه: يزيد بن أبي حبيب وجعفر بن ربيعة، وكان مفتي أهل مصر، تُوُفِّيَ سنة (٩٠هـ)، أخرج له الجماعة[4].

تنبيهٌ: لهم آخرُ يقال له: مرثد بن عبد الله، لكنَّه زِمَّانيٌّ، ويقال: ذِمَاريٌّ، أخرج له التِّرمذيُّ، والنَّسائيُّ، وابن ماجه، يروي عن أبي ذرٍّ، فيه جهالة، ذكره العُقَيليُّ وقال: (لا يُتَابَع على حديثه)، قال الذَّهبيُّ: (هكذا وجدتُ بخطِّي، فلا أذكر من أين نقلتُه، إلَّا أنَّه ليس بمعروف، وقد أفرده شيخُنا أبو الحجَّاج عن مرثد بن عبد الله اليزنيِّ، ما روى عنه سوى ولده مالكٍ، فأمَّا اليزنيُّ؛ فيكنى أبا الخير، من كبار التَّابعين بمصر، تُوُفِّيَ سنة «٩٠هـ»)، قاله في «الميزان»[٨٧/٤][5].

[قوله: (**أَدْعُو بِهِ**): كذا في أصلنا، والأكثر في العربيَّة: (أَدْعُ) جوابٌ، ويجوز رفعُه، وله شاهدٌ في

---

(١) انظر «النهاية» (٣٦٣/٣) مادَّة (غرم).

(٢) في (ب): (أعرف اسمه)، قال الحافظ في «الفتح» (٣٧٢/٢): (لم أقف عليه، ثمَّ وجدت في رواية للنسائيِّ من طريق معمر عن الزهريِّ: أنَّ السائل عن ذلك عائشة، ولفظها: «فقلت: يا رسول الله؛ ما أكثر ما تستعيذ...»)، «المجتبى» (٢٥٩/٨).

(٣) (به): سقط من (ب).

(٤) انظر «تهذيب الكمال» (٣٥٧/٢٧).

(٥) انظر «تهذيب الكمال» (٣٥٦/٢٧).

القرآن[(١)]][(٢)].

قوله: (ظُلْمًا كَثِيرًا): بالمثلَّثة، وفي رواية بالمُوَحَّدة[(٣)]، قال ابن قُرْقُول: (بالمثلَّثة للقابسيِّ، وبالمُوَحَّدة للباقين)[(٤)]، قال النَّوويُّ: (وينبغي جمعُهما، يعني: يقول: ظلمتُ نفسي ظلمًا كثيرًا كبيرًا[(٥)])[الأذكار١٣٨]، كذا قال[(٦)]، ولا يظهر لي صحَّة ذلك؛ وذلك لأنَّ الشَّارع لم يقُلْه[(٧)] هكذا على هذه الكيفيَّة، ولكن يقول الشَّخص[(٨)] مرَّةً كذا، ومرَّةً كذا[(٩)]، والله أعلم.

قوله: (مَغْفِرَةً مِنْ عِنْدِكَ): إن قيل: إنَّ المغفرةَ لا تكون إلَّا مِن عند الله، فكيف قال هذا؟ والجواب: أنَّ معناه: هب لي الغفرانَ بفضلك، وإن لم أكن أهلًا له بعملي، والله أعلم[(١٠)].

١٥٠- بابُ مَا يُتَخَيَّرُ مِنَ الدُّعَاءِ بَعْدَ التَّشَهُّدِ وَلَيْسَ بِوَاجِبٍ

قوله: (بَابُ مَا يُتَخَيَّرُ مِنَ الدُّعَاءِ بَعْدَ التَّشَهُّدِ، وَلَيْسَ بِوَاجِبٍ): في هذا التَّبويب والحديث الذي ذكره ردٌّ على طاوس فيما رواه مسلم عنه: أنَّه أمر ابنه بإعادة الصَّلاة حين لم يدعُ بدعاء: (اللَّهمَّ إنِّي أعوذ بك مِن عذاب القبر، وعذاب النَّار، وفتنة المحيا، وفتنة الممات، وشرِّ المسيح الدَّجَّال)[م٥٩٠]، وجمهور العلماء على أنَّ هذا مُستحبٌّ، وليس بواجب، ولعلَّ طاوسًا أراد تأديب ابنِه، وتأكيد هذا الدُّعاء عنده، لا[(١١)] أنَّه[(١٢)] اعتقد وجوبه، والله أعلم[(١٣)]، وابن طاوس: هو عبد الله.

---

(١) شاهده قوله تعالى: ﴿فَهَبْ لِي مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا ۝ يَرِثُنِي وَيَرِثُ مِنْ ءَالِ يَعْقُوبَ﴾ [مريم: ٥-٦]، قرأ أبو عَمْر، والكِسائيُّ: ﴿يَرِثْنِي وَيَرِثْ﴾؛ بجزم الفعلين، والباقون برفعهما، انظر «السبعة» (ص٤٠٧)، «الحجَّة» (١٩١/٥)، «حجَّة القراءات» (ص٤٣٨).

(٢) ما بين معقوفين سقط من (ج).

(٣) وهي رواية أبي ذرٍّ من نسخة.

(٤) انظر «مطالع الأنوار» (٣٣١/٣).

(٥) (كبيرًا): سقط من (ب).

(٦) في (ب): (قاله).

(٧) في (ج): (يقل).

(٨) (الشخص): سقط من (ب) و(ج).

(٩) (ومرة كذا): سقط من (ب).

(١٠) انظر «كشف المُشْكِل» (١٣/١).

(١١) (لا): سقط من (ج).

(١٢) في (ج): (لأنه).

(١٣) انظر «المنهاج شرح مسلم» (٩١/٥).

٨٣٥- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا يَحْيَى عَنِ الأَعْمَشِ قَالَ: حَدَّثَنِي شَقِيقٌ عَنْ عَبْدِ اللهِ قَالَ: كُنَّا إِذَا كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي الصَّلَاةِ، قُلْنَا: السَّلَامُ عَلَى اللهِ مِنْ عِبَادِهِ، السَّلَامُ عَلَى فُلَانٍ وَفُلَانٍ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا تَقُولُوا السَّلَامُ عَلَى اللهِ، فَإِنَّ اللهَ هُوَ السَّلَامُ، وَلَكِنْ: التَّحِيَّاتُ لِلَّهِ، وَالصَّلَوَاتُ، وَالطَّيِّبَاتُ، السَّلَامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللهِ وَبَرَكَاتُهُ، السَّلَامُ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ اللهِ الصَّالِحِينَ، فَإِنَّكُمْ إِذَا قُلْتُمْ ذَلِكَ؛ أَصَابَ كُلَّ عَبْدٍ فِي السَّمَاءِ، أَوْ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالأَرْضِ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، ثُمَّ يَتَخَيَّرُ مِنَ الدُّعَاءِ أَعْجَبَهُ إِلَيْهِ فَيَدْعُو».

قوله: (حَدَّثَنَا يَحْيَى): تقدَّم أنَّه ابن سعيد القطَّان العالم، شيخُ الحُفَّاظ.

قوله: (عَنِ الأَعْمَشِ): تقدَّم مرارًا(١) أنَّه سليمان بن مِهْران، أبو مُحمَّد الكاهليُّ، القارئ المشهورُ، وتقدَّم بعضُ ترجمتِه[ح٣٢].

قوله: (حَدَّثَنِي شَقِيقٌ): تقدَّم أنَّه ابن سَلَمة، أبو وائل، وتقدَّم بعضُ ترجمتِه[ح٤٨].

قوله: (عَنْ عَبْدِ اللهِ): تقدَّم أنَّه(٢) ابن مسعود بن غافل، من السَّابقِين الأوَّلين رضي الله عنهم.

قوله: (عَلَى فُلَانٍ وَفُلَانٍ): تقدَّم أنَّهم يعنون الملائكة.

قوله: (التَّحِيَّاتُ): تقدَّم الكلام عليها، وما معها في ظاهرها(٣).

١٥١- بابُ مَنْ لَمْ يَمْسَحْ جَبْهَتَهُ وَأَنْفَهُ حَتَّى صَلَّى

٨٣٦- حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ عَنْ يَحْيَى، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا سَعِيدٍ الخُدْرِيَّ فَقَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَسْجُدُ فِي المَاءِ وَالطِّينِ، حَتَّى رَأَيْتُ أَثَرَ الطِّينِ فِي جَبْهَتِهِ.

قوله: (عَنْ(٤) هِشَامٍ): هو ابن أبي عبد الله الدَّسْتَوائِيُّ، تقدَّم بعضُ ترجمتِه[ح٤٤].

قوله: (عَنْ يَحْيَى): تقدَّم أنَّه ابن أبي كثير؛ بالمثلَّثة مرارًا، وتقدَّم بعضُ ترجمتِه[ح١١٢].

قوله: (عَنْ أَبِي سَلَمَةَ): تقدَّم أنَّه ابن(٥) عبد الرَّحمن بن عوف، أحدُ الفقهاء السَّبعة على قول الأكثر، واسمه عبد الله، وقيل: إسماعيل.

(١) (مرارًا): سقط من (ب).

(٢) (أنَّه): ليست في (أ) و(ج).

(٣) في (ج): (ظاهر هذه الورقة)، وفي (ب): (معها قريبًا).

(٤) كذا في النُّسخ، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (حَدَّثَنَا).

(٥) (ابن): سقط من (ج).

١٥٢- بابُ التَّسْلِيمِ

٨٣٧- حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ: **حَدَّثَنَا الزُّهْرِيُّ عَنْ هِنْدٍ بِنْتِ الحَارِثِ: أَنَّ أُمَّ سَلَمَةَ** قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ إِذَا سَلَّمَ، قَامَ النِّسَاءُ حِينَ يَقْضِي تَسْلِيمَهُ، وَمَكَثَ يَسِيرًا قَبْلَ أَنْ يَقُومَ، **قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: فَأُرَى -وَاللهُ أَعْلَمُ-** أَنَّ مُكْثَهُ لِكَيْ يَنْفُذَ النِّسَاءُ، قَبْلَ أَنْ يُدْرِكَهُنَّ مَنِ انْصَرَفَ مِنَ القَوْمِ.

قوله: (**حَدَّثَنَا الزُّهْرِيُّ**): هو ابن شهاب الآتي مُحَمَّدُ بن مُسْلِم بن عُبَيد الله بن عَبد الله بن شهاب الزُّهريُّ، العالمُ المشهورُ.

قوله: (**عَنْ هِنْدٍ بِنْتِ الحَارِثِ**): (هند): يجوز صرفُها وعدمُه، الفِراسِيَّة، ويُقال: القرشيَّة، وهي زوج معبد[١] بن المقداد، تروي عن أمِّ سلمة، وعنها: الزُّهريُّ، لها حديثان، روى لها البخاريُّ والأربعة[٢]، وقد تقدَّمت[ح١١٥].

قوله: (**عَنْ**[٣] **أُمِّ سَلَمَةَ**): تقدَّم أنَّها زوجُه عليه الصلاة والسلام، واسمُها هند بنت أبي أميَّة حُذيفةَ، المخزوميَّةُ، تقدَّم بعضُ ترجمتِها رضي الله عنها[ح١١٥].

قوله: (**قَالَ**[٤] **ابْنُ شِهَابٍ**): تقدَّم أعلاه أنَّه الزُّهريُّ.

قوله: (**فَأُرَى وَاللهُ أَعْلَمُ**): (أُرى): بضمِّ الهمزة، أي: أظنُّ.

١٥٣- بابٌ: يُسَلِّمُ حِينَ يُسَلِّمُ الإِمَامُ

وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ رضي الله عنهما يَسْتَحِبُّ إِذَا سَلَّمَ الإِمَامُ أَنْ يُسَلِّمَ مَنْ خَلْفَهُ.

٨٣٨- حَدَّثَنَا **حِبَّانُ بْنُ مُوسَى**: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللهِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ مَحْمُودِ بْنِ الرَّبِيعِ، عَنْ **عِتْبَانَ** قَالَ: صَلَّيْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ، فَسَلَّمْنَا حِينَ سَلَّمَ.

قوله: (**حَدَّثَنَا**[٥] **حِبَّانُ بْنُ مُوسَى**): هو بكسر الحاء، وتشديد المُوَحَّدة، واعلم أنَّ في «البخاريِّ» بالكسر ثلاثةَ أشخاص: حِبَّان بن موسى هذا في «البخاريِّ» و«مسلم»[٦]، ويأتي غير منسوب عن عبد الله

---

(١) في (ب): (المعبد).

(٢) انظر «تهذيب الكمال» (٣٥/٣٢٠).

(٣) كذا في النُّسخ، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (أَنَّ).

(٤) في (ج): (وقال).

(٥) (حدثنا): سقط من (ج).

(٦) انظر «تهذيب الكمال» (٥/٣٤٤).

ابن المبارك، والثَّاني: حِبَّان بن عطيَّة السُّلَميُّ، له ذكر في «البخاريِّ» في قصَّة حاطب[ح٦٩٣٩]، وحِبَّان ابن العَرِقة، له ذكر في «البخاريِّ» و«مسلم» في: (أنَّ سعد بن معاذ رماه رجلٌ من قريش يقال له: حِبَّان ابن العَرِقة)[ح٤١٢٢، م١٧٦٩]، وقد قدَّمتُ مَن يقال له: حَبَّان -بالفتح- في الكتب الثَّلاثة؛ «البخاريِّ»، و«مسلم»، و«المُوطَّأ»[(1)][ح٥٧٤]، والله أعلم/. [١/١٢٩ب]

قوله: (أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللهِ): تقدَّم في الكلام على (حِبَّان) أنَّه[(2)] ابنُ المبارك.

قوله: (أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ): تقدَّم مرارًا أنَّه بميمَين مفتوحتَين[(3)]، بينهما عينٌ ساكنةٌ، وأنَّه ابنُ راشد.

قوله: (عَنِ الزُّهْرِيِّ): تقدَّم، وكذا (عِتْبَان بن مَالِكٍ).

١٥٤- بابُ مَنْ لَمْ يَرَ رَدَّ السَّلَامِ عَلَى الإِمَامِ، وَاكْتَفَى بِتَسْلِيمِ الصَّلَاةِ

قوله: (لَم يَرُدَّ[(4)] السَّلَامَ): (يَردَّ): مُضعَّف مجزوم، فالأفصح[(5)] أن يُقرَأ بالرَّفع، ويجوز عند جماعة أن يُقرَأ بالفتح؛ طلبًا للخفَّة.

فائدةٌ: أخرج في هذا الباب حديثَ عتبان: (وسلَّمنا حين سلَّم)، وجه مطابقة الترجمة للحديث: أنَّ التسليم المُطلَق يحمل على أقلِّ ما يصدق؛ وذلك تسليمة واحدة، والزَّائد يحتاج إلى دليل مُثبِت غير المُطلَق، قاله ابن المُنَيِّر، انتهى[(6)]، والذي قاله ابن المُنَيِّر ماشٍ على مذهبه، وهو مذهب مالك[(7)]، قال ابن قيِّم الجوزيَّة في «الهدي»: (وقد كان النَّبيُّ ﷺ يُسلِّم عن يمينه: «السَّلام عليكم ورحمة الله»، وعن يساره كذلك، هكذا كان فعله الرَّاتب الذي رواه عنه خمسةَ عشرَ صحابيًّا) وقد عدَّدهم[(8)] شيخنا تسعةَ عشرَ، انتهى[(9)] (منهم: عبد الله بن مسعود، وسعد بن أبي وقَّاص، وسهل بن سعد السَّاعديُّ،

---

(1) انظر «تقييد المهمل» (١/٢٠٠-٢٠١)، «مطالع الأنوار» (٢/٣٨٩-٣٩٠)، «تبصير المنتبه» (١/٢٧٧-٢٨٢).

(2) في (ب): (من).

(3) (مفتوحتين): سقط من (ج).

(4) كذا في النُّسخ، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (لم يَرَ ردَّ)، وفي هامش «اليونينيَّة» من رواية أبي ذرٍّ: (لم يَرْدُد)، وفي هامش (ق) من رواية أبي ذرٍّ: (يردَّ).

(5) في (ب): (والأصح).

(6) انظر «المتواري» (ص١٠٩).

(7) (وهو مذهب مالك): سقط من (ج)، وانظر «الذخيرة» (٢/٢٠٠).

(8) في (ج): (عدَّهم).

(9) انظر «التوضيح» (٧/٢٨٨).

ووائل بن حُجْر، وأبو موسى الأشعريُّ، وحذيفة بن اليماني، وعمَّار بن ياسر، وعبد الله بن عمر، وجابر بن سَمُرَة، والبراء بن عازب، وأبو مالك الأشعريُّ، وطلق بن عليٍّ، وأوس بن أوس، وأبو رمثة، وعديُّ بن عَمِيرة، وقد رُوِي عنه [ﷺ]: «أنَّه كان يسلِّم تسليمة واحدة تلقاء وجهه»، لكن لم يَثبُت عنه ذلك من وجه صحيح، وأجود ما فيه حديثُ عائشةَ رضي الله عنها، وهو حديث معلول[(١)]، على أنَّه ليس صريحًا في الاقتصار على التسليمة الواحدة، وأحاديثهم- أعني: الذين يقولون بالثنتين- أصحُّ، وكثيرٌ من أحاديثهم صحيحةٌ، والباقي حِسَانٌ، قال أبو عمر ابن عبد البرِّ: «رُوِي عن النَّبيِّ ﷺ: أنَّه كان يسلِّم واحدة، من حديث ابن أبي وقَّاص[(٢)]، وحديث عائشة[(٣)]، وحديث أنس[(٤)]، إلَّا أنَّها معلولة لا يُصحِّحها أهل العلم بالحديث»، ثمَّ ذكر علَّة حديث سعد، ثمَّ علَّة حديث عائشة، ثمَّ علَّة حديث أنس، ثمَّ قال: «فليس[(٥)] مع القائلين بالتسليمة غيرُ عمل أهل المدينة، قالوا: وهو عملٌ قد توارثوه كابرًا عن كابر، ومثله يصحُّ[(٦)] الاحتجاجُ به[(٧)]؛ لأنَّه لا يخفى لوقوعه في كلِّ يوم مرارًا»، وهذه طريقة قد خالفهم فيها سائر العلماء والصَّواب معهم...) إلى أن قال: (والسُّنَّة تحكم بين النَّاس، لا عملُ أحد بعد رسول الله ﷺ) انتهى مُلَخَّصًا[(٨)]، والله أعلم، [قال شيخنا الشَّارح: (وقد رُوِي عنه ﷺ أنَّه سلَّم ثلاثًا، قال: وهي معلولة)، انتهى][(٩)].

---

(١) أخرجه الترمذيُّ (٢٩٦)، وقال: (حديث عائشة لا نعرفه مرفوعًا إلَّا من هذا الوجه، قال محمَّد بن إسماعيل: زهيرُ بن محمد أهلُ الشام يروون عنه مناكير، ورواية أهل العراق أشبه).

(٢) أخرجه الطحاوي في «شرح معاني الآثار» (١/٢٧٠)، ثمَّ قال: (إنَّما رواه كما ذكره الدراورديُّ خاصَّة، وقد خالفه في ذلك كلُّ من رواه عن مصعب غيره)، وكذا أعلَّه ابن عبد البرِّ بانفراد الدراوردي.

(٣) زيد في (ب): (رضي الله عنها)، وحديثها أخرجه الترمذيُّ (٢٩٦)، كما تقدَّم قبلُ، وتقدَّم ما قاله فيه الترمذيُّ، وأعلَّه ابن عبد البرِّ بانفراد زهير بن محمد برفعه مع ضعفه.

(٤) أخرجه ابن أبي شيبة في «مصنَّفه» (٣٠٨٩)، والبزَّار في «مسنده» (٦٥٣٦)، وأعلَّه ابن عبد البرِّ بأنَّه من رواية أيُّوب عن أنس، قال: (ولم يسمع أيُّوب من أنس عندهم شيئًا).

(٥) في (ب) و(ج): (وليس).

(٦) في النُّسخ: (لا يصحُّ)، والمثبت من مصدره.

(٧) زيد في (ب): (قالوا)، وزيد في هامش (أ) و(ج): (لعلَّه سقط: قالوا).

(٨) انظر «زاد المعاد» (١/٢٥٠-٢٥٣)، و«الاستذكار» (٤/٢٩١-٢٩٦).

(٩) ما بين معقوفين سقط من(ج)، «التوضيح» (٧/٢٩٠).

٨٣٩- ٨٤٠- حَدَّثنَا عَبْدَانُ: أَخْبرَنَا عَبْدُ اللهِ: أَخْبرَنَا مَعْمَرٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنِي مَحْمُودُ ابنُ الرَّبِيعِ، وَزَعَمَ أَنَّهُ عَقَلَ رَسُولَ اللهِ ﷺ، وَعَقَلَ مَجَّةً مَجَّهَا مِنْ دَلْوٍ كَانَ فِي دَارِهِمْ.

قَالَ: سَمِعْتُ عِتْبَانَ بْنَ مَالِكٍ الأَنْصَارِيَّ، ثُمَّ أَحَدَ بَنِي سَالِمٍ، قَالَ: كُنْتُ أُصَلِّي لِقَوْمِي بَنِي سَالِمٍ، فَأَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ فَقُلْتُ: إِنِّي أَنْكَرْتُ بَصَرِي، وَإِنَّ السُّيُولَ تَحُولُ بَيْنِي وَبَيْنَ مَسْجِدِ قَوْمِي، فَلَوَدِدْتُ أَنَّكَ جِئْتَ فَصَلَّيْتَ فِي بَيْتِي مَكَانًا أَتَّخِذُهُ مَسْجِدًا، فَقَالَ: «أَفْعَلُ إِنْ شَاءَ اللهُ»، فَغَدَا عَلَيَّ رَسُولُ اللهِ ﷺ وَأَبُو بَكْرٍ مَعَهُ بَعْدَ مَا اشْتَدَّ النَّهَارُ، فَاسْتَأْذَنَ النَّبِيُّ ﷺ فَأَذِنْتُ لَهُ، فَلَمْ يَجْلِسْ حَتَّى قَالَ: «أَيْنَ تُحِبُّ أَنْ أُصَلِّيَ مِنْ بَيْتِكَ»؟ فَأَشَارَ إِلَيْهِ مِنَ المَكَانِ الَّذِي أَحَبَّ أَنْ يُصَلِّيَ فِيهِ، فَقَامَ فَصَفَفْنَا خَلْفَهُ، ثُمَّ سَلَّمَ وَسَلَّمْنَا حِينَ سَلَّمَ.

قوله: (حَدَّثنَا عَبْدَانُ): تقدَّم مرارًا أنَّه عبدُ الله بن عثمان بن جَبَلَة بن أبي رَوَّاد، وتقدَّم بعض ترجمتِه، ولِمَ قيل له: (عَبْدان)[ح٦].

قوله: (أَخْبرَنَا عَبْدُ اللهِ): هو ابن المبارك، العالمُ الجوادُ الصَّالحُ، معروفُ الترجمةِ(١).

قوله: (أَخْبرَنَا مَعْمَرٌ): تقدَّم أعلاه، وكذا (الزُّهْرِي): مُحَمَّد بن مسلم مرارًا كثيرة.

قوله: (فَلَوَدِدْتُ): هو بكسر الدَّال الأولى(٢)، وهذا ظاهرٌ.

قوله: (أَفْعَلُ): هو مَرْفوعٌ، فعلٌ مضارعٌ لم يتقدَّمه ناصبٌ ولا جازم.

١٥٥- بابُ الذِّكْرِ بَعْدَ الصَّلَاةِ

٨٤١- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ ابْنُ نَصْرٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي عَمْرٌو: أَنَّ أَبَا مَعْبَدٍ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ أَخْبَرَهُ: أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ أَخْبَرَهُ: أَنَّ رَفْعَ الصَّوْتِ بِالذِّكْرِ حِينَ يَنْصَرِفُ النَّاسُ مِنَ المَكْتُوبَةِ، كَانَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللهِ ﷺ.

وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: كُنْتُ أَعْلَمُ إِذَا انْصَرَفُوا بِذَلِكَ إِذَا سَمِعْتُهُ.

قوله: (أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ): تقدَّم مرارًا أنَّ عبد الملك بن عبد العزيز بن جُرَيج الإمامُ، وتقدَّم الكلامُ على ترجمتِه، وأنَّه كان يَستمتع ويفتي بها[ح٢٩٦].

قوله: (أَخْبَرَنِي عَمْرٌو): هذا هو عمرو بن دينار الإمام(٣)، تقدَّم.

---

(١) هذه الفقرة سقطت من (ج).

(٢) في النُّسخ: (الثانية)، وليس بصحيح.

(٣) (الإمام): سقط من (ب).

قوله: (أَنَّ أَبَا مَعْبَدٍ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ): (أبو مَعْبَد): بفتح الميم، ثمَّ عين ساكنة مهملة، ثمَّ مُوَحَّدة مفتوحة، ثمَّ دال مهملة، واسمه نافذ، بالنُّون والفاء المكسورة وبالذال المعجمة، عنِ ابنِ عبَّاس[١]، وعنه: أبو الزُّبير، وسليمانُ الأحولُ، وجماعةٌ، مات سنة (١٠٤هـ)، [أخرج له الجماعة، وثَّقه ابنُ مَعِين وغيرُه، قال عَمرُو بن دينار: (كان من خِيار موالي ابن عبَّاس وأصدَقِهم)، قال الواقديُّ: (مات بالمدينة سنة «١٠٤هـ»)][٢]، وكذلك ورَّخه غيرُ واحدٍ، وقيل: سنة (١٠٩هـ)[٣].

قوله: (وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ...) إلى آخره: قائل ذلك هو مولاه نافذٌ أبو معبد[٤] المتقدِّم.

٨٤٢- حَدَّثَنَا عَلِيٌّ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ: حَدَّثَنَا عَمْرٌو قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبُو مَعْبَدٍ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: كُنْتُ أَعْرِفُ انْقِضَاءَ صَلَاةِ رَسُولِ اللهِ ﷺ بِالتَّكْبِيرِ.

قوله: (حَدَّثَنَا عَلِيٌّ): وفي نسخة: (ابن عبد الله)[٥]، وهو هو، وهو عليُّ بن عبد الله بن جعفر بن نجيح، ابنُ المدينيِّ، الحافظُ المشهورُ العَلَمُ.

قوله: (حَدَّثَنَا سُفْيَانُ): هذا هو سفيانُ بن عُيَينة الإمامُ، إمامُ أهلِ الحجاز المشهورُ.

قوله: (حَدَّثَنَا عَمْرٌو): هو ابن دِينار، الإمامُ المشهورُ.

قوله: (أَخْبَرَنِي أَبُو مَعْبَدٍ): تقدَّم أعلاه ضبطُه واسمُه، وبعضُ ترجمتِه[ح٨٤١].

٨٤٣- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بنُ أَبِي بَكْرٍ: حَدَّثَنَا مُعْتَمِرٌ عَنْ عُبَيدِ اللهِ، عَنْ سُمَيٍّ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَن أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: جَاءَ الفُقَرَاءُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالُوا: ذَهَبَ أَهْلُ الدُّثُورِ مِنَ الأَمْوَالِ بِالدَّرَجَاتِ العُلَا وَالنَّعِيمِ المُقِيمِ؛ يُصَلُّونَ كَمَا نُصَلِّي، وَيَصُومُونَ كَمَا نَصُومُ، وَلَهُمْ فَضْلٌ مِنْ أَمْوَالٍ، يَحُجُّونَ بِهَا وَيَعْتَمِرُونَ، وَيُجَاهِدُونَ وَيَتَصَدَّقُونَ، قَالَ: «أَلَا أُحَدِّثُكُمْ إِنْ أَخَذْتُمْ؛ أَدْرَكْتُمْ مَنْ سَبَقَكُمْ، وَلَمْ يُدْرِكْكُمْ أَحَدٌ بَعْدَكُمْ، وَكُنْتُمْ خَيْرَ مَنْ أَنْتُمْ بَيْنَ ظَهْرَانَيْهِ إِلَّا مَنْ عَمِلَ مِثْلَهُ؟ تُسَبِّحُونَ وَتَحْمَدُونَ وَتُكَبِّرُونَ خَلْفَ كُلِّ صَلاةٍ، ثَلَاثًا وثَلاثِينَ»، فَاخْتَلَفنَا بَيْننا، فَقَالَ بَعْضُنَا: نُسَبِّحُ ثَلاثًا وثَلاثِينَ، ونَحمَدُ ثلاثًا وثَلاثِينَ، وَنُكَبِّرُ أَرْبَعًا

---

(١) زيد في النسخ: (وعن عمرو بن دينار)، وكانت العبارة في (أ): (عنِ ابن عبَّاسٍ، وأخيه الفضل مرسلًا، وعن عَمرو ابن دينار)، ثمَّ ضرب على: (وأخيه الفضل مرسلًا) وهو صوابٌ، وبقي: (وعن عَمرو بن دينار)، وليس بصحيح، وإنَّما روى عمرٌو عن أبي معبد، انظر «تذهيب التهذيب» (١٨١/٩).

(٢) ما بين معقوفين سقط من (ج)، «الطبقات الكبرى» (٢٨٩/٧).

(٣) انظر «الجرح والتعديل» (٥٠٨/٨)، «تهذيب الكمال» (٢٦٨/٢٩)، «تذهيب التهذيب» (١٨١/٩).

(٤) (أبو معبد): سقط من (ب).

(٥) وهي رواية «اليونينيَّة» وهامش (ق) مصحَّحًا عليها، وسقط: (بن عبد الله) في رواية الأَصيليِّ.

وَثَلَاثِينَ، فَرَجَعْتُ إِلَيْهِ، فَقَالَ: «تَقُولُ سُبْحَانَ اللهِ، وَالحَمْدُ لِلَّهِ، وَاللهُ أَكْبَرُ، حَتَّى يَكُونَ مِنْهُنَّ كُلِّهِنَّ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ».

قوله: (عَنْ عُبَيدِ اللهِ): هو ابن عُمَر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطَّاب، الفقيهُ[(١)] المدنيُّ الثَّبْتُ، تقدَّم.

قوله: (عَنْ سُمَيٍّ): تقدَّم أنَّه وزان (عُليٍّ)؛ مُصغَّرًا، وأنَّه مولى أبي بكر بن عبد الرَّحمن بن الحارث بن هشام، وتقدَّم بعضُ الكلامِ على ترجمتِه[ح٦١٥].

قوله: (عَنْ أَبِي صَالِحٍ): تقدَّم أنَّه ذكوان، أبو صالح الزَّيَّاتُ السَّمَّانُ، وتقدَّم بعضُ ترجمتِه[ح٩].

قوله: (ذَهَبَ أَهْلُ الدُّثُورِ): هو بضمِّ الدَّال المهملة، ثمَّ ثاء مُثلَّثة مضمومة أيضًا، وفي آخره راء، وهي الأموال الكثيرة، واحدها: دَثْر، بفتح الدَّال المهملة، ثمَّ ثاء مُثلَّثة ساكنة -قال شيخنا المؤلِّف: (وحُكيَ التَّحريكُ) انتهى[التوضيح٣٠٤/٧] - ثمَّ راءٍ، يقال: مال دَثْرٌ[(٢)] ومالانِ دَثْر، وأموالٌ دَثْر، لا يُثنَّى ولا يُجمَع، و(الدُّثور) في غير هذا: الدُّروس، دثر الشيءُ؛ إذا درس، وجاء في رواية المروزيِّ: (أهل الدُّور[(٣)])، وهو تصحيفٌ، قاله ابن قُرْقُول[(٤)].

قوله: (بَيْنَ ظَهْرَانَيْهِ): تقدَّم أنَّه بفتح النُّون، أي: بَيْنَه[ح٦٣].

قوله: (ثَلَاثًا وثَلَاثِينَ): كذا ثبت في أكثر الرِّوايات، ويُروى: (ثلاثٌ وثلاثون)، وهو الوجْه[(٥)].

فائدةٌ: الذِّكر بعد الصَّلاة هو ثلاثٌ وثلاثون، ثلاثٌ وثلاثون، [ثلاثٌ وثلاثون]؛ تسبيحةً، وتكبيرةً، وتحميدةً، وفي رواية: (التَّكبير أربع وثلاثون)[(٦)]، وفي صفة أخرى: (خمس وعشرون تسبيحة، ومثلها تحميد[(٧)]، ومثلها تكبير[(٨)]، ومثلها: لا إله إلَّا الله)[(٩)]، وفي صفة أخرى: (إحدى عشرة، إحدى

(١) في (ب): (الحافظ).

(٢) (يقال مال دثر): سقط من (ب) و(ج).

(٣) في (ب): (القبور).

(٤) انظر «مطالع الأنوار» (١٢/٣).

(٥) النصب رواية كريمة والأَصيليِّ وأبي الوقت، والرفع رواية غيرهم، انظر «فتح الباري» (٣٨٣/٢)، «عمدة القاري» (٢٠٢/٥).

(٦) أخرجه مسلم (٥٩٦) من حديث كعب بن عجرة رضي الله عنه.

(٧) في (ب): (تحميدة).

(٨) في (ب): (تكبيرة).

(٩) أخرجه الترمذيُّ (٣٤١٣) من حديث زيد بن ثابت رضي الله عنه، والنسائيُّ في «المجتبى» (٧٦/٣)، من حديث زيد بن ثابت =

عشرة)، كما في «مسلم»[م(٥٩٥) (١٤٣)]، وفي صفة أخرى: (عشرٌ عشرٌ عشرٌ، تسبيحات، وتحميدات، وتكبيرات)(١)، ورواية: (إحدى عشرة إحدى عشرة إحدى عشرة)، تكلَّم فيها ابن قيِّم الجوزيَّة، وأنَّها من تصرُّف بعض الرُّواة وتفسيره، ذكر ذلك في «الهدي»؛ فانظره إن أردتَه(٢).

٨٤٤- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ عَبْدِ المَلِكِ بْنِ عُمَيْرٍ، عَنْ وَرَّادٍ كَاتِبِ المُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ قَالَ: أَمْلَى عَلَيَّ المُغِيرَةُ بْنُ شُعْبَةَ فِي كِتَابٍ إِلَى مُعَاوِيَةَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقُولُ فِي دُبُرِ كُلِّ صَلَاةٍ مَكْتُوبَةٍ: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ المُلْكُ، وَلَهُ الحَمْدُ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، اللَّهُمَّ لَا مَانِعَ لِمَا أَعْطَيْتَ، وَلَا مُعْطِيَ لِمَا مَنَعْتَ، وَلَا يَنْفَعُ ذَا الجَدِّ مِنْكَ الجَدُّ».

وَقَالَ شُعْبَةُ عَنْ عَبْدِ المَلِكِ بْنِ عُمَيْرٍ بِهَذَا، وَعَنِ الحَكَمِ عَنِ القَاسِمِ بْنِ مُخَيْمِرَةَ عَنْ وَرَّادٍ بِهَذَا.

قوله: (حَدَّثَنَا مُحَمَّد بْنُ يُوسُفَ): تقدَّم أنَّ هذا هو الفِرْيابيُّ، لا البيكنديُّ البخاريُّ، وقد تقدَّم الفرقُ بينهما(٣)[ح٦٨].

قوله: (عَنْ(٤) سُفْيَان): هذا هو الثَّوريُّ، كذا قاله شيخُنا الشَّارحُ[التوضيح٧/٣٠٧] عن خلفٍ والبيهقيِّ[هق٢/١٨٥].

قوله: (عَنْ وَرَّادٍ): هو بفتح الواو، وتشديد الرَّاء، وفي آخره دالٌ مهملةٌ، وهو مولى المغيرة بن شعبة وكاتبُه، عن المغيرة، وعنه: الشعبيُّ، والقاسم بن مُخَيمِرة، والمسيَّب بن رافع، ورجاء بن حَيْوة، وجماعةٌ، ذكره ابن حِبَّان في «الثِّقات»، أخرج له الجماعة(٥)/. [١/١٣٠أ]

قوله: (أَمْلَى عَلَيَّ المُغِيرَةُ(٦) فِي كِتَابٍ كَتَبَهُ(٧) إِلَى مُعَاوِيَةَ): تقدَّم الكلامُ على الرواية بالكتابة، وسواء قال المكتوب منه: أجزت لك ذلك، أم لا، فإن أجازَ مع الكتابة، كانت شبيهةً بالمناولة المقرونةِ بالإجازة في الصِّحَّة والقوَّة، وإن جرَّدها عن الإجازة -كهذا الذي وقع هنا، فإنَّه لم يذكر فيه

= وابن عمر رضي الله عنهم.

(١) أخرجه أبو داود (٥٠٦٥)، والترمذيُّ (٣٤١٠)، والنسائيُّ في «المجتبى» (٣/٧٤)، من حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما.

(٢) هذه الفائدة سقطت من (ج)، وانظر «زاد المعاد» (١/٢٩٠).

(٣) هذه الفقرة سقطت من (ج).

(٤) كذا في النُّسخ، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (حَدَّثَنَا).

(٥) انظر «الثقات» (٥/٤٩٨)، «تهذيب الكمال» (٣٠/٤٣١).

(٦) زيد في «اليونينيَّة» و(ق): (بن شعبة)، وسقط في رواية أبي ذرٍّ والأَصيليِّ.

(٧) (كتبه): ليس في «اليونينيَّة» و(ق).

أنَّه سوَّغ له روايته - فهي صحيحةٌ أيضًا تجوز الرِّواية بها على الصحيح المشهور بين أهل الحديث، وهو عندهم معدودٌ من المسند الموصول[١]، وقد تقدَّم مُطوَّلًا[ح٦٣٧].

قوله: (إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ): الذي يظهر لي أنَّ (إنَّ) مكسورة الهمزة؛ لأنَّها حكاية، وكانت مُدلَّسة في أصلنا، ثمَّ طرأ عليها الفتحُ[٢].

قوله: (فِي دُبُرِ): هو بضمِّ الدَّال والمُوَحَّدة، قال ابن قُرْقُول: (قال الخطَّابيُّ: «الدَّبْر، بفتح الدَّال وسكون الباء، والدُّبُر، بضمِّهما أيضًا: آخرُ وقت الشَّيء»[٣]، وكذا الرِّواية بضمِّهما، وفي «اليواقيت»[٤]: المعروفُ في اللُّغة: «دَبْر» بفتح الدَّال وسكون الباء في مثل هذا، ومنه: «جعلتُه دَبْر أذني» أي: خلفي، وأمَّا الجارحة، فبالضَّمِّ في الدَّال، مع ضمِّ الباء وإسكانها)[مطالع الأنوار٨/٣].

قوله: (ذَا الجَدِّ مِنْكَ الجَدُّ): قال ابن قُرْقُول: (المشهور[٥] الفتح، وبالوجهين رويناه، أي: البَخْت والحظُّ، أو العظمة والسُّلطان، أو الغنى [والمال]، كقوله: ﴿يَوۡمَ لَا يَنفَعُ مَالٞ وَلَا بَنُونَ﴾ [الشعراء: ٨٨]، والمعاني متقاربة، وأمَّا رواية الكسر[٦]، فمعناه: الحرص في أمور دنياه لا ينفعه ممَّا كُتِبَ له مِن الرِّزق فيها[٧]، وأنكر أبو عُبيد رواية الكسر، وهي التي قيَّدناها في «المُوطَّأ» عن أحمد بن سعيد بن حزم) انتهى[٨].

قوله: (قَالَ[٩] شُعْبَةُ عَنْ عَبْدِ المَلِكِ[١٠] بنِ عُمَيْرٍ[١١] بِهَذَا): والحكمةُ في إتيان البخاريِّ بتعليق[١٢]

---

(١) انظر «علوم الحديث» (ص١٧٣-١٧٤)، «شرح التبصرة والتذكرة» (٢/١٠٣-١٠٦)، «تدريب الراوي» (٢/٥٥-٥٨).

(٢) وفي «اليونينيَّة» بفتح الهمزة وكسرها.

(٣) انظر «غريب الحديث» (٢/٢٦٨).

(٤) هو لأبي عمر الزاهد، غلام ثعلب.

(٥) (المشهور): سقط من (ج).

(٦) حُكيَت عن أبي عمرو الشيبانيِّ؛ كما في «المُفهِم لِما أشكل من تلخيص مسلم» للقرطبيِّ (٢/٨٤).

(٧) قال الشارح في «العقد الغالي» (ق٣٠): (قوله: «الجَدُّ»: بالفتح والكسر، فبالفتح: الحظُّ والغنى، أي: لا ينفع ذا الحظِّ والغنى منك حظُّه وغناه، والجِدُّ -بالكسر-: أي: لا ينفع ذا الحرص والاجتهاد إذا لم يُقدَّر له).

(٨) «مطالع الأنوار» (٢/٩٤)، وانظر «غريب الحديث» (١/٣٢٥-٣٢٦).

(٩) كذا في النُّسخ، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (وقال) بزيادة واو.

(١٠) في (ج): (الله)، والمثبت موافق لما في «الصحيح».

(١١) (بن عمير): ليس في «اليونينيَّة»، وهو ثابتٌ في رواية أبي ذرٍّ والأَصيليِّ.

(١٢) في (ج): (تعليق).

شعبة عن عبد الملك؛ لأنَّ سفيانَ هو الثَّوريُّ، كما قال شيخُنا عن خلف والبيهقيِّ[١]، وسفيانُ[٢] مُدَلِّس، وقد عنعن [عن عبد الملك، فأتى برواية شعبة][٣] عن عبد الملك -وإن عنعن شعبةُ- ليُزيلَ ما يُخشى من عنعنة المُدلِّس، وشعبة وإن عنعن إلَّا أنَّه كان شديد الإنكار للتَّدليس، وقد قدَّمتُ عنه [أنَّه] قال: (لَأَن أزنيَ أحبُّ إليَّ مِن أن أدلِّسَ)، وهذا محمولٌ على التَّنفير عنه، وفي لفظٍ آخرَ عنه: (التَّدليس أخو الكذب)[٤]، وقد قدَّمتُ أنَّ التدليس بأنواعه ليس بقادح، وإنَّما القادح منه[٥] تدليس التَّسوية، والله أعلم.

قوله: (وَعَنِ[٦] الحَكَمِ): الظاهر أنَّ شعبة رواه أيضًا عن الحَكَم، وهو ابن عُتَيبة الإمام، (عَنِ القَاسِمِ بْنِ مُخَيمِرَةَ) فشعبة رواه عن اثنين؛ عن عبد الملك بن عمير[٧]، وعن الحكم عن القاسم بن مُخَيْمِرة، كلاهما عن ورَّاد، وأمَّا المِزِّيُّ في «أطرافه»، فإنَّه لم يقل: وعن الحكم، إنَّما قال: (وقال الحكم)[تحفة٨/٤٩٥].

١٥٦- بابٌ: يَسْتَقْبِلُ الإِمَامُ النَّاسَ إِذَا سَلَّمَ

٨٤٥- حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا جَرِيرُ بْنُ حَازِمٍ: حَدَّثَنَا أَبُو رَجَاءٍ عَنْ سَمُرَةَ بْنِ جُنْدَبٍ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا صَلَّى صَلَاةً، أَقْبَلَ عَلَيْنَا بِوَجْهِهِ.

قوله: (حَدَّثَنَا جَرِيرُ بْنُ حَازِمٍ): (جَرِيْر): بفتح الجيم، وكسر الرَّاء، وأمَّا (حازم) فبالحاء المهملة، وهذا ظاهرٌ كلُّه.

قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو رَجَاءٍ): هو عِمران بن ملحان، وقيل في اسم أبيه غيرُ ذلك.

قوله: (عَنْ سَمُرَةَ بْنِ جُنْدُبٍ): هو بفتح الدَّال وضمِّها، وهذا ظاهرٌ.

٨٤٦- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ مَسْلَمَةَ عَنْ مَالِكٍ، عَنْ صَالِحِ بْنِ كَيْسَانَ، عَنْ عُبَيْدِ اللهِ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُتْبَةَ بْنِ مَسْعُودٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ الجُهَنِيِّ: أَنَّهُ قَالَ: صَلَّى لَنَا رَسُولُ اللهِ ﷺ صَلَاةَ الصُّبْحِ بِالحُدَيْبِيَةِ، عَلَى إِثْرِ سَمَاءٍ كَانَتْ مِنَ اللَّيْلَةِ، فَلَمَّا انْصَرَفَ، أَقْبَلَ عَلَى النَّاسِ فَقَالَ: «هَلْ تَدْرُونَ مَاذَا

(١) انظر «سنن البيهقيِّ الكبرى» (٢/١٨٥)، «التوضيح» (٧/٣٠٧).

(٢) (وسفيان): سقط من (ج).

(٣) ما بين معقوفين سقط من (ب).

(٤) أخرج قولَي شعبة ابنُ عديٍّ في «الكامل في ضعفاء الرجال» (١/٣٣).

(٥) (منه): سقط من (ج).

(٦) كذا في النسخ و(ق)، وهي رواية ابن عساكر، ورواية «اليونينيَّة»: (عن)؛ بلا واو.

(٧) زيد في النسخ: (عن ورَّاد)، ولا يصحُّ؛ لقوله بعدُ: (كلاهما عن ورَّاد).

قَالَ رَبُّكُمْ»؟ قَالُوا: اللهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، قَالَ: «أَصْبَحَ مِنْ عِبَادِي مُؤْمِنٌ بِي وَكَافِرٌ، فَأَمَّا مَنْ قَالَ: مُطِرْنَا بِفَضْلِ اللهِ وَرَحْمَتِهِ، فَذَلِكَ مُؤْمِنٌ بِي، وكَافِرٌ بِالكَوْكَبِ، وَأَمَّا مَنْ قَالَ: بِنَوْءِ كَذَا وَكَذَا، فَذَلِكَ كَافِرٌ بِي وَمُؤْمِنٌ بِالكَوْكَبِ».

قوله: (بِالحُدَيْبِيَةِ): تقدَّم أنَّ فيها لغتين؛ التخفيف عن المتقنين، وعامَّة الفقهاء والمُحَدِّثين يشدِّدونها، بينها وبين المدينة تسع مراحل، ومرحلة إلى مكَّة[١].

قوله: (عَلَى إِثْرِ سَمَاءٍ): تقدَّم أنَّ (إِثرًا) بكسر الهمزة، وإسكان الثَّاء، ويجوز (أَثَر) بفتحهما، وأنَّ شيخَنا حكى تثليث الهمزة[ح٢٧٨].

قوله: (سَمَاءٍ): المراد بالسَّماء هنا: المطر، ومنه: [من الوافر]

إِذَا نَزَلَ السَّمَاءُ بِأَرْضِ قَوْمٍ[٢]

قوله: (وَأَمَّا مَنْ قَالَ: بِنَوْءِ كَذَا): (النَّوْء): بفتح النُّون[٣]، ثمَّ واو ساكنة، وبالهمز في آخره، وجمعه: أنواء، والنَّوء عند العرب: سقوط نجمٍ وطلوعُ نظيره من الفجر، في كلِّ ثلاثةَ عشرَ يومًا نجمٌ، أحدهما في المغرب، والآخر في المشرق، من الثمانية والعشرين المَنَازِل[٤]، كانوا يعتقدون أنَّه لا بدَّ عند ذلك مِن مطرٍ أو ريحٍ، فمنهم مَن يجعله للطالع، ومنهم مَن ينسبُه للغارب، فنفى النَّبيُّ ﷺ صحَّة ذلك، ونهى عنه، وكفَّر مُعتقِدَه إذا اعتقد أنَّ النَّجم فاعل ذلك، وأمَّا مَن جعله دليلًا، فهو جاهلٌ بمعنى الدَّلالة، وأمَّا مَن أسند ذلك إلى العادة التي يجوز انخرامُها؛ فقد كرهه قومٌ -وهو الصَّحيح- تنزيهًا؛ لتردُّدها بين الكفر وغيره، فيُساء الظَّنُّ بصاحبها، ولأنَّها شعار الجاهليَّة، وجوَّزه قوم، ومنهم مَن تأوَّل الكُفر: كفر نعمة الله[٥].

٨٤٧ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ مُنِيرٍ: سَمِعَ يَزِيدَ: أَخْبَرَنَا حُمَيْدٌ عَنْ أَنَسٍ قَالَ: أَخَّرَ رَسُولُ اللهِ ﷺ الصَّلَاةَ ذَاتَ لَيْلَةٍ إِلَى شَطْرِ اللَّيْلِ، ثُمَّ خَرَجَ عَلَيْنَا، فَلَمَّا صَلَّى، أَقْبَلَ عَلَيْنَا بِوَجْهِهِ، فَقَالَ: «إِنَّ النَّاسَ قَدْ صَلَّوْا وَرَقَدُوا، وَإِنَّكُمْ لَنْ تَزَالُوا فِي صَلَاةٍ مَا انْتَظَرْتُمُ الصَّلَاةَ».

---

(١) (ومرحلة إلى مكة): سقط من (ب).

(٢) صدر بيتٍ عجزه: (رعيناه وإن كانوا غضابا)، ونسبه المفضَّل في «المفضَّليَّات» (ص٣٥٩) لمعاوية بن مالك بن جعفر، انظر «معاهد التنصيص» (٢/٢٦٠)، «خزانة الأدب» (٤/١٥٦).

(٣) في (ج): (بالفتح).

(٤) في (ج): (النازل).

(٥) انظر «مطالع الأنوار» (٤/٢٣١-٢٣١).

قوله: (**حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بنُ مُنِيرٍ**): هو بضمِّ الميم، وكسر النُّون، ثمَّ مُثَنَّاة تحت ساكنة، ثمَّ راء، المروزيُّ، أبو عبد الرَّحمن، الحافظُ الزاهدُ، عنِ النَّضرِ بن شُمَيل ويزيدَ بنِ هارون، وعنه: البخاريُّ، والتِّرمذيُّ، والنَّسائيُّ، وعبْدانُ المروزيُّ، تُوُفِّيَ سنة (٢٤١هـ)، وثَّقه النَّسائيُّ وغيرُه[١].

قوله: (**عَنْ**[٢] **حُمَيْدٍ، عَنْ أَنَسٍ**): تقدَّم أنَّ هذا هو حُمَيد الطَّويل، حميد بن تير أو تيرويه، وقد قدَّمتُ بعضَ ترجمتِه[ح٤٩]، وقدَّمتُ[ح٦١٠] أنَّ[٣] كلَّ ما في الكتب (حميد عن أنس)، فهو هذا إلَّا حديثَين عند البخاريِّ؛ أحدهما: «أخذ الرَّاية زيدٌ فأُصيب»، ذكره البخاريُّ في (الجنائز)[ح١٢٤٦]، وفي (الجهاد)[ح٢٧٩٨ و٣٠٦٣]، وفي (علامات النُّبوَّة)[ح٣٦٣٠]، وفي (فضل خالد)[ح٣٧٥٧]، وفي (المغازي)[ح٤٢٦٢]، وأخرجه النَّسائيُّ أيضًا في (الجنائز)[س٢٦/٤]، والحديث الثاني: «كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى غُبَارٍ سَاطِعٍ فِي سِكَّةِ بَنِي غَنْمٍ»، أخرجه البخاريُّ في (بَدْءِ الخلق) في موضعين[ح٣٢١٤]، وفي (المغازي)[ح٤١١٨] منفردًا به، والله أعلم، فإنَّ راويَهما عن أنسٍ حُمَيدُ بن هلال بن هُبَيرة العدويُّ، وليس في الكتب السِّتَّة (حُمَيدٌ عن أنس) غيرُهما، والله أعلم.

١٥٧- بابُ مُكْثِ الإِمَامِ فِي مُصَلَّاهُ بَعْدَ السَّلَامِ

٨٤٨- وَقَالَ لَنَا آدَمُ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ نَافِعٍ قَالَ: كَانَ ابْنُ عُمَرَ يُصَلِّي فِي مَكَانِهِ الَّذِي صَلَّى فِيهِ الفَرِيضَةَ، وَفَعَلَهُ القَاسِمُ، وَيُذْكَرُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَفَعَهُ: «لَا يَتَطَوَّعُ الإِمَامُ فِي مَكَانِهِ»، وَلَمْ يَصِحَّ.

قوله: (**وَقَالَ لَنَا آدَمُ**): تقدَّم أنَّ هذا أخذه عنه في حال المذاكرة[٤]، وقد تقدَّم حكمُه، وأنَّ مثلَ هذا يجعله المِزِّيُّ وكذا الذَّهبيُّ تعليقًا[٥]، وليس تعليقًا، بل حكمُه حكمُ الإسناد المعنعن، وحكمه الاتِّصال بشرط ثبوت اللِّقاء، والسَّلامة مِن التَّدليس، واللِّقاء في شيوخ البخاريِّ معروف، والبخاريُّ سالمٌ من التدليس، فله حكم الاتِّصال، وبهذا جزم ابنُ الصَّلاح في الرابع من التفريعات التي تلي

(١) انظر «تهذيب الكمال» (١٧٨/١٦).

(٢) كذا في النُّسخ، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (أَخْبَرَنَا).

(٣) (أن): سقط من (ج).

(٤) قال الحافظ في «الفتح» (٣٨٩/٢): (هو موصولٌ، وإنَّما عبَّر بقوله: «قال لنا» لكونه موقوفًا، مغايرة بينه وبين المرفوع، هذا الذي عرفتُه بالاستقراء من صَنِيعه).

(٥) رقم المِزِّيُّ على هذا الحديث في «تحفة الأشراف» (٧٧/٦): (خ)، فهو متَّصلٌ عنده، لا معلَّق، والذي يعتبره المِزِّيُّ -وكذا الذهبيُّ- تعليقًا هو ما قال فيه البخاريُّ: (قال فلان)؛ بغير (لي) أو (لنا).

النَّوع الحاديَ عشرَ، ثمَّ قال: (وبلغني عن بعض المُتأخِّرين من أهل الغرب أنَّه جعله قسمًا من التعليق ثانيًا، وأضاف إليه قول البخاريِّ في غير موضع من كتابه: «وقال لي»، «وزادنا فلان»، فوسم ذلك كلَّه بالتَّعليق المتَّصل من حيث الظاهر، المُنفَصِلِ من حيث المعنى)[علوم الحديث٦٩]، وقد ذكرتُ ما حكم: (قال لنا فلان)، وأنَّه أخذه عنه في حال المذاكرة[ح١٤٢]، والله أعلم.

قوله: (عَنْ أَيُّوبَ): تقدَّم أنَّه ابن أبي تميمة كيسان السَّخْتِيَانيُّ المشهورُ.

قوله: (وَفَعَلَهُ القَاسِمُ): هو ابن مُحَمَّد، أحد الفقهاء السبعة، مشهورُ الترجمة(١).

قوله: (وَيُذْكَرُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ...) إلى آخره: وهو مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعله، وهذا(٢) تعليقٌ بصيغة تمريض، فهو ليس على شرطه(٣)، وقد رواه أبو داود[د١٠٠٦] وابنُ ماجه[ق١٤٢٧]، وقد سكت عليه(٤) أبو داود، وفيه مجهولٌ -كما قاله أبو حاتم- وهو إبراهيم بن إسماعيل، قال البخاريُّ: (وإسماعيل ابن إبراهيم أصحُّ)، ولهذا ترجمة في «الميزان»[٢٠/١](٥).

٨٤٩- حَدَّثَنَا أَبُو الوَلِيدِ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ: حَدَّثَنَا الزُّهْرِيُّ، عَنْ هِنْدٍ بِنْتِ الحَارِثِ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا سَلَّمَ؛ يَمْكُثُ فِي مَكَانِهِ يَسِيرًا.
قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: فَنُرَى، وَاللهُ أَعْلَمُ، لِكَيْ يَنْفُذَ مَنْ يَنْصَرِفُ مِنَ النِّسَاءِ.

قوله: (عَنْ هِنْدٍ بِنْتِ الحَارِثِ): تقدَّم أنَّ (هندًا) تُصرَف ولا تُصرَف، وتقدَّم بعضُ ترجمةِ (هند) هذه، وأنَّه يقال فيها: القرشيَّة، ويقال: الفِرَاسيَّة[ح١١٥].

قوله: (عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ): تقدَّم أنَّها أمُّ المؤمنين، واسمها هند بنت أبي أميَّة حذيفةَ، المخزوميَّةُ، وأنَّها آخِرُ أمَّهات المؤمنين موتًا، وتقدَّم وقتُ وفاتها بما فيه من الخلاف[ح١١٥].

قوله: (قَالَ ابْنُ شِهَابٍ): هو الزُّهريُّ المذكور في السند، وهذا ظاهرٌ عند أهله، وقد تقدَّم مرارًا(٦)/. [١/١٣٠ب]

(١) هذه الفقرة سقطت من (ج).

(٢) في (ج): (هذا).

(٣) وقد عقَّبه البخاريُّ بقوله: (ولم يصحَّ)؛ وذلك لضعف إسناده واضطرابه، تفرَّد به ليث بن أبي سليم، وهو ضعيف، واختلف عليه فيه، وقد ذكر البخاريُّ الاختلافَ فيه في «تاريخه الكبير» (١/٣٤٠) وقال: (لم يثبت هذا الحديث)، قاله الحافظ في «الفتح» (٢/٣٩٠).

(٤) في (ج): (عنه).

(٥) انظر «الجرح والتعديل» (٢/٨٣)، «سنن البيهقيِّ الكبرى» (٢/١٩٠).

(٦) هذه الفقرة سقطت من(ج).

قوله: (فَنُرَى ذَلِكَ[(١)]): (نُرى): بضمِّ أوَّله، أي: نظنُّ، وقد تقدَّم.

٨٥٠- وَقَالَ ابْنُ أَبِي مَرْيَمَ: أَخْبَرَنَا نَافِعُ بْنُ يَزِيدَ قَالَ: أَخْبَرَنِي جَعْفَرُ بْنُ رَبِيعَةَ: أَنَّ ابْنَ شِهَابٍ كَتَبَ إِلَيْهِ قَالَ: حَدَّثَتْنِي هِنْدُ بِنْتُ الحَارِثِ الفِرَاسِيَّةُ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ - وَكَانَتْ مِنْ صَوَاحِبَاتِهَا - قَالَتْ: كَانَ يُسَلِّمُ، فَيَنْصَرِفُ النِّسَاءُ، فَيَدْخُلْنَ بُيُوتَهُنَّ، مِنْ قَبْلِ أَنْ يَنْصَرِفَ رَسُولُ اللهِ ﷺ.

وَقَالَ ابْنُ وَهْبٍ، عَنْ يُونُسَ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ: أَخْبَرَتْنِي هِنْدُ الفِرَاسِيَّةُ.

وَقَالَ عُثْمَانُ بْنُ عُمَرَ: أَخْبَرَنَا يُونُسُ، عَنِ الزُّهْرِيِّ: حَدَّثَتْنِي هِنْدُ القُرَشِيَّةُ.

وَقَالَ الزُّبَيْدِيُّ: أَخْبَرَنِي الزُّهْرِيُّ: أَنَّ هِنْدَ بِنْتَ الحَارِثِ القُرَشِيَّةَ أَخْبَرَتْهُ، وَكَانَتْ تَحْتَ مَعْبَدِ بْنِ المِقْدَادِ، وَهُوَ حَلِيفُ بَنِي زُهْرَةَ، وَكَانَتْ تَدْخُلُ عَلَى أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ.

وَقَالَ شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ: حَدَّثَتْنِي هِنْدُ القُرَشِيَّةُ.

وَقَالَ ابْنُ أَبِي عَتِيقٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ هِنْدٍ الفِرَاسِيَّةِ.

وَقَالَ اللَّيْثُ: حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَهُ ابْنُ شِهَابٍ، عَنِ امْرَأَةٍ مِنْ قُرَيْشٍ: حَدَّثَتْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

قوله: (وَقَالَ ابْنُ أَبِي مَرْيَمَ): هو سعيد بن الحكم بن مُحَمَّد أبي مريم[(٢)]، وقد قدَّمتُ بعض ترجمتِه، وأنَّه شيخُ البخاريِّ[ح٤١]، وقد تقدَّم أنَّه إذا قال البخاريُّ أو غيرُه: (قال فلان) وفلانٌ المعزوُّ إليه القولُ شيخُه ما حكمه، وهذا أخذه عنه في حال المذاكرة، كما تقدَّم قريبًا جدًّا وبعيدًا جدًّا[ح١٤٢].

قوله: (أَنَّ ابْنَ شِهَابٍ كَتَبَ إِلَيْهِ): تقدَّم الكلام على الرِّواية بالكتابة المُجرَّدة عن الإجازة، كهذه، أو المقرونة بها: أنَّ حكمهما الاتِّصال، وتقدَّم الخلافُ في الخالية عن الإجازة -كهذه- قريبًا جدًّا[ح٨٤٤] وبعيدًا جدًّا[ح٦٣٧]، والله أعلم.

والحكمةُ في الإتيان بالطَّريق الثَّاني: أنَّ الزُّهريَّ عنعن في السند الأوَّل[(٣)] عن هند، وهو مُدَلِّس، وقد صرَّح في الطريق الثانية بالتَّحديث منها، فزال ما يُخشى منه، والله أعلم.

وكذا تعليق (ابن وَهْبٍ) -وهو عبد الله بن وَهْب، أبو مُحَمَّد الفهريُّ، أحدُ الأعلام، تقدَّم بعض

---

(١) (ذلك): ليس في «اليونينيَّة» و(ق).

(٢) في (ب): (محمدين)، وهو تحريف، وفي النسخ: (سعيد بن الحكم أبي مريم بن محمد)، والمثبت هو الصواب؛ فإنه منسوب إلى جدِّه، كما ذكر المصنف في مواضع أخرى.

(٣) يعني: الحديث السابق (٨٤٩).

ترجمتِه[ح٨٩] - أتى به؛ لعنعنة الزُّهريِّ، فصرَّح في تعليق ابن وهب بالإخبار مِن هند.

وكذا تعليق (**عُثْمَان بن عُمَرَ**) -هو ابن فارس العَبْديُّ البصريُّ، عن يونس بن يزيد، وابن جريج، وطائفة، وعنه: أحمد، والرَّماديُّ، والحارث ابن أبي أسامة، وخلقٌ، وكان من الصالحين الثِّقات، تُوُفِّيَ في ربيع الأوَّل سنة (٢٠٩هـ)، أخرج له الجماعة، له ترجمةٌ في «الميزان»(١)-؛ لأنَّ فيه تصريحَ الزُّهريِّ بالتحديث مِن هند.

وكذا قوله: (**وَقَالَ الزُّبَيْدِيُّ**) -هو بضمِّ الزَّاي، وهو مُحَمَّد بن الوليد، أبو الهُذَيل الحمصيُّ القاضي، تقدَّم بعضُ ترجمتِه[ح٧٧]- ذكرها؛ لأجل أنَّ الزُّهريَّ صرَّح فيها بالإخبار مِن هند، وكذا تعليق (**شُعَيْب**) -هو ابن أبي حمزة- بعده؛ لأنَّ فيه تصريحَ الزُّهريِّ بالتَّحديث منها(٢).

قوله: (**وَكَانَتْ مِنْ صَوَاحِبَاتِهَا**): هذه لغة، والجيِّدة: (صواحبها) كـ(ضَوارِبَ).

قوله: (**وَقَالَ ابْنُ أَبِي عَتِيقٍ**): هو مُحَمَّد بن [عبد الله بن أبي عتيق مُحَمَّدِ بن](٣) عبد الرَّحمن ابن أبي بكر الصِّدِّيق، التَّيميُّ المدنيُّ، عن أبي يونس مولى عائشة، ونافعٍ(٤)، والزُّهريِّ(٥)، وعنه: عبد العزيز بن الماجشون، ومُحَمَّد بن إسحاق، وسليمان بن بلال، وحاتم بن إسماعيل، وجماعةٍ، ذكره ابنُ حِبَّان في «الثِّقات»[٣٦٤/٧]، روى له البخاريُّ مقرونًا بغيره، وأخرج له أبو داود، والتِّرمذيُّ، والنَّسائيُّ(٦).

١٥٨- بابُ مَنْ صَلَّى بِالنَّاسِ، فَذَكَرَ حَاجَةً فَتَخَطَّاهُمْ

(**بَابُ مَنْ صَلَّى بِالنَّاسِ فَذَكَرَ حَاجَةً فَتَخَطَّاهُمْ**)... إلى (**كِتَاب فَرْضِ الجُمُعَةِ**)

قوله: (**فَتَخَطَّاهُمْ**): هو معتلٌّ، وليس بمهموزٍ، وهذا ظاهرٌ.

---

(١) «ميزان الاعتدال» (٤٩/٣)، وانظر «تهذيب الكمال» (٤٦١/١٩).

(٢) قال الحافظ في «الفتح» (٣٩١/٢): (ومراد البخاريِّ: بيانُ الاختلاف في نسب هند، وأنَّ منهم مَن قال: «الفِرَاسيَّة»، نسبة إلى بني فِرَاس؛ بكسر الفاء، وتخفيف الراء، آخره مهملة، وهم بطن من كنانة، ومِنهم مَن قال: «القرشيَّة»، فمَن قال مِن أهل النسب: إنَّ كنانة جماع قريش؛ فلا مغايرة بين النسبتين، ومَن قال: إنَّ جماع قريش فهر بن مالك؛ فيحتمل أن يكون اجتماع النسبتين لهند على أنَّ إحداهما بالأصالة، والأخرى بالمخالفة).

(٣) ما بين معقوفين سقط من (ج).

(٤) في (ب): (عن نافع).

(٥) (والزُّهري): سقط من (ب).

(٦) انظر «تهذيب الكمال» (٥٤٩/٢٥).

٨٥١- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُبَيْدٍ: حَدَّثَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ عَنْ عُمَرَ بْنِ سَعِيدٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي ابْنُ أَبِي مُلَيْكَةَ عَنْ عُقْبَةَ قَالَ: صَلَّيْتُ وَرَاءَ النَّبِيِّ ﷺ بِالمَدِينَةِ العَصْرَ، فَسَلَّمَ ثُمَّ قَامَ مُسْرِعًا، فَتَخَطَّى رِقَابَ النَّاسِ إِلَى بَعْضِ حُجَرِ نِسَائِهِ، فَفَزِعَ النَّاسُ مِنْ سُرْعَتِهِ، فَخَرَجَ عَلَيْهِمْ، فَرَأَى أَنَّهُمْ عَجِبُوا مِنْ سُرْعَتِهِ، فَقَالَ: «ذَكَرْتُ شَيْئًا مِنْ تِبْرٍ عِنْدَنَا، فَكَرِهْتُ أَنْ يَحْبِسَنِي، فَأَمَرْتُ بِقِسْمَتِهِ».

قوله: (ابْنُ أَبِي مُلَيْكَةَ): تقدَّم مرَّات أنَّه عبد الله بن عبيد الله ابن أبي مليكة التَّيميُّ، أبو بكر، تقدَّم بعضُ ترجمتِه[قبل ح٤٨].

قوله: (عَنْ عُقْبَةَ قَالَ: صَلَّيْتُ وَرَاءَ النَّبِيِّ ﷺ): هذا هو عقبة بن الحارث القرشيُّ، وهو أبو سِرْوعة - بفتح السِّين المهملة[(١)] وكسرها - وجدُّه عامر بن نوفل بن عبد مناف النَّوفليُّ، من مُسلِمة الفتح، وقيل: هو أخ لأبي سِرْوعة، وإنَّما قيَّدتُه؛ لأنَّ في الصَّحابة مَن اسمه (عقبة) أربعة وثلاثون، بل خمسة وثلاثون[(٢)]، لكنَّ فيهم مَن هو الأصحُّ أنَّه تابعيٌّ، وفيهم من هو غلط، وفيهم عقبة بن الحارث اثنان؛ [هذا، وعقبة بن الحارث][(٣)] الفهريُّ، أمير المغرب لمعاوية ويزيد، قال ابن يونس: له صحبة، ولم يصحَّ[(٤)]، وفي الأربعة والثلاثين مَن له رواية خمسةٌ، والله أعلم.

وصاحبُ التَّرجمة أبو سَروعة روى عنه: إبراهيمُ بن عبد الرَّحمن وابنُ أبي مليكة، قال الزُّبير ابن بكَّار: (هو قاتل خُبيب بن عديٍّ، وأمُّه خزاعيَّة)[(٥)]، قال: (وأهل النَّسب يقولون: عقبة هذا هو أخو أبي سَروعة، أسلما معًا[(٦)])، قال: (وأصحُّ مِن هذا كلِّه ما رواه ابن عيينة عن عمرو، عن جابر قال: الذي قتل خُبَيبًا أبو سِروعة [عقبة] بن الحارث بن عامر)، أخرج له البخاريُّ، وأبو داود،

---

(١) (المهملة): ليس في (ج).

(٢) انظر «تجريد أسماء الصحابة» (١/٣٨٣-٣٨٦).

(٣) ما بين معقوفين ليس في (ب).

(٤) انظر «تجريد أسماء الصحابة» (١/٣٨٣)، ذكره الحافظ في القسم الرابع في «الإصابة» (٣/١٦٨) وقال: (كذا استدركه الذهبيُّ في «التجريد» فلم يُصِب، وهذا هو عقبة بن نافع بن الحارث... وقد مضى ذكر عقبة بن نافع في القسم الثاني [(٣/٨٠)]).

(٥) وكذا قال مصعبٌ الزبيريُّ في «نسب قريش» (ص٢٠٤-٢٠٥).

(٦) قال الحافظ في «تهذيب التهذيب» (٣/١٢٢): (قال العسكريُّ: مَن قال: إنَّ أبا سروعة هو عقبة هذا، فقد أخطأ، كذا قال، وقد أطبق أهلُ الحديث على أنَّه هو، وقولُهم أولى إن شاء الله تعالى).

والتِّرمذيُّ، والنَّسائيُّ رحمهم الله(١).

قوله: (فَتَخَطَّى): هو بغير همزٍ، وهذا معروف، وقد تقدَّم أعلاه قريبًا.

قوله: (مِنْ تِبْرٍ): (التِّبر): هو الذَّهب والفضَّة قبل أن يُصيَّرا دنانيرَ ودراهمَ، فإذا صُيِّرا، كانا عَينًا، وقد يُطلَق التِّبر على غيرهما من المعدنيَّات، كالنُّحاس، والحديد، والرَّصاص، وأكثر اختصاصه بالذَّهب، ومنهم مَن يجعله في الذَّهب أصلًا، وفي غيره فرعًا ومَجازًا(٢).

قوله: (فَكَرِهْتُ أَنْ يَحْبِسَنِي): أي: يَشغَلَ ضَميري، فيحبسه عمَّا يريده مِن الأعمال، وقيل في معناه غيرُ ذلك(٣).

١٥٩- بابُ الانْفِتَالِ وَالانْصِرَافِ عَنِ اليَمِينِ وَالشِّمَالِ

وَكَانَ أَنَسٌ يَنْفَتِلُ عَنْ يَمِينِهِ وَعَنْ يَسَارِهِ، وَيَعِيبُ عَلَى مَنْ يَتَوَخَّى، أَوْ يَعْمِدُ الانْفِتَالَ عَنْ يَمِينِهِ.

قوله: (يَتَوَخَّى): هو معتلٌّ غير مهموزٍ، ومعناه: يتحرَّى، ويتقصَّد، ويتعمَّد، وقد تقدَّم.

قوله: (أو يَعْمِدُ): هو بكسر الميم في المستقبل، مفتوحُها في الماضي، عكس (صَعِد)، وقد رأيت في حاشيةٍ على نسخةٍ عتيقةٍ من «البخاريِّ»: أنَّه يقال في (عمد) بالعكس، وحكاه عن اللَّبليِّ(٤).

٨٥٢- حَدَّثَنا أَبُو الوَلِيدِ: حَدَّثَنا شُعْبَةُ، عَن سُلَيمانَ، عَن عُمَارَةَ بنَ عُمَيرٍ، عَنِ الأَسْوَدِ قَالَ: قَالَ عَبْدُ اللهِ: لا يَجْعَلُ أَحَدَكُمُ لِلشَّيْطَانِ شَيْئًا مِنْ صَلَاتِهِ، يَرَى أَنَّ حَقًّا عَلَيْهِ أَلَّا يَنْصَرِفَ إِلَّا عَنْ يَمِينِهِ، لَقَدْ رَأَيْتُ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم كَثِيرًا يَنْصَرِفُ عَنْ يَسَارِهِ.

قوله: (حَدَّثَنا أَبُو الوَلِيدِ): تقدَّم مرارًا أنَّه هشام بن عبد الملك الطَّيالسيُّ، وتقدَّم(٥) عليه بعضُ الكلام[ح١٧].

قوله: (عَن سُلَيمانَ): هذا هو ابن مهران الأعمشُ، أبو مُحَمَّد الكاهليُّ القارئ.

قوله: (عَنِ الأَسْوَدِ): تقدَّم مرارًا أنَّه ابن يزيدَ النَّخَعيُّ المشهورُ.

قوله: (قَالَ: قَالَ عَبْدُ اللهِ): تقدَّم مرارًا أنَّه ابن مسعود بن غافل، من المهاجرين الأوَّلين رضي الله عنه.

---

(١) انظر «الاستيعاب» (ص٥٦٢)، «تهذيب الكمال» (١٩٢/٢٠)، «تذهيب التهذيب» (٣٨٣/٦).

(٢) انظر «النهاية» (١٧٩/١) مادَّة (تبر).

(٣) انظر «التوضيح» (٣٢٩/٧).

(٤) انظر «تحفة المجد الصريح» (ص٨٣).

(٥) في (ج): (وقد تقدَّم).

١٦٠- بابُ مَا جَاءَ فِي الثُّومِ النِّيءِ وَالبَصَلِ وَالكُرَّاثِ

وَقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «مَنْ أَكَلَ الثُّومَ أَوِ البَصَلَ، مِنَ الجُوعِ أَوْ غَيْرِهِ؛ فَلَا يَقْرَبَنَّ مَسْجِدَنَا».

قوله: (**بَابُ مَا جَاءَ فِي الثُّومِ النِّيْءِ**[١] **وَالبَصَلِ وَالكُرَّاثِ**): اعتُرِض على البخاريِّ في كونه ذكر (الكُرَّاث)، وأُجِيب عنه: بأنَّه لم يقع له على شرطه ذكرُ (الكرَّاث)، فلذا قاس عليه، وقد أخرجه مسلم من حديث أبي الزُّبير عن جابر: (نهى رسول الله ﷺ[٢] عن أكل البصل والكرَّاث...) الحديث[م٥٦٣]، [وفي «المعجم الصَّغير» للطَّبرانيِّ: (مَن أكل مِن هذه الخضراوات: الثُّوم، والبصل، والكُرَّاث، والفجل...) الحديث، ثمَّ قال: (لم يروه عن هشام بن حسَّان القردوسيِّ إلَّا يحيى بن راشد، تفرَّد به عن سعيد ابن عُفَير)[طص٣٧] انتهى، وهو ثقةٌ نبيلٌ، أخرج له البخاريُّ ومسلمٌ، وقد جازف[٣] في الحَطِّ عليه السَّعديُّ، وفيه كلامٌ لغيره[٤]، والله أعلم][٥].

قوله: (**فِي الثُّومِ النِّيْءِ**): هو بكسر النُّون، ممدودٌ، مهموزٌ، وهو ضدُّ المطبوخ، كذا رأيته في غيرِ مُؤلَّفٍ بالهمز، وفي «النِّهاية» لابن الأثير ذكره[٦] بالهمز، ثمَّ قال: (وقد يُترَك الهمزُ، ويُقلَب ياءً، فيقال: نِيٌّ، مُشدَّدًا) انتهى[٧].

قوله: (**وَقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ**): (قولِ): مجرور معطوفٌ، وهذا ظاهرٌ جدًّا.

قوله: (**مِنَ الجُوعِ أَوْ غَيْرِهِ**): اعتُرِض على البخاريِّ بأنَّه ليس فيما أورده مِن الأحاديث ذكر (الجوع)، وأُجِيب: بأنَّ ما ذكره من الأحاديث إطلاقها يدخل فيه حالةُ الجوع، وما عند مسلم صريح[٨] فيه، يعني: حديث أبي الزُّبير عن جابر: (نهى[٩] رسول الله ﷺ عن أكل البصل والكُرَّاث، فغلبتنا الحاجة، فأكلنا منها)[م٥٦٣]، والحاجة: الجوع، وفيه أيضًا من حديث أبي سعيد الخدريِّ

---

(١) كذا في النُّسخ و(ق) وهامش «اليونينيَّة»، وفي «اليونينيَّة»: (النِّيِّ)، وكذا في الموضع اللَّاحق.

(٢) زيد في (ب): (نهى)، وهو تكرار.

(٣) في (ب): (تجازف).

(٤) انظر «تهذيب الكمال» (١١/٣٨)، «ميزان الاعتدال» (٢/١٥٥).

(٥) ما بين معقوفين سقط من (ج).

(٦) في (ج): (ذكر).

(٧) انظر «النهاية» (٥/١٤٠) مادَّة (نيأ).

(٨) في (ج): (صرَّح).

(٩) في (ب): (انتهى)، وليس بصحيح.

قال: (ثمَّ لم نَعْدُ أن فُتِحَت خيبر، فوقعنا -أصحابَ رسول الله ﷺ- في تلك البَقْلة الثُّومِ، والنَّاس جياع، فأكلنا منها أكلًا شديدًا...) الحديث[م٥٦٥].

٨٥٤- **حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي عَطَاءٌ** قَالَ: سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللهِ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَنْ أَكَلَ مِنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ -يُرِيدُ الثُّومَ- **فَلَا يَغْشَانَا فِي** مَسَاجِدِنَا»، قُلْتُ: مَا يَعْنِي بِهِ؟ قَالَ: **مَا أُرَاهُ يَعْنِي إِلَّا نِيئَهُ، وَقَالَ مَخْلَدُ بْنُ يَزِيدَ** عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ: إِلَّا نَتْنَهُ.

وَقَالَ أَحْمَدُ بْنُ صَالِحٍ عَنِ ابْنِ وَهْبٍ: أُتِيَ بِبَدْرٍ -قَالَ ابْنُ وَهْبٍ: يَعْنِي: طَبَقًا- **فِيهِ خَضِرَاتٌ، وَلَمْ يَذْكُرِ اللَّيْثُ وَأَبُو صَفْوَانَ عَنْ يُونُسَ** قِصَّةَ الْقِدْرِ، فَلَا أَدْرِي: هُوَ مِنْ قَوْلِ الزُّهْرِيِّ، أَوْ فِي الحَدِيثِ.

قوله: (**حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدٍ: [حَدَّثَنَا الضَّحَّاكُ بْنُ مَخْلَدٍ**(١)): (عبد الله) هذا: هو المُسنَديُّ، ومستندي كلامُ الكَلَاباذيِّ وابنِ طاهر(٢): أنَّ البخاريَّ روى عن المُسنَديِّ عن الضَّحَّاك بن مَخْلَد في غير مكانٍ من «صحيحه»](٣)/. [١/١٣١أ]

قوله: (**حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ**): تقدَّم أنَّه الضَّحَّاك بن مَخْلَد، وتقدَّم بعضُ ترجمتِه[قبل ح٦٢/م١].

قوله: (**أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ**): تقدَّم مرارًا أنَّه عبدُ الملك بن عبد العزيز بن جُرَيج، الإمامُ المشهورُ، تقدَّم بعضُ ترجمتِه[ح٢٩٦].

قوله: (**أَخْبَرَنِي عَطَاءٌ**): هذا هو عطاء بن أبي ربَاح المكِّيُّ، أبو مُحَمَّد الفقيه، تقدَّم بعض ترجمتِه[ح٩٨].

تنبيهٌ: اثنان كلٌّ منهما اسمه (عطاء)، يروي عن جابر بن عبد الله في الكتب السِّتَّة أو بعضها؛ **أحدهما**: ابنُ أبي ربَاح الذي ذكرته، **والثَّاني**: عطاء بن يسار، له عنه حديثٌ واحدٌ في «سنن أبي داود»[د٥١٠٣]: «إذا سمعتُم نباحَ الكلاب ونهيقَ الحمير باللَّيل...» الحديث، وليس لأحد اسمه عطاء في «أبي داود» عن جابر سواه، ولا في بقيَّة الكتب سواه، والباقي في الكتب عنِ ابْنِ أبي ربَاح، والله أعلم.

---

(١) كذا في النُّسخ، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (حدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ)، وهو هو، وسيأتي.

(٢) (وابن طاهر): سقط من (ب).

(٣) بدل مما بين معقوفين في (ج): (هذا هو ابن أبي شيبة الإمام الحافظ فيما ظهر لي، ولم أر تعيُّنه في كلام أحد)، وضُرِب عليه في (أ)، واستدرك المثبت، وانظر «الهداية والإرشاد» (٤٢٧/١)، «الجمع بين رجال الصحيحين» (٢٦٦/١-٢٦٧).

قوله: (فَلَا يَغْشَانَا): كذا في أصلنا، وهذا على[(١)] الخبر، ومعناه النَّهي، وهو أبلغ من النهي المطلق، والله أعلم[(٢)].

قوله: (مَا أُرَاهُ): هو بضمِّ الهمزة، أي: أُظنُّه.

قوله: (إِلَّا نِيئَهُ): تقدَّم الكلام عليه قريبًا أنَّه بالهمز، وقد يُترَك الهمزُ ويُشدَّد.

قوله: (وَقَالَ مَخْلَدُ بْنُ يَزِيدَ): هو بإسكان الخاء، هو الحرَّانيُّ، عن يحيى بن سعيد وابنِ جُرَيج، وعنه: أحمدُ وإسحاقُ، ثقةٌ، مات سنة (١٩٣هـ)، أخرج له البخاريُّ، ومسلم، وأبو داود، والنَّسائيُّ، وابن ماجه، له ترجمةٌ في «الميزان»[٤/٨٤][(٣)].

قوله: (وَقَالَ أَحْمَدُ بْنُ صَالِحٍ عَنِ ابْنِ وَهْبٍ): هذا هو أحمد بن صالح، أبو جعفر، ابنُ[(٤)] الطَّبريِّ، الحافظُ المِصريُّ، سمع ابنَ عيينة وابنَ وَهْب، وعنه: البخاريُّ، وأبو داود، وابن أبي داود، وآخرون، وكتب عن ابن وهب خمسين ألفَ حديثٍ، قال صالحٌ جَزَرة: (كان رجلًا جامعًا يحفظ، ويعرف الفقهَ والنَّحْوَ والحديثَ)، مات سنة (٢٤٨هـ)، أخرج له مَن روى عنه، وأخرج له التِّرمذيُّ في «الشمائل»، له ترجمة في «الميزان»، قال الذَّهبيُّ في «كاشفه»: (قلت: هو ثبتٌ في الحديث)، انتهى[(٥)]، وقد تقدَّم أنَّ قولَ البخاريِّ أو غيرِه إذا قال: (قال فلانٌ) وفلانٌ المسندُ إليه القولُ [شيخُه] ما حكمه، وتقدَّم أنَّ هذا أخذه عنه في حال المذاكرة[ح٤٤١].

قوله: (عَنِ ابْنِ وَهْبٍ): تقدَّم أنَّه عبد الله بن وهب، أحد الأعلام، مشهور الترجمة، وقد تقدَّم بعضُها[ح٨٩].

قوله: (أُتِيَ بِبَدْرٍ): (أُتِي): مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعله، و(بِبَدْرٍ): بباءين مُوحَّدتين؛ الأولى: حرف جرٍّ، والثانية: من نفس الكلمة، على لفظ (البدر) الذي في السَّماء.

وقوله: (بِبَدْرٍ): هو الطَّبق، كما فسَّره به[(٦)] ابن وهب، وهذه هي الرواية الصحيحة، وكذلك رواه

---

(١) (على) سقط من(ج).

(٢) (والله أعلم): سقط من (ب).

(٣) انظر «تهذيب الكمال» (٢٧/٣٤٣).

(٤) (ابن): سقط من (ب).

(٥) انظر «تاريخ بغداد» (٤/٢٠٠)، «ميزان الاعتدال» (١/١٠٣) وصحَّح عليه، «الكاشف» (١/٢٣)، «تهذيب الكمال» (١/٣٤٠).

(٦) (به): سقط من (ب).

أحمد بن صالح عن ابن وهب، وفسَّره كذلك، كما تقدَّم، وذكره البخاريُّ عن سعيد ابن عُفَير، عن ابن وهب: (بِقِدْرٍ)[ح٨٥٥]، وذكره مسلم عن أبي الطَّاهر وحرملةَ عن ابن وهب: (بِقِدْرٍ)[م(٥٦٤) (٧٣)]، والصَّواب هو الأوَّل، قاله ابن قُرْقُول[١].

قوله: (فِيْهِ خَضِرَاتٌ): قال ابن قُرْقُول: (بكسر الضَّاد، جمع «خَضِرة» أي: بقولٌ خضِراتٌ، كما جاء في الحديث الآخر[ح٨٥٥]، وضبطه الأصيليُّ: «خُضَرات»؛ بضمِّ الخاء، وفتح الضَّاد) انتهى[مطالع٢/٤٦٨].

قوله: (وَلَمْ يَذْكُرِ اللَّيْثُ وَأَبُو صَفْوَانَ): أمَّا (اللَّيث) فأشهر مِن أن يُذكَر، ابنُ سعد، وأمَّا (أبو صفوانَ) فهو عبد الله بن سعيد بن عبد الملك بن مروان بن الحكم، أبو صفوان، الأُمويُّ الدِّمشقيُّ[٢]، هربت به أمُّه حين قُتِل أبوه إلى مكَّة، روى عن أبيه، وثور بن يزيد، ويونس بن يزيد الأيليِّ، وابن جُرَيج، وأسامة بن زيد اللَّيثيِّ، ومجالد، وجماعةٍ، وعنه: أحمد ابن حنبل، وابن المدينيِّ عليٌّ، والشَّافعيُّ، والحُمَيديُّ، وقتيبةُ، وجماعةٌ، وثَّقه ابنُ مَعِين وغيرُه، سمع منه أبو السكين الطَّائيُّ سنة أربعٍ أو خمسٍ ومئتين، أخرج له البخاريُّ، ومسلم، وأبو داود، والتِّرمذيُّ، والنَّسائيُّ، له ترجمةٌ في «الميزان»[٢/٤٢٩]، وصحَّح عليه[٣].

قوله: (عَنْ يُونُسَ): تقدَّم أعلاه أنَّه ابن يزيد الأيليُّ.

٨٥٥- حَدَّثَنَا سَعِيدُ ابْنُ عُفَيْرٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ عَنْ يُونُسَ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ: زَعَمَ عَطَاءٌ: أَنَّ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللهِ زَعَمَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ أَكَلَ ثُومًا أَوْ بَصَلًا فَلْيَعْتَزِلْنَا»، أَوْ قَالَ: «فَلْيَعْتَزِلْ مَسْجِدَنَا، وَلْيَقْعُدْ فِي بَيْتِهِ»، وَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أُتِيَ بِقِدْرٍ فِيهِ خَضِرَاتٌ مِنْ بُقُولٍ، فَوَجَدَ لَهَا رِيحًا، فَسَأَلَ فَأُخْبِرَ بِمَا فِيهَا مِنَ البُقُولِ، فَقَالَ: «قَرِّبُوهَا» إِلَى بَعْضِ أَصْحَابِهِ كَانَ مَعَهُ، فَلَمَّا رَآهُ كَرِهَ أَكْلَهَا، قَالَ: «كُلْ؛ فَإِنِّي أُنَاجِي مَنْ لَا تُنَاجِي».

وَقَالَ أَحْمَدُ بْنُ صَالِحٍ بَعْدَ حَدِيثِ يُونُسَ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ وَهُوَ يُثْبِتُ قَوْلَ يُونُسَ.

قوله: (حَدَّثَنَا سَعِيدُ ابْنُ عُفَيْرٍ): تقدَّم أنَّ (عُفَيرًا) بضمِّ العين المهملة، وفتح الفاء، مُصغَّرًا، وقد تقدَّم (ابْنُ وَهْبٍ): أنَّه عبد الله، وكذا (يُونُس): أنَّه ابن يزيدَ الأيليُّ، و(ابْن شِهَابٍ): أنَّه مُحمَّد بن مُسْلم ابن عُبَيد الله بن عَبد الله بن شهاب الزُّهريُّ، العالمُ المشهورُ، وكذا (عَطَاءٌ): هو ابن أبي رباح، والله أعلم.

قوله: (زَعَمَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ): (زعم) معناه: قال؛ وهو القول على غير تيقُّنٍ ويقينٍ وتحقيق،

(١) انظر «مطالع الأنوار» (١/٤٦٠).

(٢) (الدِّمشقي): سقط من (ب).

(٣) انظر «تهذيب الكمال» (١٥/٣٥)، «تذهيب التهذيب» (٥/١٦٥).

ومنه: (بئس مَطيَّةُ الرجل زعموا)، وقال النَّوويُّ في «شرح مسلم» في (الإيمان): (فقوله: «زعم» و«تزعم» مع تصديق رسول الله صلى الله عليه وسلم إيَّاه دليلٌ على أنَّ «زعم» ليس مخصوصًا بالكذبِ والقولِ المشكوك فيه، بل يكون أيضًا في القول المُحقَّق والصِّدق الذي لا شكَّ فيه، وقد جاء من هذا كثيرٌ في الأحاديث، وعن النَّبيِّ صلى الله عليه وسلم قال: «زعم جبريل كذا»(١)، وقد أكثر سيبويه -وهو إمام العربيَّة- في «كتابه» -الذي هو إمام كتب العربيَّة- مِن قوله: «زعم الخليل»، «زعم أبو الخطَّاب»(٢)؛ يريد بذلك القولَ المُحقَّق، وقد نقل ذلك جماعاتٌ من أهل اللُّغة وغيرهم، ونقله أبو عُمر الزَّاهد في شرحه «الفصيح» عن شيخه أبي العبَّاس ثعلب، عن العلماء باللُّغة من الكوفيِّين والبصريِّين، والله أعلم) [شرح مسلم١/١٢٣] انتهى.

قوله: (وَأَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم): (أنَّ): بفتح همزتها، معطوفٌ على ما قبله، وهذا ظاهرٌ جدًّا.

قوله: (أُتِيَ بِقِدْرٍ): تقدَّم أنَّ (أُتِي) مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعله، وتقدَّم الكلام [على] (بِقدر)، أو (بِبَدْرٍ) أعلاه، وكذا (فِيهِ خَضِرَاتٌ)[ح٨٥٤].

قوله: (إِلَى بَعْضِ أَصْحَابِهِ): (بعض أصحابه): هو أبو أيُّوب الأنصاريُّ، كذا أحفظه، وكذا رأيته مُصرَّحًا به في «مسلم» في (الأطعمة)(٣)[م٢٠٥٣].

٨٥٦- حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الوَارِثِ عَنْ عَبْدِ العَزِيزِ قَالَ: سَأَلَ رَجُلٌ أَنَسًا: مَا سَمِعْتَ نَبِيَّ اللهِ صلى الله عليه وسلم يَقُولُ فِي الثُّومِ؟ فَقَالَ: قَالَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم: «مَنْ أَكَلَ مِنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ؛ فَلَا يَقْرَبْنَا»، أَوْ: «لَا يُصَلِّيَنَّ مَعَنَا».

قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ): تقدَّم قريبًا وبعيدًا مرارًا أنَّه بفتح الميمين، بينهما عينٌ ساكنةٌ، وأنَّ اسمَه عبدُ الله بن عَمرو، المُقعَد الحافظُ، تقدَّم.

قوله: (حَدَّثَنَا عَبْدُ الوَارِثِ): تقدَّم مرارًا أنَّه ابن سعيد التَّنُّوريُّ، تقدَّم بعضُ ترجمتِه[ح٢١٣].

---

(١) أخرجه الدارميُّ في «سننه» (٢٤٥٦)، وعبد بن حميد في «مسنده» (١٩٢)، من حديث أبي قتادة الأنصاريِّ، وهو بلفظ (قال) في «صحيح مسلم» (١٨٨٥).

(٢) انظر «الكتاب» (١/٢٧، ١٢٤، ٢٠١) وغيرها.

(٣) ولفظه: (عن أبي أيُّوب الأنصاريِّ قال: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أُتِي بطعام؛ أكل منه وبعث بفضله إليَّ، وإنَّه بعث إليَّ يومًا بفضلةٍ لم يأكل منها؛ لأنَّ فيها ثومًا، فسألته: أحرام هو؟ قال: «لا ولكنِّي أكرهه من أجل ريحه»، قال: فإنِّي أكره ما كرهت).

قوله: (عَنْ عَبْدِ العَزِيزِ): هو ابن صُهيب، أبو حمزة البصريُّ[١].

تنبيهٌ: مَن يُقال له: (عبدُ العزيز) ويروي عن أنسٍ في الكتب السِّتَّة أو بعضها: هذا ابن صُهَيب، وعبد العزيز بن رُفَيع، روى له عنه البخاريُّ حديثًا واحدًا: (سألتُ أنسًا: أَخبِرْني بشيء عقلتَه عَنِ النَّبيِّ ﷺ، أين صلَّى الظُّهر والعصر/ يوم التَّروية؟ قال: بِمِنًى...) الحديث[ح١٦٥٣]، وأخرجه أيضًا معه مسلم[م١٣٠٩]، وأبو داود[د١٩١٢]، والتِّرمذيُّ[ت٩٦٤]، والنَّسائيُّ[س٥/٢٤٩-٢٥٠]. [١/١٣١ب]

١٦١- بابُ وُضُوءِ الصِّبْيَانِ

وَمَتَى يَجِبُ عَلَيْهِمُ الغُسْلُ وَالطُّهُورُ، وَحُضُورِهِمُ الجَمَاعَةَ وَالعِيدَيْنِ وَالجَنَائِزَ، وَصُفُوفِهِمْ.

قوله في التَّرجمة: (الغَسْلُ): هو بفتح الغين: الفِعلُ، وفي أصلنا مضموم الغين، وهي لغة، وهو بضمِّها: الماء على الأفصح[٢]، وقد تقدَّم مُطَوَّلًا[قبل ح١٩٥].

قوله: (وَالطُّهُورُ): هو بضمِّ الطَّاء: الفعل، وبالفتح: الماء، ويجوز في كلٍّ منهما الفتحُ والضَّمُّ، وقد تقدَّم مُطَوَّلًا[قبل ح١٥١].

قوله: (وَحُضُورِهِمُ الجَمَاعَةَ): (حضورِ): مجرورٌ معطوفٌ على (وُضُوءِ)، و(الجماعةَ): مَنْصوبٌ مفعول (حضورِ)، وكذا (العِيدَينِ)، وقد نصبه المُؤلِّف، وكذا (الجَنَائِزَ): مَنْصوبٌ أيضًا.

قوله: (وَصُفُوفِهِمْ): هو مجرورٌ معطوفٌ على ما قبله، وكلُّ هذا ظاهر جدًّا، وقد يخفى على مَن لا يُحسِن العربيَّة، والله أعلم.

٨٥٧- حَدَّثَنَا ابْنُ المُثَنَّى: حَدَّثَنا غُنْدَرٌ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ: سَمِعْتُ سُلَيْمَانَ الشَّيْبَانِيَّ قَالَ: سَمِعْتُ الشَّعْبِيَّ قَالَ: أَخْبَرَنِي مَنْ مَرَّ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ عَلَى قَبْرٍ مَنْبُوذٍ، فَأَمَّهُمْ وَصَفُّوا عَلَيْهِ، فَقُلْتُ: يَا أَبَا عَمْرٍو، مَنْ حَدَّثَكَ؟ فَقَالَ: ابْنُ عَبَّاسٍ.

قوله: (حَدَّثَنَا ابْنُ المُثَنَّى): هو مُحَمَّد بن المُثنَّى، أبو موسى العَنَزيُّ، الحافظ الزَّمِن، عنِ ابنِ عُيَينة، وعبد العزيز العمِّيِّ، وغُنْدُر، وعنه: الجماعةُ، وأبو عَروبة، والمَحامليُّ، ثقة[٣] وَرِعٌ، مات سنة (٢٥٢هـ)، أخرج له الجماعة[٤]، وقد تقدَّم بعضُ ترجمتِه[ح٢١٨]، وتقدَّم في الجماعة الذين أخذ عنهم الأئمَّةُ السِّتَّةُ أنفسُهم[ح٦٩].

---

(١) انظر «ثقات ابن حِبَّان» (٥/١٢٣)، «تهذيب الكمال» (١٨/١٤٧).

(٢) في (ج): (الأصح).

(٣) (ثقة): سقط من (ج).

(٤) انظر «تهذيب الكمال» (٢٦/٣٥٩).

قوله: (حَدَّثَنَا[(١)] غُنْدَرٌ): تقدَّم أنَّه بضمِّ الغين المعجمة، ثمَّ نون ساكنة، ثمَّ دال مهملة مضمومة ومفتوحة، وأنَّ اسمَه مُحَمَّدُ بن جعفر، وتقدَّم مَن لقَّبه بهذا، وبعضُ ترجمتِه[ح٨٧].

قوله: (سُلَيْمَانَ الشَّيْبَانِيِّ): تقدَّم أنَّه بالشين المعجمة، وأنَّ والدَه اسمُه فيروز، الحافظُ المشهورُ، تقدَّم.

قوله: (الشَّعْبِيِّ): تقدَّم أنَّه عامر بن شَراحيل، العالم المشهور، تقدَّم، وكنيته أبو عَمرو، كما سيأتي في الحديث: (يَا أَبَا عَمْرٍو)، يريد: الشعبيَّ.

قوله: (أَخْبَرَنِي مَنْ مَرَّ[(٢)] مَعَ نَبِيِّكُمْ[(٣)] ﷺ): المُخبِر للشَّعبيِّ هو ابن عبَّاس، كما يأتي فيه.

قوله: (عَلَى قَبْرٍ مَنْبُوذٍ): هما مُنوَّنان مكسوران على الصِّفة، وعلى الإضافة أيضًا[(٤)]، فيكون (قبر[(٥)]) مجرورًا[(٦)] من غير تنوين، (منبوذٍ): مُنوَّن مكسور، فالأوَّل معناه: المُنْفرِدُ عن القبور، ولم يذكر ابن الأثير غيرَه[(٧)]، والثاني: فُسِّر باللَّقيط، وفيه نظرٌ؛ لأنَّ في بعض الألفاظ: (أتى قبرًا منبوذًا)[(٨)]، وبخطِّ الإمام الحافظ شرف الدِّين أبي مُحَمَّد عبد المؤمن بن خلَف شيخ شيوخنا: مَن رواه منوَّنًا فيهما على النَّعت، أي: منتبِذًا عن القبور ناحيةً، يقال: جلست نُبْذةً بالفتح والضَّمِّ أي: ناحيةً، ويرجع إلى معنى الطَّرح، وكأنَّه طُرِح في موضع قبور النَّاس، ومَن رواه بغير تنوين على الإضافة، فمعناه: قبرِ لقيطٍ وولدٍ مطروحٍ، والرواية الأولى أصحُّ؛ لأنَّه جاء في بعض طرق البخاريِّ عن ابن عبَّاس[(٩)] في التي

---

(١) كذا في (أ) و(ج) و(ق)، وهي رواية أبي ذرٍّ والأَصيليِّ وابن عساكر وأبي الوقت، ورواية «اليونينيَّة» وهامش (ق) مصحَّحًا عليها: (حدَّثني)، و(حدثنا): سقط من (ب).

(٢) (مر): سقط من (ج).

(٣) كذا في النُّسخ، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (النَّبيِّ).

(٤) الإضافة رواية أبي ذرٍّ، والتنوين على الوصف رواية غيره.

(٥) (قبر): سقط من (ب).

(٦) في النُّسَخ: (مجرور)، ولعلَّ المثبت هو الصواب.

(٧) انظر «النهاية» (٥/٦) مادَّة (نبذ)، وقوله: (ولم يذكر ابن الأثير غيره) فيه نظرٌ؛ فقد ذكر الصفة في كلامه على حديث سابق، ثم ذكر عقبه هذا الحديث وروايتَيه نقلًا عن الهرويِّ، وعبارته بتمامها: (وفيه: «أنَّه مَرَّ بقبرٍ منتبذٍ عنِ القبورِ» أي: منفردٍ بعيدٍ عنها، وفي حديثٍ آخرَ: «انتهى إلى قبر منبوذٍ، فصلَّى عليه»: يُروى بتنوينِ «القبرِ»، والإضافةِ؛ فمعَ التنوينِ: هو بمعنى الأوَّلِ، ومعَ الإضافةِ: يكونُ المنبوذُ اللَقيطَ، أي: بقبرِ إنسانٍ منبوذٍ)، فليتنبَّه.

(٨) أخرجه البيهقيُّ في «السنن الكبرى» (٤/٣٥).

(٩) كذا تبعًا لمصدره، والحديث بطرقه عن أبي هريرة، أما حديث ابن عبَّاس بطرقه؛ ففيه المرور على القبر والصلاة عليه من غير تصريح بأنَّ القبر لمن كان يقمُّ المسجد، فليتنبَّه، والله أعلم.

كانت(١) تقمُّ المسجد[ح٤٦٠]، قاله شيخنا عنه، انتهى(٢)، وقد قدَّمتُ اسم التي كانت تقمُّ المسجد[ح٤٨٥].

٨٥٨- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللهِ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ: حَدَّثَنِي صَفْوَانُ بْنُ سُلَيْمٍ عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «الْغُسْلُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَاجِبٌ عَلَى كُلِّ مُحْتَلِمٍ».

قوله: (حَدَّثَنَا سُفْيَانُ): هذا هو ابن عيينة فيما ظهر لي، والله أعلم.

قوله: (حَدَّثَنَا(٣) صَفْوَانُ بْنُ سُلَيْمٍ): تقدَّم أنَّه بضمِّ السِّين، وفتح اللَّام.

قوله: (عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ): تقدَّم مرارًا كثيرة أنَّه سعدُ بن مالك بن سنان الخُدْرِيُّ، بالدال المهملة.

قوله: (الْغُسْلُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ): هو بالفتح: الفعل، وأمَّا بالضَّمِّ، فهو(٤) الماء، وتقدَّم مرارًا أنَّه يجوز فيه الضَّمُّ، أعني: الفعل، والله أعلم.

٨٥٩- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللهِ قَالَ: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ عَنْ عَمْرٍو قَالَ: أَخْبَرَنِي كُرَيْبٌ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: بِتُّ عِنْدَ خَالَتِي مَيْمُونَةَ لَيْلَةً، فَقَامَ النَّبِيُّ ﷺ، فَلَمَّا كَانَ فِي بَعْضِ اللَّيْلِ؛ قَامَ رَسُولُ اللهِ ﷺ، فَتَوَضَّأَ مِنْ شَنٍّ مُعَلَّقٍ وُضُوءًا خَفِيفًا، يُخَفِّفُهُ عَمْرٌو وَيُقَلِّلُهُ جِدًّا، ثُمَّ قَامَ يُصَلِّي، فَقُمْتُ فَتَوَضَّأْتُ نَحْوًا مِمَّا تَوَضَّأَ، ثُمَّ جِئْتُ فَقُمْتُ عَنْ يَسَارِهِ، فَحَوَّلَنِي فَجَعَلَنِي عَنْ يَمِينِهِ، ثُمَّ صَلَّى مَا شَاءَ اللهُ، ثُمَّ اضْطَجَعَ، فَنَامَ حَتَّى نَفَخَ، فَأَتَاهُ الْمُنَادِي يَأْذَنُهُ بِالصَّلَاةِ، فَقَامَ مَعَهُ إِلَى الصَّلَاةِ، فَصَلَّى وَلَمْ يَتَوَضَّأْ، قُلْنَا لِعَمْرٍو: إِنَّ نَاسًا يَقُولُونَ: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَنَامُ عَيْنُهُ وَلَا يَنَامُ قَلْبُهُ؟ قَالَ عَمْرٌو: سَمِعْتُ عُبَيْدَ بْنَ عُمَيْرٍ يَقُولُ: رُؤْيَا الأَنْبِيَاءِ وَحْيٌ، ثُمَّ قَرَأَ: ﴿إِنِّيٓ أَرَىٰ فِي ٱلۡمَنَامِ أَنِّيٓ أَذۡبَحُكَ﴾.

قوله: (أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ): الظاهر أنَّه ابن عيينة، والله أعلم، وقد تقدَّم نظيرُه أعلاه.

قوله: (عَنْ عَمْرٍو): هذا هو ابن دينار، مولى قريش، الإمامُ المكِّيُّ، تقدَّم.

قوله في حديث ابن عبَّاس: (فَنَامَ رَسُولُ اللهِ(٥) ﷺ): هو بالنُّون، كذا كان في أصلنا، ثمَّ

---

(١) (كانت): سقط من (ج).

(٢) انظر «التوضيح» (٣٤٧/٧).

(٣) كذا في النُّسخ، وفي «اليونينيَّة» وهامش (ق) مصحَّحًا عليه: (حدَّثَنِي)، وكانت في (ق) كالمثبت، ثمَّ ضُرب عليه.

(٤) في (ج): (هو).

(٥) كذا في النُّسخ، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (النَّبِيُّ).

أُصلِحت على: (فقام)، وعُمِل في الحاشية نسخة: (فنام)[١].

قوله: (مِنْ شَنٍّ): هو بفتح الشين المعجمة، وتشديد النُّون، والشَّنَّة: القِربة البالية، والجمع: شِنان، وكلُّ سِقَاءٍ[٢] خَلَقٍ شَنٌّ وشَجْبٌ، وضبطه بعضُهم بكسر الشين، وليس بشيء[٣].

قوله: (وُضُوءًا خَفِيفًا): (وضوءًا): بضمِّ الواو: الفعل، ويجوز فيه الفتح، وبالفتح: هو الماء، وكلٌّ منهما فيه اللُّغتان، تقدَّما.

قوله: (يُخَفِّفُهُ عَمْرٌو): هو ابن دينار، المذكور في السَّند.

قوله: (فَجَعَلَنِي عَنْ يَمِينِهِ): تقدَّم أنَّ الذين حوَّلهم عليه الصلاة والسلام مِن الشِّمال إلى اليمين أربعةٌ[٤]: ابنُ عبَّاس في «الصَّحيحين»[ح١١٧، م٧٦٣]، وجابر بن عبد الله في «مسلم»[م٣٠١٠]، وجَبَّارُ بن صخر في «مسند أحمد»[ح١٥٤٧١]، وحذيفة بن اليمان[٥].

قوله: (يَأْذَنُهُ): هو بفتح الذَّال[٦]، وهذا ظاهرٌ.

[قوله: (وَلَمْ يَتَوَضَّأْ): تقدَّم الكلام على النطق بهذا الفعل ونُظَرَائِه إذا دخل عليه][٧] الجازمُ، وفيه ثلاثة أوجه: يتوضَّأ، يتوضَّ، يتوضَّا[ح١٣٨].

قوله: (تَنَامُ عَيْنُهُ، وَلَا يَنَامُ قَلْبُهُ): تنبيهٌ: تقدَّم أنَّ وضوءه صلى الله عليه وسلم كان لا ينتقض بالنوم على الصَّحيح عند الشافعيَّة، وفيه وجهٌ غريب أنَّه كأمَّته[٨][ح٦٩٨].

٨٦٠- حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ: أَنَّ جَدَّتَهُ مُلَيْكَةَ دَعَتْ رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم لِطَعَامٍ صَنَعَتْهُ، فَأَكَلَ مِنْهُ، فَقَالَ: «قُومُوا فَلِأُصَلِّيَ بِكُمْ»، فَقُمْتُ إِلَى حَصِيرٍ لَنَا قَدِ اسْوَدَّ مِنْ طُولِ مَا لُبِسَ، فَنَضَحْتُهُ بِمَاءٍ، فَقَامَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم وَالْيَتِيمُ مَعِي، وَالْعَجُوزُ مِنْ وَرَائِنَا، فَصَلَّى بِنَا رَكْعَتَيْنِ.

---

(١) لم يظهر في أصله آثار الإصلاح، فهي في الأصل: (فقام)، وفي الهامش: (فنام)، وهي رواية «اليونينيَّة».

(٢) في (ب): (إناء).

(٣) انظر «مطالع الأنوار» (٦/٥٨)، «التوضيح» (٩/٥٢٢).

(٤) في (ج): (ثلاثة)، وكتب فوقها في (أ): (أربعة).

(٥) قوله: (وحذيفة بن اليمان): سقط من (ج)، وحديثه في «المعجم الأوسط» (٥٦٨٥).

(٦) وهي رواية أبي ذرٍّ، وفي «اليونينيَّة»: (يَأْذِنُهُ) مصحَّحًا عليه.

(٧) ما بين معقوفين سقط من (ج).

(٨) انظر «المجموع» (٢/١٩)، «غاية السول» (ص١٧٧-١٧٨).

قوله: (**حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ**): تقدَّم مرارًا أنَّه إسماعيل بن أبي أويس، ابنُ أختِ مالكٍ الإمامِ، مشهورُ الترجمةِ.

قوله: (**أَنَّ جَدَّتَهُ مُلَيْكَةَ**): تقدَّم أنَّ الضمير في (جدَّته) يرجع على إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة، ولا يعود على أنس؛ لأنَّ مُلَيْكَة هي أمُّ أنس بن مالك، وهي أمُّ سُلَيم، وقد تقدَّم في (باب الصَّلاة على الحصير)[ح٣٨٠]، وتقدَّم الاختلاف في اسم أمِّ سُلَيم[ح١٣٠].

قوله: (**فَلِأُصَلِّيَ بِكُمْ**): تقدَّم الكلام عليه في الباب المذكور أعلاه(١)[ح٣٨٠].

قوله: (**وَاليَتِيمُ مَعِي**): تقدَّم أنَّ (اليتيم) ضُمَيرةُ بن سعد الحميريُّ، وقيل: رَوْح، وقيل: سُلَيم، وتقدَّم ما فيه[ح٣٨٠ وح٧٢٧].

قوله: (**وَالعَجُوزُ**): تقدَّم أنَّها أمُّ سُلَيم[ح٣٨٠]، وهذا ظاهرٌ جدًّا، وفي الحديث ما يُشعر بأنَّها هي.

٨٦١- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ مَسْلَمَةَ عَنْ مَالِكٍ، **عَنِ ابْنِ شِهَابٍ**، عَنْ عُبَيْدِ اللهِ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُتْبَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّهُ قَالَ: أَقْبَلْتُ رَاكِبًا **عَلَى حِمَارٍ أَتَانٍ**، وَأَنَا يَوْمَئِذٍ **قَدْ نَاهَزْتُ** الاِحْتِلَامَ، وَرَسُولُ اللهِ ﷺ يُصَلِّي بِالنَّاسِ بِمِنًى إِلَى غَيْرِ جِدَارٍ، فَمَرَرْتُ بَيْنَ يَدَيْ بَعْضِ الصَّفِّ، فَنَزَلْتُ وَأَرْسَلْتُ الأَتَانَ تَرْتَعُ، وَدَخَلْتُ فِي الصَّفِّ، فَلَمْ يُنْكِرْ ذَلِكَ عَلَيَّ أَحَدٌ.

قوله: (**عَنِ ابْنِ شِهَابٍ**): تقدَّم أنَّه الزُّهريُّ مُحَمَّد بن مسلم، العَلَمُ الفَرْدُ.

قوله: (**عَلَى حِمَارٍ أَتَانٍ**): تقدَّم الكلام عليه، وأنَّه يجوز فيه البدل والصِّفة، مُطَوَّلًا[ح٧٦ و٤٩٣]، وأنَّ الأتان: الأنثى من الحُمُر.

قوله: (**قَدْ نَاهَزْتُ**): قاربتُ، تقدَّم.

٨٦٢- حَدَّثَنَا أَبُو اليَمَانِ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ: أَنَّ عَائِشَةَ قَالَتْ: أَعْتَمَ النَّبِيُّ ﷺ.

وَقَالَ عَيَّاشٌ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الأَعْلَى: حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: أَعْتَمَ رَسُولُ اللهِ ﷺ فِي العِشَاءِ حَتَّى نَادَاهُ عُمَرُ: قَدْ نَامَ النِّسَاءُ وَالصِّبْيَانُ، فَخَرَجَ رَسُولُ اللهِ ﷺ فَقَالَ: «إِنَّهُ لَيْسَ أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ الأَرْضِ يُصَلِّي هَذِهِ الصَّلَاةَ غَيْرُكُمْ»، وَلَمْ يَكُنْ يَوْمَئِذٍ يُصَلِّي غَيْرُ أَهْلِ المَدِينَةِ.

---

(١) (أعلاه): سقط من (ب).

قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو اليَمَانِ): تقدَّم مرارًا أنَّه الحَكَم بن نافع، وتقدَّم بعضُ الترجمةِ له[ح٧].

قوله: (أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ): تقدَّم أنَّه ابن أبي حمزة، وكذا تقدَّم (الزُّهْرِيُّ) أعلاه، وهو ابن شهاب، وتقدَّم مرارًا كثيرةً/. [١/١٣٢أ]

قوله: (وَقَالَ عَيَّاشٌ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الأَعْلَى): تقدَّم أنَّ (عيَّاشًا) هذا بالمُثنَّاة تحت، وبالشين المعجمة، وتقدَّم[ح٢٨٥] الكلام على عيَّاش وعبَّاس، وكم في «البخاريِّ»: (حدَّثنا عبَّاس) بالمهملة، وذكرتُ فيه مكانَين فقط، والمكان الثالث مَيَّز فيه عبَّاسًا -بالمهملة(١)- بـ(النَّرسيِّ)، وتقدَّم أنَّ (عَبْد الأَعْلَى): هو ابن عبد الأعلى.

قوله: (حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ): تقدَّم قريبًا وبعيدًا أنَّه ابنُ راشد، وكذا تقدَّم (الزُّهْرِيُّ) قريبًا وبعيدًا أنَّه مُحَمَّدُ بن مُسْلم بن عُبَيد الله(٢).

قوله: (غَيْرُكُمْ): يجوز رفعُه ونصبُه(٣).

٨٦٣- حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ: حَدَّثَنَا يَحْيَى: حَدَّثَنِي سُفْيَانُ: حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَابِسٍ: سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ: وَقَالَ لَهُ رَجُلٌ: شَهِدْتَ الخُرُوجَ مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ؟ قَالَ: نَعَمْ، وَلَوْلَا مَكَانِي مِنْهُ مَا شَهِدْتُهُ، يَعْنِي مِنْ صِغَرِهِ، أَتَى العَلَمَ الَّذِي عِنْدَ دَارِ كَثِيرِ بْنِ الصَّلْتِ، ثُمَّ خَطَبَ، ثُمَّ أَتَى النِّسَاءَ فَوَعَظَهُنَّ، وَذَكَّرَهُنَّ، وَأَمَرَهُنَّ أَنْ يَتَصَدَّقْنَ، فَجَعَلَتِ المَرْأَةُ تُهْوِي بِيَدِهَا إِلَى حَلْقِهَا، تُلْقِي فِي ثَوْبِ بِلَالٍ، ثُمَّ أَتَى هُوَ وَبِلَالٌ البَيْتَ.

قوله: (حَدَّثَنَا يَحْيَى): هذا هو ابن سعيد القطَّان، إمامُ المُحَدِّثين.

قوله: (حَدَّثَنَا(٤) سُفْيَانُ): هذا هو ابن سعيد الثَّوريُّ، العالمُ المشهورُ.

قوله: (حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَابِسٍ): هو بالمُوَحَّدة، والسِّين المهملة، ابن ربيعة النَّخَعيُّ، عن ابن عبَّاس وكُمَيل بن زياد، وعنه: شعبةُ وسفيانُ، ثقة، تُوُفِّيَ سنة (١١٩هـ)، أخرج له البخاريُّ، ومسلم، وأبو داود، والنَّسائيُّ، وابن ماجه(٥).

---

(١) في النسخ: (المهملة)، ولعلَّ المثبت هو الصواب.

(٢) زيد في (ب): (بن عبد الله بن شهاب).

(٣) وكذا في «اليونينيَّة» بالوجهين معًا، وعليها (صح).

(٤) في (ق): (حدَّثني).

(٥) انظر «تهذيب الكمال» (١٧/١٩٣)، «تذهيب التهذيب» (٥/٤٢٩).

تنبيهٌ: لهم عبد الرَّحمن بن عائش، لكن بمُثَنَّاةٍ تحتُ، وشين معجمة، شاميٌّ، مُختلَف في صحبته، له في «التِّرمذيِّ» فقط، له حديث الرؤية؛ وهو حديث: «رأيتُ ربِّي في أحسن صورة»، وعنه: أبو سلَّام مَمْطُور، وخالد بن اللَّجْلاج، وحديثُه عن مالك بن يُخَامِر عن معاذ صحَّحه التِّرمذيُّ[ت٣٢٣٥]، له ترجمةٌ في «الميزان»[٢/٥٧١](١).

قوله: (أَتَى العَلَمَ): هو بفتح اللَّام، وهذا ظاهرٌ.

قوله: (عِنْدَ دَارِ كَثِيرِ بْنِ الصَّلْتِ): (كَثِير): بفتح الكاف، وكسر المُثلَّثة، وهو كثير بن الصلت ابن معديكرب، أبو عبد الله، الكنديُّ، أخو زُبَيْد، بمثنَّاتين تحت، عداده في بني جُمَح، وُلِد على عهده عَلَيهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، قيل: وسمَّاه كَثيرًا(٢)، وقال الذَّهبيُّ بعد أن حكى الأوَّل: (إنَّ الذي سمَّاه كَثِيرًا عمرُ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ) [تجريد٢/٢٧]، وكذا قال الزَّكيُّ في «حواشيه»: كان اسمه قليلًا، فسمَّاه عمر: كثيرًا، وكان له شرفٌ وحالٌ جميلةٌ في نفسه، وله دارٌ كبيرة بالمدينة(٣) في(٤) المُصلَّى(٥)، وقِبلة المُصلَّى في العيدين إليها، كان كاتبًا لعبد الملك بن مروان على الرَّسائل، قال العِجْليُّ[معرفة الثقات٢/٢٢٤]: (مدنيٌّ تابعيٌّ ثقةٌ)(٦).

قوله: (فَجَعَلَتِ المَرْأَةُ تُهْوِي بِيَدِهَا): هو بضمِّ أوَّله، وكسر الواو، أي: تَمدُّها وتُميلها، يقال: (أهوى يده وبيده إلى الشيء ليأخذه)، رُباعيٌّ، وفي الأصل الذي سمعتُ فيه على العراقيِّ ضُبِط بوجهين؛ رُباعيٍّ وثلاثيٍّ(٧)، وفي «المطالع»: («فجعل النِّساء يهوينَ بأيديهنَّ»(٨) أي: يناولْنَ، ويأخذن، ويُمِلْن بها، كما قال في الحديث الآخر: «يُشِرْن»[ح٧٣٢٥]، يقال: أهوى بيده، وأهوى يدَه إلى

---

(١) انظر «تهذيب الكمال» (١٧/٢٠٢)، «تذهيب التهذيب» (٥/٤٣١)، وانظر الكلام عليه وعلى حديثه مطوَّلًا في «الإصابة» (٣/٤٠٥).

(٢) وهذا الذي صححه ابن حجر في «الإصابة» (٥/٦٣٣)، وانظر كلامه بطوله.

(٣) في (ب): (في المدينة).

(٤) (في): سقط من (ب).

(٥) في (ب): (بالمصلى).

(٦) انظر «الطبقات الكبرى» (٥/١٤)، «الاستيعاب» (ص٦٣٥)، «تهذيب الكمال» (٢٤/١٢٧)، «الإصابة» (٣/٣١٠).

(٧) وكذا في «اليونينيَّة».

(٨) كذا، ولم أقف على تركيب هذا اللفظ في كتب الحديث، ولفظ البخاري (٩٧٧) وغيره: (فَرَأَيْتُهُنَّ يَهْوِينَ بِأَيْدِيهِنَّ)، ولفظه في (ح ٧٣٢٥): (فَجَعَلَ النِّسَاءُ يُشِرْنَ إِلَى آذَانِهِنَّ)، فحصل التداخل.

الشيء، وقال صاحبُ «الأفعال»: هوى إليه بالسَّيف وأهوى: أماله[(١)] انتهى[(٢)].

قوله: (إِلَى حَلْقِهَا): هو بإسكان اللَّام؛ يعني: البُلعوم، وأراد: الحُليَّ الذي يُعَلَّق فيه، قال بعضهم: (إنَّه بتحريك اللَّام، أي: قُرْطها، وسكَّن الأَصيليُّ اللَّام)، انتهى[(٣)].

١٦٢- بابُ خُرُوجِ النِّسَاءِ إِلَى المَسَاجِدِ بِاللَّيْلِ وَالغَلَسِ

قوله: (بَابُ خُرُوجِ النِّسَاءِ إِلَى المَسَاجِدِ بِاللَّيْلِ): اعلم أنَّ خروج النِّساء إلى المساجد يُشتَرط[(٤)] له شروطٌ ذكرها العلماء مأخوذة من الأحاديث، وهي ألَّا تكون مُتطيِّبةً، ولا مُتزيِّنةً، ولا ذاتَ جلاجلَ يُسمَع صوتُها، ولا ثيابٍ فاخرةٍ، ولا مُختلِطةً بالرِّجال، ولا شابَّةً ونحوها مَن يُفتَتَنُ بها، وألَّا يكونَ في الطَّريق ما تخاف به مَفسدةً ونحوها، ويُستحبُّ للزَّوج أن يأذن لها إذا استأذنتْه إلى المسجد للصَّلاة إذا كانت عجوزًا لا تُشتَهى، وأَمِن عليها المَفسدةَ وعلى غيرِها منها، فإن منعها؛ لم يَحرُم عليه، هذا مذهب الشَّافعيُّ، قال البيهقيُّ: وبه قال عامَّة العلماء، ويجاب عن حديث: «لا تمنعوا إماء الله...»، بأنَّه نهيُ تنزيهٍ؛ لأنَّ حقَّ الزوج في ملازمة المَسْكَن واجبٌ، فلا تتركه للفضيلة[(٥)].

٨٦٤- حَدَّثَنَا أَبُو اليَمَانِ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: أَعتَمَ رَسُولُ اللهِ ﷺ بالعَتَمَةِ، حَتَّى نَادَاهُ عُمَرُ: نَامَ النِّسَاءُ وَالصِّبْيَانُ، فَخَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ: «مَا يَنْتَظِرُهَا أَحَدٌ غَيْرُكُمْ مِنْ أَهْلِ الأَرْضِ»، وَلَا يُصَلَّى يَوْمَئِذٍ إِلَّا بِالمَدِينَةِ، وَكَانُوا يُصَلُّونَ العَتَمَةَ فِيمَا بَيْنَ أَنْ يَغِيبَ الشَّفَقُ إِلَى ثُلُثِ اللَّيْلِ الأَوَّلِ.

قوله: (حَدَّثنا أَبُو اليمَانِ): تقدَّم مرارًا أنَّه الحَكَم بن نافع.

قوله: (أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ): تقدَّم أنَّه ابن أبي حمزة، وكذا تقدَّم (الزُّهْرِي): أنَّه مُحَمَّد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله.

قوله: (غَيْرُكُمْ): تقدَّم قريبًا أنَّه يجوز رفعُها ونصبُها[(٦)].

قوله: (وَلَا يُصَلَّى يَوْمَئِذٍ): هو مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعله.

(١) انظر «الأفعال» (٣/٣٦٠).

(٢) انظر «مطالع الأنوار» (٦/١٨٤).

(٣) «التنقيح» (١/٢٣٣).

(٤) في (ب): (يشرط).

(٥) انظر «المنهاج شرح مسلم» (٤/٣٨٢-٣٨٣)، «المجموع» (٤/٦٨).

(٦) وكذا في «اليونينيَّة» بالوجهين معًا.

٨٦٥ - حَدَّثَنا عُبَيدُ اللهِ بْنُ مُوسَى عَن حَنْظَلَةَ، عَن سَالِمِ بنِ عَبْدِ اللهِ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِذَا اسْتَأْذَنَكُمْ نِسَاؤُكُمْ بِاللَّيلِ إِلَى المَسْجِدِ، فَأْذَنُوا لَهُنَّ».

تَابَعَهُ شُعْبَةُ عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

قوله: (عَن حَنْظَلَةَ): هذا هو حنظلة بن أبي سفيان بن عبد الرَّحمن بن صفوان بن أميَّة الجُمَحيُّ المكِّيُّ، من الأثبات، عن طاوسٍ والقاسمِ، وعنه: القطَّانُ وأبو عاصم، تُوُفِّيَ سنة (١٥١هـ)، أخرج له الجماعة، له ترجمةٌ في «الميزان»[١/٦٢٠]، وصحَّح عليه(١).

قوله: (تَابَعَهُ شُعْبَةُ عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ): الضَّمير في (تابعه) يعود على حنظلة(٢)، هذا الذي ظهر لي فيها، وهذا يُسمَّى تابعًا، ويُسمَّى أيضًا شاهدًا(٣)، [وإنَّما أتى بها؛ للكلام الذي وقع في حنظلة وإن كان الصَّحيحُ توثيقَه، والله أعلم، كما صحَّح عليه الذَّهبيُّ [الميزان١/٦٢٠]](٤).

قوله: (عَنِ الأَعْمَشِ): تقدَّم مرارًا أنَّه سُلَيمان بن مِهْران، أبو مُحَمَّد الكاهليُّ القارئ.

قوله: (عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ): حديث(٥) مجاهد(٦) -هو ابن جبرٍ- عن ابن عمر أخرجه البخاريُّ[ح٨٩٩]، ومسلم[م(٤٤٢) (١٣٩)]، وأبو داود[د٥٦٨]، والتِّرمذيُّ[ت٥٧٠]، وحديثُ الأعمش هذا عن مجاهد أخرجه مسلم، وأبو داود، والتِّرمذيُّ، ولم يخرِّجه البخاريُّ[م(٤٤٢)(١٣٨)، د٥٦٨، ت٥٧٠].

٨٦٧ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ مَسْلَمَةَ عَنْ مَالِكٍ. (ح): وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عَمْرَةَ بِنْتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: إِنْ كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ لَيُصَلِّي الصُّبْحَ، فَيَنْصَرِفُ النِّسَاءُ مُتَلَفِّعَاتٍ بِمُرُوطِهِنَّ، مَا يُعْرَفْنَ مِنَ الغَلَسِ.

قوله: (ح: وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ يُوسُفَ): تقدَّم الكلام على (ح) وما يتعلَّق بها في أوَّل هذا التعليق[ح٦]، فأغنى عن إعادته هنا.

---

(١) انظر «تهذيب الكمال» (٧/٤٤٣).

(٢) في (ج): (شعيب)، وضرب عليها في (أ).

(٣) انظر «علوم الحديث» (ص٨٢)، «نزهة النظر» (ص٧٠).

(٤) ما بين معقوفين سقط من (ج).

(٥) (حديث): سقط من (ج).

(٦) زيد في (ج): (هذا).

قوله: (عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ): هذا هو يحيى بن سعيد بن قيس بن عمرو الأنصاريُّ، أبو سعيد، قاضي السَّفَّاح، تقدَّم بعضُ ترجمتِه[ح٣٨].

قوله: (مُتَلَفِّعَاتٍ): أي: مُتلفِّفات، وقد تقدَّم[ح٣٧٢].

قوله: (بِمُرُوطِهِنَّ): أي: بأكسيَتِهِنَّ، وقد تقدَّم الكلام عليه[ح٣٧٢]، و(المِرط)؛ بكسر الميم: كساء من صوف أو خَزٍّ أو كَتَّان، قاله الخليل، وقال ابن الأعرابيِّ: (هو الإزار)، قال النَّضر: (لا يكون المِرْط إلَّا درعًا، وهو من خَزٍّ أخضرَ، ولا يُسمَّى المِرط إلَّا الأخضر، ولا يلبسه إلَّا النِّساء)، وظاهر الحديث يصحِّح قولَ الخليل، وفي «الصَّحيح»: (مِرْطٌ مِن شَعَرٍ أسودَ)[م٢٠٨١]، قاله ابن قُرْقُول(١)، وقد تقدَّم.

٨٦٨- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مِسْكِينٍ: حَدَّثَنَا بِشْرٌ: أَخْبَرَنَا الأَوْزَاعِيُّ قَالَ: حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ أَبِي قَتَادَةَ الأَنْصَارِيِّ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «إِنِّي لأَقُومُ إِلَى الصَّلَاةِ، وَأَنَا أُرِيدُ أَنْ أُطَوِّلَ فِيهَا، فَأَسْمَعُ بُكَاءَ الصَّبِيِّ، فَأَتَجَوَّزُ فِي صَلَاتِي، كَرَاهِيَةَ أَنْ أَشُقَّ عَلَى أُمِّهِ».

قوله: (حَدَّثَنَا بِشْرٌ): هو بكسر المُوَحَّدة، وبالشين المعجمة الساكنة، وهو ابن بكر، وكذا هو في نسخة(٢)، وهو بِشْر بن بكر التِّنِّيسيُّ، عنِ الأوزاعيِّ، وحَرِيز، وعنه: الشَّافعيُّ، والرَّبيع، وابنُ عبد الحكم، وغيرُهم، ثقةٌ، تُوُفِّيَ سنة (٢٠٥هـ)، أخرج له البخاريُّ، وأبو داود، والنَّسائيُّ، وابن ماجه، ذكره في «الميزان»[١/٣١٤] تمييزًا(٣).

قوله: (حَدَّثَنَا(٤) الأَوْزَاعِيُّ): تقدَّم أنَّه أبو عَمرٍو، عبدُ الرَّحمن بنُ عَمرٍو الإمامُ، شيخ الإسلام، تقدَّم بعضُ ترجمتِه[ح٧٨]/. [١/١٣٢ب]

قوله: (عَنْ(٥) يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ): تقدَّم مرارًا أنَّه بالثاء المُثلَّثة وفتح الكاف.

قوله: (عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ أَبِي قَتَادَةَ(٦)، عَنْ أَبِيهِ): تقدَّم مرارًا أنَّ أباه الحارثُ بن رِبْعيٍّ، وقيل: النُّعْمان، وقيل: عمرو، تقدَّم بعضُ ترجمتِه[ح١٥٣].

(١) انظر «مطالع الأنوار» (٤/٢٩-٣٠)، «العين» (٧/٤٢٧).

(٢) كذا هو في رواية أبي ذرٍّ.

(٣) انظر «تهذيب الكمال» (٤/٩٥)، «الكاشف» (١/١٠٥).

(٤) كذا في النُّسخ وهامش (ق)، وهي رواية أبي ذرٍّ وابن عساكر، ورواية «اليونينيَّة» و(ق): (أَخْبَرَنَا).

(٥) كذا في النُّسخ، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (حَدَّثَنِي).

(٦) زيد في «اليونينيَّة» و(ق): (الأنصاري).

قوله: (كَرَاهِيَةً): تقدَّم مرَّاتٍ أنَّها بتخفيف الياء، وحكى أبو زيد: (كراهي)(١).

٨٦٩- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عَمْرَةَ بِنْتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: لَوْ أَدْرَكَ رَسُولُ اللهِ ﷺ مَا أَحْدَثَ النِّسَاءُ؛ لَمَنَعَهُنَّ كَمَا مُنِعَتْ نِسَاءُ بَنِي إِسْرَائِيلَ، قُلْتُ لِعَمْرَةَ: أَوَمُنِعْنَ؟ قَالَتْ: نَعَمْ.

قوله: (مَا أَحْدَثَ النِّسَاءُ): أي: من الطِّيب، والزينة، والأثواب الفاخرة(٢).

قوله: (أَوَمُنِعْنَ؟): هو بفتح الواو على الاستفهام.

١٦٣- بابُ انْتِظَارِ النَّاسِ قِيَامَ الإِمَامِ العَالِمِ

٨٦٦- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ عُمَرَ: أَخْبَرَنَا يُونُسُ عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: حَدَّثَتْنِي هِنْدُ بِنْتُ الحَارِثِ: أَنَّ أُمَّ سَلَمَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ أَخْبَرَتْهَا: أَنَّ النِّسَاءَ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللهِ ﷺ كُنَّ إِذَا سَلَّمْنَ مِنَ المَكْتُوبَةِ، قُمْنَ، وَثَبَتَ رَسُولُ اللهِ ﷺ وَمَنْ صَلَّى مِنَ الرِّجَالِ مَا شَاءَ اللهُ، فَإِذَا قَامَ رَسُولُ اللهِ ﷺ، قَامَ الرِّجَالُ.

[قوله: (حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدٍ): لم أرَ أحدًا عيَّنه، وقد تقدَّم[ح٩] أنَّ البخاريَّ يروي عن أربعة أشخاص، كلٌّ منهم عبد الله بن مُحَمَّد: ابنُ أبي شيبة، وعبد الله ابن أبي الأسود، وعبد الله بن مُحَمَّد ابن أسماء، وعبد الله بن مُحَمَّد المُسنَديُّ، والظَّاهر أنَّه المُسنَديُّ](٣).

قوله: (أَخْبَرَنَا يُونُسُ): تقدَّم أنَّه ابن يزيد الأيليُّ، وكذا (الزُّهْرِي): مُحَمَّد بن مسلم بن عبيد الله.

قوله: (هِنْدُ بِنْتُ الحَارِثِ): تقدَّم مرَّاتٍ أنَّ (هندًا) تُصرف ولا تُصرف.

قوله: (أَنَّ أُمَّ سَلَمَةَ): تقدَّم أنَّها هند(٤) زوجُ النَّبيِّ ﷺ، بنتُ أبي أميَّة حذيفةَ، المخزوميَّة، آخِرُ الزَّوجاتِ موتًا، وتقدَّم بعضُ ترجمتِها[ح١١٥].

٨٧١- حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ إِسْحَاقَ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: صَلَّى النَّبِيُّ ﷺ فِي بَيْتِ أُمِّ سُلَيْمٍ، فَقُمْتُ وَيَتِيمٌ خَلْفَهُ، وَأُمُّ سُلَيْمٍ خَلْفَنَا.

قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ): تقدَّم مرارًا أنَّه الفضل بن دكين، وتقدَّم ضبط (دُكَين)، وبعض ترجمة أبي نُعَيم[ح١١٢].

(١) انظر «مطالع الأنوار» (٣/٣٥٥).
(٢) هذه الفقرة سقطت من (ج).
(٣) ما بين معقوفين سقط من (ج).
(٤) (هند): سقط من (ب).

قوله: (عَنْ إِسْحَاقَ، عَنْ أَنَسٍ): هو إسحاق بن عبد الله، وكذا هو منسوب في نسخة[(١)]، وهذا ظاهرٌ عند أهله، وعبدُ الله هو ابنُ أبي طلحة.

قوله: (فِي بَيْتِ أُمِّ سُلَيْمٍ): تقدَّم أنَّها بضمِّ السِّين، وفتح اللَّام، وتقدَّم الاختلافُ في اسمها؛ هل هو مليكة، أو غيرُ ذلك[ح١٣٠]، وهي أمُّ أنسِ بن مالك.

قوله: (وَيَتِيمٌ خَلْفَهُ): تقدَّم الكلام على اسم اليتيم قريبًا وبعيدًا، هل هو ضُمَيرة[(٢)]، أو روح، أو سُلَيم، وتقدَّم[(٣)] ما في الثالث[ح٣٨٠ وح٧٢٧].

٨٧٠ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بنُ قَزْعَةَ: حَدَّثَنا إِبْرَاهِيمُ بنُ سَعْدٍ عنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ هِنْدَ بِنتِ الحَارِثِ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ إِذَا سَلَّمَ؛ قَامَ النِّسَاءُ حِينَ يَقْضِي تَسْلِيمَهُ، وَيَمْكُثُ هُوَ فِي مَقَامِهِ يَسِيرًا قَبْلَ أَنْ يَقُومَ. قَالَ: نُرَى - وَاللهُ أَعْلَمُ - أَنَّ ذَلِكَ كَانَ؛ لِكَيْ يَنْصَرِفَ النِّسَاءُ قَبْلَ أَنْ يُدْرِكَهُنَّ مِنَ الرِّجَالِ.

قوله: (حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ قَزَعَةَ): هو بفتح الزَّاي[(٤)]، وفي أصلنا ساكنة، وهي طارئة، وكانت قبل ذلك مُدلَّسةً.

قوله: (وَهُوَ[(٥)] فِي مَقَامِهِ): هو بفتح الميم، ويجوز الضَّمُّ، وسيأتي قريبًا مُطَوَّلًا[(٦)].

قوله: (قَالَ: نُرَى[(٧)]): قائل ذلك تقدَّم نسبة هذا القول إلى الزُّهريِّ غيرَ مَرَّةٍ في الأصل، و(نُرَى): تقدَّم أنَّه بضمِّ النُّون، أي: نظنُّ، والله أعلم، [كذا في أصلنا[(٨)]، ويجوز فتح النُّون[(٩)]][(١٠)].

---

(١) كذا هو منسوب في رواية أبي ذرٍّ والأَصيليِّ وابن عساكر.

(٢) في (ب): (ضمرة).

(٣) في (ب): (وتقدَّمت).

(٤) انظر «تقريب التهذيب» (ص٥٩٥).

(٥) كذا في النُّسخ، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (وَيَمْكُثُ هُوَ).

(٦) هذه الفقرة جاءت في النُّسخ متأخِّرةً، وهي في (أ) مستدركةٌ بعد قوله: (قال: نرى...).

(٧) كذا في النُّسخ، وهي رواية أبي ذرٍّ، ورواية «اليونينيَّة»: (نَرَى)، بفتح النُّون، وهي في (ق) معًا.

(٨) (كذا في أصلنا): سقط من (ب)، وفي أصله (ق) الضمُّ والفتح معًا، ولعلَّ الفتح طارئ.

(٩) الضمُّ رواية أبي ذرٍّ، والفتح رواية غيره.

(١٠) ما بين معقوفين سقط من (ج).

١٦٥- بابُ سُرْعَةِ انْصِرَافِ النِّسَاءِ مِنَ الصُّبْحِ، وَقِلَّةِ مُقَامِهِنَّ فِي الْمَسْجِدِ

قوله: (مُقَامِهِنَّ): هو بضمِّ الميم، ويجوز فتحُ الميم[1]، قال الجوهريُّ: (وأمَّا المَقام والمُقام؛ فقد يكون كلُّ واحد منهما بمعنى: الإقامة، وقد يكون بمعنى: موضع القيام؛ لأنَّك إذا جعلته من «قام»؛ فمفتوحٌ، وإن جعلتَه من «أقام»؛ فمضمومٌ)، والله أعلم، وفي «المطالع»: («رأيتُ في مَقامي»[ح١٢١٢] بفتح الميم: حيث هو يقوم المرءُ، ويكون مصدرَ قيامه أيضًا، فيقال فيه: مَقام، ومُقام، قال صاحب «العين»: «الفتح: الموضع، والضمُّ: اسم الفعل»)، انتهى[2]، وضبط بعضهم الحديث بالضمِّ[3]، والذي يظهر جوازُهما، والله أعلم.

٨٧٢- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ مُوسَى: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ: حَدَّثَنَا فُلَيْحٌ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ القَاسِمِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ كَانَ يُصَلِّي الصُّبْحَ بِغَلَسٍ، فَيَنْصَرِفْنَ نِسَاءُ الْمُؤْمِنِينَ، لَا يُعْرَفْنَ مِنَ الغَلَسِ، أَوْ لَا يَعْرِفُ بَعْضُهُنَّ بَعْضًا.

قوله: (حَدَّثَنَا فُلَيْحٌ): تقدَّم مرَّات أنَّه بضمِّ الفاء، وفتح اللَّام، وفي آخره حاءٌ مهملةٌ، وهو لقبُه، واسمُه عبدُ الملك بن سليمان، وإنَّما أخرجه النَّاس في (الفاء)؛ لأنَّه اشتُهر به، أخرج له الجماعة، وله ترجمةٌ في «الميزان»[٣/٣٦٥][4].

قوله: (فَيَنْصَرِفْنَ نِسَاءُ الْمُؤْمِنِينَ): كذا في أصلنا، وكذا هو في أصلنا الدِّمشقيِّ، وهو جارٍ على تلك اللُّغة: (أكلوني البراغيثُ)، والله أعلم.

١٦٦- بابُ اسْتِئْذَانِ الْمَرْأَةِ زَوْجَهَا بِالْخُرُوجِ إِلَى الْمَسْجِدِ

٨٧٣- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ عَنْ مَعْمَرٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللهِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِذَا اسْتَأْذَنَتِ امْرَأَةُ أَحَدِكُمْ؛ فَلَا يَمْنَعْهَا».

قوله: (عَنْ مَعْمَرٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ): تقدَّم أنَّ (مَعْمَرًا) بميمَين مفتوحتَين، بينهما عينٌ ساكنةٌ، وأنَّه ابنُ راشد، وأنَّ (الزُّهريَّ): هو مُحَمَّد بن مُسْلِم بن عُبيد الله، العالمُ المشهورُ.

---

(١) الضمُّ رواية أبي ذرٍّ، والفتح رواية غيره.

(٢) انظر «مطالع الأنوار» (٥/٤٠٣)، «الصحاح» مادَّة (قوم)، «العين» (٥/٢٣٢).

(٣) وهي رواية أبي ذرٍّ.

(٤) انظر «تهذيب الكمال» (٢٣/٣١٧).

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

١١- بابُ فَرْضِ الجُمُعَةِ

لِقَولِ اللهِ تَعالَى: ﴿إِذَا نُودِىَ لِلصَّلَوٰةِ مِن يَوۡمِ ٱلۡجُمُعَةِ [فَٱسۡعَوۡاْ إِلَىٰ ذِكۡرِ ٱللَّهِ وَذَرُواْ ٱلۡبَيۡعَۚ ذَٰلِكُمۡ خَيۡرٞ لَّكُمۡ إِن كُنتُمۡ تَعۡلَمُونَ]﴾ [الجمعة: ٩].

(كتاب فَرْضِ الجُمُعَةِ)...إلى (بَابٌ: وَقْتُ الجُمُعَةِ إِذَا زَالَتِ الشَّمْسُ)

فائدةٌ: أوَّل جمعة صلَّاها النَّبيُّ ﷺ حين ارتحل من قباء إلى المدينة، صلَّاها في طريقه ببني سالم، وسيأتي قريبًا، وسيأتي الكلام على أوَّل جمعة صُلِّيتْ[١][ح٨٧٦].

قوله: (**فَرْضِ الجُمُعَةِ**): هي بضمِّ الميم، وإسكانها، وفتحها، وحُكِيَ كسر الميم أيضًا، سُمِّيت بذلك؛ لاجتماع النَّاس لها، وقيل: لِما جُمِع فيها من الخير، وقيل: لأنَّ الله جَمَع فيه خَلْق آدم، وقيل: لاجتماع آدمَ وحوَّاء، وفيه حديث[٢]، وقيل: لأنَّه آخر الأيَّام السِّتَّة التي خلق الله فيها المخلوقات، فاجتمع جميعُ الخلق فيه، وقيل: لأنَّ قريشًا كانت تجتمع إلى قُصيٍّ في دار النَّدوة، وقيل: لأنَّ كعب بن لؤيٍّ كانوا يجتمعون إليه [فيها، فيخطبهم]، ويُعلِمُهم بخروجه عليه الصلاة والسلام، وأنَّه مِن ولده، فسُمِّيت الجمعة بذلك، وكانت تُسمَّى: العَرُوبة، قال أبو مُحمَّد ابن حزم: (إنَّ الجمعة اسم إسلاميٌّ؛ لاجتماع النَّاس للصَّلاة فيه)[٣].

تنبيهٌ: للجمعة اثنتان وثلاثون خَصِيصة ذكرها ابن القيِّم في «الهدي» في (الجمعة)[٤]؛ منها: أنَّ الموتى تدنو أرواحهم من قبورهم، وتُوَافيها في يوم الجمعة، فيعرفون زوَّارهم، ومن يمرُّ بهم، ويُسلِّم عليهم، ويلقاهم في ذلك اليوم أكثر مِن معرفتهم بهم في غيره من الأيَّام، فهو يومٌ يلتقي فيه الأحياء والأموات، فإذا قامتِ السَّاعة، التقى فيه الأوَّلون والآخِرون، وأهلُ الأرض وأهلُ السَّماء، والرَّبُّ والعبدُ، والعاملُ

---

(١) (صليت): سقط من (ج).

(٢) أخرج البيهقيُّ في «شعب الإيمان» (٢٧٢٥): (عن سلمان الفارسيِّ رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «أتدرون ما يوم الجمعة؟» قلت: الله ورسوله أعلم، قال: «هو اليوم الذي جُمِع فيه بين أبويكم»).

(٣) انظر «المحلَّى» (٥/٥١)، وانظر الكلام بتمامه في «التوضيح» (٧/٣٧٢).

(٤) انظر «زاد المعاد» (١/٣٦٣-٤١١)، وعدَّها فيه ثلاث وثلاثون.

وعملُه، والمظلومُ وظالمُه...) إلى آخر كلامه في ذلك، وذكر فيه آثارًا تدلُّ لذلك، والله أعلم.

٨٧٦- حَدَّثَنَا أَبُو اليَمَانِ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ: حَدَّثَنَا أَبُو الزِّنَادِ: أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ هُرْمُزَ الأَعْرَجَ مَوْلَى رَبِيعَةَ بْنِ الحَارِثِ حَدَّثَهُ: أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ: أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «نَحْنُ الآخِرُونَ السَّابِقُونَ يَوْمَ القِيَامَةِ، بَيْدَ أَنَّهُمْ أُوتُوا الكِتَابَ مِنْ قَبْلِنَا، ثُمَّ هَذَا يَوْمُهُمُ الَّذِي فُرِضَ عَلَيْهِمْ فَاخْتَلَفُوا فِيهِ، فَهَدَانَا اللهُ، فَالنَّاسُ لَنَا فِيهِ تَبَعٌ: اليَهُودُ غَدًا، وَالنَّصَارَى بَعْدَ غَدٍ».

قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو اليَمَانِ): تقدَّم مرارًا أنَّه الحَكَم بن نافع، وتقدَّم أنَّ (شُعَيبًا): هو ابن أبي حمزة.

قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو الزِّنَادِ): تقدَّم مرارًا أنَّه بالنُّون، وأنَّ اسمَه عبدُ الله بن ذكوان، وتقدَّم بعضُ ترجمتِه[ح١٦٢].

قوله: (نَحْنُ الآخِرُونَ السَّابِقُونَ): قال العلماء: معناه: الآخرون في الزَّمان والوجود، السَّابقون بالفضل(١) ودخول الجنَّة، فتدخل هذه الأمَّةُ الجنَّةَ قبل سائر الأمم(٢)، وقال شيخنا في أواخر «شرحه» لهذا الكتاب: (السَّابقون يوم القيامة في الحساب ودخول الجنَّة) انتهى(٣)، وكون أوَّل مَن يحاسب هذه الأمَّةُ هو في «مسند أبي داود الطَّيالسيِّ»[ح٢٧١١] من حديث ابن عبَّاس، انتهى، وينبغي أن يُعَدَّ في السَّبق أيضًا الجوازُ على الصِّراط؛ لأنَّ هذه الأمَّة أوَّل مَن يجوز على الصِّراط، كما جاء في حديث أبي داود هذا، [وفي هذا «الصَّحيح» أيضًا: «فأكون أوَّل مَن يجوز مِن الرُّسل بأمَّته»](٤)[ح٨٠٦]، والله أعلم(٥).

قوله: (بَيْدَ أَنَّهُمْ): هو بفتح المُوَحَّدة، وسكون المُثَنَّاة تحت، ثمَّ دال مهملة مفتوحة(٦)، وهمزة (أنَّهم) مفتوحة، ومعنى (بيد): غيرَ، وقيل: إلَّا، وقيل: على، وقد تأتي [بمعنى]: مِن أجل، ومنه قولُه عليه الصَّلاة والسَّلام: «بَيْدَ أنِّي من قريش»(٧)، وقد قيل ذلك في الحديث الأوَّل، وهو بعيدٌ(٨)، وفي (بَيدَ) لغةٌ

---

(١) في (ب): (الفضل).

(٢) انظر «المنهاج شرح مسلم» (٦/٣٨١).

(٣) انظر «التوضيح» (٣٠/١٩٣).

(٤) ما بين معقوفين سقط من (ج).

(٥) (والله أعلم): جاء في (ب) في غير موضعه.

(٦) (مفتوحة): سقط من (ج).

(٧) أورده أصحاب الغريب، ولا يُعرَف له إسناد، وانظر «البدر المنير» (٨/٢٨١-٢٨٢)، «المعجم الكبير» للطبراني (٦/٣٥)، «أمثال الحديث» للرامَهُرْمزيِّ (ص١٥٦-١٥٧).

(٨) في «شرح السُّنَّة» (٣/١١٥) عقب الحديث (١٠٤٥): (وقالَ المزنيُّ: سمعتُ الشَّافعيَّ رحمه الله يقولُ: بَيْدَ: مِنْ أجلِ).

أخرى، وهي (مَيد)؛ بالميم المفتوحة، وقال ابن الأثير: («أنا أفصحُ العرب بَيدَ أنّي من قريش»: «بيد» بمعنى: غير)، وكذا ذكر[١] الهرويُّ[٢]، قال ابن الأثير: (ومنه الحديث الآخر: «بَيْدَ أنَّهم أُوتوا الكتاب مِن قبلنا»[ح٨٧٦]، وقيل: معناه: على أنَّهم، وقد جاء في بعض الروايات: «بَايِدَ[٣] أنَّهم»، ولم أرَه في اللُّغة بهذا المعنى، وقال بعضهم: إنَّها «بِأَيدٍ» أي: بقوَّةٍ، ومعناه: نحن السَّابقون إلى الجنَّة يوم القيامة بقوَّةٍ أعطاناها الله، وفضَّلنا بها)، وذكر في الميم أنَّ (مَيْد) و(بَيدَ) بمعنًى[٤]، وكذا فعل الهرويُّ في «غَريبَيه»[٥].

قوله: (هَذَا يَوْمُهُمُ الَّذِي فُرِضَ عَلَيْهِمْ، فَاخْتَلَفُوا فِيهِ): قال القاضي عياض: (الظاهر أنَّه فُرِض عليهم تعظيمُ يوم الجمعة بغير تعيين، ووُكِل إلى اجتهادهم[٦]؛ لإقامة شرائعهم فيه، فاختلف اجتهادهم في تعيينه، ولم يهدهم الله له، وفرضه على هذه الأمَّة مُبيَّنًا، ولم يكِلْه إلى اجتهادهم، ففازوا بتفضيله[٧])، قال: (وقد جاء أنَّ موسى ﵇ أمرهم بالجمعة، وأعلمهم بفضلها، فناظروه أنَّ السَّبتَ أفضلُ، فقيل له: دعْهم)، قال القاضي: (ولو كان منصوصًا، لم يصحَّ اختلافُهم فيه، بل كان يقول: خالفوا فيه)[إكمال٣/٢٥٠]، قال النَّوويُّ ﵀ بعد حكاية هذا عن القاضي: (قلت: ويمكن أن يكونوا أُمِروا به صريحًا، أو نُصَّ على عينه، فاختلفوا فيه؛ هل يلزم تعيينُه[٨]، أم لهم إبداله؟ فأبدلوه وغلطوا في إبداله)[شرح مسلم٦/٣٨٢] انتهى.

قوله: (اليَهُودُ غَدًا): هو نصبٌ على الظَّرف، وهو مُتعلِّق بمحذوف، التقدير: واليهود يُعظِّمون غدًا، والنَّصارى بعد غدٍ، وسببُه: أنَّ ظروف الزمان لا تكون أخبارًا عن الجُثَث، فيُقدَّر فيه معنًى يمكن تقديرُه خبرًا.

فائدةٌ: تقدَّم أوَّل (كتاب الجمعة): أنَّ أوَّل جمعةٍ/ صلَّاها رسول الله ﷺ حين ارتحل من [١/١٣٣أ]

---

(١) زيد في (ب): (الحديث).

(٢) انظر «النهاية» (١/١٧١) مادَّة (بيد)، «غريب الحديث» (٣/١٥٩).

(٣) في (أ) مضبوطًا: (بأَيْدٍ)، وفيه تكرار مع اللاحق، والمثبت من مصدره، وهي رواية أخرجها الشافعيُّ في «مسنده» (٢٦٣)، وأحمد في «مسنده» (٧٣١٠) و(٧٣٩٩)، وغيرهما.

(٤) انظر «النهاية» (١/١٧١) مادَّة (بيد)، «النهاية» (٤/٣٧٩) مادَّة (ميد).

(٥) انظر «الغريبين» (٦/١٧٩٠).

(٦) في مصدره: (اختيارهم)، ونقله النوويُّ عن القاضي كالمثبت.

(٧) في مصدره: (بفضيلته)، ونقله النوويُّ عن القاضي كالمثبت.

(٨) في (ب): (بعينه).

قباء[(١)] إلى المدينة، صلَّاها في طريقه ببني سالم[(٢)]، وهي أوَّل جمعة، وأوَّل خُطبة في الإسلام، وكان ذلك بعد مَقْدَمِه بأيَّام؛ لأنَّه قدم قباء يوم الاثنين، فأقام ذلك اليومَ، ويومَ الثلاثاء، والأربعاء، والخميس، وأسَّس مَسجدهم، ثمَّ أخرجه الله مِن بين أظهرهم يومَ الجمعة، وبنو عمرو بن عوف يزعمون أنَّه أقام فيهم أربعَ عشرةَ ليلةً، والمشهور عند أصحاب المغازي الأوَّلُ، وقد قدَّمتُ ذلك[ح٤٢٨]، وهو الذي ذكره ابن إسحاق[(٣)]، فأدركَتْه عليه الصلاة والسلام الجمعةُ في بني سالم بن عوف، فصلَّاها في المسجد الذي في بطن الوادي، وادي رانُونَاء، كذا في «سيرة ابن سيِّد الناس»[(٤)].

وفي «أبي داود»[د١٠٦٩]، و«ابن ماجه»[ق١٠٨٢]، وصحَّحه ابن السَّكن، وابن حِبَّان[ح٧٠١٣]، والحاكم[١/٢٨١] بزيادة: (على شرط مسلم): (عن عبد الرَّحمن بن كعب بن مالك: أنَّ أباه كان إذا سمع النِّداء يوم الجمعة، ترحَّم لأسعد بن زُرارة، قال: فقلتُ: إذا سمعتَ النداء، ترحَّمتَ[(٥)] لأسعد بن زُرارة؟ قال: لأنَّه أوَّل مَن جمَّع بنا في نقيع الخضِمات...) الحديث، فهذا صريحٌ في أنَّ أوَّل مَن جمَّع بهم أسعدُ، وفيما قدَّمتُ أنَّ أوَّلَ مَن جمَّع النَّبيُّ صلى الله عليه وسلم، ولا منافاة -وفي سند الحديث الموقوف[(٦)] ابنُ إسحاق، وقد صرَّح في بعض طرقه بالتَّحديث[(٧)]، لا سيَّما قال البيهقيُّ فيما رأيته عنه: (أنَّه حسن الإسناد صحيح)[هب٣/١٧٧]- لأنَّه أوَّل ما[(٨)] صلَّى النَّبيُّ صلى الله عليه وسلم الجمعة، صلَّاها في هذا المكان المذكور، وأمَّا أوَّل مَن جمَّع بهم؛ فأسعد، والله أعلم.

[وفي كتاب «زوائد معجمي الطَّبرانيِّ الصَّغير والأوسط» من حديث أبي مسعود الأنصاريِّ: (أنَّ أوَّل مَن قدم المدينة من المهاجرين مصعبُ بن عمير، وهو أوَّل مَن جمَّع بها يوم الجمعة، جمعهم قبل أن يقدم رسولُ الله صلى الله عليه وسلم؛ فصلَّى بهم)، انتهى[(٩)]، وأمَّا أوَّل مَن قدم المدينة من المهاجرين،

---

(١) في (ب): (القباء).

(٢) (سالم): سقط من (ب).

(٣) انظر «سيرة ابن هشام» (٢/١٠٨).

(٤) انظر «عيون الأثر» (١/٣١٣).

(٥) في (ب): (فترحمت).

(٦) في النسخ: (المرفوع)، ولعلَّ المثبت هو الصواب.

(٧) صرَّح بالتحديث في «صحيح ابن حبَّان» (٧٠١٣) و«المستدرك» (١/٢٨١).

(٨) في (ج): (من).

(٩) «مجمع البحرين» (١/٢١٨)، وأخرجه الطبرانيُّ في «المعجم الأوسط» (٦٢٩٠)، قال الحافظ في «التمييز» (١/٧٤٩): (في إسناده صالح بن أبي الأخضر، وهو ضعيف، ويُجمَع بينه وبين الأوَّل: بأنَّ أسعد كان أميرًا، وكان مصعب إمامًا).

ففيه خلاف أذكره بعد هذا بكثير في مكانه][1][ح٣٩٢٤].

تنبيهٌ: عن «تعليق[2] الشيخ أبي حامد» من الشافعيَّة: (أنَّ الجمعة فُرِضت بمكَّة قبل الهجرة)[3]، وهو غريب، والذي نعرفه أنَّ جميع الأحكام شُرِعت بالمدينة إلَّا الإيمانَ، وفرضَ الصَّلواتِ، [وسجدةَ التِّلاوة، والوضوءَ على ما فيه، وقد تقدَّم[قبل ح١٣٥]، والغسل مِن الجنابة كان من عهد إبراهيم ما بدَّلوه[4]، وفي مثله الغسلُ من غسيل الميِّت، فهو مُستحبٌّ][5]، وقد يجيء خلافٌ غريبٌ في بعض الأحكام، كالزكاة[6]، والحجِّ[7]، وغيرِهما[8] أنَّه فُرِض بمكَّة، والمشهور الأوَّل.

٢- بابُ فَضْلِ الغُسْلِ يَوْمَ الجُمُعَةِ

وَهَلْ عَلَى الصَّبِيِّ شُهُودُ يَوْمِ الجُمُعَةِ، أَوْ عَلَى النِّسَاءِ.

قوله: (**باب فَضْلِ الغُسْلِ**): تقدَّم أنَّه بالفتح الفعلُ، ويجوز الضمُّ[9]، وهو بالضمِّ الماءُ، مُطوَّلًا[قبل ح١٩٥].

٨٧٨- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ أَسْمَاءَ: أَخْبَرَنَا جُوَيْرِيَةُ عَنْ مَالِكٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمِ ابْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ: أَنَّ عُمَرَ بْنَ الخَطَّابِ رضي الله عنه بَيْنَمَا هُوَ قَائِمٌ فِي الخُطْبَةِ يَوْمَ الجُمُعَةِ؛ إِذْ دَخَلَ رَجُلٌ **مِنَ المُهَاجِرِينَ الأَوَّلِينَ** مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم فَنَادَاهُ عُمَرُ: أَيَّةُ سَاعَةٍ هَذِهِ؟ قَالَ: **إِنِّي شُغِلْتُ**، فَلَمْ أَنْقَلِبْ إِلَى أَهْلِي حَتَّى سَمِعْتُ التَّأْذِينَ، فَلَمْ أَزِدْ أَنْ تَوَضَّأْتُ، فَقَالَ: **وَالوُضُوءَ أَيْضًا**؟! وَقَدْ عَلِمْتَ أَنَّ رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم كَانَ يَأْمُرُ **بِالغُسْلِ**.

---

(١) ما بين معقوفين سقط من (ج).

(٢) زيد في (ب): (الإمام).

(٣) انظر «المجموع» (٤/٢٤٤).

(٤) انظر «الروض الأُنُف» (٣/١٤٢).

(٥) ما بين معقوفين سقط من(ب) و(ج).

(٦) المتَّفق عليه أنَّ الزكاة فرضت بعد الهجرة، لكن اختلف في أيِّ سنة، ذكر الأقوالَ المؤلِّفُ في (باب وجوب الزكاة) قبل حديث (١٣٩٥)، وأخرج ابن خزيمة في «صحيحه» (٢٢٦٠) حديث أمِّ سلمة في قصَّة هجرتهم إلى الحبشة، وفيها: أنَّ جعفر بن أبي طالب قال للنجاشيِّ في جملة ما أخبره به عن النبيِّ صلى الله عليه وسلم: (ويأمرنا بالصلاة والزكاة والصيام)، وبوَّب عليه: (باب ذكر البيان **أنَّ فرض الزكاة كان قبل الهجرة** إلى أرض الحبشة)، قال الحافظ في «الفتح» (٣/٣١٣): (وفي استدلاله بذلك نظرٌ)، ثمَّ شرع يردُّ عليه.

(٧) سيأتي الخلاف فيه أولَ (كتاب الحج) قبل الحديث (١٥١٣).

(٨) في (ب) و(ج): (أو غيرهما).

(٩) وهي رواية «اليونينيَّة» و(ق).

قوله: (**إِذْ دَخَلَ رَجُلٌ مِنَ المُهَاجِرِينَ الأَوَّلِينَ**): أَمَّا الرجل؛ فهو عثمان بن عفَّان رضي الله عنه، كذا هو في «مسلم» من حديث أبي هريرة[م(٨٤٥)(٤)].

وقوله: (مِنَ المُهَاجِرِينَ الأَوَّلِينَ): هم مَن صلَّى القبلتين مع النَّبيِّ صلى الله عليه وسلم منهم[١]، كذا عن أبي موسى الأشعريِّ وابن المسيَّب[٢]، وقيل: إنَّهم الذين أدركوا بيعة الرضوان، قاله الشعبيُّ وابن سيرين[٣]، فعلى القول الأوَّل: هم الذين هاجروا قبل تحويل القبلة سنة اثنتين من الهجرة، وعلى الثاني: هم الذين هاجروا قبل الحديبية، والحديبية في ذي القعدة سنة ستٍّ، وهذا ظاهرٌ معروفٌ عند أهله.

قوله: (**إِنِّي شُغِلْتُ**): هو بضمِّ الشين[٤]، مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعله، وهذا ظاهرٌ[٥].

قوله: (**وَالوُضُوءُ أَيْضًا**؟!): يجوز في (الوضوء) ضمُّ الواو، وهو الأفصح، أي: الفعل، ويجوز الفتحُ، وقد تقدَّم[قبل ح١٣٥]، وأمَّا إعرابه؛ فيجوز فيه النصب والرفع، وعلى الأوَّل اقتصر النَّوويُّ في «شرح مسلم» بإضمار فعل، التقدير: فعلتَ الوضوءَ أيضًا؟! أو توضَّأتَ؟! عن الأزهريِّ وغيره[٦]، والرفع رأيته عن خطِّ الدِّمياطيِّ الحافظ، على أنَّه مبتدأ، وخبره محذوف، تقديره: الوضوءُ تقتَصِرُ عليه؟! وقال بعضُهم عن السهيليِّ: (اتَّفقتِ الرواة على رفعِه؛ لأنَّ النصب تخريجُه على[٧] معنى الإنكار لفعلِ[٨] الوضوء...، فلو نُصِبَ، لتعلَّق الإنكار بنفس الوضوء...) إلى آخر كلامه[٩]، وعن ابن السِّيد: (رُوِيَ بالرفع على لفظ الخبر، والصواب: الرفع[١٠] على لفظ الاستفهام)[١١]، ويجوز النصب، أي: اخترتَ[١٢] الوضوءَ؟!

---

(١) (منهم): سقط من (ب).

(٢) أخرج أثرهما الطبريُّ في «جامع البيان» (٤٠٨٨/٥).

(٣) أخرج أثر الشعبي الطبريُّ في «جامع البيان» (٤٠٨٧/٥)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (١٨٦٨/٦)، ثمَّ قال: (وروي عن ابن سيرين مثل ذلك)، وأخرج الطبريُّ في «جامع البيان» (٤٠٨٨/٥) عن ابن سيرين كالقول الأوَّل.

(٤) زيد في (ب): (وهذا ظاهرٌ أنَّه).

(٥) (وهذا ظاهرٌ) سقط من(ب).

(٦) انظر «تهذيب اللغة» (٧٠/١٢)، «المنهاج شرح مسلم» (٣٧٣/٦)، وقال الحافظ في «الفتح» (٤١٩/٢): (في روايتنا بالنصب).

(٧) كذا، وفي مصدرَيه: (يُخرِجه إلى).

(٨) في (ب): (بفعل).

(٩) انظر «أمالي السُّهيليِّ» (ص٧٩)، ونقله عنه الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» (٤١٩/٢).

(١٠) في (ج): (الماء)، وكذا كان في (أ) قبل الإصلاح.

(١١) انظر «مشكلات موطَّأ مالك» (ص٨١).

(١٢) في (ب): (أجزت).

قوله: (بِالغَسْلِ): تقدَّم قريبًا وبعيدًا أنَّه بفتح الغين الفعلُ، ويجوز الضمُّ[1]، والضمُّ هو الماءُ، ويجوز في كلٍّ منهما الفتحُ والضمُّ، وقد تقدَّم[ح١٦٦].

٨٧٩- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ صَفْوَانَ بْنِ سُلَيْمٍ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الخُدْرِيِّ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «غُسْلُ يَوْمِ الجُمُعَةِ وَاجِبٌ عَلَى كُلِّ مُحْتَلِمٍ».

قوله: (عَنْ صَفْوَانَ بنِ سُلَيمٍ): تقدَّم أنَّه بضمِّ السِّين، وفتح اللام.

قوله: (عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الخُدْرِيِّ): تقدَّم مرارًا كثيرة أنَّه سعد بن مالك بن سنان الخُدْريُّ؛ بالدال المهملة، صحابيٌّ مشهورٌ.

قوله: (غُسْلُ يَوْمِ الجُمُعَةِ): تقدَّم أعلاه[2] أنَّه بالفتح، وأنَّه يجوز الضمُّ[3][ح٨٧٨].

قوله: (وَاجِبٌ عَلَى كُلِّ مُحْتَلِمٍ): معناه: وجوب الاختيار، كقول الرجل لصاحبه: حقُّك واجبٌ عليَّ، وقد قال بالوجوب الشَّافعيُّ في «الرسالة»[4] -و[حُكِي عن مالك]، نقله عنه البغويُّ في «شرح السُّنَّة»[5]- والمذهب المشهور الاستحباب، والله أعلم[6].

٣- بابُ الطِّيبِ لِلْجُمُعَةِ

٨٨٠- حَدَّثَنَا عَلِيٌّ: حَدَّثَنَا حَرَمِيُّ بْنُ عُمَارَةَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ أَبِي بَكْرِ بْنِ المُنْكَدِرِ قَالَ: حَدَّثَنِي عَمْرُو بْنُ سُلَيْمٍ الأَنْصَارِيُّ قَالَ: أَشْهَدُ عَلَى أَبِي سَعِيدٍ قَالَ: أَشْهَدُ عَلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ قَالَ: «الغُسْلُ يَوْمَ الجُمُعَةِ وَاجِبٌ عَلَى كُلِّ مُحْتَلِمٍ، وَأَنْ يَسْتَنَّ، وَأَنْ يَمَسَّ طِيبًا إِنْ وَجَدَ».

قَالَ عَمْرٌو: أَمَّا الغُسْلُ، فَأَشْهَدُ أَنَّهُ وَاجِبٌ، وَأَمَّا الاِسْتِنَانُ وَالطِّيبُ، فَاللهُ أَعْلَمُ، أَوَاجِبٌ هُوَ أَمْ لَا؟ وَلَكِنْ هَكَذَا فِي الحَدِيثِ.

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللهِ: هُوَ أَخُو مُحَمَّدِ بْنِ المُنْكَدِرِ، وَلَمْ يُسَمَّ أَبُو بَكْرٍ هَذَا، رَوَاهُ عَنْهُ بُكَيْرُ ابْنُ الأَشَجِّ وَسَعِيدُ بْنُ أَبِي هِلَالٍ وَعِدَّةٌ، وَكَانَ مُحَمَّدُ بْنُ المُنْكَدِرِ يُكْنَى بِأَبِي بَكْرٍ وَأَبِي عَبْدِ اللهِ.

---

(١) وهو رواية «اليونينيَّة» و(ق).

(٢) (أعلاه): سقط من (ب).

(٣) وهو رواية «اليونينيَّة» و(ق).

(٤) انظر «الرسالة» (ص٣٣٨).

(٥) انظر «شرح السُّنَّة» (١/٤٢٨).

(٦) انظر «المجموع» (٤/٢٨٢، ٢٨٤).

قوله: (حَدَّثَنَا عَلِيٌّ): هو عليُّ بن عبد الله بن جعفر بن نجيح، ابنُ المَدِينيِّ، إمامُ المُحَدِّثين، تقدَّم.

قوله: (حَدَّثَنَا حَرَمِيُّ بْنُ عُمَارَةَ): أمَّا (حَرميٌّ) فهو بفتح الحاء المهملة والرَّاء، لا[1] كالمنسوبِ إلى الحَرَم؛ [لأنَّ المنسوب إلى الحرم بكسر الحاء وإسكان الرَّاء][2]، و(عُمارة): بضمِّ العين، وتخفيف الميم، تقدَّما[ح٢٥].

قوله: (عَنْ[3] عَمْرِو بْنِ سُلَيْمٍ): هو بضمِّ السِّين، وفتح اللام، وهذا معروفٌ.

قوله: (وَأَنْ يَسْتَنَّ): أي: يَستاك.

قوله: (وَأَنْ يَمَسَّ طِيبًا): يقال: مسِستُ الشيءَ -بالكسر- أمَسُّه مَسًّا، هذه اللُّغة الفصيحة، وحكى أبو عُبيدة: (مَسَسْتُ الشيءَ -بالفتح- أمُسُّهُ، بالضمِّ)، وربَّما قالوا: (مِسْت الشيءَ) يحذفون منه السِّين الأولى، ويحوِّلون كسرتها إلى الميم، ومنهم[4] مَن لا يحوِّل، ويترك الميم على حالها مفتوحة[5].

قوله: (أَمَّا الغَسْلُ): تقدَّم أنَّه بفتح الغين، ويجوز ضمُّها[6].

٤ - بابُ فَضْلِ الجُمُعَةِ

٨٨١ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ سُمَيٍّ مَوْلَى أَبِي بَكْرِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ السَّمَّانِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «مَنِ اغْتَسَلَ يَوْمَ الجُمُعَةِ غُسْلَ الجَنَابَةِ ثُمَّ رَاحَ، فَكَأَنَّمَا قَرَّبَ بَدَنَةً، وَمَنْ رَاحَ فِي السَّاعَةِ الثَّانِيَةِ، فَكَأَنَّمَا قَرَّبَ بَقَرَةً، وَمَنْ رَاحَ فِي السَّاعَةِ الثَّالِثَةِ، فَكَأَنَّمَا قَرَّبَ كَبْشًا أَقْرَنَ، وَمَنْ رَاحَ فِي السَّاعَةِ الرَّابِعَةِ، فَكَأَنَّمَا قَرَّبَ دَجَاجَةً، وَمَنْ رَاحَ فِي السَّاعَةِ الخَامِسَةِ، فَكَأَنَّمَا قَرَّبَ بَيْضَةً، فَإِذَا خَرَجَ الإِمَامُ، حَضَرَتِ المَلَائِكَةُ يَسْتَمِعُونَ الذِّكْرَ».

قوله: (عَنْ سُمَيٍّ مَوْلَى أَبِي بَكْرِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ): أمَّا (سُمَيٌّ) فتقدَّم مرارًا أنَّه بوزن (عُلَيٍّ) مُصغَّرًا، وأنَّ مولاه هو أبو بكر بن عبد الرَّحمن بن الحارث بن هشام.

---

(١) (بفتح الحاء المهملة والراء لا): سقط من (ج).

(٢) ما بين معقوفين سقط من (ج)، وانظر «معجم البلدان» (٢/٢٤٣)، «المصباح المنير» مادة (حرم)، وهذه النسبة على غير القياس، ويُقال في النسبة إلى الحَرَم أيضًا: (حَرَمِيٌّ)؛ بفتح الحاء والراء، انظر «الأنساب» للسمعانيِّ (٢/٢٠٦)، «اللباب في تهذيب الأنساب» (١/٣٥٩).

(٣) كذا في النُّسخ، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (حدَّثني).

(٤) (منهم): سقط من (ب).

(٥) انظر «الصحاح» مادَّة (مسس).

(٦) وهي رواية «اليونينيَّة»، وهذه الفقرة سقطت من (ب).

قوله: (عَنْ أَبِي صَالِحٍ السَّمَّانِ): تقدَّم مرارًا أنَّ اسمه ذكوان، وتقدَّم بعضُ ترجمتِه[ح٩].

قوله: (غَسْلَ الجَنَابَةِ): أي: غسلًا كغسل الجنابة في الصِّفَة، وتقدَّم أنَّه بفتح الغين، ويجوز ضمُّها(١).

قوله: (ثُمَّ رَاحَ): (الرَّوَاح) هنا(٢) المراد به: الذهاب.

تنبيهٌ: قال أصحابنا من الشافعيَّة: الساعة الأولى أفضلُ من الثانية، وكذا الباقي، وتعتبر الساعات من طلوع الفجر على الأصحِّ، وعلى الثاني: من طلوع الشمس، والثالث: من الزوال، وحكى الصيدلانيُّ في «شرح المختصر» -وهو الذي يعبِّر عنه ابنُ الرفعة بالداوديِّ، وتارة بابن داود- أربعةَ أوجه في أوَّلِ(٣) وقتٍ؛ الساعاتَ الثلاثةَ المذكورةَ، ورابعًا ذهب إليه صاحب «التقريب»: أنَّ أوَّلها من ارتفاع النهار، وهو عند الضُّحى، قال: لأنَّه وقت الهاجرة، وقد ورد في رواية: «المهجِّر إلى الجمعة»(٤) عوضًا عن التعبير بـ(الرواح)، وحُكِيَ عن العرب أنَّهم يقولون: راح فلان إلى كذا، أي: سار إليه سيرًا خفيفًا، سواء كان قبل الزوال أو بعده(٥).

قوله: (بَدَنَةً): هي الواحدة من الإبل، والبقر، والغنم، وخصَّها جماعةٌ بالإبل، وهو المراد هنا، قال النَّوويُّ: بالاتِّفاق(٦).

قوله: (دَجَاجَةً): هي مُثلَّثة الدَّال(٧)، وكذا الجمع(٨)، و(الدجاجة) للذكر وللأنثى(٩).

فائدةٌ: جاء في «النَّسائيِّ» بعد الكبش: بطَّة، ثمَّ دجاجة، ثمَّ بَيضة[س٣/٩٨]، وفي أخرى: دجاجة، ثمَّ عصفور، ثمَّ بَيضة[س٣/٩٨]، وإسنادهما صحيح.

[تنبيهٌ: سألني بعض مُحَدِّثي الدَّماشقة: هل تستحضر في الحديث: فكأنَّما قرَّب ديكًا؟ فلم

---

(١) وهو رواية «اليونينيَّة» و(ق).

(٢) في (ج): (منه).

(٣) (أوَّل): سقط من (ج).

(٤) أخرجه البخاريُّ (٩٢٧) ومسلم (٨٥٠) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٥) انظر «روضة الطالبين» (٢/٤٤)، «المهمَّات» (٣/٤٠٧-٤٠٨).

(٦) انظر «المنهاج شرح مسلم» (٦/٣٧٥).

(٧) في (أ) و(ب): (الجيم)، وليس بصحيح.

(٨) انظر «المثلَّث» للبعليِّ (ص٣٣).

(٩) (والدجاجة للذكر وللأنثى): سقط من (ج).

أستحضر ذلك، فقلت له: أين ذلك؟ فلم يقل شيئًا، انتهى، لكنَّ (الدجاجة) تُقال للذَّكر والأنثى في اللُّغة(١)، والله أعلم، كما تقدَّم](٢).

قوله: (حَضَرَتِ المَلَائِكَةُ): هو بفتح الضاد، وحكى الفرَّاء: (حضِر)؛ بالكسر، لغة فيه، قال: (وكلُّهم يقول: يحضُر؛ بالضمِّ)، قاله الجوهريُّ(٣).

فائدةٌ: هؤلاء الملائكة المذكورون هنا غير الحَفَظَة، وظيفتهم(٤) كتابة حاضري الجمعة، قاله غير واحد، ونقل شيخنا الشَّارح عن ابن بَزِيزَة أنَّه قال: (لا أدري هم أم غيرهم؟)[التوضيح٧/٣٩٨](٥).

تنبيهٌ: الحَفَظَة لا يفارقون الإنسان إلَّا عند قضاء الحاجة وعند الجماع، كما رواه التِّرمذيُّ في «جامعه» في (كتاب الاستئذان)/، واستغربه[ت٢٨٠٠]، وقد بوَّب هو عليه: (باب ما جاء في الاستتار)(٦). [١/١٣٣ب]

٥- بابٌ

٨٨٢- حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ: حَدَّثَنَا شَيْبَانُ عَنْ يَحْيَى، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ عُمَرَ بَيْنَمَا هُوَ يَخْطُبُ يَوْمَ الجُمُعَةِ؛ إِذْ دَخَلَ رَجُلٌ، فَقَالَ عُمَرُ: لِمَ تَحْتَبِسُونَ عَنِ الصَّلَاةِ؟ فَقَالَ الرَّجُلُ: مَا هُوَ إِلَّا أَنْ سَمِعْتُ النِّدَاءَ تَوَضَّأْتُ، فَقَالَ: أَلَمْ تَسْمَعُوا النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «إِذَا رَاحَ أَحَدُكُمْ إِلَى الجُمُعَةِ فَلْيَغْتَسِلْ».

قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ): تقدَّم مرارًا كثيرة أنَّه الفضلُ بن دُكَين، وتقدَّم الكلامُ عليه[ح١١٢].

قوله: (حَدَّثَنَا شَيْبَانُ): هو ابن عبد الرَّحمن النَّحْويُّ، منسوبٌ إلى القبيلة، لا إلى صناعة النَّحْو، قاله ابنُ الأثير في «لُبَابِهِ»، وتقدَّم ما قاله ابن أبي داود وغيره: إنَّه منسوبٌ إلى النَّحو لا إلى القبيلة(٧)، بأطولَ من هذا[ح١١٢]، وقد تقدَّم مرارًا.

قوله: (عَنْ يَحْيَى): هو ابن أبي كثير، وكذا هو منسوبٌ في نسخة(٨)، وقد تقدَّم أنَّ (كَثِيرًا) بالمثلَّثة،

---

(١) في (ب): (كما تقدَّم والله أعلم).

(٢) ما بين معقوفين سقط من (ج).

(٣) انظر «الصحاح» مادَّة (حضر).

(٤) في (ب) و(ج): (وطبقتهم)، وهو تصحيف.

(٥) انظر «إكمال المُعْلِم» (٣/٢٤١)، «المنهاج شرح مسلم» (٦/٣٧٦).

(٦) ولفظه: عن ابن عمر: أنَّ رسول الله ﷺ قال: «إيَّاكم والتَّعرِّي، فإنَّ معكم من لا يفارقكم إلَّا عند الغائط وحين يفضي الرجل إلى أهله، فاستحيوهم وأكرموهم».

(٧) انظر «اللباب في تهذيب الأنساب» (٣/٣٠١)، «تذهيب التهذيب» (٤/٣٠٧).

(٨) كذا هو منسوبٌ في رواية أبي ذرٍّ.

وفتح الكاف، وتقدَّم الكلام عليه[ح١١٢].

قوله: (عَنْ أَبِي سَلَمَةَ): تقدَّم أنَّه بفتح اللام، وأنَّ اسمه عبدُ الله -وقيل: إسماعيل- ابن عبد الرَّحمن ابن عوف، وأنَّه أحدُ الفقهاء السَّبعة على قول الأكثر.

قوله: (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ): تقدَّم مرارًا كثيرة أنَّه عبدُ الرَّحمن بن صخر، على الأصحِّ من نحو ثلاثين قولًا.

قوله: (إِذْ دَخَلَ رَجُلٌ): تقدَّم[ح٨٧٨] أنَّه عثمان بن عفَّان رضي الله عنه، كذا مصرَّحٌ(١) به في «مسلم»[م(٨٤٥)(٤)].

٦- بابُ الدُّهْنِ لِلْجُمُعَةِ

٨٨٣- حَدَّثَنَا آدَمُ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذِئْبٍ عَنْ سَعِيدٍ المَقْبُرِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبِي عَنِ ابْنِ وَدِيعَةَ عَنْ سَلْمَانَ الفَارِسِيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم: «لَا يَغْتَسِلُ رَجُلٌ يَوْمَ الجُمُعَةِ، وَيَتَطَهَّرُ مَا اسْتَطَاعَ مِنْ طُهْرٍ، وَيَدَّهِنُ مِنْ دُهْنِهِ، أَوْ يَمَسُّ مِنْ طِيبِ بَيْتِهِ، ثُمَّ يَخْرُجُ، فَلَا يُفَرِّقُ بَيْنَ اثْنَيْنِ، ثُمَّ يُصَلِّي مَا كُتِبَ لَهُ، ثُمَّ يُنْصِتُ إِذَا تَكَلَّمَ الإِمَامُ، إِلَّا غُفِرَ لَهُ مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الجُمُعَةِ الأُخْرَى».

قوله: (حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذِئْبٍ): تقدَّم مرارًا أنَّه مُحَمَّد بن عبد الرَّحمن بن المغيرة ابن أبي ذئب العامريُّ، أحدُ الأعلام، وتقدَّم الكلامُ على ترجمتِه[ح١١٩].

قوله: (عَنِ ابْنِ وَدِيعَةَ): هو بفتح الواو، وكسر الدَّال المهملة، كواحدة (الودائع)، واسمُه عبدُ الله ابن وَدِيعة بن خِذام(٢) الأنصاريُّ المدنيُّ، يقال: له صحبة، وقد جزم بها الذَّهبيُّ في «تجريده»، وفي «تذهيبه» ذكرها بصيغة تمريضٍ، عن أبي ذرٍّ وسَلْمان، وعنه: أبو سعيد المَقْبُريُّ، ذكره الواقديُّ فيمَن قُتِل يومَ الحرَّة؛ يعني: سنة ثلاثٍ وستِّين، أخرج له البخاريُّ وابنُ ماجه، ليس(٣) له في «البخاريِّ» غيرُ هذا الحديث الواحد(٤).

قوله: (مِنْ طِيبِ بَيْتِهِ): أي: امرأته، وفي «مسلم»: (ويمسُّ ولو من طيب المرأة)[م٨٤٦]، وفي «أبي

---

(١) في (ب): (صرَّح).

(٢) كذا في النسخ مضبوطًا بذال معجمة، وكذا ورد اسمه في «التاريخ الكبير» (٥/٢٢٠)، غير أنَّ محقِّقَ «التاريخ» أثبته بالدال المهملة، وكذا جاء في «الهداية والإرشاد» (١/٤٣٢) وغيره، والذي في «ثقات ابن حِبَّان» (٥/٥٤) و«تهذيب الكمال» (١٦/٢٦٣) و«تذهيب التهذيب» (٥/٣٣٧) و«تقريب التهذيب» (ص٣٢٨): (خِدَام).

(٣) في (ج): (وليس).

(٤) انظر «تجريد أسماء الصحابة» (١/٣٤٠)، «تذهيب التهذيب» (٥/٣٣٧)، «تهذيب الكمال» (١٦/٢٦٣).

داود»: (ومسَّ من طيب امرأته إن كان لها)، انتهى(١)[٣٤٧د]، وذلك لأنَّ طيبها مكروهٌ للرجال، وهو ما ظهر لونه وخَفِيَ ريحه، وطيب الرجال بالعكس، وأباحه للرجال؛ للضرورة، لعدم غيره، وهو دالٌّ على تأكُّده، والله أعلم.

قوله: (ثُمَّ يُنْصِتُ): هو بضمِّ أوَّله، رُباعيٌّ، وثلاثيٌّ، و(انْتَصَتَ)(٢)، وقد تقدَّم[ح٥].

٨٨٤- حَدَّثَنَا أَبُو اليَمَانِ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ: قَالَ طَاوُسٌ: قُلْتُ لِابْنِ عَبَّاسٍ: ذَكَرُوا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «اغْتَسِلُوا يَوْمَ الجُمُعَةِ وَاغْسِلُوا رُؤُوسَكُمْ وَإِنْ لَمْ تَكُونُوا جُنُبًا، وَأَصِيبُوا مِنَ الطِّيبِ».

قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: أَمَّا الغُسْلُ، فَنَعَمْ، وَأَمَّا الطِّيبُ، فَلَا أَدْرِي.

قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو اليَمَانِ): تقدَّم قريبًا وبعيدًا مرارًا أنَّه الحَكَم بن نافع، وكذا (شُعَيْبٌ): هو(٣) ابن أبي حمزة، وكذا (الزُّهْرِيُّ): مُحمَّد بن مسلم، ابن شهاب.

قوله: (وَأَصِيبُوا): هو بقطع الهمزة، رُباعيٌّ، وهذا ظاهرٌ.

قوله: (أَمَّا الغَسْلُ): تقدَّم أنَّه بفتح الغين الفعلُ، ويجوز فيه الضمُّ(٤)، مرارًا.

٨٨٥- حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى: أَخْبَرَنَا هِشَامٌ: أَنَّ ابْنَ جُرَيْجٍ أَخْبَرَهُمْ قَالَ: أَخْبَرَنِي إِبْرَاهِيمُ ابْنُ مَيْسَرَةَ عَنْ طَاوُسٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّهُ ذَكَرَ قَوْلَ النَّبِيِّ ﷺ فِي الغُسْلِ يَوْمَ الجُمُعَةِ، فَقُلْتُ لِابْنِ عَبَّاسٍ: أَيَمَسُّ طِيبًا أَوْ دُهْنًا إِنْ كَانَ عِنْدَ أَهْلِهِ؟ فَقَالَ: لَا أَعْلَمُهُ.

قوله: (أَخْبَرَنَا هِشَامٌ): هذا هو هشام بن يوسف، أبو عبد الرَّحمن، قاضي صنعاء، عنِ ابنِ جُرَيج ومَعْمَرٍ، وعنه: ابنُ مَعِين وإسحاقُ بن أبي إسرائيل، مات سنة (١٩٧هـ)، أخرج له البخاريُّ والأربعةُ، قال ابنُ مَعِين: (هو أثبتُ من عبد الرزَّاق في ابن جُرَيج، وأعلمُ من عبد الرَّزَّاق(٥) في حديث سفيان، وهو ثقةٌ)، وقال أبو حاتم: (ثقةٌ متقنٌ)[الجرح والتعديل ٧١/٩](٦).

(١) (انتهى): سقط من (ب).

(٢) في (ب): (وأنصت).

(٣) في (ج): (وهو).

(٤) وهي رواية «اليونينيَّة»، وفي (أ): (الفتح)، وهو سبق قلم.

(٥) في النسخ: (ابنِ إسحاق)، والمثبت من مصادره.

(٦) «تاريخ ابن مَعين» رواية الدُّوريِّ (١٣٠/٣)، وانظر «تهذيب الكمال» (٢٦٥/٣٠).

قوله: (أَنَّ ابْنَ جُرَيْجٍ أَخْبَرَهُمْ): تقدَّم مرارًا أنَّه عبد الملك بن عبد العزيز بن جُرَيج، الإمامُ المشهورُ، وتقدَّم[1] بعضُ ترجمتِه[ح٢٩٦].

قوله: (فِي الغَسْلِ): تقدَّم قريبًا وبعيدًا أنَّه بفتح الغين، وأنَّه يجوز الضمُّ[2].

٧- بابٌ: يَلْبَسُ أَحْسَنَ مَا يَجِدُ

٨٨٦- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ: أَنَّ عُمَرَ بْنَ الخَطَّابِ ﵁ رَأَى حُلَّةَ سِيَرَاءَ عِنْدَ بَابِ المَسْجِدِ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ؛ لَوِ اشْتَرَيْتَ هَذِهِ، فَلَبِسْتَها يَوْمَ الجُمُعَةِ، وَلِلْوَفْدِ إِذَا قَدِمُوا عَلَيْكَ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «إِنَّمَا يَلْبَسُ هَذِهِ مَنْ لَا خَلَاقَ لَهُ فِي الآخِرَةِ». ثُمَّ جَاءَتْ رَسُولَ اللهِ ﷺ مِنْهَا حُلَلٌ، فَأَعْطَى عُمَرَ بْنَ الخَطَّابِ ﵁ مِنْهَا حُلَّةً، فَقَالَ عُمَرُ: يَا رَسُولَ اللهِ، كَسَوْتَنِيهَا وَقَدْ قُلْتَ فِي حُلَّةِ عُطَارِدٍ مَا قُلْتَ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «إِنِّي لَمْ أَكْسُكَهَا لِتَلْبَسَهَا»، فَكَسَاهَا عُمَرُ بْنُ الخَطَّابِ أَخًا لَهُ بِمَكَّةَ مُشْرِكًا.

قوله: (رَأَى حُلَّةَ سِيَرَاءَ): (الحُلَّة): ثوبان غير لَفيقَين، رداءٌ وإزار، وسُمِّيَا بذلك؛ لأنَّ كلَّ واحدٍ منهما يَحُلُّ على الآخر، قال[3] الخليل: (ولا يقال: حُلَّة لثوب واحد)، وقال أبو عُبيد: (الحُلَل: بُرود اليَمَن)، وقال بعضهم: (لا يقال لها: حُلَّة، حتَّى تكون جديدةً بحلِّها على طيِّها)[4]، وقد تقدَّم[ح٣٠و٣٧٦].

وأمَّا (السِّيَرَاء)؛ فهو بكسر السِّين المهملة، وفتح المُثَنَّاة تحت، ثمَّ راء، ثمَّ همزة ممدودة، قال ابن قُرْقُول: («حُلَّةَ سِيَراءَ»: على الإضافة ضبطناه عن ابن سِرَاج[5]، قال سيبويه: «لم يأتِ فِعَلاءُ صفةً، لكن اسمًا»، والسِّيَراء: الحرير الصافي، فمعناه: حُلَّةَ حرير، وقال مالك: «السِّيَرَاء: وشيٌ من حرير»، وقال ابن الأنباريِّ: «السِّيَرَاء أيضًا: الذهب»، وقيل: السِّيَرَاء: نبتٌ ذو ألوان وخطوط ممتدَّة، كأنَّه السُّيور، ويخالطها حرير)[6]، والله أعلم.

---

(١) في (ب): (وقد تقدَّم).

(٢) وهي رواية «اليونينيَّة».

(٣) في (ب): (وقال).

(٤) قاله الخطَّابيُّ في «غريب الحديث» (١/٤٩٨)، وانظر «العين» (٣/٢٨)، «غريب الحديث» (١/٢٨٥).

(٥) في (ب): (السراج).

(٦) انظر «مطالع الأنوار» (٢/٢٨٦-٢٨٧)، «الكتاب» (٤/٢٥٨)، «مسند الموطَّأ» للجوهريِّ (ص٥٣٥)، «أعلام الحديث» للخطَّابيِّ (١/٥٧٥)، «التوضيح» (٧/٤٠٩-٤١٢).

قوله: (وَلِلْوَفْدِ): (الوَفْد): جمع وافِد؛ كزائر وزَوْر، وهم القومُ يأتون الملوك ركبانًا، وقد وفَد وفْدًا ووفادةً، ثمَّ سُمِّيَ القوم بالفعل، وقد تقدَّم(١)[ح٥٣].

قوله: (مَنْ لَا خَلَاقَ لَهُ): أي: لا نصيبَ له من الخير(٢).

قوله: (فِي حُلَّةِ عُطَارِدٍ): هو عطارد بن حاجب بن زُرارة التميميُّ، له وفادةٌ في طائفةٍ من وجوه بني تميم، فأسلموا، وذلك في سنة تسع، وقيل: عشر، والأوَّل أصحُّ، وكان سيِّدًا في قومه، وهو الذي أهدى(٣) لرسول(٤) الله ﷺ ثوب ديباج كان كساه إيَّاه كسرى، فعجب الصَّحابة منه، فقال عليه الصلاة والسلام: «لَمناديلُ سعدٍ في الجنَّة خيرٌ من هذه»(٥)، ويقال: إنَّ الذي أهداه له عليه الصلاة والسلام الذي قال فيه: «لَمناديلُ سعد..» أُكَيدِرُ دُومَة الجندل(٦)، ولعلَّه قاله فيهما، والله أعلم.

قوله: (أَخًا لَهُ بِمَكَّةَ مُشْرِكًا): كذا في «البخاريِّ» و«مسلم»[م٢٠٦٨]، وفي روايةٍ للبخاريِّ: (أَرْسَلَ بِهَا عُمَرُ إِلَى أَخٍ لَهُ مِنْ أَهْلِ مَكَّةَ قَبْلَ أَنْ يُسْلِمَ)[ح٢٦١٩]، وهذا يدلُّ على إسلامه بعدَ ذلك، وفي «النَّسائيِّ»[س١٩٦/٨] وغيره(٧): (فكساها أخًا له من أمِّه مشركًا)، وبخطِّ الدِّمياطيِّ: (قيل: إنَّه عثمان ابن حكيم السُّلَميُّ، وليس بأخٍ له، إنَّما أخوه [لأمِّه] زيد بن الخطَّاب، لا عمر بن الخطَّاب، وأخته خولة بنت حكيم زوجُ عثمان بن مظعون، وأمُّ سعيد بن المسيَّب بنتُ عثمان بن حكيم)، انتهى(٨)، ولم أقف أنا على ترجمةٍ لعثمانَ بنِ حكيم هذا لا في الصَّحابة، ولا في التابعين، والظاهر عدمُ إسلامه، والله أعلم، وأمَّا أبوه حكيم بن أميَّة فذكر الدِّمياطيُّ عن ابن هشام، عن ابن إسحاق: (أنَّه أسلم قديمًا بمكَّة)(٩)، وكذا قاله

---

(١) (وقد تقدَّم): سقط من (ج)، وانظر «مطالع الأنوار» (٢٣٠/٦).

(٢) انظر «مطالع الأنوار» (٤٤٤/٢).

(٣) زيد في (ب): (له).

(٤) في (ب): (رسول).

(٥) أخرج هذا الحديثَ البخاريُّ (٢٦١٥) ومسلمٌ (٢٤٦٩) من حديث أنسٍ رضي الله عنه، وفي «مسلمٍ» التصريحُ بأنَّ أُكَيدر دُومة هو المُهدي، وكذا في «البخاريِّ» في حديثٍ معلَّقٍ بصيغة الجزم (٢٦١٦)، وانظر «الاستيعاب» (ص٥٨٩)، «التوضيح» (٤١٢/٧)، «الإصابة» (٤٨٣/٢).

(٦) انظر «فتح الباري» (٢٧٣/٥-٢٧٤).

(٧) أخرجه الإمام مالك في «الموطَّأ» رواية محمَّد بن الحسن (٨٧٠)، والإمام أحمد في «المسند» (٥٧٩٧).

(٨) انظر «التوضيح» (٤١٣/٧).

(٩) انظر «سيرة ابن هشام» (٣٢٥/١-٣٢٦).

الذَّهبيُّ في «تجريده» عن الأَشِيريِّ[١]، وسأذكره عن الدِّمياطيِّ مُطَوَّلًا في (باب صلة الرَّحِم)[٢] إن شاء الله تعالى ذلك[٣] وقدَّره[ح٥٩٨١].

٨- بابُ السِّوَاكِ يَوْمَ الجُمُعَةِ

وَقَالَ أَبُو سَعِيدٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «يَسْتَنُّ».

قوله: (**وَقَالَ أَبُو سَعِيدٍ**): تقدَّم أنَّه سعد بن مالك بن سنان الخُدْرِيُّ، صحابيٌّ مشهورٌ، تقدَّم مرارًا كثيرة.

قوله: (**يَسْتَنُّ**): أي: يستاك، وقد تقدَّم قريبًا[ح٨٨٠].

٨٨٧- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «لَوْلَا أَنْ أَشُقَّ عَلَى أُمَّتِي، أَوْ عَلَى النَّاسِ، لأَمَرْتُهُمْ بِالسِّوَاكِ مَعَ كُلِّ صَلَاةٍ».

قوله: (**عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ**): (أبو الزِّنَاد)؛ بالنون: عبد الله بن ذكوان، و(**الأَعْرَج**): عبد الرَّحمن بن هُرْمُز، و(**أَبُو هُرَيْرَةَ**): عبدُ الرَّحمن بن صخرٍ، تقدَّموا كلُّهم.

٨٨٨- حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الوَارِثِ: حَدَّثَنَا شُعَيْبُ بْنُ الحَبْحَابِ: حَدَّثَنَا أَنَسٌ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «أَكْثَرْتُ عَلَيْكُمْ فِي السِّوَاكِ».

قوله: (**حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ**): تقدَّم أنَّه بفتح الميمين، بينهما عينٌ ساكنةٌ، وأنَّ اسمَه عبدُ الله بن عمرو ابن أبي[٤] الحجَّاج المِنْقريُّ، الحافظُ المقعَدُ.

قوله: (**حَدَّثَنَا عَبْدُ الوَارِثِ**): تقدَّم أنَّه عبد الوارث بن سعيد بن ذكوان التميميُّ[٥] مولاهم، التَّنُّوريُّ، أبو عُبيدةَ الحافظ.

قوله: (**حَدَّثَنَا شُعَيْبُ بْنُ الحَبْحَابِ**): تقدَّم أنَّه بحاءَين مهملَتين مفتوحَتَين[٦]، ولا تحتاج الثانية إلى قولنا: مفتوحة؛ لأنَّ بعدها ألف، ولا يكون قبل الألف إلَّا مفتوحًا، ثمَّ موحَّدتَين بعد كلِّ

---

(١) في (ب): (الأثيري)، وهو تحريف، وانظر «تجريد أسماء الصحابة» (١/١٣٦).

(٢) يعني: (باب صلة الأخ المشرك).

(٣) (ذلك): سقط من (ج).

(٤) (أبي): سقط من (ج).

(٥) في النسخ: (التيمي)، وهو تحريف.

(٦) لم يتقدَّم، وستأتي ترجمته في الحديث (٤٧٠٧).

[١/١٣٤] حاء، الأولى ساكنة، وهذا ظاهرٌ جدًّا عند أهله/.

٨٨٩- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ عَنْ مَنْصُورٍ وَحُصَيْنٍ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ حُذَيْفَةَ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ إِذَا قَامَ مِنَ اللَّيْلِ؛ يَشُوصُ فَاهُ.

قوله: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ): تقدَّم مرارًا أنَّه بفتح الكاف، وكسر المُثلَّثة، وهذا ظاهرٌ.

قوله: (أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ عَنْ مَنْصُورٍ وَحُصَيْنٍ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ): أمَّا (سفيان) فهو الثَّوريُّ فيما ظهر لي، والله أعلم، وأمَّا (منصور) فهو ابن المعتمر، تقدَّم، وأمَّا (حُصَين) فهو بضمِّ الحاء وفتح الصاد المهملتين، وقد تقدَّم الكلام على (حُصين)، وما يأتلف معه ويختلف في أوائل هذا التعليق[ح١١٠]، وهو ابن عبد الرَّحمن، تقدَّم، وأمَّا (أبو وائل) فقد تقدَّم مرارًا أنَّه شقيقُ بن سَلَمة.

قوله: (يَشُوصُ فَاهُ): (الشَّوص): الاستياك عَرْضًا، قاله الحربيُّ(١)، وهو قولُ أكثرِ أهل اللُّغة، وقال غيره: يشوص: يغسل، قال أبو عُبيد: (شُصْتُ الشيءَ: نقَّيته)[الغريبين٣/١٠٤١]، قال القاضي: (أصله: التنظيف، والشَّوص: الغسل)[المشارق٢/٥٦٩]، وقال وكيع: الشَّوص بالطُّول، والسِّواك بالعَرْض، وعَرْض الفم: من الأضراس إلى الأضراس، وقال ابن حبيب: (الشوص: الحكُّ)، وقال ابن الأعرابيِّ: (هو الدَّلْك، واللَّوص(٢): الغَسْل)(٣)، تقدَّم بعضُه أو كلُّه[ح٢٤٥].

٩- بابُ مَنْ تَسَوَّكَ بِسِوَاكِ غَيْرِهِ

٨٩٠- حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ قَالَ: حَدَّثَنِي سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ قَالَ: قَالَ هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ: أَخْبَرَنِي أَبِي، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: دَخَلَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ وَمَعَهُ سِوَاكٌ يَسْتَنُّ بِهِ، فَنَظَرَ إِلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ، فَقُلْتُ لَهُ: أَعْطِنِي هَذَا السِّوَاكَ يَا عَبْدَ الرَّحْمَنِ، فَأَعْطَانِيهِ، فَقَضِمْتُهُ، ثُمَّ مَضَغْتُهُ، فَأَعْطَيْتُهُ رَسُولَ اللهِ ﷺ فَاسْتَنَّ بِهِ وَهُوَ مُسْتَنِدٌ إِلَى صَدْرِي.

قوله: (حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ): تقدَّم أنَّه ابن أبي أُوَيس، وهو ابنُ أختِ مالكٍ الإمامِ شيخِ الإسلام.

قوله: (دَخَلَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ): هذا هو المعروف، (وَمَعَهُ سِوَاكٌ يَسْتَنُّ بِهِ): اعلم أنَّ في «مسند أبي يعلى الموصليِّ» من حديث عائشة رضي الله عنها في حديث طويل: أنَّ الذي دخل بسواك من أراك

(١) لم أقف عليه في «غريبه»، وهو منسوبٌ له وللخطَّابيِّ في «المنهاج شرح مسلم» (٣/١٣٨) وغيره، وهو في «أعلام الحديث» (١/٢٩٣).

(٢) كذا، ومعناه: الإدارة، والذي في المصادر: (الموص)، فلعلَّه بمعناه.

(٣) الكلام بتمامه في «مشارق الأنوار» (٢/٥٦٩)، «مطالع الأنوار» (٦/٨٧)، وغيرهما.

رطب أسامةُ بن زيد[عل٢٤٩٦]، فذكرَتْ مثلَ قصَّتها مع عبد الرَّحمن، في سنده عَوْبَد؛ وهو ابن أبي عمران الجَوْنيُّ[١]، قال النَّسائيُّ: (متروكٌ)، وفيه مقالٌ[٢] غير ذلك[٣]، وفيه ابن بابَنُوس؛ وهو يزيد ابن بابَنُوس، ما روى عنه سوى أبي عمران الجونيِّ، وقد ذكره الدولابيُّ فقال: هو من الشيعة الذين قاتلوا عليًّا، ونقل ابنُ القطَّان هذا القولَ عنِ البُخاريِّ فيه، وقال أبو داود: (كان شيعيًّا)، وقال ابن عَدِيٍّ: (أحاديثُه مشاهيرُ)، وقال الدَّارقطنيُّ: (لا بأس به)، انتهى[٤]، ولو صحَّ؛ لحُمِل على أنَّهما دخلا، لكن في القصَّة ما ينفي هذا؛ لأنَّ في قصَّة كلٍّ واحدٍ أنَّه تُوُفِّيَ عَقِبَ السِّوَاك، والله أعلم، مع أنِّي أستبعد صحَّة ذلك؛ لأنَّ القصَّة بعد الحجاب بلا خلاف، وأسامة كبيرٌ، عمرُهُ لمَّا تُوُفِّيَ عليه الصلاة والسلام عشرون سنةً، وقيل: تسعَ عشرة، وقيل: ابن ثماني عشرَة[٥] سنةً[٦]، كيف يدخل عليها والنَّبيُّ صلى الله عليه وسلم رأسُه في حجرها؟! قال القاضي عياض: (خُصِصْنَ -يعني: أزواجه عليه الصلاة والسلام- بفرض الحجاب عليهنَّ بلا خلاف في الوجه والكفَّين، فلا يجوز لهنَّ كشفُ ذلك لشهادة ولا غيرها، ولا إظهار شخوصهنَّ وإن كنَّ مُستتراتٍ[٧] إلَّا لضرورة خُروجهنَّ إلى البراز)، قال: (وكنَّ إذا قعدن للنَّاس، جلسنَ مِن وراء الحجاب، وإذا خرجن، حجبْنَ وستَرْنَ أشخاصهنَّ، كما جاء في حديث حفصة يوم وفاة عمر[٨]، ولمَّا تُوُفِّيَت زينب، جعلوا لها قبَّةً فوق نعشها تستر شخصها)[٩]، وأقرَّه على ذلك النَّوويُّ في «شرحه لمسلم» في (باب إباحة الخروج للنِّساء لقضاء الحاجة)[١٠]، والله أعلم.

---

(١) زيد في (ب): (وقد ذكره).

(٢) في (ب): (يقال).

(٣) انظر «الضعفاء والمتروكين» (ص٢١٨)، «ميزان الاعتدال» (٣/٣٠٤).

(٤) «التاريخ الكبير» (٨/٣٢٣)، «بيان الوهم والإيهام» (٤/٤٥٨)، «الكامل في الضعفاء» (٧/٢٧٨)، «سؤالات البرقانيِّ» (٧٢)، والكلام على ابن بابَنُوس بتمامه في «ميزان الاعتدال» (٤/٤٢٠)، وانظر «تهذيب الكمال» (٣٢/٩٢).

(٥) في النُّسخ (ثمانية عشر)، ولعلَّ المثبت هو الصواب.

(٦) انظر «الاستيعاب» (ص٤٦).

(٧) في (ب): (مستورات).

(٨) أخرج ابن حبَّان في «صحيحه» (١٩١٧) حديثًا فيه خبر وفاة عمر بن الخطَّاب رضي الله عنه، وقال فيه: (وجاءت أمُّ المؤمنين حفصة والنساء يسترنها)، وأخرجه البخاريُّ (٣٧٠٠) بلفظ: (وجاءت أمُّ المؤمنين حفصة والنساء تسير معها).

(٩) انظر «إكمال المُعْلِم» (٧/٥٧)، «الطبقات الكبرى» (١٠/١٠٨).

(١٠) انظر «المنهاج شرح مسلم» (١٤/٣٧٧)، لكنَّ الحافظ نقل كلام القاضي في «الفتح» (٨/٣٩١) ثمَّ قال: (وليس فيما ذكره دليل على ما ادَّعاه من فرض ذلك عليهنَّ، وقد كنَّ بعد النَّبيِّ صلى الله عليه وسلم يحججن ويطفن، وكان الصَّحابة ومَن بعدَهم يسمعون منهنَّ الحديث وهنَّ مستترات الأبدان لا الأشخاص).

قوله: (**يَسْتَنُّ بِهِ**): تقدَّم أنَّ معناه: يستاك.

قوله: (**فَقُلْتُ لَهُ: أَعْطِنِي**): هو بقطع الهمزة، رُباعيٌّ، وهذا ظاهرٌ جدًّا.

قوله: (**فَقَضِمْتُهُ**[١]): هو بكسر الضَّاد في الماضي، وفتحها في المستقبل، وأفاد شيخنا عن اللَّبْليِّ[٢]: أنَّه حكى عن ثابت وابن طلحة: (قَضمتُ)؛ بالفتح، قال: (ولم أرَه لغيرهما) انتهى[٣]، وقال النَّوويُّ في «شرح مسلم» في (باب الصَّائل على نفس الإنسان...) إلى آخر الترجمة: (يقضَم كما يقضَمُ الفحل، بفتح الضَّاد فيهما على اللُّغة الفصيحة)[شرح مسلم ١١/١٦٢] انتهى، فصريح كلامه أنَّ فيه لغتين، والظاهر أنَّها التي ذكرها اللَّبليُّ، والله أعلم، ومعنى (قضمته): قطعت طرفه بأسناني، وقد رُوِيَ: (فقصمته)، بالصَّاد المهملة[٤]، قال ابن قُرْقُول: (كذا لأكثرهم، ولابن السَّكن والمستملي والحمُّويي: بضاد معجمة، والقصم: الكسر، والقضم: القطع بالأسنان، والمضغ: التَّليين)[المطالع ٥/٣٧٨] انتهى، ونقل شيخنا عن ابن التِّين: أنَّه ضُبِط بالصَّاد المهملة، وبالقاف، وبالفاء، قال: (وكلُّه يصحُّ في المعنى؛ لأنَّ الفصم -بالفاء- الكسر)، قال: (وصوابه القاف، والصاد المهملة)، قال: (وكذا رويناه)، قال: (ويصحُّ بالمعجمة؛ لأنَّه الأكل بأطراف الأسنان، فكأنَّها أخذته بأطراف أسنانها) انتهى[٥]، وقد اقتصر غيرُ واحد على إعجام الضاد، والله أعلم.

١٠- بابُ مَا يُقْرَأُ فِي صَلَاةِ الفَجْرِ يَوْمَ الجُمُعَةِ

قوله: (**باب مَا يُقْرَأُ**): هو مبنيٌّ[٦] للفاعل وللمفعول[٧].

٨٩١- **حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ سَعْدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ -هُوَ ابْنُ هُرْمُزَ- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يَقْرَأُ فِي يَوم الجُمُعَةِ فِي صَلَاةِ الفَجْرِ: ﴿الٓمٓ ۞ تَنزِيلُ﴾ السَّجْدَةَ، وَ: ﴿هَلْ أَتَىٰ عَلَى ٱلْإِنسَٰنِ﴾.**

(١) كذا في النُّسخ و(ق)، وهي رواية الأَصيليِّ وابن عساكر، ورواية «اليونينيَّة»: (فَقَصَمْتُهُ)؛ بالصَّاد المهملة، وهي رواية أبي ذرٍّ.

(٢) في مصدره: (الليثي).

(٣) انظر «التوضيح» (٧/٤٢٥).

(٤) وهي رواية أبي ذرٍّ.

(٥) انظر «التوضيح» (٧/٤٢٥).

(٦) زيد في (ب): (لما لم يسم فاعله).

(٧) (وللمفعول): سقط من (ب)، وفي «اليونينيَّة» أنَّها لأبي ذرٍّ معًا.

قوله: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ[(١)]): كذا في أصلنا، وفي الطُّرَّة: (أبو نُعَيم) عوضه، وعليها (صح صح) مرَّتَين، وراجعت أصلنا الدِّمشقيَّ، فوجدتُ فيه: (حدَّثنا مُحَمَّد بن يوسف)؛ بلا تردُّد ولا نسخة، فراجعت «أطرافَ الحافظِ جمالِ الدِّين المِزِّيِّ» شيخِ شيوخِنا، فوجدتُه قد ذكر الحديث فيه قال فيه: (البخاريُّ في «الصَّلاة» عن أبي نُعَيم ومُحَمَّدِ بن يوسف، كلاهما عن سفيان، عن سعد بن إبراهيم به)[تحفة١٠/١٦٠] يعني: عن الأعرج، عن أبي هريرة، فعلى هذا، الصَّوابُ إثباتُهما، والله أعلم.

قوله: (حَدَّثَنَا سُفْيَانُ): الظَّاهر -والله أعلم- أنَّ هذا هو الثَّوريُّ، ولستُ على ثلج من ذلك، إلَّا أنِّي رأيتُ مُحَمَّدَ بنَ يوسف -هو[(٢)] الفِرْيابيُّ- مُكثِرًا عنِ الثَّوريِّ، هذا مستندي، والله أعلم.

قوله: (عَنْ سَعْدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ): هو ابن عبد الرَّحمن بن عوف، قاضي المدينة، الزُّهريُّ، [عن أنسٍ وأبي أمامة بن سهل، وعنه: ابنُه إبراهيم، وشعبةُ، وابنُ عُيَينة، ثقةٌ إمامٌ، يصوم الدهر، ويختم كلَّ يومٍ، تُوُفِّيَ سنة (١٢٥هـ)، أخرج له الجماعة][(٣)].

١١- بابُ الجُمُعَةِ فِي القُرَى وَالمُدُنِ

٨٩٢- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ المُثَنَّى: **حَدَّثَنَا أَبُو عَامِرٍ العَقَدِيُّ**: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ طَهْمَانَ، عَنْ أَبِي جَمْرَةَ الضُّبَعِيِّ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: إِنَّ أَوَّلَ جُمُعَةٍ جُمِّعَتْ بَعْدَ جُمُعَةٍ فِي مَسْجِدِ رَسُولِ اللهِ ﷺ فِي مَسْجِدِ عَبْدِ القَيْسِ بِجُوَاثَى مِنَ البَحْرَيْنِ.

قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو عَامِرٍ العَقَدِيُّ): تقدَّم بعيدًا أنَّه عبدُ الملك بن عمرو القَيْسيُّ[ح٩]، أبو عامر العَقَديُّ، بفتح العين المهملة والقاف، وبالدال المهملة: نسبة إلى قبيلةٍ من بَجيلة أو اليمن، البصريُّ الحافظ، عن قُرَّةَ وعُمرَ بنِ ذرٍّ، وعنه: بُنْدَارٌ، وعَبْدٌ، وابنُ الفرات، تُوُفِّيَ سنة (٢٠٤هـ)، أخرج له الجماعة، وثَّقه ابن مَعِين وغيرُه[(٤)].

---

(١) كذا في النُّسخ و(ق)، وفي «اليونينيَّة» وهامش (ق) مصحَّحًا عليه: (حدَّثنا أَبُو نُعَيم).

(٢) (هو): سقط من (ب).

(٣) في النسخ بدل ممَّا بين معقوفين: (عن أبيه وابنِ أبي ذئب، وعنه: ابناه عبدُ الله وعبيدُ الله، وأحمدُ، ووُلِّيَ قضاء واسط، صدوق، تُوُفِّيَ سنة «٢٠١هـ»، أخرج له البخاريُّ والنَّسائيُّ)، وهذا كلام الذهبيِّ في «الكاشف» (٣٠٣/١) في (سعد بن إبراهيم بن سعد بن إبراهيم) حفيد سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف، ولعلَّه سبق نظرٍ من المصنِّف ﵀، والمثبت من «الكاشف» (٣٠٣/١)، وانظر «تهذيب الكمال» (٢٤٠/١٠).

(٤) انظر «الأنساب» للسمعانيِّ (٢١٤/٤)، «القاموس المحيط» مادة (عقد)، «تاريخ ابن معين» رواية الدارميِّ (ص١٣٧)، «تهذيب الكمال» (٣٦٤/١٨).

قوله: (عَنْ أَبِي جَمْرَةَ الضُّبَعِيِّ): تقدَّم أنَّه نَصْرُ بن عِمران الضُّبَعيُّ، وأنَّه فردٌ في الكتب السِّتَّة، وأنَّه بالجيم والرَّاء، وتقدَّم بعضُ ترجمتِه[ح٥٣]/. [١/١٣٤ب]

قوله: (إِنَّ أَوَّلَ جُمُعَةٍ جُمِّعَتْ): هو بتشديد الميم، أي: صُلِّيَتْ، وكذا قيَّدها في «النِّهاية»، وفسَّرها بذلك(١).

قوله: (بِجُوَاثَى): هي بضمِّ الجيم، والواو مخفَّفة -ومنهم مَن يهمزها(٢)، كذا قاله في «المطالع»- وبعد الألف ثاءٌ مُثلَّثةٌ، مقصورةٌ، وهي مدينةٌ بالبحرين، قال الدِّمياطيُّ في «حواشيه» كما في «المطالع»: (ومنهم مَن يهمز الواو) انتهى، وفي «الصِّحاح» في (جوث) قال: (وهو اسم حصنٍ بالبحرين)، وتابعه ابن الأثير، وفي «القاموس» ذكره في المهموز، ولفظه: (جُؤَاثى؛ كـ«كُسَالى»: مدينة الخَطِّ، أو حصنٌ بالبحرين)، وفي (جوث) فقال: (وجُؤَاثى، مهموزٌ)(٣).

٨٩٣- حَدَّثنا بِشْرُ بنُ مُحَمَّدٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللهِ: أَخْبَرَنَا يُونُس عَنِ الزُّهرِيِّ: أَخْبَرَني سَالِمُ بنُ عَبْدِ اللهِ عَنِ ابنِ عُمَرَ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «كُلُّكُمْ رَاعٍ».
وَزَادَ اللَّيْثُ: قَالَ يُونُسُ: كَتَبَ رُزَيْقُ بْنُ حُكَيْمٍ إِلَى ابْنِ شِهَابٍ وَأَنَا مَعَهُ يَوْمَئِذٍ بِوَادِي القُرَى: هَلْ تَرَى أَنْ أُجَمِّعَ؟ وَرُزَيْقٌ عَامِلٌ عَلَى أَرْضٍ يَعْمَلُهَا، وَفِيهَا جَمَاعَةٌ مِنَ السُّودَانِ وَغَيْرِهِمْ، وَرُزَيْقٌ يَوْمَئِذٍ عَلَى أَيْلَةَ، فَكَتَبَ ابْنُ شِهَابٍ وَأَنَا أَسْمَعُ يَأْمُرُهُ أَنْ يُجَمِّعَ، يُخْبِرُهُ: أَنَّ سَالِمًا حَدَّثَهُ: أَنَّ عَبْدَ اللهِ بْنَ عُمَرَ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «كُلُّكُمْ رَاعٍ، وَكُلُّكُمْ مَسْؤُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ، الإِمَامُ رَاعٍ وَمَسْؤُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ، وَالرَّجُلُ رَاعٍ فِي أَهْلِهِ وَمَسْؤُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ، وَالمَرْأَةُ رَاعِيَةٌ فِي بَيْتِ زَوْجِهَا وَمَسْؤُولَةٌ عَنْ رَعِيَّتِهَا، وَالخَادِمُ رَاعٍ فِي مَالِ سَيِّدِهِ وَمَسْؤُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ»، قَالَ: وَحَسِبْتُ أَنْ قَدْ قَالَ: «وَالرَّجُلُ رَاعٍ فِي مَالِ أَبِيهِ وَمَسْؤُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ، وَكُلُّكُمْ رَاعٍ وَمَسْؤُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ».

قوله: (بِشْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ): تقدَّم أنَّه بكسر المُوَحَّدة، وبالشين المعجمة[ح٦]، وتقدَّم مَن يقال له: بُسْر، بضمِّ المُوَحَّدة، وبالسِّين المهملة[ح٤٦٦].

قوله: (أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللهِ): هذا هو ابن المبارك، العالمُ الزَّاهدُ الفَرْدُ.

---

(١) حيث قال: (ويوم الجمعة سُمِّيَ به؛ لاجتماع الناس فيه)، انظر «النهاية» (١/٢٩٧) مادَّة (جمع).

(٢) زيد في النسخ: (همزة ساكنة)، ولا يستقيم.

(٣) انظر «مطالع الأنوار» (٢/١٩٤)، «الصحاح» (١/٢٧٨)، «النهاية» (١/٣١١) مادَّة (جوث)، «القاموس المحيط» (ص١٦٦) للموضعين.

قوله: (**أَخْبَرَنَا يُونُسُ عَنِ الزُّهْرِيِّ**): هو ابن يزيد الأيليُّ، تقدَّم مرارًا، وتقدَّم أنَّ (الزُّهري): مُحَمَّدُ بن مسلم، شيخُ الإسلام، ابنُ شهاب.

قوله: (**وَزَادَ اللَّيْثُ**): تقدَّم أنَّ هذا تعليقٌ مجزومٌ به.

قوله: (**وَكَتَبَ**[١] **رُزَيْقُ بْنُ حُكَيْمٍ**): (رُزَيق): بضمِّ الرَّاء، وفتح الزَّاي، و(حُكَيم): بضمِّ الحاء، وفتح الكاف، هذا ممَّا لا أعلم فيهما خلافًا[٢]، ورُزَيق أيليٌّ، يروي عن عَمْرةَ، وابنِ المسيِّب، وغيرِهما، وعنه: ابنُه حُكَيم، ومالكٌ، وبَكرُ بن مُضَرَ، وغيرُهم، ثقةٌ عابدٌ، وثَّقه النَّسائيُّ، وذكره ابنُ حِبَّان في «ثقاته» أيضًا[٣]، أخرج له النَّسائيُّ.

قوله: (**إِلَى ابْنِ شِهَابٍ**): تقدَّم أنَّه الزُّهريُّ، شيخُ الإسلامِ، مُحَمَّدُ بن مُسْلِم بن عُبَيد الله بن عَبد الله بن شهاب.

فائدةٌ: في العدد الذي تنعقد به الجمعة ولا تنعقد بدونِه **ثلاثةَ عشرَ قولًا**؛ **أحدها**: لا جمعة إلَّا بأربعين رجلًا فصاعدًا، **ثانيها**: بخمسين، **ثالثها**: بثلاثين، **رابعها**: بعشرين رجلًا، **خامسها**: بسبعة رجال، **سادسها**: إذا كانوا ثلاثة رجال والإمام رابعهم، صلُّوا جمعة، ولا تكون بأقلَّ، **سابعها**: تنعقد برجلين والإمام ثالثهم، **ثامنها**: بواحد مع الإمام، قاله النَّخعيُّ، والحسن ابن حيٍّ، وداود وأتباعه؛ ومنهم ابن حزم[٤]، **تاسعها**: باثني عشر رجلًا، **عاشرها**: بثلاثة عشر رجلًا، **حادي عشرها**: بأربعين من الموالي، حكاه ابن شدَّاد عن عمر بن عبد العزيز، **ثاني عشرها**: بثمانين، حكاه الماورديُّ[٥]، **الثَّالث عشر**: بمئتين، حكاه القاضي عياض[٦]، ولعلَّه تصحيف من (ثمانين)[٧]، مُلخَّصٌ من كلام شيخنا الشَّارح رحمه الله[٨].

---

(١) كذا في النسخ، وهي رواية ابن عساكر، ورواية «اليونينيَّة» و(ق): (كتب)؛ بلا واو.

(٢) قال الحافظ في «الفتح» (٢/٤٤٢): (هو بتقديم الراء على الزاي والتصغيرِ في اسمِه واسمِ أبيه في روايتنا، وهذا هو المشهورُ في غيرها، وقيل: بتقديم الزاي وبالتصغير فيه دون أبيه).

(٣) لكن ذكره في (باب الزاي): (زريق)، «الثقات» (٦/٣٤٧)، وانظر «تهذيب الكمال» (٩/١٧٩).

(٤) انظر «المحلَّى» (٥/٥٢).

(٥) حكاه الحافظ في «الفتح» (٢/٤٩٠) والسيوطي في «ضوء الشمعة» عن المازريِّ؟!، والمثبت موافق لما في «بقية المسترشدين».

(٦) نقله القاضي في «إكمال المُعْلِم» (٣/٢٦٠) عن المازريِّ، وهو في «المُعْلِم» (١/٤٤٢).

(٧) كذا قال، ولقد حكى ابن عبد البر في «الاستذكار» (٢/٥٨) عن أبي هريرة: مئتين، وقال ابن حزم في «المحلَّى» (٥/٥٣): (وقد روي حديث ساقط عن روح بن غطيف -وهو مجهول-: «لمَّا بلغوا مئتين؛ جمَّع بهم النَّبيُّ صلى الله عليه وسلم».

(٨) انظر «التوضيح» (٧/٤٥٢-٤٥٦).

قوله: (بِوَادِي القُرَى): عَمَلٌ مِن أعمال المدينة(١).

قوله: (أَنْ أُجَمِّعَ): هو بتشديد الميم، تقدَّم[ح٨٩٢].

قوله: (عَلَى أَيْلَةَ): هي بفتح الهمزة، ثمَّ مُثنَّاة تحت ساكنة، والباقي معروف، وهي بلدة معروفة في طرف الشام على ساحل البحر، متوسطة بين مدينة رسول الله ﷺ وبين دمشق، بينها وبين المدينة نحو خمسَ عشرةَ مرحلةً، وبينها وبين دمشق اثنا عشر مرحلة، وقال الحازميُّ[الأماكن١] في «أسماء الأماكن»: (بلدة بحريَّة، قيل: هي آخر الحجاز، وأوَّل الشام)(٢).

قوله: (أَنْ يُجَمِّعَ): تقدَّم أنَّه بتشديد الميم.

١٢- بابٌ: هَلْ عَلَى مَنْ لَا يَشْهَدِ الجُمُعَةَ غُسْلٌ، مِنَ النِّسَاءِ وَالصِّبْيَانِ وَغَيْرِهِمْ
وَقَالَ ابْنُ عُمَرَ: إِنَّمَا الغُسْلُ عَلَى مَنْ تَجِبُ عَلَيْهِ الجُمُعَةُ.

قوله: (بَابٌ: هَلْ عَلَى مَنْ لَمْ يَشْهَدِ الجُمُعَةَ غُسْلٌ...) إلى آخر التَّرجمة: قال ابن المُنَيِّر وقد ذكر الأحاديث التي ذكرها البخاريُّ ما لفظه: (المسألة مُخلصةٌ من الخلاف؛ لأنَّه إنَّما ترجم على مَن لم يشهدِ الجمعة، لا على مَن تجب عليه الجمعة، ولا على مَن لا تجب عليه وشَهِدَها، ولا خلاف أنَّ مَن لم يشهدها -لأنَّها ليست واجبةً عليه-؛ أنَّه لا يُخاطَب بالغسل، وإنَّما اختلفوا فيمَن يشهدها وليست واجبةً عليه، هل هو مُخاطَبٌ بالغسل أم لا؟ ومذهب مالك: استحبابه لمن حضرها وليست واجبةً عليه(٣)، على أنَّه يُنقل عن طاوس وأبي وائل: أنَّهما كانا يأمران نساءَهما بالغسل يوم الجمعة(٤)، فيحتمل أن(٥) يكونا(٦) أمراهنَّ بذلك؛ لأنَّهنَّ يحضرنها، ويحتمل أن يكون ذلك؛ لاعتقادهما أنَّه مِن سُنَّة اليوم، والحديث الذي في الترجمة -وهو قوله: «غسل يوم الجمعة واجب على كلِّ مُحتلِمٍ»- يُرشِد إليه؛ فتأمَّله، وأدخل حديث: «ائذنوا للنِّساء باللَّيل إلى المساجد»؛ لينبِّه على سقوط الجمعة عنهنَّ) انتهى(٧).

---

(١) كذا تبعًا لما في «مطالع الأنوار» (٢٦٨/٦)، وزاد في «مشارق الأنوار» (٦٤٧/٢): (بينه وبينها)، وقال الحافظ في «الفتح» (٤٠٤/٣): (هي مدينة قديمة بين المدينة والشام...، وأغرب ابن قُرْقُول فقال: إنَّها من أعمال المدينة).

(٢) في (ب): (الحازم).

(٣) انظر «المدوَّنة الكبرى» (١٤٦/١).

(٤) أخرج أثرهما ابن أبي شيبة في «مصنَّفه» (٥٠٩١) و(٥٠٩٤).

(٥) في (ب): (أنهما).

(٦) في (أ) و(ج): (يكون)، وسقط من (ب)، والمثبت من مصدره.

(٧) (انتهى): سقط من (ب)، «المتواري» (ص١١١-١١٢).

٨٩٤- حَدَّثَنَا أَبُو اليَمَانِ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: حَدَّثَنِي سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللهِ: أَنَّهُ سَمِعَ عَبْدَ اللهِ بْنَ عُمَرَ يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ جَاءَ مِنْكُمُ الجُمُعَةَ؛ فَلْيَغْتَسِلْ».

قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو اليَمَانِ): تقدَّم مرارًا أنَّه الحَكَمُ بنُ نافع، وتقدَّم بعضُ ترجمتِه[ح٧].

قوله: (أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ): تقدَّم مرارًا أنَّ (شعيبًا): هو ابن أبي حمزة، وأنَّ (الزُّهريَّ): هو مُحمَّد بن مسلم بن عُبَيد الله بن عبد الله بن شهاب الزُّهْريُّ، العالمُ المشهورُ(١).

٨٩٥- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ مَسْلَمَةَ عَنْ مَالِكٍ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ سُلَيْمٍ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الخُدْرِيِّ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «غُسْلُ يَوْمِ الجُمُعَةِ وَاجِبٌ عَلَى كُلِّ مُحْتَلِمٍ».

قوله: (عَنْ صَفْوَانَ بْنِ سُلَيْمٍ): تقدَّم مرارًا أنَّه بضمِّ السِّين، وفتح اللَّام.

قوله: (عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الخُدْرِيِّ): تقدَّم أنَّه سعدُ بن مالك بن سنان الخُدْرِيُّ -بالدَّال المهملة- مرارًا.

قوله: (غُسْلُ يَوْمِ الجُمُعَةِ): تقدَّم الكلام عليه أوَّل (الجمعة)[قبل ح٨٧٨].

٨٩٦- ٨٩٧- حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: حَدَّثَنَا وُهَيْبٌ: حَدَّثَنَا ابْنُ طَاوُسٍ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «نَحْنُ الآخِرُونَ السَّابِقُونَ يَوْمَ القِيَامَةِ، أُوتُوا الكِتَابَ مِنْ قَبْلِنَا، وَأُوتِينَاهُ مِنْ بَعْدِهِمْ، فَهَذَا اليَوْمُ الَّذِي اخْتَلَفُوا فِيهِ، فَهَدَانَا اللهُ، فَغَدًا لِلْيَهُودِ، وَبَعْدَ غَدٍ لِلنَّصَارَى»، فَسَكَتَ. ثُمَّ قَالَ: «حَقٌّ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ أَنْ يَغْتَسِلَ فِيْ كُلِّ سَبْعَةِ أَيَّامٍ يَوْمًا يَغْسِلُ فِيهِ رَأْسَهُ وجَسَدَهُ».

قوله: (حَدَّثَنَا وُهَيْبٌ): تقدَّم مرارًا أنَّه ابن خالدٍ الكرابيسيُّ الحافظ.

قوله: (حَدَّثَنَا ابْنُ طَاوُسٍ): هو عبد الله بن طاوس، عن أبيه وعكرمة، وعنه: مَعْمَر والسُّفيانان، تُوُفِّيَ سنة (١٣٢هـ)، أخرج له الجماعةُ، وثَّقه أبو حاتمٍ(٢) والنَّسائيُّ(٣).

قوله: (نَحْنُ الآخِرُونَ السَّابِقُونَ): تقدَّم الكلام عليه أوَّل (الجمعة)[ح٨٧٦].

قوله: (فَهَذَا اليَوْمُ الَّذِي اخْتَلَفُوا فِيهِ): تقدَّم الكلام عليه أوَّل (الجمعة)[ح٨٧٦].

قوله: (فَغَدًا لِلْيَهُودِ): تقدَّم في أوَّل (الجمعة)[ح٨٧٦].

---

(١) (المشهور): سقط من (ج).

(٢) انظر «الجرح والتعديل» (٥/٨٩).

(٣) انظر «تهذيب الكمال» (١٥/١٣٠).

قوله: (حَقٌّ عَلَى كُلِّ(١) مُسْلِمٍ...)؛ الحديث: هذا اليوم هو يوم الجمعة، كما رواه البزَّار في «مسنده»(٢)، ورأيته في «النَّسائيِّ الصَّغير» ورويته[س٣/٩٣]، ولهذا أخرجه الشَّيخان في (كتاب الجمعة)[م٨٤٩]، والله أعلم.

٨٩٨- رَوَاهُ أَبَانُ بْنُ صَالِحٍ عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: قَالَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم: «لِلهِ تَعَالَى عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ حَقٌّ أَنْ يَغْتَسِلَ فِي كُلِّ سَبْعَةِ أَيَّامٍ يَوْمًا».

قوله: (رَوَاهُ أَبَانُ بْنُ صَالِحٍ): هذا تعليقٌ، و(أبان) هذا: يروي عن أنس، ومجاهد، وعطاء، وعنه: ابن جُرَيج، وعُقَيل، وعدَّةٌ، مات(٣) مع قتادة كهلًا(٤)، مات سنة (١١٥هـ)، قال فيه ابنُ مَعِين، والعِجْليُّ، وأبو زُرْعة، وأبو حاتمٍ، ويعقوبُ بن شيبةَ: (ثقةٌ)(٥)، وقال النَّسائيُّ: (ليس به بأسٌ)، ولد سنة ستِّين، وفي «أطراف المِزِّيِّ» في ترجمة صفيَّة بنت شيبة تضعيفُه(٦)، وقد وهَّمه شيخُنا العراقيُّ[ذيل الميزان١١] قال: (وقد ذكره ابن حِبَّان في «الثِّقات»[٦/٦٧])، وكذا رأيتُه فيها(٧)، و(مُجَاهِد) تقدَّم بعض ترجمتِه[ح٣١٢]، وكذا (طَاوُس)، وكذا (أَبُو هُرَيْرَةَ).

٨٩٩- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا شَبَابَةُ: حَدَّثَنَا وَرْقَاءُ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «ائْذَنُوا لِلنِّسَاءِ بِاللَّيْلِ إِلَى المَسَاجِدِ».

قوله: (حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّد: حَدَّثَنَا شَبَابَةُ): (عبد الله) هذا: الظاهر أنَّه المُسنَديُّ، وذلك لأنِّي راجعت ترجمة شَبَابة، فوجدتُ الحافظَ عبدَ الغنيِّ ذكر فيمَن أخذ عنه المُسنديَّ، ولم يذكر غيرَه فيمَن أخذ عنه ممَّن اسمه عبد الله بن مُحَمَّد، والله أعلم، وقال بعضُ حُفَّاظ العصر: (الظاهر أنَّ الصَّوابَ اطِّرادُ صنيع البخاريِّ في ذلك، فحيث يُطلِق عبدَ الله بن مُحَمَّد، فهو المُسنَديُّ، وقد عثر على أنَّه إذا روى عن

---

(١) (كل): سقط من (ب).

(٢) لم أقف عليه في «مسند البزار».

(٣) في (ب): (ثقات)، وهو تحريفٌ.

(٤) (كهلًا): سقط من (ب).

(٥) «تاريخ ابن مَعين» رواية الدارميِّ (ص٧١)، «معرفة الثقات» (١/١٩٨)، «الجرح والتعديل» (٢/٢٩٧).

(٦) انظر «تحفة الأشراف» (١١/٣٤٣)، وضعَّفه أيضًا ابنُ عبد البرِّ في «التمهيد» (١/٣١٢)، وقال ابن حزم في «المُحلَّى» (١/١٦٨): (ليس بالمشهور)، لكن قال الحافظ ابنُ حجر في «تهذيب التهذيب» (١/٥٤): (هذه غفلةٌ منهما -يعني: ابن عبد البرِّ وابن حزم- وخطأٌ تواردا عليه، فلم يضعِّف أبانَ هذا أحدٌ قبلهما، ويكفي فيه قولُ ابنِ معين ومَن تقدَّم معه، والله أعلم).

(٧) انظر «تهذيب الكمال» (٢/٩)، «الكاشف» (١/٣٢).

أبي بكر ابن أبي شيبة، لا يُسمِّي أباه، بل يقول: حدَّثنا عبد الله ابن أبي شيبة، قال صاحب «الزُّهرة» في ترجمة أبي بكر ابن أبي شيبة: «روى عنه البخاريُّ ثلاثين -أو أحدًا وثلاثين- حديثًا»، ولو كان ابنُ أبي شيبة هو المراد بقوله: «عبد الله بن مُحَمَّد»؛ لكان عددُ ما روى عنه أكثرَ من ذلك، ويُؤيِّده أنَّه أخرج عنه عدَّةَ أحاديثَ مِن روايته عن هشام بن يوسف الصَّنعانيِّ قاضي صنعاء، وكان سماعه منه بصنعاء، وابنُ أبي شيبة لم يدخلِ اليمن، ولا له عن هشام بن يوسف روايةٌ، وقد جزم المِزِّيُّ في «الأطراف[(١)]» في عدَّة أحاديثَ يقول فيها البخاريُّ: «حدَّثنا عبد الله بن مُحَمَّد» بأنَّه الجعفيُّ، وهو المُسنَديُّ، ولم يقل في واحدٍ منها: إنَّه ابنُ أبي شيبة، وكذا صنع أبو نُعَيم في «مستخرجه على البخاريِّ»، يُخرِّج الحديث من «مسند أبي بكر ابن أبي شيبة» قائلًا: «حدَّثنا أبو بكر الطَّلحيُّ: حدَّثنا عبيد بن غنَّام: حدَّثنا أبو بكر ابن أبي شيبة»، ثمَّ يقول بعده: «أخرجه البخاريُّ عن أبي بكر ابن أبي شيبة»، [ويكون البخاريُّ قد صرَّح بقوله: «حدَّثنا عبد الله ابن أبي شيبة»][(٢)]، ولا يقولُ في شيءٍ ممَّا يقول فيه: «حدَّثنا عبد الله بن مُحَمَّد»: إنَّه ابنُ أبي شيبة وإن كان مُحتملًا[(٣)]، ولا سيَّما الموضع الذي أخرجه مسلمٌ عن أبي بكر ابن أبي شيبة، لكنَّ القاعدةَ في المُتَّفق إذا وقع مُهمَلًا أن يُحمَل على مَن الرَّاوي عنه[(٤)] باختصاص كما ذكره الخطيبُ في كتابه «المكمل في بيان المهمل»، وهذا من هذا القبيل، فإنَّ[(٥)] للبخاريِّ بالجعفيِّ اختصاصًا ظاهرًا مِن قَبْل أن يرحل إلى العراق، ويلقى ابنَ أبي شيبة، وهو أحدُ مَن تخرَّج به في بلاده، والله أعلم، ويزيد ذلك وضوحًا أنَّه أخرج في «علامات النُّبوَّة»: «حدَّثنا عبد الله بن مُحَمَّد: حدَّثنا عبد الرَّزَّاق...»[ح٣٦٠٩]، وهذا هو المُسنَديُّ جزمًا؛ لأنَّ ابنَ أبي شيبة لم يلقَ عبدَ الرَّزَّاق)، انتهى[(٦)]، وقد دُخِل في الكتاب في الأماكن التي قال فيها البخاريُّ: (حدَّثنا عبد الله بن مُحَمَّد)، فأصلحتُها على ما قاله هذا الحافظُ: إنَّه المُسنديُّ، فليُعلَم[(٧)] ذلك،

(١) في (ب): (أطرافه).

(٢) ما بين معقوفين سقط من (ب).

(٣) في (ب): (محلًّا).

(٤) في (ب): (عنها).

(٥) في النسخ: (كأنَّ)، والمثبت من مصدره.

(٦) «الأجوبة الواردة على الأسئلة الوافدة» (ص٥٥-٥٦)، وانظر «إكمال تهذيب الكمال» (١٦٨/٨)، «تهذيب التهذيب» (٤٢٠/٢)، «فتح الباري» (٥٣٧/١١) و(٣٠٤/١٢-٣٠٥).

(٧) في (ب): (والله أعلم).

وكنت قد قلتُ في بعضِها: إنَّه ابنُ أبي شيبة، فقلَّدتُه في ذلك، والله أعلم[١].

قوله: (**حَدَّثَنَا شَبَابَةُ**): هو بفتح الشين المعجمة، ثمَّ مُوَحَّدة مخفَّفة، وبعد الألف مُوَحَّدة أخرى، ثمَّ تاء، [قيل: إنَّ اسمَه مروانُ، قاله في «الكمال»][٢]، وهو ابن سوَّار -بتشديد الواو- الفزاريُّ مولاهم، أبو عَمرو[٣] المدائنيُّ، وليس في الكتب السِّتَّة راوٍ اسمُه شَبَابة سواه، ولهم (شَبَاب)، ذاك لقبُ الحافظِ خليفةَ بنِ خيَّاط العُصفريِّ، انفرد به البخاريُّ[٤]، يروي شَبَابةُ صاحبُ التَّرجمة عن يونسَ بنِ أبي إسحاق وحَرِيز بن عثمان، وعنه: أحمدُ وعبَّاسٌ[٥] الدُّوريُّ، وكان مُرجِئًا صدوقًا، قال أبو حاتم: (لا يُحتجُّ به)[الجرح والتعديل ٣٩٢/٤]، تُوُفِّيَ سنة (٢٠٦هـ)، أخرج له الجماعة، وله ترجمة في «الميزان»[٢٦٠/٢]، وصحَّح عليه[٦].

قوله: (**حَدَّثَنَا وَرْقَاءُ**): هو بفتح الواو، ثمَّ راءٍ ساكنةٍ، ثمَّ قافٍ، وفي آخره مدَّةٌ، وهو ابن عمر اليشكريُّ، أبو بشر، عن عَمْرِو بن دينار وابنِ المنكدر، وعنه: الفِرْيابيُّ ويحيى بنُ آدم، صدوقٌ صالحٌ، وثَّقه أحمدُ وغيرُه، له ترجمةٌ في «الميزان»[٧]/. [١٣٥/١أ]

٩٠٠- حَدَّثَنَا يُوسُفُ بْنُ مُوسَى: **حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ**: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللهِ بْنُ عُمَرَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: **كَانَتِ امْرَأَةٌ لِعُمَرَ تَشْهَدُ صَلَاةَ الصُّبْحِ** وَالعِشَاءِ فِي الجَمَاعَةِ فِي المَسْجِدِ، فَقِيلَ لَهَا: لِمَ تَخْرُجِينَ وَقَدْ تَعْلَمِينَ أَنَّ عُمَرَ يَكْرَهُ ذَلِكِ وَيَغَارُ؟ قَالَتْ: وَمَا يَمْنَعُهُ أَنْ يَنْهَانِي؟ قَالَ: يَمْنَعُهُ قَوْلُ رَسُولِ اللهِ ﷺ: «لَا تَمْنَعُوا إِمَاءَ اللهِ مَسَاجِدَ اللهِ».

قوله: (**حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ**): هو حمَّاد بن أسامة الكوفيُّ الحافظ، مولى بني هاشم، عالم أخباريٌّ، حجَّةٌ، تقدَّم.

قوله: (**كَانَتِ امْرَأَةٌ لِعُمَرَ تَشْهَدُ صَلَاةَ الصُّبْحِ**): قال شيخنا الشَّارح: (يَحتمل أن تكون امرأة عُمر عاتكة بنت زيد -بن عمرو بن نفيل، أخت سعيد- زوج عبد الله بن أبي بكر الصِّدِّيق، كانت حسناءَ

(١) من قوله: (قوله: رَوَاهُ أَبَانُ بنُ صَالِحٍ) إلى هنا سقط من (ج).

(٢) ما بين معقوفين سقط من (ج)، انظر «الكمال» (٣٦٣/٥).

(٣) في النسخ: (عُمر)، والمثبت من موضع ترجمته السابق في الحديث (٣٣٢).

(٤) انظر «تهذيب الكمال» (٣١٤/٨).

(٥) في (ب): (عياش).

(٦) انظر «تهذيب الكمال» (٣٤٣/١٢).

(٧) «تاريخ بغداد» (٥١٦/١٣)، «ميزان الاعتدال» (٣٣٢/٤)، وصحَّح عليه، وانظر «تهذيب الكمال» (٤٣٣/٣٠).

جميلةً، فأحبَّها حبًّا شديدًا، وله فيها أشعارٌ، فأمره أبو بكر بطلاقها، فطلَّقها، وتتيَّم بها، فَرَقَّ له أبوه، وأمره بارتجاعها، ثمَّ أصابه سَهْم يوم الطَّائف، فمرض منه ومات، وتزوَّجها عُمر، ثمَّ بعده الزُّبير، فرثتِ الثَّلاثةَ[١]، وإنَّما ذكرتُ ما ذكرتُ احتمالًا لقرينة[٢]؛ وهي أنَّها[٣]- كانت تقول: لأخرجنَّ إلى المسجد إلَّا أن يمنعني، وكان عمر شديد الغيرة، فكَرِه مَنْعَها؛ لقوله ﷺ، وكَرِهَ خروجها، فذُكِر أنَّه[٤] جلس لها في الغَلَس في طريق المسجد، فمسَّ طرف ثوبها وهي لا تعرف، فرجعتْ، فقال لها: ألا تخرجين؟ فقالت: كنَّا نخرج حين كان النَّاس ناسًا، وذُكِر أنَّه أعلمها بعد ذلك أنَّه فاعلُ ذلك، فقالت: ولو، وأبَتْ أن تَخرُج، والله أعلم) انتهى[٥]، وقال ابن شيخِنا البُلْقَينيِّ: (لعلَّها عاتكة بنت زيد بن عمرو بن نفيل، فإنَّ في ترجمتها أنَّها كانت تخرج إلى المسجد[٦]، فلمَّا خطبها عمر، شرطت عليه أن لا يمنعها المسجد، فأجابها على كُرْهٍ منه)[الإفهام١٣٣] انتهى.

قوله: (يَكْرَهُ ذَلِكِ): هو بكسر الكاف؛ لأنَّه خطابٌ لمؤنَّث.

١٤- بابُ الرُّخْصَةِ إنْ لَمْ يَحْضُرِ الجُمُعَةَ فِي المَطَرِ

٩٠١- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ قَالَ: أَخْبَرَنِي عَبْدُ الحَمِيدِ صَاحِبُ الزِّيَادِيِّ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ ابْنُ الحَارِثِ ابْنُ عَمِّ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ: قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ لِمُؤَذِّنِهِ فِي يَوْمٍ مَطِيرٍ: إِذَا قُلْتَ: أَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللهِ، فَلَا تَقُلْ: حَيَّ عَلَى الصَّلَاةِ، قُلْ: صَلُّوا فِي بُيُوتِكُمْ، فَكَانَ أُنَاسٌ اسْتَنْكَرُوا، قَالَ: فَعَلَهُ مَنْ هُوَ خَيْرٌ مِنِّي، إِنَّ الجُمُعَةَ عَزْمَةٌ، وَإِنِّي كَرِهْتُ أَنْ أُحْرِجَكُمْ، فَتَمْشُونَ فِي الطِّينِ وَالدَّحْضِ.

---

(١) انظر «أسد الغابة» (٦/١٨٦)، «الإصابة» (٤/٣٥٦).

(٢) هذا الاحتمال بكونها عاتكة ذكره المؤلِّف، أمَّا شيخه ابنُ الملقِّن؛ فليس في عبارته احتمال، بل قال في «التوضيح» (٧/٣٦١): (وكانت عاتكة بنت زيد امرأة عمر تقول: لأخرجنَّ...) إلى آخر كلامه، فلعلَّ المؤلِّف ذكرها احتمالًا لأحد أمرين؛ الأوَّل: أنَّ شيخه ذكرها في معرض شرحه لحديث عائشة رضي الله عنها: (لو أدرك رسول الله ﷺ ما أحدث النساء؛ لمنعهنَّ؛ كما مُنعَت نساء بني إسرائيل)، ولمَّا ذكر هذا الحديث؛ لم يبيِّن أنَّها هي، الثاني: أنَّ شيخه ذكر في قصَّة عاتكة أنَّ عمر رضي الله عنه جلس لها في الطريق، لكن الذي في كتب السير -كما سيأتي في التعليق التالي- أنَّ الزبير رضي الله عنه هو الذي جلس لها.

(٣) في (ب): (أسماء).

(٤) كذا هنا أنَّ الجالس لها في الطريق عمر رضي الله عنه، لكن الذي في «التمهيد» (٢٣/٤٠٥-٤٠٦)، و«أسد الغابة» (٦/١٨٨)، و«الإصابة» (٤/٣٥٧)، وغيرها: أنَّ الجالسَ لها الزبيرُ بن العوَّام رضي الله عنه.

(٥) انظر «التوضيح» (٧/٣٦١-٣٦٢).

(٦) (إلى المسجد): سقط من (ب).

قوله: (حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ): هذا هو ابن عُلَيَّةَ الإمامُ، تقدَّم بعضُ ترجمتِه[ح١٦٧].

قوله: (صَاحِبُ الزِّيَادِيِّ): هو بالمُثنَّاة تحتُ، وهذا ظاهرٌ جدًّا عند أهله.

قوله: (حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ الحَارِثِ ابْنُ عَمِّ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ): [(ابنُ) الثَّانية: بالرَّفع؛ لأنَّه تابعٌ لعبد الله، لا لأبيه، وهذا ظاهرٌ عند أهله، وقوله: (ابْنُ عَمِّ مُحَمَّد بْنِ سِيرِينَ): قال الدِّمياطيُّ: (بل ختنه على أخته أبو الوليد البصريُّ) انتهى، قال شيخُنا العراقيُّ: (هو كما قال الدِّمياطيُّ، وقد وقع هكذا في «الجمعة» من «البُخاريِّ»، وقد تقدَّم عندَ البُخاريِّ من «الأذان»[ح٦١٦] من غير ذكر كونِه ابنَ عمِّ مُحَمَّد بن سيرين][(١)]، وهكذا هو عند مسلم: عبد الله بن الحارث فقط[م٦٩٩]، ولم يذكر قرابته لابن سيرين، ولا صهارته[(٢)]) انتهى، وقال المِزِّيُّ في «أطرافه»: (عبد الله بن الحارث، أبو الوليد البصريُّ، نسيبُ ابنِ سيرين)[تحفة٥/٣٧]، انتهى، وفي «تذهيب الذَّهبيِّ»[٥/١١٧] -والظَّاهر[(٣)] أنَّه في «التَّهذيب» للمِزِّيِّ-: (زوج أخت مُحَمَّد بن سيرين)[(٤)].

قوله: (قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ لِمُؤَذِّنِهِ): (مُؤذِّن ابن عبَّاس): لا أعرف اسمه.

قوله: (فَلَا تَقُلْ: حَيَّ عَلَى الصَّلاة، قُلْ: صَلُّوا فِي رِحَالِكُمْ[(٥)]): تقدَّم الكلام عليه في مكانه[ح٦١٦].

قوله: (عَزْمَةٌ): هي بإسكان الزاي، أي: حقٌّ واجب، وقيل: لأنَّها أمرُ[(٦)] شدَّة، ولا تراخيَ فيها، وقد تقدَّم[ح٦١٦].

قوله: (وَإِنِّي كَرِهْتُ أَنْ أُحْرِجَكُمْ): تقدَّم الكلام فيه في مكانه[ح٦٦٨].

قوله: (وَالدَّحْضِ): هو بفتح الدَّال والحاء المهملتين، وبالضَّاد المعجمة، ويجوز سكون الحاء أيضًا[(٧)]، قال الجوهريُّ: (مكانٌ دَحْضٌ ودَحَضٌ أيضًا، بالتَّحريك، أي: زَلَقٌ)[(٨)]، قال في «المطالع»:

---

(١) ما بين معقوفين سقط من (ج).

(٢) في (ب): (صهاريته)، وفي (ج): (صهاريه).

(٣) (والظاهر): سقط من (ج).

(٤) انظر «تهذيب الكمال» (١٤/٤٠٠)، وقال الحافظ في «الفتح» (٢/٤٤٧) بعد أن ذكر قولَ الدمياطيِّ: (ما المانع أن يكون بين سيرين والحارث إخوةٌ من رضاعٍ ونحوه، فلا ينبغي تغليط الروايةِ الصحيحةِ مع وجود الاحتمال المقبول).

(٥) كذا في النُّسخ، وبنحوه رواية الحديث (٦٣٢)، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (بُيُوتِكُمْ).

(٦) في النسخ: (من)، والمثبت من «مشارق الأنوار» (٢/٤٠).

(٧) وهما في «اليونينيَّة» معًا.

(٨) انظر «الصحاح» مادَّة (دحض).

(«فتمشُون في الدَّحض والطِّين»: كذا للكافَّة، وعند القابسيِّ: «الرَّحْض» بالرَّاء، وفسَّره بما يجري مِن البيوت مِن الرُّحاضة، وهو بعيد؛ إنَّما الرَّحض الغسل، والمِرْحَاض: خشبة يُضرَب بها الثَّوبُ عند الغسْل) انتهى[١]، وقد تقدَّم في مكانه[ح٦٦٨].

١٥- بابٌ: مِنْ أَيْنَ تُؤْتَى الجُمُعَةُ، وَعَلَى مَنْ تَجِبُ

لِقَوْلِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿إِذَا نُودِىَ لِلصَّلَوٰةِ مِن يَوْمِ ٱلْجُمُعَةِ﴾ [الجمعة: ٩].

وَقَالَ عَطَاءٌ: إِذَا كُنْتَ فِي قَرْيَةٍ جَامِعَةٍ، فَنُودِيَ بِالصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الجُمُعَةِ، فَحَقٌّ عَلَيْكَ أَنْ تَشْهَدَهَا، سَمِعْتَ النِّدَاءَ أَوْ لَمْ تَسْمَعْهُ.

وَكَانَ أَنَسٌ فِي قَصْرِهِ أَحْيَانًا يُجَمِّعُ وَأَحْيَانًا لَا يُجَمِّعُ، وَهُوَ بِالزَّاوِيَةِ عَلَى فَرْسَخَيْنِ.

قوله: (وَقَالَ عَطَاءٌ): تقدَّم مرارًا أنَّه ابن أبي رَباح، مفتي أهل مكَّة، الإمام، مشهورٌ، وقد تقدَّم بعضُ ترجمتِه[ح٩٨].

قوله: (وَكَانَ أَنَسٌ فِي قَصْرِهِ): قصر أنس رضي الله عنه خارج المدينة المشرَّفة بالزاوية، على فرسخين منها، كما هنا، [و(الزَّاوِيَة): موضعٌ بالمدينة فيه قصر أنس بن مالك على فرسخين منها، كما هنا، وكما قاله ابن قُرْقُول، انتهى[٢]، وهذا معروفٌ، وقد تُوُفِّيَ أنسٌ بالبصرة خارجها على نحو فرسخ ونصف، ودُفِن هناك في موضع يُعرَف بقصر أنس[٣]، وليس هذا المراد، والله أعلم][٤].

قوله: (عَلَى فَرْسَخَيْنِ): اعلم أنَّ (الفرسخ) ثلاثةُ أميال، وسيأتي الكلام على (البَريد) و(الفَرسخ) و(المِيْل) في (تقصير الصَّلاة) إن شاء الله تعالى[ح١٠٨٥].

٩٠٢- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ وَهْبٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ الحَارِثِ عَنْ عُبَيْدِ اللهِ ابْنِ أَبِي جَعْفَرٍ: أَنَّ مُحَمَّدَ بْنَ جَعْفَرِ بْنِ الزُّبَيْرِ حَدَّثَهُ عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم قَالَتْ: كَانَ النَّاسُ يَنْتَابُونَ الجُمُعَةَ مِنْ مَنَازِلِهِمْ وَالعَوَالِي، فَيَأْتُونَ فِي الغُبَارِ يُصِيبُهُمُ الغُبَارُ وَالعَرَقُ، فَيَخْرُجُ مِنْهُمُ العَرَقُ، فَأَتَى إِنْسَانٌ مِنْهُمْ رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم وَهُوَ عِنْدِي، فَقَالَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم: «لَوْ أَنَّكُمْ تَطَهَّرْتُمْ لِيَوْمِكُمْ هَذَا».

---

(١) انظر «مطالع الأنوار» (٤٠٣/٥).

(٢) انظر «مطالع الأنوار» (٢٥٩/٣).

(٣) انظر «تهذيب الأسماء واللغات» (٣٣٠/١).

(٤) ما بين معقوفين سقط من (ج).

قوله: (**حَدَّثَنَا أَحْمَدُ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ وَهْبٍ**): ذكرتُ الكلام على (أحمد عن ابن وهب) فيما (إذا قام عن يسار الإمام)، فانظره هناك[ح٦٩٨].

قوله: (**عَنْ عُبَيْدِ اللهِ بْنِ أَبِي جَعْفَرٍ**): هذا هو الفقيه، أبو بكر المِصريُّ، أحد الأعلام، عن الشَّعبيِّ وأقرانِه، وعنه: ابنُ إسحاق، واللَّيثُ، والنَّاسُ، مات في سنة (١٣٦هـ)(١)، صدوق مُوثَّق، وله ترجمة في «الميزان»(٢)، أخرج له الجماعة(٣).

قوله: (**يَنْتَابُونَ الجُمُعَةَ**(٤)): أي: يأتونها من بُعْدٍ ليس بالكثير، والنَّوب، بالفتح(٥): البُعْد، وقيل: القُرب، وقيل: كلُّ وقت يتكرَّر فيه فعلٌ(٦).

قوله: (**وَالعَوَالِي**): هي بفتح العين، وكسر اللَّام، أماكن بأعلى أرض المدينة، وهي من المدينة(٧) على أربعة أميال، وقيل: ثلاثة، وذلك أدناها، وأبعدُها: ثمانية(٨).

قوله: (**فَيَأْتُونَ فِي الغُبَارِ، يُصِيبُهُمُ الغُبَارُ وَالعَرَقُ، فَيَخْرُجُ مِنْهُمُ العَرَقُ**): كذا في أصلنا، قال في «المطالع»: («فيأتون في العَباء(٩)، ويصيبهم الغُبار، فيَخرج منهم الرِّيح»: كذا للفارسيِّ(١٠)، ورواية عن النَّسفيِّ، ولغيرهما: «فيأتون في الغُبار، ويُصيبُهم الغُبار والعَرَق، فيخرج منهم العَرَق»، وكذا رواية الفِرَبْريِّ، حكاه الأَصيليُّ عن النَّسفيِّ، وهو وَهمٌ، والأوَّل الصَّواب)(١١).

قوله: (**فَأَتَى**(١٢) **رَسُولَ اللهِ ﷺ إِنْسَانٌ**(١٣)): هذا الإنسانُ لا أعرفه(١٤).

---

(١) زيد في (ب): (أخرج له الجماعة).
(٢) «ميزان الاعتدال» (٣/٤) وصحَّح عليه.
(٣) (أخرج له الجماعة): سقط من (ب)، وانظر «تهذيب الكمال» (١٩/١٨).
(٤) كذا في النُّسخ و(ق)، وهي رواية أبي ذرٍّ وابن عساكر، ورواية «اليونينيَّة» وهامش (ق): (يومَ الجمعةِ).
(٥) (بالفتح): سقط من (ب).
(٦) انظر «مطالع الأنوار» (٤/٢٣٢).
(٧) في (ج): (الحديبية)، ولعلَّه تحريف.
(٨) انظر «مطالع الأنوار» (٥/٦٦).
(٩) في (ج): (العباءة).
(١٠) في (ج): (للقابسيِّ)، وكذا في نسخة من مصدره، والمثبت موافق لما في «مشارق الأنوار» (٢/٢١٠).
(١١) انظر «مطالع الأنوار» (٤/٣٦٧).
(١٢) في (ب): (وأتى).
(١٣) في (ق): (فَأَتَى إِنْسَانٌ منهم رَسُولَ اللهِ ﷺ)، وعليه علامة تقديم وتأخير.
(١٤) زيد في (ب): (وصلَّى الله على سيِّدنا مُحَمَّد وآله وصحبه وسَلَّم تسليمًا).

١٦ - بابُ وَقْتِ الجُمُعَةِ إِذَا زَالَتِ الشَّمْسُ

وَكَذَلِكَ يُرْوَى عَنْ عُمَرَ، وَعَلِيٍّ، وَالنُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ، وَعَمْرِو بْنِ حُرَيْثٍ.

(بَابُ: وَقْتِ الجُمُعَةِ إِذَا زَالَتِ الشَّمْسُ)...إلى (بَاب صَلَاةِ الخَوْفِ)

قوله: (**وَكَذَلِكَ يُرْوَى عَنْ عُمَرَ، وَعَلِيٍّ، وَالنُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ، وَعَمْرِو بْنِ حُرَيْثٍ**): كذا في أصلنا، وفي الهامش عوض (يُرْوَى): (يُذكَر)، وهما مبنيَّان لما لم يُسمَّ فاعلهما، وهما بمعنًى واحدٍ عند أهل الصناعة، قال شيخنا الشَّارح: (إنَّما صدَّر البخاريُّ بالصَّحابة الباب؛ لأنَّه قد رُوِي عن أبي بكر، وعُمر، وعُثمان: أنَّهم كانوا/ يصلُّون الجمعة قبل الزَّوال، من طريق لا يثبت[(١)]، كما قال ابن [١/١٣٥ب] بطَّال[٢/٤٩٧])، ثمَّ تعقَّبه[(٢)]... إلى أن قال: (وقد أَجمع العلماء على أَنَّ وقت الجمعة بعد الزَّوال إلا ما رُوِي عن مجاهد: أنَّه قال: جائزٌ فعلُها في وقت صلاة العيد؛ لأنَّها صلاة عيدٍ[(٣)]، كذا نقل الإجماعَ وحكى هذه الحكايةَ عن مجاهدٍ ابنُ بطَّال، ثمَّ قال[٢/٤٩٧]: «وقال أَحمد: يجوز قبل الزَّوال[(٤)]»، وقد أَسلفنا عن التِّرمذيِّ إجماعَ أكثر أَهل العلم أَيضًا: أَنَّ وقتها بعدَ الزَّوال[(٥)]، وكذا قال ابن العربيِّ: «اتَّفق العلماء عن بَكرة أَبيهم أَنَّ الجمعة لا تجب حتَّى تزول الشَّمسُ، ولا تُجزِئه قبل الزَّوال، إلا ما رُوِي عن أَحمد ابن حَنبل: أنَّه يجوز قبلَ الزَّوال»[(٦)]، ونقله ابن المنذر[الأوسط٢/٣٥٤] عن عطاء، ونقله الماورديُّ عن ابن عبَّاس في السَّادسة[(٧)]، قال ابن المنذر: «رُوِيَ ذلك بإسناد لا يثبت عن أَبي بكر، وعمر، وابن مسعود، ومعاوية»[الإشراف١/٤٠٣]، وقال ابن قدامة: «المذهب جوازها في وقت صلاة

---

(١) أخرجه ابن أبي شيبة في «مصنَّفه» (٥١٧٤)، وابن المنذر في «الأوسط» (٢/٣٥٤)، والدارقطني في «سننه» (١٦٠٧)، قال الحافظ في «الفتح» (٢/٤٥٠): (رجاله ثقات إلَّا عبد الله بن سيدان؛ فإنَّه تابعيٌّ كبير إلَّا أنَّه غير معروف العدالة، قال ابن عديٍّ: شبه المجهول [«الكامل في ضعفاء الرجال» (٤/٢٢٢)]، وقال البخاريُّ: لا يتابع على حديثه [«التاريخ الكبير» (٥/١١٠)]).

(٢) زيد في (ب): (بقوله)، انظر «التوضيح» (٧/٤٧٢).

(٣) أخرج ابن أبي شيبة في «مصنَّفه» (٥١٧٣) عن مجاهد قال: (ما كان للناس عيدٌ إلَّا في أوَّل النهار)، قال الحافظ في «الفتح» (٢/٤٥٠): (لا يلزم من تسمية يوم الجمعة عيدًا أن يشتمل على جميع أحكام العيد؛ بدليل أنَّ يوم العيد يحرم صومه مطلقًا سواء صام قبله أو بعده، بخلاف يوم الجمعة باتِّفاقهم).

(٤) انظر «مسائل الإمام أحمد ابن حنبل وابن راهُوْيَه» (١/٢٣١).

(٥) «سنن الترمذي» بعد الحديث (٥٠٤).

(٦) «عارضة الأحوذي» (١/٤٨٧)، واستغرب الحافظ في «الفتح» (٢/٤٤٩) نَقْلَ ابن العربيِّ لهذا الإجماع.

(٧) انظر «الحاوي الكبير» (٢/٣٨)، نقل عن ابن عبَّاس جواز صلاة الجمعة قبل الزوال، لكنَّه لم يقيِّد بالساعة السادسة.

العيد»[(١)]...) إلى آخر كلامه، وفيه الاستدلالُ لأحمد؛ فانظره إن أردته[التوضيح٧/٤٧٨]، وقال القَاضي عِياض: (ورُوِي في[(٢)] هذا أشياء عن الصَّحابة لا يصحُّ منها شيء إلَّا ما عليه الجمهور)[إكمال المُعْلِم٣/٢٥٤].

٩٠٣- حَدَّثَنا عَبْدَانُ: أَخْبَرنَا عَبْدُ اللهِ: أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ: أَنَّهُ سَأَلَ عَمْرَةَ عَنِ الغُسْلِ يَوْمَ الجُمُعَةِ، فَقَالَتْ: قَالَتْ عَائِشَةُ: كَانَ النَّاسُ مَهَنَةَ أَنْفُسِهِمْ، وَكَانُوا إِذَا رَاحُوا إِلَى الجُمُعَةِ رَاحُوا فِي هَيْئَتِهِمْ، فَقِيلَ لَهُمْ: «لَوِ اغْتَسَلْتُمْ».

قوله: (حَدَّثَنا عَبْدَانُ): تقدَّم أَنَّ اسمَهُ عبدُ الله بن عثمانَ بن جَبَلَة بن أبي رَوَّاد، وتقدَّم بعض ترجمته[ح٦].

قوله: (أَخْبَرنَا عَبْدُ اللهِ): هذا هو ابن المبارك، العَالِمُ الزَّاهدُ المشهورُ.

قوله: (أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ): هذا هو الأنصاريُّ، وقد تقدَّم مِرارًا أنَّه يحيى بن سَعيد بن قَيس بن عَمرو الأنصاريُّ، أبو سَعيد، قَاضي السَّفَّاح.

قوله: (عَنِ الغَسْلِ): تقدَّم مِرارًا بفتح الغين، ويجوز الضَّمُّ[(٣)].

قوله: (مَهَنَةَ أَنْفُسِهِمْ): هو بفتح الميم، والهاء، والنُّون، أي: خُدَّام أنفسِهم، قال شَيخُنا: (قال ابن التِّين: رُوِّيناه بفتح الميم والهاء، جمع «ماهِن»؛ وهو الخادم، وفي رواية أبي ذرٍّ: «المِهْنة»؛ بكسر الميم، وسكون الهاء: الخدمة، يكون معناه بإسقاط محذوفٍ، أي: ذو خِدمة[(٤)] أنفسهم)[التوضيح٧/٤٧٦] انتهى.

٩٠٤- حَدَّثَنَا سُرَيْجُ بْنُ النُّعْمَانِ: حَدَّثَنَا فُلَيْحُ بْنُ سُلَيْمَانَ عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عُثْمَانَ التَّيْمِيِّ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُصَلِّي الجُمُعَةَ حِينَ تَمِيلُ الشَّمْسُ.

قوله: (حَدَّثَنَا سُرَيْجُ بْنُ النُّعْمَانِ): قال الدِّمياطيُّ: (هذا بالسِّين المهملة، وشريح بن النُّعمان -بالشين المعجمة- تابعيٌّ، يروي عن عَليٍّ، ليس له ذكرٌ في «الصَّحيح»[(٥)]) انتهى، وقد ذكرتُ لك قبلَ هذا في ترجمة أَحمد بن أبي سُرَيج كلَّ مَن يُقال له: سُرَيج -بالمهملة[(٦)] والجيم- في «البخاريِّ»

---

(١) انظر «المغني» (٣/٩١).

(٢) في النسخ: (وروي أن في سبب)، والمثبت من مصدره.

(٣) وهي رواية «اليونينيَّة».

(٤) في (ب): (خدامة).

(٥) انظر «تهذيب الكمال» (١٠/٢١٨)، (١٢/٤٥٠).

(٦) في (ج): (بالسِّين المهملة).

و«مسلم»، وشريح[ح٣٣٢]، ونعيدهُ هُنا فنقول: [قد نظمَ شَيخُنا(١) حافظُ الوقتِ العراقيُّ في «مَنظومتِهِ» مَنْ يقال له: سُريج -بالسِّين المهملة والجيم- في «البخاريِّ» و«مسلم»، فقال](٢): [من الرجز]

وَابْـنُ أَبِـي سُرَيْـجٍ أَحْمَـدُ ائْتَسَـا   بِوَلَـدِ النُّعْمَـانِ وابْـنِ يُونُسَـا(٣)

فهؤلاء الثَّلاثةُ بالمهملة والجيم؛ وهم: أَحمد بن أَبي سُرَيج، واسم أَبي سُريج الصَّبَّاح، روى عنه البخاريُّ في «صحيحه»، وكذلك سُرَيج بن النُّعْمان، روى عنه البخاريُّ أَيضًا(٤)، وذكر الجيَّانيُّ أَنَّ مسلمًا روى عن رجلٍ عنه(٥)، فالله أَعلم، وسُرَيج بن يونس، حَديثُه في «البخاريِّ» و«مسلم»(٦).

والباقون: شُرَيح؛ بالشِّين المعجمة، والحاء المهملة(٧)، وقد انضبط الباب، والله أَعلم.

قوله: (حَدَّثَنَا فُلَيْحُ بْنُ سُلَيْمَانَ): تقدَّم مِرارًا أنَّه بضمِّ الفاء، وفتح اللَّام، وتقدَّم أَنَّ (فُلَيحًا) لقبٌ اشتُهِرَ بهِ، وأَنَّ اسمَه عبدُ الملك، وأَنَّه فَرْدٌ[ح٥٩].

٩٠٥- حَدَّثَنَا عَبْدَانُ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللهِ: أَخْبَرَنَا حُمَيْدٌ عَنْ أَنَسٍ قَالَ: كُنَّا نُبَكِّرُ بِالجُمُعَةِ، وَنَقِيلُ بَعْدَ الجُمُعَةِ.

قوله: (حَدَّثَنَا عَبْدَانُ): تقدَّم أَعلاه اسمُه ونسبُه، وقبلَ ذلك بعضُ ترجمتِه[ح٦].

قوله: (أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللهِ): تقدَّم أَعلاه أنَّه ابن المبارك، العَالمُ المشهورُ.

قوله: (أَخْبَرَنَا حُمَيْدٌ عَنْ أَنَسٍ): تقدَّم أَنَّ هذا هو حميدٌ الطَّويلُ، ابنُ تير، وقيل: تيرويه، وتقدَّم أَنَّ حُمَيدًا عن أنس(٨) في «البخاريِّ» اثنان، وتقدَّم في أين يروي حميدٌ الآخَر -وهو ابن هلال- عن

---

(١) (شيخنا): سقط من (ب).

(٢) ما بين معقوفين سقط من (ج).

(٣) «شرح التبصرة والتذكرة» (١٧٤/٣).

(٤) انظر «تهذيب الكمال» (٣٥٥/١)، (٢١٨/١٠).

(٥) كذا جاءت هذه العبارة هنا وفي المطبوع من «تقييد المهمل» (٢٩٣/٢-٢٩٤) عند الكلام على سُرَيج بن النعمان، لكنَّ سياقَ كلامِ الجيَّانيِّ يدلُّ على أنَّها في سريج بن يونس؛ إذ قال: (وروى مسلمٌ أيضًا عن رجل عنه)، وليس في الكلام على ابن النعمان ذكرٌ لمُسْلِم، وكان قد قال في ابن يونس: (من شيوخ مسلم بن الحجَّاج، روى عنه فأكثرَ)، ومسلمٌ روى عنِ ابن يونس وروى أيضًا عن رجلٍ عنه، ولم يخرِّج لابن النعمان شيئًا، ولعلَّها عبارةٌ مستدركةٌ وضعها النُّسَّاخ في غير موضعها، والله أعلم.

(٦) انظر «تهذيب الكمال» (٢٢١/١٠).

(٧) انظر «تقييد المهمل» (٢٩٣/٢-٢٩٤)، «مطالع الأنوار» (٥٥٨/٥).

(٨) (أنس): مثبت من (ج).

أَنسٍ في «البخاريِّ»، فانظر ذلك[ح٦١٠].

١٧ - بابٌ: إِذَا اشْتَدَّ الحَرُّ يَوْمَ الجُمُعَةِ

٩٠٦ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ المُقَدَّمِيُّ: حَدَّثَنَا حَرَمِيُّ بْنُ عُمَارَةَ: حَدَّثَنَا أَبُو خَلْدَةَ -هُوَ خَالِدُ ابْنُ دِينَارٍ-، قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ يَقُولُ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا اشْتَدَّ الحَرُّ، أَبْرَدَ بِالصَّلَاةِ، وَإِذَا اشْتَدَّ البَرْدُ؛ بَكَّرَ بِالصَّلَاةِ؛ يَعْنِي: الجُمُعَةَ.

قَالَ يُونُسُ بْنُ بُكَيْرٍ: أَخْبَرَنَا أَبُو خَلْدَةَ فَقَالَ: بِالصَّلَاةِ، وَلَمْ يَذْكُرِ الجُمُعَةَ.

وَقَالَ بِشْرُ بْنُ ثَابِتٍ: حَدَّثَنَا أَبُو خَلْدَةَ: صَلَّى بِنَا أَمِيرُ الجُمُعَةِ، ثُمَّ قَالَ لأَنَسٍ: كَيفَ كَانَ النبيُّ ﷺ يُصَلِّي الظُّهْرَ؟

قوله: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ المُقَدَّمِيُّ): تقدَّم غيرَ مَرَّةٍ أنَّه بضمِّ الميم، وفتح القاف، وتشديد الدَّال المهملة المفتوحة، وأنَّه[(١)] نسبة إلى جدِّه مُقدَّم[ح٤٨٣].

قوله: (حَدَّثَنَا حَرَمِيُّ بْنُ عُمَارَةَ): تقدَّم ضبطُ (حَرَمِيٍّ)، وأنَّه لا[(٢)] كالمنسوب إلى الحَرَم؛ [لأَنَّ المنسوبَ إلى الحَرَم بكسر الحاء، وإسكان الرَّاء، وهذا بفتح الحاء والرَّاء][(٣)]، وأَنَّ (عُمَارة) بضمِّ العين، وتخفيف الميم[ح٨٨٠].

قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو خَلْدَةَ؛ هُوَ خَالِدُ بْنُ دِينَارٍ): (أَبو خَلْدة): بإسكان اللَّام، وهذا ظاهرٌ مشهورٌ عند أهله، التَّميميُّ الخيَّاط، عن أَنسٍ وأَبي العَالية، وعنه: ابنُ مَهديٍّ ومُسلم بن إبراهيم، وثَّقه يَزيد ابن زُرَيع، وابنُ مَعِين، والنَّسائيُّ، تُوُفِّيَ سنة (١٥٢هـ)[(٤)].

قوله: (وَقَالَ بِشْرُ بْنُ ثَابِتٍ): (بِشْر): هو بكسر المُوَحَّدة، وبالشِّين المعجمة، مشهورٌ، بصريٌّ[(٥)]، يروي عن موسى بن عُلَيٍّ وشعبةَ، وعنه: الدَّارميُّ، والدُّوريُّ، وعددٌ، صدوق، أَخرج له ابنُ ماجه فقط، وقد استشهَدَ بِهِ البخاريُّ في هذا الباب، وهذا تعليقٌ مجزومٌ به، قال ابن أَبي حاتم: (سُئِل أَبي

(١) في (ب): (وأن).

(٢) (لا): سقط من (ج).

(٣) ما بين معقوفين سقط من (ج).

(٤) انظر «التاريخ الكبير» (١٤٧/٣)، «تاريخ ابن معين» رواية الدارميِّ (ص١٠٤)، «تهذيب الكمال» (٥٦/٨)، «تهذيب التهذيب» (٥١٨/١).

(٥) في (ب): (بصري مشهور).

عنه، فقال: مجهول)، وقد ذكره ابن حِبَّان في «الثِّقات»، وهو بزَّارٌ، له ترجمة في «الميزان»[(١)].

قوله: (**صَلَّى بِنَا أَمِيرُ الجُمُعَةَ**): هذا الأَمير لا أَعرفه، [وقال بعض الحُفَّاظ من العصريِّين: (هو الحكم بن أَيُّوب الثَّقفيُّ ابن عمِّ الحَجَّاج بن يوسف وخليفته على البصرة، بيَّن[(٢)] ذلك عمر بن شبَّة في «أخبار البصرة»)، انتهى[(٣)]، وذكرهُ الذَّهبيُّ في «الميزان»، فقال: (روى عن أَبي هريرة، وروى عنه: الجُرَيريُّ، مجهولٌ)[١/٥٧]، انتهى، وذكره ابن حِبَّان في «الثِّقات»، ولم يذكر عنه راويًا سوى[(٤)] الجُريريِّ][(٥)].

١٨- بابُ المَشْيِ إِلَى الجُمْعَةِ

وَقَولِ اللهِ تَعالَى: ﴿فَٱسْعَوْاْ إِلَىٰ ذِكْرِ ٱللَّهِ﴾، وَمَنْ قَالَ: السَّعيُ: العَمَلُ والذَّهابُ؛ لِقَوْلِ اللهِ تَعالَى: ﴿وَسَعَىٰ لَهَا سَعْيَهَا﴾.

وقَالَ ابنُ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما: يَحْرُمُ البَيْعُ حِينَئِذٍ.

وقَالَ: عَطاءٌ: تَحْرُمُ الصِناعَاتُ كُلُّهَا.

وقَالَ إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ: إِذَا أَذَّنَ المُؤَذِّنُ يَوْمَ الجُمُعَةِ وَهُوَ مُسَافِرٌ، فَعَلَيْهِ أَنْ يَشْهَدَ.

قوله: (**وقَالَ عَطاءٌ: تَحْرُمُ الصِناعَاتُ كُلُّهَا**): تقدَّم مِرارًا أَنَّ هذا هو عطاء بن أَبي رَبَاح، العالمُ المشهورُ، مفتي مكَّة، وتقدَّم بعض ترجمتِه[ح٩٨].

قوله: (**تَحْرُمُ الصِنَاعَاتُ كُلُّهَا**): هذا أَيضًا مذهب الشَّافعيِّ؛ لأَنَّ الصِّناعاتِ والعقودَ في معنى البيع، بل الصناعات أَبلغ، وإذا ظهر الخطيب على المنبر وشرع المُؤذِّن في الأَذان؛ حَرُم البيع، فلو باع؛ صحَّ، وهذا في حقِّ مَن جلسَ له في غير المسجد، أَمَّا[(٦)] إذا سمع النِّداء فقام يقصد الجمعة، فباع في طريقه وهو

---

(١) «ميزان الاعتدال» (١/٣١٤)، وانظر «الجرح والتعديل» (٢/٣٥٢)، «الثقات» (٨/١٤١)، «تهذيب الكمال» (٤/٩٧).

(٢) في (ب): (قال).

(٣) «الأجوبة الواردة على الأسئلة الوافدة» (ص٢٠)، وقال الحافظ في «الفتح» (٢/٤٥٢): (وعرف من طريق «الأدب المفرد» تسمية الأمير المبهم في هذه الرواية المعلَّقة)، ومراده: ما أخرجه البخاريُّ في «الأدب المفرد» (١١٦٢): عن أبي خلدة قال: (سمعت أنس بن مالك وهو مع الحكم أمير بالبصرة على السرير يقول: كان النَّبيُّ صلى الله عليه وسلم إذا كان الحرُّ، أبرد بالصلَّاة، وإذا كان البرد، بكَّر بالصلَّاة).

(٤) زيد في (ب): (في).

(٥) ما بين معقوفين سقط من (ج)، وانظر «الثقات» (٤/١٤٥).

(٦) في (ب): (وأمَّا).

يمشي أو قعد في الجامع وباع؛ فلا يحرم، صرَّح به صاحب «التَّتمَّة»، وهو ظاهر، والله أعلم[(١)].

٩٠٧ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللهِ: حَدَّثَنَا الوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ أَبِي مَرْيَمَ: حَدَّثَنَا عَبَايَةُ ابْنُ رِفَاعَةَ قَالَ: أَدْرَكَنِي أَبُو عَبْسٍ وَأَنَا أَذْهَبُ إِلَى الجُمُعَةِ، فَقَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنِ اغْبَرَّتْ قَدَمَاهُ فِي سَبِيلِ اللهِ حَرَّمَهُ اللهُ عَلَى النَّارِ».

قوله: (حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ أَبِي مَرْيَمَ): هو بالمُثنَّاة تحت، وبالزاي، الدِّمشقيُّ، إمام الجامع زمنَ الوليد، له في «البخاريِّ» و«الأربعة»، وهو ثقة، ولهم بُرَيد بن أبي مريم؛ بالمُوَحَّدة المضمومة، وبالراء، ليس له في «البخاريِّ» و«مسلم» شيءٌ، وإنَّما روى له أصحاب السُّنن الأربعة، السَّلوليُّ، عنِ ابن الحَنفِيَّة، وأنسٍ، وعدَّةٍ، وعنه: سَلْم بن زَرير، وشعبةُ، وعدَّةٌ، ثقة[(٢)].

قوله: (أَدْرَكَنِي أَبُو عَبْسٍ): هذا هو عبد الرَّحمن -وقيل: عبد الله- ابن جَبْر بن عَمرو بن زيد بن جُشَم الأنصاريُّ الحارثيُّ، له صحبةٌ، بدريٌّ جليلٌ، روى عنه: ابنه زيد، وعَبَاية بن رفاعة، وغيرُهما، قال ابنُ عبد البَرِّ: (مات سنة أربعٍ وثلاثين عن سبعين سنةً، وصلَّى عليه عثمانُ، وكان فيمَن قتَلَ كعبَ ابن الأشرف)[الاستيعاب٨٢٩][(٣)]، له في «البخاريِّ» و«التِّرمذيِّ»[ت١٦٣٢] و«النَّسائيِّ»[س١٤/٦] حديثٌ واحدٌ رواه أحمدُ في «المسند»[١٥٩٣٥]، وهو هذا الحديث: «مَنِ اغبرَّت...»/. [١/١٣٦أ]

٩٠٨ - حَدَّثَنَا آدَمُ قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذِئْبٍ: قَالَ الزُّهْرِيُّ عَنْ سَعِيدٍ وَأَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

وَحَدَّثَنَا أَبُو اليَمَانِ: قَالَ شُعَيْبٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ: أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ]: «إِذَا أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ؛ فَلَا تَأْتُوهَا تَسْعَوْنَ، وَائْتُوهَا تَمْشُونَ، عَلَيْكُمُ السَّكِينَةُ، فَمَا أَدْرَكْتُمْ؛ فَصَلُّوا، وَمَا فَاتَكُمْ، فَأَتِمُّوا».

قوله: (حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذِئْبٍ): تقدَّم مرارًا أنَّه مُحمَّد بن عبد الرَّحمن بن المغيرة ابن أبي ذئب، أَحدُ الأعلام، تقدَّم بعضُ ترجمتِه[ح١١٩].

قوله: (قَالَ الزُّهْرِيُّ): تقدَّم أنَّه مُحمَّد بن مسلم بن عُبَيد الله بن عَبد الله بن شهاب، العالمُ المشهورُ.

قوله: (عَنْ سَعِيدٍ وَأَبِي سَلَمَةَ): أَمَّا (سعيد)، فهو ابن المسيَّب، تقدَّم الكلامُ عليه مرارًا، وكذا (أبو

(١) انظر «روضة الطالبين» (٤٧/٢).
(٢) انظر «تهذيب الكمال» (٢٤٣/٣٢)، (٥٢/٤).
(٣) انظر «تهذيب الكمال» (٤٦/٣٤).

سلمة): عبد الله -وقيل: إسماعيل- ابن عبد الرَّحمن بن عوف، أَحدُ الفقهاء السَّبعة على قول الأَكثر.

قوله: (وَحَدَّثَنَا أَبُو اليَمَانِ): تقدَّم مرارًا أنَّه الحَكَم بن نافع، وتقدَّم عليه بعضُ الكلامِ[ح٧].

قوله: (قَالَ شُعَيْبٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ): أَمَّا (شعيبٌ) فهو ابن أَبي حمزة، و(الزُّهريُّ): تقدَّم أَعلاه، وقد تقدَّما مرارًا.

قوله: (عَلَيْكُمُ السَّكِينَةُ): (السَّكينةُ): مرفوعةٌ ومنصوبةٌ[١]، وإعرابهما[٢] ظاهرٌ، وقد تقدَّم[٣][ح٦٣٥].

٩٠٩- حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ: حَدَّثَنِي أَبُو قُتَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ المُبَارَكِ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ أَبِي قَتَادَةَ لَا أَعْلَمُهُ إِلَّا عَنْ أَبِيهِ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا تَقُومُوا حَتَّى تَرَوْنِي، وَعَلَيْكُمُ السَّكِينَةُ».

قوله: (حَدَّثَنِي أَبُو قُتَيْبَةَ): هو سَلْم بن قُتَيبة، و(سَلْم): بفتح السِّين، وباللَّام الساكنة، الشَّعِيريُّ، الخُراسانيُّ بالبصرة، عن عيسى بن طَهْمان ويونسَ بنِ أَبي إسحاق، وعنه: الذُّهليُّ وهارون بن سليمان، ثقةٌ يَهِمُ، أَخرج له البخاريُّ والأربعةُ، له ترجمة في «الميزان»، وصحَّح عليه[٤]، تُوُفِّيَ سنة مئتين[٥].

قوله: (عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ): تقدَّم مرارًا أنَّه بفتح الكاف، وكسر المُثلَّثة.

قوله: (وَعَلَيْكُمُ السَّكِينَةُ): تقدَّم أعلاه[ح٩٠٨] أنَّها بالنَّصب والرَّفع[٦]، وأنَّه تقدَّم[٧][٦٣٥].

١٩- بابٌ: لَا يُفَرَّقُ بَيْنَ اثْنَيْنِ يَوْمَ الجُمُعَةِ

٩١٠- حَدَّثَنَا عَبْدَانُ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللهِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ أَبِي ذِئْبٍ عَنْ سَعِيدٍ المَقْبُرِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ وَدِيعَةَ، عَنْ سَلْمَانَ الفَارِسِيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَنِ اغْتَسَلَ يَوْمَ الجُمُعَةِ، وَتَطَهَّرَ بِمَا اسْتَطَاعَ مِنْ طُهْرٍ، ثُمَّ ادَّهَنَ أَوْ مَسَّ مِنْ طِيبٍ، ثُمَّ رَاحَ فَلَمْ يُفَرِّقْ بَيْنَ اثْنَيْنِ، فَصَلَّى مَا كُتِبَ لَهُ، ثُمَّ إِذَا خَرَجَ الإِمَامُ، أَنْصَتَ، غُفِرَ لَهُ مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الجُمُعَةِ الأُخْرَى».

---

(١) الرفع رواية أبي ذرٍّ، والنصب رواية غيره.

(٢) في (ج): (وإعرابها).

(٣) (وقد تقدَّم): سقط من (ج).

(٤) (وصحَّح عليه): سقط من (ب)، «ميزان الاعتدال» (٢/١٨٦).

(٥) انظر «تهذيب الكمال» (١١/٢٣٢).

(٦) وأنَّ الرفع رواية أبي ذرٍّ، والنصب رواية غيره.

(٧) (وأنه تقدَّم): سقط من (ج)، و(تقدَّم): سقط من (ب).

قوله: (حَدَّثَنَا عَبْدَانُ): تقدَّم في ظاهرها(١) اسمُه ونسبُه، وقبلَ ذلك(٢) بعضُ(٣) ترجمتِه[ح٦].

قوله: (أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللهِ): تقدَّم أنَّه ابن المبارك، العالمُ المشهورُ.

قوله: (أَخْبَرَنَا ابْنُ أَبِي ذِئْبٍ): تقدَّم أعلاه اسمُه ونسبُه[ح٩٠٨].

قوله: (عَنْ سَعِيدٍ الْمَقْبُرِيِّ): تقدَّم بعضُ ترجمتِه، ولماذا نُسِب، وأنَّه بضمِّ المُوَحَّدة وفتحِها وكسرِها[ح٣٩]، وقد تقدَّم(٤).

قوله: (عَنْ أَبِيهِ): تقدَّم اسمُ أَبي سعيدٍ المَقْبُريِّ، وأنَّه كيسان، وتقدَّم بعضُ ترجمتِه[ح٧٥٧].

تنبيهٌ: هذا الحديث كذا رواه البخاريُّ هنا بإثبات (أبيه)، وقد رواه يعقوبُ بن الوليد المدنيُّ عنِ ابن أَبي ذئب ومالك بن أَنس، عن سعيد، عن عبد الله بن وديعة، عن سلمان(٥)، وكذلك رواه عبد العزيز ابن أَبي حازم عن الضَّحَّاك بن عثمان، عن سعيد المَقْبُريِّ، ورواه يحيى القطَّان عن مُحَمَّد بن عجلان، عن سعيد، عن أَبيه، عن عبد الله بن وديعة، عن أبي ذرٍّ(٦)، ورُوِيَ [عن] سعيد المَقْبُريِّ عن أَبي هريرة، وقيل: عنه، عن أَبيه، عن أَبي هريرة(٧).

قوله: (عَنِ ابْنِ وَدِيعَةَ): تقدَّم أنَّه عبد الله بن وديعة، كواحدة (الودائع)، في (باب الدُّهن للجمعة)، وتقدَّم(٨) بعضُ ترجمتِه[ح٨٨٣].

قوله: (أَنْصَتَ): تقدَّم أنَّه رُباعيٌّ، وثلاثيٌّ، و(انْتَصَتَ)[ح٥].

---

(١) (في ظاهرها): سقط من (ب).

(٢) (وقبل ذلك): سقط من (ج).

(٣) في (ب): (وبعض).

(٤) (وكسرها وقد تقدَّم): سقط من (ج).

(٥) قال الحافظ في «النكت الظراف» (٤/٢٨-٢٩): (أخرجه الدَّارميُّ عن أبي عليٍّ الحنفيِّ عنِ ابنِ أبي ذئبٍ كرواية يعقوبَ المذكورةِ)، لكنَّه في «مسند الدارميِّ» (١٥٨٢) كرواية ابن المبارك؛ بإثبات (عن أبيه).

(٦) أخرجه ابنُ ماجه (١٠٩٧)، وقال الحافظ في «الفتح» (٢/٤٣١): (ابنُ عجلان دون ابن أبي ذئب في الحفظ، فروايتُه مرجوحةٌ، مع أنَّه يحتمل أن يكون ابنُ وَدِيعة سمعه من أبي ذرٍّ وسلمان جميعًا، ويرجِّح كونَه عن سلمان ورودُه من وجهٍ آخَرَ عنه).

(٧) أخرجه عبدالرَّزَّاق في «مصنَّفه» (٥٥٩٠) وابن خزيمة في «صحيحه» (١٨٠٣) من طريق سعيد عن أبيه عن أبي هريرة ﵁، وانظر الكلام بتمامه في «تحفة الأشراف» (٤/٢٨-٢٩).

(٨) في (ب): (وقد تقدَّم).

٢٠- بابٌ: لَا يُقِيمُ الرَّجُلُ أَخَاهُ يَوْمَ الجُمُعَةِ وَيَقْعُدُ فِي مَكَانِهِ

٩١١- حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ: أَخْبَرَنَا مَخْلَدُ بْنُ يَزِيدَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ قَالَ: سَمِعْتُ نَافِعًا قَالَ(١): سَمِعْتُ ابْنَ عُمَرَ يَقُولُ: نَهَى النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يُقِيمَ الرَّجُلُ أَخَاهُ مِنْ مَقْعَدِهِ وَيَجْلِسَ فِيهِ. قُلْتُ لِنَافِعٍ: يَوْمَ الجُمُعَةِ؟ قَالَ: الجُمُعَةُ وَغَيْرُهَا.

قوله: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ: أَخْبَرَنَا مَخْلَدُ بْنُ يَزِيدَ): كذا في أصلنا وأصلنا الدِّمشقيِّ، قال الجيَّانيُّ في «تقييده»: (وقال -يعني: البخاري-: في «كتاب الجمعة»[ح٩١١]، و«البيوع»[ح٢٠٦٢](٢)، و«بَدء الخلق» في(٣) «ذكر الملائكة»[ح٣٢٠٩]، و«المَرضى»[ح٥٦٥٢]، و«اللِّباس»[ح٥٨٢٢]، و«الوصايا»[ح٢٧٥٦]، وفي «باب ما يُنهى من دعوة الجاهليَّة»[ح٣٥١٨]: «حَدَّثَنَا مُحَمَّد: حدَّثنا مَخْلَد بن يزيد الحرَّانيُّ»، نسبه شيوخُنا: مُحَمَّد بن سلَام، وقد نسبه أيضًا البخاريُّ كذلك في مواضعَ مِن(٤) آخِر الكتاب(٥) [ح٦٢١٣])[التقييد٣/١٠٢٧] انتهى، وقال شيخُنا في «شرحه»: (و«مُحَمَّد»: هو ابن سلَام البيكنديُّ، وقد صُرِّح به في بعض النُّسخ)[التوضيح٧/٥١٠]، انتهى، [وكذا هو في نسخة على هامش أَصلنا: (هو ابن سلام)(٦)، ورقم عليها راويها](٧).

قوله: (أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ): تقدَّم مِرارًا أنَّه عبدُ الملك بن عبد العزيز بن جُرَيج، الإمامُ المشهورُ، وتقدَّم بعضُ ترجمتِه[ح٢٩٦].

قوله: (قَالَ: الجُمُعَةُ وَغَيْرُهَا): يجوز رفعهما ونصبهما، وبهما ضُبِط في أَصلنا(٨).

٢١- بابُ الأَذَانِ لِلْجُمُعَةِ

٩١٢- حَدَّثَنَا آدَمُ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذِئْبٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنِ السَّائِبِ بْنِ يَزِيدَ، قَالَ: كَانَ النِّدَاءُ يَوْمَ

---

(١) في الأصل فوقها: (يقول، صح).
(٢) وهو فيه منسوب: (محمَّد بن سلام)، وسقطت نسبته في رواية أبي ذرٍّ وابن عساكر.
(٣) في النسخ تبعًا لمصدره (وفي)، ولعلَّ حذف الواو هو الأولى؛ وذلك لأنَّ (ذكر الملائكة) بابٌ في (كتاب بَدء الخلق).
(٤) في (ج): (في)، وسقط (من) في (ب).
(٥) وكذا نسبه في نسختنا في «ذكر الملائكة» (ح ٣٢٠٩).
(٦) وهي رواية أبي ذرٍّ.
(٧) ما بين معقوفين سقط من (ج).
(٨) الرفع رواية أبي ذرٍّ، والنصب رواية غيره، قال البِرماويُّ في «اللامع الصبيح» (٤/٢٨٧): (في روايةِ أبي ذرٍّ برفعِهما، أي: متساويانِ في النَّهْيِ، ورواهُ غيرُه بنصبِهما بنَزْعِ الخافضِ، أي: في الجمعةِ وغيرِها).

الجُمُعَةِ، أَوَّلُهُ إِذَا جَلَسَ الإِمَامُ عَلَى المِنْبَرِ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ وَأَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ، فَلَمَّا كَانَ عُثْمَانُ، وَكَثُرَ النَّاسُ؛ زَادَ النِّدَاءَ الثَّالِثَ عَلَى الزَّوْرَاءِ.

قوله: (حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذِئْبٍ): تقدَّم في أوَّل الصفحة[1] اسمُه ونسبُه[ح٩٠٨]، وقبلَ ذلك بعض ترجمتِه[ح١١٩].

قوله: (زَادَ النِّدَاءَ الثَّالِثَ): الذي زاده عثمانُ رضي الله عنه هو النِّداء الأَوَّل الذي على المَنَاير اليوم، فإذا خرج الإمامُ وجلس على المنبر؛ أُذِّنَ، وهذا الأذان هو الذي كان على عهد رسول الله ﷺ وأبي بكر وعمر رضي الله عنهما، وأمَّا الثَّالث، فهو الإقامة، وأطلق عليه الراوي أذانًا ثالثًا؛ لأَنَّ به[2] يكمل ثلاثة، والله أعلم[3].

قوله: (عَلَى الزَّوْرَاءِ): هو[4] بفتح الزَّاي، ثمَّ واوٍ ساكنةٍ، ثمَّ راءٍ، ثمَّ همزةٍ ممدودةٍ، في بعض النُّسخ: (قال أبو عبد الله: الزَّوراء: موضع بالسُّوق بالمدينة) انتهى[5]، وهو كذلك، وسوق المدينة بقُرب مسجدها، والله أعلم[6].

٢٢- بابُ المُؤَذِّنِ الوَاحِدِ يَوْمَ الجُمُعَةِ

٩١٣- حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ العَزِيزِ ابْنُ أَبِي سَلَمَةَ المَاجِشُونُ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ سَالِمِ ابْنِ يَزِيدَ: أَنَّ الَّذِي زَادَ فِي التَّأْذِينِ الثَّالِثِ يَوْمَ الجُمُعَةِ عُثْمَانُ بْنُ عَفَّانَ حِينَ كَثُرَ أَهْلُ المَدِينَةِ، وَلَمْ يَكُنْ لِلنَّبِيِّ ﷺ مُؤَذِّنٌ غَيْرُ وَاحِدٍ، وَكَانَ التَّأْذِينُ يَوْمَ الجُمُعَةِ حِينَ يَجْلِسُ الإِمَامُ، يَعْنِي[7]: عَلَى المِنْبَرِ.

قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ): تقدَّم مرارًا أنَّه الفضل بن دُكَين، ودُكَين لقبٌ، واسمُه عمرٌو.

قوله: (حَدَّثَنَا عَبْدُ العَزِيزِ ابْنُ أَبِي سَلَمَةَ المَاجِشُونُ): هو بكسر الجيم، وبعدها شينٌ معجمةٌ، وهو مَرْفوعٌ؛ لأنَّه لقبُ عبدِ العزيز، قال الجيَّانيُّ في «تقييده»: (والماجشون بالفارسيَّة: فاكهون[8]،

---

(١) (في أوَّل الصفحة): ضُرِب عليها في (ب).

(٢) في النسخ: (وأطلق عليها... لأنَّ بها)، ولا يستقيم رجوع الضمير إلى الإقامة، بل هو راجع إلى الأذان الأوَّل الذي زاده عثمان رضي الله عنه.

(٣) انظر «الاستذكار» (٥/٥٦-٥٧)، «التوضيح» (٧/٥١٨).

(٤) (هو): سقط من (ب).

(٥) هو في هامش «اليونينيَّة» رواية أبي ذرٍّ.

(٦) انظر «مطالع الأنوار» (٣/٢٥٩).

(٧) في الأصل فوقها: (لا ط هـ خ).

(٨) في مصدره: (ماكهون).

فعُرِّب)[التقييد المهمل٣/١١٣٨]، ومعناه: المُورَّد، ويقال: الأبيض الأحمر، وهذا اللَّقب هو لقب يعقوبَ بنِ أبي سلمةَ، واسمُ أبي سلمة ميمونٌ، يقال[١]: إنَّ سُكينة بنت الحسين لقَّبَتْه بذلك، ويعقوب هذا هو [عمُّ] عبد العزيز بن عبد الله بن أَبي سلمة الفقيه، وهذا اللَّقب إنَّما حمله يعقوبُ بن أَبي سلمة أَخو عبد الله بن أَبي سلمة، فجرى على بنيه وعلى بني أَخيه[٢]، وقد ذكر الجيَّانيُّ في «تقييده» كلامًا طويلًا في ذلك، فانظره إن أَردته.

[قوله: (عَنِ الزُّهْرِيِّ): هو مُحَمَّد بن مسلم، وقد تقدَّم مرارًا.

قوله: (عَنِ سَالِمِ بْنِ يَزِيدَ): كذا في أصلنا، وصوابه: السَّائب بن يزيد[٣]، بلا خلاف، وما في الأصل غلطٌ صريحٌ، وليس لهم سالم بن يزيد، وإنَّما هو السَّائب بن يزيد، ابنُ أخت نَمِر، الكنديُّ، صحابيٌّ، وله عن عمر، وعنه: ابنه عبد الله، والزُّهريُّ، ويحيى بن سعيد، وروايتُه عنه عليه الصلاة والسلام في الكتب السِّتَّة، وهو ترب[٤] ابنِ الزُّبير عبدِ الله، مات سنة (٩١هـ)، وقيل: سنة (٨٦هـ)[٥]، والله أعلم][٦].

قوله: (وَلَمْ يَكُنْ لِلنَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم مُؤَذِّنٌ غَيْرُ[٧] وَاحِدٍ): يعني: للجمعة، والظَّاهر أنَّه أَراد بلالًا؛ لأنَّه كان المواظب، وقد[٨] كان له عليه الصلاة والسلام أربعةُ مُؤذِّنين؛ بلال، وعَمرو ابن أَم مكتوم الأعمى[٩] -وتقدَّم أنَّ أَمَّ مكتوم اسمها عاتكة، ولا أَعرف لها إسلامًا[ح٦٢٠]- وسعد القرظ بن عائذ مولى عمَّار بن ياسر[١٠]، وأَبو محذورة سَمُرة بن معير، وقيل: أَوس[١١]، وقد أَذَّن له أيضًا شخص آخرُ اسمه زياد بن الحارث الصُّدائيُّ،

(١) في (ج): (ويقال).

(٢) انظر «التاريخ الأوسط» للبخاريِّ (١/٤٠٤)، «تقييد المهمل» (٣/١١٣٨-١١٤١)، «تهذيب الكمال» (١٨/١٥٢).

(٣) هو في «اليونينيَّة» على الصَّواب.

(٤) في (ب): (مؤذن).

(٥) انظر «الاستيعاب» (ص٣١٣)، «تهذيب الكمال» (١٠/١٩٣)، «تجريد أسماء الصحابة» (١/٢٠٧).

(٦) ما بين معقوفين سقط من (ج).

(٧) في النُّسخ: (غَيْر مُؤَذِّن)، والمثبت موافق لما في «اليونينيَّة» و(ق).

(٨) (قد): سقط من (ب).

(٩) أخرج مسلم (٣٨٠): (كان لرسول الله صلى الله عليه وسلم مؤذِّنان؛ بلال وابن أمِّ مكتوم الأعمى) من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.

(١٠) انظر «أسد الغابة» (٢/٢٢١)، «الإصابة» (٢/٢٩).

(١١) أخرج البيهقيُّ في «السنن الكبرى» (١/٤٢٩) عن عائشة رضي الله عنها قالت: (كان للنَّبيِّ صلى الله عليه وسلم ثلاثة مؤذِّنين؛ بلال وأبو محذورة وابن أمِّ مكتوم)، وانظر «أسد الغابة» (٢/٣٢٢).

وفي حديثه ضَعْفٌ، وقد حُسِّن وقُوِّي[١]، فهؤلاء خمسة ﷺ، [وقد ذكر الذَّهبيُّ في «تجريده»[٢]: (عبد العزيز بن الأصمِّ، قال روح بن عبادة عن موسى بن عبيدة -هو الرَّبَذِيُّ[٣]- عن نافع، عن ابن عمر: «كان للنَّبيِّ ﷺ مُؤذِّنان؛ بلالٌ وعبدُ العزيز بن الأصمِّ») انتهى، وموسى مُتكلَّم فيه[٤]][٥].

قوله: (مُؤَذِّنٌ غَيْرُ[٦] وَاحِدٍ): يجوز في (غير) الرَّفع والنَّصب، وبهما ضُبِط في أصلنا قديمًا، ثمَّ أُزِيل النَّصبُ[٧].

٢٣- بابٌ: يُؤَذِّنُ الإِمَامُ عَلَى المِنْبَرِ إِذَا سَمِعَ النِّدَاءَ

٩١٤- حَدَّثَنَا ابْنُ مُقَاتِلٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللهِ: أَخْبَرَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ عُثْمَانَ بْنِ سَهْلِ بْنِ حُنَيْفٍ، عَنْ أَبِي أُمَامَةَ بْنِ سَهْلِ بْنِ حُنَيْفٍ قَالَ: سَمِعْتُ مُعَاوِيَةَ بْنَ أَبِي سُفْيَانَ وَهُوَ جَالِسٌ عَلَى المِنْبَرِ، أَذَّنَ المُؤَذِّنُ، قَالَ: اللهُ أَكْبَرُ اللهُ أَكْبَرُ، قَالَ مُعَاوِيَةُ: اللهُ أَكْبَرُ اللهُ أَكْبَرُ، فَقَالَ: أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، فَقَالَ مُعَاوِيَةُ: وَأَنَا، فَقَالَ: أَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللهِ، فَقَالَ مُعَاوِيَةُ: وَأَنَا، فَلَمَّا أَنْ قَضَى التَّأْذِينَ، قَالَ: يَا أَيُّهَا النَّاسُ، إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ عَلَى هَذَا المَجْلِسِ حِينَ أَذَّنَ المُؤَذِّنُ يَقُولُ: مَا سَمِعْتُمْ مِنِّي مِنْ مَقَالَتِي.

قوله: (حَدَّثَنَا ابْنُ مُقَاتِلٍ): هو مُحَمَّد بن مقاتل، أبو الحسن المروزيُّ، رُخٌّ، بالرَّاء المضمومة، وبالخاء المعجمة المُشدَّدة، جاوَرَ، وروى عن هُشَيم والدَّرَاوَرْدِيِّ، وعنه: البخاريُّ، ومُحَمَّد بن عليٍّ الصَّائغ، ومُحَمَّد بن/عبد الرَّحمن السَّاميُّ، صاحب حديث[٨]، تُوُفِّيَ سنة (٢٢٦هـ)، ومات بعده مُحَمَّدُ بن مقاتل العَبَّادَانِيُّ بعشر سنين، أخرج له أبو داود في «المسائل التي سأل عنها[٩] أحمدَ ابن حنبل»، وذكره [١/١٣٦ب]

(١) انظر «أسد الغابة» (٢/١٢٥)، وحديثه أخرجه أبو داود (٥١٤)، وابن ماجه (٧١٧)، انظر الكلام على حديثه في «البدر المنير» (٣/٤٠٧-٤٠٨).

(٢) زيد في (ب): (أن)، وضرب عليها في (أ).

(٣) في (ب): (الراوي).

(٤) «تجريد أسماء الصحابة» (١/٣٥٨)، وانظر «تهذيب الكمال» (٢٩/١٠٤)، «ميزان الاعتدال» (٤/٢١٣).

(٥) ما بين معقوفين سقط من (ج).

(٦) في النُّسخ: (غَيْر مُؤَذِّن)، ولا يستقيم مع إعراب المؤلِّف، والمثبت موافق لما في «اليونينيَّة» و(ق).

(٧) بهما ضُبِط في «اليونينيَّة»، والرفع رواية أبي ذرٍّ.

(٨) (صاحب حديث): سقط من (ب).

(٩) في (ب): (عليها).

ابن حِبَّان في «الثِّقات»، ومُحَمَّدُ بن مقاتل الرَّازيُّ أحد الفقهاء[١] بعشرين، حدَّث عن وكيع وطبقته، وتُكلِّم فيه ولم يُترَك، وقد غلط فيه ابن القيِّم في «إغاثة اللَّهفان»، فقال: (إنَّ البخاريَّ والإمامَ أحمدَ رويا عنه، وهو ثقة)[إغاثة ١/٤٥٦][٢]، وليس كذلك؛ إنَّما رويا عن صاحب التَّرجمة المروزيِّ، لا الرَّازيِّ، والله أعلم، أخرج لصاحب التَّرجمة البخاريُّ فقط[٣].

قوله: (أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللهِ): هذا هو عبد الله بن المبارك، العالمُ المشهورُ، تقدَّم مرارًا، وهو شيخُ خُراسان.

قوله: (عَنْ أَبِي أُمَامَةَ بْنِ سَهْلِ بْنِ حُنَيْفٍ): (أَبو أُمامة): اسمُه أَسعدُ، و(حُنَيف): بضمِّ الحاء المهملة، وفتح النُّون، معروفٌ ظاهرٌ.

قوله: (فَقَالَ: اللهُ أَكْبَرُ اللهُ أَكْبَرُ): اعلم أنَّ راء (أكبر) في الأذان ساكنةٌ لا تُضمُّ؛ للوقف -قاله ابن الأثير[٤]- فإذا وُصِل بكلام؛ ضُمَّ، وقال النَّوويُّ في «شرح المهذَّب»: (قال البَنْدَنيجيُّ وصاحب «البيان»: يُستحبُّ أن يقف المُؤذِّن على أواخر الكلمات في الأذان؛ لأنَّه رُوِي موقوفًا، قال الهرويُّ: وعوامُّ النَّاس تقول: «الله أكبرُ»؛ بضمِّ الرَّاء، وكان أبو العبَّاس المُبرِّد يقول: «الله أكبرَ الله أكبرْ» الأُولى مفتوحة، والثَّانية ساكنة، قال: الأذانُ سُمِع موقوفًا، كقوله: «حيَّ على الصَّلاةْ، حيَّ على الفلاحْ»، وكان الأصل أن يقول: «الله أكبرْ الله أكبرْ»؛ بإسكان الرَّاء، فحُرِّكت[٥] فتحة الألف مِن اسم «الله» في اللَّفظة الثَّانية؛ بسكون التي قبلها، ففُتِحتْ، كقوله: ﴿الٓمٓ ۝ ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلۡحَيُّ ٱلۡقَيُّومُ﴾ [آل عمران: ١-٢])، انتهى لفظه[٦]، وقد تقدَّم[٧][ح ٦١٠].

٢٤- بابُ الجُلُوسِ عَلَى المِنْبَرِ عِنْدَ التَّأْذِينِ

٩١٥- حَدَّثَنا يَحْيَى ابنُ بُكَيرٍ: حَدَّثَنا اللَّيْثُ عَنْ عُقَيْلٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ: أَنَّ السَّائِبَ بنَ يَزِيدَ أَخْبَرَهُ: **أَنَّ التَّأْذِينَ الثَّانِيَ يَوْمَ الجُمُعَةِ أَمَرَ بِهِ عُثْمَانُ** حِينَ كَثُرَ أَهْلُ المَسْجِدِ، وَكَانَ التَّأْذِينُ يَوْمَ الجُمُعَةِ حِينَ يَجْلِسُ الإِمَامُ.

---

(١) زيد في (ب): (وقيل مات بعده).

(٢) انظر «الثقات» (٩/٨٧)، «تهذيب الكمال» (٢٦/٤٩٤)، «ميزان الاعتدال» (٤/٤٧)، «الكاشف» (٣/٨٠).

(٣) انظر «تهذيب الكمال» (٢٦/٤٩١).

(٤) انظر «النهاية» (٤/١٤٠) مادَّة (كبر).

(٥) في (ب): (فحولت)، وهو تحريفٌ.

(٦) انظر «الغريبين» للهرويِّ (٥/١٦١١)، «البيان» للعمرانيِّ (٢/٦٦)، «المجموع شرح المهذَّب» للنوويِّ (٣/٩٥).

(٧) (وقد تقدَّم): سقط من (ج).

قوله: (أَنَّ التَّأْذِينَ الثَّانِيَ يَوْمَ الجُمُعَةِ أَمَرَ بِهِ عُثْمَانُ): اعلم أنَّ الأذان في حياة رسول الله ﷺ وأبي بكر وعمر رضي الله عنهما إذا جلس على المنبر، كما سبق[ح٩١٢]، فلمَّا وُلِّي عثمان، زاد الأوَّلَ على الزَّوراء، فأطلق عليه الرَّاوي ثالثًا -كما تقدَّم- بإضافته إلى الإقامة؛ لأنَّها أذان، وأطلق عليه هنا ثانيًا؛ لأنَّ الأذان الذي في حياة النَّبيِّ ﷺ وأبي بكر وعمر هو أوَّلُ[١]، فزاد عثمان عليه واحدًا، فهو ثانٍ وإن كان أوَّلًا.

فائدةٌ: في «جزء ابن أبي نَجِيح» من حديث سِمَاك قال: (رأيت المغيرة بن شعبة صلَّى يوم الجمعة بغير أذان ولا إقامة، ثمَّ خطبهم على بعيرٍ)، نقله شيخنا الشَّارح عن خط الدِّمياطيِّ[٢].

٢٥ - بابُ التَّأْذِينِ عِنْدَ الخُطْبَةِ

٩١٦- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُقَاتِلٍ: **أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللهِ: أَخْبَرَنَا يُونُسُ، عَنِ الزُّهْرِيِّ** قَالَ: سَمِعْتُ السَّائِبَ بْنَ يَزِيدَ يَقُولُ: إِنَّ الأَذَانَ يَوْمَ الجُمُعَةِ، **كَانَ أَوَّلُهُ** حِينَ يَجْلِسُ الإِمَامُ **يَوْمَ الجُمُعَةِ** عَلَى المِنْبَرِ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللهِ ﷺ وَأَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ، فَلَمَّا كَانَ فِي خِلَافَةِ عُثْمَانَ، كَثُرُوا أَمَرَ عُثْمَانُ يَوْمَ الجُمُعَةِ **بِالأَذَانِ الثَّالِثِ، فَأُذِّنَ بِهِ عَلَى الزَّوْرَاءِ**، فَثَبَتَ الأَمْرُ عَلَى ذَلِكَ.

قوله: (**أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللهِ**): تقدَّم أنَّه ابنُ المبارك، العالمُ المشهورُ.

قوله: (**أَخْبَرَنَا يُونُسُ عَنِ الزُّهْرِيِّ**): تقدَّم مرارًا أنَّ (يونس): هو ابن يزيدَ الأيليُّ، وأنَّ (الزُّهريَّ): هو مُحَمَّد بن مسلم بن عُبيد الله بن عَبد الله بن شهاب، العالمُ المشهورُ.

قوله: (**كَانَ أَوَّلُهُ**): يجوز في (أوَّل) الرَّفع والنَّصب.

قوله: (**يَوْمَ الجُمُعَةِ**): بالنَّصب والرَّفع[٣]، إن رفعت (أوَّل) نصبت (يوم)، وإن عكستَ، عكستَ.

قوله: (**بِالأَذَانِ الثَّالِثِ**): تقدَّم الكلام عليه في الصَّفحة قبل هذه[٤][ح٩١٢].

قوله: (**فَأُذِّنَ بِهِ**): هو مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعله.

قوله: (**عَلَى الزَّوْرَاءِ**): تقدَّم الكلام عليه[٥] قبيل هذا[ح٩١٢].

---

(١) زيد في (ب): (أذان).

(٢) انظر «التوضيح» (٧/٥٢٥).

(٣) وفي (أ) مضبوطًا و«اليونينيَّة» النصب فقط.

(٤) (في الصفحة قبل هذه): سقط من (ب).

(٥) في (ج): (عليها).

٢٦- بابُ الخُطْبَةِ عَلَى المِنْبَرِ

وَقَالَ أَنَسٌ: خَطَبَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى المِنْبَرِ.

٩١٧- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَبْدٍ القَارِيُّ القُرَشِيُّ السَّكَنْدَرَانِيُّ: قَالَ حَدَّثنا أَبُو حَازِمِ بْنُ دِينَارٍ: أَنَّ رِجَالًا أَتَوْا سَهْلَ بْنَ سَعْدٍ السَّاعِدِيَّ، وَقَدِ امْتَرَوْا فِي المِنْبَرِ مِمَّ عُودُهُ؟ فَسَأَلُوهُ عَنْ ذَلِكَ، فَقَالَ: إِنِّي لأَعْرِفُ مِمَّا هُوَ، وَلَقَدْ رَأَيْتُهُ أَوَّلَ يَوْمٍ وُضِعَ، وَأَوَّلَ يَوْمٍ جَلَسَ عَلَيْهِ رَسُولُ اللهِ ﷺ، أَرْسَلَ رَسُولُ اللهِ ﷺ إِلَى فُلَانَةَ، امْرَأَةٍ -قَدْ سَمَّاهَا سَهْلٌ-: «مُرِي غُلَامَكِ النَّجَّارَ، أَنْ يَعْمَلَ لِي أَعْوَادًا أَجْلِسُ عَلَيْهِنَّ إِذَا كَلَّمْتُ النَّاسَ»، فَأَمَرَتْهُ فَعَمِلَهَا مِنْ طَرْفَاءِ الغَابَةِ، ثُمَّ جَاءَ بِهَا، فَأَرْسَلَتْ إِلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ، فَأَمَرَ بِهَا فَوُضِعَتْ هَهُنَا، ثُمَّ رَأَيْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ صَلَّى عَلَيْهَا وَكَبَّرَ وَهُوَ عَلَيْهَا، ثُمَّ رَكَعَ وَهُوَ عَلَيْهَا، ثُمَّ نَزَلَ القَهْقَرَى، فَسَجَدَ فِي أَصْلِ المِنْبَرِ ثُمَّ عَادَ، فَلَمَّا فَرَغَ، أَقْبَلَ عَلَى النَّاسِ فَقَالَ: «أَيُّهَا النَّاسُ، إِنَّمَا صَنَعْتُ هَذَا، لِتَأْتَمُّوا وَلِتَعَلَّمُوا صَلَاتِي».

قوله في نسب يعقوبَ بن عبد الرَّحمن: (**القَارِيُّ**): هو بتشديد الياء، منسوب إلى القبيلة المعروفة بالقَارَة، وهم[^١] بنو الهُون بن خُزَيمة بن مُدْرِكة بن إلياس بن مُضَرَ، كذا صرَّح[^٢] به أبو عليٍّ الجيَّانيُّ، فقال: (فالقاريُّ؛ بتشديد الياء، وهي ياء النَّسب، بغير همز: عبدُ الرَّحمن بن عبدٍ، أبو مُحمَّد القاريُّ المدنيُّ، يُنسَب إلى القَارَة...، حليف بني زُهرة)، فهذا المذكور هو عمُّ جدِّ صاحبِ التَّرجمة[^٣]، ثمَّ قال: (ومنهم: يعقوب بن عبد الرَّحمن بن مُحَمَّد بن عبد الله بن عبدٍ القاريُّ، سكن الإسكندريَّة)[التقييد ٢/٤٢٤][^٤]، فهذا صاحب التَّرجمة، وقوله: (**القَارِيُّ**): تقدَّم أنَّه من القَارَة، وقوله: (**القُرَشِيُّ**): تقدَّم أنَّه حليف بني زُهرة، وهم من قريش.

قوله: (**قَالَ حَدَّثنا أَبُو حَازِمٍ**): تقدَّم مرارًا [أنَّه] بالحَاء والزَّاي، واسمُه سَلَمةُ بنُ دِينار.

قوله: (**وَقَدِ امْتَرَوْا**): أي: تجادلوا.

---

[^١]: في (ب): (وهو).
[^٢]: في (ج): (خرج).
[^٣]: في النسخ: (هو والد صاحبِ التَّرجمة)، وليس بصحيح، وإنَّما هو عمُّ جدِّه، كما أثبتنا، وعبد الرحمن بن عبدٍ هذا له رؤيةٌ، انظر ترجمته في «الإصابة» (٣/٧١).
[^٤]: انظر «تهذيب الكمال» (٣٢/٣٤٨).

قوله: (إِلَى فُلَانَةَ امْرَأَةٍ قَدْ سَمَّاهَا): تقدَّم أَن بعضهم سمَّاها: عُلَاثة، وتقدَّم أنَّه تصحيف، وتقدَّم أَنَّ اسمها عائشة الأنصاريَّة، وأنَّ في الأَنصار عوائش[ح٣٧٧]، والله أعلم.

قوله: (مُرِي غُلَامَكِ النَّجَّارَ): تقدَّم الاختلافُ في اسم الذي نجر المنبر مُطَوَّلًا؛ فانظره[ح٣٧٧].

قوله: (أَجْلِسُ): هو مَرْفوعٌ، فلا يسبقْ لسانُك إلى جزمِه.

قوله: (فَعَمِلَهَا): أَي: الخشبة، وأَمَّا المنبر؛ فمُذكَّر.

قوله: (مِنْ طَرْفَاءِ الغَابَةِ): تقدَّم الكلام على (الطَّرفاء)، وأنَّها شجرٌ من شجر البادية وشطوط الأَنهار، واحدتها(١): طَرَفة، مثل: (قَصَبَة وقَصباء)، وقد تقدَّم الكلام على ذلك، وعلى (الغابة)، والخلاف في أَيِّ سنة عُمِل المنبر، وعددُ درجاته، وما وقع فيه، وطوله، وعرضه، وماذا صُنِع به آخِرًا، فانظره إن أَردته[ح٣٧٧].

قوله: (ثُمَّ نَزَلَ القَهْقَرَى): هو مقصورٌ، هو الرُّجوع إلى خلف، وفي «العين»: (الرجوع على الدُّبر)(٢)، وحكى أبو عُبيد عن أبي عمرو بن العلاء: (القهقرى: الإِحضار)، كذا رواه ابن دريد في «المصنَّف»، وفي رواية [غير] ابن دريد: (القَهْمَزى)(٣)، قال أَبو عليٍّ: (هو الصَّواب)، وهو الصَّواب، قاله في «المطالِع»(٤)، و(الإِحضار) في كلامه -بالحاء المهملة، والضاد المعجمة- هو العَدْوُ.

قوله: (وَلِتَعَلَّمُوا صَلَاتِي): هو بفتح العين، وتشديد اللَّام مفتوحة أَيضًا، معناه معروفٌ.

٩١٨- حَدَّثَنَا سَعِيدُ ابْنُ أَبِي مَرْيَمَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: أَخْبَرَنِي يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ: أَخْبَرَنِي ابْنُ أَنَسٍ: أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللهِ قَالَ: كَانَ جِذْعٌ يَقُومُ إِلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ، فَلَمَّا وُضِعَ لَهُ المِنْبَرُ، سَمِعْنَا لِلْجِذْعِ مِثْلَ أَصْوَاتِ العِشَارِ، حَتَّى نَزَلَ النَّبِيُّ ﷺ فَوَضَعَ يَدَهُ عَلَيْهِ. قَالَ سُلَيمَانُ عَنْ يَحْيَى: أَخْبَرَنِي حَفْصُ بْنُ عُبَيدِ اللهِ بْنُ أَنَسٍ: سَمِعَ جَابِرًا.

قوله: (أَخْبَرَنِي يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ): الأَنْصَارِيُّ، تقدَّم قريبًا وبعيدًا مرارًا.

قوله: (أَخْبَرَنِي ابْنُ أَنَسٍ): اعلم أَنَّ (ابنَ أنسٍ) هذا(٥): سيأَتي قريبًا أَنَّه حفص بن عُبيد الله بن

(١) في (ج): (واحدها).

(٢) انظر «العين» (٤/١١١).

(٣) في النُّسَخ تبعًا لمصدرها: (القهقرى)، والتصحيح من «مشارق الأنوار» (٢/٤٤٣)، وانظر «لسان العرب» مادَّة (قهمز).

(٤) انظر «مطالع الأنوار» (٥/٣٩٩).

(٥) (هذا): سقط من (ج).

أَنس، وقد ذكر المِزِّيُّ في «أطرافه» في ترجمة حفص بن عُبيد الله بن أنس بن مالك الأنصاريِّ عن جابر هذا الحديثَ وطرَّفه، فقال: (البخاريُّ في «الصَّلاة» عن سعيد ابن أَبي مريم، عن مُحَمَّد بن جعفر بن أَبي كثير، عن يحيى بن سعيد، عن ابن أَنس به، ولم يسمِّه، قال[1]: وقال سليمان عن يحيى: أَخْبرني حفص/ بن [١/١٣٧أ] عُبيد الله بن أَنس، وفي «علامات النُّبوَّة»[ح٣٥٨٥] عن إسماعيل بن أَبي أُويس، عن أَخيه أَبي بكر، عن سليمان بن بلال، عن يحيى بن سعيد، عن حفص بن عبيد الله بن أَنس، عن جابر...، فذكر الحديث أتمَّ من الأوَّل، وذكر أَبو مسعود أَنَّ البخاريَّ إِنَّما قال في حديث مُحَمَّد بن جعفر عن يحيى: «عن ابن أَنس» ولم يسمِّه؛ لأَنَّ مُحَمَّد بن جعفر يقول فيه عن يحيى: «عن عبيد الله بن حفص بن أَنس»[2]، فقال البخاريُّ: «عن ابن أنس»؛ ليكون أَقربَ إِلى الصَّواب، وذكر هو وخلفٌ أَنَّ سليمان الذي استشهد به في «الصَّلاة» هو ابن بلال، وذكرا[3] أَنَّ سليمان بن كثير أَيضًا رواه عن يحيى بن سعيد، عن حفص بن عبيد الله بن أَنس، كما قال سليمانُ بن بلال، والذي ذكر الذُّهليُّ، والدَّارقطنيُّ: أَنَّ سليمانَ بن كثير رواه عن يحيى بن سعيد، عن سعيد بن المسيَّب، عن جابر، فالله[4] أعلم[5])، انتهى[تحفة٢/١٧١]، وقد ذكر الجيَّانيُّ هذا المكان، ثمَّ نقل كلامَ أَبي مسعود الدِّمشقيِّ، فإن أردته؛ فانظره[6].

قوله: (سَمِعْنَا لِلْجِذْعِ): هو[7] بالذَّال المعجمة، وهذا ظاهرٌ جدًّا.

قوله: (أَصْواتِ العِشَارِ): (العِشار): بكسر العين المهملة، وتخفيف الشين المعجمة المخفَّفة،

---

(١) يعني: البخاري.

(٢) قال البخاريُّ في «التاريخ الكبير» (٢/٣٦٠): (حفص بن عبيد الله بن أنس: سمع منه يحيى بن سعيد الأنصاريُّ، ويحيى بنُ أبي كثير، وقال بعضُهم: عبيد الله بن حفص، ولا يصحُّ)، وقال الحافظ في «الفتح» (٢/٤٦٥): (وقلبه أيضًا عبدُ الله بن يعقوب بن إسحاق عن يحيى بن سعيد، أخرجه الإسماعيليُّ من طريقه وقال: «الصواب فيه حفص ابن عبيد الله»).

(٣) في النسخ: (وذكر)، والمثبت من مصدره.

(٤) في (ب) و(ج): (والله).

(٥) قال الحافظ في «النُّكَت الظراف» -المطبوع بهامش «تحفة الأشراف»- (٢/١٧٢): (الذي قاله أبو مسعود وخلف صحيحٌ؛ لأنَّ الدارميَّ أخرج الحديثَ في «مسنده» [٣٤] عن محمَّد بن كثير، عن سليمان بن كثير، عن يحيى بن سعيد، عن حفصٍ، كما قالا، وأخرجه الدارميُّ أيضًا [٣٣] عن محمَّد بن كثير، عن سليمان بن كثير، عن الزهريِّ، عن سعيد بن المسيب، عن جابر، فكأنَّه كان عند سليمان بن كثير بطرق).

(٦) انظر «تقييد المهمل» (٢/٥٩١-٥٩٢).

(٧) في (ب): (وهو).

وفي آخره راءٌ، وهي النُّوق الحواملُ، ومنه: «ناقة عُشَراء»(١)، وهي أَحد العِشار، قال ابن دريد: (وهي النَّاقة التي أتى(٢) لحملها(٣) عشرةُ أشهر)(٤)، وقيل: (العِشار: النُّوق التي قد وضع بعضُها، وبعضُها بعدُ لم يضعْ)(٥)، وقال الدَّاوديُّ: (هي التي معها أَولادُها)، والأَوَّل أَشهر(٦).

فائدةٌ: حنين الجذع رواه بضعةَ عشرَ صحابيًّا؛ منهم: أُبيُّ بن كعب[حم٢١٢٤٨، جه١٤١٤]، وجابر بن عبد الله[أخرجه البخاريُّ (٩١٨)]، وأَنس بن مالك[أخرجه الترمذيُّ (٣٦٢٧)، وابن ماجه (١٤١٥)، وابن خزيمة في «صحيحه» (١٧٧٧)]، وعبد الله بن عمر[خ٣٥٨٣]، وعبد الله بن عبَّاس[جه١٤١٥]، وسهل بن سعد[مي٤١]، وأَبو سعيد الخدريُّ[عل١٠٦٧، مي٣٧]، وبُريدة[مي٣٢]، وأمُّ سلمة[طب٢٣/٢٥٥]، والمطَّلب بن أَبي وداعة(٧).

تنبيهٌ: حين حنَّ الجذعُ واتَّفق ما اتَّفق أمر به عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، فدُفِن تحت المنبر، كذا في رواية(٨)، وفي حديث أُبيٍّ: (أنَّه أخذه أُبيٌّ، فكان عنده إلى أَن أَكلته الأَرضة(٩)، وعاد رفاتًا)(١٠)، وفي حديث بُرَيدة: فقال -يعني: النَّبيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: «إن شئت، أردَّك إلى الحائط الذي كنت فيه، تنبت لك عروقُك، ويُكمَل خلقك، ويُجدَّد لك خوصٌ وثمرة، وإن شئت، أغرسك في الجنَّة، فيأكل أولياء الله من ثمرتك»، ثمَّ أصغى له عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ يسمع ما يقول، فقال: بل تغرسني في الجنَّة، فيأكل منِّي أولياء الله، وأكون في

---

(١) من حديثٍ أخرجه البخاري (٣٤٦٤)، ومسلم (٢٩٦٤)، عن سيِّدنا أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

(٢) (أتى): سقط من (ب).

(٣) في (ب): (يحملها).

(٤) انظر «جمهرة اللغة» (٢/٧٢٨).

(٥) قاله الخليل في «العين» (١/٢٤٧) و(٣/٤٧) وغيرهما، وعزاه الأزهريُّ في «تهذيب اللغة» (١/٢٦٢) و(٤/٣٤) للَّيث.

(٦) انظر «مطالع الأنوار» (٥/٤٣)، «التوضيح» (٧/٥٣١).

(٧) عزاه السيوطيُّ في «الخصائص الكبرى» (٢/١٢٨) للزبير بن بكَّار في «أخبار المدينة».

(٨) أخرجها ابن سعد في «الطبقات الكبرى» (١/٢١٦) والرويانيُّ في «مسنده» (١٠٩٠) والطحاويُّ في «شرح مشكل الآثار» (٤١٩٦) من حديث سهل بن سعد رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

(٩) في النُّسخ: (الأرض)، والمثبت من هامش (أ) و(ج).

(١٠) سبق تخريج حديث أبيِّ بن كعب، قال الطحاوي في «شرح مشكل الآثار» (١٠/٣٩٠) بعد الحديث (٤١٩٦): (وفي هذه الآثار في الجذع ما ذُكِرَ فيها منه: من دَفْنِه بأمر رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ومِن أَخْذِ أُبَيٍّ إيَّاه، وأنَّه لم يزل عنده حتَّى صار رفاتًا، ومِن ذِكْرِ الموضع الذي دُفِن فيه، وأنَّه تحت منبر رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وليس ذلك باختلاف؛ لأنَّه قد يجوز أن يكون أَخْذُ أُبَيٍّ إيَّاه بعدما دُفِنَ؛ ليكون عنده على حالٍ أصون له من الدَّفن، فلم يُمْنَع من ذلك؛ لهذا المعنى، فلم يزل عنده حتَّى بلي، وصار رفاتًا، والله أعلم بحقيقة ما كان في ذلك).

مكانٍ لا أبلى فيه، فسمعه مَن يليه، فقال عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «قد فعلتُ»، ثمَّ قال: «اختارَ دارَ البقاء على دار الفناء»، وحديث بريدة في «سنن الدَّارميِّ»[مي٣٢] في أوائله نحو ما هو هنا.

قوله: (**قَالَ سُلَيمَانُ عَن يَحْيَى: أَخْبَرَنِي حَفْصُ بنُ عُبيدِ اللهِ بنُ أَنَسٍ: سَمِعَ جَابِرًا**): تقدَّم أعلاه الكلام عليه.

٩١٩- حَدَّثَنَا آدَمُ: **حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذِئْبٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ**، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَخْطُبُ عَلَى المِنْبَرِ، فَقَالَ: «مَنْ جَاءَ إِلَى الجُمُعَةِ، فَلْيَغْتَسِلْ».

قوله: (**حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذِئْبٍ**): تقدَّم مرارًا أنَّه مُحَمَّد بن عبد الرَّحمن بن المغيرة ابن أبي ذئب، العالمُ المشهورُ.

قوله: (**عَنِ الزُّهْرِيِّ**): تقدَّم أنَّه مُحَمَّد بن مُسْلِم بن عُبَيد الله بن عَبد الله بن شهاب، العالمُ، أحدُ الأعلام.

٢٨- بابُ يَسْتَقْبِلُ الإِمَامُ القَوْمَ، وَاسْتِقْبَالُ النَّاسِ الإِمَامَ إِذَا خَطَبَ

وَاسْتَقْبَلَ ابْنُ عُمَرَ وَأَنَسٌ الإِمَامَ.

قوله: (**بَابُ اسْتِقْبَالِ النَّاسِ الإِمَامَ**[(١)]): (الإمامَ): مَنْصوبٌ، ونصبه على أنَّه مفعول المصدر، وهو (استقبال).

٩٢١- **حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ فَضَالَةَ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ عَنْ يَحْيَى**، عَنْ هِلَالِ بْنِ أَبِي مَيْمُونَةَ قَالَ: حَدَّثَنَا عَطَاءُ ابْنُ يَسَارٍ: أَنَّهُ **سَمِعَ أَبَا سَعِيدٍ الخُدْرِيَّ**: أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ جَلَسَ ذَاتَ يَوْمٍ عَلَى المِنْبَرِ، وَجَلَسْنَا حَوْلَهُ.

قوله: (**حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ فَضَالَةَ**): تقدَّم مرارًا أنَّ (فَضالة) بفتح الفاء، وهذا ظاهرٌ.

قوله: (**حَدَّثَنَا هِشَامٌ**): هو ابن أبي عبد [الله] الدَّسْتَوائِيُّ، وقد تقدَّم بعضُ ترجمتِه، ولماذا نُسِب[ح٤٤].

قوله: (**عَنْ يَحْيَى**): هو ابن أبي كثير، تقدَّم مرارًا أنَّه بفتح الكاف، وكسر المُثلَّثة، وتقدَّم بعض ترجمته[ح١١٢].

قوله: (**سَمِعَ أَبَا سَعِيدٍ الخُدْرِيَّ**): تقدَّم[(٢)] مرارًا أنَّه سعد بن مالك بن سنان الخُدْرِيُّ، وأنَّه بالدَّال المهملة، وتقدَّم بعضُ ترجمتِه[ح١٩].

---

(١) كذا في النسخ، وهي رواية أبي ذرٍّ والأَصيلي وابن عساكر.

(٢) (تقدَّم): ليس في (أ).

٢٩ - بابُ مَنْ قَالَ فِي الخُطْبَةِ بَعْدَ الثَّنَاءِ: أَمَّا بَعْدُ

رَوَاهُ عِكْرِمَةُ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

قوله: (بَابُ مَنْ قَالَ فِي الخُطْبَةِ بَعْدَ الثَّنَاءِ: أَمَّا بَعْدُ): فائدةٌ: روى قوله عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «أمَّا بعد» من الصَّحابة خمسةٌ وثلاثون شخصًا، ذكرهم شيخنا الشَّارح في كتاب «الإشارات» له على كتاب «المنهاج» في الفقه من[(١)] كلام الحافظ عبد القادر الرُّهاويِّ غالبُهم، وباقيهم من كلام ابن منده، وعدَّدهم شيخنا في المؤلَّف المذكور[(٢)]، ولكن[(٣)] فيهم مَنْ لم أعرفه؛ وهو زيد بن أنس السُّلميُّ، وقد رأيت في كلام النَّوويِّ: (رَزِين بن أنس السُّلميُّ)[(٤)]، وهو الصَّواب، وفيهم مَن الصَّحيحُ أنَّه تابعيٌّ، وقد ذَكَر المُشَارُ إليه في «العجالة» له شرح «المنهاج»: (أنَّه رواه اثنان وثلاثون صحابيًّا)[(٥)]، ولم يعدِّدهم.

تنبيهٌ: تقدَّم الكلام في (أمَّا بعدُ)، ومَن قالها أوَّلًا، وضبطُها في أوَّل هذا التعليق[ح٧]، فأغنى عن إعادته هنا.

٩٢٢ - وَقَالَ مَحْمُودٌ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ: حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ قَالَ: أَخْبَرَتْنِي فَاطِمَةُ بِنْتُ المُنْذِرِ عَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ قَالَتْ: دَخَلْتُ عَلَى عَائِشَةَ وَالنَّاسُ يُصَلُّونَ، قُلْتُ: مَا شَأْنُ النَّاسِ؟ فَأَشَارَتْ بِرَأْسِهَا إِلَى السَّمَاءِ، فَقُلْتُ: آيَةٌ؟ فَأَشَارَتْ بِرَأْسِهَا: أَيْ نَعَمْ، قَالَتْ: فَأَطَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ جِدًّا حَتَّى تَجَلَّانِي الغَشْيُ، وَإِلَى جَنْبِي قِرْبَةٌ فِيهَا مَاءٌ، فَفَتَحْتُهَا فَجَعَلْتُ أَصُبُّ مِنْهَا عَلَى رَأْسِي، فَانْصَرَفَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَقَدْ تَجَلَّتِ الشَّمْسُ، فَخَطَبَ النَّاسَ، وَحَمِدَ اللهَ بِمَا هُوَ أَهْلُهُ، ثُمَّ قَالَ: «أَمَّا بَعْدُ»، قَالَتْ: وَلَغِطَ نِسْوَةٌ مِنَ الأَنْصَارِ، فَانْكَفَأْتُ إِلَيْهِنَّ لأُسَكِّتَهُنَّ، فَقُلْتُ لِعَائِشَةَ: مَا قَالَ؟ قَالَتْ: قَالَ: «مَا مِنْ شَيْءٍ لَمْ أَكُنْ أُرِيتُهُ إِلَّا قَدْ رَأَيْتُهُ فِي مَقَامِي هَذَا، حَتَّى الجَنَّةَ وَالنَّارَ، وَإِنَّهُ قَدْ أُوحِيَ إِلَيَّ أَنَّكُم تُفْتَنُونَ فِي القُبُورِ، مِثْلَ -أَو قَرِيبَ مِنْ- فِتْنَةِ المَسِيحِ الدَّجَالِ، يُؤْتَى أَحَدُكُمْ فَيُقَالُ لَهُ: مَا عِلْمُكَ بِهَذَا الرَّجُلِ؟ فَأَمَّا المُؤْمِنُ، أَوْ قَالَ: المُوقِنُ -شَكَّ هِشَامٌ- فَيَقُولُ: هُوَ رَسُولُ اللهِ، هُوَ مُحَمَّدٌ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، جَاءَنَا بِالبَيِّنَاتِ وَالهُدَى، فَآمَنَّا وَأَجَبْنَا وَاتَّبَعْنَا وَصَدَّقْنَا، فَيُقَالُ لَهُ: نَمْ صَالِحًا، قَدْ كُنَّا لَنَعْلَمُ إِنْ كُنْتَ لَتُؤْمِنُ

---

(١) في (ب): (على).

(٢) انظر «الإشارات إلى ما وقع في المنهاج من الأسماء والأماكن واللغات»، مخطوط الاسكندرية (٩ب)، وعدَّدهم النووي في «تهذيب الأسماء واللغات» (٣/٤٩-٥٠) نقلًا عن كتاب «الأربعين» للرُّهاوي.

(٣) في (ب): (وليس).

(٤) انظر «تهذيب الأسماء واللغات» (٣/٥٠).

(٥) «عجالة المبتدي» لابن الملقِّن (١/٥-٦)، وقال مثله في «التوضيح» (٧/٥٥١).

بِهِ، وَأَمَّا المُنَافِقُ، أَوْ قَالَ: المُرْتَابُ -شَكَّ هِشَامٌ- فَيُقَالُ لَهُ: مَا عِلْمُكَ بِهَذَا الرَّجُلِ؟ فَيَقُولُ: لَا أَدْرِي، سَمِعْتُ النَّاسَ يَقُولُونَ شَيْئًا فَقُلْتُ».

قَالَ هِشَامٌ: فَلَقَدْ قَالَتْ لِي فَاطِمَةُ فَأَوْعَيْتُهُ، غَيْرَ أَنَّهَا ذَكَرَتْ مَا يُغَلِّظُ عَلَيْهِ.

قوله: (وَقَالَ مَحْمُودٌ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ): أمَّا (محمودٌ)؛ فهو ابن غيلان المروزيُّ الحافظ، أبو أحمد، عن أبي أسامة حمَّاد بن أسامة، والفضل بن موسى السِّينانيِّ، وابنِ عُيَينة، وعنه: مَن سوى أبي داود، وابنُ خزيمة، والبغويُّ، وثَّقه النَّسائيُّ، تُوُفِّيَ في رمضان سنة (٢٣٩هـ)، أخرج له مِن الجماعة مَن أخذ عنه[١]، وأمَّا (أبو[٢] أسامة) فحمَّاد بن أسامة الإمامُ، تقدَّم، وهو مشهورُ الترجمةِ.

قوله: (جِدًّا): هو بكسر الجيم، وتشديد الدَّال، وانتُصِب على المصدر، ومعناه: بالَغَ في الطُّول[٣].

قوله: (حَتَّى تَجَلَّانِي الغَشِيُّ): أمَّا (تجلَّاني)؛ فقد قال ابن قُرْقُول: (لم أجد لهذه اللَّفظة في [شيءٍ من] كتب اللُّغة ولا من كتب الشروح بيانًا، ومعناها عندي -والله أعلم-: غشيَني وغطَّاني، وأصله: تجلَّلَني، وجُلُّ الشَّيءِ وجِلاله: ما غُطِّي به، ومنه: جِلال السُّتور والحِجال، وجُلُّ الدَّابَّة، فيكون «تجلَّى» و«تجلَّل» بمعنًى واحدٍ؛ كما يقال: تمطَّى وتظنَّى، وأصله: تمطَّط وتظنَّن، فيكون معنى «تجلَّاني»: تجلَّلني...) إلى آخر كلامه، وفي آخره: (وقد ذكر البخاريُّ في هذا الحديث: «حتَّى عَلَاني الغشي»[ح٨٦][٤]، فيكون «تجلَّاني» بمعنى: عَلَاني)[٥].

وأمَّا (الغَشِيُّ)؛ فهو بكسر الشِّين، وتشديد الياء، كذا قيَّده الأَصيليُّ، ورواه بعضهم: (الغَشْي)[٦]، وهما بمعنًى واحدٍ؛ يريد: الغشاوة؛ وهو الغطاء، قال ابن قُرْقُول: (ورويناه عن الفقيه أبي مُحَمَّد عن الطَّبريِّ: «العشي»؛ بعينٍ مهملةٍ، وليس بشيء)[المطالع٥/١٦٧]، وقد قدَّمتُ ذلك أيضًا[ح٨٦و١٨٤].

قوله: (وَلَغَطَ نِسْوَةٌ): هو بفتح الغين، و(اللَّغَط): اختلاط الأصوات والكلام حتَّى لا يُفهَم[٧]،

(١) انظر «تهذيب الكمال» (٢٧/٣٠٥).

(٢) (أبو): سقط من (ب).

(٣) انظر «مطالع الأنوار» (٢/٩٥).

(٤) وذلك في رواية أبوي ذرٍّ والوقت، وابن عساكر، والأَصيليِّ.

(٥) انظر «مطالع الأنوار» (٢/١٣٠).

(٦) وهي رواية «اليونينيَّة».

(٧) انظر «مطالع الأنوار» (٣/٤٤٥).

[١/١٣٧ب] والماضي منه بفتح الغين، كما(١) قدَّمتُه، وفي أصلنا/ مفتوحٌ ومكسورٌ بالقلم(٢)، وأمَّا أنا؛ فلا أعرفُ الكسرَ، ثمَّ رأيتُ شيخَنا الشَّارح قال ما لفظُه بعد أن فسَّره قال: (قال ابن التِّين: ضبطه بعضهم بفتح الغين، وبعضهم بكسرها، وهو بالفتح عند أهل اللُّغة)، انتهى[التوضيح ٥٥٢/٧].

قوله: (فَانْكَفَأْتُ(٣)): هو بهمزة ساكنة بعد الفاء، أي: انقلبت.

قوله: (حَتَّى الجَنَّةُ وَالنَّارُ): يجوز فيهما ثلاثة أوجه: الرَّفع والنَّصب والجرُّ(٤)، وهذا ظاهرٌ.

قوله: (وإِنَّهُ قَد أُوحِيَ إِلَيَّ): هو بكسر الهمزة، وهذا ظاهرٌ، و(أُوحِيَ): مبنيٌّ لِما لم يُسَمَّ فاعله.

قوله: (المَسِيحِ الدَّجَالِ): تقدَّم الكلام عليه، وأنَّه مَن أراد الزيادة؛ فلينظر «التذكرة» للقرطبيِّ(٥)، فإنَّه أمعن الكلام فيه، وتقدَّم ضبطُه وما قد قيل فيه[ح٨٦، ٨٣٢]، وسيأتي الكلام فيه، ومِن(٦) أين يخرج في (باب الدَّجَّال) في (كتاب الفتن) إن شاء الله تعالى وقدَّره[قبل ح٧١٢٢].

قوله: (إِنْ كُنْتَ): هو بكسر همزة (إن)(٧)، وهي مخفَّفة مِن الثقيلة، وقد تقدَّم(٨)[ح٨٦].

قوله: (وَأَمَّا المُنَافِقُ أَوْ(٩) المُرْتَابُ، شَكَّ هِشَامٌ): تقدَّم الكلام في (كتاب العلم)[ح٨٦] في فتنة القبر، هل هي مُختصَّة بالمؤمنين والمنافقين -والكافر لا يُسأَل؛ لأنَّه معلوم الاعتقاد- أو عامَّة؟ والصَّحيح: التَّعميم، وهل الوِلْدَان يسألون أم لا؟ وأنَّ فيه وجهين في مذهب أحمد: وأنَّ الصَّحيح: أنَّهم يُسأَلون، ومذهب الشَّافعيِّ: أنَّ الصغير لا يُلقَّن في القبر، فَمِن لازمه أنَّه لا يُسأَل، والله أعلم، وتقدَّم ما حكمُ الأمم السَّالفة قبلنا، والله أعلم.

قوله: (فَأَوْعَيْتُهُ): قال الدِّمياطيُّ: (الوجه: وَعَيتُه، قال(١٠) تعالى: ﴿وَتَعِيَهَآ أُذُنٞ وَٰعِيَةٞ﴾ [الحاقة: ١٢]،

---

(١) في (ج): (وقد).

(٢) وكذا في «اليونينيَّة».

(٣) في (ب): (وانكفأت)، وفي (ج): (فاردفأت)، وهو تحريفٌ.

(٤) وليس في «اليونينيَّة» الرفع، وقال الحافظ في «فتح الباري» (٢٢٠/١): (روَيناه بالحركات الثلاث فيهما).

(٥) انظر «التذكرة» (ص٦٩٠) وما بعدها.

(٦) في (ب): (من).

(٧) في (ب): (بكسرة إن).

(٨) هذه الفقرة جاءت في النسخ بعد الفقرة اللاحقة.

(٩) زيد في «اليونينيَّة» و(ق): (قال).

(١٠) زيد في (ج): (الله).

يقال: وعيتُ العلمَ، وأوعيتُ المتاعَ) انتهى، وقال ابن قُرْقُول: (الوَعْي: الحفظ للشيء، ووعيت العلم وأوعيته: حفظته) انتهى، وفي «أفعال ابن القطَّاع»[٣/٣٣٠]: (وأوعيت العلم؛ مثل: وعيته) انتهى[المطالع ٦/٢٢٧].

تنبيهٌ: سياق البخاريِّ هنا يؤذِن بأنَّ أسماءَ رَوَتْ هذا الحديثَ عن عائشةَ، وهو خلاف ما تقدَّم ذكره في (العلم)[ح٨٦] و(الطهارة)[ح١٨٤] مِن رفعه عنها، قال شيخُنا الشَّارحُ: (ولعلَّ الصَّواب ما هنا) انتهى[التوضيح ٧/٥٤٦]، وقد راجعت «أطراف المِزِّيِّ»، فرأيته ذكره في مسند أسماء بنت أبي بكر رضي الله عنهما[تحفة ١١/٢٥٧].

قوله: (مَا يُغَلَّظُ(١) عَلَيْهِ): (يُغلَّظ): مبنيٌّ لِما لم يُسَمَّ فاعله.

٩٢٣ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مَعْمَرٍ: حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ عَنْ جَرِيرِ بْنِ حَازِمٍ قَالَ: سَمِعْتُ الحَسَنَ يَقُولُ: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ تَغْلِبَ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم أُتِيَ بِمَالٍ، أَوْ سَبْيٍ، فَقَسَمَهُ، فَأَعْطَى رِجَالًا وَتَرَكَ رِجَالًا، فَبَلَغَهُ أَنَّ الَّذِينَ تَرَكَ عَتَبُوا، فَحَمِدَ اللهَ، ثُمَّ أَثْنَى عَلَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: «أَمَّا بَعْدُ، فَوَاللهِ إِنِّي لأُعْطِي الرَّجُلَ وَأَدَعُ الرَّجُلَ، وَالَّذِي أَدَعُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنَ الَّذِي أُعْطِي، وَلَكِنْ أُعْطِي أَقْوَامًا؛ لِمَا أَرَى فِي قُلُوبِهِمْ مِنَ الجَزَعِ وَالهَلَعِ، وَأَكِلُ أَقْوَامًا إِلَى مَا جَعَلَ اللهُ فِي قُلُوبِهِمْ مِنَ الغِنَى وَالخَيْرِ، فِيهِمْ عَمْرُو بْنُ تَغْلِبَ»، فَوَاللهِ مَا أُحِبُّ أَنَّ لِي بِكَلِمَةِ رَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وسلم حُمْرَ النَّعَمِ.

قوله: (حَدَّثَنَا مُحَمَّد بْنُ مَعْمَرٍ): هو بميمين مفتوحتين، بينهما عينٌ مهملةٌ ساكنةٌ، وهو مُحَمَّد ابن مَعْمَر القيسيُّ البصريُّ، المعروف بالبَحْرانيِّ، عن أبي أسامة ورَوْحٍ، وعنه: الجماعةُ، والبزَّار، وابنُ صاعد، تُوُفِّيَ سنة ستٍّ وخمسين ومئتين، كذا رأيتُ بِخَطِّ بعض فضلاء الدَّماشقة على نسخة من(٢) «الكاشف»، وفي «التذهيب»: (بعد الخمسين ومئتين)، ثقةٌ(٣).

قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ): تقدَّم أنَّ هذا هو الضَّحَّاك بن(٤) مَخْلَد، وقد تقدَّم أنَّ البخاريَّ روى عنه، وعن واحدٍ عنه.

قوله: (سَمِعْتُ الحَسَنَ يَقُولُ): هو الحسن بن أبي الحسن البصريُّ(٥)، العالمُ المشهورُ.

---

(١) كذا في النُّسخ و(ق)، وهي في «اليونينيَّة» بكسر اللَّام مشدَّدة، وينظر هامشها.

(٢) (من): سقط من (ب).

(٣) انظر «تذهيب التهذيب» (٨/٢٩٦)، «تهذيب الكمال» (٢٦/٤٨٥).

(٤) (بن): سقط من (ب).

(٥) (البصري): سقط من (ب).

قوله: (حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ تَغْلِبَ): هو بمُثنَّاة فوقُ، وبالغين المعجمة، وهذا معروفٌ، وهو عبديٌّ من عبد القيس، ويُقال: إنَّه مِن النَّمِر بن قاسِط، يُعَدُّ في أهل البصرة، روى[(١)] عنه الحسن بن أبي[(٢)] الحسن البصريُّ، والحَكَمُ بن الأعرج، كذا ذكر ابنُ أبي حاتم في «الجرح والتعديل»[(٣)]: أنَّه روى عنه الحكمُ بن الأعرج، يقال: هو من جُوَاثا[(٤)].

تنبيهان: أحدُهما: قال مسلم في كتاب «الوُحْدان»: (إنَّه لم يرو عنه إلَّا الحسنُ البصريُّ) [المنفردات٤٦]، وكذا قال الحاكم في «علومه»[(٥)]، وغيرُهما، قال شيخُنا العراقيُّ: (لم أرَ له -أي: للحَكَم- روايةً عنه في شيء من طرق أحاديث عَمرو بن تَغْلِب)[التبصرة والتذكرة٣/١٠٧].

الثاني: قوله: (حدَّثنا عمرو بن تغلب) ردٌّ على الحافظ أبي الحسن عليِّ بن المدينيِّ في أنَّه لم يسمع من عمرو بن تغلب[(٦)]، وله في هذا «الصَّحيح» حديثان صرَّح فيهما بالتحديث منه، هذا الحديث، وحديثُ: «بين يدي السَّاعة تقاتلون قومًا ينتعلون الشَّعَرَ» في (باب علامات النُّبوَّة في الإسلام)[ح٣٥٩٢]، والله أعلم.

قوله: (فَأَعْطَى رِجَالًا وَتَرَكَ رِجَالًا): هذان الفريقان لا أعرفهم بأعيانهم.

قوله: (مِنَ الجَزَعِ وَالهَلَعِ): هو بفتح الهاء واللَّام، وهو أفحش الجزَع.

قوله: (حُمْرَ النَّعَمِ): هو بإسكان الميم، جمع (أحمر)، وإيَّاك أن تضمَّ الميم، فإنِّي سمعت عن بعض المبتدئين بضمِّها، و(النَّعَم): الإبل، و(حُمْرُها): أفضلُها، قيل: المراد: إهداؤها، أو الصَّدقة[(٧)] بها، فيكون أجر ذلك له، وهي كلمةٌ تقولها العرب، وإلَّا؛ فما كان يحبُّ أنَّ له بها الدُّنيا وما فيها[(٨)].

٩٢٤- حَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ بُكَيْرٍ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ عُقَيْلٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ: أَنَّ عَائِشَةَ أَخْبَرَتْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ خَرَجَ لَيْلَةً مِنْ جَوْفِ اللَّيْلِ، فَصَلَّى فِي المَسْجِدِ، فَصَلَّى رِجَالٌ

(١) في (ب): (وروى).

(٢) (أبي): سقط من (ج).

(٣) زيد في (ج): (بل).

(٤) انظر «الجرح والتعديل» (٦/٢٢٢)، «الاستيعاب» (ص٥٠٠)، «تهذيب الكمال» (٢١/٥٥٢).

(٥) في (ب): (قاله)، وانظر «معرفة علوم الحديث» (ص١٥٩).

(٦) انظر «علل ابن المديني» (ص٥٥)، «جامع التحصيل» (١٦٣).

(٧) في (ب): (تصدقه بها).

(٨) انظر «التوضيح» (٧/٥٥٤).

بِصَلَاتِهِ، فَأَصْبَحَ النَّاسُ فَتَحَدَّثُوا، فَاجْتَمَعَ أَكْثَرُ مِنْهُمْ فَصَلَّوْا مَعَهُ، فَأَصْبَحَ النَّاسُ فَتَحَدَّثُوا، فَكَثُرَ أَهْلُ الْمَسْجِدُ مِنَ اللَّيْلَةِ الثَّالِثَةِ، فَخَرَجَ رَسُولُ اللهِ ﷺ فَصَلَّوْا بِصَلَاتِهِ، فَلَمَّا كَانَتِ اللَّيْلَةُ الرَّابِعَةُ، **عَجَزَ الْمَسْجِدُ** عَنْ أَهْلِهِ، حَتَّى خَرَجَ لِصَلَاةِ الصُّبْحِ، فَلَمَّا قَضَى الْفَجْرَ، أَقْبَلَ عَلَى النَّاسِ فَتَشَهَّدَ، ثُمَّ قَالَ: «أَمَّا بَعْدُ، فَإِنَّهُ لَمْ يَخْفَ عَلَيَّ مَكَانُكُمْ، لَكِنِّي خَشِيتُ أَنْ تُفْرَضَ عَلَيْكُمْ، فَتَعْجِزُوا عَنْهَا». **تَابَعَهُ يُونُسُ.**

قوله: (**حَدَّثَنَا اللَّيْثُ...**) إلى: (**ابْنِ شِهَابٍ**): تقدَّم أنَّه ابنُ سعد، وأنَّ (**عُقَيلًا**) بعده: بضمِّ العين، وفتح القاف، وهو ابن خالد، وأنَّ (ابن شهاب): هو الزُّهريُّ مُحَمَّد بن مسلم، العالمُ المشهورُ.

قوله: (**عَجَزَ الْمَسْجِدُ**): هو بفتح الجيم في الماضي، وكسرها في المستقبل، هذه لغة القرآن(١)، وهي الفصحى، وتقدَّم أنَّ الماضيَ في لغةٍ بكسر الجيم، والمستقبلَ بفتحها[ح٥٥٧].

قوله: (**تَابَعَهُ يُونُسُ**): الضَّمير في (تابعه) يعود على عُقَيل، وهو يونسُ بن يزيدَ الأيليُّ، تقدَّم بعضُ ترجمتِه[ح٧١]؛ يعني: أنَّه رواه كذلك عن الزُّهريِّ، وقد تابعه في قوله: (أمَّا بعد)، ومتابعةُ يونسَ أخرجها مسلمٌ والنَّسائيُّ[م(٧٦١)(١٧٨)، س٤/١٥٥].

٩٢٥ - **حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ: قَالَ عُرْوَةُ عَنْ أَبِي حُمَيْدٍ السَّاعِدِيِّ أَنَّهُ أَخْبَرَهُ:** أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ **قَامَ عَشِيَّةً بَعْدَ الصَّلَاةِ**، فَتَشَهَّدَ وَأَثْنَى عَلَى اللهِ بِمَا هُوَ أَهْلُهُ، ثُمَّ قَالَ: «أَمَّا بَعْدُ».

تَابَعَهُ أَبُو مُعَاوِيَةَ وَأَبُو أُسَامَةَ عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي حُمَيْدٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «أَمَّا بَعْدُ».

تَابَعَهُ الْعَدَنِيُّ، عَنْ سُفْيَانَ فِي: «أَمَّا بَعْدُ».

قوله: (**حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ**): تقدَّم مرارًا أنَّه الحكَم بن نافع، وتقدَّم أنَّ (**شُعَيبًا**): هو ابن أبي حمزة، وتقدَّم (**الزُّهْرِيُّ**) أعلاه، وقبلَه مرارًا.

قوله: (**عَنْ أَبِي حُمَيْدٍ السَّاعِدِيِّ**): تقدَّم مرارًا أنَّه بضمِّ الحاء، وفتح الميم، وأنَّ اسمَه عبدُ الرَّحمن، وقيل: المنذر، صحابيٌّ مشهورٌ، تقدَّم بعضُ ترجمتِه[قبل ح٣٩١].

قوله: (**قَامَ عَشِيَّةً بَعْدَ الصَّلَاةِ**): تقدَّم أنَّ (العَشيّ) و(العشيَّة): من صلاة المغرب إلى العَتَمة[ح٤٠]، وقال النَّوويُّ: (العشيُّ عند العرب: ما بين زوال الشَّمس إلى غروبها، قاله الأزهريُّ)(٢).

قوله: (**تَابَعَهُ أَبُو مُعَاوِيَةَ وَأَبُو أُسَامَةَ عَنْ هِشَامٍ**): الضَّمير في (تابعه) يعود على الزُّهريِّ، أي: تابعا الزُّهريَّ، فروياه عن هشامٍ عن أبيه، يعني: عروة الذي رواه الزُّهريُّ عنه، فأمَّا (أبو معاوية) فهو مُحَمَّد بن

---

(١) كما في قوله تعالى: ﴿قَالَ يَٰوَيْلَتَىٰٓ أَعَجَزْتُ أَنْ أَكُونَ مِثْلَ هَٰذَا ٱلْغُرَابِ﴾ [المائدة: ٣١].

(٢) انظر «تهذيب اللغة» (٣/٣٨)، «المنهاج شرح مسلم» (٥/٧٠).

خازم -بالخاء المعجمة وبالزَّاي- الضَّرير، تقدَّم الكلام عليه[ح١٠]، ومتابعتُه أخرجها مسلمٌ[م(١٨٣٢) (٢٨)]، وأمَّا (أبو أسامة) فهو حمَّاد بن أسامة الإمامُ، مشهورٌ، ومتابعتُه أخرجها البخاريُّ في (الزَّكاة) عن يوسف ابن موسى[ح١٥٠٠]، وفي (ترك الحيل) عن عبيد(١) بن إسماعيل[ح٦٩٧٩]؛ كلاهما عن أبي أسامة.

قوله: (تَابَعَهُ العَدَنِيُّ عَنْ سُفْيَانَ): الضَّمير في (تابعه) يعود على شعيب، أي: تابع العَدَنيُّ -وسيأتي الكلام عليه- شعيبًا فرواه عن سفيانَ بنِ عيينة، عن الزُّهريِّ، كما رواه شعيبٌ عنه، وفي «الأطراف» للمِزِّيِّ: (تابعه العَدَنيُّ عن سفيانَ عن هشامٍ)[تحفة٩/١٤٨]، وقال شيخُنا في «شرحه»: (ومتابعة سفيان -وهو ابن عيينة- فذكرها بَعْدُ عنِ الزُّهريِّ، عن عروة، عن أبي حميد[ح٢٥٩٧]، وأخرجها مسلمٌ عن العَدَنيِّ عن هشامٍ[م(١٨٣٢) (٢٨)])[التوضيح٧/٥٤٨] انتهى، وصوابُه(٢): عن ابن أبي عمر -وهو العَدَنيُّ- عن سفيانَ بنِ عيينة، عن هشام بن عروة به(٣).

و(العَدَنيُّ): هو بفتح العين، والدَّال المهملتين، إلى عَدَن(٤)، واسمه مُحَمَّد بن يحيى بن أبي عمر العَدَنيُّ، كما قدَّمتُه قريبًا(٥)، حافظٌ مشهورُ التَّرجمة، روى عنِ ابنِ عيينة، وفُضَيل بن عياض، وأبي معاوية، والدَّرَاوَرْدِيِّ، وعبد الرَّزَّاق، وخلقٍ، وعنه: مسلمٌ، والتِّرمذيُّ(٦)، وابنُ ماجه، ولم يخرِّج له البخاريُّ شيئًا في الأصول(٧)، [إنَّما أخرج له في المتابعات كما ترى(٨)، وقد أخرج له مسلمٌ،

---

(١) في (ب): (عبيد الله).

(٢) في (ب): (وهو أنَّه)، يقصد المصنِّف ﵀ تصويب كلام شيخِه ابن الملقِّن؛ إذ أسقط راويًا عند تخريج الحديث من «مسلم»، وهو سفيان بن عيينة.

(٣) (به): سقط من (ب)، وقال الحافظ في «الفتح» (٢/٤٧١): (يحتمل أن يكون «العَدَنيُّ»: هو عبد الله بن الوليد، و«سفيان»: هو الثوريُّ، ومِن هذا الوجه وصله الإسماعيليُّ، وفيه قوله: «أمَّا بعد»، ويحتمل أن يكون «العَدَنيُّ»: هو محمَّد بن يحيى بن أبي عمر، و«سفيان»: هو ابن عُيَينة، وقد وصله مسلمٌ عنه، وأحال به على رواية أبي كُرَيب عن أبي أسامة، وقد تبيَّن أنَّ فيها قوله: «أمَّا بعد»).

(٤) انظر «الأنساب» للسمعانيِّ (٤/١٦٦).

(٥) (كما قدمته قريبًا): سقط من (ب).

(٦) زيد في النسخ: (س)؛ إشارة إلى النسائيِّ، وقد كانت العبارة في (أ): (روى له: م ت س ق)، ثمَّ ضرب على: (روى له)، واستدرك: (روى عن ابن عيينة... وعنه)، فأصبح النسائيُّ فيمَن روى عنه، ولم يروِ النسائيُّ عنه، وإنَّما روى عن رجلٍ عنه.

(٧) زيد في (ب): (كما قدمته قريبًا).

(٨) لم يرقم المزِّيُّ عليه في «تهذيب الكمال» (٢٦/٦٣٩) رقمَ البُخاريِّ، وإنَّما رَقَمَ (خت) على عبد الله ابن الوليد المعروف بالعَدَنيِّ (١٦/٢٧١)، وانظر «تهذيب التهذيب» (٣/٧٣٢).

والتِّرمذيُّ، والنَّسائيُّ، وابنُ ماجه][(١)]، وقد روى أبو داود في كتاب «المسائل التي سألها أحمدَ ابن حنبل» عن رجلٍ عنه، قال أبو حاتم: (كان رجلًا صالحًا، وكان به غفلةٌ، رأيتُ عنده حديثًا موضوعًا حدَّث به عن ابن عُيَينة، وكان صدوقًا)[الجرح والتعديل ١٢٤/٨]، وقال غيرُه: حجَّ سبعًا وسبعين حجَّةً، وكان كثيرَ الطَّوافِ، ذكره ابنُ حِبَّان في «الثِّقات»[٩٨/٩]، قال البخاريُّ: (مات بمكَّة لإحدى عشرةَ بقيت من ذي الحجَّة سنة «٢٤٣هـ»[تخ ١/٢٦٥])[(٢)]/. [١/١٣٨أ]

٩٢٦- حَدَّثَنَا أَبُو اليَمَانِ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: حَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ حُسَيْنٍ، عَنِ المِسْوَرِ ابْنِ مَخْرَمَةَ: قَامَ رَسُولُ اللهِ ﷺ، فَسَمِعْتُهُ حِينَ تَشَهَّدَ يَقُولُ: «أَمَّا بَعْدُ».

تَابَعَهُ الزُّبَيْدِيُّ عَنِ الزُّهْرِيِّ.

قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو اليَمَانِ): تقدَّم أنَّه الحَكَم بن نافع، وكذا تقدَّم (شُعَيْبٌ): أنَّه ابن أبي حمزة، وكذا (الزُّهْرِيُّ): أنَّه مُحَمَّد بن مسلم.

قوله: (حَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ الحُسَيْنِ[(٣)]): هذا هو زين العابدين ابن عليِّ بن أبي طالب الهاشميُّ[(٤)]، رضي الله عنه، أبو الحُسين، ويقال: أبو الحَسَن، ويقال: أبو مُحَمَّد، ويقال: أبو عبد الله، أمُّه أمُّ ولد، روى عن أبيه، وعائشةَ، وأبي هريرة، وجمعٍ، وعنه: بنوه مُحَمَّد وزيد وعُمر، والزُّهريُّ، وأبو الزِّناد، وخلقٌ، قال الزُّهريُّ: ما رأيت قرشيًّا أفضلَ منه، كان مع أبيه يوم قُتِل وهو ابن ثلاث وعشرين سنة -وقيل: غير ذلك- وهو مريضٌ، فقال عمر بن سعد: لا تَعرَّضوا لهذا المريض، مناقبه جمَّةٌ جليلةٌ، وكيف لا؟! تُوُفِّيَ سنة (٩٢هـ)، وقيل: سنة (٩٣هـ)، ويقال: سنة (٩٤هـ)، روى له الجماعة[(٥)].

قوله: (عَنِ المِسْوَرِ بْنِ مَخْرَمَةَ): (المِسْور): بكسر الميم، وإسكان السِّين، صحابيٌّ معروفٌ صغيرٌ، وأبوه صحابيٌّ من مُسلِمة الفتح، ترجمتُهما معروفةٌ فلا نُطوِّل بها[(٦)].

قوله: (تَابَعَهُ الزُّبَيْدِيُّ عَنِ الزُّهْرِيِّ): الضَّمير في (تابعه) يعود على شعيب، و(الزُّبيديُّ): بضمِّ الزاي، وهو مُحَمَّد بن الوليد، تقدَّم[ح ٧٧]، [ومتابعة الزُّبيديِّ لم أرها في شيءٍ من الكتب السِّتَّة إلَّا

(١) ما بين معقوفين جاء في (ب) بعد قوله: (يحيى بن أبي عمر العدني).
(٢) انظر «تهذيب الكمال» (٦٣٩/٢٦)، «تذهيب التهذيب» (٣٣٤/٨).
(٣) كذا في النُّسخ وهامش (ق)، وهي رواية أبي ذرٍّ، ورواية «اليونينيَّة» و(ق): (حسين).
(٤) (الهاشمي): جاء في (ب) بعد قوله: (زين العابدين)، وعليها في (أ) علامة تقديم وتأخير.
(٥) «المعرفة والتاريخ» (٣٠٠/١)، وانظر «تهذيب الكمال» (٣٨٢/٢٠).
(٦) في (ب): (بهما).

ما هنا، وقال شيخُنا: (لا يحضُرُني مَن أسندها)][1].

٩٢٧ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبَانَ: حَدَّثَنِي ابْنُ الغَسِيلِ: حَدَّثَنَا عِكْرِمَةُ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: صَعِدَ النَّبِيُّ ﷺ المِنْبَرَ، وَكَانَ آخِرَ مَجْلِسٍ جَلَسَهُ، **مُتَعَطِّفًا مِلْحَفَةً** عَلَى مَنْكِبَيْهِ، **قَدْ عَصَبَ رَأْسَهُ بِعِصَابَةٍ دَسِّمَةٍ**، فَحَمِدَ اللهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: «أَيُّهَا النَّاسُ إِلَيَّ» **فَثَابُوا** إِلَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: «أَمَّا بَعْدُ، فَإِنَّ هَذَا الحَيَّ مِنَ الأَنْصَارِ يَقِلُّونَ وَيَكْثُرُ النَّاسُ، فَمَنْ وَلِيَ شَيْئًا مِنْ أُمَّةِ مُحَمَّدٍ، فَاسْتَطَاعَ أَنْ يَضُرَّ فِيهِ أَحَدًا أَوْ يَنْفَعَ فِيهِ أَحَدًا، فَلْيَقْبَلْ مِنْ مُحْسِنِهِمْ **وَيَتَجَاوَزْ عَنْ مُسِيِّهِمْ**».

قوله: (**حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبَانَ**): وهو إسماعيل بن أبان الورَّاق، روى عن مِسْعر وعدَّةٍ، وعنه: البخاريُّ، وأبو حاتم، وخلقٌ، ثقة[2]، تُوُفِّيَ سنة (٢١٦هـ)، أخرج له البخاريُّ والتِّرمذيُّ، له ترجمةٌ في «الميزان»[١/٢١٢][3]، وتقدَّم أنَّ (أبانًا) مصروفٌ على قول الأكثر في أوَّل هذا التَّعليق[ح٤٤].

قوله: (**حَدَّثَنِي**[4] **ابْنُ الغَسِيلِ**): هو بفتح الغين المعجمة، وكسر السِّين المهملة، واسمه عبد الرَّحمن بن سليمان ابن حنظلة الغسيل، [وإنَّما قيل له: (الغسيل)[5]؛ لأنَّه استُشهِد بأُحُد وهو جُنُب، فغسلتْه الملائكةُ، وكذا جرى لحمزة بن عبد المطَّلب[6]، وقال ابن المنذر: (إنَّ الملائكة غسلت عاصمَ ابن ثابت بن أبي الأقلح)، ذكر ذلك بعضُ فضلاء الشَّافعيَّة من المصريِّين، والله أعلم][7]، وحنظلةُ: هو[8] ابن أَبي عامر عَمْرِو بن صيفيِّ بن زيد الأنصاريُّ الأوسيُّ الضُّبَعيُّ، يُعرَف والد حنظلة بالرَّاهب في الجاهليَّة، فسمَّاه النَّبيُّ ﷺ الفاسقَ، وقصَّته معروفة، فلا نُطوِّل بها[9]، روى عبدُ الرَّحمن عن أَسِيد ابن عليٍّ وعكرمةَ، ورأى أنسًا وسهلًا، وعنه: إبراهيم وجُبَارة بن المُغلِّس، ويحيى الحِمَّانيُّ، صدوق،

---

(١) ما بين معقوفين سقط من (ج)، «التوضيح» (٧/٥٤٩)، وقد وصلها الطبرانيُّ في «مسند الشاميِّين» (١٧٠٧)، وانظر «تغليق التعليق» (٢/٣٦٨-٣٦٩).

(٢) (ثقة): سقط من (ج).

(٣) انظر «تهذيب الكمال» (٣/٥).

(٤) كذا في النُّسخ و(ق)، وفي «اليونينيَّة»: (حَدَّثَنَا).

(٥) (الغسيل): سقط من (ب).

(٦) انظر «الطبقات الكبرى» (٣/٩).

(٧) ما بين معقوفين سقط من (ج).

(٨) في (ج): (وهو حنظلة).

(٩) انظر «الاستيعاب» (ص١٣٩).

تُوُفِّيَ سنة (١٧١هـ)، أخرج له البخاريُّ، ومسلم، وأبو داود، وابن ماجه، وله ترجمةٌ في «الميزان» [٢/٥٦٨][١].

قوله: (صَعِدَ): تقدَّم أنَّه بكسر العين في الماضي، مفتوحها في المستقبل[ح٤٥٦]، وهذا ظاهرٌ.

قوله: (مُتَعَطِّفًا مِلْحَفَةً): (المُتَعَطِّف): هو المُتوشِّح، كذا في «العين»[٢]، وفي «البارع»: (شِبه التَّوشُّح)، قال ابن شُمَيل: (تَرَدِّيك بثوبك على مَنْكبيك، كالذي يفعل النَّاس في الحرِّ)[٣]، وقال غيره: (لأَنَّه يقع على عِطْفَي الرَّجل، وهما جانبا عُنقه)[٤]، قاله ابن قُرْقُول[٥]، و(المِلْحَفة): بكسر الميم، معروفةٌ.

قوله: (عَصَبَ رَأْسَهُ): هو بتخفيف الصَّاد، ويجوز تشديدها[٦].

قوله: (بِعِصَابَةٍ دَسِمَةٍ): هي بفتح الدَّال، وكسر السِّين، المهملتين، قاله ابن قُرْقُول، قال: (أَي: لونها كلون الدَّسم؛ كالزَّيت وشبهه، وقيل: سوداء، وقد رُوِيَت هكذا: «عليه عصابة سوداء»[٧]، ولم تكن دَسْماء بما خالطها من الدَّسم؛ بل لأَنَّ لونها لونُ الدَّسم؛ كما يقال: ثوب زيتيٌّ وجَوزيٌّ...) إلى أَن قال: (وقال ابن الأَنباريِّ: اللَّون الدَّسم: الأَغبر في سواد، وقال الحربيُّ: أُراها من الدَّسم؛ وهو كالدُّهن ونحوه[٨]، وقد تُؤَوِّل على أنَّها كانت سوداء من دسم الطِّيب، كما جاء: «كأَنَّ ثوبه ثوبُ زيَّات، ممَّا يكثُر القِناع»[٩]، أي: ممَّا يغطِّي رأسه، فيتعلَّق بثوبه طيب شعره، وعليه تتوجَّه رواية: «دسِمة»[١٠]، وزعم الدَّاوديُّ: أنَّها على ظاهرها، وأنَّها لِما نالها من عرق المرض).

وفي أَصلنا: (دَسْمة)؛ بكسر السِّين، وإسكانها بالقلم، وعليها: (معًا).

قوله: (فَثَابُوا): هو بالثَّاء المُثلَّثة في أوَّله، أي: رجعوا.

---

(١) انظر «تهذيب الكمال» (١٧/١٥٤).

(٢) في «العين» (٢/١٨): (وفلانٌ يتعطَّف بثوبه: شِبْه التوشُّح)، وهو ما نُسِب إلى «البارع» الآتي، لكن لم أقف عليه فيه، والمثبت موافقٌ لِما في «مشارق الأنوار» (٢/٢٤٢)، و«مطالع الأنوار» (٤/٤٣٠).

(٣) انظر «تهذيب اللغة» (٢/١٠٦-١٧٠).

(٤) انظر «الغريبين» (٤/١٢٩٤)، «النهاية» (٣/٢٥٧)، «لسان العرب» مادَّة (عطف).

(٥) انظر «مطالع الأنوار» (٤/٤٣٠).

(٦) (ويجوز تشديدها): سقط من (ج).

(٧) أخرجه مسلم في «صحيحه» (١٣٥٨) من حديث سيِّدنا جابر رضي الله عنه، بلفظ: (عمامة).

(٨) انظر «غريب الحديث» (٢/٥١٤).

(٩) أخرجه بنحوه الترمذيُّ في «الشمائل» (٣٣)، والبيهقيُّ في «الشُّعَب» (٦٠٤٥)، من حديث سيِّدنا أنس رضي الله عنه.

(١٠) أمَّا رواية ابن قُرْقُول؛ فهي (دسماء)، انظر «مطالع الأنوار» (٣/٤٩-٥٠).

قوله(١): (وَيَتَجَاوَزْ عَنْ مُسِيئِهِمْ(٢)): يعني: إلَّا في الحدود وحقوق الآدميِّين.

٣٠- بابُ القَعْدَةِ بَيْنَ الخُطْبَتَيْنِ يَوْمَ الجُمُعَةِ

٩٢٨- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ المُفَضَّلِ: أَخْبَرَنَا عُبَيْدُ اللهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم يَخْطُبُ خُطْبَتَيْنِ يَقْعُدُ بَيْنَهُمَا.

قوله: (حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ المُفَضَّلِ): تقدَّم أنَّه بكسر المُوَحَّدة، وبالشِّين المعجمة.

٣١- بابُ الاِسْتِمَاعِ إِلَى الخُطْبَةِ

٩٢٩- حَدَّثَنَا آدَمُ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذِئْبٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ الأَغَرِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم: «إِذَا كَانَ يَوْمُ الجُمُعَةِ، وَقَفَتِ المَلَائِكَةُ عَلَى بَابِ المَسْجِدِ، يَكْتُبُونَ الأَوَّلَ فَالأَوَّلَ، وَمَثَلُ المُهَجِّرِ، كَمَثَلِ الَّذِي يُهْدِي بَدَنَةً، ثُمَّ كَالَّذِي يُهْدِي بَقَرَةً، ثُمَّ كَبْشًا، ثُمَّ دَجَاجَةً، ثُمَّ بَيْضَةً، فَإِذَا خَرَجَ الإِمَامُ، طَوَوْا صُحُفَهُمْ، وَيَسْتَمِعُونَ الذِّكْرَ».

قوله: (حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذِئْبٍ): تقدَّم مِرارًا قريبًا وبعيدًا أنَّه مُحَمَّد بن عبد الرَّحمن بن المغيرة ابن أبي ذئب، أَحدُ الأَعلام، وكذا تقدَّم (الزُّهْرِيُّ): مُحَمَّد بن مسلم، العَلَمُ الفَرْدُ.

قوله: (عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ الأَغَرِّ): هو بالغين المعجمة، وتشديد الرَّاء، واسمه سَلْمان، مدنيٌّ، مولى جُهَينة، روى عن أَبي هريرة، وأَبي أيُّوبَ، وعنه: الزُّهريُّ وبُكَير ابن الأَشجِّ، أَخرج له الجماعة، وجماعة، قال شعبةُ: (كان الأَغرُّ قاصًّا من أَهل المدينة، وكان رضًا)(٣).

قوله: (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ): تقدَّم مِرارًا كثيرة أنَّه عبدُ الرَّحمن بن صخر، على الأصحِّ من ثلاثين قولًا.

قوله: (وَقَفَتِ المَلَائِكَةُ): تقدَّم أنَّ هؤلاء غيرُ الحفظة، في أَوائل (الجمعة)[ح٨٨١].

قوله: (وَمَثَلُ المُهَجِّرِ): تقدَّم الكلام مِن أيِّ ساعة يكون التَّبكير إليها[ح٨٨١]، و(المُهجِّر): المُبكِّر، ويقال: مِن وقت الهاجرة، تقدَّم[ح٦١٥].

قوله: (بَدَنَةً): تقدَّم الكلام عليها في (كتاب الجمعة)[ح٨٨١].

قوله: (ثُمَّ دَجَاجَةً): تقدَّم أنَّها مُثلَّثة الدَّال، وكذا الجمع، وتقدَّم ما جاء في «النَّسائيِّ» من (بطَّةٍ) و(عصفور)[س٣/٩٨]؛ فانظره في أَوائل (الجمعة)[ح٨٨١].

---

(١) (قوله): سقط من (ج).

(٢) كذا في النُّسخ و(ق)، وفي «اليونينيَّة»: (مُسِيِّهم)، وينظر هامشها.

(٣) «الجرح والتعديل» (٢٩٧/٤)، وانظر «تهذيب الكمال» (٢٥٦/١١).

٣٢- بابٌ: إِذَا رَأَى الإِمَامُ رَجُلًا جَاءَ وَهُوَ يَخْطُبُ، أَمَرَهُ أَنْ يُصَلِّيَ رَكْعَتَيْنِ

٩٣٠- حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ وَالنَّبِيُّ ﷺ يَخْطُبُ النَّاسَ يَوْمَ الجُمُعَةِ، فَقَالَ: «أَصَلَّيْتَ يَا فُلَانُ»؟ قَالَ: لَا، قَالَ: «قُمْ فَارْكَعْ».

قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ): تقدَّم مرَّاتٍ أنَّه(١) مُحَمَّد بن الفضل عارمٌ، وتقدَّم أنَّه بعيدٌ من العرامة؛ لأنَّ العارمَ: الشِّرِّيرُ أو الشَّرِسُ[ح٦٠].

قوله: (جَاءَ رَجُلٌ وَالنَّبِيُّ ﷺ يَخْطُبُ النَّاسَ يَوْمَ الجُمُعَةِ): هذا الرَّجل هو سُلَيك بن عمرو الغطفانيُّ، وقيل: سُلَيك بن هُدْبة(٢)، روى دُحَيم(٣) عن الفِرْيابيِّ، عن سفيان، عن الأعمش، عن أبي سفيان، عن جابر، عن سُلَيك: (أنَّه جاء المسجد...) فذكره(٤)، [وقد صرَّح مسلم باسم(٥) سُلَيك[م(٥٨)(٨٧٥)]، قال ابن بَشْكُوال: (هو سُلَيك، كما في «مسلم» و«مسند الحميديِّ»[ح١٢٢٣]، وقيل: أبو هُدْبة)(٦)، وقيل: النُّعْمان بن قوقل(٧)، قاله الخطيب البغداديُّ](٨).

٣٣- بابُ مَنْ جَاءَ وَالإِمَامُ يَخْطُبُ صَلَّى رَكْعَتَيْنِ خَفِيفَتَيْنِ

٩٣١- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللهِ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَمْرٍو: سَمِعَ جَابِرًا قَالَ: دَخَلَ رَجُلٌ يَوْمَ الجُمُعَةِ، وَالنَّبِيُّ ﷺ يَخْطُبُ، فَقَالَ: «أَصَلَّيْتَ»؟ قَالَ: لَا، قَالَ: «فَصَلِّ رَكْعَتَيْنِ».

---

(١) (أنَّه): ليست في (أ) و(ج).

(٢) انظر «معرفة الصحابة» لأبي نعيم (١٤٣٧/٣).

(٣) في النسخ: (نعيم)، وهو تحريف، والمثبت من «الكامل في الضعفاء».

(٤) قال ابن عديٍّ في «الكامل في الضعفاء» (٤٦٥/٣): (ولا أعلم قاله أحدٌ: «عن الثوري، عن الأعمش، عن أبي سفيان، عن جابر، عن السليك» غير الفِرْيابيِّ وإبراهيم بن خالد)، قال الحافظ في «الفتح» (٤٧٤/٢): (والذي يظهر لي أنَّه ما عنى: أنَّ جابرًا حمل القصة عن سليك، وإنَّما معناه: أنَّ جابرًا حدَّثهم عن قصة سليك).

(٥) في (ب): (وقد صرَّح بأنه).

(٦) انظر «الغوامض والمبهمات» (٧٤/١-٧٥)، قال الحافظ في «الفتح» (٤٧٤/٢): (ومن المستغربات: ما حكاه ابن بَشْكُوال في «المبهمات»: أنَّ الداخل المذكور يقال له: أبو هدبة، فإن كان محفوظًا، فلعلَّها كنية سليك، صادفت اسمَ أبيه).

(٧) في (ب): (نوفل)، وهو تحريف.

(٨) «الأسماء المبهمة» (ص٣٧٦-٣٧٧)، ما بين معقوفين سقط من (ج).

قوله: (حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ عَمْرٍو، عَنْ جَابِرٍ[(١)]): (سفيان) هذا: هو ابن عيينة، وكذا أخرجه المِزِّيُّ في ترجمة سفيان بن عيينة، عن عمرٍو، عن جابرٍ[(٢)]، و(عَمرو): هو ابن دينار، وليس في الكتب السِّتَّة للثوريِّ شيءٌ عن عَمْرو بن دينار، عن جابر، فاعلمه.

قوله: (دَخَلَ رَجُلٌ): تقدَّم الكلام عليه أعلاه.

٣٤- بابُ رَفْعِ اليَدَيْنِ فِي الخُطْبَةِ

٩٣٢- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ عَبْدِ العَزِيزِ، عَنْ أَنَسٍ.

وَعَنْ يُونُسَ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: بَيْنَمَا النَّبِيُّ ﷺ يَخْطُبُ يَوْمَ الجُمُعَةِ، إِذْ قَامَ رَجُلٌ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، هَلَكَ الكُرَاعُ، وَهَلَكَ الشَّاءُ، فَادْعُ اللهَ أَنْ يَسْقِيَنَا، فَمَدَّ يَدَيْهِ وَدَعَا.

قوله: (وَعَنْ يُونُسَ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسٍ): هذا معطوفٌ على السَّند قبله، وكأنَّه قال: وحدَّثنا مُسَدَّد: حدَّثنا حمَّاد بن زيد عن يونس -هو ابن عُبَيد- عن ثابت، عن أَنس، وليس تعليقًا، فإيَّاك[(٣)] أَن تجعله تعليقًا، والله أعلم.

قوله: (إِذْ قَامَ رَجُلٌ) وسيأتي (فَقَامَ أَعْرَابِيٌّ)[ح٩٣٣]: وهذا لا أعلم أحدًا سمَّاه، [وقال بعض حُفَّاظ العصر: (لم يُسمَّ هذا الرجل، وقد قيل: إنَّه مُرَّة بن كعب[(٤)]، وقيل: العبَّاس بن عبد المطَّلب، وقيل: أبو سفيان بن حرب، وكلُّ ذلك غلط ممَّن قاله؛ لمغايرة كلٍّ من الأَحاديث الثلاثة للقصَّة التي ذكرها أَنسٌ[(٥)])، قال: (ثمَّ وجدته في «دلائل النُّبوَّة» للبيهقيِّ في رواية مُرسَلة ما يدلُّ على أنَّه[(٦)]: خارجة بن حصن بن حذيفة ابن بدر الفزاريُّ أَخو عيينة بن حصن[(٧)]، فهذا هو المُعتمَد، وفي رواية ابن سعيد[(٨)]: «فقام أَعرابيٌّ»[(٩)])،

---

(١) كذا في النُّسخ، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (سمع جابرًا).

(٢) انظر «تحفة الأشراف» (٢/٢٥٦).

(٣) في (ج): (وإياك).

(٤) سمَّاه الحافظ في «الفتح» (٢/٥٨٢): (كعب بن مرَّة)؛ والشكُّ من شعبة راوي الحديث؛ كما في «مسند أحمد» (١٨٠٥٩) و«المعجم الكبير» (٢٠/٣١٩).

(٥) أمَّا حديث مرَّة بن كعب؛ فتقدَّم تخريجه في التعليق السابق، وأمَّا حديث أبي سفيان؛ فرواه البخاريُّ (٤٨٢٤).

(٦) زيد في (أ) مستدركًا وفي (ب): (فجاء)، ولا يستقيم.

(٧) «دلائل النبوَّة» (٦/١٤٣) من حديث يزيد بن عبيد السلمي.

(٨) في (أ) و(ب): (سعد)، وهو تحريف.

(٩) هذه رواية إسحاق ابن أبي طلحة عن أنس رضي الله عنه (٩٣٣)، أمَّا رواية يحيى بن سعيد؛ فهي باللفظ الثاني الذي سيذكره فقط (١٠٢٩)، وميَّز الحافظ بينهما في «فتح الباري» (٢/٨٥٢).

انتهى -وهذا في «الصَّحيح»- قال[(١)]: (وله[(٢)]: «فقام رجل أعرابيٌّ من أهل البدو»[ح١٠٢٩])، ثمَّ ذكر ما يدلُّ على أنَّه الرَّجل الأوَّل[(٣)]، وخارجة بن حصن أخو عيينة أبو أسماء، صحابيٌّ، قدم بعد تبوك[(٤)]][(٥)].

قوله: (هَلَكَ الكُرَاعُ): هو بضمِّ الكاف، وتخفيف الرَّاء، وفي آخره عينٌ مهملةٌ، قال ابن قُرْقُول: (بضمِّ الكاف، وضبطه بعضهم عن الأَصيليِّ بكسرها/، وهو خطأٌ، وهو اسمٌ يَجمع الخَيلَ)[المطالع ٣/٣٥١]. [١/١٣٨ب]

٣٥- بابُ الاِسْتِسْقَاءِ فِي الخُطْبَةِ يَوْمَ الجُمُعَةِ

٩٣٣- حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ المُنْذِرِ: حَدَّثَنَا الوَلِيدُ: **حَدَّثَنَا أَبُو عَمْرٍو** قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: أَصَابَتِ النَّاسَ **سَنَةٌ** عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللهِ ﷺ، فَبَيْنَا النَّبِيُّ ﷺ يَخْطُبُ فِي يَوْمِ جُمُعَةٍ، **قَامَ أَعْرَابِيٌّ** فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، هَلَكَ المَالُ وَجَاعَ العِيَالُ، فَادْعُ اللهَ لَنَا، فَرَفَعَ يَدَيْهِ، وَمَا نَرَى فِي السَّمَاءِ **قَزَعَةً**، فَوَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، مَا وَضَعَهَا حَتَّى ثَارَ السَّحَابُ أَمْثَالَ الجِبَالِ، ثُمَّ لَمْ يَنْزِلْ عَنْ مِنْبَرِهِ حَتَّى رَأَيْتُ المَطَرَ يَتَحَادَرُ عَلَى لِحْيَتِهِ ﷺ، فَمُطِرْنَا يَوْمَنَا ذَلِكَ، وَمِنَ الغَدِ وَبَعْدَ الغَدِ، وَالَّذِي يَلِيهِ، حَتَّى الجُمُعَةِ الأُخْرَى، **وَقَامَ ذَلِكَ الأَعْرَابِيُّ** -أَوْ قَالَ: غَيْرُهُ- فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، تَهَدَّمَ البِنَاءُ وَغَرِقَ المَالُ، فَادْعُ اللهَ لَنَا، فَرَفَعَ يَدَيْهِ: «اللَّهُمَّ حَوَالَيْنَا وَلَا عَلَيْنَا»، فَمَا **يُشِيرُ** بِيَدِهِ إِلَى نَاحِيَةٍ مِنَ السَّحَابِ إِلَّا انْفَرَجَتْ، وَصَارَتِ المَدِينَةُ **مِثْلَ الجَوْبَةِ**، **وَسَالَ الوَادِي قَنَاةُ شَهْرًا**، وَلَمْ يَجِئْ أَحَدٌ مِنْ نَاحِيَةٍ إِلَّا حَدَّثَ **بِالجَوْدِ**.

قوله: (**حَدَّثَنَا أَبُو عَمْرٍو**): وفي نسخة: (الأَوزاعيُّ)[(٦)] بعد (أَبي عمرو)، وهو هو، واسمُه عبد الرَّحمن ابن عمرو، أَبو عمرو، وقد تقدَّم بعضُ ترجمتِه، وأنَّه أَفتى في سبعين أَلفَ مسألةٍ، وتقدَّم[(٧)] لماذا نُسِب مُطَوَّلًا في أَوائل هذا التعليق[ح٧٨].

قوله: (**سَنَةٌ**): أي: قحطٌ وجدبٌ.

---

(١) قوله: (انتهى، وهذا في «الصَّحيح»، قال): جاء في (ب) بعد قوله: (الرَّجل الأوَّل).

(٢) يعني: ليحيى بن سعيد.

(٣) انظر «هُدَى الساري» (ص٢٨٠).

(٤) انظر «تجريد أسماء الصحابة» (١/١٤٧).

(٥) ما بين معقوفين سقط من (ج).

(٦) وهي رواية أبي ذرٍّ والأَصيليِّ.

(٧) في (ب): (وقد تقدَّم).

قوله: (قَامَ أَعْرَابِيٌّ): تقدَّم قريبًا(١) أنِّي لا أعرف ولا أعلم أحدًا سمَّاه غير ما ذكرت لك قريبًا(٢)[ح٩٣٢].

قوله: (قَزَعَةً): أي: سحابة، وتقدَّم الكلام عليها، وأنَّها بفتح الزَّاي[ح٨١٣].

قوله: (وَقَامَ ذَلِكَ الأَعْرَابِيُّ): تقدَّم أعلاه وقبله أنِّي لا أعرفه، [وتقدَّم قريبًا ما قاله بعض حُفَّاظ هذا(٣) العصر](٤)[ح٩٣٢].

قوله: (مِثْلَ الجَوْبَةِ): هي بفتح الجيم، وإسكان الواو، ثمَّ باء مُوَحَّدة، ثمَّ تاء التَّأنيث، وهي الفجوة بين البيوت، والفجوة: المكان الفارغ المتَّسع، قال ابن قُرْقُول: (وقد رأيت بعضهم قد صحَّف «الجوبة» بـ«الجونة»، ثمَّ فسَّره بالشمس في سوادها حين تغيب! وقيل: صارت حولها كجَيب القميص لرأسٍ لابسه، وجيبه: هو طَوقُه الذي يخرج منه الرأس) انتهى[المطالع٢/١٧٨].

قوله: (وَسَالَ الوَادِي قَنَاةُ شَهْرًا): قال ابن قُرْقُول: (قناة: وادٍ من أَودية المدينة، عليه حَرْثٌ ومالٌ، وقد يقال: وادي قناة) انتهى[المطالع٥/٤١٨]، وفي «النِّهاية» بعد أَن ذكره قال: (وقد يقال فيه: وادي قناة، وهو غير مصروف)، وقال شيخنا الشَّارح: (والقناة: مجمع الماء، وقيل: القناة: اسم الوادي، لم يصرفه؛ لأنَّه معرفة بدلٌ من معرفة، وفي «أبواب الاستسقاء»: «حتَّى سال وادي قناةَ» غير مصروف أيضًا؛ لأنَّ «قناة» معرفةٌ، وهو اسم للبقعة لا ينصرف)[التوضيح٧/٥٩٢] انتهى، وقال النَّوويُّ في «شرح مسلم»: (وادي قناة؛ بفتح القاف: اسم لوادٍ من أودية المدينة، وعليه زَرْعٌ لهم، فأَضافه هنا إلى نفسه، وفي رواية البخاريِّ: «وسال الوادي قناةُ»، وهذا صحيح على البدل، [والأول صحيحٌ، وهو عند الكوفيِّين] على ظاهره، وعند البصريِّين: يُقدَّر فيه محذوفٌ، وفي روايةٍ للبخاريِّ(٥): «وسال الوادي، وادي قناة»[ح١٠٣٣])[شرح مسلم٦/٤٣٤]، انتهى، وفي نسخة صحيحة: (وسال الوادي قناةُ شهرًا): (قناةُ) مَرْفوعٌ غيرُ منوَّنٍ بالقلم، وقد كتب في الهامش ما صورته: (أَبو يعلى وابن الأديب: منصوبًا: قناةً) انتهى، ويريد بـ(أبي يعلى) و(ابن الأديب): نسختَيهما، انتهى، فإذا جاء (وسال قناةُ)، فلا شكَّ أنَّ (قناة) مَرْفوعٌ غيرُ مصروف، وإذا جاء

---

(١) في (ب): (فيها).

(٢) (غير ما ذكرت لك قريبًا): سقط من (ج).

(٣) (هذا): سقط من (ب).

(٤) ما بين معقوفين سقط من (ج).

(٥) في النُّسَخ: (البخاري)، والمثبت من مصدره.

(وادي قناةَ)، فهذا مضاف إلى نفسه، وإذا جاء (فسال الوادي قناةُ)، فلا شكَّ أنَّ (قناة) مَرْفوعٌ؛ لأنَّه بدل من (الوادي)، وهو غير مصروف، والله أعلم، وكذا هو في أَصلنا.

قوله: (**بِالجَوْدِ**): هو بفتح الجيم، ثمَّ واوٍ ساكنةٍ، ثمَّ دالٍ مهملةٍ، وهو المطر الغزير.

٣٦- بابُ الإِنْصَاتِ يَوْمَ الجُمُعَةِ وَالإِمَامُ يَخْطُبُ

وَإِذَا قَالَ لِصَاحِبِهِ: أَنْصِتْ، فَقَدْ لَغَا.

وَقَالَ سَلْمَانُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «يُنْصِتُ، إِذَا تَكَلَّمَ الإِمَامُ».

قوله: (**لِصَاحِبِهِ**): أي: لجليسه.

قوله: (**أَنْصِتْ**): هو بفتح الهمزة رُباعيٌّ، وتقدَّم أنَّه يقال رُباعيٌّ، وثلاثيٌّ، و(انْتَصَتَ)، غيرَ مَرَّةٍ، ومعناه: اسكُت.

قوله: (**فَقَدْ لَغَا**): أي: تكلَّم بما لا ينبغي، وقيل: عَدَل عن الصَّواب، وقيل: خاب، واللَّغوُ: الهدرُ من القول والباطلُ، يقال: لَغَا يَلْغُو -كَ(غَزا يَغزو)- لَغْوًا، ولَغِيَ يَلْغى، كَ(عمِيَ يَعْمَى)، لغتان[1]؛ الأُولى أَفصح.

قوله: (**يُنْصِتُ**): تقدَّم أعلاه أنَّه رُباعيٌّ، وثلاثيٌّ، و(انْتَصَتَ).

٩٣٤- حَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ بُكَيْرٍ: **حَدَّثَنَا اللَّيْثُ**، عَنْ **عُقَيْلٍ**، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: **أَخْبَرَنِي سَعِيدُ ابْنُ المُسَيَّبِ**: أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ أَخْبَرَهُ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا قُلْتَ لِصَاحِبِكَ يَوْمَ الجُمُعَةِ: أَنْصِتْ، وَالإِمَامُ يَخْطُبُ، فَقَدْ لَغَوْتَ».

قوله: (**حَدَّثَنَا اللَّيْثُ**): تقدَّم أنَّه ابن سعد، الإمامُ العالمُ، وتقدَّم (**عُقَيْل**) -وهو ابن خالد- أنَّه بضمِّ العين، وفتح القاف، وتقدَّم (**الزُّهْري**[2]): أنَّه مُحمَّد بن مسلم[3]، العَلَمُ[4] المشهورُ.

قوله: (**أَخْبَرَنِي سَعِيدُ بْنُ المُسَيِّبِ**): تقدَّم أنَّه بفتح الياء وكسرها، وأنَّ غيرَه ممَّن اسمه (المسيَّب) لا يجوز فيه إلَّا فتح الياء، مِرارًا.

---

(١) انظر «النهاية» (٤/٢٥٧-٢٥٨) مادَّة (لغا).

(٢) كذا في النُّسخ، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (ابْنِ شِهَابٍ).

(٣) زيد في (ب): (بن عبيد الله).

(٤) في (ج): (العالم).

٣٧- بابُ السَّاعَةِ الَّتِي فِي يَوْمِ الجُمُعَةِ

٩٣٥- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ مَسْلَمَةَ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ ذَكَرَ يَوْمَ الجُمُعَةِ، فَقَالَ: «فِيهِ سَاعَةٌ، لَا يُوَافِقُهَا عَبْدٌ مُسْلِمٌ، وَهُوَ قَائِمٌ يُصَلِّي، يَسْأَلُ اللهَ تَعَالَى شَيْئًا إِلَّا أَعْطَاهُ إِيَّاهُ»، وَأَشَارَ بِيَدِهِ يُقَلِّلُهَا.

قوله: (عَنْ أَبِي الزِّنَادِ): تقدَّم مِرارًا أنَّه بالنُّون، وأنَّ اسمَه عبدُ الله بن ذكوان، الإمامُ.

قوله: (عَنِ الأَعْرَجِ): تقدَّم مِرارًا أنَّه عبد الرَّحمن بن هُرْمُز.

قوله: (فِيهِ سَاعَةٌ...)، الحديث: اعلم أنَّ النَّاس اختلفوا في هذه السَّاعة، هل هي باقية أم رُفِعَتْ؟ على قولين حكاهما ابنُ عبد البرِّ، انتهى[(١)]، والأَصحُّ بقاؤها[(٢)]، والذين قالوا: (باقية لم تُرْفَع) اختلفوا، هل هي في وقتٍ من اليوم بعينه أم هي غير معيَّنة؟ على قولين، ثمَّ اختَلَفَ مَن قال بعدم تعيينها، هل[(٣)] تَنْتَقل في ساعات اليوم أو لا؟ على قولين، والذين قالوا بتعيينها اختلفوا فيه على أحد عشر قولًا؛ **الأوَّل**: من بعد طلوع الفجر إلى طلوع الشَّمس، وبعد صلاة العصر إلى غروب الشمس، **الثاني**: أنَّها عند الزَّوال، **الثالث**: أنَّها إذا أَذَّن المُؤذِّن لصلاة الجمعة، **الرَّابع**: أنَّها إذا جلس الإمام على المنبر حتَّى يفرغ، **الخامس**: هي السَّاعة التي اختار الله وقتها للصَّلاة، **السَّادس**: قال أبو السَّوَّار العدويُّ: كانوا يرون أنَّ[(٤)] الدُّعاء مستجاب ما بين زوال الشَّمس إلى أن تدخل الصَّلاة، **السَّابع**: ما بين أن ترتفع[(٥)] الشَّمس شِبرًا إلى ذراع، **الثَّامن**: أنَّها ما بين العصر إلى غروب الشمس، **التَّاسع**: أنَّها آخر ساعة بعد العصر، **العاشر**: أنَّها من حين خروج الإمام إلى فراغ الصَّلاة، **الحادي عشر**: أنَّها السَّاعة الثَّالثة من النَّهار[(٦)].

قال ابن قيِّم الجوزيَّة: (والرَّاجح من هذه الأَقوال **قولان** تضمَّنتهما الأَحاديث الثَّابتة، واختُلِف في ترجيح كلٍّ منهما على الآخر، فقيل: **قول**: إنَّها ما بين أن يجلس الإمام إلى أن تُقضَى الصَّلاة، رواه

---

(١) انظر «التمهيد» (١٩/١٩).

(٢) في (ب): (بقاؤهما).

(٣) زيد في (ب): (هو).

(٤) (أن): سقط من (ج).

(٥) في (ب): (تزيغ)، وكذا في (أ) غير منقوطة، وفي (ج): (ترفع)، والمثبت من مصادره؛ «زاد المعاد» و«التوضيح» و«الفتح».

(٦) انظر «الترغيب والترهيب» للمنذري (١/٥٥٢-٥٥٥)، «زاد المعاد» (١/٣٧٦-٣٧٧)، «التوضيح» (٧/٦١٧-٦٢١).

مسلم في «صحيحه»[م٨٥٣](١)، قال النَّوويُّ: (وهو الصحيح أو الصَّواب)[شرح مسلم٦/١٤٠] انتهى، وفي سند هذا الحديث اختلافٌ ذكره الدَّارقطنيُّ: أنَّه رُوِي مرفوعًا وموقوفًا(٢)، ولكنَّ الصَّحيحَ أنَّ هذه العلَّةَ ليست قادحةً؛ لِمَا عُرِف في علوم الحديث، وفي المسألة(٣) أربعةُ أقوالٍ: أحدها: الحكم لمَن وصل إذا كان ثقةً(٤)، والثاني: أنَّه موقوف، والثَّالث: الحكم للأكثر، وقيل: للأحفظ(٥).

وفيه علَّةٌ أُخرى، وهي رواية مخرمة بن بُكَير، عن أبيه/، وفي سماعه منه ثلاثة أقوال: لم يسمع منه [١/١٣٩أ] مُطلَقًا، قاله أحمدُ، وابنُ مَعِين، والبُخاريُّ -وانتقد الدَّارقطنيُّ هذه التَّرجمة على مسلم(٦)، وله بها سبعةَ عشرَ حديثًا في غالب ظنِّي أنِّي عددتها كلَّما مرَّ بي(٧) واحدٌ منها- ثانيها: سَمِعَ منه فَرْدَ حديثٍ، قال أبو داود: (لم يسمع من أبيه إلا حديثَ الوتر)، ثالثها: سمع منه، وحكى بعضُهم قولَين(٨) فقط، وضعَّف بُكَيرًا ابنُ مَعِين أيضًا، وله ترجمة في «الميزان»(٩).

والقول(١٠) الآخر: أنَّها بعد العصر، وحجَّتُه: ما رواه أحمد في «المُسنَد» من حديث أبي سعيد وأبي هريرة رضي الله عنهما: أنَّ النَّبيَّ ﷺ قال: «إنَّ في الجمعة ساعةً لا يوافقها عبدٌ مسلمٌ يسأل اللهَ فيها خيرًا إلَّا أعطاه إيَّاه، وهي بعد العصر»[حم٧٦٨٨، ١٠٤٦٥]، وجاءت فيها أحاديثُ غير هذا(١١)، قال ابن قيِّم الجوزيَّة:

---

(١) انظر «زاد المعاد» (١/٣٧٧).

(٢) انظر «الإلزامات والتتبُّع» (ص١٦٦-١٦٧) وقال فيه: (وهذا الحديثُ لم يُسْنِده غير مخرمة بن بكير عَن أبيه عَن أبي بردة، وقد رواه جماعةٌ عَن أبي بردة من قوله، ومنهم مَن بلغ به أبا موسى ولم يُسْنِده، والصَّواب: مِن قول أبي بردة).

(٣) في (ب): (الحديث).

(٤) قال الدارقطني كما سلف: (لم يسنده إلَّا مخرمة بن بكير)، ورجَّح وقفه، ومخرمة؛ قال الحافظ في «التقريب» (٦٥٢٦): (صدوق)، وضعفه ابن معين، انظر «تهذيب الكمال» (٢٧/٣٢٤).

(٥) انظر «علوم الحديث» (ص٧١-٧٢)، «شرح التبصرة والتذكرة» (١/١٧٤-١٧٩)، «النكت» للزركشي (٢/٥٨-٦١).

(٦) انظر «الجرح والتعديل» (٨/٣٦٣)، «التاريخ الكبير» (٨/١٦)، «الإلزامات والتتبُّع» (ص١٦٧).

(٧) (مر بي): سقط من (ب).

(٨) في (ج): (قوله).

(٩) انظر «تهذيب الكمال» (٢٧/٣٢٦)، «تاريخ ابن معين» رواية الدوريِّ (٣/٨٢)، «ميزان الاعتدال» (٤/٨٠) وصحَّح عليه.

(١٠) في (ب): (ولا نقول).

(١١) منها: ما أخرج أبو داود في «سننه» (١٠٤٨) والنسائيُّ في «المجتبى» (٣/٩٩) -واللفظ له- عن جابر رضي الله عنه عن رسول الله ﷺ قال: «يوم الجمعة اثنتا عشرة ساعة، لا يوجد فيها عبدٌ مسلمٌ يسأل الله شيئًا إلَّا آتاه إيَّاه، =

(وهو قول أكثر السَّلف، وعليه أكثرُ الأَحاديث، ويليه القول بأنَّها ساعةُ الصَّلاة)[إعلام المُوَقِّعين ٤/٢٨٦].

قال ابن القيِّم: (وعندي أنَّ ساعة الصَّلاة ساعة تُرجَى فيها الإجابة أيضًا، وكلاهما ساعةُ إجابةٍ، وإن كانت المخصوصة هي آخرُ ساعةٍ بعد العصر، فهي ساعةٌ[(١)] معيَّنةٌ من اليوم، لا تتقدَّم، ولا تتأَخَّر، وأمَّا ساعةُ الصَّلاة، فتابعة للصَّلاة، تقدَّمت أو تأخَّرت؛ لأنَّ في اجتماع المسلمين وصلاتِهم وتضرُّعِهم وابتهالهم إلى الله تعالى تأثيرًا في الإجابة، فساعةُ اجتماعهم ساعةٌ تُرجَى فيها الإجابة، وعلى هذا؛ تتَّفق[(٢)] الأَحاديث، ويكون النَّبيُّ ﷺ قد حضَّ أُمَّته على الدُّعاء والابتهال إلى الله تعالى في هاتين السَّاعتين...) إلى آخر كلامه[الهدي ١/٣٨٢]، وقال في «معاليم المُوَقِّعين» كلامًا حاصلُه: (أنَّ ساعة الإجابة التي في يوم الجمعة هي بعد العصر، وأنَّ ساعة الصَّلاة -يعني: صلاة الجمعة- أَولى أن تكون ساعةَ إجابةٍ، كما أَنَّ المسجدَ الذي أُسِّس على التَّقوى هو مسجدُ قباء، ومسجدُ الرسول ﷺ أَولى بذلك منه، وهذا أَولى مِن جَمْع مَن جَمَع بينهما بنقلهما) انتهى[(٣)].

وحجَّةُ كلِّ قولٍ ونصبُ الأَدلَّة وترجيحُ بعضَها على بعض؛ طويلٌ جدًّا، ويكفي[(٤)] هذا[(٥)]، وقد ذكر شيخنا المؤلِّف فيها عشرين قولًا، وفيها شتَّى[(٦)] مداخلَ، قال[(٧)]: (وقد أفردتها قديمًا في جزءٍ)[التوضيح ٧/٦٢١]، وقال في «شرح المنهاج»: (أنَّه بلغها ستَّةَ عشرَ قولًا في الجزء المذكور)، والله أعلم.

٣٨- بابٌ: إِذَا نَفَرَ النَّاسُ عَنِ الإِمَامِ فِي صَلَاةِ الجُمُعَةِ؛ فَصَلَاةُ الإِمَامِ وَمَنْ بَقِي جَائِزَةٌ

٩٣٦- حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ بْنُ عَمْرٍو: حَدَّثَنَا زَائِدَةُ عَنْ حُصَيْنٍ، عَنْ سَالِمِ بْنِ أَبِي الجَعْدِ قَالَ: حَدَّثَنَا جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللهِ قَالَ: بَيْنَمَا نَحْنُ نُصَلِّي مَعَ النَّبِيِّ ﷺ، إِذْ أَقْبَلَتْ عِيرٌ تَحْمِلُ طَعَامًا، فَالتَفَتُوا إِلَيْهَا حَتَّى مَا بَقِيَ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ إِلَّا اثْنَا عَشَرَ رَجُلًا، فَنَزَلَتْ هَذِهِ الآيَةُ: ﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انفَضُّوا إِلَيْهَا وَتَرَكُوكَ قَائِمًا﴾ [الجمعة: ١١].

= فالتمسوها آخر ساعةٍ بعد العصر».

(١) زيد في (ج): (بعد).

(٢) في النسخ: (فتفق)، ولعلَّه تحريف، والمثبت من مصدره.

(٣) في (ج): (معالم)، «إعلام المُوَقِّعين» (٤/٢٨٦).

(٤) في (ب): (وتلقى).

(٥) توسَّع الحافظ في ذكر الأقوال والجمع بينها وترجيحها في «فتح الباري» (٢/٤٨٣-٤٨٩)؛ فراجعه إن شئت.

(٦) في (ب) و(ج): (شيء).

(٧) (قال): سقط من (ج).

قوله: (**حَدَّثَنَا زَائِدَةُ**[١]): هذا هو زائدة بن قدامة، أَبو الصَّلْت الثَّقفيُّ الكوفيُّ الحافظ، تقدَّم بعضُ ترجمتِه[ح٢٦٩].

قوله: (**عَنْ حُصَيْنٍ**): هو بضمِّ الحاء، وفتح الصَّاد المهملتين، وهو حُصَين بن عبد الرَّحمن السُّلَميُّ، أَبو الهُذَيل الكوفيُّ، ابنُ عمِّ منصور، تقدَّم[ح٥٩٥].

قوله: (**إِذْ أَقْبَلَتْ عِيرٌ**): (العِير): القافلة التي تحمل الطَّعام أَو التِّجارة[٢]، لا تُسمَّى عيرًا إِلَّا هكذا[٣].

فائدة: إن قيل: لمن كانت هذه العير؟ **فجوابه**: أنَّ ابن بَشْكُوالَ قال: (اختُلِف في صاحب العير؛ فقيل: دِحْية الكلبيُّ، وقيل: عبد الرَّحمن بن عوف، وقيل: وبَرة الكلبيُّ، وشاهد الأوَّل في «تفسير بقيٍّ»[٤]، وذكَر مقاتل: «أنَّ العير لعبد الرَّحمن بن عوف»، وفي حديث ابن وهب عن اللَّيث: «أنَّ وَبَرة الكلبيَّ قدم بتجارة...» وساق الحديث)، انتهى[٥]، فأَمَّا عبد الرَّحمن بن عوف، ودِحْية بن خليفة؛ فصحابيَّان مشهوران، وأَمَّا وَبَرة، فلا أَعلم له إِسلامًا ولا ترجمةً، [وقال بعض الحُفَّاظ المُتأخِّرين: (ذكر ابنُ حِبَّان في «الصَّحابة» وبرَ بنَ يُحَنّس الكلبيَّ، وقال: «له صحبة»[٦]، فيَحتمل)، انتهى][٧]، ولعلَّ الجمعَ بين الأَقوال أنَّها كانت للثَّلاثة، فنُسِبت في كلِّ قولٍ إِلى واحدٍ منهم، والله أَعلم[٨].

قوله: (**إِلَّا اثْنَا عَشَرَ رَجُلًا**): قال شيخنا: (وفي«الدَّارقطنيِّ»: «ليس معه إِلَّا أَربعون[٩] رجلًا أَنا

---

(١) زيد في (ب): (تقدَّم).

(٢) في (ج): (والتجارة).

(٣) انظر «لسان العرب» مادَّة (عير).

(٤) أخرجه البزَّار كما في «كشف الأستار» (٢٢٧٣)، والطبريُّ في «جامع البيان» (١٠/٨٠٣٨).

(٥) انظر «الغوامض والمبهمات» (٢/٨٢٤-٨٢٥).

(٦) «الثقات» (٣/٤٢٩).

(٧) ما بين معقوفين سقط من (ج)، وهو في (أ) مصحَّحًا عليه بخطِّ الحافظ أبي ذرٍّ ابن المصنِّف، وانظر: «الأجوبة الواردة على الأسئلة الوافدة» (ص٢١)، «الإصابة» (٣/٣٦٠).

(٨) قال الحافظ في «الفتح» (٢/٤٩١) بعد أن ذكر القولَين الأوَّلَين: (وجمع بين هاتين الروايتين: بأنَّ التجارة كانت لعبد الرحمن بن عوف، وكان دحية السَّفير فيها أو كان مقارضًا، ووقع في رواية ابن وهب عن الليث: أنَّها كانت لوبرة الكلبيِّ، ويُجمَع بأنَّه كان رفيقَ دحيةَ).

(٩) في النسخ تبعًا لـ«التوضيح»: (أربعين)، وإنَّما يصحُّ على أنَّ صدر الكلام: (ما بقي أحدٌ)، قال الكرمانيُّ في «الكواكب الدراري» (٩/١٨٩): (مستثنًى من ضمير «بقي» العائد إلى المصلِّي، فجاز فيه الرفع والنصب، أو المستثنى محذوفٌ؛ تقديره: ما بقي أحدٌ إلَّا أعني اثني عشر رجلًا، أو أعطى لـ«اثني عشر» حكم أخواته)، والمثبت من «سنن الدارقطني».

فيهم[(١)]»، ثمَّ قال: نقله كذلك، عن عليٍّ[(٢)] بن عاصم عن حُصَين، وخالفه أَصحاب حُصَين، فقالوا: «اثني عشر رجلًا»)[التوضيح٧/٦٢٨]، وفي موضعٍ آخرَ قال: (روى الدَّارقطنيُّ والبيهقيُّ من حديث جابر: «انفضُّوا حتَّى لم يبق إِلَّا أربعون رجلًا»، قالا: لم يقلْ: «أربعون» إِلَّا عليُّ بن عاصم عن حُصَين، وخالفه أَصحاب حُصَين، فقالوا: «اثنا عشر») انتهى[(٣)]، وعليُّ بن عاصم متروكٌ، كما قاله النَّسائيُّ، وقال البخاريُّ: (ليس بالقويِّ عندهم، يتكلَّمون فيه)، وقال ابنُ مَعِين: (ليس بشيء)[(٤)].

وفي «المعاني» للفرَّاء: (إِلَّا ثمانية نفر)[معاني القرآن٣/١٥٧]، وفي «تفسير عبد»: (إِلَّا سبعة)[(٥)]، وفي «مراسيل أَبي داود» من حديث مقاتل بن حَيَّان: (أنَّه عليه الصلاة والسلام كان يصلِّي الجمعة قبل الخطبة مثل العيدين حتَّى كان يوم[(٦)] جمعة والنَّبيُّ صلى الله عليه وسلم يخطب وقد صلَّى الجمعة، فدخل رجلٌ فقال: إنَّ دحية قدم بتجارة، وكان دحية إذا قدم؛ تلقَّاه أَهله بالدُّفوف، فخرج النَّاس لم يظنُّوا إِلَّا أنَّه ليس في ترك الخطبة شيءٌ، فأنزل الله تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَوْا...﴾؛ الآية [الجمعة: ١١]، فقدَّم الخطبة يوم الجمعة)[مد١٠٥]، وهذا وإِن[(٧)] لم يتَّصل من وجه ثابت، فالظَّنُّ الجميل بالصحابة يوجب أَن يكون صحيحًا، قاله السُّهيليُّ، والقاضي عياض بعدَه[(٨)]، قال القاضي: (وقد أَنكر بعض العلماء أَن يكون النَّبيُّ صلى الله عليه وسلم خطب قطُّ بعد صلاة الجمعة لها)[إكمال٣/٢٦٢] انتهى.

فائدة: جاء في «مسلم» من حديث جابر: (إِلَّا اثنا عشر أَنا فيهم)[م٨٦٣(٣٧)]، وفي «مسلم» أَيضًا: (فيهم أَبو بكر وعمر)[م٨٦٣(٣٨)]، وذكر السُّهيليُّ: (أنَّه جاء ذكر الباقين في حديث مُرسَلٍ رواه أَسد بن عمرو، والد موسى بن أَسد؛ وهُمْ: أَبو بكر، وعمر...) فذكر العشرةَ، (وبلالٌ، وابنُ مسعود، [وفي روايةٍ: عمَّار بن ياسر)[التعريف والإعلام١٩٨]، وأَهملَ جابرًا، وهو في «مسلم» كما تقدَّم، وسالمٌ مولى أَبي حذيفة، ذكره إِسماعيل ابن أَبي زياد الشَّاميُّ في «تفسير ابن عبَّاس»، وجاء في رواية: (فلم يبقَ معه إِلَّا اثنا عشر رجلًا وامرأة)[(٩)]،

(١) كذا تبعًا لـ«التوضيح»، وفي «سنن الدارقطني» (أنا منهم).

(٢) في مصدره و«سنن الدارقطني»: (لم يقله كذلك غير علي)، «سنن الدارقطني» (١٥٦٧).

(٣) «البدر المنير» (٤/٦٠٤)، وانظر «سنن الدارقطني» (١٥٦٧)، «السنن الكبرى» (٣/١٨٢).

(٤) «الكامل في الضعفاء» (٥/١٩١)، «الضعفاء الصغير» (ص٨٦)، وانظر «ميزان الاعتدال» (٣/١٣٥).

(٥) عزاه له السيوطيُّ في «الدرِّ المنثور» (٨/١٥٦).

(٦) (يوم): سقط من (ج).

(٧) في (ج): (فإن).

(٨) انظر «التعريف والإعلام» للسهيليِّ (ص١٩٩)، «إكمال المُعْلِم» (٣/٢٦٢).

(٩) «تفسير عبد الرزَّاق الصنعانيِّ» (٣/٢٩٢)، «جامع البيان» (١٠/٨٠٣٩).

وفي أخرى: (وامرأتان)، ذكرها إسماعيل هذا، انتهى[(١)]، وفي «غرر البيان[(٢)]» لابن جماعة بدرِ الدِّين: (أنَّهم العشرة، وبلال، وابن مسعود][(٣)]، وقيل: عمَّار، وقيل: بقي ثمانية، وقيل: أَحدَ عشرَ وامرأة، وقيل: اتَّفق ذلك ثلاث مرَّات، وقيل: كانت الخطبة بعد[(٤)] الصَّلاة، فتوهَّموا أنَّهم قضَوا ما عليهم، ثمَّ حُوِّلت إلى ما قبلها) انتهى[(٥)].

والحاصلُ من الأقوال في عددهم: العشرةُ، وجابرٌ، وبلالٌ، وابنُ مسعود، وعمَّارٌ، وسالمٌ، وامرأتان؛ المجموع: خمسةَ عشرَ رجلًا وامرأتان، جملتُهم سبعةَ عشرَ شخصًا، والله أَعلم.

٣٩- بابُ الصَّلَاةِ بَعْدَ الجُمُعَةِ وَقَبْلَهَا

قوله: (**بَابُ الصَّلاةِ بَعْدَ الجُمُعَةِ وَقَبْلَهَا**): يعني: ما جاء فيه، يعني: لم يجِئ فيه إلَّا ركعتان بعدها، وجاء في «مسلم»: (أربعٌ بعدها)[م٨٨١]، وأمَّا قبلَها، فلا أَعلم فيه شيئًا يصحُّ، وحديث ابن ماجه: «أصلَّيت قبل أَن تجيْءَ؟»[ق١١١٤]، سنده صحيح، وهو تصحيفٌ من: (أَن تجلس)، قاله الحافظ المِزِّيُّ شيخ شيوخنا[(٦)]، والله أعلم.

٤٠- بابُ قَوْلِ اللهِ تَعَالَى: ﴿فَإِذَا قُضِيَتِ ٱلصَّلَوٰةُ فَٱنتَشِرُواْ فِى ٱلْأَرْضِ وَٱبْتَغُواْ مِن فَضْلِ ٱللَّهِ﴾

٩٣٨- ٩٣٩- حَدَّثَنَا سَعِيدُ ابْنُ أَبِي مَرْيَمَ: حَدَّثَنَا أَبُو غَسَّانَ: حَدَّثَنِي أَبُو حَازِمٍ عَنْ سَهْلٍ قَالَ: **كَانَتْ فِينَا امْرَأَةٌ تَجْعَلُ عَلَى أَرْبِعَاءَ فِي مَزْرَعَةٍ لَهَا سِلْقًا، فَكَانَتْ إِذَا كَانَ يَوْمُ جُمُعَةٍ، تَنْزِعُ أُصُولَ السِّلْقِ فَتَجْعَلُهُ فِي قِدْرٍ، ثُمَّ تَجْعَلُ عَلَيْهِ قَبْضَةً مِنْ شَعِيرٍ تَطْحَنُهَا، فَتَكُونُ أُصُولُ السِّلْقِ عَرْقَهُ، وَكُنَّا نَنْصَرِفُ مِنْ صَلَاةِ الجُمُعَةِ فَنُسَلِّمُ عَلَيْهَا، فَتُقَرِّبُ ذَلِكَ الطَّعَامَ إِلَيْنَا فَنَلْعَقُهُ، وَكُنَّا نَتَمَنَّى يَوْمَ الجُمُعَةِ لِطَعَامِهَا ذَلِكَ.**

حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ مَسْلَمَةَ: حَدَّثَنِي ابْنُ أَبِي حَازِمٍ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ سَهْلٍ بِهَذَا، وَقَالَ: **مَا كُنَّا نَقِيلُ وَلَا نَتَغَدَّى إِلَّا بَعْدَ الجُمُعَةِ.**

قوله: (سَعِيدُ ابْنُ أَبِي مَرْيَمَ): تقدَّم أنَّه نسبه إلى جدِّه، وهو سعيد بن الحكم بن مُحمَّد بن سالم،

---

(١) انظر الكلام بتمامه في «التوضيح» (٧/٦٢٩).

(٢) في (أ) و(ب): (التبيان)، والمثبت من (ج) موافق لما صرَّح به مصنِّفه في مقدِّمته، وله أيضًا: «غرة التبيان لمن لم يسمَّ في القرآن».

(٣) ما بين معقوفين سقط من (ب).

(٤) في النُّسخ: (قبل)، والمثبت من هامش (ب)، ولعلَّه هو الصواب.

(٥) انظر «غرر البيان» (ق٩٥).

(٦) انظر «العرف الشذي» (٢/١٩).

مولى بني جُمَح، تقدَّم بعضُ ترجمتِه[ح٤١].

قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو غَسَّانَ): (غسَّانٌ): يُصرَف ولا يُصرَف، واسمه مُحَمَّد بن مُطرِّف، أَبو غسانَ اللَّيثيُّ، مدنيٌّ إمامٌ، نزل عَسقلان، عنِ ابنِ المنكدر وزيد بن أَسلم، وعنه: آدم، وعليُّ بن الجَعْد، وعدَّةٌ، حدَّث[(١)] ببغداد، وثَّقه أَحمدُ وغيرُه، ومات قبل السبعين والمئة، كذا أَرَّخ وفاتَه ابنُ عبد[(٢)] الهادي في «طبقات الحُفَّاظ» له، له ترجمةٌ في «الميزان»[(٣)].

قوله: (حَدَّثَنِي أَبُو حَازِمٍ): تقدَّم مرارًا[(٤)] أنَّه بالحاء المهملة، وبالزَّاي، وتقدَّم أنَّ اسمَه سلمةُ ابنُ دِينار.

قوله: (كَانَتْ فِينَا امْرَأَةٌ): هذه المرأة لا أَعرف أَحدًا سمَّاها ﵂.

قوله: (تَجْعَلُ عَلَى أَرْبِعَاءَ): كذا لأَكثرهم، وعند الجرجانيِّ: (تَحْقِلُ)؛ بالحاء والقاف[(٥)]، قال ابن قُرْقُول: (وهو الصَّواب، أَي: تزرع على جداولَ/ لها، والحقلة: المزرعة، والحقل مثلُه أَيضًا، وقيَّده بعضهم عن القابسيِّ وأبي زيد: «تحفل -بالفاء- على أَربعاء»، وكذلك قيَّده: «فتحمله في قِدْرٍ» عوضًا من «فتَجْعَله»، وعند الأَصيليِّ: «سِلْقٌ»؛ بالرَّفع[(٦)]، ووجهه: أن يكون مفعولًا لم يُسمَّ فاعله لـ«يُجعَل» على أن تُضمَّ الياء منه، أو يُحقَل[(٧)] على أربعاء في مزرعةٍ لها سِلْقٌ، أو يكون «سِلْقٌ» مبتدأً، وخبره في «لها»، ويكون الفعل «تحقل على أربعاء»، ثمَّ استأنف فقال: «لها سِلْقٌ، فتجعله»)، قال ابن قُرْقُول: (قال القاضي[المشارق١/٣٤٠]: وكذا وجدتُ بعضهم قد ضبطه، و«الأربعاء»: جمع «ربيع»، وهي الجداول)[المطالع٢/١٥٩] انتهى. [١/١٣٩ب]

قوله: (فِي مَزْرَعَةٍ): هي[(٨)] مُثلَّثة الرَّاء، كذا عن ابن مالك[(٩)].

---

(١) في (ج): (وحدث).

(٢) (عبد): سقط من (ب).

(٣) «تاريخ بغداد» (٣/٢٩٦)، «طبقات علماء الحديث» (١/٣٥٧)، «ميزان الاعتدال» (٤/٤٣) وصحَّح عليه، وانظر «تهذيب الكمال» (٢٦/٤٧٠).

(٤) في (ج): (مرَّات).

(٥) وهي رواية الأَصيليِّ وأبي ذرٍّ عن الكُشميهَنيِّ.

(٦) وفي هامش «اليونينيَّة» أنَّها رواية أبي ذرٍّ و(صع).

(٧) في (أ) و(ب): (يجعل).

(٨) (هي): سقط من (ب).

(٩) انظر «إكمال الإعلام بتثليث الكلام» (١/١٩).

قوله: (قُبْضَةً): هي بضمِّ القاف: الشَّيء المقبوض، وهو ما قبضتَ عليه مِن شيء، يقال: أَعطاه قُبضةً من سويق أو تمر، أَي: كفًّا منه، وربَّما جاء بالفتح[(١)]، قاله الجوهريُّ.

قوله: (عَرْقَهُ): هو بفتح العين، وإسكان الرَّاء؛ وهو العظم بما عليه من بقيَّة اللَّحم، ومعنى (عَرْقَهُ) أي: لحمُهُ، قال ابن قُرْقُول: (في «الأَطعمة»: «فصارت عَرْقَهُ»[(٢)]، كذا قيَّده القابسيُّ[(٣)] وعُبْدوس بعينٍ[(٤)] مفتوحةٍ مهملةٍ، وعند أبي ذرٍّ: «عُرْقَهُ»؛ بضمِّ العين، وسكون الرَّاء، وعند الأَصيليِّ: «غَرْفهُ»[(٥)]، وعند غيره: «غُرْفَهُ»، وكلاهما: المرَقة التي تُغْرَف، قال ابن دريد: «الغُرفة والغِراف[(٦)]: ما اغترفتَه بيدك»[الجمهرة٢/٧٧٩]، قلت: وقد رُوِي: «فصارت عَرْقةً»، أي: تقوم مقام اللَّحم؛ يعني: أَضلاع السِّلق) انتهى، وذكر في «الغين المعجمة»: [(«فتكون أَصول السِّلق غُرقَةً[(٧)]»، وفي أخرى: «فصارتْ غَرْفَهُ[(٨)]»، وقد تقدَّم)[(٩)]][(١٠)].

وقال ابن الأثير في (العين المهملة): (وفي حديث الأطعمة: «فصارت عَرْقَة»، يعني: أنَّ أضلاع السِّلق قامت في الطَّبْخِ مقام قطع اللَّحم، هكذا جاء في رواية، وفي رواية أخرى: بالغين المعجمة، والفاء؛ يريد: المرَق، من الغَرْف)، وقال في (الغين المعجمة): (وفي[(١١)] حديث أَنس: «وغُرَقًا فيه دُبَّاءٌ»، هكذا جاء في رواية[(١٢)]، والمعروف: «مَرَقًا»[ح٢٠٩٢]، والغُرَق: المَرَق، قال الجوهريُّ: «الغُرقة -بالضَّمِّ- مثل: الشُّرْبة من اللَّبن وغيره، والجمع: غُرَق»، ومنه الحديث: «فتكون أصولُ السِّلْق غُرْق»، وفي أخرى:

(١) وهو رواية «اليونينيَّة»، وانظر «الصحاح» مادَّة (قبض).

(٢) كذا، وليس هذا اللفظ في (كتاب الأطعمة) ولا غيره.

(٣) في (ب): (القاضي)، وهو تحريفٌ.

(٤) في (ج): (العين).

(٥) وفي هامش «اليونينيّة» أنَّها رواية أبي الوقت أيضًا.

(٦) كذا في (أ) مكسورًا بالقلم، وفي «مطالع الأنوار»: (والغُراف)، وفي «جمهرة اللغة»: (الغُرافة).

(٧) كذا في (أ) مضبوطًا، وفي (ج): (غرفه)، وكذا في مصدره.

(٨) كذا في (أ) مضبوطًا بنقطة للفاء فقط، وفي مصدره: (عرقة).

(٩) «مطالع الأنوار» (٤/٤١٩) (٥/١٤٠).

(١٠) ما بين معقوفين سقط من (ب).

(١١) في (ب): (في).

(١٢) لم أقف على هذه الرواية في مظانِّها.

«فصارت غرقةً»، وقد رواه بعضهم بالفاء، أَي: ممَّا يُغْرَف) انتهى.

قوله: (حَدَّثَنِي[١] ابْنُ أَبِي حَازِمٍ): تقدَّم أنَّه بالحاء المهملة، وبالزَّاي، وهو عبد العزيز بن أبي حازم سلمةَ بنِ دينار الذي تقدَّم قريبًا، وعبدُ العزيز يروي عن أبيه، وسُهيل، والعلاء، ويزيدَ بن الهادي، وعنه: أبو مصعب، وقتيبةُ، وابنُ حُجْر، قال أحمدُ: (لم يكن يُعرَف بطلب الحديث، ولم يكن بالمدينة بعد مالك[٢] أفقهُ منه، ويقال: إنَّ كتبَ سليمان[٣] بن بلال وقعت إليه ولم يسمعها[٤])، وقال ابن معين: (ثقةٌ)، تُوُفِّيَ سنة (١٨٤هـ)، أَخرج له الجماعة، وقد ليَّنَه[٥] ابنُ سيِّد الناس اليعمريُّ خطيبُ تونس جدُّ الشيخ فتح الدين ابن سيِّد الناس، وذكره قبله العُقَيليُّ، فذكر كتبَ سُلَيمان[٦]، له ترجمةٌ في «الميزان»[٧].

٤١ - بابُ القَائِلَةِ بَعْدَ الجُمُعَةِ

٩٤٠- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُقْبَةَ الشَّيْبَانِيُّ: حَدَّثَنَا أَبُو إِسْحَاقَ الفَزَارِيُّ عَنْ حُمَيْدٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسًا يَقُولُ: كُنَّا نُبَكِّرُ إِلَى الجُمُعَةِ، ثُمَّ نَقِيلُ.

[قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو إِسْحَاقَ الفَزَارِيُّ): هو إبراهيم بن مُحَمَّد بن الحارث، تقدَّم[ح٢٤٦٩].

٩٤١- حَدَّثَنَا سَعِيدُ ابْنُ أَبِي مَرْيَمَ: حَدَّثَنَا أَبُو غَسَّانَ: حَدَّثَنِي أَبُو حَازِمٍ عَنْ سَهْلٍ قَالَ: كُنَّا نُصَلِّي مَعَ النَّبِيِّ ﷺ الجُمُعَةَ، ثُمَّ تَكُونُ القَائِلَةُ.

قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو غَسَّانَ): يُصرَف ولا يُصرَف، واسمه مُحَمَّد بن مُطرِّف، تقدَّم.

قوله: (حَدَّثَنَا[٨] أَبُو حَازِمٍ): تقدَّم قريبًا جدًّا ضبطُه، وأنَّه سلَمَة بن دِينار][٩].

---

(١) كذا في النُّسخ و(ق)، وفي «اليونينيَّة»: (حَدَّثَنَا).

(٢) في النسخ: (ذلك)، والمثبت من موضع ترجمته السابق في الحديث (٥٢٨)، وهو الموافق لما في المصادر.

(٣) في (ب): (سلمان)، وهو تحريف.

(٤) في (ب): (يرويها)، وليس بصحيح.

(٥) في (ب) و(ج): (كتبه).

(٦) انظر «ضعفاء العقيلي» (١٠/٣).

(٧) «ميزان الاعتدال» (٦٢٦/٢)، وصحَّح عليه، وانظر «المعرفة والتاريخ» (٢٢٦/١)، «الجرح والتعديل» (٣٨٣/٥)، «تهذيب الكمال» (١٢٠/١٨)، «تذهيب التهذيب» (١٠٠/٦).

(٨) كذا في النُّسخ، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (حَدَّثَنِي).

(٩) ما بين معقوفين سقط من (ب) و(ج).

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

صَلَّى اللهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وآلِهِ وَسَلَّم

١٢- بابُ صَلاةِ الخوْفِ

وَقَوْلِ اللهِ تَعَالَى: ﴿وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَن تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَوٰةِ﴾ إلى قوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ أَعَدَّ لِلْكَٰفِرِينَ عَذَابًا مُّهِينًا﴾ [النساء: ١٠١-١٠٢].

(بَابُ صَلَاةِ الخَوْفِ)... إلى (بَابٌ فِي العِيدَيْنِ وَالتَّجَمُّلِ فِيهِ)

فائدةٌ: أوَّل ما صلَّى رسول الله ﷺ الخوف في السنة الرابعة، قاله غير واحد من الحُفَّاظ(١)، وفي «مُسنَد أحمد»[ح١٤٧٥١] من حديث جابر: (أنَّ صلاة الخوف كانت في السَّنة السَّابعة) انتهى، ويمكن تأويلُه، ويجتمع مع ما قالوه، والله أعلم(٢).

فائدةٌ ثانيةٌ: رُويت صلاة الخوف على وجوهٍ كثيرةٍ، قال التِّرمذيُّ: (قال الإمام أحمد: قد رُوِي عن النَّبيِّ ﷺ صلاة الخوف على أوجه، وما أعلم في هذا الباب إلَّا حديثًا صحيحًا)(٣)، وعنه: (لا أعلم أنَّه رُوِي عن رسول الله ﷺ في صلاة الخوف إلَّا حديثٌ ثابتٌ، هي كلُّها صِحاحٌ ثابتةٌ)، وقيل: أيُّ(٤) حديثٍ صلَّى منها صلاةَ الخوف، أجزأه، وقال ابن العربيِّ: (رويت عن النَّبيِّ ﷺ في صلاة الخوف روايات كثيرة، أصحُّها: ستَّ عشرةَ روايةً مختلفةً)[عارضة٢/٣٤]، وقال في «القبس»: (صلَّاها أربعًا وعشرين مرَّةً)[القبس١/٣٧٥]، وقال أبو عمر: (المرويُّ عن النَّبيِّ ﷺ في ذلك ستَّةُ أوجه)[الاستذكار٧/٧٦]، وقال غيره: صحَّ منها سبعةٌ، وذكر ابن القصَّار: أنَّه صلَّاها في عشرةِ مواطنَ، وصحَّحها بعضهم في ثلاثٍ فقط، وقال ابن حزم: (هو مخيَّر بين أربعةَ عشرَ وجهًا، كلُّها صحَّ عن رسول الله ﷺ)[المحلَّى٥/٣٧]، هذا مُلخَّص من

---

(١) انظر «الطبقات الكبرى» (٢/٥٧)، «سيرة ابن هشام» (٣/٢٢٦)، «الدرر في اختصار المغازي والسير» (ص١٧٦)، «عيون الأثر» (٢/٣٧٣).

(٢) انظر الخلاف في مشروعية صلاة الخوف في «زاد المعاد» (٣/٢٢٤-٢٢٧).

(٣) «سنن الترمذي» بعد الحديث (٥٦٤)، وانظر «مسائل الإمام أحمد ابن حنبل وابن راهُوْيَه» (١/١٨٨).

(٤) في (ج): (إن).

كلام شيخنا الشَّارح[(١)]، وقال شيخنا المشار إليه في «شرح المنهاج»: (وذكر ابن حِبَّان في «صحيحه» منها تسعةً[(٢)]) انتهى، ولغير شيخنا كلامٌ في صلاة الخوف، ولكن رأيتُ كلام شيخنا أجمعَ؛ لأنَّه جمع بين أقوالٍ.

٩٤٢- حَدَّثَنَا أَبُو اليَمَانِ: أَخْبرَنَا شُعَيْبٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: سَأَلْتُهُ: هَلْ صَلَّى النَّبِيُّ ﷺ؛ يَعْنِي: صَلَاةَ الخَوْفِ؟ قَالَ: أَخْبَرَنِي سَالِمٌ: أَنَّ عَبْدَ اللهِ بْنَ عُمَرَ قَالَ: غَزَوْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ قِبَلَ نَجْدٍ، فَوَازَيْنَا العَدُوَّ، فَصَافَفْنَا لَهُمْ، فَقَامَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يُصَلِّي لَنَا، فَقَامَتْ طَائِفَةٌ مَعَهُ تُصَلِّي وَأَقْبَلَتْ طَائِفَةٌ عَلَى العَدُوِّ، وَرَكَعَ النَّبِيُّ ﷺ بِمَنْ مَعَهُ وَسَجَدَ سَجْدَتَيْنِ، ثُمَّ انْصَرَفُوا مَكَانَ الطَّائِفَةِ الَّتِي لَمْ تُصَلِّ، فَجَاؤُوا فَرَكَعَ رَسُولُ اللهِ ﷺ بِهِمْ رَكْعَةً وَسَجَدَ سَجْدَتَيْنِ، ثُمَّ سَلَّمَ، فَقَامَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ فَرَكَعَ لِنَفْسِهِ رَكْعَةً وَسَجَدَ سَجْدَتَيْنِ.

قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو اليَمَانِ): تقدَّم مرارًا أنَّه الحَكَم بن نافع.

قوله: (أَخْبَرَنَا[(٣)] شُعَيْبٌ): تقدَّم مرارًا أنَّه ابن أَبي حمزة، وكذا (الزُّهْرِيُّ): تقدَّم أنَّه مُحمَّد بن مسلم مرارًا، العالمُ الفَرْدُ.

قوله: (قِبَلَ نَجْدٍ): تقدَّم أنَّ (قِبَل) بكسر القاف، وفتح المُوَحَّدة، مرَّاتٍ.

قوله: (نَجْدٍ): هو بفتح النُّون وهي ما بين جُرَش إلى سواد الكوفة، وحدُّه[(٤)] من المغرب: الحجازُ، وعن يسار الكعبة: اليمنُ، ونجدٌ كلُّها مِن عمل[(٥)] اليمامة، ذكره في «المطالع»[(٦)].

قوله: (فَوَازَيْنَا العَدُوَّ): أي: قرُبْنا منه، وقابلناه، وأَصله الهمز[(٧)].

٢- بابُ صَلَاةِ الخَوْفِ رِجَالًا وَرُكْبَانًا، رَاجِلٌ قَائِمٌ

٩٤٣- حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ القُرَشِيُّ: حَدَّثَنِي أَبِي: حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ نَحْوًا مِنْ قَوْلِ مُجَاهِدٍ: إِذَا اخْتَلَطُوا قِيَامًا، وَزَادَ ابْنُ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «وَإِنْ كَانُوا أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ، فَلْيُصَلُّوا قِيَامًا وَرُكْبَانًا».

---

(١) انظر «التوضيح» (٨/٨-٩).

(٢) انظر «صحيح ابن حبَّان» (٧/١١٩-١٤٤).

(٣) في (ج): (حدَّثنا).

(٤) (وحده): سقط من (ج).

(٥) في (ج): (أعمال)، وكذا في نسخة من مصدره.

(٦) انظر «مطالع الأنوار» (٤/٢٤٤).

(٧) انظر «مطالع الأنوار» (٦/١٩٧)، وهذه الفقرة جاءت في النسخ -مستدركة في (أ)- قبل الفقرة السابقة.

قوله: (حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ): تقدَّم مرارًا أنَّه عبدُ الملك بن عبد العزيز بن جُرَيج، الإمام العالمُ، تقدَّم بعضُ ترجمتِه غفرَ اللهُ له[ح٢٩٦].

قوله: (وَزَادَ ابْنُ عُمَرَ): أي: زاد على قول مجاهد.

ولا شكَّ أنَّ صلاة الخوف رجالًا وركبانًا إنَّما تكون(١) إذا اشتدَّ الخوف واختلطوا في القتال/، وتسمَّى [١/١٤٠أ] صلاة المُسَايَفَة، فيصلِّي إيماءً وكيف تمكَّن، وممَّن قال بذلك ابنُ عمر(٢)، وهو قول مجاهد[ش٨٣٤٦]، وطاوس[عب٤٢٦٥]، وإبراهيم[ش٨٣٤٧]، والحسن[ش٨٣٤٩]، والزُّهريِّ، وطائفةٍ من التابعين، وروى ابن جريج عن مجاهد قال: (إذا اختلطوا؛ فإنَّما هو الذكر والإشارة بالرَّأس)[عب٤٢٦٤]، فمذهبُ مجاهدٍ إجزاءُ الإيماء عند شدَّة القتال؛ كمذهب ابن عمر، وهو مذهب مالكٍ، والثَّوريِّ، والشَّافعيِّ(٣)، وقول البخاريِّ: (وزاد ابن عمر...) إلى آخره مراده: أنَّه رواه، لا مِن رأيه، وكذلك قال مالكٌ: (قال نافع: ولا أرى ذكر ذلك عبدُ الله إلَّا عن رسول الله ﷺ)(٤)، انتهى ما قاله شيخنا الشَّارح.

وسيأتي في (تفسير البقرة): (قال مالكٌ: قال نافعٌ: لا أُرى عبدَ الله بن عمر(٥) ذكر ذلك إلَّا عن رسول الله ﷺ)[ح٤٥٣٥]، قال البيهقيُّ -كما نقله شيخنا المؤلِّف في «شرح التَّنبيه» في الفقه-: (هو(٦) ثابت من جهة موسى بن عقبة عن نافع، عن ابن عمر، عن النَّبيِّ ﷺ في صلاة شدَّة الخوف)[المعرفة٢٩١٤] انتهى.

٣- بابٌ: يَحْرُسُ بَعْضُهُمْ بَعْضًا فِي صَلَاةِ الخَوْفِ

٩٤٤- حَدَّثَنَا حَيْوَةُ بْنُ شُرَيْحٍ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حَرْبٍ عَنِ الزُّبَيْدِيِّ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُبَيْدِ اللهِ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُتْبَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَامَ النَّبِيُّ ﷺ، وَقَامَ النَّاسُ مَعَهُ، فَكَبَّرَ وَكَبَّرُوا مَعَهُ، وَرَكَعَ وَرَكَعَ نَاسٌ مِنْهُمْ، ثُمَّ سَجَدَ وَسَجَدُوا مَعَهُ، ثُمَّ قَامَ لِلثَّانِيَةِ، فَقَامَ الَّذِينَ سَجَدُوا وَحَرَسُوا إِخْوَانَهُمْ، وَأَتَتِ الطَّائِفَةُ الأُخْرَى، فَرَكَعُوا وَسَجَدُوا مَعَهُ، وَالنَّاسُ كُلُّهُمْ فِي صَلَاةٍ، وَلَكِنْ يَحْرُسُ بَعْضُهُمْ بَعْضًا.

(١) (إنَّما تكون): سقط من (ج).

(٢) أخرج حديثه الإمام مالك في «الموطَّأ» (١/١٨٤)، والبخاريُّ (٤٥٣٥).

(٣) انظر «المدوَّنة الكبرى» (١/١٦٢)، «المهذَّب» (١/١٠٧).

(٤) أخرج حديثه الإمام مالك في «الموطَّأ» (١/١٨٤)، ثمَّ قال: (قال نافع: لا أرى عبد الله بن عمر حدَّثه إلَّا عن رسول الله ﷺ).

(٥) (بن عمر): سقط من (ب).

(٦) في (ج): (وهو).

قوله: (حَدَّثَنَا حَيْوَةُ بْنُ شُرَيْحٍ): (حَيْوةُ): بفتح الحاء المهملة، ثمَّ مُثَنَّاة تحت ساكنة، ثمَّ واو، ثمَّ تاء التأنيث، وهذا ظاهرٌ، وإنَّما ضبطتُه؛ لأنِّي سمعت مَن يقرؤه: (حياةُ)، وأمَّا (شُرَيح) فبالشِّين المعجمة، وبالحاء المهملة[1]، وقد قدَّمتُ مَنِ اسمه (سُرَيج)؛ بالسِّين المهملة، وبالجيم، وهم ثلاثةٌ في «البخاريِّ» و«مسلم»: أحمد بن أبي سُرَيج، وسُرَيج بن النُّعْمان، وسُرَيج بن[2] يونس، فانظره، فإنَّه أَطولُ مِن هذا[ح٩٠٤].

قوله: (عَنِ الزُّبَيْدِيِّ): تقدَّم قريبًا وبعيدًا أنَّه بضمِّ الزاي، وأنَّه مُحَمَّد بن الوليد، وأنَّ (الزُّهْرِيَّ): مُحَمَّدُ بن مسلم.

٤ - بابُ الصَّلَاةِ عِنْدَ مُنَاهَضَةِ الحُصُونِ وَلِقَاءِ العَدُوِّ

وَقَالَ الأَوْزَاعِيُّ: إِنْ كَانَ تَهَيَّأَ الفَتْحُ وَلَمْ يَقْدِرُوا عَلَى الصَّلَاةِ، صَلَّوْا إِيمَاءً، كُلُّ امْرِئٍ لِنَفْسِهِ، فَإِنْ لَمْ يَقْدِرُوا عَلَى الإِيمَاءِ، أَخَّرُوا الصَّلَاةَ حَتَّى يَنْكَشِفَ القِتَالُ أَوْ يَأْمَنُوا، فَيُصَلُّوا رَكْعَتَيْنِ، فَإِنْ لَمْ يَقْدِرُوا، صَلَّوْا رَكْعَةً وَسَجْدَتَيْنِ، لَا يُجْزِئُهُمُ التَّكْبِيرُ، وَيُؤَخِّرُوهَا حَتَّى يَأْمَنُوا. وَبِهِ قَالَ مَكْحُولٌ.

وَقَالَ أَنَسٌ: حَضَرْتُ مُنَاهَضَةَ حِصْنِ تُسْتَرَ عِنْدَ إِضَاءَةِ الفَجْرِ، وَاشْتَدَّ اشْتِعَالُ القِتَالِ، فَلَمْ يَقْدِرُوا عَلَى الصَّلَاةِ، فَلَمْ نُصَلِّ إِلَّا بَعْدَ ارْتِفَاعِ النَّهَارِ، فَصَلَّيْنَاهَا وَنَحْنُ مَعَ أَبِي مُوسَى فَفُتِحَ لَنَا، وَقَالَ أَنَسٌ: مَا يَسُرُّنِي بِتِلْكَ الصَّلَاةِ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا.

قوله: (وَقَالَ الأَوْزَاعِيُّ): تقدَّم مرارًا أنَّه أَبو عَمرو، عبدُ الرَّحمن بن عَمرو، وتقدَّم لماذا نُسِب، وأنَّه شيخُ الإسلامِ، وأَحدُ الأَعلامِ[3][ح٧٨].

قوله: (تَهَيَّأَ): هو بهمزةٍ مفتوحةٍ في آخره، وهذا ظاهرٌ[4].

قوله: (وَبِهِ قَالَ مَكْحُولٌ): هو فقيه الشَّام، روى عن عائشة وأبي هريرة مُرْسَلًا، وأمَّا روايته عن أَنس[5]؛ فقد قال أَبو حاتم: (سألتُ أَبا مُسهِر: هل سمع مكحولٌ مِن أَحد من أَصحاب النَّبيِّ صلى الله عليه وسلم؟

---

(١) انظر «تهذيب الكمال» (٤٧٨/٧).

(٢) زيد في (ب): (أبي)، وليس بصحيح.

(٣) قال الشارح في «العقد الغالي» (ق٣٢-٣٣) بعد أن ذكر ترجمة الأوزاعيِّ: (وآخر ما مات في حمَّامٍ؛ أغلق عليه الحمَّاميُّ الباب، فلمَّا فتحه؛ وجده واضعًا يده اليمنى تحت خدِّه منكبًّا قد مات رحمه الله).

(٤) (وهذا ظاهرٌ): سقط من (ج).

(٥) زيد في (ب): (بن مالك).

قال: ما صحَّ عندنا إلَّا أَنس بن مالك)، وقال ابن مَعِين: (سمع مكحول من واثلة بن الأسقع، ومن فضالة ابن عبيد، ومن أَنس، ﷺ)، ولم أَرَ أحدًا قال: إنَّه لم يسمع مِن أَنس؛ فاعلمه، لكنَّه كثيرُ الإرسال عن غيرِه من الصَّحابة، ورُبَّمَا دلَّس، وروى عنه الزُّبيديُّ، والأوزاعيُّ، وسعيد ابن عبد العزيز، تُوُفِّيَ سنة (١١٢هـ)، أخرج له مسلم، والأَربعة، وثَّقه غيرُ واحدٍ، وله ترجمة في «الميزان»[٤/١٧٧][١].

قوله: (وَقَالَ أَنَسٌ: حَضَرْتُ[٢] مُنَاهَضَةَ حِصْنِ تُسْتَرَ): هي بمثنَّاتين فوق، الأولى مضمومة، والثانية مفتوحة، بينهما سينٌ مهملة، مدينةٌ مشهورة بخوزستان، فُتِحت سنة سبعَ عشرةَ من الهجرة في خلافة عُمرَ ﷺ.

قوله: (فَلَمْ نُصَلِّ): هو بنونٍ مضمومة، والباقي معروف.

قوله: (وَنَحْنُ مَعَ أَبِي مُوسَى): هو أَبو موسى الأشعريُّ، تقدَّم مرارًا[٣] أنَّه عبدُ الله بنُ قيسِ بنِ سُلَيم بن حضَّار ﷺ.

قوله: (فَفُتِحَ لَنَا): هو مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعله.

٩٤٥- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ مُوسَى: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ عَلِيِّ بْنِ مُبَارَكٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ قَالَ: جَاءَ عُمَرُ يَوْمَ الخَنْدَقِ، فَجَعَلَ يَسُبُّ كُفَّارَ قُرَيْشٍ وَيَقُولُ: يَا رَسُولَ اللهِ، مَا صَلَّيْتُ العَصْرَ حَتَّى كَادَتِ الشَّمْسُ أَنْ تَغِيبَ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «وَأَنَا -وَاللهِ- مَا صَلَّيْتُهَا بَعْدُ»، قَالَ: فَنَزَلَ إِلَى بُطْحَانَ، فَتَوَضَّأَ وَصَلَّى العَصْرَ بَعْدَ مَا غَابَتِ الشَّمْسُ، ثُمَّ صَلَّى المَغْرِبَ بَعْدَهَا.

قوله: (حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ مُوسَى[٤]: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ): (يحيى) هذا: هو خَتٌّ -بفتح الخاء المعجمة، وتشديد المُثنَّاة فوق- البلخيُّ، عنِ ابن عُيَينة ووكيع، وعنه: البخاريُّ، وأبو داود، والتِّرمذيُّ، والنَّسائيُّ، والسَّرَّاجُ، والحكيمُ التِّرمذيُّ مُحَمَّدُ بن عليٍّ، تُوُفِّيَ سنة (٢٤٠هـ)، أخرج له البخاريُّ، وأبو داود، والتِّرمذيُّ، والنَّسائيُّ[٥]، قال أَبو عليٍّ الغسَّانيُّ: (وقال -يعني: البخاري- في «الصَّلاة»[ح١٢٠٤]،

---

(١) انظر «تهذيب الكمال» (٢٨/٤٦٤)، «جامع التحصيل» (ص٢٨٥)، «تهذيب التهذيب» (٤/١٤٨)، «الجرح والتعديل» (٨/٤٠٨)، «تاريخ ابن معين» رواية الدُّوريِّ (٤/٤٥٢).

(٢) زيد في «اليونينيَّة» وهامش (ق) من رواية غير ابن عساكر: (عند).

(٣) في (ب) و(ج): (مرَّات).

(٤) (بن موسى): ليس في «اليونينيَّة»، وفي هامشها من رواية أبي ذرٍّ عن المستملي: (ابن جعفر)، وزيد فيها: (قال).

(٥) انظر «تهذيب الكمال» (٣٢/٦).

و«السَّلَم»[ح٢٢٤٢]، و«الجهاد»[ح٣٠٣٨]، و«الإفك»[ح٤١٤٤]، و«الأعراف»[ح٤٦٤٣]، و«مريم»[ح٤٧٣٥]، و«الدُّخَان» في موضعَين[ح٤٨٢٢، ٤٨٢٥]، و«النَّجم»[ح٤٨٥٥]، و«﴿ٱقْتَرَبَتِ﴾»[ح٤٨٧٤]، و«المُدَّثِّر»[ح٤٩٢٢]، و«اللَّيل»[ح٤٩٤٧]، و«النِّكاح» في موضعين[ح٥١٢٨، ٥١٥٠]، و«الذَّبائح»[ح٥٥١٧]، و«الأدب»[ح٦٠٥٢]، وفي «استتابة المُرتدِّين»[ح٦٩٣٧]، وفي «خبر الواحد»[ح٧٢٥٢]، و«التوحيد»[ح٧٤٥٦]: «حدَّثنا يحيى: حدثنا وكيع»، فنسب ابن السَّكن يحيى في أكثر هذه(١) المواضعَ: يحيى بن موسى الحُدَّانيَّ، وأهمل بعضَها، وفي «البخاريِّ» في «الخوف»: «حدَّثنا يحيى: حدَّثنا وكيع»[ح٩٤٥])، قال أبو عليٍّ: (نسبه ابن السَّكن: يحيى بن موسى، ونسبه أبو ذرٍّ عن أبي إسحاق المستملي: يحيى بن جعفر...) إلى آخر كلامه، وفي آخره: (وذكر أبو نصر: أنَّ يحيى بن موسى الحُدَّانيَّ -يعني: ختًّا(٢)- ويحيى بنَ جعفر البلخيَّ يرويان جميعًا عن وكيع في «الجامع»)، انتهى، والصَّحيح: أنَّه ختٌّ، قال شيخُنا: (وبخطِّ الدِّمياطيِّ: «هو ختٌّ»)[التوضيح٨/٣٣]، انتهى(٣).

أمَّا يحيى بن موسى بن عبد ربِّه بن سالم الحُدَّانيُّ، أبو زكريَّا الكوفيُّ، ثمَّ البلخيُّ السَّخْتِيَانيُّ، عنِ ابنِ عُيَينة، والوليد بن مسلم، ووكيع، والطَّبقةِ، وعنه: البخاريُّ، وأبو داود، والتِّرمذيُّ، والنَّسائيُّ، وغيرُهم، قال موسى بن هارون: (كان من خيار المسلمين)، وقال السراج: (ثقةٌ(٤) مأمونٌ)، قيل: مات في رمضان سنة (٢٣٩هـ)، وقيل غيرُ ذلك(٥).

وأمَّا يحيى بن جعفر بن أعْيَن الأزديُّ، أبو زكريَّا البخاريُّ البيكنديُّ الحافظ، عن ابن عيينة، وأبي معاوية، ووكيع، وعبد الرَّزَّاق، وطبقتِهم، وعنه: البخاريُّ، وابنه الحسين بن يحيى، وخلقٌ من البخاريِّين بلده، قال ابن عَدِيٍّ: (هو الذي قال للبخاريِّ: «مات عبدُ الرَّزَّاق»، ولم يكن قد مات ذلك الوقت وكان البخاريُّ مُتوجِّهًا إلى عبد الرَّزَّاق، فانصرف، فلمَّا مات عبدُ الرَّزَّاق، سمع البخاريُّ كتبَ عبدِ الرَّزَّاق منه)(٦)، قال

(١) (هذه): سقط من (ج).

(٢) في النسخ: (خت)، ولعلَّ المثبت هو الصواب.

(٣) انظر «الهداية والإرشاد» (٢/٨٠٠)، (٢/٧٨٨)، «تقييد المهمل» (٣/١٠٥٨-١٠٦٠)، وقال الحافظ في «الفتح» (٢/٥٠٥): (وقع في رواية أبي ذرٍّ في نسخةٍ: «يحيى بن موسى»، وفي أخرى: «يحيى بن جعفر»، وهذا المعتمد، وهي نسخةٌ صحيحةٌ بعلامةِ المستملي).

(٤) في (ب): (ثبت).

(٥) انظر «تهذيب الكمال» (٣٢/٦).

(٦) «أسامي مَن روى عنهم البخاري في الصحيح» (ص٢٢٩)، قال الحافظ في «تغليق التعليق» (٥/٣٩٠): (يحيى ابن جعفر من الثقات الأثبات، وما أعتقد أنَّه افترى وفاةَ عبدِ الرَّزَّاق، بل لعلَّه حكاه لإشاعةٍ لم تصحَّ، وكان يحيى بنُ جعفر بعد ذلك يدعو لمحمَّد بن إسماعيل ويُفرِط في مدحِه).

ابن حِبَّان في «ثقاته»: (مات في شوَّال سنة «٢٤٣هـ»)][١]، والله أعلم.

قوله: (عَنْ أَبِي سَلَمَةَ): تقدَّم مرارًا كثيرة أنَّه أَحدُ الفقهاء السَّبعة على[٢] قول الأَكثر، وأنَّ اسمَه عبدُ الله -وقيل[٣]: إسماعيل- ابن عبد الرَّحمن بن عوف.

قوله: (يَوْمَ الخَنْدَقِ): تقدَّم[ح٥٩٦] متى كانت غزوة الخندق، [وأنَّها] في شوَّال سنة خمس، وقال ابن سعد: (في ذي القعدة)، ويقال: (في سنة أربع)، قاله موسى بن عقبة[٤].

قوله: (إِلَى بُطْحَانَ): تقدَّم أنَّه وادٍ من أَودية المدينة، وأنَّه بضمِّ المُوَحَّدة، وإسكان الطاء المهملة، كذا يقوله[٥] المُحَدِّثون، وأنَّ أَهل اللُّغة يقولونه بفتح المُوَحَّدة وكسر الطَّاء[ح٥٦٧].

٥ - بابُ صَلَاةِ الطَّالِبِ وَالمَطْلُوبِ رَاكِبًا وَإِيمَاءً

وَقَالَ الوَلِيدُ: ذَكَرْتُ لِلأَوْزَاعِيِّ صَلَاةَ شُرَحْبِيلَ بْنِ السِّمْطِ وَأَصْحَابِهِ عَلَى ظَهْرِ الدَّابَّةِ، فَقَالَ: كَذَلِكَ الأَمْرُ عِنْدَنَا إِذَا تُخُوِّفَ الفَوْتُ.

وَاحْتَجَّ الوَلِيدُ بِقَوْلِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم: «لَا يُصَلِّيَنَّ أَحَدٌ العَصْرَ إِلَّا فِي بَنِي قُرَيْظَةَ».

قوله: (بَابُ صَلَاةِ الطَّالِبِ وَالمَطْلُوبِ...) إلى آخر التَّرجمة: إن قلت: أَشكل عليَّ حديثُ ابن عمر، فليس فيه إِلَّا أنَّ إحدى الطَّوائف صلَّت، ولم يبيِّن ركبانًا أَو نزلوا، فكيف يطابق إطلاقُ الحديث خصوصَ التَّرجمة؟ قال ابن المُنَيِّر: (قلت: أشكل ذلك على ابن بطَّال، فقدَّر الاستدلال بالقياس، فقال: «موضع المطابقة مِن تأخير إحدى الطَّائفتين للصَّلاة إلى أن غابت الشمس، ووصلوا بني قريظة، فلمَّا جاز لها أن تُؤخِّر عن الوقتِ والصَّلاةُ في الوقت مُفترَضة[٦]؛ فكذلك يجوز تركُ إتمامِ الأَركانِ والانتقالُ إلى الإيماء»، انتهى كلامه[٧])، قال: (والأَبْيَنُ عندي -والله أعلم- على غير ذلك، فإنَّما استدلَّ البخاريُّ

(١) من قوله: (أمَّا يحيى بن موسى بن عبد ربِّه) إلى هنا سقط من (ج)، «الثقات» (٢٦٨/٩)، وانظر «تهذيب الكمال» (٢٥٤/٣١).
(٢) في (ج): (في).
(٣) زيد في (ب): (اسمه).
(٤) حكاه البخاريُّ في «الصحيح» عن موسى بن عقبة قبل الحديث (٤٠٩٧)، وأخرجه البيهقيُّ في «السنن الكبرى» (٥٥/٦)، انظر «سيرة ابن هشام» (٢٣٦/٣)، «الطبقات الكبرى» (٦٢/٢).
(٥) في (ج): (يقولونه).
(٦) في (ب): (معترضة)، وهو تحريف.
(٧) انظر «شرح صحيح البخاريِّ» (٥٤٥/٢).

بالطَّائفة التي صلَّت، فظهر له أنَّها لم تَنْزِل؛ لأنَّ النَّبيَّ ﷺ إنَّما أمرهم بالاستعجال إلى بني قريظة، والنُّزولُ لها[(١)] ينافي مقصودَ الجدِّ في الوصول، فمنهم مَن بَنَى على أنَّ النُّزول للصَّلاة معصيةٌ للأمر الخاصِّ بالجدِّ، فتركها إلى أن فات وقتها، لوجود المعارض، ومنهم مَن جمع بين دليلَي[(٢)] وجوب الصَّلاة ووجوب الإسراع في هذا السَّير، فصلَّى راكبًا، ولو فرضناها صَلَّتْ نازلة؛ لكان ذلك مضادَّةً لما أمر به ﷺ، وهذا لا يُظنُّ بأحد من الصَّحابة على قُوَّةِ أفهامهم، وحسن اقتدائهم، وأمَّا صلاة المطلوب، فمأخوذٌ بالقياس على الطَّالب من طريق الأولى)[المتواري١١٣] انتهى، وهو حَسَنٌ جدًّا، والله أعلم.

قوله: (وَقَالَ الوَلِيدُ: ذَكَرْتُ لِلأَوْزَاعِيِّ): أمَّا الوليد بن مسلم الحافظ، أبو العبَّاس، عالمُ أهل الشام، تقدَّم بعضُ ترجمتِه[ح٥٥٩]، وأمَّا (الأوزاعيُّ) فقد تقدَّم مرارًا أنَّه أبو عَمرو عبدُ الرَّحمن بن عَمرو، شيخُ الإسلام، وتقدَّم لماذا نُسِب[ح٧٨].

قوله: (صَلَاةَ شُرَحْبِيلَ بْنِ السِّمْطِ[(٣)]): هو بفتح السِّين المهملة، وكسر الميم، وقيل: بكسر السِّين، وإسكان الميم[(٤)]، وبالطَّاء المهملَتَين، الكنديُّ، مُختلَفٌ في صحبته، عن عمر[(٥)]، وسَلْمان، وعبادة بن الصَّامت، وعَمرو بن عَبَسَة، وغيرِهم، وعنه: جُبَير بن نفير، وسالم بن أبي الجَعْد، ومكحولٌ، وسُلَيم بن عامر الخبائريُّ، وجماعةٌ كثيرةٌ، قال البخاريُّ: (كان على حمص، وهو الذي افتتحها)[(٦)]، وقال النَّسائيُّ: (ثقةٌ)، وقال ابن سعد: (وفد إلى النَّبيِّ ﷺ، وقد شهد القادسيَّةَ، ووُلِّيَ حمص، وهو الذي افتتحها، وقسَّمها مَنَازلَ)، وقال غيرُه: كان أحدَ الفرسان المذكورين، غلب الأشعثَ بنَ قيس على شرف كندة، قال يزيدُ بن عبد ربِّه: (مات سنة أربعين)، وقال غيره: مات بصِفِّين، وقال أحمد بن مُحَمَّد بن عيسى في «تاريخ حمص»: (مات [بسلميَّة سنة ستٍّ وثلاثين)، أخرج له مسلم، والأربعة][(٧)]/. [١/١٤٠ب]

(١) في النسخ: (بها)، ولعلَّ المثبت هو الصواب.

(٢) في النُّسخ: (دليلين)، وعليها في (أ): كذا، والمثبت من مصدره.

(٣) في هامش (ق): (قيَّده أبو عليٍّ الجيَّانيُّ في «تقييد المهمل» [٣٠١/٢] بفتح السين، وكسر الميم، وقال ابن المُلقِّن في «شرح البخاريِّ» [٣٧/٨]: وعن بعضهم بكسر السين، وإسكان الميم).

(٤) وكذا ضُبِط في «اليونينيَّة» و(ق).

(٥) في (ج): (عمرة)، وليس بصحيح.

(٦) «التاريخ الكبير» (٢٤٨/٤)، وفيه: (كان على حمص) فقط.

(٧) ما بين معقوفين سقط من (ج)، وانظر «تهذيب الكمال» (٤١٨/١٢)، «الطبقات الكبرى» (٢٣٨/٦).

قوله: (**إِذَا تُخُوِّفَ الفَوْتُ**): هو بضمِّ التَّاء، وضمِّ الخاء المعجمة، وكسر الواو المُشدَّدة، مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعله، و(الفوتُ): مَرْفوعٌ قائمٌ مَقام الفاعل.

قوله: (**وَاحْتَجَّ الوَلِيدُ**): هو ابن مسلم العالم، تقدَّم قريبًا وبعيدًا مُتَرْجَمًا[ح٥٥٩].

قوله: (**لَا يُصَلِّيَنَّ أَحَدٌ العَصْرَ إِلَّا فِي بَنِي قُرَيْظَةَ**): وكذا قوله في الحديث الموصول[ح٩٤٦]، وفي «مسلم»[م١٧٧٠] و«صحيح ابن حِبَّان»: (الظُّهر)[حب١٤٦٢]، وفي الجمع بينهما احتمالان؛ **أحدهما**: أنَّه كان بعد دخول وقت الظُّهر، وقد صلَّاها بالمدينة بعضُهم دون بعض، فقيل للَّذِين لم يصلُّوها: لا تصلُّوا الظُّهر إلَّا في بني قريظة، وللَّذِين[(١)] صلَّوا بالمدينة: لا تصلُّوا العصر إلَّا في بني قريظة، **الثَّاني**: أنَّه قيل ذلك للجميع، ويُحتمَل **ثالثًا**: أنَّه قيل للذين ذهبوا أوَّلًا: لا تصلُّوا الظُّهر إلَّا في بني قريظة، وللذين بعدهم: العصر، والله أعلم[(٢)].

وقال الدِّمياطيُّ ما لفظه: (وَهِمَ مسلمٌ في قوله: «الظُّهر»، وإنَّما هي صلاة العصر، كذلك رواه البخاريُّ في عدَّة مواضعَ عن الضُّبَعيِّ شيخِ مسلم[ح٩٤٦ و٤١١٩]، وهو الذي أجمع عليه أهل السِّير) انتهى، وفيه وَقفةٌ؛ من حيث إنَّ الحديثَ كذلك عُزِي لابن حِبَّان، كما تقدَّم، اللَّهمَّ؛ إلَّا أن يكون مسلمٌ في طريق ابن حِبَّان، وفيه بُعدٌ، وقد راجعتُ «صحيح البخاريِّ» في (صلاة الخوف)؛ فرأيته رواه عن عبد الله بن مُحَمَّد بن أسماء: حدَّثنا جويرية به[ح٤١١٩]، كما رواه مسلمٌ، غيرَ أنَّه قال: (العصر)، فلهذا حصر الدِّمياطيُّ الوَهَم في مسلمٍ، قال شيخُنا الشَّارح: (واختلفت الرواية؛ هل قال: «الظُّهر» أو: «العصر»؟ ففي «البخاريِّ» عن شيخه عبدالله بن مُحَمَّد بن أسماء، عن جُوَيْرِية: «العصر»، ووافقه أبو غسَّان[(٣)] عن جُوَيْرِيَة، أخرجهما الإسماعيليُّ، ورُوِي عنه: «الظُّهر»، وكذا رواه ابن حِبَّان في «صحيحه»[ح١٤٦٢] من طريق أبي غسَّان عن جُوَيْرِية، واختُلِف على أبي يعلى المَوْصِليِّ عنه، فرواه عنه الإسماعيليُّ: «العصر»، ورواه أبو نُعَيم في «مستخرجه على البخاريِّ»: «الظُّهر»، ورواه ابن سعد عن مالك كذلك[(٤)])، ثمَّ ذكر كلام ابن إسحاق، وفيه: (فلمَّا كان الظُّهر، أتى جبريلُ...) إلى أن قال: («فلا يُصَلِّيَنَّ العصرَ إلَّا في بني قريظة»)[(٥)]، فالشيخان أخرجاه من طريق جويرية بن أسماء، وقد اختُلِف عليه فيه، لكن مسلمٌ لم يخرِّجه من طريق أبي غسَّان عن

---

(١) في (ج): (والذين).

(٢) انظر «التوضيح» (٣٩/٨).

(٣) في (ب): (عتبان)، وليس بصحيح.

(٤) انظر «الطبقات الكبرى» (٧٢/٢).

(٥) انظر «سيرة ابن هشام» (٢٥٧/٣)، «التوضيح» (٣٧/٨-٣٨).

جويرية، إنَّما أخرجه من طريق عبد الله ابن مُحَمَّد بن أسماء عنه(١)، والله أعلم.

قوله: (إِلَّا فِي بَنِي قُرَيْظَةَ): قريظة والنَّضير: قبيلتان من يهود خيبر، وقد دخلوا في العرب على نسبهم إلى هارون أخي موسى ﷺ، قاله الجوهريُّ(٢).

باب

٩٤٦- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ أَسْمَاءَ: حَدَّثَنَا جُوَيْرِيَةُ عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ لَنَا لَمَّا رَجَعَ مِنَ الأَحْزَابِ: «لَا يُصَلِّيَنَّ أَحَدٌ العَصْرَ إِلَّا فِي بَنِي قُرَيْظَةَ»، فَأَدْرَكَ بَعْضَهُمُ العَصْرُ فِي الطَّرِيقِ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ: لَا نُصَلِّي حَتَّى نَأْتِيَهَا، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: بَلْ نُصَلِّي، لَمْ يُرَدْ مِنَّا ذَلِكَ، فَذُكِرَ لِلنَّبِيِّ ﷺ، فَلَمْ يُعَنِّفْ وَاحِدًا مِنْهُمْ.

قوله: (حَدَّثَنَا جُوَيْرِيَةُ): هذا هو جويرية بن أسماء، عن نافع والزُّهريِّ، وعنه: ابن أخيه عبد الله ابن مُحَمَّد بن أسماء، وابن أخته سعيد بن عامر الضُّبَعيُّ، ومُسَدَّد، وثَّقه أحمدُ، وقال أبو حاتم(٣): (صالح)، تُوُفِّيَ سنة (١٧٣هـ)، وكان مُحَدِّثًا عالمًا(٤) أخباريًّا، أخرج له البخاريُّ، ومسلم، وأبو داود، والنَّسائيُّ، وابن ماجه(٥).

قوله: (لَمَّا رَجَعَ مِنَ الأَحْزَابِ): هي غزوة الخندق، وقد تقدَّم تاريخها قريبًا[ح٩٤٥]، ويأتي أيضًا في مكانه[ح٤٠٩٧].

قوله: (فَأَدْرَكَ بَعْضَهُمُ العَصْرُ): (بعضَهم): مَنصوبٌ في أصلنا على أنَّه مفعول، و(العصرُ): مَرْفوعٌ على أنَّه فاعل.

قوله: (لَمْ يُرَدْ): هو مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعله، [ويجوز أن يُقرأ مبنيًّا للفاعل](٦).

قوله: (فَذُكِرَ ذَلِكَ(٧)): مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعله.

---

(١) وكذا أخرجه البخاريُّ عن عبد الله بن محمَّد بن أسماء عن جويرية به؛ كما تقدَّم.

(٢) انظر «الصحاح» مادَّة (قرظ).

(٣) في النسخ: (أحمد)، ولعلَّه سبق قلم، والمثبت من مصادر ترجمته.

(٤) في (ب): (علمًا).

(٥) انظر «العلل ومعرفة الرجال» (٥٥١/٢)، «الجرح والتعديل» (٥٣١/٢)، «تهذيب الكمال» (١٧٢/٥)، «تذهيب التهذيب» (١٦٥/٢).

(٦) ما بين معقوفين سقط من (ج).

(٧) كذا في النُّسخ، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (ذلك فذُكِرَ).

٦- بابُ التَّبْكِيرِ وَالغَلَسِ بِالصُّبْحِ، وَالصَّلَاةِ عِنْدَ الإِغَارَةِ وَالحَرْبِ

٩٤٧- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيدٍ عَنْ عَبْدِ العَزِيزِ بْنِ صُهَيْبٍ وَثَابِتٍ البُنَانِيِّ، عَنْ أَنَسِ ابْنِ مَالِكٍ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ صَلَّى الصُّبْحَ بِغَلَسٍ، ثُمَّ رَكِبَ فَقَالَ: «اللهُ أَكْبَرُ! خَرِبَتْ خَيْبَرُ، إِنَّا إِذَا نَزَلْنَا بِسَاحَةِ قَوْمٍ، فَسَاءَ صَبَاحُ المُنْذَرِينَ»، فَخَرَجُوا يَسْعَوْنَ فِي السِّكَكِ وَيَقُولُونَ: مُحَمَّدٌ وَالخَمِيسُ، قَالَ: وَالخَمِيسُ الجَيْشُ، فَظَهَرَ عَلَيْهِمْ رَسُولُ اللهِ ﷺ، فَقَتَلَ المُقَاتِلَةَ وَسَبَى الذَّرَارِيَّ، فَصَارَتْ صَفِيَّةُ لِدِحْيَةَ الكَلْبِيِّ، وَصَارَتْ لِرَسُولِ اللهِ ﷺ ثُمَّ تَزَوَّجَهَا، وَجَعَلَ صَدَاقَهَا عِتْقَهَا، فَقَالَ عَبْدُ العَزِيزِ لِثَابِتٍ: يَا أَبَا مُحَمَّدٍ؛ أَنْتَ سَأَلْتَ أَنَسًا مَا أَمْهَرَهَا؟ قَالَ: أَمْهَرَهَا نَفْسَهَا، فَتَبَسَّمَ.

قوله: (خَرِبَتْ خَيْبَرُ): تقدَّم الكلام عليه في (باب ما يُذكَر في الفخذ)[ح٣٧١].

قوله: (بِسَاحَةِ قَوْمٍ): (السَّاحة): النَّاحية والجهة، وقد تقدَّم في الباب المشار إليه أعلاه.

قوله: (فِي السِّكَكِ): جمع (سكَّة)؛ وهي الطَّريق والزُّقاق، وأصله: النَّخل المصطفَّة، ثمَّ سُمِّيت الطَّريقُ بذلك؛ لاصطفاف المنازل بجانبَيها(١).

قوله: (وَالخَمِيسُ): تقدَّم الكلام عليه في الباب أعلاه.

قوله: (وَسَبَى الذَّرَارِيَّ): هو بتشديد الياء وتخفيفها، وكلُّ ما كان مفرده مُشدَّدًا، فإذا جمعته، جاز فيه التَّشديد والتَّخفيف.

قوله: (وَصَارَتْ(٢) صَفِيَّةُ): تقدَّم الكلام عليها في الباب المشار إليه أعلاه.

قوله: (لِدِحْيَةَ الكَلْبِيِّ): تقدَّم الكلام عليه في أوَّل هذا التعليق في حديث هرقل[ح٧].

قوله: (وَجَعَلَ صَدَاقَهَا عِتْقَهَا(٣)): تقدَّمت هذه المسألة في الباب المشار إليه أعلاه.

قوله: (مَا أَمْهَرَهَا؟): وفي نسخة خارج أصلنا: (مَهَرَهَا)(٤)، قال الدِّمياطيُّ: (يقال: مَهَرْتُ المرأةَ وأَمهرتُها: أعطيتُها الصَّداق، وأنكر أبو حاتم «أمهرت» إلَّا في لغة ضعيفة، والحديث يردُّ عليه) انتهى، ونحوُه لابن قُرْقُول(٥).

---

(١) في (ب): (بجانبها)، انظر الكلام في «النهاية» (٢/٣٨٤) مادَّة (سكك).

(٢) كذا في النُّسخ، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (فَصَارَتْ).

(٣) في (ج): (وجعل عتقها صداقها).

(٤) وهي رواية أبوي ذرٍّ والوقت، والأَصيليِّ، و(طع).

(٥) انظر «مطالع الأنوار» (٤/٦٦).

الفهرس

❋❋❋